الأعمال الكاملة

للإمام

الشيخ محمد عبده

تحقيق وتقديم

الدكتور محمد عمارة

الجزء الأول

في تفسير القرآن

دار الشروق

الأعمال الكاملة

للإمام

الشيخ محمد عبده

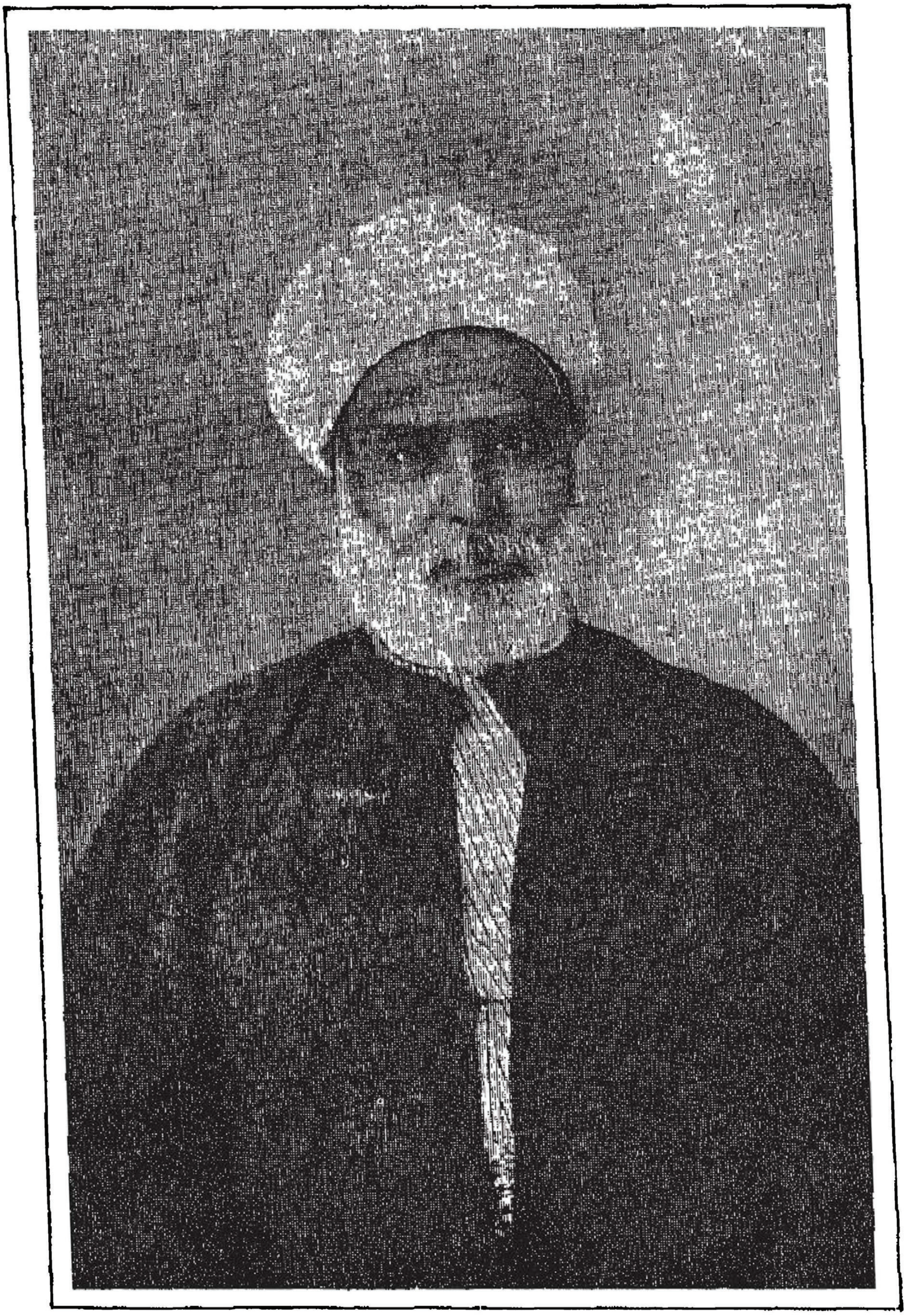
الطبعة الأولى

١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م

دار الشروق

بيروت: منار الياس - شارع سيدة صيدنايا - بناية صفا
ص.ب: ٨٠٦٤ - برقياً: داشروق - تلكس ٢٠١٧٥١٤
SHOROK - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - ٨١٧٧٦٥
٨٦٧٥٥٥ - ٣٠٧٩٨٤

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ت: ٣٩٢٩٣٢٣ / ٣٩٣٤٥٧٨
فاكس ٣٩٣٤٨١٤ - تلكس ٩٣٠٩١ SHROK UN
٨ شارع سيبويه المصري - مدينة نصر - ت: ٢٦٢٣٣٩٨
٢٦٢٣٥٤٨ - فاكس ٦١٧٥٦٧



المرحوم الأستاذ الإمام

الشيخ محمد عبده

ولد سنة ١٢٦٦ وتوفي ١٣٢٣ هجرية

(١٨٤٩ - ١٩٠٥)

دراسة في الفكر السياسي والاجتماعي والاصلاحي

للأستاذ الامام

مقدمـة الطبعـة الجديـدة

في سلسلة [الأعمال الكاملة] التي بدأ اهتمامنا بجمعها ودراستها وتحقيقها ونشرها ، منذ ما يقرب من ربع قرن . . . وفقنا الله ، بعونه وسداده ، إلى أن نقدم لوطننا وأمتنا أبرز ثمرات إبداع العقل العربي المسلم في عصرنا الحديث ! . .

فاليوم . . تزدان المكتبة العربية الإسلامية «بالأعمال الكاملة» لكوكبة من الأعلام الذين كانوا ولا يزالون أبرز «الظواهر الفكرية» التي طبعت ولا زالت تطبع حياتنا الفكرية منذ بدأت أمتنا عصر يقظتها وإحيائها ونهضتها وتنويرها قبل ما يقرب من قرنين من الزمان . . .

تزدان هذه المكتبة بما جمعناه وحققنا وقدمنا بين يديه من [الأعمال الكاملة] لكل من الأعلام :

١ ـ رفاعة رافع الطهطاوي [١٢١٦ ـ ١٢٩٠ هـ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣ م] . . رائد النهضة والتنوير . .

٢ ـ وعلي مبارك [١٢٣٩ ـ ١٣١١ هـ ١٨٢٣ ـ ١٨٩٣ م] . . مؤرخ الخطط ومهندس العمران . .

٣ ـ وجمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م] موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام . .

٤ ـ وعبد الرحمٰن الكواكبي [١٢٧٠ ـ ١٣٢٠ هـ ١٨٥٤ ـ ١٩٠٢ م] نصير الحرية وعدو الإستبداد . .

٥ ـ والإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م] مجدد الإسلام . .
٦ ـ وقاسم أمين [١٢٨٠ ـ ١٣٢٦ هـ ١٨٦٣ ـ ١٩٠٨ م] المصلح الإجتماعي البارز .

ولقد كانت الغاية من وراء هذا الجهد الفكري الذي بذلناه في هذا الميدان ـ علاوة على الوفاء بحق هذه الكوكبة من الأعلام الأفذاذ علينا ـ هو الإسهام في ترشيد حركتنا الفكرية ، وتوجيه مسارها نحو مرفأ الأمان ! . .

فحركتنا الفكرية ، ومن خلفها أمتنا العربية الإسلامية ، قد تجاذبها واجتهد في استقطابها ـ منذ مطلع الغزوة الإستعمارية الحديثة ـ تياران رئيسيان :

أ ـ تيار التغريب . . الذي أراد به الاستعمار ـ ومن انبهروا بالحضارة الغربية ـ القضاء على التواصل الحضاري للأمة ، وفك الارتباط بين حاضرها ومستقبلها وبين القسمات الحضارية العربية الإسلامية التي ميزت حضارتها عبر التاريخ ، ومن ثم تحويلها إلى تابع وهامش لحضارة الغرب . . لا بهدف أن نتحضر حقيقة بالحضارة الغربية ونستفيد بإيجابياتها ـ وهي كثيرة ـ وإنما لتتأبد تبعيتنا لهذا الغرب الإستعماري في السياسة والأمن والاقتصاد ، بفعل تبعيتنا له في الفكر والقيم ونمط العيش وأسلوب الحياة . . . لقد أراد هذا التيار التغريبي لأمتنا أن «تستقل» لكن عن عروبتها وإسلامها ، وذلك ضماناً لتبعيتها الأبدية لعدوها «التاريخي ـ الحضاري» : الغرب الاستعماري ؟! . .

ب ـ أما التيار الثاني ـ الذي جاهد لاستقطاب الأمة ـ فهو تيار «الجمود» . . ذلك الذي تحصن أعلامه وتحصنت فكريته بالمؤسسات التعليمية الموروثة . . والذي أُثقلت كواهل مقولاته وتصوراته بالركاكة والخرافة والنصوصية الجامدة ، التي ميزت عصور تراجعنا عن الابداع وانحطاطنا الحضاري في ظل تسلط المماليك وسلطان آل عثمان ! . .

وتيار «الجمود» هذا ـ الذي جسد «التخلف الموروث» ـ وإن نهض بفضيلة تصدي «للوافد الضار» . . وإن حافظ على «الهوية» ـ وإن في صورتها المشوهة ـ وتلك إيجابيات لا بد أن تذكر له ـ . . إلا أنه قد عجز عن الكشف عن حقيقة الهوية الحضارية المتميزة للأمة ، ومن ثم فلقد عجز عن بلورة المشروع الحضاري الخاص ، والعصري في ذات الوقت . . ومن ثم فلقد انفرد تيار التغريب بالوجود الحقيقي في ميادين «التحديث» ، فكان تحديثاً على النمط الغربي ، يقطع الصلات بين حاضر الأمة

ومستقبلها وبين خير ما في تراثها الفكري والحضاري من سمات وقسمات وقيم وقواعد وأصول وفلسفات . .

وأمام هذا الاستقطاب الحاد بين تياري : «الوافد الضار» . . و«التخلف الموروث» ـ والذي تميز «التغريب» ، في ظله ، بالحركة على أرض الواقع وفي تلافيف عقل الأمة . . بينما وقف العجز بأهل «الجمود» عند حدود «الرفض» و«الدفاع عن الذات» . . . أمام هذا الاستقطاب الحاد برز «طوق النجاة» للأمة في صورة «مدرسة التجديد» ، على اتساع ساحتها ، وعلى تمايز بين الأعلام الذين انخرطوا في موكبها . . . ففي هذه المدرسة كان القاسم المشترك الأعظم بين أعلامها ومفكريها متمثلاً في :

- رفض «التغريب» و«الجمود» كليهما . . .
- والإنطلاق إلى تجديد «الدنيا» بواسطة تجديد «الدين» . . .
- والسعي لتأسيس النهضة الحديثة على قواعد التمدن الإسلامي . . .
- والتفاعل مع الحضارات الأخرى ـ وفي مقدمتها الحضارة الغربية ـ على النحو الذي يجعل هذا التفاعل عامل قوة لذاتيتنا الحضارية المتميزة ، وليس عامل مسخ ونسخ وسحق وتشويه ! . . .

وفي طليعة «مدرسة التجديد» هذه كان الأعلام الذين تَوَفَّرْتُ على تقديم [أعمالهم الكاملة] للمكتبة العربية الإسلامية منذ ما يزيد على العشرين عاماً . . . ذلك أن الخطر لا زال قائماً . . والاستقطاب الحاد بين دعاة «التغريب» وأهل «الجمود» يفعل فعله في تمزيق هوية الأمة وتشويه معارفها . . . ومن ثم فإن طوق النجاة من هذا المأزق كامن في الوعي بمقولات أعلام «مدرسة التجديد» ، وفي الانطلاق من هذه المقولات ـ بالتطوير والتجديد والاضافة ـ لصياغة المشروع الحضاري العربي الإسلامي ، الكافل لإنهاض الأمة كي تعيش عصرها ، متجاوزة «التخلف الموروث» ، ومنتصرة على تحديات «الوافد الضار» ! . . .

تلك كانت الغاية من وراء الجهد الذي بذلناه في الجمع والتحقيق والدراسة للأعمال الكاملة لأبرز الأعلام الذين جسدوا في يقظتنا الحديثة ملامح التجديد للذات الحضارية . . .

وتلك هي الغاية من وراء تقديم هذه الطبعة الجديدة ـ الثالثة ـ للأعمال الكاملة

للإمام محمد عبده . . . أحد أبرز هؤلاء الأعلام المجددين ! . .

***

وإذا كانت أنظار الأمة العربية الإسلامية ، وآمالها تتعلق اليوم «بالصحوة الإسلامية» كطوق النجاة من هذا المأزق الذي فرضه على عقل الأمة وواقعها «دعاة التغريب» و«أهل الجمود» . . . وإذا كانت هذه «الصحوة الإسلامية» هي السبيل الأفعل لمجابهة التحديات التي تفرضها الحضارة الغربية على استقلالنا الحضاري . . . فإن السبيل الوحيد والطريق المأمون لتخليص هذه «الصحوة الإسلامية» من سلبياتها القاتلة ، إنما يكمن في «الاستنارة» و«العقلانية» اللتين بدونهما لن يتأتى لهذه «الصحوة» اكتشاف حقيقة الإسلام ، وتميزه وامتيازه في السياسة والحضارة والاجتماع . . . فالإجتهاد والتجديد هما طوق نجاة «الصحوة الإسلامية» المعاصرة من الجمود والإحباط . . وهنا تأتي الأهمية العظمى للأعمال الكاملة للأستاذ الإمام ! . . .

إنه أعظم العقول الإسلامية الحديثة التي وهبت جل طاقاتها لتجديد الفكر الإسلامي ، ولجلاء ركام البدع والخرافات والإضافات عن أصول الإسلام . . وهو أعظم أركان مدرسة التجديد الديني ، في عصرنا الحديث ، على الإطلاق ! . .

ونحن ، عندما نقدم هذه الطبعة الجديدة من أعماله الكاملة ـ بما حوت من إضافات وتعديلات ـ إلى المفكرين والباحثين والقراء . . . نتوجه إلى اللّه ، سبحانه وتعالى ، بالدعاء أن يجعلها إسهاماً فكرياً يسدد من خطا أمتنا العربية الإسلامية . . أمة الرسالة الخاتمة الخالدة ، على نبيِّها أفضل الصلاة والسلام . . .

وما ذلك على اللّه بعزيز .

دكتور
محمد عمارة

القاهرة : محرم سنة ١٤١٢ هـ
يوليو سنة ١٩٩١ م .

تمهيد

ثلاثة رجال عقدت لهم أعمالهم الفكرية وجهودهم العملية لواء القيادة لمسيرة النهضة والبعث والاحياء التي بدأتها شعوب الشرق في القرن التاسع عشر ، فكانوا نقطة البدء الأولى والحقيقية والعملاقة في ذلك التجديد الذي ميَّز حياتنا الحديثة والمعاصرة عن تلك التي عاشها الشرق في ظل حكم المماليك والأتراك العثمانيين .

وأول هؤلاء الرجال هو رفاعة رافع الطهطاوي (١٢١٦ ـ ١٢٩٠ هـ ١٨٠١ ـ ١٨٧٣ م) الذي كان نافذة الشرق على الغرب ، جدد الصلات الفكرية بينهما ، ولم يقف أمام حضارة الغرب العملاقة موقف المأخوذ الناقل المقلد ، بل موقف من يختار ، ويمزج مختاراته بتراث الشرق وواقعه . فسلط الأضواء على الديمقراطية البورجوازية ، والدستور ، والمؤسسات النيابية ، وتقييد الحكومات بالقانون ، وأبرز دور الجماهير و«العامة» في الثورة على الملوك المستبدين[١] .

وأعطى واحداً من أهم أعماله الفكرية لقضية المرأة الشرقية ، فطالب لها بالعلم ، والعمل ، وأن تلحق بركب الحياة وتواكب الرجل في طرق باب المستقبل . وقدم فكر الغرب في هذا الميدان موصولاً بتراث الشرق النقي المتقدم ، ففتح باب الحركة ولوَّح

(١) تخليص الأبريز في تلخيص باريز . انظره في الجزء الثاني من [أعماله الكاملة] دراسة وتحقيق د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ .

بالأمل أمام نصف المجتمعات الشرقية التي كانت مهملة تماماً ومعطلة بالكلية في ذلك الحين[٢] .

ونظر في الصفحة التقدمية لفكر الغرب الاقتصادي والاجتماعي ، على ضوء تراث العرب والمسلمين الذي يمجد العمل، ويعلي من شأن المجموع ، وينتصر للعدالة الاجتماعية ، وصاغ من كل ذلك أكثر أعماله الفكرية نضجاً ، ذلك الذي قدم فيه أول بناء فكري عربي حديث في مجال الاقتصاد والتنظيم الإجتماعي ، الذي لم يقف عند حدود مصالح الطبقة المتوسطة ، بل أدخلت فيه النظرة الشمولية عناصر أساسية للعدل الاجتماعي دعا بها إلى انصاف الفلاحين و«العملة» وجماهير الكادحين في البلاد[٣] .

وثاني هؤلاء الرجال العظام هو جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) الذي اتخذ من تجديد الإسلام ، بعقل الفيلسوف ، أداة لتجديد حياة الشرق والشرقيين ، واتخذ من الثورة سبيلاً تصل الجماهير عن طريقه إلى مواقع السلطة والسلطان ، كي تملك بيدها مصائرها ، وتحرر طاقاتها ، واستهدف من وراء كل ذلك أن يبعث روح المقاومة في الشرق كي يصد الغزو الاستعماري الأوروبي الذي كان آخذاً في الزحف على بلاده ، وشعوبه وقيمه وحضارته في ذلك الحين[٤] . .

وثالث هؤلاء الرجال العظام هو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) الذي أخذ عن الأفغاني منهج الإصلاح الديني كسبيل لتجديد حياة الشرق والشرقيين ، وقدم بهذا المنج بناءً فكرياً مكتمل القسمات ، وواصل رسالة الطهطاوي في تقدير المرأة وضرورة تحريرها بالعلم ، وتخليصها من القيود التي قيدت بها خطأً باسم الدين . . وتبني الفكر الإجتماعي المتقدم ، عندما انطلق من منطق العصر واحتياجاته إلى النظر في تراث الإسلام الإجتماعي والاقتصادي بعقل واعٍ وأفق مستنير .

---

(٢) المرشد الأمين في تربية البنات والبنين . انظره في جـ٢ من المصدر السابق . وانظر الدراسة التي قدمنا بها لأعماله الكاملة . جـ١ ص ٢٠١ ـ ٢٢١ .

(٣) مناهج الألباب المصرية في مباهج الأداب العصرية. انظره في جـ٢ من [أعماله الكاملة] وانظر في الدراسة التي قدمنا بها لأعماله جـ١ ص ١٧٥ ـ ١٧٩ .

(٤) انظر دراستنا عنه في التقديم لأعماله الكاملة ، طبعة بيروت سنة ١٩٧٩ م

ولقد اقتضت طبيعة المرحلة التي عاشها هؤلاء الرجال العظام وطبيعة الدور الذي نهضوا به أن تجمع بينهم مجموعة من القسمات :

١ ـ فلقد كانوا رواداً . . ارتاد كل منهم مجالات لم تطرق من قبله بجدية وتأثير ووضوح . . فعل ذلك الطهطاوي فيما نظر فيه من فكر الغرب وتجاربه . . . والأفغاني فيما وعى وقدم من تراث الإسلام الفلسفي ، ومنطقه في التطور والتجديد . . . ومحمد عبده في أشياء كثيرة أبرزها موقفه المتميز ، بعقل عصري مستنير أمام القرآن الكريم . .

٢ ـ وكانوا أنصاراً للجمع بين الانتاج الفكري والنضال العملي ، فلم يقفوا عند حدود التأمل النظري ، ولم تقف جهودهم عند حدود الكلمة ، وإنما كانوا مناضلين عن فكرهم وآرائهم ، عاملين لوضع هذه النظريات في التطبيق . . ولذلك تعرضوا جميعاً للنفي ، ووقع بهم الكثير من الظلم والاضطهاد . . بل واشتركت أسرة محمد علي في اضطهادهم ونفيهم جميعاً من مصر في عهدي عباس الأول ، وتوفيق .

٣ ـ وأعطوا جميعاً لمصر ، في حساباتهم وخططهم ، مركز القيادة فيما أرادوا من النهضة والثورة والتجديد ، وذلك عندما أبصروا دورها الحضاري ، ووزن تاريخها القديم والحديث وامكانياتها البشرية والاقتصادية والفكرية ، وموقعها من العالم الذي يريدون النهوض به ، ومكانة كل هذه العوامل وأثرها في نفوس الشرق والشرقيين ، فوضعوا جميعاً في تربتها بذور أفكارهم ، وعلقوا على النموذج الذي أرادوا صنعه بها الآمال ، ورأوها نقطة انطلاق إلى ما وراء حدودها ، ومركز جذب للآخرين . .

ونحن نعتقد أن تأصيل حركتنا الفكرية المعاصرة ، وربط عناصرها وقسماتها المتعددة بجذورها في عصر نهضتنا لن يتأتى لنا دون إعادة تقديم هؤلاء الرجال العظام إلى المفكر والمثقف والقارىء العربي والمسلم من جديد . . . تقديم أعمالهم الفكرية الكاملة . . . ودراستهم على ضوء قسماتهم الفكرية التامة غير المنقوصة ولا المجتزأة . . واستخدام المنهج العلمي في تقويم جوانبهم الإيجابية وعرض ما في فكرهم من سلبيات . . . وذلك **لأن هؤلاء الرجال الثلاثة يكونون ظواهر فكرية متنوعة ، طرقت مجالات متعددة ، ولكن آفاقهم جميعاً قد احتوت العناصر المتكاملة التي تطلبتها واقتضتها عملية النهضة والبعث والإحياء . .**

فليس أمام الذين يريدون النظر إلى حياتنا الفكرية من جوانبها «المتنوعة - المتكاملة» ، والذين يريدون تأصيل جذور هذه الحياة وقسماتها المتقدمة ، أو يشاؤون اكتشاف الأصول الأولى لما في هذه الحياة الفكرية من سلبيات ، ليس أمام هؤلاء إلا النظر في تراث هؤلاء الأعلام الثلاثة ، بعد جمعه وتحقيقه وتبويبه التبويب الموضوعي والتاريخي الذي يعيد له امكانيات الفعل والتأثير ، ويجعله ميسراً لجمهور المثقفين المعاصرين . .

* * *

والأعمال الفكرية الكاملة للأستاذ الإمام محمد عبده . . . التي نقدمها الآن ، ونقدم لها ، هي حلقة من الحلقات التي أردنا بها تحقيق هذا الهدف الذي تحدثنا عنه . ففي سنة ١٩٦٧ م أخرجنا بداية الأعمال الكاملة للأفغاني ، وها نحن نقدم الآن أعمال الأستاذ الإمام(٥) ، في خمسة أجزاء . . وذلك بعد أن جمعناها من مصادرها الأصلية، ومن مظانها ، تلك المصادر والمظان التي بلغت مئات الكتب والصحف والمجلات . . وبعد أن حققناها وميزنا بين ما هو للأستاذ الإمام وبين ما هو لغيره ، وحققنا الفصل بين أعماله وأعمال كل من الأفغاني ورشيد رضا وسعد زغلول وعبد اللّه نديم لأول مرة في تاريخ فكر هؤلاء الأعلام . .

وبعد جمع هذه الأعمال ، وتحقيقها ، بوبناها تبويباً موضوعياً وتاريخياً في نفس الوقت ، فما كتبه في الموضوع الواحد جمعناه في المكان الواحد ، ورتبناه ترتيباً تاريخياً ، حتى يبصر الباحث والقارىء عوامل التطور في فكر الرجل ، ويستطيع أن يرد هذا التطور إلى العوامل الموضوعية أو الذاتية التي شهدتها حياته والتي أثمرت هذا التطور في فكره . .

ولقد خصصنا الجزء الأول لفكره في السياسة . . والثاني لفكره الاجتماعي ، والثالث لفكره في الإصلاح الفكري والتربوي والإلٰهيات . . وباقي الأجزاء لتفسيره لما

---

(٥) بعد اكتمال عملنا في جمع وتحقيق أعمال الشيخ محمد عبده وفقنا اللّه إلى متابعة العمل في ميدان الجمع والدراسة والتحقيق لأعمال قادة اليقظة العربية والإسلامية الحديثة ، فإزدانت المكتبة العربية بالأعمال الكاملة لكل من الأفغاني والطهطاوي ، والكواكبي ، وقاسم أمين ، وعلي مبارك . . وذلك فضلاً عن أعمال الأستاذ الإمام .

فسر من سور القرآن وآياته ، وهو التفسير الذي أودع فيه خلاصة فكره في الإصلاح الديني وتحرير العقل الإنساني من قيد التقليد . .

ولقد آثرنا أن نقدم بين يدي هذه الأعمال بدراسة مستفيضة عن فكره السياسي والاجتماعي ، وكذلك مذهبه في التجديد الديني ، والاصلاح اللغوي والأدبي ، وأخرى عن تحقيقنا للنصوص التي كانت محل اختلاط بينه وبين غيره من المفكرين . . . وفي الحديث عن فكره السياسي والاجتماعي أمدتنا أعماله بعد جمعها وتحقيقها ، لأول مرة ، بما حسم العديد من القضايا التي لم تحسم من قبل حول فكره وموقفه من السياسة وأحداثها ، وفي الحديث عن النصوص التي حققنا نسبتها ، بعد أن كانت شائعة أو منسوبة لغير صاحبها ، تبرز نماذج من الجهود التي بذلناها في هذا المقام . .

ولقد آثرنا أن لا نترجم لحياة الرجل ترجمة تقليدية تعيد أو تكرر ما قدم عن حياته من ترجمات ، وفضلنا على ذلك أن نقدم لحياته هذه «بطاقة» كثفنا فيها كل أحداث هذه الحياة وانجازاتها ، مستفيدين في ذلك بما كتب عنه ، مصححين الكثير من أخطائه ، مضيفين لأشياء جديدة استخلصناها من اجتماع أعماله الفكرية كاملة لدينا لأول مرة في تاريخ تراث هذا الإمام العظيم . .

ونحن إذا شئنا أن نلقي ، في هذا التمهيد ، بعض الضوء على جزئيات هذا العمل الذي نقدمه ، سواء منه الدراسة أو الأعمال ، طال بنا الحديث في هذا التمهيد . . ولذلك فنحن نضرب صفحاً عن هذا الحديث ، تاركين أمره للباحثين والقراء ، راجين أن نكون قد وفقنا لأهم ما ابتغينا من وراء الجهد الذي بذلناه في هذا السبيل . والله ولي التوفيق

بطاقة حياة

(إن والدي أعطاني حياة يشاركني فيها أخواي «علي» و«محروس» والسيد جمال الدين الأفغاني أعطاني حياة أشارك بها محمداً وابراهيم وموسى وعيسى، والأولياء والقديسين!..)

محمد عبده

بطاقة حياة

هذه الصفحات القليلة ليست ترجمة تقليدية لحياة الأستاذ الإمام ، فلقد وضعت لحياته العديد من الترجمات ، على أسس متعددة ومتباينة من المناهج الخاصة بالترجمة لحياة العظماء والمفكرين والحكماء .

وبالرغم من أن لنا العديد من الملاحظات على بعض ما كتب عن حياته من تاريخ ، إلا أن المقام الذي نحن فيه ليس مقام الترجمة المستفيضة لحياته الخصبة ، والغنية بالعبر والمثل والدروس . وإنما الأمر الذي نحن بصدده ، وهو التقديم بين يدي أعماله الفكرية الكاملة ، يستدعي أن نستبدل محاولة الترجمة له بمحاولة تقديم **(بطاقة لحياته الفكرية والعملية)** ـ إن جاز هذا التعبير ـ ففي سطور ، شديدة الإيجاز ، سنكثف أحداث حياته الفكرية والعملية ، مبرزين أهم قسماتها ، واضعين اليد على عوامل تكوين هذه القسمات ، مشيرين إلى درجات التطور التي حدثت له في المراحل التي مرت بها حياته . وفي كل ذلك فنحن نستفيد من كل ما قرأناه مما كتب عنه ، وبالدرجة الأولى نحتكم إلى أعماله الفكرية هو ، بعد الجمع لها ـ وهو ما يحدث للمرة الأولى ـ وبعد التحقيق العلمي لنصوصها كي تتميز عن نصوص غيره ـ وهو ما يحدث أيضاً للمرة الأولى ـ وهما الأمران اللذان أتاحا لنا تصحيح العديد من تواريخ الأحداث الفكرية والعملية التي شهدتها حياته والتي أخطأ في كثير منها من كتبوا له وعنه بعض الترجمات . ولقد أعاننا على هذا التصحيح أيضاً ما أتاحه لنا جمع أعماله وتحقيقها ومن ثم اكتمال معالم فكره في حركته وتطوره وما أتاحه لنا ذلك من تقديم دراسة عن فكره السياسي

والاجتماعي نعتقد أنها قد حسمت ذلك الجدل والتخبط الذي لازم الحديث عن هذا الجانب من آثاره ما يقرب من قرن من الزمان .

«فبطاقة حياته» الفكرية والعملية التي نقدمها في هذه الصفحات القليلة ، هي ثمرة لجهد من سبقنا في الترجمة له ، ولتلك الإضافات الأساسية الجديد التي يقدمها جمع أعماله وتحقيقها ، وما أثمره هذا الجمع والتحقيق من تقديم الصورة الدقيقة والمتكاملة عن أحداث حياة هذا المفكر الكبير .

أما صفحات هذه «البطاقة» فإنها تتسلسل مع تطور الحياة التي ترصد معاملها وقسماتها لتسجل مراحل هذا التطور ، ولتقدم لنا عن هذه الحياة صفحات ست :

١ ـ تكوين صباه . . والفترة التي كان يصده فيها عن طلب العلم ذلك المنهج الجامد الذي كان عليه التعليم بالأزهر في ذلك الحين .

٢ ـ اشراقة التصوف الذي اجتذبه بواسطتها خال أبيه الشيخ درويش خضر ، فمنحه بها الثقة في إمكانية تحصيل العلم وضرورة التعليم وجدواه .

٣ ـ قيادة جمال الدين الأفغاني له من درب التصوف والتنسك إلى ساحة الفلسفة والحكمة والعمل السياسي في سبيل الوطن والشرق والإسلام .

٤ ـ المرحلة الأولى التي حمل فيها مسؤولية دعوة الإصلاح بمصر ، بعد نفي أستاذه جمال الدين ، ولكن بمنهجه الخاص والمتميز ، وما انتهت إليه من مشاركته العرابيين في الثورة ، ثم السجن ، والنفي ، بعد هزيمتهم في سنة ١٨٨٢ م .

٥ ـ مرحلة المنفى ، ورحلته من الشرق إلى الغرب ، ثم من الغرب إلى الشرق . . والعودة إلى مذهبه الأصلي المتميز في طريق الإصلاح .

٦ ـ العودة من المنفى ، وتبوئه مكان الصدارة الفكرية في العالم الإسلامي ، بعد أن نجحت السلطنة العثمانية في سجن أستاذه الأفغاني في قفص الذهب والجواسيس بالآستانة ، حتى لفظ فيها نفسه الأخير!

فهي إذاً «بطاقة حياة» من ست صفحات :

ـ ١ ـ

● ولد الشيخ «محمد عبده حسن خير اللّٰه» في قرية «محلة نصر» بمركز «شبراخيت»

من أعمال مديرية (محافظة) «البحيرة» في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٦ هـ) ، في اسرة تعتز بكثرة رجالها ، ومقاومتهم لظلم الحكام ، وتحملهم في سبيل ذلك العديد من التضحيات : هجرةً ، وسجناً ، وتشريداً ، وضياع ثروة . . وهو يحكي عن هذا الأمر فيقول : إنه قد سعى واش بأهلي «عند الحكام بحجة أنهم ممن يحمل السلاح ، ويقف في وجوه الحكام وأعوانهم عند تنفيذ المظالم ، فأُخذوا جميعاً ، وزجوا في السجون واحداً بعد واحد ، ومن دخل منهم السجن لا يخرج إلا ميتاً ، وكان جدي «حسن» ، شيخاً بالبلدة ، وهو الذي بقي من البيت مع ابن أخيه إبراهيم . .» .

● علمته هذه النشأة الاعتزاز بالمجد والأصالة ، وعدم الربط بين هذه الأصالة وبين الغنى والثروة ، والضن باحترامه على أهل الثراء ، خصوصاً المسرفين منهم والعاطلين عن الكفاءة ، وأيضاً الضن بهذا الاحترام على الحكام الظالمين . ولقد لمس الأفغاني فيه هذا الخلق السامي فقال له : «قل لي باللّه . . أي أبناء الملوك أنت ؟!» . وقال عنه الخديو عباس : «إنه يدخل عليّ كأنه فرعون !» .

● تلقى تعليمه الأولي للقراءة والكتابة ، وحفظ القرآن ، بالقرية ، وبدأ ذلك وهو في السابعة من عمره[1] . . ثم ذهب إلى «الجامع الأحمدي» بطنطا ليحضر هناك دروس تجويد القرآن الكريم في سنة ١٨٦٢ م (سنة ١٣٧٩ هـ) .

● بدأ في سنة ١٨٦٤ م (سنة ١٣٨١ هـ) يتلقى أول دروسه الأزهرية في «الجامع الأحمدي» ؛ بعد أن استكمل تجويد القرآن . . ولكن أساليب التدريس العقيمة قد صدته عن قبول الدروس ، فقرر هجران الدراسة بعد عام من شروعه فيها ، وعاد إلى القرية سنة ١٨٦٥ م (سنة ١٢٨٢ هـ) ، وتزوج ، وعزم على العمل بالزراعة مع أبيه واخوته والانقطاع عن سلك التعليم . . ولكن والده رفض ذلك ، وقرر إعادته إلى «الجامع الأحمدي» في نفس العام .

* * *

---

(١) يخطىء الأستاذ العقاد في التأريخ لهذا الحدث في كتابه عن الإمام ، فجعله في العاشرة من عمره سنة ١٨٥٩ م .

- ٢ -

● في هذه الفترة التقى بالشيخ درويش خضر ـ خال والده ـ وهو صوفي كان على اتصال بالزاوية السنوسية ، فألقى إليه ببعض من حكمة التصوف ، وقاده إلى شيء من سلوك الصوفية ، فعادت إليه الرغبة في طلب العلم ، وعاد إلى «الجامع الأحمدي» سنة ١٨٦٥ م (سنة ١٢٨٢ هـ) ، وبدأ يفكر في الذهاب إلى القاهرة كي يلتحق بالجامع الأزهر . . وتحت تأثير التصوف حدث ذلك الذي صور به تلك الرغبة عندما كتب ليقول : «في يوم من شهر رجب من تلك السنة (سنة ١٢٨٢ هـ) كنت أطالع بين الطلبة ، وأقرر لهم في (شرح الزرقاني) ، فرأيت أمامي شخصاً يشبه أن يكون من أولئك الذين يسمونهم بالمجاذيب ، فلما رفعت رأسي إليه قال ما معناه : ما أحلى حلواء مصر البيضاء . . فقلت له وأين الحلوى التي معك ؟ فقال : سبحان اللّه ! من جد وجد ! . . . ثم انصرف . . فعددت ذلك القول الهاماً ساقه اللّه إليّ ، ليحملني على طلب العلم في مصر ، دون طنطا» .

● ذهب إلى الأزهر ، بمصر ، في فبراير سنة ١٨٦٦ م (شوال سنة ١٢٨٢ هـ)[١] .

● كان بالأزهر يومئذ حزبان : شرعي محافظ . . وحزب صوفي أقل في محافظته من الشرعيين . . وحضر محمد عبده دروس كل من الحزبين ، فسمع من الحزب الشرعي المحافظ دروس المشايخ : عليش ، والرفاعي ، والجيزاوي ، والطرابلسي ، والبحراوي . . . ولكنه انتمى إلى الحزب الصوفي ، وكان رائده الشيخ حسن رضوان (المتوفي سنة ١٨٩٢ م سنة ١٣١٠ هـ) صاحب منظومة (روض القلوب المستطاب) . . وكان من هذا الحزب الشيخ حسن الطويل ، والشيخ محمود البسيوني .

***

- ٣ -

● زار الأفغاني مصر للمرة الثانية ، وطاب له المقام بها في سنة ١٨٧١ م (سنة ١٢٨٨ هـ) فاتصل به محمد عبده ، ولازم مجلسه منذ شهر المحرم من ذلك العام[٨] . .

---

(٢) يخطىء الأستاذ العقاد في هذا التأريخ ويجعله سنة ١٨٦٥ م .

(٣) يخطىء الأستاذ العقاد فيقول : إن الإمام لقي الأفغاني في سنة ١٨٦٩ م ، وهي السنة التي حدثت

وودع لذلك حلقات الدروس الأزهرية العقيمة بأرجوزة نظمها وقال فيها :

لو كان هذا وصفهم ما شنعوا
بل وقتهم في جاء زيد ضيعوا
ظنوا بأن العلم علم القول . . . لا
والله ، بل علم القلوب فضلا

● انتقل به الأفغاني من التصوف والتنسك إلى «الفلسفة ـ الصوفية» . . وكان الأفغاني يقول : «الفيلسوف إن لبس الخشن ، وأطال المسبحة ، ولزم المسجد فهو صوفي . . وإن جلس في قهوة ، «متاتياً» وشرب الشيشة فهو فيلسوف» ؟! .

● كتب مقدمة (لرسالة الواردات) الفلسفية ، التي أملاها الأفغاني سنة ١٨٧٢ م (سنة ١٢٩٠ هـ) ، وهذه المقدمة هي أول الآثار الفكرية التي حفظت لنا من تراثه (وهي لم تنشر إلا بعد وفاته) .

● أول ما نشر باسمه كان «بالأهرام» في سنته الأولى سنة ١٨٧٦ م (سنة ١٢٩٣ هـ) وكان لا يزال يلتزم السجع في أسلوبه ، وسنه يومئذ كانت سبعة وعشرين عاماً .

● دخل امتحان العالمية في سنة ١٨٧٧ م (١٣ جمادي سنة ١٢٩٤ هـ) ، ونالها من الدرجة الثانية ، وكانت سنه ثمانية وعشرون عاماً ، ولولا اصرار رئيس لجنة الامتحان الشيخ محمد المهدي العباسي ، شيخ الأزهر ، على نجاحه ، لرسب ، لأن بعض الأعضاء كانوا قد تواصوا على اسقاطه ، لآرائه وصحبته لجمال الدين الأفغاني .

● واصل بعد تخرجه تدريس كتب المنطق ، والكلام المشوب بالفلسفة في الأزهر . . وقد كان حتى قبل تخرجه يعيد على طلبه الأزهر القاء دروس الأفغاني التي كان يلقيها في منزله ، والكتب التي يشرحها ويعلق عليها ، فقرأ لهم (ايساغوجي) في المنطق ، و(شرح العقائد النفسية) لسعد التفتازاني ، مع حواشيه ، و(مقولات السجاعي بحاشية العطار) ، وغيرها . . وعقد في بيته درساً شرح فيه لبعض الطلبة بعض المؤلفات الفكرية الحديثة والقديمة ، مثل : (التحفة الأدبية في تاريخ تمدن الممالك

فيها زيارة الأفغاني الأولى والقصيرة لمصر ، وهو خطأ ينفيه تأريخ الإمام نفسه لبدء اتصاله بالأفغاني .

الأوروبية) للوزير الفرنسي «فرانسوا جيزو» ، تعريب الخواجة نعمة اللّه خوري ، وقرظه في (الأهرام) هو وأستاذه الأفغاني . وكتاب (تهذيب الأخلاق) لابن مسكويه .

● في سنة ١٨٧٨ م (أواخر سنة ١٢٩٥ هـ) عين مدرساً للتاريخ بمدرسة دار العلوم ، فقرأ على طلابها مقدمة ابن خلدون ، وألف لهم كتاباً ، ضاعت أصوله ، هو (علم الاجتماع والعمران) ، وعين مدرساً للعلوم العربية في مدرستي الألسن والادارة .

● اشترك مع أستاذه الأفغاني في التنظيمات السياسية السرية التي أنشأها الأفغاني بمصر . فدخل (الماسونية) ، وكانت حسنة السمعة ، إلى حد كبير ، يومئذ ، للدور الذي قامت به في أوروبا في العصور الوسطى ضد استبداد الأباطرة وسلطة البابوات ، وسعيها في سبيل الديمقراطية والتحرر ، وابعاد نفوذ الكنيسة الرجعي عن دوائر البحث العلمي ، وتحرير عقول العلماء من ارهاب رجال الدين المحافظين ، ورفعها شعارات الثورة الفرنسية (الحرية ، والمساواة ، والإخاء) ، ولم يكن الأثر السياسي لمن في قياداتها من اليهود قد ظهر بعد في قضايا الشرق العربي المصيرية ، إذ لم تكن الحركة الصهيونية الحديثة قد ظهرت بعد ، ولا تكشفت نوايا اليهود العالمية بالنسبة لفلسطين . . . ومع كل ذلك فلقد خاب أمله فيها ، مع أستاذه ، عندما تحققا من مهادنتها للاستبداد ، وصلاتها بالنفوذ الأجنبي ، وخاصة الإنجليزي . . . ودخل الإمام مع أستاذه الأفغاني في (الحزب الوطني الحر) الذي كان شعاره (مصر للمصريين) ـ أي لا للأجانب ولا للشراكسة ـ والذي ضم الطلائع الوطنية المستنيرة من طبقات مصر في ذلك الحين .

● أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة ، بعد دروسه وتدريسه ، مقالاته في الصحف ، وهي : (تقريظ جريدة الأهرام) و(الكتابة والقلم) و(العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية) ، وتقديم تقريظ الأفغاني لكتاب (التحفة الأدبية) . . كما صاغ في هذه المرحلة العديد من آثار أستاذه الأفغاني ، مثل حاشيته على (شرح الدواني للعقائد العضدية) ، وفلسفة الصناعة ، ورسالة الواردات . . وصاغ أيضاً الرسالة التي ترجمها علي باشا مبارك ، ونشرها بالأهرام بعنوان (المدبر الإنساني والمدبر العقلي الروحاني) .

● وأهم قسمة تميز بها إنشاؤه عن إنشاء غيره ـ ممن صاغ لهم أفكارهم وأماليهم ـ في هذه المرحلة . هي السجع . . فلقد كان يسجع عندما ينشىء ، ويتخلى عنه عندما

يصوغ أفكار وأمالي الآخرين الذين لا يسجعون .

* * *

- ٤ -

● في يوليو سنة ١٨٧٩ م (سنة ١٢٩٦ هـ) نفي الأفغاني من مصر . . . وعزل الإمام من مناصب التدريس في مدرستي دار العلوم والألسن . . . وحددت اقامته بقريته «محلة نصر» .

● في سنة ١٨٨٠ م (أواسط سنة ١٢٩٧ هـ) استصدر رياض باشا ، ناظر النظار ، عفواً من الخديو توفيق عن الإمام ، واستدعاه من قريته ، وعينه محرراً ثالثاً في (الوقائع المصرية) فاستهل كتابته بها في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ م ، وفي ٩ أكتوبر من نفس العام عين رئيساً لتحريرها (محرر أول الصحيفة العربية الرسمية) ، وتولى مسئولية الرقابة على المطبوعات .

● في ١٨ مارس سنة ١٨٨١ م (٢٨ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨ هـ) أنشىء المجلس الأعلى للمعارف العمومية ، وعين الإمام عضواً فيه .

● في هذه الفترة أبعد عن الاشتغال بالتدريس ، وعمل بالصحافة والسياسة . . ولذلك برز اختلافه عن الأفغاني في وسيلة النهضة بالشرق والشرقيين (**فهو عندما يدرس لا يختلف عن الأفغاني إلاّ في درجة الميل إلى الفلسفة . . ولكن عندما يعمل بالسياسة العليا والمباشرة يبدو الفرق بينهما واضحاً . . فرق المصلح من الثوري**) .

● انضم مع الحزب الوطني الحر إلى العرابيين بعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م . . ثم ألقى بكل قواه في الثورة بعد المذكرة الثنائية الانجليزية ـ الفرنسية إلى مصر في يناير سنة ١٨٨٢ م عندما تهددت الأخطار الأجنبية استقلال مصر . وظل في مكانه من المسئولية والقيادة مع الثوار حتى هزيمة الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨٢ م

● بعد هزيمة الثورة سجن ثلاثة أشهر . . . ثم حكم عليه بالنفي ثلاث سنوات بدأت في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م ، ولكنها امتدت إلى ما يقرب من ست سنوات .

● أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة ، هي مقالاته ، وأغلبها نشر في (الوقائع المصرية) مثل : (عيد مصر ومطلع سعادتها) و(حاجة الإنسان إلى الزواج) و (حكم

الشريعة في تعدد الزوجات) و(حكـومتنا والجمعيـات الخيريـة) و(حب الفقر أو سفـه الفلاح) و(إبطال البدع من نظارة الأوقاف العمومية) و(وخامة الرشوة) و(العفة ولوازمها) و(تخصيص لما يوجب التعميم) و(بطلان الدوسـة) و(منتديـاتنا العمـومية وأحـاديثها) و(تخصيص لمـا يوجب التعميم) و(بـطلان الدوسـة) و(المعرفـة في المجتمع) و(الأدب الوهمي) و(الحشيش) و(وضع الشيء في غير محله) و(الصياح خلف الجنائز) و(عادات المآتم) و(التملق) و(فسحة التمثال) و(انتقاد في غير موضعه) و(الخرافات) و(العدالـة والعلم) و(التربية في المدارس والمكاتب الميرية) و(المعارف) و(ما هو الفقر الحقيقي في البلاد) و(تأثير التعليم في الدين والعقيدة) و(الكتب العلمية وغيرها) و(احترام قوانين الحكومة من سعادة الأمة) و(القوة والقانون) و(الوطنيـة) و(خطأ العقـلاء) و(اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم) و(مصر والحبشة) و(نيـل المعالي بـالفضيلة) و(قانـون الـوظائف المـدنية) و(أوهـام الجرائـد) و(الحياة السيـاسية) و(رفـع وهـم) و(الشـورى والاستبـداد) و(الناس من خـوف الذل في ذل) و(لا تتم نكـاية الأعـداء إلّا بخيانـة الأصدقاء) و(احتفال جمعية المقاصد بالتصديق عـلى لائحة النـواب) و(مقابلة الشكـر بالشكر) و(الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل) وأيضاً «ترجمته للبارودي» و«برنامج الحزب الوطني الحر» و«دفاع عن حكومة الثورة» و«مفكرة الأحداث العرابية» وكتابته ، من السجن ، شعراً ونثراً بعد هزيمة الثورة . . إلخ . . إلخ . .

* * *

ـ ٥ ـ

● ذهب إلى «بـيروت» منفياً في ٢٤ ديسمـبر سنـة ١٨٨٢ م (١٣ صفـر سنـة ١٣٠٠ هـ) ، وكانت سنه يومئذ أربعة وثلاثون عاماً، فأقام بها نحو عام ، حتى دعاه أستاذه الأفغاني إلى اللحاق به في باريس في أواخر سنة ١٨٨٣ م(٤) .

● من حجرة صغيرة متواضعة فوق سطح أحد منازل بـاريس أخذ يعمـل مع الأفغاني في اخراج جريدة (العروة الوثقى) ، لسان حال لجمعية (العروة الوثقى) السرية التي قام تنظيمها في بلاد الشرق، وخاصة مصر والهنـد . . فصدر منهـا ثمانيـة عشر

---

(٤) يخطىء الأستاذ العقاد فيحدد سنة ١٨٨٤ م تاريخاً لهذه المرحلة .

عدداً ، أولها في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ م (١٥ جمادي الأولى سنة ١٣٠١ هـ) وآخرها في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ م (٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١ م) ، وكان عمله في هذه الجريدة عمل «المحرر الأول» (رئيس التحرير) .

● شغل في تنظيم (العروة الوثقى) السري منصب نائب الرئيس(الأفغاني) . . ومارس العمل التنظيمي السري . . وتنقل بهذه الصفة في بلاد كثيرة ، بعضها في أوروبا ، وبعضها في الشرق . . وكانت كثير من رحلاته هذه سرية . . ودخل مصر في هذه الفترة سراً (سنة ١٨٨٤ م) أثناء اشتداد ثورة المهدي في السودان ، وباشر قيادة عمل الجمعية السرية(٥) . . . وكتب في هذه الفترة عدداً من الرسائل السرية إلى بعض فروع التنظيم .

● زار «لندن» داعياً لوجوب جلاء الانجليز عن مصر ، والتقى بوزير الحربية الإنجليزي ووجوه البرلمان والصحافة والرأي العام .

● بعد توقف (العروة الوثقى) ، ويأسه من العمل السياسي المباشر كوسيلة لنهضة الشرق ، غادر باريس إلى تونس ، ومنها إلى بيروت سنة ١٨٨٥ م ، على أمل العودة إلى مصر ثانية .

● في هذه الفترة أسس جمعية سرية للتقريب بين الأديان ، شارك فيها عدد من رجال الدين المستنيرين ممن ينتمون إلى الأديان السماوية الثلاثة . . . وكان يرى «أن أصول تلك الأديان والمذاهب حق ، ثم طرأ عليها الباطل ، فبعضها ثابت بما فيه من الحق ، وبعضها بما وضع له من النظام الموافق لسنن الكون والاجتماع ، فالنظام حق ، وهو ثابت باق بذاته ، وما في الجمعية أو المذهب من الباطل تابع له باق به ، مع عدم معارضة أهل الحق لما فيه من الباطل . . . وأن التقريب بين الأديان مما جاء به الدين الإسلامي : «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم»(٦) . . . . «إن القرآن ، وهو منبع الدين ، يقارب بين المسلمين وأهل الكتاب ، حتى يظن المتأمل

---

(٥) هذه الحقيقة تذكر للمرة الأولى في التأريخ للأستاذ الإمام ، أنظر أدلتها وتفصيلاتها في حديثنا عن فكره السياسي وعمله السياسي في هذه الفترة ، في مكانه من دراستنا .

(٦) [آل عمران : ٦٤] .

فيه أنهم منهم ، لا يختلفون عنهم إلا في بعض أحكام قليلة ، ولكن عرض على الدين زوائد أدخلها عليه أعداؤه اللابسون ثياب أحبائه فأفسدوا قلوب أهاليه ! . . . » .

● وفي بيروت مارس العلم الثقافي والتربوي والفكري ، إلى جانب قليل من العمل السياسي المباشر بحكم الصلات التي كانت لا تزال قائمة بينه وبين الأفغاني وتنظيم (العروة الوثقى) .

● من مقالاته السياسية التي كتبها ببيروت : (رسالة السير صمويل بيكر في السودان ومصر وانجلترا) ، و(مصر وجريدة الجنة) ، و(مراسلات) ، و(مصر والمحاكم الأهلية) ، وبعض الرسائل لعدد من الساسة والوجهاء . ومنها أرسل بعض آراء الأفغاني وتنظيم (العروة الوثقى) في السياسة الشرقية فنشرت ، دون توقيع ، في (الأهرام) بالاسكندرية ، وفي نشاطه السياسي هذا كان متلزماً بخط (العروة الوثقى) في العداء الصريح والمباشر للانجليز .

● ومن مقالاته الاجتماعية في هذه الفترة مقال (الانتقاد) الذي كتبه في مجلة «ثمرات الفنون» .

● برزت في بيرت جهوده التربوية وأعماله الثقافية والفكرية . . فكتب ، (لائحة اصلاح التعليم العثماني) و(لائحة إصلاح القطر السوري) ، وشرع في كتابة (لائحة إصلاح التربية في مصر) . . كما شرع في تحقيق كتب التراث العربي الإسلامي ، كرائد للمحققين العرب في العصر الحديث ، فحقق وشرح (مقامات بديع الزمان الهمذاني) ؛ و(نهج البلاغة) ، والتزم في التحقيق منهجاً علمياً حدده في تقديمه لمقامات بديع الزمان الهمذاني ، عندما تحدث عن «تصحيح متن الكتاب» بواسطة نسخ عديدة مخطوطة وأحياناً مطبوعة ، فقال : «وأما تصحيح متن الكتاب فقد وفق اللّه له بتعداد النسخ لدينا ، وإن عظمت شقة الإختيار علينا لتباين الروايات واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه ، ولا يستجاد مبناه ، فكان الوضع اللغوي أصلاً نرجع إليه ، والاستعمال العرفي مرشداً نعول عليه ، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزاناً للترجيح ، ومقياساً نعتمد به في التصحيح ، فإن تعددت الروايات على معان صحيحة أثبتنا في الأصل أولاها بالوضع ، إما لتأيده بالاتفاق مع أكثر الروايات وإما لتميزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول ، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق . . . .

واستعنت اللّه على العمل . . . وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه ، ولا ذي مثال أحتذيه ، ولا مادة لي إلا طبع عربي وذوق أدبي ، وأمهات اللغة الحاضرة ، وأمثال العرب السائرة ، ومقالات لهم على الألسن دائرة[٧] . . . » . . . كما عبر في المقال الذي كتبه حول كتاب (فتوح الشام) المنسوب للواقدي عن المنهج العلمي في نقد النصوص وتحقيق نسبتها إلى أصحابها . . وهو المنهج الذي استخدمه من بعد ذلك الدكتور طه حسين في كتابه (في الشعر الجاهلي)[٨] .

● كما أتم في بيروت كذلك ترجمة (رسالة الرد على الدهريين) للأفغاني ، عن الفارسية ، بمساعدة تابع الأفغاني «عارف أفندي أبو تراب» ، وصدرها بترجمة هامة لأستاذه الأفغاني .

● اشتغل بالتدريس في (المدرسة السلطانية) ببيروت سنة ١٨٨٦ م (سنة ١٣٠٣ هـ) ، فانتقل بها من مدرسة شبه ابتدائية إلى مدرسة شبه عالية . . . ومن الكتب التي شرحها فيها (نهج البلاغة) ، و(ديوان الحماسة) وإشارات ابن سينا ، وكتاب التهذيب ، ومجلة الأحكام العدلية العثمانية . . كما ألقى فيها دروس التوحيد التي تحولت بعد عودته لمصر إلى (رسالة التوحيد) .

● بدأ تفسير القرآن بمنهج عقلي حديث لم يسبق في الشرق منذ يقظته ، طبق فيه منهج أستاذه الأفغاني ، وكان ذلك بالمسجد العمري ببيروت ؛ فكان يعقد درسه به ثلاث ليال في الأسبوع ، واجتذب درسه هذا الحركة الفكرية والثقافية هناك ، حتى أن المستنيرين من المسيحيين كانوا يجتمعون على باب المسجد لمساعه ، ولما حالت ضوضاء الشارع دون سماعهم له طلبوا منه السماح لهم بدخول المسجد لمتابعة حديثه ، فسمح لهم بالوقوف داخل المسجد إلى جوار الباب ؟! - واستمرت دروسه هذه في التفسير حوالي السنتين . ولم يسجل لنا منها شيء . .

---

(٧) مقدمة مقامات بديع الزمان الهمذاني . ص ١ - ٨ طبعة بيروت سنة ١٩٢٤ م (المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين) ، وانظر هذه المقدمة في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

(٨) نشر هذا المقال في (ثمرات الفنون) في سنة ١٨٨٦ م (٢٦ رمضان سنة ١٣٠٧ هـ) ، انظره في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

● في بيروت تزوج من زوجته الثانية ، بعد أن توفيت زوجته الأولى .

● سعى من بيرت لدى أصدقائه كي يطلبوا له العفو ليعود إلى مصر . . . وكان تلميذه سعد زغلول يلح على الأميرة نازلي هانم فاضل كي تستخدم نفوذها عند اللورد كرومر للعفو عن الإمام . . وسعى لذلك أيضاً الشيخ علي الليثي والغازي أحمد مختار باشا ، وكيل السلطان بالقاهرة . . . وعندما اقتنع كرومر بأن الإمام لن يعمل بالسياسة ، وأنه سيقصر نشاطه على العمل التربوي والثقافي والفكري استخدم نفوذه في استصدار العفو من الخديو توفيق ، فعاد الأستاذ الإمام إلى مصر في سنة ١٨٨٩ م (سنة ١٣٠٦ هـ) .

* * *

- ٦ -

عندما عاد الإمام إلى مصر اتخذ لنفسه سكناً في شارع «الشيخ ريحان» ، بالقرب من قصر عابدين . . ولما زاره صديقه عبد العزيز أفندي سلطان طرابلسي ، وسأله عن سر اختياره هذا المكان للسكنى ، قال له : «حتى نناطح عابدين مناطحة» ؟!

● كان يدرك أن الود المفقود بينه وبين الخديو توفيق سيظل مفقوداً ، فسلك طريق العلاقات المباشرة مع اللورد كرومر ، وقدم إليه ، مباشرة ، اللائحة التي كتبها لإصلاح التربية والتعليم بمصر .

أراد أن يمارس عمله المحبب ، وهو التدريس ، وخاصة في دار العلوم . . . فرفض الخديو توفيق ، حتى لا يتيح له فرصة تربية الأجيال الجديدة على أساس من آرائه وأفكاره ، وعينه الخديو ، سنة ١٨٨٩ م ، قاضياً بمحكمة «بنها» ، كي يبعده عن القاهرة وعن التدريس ، فقبل على مضض ، ثم انتقل إلى محكمة الزقازيق ، ثم محكمة عابدين ، ثم ارتقى إلى منصب مستشار في محكمة الاستئناف سنة ١٨٩١ م .

● في هذه الفترة دارت مراسلات قليلة بينه وبين الأفغاني في الآستانة بعد أن استقر بها سنة ١٨٩٢ م . . ولكن موقف الإمام من السياسة والإنجليز جلب عليه غضب أستاذه . . ولقد انقطعت المراسلات بينهما بعد أن عنفه الأفغاني أكثر من مرة على حذره وخوفه ، واتهمه بالجبن ، وكتب إليه مرة يقول له «. . تكتب إلي ولا

تمضي ؟!.. وتعقد الألغاز ؟!... من أعدائي ؟!... وما الكلاب ، قلَّت أو كثرت ؟!... كن فيلسوفاً ترى العالم ألعوبة ، ولا تكن صبيا هلوعا ؟!..»... وقال له في رسالة أخرى : «إن الرسالة ما وصلت ... ولا بينت لنا موضعها ، وجلاً منك ... قوّى الله قلبك ؟!... وبلغ الأمر إلى حد توقف الإمام عن رثاء أستاذه في الصحف عندما مات في ٩ مارس سنة ١٨٩٧ م، واكتفى بالحزن عليه، وقال: إن «والدي أعطاني حياة يشاركني فيها «علي» و«محروس» والسيد جمال الدين أعطاني حياة أشارك بها محمداً وإبراهيم وموسى وعيسى ، والأولياء والقديسين ، مارثيته بالشعر لأني لست بشاعر ، مارثيته بالنثر لأنني لست الآن بناثر ، رثيته بالوجدان والشعور ، لأنني إنسان أشعر وأفكر ؟!» .

● بعد موت الخديو توفيق ، وتولي الخديو عباس حلمي الثاني السلطة ، قامت فترة من الوفاق بين الأستاذ الإمام وبين العرش ، وكان أساسها أن الإمام أقنع الخديو بأن يعاونه في العمل لإصلاح المؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية الثلاثة : الأزهر ، والأوقاف ، والمحاكم الشرعية ... وفي سنة ١٨٩٥ م (٦ رجب سنة ١٣١٢ هـ) تشكل مجلس إدارة الأزهر ، برئاسة الشيخ حسونة النواوي ، ودخل فيه الأستاذ الإمام والشيخ عبد الكريم سلمان ممثلين للحكومة ، وكان حريصاً على أن يسير هذا المجلس وفق لائحته وقوانينه ، لا بمشيئة الخديو وحاشيته ، وقال للخديوي يوماً ، أمام أعضاء المجلس : «إن مجلس إدارة الأزهر لا يعرف لسموكم أمراً عليه إلا بهذا القانون الذي بين يديه ، دون الأوامر الشفوية التي يبلغها عنكم من لا يثق به المجلس ، لمخالفته لقانونكم ..» .

● اصطدمت سياسة الوفاق بينه وبين الخديو عباس بعاملين أساسيين :

أولهما : مذهب الإمام المعتدل في السياسة إزاء الإنجليز ، والذي جعله يهادن كرومر وسلطة الإحتلال ، فلا يعتبر معركته المباشرة ضدهم ، وإنما ضد العقبات التي تحول دون إصلاح الأزهر ، والأوقاف ، والمحاكم الشرعية ، والتربية والتعليم . وهو الموقف الذي رضي عنه الإنجليز ورحبوا به ، لأنه يتيح لهم الهدوء والإستقرار .

وثانيهما : معارضة الأستاذ الإمام وحسن باشا عاصم لمطامع الخديو في أراضي الأوقاف ، عندما أراد استبدال بعض أراضيه بأخرى من أراضي الأوقاف .. وبذلك

انتهت فترة الوفاق هذه إلى مرحلة من الحذر والعداء ، استمرت من سنة ١٩٠٢ م حتى وفاة الأستاذ الإمام(٩) .

● في سنة ١٨٩٢ م (سنة ١٣١٠ هـ) اشترك في تأسيس «الجمعية الخيرية الإسلامية» ، التي تهدف لنشر التعليم واعانة المنكوبين ، وتولى رئاسة هذه الجمعية في سنة ١٩٠٠ م (سنة ١٣١٨ هـ) .

● في ٣ يونيو سنة ١٨٩٩ م (٢٤ محرم سنة ١٣١٧ هـ) عين في منصب مفتي الديار المصرية . . . وتبعاً لهذا المنصب أصبح عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى ، فسعى إلى إصلاحها ، وإصلاح المساجد بوضع وتطبيق اللائحة التي ضمنها أفكاره لإصلاح هذا المرفق الإسلامي الهام .

● وفي ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩ م (١٨ صفر سنة ١٣١٧ هـ) عين عضواً في «مجلس شورى القوانين» .

● في سنة ١٩٠٠ م (سنة ١٣١٨ هـ) أسس «جمعية احياء العلوم العربية» ، فحققت ونشرت عدداً من آثار التراث العربي الإسلامي الفكرية الهامة . . وشارك الإمام في عمل هذه الجمعية باستحضار المخطوطات ، واستكمال نسخها ، ومراسلة الملوك والسلاطين والقضاة لهذا الغرض ، ومقابلة النسخ المخطوطة والشرح والتعليق على هذه الآثار الفكرية الهامة .

● في هذه الفترة من حياته سافر إلى خارج مصر عدة مرات . . إلى الشام . . وإلى أوروبا أكثر من مرة ، أشهرها رحلته إليها سنة ١٩٠٣ م (سنة ١٣٢١ هـ) ، ومنها عرج على تونس والجزائر ، ثم صقلية وإيطاليا . . . كما سافر إلى السودان في المدة من ١٨ حتى ٣١ يناير سنة ١٩٠٥ م .

● بدأ في هذه المرحلة يلقي دروسه في تفسير القرآن الكريم بالجامع الأزهر من يونيو سنة ١٨٩٩ م (شهر المحرم سنة ١٣١٧ هـ) ، واستمر في القائها نحو ست

---

(٩) من أسباب غضب الخديو عباس على الأستاذ الإمام أيضاً اجتماعه بعرابي بعد عودته من المنفى على مائدة الغداء بمنزل صديقهما «بلنت» في (عين شمس) . . وعندما قال «بلنت» للخديو أنه هو الذي رتب هذا اللقاء دون علم الإمام ، لم يبد عليه الاقتناع الكامل ، وقال لبلنت : إنني سأسوي هذا

سنوات ، أي حتى وفاته . . وبلغ في التفسير من أول القرآن حتى الآية ١٢٥ من سورة النساء . . وكان الشيخ رشيد رضا يدون ملخصاً ، في الدرس ، لهذا التفسير ، وبعد عام من بدئه أخذت تنشره مجلة (المنار) (عدد محرم سنة ١٣١٨ هـ مايو سنة ١٩٠٠ م) ، واستمر ينشر فيها شهرياً حتى عددها الخامس من سنتها الخامسة عشرة (٣٠ جمادي الأولى سنة ١٣٣٠ هـ ، ١٧ مايو سنة ١٩١٢ م) . . وبعد ذلك أخذ رشيد رضا يواصل التفسير منفرداً بالعمل فيه .

● من أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة : فتاويه ، وأحاديثه للصحف والمجلات ، و(رسالة التوحيد) ، وتحقيق وشرح (البصائر النصيرية للطوسي) ، وتحقيق وشرح (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) للجرجاني ، و(الرد على هانوتو) ، ومقالات الاضطهاد في النصرانية والإسلام ـ (الإسلام والنصرانية ، بين العلم والمدنية) ـ التي رد بها على فرح أنطون سنة ١٩٠٢ م ، (وتقرير إصلاح المحاكم الشرعية) سنة ١٨٩٩ م . . والفصول التي شارك بها في كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين سنة ١٨٩٩ م ، والفصول التي شرع بها الترجمة لحياته ، ومقالات (المستبد العادل) ، و(الرجل الكبير في الشرق) ، و(آثار محمد علي في مصر) . . ومجموعة ملاحظاته وآرائه حول الثورة العرابية ، سواء منها ما كتبه في مشروعه لتأريخها بطلب من الخديو عباس، أو ما كتبه لصديقه القديم «بلنت» . . وأيضاً ترجمته لكتاب (التربية) لهربرت سبنسر عن الفرنسية ، التي تعلَّمها في هذه المرحلة من حياته . . وكذلك وصيته التربوية التي أملاه بالفرنسية في مرضه الأخير على «الكونت دي جريفل» ، فنشرها في كتابه (مصر الحديثة) .

● في مارس سنة ١٩٠٥ م (محرم سنة ١٣٢٢ هـ) استقال من مجلس إدارة الأزهر احتجاجاً على مؤامرات الخديو عباس التي حال بها دون سير الإصلاح في هذه الجامعة الكبيرة .

● كان ـ كما يصفه الشيخ رشيد رضا ـ : «ربع القامة ، أسمر اللون ، مع

الموضوع مع الشيخ محمد عبده ؟!. انظر مذكرات «بلنت» عن يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ م (كوكب الشرق) في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٢ م .

وضاءة . عظيم الهامة في اعتدال ، عالي الجبهة ، كبيرالدماغ ، أسود العينين براقهما ، كأنهما مصباحان أو شرارتان ، بارز الوجنتين ، أقنى العرنين[١٠] ، واسع الفم ، منظم الأسنان ، جهوري الصوت ، أشعر الذراعين والمنكبين والصدر ، عصبي المزاج عضليه[١١] ، ممتلىء الجسم في غير ضخامة ، قوي البنية . . . »[١٢] .

● وفي الساعة الخامسة من مساء يوم ١١ يوليو سنة ١٩٠٥ م (٧ جمادي الأولى سنة ١٣٢٣ هـ) توفي الأستاذ الإمام بالاسكندرية عن سبع وخمسين عاماً . . وعن ثلاث بنات . . وعن حياة فكرية خصبة . . وجهود في التربية والإصلاح . . ومواقف تجسد عظمة الإنسان المصري العربي المسلم وكبرياءه لا يمكن أن تموت . . . فلقد كان عقلاً من أكبر عقول الشرق والعروبة والإسلام في عصرنا الحديث . . . والموت إنما يصيب الأجسام ، أما هذه العقول الفعالة فإنها لا تموت ! . .

---

(١٠) العرنين ـ بكسر العين وسكون الراء ـ : الأنف .

(١١) أي ضيقه وشديده .

(١٢) [تاريخ الأستاذ الإمام] جـ١ ص ٩٧٣ . طبعة القاهرة سنة ١٩٣١ م .

الاصلاح .. فالثورة .. فالاصلاح

[... من يريد خير البلاد فلا يسعى إلا في اتقان التربية، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه ... بدون إتعاب فكر ولا اجهاد نفس ؟!..]

محمد عبده (ابريل سنة ١٨٨١ م)

[لم تكن الثورة من رأيي .. ولكن لما منح الدستور انضممنا جميعاً إلى الثورة كي نحمي الدستور ...]

محمد عبده

[إن العمل على اخراج الإنجليز من مصر عمل كبير جداً ، ولا بد في الوصول إلى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل ولو لعدة قرون ...؟!

محمد عبده

الإصلاح .. فالثورة .. فالإصلاح

قبل أن يغادر جمال الدين الأفغاني مصر ، منفياً ، في يوليو سنة ١٨٧٩ م ، وخلال الفترة التي قضاها بها (١٨٧١ ـ ١٨٧٩ م) كانت صحبة الشيخ محمد عبده له فيها دائمة ، وملازمته له بها كالظل الذي لا يفارق الإنسان .. وأهم من هذا فإننا لا نستطيع أن نميز للأستاذ الإمام في هذه المرحلة شخصية متميزة عن شخصية أستاذه ، خصوصاً إذا نحن عرفنا أنه قد كان لا يزال حديث السن ، في دور التلقي والتلمذة على أستاذه ، وأنه لم يتخرج من الأزهر إلّا في سنة ١٨٧٧ م ، أي قبل عامين من نفي الأفغاني من البلاد . .

ومن الناحية الفكرية قضى محمد عبده هذه الفترة في التلقي والتلمذة على يدي الأفغاني ، وفي نقل أفكاره هذه إلى دائرة أوسع من طلبة العلم في الأزهر والراغبين في هذا اللون الفكري الجديد على مصر في ذلك الحين ، وفي التدرب على صناعة الكتابة ، منشئاً تارة ومصيغاً لأفكار أستاذه في أغلب الأحيان .

أما من الناحية السياسية فلقد تبع أستاذه كذلك فيما اتخذ من مواقف في هذا الميدان .. فدخل معه «المحفل الماسوني» ، ثم غادر معه المحفل البريطاني إلى «المحفل الشرقي الفرنساوي» ، عندما وقفت الماسونية بمصر موقف الذي لا يبالي بظلم النظام واستبداده والذي يخدم النفوذ الأجنبي الزاحف إلى البلاد[1] . . . . ثم ساهم مع

---

(١) يدور لغط كثير حول انضمام الأفغاني ومحمد عبده، وعدد كبير من قادة مصر ومفكريها في ذلك

أستاذه في تكوين (الحزب الوطني الحر) الذي كشف الأفغاني عن قيامه بمصر أواخر عهد إسماعيل ، عندما رأس وفداً من أعضائه وتحرك ساعياً عشية عزل هذا الخديوي عن سدة الحكم في البلاد إلى أن يكون خلفه هو الأمير توفيق . وهو الحزب الذي تكون وناضل من أجل صد التدخل الأجنبي الزاحف على مصر ، واستخلاص مصر للمصريين من أيدي الشراكسة والأتراك ، ومن أجل إقامة الحياة الدستورية النيابية وتحويل السلطة في البلاد من سلطة فردية مطلقة في استبدادها إلى أخرى شوروية مقيدة بالدستور والقانون ومجلس النواب .

سعى الشيخ محمد عبده في ذلك الحين سعي أستاذه ، ووقف مواقفه ، فلم نجد له موقفاً متميزاً في مسائل السياسة فكراً أو عملاً في هذه الفترة من التاريخ .

حتى إذا نفي جمال الدين الأفغاني من مصر ، وقضى الشيخ محمد عبده فيما يشبه الاعتقال ببلدته «محلة نصر» حوالي العام ، أعقب هذا الأمر العفو عنه ، مع إبعاده عن

التاريخ إلى الحركة الماسونية ، ويتخذ البعض من هذا الانضمام وسيلة للطعن فيهم والتشكيك بوطنيتهم . . ونحن نرى أن أصحاب هذا الموقف قد جانبهم الصواب لأنهم قد أغفلوا عدة عوامل وحقائق منها مثلاً :

أ ـ أنهم يفترضون أن الماسونية كانت منذ قرن من الزمان كما هي اليوم ، ويقيسون الموقف منها يومئذ بموقفنا منها اليوم ، بعد أن تكتشف لنا منها أمور لم تكن قد ظهرت بها يومئذ ، أو لم تكن قد تكشفت على أقل تقدير .

ب ـ إنهم يغفلون أن الحركة الماسونية كانت مركز جذب لأصحاب الفكر الحر في ذلك العصر ، بسبب من نشأتها الأوروبية كحركة مناهضة لسلطان الكنيسة ورجعيتها ، ومناهضة لسلطان الأباطرة الاقطاعيين ، وعملها في سبيل فصل السلطان الكنسي عن دوائر الحكم ، وتحرير العلم والعلماء من سلطة الكهنوت .

جـ ـ إنهم لا يتنبهون إلى حقيقة هامة تتعلق باستغلال الماسونية ومحافلها ، حديثاً ، لخدمة الأهداف الصهيونية في الشرق ، وفي فلسطين بالذات ، وهذه الحقيقة تتعلق بسبق هذه الفترة ـ فترة الأفغاني ومحمد عبده ـ على تكوين الحركة الصهيونية الحديثة سنة ١٨٩٧ م ، فلم تكن العناصر اليهودية في الحركة الماسونية قد انخرطت بعد في سلك الصهيونية ، ولم يكن التيار الصهيونية الحديث في الحركة اليهودية قد تكون بعد ، ولم تكن الأوساط اليهودية قد اتفقت بعد على السعي لإقامة دولتها في فلسطين . . وعلى أقل تقدير لم يكن شيء من هذه الأهداف قد اتضح أو تكشف بعد ، أيام هؤلاء القادة والرواد ، ومن ثم فلم يكن يبدو من الماسونية إلاّ وجهها المقبول الذي يرفع شعارات الثورة الفرنسية عن (الحرية ، والآخاء ، والمساواة) .

المهنة المحببة إليه ، وهي التدريس ، وذلك بتعيينه في قلم تحرير (الوقائع المصرية) محرراً ثالثاً ثم محرراً أول ـ (رئيساً للتحرير) ـ في أكتوبر سنة ١٨٨٠ م .

وبعد هذا التحول في حياة الشيخ محمد عبده ، برزت لنا ملامح موقفه المستقل الذي يمكن أن يحاسب هو على أساس منه ، وتميزت شخصيته الفكرية ومواقفه العملية عن شخصية الأفغاني ومواقفه في عدد من القسمات في مقدمتها الموقف من «الوسيلة» التي يجب اتخاذها لبلوغ الغاية التي طرحها الأفغاني أمام شعوب الشرق يومئذ ، والتي تتلخص في الدعوة إلى :

١ ـ **التحرر الفكري** من الجمود والتقليد والرجعية الدينية ، بسلوك طريق العقل لتجديد الدين ، وإحياء الدراسات الفلسفية الممزوجة بالإلهيات ، وإحداث ثورة فكرية «تغربل» بها موروثاتنا الدينية عن الأولين ، وخصوصاً أهل قرون التخلف والركاكة والإنحطاط .

٢ ـ **والتحرر السياسي** من نفوذ الاستعمار الغربي الزاحف على المنطقة ، والتصدي له بالنهضة الحضارية لمغالبته ، وتجسيد الفكر الإسلامي الشوري في مؤسسات دستورية ونيابية حديثة ، وتقييد سلطات الحكومات بالدساتير والقوانين ، وإطلاق طاقات الجماهير الواسعة في الخلق والإبداع والبناء ، وكل ذلك بوساطة «الثورة» على المعوقات التي تعترض الجماهير في هذا الطريق .

كانت نهضة الشرق وتجديد حياته وتحرير طاقته ، غاية اتفق عليها كل من الأفغاني ومحمد عبده ، وتكون من حولها بمصر تيار فكري وعملي يسعى في هذا السبيل . ولكن «الوسيلة» إلى تحقيق هذه الغاية قد اختلف من حولها موقف الأفغاني عن موقف الأستاذ الإمام ، ولم يبرز هذا الاختلاف مدة إقامة الأفغاني بمصر ، وإنما ظهرت ملامحه مع بداية استقلال محمد عبده بالقيادة ، فتميزت ملامح موقفه الفكري والعملي الخاص ، وبالذات في مقالاته بجريدة (الوقائع المصرية) .

ذلك أن الأفغاني كان «**ثورياً**» يرى «**الثورة**» هي الوسيلة الأجدى والأفعل في بلوغ الغاية التي حددها «كاستراتيجية» لشعوب الشرق في ذلك الحين . . أما الأستاذ الإمام فلقد كان «**إصلاحياً**» يرى أن التدرج في «**الإصلاح**» هو الطريق الأقوم والأضمن في تحقيق هذه الغاية ، وأن التربية المستندة إلى الدين ، بعد تجديده ، بواسطة المؤسسات

التربوية الجديدة ـ مثل دار العلوم مثلاً ـ وكذلك المؤسسات العتيقة بعد إصلاحها ـ مثل الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية ـ . . إن التربية والتعليم هي السبيل الوحيد البلوغ غاية الشرق في التحرر الفكري والتحرير السياسي .

ولأن الأفغاني كان «ثورياً» يدعو إلى الانخراط في العمل «الثوري» ، وإلى أن يؤم الناس ساحات «الثورة» في كل مكان وفي كل مجال وميدان ، فلقد كان يثق «بالجماهير» و«العامة» ، ويعتمد عليها كصاحبة مصلحة أكيدة في الثورة ، وكمالكة للقدرات الخارقة والضرورية التي لا بد منها لإنجاز هذا العمل العظيم . . . أما محمد عبده فلقد كان ـ بسبب منطلقه وموقفه الإصلاحي ـ قليل الثقة في قيمة هذه «الجماهير» وهؤلاء «العامة» . . بل لا نغالي إذا قلنا أنه قد أسقط هذه «الجماهير» من كل حساباته في العمل لبلوغ هذه الغايات . .

فبينما الأفغاني يقيم دعوته على دعامتين : دروسه التي تحرر العقل ، وتنظيماته السياسية السرية الثورية التي تثير الناس وتعبئهم كي يحولوا قيم التحرر الفكري ومبادىء السياسة إلى طاقة مادية فاعلة ونامية . . نرى محمد عبده شديد الكلف بالتدريس فقط ، وهو لم يتحول إلى الصحافة إلاّ مرغماً في ١٨٨٠ م ، بل لم يبتعد عن التفرغ للتدريس بعد عودته من المنفى سنة ١٨٨٩ م إلاّ مرغماً كذلك ؟!.

وبينما يدعو الأفغاني منذ وقت مبكر إلى «حكم مصر بأهلها» بواسطة «الاشتراك الأهلي بالحكم الدستوري الصحيح»(٢) ، ويتحدث عن وجوب قيام الحياة النيابية بها ، وضرورة أن تكون نابعة من أحشاء شعبها ، فيقول : «إن القوة النيابية لأية أمة كانت لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقي إلا إذا كانت من الأمة نفسها . وأي مجلس نيابي يأمر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية محركة لها، فاعلموا أن حياة تلك القوة النيابية الموهومة موقوفة على إرادة من أحدثها» . . . ويسفه من رأي الخديو توفيق الذي يريد التنصل من وعوده السابقة قبل تولي الخديوية ، عن الحكم النيابي ، بدعوى جهل العامة والجماهير ، فيقول له الأفغاني : «إن الشعب المصري كسائر الشعوب ، لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده ، ولكنه غير محروم من وجود العالم والعاقل . فبالنظر

---

(٢) انظر (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، مع دراسة عن حياته وآثاره) دراسة وتحقيق محمد عمارة ص ٤٧٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ، ينظرون به لسموكم . وإن قبلتم نصح هذا المخلص ، وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى ، فتأمرون باجراء انتخاب نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذ بإسمكم وبإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم»(٣) . . بينما يقف الأفغاني هذا الموقف من الحكومة «الشوروية» والحياة النيابية الدستورية ، يعارض محمد عبده إقامة هذه المؤسسات ، ولا يؤيدها إلا بعد إقرارها ووجودها بسلطة الثورة العرابية وسلطانها عقب مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م وذلك لأنه كان يرى أن «الجماهير والعامة» ، «كالسوقة والرعاع» ، وإن كثروا ، «فإنهم كالآلات الصماء الموقوفة على الأعمال اليدوية ليس إلّا»(٤) وإن هؤلاء العامة «لا يمنعون تقدماً ولا يحجزون تمدناً»(٥) . . كما سيأتي إيضاح ذلك بعد قليل ؟! .

وبينما يدعو الأفغاني الشعب إلى انتزاع حريته واستقلاله بالثورة ، ويحدد أن طريقها لا بد وأن يكون مخضباً بالدماء ، فيقول : إنه «إذا صح أن من الأشياء ما ليس يوهب ، فأهم هذه الأشياء (الحرية) و(الاستقلال) ، لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر للأمة عن طيب خاطر ، والاستقلال كذلك . . . **بل هاتان النعمتان إنما حصلت وتحصل عليهما الأمم أخذاً بقوة واقتدار ، يجبل** (٦) **التراب منها بدماء أبناء الأمة الأمناء ، أولي النفوس الأبية والهمم العالية**(٧)» . . . بينما يدعو الأفغاني إلى هذا الطريق المخضب بالدم ، نجد محمد عبده ينفر من هذا الطريق الثوري ، حتى إنه عندما تصبح الثورة العرابية حقيقة واقعة ، وعندما يشارك في صنع أحداثها وقيادة أمورها يمدح هذه الثورة بأنها سلمية حققت الخطوات الأولى ، التي لم يحققها الآخرون بغير الدماء ، حققتها هي دون أن تتكدر النفوس أو تدمع العيون ، فيقول عن الحكومة الشورية المقيدة بالدستور : «هذه أول خطوة تحسب من تاريخنا الجديد ، وباكورة الثمرة

---

(٣) المصدر السابق . ص ٤٧٣ .

(٤) مقال (الشورى والقانون) وهو منشور في (الوقائع المصرية) في ١٦ يناير ١٨٨٢ م . انظره في هذا الجزء .

(٥) مقال (الخرافات) وهو منشور في (الوقائع المصرية) في ١٦ يناير ١٨٨٢ م . انظره في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

(٦) يجبل ، أي يخلط .

(٧) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) ص ٤٨٧ .

التي سقاها من سوانا بالدم وسقيناها بماء النيل ، ولم يتكدر صفوه بمـاء النفوس ولم يخالطه شيء من دمع العيون[٨] .

وهكذا اتحدت الغايات النظرية لكل من الأفغاني والشيخ محمد عبده ، واختلفت بهما السبل الموصلة إلى هذه الغايات ، وبالذات سبل الوصول إلى التحرير السياسي والوطني لشعوب الشرق ، فرآها الأفغاني : **«الثورة»** . . ورآها محمد عبده : **«التربية والتعليم»** . . وظهر هذا التمايز منذ اللحظة الأولى التي استقل فيها محمد عبده بالعمل في مصر ، وتبلور في مقالاته بجريدة (الوقائع المصرية) منذ سنة ١٨٨٠ م . . وتحديد هذا التاريخ هو أمر على جانب كبير من الأهمية لأنه يعود بفكر الأستاذ الإمام حول هذه القضايا في الفترات التي أعقبت فشل الثورة العرابية واحتلال الانجليـز لمصر ، يعود بفكره حول هذه القضايا في تلك الفترات إلى جذوره الأصلية التي تبلورت قبل قيام الثورة وقبل فشلها وقبل الاحتلال ، ويبرىء الرجل من تلك الفرية الرخيصة التي يحاول البعض الصاقها به عندما يقولون عنه إنه قد خان وطنه وتحول إلى صنيعة لـلاحتلال الإنجليزي ، أو أنه قد انهار فارتد عن طريق الثـورة إلى طريق الإصـلاح . . إذ أن الحقيقة التي تقدمها نصوص الرجل ومواقفه العمليـة ، **أنه قـد بدأ حيـاته السيـاسية المستقلة «إصلاحياً» لا «ثورياً» . . . وأن «لقاءه» بالثورة العرابية قد ابتعد به خطوات قليلة عن موقع «الإصلاحي» ، واقترب به خطوات قليلة من موقع «الثوري» . . . وأن عمر هذه الفترة لم يتجاوز عشرة أشهر (اكتوبر سنة ١٨٨١ م ـ يوليو سنة ١٨٨٢ م) عاد بعدها الـرجل إلى جـذوره الفكريـة العميقة والأصليـة ، «مصلحاً» لا يـرى طريق الثورة ، بل يغمزه ويلمزه حيناً ، ويهاجمه صراحة في كثير من الأحيان . .**

ولعل هذه الدراسة التي نقدمها عن فكره السياسي أن تكون هي الأولى التي أتيح لها أن تعرض الصورة الكاملة والمتكاملة لفكره في هذا الميدان الهام ، لأنها أول دراسة تكتب بعد جمع أعماله الكاملة وتحقيقها ، وإثبات ما هو له مما ليس له من بـين ذلك المحيط من الخلط والاختلاط الذي أشاع الغموض والضباب من حول كتابات الأفغاني ومحمد عبده ، بل وكتابات محمد عبده وعبد الله نديم ورشيد رضا وسعد زغلول . . .

---

(٨) مقال (الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل) وهو منشور في (الوقائع المصرية) في ٢٣ إبريل سنة ١٨٨٢ م . انظره في هذا الجزء .

فإلى أية معالم تقودنا نصوص الأستاذ الإمام ومواقفه العملية في هذا الميدان ؟؟ وما هي قسمات فكره السياسي ، وملامح مواقفه السياسية منذ أن تصدى ، منفرداً ، للعمل بهذا الحقل ، بعد نفي الأفغاني من مصر ، وبالذات منذ رأس تحرير (الوقائع المصرية) في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م ؟؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في حديثنا عن :

١ ـ موقفه من فكر الثورة العرابية في الفترة من يناير سنة ١٨٨١ م حتى سبتمبر سنة ١٨٨١ م[٩] .

٢ ـ موقفه من فكر هذه الثورة العرابية وأعمالها منذ تفجرت أحداثها بمظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م وحتى فشلها في سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

٣ ـ موقفه من الثورة عندما فشلت واعتقل مع قادتها .

٤ ـ موقفه السياسي في فترة منفاه منذ نهاية سنة ١٨٨٢ وحتى ١٨٨٩ م .

٥ ـ موقفه السياسي بعد عودته من المنفى ، وحتى وفاته في ١١ يوليو سنة ١٩٠٥ م

وهي الإجابة التي تعرض ، من خلال نصوصه ، فكره السياسي ، ومسيرة حياته السياسية ، لتقدم ما للرجل وما عليه في هذا الميدان . .

* * *

- ١ -

كانت مصر حبلى بالثورة منذ أواخر عهد الخديوي إسماعيل ، الذي عزل من منصبه في سنة ١٨٧٩ م . . ثورة ضد النفوذ الأوروبي الزاحف على البلاد في ركاب الديون والمرابين ، وضد الاستبداد الداخلي الذي وضع مقاليد الأمور في يد الشراكسة ، وحول الشعب المصري في وطنه إلى مواطنين من الدرجة الثانية لا يستطيعون التصدي للزحف الأجنبي والنهوض بالبلاد كي تدخل فعلاً عصر النهضة والبعث والتنوير .

---

(٩) في يناير سنة ١٨٨١ م قدم عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي أول عريضة إلى وزارة رياض باشا . وفي ٩ سبتمبر من نفس العام انفجرت الثورة بمظاهرة عابدين . انظر تأريخ عرابي لهذين الحدثين في الملحق الأول من كتاب «ولفرد سكاون بلنت» (التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر) ص ٦١٨ ـ ٦٣٥ طبعة القاهرة الثانية .

وكان جمال الدين الأفغاني هو الذي بلور أهداف الثورة ونظم لها التنظيم وأشرف على تكوين القيادات . . واتصل الخديوي توفيق ، قبل عزل والده إسماعيل ، بالأفغاني ، وأظهر له الميل إلى الحكم الشورى النيابي ، والإيمان بالدستور والقانون ، فعلق الأفغاني عليه الآمال ، ورشحه «الحزب الوطني الحر» كي يخلف الخديوي إسماعيل في حكم البلاد . . . ولكن توفيق سرعان ما تنكر للأفغاني ولمبادىء «الحزب الوطني الحر» ، وسار في ركاب القناصل الأجانب ، وخاصة قنصل انجلترا الذي قال لتوفيق : إنه لا مفر من طرد جمال الدين من مصر ، وأن ذلك هو الشرط الضروري للمحافظة على عرشه ، لأن الأفغاني «يدبر أمر مقاومته ، والاتجاه بمصر إلى النظام الجمهوري» ! . . فلم تمض على تولية توفيق الخديوية سوى بضعة أشهر حتى نفى الأفغاني من مصر ، متهماً إياه بأنه «رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش ، مجتمعة على فساد الدين والدنيا» ؟!

وبعد نفي الأفغاني من مصر افتقدت حركتها الثورية ذلك القائد الفيلسوف الذي كانت كلماته دستوراً يخضع له كل الأنصار والمريدين . . وظهرت في تلاميذه اتجاهات ثلاث في العمل الوطني لتحقيق الغايات التي اتفق عليها الجميع .

١ ـ الاتجاه الثوري الذي تبلور في الضباط المصريين (الفلاحين) بالجيش المصري الواقع تحت سيطرة الضباط الشراكسة . . وهو اتجاه يؤمن بدور العسكريين في العمل السياسي ويرى ضرورة الاستفادة من السلاح الذي بأيديهم ، ويضع لهذا السلاح أهمية كبرى في حسم الأمور ضد أعداء البلاد من الأجانب والمحليين . . ويقود هذا الاتجاه أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ومحمد عبيد . . وغيرهم من الضباط .

٢ ـ الاتجاه الثوري الذي يؤمن بالشعب وقواه وطبقاته الكادحة إلى أبعد الحدود ، والذي ورث عن الأفغاني خاصية الإيمان بقدرات «العامة والجماهير» ، وأضاف إلى فكر الأفغاني إضافات خلاقة تمثلت في الحذر واليقظة من أن يجني الأغنياء ثمار العمل الثوري الذي ينهض بعبئه وتضحياته الفقراء . . ولقد قاد هذا التيار واحد من أبر أبناء مصر بها ، وأكثرهم التصاقاً بشعبها وترابها وتراثها ، وأجدرهم بأن يكون تجسيداً مكثفاً لشخصيتها ، وهو عبد اللّه نديم ، ومن خلفه كثيرون لم يحفل التاريخ الرسمي بتدوين أسمائهم ، ربما لأنهم من «العامة والجماهير» ، وربما لأنهم أكبر من صفحات هذا التاريخ الرسمي ؟!! .

وعندما بدأ التيار الثوري العسكري (الحزب الجهادي) صراعاته مع السلطة والقيادة الشركسية في بداية سنة ١٨٨١ م اقترب تيار النديم من الحزب الجهادي ، حتى التحما معاً في تيار واحد ، وان ظلت أفكار النديم ومواقفه أشد التصاقاً بالشعب الكادح وأصدق تعبيراً عن آلامه وآماله ، أي أنه ظل بمثابة الجناح الأكثر ثورية وتقدماً في معسكر الثورة والثوار . .

٣ ـ أما الاتجاه الثالث الذي بقي من تلامذة الأفغاني ورجالات حزبه الوطني الحر ، فهو ذلك الذي تزعمه وعبر عنه الشيخ محمد عبده ، والذي تبلورت آراؤه في ذلك (القسم غير الرسمي) الذي كتبت تحت عنوانه المقالات في جريدة (الوقائع المصرية) . . **ولم يكن هذا الاتجاه «ثورياً» بل كان «إصلاحياً» ، ولم يكن مؤمناً «بالثورة» كطريق لتحقيق نهضة الشرق وتجديد حياته ، وإنما كان يرى في «التربية والتعليم والاستنارة الفكرية» السبيل لبلوغ هذه الغاية . . ولقد كان تياراً ، «وطنياً» يقف ضد النفوذ الأجنبي ، وهو في نفس الوقت لا يؤمن بالجماهير والعامة ، وإنما يعلق الآمال على «الفئة المثقفة المستنيرة» ، ويراهن على الطبقة الوسطى النشطة الطموحة التي تريد كسب مواقع الأجنبي في البلاد لحسابها والتسلح بالعلم لخدمة التقدم وتطوير البلاد . . وكان هذا الاتجاه يعادي الطبقة الاقطاعية ، لأن أغلبها شراكسة أجانب عن ضمير الأمة وحياتها ، ولأنهم عموماً ، حتى المصريين منهم ، أسرى للخرافة والتقاليد البالية ، فرائس للكسل والبطالة والخمول ، كما كان هذا الاتجاه قليل الثقة جداً في «جماهير الشعب وعامته»، بل يراهم كماً مهملاً لا يفيد في التقدم ولا يعوق هذا التقدم** . . ولقد ضم هذا الاتجاه الإصلاحي ، غير الشيخ محمد عبده ، كثيرين : سلطان باشا ، وسليمان أباظة ، وحسن الشريعي ، وحسن موسى العقاد ، وسعد زغلول ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، والشيخ محمد خليل . . . إلخ . . إلخ . . . ولقد تبلورت أفكار هذا الاتجاه «الإصلاحي» في كتابات الشيخ محمد عبده كأحسن ما يكون التبلور ، وتجسدت في أفكاره أفكار هذا الاتجاه في الإصلاح . .

وكما سبق أن أشرنا ، فلقد وقف هذا الإتجاه «الإصلاحي» من فكر «الثورة العرابية» موقف المعارضة منذ بدأ «الحزب الجهادي» الثوري في الحركة مع بداية سنة ١٨٨١ م ، ولكن تفجر الثورة والانتصارات التي أحرزتها بعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م قد اجتذبت هذا الاتجاه «الإصلاحي» بعيداً عن موقف

«الإصلاحيين» وقريباً من مواقع «الثوار» .. ثم عاد بهم فشل الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨٢ م إلى موقفهم «الإصلاحي» من جديد ... بل عاد هذا الفشل ببعضهم إلى مواقع الخيانة والعمالة للإنجليز ؟!

* * *

ففي شهر إبريل سنة ١٨٨١ م كانت حركة «الحزب الجهادي» قد تعدت نطاق الجيش ، ومطالب الضباط ، وآمن قادة هذا الحزب أن في تحقيق مطالب الأمة وأهدافها في الحكم الدستوري النيابي والتصدي للنفوذ الأجنبي ، الضمان الأكيد والوحيد لانتصار الضباط المصريين على قياداتهم الشركسية المؤيدة من الخديوي توفيق ، ومن ثم آمن هذا الحزب بأن وضع الضباط المصريين في الجيش لا بد وأن يكون وضع وكلاء الأمة المفوضين منها لتحقيق مطالبها العامة ، بما فيها مطالب الجيش ، وأنهم بذلك بمثابة القوة الضاربة بيد الجماهير. ولقد تحققت هذه المهمة الجوهرية والهامة بفضل التحام تيار النديم بتيار عرابي ، وتلك التوقيعات والتفويضات التي جمعها النديم من أنحاء مصر لعرابي كوكيل عن الأمة يتحدث باسمها ، ويطلب لها مطالبها ، ويتصدى ، وهي من خلفه ، لكل الأعداء ..

ومنذ هذا التاريخ ، وتلك التحركات الثورية ، برز تميز الاتجاه «الإصلاحي» عن الاتجاه الثوري ، ودعا محمد عبده إلى التدرج في الإصلاح بدلاً من الحسم والطفرة بالثورة ، وإلى سلوك طريق التربية البطيء بدلاً من طريق الثورة السريع ، وإلى الثقافة والاستنارة لتكوين «الرأي العام» الذي يستحق الحياة السياسية والحقوق السياسية قبل المطالبة بالدستور ومجلس النواب والحكومة المقيدة بها. وأخذ يتهم التيار الثوري بأنه يقلد أوروبا وأمريكا ، وينقل عن الآخرين دون مراعاة للفروق بين الشعب عندنا والشعوب المستنيرة في بلاد الأوروبيين والأمريكيين ..

ولقد كان محمد عبده يعتبر دعاة الحياة الدستورية والنيابية «عقلاء» ، ولكنهم في نظره عقلاء «مخطئون» ؟! .. فكتب في ٤ إبريل سنة ١٨٨١ م بجريدة (الوقائع المصرية) ، سلسلة من المقالات تحت عنوان (خطأ العقلاء) بلور فيها أفكاره «الإصلاحية» في مواجهة الأفكار «الثورية» حول هذه الأمور ... فكتب يقول :

إنه «من الخطأ ، بل من الجهالة أن تكلف الأمة بالسير على ما لا تعرف له

حقيقة ، أو يطلب منها ما هو بعيد عن مداركها بالكلية، كما أنه لا يليق من الشخص الواحد ما لا يعقله أو ما لا يجد إليه سبيلاً . وإنما الحكمة أن تحفظ لها عوائدها المقررة في عقول أفرادها ، **ثم يطلب بعض تحسينات فيها لا تبعد منها بالمرة ، فإذا اعتادوها طلب منهم ما هو أرقى بالتدريج ، حتى لا يمضي زمن طويل إلا وقد انخلعوا عن عاداتهم وأفكارهم المنحطة إلى ما هو أرقى وأعلى ، من حيث لا يشعرون** . أما إذا وضع لهم من الحدود ما لم يصلوا إلى كنهه ، أو كلفوا من العمل ما لم يعودوه ، رأيتهم يتخبطون في السير ، لخفاء المقصود عنهم ، وضلال الرأي فيما لم يكن يمر على خواطرهم ، فيمكن أن يخرجوا عن حالتهم الأولى ، ولكن إلى ما هو أتعس منها ، بحكم الاستعداد القاضي عليهم بذلك .

مثلاً : إننا نستحسن حالة الحكومة الجمهورية في أمريكا ، واعتدال أحكامها ، والحرية التامة في الانتخابات العمومية في رؤساء جمهورياتها وأعضاء نوابها ومجالسها ، وما شاكل ذلك ، ونعرف مقدار السعادة التي نالها الأهالي من تلك الحالة ، ونعلم أن هذه السعادة إنما أتت لهم من كون أفراد الأمة هم الحاكمين في مصالحهم بأنفسهم ، لأنهم أرباب الانتخاب ، وإنما رؤساء الجمهوريات وأعضاء المجالس نواب عنهم في حفظ تلك المصالح والحقوق التي رأوها لأنفسهم . .

وتتشوق النفوس الحرة أن تكون على مثل هذه الحالة الجليلة ، ولكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحالة بعينها لأفغانستان مثلاً ، حال كونها على ما نعهد من الخشونة . . .

وهكذا ، حال الأمم التي تعودت على أن يكون زمامها بيد ملك أو أمير أو وزير ، يدبر أعمالها بدون أن يكون لها دخل في رؤية مصالحها ، لا يمكن أن يطلب منها الدخول في أعمالها العامة وإلاّ أفسدت . .

فإذا أردنا ابلاغ الأفغان ، مثلاً ، إلى درجة أمريكا ، فلا بد من قرون تبث فيها العلوم ، وتهذب العقول ، وتذلل الشهوات الخصوصية ، وتوسع الأفكار الكلية حتى ينشأ في البلاد ما يسمى بالرأي العمومي ، فعند ذلك يحسن لها ما يحسن لأمريكا . . .

ولكن أرباب الأفكار منا يرومون أن تكون بلادنا ، وهي هي ، كبلاد أوروبا ، وهي هي ، لا ينجعون في مقاصدهم ، ويضرون أنفسهم بذهاب أتعابهم أدراج الرياح ، ويضرون البلاد بجعل المشروعات فيها على غير أساس صحيح ، فلا يمر زمن

قريب إلّا وقد بطل المشروع ورجع الأمر إلى أسوأ مما كان ، فيفوت الزمان وهم على حالهم القديم ، وكان لهم امكان أن يكونوا على أحسن منه ، **فمن يريد خير البلاد فلا يسعى إلّا في اتقان التربية وبعد ذلك ، يأتي له جميع ما يطلبه ، إن كان طالباً حقاً ، بدون إتعاب فكر ولا إجهاد نفس**»(١٠) .

ثم يعود إلى استكمال حديثه وعرض أفكاره «الإصلاحية» في مقال ثان تحت نفس العنوان (خطأ العقلاء) مركزاً هذه المرة على النموذج المصري والتجربة المصرية ، فيقول : إنه قد «تولى أمر هذه البلاد أناس في أزمنة مختلفة ، تظاهر كل منهم بأنه يريد تقدمها ونقلها من حالة الهمجية ـ على ما يزعم ـ إلى حالة التمدن التي عليها أبناء الأمم المتمدنة ، وجعلوا الوسيلة إلى ذلك أن تنقل عادات أولئك الأمم المتمدنين وأفكارهم وأطوارهم إلى هذه البلاد ، وظنوا أن تقليدنا لعاداتهم ، وأخذنا الآن بأفكارهم اليومية ، وتشبهنا بهم في الأطوار كاف في أن نكون مثلهم ، وأن استلامنا لتلك العادات ، وتلقينا لتلك الأفكار أمر غير عسير . . .

إن بداية التقدم الأوروبي في الحقيقة كان في نفوس الأهالي وأفراد الرعايا . . . لعمر الله لو قدمنا هذه الزينة الجوهرية ـ «زينة الفضائل الإنسانية والشرعية» ـ على ذلك الرونق الصوري لكان العالم بأسره ينظر إلينا نظر الراهب الخائف ، أو يرمقنا بلحظ المعظم المبجل ، وكانت معيشتنا البسيطة أوقع في نفسه من معيشته الرفيعة ، وكان ذلك سهلاً لو أن الزاعمين فينا حب الترقي والتقدم ساروا بنا من البدايات ، وحجبونا عن النهايات حتى لا نراها إلا من أنفسنا ، لا لأنها أعجبت النظر ، ولكن لأنها بنت الفكر ونتيجته»(١١) .

وفي مقال ثالث ، تحت نفس العنوان ـ (خطأ العقلاء) يعود الشيخ محمد عبده لذات الموضوع ، ولكنه يمتد بنقده هذه المرة ، بشكل غير مباشر ، إلى فكر الأفغاني نفسه وتجربته السياسية بمصر ، لأنه ينقد رفع شعارات الدستور والحياة النيابية زمن الخديوي إسماعيل ، كما أنه يحدد هنا البديل الذي يقدمه للدستور ومجلس النواب ، فيقول : «ليت العقلاء منا في الزمن السابق ، اقتدوا بالبلاد المتمدنة في الأزمان

---

(١٠) الوقائع المصرية . عدد ١٠٧٩ في ٤ ابريل سنة ١٨٨١ م وانظر هذا المقال في هذا الجزء .
(١١) الوقائع المصرية . عدد ١٠٨٢ في ٧ ابريل سنة ١٨٨١ م . وانظر هذا المقال في هذا الجزء .

السابقة ، عند إرادتهم تأييد الاستقلال حقيقة ، حيث بدأوا **بالمجالس البلدية** ، فكان يمكنهم أن يصنعوا لأهل البلاد قانوناً بسيطاً ينطبق على عوائدهم وأحوالهم ، ويقرب فهمه من ادراكاتهم ثم يفوض إلى أهل كل بلد أن تنتخب منها عدداً معيناً ليقوم بالفصل بينهم على مقتضى هذا القانون ، ثم يصنعوا مثل ذلك في المدن على حسبها ، ويذهب أشخاص من العارفين إلى القرى والمدن ليفهموا أولئك مواد القانون السهل البسيط ، ويدربوهم على كيفية العمل به ، ثم لا يزالوا على المراقبة أزماناً ، فلا تمضي مدة حتى يكون جميع الأهالي عالمين بما يجب عليهم فتنمو فيهم القوة ، وتحيا فيهم روح الاختيار ، كما كانت عليه الجمعيات ببلاد إيطاليا وفرنسا وغيرها في مبدأ تمدنها ، ثم يتدرجوا في القوانين إلى أرقى مما وضعوا أولاً مع تفهيمه وتعليمه لجمهور الأهالي ، ليعلموه فيقفوا عند حده . . .» .

والشيخ محمد عبده في هذا المقال يدعو إلى الإكتفاء ، مرحلياً ، بالمجالس البلدية في القرى والمدن ، عن مجلس النواب ، وإلى الاكتفاء بالقوانين البسيطة المنطبقة على العادات والأحوال عن الدستور ، ويرى أن نبدأ من حيث بدأ الذين بلغوا الآن مرحلة الحياة الدستورية والنيابية ، لا أن نختصر ، بالثورة ، هذا الطريق الطويل . .

وأكثر من هذا فهو يدعو في نفس المقال إلى أن تنهض بعبء هذه التجربة البسيطة ، والأولية ، وتقودها الطبقة الوسطى ، فيرى أن «مركز النظر في جميع ذلك **نبهاء البلاد** ، **وذوو الشأن فيها** ، فعليهم ، إن كانوا صادقين في الوطنية ، أن يبذلوا الجهد في طلب ذلك ، والقيام بما يلزم ، وإلّا فإنهم مقلدون فقط . . .»(١٢) .

وفي مقال آخر جعل عنوانه (اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم) عاد ليركز على ضرورة البدء بالاصلاح التربوي ، لأن ذلك هو الذي سيثمر ، بالطبيعة والعادة ، تلك القوانين المتقدمة الملائمة لدرجة تقدم المجتمع ، فيقول : إنه «لا يجوز وضع قانون طائفة من الناس لطائفة أخرى تباينها في درجة العرفان وتزيد عليها فيه . . . إن أحوال الأمم بنفسها هي المشرع الحقيقي ، . . . وإن القوة الحاكمة تابعة لقوة رعاياها . . . نعم لا ننكر أن إعداد الوسائل والمعدات منوط بالقوة الحاكمة ، فهي تلزم بها رعاياها ، كرهاً أو اختياراً ، لكن على قدر طاقة المحكومين ، فاختلاف هيئات الحكومات وتبدل

(١٢) المصدر السابق عدد ١٠٩٢ في ١٩ ابريل سنة ١٨٨١ م . وانظر هذا المقال في هذا الجزء .

قوانينها تابع لما تقضي به حقوق الوطنية ، التي هي في الحقيقة حالة الرعية ، فإن ارتقاء حكومة فرنسا مثلاً من الملكية المطلقة إلى المقيدة ثم إلى الجمهورية الحرة ، لم يكن بإرادة أولي الحل والعقد فقط ، بل المساعد الأقوى ، حالة الأهالي وارتفاع أفكارهم وتنبه إحساساتهم لطلب الرقي إلى أعلى مما هم عليه ، فتغلبوا على جميع القوى الغريبة التي كانت تحول بينهم وبين الوصول إلى مطلوبهم . . . وحيث أن تلك الوسائل وهذه المعدات من مزالق الأفهام والعقول ، كانت معرفتها والحصول عليها بذاتها في غاية الصعوبة ، فربما يقع وهم من طائفة من الناس إنهم تهيأوا لأن ينتقلوا إلى خطة أرقى في المدنية والنظامات القانونية وليس الأمر ما توهموه ، فيتقهقروا إلى الوراء ، بأن يعمدوا إلى جعل التشريع حراً ، والمشاركة في الناس مباحة ، وليسوا آمنين من دسائس الأغراض ، ولا متمكنين من الوسائل التي تهيئهم لهذا الأمر . . . فتضيع مصالحهم ، ويصدق فيهم المثل : «من عجل بالشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه» . . . وهذا ما جعل **عقلاء الناس يجتهدون أولاً في تغيير الملكات وتبديل الأخلاق عندما يريدون أن يضعوا للهيئة الاجتماعية نظاماً محكماً ، فيقدمون التربية الحقيقية على ما سواها ، ليتسنى لهم أن يحصلوا على هذه الغاية** ، بل يجعلون في نفس القوانين النظامية فصولاً وأبواباً تضبط الأخلاق . . . »[١٣] .

فهو هنا يحدد أن الخلاف ليس على الغاية ، وإنما هو على التوقيت ، فبينما كان يرى هو أن مصر لم تؤهل بعد للحياة الدستورية والنيابية كان يرى التيار الثوري أنها قد تأهلت لتحيا هذه الحياة ، وأنها قد استحقتها منذ سنوات . . وكان الخلاف أيضاً على الوسيلة اللازمة لاستكمال ما هو ناقص وتلافي ما هو سلبي في حياة المجتمع ، فكان الشيخ محمد عبده يرى هذه الوسيلة منحصرة في التربية ، بينما وضع التيار الثوري في حسبانه «الثورة» كوسيلة فعالة تصهر حرارتها المجتمع فتنتقل به في فترات وجيزة جداً إلى مراحل في سلم التطور لم يكن ليبلغها بإيقاع الحياة العادية إلاّ في عشرات السنين . .

ولقد ظل الشيخ محمد عبده على موقفه «الإصلاحي» هذا ، معارضاً لأفكار التيار «الثوري» في الحركة الوطنية المصرية ، حتى تفجرت الثورة في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م بمظاهرة عابدين . . وقبل هذا الحدث التاريخي الكبير بعشرة أيام فقط جمعت الصدفة

---

(١٣) المصدر السابق . عدد ١١٤٢ في ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ م وانظر هذا المقال في هذا الجزء .

محمد عبده بعرابي باشا وعدد من قادة الحزب الجهادي في منزل طلبة باشا ، وطرحت آراء الفريقين للنقاش ، وعبر محمد عبده عن رأيه ، وأعلن تمسكه به ، وقال : «**إن أول ما يبدأ به : التربية والتعليم** ، لتكوين رجال يقومون بأعمال الحكومة النيابية على بصيرة مؤيدة بالعزيمة ، وحمل الحكومة على العدل والإصلاح ومنه تعويدها الأهالي على البحث في المصالح العامة ، واستشارتها إياهم في الأمر **بمجالس خاصة تنشأ في المديريات والمحافظات** ، وليس من الحكمة أن تعطى الرعية ما لم تستعد له ، فذلك بمثابة تمكين القاصر من التصرف بماله قبل بلوغه سن الرشد وكمال التربية المؤهلة والمعدة للتصرف المفيد . . . **إن المعهود في سير الأمم وسنن الاجتماع : القيام على الحكومات الاستبدادية ، وتقييد سلطتها ، والزامها الشورى والمساواة بين الرعية ، إنما يكون من الطبقات الوسطى والدنيا إذا فشا فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأي عام . . .**» .

فهو هنا يلح على عدم أهلية البلاد بعد لنيل مثل هذا النظام . . وما ذلك إلا بسبب الأفق الإصلاحي المحدود الذي كان يعيش فيه ، والذي كان لا يرى فيه سوى قضايا الإصلاح التربوي ، بما يقف في سبيلها من عقبات تقليدية راسخة تمثلت في قدامى مشايخ الأزهر الشريف ، وما ذلك أيضاً إلا بسبب عزلته عن الحياة الثورية التي كانت تحياها مصر يومئذ ، بما فيها من دفء الثورة وحرارة الحركة التي يصنعها الثوار . . .

وإنصافاً للحقيقة ، فإن نفور الرجل من الأسلوب العسكري في العمل السياسي ، ومعارضته لتولي الجيش زمام الأمور ، كان من بين العوامل التي جعلته يعارض مسعى الضباط والحزب الجهادي ، لأن طبيعة تكوين الرجل النظامية قد جعلته شديد النفور من سلوك هذا السبيل ، وهو موقف ظل محافظاً عليه طوال حياته الفكرية والعملية . . ففي المقابلة التي أشرنا إليها مع عرابي في منزل طلبة باشا ، يقول لعرابي : «إنه لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة في إدارة شئونها ، **فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجند ما يسعى إليه ، ونالت البلاد مجلس شورى ، لكان بناء على أساس غير شرعي ، فلا يلبث أن ينهدم ويزول . .**»(١٤) .

---

(١٤) انظر هذا النص في هذا الجزء تحت عنوان (السلطة للصفوة المستنيرة) وفي كتاب الأحداث العرابية بهذا الجزء أيضاً .

ونحن نقول إنه ظل وفياً لموقفه «النظامي القانوني» هذا طوال حياته . لأنه يعود إلى طرق هذه القضية في أواخر عمره ، عندما يزور السودان ، ويخطب في الضباط المصريين هناك بناديهم في ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥ م فيبدي شديد إعجابه بنشاطهم ونظامهم هناك ، ويقول لهم ، ضمن ما يقول : «لقد قمتم ، أيها الضباط ، بالأعمال التي عهدت إليكم في السودان أحسن قيام . وإن ما شاهدته من آثار المدنية التي تمت بأيديكم ليجعلني ، مع شدة ميلي للنظام والدستور ، أتمنى أن تكون الحكومة المصرية حكومة عسكرية ، لينالها من التقدم على أيديكم ما ناله السودان(١٥) .

فهو قد ظل طوال تسعة أشهر من الحركة الثورية ، والمخاض الثوري ، «إصلاحياً» يعارض الثورة كأسلوب للتغيير ، ويختلف مع الثوار حول أهلية مصر في ذلك التاريخ لأن تنال حكومة قانونية مقيدة بالدستور ومجلس النواب .

***

- ٢ -

عندما تفجرت أحداث الثورة العرابية بمظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م حدثت تحولات هامة في الموقف الفكري والعملي للشيخ محمد عبده من السياسة ، وبالذات من الموقف إزاء طلب الدستور والحياة النيابية للبلاد ، بل وإزاء دور الجيش المصري في العمل السياسي في ذلك التاريخ . . .

فلم يعد باستطاعته أن يتحدث عن خطأ العقلاء في طلب مجلس النواب ، لأن هذه المظاهرة قد أجبرت الخديوي توفيق على التسليم للأمة بمجلس نيابي ينهض بما تنهض به مجالس النواب في غير مصر من البلاد .

ولم يعد مصطفى رياض باشا ـ وهو نموذج مصغر للمستبد المصلح عند محمد عبده ـ هو الذي يحكم البلاد ، فلقد استجاب الخديو توفيق لمطلب عرابي باقالته هو ومجلس نظاره ، وخلفه شريف باشا ، صاحب الآراء الشورية ونصير الحكم بالدستور . .

ولم يعد الحزب الجهادي مجرد حزب عسكري كما كان حاله عند بدء حركته في

---

(١٥) انظر في هذا الجزء موضوع (الضباط والعمل السياسي) .

يناير سنة ١٨٨١ م ، وإنما استطاع بالتحامه بتيار النديم الثوري ، وبالتوكيلات التي جمعها له النديم من الأمة أن يقف في ساحة عابدين في ٩ سبتمبر كممثل للأمة المصرية كلها ، ينطق باسمها ، ويعبر عن إرادتها ، ويسجل لحظة في تاريخها تشبه بارقة الأمل وسط قرون من المذلة والعبودية والهوان ، كادت بها هذه الأمة أن تحول مجرى هذا التاريخ الذي صنعه لها الكثيرون من الأعداء .

ولم تعد «الجماهير والعامة» كماً مهملاً لا يفيدون تقدماً ولا يزيلون تأخراً ، بل وقفوا من خلف أبنائهم الجنود والضباط في ساحة عابدين ، فهزوا ضمير ذلك المثقف والمفكر : محمد عبده ، من الأعماق ، واجتذبوه نحو معسكرهم عدة خطوات ، وأذابوا بحرارة مواقفهم الثورية ودفء عواطفهم الملتهبة الكثير من جليد العقلانية التي عاش تحت سطحه ما مضى في السنوات .

ونحن نعتقد أن هذا العامل الأخير كان هو العامل الحاسم في تغيير موقف محمد عبده من «الثورة» و«الثوار» . . فهذا الحدث الذي صنعته مصر في ساحة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م قد فتح عقل الرجل وقلبه ، على عالم من الحياة والنشاط الوطني الثوري كان معزولاً عنه قبل ذلك التاريخ . . ولا شك أن هذه الفترة المفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات ، قد غيرت رأيه ، أو على الأقل جعلت الصورة التي بدت للجماهير المصرية أمام عينيه مختلفة عن تلك التي كانت لها من قبل . . . والذين يعيشون فترات الثورة الحاسمة ، وتتعرض عقولهم وقلوبهم لحرارة العمل الثوري ونضالات الجماهير ، يعرفون جيداً كيف تجتذب صفوف الثورة ـ دون جدل عقلي وفكري ـ كل المخلصين من أصحاب المواقف «المعتدلة» ، بل وكيف ترغم مثل هذه الأحداث حتى غير المخلصين على مجاراة المواقف ومسايرة الأمور . . . ولقد كان محمد عبده من النوع الأول : مفكر «معتدل إصلاحي» **يرى أن شرط وجود «الرأي العام» لم يتحقق في مصر حتى تعطى جماهيرها مقاليدها في أيديها . . مثل هذا المفكر يعايش العمل الثوري عن قرب ، فتبدو لجماهير مصر صورة أخرى في ناظريه ، فيتقدم خطوات للقاء «التيار الثوري» العرابي في الحركة الوطنية المصرية ، ويسهم منذ ذلك التاريخ في العمل الثوري وفي صنع الأحداث الثورية التي شهدتها البلاد . .**

وعندما يكتب محمد عبده ، في أواخر حياته ، عن هذا الحدث الذي غير بعده موقفه من الثورة العرابية ، يشير بشكل غير مباشر إلى الأسباب التي جعلته يغير موقفه

هذا فيقول : «أما عن مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م فإني أقول : **إن السبعة أشهر التي كانت بين مسألة قصر النيل ومظاهرة سبتمبر كانت مفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات . . . فقد صار عرابي محبوباً عند الأمة ، واتصل بالحزب الوطني ، وعرف سلطان باشا وسليمان أباظة وحسن الشريعي ، وعرفني أنا أيضاً»** .

ولكنه بكبرياء المثقف الفردي يأبى أن يعترف بأنه قد غير موقفه من أهلية مصر للدستور ، والحكم النيابي بسبب الانتصار الذي تحقق في ذلك اليوم ، فيزعم أنه كان يطلب لمصر الدستور من قبل ذلك التاريخ ، ويشكك في نوايا عرابي من وراء طلب الدستور ، فيستطرد قائلاً : «. . . وكنا نحن الذين طلبوا الدستور . وقد اهتم هو (أي عرابي) بالدستور لأنه رأى فيه ضماناً من انتقام الخديو أو وزرائه منه كما كانوا ينتقمون أيضاً من سائر الضباط . . . وبناء على ذلك قدمنا العرائض نطلب الدستور ، وحملنا في الصحف حملات عديدة في هذا الصدد»[١٦] . وإن كان يعود إلى مناقضة نفسه فيقول في مكان آخر : «لم تكن الثورة من رأيي ، وكنت قانعاً بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ م . . **ولكن لما منح الدستور انضممنا جميعاً إلى الثورة لكي نحمي الدستور . . .**»[١٧] .

وعلى أية حال ، فلقد أخذ الشيخ محمد عبده ، منذ ذلك التاريخ ، يخطو خطوات وئيدة ، ولكنها ثابتة ، نحو مواقع الثورة ومنطلقات الثوار . . ففي ديسمبر من نفس العام يدافع عن دور الجيش و«رجال العسكرية» في العمل الوطني والسياسي ، فيكتب في المادة الرابعة من (برنامج الحزب الوطني المصري) هذا النص الهام الذي يقول : «. . . ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت ، كما حصل لمجلس الآستانة ، واستعين عليه بجعل المطابع آلة تُفَوِّقُ نحوه السهام ، فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم الأبناء من التعليم ، **ولهذا فوض الأهالي أمرهم إلى أمراء الجهادية** ،

---

(١٦) كتب الأستاذ الإمام هذه الآراء إلى صديقه «بلنت» في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ م تعقيباً على الآراء التي كتبها عرابي لبلنت حول هذه الأحداث . انظرها في هذا الجزء تحت عنوان (ملاحظات على رأي عرابي في الثورة) .

(١٧) التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر . ص ٦٤٧ . وانظر هذا النص في هذا الجزء .

وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم ، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة في النمو ، وليس في عزمهم إبقاء الحال على ما هي عليه ، بل متى حصلت الأمة على حقوقها ، عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل في السياسة بعد أن فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها» . . كما يكتب في هذه المادة من هذا البرنامج ما يفيد تقديمه لعوامل «الحياة الشوروية النيابية» و«حرية المطبوعات» على عوامل «تعميم التعليم ونمو المعارف» في عملية النهضة والتقدم والاصلاح ، فيقول : « . . . والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخول لهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين . وقد عرفوا الآن معنى الحرية في هذه السنين الأخيرة ، فعقدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب ، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة :

مجلس شورى النواب ـ الذي انعقد الآن ـ

وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ،

وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة . .

وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله(١٨) .

فهو الذي طالما علق الحرية السياسية والحياة النيابية والدستورية على «التهذيب» ، وعموم المعارف والتعليم ، يذكر للمرة الأولى في تاريخه الفكري أن «التهذيب» سيكون «بواسطة» مجلس شورى النواب وحرية المطبوعات ، وليس العكس ، وعندما يذكر مطلب «تعميم التعليم ونمو المعارف» يضعه بعد مطلب مجلس شورى النواب ، وحرية المطبوعات . . . فنحن هنا إزاء تطور فكري على جانب كبير من الأهمية في فكر الأستاذ الإمام .

* * *

وفي شهر يناير سنة ١٨٨٢ م تطورت الأحداث الوطنية والسياسية على نحو زاد من اقتراب الشيخ محمد عبده وتياره الإصلاحي من مواقع الثورة والثوار . . . فلقد

---

(١٨) انظر نص هذا البرنامج في هذا الجزء وتاريخ كتابته ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

اتفقت حكومة «غمبتا» الفرنسية مع حكومة «غلادستون» الإنجليزية على أن حصول مصر على الحياة النيابية والدستورية هو بمثابة انعتاق لهذه البلاد من طوق التخلف ، ومن ثم ضعف الأمل في إيقاعها في قبضة الاستعمار الأوروبي الزاحف على بلاد الشرق ، وأن التدخل ضد النظام الثوري في مصر هو أمر لا بد منه ، وأن باب حماية عرش الخديوي هو المدخل إلى هذا التدخل الاستعماري ، وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٢ م جاءت المذكرة الثنائية - (الانجليزية - الفرنسية) - إلى مصر تتحدث عن عزم الحكومتين على حماية عرش الخديوي توفيق ، وعدت هذه المذكرة بمثابة إعلان للحرب على الحركة الوطنية المصرية . . . ووجد الشيخ محمد عبده أن وطنه في خطر ، فأذاب هذا الخطر الجديد بعضاً من تحفظاته إزاء النظام الجديد . . وكما يقول «بلنت» : « . . . هنا وجد المصريون أنفسهم متحدين لأول مرة . . . ليس فيما يتعلق بالحزب الوطني وحده ، بل فيما يتعلق بجميع الأحزاب والطبقات . . وانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون إلى الحزب المتطرف بكل قوتهم»[١٩] .

ونحن نستطيع أن نبصر ، في هذه الفترة التي ارتبط فيها الشيخ محمد عبده بالعمل الثوري والثورة العرابية ، وأن نميز بين مجموعتين من الظواهر والوقائع والأحداث والآراء ، يكونان خطين متوازيين في حياة الأستاذ الإمام السياسية في هذه الفترة من التاريخ :

المجموعة الأولى :

تتمثل في المواقف والآراء التي تدل على أن الرجل وان اقترب من مواقع الثورة والثوار ، وساهم في صنع أحداثها في تلك الفترة ، إلّا أنه ظل يمثل الاتجاه الأقرب إلى «الإصلاح» في صفوف «الثوار» . . وإذا شئنا تعبيراً آخر ، قلنا : إنه ظل يمثل الجناح «المعتدل» في صفوف الثورة العرابية . . .

فعندما يجتمع مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ م لمناقشة مواد الدستور الجديد ، تظهر في صفوف النواب الاتجاهات الثورية ، وكان أصحابها قلة من حيث العدد ، بينما يقف في الجانب «المعتدل» أكثر النواب . . ويتحدث «بلنت» عن

(١٩) التاريخ السري لاحتلال انجلترا لمصر ص ٢٣٨ - ٢٥١ .

هذه الأغلبية المعتدلة فيقول : «إن أغلبيتهم بدت كأصدقائي الأزهريين ميالة للاعتدال» ويذكر أن الشيخ محمد عبده كان نصيراً لهذا الاعتدال ، وأنه قال يومئذ : «لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر[٢٠]» .

وعندما أصر الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية على حق مجلس النواب في مناقشة ميزانية الدولة وإقرارها ، وعارضت ذلك الدول الأوروبية صاحبة الديون على مصر ، والمراقبون الماليون الذين يمثلونها في مصر ، وقف الاتجاه المعتدل إلى جانب استثناء الميزانية من المناقشة في المجلس ، ووقف محمد عبده مع هذا التيار المعتدل ، وجمع أعيان البلاد الأعضاء بمجلس شورى النواب في منزله في ١٧ يناير سنة ١٨٨٢ م كي يناقشهم في هذا الأمر مع أصدقائه «بلنت» و«لويس صابونجي» ، ولقد نجحوا في اقناع النواب بتعديل ثلاث أو أربع مواد كانت محل معارضة المراقبين الماليين الأساسية . . . ولكن النواب أصروا على ضرورة مناقشة المجلس لميزانية البلاد[٢١]

وعندما يمتدح الشيخ محمد عبده وزارة شريف باشا التي خلفت وزارة رياض باشا ، وسبقت وزارة البارودي ، يصف رئيس النظار وزملاءه بأنهم يعملون «في تمهيد سبيلنا وإزالة العقبات منه ، متوسلين إلى ذلك بالحكمة والاعتدال آخذين بأسباب التؤدة ومراعاة الأحوال»[٢٢] .

ثم يخطب في حفل أقامه النواب بمناسبة التصديق على لائحة مجلسهم ، فيتحدث عن «أن الفضيلة وإن تفرعت أصنافها . . . إلا أنها ترجع إلى أمر كلي وهو الاعتدال في السير الإنساني . .»[٢٣] .

وهو عندما يقيم هذه المرحلة الجديدة التي دخلتها مصر في تاريخها الحديث ببدء الثورة العرابية ، يجد أن البلاد لا تزال في أولى مراحل الطريق ، طريق السياسة والحرية ، والاعتدال عنده هنا لا يعني التوقف عند هذه المرحلة الابتدائية ، بل بالعكس يعني ضرورة التقدم ، ولكن مع المرور بسائر الدرجات ، أي الاستمرارية في التطور ،

---

(٢٠) المصدر السابق ص ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢١) المصدر السابق ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٢٢) الوقائع المصرية في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، مقال (الحياة السياسية) . انظره في هذا الجزء .

(٢٣) المصدر السابق في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ م مقال (مقابلة الشكر بالشكر) . انظره في هذا الجزء .

دون طفرة قد يحبذها «الثوار» ، فيكتب في هذا المعنى مخاطباً المواطن المصري فيقول : «فأنت أيها الوطني في أول درجة من مرقاة السياسة ، وفي أول مرحلة من طريق الحرية ، فلن تبلغ الدرجة العليا إلا إذا صعدت سائر الدرج ، ولن تدرك الغاية القصوى ما لم تقطع سائر المراحل ، فإن حاولت غير ذلك لم تأمن الهبوط من الدرجة التي بلغت ، والرجوع من المرحلة التي وصلت بل ربما صرت على مسافة أعوام مما كنت ترجو إدراكه بأيام»[٢٤] .

وعندما تشيع في صفوف الثورة والثوار أفكار عن إعلان الجمهورية في مصر ، كرد فعل لانحياز الخديوي توفيق إلى صفوف الأعداء ، ويسجل البارودي واقعة وجود هذه الأفكار بقوله : «لقد كنا نرمي منذ بداية حركتنا إلى قلب مصر إلى جمهورية ، مثل سويسرا ، وعندئذ كانت تنضم إلينا سوريا ويليها الحجاز ، ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة ، لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم ، ومع ذلك سنجتهد في جعل مصر جمهورية قبل أن نموت . . .[٢٥]» عندما يتبنى التيار الثوري في الحركة الوطنية مثل هذه الأفكار ، يعترف الشيخ محمد عبده ، بأنه وقف ضد هذه الأفكار ، لأن الجهل لم يمكن البلاد يومئذ من الرقي إلى النظام الجمهوري[٢٦] .

وعندما تشتد أزمة الثورة بسبب التهديد البريطاني المسلح ، والمتمثل في الأسطول الذي دخل مياه الاسكندرية في يونيو سنة ١٨٨٢ م يبحث الناس عن حل سلمي للأزمة ، وعن رسول معتدل يذهب إلى لندن لعرض القضية على المسئولين هناك ، وتميل الآراء إلى أن يكون هذا الرسول هو الشيخ محمد عبده ، ويكتب «بلنت» كيف أنه اجتمع في ١٩ يونيو مع محمد عبده ونديم والبارودي ، وتحدثوا في الوسائل السلمية لعبور الأزمة «فقال عبده: إنه أجمع رأيه على أن يجمع جميع الوثائق والمستندات التي لديه أو التي يستطيع حيازتها ويذهب بها إلى انجلترا لكي يعرضها بنفسه على المستر غلادستون والبرلمان الانجليزي ، **وسيأخذ معه أحد وجهاء التجار وأحد الأحرار ممن ينوبون عن الفلاحين** ، فوافق محمود سامي على هذا الرأي ، وقال : إنه هو أيضاً يود أن يذهب إلى

---

(٢٤) المصدر السابق في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، مقال (الحياة السياسية) انظره في هذا الجزء .
(٢٥) التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر ص ٤٥٣ .
(٢٦) انظر في هذا الجزء : (ملاحظات على رأي عرابي في الثورة) .

أوروبا لهذه الغاية [٢٧]، وبالطبع ما كان لأحد أن يفكر في إرسال نديم ؛ أو عرابي ، أو محمد عبيد لمثل هذه المهمة ، فإن اعتدال الشيخ محمد عبده كان أهم عامل يرشحه لمثل هذه السفارة إلى لندن في ذلك التاريخ . . بل إن «بلنت» يرسل إلى «لويس صابونجي» برقية من لندن في ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ م يقول له فيها : «يجب ألا تعاكسوا الاسطول . أرسلوا عبده إلى غلادستون»[٢٨] .

ولقد كانت هذه الآراء والمواقف المعتدلة التي اتخذها الشيخ محمد عبده ، وهو في موقع الثورة وبين الثوار ، تمثل الامتداد الطبيعي لفكره السابق على الانضمام إلى الثورة ، والانسجام الطبيعي مع تكوينه العقلاني والنظري (التأملي) ومزاجه الميال إلى الاعتدال وهو التكوين والمزاج الذي لازمه في آرائه طوال حياته وفي كل مواقفه الفكرية والعملية ، وعلاقاته بالناس . . فهو عندما يتحدث عن إصلاح المحاكم الشرعية ، مثلاً ، يدعو إلى «التدرج» في معالجة كل جانب من جوانب النقص فيها . . يدعو إلى ذلك عند الحديث عن إنشاء قلم قضائي لتنفيذ أحكام هذه المحاكم . . . ويدعو إليه عندما يتحدث عن ضرورة توفير «المأذونين المؤهلين» في القرى والأنحاء . . . ويدعو لذات النهج عندما يتحدث عن (التحايل على نصيحة الحكام) ملوكاً كانوا أو أمراء . . . ويلتزم نفس النهج عندما يفكر في السياسة العليا ، أو إصلاح الأزهر أو الأوقاف . . إلخ إلخ . . وهو عندما يترجم لأستاذه الأفغاني في تقديم ترجمته لرسالة الرد على الدهريين في بيرت سنة ١٨٨٦ م ينتقد في أستاذه مجانبة «الاعتدال» في معاملة الحكام المستبدين ، ويرى أنه كان من الممكن أن يحقق الكثير من الغايات لو أنه سلك في علاقاته بهم مذهب التدرج والاعتدال . . فهو إذن نهج فكري ، وموقف عملي ، وسجية خلقية لازمت الرجل في كل أطوار حياتته ، وفي كل ما عرض له في هذه الحياة .

والمجموعة الثانية :

من الظواهر والوقائع والأحداث والآراء التي عايشت ظاهرة الاعتدال هذه في تلك الفترة التي نضم فيها الأستاذ الإمام إلى الثورة العرابية ، وزاملت ظاهرة

---

(٢٧) التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر ص ٤٥٣ .

(٢٨) المصدر السابق ص ٤٨ .

الاعتدال ، هي تلك التحولات الفكرية التي اقتربت به من مواقع الثوار الفكرية ومواقفهم العملية ، بعد أن كان يقف بعيداً عن هذه المواقع يناهض ما لأصحابها من أفكار . . ونحن عندما نقرأ كتاباته السياسية في هذه الفترة من حياته نشعر بأنه يهاجم آراءه هو نفسه التي قالها قبل انضمامه للعرابيين ، ولعله كان يناقش يومئذ أولئك الذين ظلوا على موقفه الفكري القديم ، واحتفظوا بالزعم القائل : إن مصر ليس بها «رأي عام» تستحق به أن تنال الدستور والحياة النيابية والحكومة القانونية المقيدة بهذه القيود . .

فبعد أن كان ينكر أن في مصر «رأي عام» يجعلها أهلاً للحكم الدستوري النيابي ، عدل عن هذا الموقف وكتب يقول : «إن استعداد الناس لأن ينهجوا منهج الشورى غير متوقف على أن يكونوا متدربين في البحث والنظر على أصول الجدل المقررة لدى أهله ، بل يكفي كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت أبصارهم للحق وضبط المصالح على نظام موافق لمصالح البلاد وأحوال العباد . . . إن أهالي بلادنا المصرية دبت فيهم روح الاتحاد ، وأشرفت نفوسهم منه على مدارك الرأي العام ، وأخذوا يتنصلون من جرم الإهمال ، ويستيقظون من نومة الإغفال ، وقد مرت عليهم حوادث كقطع الليل المظلم ، ثم تقشعت عنهم ، فطالعوا من سماء الحق ما كحل عيونهم بنور الاستبصار ، حتى اشرأبت مطالعهم إلى بث أفكارهم في ما يصلح الشأن ويلم الشعث ويجمع المتفرق من الأمور ، ليكونوا أمة متمتعة بمزاياها الحقيقية ، فهم بهذا الاستعداد العظيم أهل لأن يسلكوا الطريق الأقوم ، طريق الشورى والتعاضد في الرأي ، فقد أزف الوقت ، ولم تسمح لهم ظروف الأحوال بأن يتأخروا عن سن قانون يراعي فيه ضبط المصالح على الوجه الملائم يتبادلون فيه الأفكار الحرة والآراء الصائبة . . فلهذا أجمعوا رأيهم على تأليف مجلس الشورى ممن لهم دربة ودراية تامة بشؤون البلاد ، وصدرت الأوامر السامية بانتخابهم نواباً حسب ما قضت به نواميس الحرية ، وانشرحت صدور الناس عامة بهذا الأمر ، واستبشروا بما يكون من عاقبة هذا المسعى الجليل . . .»[٢٩] .

وبعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، وتكونت وزارة الثورة برئاسة البارودي ،

---

(٢٩) الوقائع المصرية . عدد ١٢٩ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م مقال (الشورى والقانون) ، انظر هذا المقال في هذا الجزء .

وهي الوزارة التي دخلها عرابي ناظراً للجهادية . وبعد أن انتخب مجلس النواب ، ووضحت معالم النظام الثوري الجديد ، يكتب الشيخ محمد عبده مؤيداً هذا النظام ، مؤكداً تحقيقه لمبدأ الشورى المرتكز على الرأي العام فيقول : « . . . بنيت الشورى على الرأي العام ، فأكبر فائدة لها هو انقياد الناس لما يقضي به الرأي العام ، ووكلاء العامة خواص من انحصر فيهم الرأي العام ، فإذا قضوا بعمل ما نافعاً رأيت لهم معضدين ، وهم كل الناس الذين يحافظون على الرأي العام ، وليس بعد ذلك إلاّ أن يكونوا يداً واحدة على هذا العمل تجمعهم دائرة الاتحاد . **ولقد وصلنا بمعونة اللّه تعالى ، وحسن مساعي خديوينا المعظم ، ومن اختارهم جنابه الرفيع للنظر في مصالحنا إلى هذا الحد ، وتوجهت رغبات جميعنا إلى ما فيه خير بلادنا وصلاح معاشنا ومعادنا ، وصرنا يداً واحدة لا تكل عن العمل ولا يتعبها تواليه على ممر الأيام**»(٣٠) .

وعندما تتعرض التجربة المصرية الوليدة في الحكم الدستوري الشوري النيابي لهجمات الخصوم وانتقاداتهم ، ويطلقون ضدها نفس الحجج التي أطلقها من قبل الشيخ محمد عبده قبل انضمامه لحركة الثورة العرابية ، يتصدى الشيخ محمد عبده لهؤلاء الخصوم ، ويسوق ضد حججهم نفس الأدلة التي قدمها العرابيون منذ البداية للدلالة على أهلية البلاد للدستور ومجلس النواب وتقييد الحكومة بهذه المؤسسات . . فيكتب قائلاً : « . . . **إن بلادنا المصرية بلا ريب ، لا فرق بينها وبين بلاد أخرى تحققت فيها الشورى ونالت منافعها وعادت عليها فوائدها** ، من حيث القبول للمصلحة ، والاستعداد للخير ، والقدرة على التفرقة بين الملايمات والمنافرات ، ومحبة الأولى وكراهية الثانية ، والفرح بالإصلاح والحزن من الإفساد ، إلى غير ذلك مما تقتضيه هذه الصفات . . . » ، ثم يمضي ليقول إنه «لا يخفي أن أبناء قطرنا المصري قد انتقلت أفكارهم من مركز الرقدة إلى مجال الجولان في المنافع والمضار ، ووجوب السعي لطلب الأولى من طرقها ، ولزوم الاجتهاد في دفع الثانية . . . ومن البين أن الأهالي إذا دب فيهم هذا الروح تشوفوا لأن تكون أفرادهم متساوية في القانون والمعاملات ، بدون تفرقة بين هذا وذاك ، وصح أن يوجد فيما بينهم قوم ـ (وهم الخواص الذين حصلوا طرفاً من المعارف والعلوم) ـ يقتدرون على التفرقة بين الملايم والمنافر . . . ويرضون أن

---

(٣٠) المصدر السابق . مقال (الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل) في ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٢ م ، انظره في هذا الجزء .

يجعلوا أنفسهم في مقام العمل للباقين . . . » ثم يتقدم خطوة أبعد من هذا عندما يعلن أن هذا التطور قد أصاب «عامة» أهل مصر و«جماهيرها» ، وأنه لم يعد وقفاً على «الخواص» الذين نالوا قسطاً من المعارف والعلوم ، فيستطرد قائلاً : « . . . أما كون البلاد المصرية قد صارت أهاليها على هذا الفكر فهو أمر جلي لا يختلف فيه اثنان **ولا نخص ذلك بالخواص ؟ فإن العامة ، وهم أهل الأعمال البدنية المستغرقة لبياض النهار وسواد الليل قد انتقلوا عما كانوا فيه من قبل بكثير وإن كان الانتقال في كل من الفريقين ـ (الخواص والعوام) ـ على درجته اللائقة به ، المناسبة لما اكتسبه من المعارف أو التجربة أو تأثير الحوادث ، أو غير ذلك من أسباب الانتقال من حال إلى أعلى منه في الوجود»**[٣١] .

ونحن نلحظ في هذه العبارات الأخيرة تطوراً هاماً في تفكير الأستاذ الإمام، فلم تعد المعارف والعلوم والتربية هي السبيل الوحيد لانتقال الإنسان من حال إلى حال أعلا منه في الوجود ، وإنما هو قد أضاف إلى هذا العامل عوامل أخرى ، منها «**التجربة**» و«**تأثير الحوادث**» **وغيرهما** . . . وهي العوامل التي أتت بها الثورة العرابية فخلقت روحاً جديداً في حياة الناس انتقل بهم إلى طور جديد من أطوار الحياة . .

وفي مقالاته عن (الحياة السياسية) يحدد أن الذين يستحقون أن تكون لهم الحقوق في التمتع بالحريات : حرية الرأي وحرية القول ، وحرية الانتخاب ، هم الذين حصلوا القدرة على امتلاك «الأدب السياسي» الذي «لا بد في تحصيله من الطلب والاجتهاد ، وحسن الاقتداء ، ودقة النظر ، والتبصر في أحوال الناس من قبل وفي الحال[٣٢] . . . » . . . ولما كان هذا الكلام موهماً لعدم استحقاق عامة الناس وجماهيرهم التمتع بهذه الحريات ، يعود الأستاذ الإمام لتحديد مقصوده فيقول : إن «الأدب السياسي لا يحصل لأفراد الأمة كلهم أجمعين ، ولا يكون في الذين يحصلونه سواء بمقدار واحد ، لأنه من الملكات الصناعية العلمية ، والملكة لا تحصل إلّا بتكرار العمل ، وإن حصلت فإنها تختلف استحكاماً وكمالاً بحسب اختلاف القابلية والتفرغ في الناس . **على أن الأدب السياسي، وإن لم يتيسر عمومه في الأمة، إلّا أنه قد يحصل لأفراد كثيرة**

---

(٣١) المصدر السابق . مقال (في الشورى) في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م . انظره في هذا الجزء .

(٣٢) المصدر السابق . مقال (الحياة السياسية) في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره في هذا الجزء .

منهم على مقادير مختلفة ، فيمكن لمجموعهم أن يسيروا في سبيله آمنين مهتدين اقتداءً وتقليداً ، ويتدرجوا به في مراتب الحياة السياسية حتى يتوالى التكرار ويطول الاستمرار فيصير فيهم من الملكات الذوقية التي تُعرَف ولا تُعرِّف ، كما كان العرب في الجاهلية بالنظر إلى اللغة ينطقون بالكلام المركب بالوضع ، ولا يعرفون من قاعدة غير الذوق» . .[٣٣] ، فهو هنا يثبت إمكانية تحصيل العامة والجماهير للأدب السياسي ، ومن ثم استحقاقهم التمتع بحقوقهم في حرية الرأي ، وحرية القول ، وحرية الانتخاب . . وذلك دون أن يكونوا مثقفين قد تحصلت لهم وتوفرت لديهم المعارف والعلوم .

وهو في هذه المرحلة لا يدافع عن النظام الشوري باعتباره «ممكن» القيام بمصر فقط ، بل باعتباره «واجباً محتوماً» . لأن الأطراف المختلفة قد تأهلت له ، ورغبت فيه : الأهالي ، والحكومة ، فلقد ثبت أن قيام الشورى «ووجودها في بلادنا المصرية ممكن بل وواجب محتوم ، حيث قد ثبت أن لا مانع من إحدى الجهتين ـ (الأمة والحكومة) ـ وثبت أنهما ـ (الجهتين) ـ طالبتان لوجودها وتحققها في الديار المصرية التي قد استعدت للحصول على الغاية الحسنة وتهيأت للوصول إلى درجة الكمال»[٣٤] .

وهو يحدد لنا أن هذا الطور الجديد الذي أوصلت الثورة الشعب إليه هو طور «الوطنية» وبروز عاطفة التعلق بالوطن ، وهو مرادف للقومية وعاطفتها ، ويحدد العوامل التي جعلت للوطن في هذه المرحلة مكان القبلة التي يجب أن يؤمها الجميع ، فيقول : «في الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة ، تشبه أن تكون حدوداً :

الأول ـ أنه السكن الذي فيه الغذاء ، والوفاء ، والأهل والولد .

والثاني ـ أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية . وهما حسيّان ظاهران» . . .

والثالث ـ أنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعز ، أو يسفل ويذل ، وهو معنوي محض . فإذا تقرر ذلك ، على ما قلناه ، وجب على المصري حب الوطن من كل الوجوه . . .» .

---

(٣٣) المصدر السابق . مقال (الحياة السياسية) في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره في هذا الجزء .

(٣٤) المصدر السابق . مقال (الشورى) في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م . انظره في هذا الجزء .

ثم يمضي ليشن هجومه على أولئك الذين يزعمون أن مصر لم تبلغ طور «الوطنية» ولم تولد بها هذه العاطفة بعد ، فيقول : «**ولقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار الوطني عن ذوي الحقوق والواجبات في مصر ، والباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل ، ولكن أبت الحوادث إلّا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً ، ورأياً عمومياً ، ولو كره المبطلون . على أن منهم فئة لا يزالون يؤلمون أسماعنا بما يكررون من سفاسف القول ، من مثل : إننا تعودنا إحتمال الظلم والحيف ، وألفنا الخدمة والرق ، فلن يستقل لنا رأي ، ولن نهتدي سبيل الحرية ، كأنما هم لا يعلمون أن أهل الغرب أجمعين تعودوا مثل ذلك الحيف أعصاراً ، وكانوا في قديم الأيام على ضروب من الرق وانخفاض الجناح وأن العالم بأسره كان فريقين : أحراراً يظلمون ، وعبيداً يطيعون . أولم يكن في بلاد الفرنسيس ، من قبل هذا العهد ، صنوف من الرقيق يشتغلون في الأرض لغيرهم ، ويباعون كما تباع العجماوات ؟! أولم يقل كاتبهم «فولتير» ، في وسط المائة السابقة : لا يزال في بلادنا ستون ألفاً أو سبعون ألفاً عبيداً للرهبان ؟! . . فما بال هذه العادة لم تمنع الفرنسيس من الوصول إلى ما أدركوه من رفعة المقام ؟! وإن يروا أمثال «تيارس» و«جريفي» و«غامبتا» ، من أبناء الذين كانوا من قبل عبداناً أرقاء !!**

ولئن كان من فضل هذه المائة أن يكتب في صدر تاريخها تحرير أرقاء العصر السالف ، فلقد رجونا ـ وحقق اللّه هذا الرجاء ـ أن يختم ذلك التاريخ بتحرير الذين كانوا أرقاء في هذا العصر ، وحسن ذلك ابتداء ، وحسن ذلك ختاماً» . . .(٣٥) .

وبعد إجراء انتخابات مجلس شورى النواب ، اتخذ خصوم الثورة من دخول بعض الجهلة وعديمي الكفاءة إلى المجلس حجة للطعن في هذه التجربة ، وقالوا إن مصر ليست أهلاً لهذا اللون من المؤسسات ، وأن هذا المجلس بدع بين المجالس النيابية في العالم . . فتصدى الشيخ محمد عبده لمناقشة هذه الآراء وتفنيدها ، وكتب يقول عن تحقيق هذا المجلس للمنفعة المرجوة من نظام الشورى : « . . . وأما حصول المنفعة المقصودة من الشورى في بلادنا فلأن انتخاب النواب قد تم على وجه يضمن حصولها ، ويكفل تحققها ، **إذ لا يخلو المنتخبون من أن يكون غالبهم من أهل الدراية والمعرفة وأرباب النظر والفكر الذين يعرفون ما هي الشورى وما هو المقصد منها ، وما هي**

---

(٣٥) المصدر السابق . عدد ١٢٦٧ مقال (الحياة السياسية) في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره في هذا الجزء .

المنفعة للبلاد ، وما هو الطريق الموصل إليها . فإن بلادنا قد انتشر فيها العلم منذ أزمان طويلة تكفي للمشتغل فيها بالمعارف أن يكون على حالة التنبه والاستبصار التامين . . . ولا يخفى أن مثل هؤلاء كثير جداً في البلاد ، وقد وقع الانتخاب على كثير منهم في هذه المرة لمجلس النواب ، **ولا نشك في أن هذا العدد فيه الكفاية التامة لتحقيق منفعة الشورى المقصودة منها في بلادنا المصرية** ، فإن أي قطر من الأقطار لا يكون المجموع فيه للمشورة إلّا على هذا المثال ، وقد علمنا علم اليقين أن غالب المنتخبين عندنا هم على هذا الحال ، فلا يضرنا ، والحالة هذه ، أن يكون القليل ليسوا كالكثيرين في هذه الصفات ، كما لم يضر في أحد الممالك المتمدنة وجود مستشيريها على هذا المنوال ، بمعنى أن غالبهم كالغالب عندنا والقليل منهم كالقليل منا ، وهذا أمر مسلم به لا مرية فيه ولا خفاء ، ومع ذلك فقد نالوا ثمرات الشورى وحصلوا على فوائدها ، **فالقول إذن بأنهم هم ينالوها ونحن نحرم منها ، مع تساوي الأمر بيننا وبينهم ، مما لا يصح في الأذهان ولا تقوم عليه حجة ولا يؤيده برهان**(٣٦) .

ولم يقف الشيخ محمد عبده عند حد الدفاع عن هذه التجربة الثورية ، والتصدي للذين يجتهدون للنيل منها وتسفيه مؤسساتها، وإنما اجتهد في الادلاء بآرائه البناءة التي أراد أن يتضمنها دستور البلاد الذي كان موضع مناقشة في مجلس شورى النواب . . وفي احتفال أقامته (جمعية المقاصد) بمناسبة التصديق على لائحة النواب ، دعاه عبد اللّٰه نديم إلى الخطابة ، فألقى كلمة ضافية في وجود البارودي وعرابي وغيرهما من النظار والضباط . . وفي هذه الكلمة تحدث عن المبادىء التي يجب أن يتضمنها دستور البلاد ـ (القانون الأساسي) ـ مثل :

١ ـ التأكيد على أن حكومة هذه البلاد حكومة قانونية ، أي مقيدة بالدستور والقانون . .

٢ ـ النص على دور مجلس شورى النواب في مساعدة الحكومة في حكم البلاد . .

٣ ـ النص على السعي لتعميم المعارف والعلوم في البلاد وذلك لتربية الأعداد اللازمة لتولي مسؤولية النيابة عن جماهير الناس . .

٤ ـ النص على وجوب تحسين التربية التي تكسب الفضيلة والشرف ، وذلك حتى

---

(٣٦) المصدر السابق ، مقال (في الشورى) في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م ، انظره في هذا الجزء .

تصير المصلحة العامة أهم من المصلحة الخاصة عند من يتصدون للمسؤولية العمومية في البلاد ، وحتى لا يلتمس أحدهم «منفعته إلّا من طريق منفعة العموم» .

٥ ـ النص على ضرورة ووجوب اطلاق حرية الأفكار والأقوال والأعمال . «فلأجل هذا يجب أن يكون في ذلك القانون الأساسي لتلك الحكومة إطلاق حرية المجامع ، والمطابع ، والأفكار والأعمال ، والأقوال . . على شريطة أن يكون هذا الاطلاق تحت قانون عدل يرسم الحدود ويبين الواجبات على تفصيل يرفع الإبهام وتبيين يزيل الالتباس» .

٦ ـ النص على إيجاد الحوافز «وتقرير أمر المكافأة لمن أتى بعمل غريب وجاء بصنع بديع حتى يكون سائقاً للنفوس على التفكر والتدبر في الوصول إلى ما يستحقون عليه المكافأة والامتياز» . . .

٧ ـ القيام بوضع القوانين الحديثة والملائمة والنظامات التي «تكون الحد الفاصل بين الحق والباطل والصحيح والفاسد» في مختلف جوانب حياة المجتمع المصري الجديد(٣٧) . إلخ . . إلخ . .

***

وهكذا احتل الشيخ محمد عبده مكانه في الحركة الثورية العرابية ، وتحول إلى صوت يدافع عن إيجابياتها بعد أن كان صوتاً يهاجم هذه الإيجابيات . . وإلى مساهم في بناء الحياة الجديدة والتاريخ الجديد لوطننا الذي بدأ بمظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م بعد أن كان بعيداً عن هذه الظاهرة ينتقدها من موقع المثقف الذي عزل نفسه عن مجال التأثير الثوري والتأثر بالثورة والثوار . . .

ولقد شهد النصف الأول من عام ١٨٨٢ م تقدم الشيخ محمد عبده ، رغم خصائصه المعتدلة ، في ميدان العمل داخل إطار الحركة الثورية العرابية ، حتى لا يجد الباحث وسط أحداث الثورة بدأ من وضعه بين القلة القليلة التي يمكن أن يطلق عليها وصف القيادة لهذه الثورة خلال تلك الشهور . . **لقد كان واحداً من قادة هذه الثورة ،**

---

(٣٧) المصدر السابق ، مقال (احتفال جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة النواب) في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ م . انظره في هذا الجزء .

وان يكن الممثل للتيار العقلاني المعتدل بين هؤلاء القادة الثوار . . فهو «اصلاحي» اعتقد أن «الثورة» قد حققت وستحقق الآن ما عمل لتحقيقه بعد سنوات وسنوات . . وهو صاحب مزاج غير ثوري ساهم دفء الثورة وحرارة الثوار في اعطائه جرعة من الحماس جعلته يتقدم خطوات بعيداً عن موقع «المصلح» وقريباً من موقع «الثوري» . . . وظل هذا حاله ، تتعايش في آرائه ومواقفه ظاهرتا : الاعتدال ، والدفاع عن الثورة والمساهمة في صنع أحداثها ، منذ انفجار الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ م ، حتى هزيمتها التي انتهت بدخوله السجن مع زعمائها الأحياء في سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

* * *

- ٣ -

كانت الصورة التي تم بها فشل الثورة العرابية وهزيمتها أمام الجيش الانجليزي المسلح بالعتاد الحديث ، والخداع ، والمستند إلى خيانة الخديوي والإقطاعيين من أعضاء الحزب الوطني الحر ، والمستفيد من إعلان السلطان العثماني عصيان عرابي وخروجه عن الطاعة ، كان فشل هذه الثورة على صورة تعذر على الناس تصورها أو تخيلها ، فاهتزت كياناتهم من الأعماق ، وتزلزلت معتقداتهم ومسلماتهم التي ظنوها قد تحققت وحققت لهم الحرية والاستقلال .

فالقائد الذي جسدوا في شخصه أحلامهم القديمة والحديثة قد سلم نفسه وسلم سلاحه . . وكوكبة عزيزة من قادة جيشهم قد قتلوا بالخيانة في التل الكبير . . . وجيش الثورة قد سرح جنوده وضباطه الوطنيون . . . وعدد كبير من اللذين ناصروا الثورة قد تنكروا لها ، وأنكروا دورهم فيها ، وقذف كل منهم بالمسؤولية على من سواه . . . والوحيد الذي ظل رافعاً اسم مصر ومجدها وشرفها من هذا السقوط هو عبد الله النديم ، الذي استعان على صيانة هذه الأمانة بالهرب من وجه الأعداء ، والهرب يومئذ كان أضعف «الإيمان» ، ولكنه «الإيمان» الوحيد الممكن في تلك الظروف ؟!

وفي اليوم التالي لفشل الثورة واحتلال الانجليز للقاهرة في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م ظهرت أبواق الخيانة والنفاق ، واستخدمت الصحافة في تجريح العهد الثوري ، ورواية الأقاصيص ، والخرافات عن الثورة والثوار . . كان هذا موقف الخونة

والمنافقين . . . فماذا كان موقف الشيخ محمد عبده من هذا الحدث الجلل والخطب الذي زلزل كيان مصر وهزه من الأعماق ؟! . .

إن الرجل قد كتب من سجنه بعض صفحات ، منها رسالة إلى أحد أصدقائه ، ومنها قصيدة شعر ، ومنها مذكرات في الدفاع عن نفسه . . . إلخ . . إلخ . . . ومن هذه الصفحات القليلة نستشف أن الرجل لم يرحب بفشل الثورة ، بل تحدث عن هذا الحدث بعبارات تصوره كأنه الطامة الكبرى التي ليس لها مثيل أو مشابه أو قرين . . . ومن هذه الصفحات كذلك نستشف أن الرجل قد أدان السلطة الجديدة التي أعقبت سلطة الثورة في الوجود ، فهو يقول عنها : «وتمخضت السلطة لآلهة الشر ، فقلبوا الطباع ، وبدلوا الخلق ، وغيروا خلق اللّه ، وكانوا على ذلك قادرين . .» . . . وانهالت التهم ، بالحق وبالباطل ، على الرجل ، ولكنه لم يدهش ، بل رأى ذلك أمراً طبيعياً من «آلهة الشر» هؤلاء الذين استعانوا بمن «رضوا لأنفسهم قول الزور وافتراء البهتان واختلاق الإفك ، وقد تقدموا إلى مجلس التحقيق ، بتقارير محشوة من الأباطيل ، ليكونوا علينا بها من الشاهدين» لم يدهش الرجل من ذلك ، بل كتب يقول : «كل ذلك لم تأخذني فيه دهشة ، ولم تحل قلبي وحشة ، بل أنا على أتم أوصافي التي تَعْلَمُها ، غير مبال بما يصدر به الحكم ، أو يبرمه القضاء ، عالماً بأن كل ما يسوقه القدر وما ساقه من البلاء فهو نتيجة ظلم لا شبهة للحق فيه» . .

ولكن الأمر الذي زلزل كيان الرجل ، وهزه من الأعماق ، هو خيانة الأصدقاء والأولياء ، وتنكر من لم يكن يظن بهم التنكر ، حتى «تقطع حبل الأمل ، وانفصمت عروة الرجاء ، وانحلت الثقة بالأولياء ، وضل الاعتقاد بالأصفياء ، وبطل القول بإجابة الدعاء . . إلخ . . إلخ . . .» وحري بمثل هذا الرجل بتكوينه الأخلاقي الديني ، ومزاجه الريفي الوفي ، أن يصدم من هذا التنكر صدمة تزلزل كيانه ، خصوصاً إذا صدر ممن أولاهم ثقته وأحسن إليهم أدبياً ومادياً في كل الظروف والمناسبات .

وسبب آخر زلزل كيان الرجل ، وهو الموقف المتخاذل الذي اتخذه عدد من قادة الثورة في التحقيق أمام «القومسيون» ، وهم الذين كانوا محل تقديره واحترامه . . . فلقد كانت أخلاقيات محمد عبده تدعوه إلى أن يذكر الحقائق ولو عن نفسه ، أما بعض هؤلاء القادة فإنهم لم يكونوا مثله في هذا الباب . . وهو يكتب من سجنه لصديقه عن أولئك

القوم الذين «كأنما قذف بهم من شاهق جبل ، فسقطوا على رؤوسهم ، فغشيهم من شدة الصدمة ما غشيهم ، فقاموا ينطقون بما لا يعون ، ويتكلمون ولا يفهمون[٣٨]» .

ففي التحقيق الذي أجراه «القومسيون» مع هؤلاء القادة حدثت مواجهات رمى فيها بعضهم الاتهامات على رقاب الآخرين ، وكذب فيها بعضهم بعضاً ، ولقد نال الأستاذ الإمام نصيب منها ، وتمت مواجهة بينه وبين البارودي اختلفا فيها حول اليمين الذي أقسمه الضباط في «قشلاق عابدين» ، إتهم فيها البارودي محمد عبده بالكذب ، بينما توحي أحداث الثورة ووقائعها أن البارودي هو الذي كان ينكر الحقيقة أمام «القومسيون»[٣٩] ؟!

وتشهد وقائع التحقيق مع زعماء الثورة أن الشيخ محمد عبده قد اتخذ موقفاً أخلاقياً فلم يلق على الآخرين الاتهامات ، ولم يتنصل من مواقفه أثناء الثورة ، بل تحمل المسؤولية عن بعض أصدقائه الذين أراد إبعادهم عن دائرة الاعتقال ، وهو يكتب من سجنه إلى صديقه قائلاً : إنني «أخذت على نفسي كل مسؤولية تنسب إليه أو إليكم ، فما عليكم إن سئلتم إلّا أن تكونوا منكرين[٤٠]» .

ولذلك فإننا نستطيع أن نقول إن فشل الثورة ، وحتى انهيار بعض قادتها وتهالك عدد من زعمائها في التحقيق لم يحدث انهياراً في شخصية الشيخ محمد عبده ، فظل الرجل على شيء من تماسكه . . . وإنما الذي حدث هو عودته إلى نقطة الانطلاق التي كان عندها يوم كان على خلاف مع العرابيين ، والرجوع إلى جذوره الفكرية الأصيلة في «الإصلاح» بعد أن تحولت «الثورة» إلى رماد ، وتنكر لأحداثها بعض صناع هذه الأحداث . . . لقد ألقى محمد عبده وهو في سجنه ، إيمانه «بالثورة» وآماله فيها مع ثقته المفقودة في هؤلاء الذين فقد فيهم الثقة أثناء المحنة التي عاشها معهم سجيناً . . . وأعلن من سجنه «أن الحوادث المريعة سوف تنسى ، وأن هذا الشرف سوف يرد ، ولئن أبت طبيعة هذه الأرض بخستها أن يكون لها من عوده نصيب ، فليعودن في بلاد خير منها . ولأجذبن إلى المجد أحبتي ، ومن إلى المجد ينجذبون[٤١]» . . . وهو هنا يتحدث عن

---

(٣٨) «رسالة من السجن» انظرها في هذا الجزء .

(٣٩) انظر في هذا الجزء «مواجهة بين الأستاذ الإمام ومحمود سامي البارودي» .

(٤٠) رسالة من السجن .

(٤١) المصدر السابق .

مشاريعه في «المنفى» الذي كان يستعد لتنفيذ الحكم الصادر به عليه . . .

وفي القصيدة الشعرية التي كتبها من سجنه عن أحداث الثورة تبدو لنا بجلاء تلك الحقيقة التي أشرنا إليها ، وهي أن محمد عبده قد تنكر «للثورة» ـ كطريق للتغيير والنهضة ـ ولم يتنكر «للإصلاح» . . . وأن الزلزلة التي حدثت لكيانه بسبب انهيار «الثورة» وعدد من «الثوار» قد ابتعدت به عن مواقع «الثورة والثوار» الذين اقترب منهم بعد مظاهرة عابدين، وعادت به إلى مواقع «المصلح والإصلاح» التي بشر بها وانطلق من على أرضها قبل ذلك العام الذي عايش فيه الثورة العرابية وقادتها . . . فهو يحكي في هذه القصيدة آراءه قبل مظاهرة عابدين ، أيام كان يعارض ـ «الثورة» «بالإصلاح» . . . ويتحدث عن مكانه في الثورة بعد أن انضم إليها ، فيصوره على أنه مكان «الناصح» لهم و«المحذر» إياهم فقط لا غير[٤٢] . . . ونحن نعتقد أنه هنا ليس دقيقاً الدقة كلها . . فلقد كان يومئذ «معتدلاً في صفوف الثوار» ، ولكنه كان من صناع هذه الأحداث رغم اعتداله وتحفظاته ، ولكنها المواقف الصعبة تجعل النفس الإنسانية تبرز وسائل النجاة وتغض الطرف عن المزالق ومواطن التهم والشبهات ، خصوصاً عندما يكون الحال كما كان في تلك الظروف التي تزلزلت فيها الأنفس زلزالاً شديداً . . .

ومن يشأ أن يعلم مقدار الهول والفاجعة التي عاشها محمد عبده في تلك الظروف فإن من وسائله وسبله إلى ذلك أن يعلم أن الرجل لم يقل الشعر في حياته إلا في موقفين : أحدهما عندما حضرته الوفاة ، وعاين الموت معاينة ، ويومئذ قال سبعة أبيات من الشعر . أما الموقف الثاني فهو انهيار الثورة العرابية وهزيمتها ، ويومئذ قال قصيدته التي تزيد على مائة بيت ؟؟!! . .

***

ـ ٤ ـ

عندما ذهب الشيخ محمد عبده ، منفياً ، إلى «بيروت» في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م ، كان قد قرر التفرغ لدعوة «الإصلاح» ، وبالذات عن طريق التدريس

---

(٤٢) انظر القصيدة في هذا الجزء .

والتربية والتعليم . . وبالفعل شرع في ذلك العمل ، ومارسه نحو عام . . . ولكن أستاذه جمال الدين الأفغاني دعاه إلى اللحاق به في باريس ، وطلب إليه أن يعمل معه في تنظيم (جمعية العروة الوثقى) السري ، وأن يرأس تحرير الصحيفة التي قرر هذا التنظيم إصدارها كي تنطق باسمه من باريس . . وصارح محمد عبده أستاذه بيأسه من الاشتغال «بالثورة» والعمل السياسي المباشر ، وطلب من أستاذه أن يذهبا معاً إلى مكان بعيد عن متناول الحكومات المناوئة لاصلاح الشرق ونهضته ، وأن يقيما مدرسة تربي القادة ودعاة الإصلاح ، وأن يكون هذا هو سبيلهم لنشر دعوتهم للإصلاح والتجديد . . . ولكن الأفغاني سخر من هذا التفكير «المثالي الطوبوي» ، وقال له : إنما أنت مثبط . . لقد بدأنا عملاً ولا بد لنا أن نتمه . . . فلم يستطع محمد عبده إلّا أن يمتثل لأمر أستاذه ، فسلطان الأفغاني لا يقاوم ، خصوصاً في حضرته ووجوده ، ومحمد عبده الآن محكوم عليه بالنفي ولا سبيل لديه كي يصنع حتى ما يريد من الإصلاح بالتربية والتعليم ، ووطنه محتل ، وهو لا يستطيع أن يُعْرِض عليه النضال في سبيل تحريره من الانجليز ويرفض . . . فقرر الرجل أن يمنح هذه المهمة «الثورية» الجديدة فترة من حياته ، فإن حققت الآمال كان بها ، وإن لم تحقق الآمال كان في ذلك إبراء للذمة أمام أستاذه ووطنه ، حتى ييسر اللّه الوسائل لممارسة ما نذر له نفسه من «الإصلاح» بواسطة التربية والتعليم .

وخلال عام وبضعة أشهر شارك الأستاذ الإمام في إخراج مجلة (العروة الوثقى) من باريس . . . ـ[ونحن قد تحدثنا عن دوره فيها في مكانه من هذه الدراسة عندما تحدثنا عن تحقيقنا لهذه الأعمال التي نقدم بين يديها] ـ .

أما العمل «الثوري» الآخر الذي نهض به الشيخ محمد عبده في تلك الفترة فهو مساهمته في التنظيم السري لجمعية العروة الوثقى ، وهذا العمل هو صفحة من حياة الشرق النضالية والثورية ، بذل الأستاذ الإمام في صنعها الكثير ، ومن ثم فإن له فيها نصيباً يستحق الذكر والتنويه . . وكيف لا وقد شغل الرجل منصب «نائب رئيس التنظيم» . . وكان الرئيس هو جمال الدين الأفغاني ؟؟ .

* * *

والبعض يخطىء عندما يظن أن (جمعية العروة الوثقى) لم تكن تنظيماً سياسياً

ثورياً ، وإنما كانت مجرد جمعية دينية إصلاحية تستهدف تجديد الإسلام وصلاح حال المسلمين . . . والحقيقة التي تتجلى للباحث أن هذا التنظيم كان الامتداد ، وأيضاً البديل ، للحزب الوطني الحر الذي أقامه الأفغاني بمصر قبل الثورة العرابية ، والذي ذهبت بقاياه مع فشل العرابيين . . . وأن القضية المصرية كانت أهم القضايا في برنامج هذه الجمعية ، بل وأكثر من ذلك كانت هي السبب المباشر الذي دعا إلى إقامة هذا التنظيم . . ففي افتتاحية العدد الأول من مجلة (العروة الوثقى) نقرأ : «إن الحالة السيئة التي أصبحت فيها الديار المصرية لم يسهل احتمالها على نفوس المسلمين عموماً . إن مصر تعتبر عندهم من الأراضي المقدسة ولها في قلوبهم منزلة لا يحلها سواها ، نظراً لموقعها من الممالك الإسلامية ، ولأنها باب الحرمين الشريفين . . وإن الرزايا الأخيرة التي حلت بأهم مواقع الشرق جددت الروابط . . . فأيقظت أفكار العقلاء . . . فتقاربوا . . . وتواصلوا . . . وتألفت عصابات خير من أولئك العقلاء . . . وفي عدة أقطار ، خصوصاً البلاد الهندية والمصرية[٤٣] .

وهو تنظيم أخذ على عاتقه «إنهاض الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شئونها ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رؤوس الطوائف الإسلامية[٤٤] . . . كما يقيم الروابط النضالية مع الحركات السياسية والاجتماعية الأوروبية التي تناضل في سبيل تحرير الإنسان ، ويعقد لذلك «الروابط الأكيدة مع الذين يتململون من مصابهم ، ويحبون العدالة العامة ويحامون عنها من أهالي أوروبا . .[٤٥]» .

فهو إذن تنظيم سري ثوري ، قام ليواصل النضال ضد الاستعمار ، والاستعمار الإنجليزي بالذات ، وخاصة في البلاد التي كان قد احتلها في الشرق يومئذ ، وبالذات مصر والهند . .

وعلاقة محمد عبده بهذا التنظيم ، كما قلنا ، علاقة وثيقة . فهو قد تولى منصباً في

---

(٤٣) العروة الوثقى . فاتحة الجريدة ، ص ٣٠ وما بعدها ، طبعة القاهرة ١٩٢٧ م . [انظره في الجزء الثاني من أعمال الأفغاني ص ٣٤١ ، ٣٤٢ طبعة بيروت سنة ١٩٨١ م] .

(٤٤) انظر ترجمة جمال الدين الأفغاني في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

(٤٥) العروة الوثقى ، فاتحة الجريدة ، ص ٣٣ .

قيادته العليا ، وشغل مكان نائب الرئيس ، ومن ثم فإن عمله في هذا الحقل هو صفحة من عمله السياسي وإن لم يكن صفحة من فكره السياسي ، فهو لم يكن متحمساً يومئذ للعمل السياسي الثوري ، لأنه لم يكن يفكر تفكيراً سياسياً ثورياً ، وإنما وضعته الظروف وقيادة الأفغاني في مكان العمل السياسي الثوري لمدة زادت على العام ، ما بين تركه لبيروت إلى باريس حتى عودته لبيروت من باريس . .

وأثناء ممارسة محمد عبده لهذا العمل السياسي الثوري كتب العديد من الرسائل التنظيمية السرية التي بعث بها باسم التنظيم إلى فروعه وأعضائه وعقوده (خلاياه) . . وكتب «القسم» الذي كان يقسمه الأعضاء . . . وكتب اللائحة التنظيمية لبعض مستويات هذا التنظيم . . . وقام بعدة رحلات إلى لندن ، وإلى بلاد الشرق في مهام سياسية وتنظيمية تتعلق بعمل هذا التنظيم ، وبالذات بقيادة العمل السياسي ضد الاحتلال الإنجليزي بمصر ، وبخصوص الثورة المهدية في السودان . .

ومن الحقائق التاريخية التي لم يكتشفها باحث حتى الآن ، والتي تذكر هنا للمرة الأولى أن الأستاذ الإمام قد دخل مصر سراً أثناء الحكم عليه بالنفي ، ممثلاً لقيادة (العروة الوثقى) في مهمة سياسية تنظيمية ، وأن ذلك قد حدث عند اشتداد أحداث الثورة المهدية بالسودان ، وأنه قد التقى بمصر يومئذ بأعضاء التنظيم ، ومارس نشاطه السياسي والتنظيمي بعيداً عن أعين سلطات الاحتلال وحكومة الخديوي توفيق . . وتكشف لنا هذه الحقيقة الهامة إحدى الرسائل التي كتبها إلى أحد أعضاء تنظيم (العروة الوثقى) والتي تحدد كلماتها أن المكان الذي كتبه منها هو مصر ، وطنه الأول . . . يقول الشيخ محمد عبده في هذه الرسالة المؤرخة بتاريخ ٧ جمادي الأولى سنة ١٣٠٢ هـ (٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م) : إنه قد «تعاظمت حوادث الشرق ، خصوصاً ما مال منها نحو الجنوب[٤٦] . . . فلقيت من الأمر الجديد أن أكون على مقربة من الضوضاء ، ومسمع من النداء . . . هذا ما اندفع بي إلى بلاد أستعين الله على تجديد عهوده ، عسى أن يتواصل المتقاطعون ، ويتناصر المتخاذلون . . . أكتب إليك من :

بلاد بها فض الشباب تمائمي وأول أرض مس جسمي ترابها[٤٧]

---

(٤٦) أي السودان ، إشارة إلى أحداث الثورة المهدية هناك .

(٤٧) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء .

فليس سوى أرض مصر أرض يقال عنها إنها أول أرض مسها جسم الشيخ محمد عبده ، فهي التي قد ولد فيها . . كما أنها هي البلاد التي فض شَبَابُه فيها تمائمَ طفولته . . . ثم يمضي في رسالته هذه ليقول : « . . . **غير انه لا يراني من أهلها إلا المخلصون ، ولا يعرفني فيها إلا العارفون . .** » . . . وفي رسالة أخرى كتبها في ذات التاريخ يشير إلى أن رحلته تلك قد مر أثناءها بمصر ، وذلك عندما يقول مخاطباً صاحبه : «من يوم فارقتك ما استقر بي مكان حتى الآن . ذهبت إلى باريس ، فما عبدت أن تلقيت من الرأي الجديد أن أنحو جهة الشرق حيث مسيل الحادثات ومخرق الذاريات ، فمررت على بلاد كثيرة . . . عملت في جميعها على إحكام العروة وتمكين عقودها(٤٨) . . ثم أصعدت بعد ذلك إلى :

بلد خلعت به عذار شبيبتي وطرحت في كف الخطوب عناني

وأنا اليوم فيه أتعرف الوجوه ، وأتنكر للعيون ، وأسأل اللّه نجاح العمل وإقبال الأمل . . .»(٤٩) .

فهي مصر ، دون سواها ، تلك التي خلع فيها الإمام عذار شبابه ، وطرح عنانه في كف خطوبها وأحداثها ؟؟!! وهو في هذه الرسائل يحدد أن الغرض من هذه الزيارة هو أن يقود العمل التنظيمي والسياسي مواجهة ومباشرة ، لأن ذلك أشد أثراً وفاعلية من القيادة بواسطة «المكاتبة» والمراسلات . .

ومن مجموعة الأوراق التي كتبها محمد عبده أثناء عمله التنظيمي في قيادة هذا التنظيم ، ما بين «قسم» يقسمه الأعضاء ، أو «لائحة» تنظيمية ، أو مراسلات سرية لفروع التنظيم وأعضائه . . من مجموعة الأوراق التي بقيت لنا من كتاباته في هذا المقام نستطيع أن نضع أيدينا على خبرة في العمل السياسي والتنظيمي على درجة عالية جداً من النضج والعبقرية ، إذا ما قيست بظروف عصرها ، ذلك العصر الذي لم تكن مثل هذه القواعد والخبرات قد استقرت فيه بعد بأوروبا ؟! وهي خبرات نعتقد أن لها صلات وثيقة بتراث العرب والمسلمين في التنظيم السري منذ جمعيات : المعتزلة ، وإخوان

---

(٤٨) اشارة إلى عمله التنظيمي السري في خلايا التنظيم .

(٤٩) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء .

الصفاء وخلان الوفاء ، والقرامطة ، والحشاشين ، وحركات الشيعة المختلفة ، والباطنية . . الخ . . . الخ . .

ونحن وإن كنان نعتبر أن هذه الخبرات وذلك التراث إنما هو ملك لذلك التنظيم كتنظيم ، لا لمحمد عبده وحده ، وإن كنا نعتبر أن الأفغاني هو أولى الناس بأن تنسب إليه عبقرية هذا التراث ، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن محمد عبده قد حرر الكثير من هذه الوثائق والرسائل ومارس تطبيقها وتنفيذها ، وكان الساعد الأيمن لرئيس هذا التنظيم ونائبه في تلك الفترة التي نتحدث عنه فيها . . ومن ثم فإنها صفحة من عمله السياسي والتنظيمي لا بد أن ينسب إليه فضله فيها وإلا كنا منكرين ضوء الشمس في وضح النهار .

ونحن لا ننوي هنا أن نقدم دراسة تفصيلية عن خبرات هذا التنظيم في العمل التنظيمي السري ، وإنما نريد فقط الإشارة لبعض هذه الخبرات المستخلصة من الأوراق التي حررها محمد عبده ، والرسائل التي كتبها ، والأعمال التنظيمية التي مارسها في هذا التنظيم . . ومنها مثلاً :

خبرة هذا التنظيم : في المرونة . . وهو الذي انتشرت فروعه في بلاد متعددة وأقطار مختلفة ومجتمعات بينها تباين وتمايز أكيد . . خبرته في المرونة التي كان يلائم بها بين المبادىء العامة والجوهرية التي وضعتها قيادته العليا وبين الواقع الموضوعي الذي يختلف من قطر إلى آخر في منطقة الشرق الكبير . .

فالمادة التاسعة والعشرون من اللائحة الخاصة بالمستوى الرابع (العقد الرابع) من مستويات التنظيم تتحدث عن أنه «إذ رأى أهل «العقد» أن يزيدوا شيئاً فيما وصلهم من قانون الجمعية ، حسب حالة بلادهم ، فعليهم مخابرة من يتولى مواصلتهم فيما يريدون» . . ولم تكن هذه المرونة مجرد شعارات تقال ، ففي إحدى الرسائل التي كتبها الشيخ محمد عبده إلى إحدى البلاد يدور الحديث حول واقعة محددة في هذا المعنى ، فيقول في الرسالة : « . . وأما ما ذكرته في أمر «المواد» ، من أنها لا توافق بلادكم ، فلم أعرف له سبباً ، فإنها مواد عمومية ، جرب العمل بها في أقطار مختلفة ، والحمد للّه صادفت نجاحاً ، فإن كان ذلك ما ذكرتم فابعثوا بها إليّ في أول «بوسطة» . . ثم ابعثوا إليّ بما تجدونه موافقاً لكم ، لنطلع عليه ، فإن رأيناه موافقاً سألناكم إقراره»[٥٠] . . هذا

(٥٠) انظر في هذا الجزء (رسالة إلى أحد العلماء) .

عن المبادىء العامة والجوهرية للتنظيم . . أما القانون الداخلي للوحدات التنظيمية فلقد كان وضعه من اختصاص هذه الوحدات ، وبنص المادة (٣٠) من اللائحة فإن «القانون الداخلي للإجتماع يضعه أهل العقد» بأنفسهم بما يتلاءم مع الظروف التي يناضلون فيها[٥١] .

خبرة التنظيم في تجنيد الأعضاء الجدد . . وهي من أهم الخبرات التي نستخلصها من مراسلات الشيخ محمد عبده إلى أعضاء هذا التنظيم . . فلقد اعتبر التنظيم أن كل نشاط يبذله أعضاؤه ، وكل دعوة يدعونها ، وكل كلمة يقولونها إنما يجب أن يكون الهدف من ورائها هو كسب الأنصار الجدد للتنظيم ، وتوسيع قاعدة عضويته ، وفي ذلك تقول إحدى الرسائل المرسلة إلى العضو (س .س) : « . . فاستكثر من الإخوان ، ونقهم من الخوان . . وليكن القول من مولاي الصادق تأسيساً لا تدريساً ، ولا تكونن كلمة إلا وغايتها عقد يبرم ورباط يحكم»[٥٢] .

وعلى كل عضو حظي بالإنضمام إلى التنظيم أن يعمل لكسب الأعضاء الجدد إليه ، دون أن يخل ذلك بمبدأ السرية التي يجب أن تكفل للتنظيم ، وعندما يقترح عضو من الأعضاء «ترشيح» اسم جديد فإن القبول أو الرفض ، ومنح الثقة أو حجبها عن هذا المرشح الجديد إنما هو حق المستوى التنظيمي الذي يقود العمل في هذا المجال . . وفي ذلك تقول المادة الثامنة من اللائحة : «كل واحد من أهل «العقد» مكلف بالعمل ، وإعداد أسبابه ، وما لا يتم إلا به ، وبدعوة الناس إلى «عقده» والإرتباط به ، مع الإحتراس التام من كل ما يفيد أن هناك عقداً . والثقة بمريد الإنضمام إنما تتحقق عند إتفاق آراء أهل «العقد» عليها . . » .

وعندما يشرع العضو في دعوة شخص آخر إلى عضوية التنظيم ، فإنه يسلك لذلك الطرق غير المباشرة ، التي تتكشف له من خلالها استعداداته وآراؤه ، ثم تسير الأمور معه بالتدريج حتى المكاشفة بوجود التنظيم ، الذي وافق هو ذاته على آرائه . وعلى أهمية وجوده وقيامه . . وفي إحدى رسائل الشيخ محمد عبده إلى العضو (ش . ي) يجري الحديث عن كيفية دعوة إحدى الشخصيات العلمية الهامة إلى عضوية التنظيم ،

---

(٥١) انظر مواد هذه اللائحة في هذا الجزء .

(٥٢) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء .

فتقول الرسالة : «فإن تيسر لك السبيل فتقدم لدعوته ، وادخل إليه ابتداء من طريق لا يعرفه ، وتلطف له في القول ، وإن شئت أطلعته على شيء من مقالات (العروة الوثقى) ، فإذا انتهيت به إلى ما يعرف ، وآنست منه الميل والرضا ، فإما أن يكتب إلي وإما أن يستعد إلى تلقي كتاب مني . ثم سراع إلي بالخبر»(٥٣) .

والأعضاء المطلوب ضمهم إلى التنظيم يجب أن يكونوا من ذوي المكانة والحيثية والتأثير في محيطهم وبين ذويهم وفي الطبقات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، على اختلاف هذه الطبقات ، وفي ذلك تقول المادة التاسعة من اللائحة : « . . . يكون معظم الإهتمام بضم الصالحين للأمر من ذوي المكانة على اختلاف طبقاتهم» ، لأن كلمتهم مسموعة ، ومن خلفهم جماهير تتحرك عندما يتحركون . . وهم بتعبيرنا المعاصر : العناصر القيادية في مختلف المجالات .

خبرة : **علاقة القيادة بالقاعدة** . . فعندما كان يتيسر لأحد الأعضاء تكوين مجموعة جديدة ، مثلاً ، كان يقوم بإخطار المسئول في قيادة التنظيم بذلك ، ويعرض هذا المسئول الأمر بدوره على القيادة ، التي كان من حقها إقرار الأمر أو طلب إعادة النظر فيه . . ونحن نفهم ذلك من بعض سطور الرسالة التي بعث بها الشيخ محمد عبده إلى العضو (س .س) ، والتي يقول فيها « . . كتبتم إلي بأنكم اجتمعتم ، جملة من الصادقين وأهل الحمية . . (ولقد قمت) بمخابرة من أنوب عنهم بما كان من اجتماعكم ، ثقة مني بهمتك وصدق عزيمتك ، فورد إلي الإذن بتسمية مجتمعكم (أي اعتماد تنظيمكم) ، وإرسال بعض «القواعد» التي يبتدأ بها العمل ، واليوم أبعث بها إليكم ، وأملي أن تكون في حرز الصيانة ، وأن تكون مرجع الأعمال إن شاء اللّه . فإذا وصل إليكم ذلك فخذوا عهدكم على القسم المذكور ، وانتخبوا رئيسكم ، وعجلوا الخبر بما انتهيتم إليه ، وفصلوا أسماء من معكم وألقابهم ، ومواضع إقامتهم ، وسموا لنا رئيسكم . وكتمان السر أول وصيتي إليك ، وهو نهايتها ؟ !»(٥٤) .

خبرة : **واجبات أعضاء التنظيم** . . وهي واجبات متنوعة ، منها ما هو داخلي يتعلق بتربية الأعضاء وتطوير إمكانياتهم الفكرية والتنظيمية ورفع درجة إيمانهم بالأخوة

---

(٥٣) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء .

(٥٤) انظر هذه الرسالة في هذا الجزء

والتضامن التنظيمي ، وذلك مثل التي تتحدث عنه الماة العاشرة من اللائحة عندما تقول : إنه «في كل حالة يراعى تمكين الفكر وتأسيس الارتباط حتى يكون عند كل واحد أن مصلحة الكل بمنزلة مصلحة الشخص أو أعلى . ولا يقبل قول من قائل حتى يكون عمله أزيد من قوله أو مساوياً . العمل : بذل المال والروح ، والأول أقرب الدليلين» ؟! . .

ومنها ما هو متعلق بالواجبات النضالية للعضو ، مثل تلك التي تتحدث عنها المادة الرابعة فتقول : إن على العضو «مدارسة أحكام الجهاد ، وحقوق المسلم ، وما هو مكلف به في معاملة غيره ، وما يفرض عليه إذا زحف الأعداء لخضد[٥٥] شوكة الإسلام» ، ومثل ما تتحدث عنه المادة السابعة من «العمل في الدواء بالقول، وبذل المال في مساعدة من يقوم بنصر الدين، وحمل السلاح للمقاتلة بين يديه عند المكنة» (أي عند الإمكان) .

ومن الواجبات الملقاة على عاتق أعضاء التنظيم ما يتعلق بنشر المبادىء العامة بين الجماهير ، سواء أكانت جماهير وطن العضو أو الأوطان الأخرى التي يعمل فيها التنظيم «فعلى أهل «العقد» أن يرسلوا رسلاً إلى نواحي الوطن الحالين به ، وإلى المواطن المستعدة من غيره ، متى أمكنهم ذلك» . . ويشترط فيمن يرسل في هذه المهام أن تكون مبادىء التنظيم قد أصبحت «ملكة راسخة فيه» ، وأن «يكون على قدرة كاملة في تصريف القول ، وتوفيق النصح مع طباع المنصوحين وحالة السلطة العارضة عليهم ، فيكون حكيماً في عمله ، لا يحتاج لوصية من غيره ولا لقيم يلاحظ عمله» . . وعلى هذا الرسول إذا كان عضواً في التنظيم ـ أن يعكس الأحاسيس والمشاعر التي يلقاها ، والظروف والملابسات والعقبات التي يصادفها في عمله ، ويضعها بين يدي التنظيم، أي أن يكون حلقة اتصال جيدة التوصيل بين الجماهير وبين التنظيم . . وفي ذلك تقول اللائحة : «على الرسول ، إن كان من أهل «العقد» ، أن يكاشف «عقده» بما يحس به من انفعالات الناس ، وما يأخذ قوله من قلوب السامعين لدعوته[٥٦] .

وليس الأعضاء فقط هم الذين يطلب منهم القيام بهذه المهام ، فلقد أقر هذا

---

(٥٥) أي كسر .

(٥٦) انظر في هذا الجزء المواد : ١١ ، ١٢ ، ١٤ من لائحة العقد الرابع .

التنظيم ما نسميه اليوم «بحلقات الأنصار والعاطفين» على التنظيم ، والذين يوجههم التنظيم في أعمالهم دون أن يكونوا أعضاء فيه ، بل وأحياناً دون أن يعرفوا بأمر هذا التنظيم . . وفي ذلك تتحدث المادة الثالثة عشرة من اللائحة فتقول : «يسمح للعقد أن يبعث رسلاً من الخارجين عنه، على أنهم وعاظ يعلمون المعروف من الدين ويؤيدون مناطيق القرآن وعلى العقد أن يرسم لهم طريق النصيحة بدون أن يعرفوا أن هناك عقداً» .

خبرة التنظيم : في **النظام المالي** . . وسبله وأنظمته في جمع الإيرادات وحفظها وتنميتها، وقواعده في صرف النفقات . .

أما إيرادات التنظيم فإنها كانت تتكون من رسم إجباري لا بد أن يؤديه كل عضو جديد عند انتمائه للجمعية ، فكان «أقله مائة فرنك ، وأوسطه مائتان ، وأكثره ثلاثمائة» - وكان الفرنك يومئذ إحدى العملات المتداولة في الأمبراطورية العثمانية ، علاوة على أن اللائحة وضعت بباريس - ولم يكن يستثني من دفع ذلك الرسم إلا ذو مكانة بين الناس لا يملك مالاً يدفع منه هذا الرسم ، فيعوض بجهده النضالي ذلك النقد المطلوب(٥٧) .

وبعد دخول العضو في التنظيم يصبح عليه أن يدفع عقب كل اجتماع من الإجتماعات ما يستطيعه ، يضعه في «صندوق التبرع» الذي يطوف به على الأعضاء أصغرهم سناً(٥٨) . ولكل وحدة من وحدات التنظيم «أمين للصندوق» منتخب من بين أعضائها ، يحفظ لديه هذا المال حيث «يودع في ظرف تكتب عليه هذه العبارة: هذا مال حق التصرف فيه (لعقد الإخلاص) تحت رئاسة فلان . .» . . وعلى أمين الصندوق هذا أن يجري عمليات ضبط الحساب في الإيرادات والمصروفات حسب النظم المالية المتبعة في الوطن الذي يوجد به التنظيم . . وإن تكن اللائحة قد حددت أنه «لا يصرف شيء إلا بقرار من أهل «العقد» ، يتفق عليه جميعهم أو أكثرهم» . كما نصت على ضرورة وجود أربعة دفاتر ، أحدها : لحصر أسماء الأعضاء ، والثاني : لأسماء الرسل والدعاة ، والثالث : للإيرادات المالية ، والرابع : للمصروفات . . وذكرت من وجوه

---

(٥٧) المادة (١٥) من اللائحة .

(٥٨) المادة (١٧) من اللائحة .

الصرف : الإنفاق على مقر الإجتماع ولوازمه ، ونشر الدعوة وإرسال الرسل والدعاة ، ومعاونة المحتاجين» ممن ترجى منهم فائدة لمقصد الجمعية. . كما نصت على أنه «إذا توفر في الصندوق مبلغ من النقد وافر ، وأمكن تنميته على وجه شرعي مأمون الخسارة، فعلى أهل «العقد» أن يدبروا أمر نموه . .[٥٩] .

***

أما القواعد الخاصة بالوحدة التنظيمية لذلك التنظيم (الخلية) فلقد تضمنتها اللائحة كذلك . . فأقل عدد تتكون منه وحدة التنظيم ثلاثة أعضاء [٦٠] . . وكل وحدة تعقد اجتماعين في كل اسبوع [٦١] . . ولكل اجتماع جدول أعمال ، ومحضر للجلسة تكتب فيه الأفكار بالتفصيل ، كما تكتب به القرارات التي استقر الرأي عليها على وجه الإجمال[٦٢] .

***

والأمر الذي لا شك فيه أن هذه الخبرات التنظيمية التي استخلصناها من الأوراق السرية القليلة التي بقيت لنا من وثائق هذا التنظيم ، التي حرر الشيخ محمد عبده أغلبها ، إنما تقدم صفحة لم تكتب من قبل عن هذا التنظيم ودور الأستاذ الإمام فيه . . وهي صفحة من «العمل السياسي والتنظيمي» تضيف إضافة هامة جداً وجديدة تماماً لصورة الرجل ونشاطاته في هذه الفترة التي نفي فيها بعيداً عن وطنه بعد فشل الثورة العرابية سنة ١٨٨٢م ، وهي صفحة قد ختمها الشيخ محمد عبده بمغادرته باريس ، بعد توقف مجلة (العروة الوثقى) عن الصدور ، وعودته إلى بيروت في سنة ١٨٨٥ حيث قد ثبت له ، بمنطقة ومن وجهة نظره ، عدم جدوى العمل السياسي المباشر ، والأسلوب الثوري في النضال ، وقرر قراره النهائي أن يتفرغ «للإصلاح» بواسطة التربية والتعليم ، وأخذ يسعى للعودة إلى مصر كي يمارس فيها هذا الضرب من ضروب «الإصلاح» وهي العودة التي تحققت له في سنة ١٨٨٩م .

***

---

(٥٩) المواد (١٨ ـ ٢٤) من اللائحة .

(٦٠) المادة (١) من اللائحة .

(٦١) لمادة (١٦) من اللائحة .

(٦٢) المادة (٦) من اللائحة .

عاد الشيخ محمد عبده من منفاه إلى مصر سنة ١٨٩٩م وكانت الأحوال فيها مختلفة اختلافاً شديداً عن تلك التي عاشتها قبل أن يغادرها سنة ١٨٨٢ م . . فمأساة الهزيمة العرابية والذهول الذي صاحبها كان لا يزال مخيماً على البلاد . . بل إن عوامل اليأس كانت قد بدأت تشتد بزوال ذلك الوهم الذي أشاعه الإحتلال الإنجليزي عن أن حلوله بمصر إنما هو أمر مؤقت بإعادة النظام وتثبيت عرش الخديوي توفيق ، فلقد مضت ثماني سنوات ولم ترحل قوات الإحتلال ، ولم تصنع شيئاً يحقق هذا الرحيل لا أوروبا ولا سلطان العثمانيين . . ولم يكن ضمير مصر قد اختلج بعد اختلاجته الأولى معلناً الرفض للإحتلال والمقاومة لـه ، تلك الإختلاجة التي تمثلت في ابنها البار ذي التسعة عشر ربيعاً : مصطفى كامل . . كانت مقاومة مصر لا زالت كامنة مستكينة ومختفية ، اختفاء عبد الله نديم ، منذ ثماني سنوات ؟ ! . .

في هذه الظروف عاد محمد عبده إلى مصر ، وعاد أيضاً إلى منطلقه الفكري الأول «مصلحاً» بواسطة «التربية والتعليم» ، «متعهداً» لسلطات الإحتلال ـ بواسطة الذين سعوا لإعادته والعفو عنه ـ بأنه لن يشتغل بأمور السياسة العليا ، وأنه سيعمل فقط في ميدان الإصلاح الديني والإصلاح اللغوي فقط لا غير ، وأنه قد طلق السياسة طلاقاً بائناً لا رجعة فيه ؟ ! . .

فهي إذن «عودة إلى مصر في سنة ١٨٨٩م ، وعودة إلى فكره الذي طرحه ودافع عنه قبل قيام الثورة العرابية في سنة ١٨٨١م» : أن يصل الشرق إلى نهضته وتجديد حياته بواسطة التربية والتعليم والإستنارة وتحرير العقول من الجمـود والتقليد والخـرافات ، وليس بواسطة الدساتير والحريات السياسية والمؤسسات النيابية وحركة الجماهير والعامة في هذه الميادين . . عاد محمد عبده وهو أشد إيمانـاً بأن القيمـة الوحيـدة والضرورية والمجدية هي «التربية» ، وأن الأمل الوحيد الأكيد هو في «الصفوة» المثقفة المستنيرة ، وأنه لا سبيل لنهضة مصر ، وتحريرها من الإحتلال ، إلا بالسير الطويل في هذا الطريق نحو هذه الغايات . .

والأمـر المؤكد أن مثـل هذا المـوقف الفكري والعمـلي لم يكن ليغضب قـوات الإحتلال ، بل على العكس كانت ترى فيه هذه القوات «البديل النموذجي» عن موقف

«التهييج السياسي»، الذي أخذ في ممارسته مصطفى كامل وتياره الوطني بعد سنوات من عودة الأستاذ الإمام . . فموقف محمد عبده من السياسة هو موقف يرحب به المحتل ، لأنه ليس مجرد «اعتزال» فردي للسياسة ، وإنما هو دعوة لهجران العمل السياسي ، والإستعاضة عنه بالعمل التربوي ، وتعليق الآمال على التحرر بواسطته من الإحتلال ولو بعد قرون ؟ ! .

كان طبيعياً إذن أن يرضى الإنجليز عن موقف محمد عبده من السياسة ، وأن يشجعوا الآخرين على أن يحذوا حذوه ، وكان طبيعياً أيضاً أن يعمل محمد عبده على استغلال رضائهم هذا ، والإستفادة منه ، في استخدام سلطتهم وسلطانهم لتسهيل أعماله «الإصلاحية» في التربية والتعليم وإصلاح المؤسسات الفكرية والإجتماعية التي يريد لها التطوير والإصلاح . . ومن هنا كان لقاء المواقف بين محمد عبده ومدرسته وبين سلطات الإحتلال . .

والحقيقة أن المحتل كان أكثر ذكاء وأبعد نظراً من محمد عبده ومدرسته فيما يتعلق بهذه الأمور . . فمحمد عبده قد أخطأ عندما اعتقد أن «الإصلاح بواسطة التربية» بديل عن العمل السياسي المباشر ضد سلطة الإحتلال ، فإن التحرر الفكري والسياسي والإجتماعي والإقتصادي . . الخ . . الخ ، جميعها وجوه متعددة لعملة واحدة ، ولا بد لأية حركة سياسية ناجحة تتصدى لمستعمر يحتل بلادها من أن تخوض صراعها ضد هذا المستعمر على كل هذه الجبهات التي تكون جميعاً ميداناً واحداً لهذا النضال . . كما أخطأ محمد عبده في الآمال التي علقها على الإستفادة في أعماله الإصلاحية من سلطات الإحتلال ، فلم يكن التحرر العقلي والإصلاح التربوي الذي يريده مما يسعد به المحتل ولا مما يرضى عنه المستعمرون . . والأمر الذي حدث أنهم كانوا يظهرون له الرضى والسرور والتشجيع ، في الوقت الذي يتركون فيه مشاريعه ومحاولاته كي تحتضر وتجهض بواسطة القوى الرجعية التقليدية : قصر الخديوي حيناً ، ومشايخ الأزهر في أغلب الأحيان ؟! وهكذا كسب الإستعمار من وراء موقف محمد عبده السياسي الكثير ، بينما لم يجن هو من وراء تأييد المستعمرين الشكلي لمشاريعه إلا القليل . .

حقيقة أن الرجل قد تمكن من إلقاء أفكاره في الإصلاح التربوي واللغوي والديني في تربة المجتمع المصري والشرقي ، وحقق في حياته بعض الإنتصارات ، ولكن آفاق إصلاحه ظلت بعيدة عن متناول يديه حتى اليوم الذي مات فيه . . بل حتى هذه

اللحظات التي نعيش نحن فيها ؟ ! . . والحقيقة التي لم يدركها محمد عبده ، والتي لا زالت في حاجة إلى من يقتنع بها ويناضل في سبيل تطبيقها ، أن آراء محمد عبده في الإصلاح الديني والتحرر الفكري لا يمكن أن تنتصر تماماً إلا بواسطة نضال ثوري ينهض بعبئه مجتمع ثوري ، أي أن هذه الآراء لن يكتب لها النجاح الحقيقي إلا إذا كانت جزءاً من برنامج ثوري متكامل يناضل أصحابه على مختلف الجبهات لأن الأهداف التي سعى إليها محمد عبده هي في حقيقتها مهام ثورية تستهدف تحرير العقل من الخرافة والتقليد والجمود ، وتحرير الألسنة والأقلام من الركاكة والسطحية والشكليات . . والخطأ الذي وقع فيه الرجل أنه سلك طريقاً غير ثوري كي يحقق بواسطته أهدافاً وغايات على درجة من العمق والأصالة والجذرية ، تجعل منها مهاماً ثورية لا بد لتحقيقها من أسلوب ثوري ومناضلين ثوار . .

***

ونحن إذا شئنا أن نقدم بعض الأمثلة التي تجسد لنا ذلك الخط البياني الذي يرسم تطورات الموقف السياسي لمحمد عبده منذ احتلال الإنجليز لمصر ، نستطيع أن نقدم العديد من الأمثلة ، ولكن تكفينا هنا أمثلة ثلاث :

١ ـ موقفه من طبيعة السلطة المبتغاة لإصلاح الشرق والشرقيين .

٢ ـ موقفه من الإحتلال البريطاني للبلاد .

٣ ـ موقفه من أسرة محمد علي وحكمها لمصر .

الحاكم بين الشورى والإستبداد

في كل الأطوار الفكرية التي مرت بمحمد عبده قبل عودته إلى مصر لم يكن في يوم من الأيام منحازاً للمذهب الذي يناصر استبداد الحاكم بالحكم ، وإنما كان دائماً نصيراً للقانون والسلطة المقيدة بالقانون . . وبعد أن انضم إلى صفوف الثورة العرابية شرع قلمه وناضل بنفسه في سبيل الحكم الشوروي الدستوري ، والحكومة المقيدة بالمؤسسات الدستورية والنيابية .

أما بعد عودته إلى مصر ، فلقد تجنب الخوض في هذا الميدان . . ولكنه عمد مرة إلى الإدلاء برأيه في هذا الموضوع في سنة ١٨٩٩م ، عندما خاضت مجلة (الجامعة العثمانية) في أي من الأمرين خير : منحة الحرية للشرقيين قبل أن يستحقوها ؟ أو

إعدادهم لها قبل أن ينالوها ؟؟! . . ولقد اختارت المجلة السبيل الثاني ، فاستحسن الشيخ محمد عبده موقفها هذا ، وتذكر موقفه القديم جداً ضد الحكم الدستوري الشوروي ، وضد إعطاء الجماهير حريات تتمتع بها قبل الوصول بها ، بالترتبية والتعليم ، إلى مستوى الرأي العام المستنير . . فكتب إلى مجلة (الجامعة العثمانية) يقول معلقاً : « . . وقد ذكرني ذلك كلاماً كنت أقوله منذ اثنتي وعشرين سنة ، وهو تاريخ حركة أذهان الشرقيين في شؤونهم وإحساسهم بما وصلوا إليه وما سيقبلون عليه ، فاستحسنت أن أبعث به إليكم ، حتى إذا رأيتم نشره . . **نشرتموه على أنه كلام سمع عني وحفظه بعض اخواني . . لا علي أني بعثت به اليوم ، لأن الناس يعلمون أني لا أراسل الجرائد . .**

فهو هنا يبعث موقفه القديم ، السابق على الثورة العرابية ، في طبيعة السلطة المرجوة لحكم الشرق والشرقيين ، ويؤكد أن هذا هو موقفه الآن ، وإن يكن يريد أن ينسب هذا الكلام إلى الماضي حتى لا يقال إنه عاد إلى العمل في ميدان قد قرر هجران العمل فيه ؟ ! .

أما تفاصيل الرأي الذي بعث به إلى (الجامعة العثمانية) ، والذي نشر تحت عنوان : (إنما ينهض بالشرق مستبد عادل) فإن العنوان يلخصها ، والحقيقة أن في رأي الأستاذ الإمام هذا إضافة جديدة تجعله أكثر تخلفاً ورجوعاً إلى الوراء من رأيه القديم في هذا الموضوع ، لأنه قديماً كان يناصر سلطة الفرد ، ولكن بشرط أن يكون هناك قانون يحكم سلطة هذا الحاكم الفرد . . أما هنا فهو لا يشير إلى هذا القانون ، ولا يطلب رقيباً على هذا المستبد إلا ذلك «العدل» النابع من ذاته وصفاته الخاصة ؟! . . فهو يصف هذا الحاكم الذي ينشده لإصلاح الشرق والنهضة به بأنه : «**مستبد يكره المتناكرين على التعارف ، ويلجىء الأهل إلى التراحم ، ويقهر الجيران على التناصف. يحمل الناس على رأيه في منافعهم بالرهبة ، إن لم يحملوا أنفسهم على ما فيه سعادتهم بالرغبة ، عادل لا يخطو خطوة إلا ونظرته الأولى إلى شعبه الذي يحكمه ، فإن عرض حظ لنفسه فليقع دائماً تحت النظرة الثانية ، فهو لهم أكثر ما هو لنفسه . . حتى إذا عرفت الأفكار مجاريها بالتعريف ، وانصرفت إلى ما أعدت له بالتصريف ، وصح الشعور بالتعليل ، واستقامت الأهواء بالتعديل ، أباح لهم من غذاء الحرية ما يستطيع ضعيف السن قضمه ، والنقه من المرض هضمه ، وأول ما يكون ذلك بتشيكل المجالس البلدية ، ثم**

بعد سنين تأتي مجالس الإدارة ، لا على أن تكون آلات تدار ، بل على أن تكون مصادر للآراء والأفكار ، ثم تتبعها بعد ذلك المجالس النيابية . .

نعم . . ربما لا يتيسر لرجل واحد أن يشهد هذا الأمر من بدايته إلى نهايته ، ولكن الخطوة الأولى هي التي لها ما بعدها ، ويكفي لمدها خمس عشرة سنة . . هل يعدم الشرق كله مستبداً من أهله ، عادلاً في قومه ، يتمكن من العدل أن يصنع في خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً(٦٣) ؟! .

وهكذا عاد الرجل ، فيما يتعلق بطبيعة السلطة المرجوة لإصلاح الشرق ، إلى نظرية «المستبد العادل» وهي التي رفضها من قبل جمال الدين الأفغاني ، ورآها وهما يجمع بين المتناقضات ، وفضل عليها الدعوة إلى الحاكم «القوي العادل»(٦٤) . . وعاد معها محمد عبده إلى نظرية المجالس البلدية ومجالس المديريات . . وهو نظام أقامه بمصر محمد علي ، وفضله محمد عبده على المجلس النيابي قبل انضمامه للثورة العرابية ، ثم دافع عن الحكم النيابي . . ثم عاد إليه أخيراً .

ومما يذكر أن نظام المجالس البلدية هذا قد أقامه الإنجليز بمصر ، ودافعوا عنه كبديل للحكم النيابي الحقيقي في البلاد ، فدفاع محمد عبده عنه ليس التقاء بالفكر الإنجليزي ولا «عمالة» لسلطة الإحتلال . . وإنما هو عودة وارتداد إلى مواقفه «الإصلاحية» الأولى قبل أن يمر مروره العابر بمواقع فكر وعمل الثوار العرابيين .

***

الموقف من الإحتلال البريطاني

الأمر الذي لم يختلف من حوله موقف الأستاذ الإمام هو عداؤه لإحتلال الإنجلير مصر ، وكراهيته هذا الإحتلال، وثقته في زواله ، وعمله من أجل حرية البلاد . .

أما الأمر الذي اختلف إزاءه موقفه فهو «الأسلوب» الذي يتبعه لبلوغ الغاية وتحرير البلاد من هذا الإحتلال ، فهو قد حارب الإحتلال مع العرابين ، وكان ثورياً يومئذ ، وجاري استاذه الأفغاني في سلوك الطريق الثوري لمناهضة هذا الإحتلال ، وهو

---

(٦٣) انظر هذا المقال في هذا الجزء.

(٦٤)انظر الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ٤٧٧ .

في المنفى عندما شارك في تنظيم (العروة الوثقى) السري ، ولكنه بعد العودة من المنفى ، سلك طريق التربية والتعليم ، وتكوين القيادات الفكرية المتحررة والمستنيرة ، ظناً منه أن هذا الطريق التدريجي سيثمر ، ولو بعد أزمنة طويلة ، تحقيق حرية البلاد عندما تنمو شخصيتها فتصبح أعظم وأقوى من قدرات الإحتلال .

وإذا كانت مناهضته للنفوذ والإحتلال الإنجليزي ، إبان الثورة العرابية ، قضية ليس عليها خلاف ، فإن الوهم الذي يسيطر على البعض فيجعلهم يقولون إن الرجل قد غير موقفه هذا بعد فشل الثورة العرابية ، إن هذا الوهم في حاجة إلى تبديد . . وبالرغم من أن في حديثنا السابق عن دوره في تنظيم (العروة الوثقى) السري المناهض للإنجليز ما يكفي لتبديد هذا الوهم ، إلا أن المزيد من الحقائق هنا هي أمر مفيد . . بل ضروري في إبراز موقفه الوطني بعد فشل العرابيين .

فعندما زار لندن مبعوثاً من قبل قيادة تنظيم (العروة الوثقى) أدلى بحديث إلى صحيفة «البول ميل جازيت» عن احتلال الإنجليز لمصر ، خاطب فيه الإنجليز بقوله : **«إننا نرى أن انتصاركم للحرية إنما هو انتصار لما فيه مصلحتكم ، وأن عطفكم علينا كعطف الذئب على الحمل . ولقد قضيتم على عناصر الخير فينا ، لكي تكون لكم من ذلك حجة للبقاء في بلادنا . . لم لا تغادروا بلادنا في الحال ؟! . . لقد علمنا الإنجليز شيئاً واحد هو : التضامن في مطالبتكم بالجلاء . . شكونا من الأتراك لأنهم أجانب عن وطننا ، وأردنا لبلادنا اصلاحاً وتقدماً كتقدم الأوروبيين في طريق الحرية ، ولكننا الآن نعلم أن هناك ما هو شر من استبداد الحكام ، وشر من ظلم الأتراك ، وليس في مصر من بلغ به الظلم حداً يرجو معه مساعدتكم . . إن لنا إليكم رجاء واحداً ، وهو : أن تغادروا بلادنا حالاً ، إلى غير رجعة . .** [٦٥] . . » .

وفي هذه الزيارة إلى «لندن» يلتقي بوزير الحربية الإنجليزي «لورد هرتنكتون» ، ويدور بينهما حديث يتناول فيه الوزير الإنجليزي أهل مصر بما يقلل من شأنهم ويطعن في استحقاقهم وأهليتهم للحرية والإستقلال ، فيغضب الأستاذ الإمام لوطنه وحريته ، ويؤكد رفض طبيعة هذا الوطن لسلطة الحاكم الأجنبي ، ويدلل على أهلية هذه البلاد

---

(٦٥) انظر في هذا الجزء موضوع (احتلال الانجليز لمصر) .

للحرية وحقها في طرد قوات الإحتلال ، فيقول للوزير الإنجليزي : «**إن المصريين قوم عرب ، وكلهم مسلمون إلا قليلاً ، وفيهم من محبي أوطانهم مثل ما في الشعب الإنجليزي فلا يخطر ببال أحد منهم الميل إلى الخضوع لسلطة من يخالفه في الدين والجنس . . إن النفرة من ولاية الأجنبي ونبذ الطبع لسلطته مما أودع في فطرة البشر ، وليس بمحتاج للدرس والمطالعة ، وهو شعور انساني ظهرت قوته في أشد الأمم توحشاً . .**» .

ثم يمضي ليدلل على أن قدم مصر في ميدان المعارف والتعليم ليست مستندة إلى فراغ فيقول «إن أرض مصر ، في زمن محمد علي ، قد انتشرت فيها العلوم والآداب الجديدة على نحو ما هو موجود في بلاد أوروبا ، وأخذ كل مصري نصيباً منها على قدره ، ولا تخلو قرية من القرى الصغيرة من أن يكون فيها قارئون كاتبون ، والأخبار العمومية توصلها إليهم الجرائد العربية ، ومن لم يقرأ يستنبىء الأخبار من القارئين، فبهذا أضافوا إلى الشعور الطبيعي والتقليد الديني **محبة وطنية منشؤها التهذيب العمومي ، قوي بها الميلان الأولان ، ولا أظنهم يخالفون في ذلك سائر الأمم . .**(٦٦) . .» .

وبعد أن توقفت جريدة (العروة الوثقى) عن الصدور ، وغادر الأستاذ الإمام باريس ، وفارق أستاذه الأفغاني ، واستقر به المقام في بيروت ، حدث أن عرضت بعض الأحداث ، وبعض المقالات الصحفية للإحتلال الإنجليزي لمصر ، فأدلى الرجل بدلوه في النقاش ، وفي هذه الفترة كذلك وجدناه لا يزال على موقفه «الثوري» من ضرورة الجلاء الفوري لقوات الإحتلال البريطاني عن البلاد ، ومنع النفوذ الإنجليزي من الإمتداد إلى السودان . . فيكتب سنة ١٨٨٥م معلقاً على مذكرة السير «صموئيل بيكر» بخصوص مصر والسودان ، فيقول ؛ أنه «**لم يبق من الوجوه الممكنة إلا وجه واحد هو إنجلاء الجنود الإنجليزية عن القطر المصري ، وحلول الجيوش العثمانية فيه ، وسوق فرقة منها إلى أطراف السودان ، وهذا أيسر الوجوه وأدناها من الصواب . . إن المصريين والسودانيين ينظرون إلى الإنجليز نظرهم إلى الأعداء المتغلبين ولا يخضعون لهم خضوعاً ثابتاً ، وعلى هذا لا تستقر الراحة في مصر ، ولا تتأيد سلطة الخديوي ما داموا فيها**(٦٧) . .» .

---

(٦٦) انظر في هذا الجزء موضوع (مع وزير الحربية الانجليزي) .

(٦٧) انظر مقال (رسالة السير صموئيل بيكر في السودان ومصر وانجلترا) في هذا الجزء .

وفي سنة ١٨٨٦م تتناول جريدة (الجنة) قضية الإحتلال الإنجليزي لمصر ، فتلقي تبعة هذا الإحتلال على المصريين الذين سببوه بتصرفاتهم إزاء سلطة الخديوي في البلاد . . الخ . . الخ . . فيتصدى الأستاذ الإمام لهذا الإتهام ، ويرجع سبب الإحتلال إلى «الجشع الإنجليزي ، كما اتفق عليه سياسيو العالم» ، ويقول : **«لم يكن تداخل الإنجليز حقاً مفروضاً في بداية الأمر ، ولا حلولهم (احتلالهم) اليوم يعد من حسناتهم ، فإنا لم نسمع بأن الديون تخول للدائن حق التغلب على الممالك»** . . وهو ينفي أن يكون دخول الإنجليز إلى مصر مسبباً عن الخلل فيها ، بل يرجع الخلل الذي حل بمصر إلى دخولهم إليها ، وينبه إلى مطامعهم القديمة في احتلالها ، فيقول : **«إن بداءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الإنجليزية لثغر الإسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده . . إن الحكومة الإنجليزية تهيأت لها فرصة للتقدم إلى بعض ما كانت تنزع إليه من زمن طويل ، فتجنت على المصريين بما لم يجنوه . .»** وهو يسخر من زعم الإنجليز أنهم سيقومون بمهمة تمدين مصر وتحويلها إلى مجتمع «عريق» ، ويقول إن الجميع ضد الدعوى القائلة : «إن دولة الإنجليز مستمسكة بالحق في «تعرق» الديار المصرية» . . كما يدافع عن وطنية المصريين ، وينكر رضاءهم بالإحتلال وسكوتهم عليه ، ويقول إن موقفهم اليوم هو موقف الإنتظار فقط ، لا موقف الرضا والإستسلام ، وأن «حالهم مع المسيطر عليهم من الإنجليز لم يتعد حدود المسالمة والإمتثال لأوامرهم ، **رجاء التخلص من غوائلهم، وانتظاراً لوفاء عهودهم ، ولو كان المصريون قوماً شرس الطباع ، صعاب المراكب ، جفاة الجوانب ، لما سكنت لهم ثائرة ، ولما جنحوا إلى مسالمة ، ولما رسخت قدم الإنجليز ، على قلة جيشهم ، وشدة ما لاقوا من عنتهم . .[٦٨] . .»** .

***

أما بعد عودة الأستاذ الإمام إلى مصر في سنة ١٨٨٩م فلقد ابتعد ، كما قلنا من قبل ، عن الإشتغال بأمور السياسة العليا ، والمباشرة ، والتعرض لعلاقة الحاكم بالمحكوم ومنها الموقف من سلطة الإحتلال .

والأمر الذي يوضح وجهة نظر الرجل في هذه القضية ، ويجعل منها وجهة نظر

---

(٦٨) انظر مقال (مصر وجريدة الجنة) في هذا الجزء .

مبدئيّة وأصيلة ، وليست مجرد «جبن» أمام سلطة الإحتلال ، ولا «عمالة» لهذه السلطة ، أن الرجل قد جعل من موقفه هذا مذهباً يعتنقه وينصح به الآخرين ، لا في مصر وحدها ، بل وفي غير مصر ، ولا إزاء الإنجليز فقط ، بل وإزاء غيرهم من المحتلين الأوروبين .

فعندما قام برحلته الشهيرة إلى الجزائر وتونس سنة ١٩٠٣م ، سبقته إلى دار الحاكم الفرنسي للجزائر تقارير من بعض الموالين لفرنسا في مصر ، تتهمه بأنه يستهدف من رحلته هذه إضعاف نفوذ فرنسا في شمالي أفريقيا ، لأنه من أنصار سلطة الاحتلال الانجليزي التي تنافس الفرنسيين في امتداد النفوذ والاحتلال(٦٩) . . فصورة الرجل عند هؤلاء أنه «عميل» للانجليز ، أو على أحسن الفروض مفضل لاحتلالهم على الاحتلال الفرنسي الذي يتدخل في عقيدة المسلمين المحكومين بسلطانه ، على عكس موقف الإنجليز . . وأنه لذلك سيؤلب الجزائريين على الحكم الفرنسي هناك . .

غير أن الموقف الذي اتخذه الأستاذ الإمام في الجزائر ، والنصائح التي توجه بها إلى علمائها ، والرسائل التي بعث بها إلى بعض هؤلاء العلماء قد أكدت أن الرجل داعية لا يمل الدعوة إلى أن يبتعد علماء الدين عن الإشتغال بأمور السياسة العليا ، والتعرض لسلطات الإحتلال، وأن يقصروا عملهم وهمهم على الإصلاح الديني، بصرف النظر عن الوطن الذين يعيشون فيه ، والسلطة المستعمرة التي تحكم هذه الأوطان .

فكتبت مجلة (المنار) تحت عنوان (نصيحة الإمام لأهل الجزائر وتونس) قائلة : «إنه نصحهم عندما زارهم ، وخاصة علماءهم بعدة أمور منها :

١ ـ الجد في تحصيل العلوم الدينية والدنيوية من طرقها القريبة (التي أرشد إليها في الخطاب الذي ألقاه في تونس) .

٢ ـ والجد في الكسب وعمران البلاد من الطرق المشروعة الشريفة ، مع الإقتصاد في المعيشة .

٣ ـ ومسالمة الحكومة ، وترك الإشتغال بالسياسة . وبهذا الأخير يتم لهم ما يريدون من مساعدة الحكومة الفرنسية لهم على ما قبله ، فإن الحكومات في جميع

---

(٦٩) ولم يكن الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا على تقسيم النفوذ في الشرق العربي قد وقع بعد ، فلقد وقع في سنة ١٩٠٤ م ، أي بعد عام من هذه الزيارة .

الأرض يضيقون على البلاد التي يستعمرونها ما داموا يعتقدون أن أهلها ساخطين عليهم أو لهم ضلع مع حكومة أخرى . وهذا الإعراض عن السياسة لا ينافي مخاطبة الحكومة فيما يرونه ضاراً بهم من القوانين والمعاملات ، فإن لم تكشف ظلامتهم ، بعد الإلتجاء إليها في كشفها ، كانوا معذورين إذا سخطوا وتربصوا بها الدوائر(٧٠)» .

وهذه النصيحة التي تحدثت (المنار) عن أن الأستاذ الإمام قد توجه بها إلى علماء تونس والجزائر نجدها في إحدى رسائله التي بعث بها إلى العالم الجزائري الشيخ «عبد الحميد سمايا» في سنة ١٩٠٣م ، فيقول له فيها : « .. وإني كنت على ثقة من كمال عقلك ، ومعرفتك بما إليه حاجة المسلمين اليوم ، **فإني لا أجد مندوحة عن التصريح بالتحذير من النظر في سياسة الحكومة أو غيرها من الحكومات ، ومن الكلام في ذلك ، فإن هذا الموضوع الكبير الخطر ، قريب الضرر ، وإنما الناس محتاجون إلى نور العلم ، والصدق في العمل ، والجد في السعي ، حتى يعيشوا في سلام وراحة مع من يجاورهم من أهل الأمم الأخرى ، ولا يتعلقوا من الوهم بحبال تتقطع في أيديهم متى جذبوها ، فيسقطوا ـ والعياذ بالله ـ فيما لا منجاة منه(٧١)» .**

فهو موقف خاطىء ، ولكنه عام وليس بخاص باحتلال الإنجليز ، ولا بوجودهم في مصر بالذات . . وهي وجهة نظر رأي صاحبها أن هذا هو الممكن الوحيد في تلك المرحلة وأن العمل السياسي المباشر هو تعلق بحبال من الوهم سرعان ما تتقطع في الأيدي عند جذبها مما يؤدي إلى السقوط فيما لا نجاة منه ـ والعياذ بالله ؟ !

أما عن حقيقة موقف الرجل من الإحتلال الإنجليزي لمصر ، من حيث الرضى أو عدم الرضى بهذا الإحتلال ، فنحن لا نشك لحظة في أنه كان ضد هذا الإحتلال ، وأنه كان ساعياً ـ وإن يكن بطريقته تلك ـ لتقريب اليوم الذي يزول فيه هذا الإحتلال . . ومن تعليقات له ومحاورات وآراء متناثرة ، نلمس هذا الموقف الأصيل . .

فلقد شاهد يوماً ـ وكان يسير مع الشيخ رشيد رضا ـ فلاحاً مصرياً يلتهم عوداً من القصب ، فيمتص أجزاءه ، فلا يدعها إلا وقد جفت تمام الجفاف ، فنظر الأستاذ الإمام

---

(٧٠) المنار . جـ١٥ من السنة السادسة (غرة شعبان سنة ١٣١١ هـ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٣ م) ص ٦٠٨ .

(٧١) انظر في هذا الجزء (رسالة إلى عالم جزائري) .

إلى الشيخ رشيد قائلاً : **«انظر إلى هذا الرجل كيف يمتص هذا القصب ؟! . . هكذا يفعل الإنجليز في امتصاص ثروة البلاد واستخدام الرجال المقتدرين على العمل فيها . . هم يحافظون على الشيخ أو الشخص ما وجدوا فيه فائدة لهم ، حتى إذا ما رأوا أنه لم يبق فيه أدنى فائدة ألقوه كما يلقي هذا الفلاح ما يمصه من ألياف القصب إذا جف ولم يبق فيه شيء من الحلاوة[٧٢] » . . ؟!**

وهو يتحدث عن ضرورة تحلي الرجال المستنيرين بالإرادة وقوة العزيمة ، ويرى أن وجود كوكبة من هذا النوع من الرجال بمصر كفيل بإحراز انتصارها على الإحتلال ، فيقول : «والله لو أن في مصر مائة رجل لما استطاع الإنجليز أن يقيموا فيها ، أو لما استطاعوا أن يعملوا عملاً إذا أقاموا . . إن في مصر مئات أو آلاف من الرجال ، يفهمون كل شيء ، ولا ينقصهم العلم بما يجب للبلاد ، ولكنهم فاقدون للإرادة وقوة العزيمة ، فلا تكاد تجد عشرة منهم يتحلون بهما، وهما الصفتان اللتان لا ينفع بدونهما علم ولا يقوم عمل . .[٧٣]» .

وفي حوار له مع بعض أنصار الإحتلال الانجليزي في سنة ١٨٩٨م يحدد رأيه في القضية ، فيرفض مبدأ الإستسلام للإحتلال ، والتسليم بأبديته ، ولكنه يرفض أيضاً طريق العمل السياسي المباشر ، والتهييج الوطني كطريق للتحرير من الاحتلال ، فيقول : **«إن العمل لإخراج الإنجليز من مصر عمل كبير جداً ، ولا بد في الوصول إلى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل ولو لعدة قرون ، لا أنه عمل صغير يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابة في الجرائد[٧٤] . .»** .

***

ومن هذا الموقع الفكري ، ومن هذا الموقف العملي رفض الرجل «المقاطعة» لسلطات الإحتلال ، أو إشهار الحرب عليها . . ولقد كانت بالمجتمع المصري يومئذ فئات من المتطلعين إلى ثقافة أوروبا وحضارتها يدخلون مع رجالات الإنجليز في علاقات

---

(٧٢) انظر في هذا الجزء (الانجليز وثروة مصر) .
(٧٣) انظر في هذا الجزء (المصريون) .
(٧٤) انظر في هذا الجزء (حوار حول الموقف من الانجليز والفرنسيين) .

متشعبة طلباً لهذه الثقافة والتماساً لهذه الحضارة ، وكانت البورجوازية المصرية الناشئة تسعى لتعلم فن البورجوازية الأوروبية في الربح وإدارة المصارف والشركات والمؤسسات ، بل كان العمال المصريون الذين يزاملون العمال الأجانب في المصانع والمعامل والورش يسعون لتعلم فن عمال أوروبا في الصراع الطبقي وتكوين النقابات (الجمعيات) والقيام بالإضرابات (الإعتصابات) . . أي أن قوى عديدة في المجتمع يومئذ كانت تسعى للأخذ عن الأجانب العديد من الأشياء النافعة والتقدمية . . ومع هذه القوى وقف الأستاذ الإمام فأحل لهم أخذ هذا اللون النافع من «الأفكار» و«الخبرات» ، وأفتى بأن الإستعانة بالأجانب المخالفين لنا في الدين والجنس ، والتعاون معهم في هذا السبيل هو أمر حلال يبيحه الشرع والدين . . فيكتب في فتوى (استعانة المسلمين بالكفار وأهل البدع والأهواء) أن «قد قامت الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف على جواز الإستعانة بغير المؤمنين وغير الصالحين على ما فيه خير ومصلحة المسلمين ، وأن الذين يعمدون إلى هذه الإستعانة لجمع كلمة المسلمين وتربية أيتامهم وما فيه خير لهم لم يفعلوا إلا ما اقتضته الأسوة الحسنة بالنبي ، ﷺ ، وأصحابه ، وأن من كفّرهم أو فسّقهم فهو بين أمرين : إما كافر أو فاسق . **فعلى دعاة الخير أن يجدوا في دعوتهم ، وأن يمضوا في طريقهم ، ولا يحزنهم شتم الشاتمين ولا يغيظهم لوم اللائمين**[75] . . » .

فهو هنا يرفض الموقف الانعزالي الذي يرى مقاطعة الأجنبي لدوافع وطنية ، ويعبر تلقائياً عن مصالح طبقات وفئات نامية ومتقدمة بالمجتمع المصري في ذلك الحين . .

ولقد مد من حبال آمال الأستاذ الإمام في هذا الميدان اعتقاد الرجل أن التربية والتعليم ، وهي مطلبه الأساسي ، لن تكون محل معارضة من سلطات الإحتلال ، بل لقد اعتقد بأن المحتل سيرحب بانتشار التعليم العام باعتباره أمراً تتلاقى عليه مصلحة

(٧٥) انظر هذه الفتوى في هذا الجزء . وهناك فرق بين الاستعانة بالأجانب وبين الرضى بأن يكونوا سلطة حاكمة لنا . . ففي تفسير الأستاذ الإمام لآية ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾ [النساء : ٥٨] يجعل من شروط أهل الحل والعقد ، الذين هم «الأمراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة» يجعل من شروطهم «أن يكونوا منا» . انظر هذا التفسير في مكانه من الجزء الخامس من هذه الأعمال .

الطرفين ، ويحقق امتزاج العنصرين ، ورأى أنه «إذا كان أمر يصح أن يتلاقى فيه الطرفان ، ويكون قاعدة للإتحاد فإنما هو التعليم العام ، إذ لا يمكن أن يوجد تناقض بين مصلحة الإنكليز ومصلحة المصريين في هذا المقصد . . »(٧٦).

كما ساعد على مد حبال الآمال هذه أن الرجل كان يعمل أساساً في حقل الإصلاح الديني وكانت له آراؤه في أن الإنجليز أكثر تسامحاً ، فيما يتعلق بالعقائد الدينية ، من سواهم من المستعمرين ، وأن الأمة الإنجليزية «من بين الأمم الأوروبية . . تعرف كيف تحكم من ليس على دينها ، وتعرف كيف تحترم عقائد من تسوسهم وعوائدهم . . فهي وحدها الأمة المسيحية التي تقدر التسامح حق قدره . . »(٧٧).

ولقد أسهم في اتخاذ الأستاذ الإمام لموقفه هذا أنه قد بدأ نشاطه بعد عودته من المنفى إلى مصر ، ولم تكن بمصر يومئذ حركة وطنية ، إذ لم تكن البلاد قد استعادت توازنها بعد صدمة فشل الثورة وحلول الانجليز في البلاد ، فلم تكن هناك حركة وطنية ثورية تجتذب هذا المفكر «الإصلاحي» لتقترب به من مواقف ومواقع «الثوار» . . وعندما بدأت هذه الحركة مع مصطفى كامل(٧٨) لم تكن في الصورة والمستوى الذي يقنع رجلاً مثل محمد عبده، فلقد كانت تعتمد على الخديوي عباس حلمي الثاني، وكان محمد عبده يكن عداءً دفيناً وشديداً لأسرة محمد علي ولا يثق بحكامها(٧٩) . . كما كانت تستعين بالفرنسيين في مصر كأعضاء عاملين في حلقتها الجنينية الأولى ، وهو ما كان يرفضه محمد عبده ، لأنه كان يرى للإنجليز على الفرنسيين ميزة التسامح الديني ويقارن موقف

---

(٧٦) انظر «التعليم العام» في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

(٧٧) انظره في (الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

(٧٨) كان محمد عبده يصف مصطفى كامل بأنه شاب متحمس أو متهور . . ويصف مقالاته بأنها مجموعة نوبات عصبية بعضها شديد وبعضها خفيف ؟!!.

(٧٩) عندما استعرض الخديوي عباس جيش الاحتلال ، بملابسه العسكرية ، في سنة ١٩٠٤ م ـ ولم يكن يفعل ذلك من قبل ـ رحبت مجلة (المنار) بذلك ، لأنه يكشف الوهم الذي تصوره البعض عن وقوف الخديوي ضد الاحتلال ، وقالت إنه قد انمحى بهذا ما كان يتوهمه الدهماء «من أن الأمير هو المعارض للمحتلين ، وأن النظار هم المشايعون لهم» ودعت المصريين إلى «المحافظة على أرضهم وتثميرها وعمارتها والعناية بتربية أولادهم وتعليمهم العلم النافع . . فإن الحرية الهادئة لا يرتقي فيها إلاّ المهذب المقتصد» المنار جـ١١ مجلد ٧ (غرة شوال سنة ١٣٢٢ هـ ـ ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ م) .

الإنجليز بمصر بموقف الفرنسيين في الجزائر . . كما كانت هذه الحركة الوليدة تعلق الآمال على الأتراك العثمانيين ، وكان الرجل شديد العداء لهم ، فاقد الثقة في جدوى الاعتماد عليهم يراهم «أجانب» عن مصر والمصريين .

وهكذا اجتمعت العديد من العوامل الذاتية والموضوعية لتجعل للرجل هذا الموقف من سلطات الإحتلال ، وهو الموقف الذي حاول به أن يوجد قطباً جديداً في السياسة المصرية لا يعتمد على الأتراك ولا على الفرنسيين ، من القوى الخارجية ، ولا ينحاز إلى الخديوي ولا إلى سلطات الإحتلال ، من القوى الداخلية ، وإنما هو قطب جديد يقف بين «عابدين» و«قصر الدوبارة» كممثل للطبقة الوسطى المستنيرة ، التي ترى أنها صاحبة البلاد ، المؤهلة لوراثة كل من «عابدين» و«قصر الدوبارة» بعد أن تنمو بالعلم والثقافة والتربية والإستنارة نمواً تدريجياً وطبيعياً . .

أن أهمية هذا الموقف الذي اتخذه محمد عبده في تسعينات القرن التاسع عشر ، والذي كان تنفيذاً عملياً لفكره «الإصلاحي» الذي بذره في التربة المصرية منذ ما قبل الثورة العرابية . . إن أهمية هذا الموقف وخطورة هذا الفكر أنه كون مدرسة في السياسة المصرية رأيناها في «حزب الأمة» و«الأحرار الدستوريين» وكثير من العناصر «المستقلة» . . وهي مدرسة قدمت لمصر العديد من الإيجابيات في حقل الفكر والثقافة والتحرر العقلي والتطور الحضاري . . وجلبت على مصر كذلك انتكاسات عديدة في العمل السياسي وخاصة فيما يتعلق بالموقف من قوات الإحتلال والتقييم لقدرات العامة ودور الجماهير .

* * *

الموقف من أسرة محمد علي

محمد عبده صاحب موقف فكري معاد لأسرة محمد علي بدءاً من رأسها الذي أسس حكمها بمصر حتى الخديوي عباس حلمي الثاني ؟! وصاحب موقف عملي مناهض لهذه الأسرة ، حتى وإن دعت الظروف والملابسات أن ينطق بغير ما يقتضيه ذلك العداء وهذه المناهضة ؟! .

فبينما كان أستاذه الأفغاني يكن إعجاباً شديداً بتجربة الدولة المدنية العصرية التي

قاد محمد علي عملية بنائها في مصر ، والطور القومي الجديد الذي بلغته مصر في عهده ، فيصفه في (العروة الوثقى) بأن «طبيعته الفطرية كانت فائضة بحب الحضارة ، وبث العلوم ، وتأسيس قواعد العمران» وأنه «الرجل العظيم» الخ . . الخ . . (٨٠) نجد محمد علي في نظر الأستاذ الإمام أبعد ما يكون عن «الحضارة وبث العلوم وتأسيس العمران» فهو في رأيه «كان تاجراً زارعاً ، وجندياً باسلاً ، ومستبداً ماهراً ، لكنه كان لمصر قاهراً ، ولحياتها الحقيقية معدماً» . . ؟!

ولقد تصدى محمد عبده بآرائه هذه للحركة الفكرية المصرية التي كانت تمجد محمد علي وتقترح تخليد اسمه وإحياء ذكرى حكمه لمصر في سنة ١٩٠٢م ، فأطلق على هؤلاء الذين يرون هذه الآراء وصف «الأحداث» ؟ ! ونشر مقاله الشهير بتوقيع «مؤرخ» في (المنار) في يونيو سنة ١٩٠٢م تحت عنوان (آثار محمد علي في مصر) . . وفي هذا المقال قارن بين حكومة محمد علي وبين حكومة المماليك التي سبقت عهده ، وأضاف الظلم إلى كل من الحكومتين ، ولكنه فضل حكومة المماليك لأن قبضتها على عقول الشعب وحرياته لم تكن حديدية كقبضة حكومة محمد علي ، ومن ثم فإنها لم تصب الشخصية المصرية بالضعف الذي أصيبت به من قهر محمد علي واستبداده بالبلاد والعباد . . فهو يقول : «إن محمد علي لم يستطع أن يحيى ولكنه استطاع أن يميت . كان معظم قوة الجيش معه ، وكان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة ، فأخذ يستعين بالجيش وبمن يستميله من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه ، ثم يعود بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولاً وأعانه على الخصم الزائل ، فيمحقه ، وهكذا حتى إذا سحقت الأحزاب القوية ، وجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة فلم يدع منها رأساً يستتر فيه ضمير «أنا» ! واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلاً لجمع السلاح من الأهلين ، وتكرر ذلك منه مراراً ، حتى فسد بأس الأهالي ، وزالت ملكة الشجاعة منهم ، وأجهز على ما بقي من البلاد من حياة في أنفس بعض أفرادها ، فلم يبق في البلاد رأساً يعرف نفسه حتى خلعه من بدنه أو نفاه مع بقية بلده إلى السودان فهلك فيه» .

ويدلل محمد عبده على هذه الآثار السلبية القاتلة التي أصاب بها محمد علي شخصية مصر بما حدث لها من الإنهيار أمام الإحتلال الإنجليزي ، يوم عدمت المقاومة

---

(٨٠) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني . ص ٤٦٦ .

التي أبدتها لجيش نابليون على عهد المماليك ، فيقول : ولقد «ظهر الأثر العظيم عندما جاء الانكليز لإخماد ثورة عرابي ، دخل الإنكليز مصر بأسهل ما يدخل به دامر[٨١] على قوم ، ثم استقروا ، ولم توجد في البلاد نخوة في رأس تثبت لهم أن في البلاد من يحامي عن استقلالها . وهو ضد ما رأيناه عند دخول الفرنساويين إلى مصر ، وبهذا رأينا الفرق بين الحياة الأولى والموت الأخير[٨٢] . . » .

والحقيقة أن تقييم محمد عبده هذا لمحمد علي وتجربته في مصر هو تقييم عبقري وجريء ، وإن كان يعيبه أنه تقييم لهذه التجربة من جانب واحد ، لم ير فيها سوى الآثار السلبية التي أصابت بها الشخصية المصرية عندما جددت شباب جهاز الدولة ، وجعلت لهذا الجهاز قبضة حديدية دون أن تسمح بنمو الحريات الشخصية والسياسية والإجتماعية التي تجعل من الإنسان شيئاً أكبر في المجتمع من جهاز الدولة وأجهزة القهر والعقاب . . . فرغم إشاراته العابرة إلى مهارة محمد علي في الجندية والزراعة والتجارة ، إلا أنه قد غمط هذه التجربة حقها ، فلم ير جوانبها التي فتحت نوافذ مصر على العالم فأخرجتها من ظلمة العصور الوسطى ، ودخلت بها إلى طور جديد من أطوار الحياة . .

غير أن الذي يعنينا هنا هو أن نثبت أن محمد عبده كان صاحب موقف أصيل في عدائه لهذا البيت المالك والحاكم لمصر ، وأن عداءه هذا يتجلى في نظر مدرسته الفكرية إلى أنفسهم باعتبارهم «أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد» ؟! .

ولقد ألف محمد عبده كتاباً ضد الخديوي إسماعيل ، ضاعت أصوله ، وعثرنا على صفحات منه في بقايا مجلة (الطائف) نشرها عبد الله نديم [٨٣] ، بل لقد قر قراره يوماً ، بإقناع من الأفغاني على أن يغتال الخديوي إسماعيل ؟! .

أما بالنسبة للخديوي توفيق فلقد كانت علاقات محمد عبده به دائمة التوتر ، رغم ما تقرأه أحياناً لمحمد عبده من كلمات الثناء عليه ، وهو الثناء الذي لا مفر من أن تحلى به نهايات الخطب والمقالات ؟! .

فعندما تنكر الخديوي توفيق لوعوده التي قطعها للأفغاني والحزب الوطني الحر ،

---

(٨١) الدامر : هو الداخل بلا إذن ، والهاجم هجوم الشر .
(٨٢) انظر مقال (آثار محمد علي في مصر) بهذا الجزء .
(٨٣) انظرها في هذا الجزء .

بأن ينهج النهج الشوروى والدستوري والنيابي في حكم البلاد . . ونفى الأفغاني من مصر . . حدد محل إقامة محمد عبده في قريته «محلة نصر» . .

وعندما أصدر عفـوه عنه بعد نحو عام ، رفض أن يسمح له بممارسة العمل الذي رآه الطريق الأمثل لتأدية رسالته ، وهو التدريس ، فدخل سلك الصحافة ، كي يحرر في الجريدة الرسمية للحكومة .

ومن هنا نستطيع أن نفهم المادة الثانية من برنامج الحزب الوطني المصري ، الذي صاغه محمد عبده في ديسمبر سنة ١٨٨١م ، عندما يتحدث عن موقف هذا الحزب من الخديوي توفيق فيقول : «هذا الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١م ، وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الإستبداد والأحكـام الظالمـة التي أورثت مصر الذل ، والإلحـاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون منها الإستقامة وحسن السلوك في جميع الأمور ، وهم يساعدونه قلباً وقالباً ، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الإستبداد والإجحاف بحقوق الأمة ونكث المواعيد التي وعد بانجازها[٨٤] » .

وعندما تـطورت حوادث الثـورة العرابيـة ، ومال الخـديوي تـوفيق إلى جانب الإنكليز كان محمد عبده يقف ضده مع العرابيين ، ولقد أدان موقفه هذا ، بل سجل عليه أنه قد اشترك مع عمر لطفي ، محافظ الإسكندرية يومئذ ، وفي تدبير الشغب الذي حصل بالإسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢م بين المصريـين والأجانب ، كي يمهـد السبيل لتدخل الأسطول الإنجليزي الرابض في الميناء ، وكتب في مذكرة حررها وهو بالسجن : «لا ريب في أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن الخديوي بالاشتراك مع عمر لطفي كانا سبب هذه الفتنة . أي مذبحة الإسكندرية[٨٥] . . » .

وفي المنفى ، عندما يدلي الأستاذ الإمام بحديث إلى الجريدة اللندنية «البول ميل جازيت» ، يقول عن الخديوي توفيق : «إن توفيق باشا أساء إلينا أكبر إساءة ، لأنه مهد

---

(٨٤) انظر هذا البرنامج في هذا الجزء .

(٨٥) انظر (مذبحة الاسكندرية) في هذا الجزء .

لدخولكم (أي الإنجليز) بلادنا ، ورجل مثله ـ انضم إلى أعدائنا أيام الحرب ـ **لا يمكن أن نشعر نحوه بأدنى احترام** ، ومع هذا إذا ندم على ما فرط منه ، وعمل على الخلاص منكم ، ربما غفرنا له ذنبه ، **إننا لا نريد خونه ، وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية**[٨٦] ؟ !

***

غير أن تفكير الشيخ محمد عبده في العودة من المنفى ، قد استدعى منه أن يبطن هذا العداء ، ويكثر من ذكر ألفاظ الثناء على الخديوي توفيق . . ولقد كان الرجل في بيروت عالي المقام مكرماً من الجميع ، ولكن كان حنينه إلى وطنه مصر لا يقاوم ، ونحن نلمس ذلك من رسالته التي بعث بها إلى الشيخ علي الليثي ، والتي جاء فيها :

«وبعد . . . أنا اليوم ببيروت في فضل من الله أشكره ، وجميل إحسان أذكره ولا أنكره ، ومقامي عند جميعهم محفوظ ، ومكاني بعين التوقر ملحوظ . **غير أنه لا يسوى بقومي قوم ، ولا كيوم وطني يوم ، ذلك الوطن الذي أنبتك وغذت عناصره نبعتك، لا ريب أنه منبت الكرم ، ومخيم لإظهار الشيم ، الموت فيه بقاء ، والحياة في غيره فناء . . هذا إلى أن ينجح الله سعيكم ويؤيد في أمري رأيكم ، فيماط الأذى ، ويلقي القذى ، وتمحص الصدور ، ويبرأ برقياكم المصدور . . وهنالك يعرف النخيل أهله ، ويصل الفرع أصله**»[٨] . .

منذ ذلك التاريخ علت في الكلمات المكتوبة والمعلنة من الأستاذ الإمام نغمة الثناء على الخديوي توفيق . . فتحدث في (ثمرات الفنون) عن ميله إلى الشورى ، وافتتاح عهده بالحكم بالسعي لها ، لأنه «أعرف الناس بأهل بلاده ، ودرجة استعدادهم ، فنظر إليهم بعين المرحمة» وعن أن المصريين «قوم عرفوا بالطاعة لسلطانهم المعظم ، أمير المؤمنين أيده الله ، وعلموا أن الجناب الخديوي نائبه في بلادهم ، ومظهر سلطته عليهم ، فهم له خاضعون ، وعلى محبته متفقون[٨٨] . . » .

---

(٨٦) انظر هذا التصريح في هذا الجزء .

(٨٧) انظر في هذا الجزء : (رسالة إلى الشيخ علي الليثي) .

(٨٨) انظر في هذا الجزء مقال : (مصر وجريدة الجنة) .

وإن يكن هذا الثناء المعلن لم يمنع الكره المستكن في ضمير الأستاذ الإمام للخديوي توفيق ، والكره الأشد من الخديوي توفيق للأستاذ الإمام . . فعندما عاد إلى مصر ، وسكن في شارع الشيخ ريحان ، قرب عابدين ، أجاب أحد أصدقائه عن سر اختياره لهذا المكان بقوله : «حتى نناطح عابدين مناطحة» ؟! . . وكما وقف الخديوي توفيق سنة ١٨٨٠م ضد السماح له بالإشتغال بالتدريس ، فعل ذلك أيضاً في سنة ١٨٨٩م ، مما اضطر الأستاذ الإمام إلى قبول المناصب التي رآها كالسجن بالنسبة إليه إذا ما قيست بالمهنة المحببة إليه ، التربية بواسطة التدريس . . وكان الخديوي توفيق يهدف من موقفه هذا أن يمنعه من تربية الأجيال الجديدة على كراهية أسرة محمد علي ، وكراهيته هو بالذات . .

أما موقف الأستاذ الإمام من الخديوي عباس حلمي الثاني فلقد شهد فترة من الوفاق دامت نحو عشر سنوات (١٨٩٢ ـ ١٩٠٢م) فيها حاول الإمام الإستعانة بنفوذ الخديوي الشاب على إصلاح الأزهر ، والأوقاف ، والمحاكم الشرعية . . . ولكن هذه الفترة قد انتهت إلى فترة من الجفوة والحذر والعداء ، وذلك لأسباب عديدة من بينها :

١ ـ تأثير علاقة مصطفى كامل والشيخ علي يوسف على الخديوي ، والعداء الذي يكنه مصطفى كامل للأستاذ الإمام بسبب موقفه المعتدل من كرومر وسلطات الإحتلال (٨٩) .

٢ ـ معارضة الأستاذ الإمام لأطماع الخديوي عباس في أراضي الأوقاف .

ولقد تدهورت العلاقة الودية بينهما وبلغت هذا الطور الجديد منذ نوفمبر سنة ١٩٠٢م عقب اجتماع عقده مصطفى كامل وعلي يوسف مع الخديوي عباس . . فأخذ الخديوي في تدبير المكائد لإحراج موقف محمد عبده ، مستخدماً في ذلك القوى الرجعية والمحافظة من رجالات الأزهر الذين يعارضون ما يريد الإمام إدخاله في الأزهر من الإصلاحات . . وهذا هو الذي يفسر لنا توقيت نشر الإمام لمقاله ضد محمد علي في يونيو سنة ١٩٠٢م ، وهو المقال الذي ينسحب ما فيه من القدح والهجوم على الأسرة كلها ، لأنه إذا كان هذا هو حال مؤسس هذه الأسرة ، وصاحب أبرز الإصلاحات من بين رجالاتها . . فما بالنا بالآخرين ؟؟؟ . .

---

(٨٩) انظر : أحمد شفيق باشا (مذكراتي في نصف قرن) جـ٢ ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، طبعة القاهرة .

الجامعة الاسلامية

[ليس في الإسلام سلطة دينية ... وأصل من أصوله : قلبها والاتيان عليها من أساسها ... والخلافة هي بالسياسة أشبه ، بل هي أصل السياسة ... والخليفة حاكم مدني من جميع الوجوه ...]

محمد عبده

الجامعة الإسلامية

في الفترة التاريخية التي عاش فيها الأستاذ الإمام كانت قضية «الجامعة الإسلامية» من القضايا الفكرية وقضايا السياسة العملية المطروحة للبحث والجدل ، فقامت لها تيارات وأحزاب ، وعارضتها تيارات وأحزاب ، وعرضت من مواقع متباينة ، ولغايات وأهداف متباينة أيضاً . . ولكن الذي جمع كل هذا الخليط المتنافر الذي نادى بها هو هذا الشعار ، شعار «الجامعة الإسلامية» . .

ولعل أبرز الوجوه وأعلى الأصوات التي علت بهذا الشعار في ذلك التاريخ كان هو صوت جمال الدين الأفغاني ، وكان لهذا الشعار عنده مضامين محددة ميزته عما كان يعنيه مثلاً لدى السلطان عبد الحميد ، وهذه قضية قد سبق لنا بحثها في تقديمنا لأعمال الأفغاني الكاملة(1) . .

أما موقف الأستاذ الإمام من هذه القضية فإننا نعتقد أنه من المواقف الفكرية الخصبة والهامة التي خلفها لنا هذا المفكر الكبير. . ونحن نستطيع أن نتلمس موقفه منها ونلم بآرائه إزاءها إذا نحن درسنا وقيمنا كتاباته بصدد قضيتين رئيسيتين عرض لهما وعالجهما ، وهما :

١ ـ الموقف من طبيعة السلطة السياسية في المجتمع . . هل هي سلطة دينية ؟ أم

---

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني . ص ٢٩ ـ ٥٥ ، وانظر أيضاً دراستنا عن الأفغاني بمجلة «الطليعة» المصرية ، عدد ابريل سنة ١٩٦٩ م .

مدنية ؟؟ ورأي الإسلام ، كما فهمه الأستاذ الإمام ، في هذا الموضوع .

٢ ـ الموقف من السلطنة العثمانية ، ومدى حقها وإمكانياتها في حكم البلاد العربية استناداً إلى جامعة الدين .

* * *

ـ ١ ـ

ففيما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية في المجتمع ، وهل هي سلطة دينية أم مدنية ؟؟ وفهم الأستاذ الإمام لموقف الإسلام من هذه القضية . . نلتقي بفكر واضح ومحدد وحاسم قدمه الشيخ محمد عبده في هذا الموضوع . . فهو يرفض رفضاً قاطعاً أن يكون الدين الإسلامي نصيراً لقيام سلطة دينية في المجتمع بأي وجه من الوجوه وبأي شكل من من الأشكال ، ويقيم على ذلك الحجج ويقدم لذلك البراهين . .

فهو يقول مثلاً : «**إنه ليس في الإسلام سلطة دينية ، سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشر** ، وهي سلطة خولها اللّه لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم ، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم» .

بل يذهب إلى ما هو أبعد من هذا ، فيرى أن إحدى المهام التي جاء لها الإسلام ونهض بها في المجتمع الذي ظهر فيه ، والتي تعتبر أصلاً من أصوله ، هي قلب السلطة الدينية واقتلاعها من الجذور ، فيقول : « . . . **أصل من أصول الإسلام . . . قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها** . هدَم الإسلام بناء تلك السلطة ، ومحا أثرها ، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم ، لم يدع الإسلام لأحد بعد اللّه ورسوله سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه . على أن الرسول عليه السلام كان مبلغاً ومذكراً ، لا مهيمناً ولا مسيطراً . . . وليس لمسلم ، مهما علا كعبه ، في الإسلام ، على آخر ، مهما انحطت منزلته فيه ، إلا حق النصيحة والإرشاد . . . فالمسلمون يتناصحون ، وهم يقيمون أُمة تدعو إلى الخير ، وهم المراقبون عليها ، يردونها إلى السبيل السوي إذا انحرفت عنه ، وتلك الأمة ليس لها عليهم إلا الدعوة والتذكير والإنذار ، ولا يجوز لها ولا لأحد من الناس أن يتتبع عورة أحد ، ولا يسوغ لقوي ولا لضعيف أن يتجسس على عقيدة أحد ، وليس يجب على مسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقى أصول ما يعمل به من أحد ، إلا عن كتاب اللّه وسنة رسوله ، ﷺ .

لكل مسلم أن يفهم عن اللّه من كتاب اللّه ، وعن رسوله من كلام رسوله ، بدون توسيط أحد من سلف ولا خلف ، وإنما يجب عليه قبل ذلك أن يحصل من وسائله ما يؤهله للفهم . . . **فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه**[٢] . . . ولم يعرف المسلمون في عصر من الأعصر تلك السلطة الدينية التي كانت للبابا عند الأمم المسيحية ، عندما كان يعزل الملوك ، ويحرم الأمراء ، ويقرر الضرائب على الممالك ، ويضع لها القوانين الإلهية[٣]» .

وإذا كانت هذه النصوص المتقدمة قد انصبت أساساً وبشكل مباشر على نفي وجود «سلطة دينية» في الإسلام لما يمكن أن يسمى «رجل الدين» ، فإن الأستاذ الإمام يمد نطاق هذا الفكر وذلك الموقف إلى السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي ، فيرى أن الحاكم في هذا المجتمع «هو حاكم مدني من جميع الوجوه» ، وأن اختياره وعزله إنما هما أمران خاضعان لرأي البشر لا «لحق إلهي» يتمتع به هذا الحاكم بحكم الإيمان . . وهو يرى أن تقرير «مدنية» السلطة السياسية في المجتمع لا تتنافى بحال من الأحوال مع وجود «الشرع» إلى جانب «الدين» في الإسلام ، فيقول : « . . . **ولكن الإسلام دين وشرع ، فقد وضع حدوداً ، ورسم حقوقاً ، وليس كل معتقد في ظاهر أمره بحكم يجري عليه في عمله ، فقد يغلب الهوى ، وتتحكم الشهوة ، فيغمط الحق ، ويتعدى المعتدي الحد . فلا تكمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود** ، وتنفيذ حكم القاضي بالحق ، وصون نظام الجماعة ، وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى في عدد كثير ، فلا بد أن تكون في واحد ، وهو السلطان أو الخليفة . . . **فالأمة ، أو نائب الأمة ، هو الذي ينصبه والأمة هي** صاحبة الحق في السيطرة عليه ، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها ، **فهو حاكم مدني من جميع الوجوه** . .

ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الافرنج «ثيوكراتيك» أي سلطان إلهي ، فإن ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة عن اللّه ، وله حق الأثرة بالتشريع ، وله في رقاب الناس حق الطاعة ، لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الحوزة ، بل بمقتضى الإيمان ، فليس للمؤمن ما دام مؤمناً ،

---

(٢) انظر : الاسلام النصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

(٣) انظر : الرد على هانوتو ، في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

أن يخالفه ، وإن اعتقد أنه عدو لدين الله ، وشهدت عيناه من أعماله ما لا ينطبق على ما يعرفه من شرائعه ، لأن عمل صاحب السلطان الديني وقوله في أي مظهر ظهرا هما دين وشرع . . (٤)» .

وهو لا ينفي وجود السلطان الديني والسلطة الدينية عن القيادة السياسية العليا للمجتمع فحسب ، بل وينفي اعتراف الإسلام بها أو إقراره لها بالنسبة لأية مؤسسة من المؤسسات التي تمارس سلطة من السلطات في مجتمع المسلمين ، مثل المؤسسات التي تتولى «القضاء» أو «الإفتاء» أو قيادة «علماء الدين» (شيخ الإسلام) . . فيتحدث قائلاً : «. . . يقولون : إن لم يكن للخليفة ذلك السلطان الديني ، أفلا يكون للقاضي ؟ أو للمفتي ؟ أو لشيخ الإسلام ؟؟ . . وأقول : **إن الإسلام لم يجعل لهؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية قدرها الشرع الإسلامي ، ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد ، أو عبادته لربه ، أو ينازعه في طريقة نظره** . . . (٥)» .

وهو يرى أن منبت هذه القضية ، قضية توحيد السلطة السياسية والدينية ، إنما هو الدين المسيحي ـ كما تصورته الكنيسة وصورته ! ـ فهو الذي جعل ذلك أصلاً من أصوله ، بينما يقف الإسلام ضد هذا التوحيد والجمع بين السلطتين ، فيقول : إن الجمع بين السلطتين السياسية والدينية ، «هو الذي يعمل الباباوات وعمالهم من رجال «الكثالكة» على إرجاعه ، **لأنه أصل من أصول الديانة المسيحية عندهم ، وان كان ينكر وحدة السلطة الدينية والمدنية من لا يدين بدينهم** . . . (٦)» .

ولا ينسى الرجل أن يلتفت إلى أحداث التاريخ الإسلامي ليقيمها بهذا المعيار ، فيصف الفتوحات الإسلامية بأنها أعمال سياسية حربية تتعلق بضرورات الملك ومقتضيات السياسة ومن ثم فهي ليست بالحروب «الدينية» ، فلقد «أشهر المسلمون سيوفهم دفاعاً عن أنفسهم وكفاً للعدوان عليهم ، ثم كان الافتتاح بعد ذلك من ضرورة الملك . . .»(٧) . وهذا ينطبق على الحروب التي دارت بين الفرق الإسلامية ، فهي لم

---

(٤) أنظر : الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الأعمال .
(٥) انظر : الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الأعمال .
(٦) انظر : رحلة إلى «صقلية» في الجزء الثاني من هذه الأعمال .
(٧) انظر : (رسالة التوحيد) في الجزء الثالث من هذه الأعمال

تكن حروب «عقيدة دينية» وإنما كانت حروباً «سياسية» ، فنحن «نعرف بحروب الخوارج ، كما وقع من القرامطة ، وغيرهم . . وهذه الحروب لم يكن مثيرها الخلاف في العقائد ، وإنما أشعلتها الآراء السياسية في طريقة حكم الأمة . ولم يقتتل هؤلاء مع الخلفاء لأجل أن ينصروا عقيدة ، ولكن لأجل أن يغيروا شكل حكومة . وما كان من حرب بين الأمويين والهاشميين فهو حرب على الخلافة ، وهي بالسياسة أشبه ، بل هي أصل السياسة . .[8]» .

* * *

وهذا الموقف الذي اتخذه الشيخ محمد عبده ضد وجود سلطة دينية في الإسلام ، ونفي هذه الصبغة عن كل مؤسسات الحكم في المجتمع الإسلامي ، ورفض الدعاوى التي تريد أن تستعير من المسيحية الجمع بين السلطتين الدينية والمدنية ، زاعمة كذباً أن لذلك الجمع صلة بتعاليم الإسلام . . موقف الرجل هذا قد قاده إلى الإيمان بمدنية السلطة في المجتمع ، ومدنية مؤسسات هذا المجتمع ، ومن ثم إلى اتخاذ الطابع القومي المدني ، الذي لا يفرق بين المواطنين بسبب الاعتقاد الديني ، أساساً ومنطلقاً وصيغة لنظام الحكم في البلاد . . ونحن نقدم له في هذا الباب نصين على جانب كبير من الأهمية في تقرير موقفه هذا من الطابع القومي للسلطة في البلاد . .

ففي المادة الخامسة من برنامج الحزب الوطني المصري الذي صاغه الشيخ محمد عبده في ديسمبر سنة ١٨٨١ م يتخذ هذا الموقف الفكري ، وحتى يؤكد أنه موقفه هو الخاص وزملاءه من علماء الأزهر ، وليس فقط موقف الحزب ، ينص في هذه المادة على أن هذا الأمر «مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب» . . . أما نص هذه المادة الهامة من برنامج الحزب فيقول : «الحزب الوطني حزب سياسي ، لا ديني[9] ، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب ، وجميع النصارى واليهود ، وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم إليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخوان ، وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن

(٨) انظر : الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية ، في الجزء الثالث من هذه الأعمال .
(٩) أي ليس حزباً دينياً . . وليس بمعنى أنه ضد الدين ! .

الشريعة المحمدية الحقة تنهي عن البغضاء ، وتعتبر الناس في المعاملة سواء . . . » .

وتعبيراً عن التمييز في الموقف والنظرة بين «النصارى» الأوروبيين وبين «النصارى» المصريين مثلاً ، تفرد هذه المادة نصاً خاصاً لهؤلاء «الأجانب» ، الذين لا بد من خضوعهم لقوانين البلاد كي يكونوا موضع حب ورعاية من الوطنيين المصريين . . فالجامعة «الوطنية القومية» تضم المصريين على اختلاف الأديان والمعتقدات ، ولم ولن تكون جامعة الدين بين «نصارى» مصر و«نصارى» أوروبا أرضاً مشتركة بين هؤلاء وهؤلاء ترقى إلى جامعة الوطن والقومية .

وفي سنة ١٨٨٨ م ، وكان الأستاذ الإمام لا يزال في المنفى ، ببيروت ، ثارت بمصر مناقشات صحفية حامية حول تعصب «الأقباط» ضد المسلمين ، وكان ذلك بمناسبة استقالة أحد موظفي وزارة الحقانية ـ شفيق بك منصور ـ بسبب ما قيل من اضطهاد وكيل الحقانية ـ بطرس غالي ـ له ، والذي اتهم بالتعصب لأبناء دينه ضد الموظفين المسلمين . . . فكتب الأستاذ الإمام مقالاً في مجلة (ثمرات الفنون) البيروتية حذر فيه من الانسياق في الطريق الطائفي غير القومي ، ولفت الأنظار إلى وجوب التفرقة بين من هو وطني ومن هو أجنبي ، ففي حالة الأجانب من الممكن أن نأخذ الكل بذنب البعض ، لجواز أن يكون ذلك موقفاً جماعياً لهذه الفئة من الأجانب . . . أما بالنسبة لطائفة هي جزء من الوطن والمواطنين فإن أخطاء البعض منها لا تنسحب على هذه الطائفة كلها ، بل المسئولية فردية ، بصرف النظر عن عقيدة المخطىء الدينية ، لأن الرباط القومي والجامعة الوطنية تشمل الجميع . . كتب الرجل ليقول : « . . . إن التحامل على شخص بعينه لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للطعن في طائفة أو أمة أو ملة ، فإن ذلك اعتداء على غير معتد ، ومحاربة لغير محارب ، أو كما يقال : جهاد في غير عدو ، وهو مما ضرره أكثر من نفعه ، إن كان له نفع . . . فليس من اللائق بأصحاب الجرائد أن يعمدوا إلى إحدى الطوائف المتوطنة في أرض واحدة فيشملوها بشيء من الطعن ، أو ينسبوها إلى شائن من العمل ، تعللاً بأن رجلاً أو رجالاً منها قد استهدفوا لذلك . . . **فإذا تنافرت الطوائف تشاغلت كل منها بما يحط شأن الأخرى ، فكانت كل مساعيهم ضرراً على أوطانهم . . . نعم . . إن كانت الطائفة أو الأمة من قوم أجانب عن البلاد ، متغلبين عليها بقوة قاهرة ، أو حيلة غادرة ، وكانت أعمال آحادها مبنية على أصول سنها المتغلبون ، فيكون عمل الواحد كأنه صادر عن الجملة ، كما في أعمال**

الإنجليز بمصر ، جاز للناقد ان يأخذ الجماعة بـاثم الواحـد منهم ، ويستصرخ أبناء الوطن جميعاً لكشفهم عن بلاده ، واستخلاص الحق منهم لأربابه . . .[10]» .

وهكذا انطلق الشيخ محمد عبده من منطلق قومي في نظرته إلى الجماعة البشرية التي يتكون منها أبناء الوطن المصري ، وحدد نطاق العقائد الدينية بحيث لا تؤثر تأثيراً سلبياً على الروابط القومية التي تجعل من المصري كل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها ويضرب بجذوره الحضارية في أعماق هذا البلد الذي يعيش فيه . .

* * *

- ٢ -

أما موقف الأستـاذ الإمام من السلطة العثمانية ، وحق الأتـراك في أن تشتمر سلطتهم على العرب باسم جامعة الدين والملة ، فإنه موقف يكشف لنا عن صفحة أخرى في كتاب فكره القومي ، وعن ملامح لفكر عربي قومي يستحق الاستخلاص والتأمل والدراسة على ضوء عصره وما صاحبه من ظروف وملابسات .

فالرجل لم يكن من أنصار زوال «الخلافة» (السلطنة) العثمانية ، ولكنه كان من أنصار إصلاحها وتجديد شبابها ، على أن تقف عند حدود السلطة الروحية التي تلعب دوراً في التضامن الإسلامي ودفع حركة الترقي الشرقية إلى الأمام ، وهي نفس الفكرة التي نجدها عند عبد الرحمن الكواكبي ((١٨٥٤ ـ ١٩٠٢ م) وإن كان الكواكبي قد ركز على وجوب نقل هذه السلطة إلى العنصر العربي[11] . . على أن الأستاذ الإمام ـ والحق يقال ـ كان قليل الثقة إلى أبعد الحدود في تمكن الأتراك العثمانيين من القيام بهذا الدور بالنسبة للإسلام والمسلمين ، وصديقه «بلنت» يكتب عن رأيه هذا فيقول : «كان الشيخ محمد عبده . . . فيما يختص بالخلافة . . يشاطر كل المسلمين المستنيرين رأيهم في وجوب **إصلاحها وتجديدها على قواعد روحية** . وقد شرح لي كيف **يؤدي حسن استخدام سلطتها على وجه شرعي إلى مساعدة حركة الترقي الأدبي** ، وكيف أن أصحاب هذه الخلافة أهملوا بحيث صاروا غير أهل لإمارة المؤمنين . والواقع أن الأسرة العثمانية لم

---

(١٠) انظر في هذا الجزء : (مصر والمحاكم الأهلية) .

(١١) انظر في الدراسة التي قدمنا بها للأعمال الكاملة لعبد الـرحمن الكواكبي فصـل (في العروبـة) ص ٣٤ ـ ٥٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

تحفل بالخلافة مثقال ذرة خلال القرنين الماضيين ، ولم يبق لها حق ولا سلطان ، حق السيف ولا سلطانه ، على أنهم ما زالوا أقوى أمراء المسلمين . ومن ثم يستطيعون القيام بالشطر الأكبر من العمل لخير الجميع . أما إذا لم يمكن حملهم على القيام بواجبهم فلا مناص من البحث عن أمير آخر للمؤمنين . . .»[١٢] .

فهو هنا يطلب إصلاحها ، وأن تكون سلطة روحية فقط ، وأن تستخدم كعامل مساعد في حركة الرقي الأدبي ، وأن تبقى لأن أصحابها «ما زالوا أقوى أمراء المسلمين» . . . فهي إذن مهام سياسية يريد الرجل تحقيقها من وراء سلطة روحية . . . وهذا بدوره يثير تساؤلاً : كيف ذلك وهو الذي أنكر وينكر وجود مثل هذه السلطة في الإسلام ؟! ونحن نعتقد أن محمد عبده قد نظر إلى هذه الخلافة كواقع موجود ، وموجود في ظروف من العمل السياسي تتميز بمد استعماري أوروبي على بلاد الشرق وأوطان المسلمين ، فعلق بعض الأمل على إمكان الاستفادة من هذا الواقع في عرقلة هذا المد الاستعماري الغربي على البلاد . . .

وأحد أدلتنا على هذا التفسير ، أن الرجل كان يؤمن في قرارة نفسه بضرورة استقلال العرب عن الأتراك ، ولكنه كان يخشى أن تكون حركة الاستقلال هذه ضعيفة تصرف ما لديها من عزم في حرب الأتراك فتهن قوة الفريقين فيثب المستعمر الأوروبي على موطن كل من الفريقين . . وعندما اقترح صديقه «بلنت» مساعدة بلاد «نجد» الحجازية على الاستقلال عن السلطنة العثمانية ، أبدى الأستاذ الإمام هذه المخاوف ، وقال : «إن العرب أهل لذلك ، ولكن الترك لا يمكنونهم منه ، وعندهم من القوة العسكرية المنظمة ما ليس عندهم ، فإذا شعروا بذلك أو رأوا بوادره قاتلوهم ، حتى إذا وهنت قوة الفريقين وثبت دول أوروبة الواقفة لهما بالمرصاد ، فاستولوا على الفريقين أو على أضعفهما ، وهذان الشعبان هما أقوى شعوب الإسلام ، فتكون العاقبة إضعاف الإسلام وقطع الطريق على حياته»[١٣] . ونحن نستطيع أن نقول إن المحاذير التي كان يخشاها الأستاذ الإمام من جراء حركة استقلال عربية ضعيفة تنتهي بالوقوع فريسة في براثن المستعمرين الأوروبيين ، إن هذه المحاذير قد حدثت للمشرق العربي العثماني أثناء

---

(١٢) التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر . ص١٤٣ - ١٤٤ .
(١٣) انظر في هذا الجزء : (العرب والترك) .

وعقب الحرب العالمية الأولى بفضل الحركة المتهالكة والعميلة التي قادها الشريف حسين ابن علي هناك ؟!

وهذه النظرة السياسية لهذه الخلافة الإسلامية هي التي جعلت الأستاذ الإمام يقف دائماً الموقف الحذر واليقظ ضد محاولات الخلافة العثمانية استغلال الصراع «المصري ـ الأوروبي» من أجل إعادة مصر إلى التبعية المباشرة للآستانة ، وإلغاء المكاسب المتمثلة في الوضع شبه المستقل الذي ضمنه لمصر ما صدر عن السلطنة من فرمانات . . . فبعد مظاهرة عابدين التي فجرت الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ م حاول السلطان العثماني التدخل في الشئون المصرية والعودة بمصر إلى نظام الولاية غير الممتازة ، وكان محمد عبده مع الذين وقفوا دائماً وبإصرار ضد هذه المحاولات . . فيكتب في أكتوبر سنة ١٨٨١ م محدداً الحدود لكل الفرقاء ، فيقول : إن جريدة «الفار» السكندرية قد ذكرت «أن الجناب السلطاني ، في إرساله اللجنة العثمانية من أخص رجاله إلى مصر ، قد نظر إلى هذا القطر كأنه **ولاية غير ممتازة** ، وأنه يريد بذلك إعادة سلطته على الديار المصرية» ويرفض محمد عبده هذا المنطق ، ويحدد طبيعة العلاقة بين مصر والآستانة بقوله : «إن الدولة العلية لها علينا حق السيادة والولاية ، **ولنا منها ما خولتنا من الامتيازات التي منحتنا إياها بمقتضى الفرمانات السلطانية العلية** . . .»(١٤) .

وعندما وضحت نوايا الأتراك العثمانيين في استغلال الأحداث المصرية ، وفكروا في إرسال قوات عسكرية إلى مصر تعيد هذا البلد الذي تحكمه وزارة ثورة إلى التبعية المباشرة للخلافة ، كتب محمد عبده إلى صديقه «بلنت» خطاباً جاء فيه : «والآن أريد أن أزيل من العقول هذا الوهم السائد في إدعاء البعض أن عرابي أو الحزب الحربي أو الحزب الوطني آلة في يد الأتراك ، **فإن كل مصري ، سواء أكان من العلماء أو الفلاحين أو الصناع أو التجار أو الجنود أو الموظفين أو السياسيين يكره الأتراك ويمقت ذكراهم ، ولا يستطيع مصري أن يفكر في نزول الأتراك بلادنا بدون أن يشعر بعاطفة قوية تدفعه إلى امتشاق سيفه والهجوم على هذا المعتدي . إن الأتراك ظلمة ، وقد تركوا في بلادنا من آثار السوء ما لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح ، فلسنا نريد رجعهم ، ولسنا نريد أن نعود إلى معرفتهم ، وكفى الأتراك ما لهم من حقوق الفرمانات ، فعليهم أن**

---

(١٤) الوقائع المصرية . مقال (أوهام الجرائد) في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ م انظره في هذا الجزء .

يقفوا عند هذا الحد ، ولا يتعدوه . ولكنا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول بلادنا فإننا نتلقى هذا الخبر بشيء لا يخلو من الترحيب ؟! . . ولقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الأتراك ، وكان هذا الشعور سبب استعدادنا ، فإننا سنغتنم هذه الفرصة لكي نحقق استقلالنا التام . . . ولست أنكر أن في مصر أتراكاً وشراكسة يدافعون عن الباب العالي ، ولكنهم قليلون في جانب أولئك الذين يحبون بلادهم»(١٥) .

وطوال فترة الثورة العرابية ظل محمد عبده على وفائه لموقفه هذا ضد محاولات الأتراك الانتقاص من استقلال مصر ، واستعداده هو وقادة الثورة لانتهاز فرصة التدخل التركي لقطع ما تبقى من خيوط بين مصر والآستانة تنتقص من استقلال البلاد . . فيكتب «بلنت» عن أحداث ١٥ يونيو سنة ١٨٨٢ م فيورد برقية من لويس صابونجي في ذلك التاريخ نقرأ فيها : ان «**نديم ، وعرابي ، وعبده يتحدون الباب العالي علناً**(١٦)» . . . كما يكتب : لقد كانت الحوادث الأخيرة باعثاً بين الوطنيين على كراهة الأتراك والشراكسة والسلطان نفسه ، **وقد سمعت سامي وعبده ونديماً يلعنون السلاطين والأمم التركية من عهد جنكيز خان وهولاكو إلى عبد الحميد . وقد ألف حزب كبير يستعد لإعلان الاستقلال عن تركيا إذا تدخل الأتراك في مصر تدخلاً حربياً . . . وقد قال نديم ونحن راجعون من شبرا : انه سيهدم عرش السلطان قبل أن يموت** . . .(١٧)» .

وهذا الموقف الوطني القومي هو الذي يفسر لنا معنى تلك البرقية التي أرسلها الخديوي توفيق إلى السلطان العثماني في نوفمبر سنة ١٨٨١ م يقول له فيها : «إن مصر في حالة ثورة وأن هناك اقتراحاً لانشاء إمبراطورية عربية(١٨)» . .

ونحن نعتقد أن موقف الأستاذ الإمام هذا ، المناهض للأتراك العثمانيين ، والمعارض لسلطانهم على العرب ، ومصر بالذات ، ظل هو موقفه القومي الوطني الأصيل وذلك بالرغم من الكلمات التي اضطرته الظروف إلى أن يمدح بها السلطان

---

(١٥) انظر في هذا الجزء : (دفاع عن حكومة الثورة) وتاريخ كتابة هذا الخطاب ٢٠ إبريل سنة ١٨٨٢ .

(١٦) التاريخ السري لاحتلال انجلترا لمصر . ص ٤٤٣ .

(١٧) المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

(١٨) انظر كتابنا «العروبة في العصر الحديث» ص ٢٧٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

العثماني وخلافته ودولته ، خصوصاً عندما اضطرته ظروف المنفى أن يعيش في نطاق السلطة العثمانية المباشرة في بيروت .

* * *

فمنذ أن هزمت الثورة العرابية ،ونفي الشيخ محمد عبده خارج مصر ، وحتى وفاة الرجل ، تطالعنا في تراثه عدة آراء وتصريحات عن السلطان العثماني وخلافته ودولته ، بينها وبين بعضها تناقض أكيد ، وتفسيرها وحل متناقضاتها ، كي تنسجم مع فكره الأصيل الذي أشرنا إليه في هذا الموضوع ، لا يتأتى إلا بعرض كل منها في إطار الظروف والملابسات التي صاحبت ظهوره .

ففي أثناء إقامته ، منفياً ، ببيروت ، في ظل الحكم المباشر للسلطان عبد الحميد يتحدث إلى الناس في خطاب عام فيقول : «أفتتح كلامي بالدعاء لمولانا أمير المؤمنين ، وخليفة رسول رب العالمين ، السلطان عبد الحميد خان ، فمقام هذا الخليفة الأعظم فينا هو الحافظ لنظامنا ، والمحامي عن مجدنا ، والآخذ بميزان القسط بيننا ، وهو هادينا إلى أفضل سبلنا ، فهو ولي النعمة علينا ، ولو أفرغنا جميع أوقاتنا في الدعاء لعظمته ما أدينا حقه علينا . . .[١٩]»؟!

ويتحدث عن الدولة العثمانية فيقول : «إن من له قلب من أهل الدين الإسلامي يرى أن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله ، فإنها وحدها الحافظة لسلطان الدين ، الكافلة ببقاء حوزته ، وليس للدين سلطان في سواها[٢٠] . . . وإني على ضعفي ـ والحمد لله ـ مسلم العقيدة ، عثماني المشرب ، وإن كنت عربي اللسان ، لا أجد في فرائض الله ، بعد الإيمان بشرعه والعمل على أصوله ، فرضاً أعظم من احترام مقام الخلافة ، والاستمساك بعصمته ، والخضوع لجلالته ، وشحذ الهمة لنصرته بالفكر والقول والعمل ما استطعت إلى ذلك سبيلاً . وعندي إن لم أقم على هذه الطريق فلا اعتداد عند الله بإيماني ، فإنما الخلافة حفاظ الإسلام ودعامة الإيمان ، فخاذلها محاد لله ورسوله ومن حاد الله ورسوله فأولئك هم الظالمون . .» ؟!

---

(١٩) انظر في هذا الجزء مقال «مراسلات» وهو منشور في «ثمرات الفنون» البيروتية سنة ١٨٨٨ م .
(٢٠) من «لائحة إصلاح التعليم العثماني» التي كتبها ببيروت . انظرها في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

وهو ينكر أهلية العرب السوريين للاستقلال عن الدولة العثمانية . بل ورغبتهم في هذاالاستقلال ، ويقول : إن «هذا وهم لا أساس له ، ولا يمس جانب الحقيقة ، **فنفوس السكان على اختلاف طبقاتهم لا ترى من أجل أحوالها ما يؤهلها لأقل شأن يلم بهذه الغاية ، وهم أطوع للسلطة الحاكمة عليهم من ظلهم**[٢١]» . . .

وعندما يعرض للغات التي يتم بها التعليم ،وكانت التركية تزحف على مكان العربية بالمشرق العربي العثماني ، وكان التعريب مطلباً وطنياً وقومياً هناك ، يحدد أن اللغة التركية لا بد من تعلم العرب لها حتى يتيسر لهم العلم ، ويذكر في الثناء عليها أضعاف ما ذكر في الثناء على اللغة العربية . . فقال : إنه لا يتيسر لنا العلم إلا بتعلم لغتين : «**اللغة التركية** ، لأنها لغة دولة قامت بشأن الممالك الإسلامية ما يقرب من سبعة قرون ، وقد تكلم فيها من الأفاضل والعلماء جم غفير ، نحن في حاجة إلى الإستفادة من معارفهم ، ثم هي اللغة الرسمية في الممالك العثمانية ، فيها حياتنا السياسية ، وبها نقف على هدى مولانا الخليفة الأعظم ، أيده اللّه بنصره ، **واللغة العربية** ، وهي لغة القرآن الشريف ، وكتب الشرع المنيف[٢٢]. . . وهو بعد ذلك يخرج اللغات الأوروبية ، مثل «الفرنسوية وغيرها من اللغات» من إطار لغات العلوم ، في الوقت الذي أدخل التركية في هذا النطاق ، وتحدث عنها هذا الحديث ؟!

فإذا ما خرج الأستاذ الإمام من نطاق النفوذ المباشر للسلطان العثماني والسلطة العثمانية وعاد إلى مصر سنة ١٨٨٩ م ، وجدناه يعود إلى رأيه القديم والأصيل في هذه الدولة وهذا السلطان . . فلقد عاد من جديد إلى إبداء رأيه الحر الجريء ضد السلطان عبد الحميد ، **وإن كان قد ظل على موقفه السياسي من ضرورة الاستفادة من وجود هذه الدولة في دفع الأخطار التي تحدق بالشرق والشرقيين** ، فهو يقول في سنة ١٨٩٧ م : «إن كثيراً من وجهاء المصريين يكرهون الدولة العثمانية ويذمونها ـ (وإن كان أكثرهم يحبها) ـ **وأنا أيضاً اكره أعمال السلطان** ، فإن جبنه الخالع ، وهؤلاء المشايخ الذين قربهم وسلطهم ولا سيما الشيخ أبي الهدى . . . لكن . . **لا يوجد مسلم يريد لهذه الدولة**

---

(٢١) من «لائحة إصلاح القطر السوري» التي كتبها ببيروت . انظرها في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

(٢٢) مقال «مراسلات» المنشور في (ثمرات الفنون) البيروتية في سنة ١٨٨٦ م. انظره في هذا الجزء .

سوءاً ، فإنها سياج ، في الجملة ، وإذا سقطت نبقى نحن المسلمين كاليهود ، بل أقل من اليهود ، فإن اليهود عندهم شيء يخافون عليه ويحفظون به مصالحهم وجامعتهم ، وهو المال ، ونحن لم يبق عندنا شيء ، فقدنا كل شيء . إن الدولة لديها رجال نبهاء . . . ولكنهم أصيبوا بداء اليأس . . . وكيف نيأس ؟ وإن حالة أوروبة كانت شراً من حالتنا في الجهل ومقاومة العلم ؟! . . . **وأما أنا فإنني في يأس تام من طبقة الأمراء والحكام ، لا يرجى منهم خير**[٢٣] .

وعندما أراد الشيخ رشيد رضا إصدار (المنار) وكتب في أهدافها هدفاً خاصاً بالإمامة، يتحدث عن ضرورة أن تنهض (المنار) بمهمة «تعريف الأمة بحقوق الإمام، والإمام بحقوق الأمة» ، وعرض هذه الأهداف على الأستاذ الإمام ، حذف هذا الهدف وقال له : «**إن المسلمين ليس لهم اليوم إمام إلا القرآن** ، وإن الكلام في الإمامة مثار فتنة يخشى ضرره ولا يرجى نفعه الآن[٢٤]» .

وفي الرد الذي كتبه على «هانوتو» يوضح مفهومه لدعوة «الجامعة الإسلامية» فإذا هو مفهوم التضامن الإسلامي في سبيل الإصلاح الديني ، والاستفادة من قيام الدولة العثمانية في دفع عجلة هذا الإصلاح إلى الأمام ، أما التوحيد السياسي للمسلمين ، وجمع السلطتين الزمنية والروحية في شخص واحد ، فليس في خاطر أحد «أن يشير إلى هذه الدعوة ، فضلاً عن أن يبني عليها حكماً» إذا هو «خطا خطوة إلى معرفة أحوالهم على ما هي عليه» . . فهي حركة إصلاح تتخذ من الدين سبيلاً «وهذه سبيل لمريد الإصلاح في المسلمين لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ليس عنده من مواده شيء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً . . . أما السعي إلى توحيد كلمة المسلمين ، وهم كما هم ، فلم يمر بعقل أحد منهم ، ولو دعا إليه داع لكان أجدر به أن يرسل إلى مستشفى المجانين[٢٥]» ؟!

وفي سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٣ م يغمز الدولة العثمانية في صميم المبرر الذي تستند إليه في إبقاء سيطرتها على غيرالأتراك من الأجناس والقوميات ، مبرر «رابطة الدين

---

(٢٣) انظر في هذا الجزء : (حديث عن الدولة العثمانية) .

(٢٤) محمد رشيد رضا (تاريخ الأستاذ الإمام) جـ١ ص ٩١٣ .

(٢٥) من (الرد على هانوتو) . انظره في الجزء الثالث من هذه الأعمال ، وهو مكتوب سنة ١٩٠٠ م .

والملة» التي تدعي قيامها على رعايتها وحفظها . . فيتحدث عن أن الإسلام دين عربي وأن العرب هم أحق الناس برعايته والوقوف عند حدوده . . وهو يرد القصور عن بلوغ هذه الغاية إلى ضعف العرب الحالي ، وإلى تلك السلطة الأعجمية التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم ، الذي استند على «الترك» وغيرالعرب من العناصر والأجناس حتى «استعجم الإسلام وانقلب أعجمياً» وذلك بعد أن «كان الإسلام ديناً عربياً ، ثم لحقه العلم فصار علماً عربياً ، بعد أن كان يونانياً[٢٦]» . .

وهكذا ثبت على موقفه الحقيقي ، غير الودي ، من هذه الدولة وسلطانها ، ما ظل بعيداً عن متناول سلطتها وأجهزة قهرها ، حتى إذا ما ذهب إلى الآستانة في يوليو سنة ١٩٠١ م وهمت السلطات العثمانية باعتقاله ، وعزمت على إهانته وهو مفتي الديار المصرية ، ومقامه معروف ومعلوم على المستويات الرسمية والشعبية ، وجدنا في عريضته التي رفعها إلى السلطان نغماً من الألحان التي صدرت عنه في بيروت منذ سنوات ، مثل قوله : «إني جئت إلى الآستانة العلية لأشهد عظمة الإسلام ، وأُقوّي ما ضعف مني برؤية مظاهر قوته في مركز خلافته ، قائمة بروح الصدق من عناية خليفته» . . . وينفي عن نفسه أي نشاط مناهض للسلطنة العثمانية ، ويعلن أن لديه من «الخِدَم»ما يرغب في أن يقوم بها «للذات الشاهانية خاصة دون سواها[٢٧]» .

وعندما يغادر الآستانة إلى جنيف يعود إلى صحبة أعداء السلطان عبد الحميد ، وتوزع في مصر المنشورات المناهضة لما فعلته الآستانة معه من الإهانة وما يشبه الطرده بعد ما قرب من الاعتقال . . . ويكتب إلى رشيد رضا : «إن السلطان لا يستطيع حبسي لو أراده ، وهو يعلم عجزه عن ذلك حق العلم ، ولذلك أسباب لا أحب ذكرها الآن . .[٢٨]» ويعود من جديد إلى إعلان رأيه في السلطان عبد الحميد ، فيقول لرشيد

---

(٢٦) انظر في الجزء الثاني من هذه الأعمال «رحلة إلى صقلية» وفي الجزء الثالث من هذه الأعمال : الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية (الاضطهاد في النصرانية والاسلام) .

(٢٧) انظر في هذا الجزء : «إلى السلطان عبد الحميد» .

(٢٨) ترجع هذه الأسباب إلى أن الأستاذ الإمام كان قد توقع ما حدث له في الآستانة ، فحمل من السلطات الانجليزية في مصر خطاباً يستطيع بواسطته سفير انجلترا في الآستانة أن يتدخل لدى الدولة العثمانية لانقاذه من الخطر الذي يتعرض له هناك ، وذلك باعتباره موظفاً في الحكومة المصرية .

رضا : «إن أخوف ما أخافه من استبداد عبد الحميد وظلمه هو إفساده لأخلاق العثمانيين ، لا لإدارتهم ، فإن إصلاح الإدارة من بعده يسهل إذا كانت الأخلاق صالحة ، ولا يحتاج إلى زمن طويل إذا كانت الأخلاق سليمة ، ومتى فسدت الأخلاق فإن إصلاحها لا يسهل إلا بعشرات من السنين ، كما جربنا في أنفسنا . فإن إسماعيل باشا أفسد الإدارة وأفسد الأخلاق ، فلما وجدنا ريح الحرية وأردنا أن ننهض بالإصلاح كان فساد الأخلاق هو الذي عاقنا لا فساد الإدارة ، ولولا ذلك لكانت هذه المدة التي أبيح لنا فيها ما نشاء من التربية والتعليم والكتابة والخطابة والاجتماع كافية لأن نرتقي فيها ونكون أمة . .»[٢٩] .

* * *

وهكذا شهدنا ذلك الموقف الأصيل للأستاذ الإمام من السلطنة العثمانية وتسلطها على غير الأتراك من الأجناس والقوميات باسم الإسلام وجامعة الملة والدين . كما شهدنا تلك المواقف التي اضطرته إلى إعلان ما يخالف موقفه هذا الأصيل . . ولقد كان ضرورياً في دراسة نقدم بها لأعماله الكاملة أن نعرض الصورة المتكاملة لموقفه هذا ، وأن نتناول ما تناقض من جوانبه ، مفسرين ذلك التناقض بواسطة الظروف والملابسات التي أحاطت به ودعت إليه وصنعته ، لأن هذه هي ميزة الدراسة التي لا تتوفر إلا على ضوء الأعمال الكاملة للمفكر ، والتي تبرأ من عيب النظرة وحيدة الجانب التي تأتي ثمرة للاعتماد على جزء من أعماله دون باقي الأجزاء ، أو فترة تاريخية من حياته دون باقي الفترات ، والتي لا يستطيع أصحابها الحل ولا التفسير لما يوجد من تناقض وتضارب لدى المفكر الواحد إزاء القضية الواحدة . . كان ذلك ضرورياً بعد أن أتاحت لنا أعمال الاستاذ الإمام الكاملة أن نرى موقفه المتكامل من قضية الجامعة الإسلامية وما دار حولها من جدل ، وما قدم لتفسير شعارها من مفاهيم .

لقد انطلق الرجل ، في هذا الميدان ، من فكر يتميز بهذه القسمات :

● الإسلام دين وشرع . . لكنه لا يعرف «السلطة الدينية» ولا «الكهنوت» . .

● ومكانة العرب في الإسلام ، والطابع القومي العربي للإسلام ، يجعل للعرب

---

(٢٩) المنار جـ ٨، مجلد ١٣ ص ٥٩٥ (آخر شعبان سنة ١٣٢٨ هـ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٠١ م) .

كأمة مكان الرائد والقائد في إطار الجامعة الإسلامية . . لكن أطماع أوروبا ، المتربصة بعالم الإسلام ، تدعو إلى بذل الجهد لإصلاح السلطنة العثمانية ، لا إلى هدمها . . فهي سلاح سياسي في الصراع ضد الخطر الرئيسي ، المتمثل في الزحف الاستعماري الأوروبي على بلاد الإسلام . .

● وإن ما يمثله الإسلام ، كرابطة اعتقادية وأدبية وروحية ، تجمع كل المسلمين ، بل وكجنسية لجميع من يتدين به ؛ لا تمنع تأسيس الولايات السياسية على أسس قومية ووطنية في إطار هذا المحيط الإسلامي الكبير .

المسألة الاجتماعية

[... (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ..) .. ان الله ، سبحانه ، أضاف الأموال إلى الجميع ، فلم يقل : يأكل بعضكم مال بعض ، للتنبيه على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها ، كأنه يقول : ان مال كل واحد منكم هو مال أمتكم ... وقد أغفل أكثر الناس هذه الحقوق العامة ... لما فيها من الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة ...]

محمد عبده

المسألة الاجتماعية

خلال ثلاثة أشهر (من ديسمبر سنة ١٨٩٩ م حتى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠ م) شهدت مصر أكبر وأطول إضراب قام به عمالها ضد الشركات الرأسمالية الاستغلالية ـ التي كان الأجانب يسيطرون على معظمها ـ وهو الاضراب الذي عرف يومئذ «باعتصاب» (لفافي السجائر) . . فلقد شارك فيه ما يزيد على ٣٠,٠٠٠ من العاملين بصناعة السجائر ، وخاصة في شركة «ماتوسيان» .

ويجمع الذين يؤرخون لحياة الطبقة العاملة المصرية على أن هذا «الاعتصاب» (الاضراب) كان أبرز المعالم التي قادت الطبقة العاملة في طريق التنظيم ، فسلكت طريق «الجمعيات» (النقابات) . . ومن ثم تحول هذا التاريخ إلى فجر يؤرخون به ظهور النقابات العمالية في بلادنا .

ولكن الأمر الذي لم يلتفت إليه الدارسون حتى الآن هو أن هذا الإضراب قد هز كيان الحياة الاجتماعية المصرية من الأعماق . . فتناولته بالحديث والتحليل والتعليق . . ثم امتد الحديث إلى أسبابه العميقة والكامنة في طبيعة الظلم الاجتماعي الذي هو من طبيعة النظام الرأسمالي القائم على «مبدأ الاستفراد Individualism» . . ومن ثم طرحت ، ولأول مرة في تاريخنا ، قضية : صلاحية النظام الرأسمالي لبلادنا ، وهل «مبدأ الاستفراد» القائم على تقديس حرية «التجارة والصناعة والعمل» يصلح كطريق لنمو وترقية «الأمم الضعيفة» الواقعة تحت سلطان الامتيازات الأجنبية والتأثيرات الاستعمارية ؟؟ . . أم أن هذا المبدأ لا يصلح لنا . . . وان طريقنا يجب أن يكون معتمداً

على تدخل الدولة في الاقتصاد ، ومساندة جماهير «العملة» (العمال) ـ ونبذ مبدأ الاستفراد القائم على سنة (تنازع البقاء) ؟؟.

أي أن هذا الإضراب الذي استقبل به العمال المصريون مطلع القرن العشرين ، ليس حدثاً تؤرخ به نشأة حركتهم النقابية فقط . . وإنما هو حدث هام يجب أن نؤرخ به ربط «المسألة الاجتماعية» والظلم الاجتماعي بالنظام الرأسمالي وطبيعته الفردية . وبدء التفكير المصري في طريق غير رأسمالي ، تقف فيه السلطة والدولة إلى جانب الجماهير . . . ذلك التفكير الذي بدأ يومئذ جنينياً ومتواضعاً ، والذي أصبح اليوم الفلسفة الشعبية ـ وأحياناً الرسمية للمجتمع الذي نعيش فيه . . ولمجتمعات أخرى في وطن العروبة وعالم الإسلام .

الطلقة الأولى ضد الرأسمالية

فبينما حاول البعض حصر المناقشة يومئذ حول «الاعتصاب» (الإضراب)، ومدى حق العمال فيه . . ونظرت اليه أوساط اجتماعية وفكرية كثيرة باعتباره «بدعة أوروبية» انتقلت إلى بلادنا في ركاب العمال الأجانب الذين يعملون في الشركات . . وهاجمته لذلك أوساط كثيرة ومتباينة الموقع والهدف ، من تيار (المقطم) ـ الانجليزي ـ إلى (اللواء) ـ الوطني ـ إلى (الأهرام) ـ الذي كان يوازن بين مختلف الاتجاهات ويستفيد من جميعها . . . بينما تناوله البعض من هذه الزاوية ، وبهذا المستوى ، نجد أقلاماً واعية قد أبصرت أن أصل العلة ومكمن الداء هو في فلسفة النظام الرأسمالي القائمة على مبدأ : «دعه يعمل ، دعه يمر» . . وهو المبدأ الذي يتستر خلف واجهة الحرية السياسية والقانونية ، كي يجعل الحرية فقط للأقوياء ، «فالقوي يقوم ويزداد قوة ، والضعيف يسقط ويزداد انحطاطاً وسقوطاً» كما يقول «فرح أنطون» في مجلة (الجامعة) عن هذه القضية في ذلك التاريخ؟!..

ولقد عرض فرح أنطون هذه القضية يومئذ لا باعتبارها مسألة مصرية خاصة بمصر أو ببلاد الشرق ، وإنما عرض لها باعتبارها قضية العصر كله والمجتمع الإنساني بأسره ، وذلك « . . . أن النزاع القائم الآن في العالم المتمدن ، في أوروبا وأمريكا ، إنما أصله سبب واحد ، وهو : أن التجارة حرة وكذلك الصناعة والعمل . فالصانع مطلق

الحرية في أن يعمل أو أن يعتصب (يضرب) ، كما أن صاحب الصناعة أو التجارة مطلق الحرية في أن يقبله أو لا يقبله في صناعته وتجارته» . . ثم يمضي فرح أنطون ليحدد دور السلطة السياسية (الحكومة) وكيف أنها تقوم عملياً بخدمة «أصحاب الأعمال» ضد «العَمَلَة» (العمال) متسترة بقناع «الحرية» هذا . . . فيقول : إنه «إذا قام نزاع بين العملة وأصحاب الأعمال لم يكن للحكومة من وظيفة غير (حماية الأشخاص والنظام) ويدخل تحت ذلك ثلاثة أمور :

١ ـ حفظ الأمن والنظام في الشوارع إذا وقع من العملة اعتداء .
٢ ـ حماية المعامل إذا اعتدى عليها العملة المعتصبون .
٣ ـ حماية العملة الذين يريدون العمل حين يكون رفاقهم معتصبين .

وفيما خلا هذا لا تتداخل الحكومة بين أصحاب الأعمال والعمال في شيء ، إذ ليس ذلك من وظيفتها ، كما يقولون ، وفرح أنطون يكشف بحديثه هذا زيف أسطورة حياد الحكومة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وذلك عندما يحدد أن عملها لا يخرج عن حماية أصحاب الأعمال ومعاملهم (مصانعهم) وعملائهم ، حمايتهم من العمال المظلومين المضربين . . . ثم يمضي ليقول صراحة : إن وجهة النظر التي ترفض تدخل الحكومة في هذه النزاعات ، وتعارض «التحكيم» بين الأطراف المتنازعة ، ، هي وجهة نظر أصحاب الأعمال ، تنطق بها ألسنة الحكام «فالذين يقولون ذلك هم أصحاب الأعمال . أما العمال فيطلبون منها (الحكومة) المداخلة . ولا عجب ففيها مصلحة الضعيف وعلى المداخلة وعدم المداخلة تدور الحرب الاجتماعية في كل مكان[1]» .

ثم يمضي فرح أنطون إلى ما هو أبعد من هذا فيطرح قضية : عدم صلاحية النظام الرأسمالي لبلاد ضعيفة كمصر ، مثقلة بالامتيازات الأجنبية وما تبعها من سلطان وضغوط . . ويقول : ان صلاحية هذا النظام لبعض البلدان القوية المتقدمة لا يعني صلاحيته للبلاد الضعيفة ـ (التي نعبر عنها اليوم بالنامية) ؟! . ـ فيكتب في (الجامعة) يقول: إن حكومة مصر والأمة المصرية تساسان اليوم بذات المبدأ الذي تساس به انكلترا نفسها ، وهو «مبدأ الاستفراد» ، فالقوي يقوم ويزداد قوة ، والضعيف يسقط ويزداد

(١) الجامعة جـ٤ أول سبتمبر سنة ١٩٠٦ م . باب تذكارات مصر والشام (مقال محمد عبده ورأيه في المسألة الاجتماعية) . وهو حكاية لما حدث قبل ست سنوات .

انحطاطاً وسقوطاً . وهذا ما جعل أحد المستشارين الانكليز السابقين يقول في مقدمة كتاب نشر في العام الماضي قولاً في غاية النزاهة والإنصاف ، وهو أن الأمة المصرية الضعيفة اليوم يجب لترقيتها ترقية حقيقية أن تساس بحكومة (أبوية) ، يعني حكومة تعتني بالشعب الضعيف اعتناء الأب بأبنائه ، وترفعهم اليها بدل تركهم في ضعفهم يخبطون خبط عشواء بلا مرشد ولا مساعد . فالحكومة الاستفرادية Individualiste تصلح للشعوب القوية القادرة على احتمال سُنّة (تنازع البقاء) ، فيزداد أفرادها الأقوياء قوة تكافىء الخسارة التي تعود على الأمة من زيادة ضعف الضعفاء . ولكنها لا تصلح لسياسة الشعوب الضعيفة ، خصوصاً إذا كانت امتيازات وتأثيرات كالامتيازات الأجنبية والتأثيرات الفعالة تجعل القوة والسيادة في غير أيدي أهالي البلاد . .(٢)» .

وهكذا سجل فرح أنطون بكلماته هذه أول صفحة في الأدب السياسي والاجتماعي بمصر تطرح هذه القضية ، قضية النظام الاجتماعي ، وفلسفة الرأسمالية ، على هذا المستوى الناضج ، وبهذا التفكير العلمي المدروس .

موقف كرومر من القضية

وعلامات الاستفهام هذه التي ثارت من حول صلاحية النظام الرأسمالي لمصر و«للأمم الضعيفة» . . والاعتراضات التي قدمها بعض الكتاب ، وفي مقدمتهم فرح أنطون ، لم تقف عند حدود الأوساط الفكرية والصحفية ، ولم تكن مجرد ترف فكري وقضايا نظرية بعيدة عن مواقع السلطة والحكومة في ذلك الحين .

فلقد طرحت القضية يومئذ أمام الحكومة . . واضطرت أحداث الإضراب الكبير الذي قام به «لفافو السجائر» اضطرت اللورد كرومر ، عميد الاحتلال الانجليزي بمصر ، إلى أن يدلي برأيه في الموضوع . . وكان ذلك جواباً منه على كتاب رفع إليه يطلب من الحكومة التدخل لإنصاف العمال المضربين من أصحاب الأعمال . . وحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة عن طريق زيادة أجورهم وخفض ساعات العمل الطويلة التي يعملونها والتي كانت تصل في بعض الشركات إلى أربع عشرة ساعة في اليوم الواحد ؟!

---

(٢) المصدر السابق جـ ٢ في ١٥ يوليو سنة ١٩٠٦ م .

وبالطبع وقف اللورد كرومر ضد تدخل الدولة في هذا النزاع ، ورفض القيام بأي لون من ألوان التحكيم بين طرفي النزاع ، بحجة أن التحكيم لا يجوز إلا بناء على رضى الطرفين وطلبهما . . ولما كان أصحاب الأعمال ضد هذاالمبدأ فلا يجوز للحكومة الدخول ولا التدخل في هذا الموضوع .

ويكتب فرح أنطون ليسجل هذه الواقعة الهامة ، وليفضح منطقها وفلسفتها ، فيقول : انه «لما وقع اعتصاب عملة السكائر في مصر ، وكاد الاعتصاب يخل بالأمن العام ، أجاب اللورد كرومر ، وكيل انجلترا السياسي في مصر ،على كتاب سئل فيه رأيه : إن الحكومة لا وظيفة لها سوى حماية حرية الصناعة ، وحرية العمل ، وحفظ الأمن . إلا إذا اتفق الفريقان المختلفان على تحكيمها» . . . ويمضي فرح أنطون ليفضح منطق كرومر هذا فيقول : «ولكن أصحاب الأعمال لا يحبون هـذا التحكيم ، لأنهم يعتبرونه مداخلة في شئونهم ومصالحهم الخصوصية(٣)» . . . وهوبذلك يضع النقط على الحروف ، ويقدم منطق كرومر باعتباره منطق السلطة الملتزمة بفلسفة النظام الرأسمالي المعادي لمصالح جماهير الشعب المصري في ذلك الحين .

البحث عن وسائل المقاومة

ولكن المعركة لا تنتهي بموقف اللورد كرومر هذا ، والقضية الفكرية التي أثارها الظلم الاجتماعي الواقع على العمال لم تتراجع بموقف الحكومة ضد التحكيم وإنصاف العمال . . فيمضي فرح أنطون ليتلمس الأسانيد الفكرية التي تعارض فلسفة الرأسمالية هذه ويبحث عن المواقف والنصوص التي علها أن تكون في تراث هذه الأمة ، والتي تنتصر لمبدأ التحكيم ، وتدخل الدولة والحكومة لإنصاف الطرف الضعيف والمظلوم من طرفي الصراع والنزاع . . .

ولقد تصادف في ذلك التاريخ أن حدث إضراب من عمال أحد الموانى بالجزائر ـ المحتلة من قبل فرنسا ـ وأخذت الصحافة الفرنسية في الحديث عن نفس القضية ـ قضية النظام الرأسمالي وفلسفته ، ومشروعية تدخل الدولة للتحكيم وإنصاف العمال ، حتى وإن رفض ذلك أصحاب الأعمال . ووقعت في يد فرح أنطون مقالة لأحد الاقتصاديين

---

(٣) المصدر السابق . جـ٤ في أول سبتمبر سنة ١٩٠٦ م .

الفرنسيين الذين يرون ضرورة تدخل الدولة ، وفيها يستدل بأن «الشريعة الإسلامية قد حلت هذه المشكلة حلاً جميلاً ، فإنها توجب على الحكومة المداخلة بين أصحاب الأعمال والعمال والتحكيم بينهما . . .» .

وتأكد فرح أنطون من أنه قد عثر على شيء هام جداً يستطيع به أن يعارض فلسفة النظام الرأسمالي القائمة على «الحرية» ، التي تحولت في التطبيق والواقع إلى سلاح في أيدي الأقوياء وحدهم ضد جماهير الضعفاء ـ خصوصاً ونحن في مجتمع مسلم تستطيع فيه آراء إسلامية كهذه أن تكون سلاحاً فعالاً بيد الذين يناضلون ضد الرأسمالية ويطلبون للتقدم والرقي طريقاً غير رأسمالي في التنمية والاقتصاد . . وكتب فرح أنطون معلقاً على قول الاقتصادي الفرنسي هذا يقول : «إنه إذا كان ذلك القول صحيحاً ، وكانت أوروبا تطلب اليوم «إيجاب التحكيم» بين الفريقين ، حلاً للمسألة الاجتماعية ، فإنه يحق للشريعة الإسلامية أن تفتخر بأنها تقدمت أوروبا بهذا الحل المعقول . .[٤]» .

ولكن فرح أنطون لم يكن يستطيع أن يتقدم إلى المجتمع المصري المسلم بحديث الاقتصادي الفرنساوي ، باعتباره رأي الإسلام ، ففي مصر علماء للدين ، ومفتي الديار المصرية يومئذ هو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وكل الأوساط الإسلامية كانت قد أجمعت يومئذ على أنه أحد الأئمة المجتهدين . . . فلا بد إذاً من أن يتقدم إليه فرح أنطون فيسأله رأي الإسلام في هذا الموضوع ، خصوصاً وأن فرح أنطون قد اجتهد في البحث عن الأسانيد الإسلامية التي استند اليها الاقتصادي الفرنسي في تقريره لهذا المبدأ ، ففشل ، فقرر استفتاء الشيخ محمد عبده قائلاً : «وبعد أن بحثنا في كل المصادر التي لدينا ، ولم نهتد إلى أثر لهذا المبدأ ، بعثنا نستفتي الأستاذ المفتي فيه . . .» .

فتوى الأستاذ الإمام

وعندما وصل خطاب فرح أنطون إلى الأستاذ الإمام ، كانت تحيط بهذا الخطاب وبهذا الاستفتاء ظروف وملابسات تجعل منه قضية ذات أهمية خاصة ، وعلى جانب كبير من الحساسية ، وتكتنفها المخاطر والأشواك من مختلف الجهات . . .

فلقد كان للأستاذ الإمام خصوم يتلمسون إدلاءه ببعض الآراء الجريئة والعصرية

---

(٤) المصدر السابق ، نفس الجزء .

كي يشنوا ضده الحملات ويلقوا عليه الاتهامات . . . ولم يكن هؤلاء الخصوم يتورعون حتى عن التحالف مع «الشيطان» ضد الأستاذ الإمام ؟! ويكفي أن نعلم أن أكثر مشايخ الأزهر محافظة وتعصباً قد ذهبوا إلى فرح أنطون يوم حدثت بينه وبين الشيخ محمد عبده مناظرة حول «ابن رشد وفلسفته» وحول موقف كل من الإسلام والمسيحية من حرية البحث العلمي والعلماء ، ذهبوا إلى فرح أنطون يعرضون تأييده ضد المفتي ، رغم أن المفتي كان ينتصر للإسلام ، وأن فرح أنطون كان يرى أن المسيحية أوسع صدراً من الإسلام بالنسبة للعلم والعلماء ؟!

ولقد كان اللورد كرومر قد أدلى برأيه في القضية التي يستفتي فيها فرح أنطون ـ ومن ثم فإن الادلاء برأي يناقض رأي كرومر قد يكون فرصة لخصوم الإمام كي يوقعوا بينهما في وقت كان الإمام ـ لأسباب كثيرة ـ يستثمر وفاقه مع كرومر ضد خصومه الكثيرين ، وفي سبيل آمال في الإصلاح اعتقد أن تحقيقها رهن بهذا الوفاق .

كما كان مجيء هذا الاستفتاء من فرح أنطون مدعاة أخرى لحذر الأستاذ الإمام ، فبينهما ما يشبه الجفوة والقطيعة منذ المناظرة التي دارت حول ابن رشد وفلسفته وقضية الاضطهاد في النصرانية والإسلام .

كما أن حساسية هذه القضية وأهميتها كانت داعية لأن يحسب المفتي ألف حساب قبل الإدلاء فيها برأي يغضب الأغنياء . .

ولكن جميع هذه الأسباب لم تجعل الأستاذ الإمام يتأخر عن الإدلاء برأيه في القضية . . قضية رأي الإسلام في مشروعية تدخل الدولة في الاقتصاد ، والتحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال . . . فبعث إلى فرح أنطون بفتواه التي تعد أول فتوى إسلامية تقرر أن روح الإسلام ضد الفلسفة الفردية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، وأن روح هذا الدين توجب على الحكومة التدخل في الشئون الاقتصادية لمصلحة جماهير المحكومين ، سواء أكان ذلك بإقامة الصناعات وإدارتها ، أم بتحديد أسعار السلع التجارية ، أم بإنصاف العمال عن طريق رفع أجورهم ، أو تقليل ساعات عملهم ، أو بالأمرين جميعاً ؟! . . وحول هذه القضايا الهامة تقول كلمات الأستاذ الإمام في فتواه : إنه «يوجد في أصول الأحكام الإسلامية :

أن القيام بالصناعات من فروض الكفاية ، أي يجب على الأمة أن يكون منها من

يقوم بالصناعات الضرورية لقوام المعيشة ، أو للدفاع عن حوزتها ، فإذا تعطلت الصناعات وجب على القائم بأمر الأمة أن يتخذ السبيل إلى إقامتها بما يرفع الضرورة والحرج عن الناس .

وكذلك إذا تحكم باعة الأقوات ورفعوا أثمانها إلى حد فاحش وجب على الحاكم ، في كثير من المذاهب الإسلامية ، أن يضع حداً للأثمان التي تباع بها . وهكذا يدخل الحاكم في شؤون الخاصة وأعمالهم إذا خشي الضرر العام في شيء من تصرفهم .

فإذا اعتصب العمال في بلد ، وأضربوا عن الاشتغال في عمل تكون ثمرته من ضروريات المعيشة فيه ، وكان ترك العمل يفضي إلى شمول الضرر ، كان للحاكم أن يدخل في الأمر ، وينظر بما خوله من رعاية المصالح العامة ، فإذا وجد الحق في جانب العمال وان ما يكلفون به من قبل أرباب الأموال مما لا يستطاع عادة ، ألزم أرباب الأموال بالرفق ، سواء كان بالزيادة في الأجر أو النقص في مدة العمل ، أو بهما جميعاً . . .[٥]» .

* * *

ولقد أدركت جميع أطراف الصراع يومئذ أهمية هذه الفتوى وخطورتها ، خصوصاً وأنها قد جاءت مرتبطة بقضية اجتماعية مثارة بسبب الإضراب الشهير والكبير والطويل الذي قام به «لفافو السجائر» في مصر يومئذ . . . فهي إذاً ليست رأياً نظرياً مجرداً ، وإنما هي موقف من الصراع الاجتماعي انحاز فيه الأستاذ الإمام ـ مع الإسلام ـ إلى جانب العمال ضد أصحاب الأعمال ، وانتصر فيه لمبدأ التحكيم ، وتدخل الدولة في الصناعة والتجارة ، وتقليل ساعات العمل ورفع الأجور . . كما أنه كان إعلاناً صريحاً بأن المفتي يقف الموقف الذي يرى فيه التحقيق العصري المستنير لمبادىء الإسلام ، حتى ولو أغضب ذلك وعارض رأي وموقف كرومر عميد الاحتلال الانجليزي بمصر في ذلك الحين . . .

ويكتب فرح أنطون ليلفت النظر إلى أهمية هذه الفتوى فيقول : «فأنت ترى أهمية هذا القول وخطارته ، خصوصاً ما جاء فيه عن حكم الحاكم بالزيادة في الأجر ،

---

(٥) انظر في هذا الجزء : (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية) .

والنقص في مدة العمل ، وهذا القول مناقض كل المناقضة لمبدأ اللورد كرومر . . . وقريب من المبدأ الذي أشار إليه الاقتصادي الفرنسوي . وعلى ذلك كان في مصر سلطتان متجاورتان متناقضتان : السلطة المدنية التي تنادي بفم اللورد كرومر بمبدأ Individualistis والسلطة الدينية التي تنادي بمبدأ التعاون . . . » .

كما يذكر فرح أنطون أن بعض خصوم الأستاذ الإمام قد حاول إثارة معركة فكرية ضده بسبب هذه الفتوى ، وأن أحد شيوخ العلم الذين يترددون على الأزهر ويحررون الجرائد كتب مقالة أولى في إحدى الجرائد السورية اليومية «معلناً أنه سيشن حملة للرد على الأستاذ الإمام . . . » ولكن صاحب الجريدة قد تدارك الأمر فأوقف الجدل في هذا الموضوع . . . و«سد هذا الباب[٦]» . .

* * *

ونحن عندما نقدم هذه الصفحات المشرقة من تاريخ نضال أمتنا وفكرها المتقدم على طريق العدالة الاجتماعية ، قد تبدو هذه الكلمات والمواقف لبعض المعاصرين أقل من حجمها الحقيقي ، غير أن ربطها بعصرها وظروفها وملابساتها يجعل منها منارات عكست في حياتنا الفكرية والنضالية أضواء شديدة التوهج واللمعان ، وذلك عندما تحدت قيم عصرها المتخلفة ، وقوانينه البالية ، ومؤسساته الظالمة ، ورسمت للفكر والعمل طريق المستقبل على درب العدالة وتحرير الإنسان . ويكفي أن نعلم أن نضال العمال قد استمر في سبيل مبدأ «التحكيم» حتى انتصر في قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ بانشاء (لجنة التوفيق) بين العمال وأصحاب الأعمال[٧] . . . وأن نضال شعبنا قد استمر في سبيل تدخل الدولة في الاقتصاد لمصلحة الجماهير العريضة حتى انتصر هذا المبدأ تطبيقياً ونظرياً ، وأصبح عقيدة للدولة وفلسفة للمجتمع منذ سنة ١٩٦١ م . . .

اغنياء . . وفقراء . . ولكن . .

فهذه الفتوى الاجتماعية البالغة الأهمية ، التي حدد فيها الأستاذ الإمام موقف

---

(٦) المصدر السابق : جـ٤ في أول سبتمبر سنة ١٩٠٦ م .

(٧) انظر مجلة (الطليعة) عدد مايو سنة ١٩٦٥ م ص ١٥١ ، ١٥٢ .

الإسلام من المسألة الاجتماعية والصراع الاجتماعي عندما احتدم بمصر في مطلع هذا القرن وأثاره أو فجره صراع الطبقة العاملة المصرية وإضرابها الكبير . . . هذه الفتوى تلفت الأنظار إلى أهمية البحث عن الموقف الاجتماعي المتكامل للأستاذ الإمام ، وتشير إلى ضرورة بحث هذه الصفحة من صفحات فكر الرجل ، وهي صفحة لم تبحث ولم تجل حتى الآن ، على كثرة ما كتب عنه من بحوث ودراسات وما صدر حول فكره من كتب للعامة والخاصة ، وما قدم حول آرائه ومواقفه من رسائل في عدد كبير من الجامعات بعدد كبير من البلاد . .

والموقف المتقدم الذي اتخذه الأستاذ الإمام في هذه الفتوى من «المسألة الاجتماعية» ، وانحيازه ـ ومعه الإسلام ـ إلى صف العاملين ضد الرأسمالية والرأسماليين ، لا يصح أن يقودنا إلى المبالغة في موقع الرجل الفكري ، فنحمله ما لا يحتمل ، وننسب إليه أكثر مما آمن به في هذا المقام . **فالرجل لم يكن اشتراكياً بمقاييس عصرنا الراهن عن الاشتراكية ، كما ان الكثير من مفاهيمنا عن الطبقات وصراعاتها ، وقوانين هذه الصراعات ، لم تكن في حسبانه ولا في عقله عندما كان يفكر ويصدر آراءه وفتاويه ، لأن هذه المفاهيم لم تكن قد استقرت ولا انتشرت في المجتمع الذي عاش فيه** . . . ولكنه في ذات الوقت لم يكن بعيداً عن أصول القضية وجذورها والأسباب التي تدفع بها إلى الظهور ، ولم يكن بعيداً أيضاً عن الموقف الاجتماعي الواضح والمحدد من هذه الأسباب والجذور . . . فما هي إذن أبعاد هذا الموقف الاجتماعي الذي وقفه الرجل ؟؟ . . وما هي ملامح فكره الاجتماعي على وجه التحديد ؟؟

عندما فتح الرجل عينيه على حياة مصر الاجتماعية أبصر الواقع الذي قسم شعبها إلى : أغنياء ، وفقراء ـ وكان يعتقد يومئذ أن واجبات العمل القومي ملقاة على عاتق الأغنياء دون الفقراء ، لأن هؤلاء الأغنياء هم «أصحاب المصالح الحقيقية» في البلاد ، ومن ثم فإن أية مخاطر يرمي بها الأجنبي هذه البلاد إنما يضار منها الأغنياء ، أما الفقراء فليس لديهم ما يفقدونه في هذا الصراع القومي الناشب بين المصريين وبين الأجانب الطامعين . . أي أنه لم يكن من أنصار اعتبار الأغنياء «أصحاب المصالح الحقيقية» في مصر ، بهدف تقرير هذه الحقيقة توطئة لاستئثار هؤلاء الأغنياء بخيرات هذه البلاد ، وإنما كان يقرر هذا الواقع كي يرتب على هؤلاء الأغنياء كل الواجبات في الصراع

الناشب ضد الأجانب في ذلك الحين . . وإن كنا نعترف بأن هذا الجانب الايجابي من فكر الرجل وموقفه قد اقترن ـ وكان لا بد له أن يقترن ـ بسلبية هامة تمثلت في ضعف إيمانه بالجماهير الفقيرة ، وقلة ثقته فيما يمكن أن تصنعه هذه الجماهير في أحداث هذا الصراع مع الطامعين في البلاد . . . وهو يكتب حول هذا الموقف في المرحلة الأولى من حياته فيقول : إنه «يوجد كثير من ذوي الثروة واليسار ، وهم المتمتعون بخير البلاد ، وهم الذين ينبغي أن يطلبوا لها رفعة الشأن ومنعة الجانب ، لأن الأعين الغادرة محملقة إليهم ، طالبة انتزاع ما بأيديهم ، وإن تسلط الدخلاء عليها ، وتلاعب الأيدي المتغلبة بأمورها ، يضر بأولئك الأغنياء أولاً وبالذات ، ولا يضر غيرهم من الفقراء إلا ثانياً وبالعرض ، بل ربما لا يصل الضرر إلى الفقراء الذين هم صنف العملة والصناع أصلاً ، فإن الأنظار لا ترمق إلا ذوي الاعتبار ، فهم منتهى الأطماع» .

ثم يمضي الأستاذ الإمام ليرتب على تقييمه هذا تلك الواجبات التي دعا الأغنياء للنهوض بها إزاء العلم والتعليم ، إذ هما السلاح الذي يحاربنا به الأعداء ، والذي لا بد من التسلح به كي تصد مصر عن نفسها ومصالحها هذا الهجوم ، فيتحدث إلى الأغنياء ، ويتحدث عن واجباتهم ، فيقول : إن «الأمة ذات البسطة في الأفكار والمهارة في المعارف هي الأقوى سلطاناً والأقوم سياسة ، وهي الغالبة على سواها من الأمم . . . ألم يقفوا على الأسباب التي أعدها غيرنا . . . ثم اندفع إلينا لا ندري ماذا يريد أن يصنع بنا ؟! . . . أفلا يفقهون أنهم إن لم يكونوا نصراء لجيش العلم أصبحوا على شفا الخطر ؟!(٨)» .

ولكن إقرار الأستاذ الإمام بهذا الواقع الاجتماعي الذي قسم المجتمع إلى أغنياء وفقراء ، لا يعني رضاءة عن هذا الواقع ، ومن ثم لا يعني دعوته إلى بقاء هذا الواقع قائماً دون تغيير . . فهو أولاً قد اتخذ موقفاً واضح العداء للنظام الطبقي الوراثي ، الذي يصبح فيه الإنسان غنياً لأنه ورث الغنى ، أو فقيراً لأنه ورث الفقر ، وتحدث عن البلاد التي اتخذ فيها النظام الطبقي شكلاً ثابتاً ارتبط بالوراثة والنسب والسلالات ، فأنتقد هذه البلاد وتلك النظم ، عندما قال : إنه «في كثير من البلاد التي لا عناية لها بشأن الفضائل . . . لا ينزل الواحد فيها منازل الشرف إلا إذا كانت له من أبيه أو من متبوعه

---

(٨) انظر في الجزء الثالث من هذه الأعمال : مقال (ما هو الفقر الحقيقي في البلاد) .

جهة الشرف ، ثم إن صاحب الجاه والشأن الرفيع لا يسقط من مقامه ، فإن جاهه هو الحافظ له ، وشأنه هو الذي يقدم أبناءه وحواشيه إلى مثل مقامه ، وإن كان فاقداً لكل فضيلة ، وخالياً من كل صفة إنسانية ، فتكون الطبقات في مثل هذه البلاد على الدوام ثابتة أفرادها على حال واحد في أزمنة كثيرة ، **فالفقراء يبقون على فقرهم ، والاغنياء يدومون على غناهم ، وقليل أن يصير الفقير غنيّاً ، ويلزم لذلك تمكن الاستبداد والظلم في نفوس الطبقات العليا ، وثبوت جرثومة العبودية والذل في قلوب الطبقات السفلى** . . وفي مثل هذه البلاد قد ينال بعض المستضعفين وآحاد الناس ومن لا شأن لهم رفعة شأن أو علو مقام ، ولكن لا من أسبابه الطبيعية . . بل بوسائل التذلل والمداجاة وإظهار العبودية لمن فوقه ، ولزوم أعتابهم ، أو بأن ينتصب لجلب منافعهم الخاصة ، فإذا دام على ذلك أزماناً رقوا له ، وأخذوا بيده ، فدرجوه في مراقي الشرف سلماً بعد سلم ، حتى يلحق بهم ، ويعد في حاشيتهم ، فيشرف بمثل شرفهم ، **فبهذه الوسائل تنحرف القلوب . . . وتنعدم الرغبات في الفضائل** . .(٩)» .

وهذا الموقف الذي وقفه الرجل ضد النظام الطبقي الثابت والمتوارث ، منذ فجر عمره قد ظل وفياً له محافظاً عليه طوال حياته ، فعندما شرع في كتابة بعض الفصول في «ترجمته الذاتية» في سني حياته الأخيرة ، وتحدث عن «النسب» ودوره في توريث الفضائل قال : «إن النسب وحده ليس بالشيء ، يرفع ويخفض ، ولكن المعول عليه ، وما يصح أن يرجع الكرم إليه ، إنما هو ما يكون عليه المرء نفسه ، فإن وافق ذلك نسباً عالياً وحسباً تالداً كان أبلغ في الشرف وأعرق في الكرم ، وإلا فلن يبخس العامل عمله ، ولن يحرم أولئك الذين فاض عليهم الفضل الإلهي فرفع أنفسهم عما كان وضعهم آباؤهم ، فجعلهم بذاتهم أصولاً للكرم ، وأدواحاً للمجد ، بما أودع فيهم من الغرائز الفاضلة ، ووفقهم للأعمال الصالحة ، فمنهم يبتدىء الحسب ، وإليهم في القرون المستقبلة يرجع النسب(١٠)» .

فموقف الأستاذ الإمام هذا من النظام الطبقي الوراثي ، وهو الموقف الشديد العداء لهذا النظام ، يقودنا ويفضي بنا إلى معرفة سببه ، الذي يتمثل في إيمان الرجل

---

(٩) انظر في هذا الجزء (نيل المعالي بالفضيلة) .

(١٠) انظر في الجزء الثاني : (سيرتي) .

بالعمل ، باعتباره القيمة الحقيقية التي تمنح هذه الحياة لذاتها الوحيدة والأصيلة ، فهو يقول : ان «من لا يذوق لذة العمل الاختياري لا يذوق لذة الراحة الحقيقية ، لأن اللّه تعالى لا يضع الراحة في غير العمل» ، ويتحدث عن بطالة الأغنياء ، وكيف «أن حب الراحة يوقعهم في تعب لا نهاية له ، وهو تعب البطالة والكسل ، أو العمل الاضطراري . . .[11]» .

وهذا الموقف يقودنا إلى حقيقة أخرى هامة في فكر الرجل الاجتماعي ، ونظرته إلى عدالة هذا الانقسام الذي جعل بعض المجتمع أغنياء وأغلبيته فقراء ، ورأيه في ثبات هذا الانقسام وجدارته بالبقاء . . . فهو يوافق على أن فقر الفقير يجري على سنة من سنن اللّه في المجتمعات بمعنى أن هذا الفقر له أسبابه المادية في سلوك الناس وظروف حياتهم ونظم مجتمعاتهم ، وبالمثل غنى الأغنياء . . وفي ذات الوقت يرفض أن يكون الفقر والغنى من سنن اللّه ـ فهي أوضاع اجتماعية تجري على سنن ، وليست في ذاتها سنناً وقوانين دائمة الثبات والبقاء ـ وفرق كبير بين الأمرين ، كما هو واضح للمتأمل في هذا الموضوع ـ ومن ثم فإن تغيير هذه الأوضاع الطبقية والأحوال الاجتماعية رهن بالجري على سنن أخرى أنفع وأصلح ، وهي أيضاً من سنن اللّه . . . وفي ذلك يقول الأستاذ الإمام : « . . . وللفقر أسباب كثيرة ، منها : الضعف والعجز عن الكسب ، ومنها إخفاق السعي ، ومنها البطالة والكسل ، ومنها الجهل بالطرق الموصلة . . الخ . . الخ . . والأغنياء متمكنون من إزالة بعض هذه الأسباب أو تدارك ضررها وإضعاف أثرها ، كإزالة البطالة بإحداث أعمال ومصالح للفقراء ، وإزالة الجهل بالإنفاق على التعليم والتربية . . . **وإذا كان فقر الفقير إنما هو بالجري على سنة من سنن اللّه فازالة فقره أو مساعدته عليه أو فيه إنما يجري على سنة من سننه تعالى أيضاً ، كما أن غنى الغني كذلك**[12]» .

فهو يعترف بانقسام المجتمعات إلى : أغنياء وفقراء ، ويرفض أن يكون التوارث مبرراً يضفي الشرعية على هذا الانقسام ، كما يرفض أن يكون هذا الانقسام سنة ثابتة الدوام والأبدية من سنن اللّه في المجتمعات ، ويرجع هذا الانقسام إلى أسباب مادية

(١١) انظر تفسير آية البقرة (٢٧) في الجزء الرابع من هذه الأعمال .
(١٢) تفسير آية البقرة (٢٤٥) ، انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

وبشرية ، وأهم من ذلك يعتبر تغيير هذه الأوضاع جرياً على سنن اللّه أيضاً في هذه المجتمعات . . . وهناك نصوص كثيرة عند الأستاذ الإمام تقطع بأن هذا التغيير الذي كان يؤمل فيه إنما كان تغييراً لمصلحة الفقراء ، وليس لمصلحة الأغنياء ، فهو عندما يزور جزيرة «صقلية» ويشهد آثار ملوكها في العصور الوسطى ، يتحدث عن أحد هذه الآثار ، وهو قصر الملك الذي قام بقوت وعمل الفقراء ، يكتب متعاطفاً مع الفقراء ، فيقول : إن هذا القصر «باهر الزينة والأساس كسائر قصور الملوك في أوروبا أو في غيرها من البلاد الشرقية والعربية ، مما تنفق فيه الأموال بحساب ، وبغير حساب ، ولا شيء منها من كد الملك أو الأمير ، وإنما هي من أموال الرعية وكسب الحفاة العراة ، الذين لا يجدون ما به يستترون ، ويشتهون لو أنفق على جدران أبدانهم وأركان أجسادهم جزء من المليون مما أنفق على حيطان تلك القصور وزواياها وسقوفها . . ؟! . .[١٣]» وهو يقدم صورة منفرة لحياة البطالة والتعفن التي يحياها الأثرياء المتبطلون في المجتمع ، فيقول : إن الناس يحسبون خطأ «أنهم مغبوطون سعداء بلذات الدنيا وشهواتها ، فيكون هذا الحسبان من آلات الفساد . . ولو سبروا أغوارهم ، وبلوا أخبارهم ، لأدركوا أن ما هم فيه من ظلمة النفس وضيق العطن وفساد الأخلاق ينغص عليهم أكثر لذاتهم ، ويقذف بهم إلى الإفراط الذي يولد الأمراض الجسدية والنفسية ، ويثير في نفوسهم كوامن الوساوس ، ويجعل عقولهم كالكرة تتقاذفها صوالجة الأوهام ، وأن حب الراحة يوقعهم في تعب لا نهاية له ، وهو تعب البطالة والكسل أو العمل الاضطراري[١٤]» .

بل إن الأستاذ الإمام يعتبر أن هذا الانقسام الذي حدث في المجتمع ، فجعل قلة منه أغنياء ، وأوقع أغلبيته في الفقر الشديد ، يعتبر ذلك انحرافاً عن «سنة الفطرة» تجب محاربته ، ويتحتم تقويمه ، وعندما يكتب إلى الفيلسوف الروسي «تولستوي» ، يمدح فكره الاجتماعي ، ويقول له : إنك قد «شعرت بالشقاء الذي نزل بالناس لما انحرفوا عن سنة الفطرة . . . وكما كان وجودك توبيخاً من اللّه للأغنياء ، كان مدداً من عنايته للضعفاء والفقراء . . . » ؟!

---

(١٣) انظر في الجزء الثاني (رحلة إلى صقلية) .
(١٤) تفسير آية البقرة (٢٧) انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

فكره الاجتماعي

ونحن إذا شئنا الانتقال من هذا الموقف الاجتماعي العام الذي وقف به وفيه الأستاذ الإمام موقف المتعاطف مع الفقراء ، المناصر للعمل الاختياري ، والمعادي لأسلوب حياة الاغنياء المتبطلين ولنظام الطبقات المتوارث . . . إذا شئنا تجاوز هذا الموقف الاجتماعي العام طلباً لتصوره المحدد لما يجب أن يزول من هذا الواقع الاجتماعي وما يجب أن يكون . . فإننا نستطيع أن نلتقي ، من خلال نصوصه ، بعدد من الأفكار الهامة والمحددة . . وذلك مثل :

أ ـ إيمانه بالتكافل بين الأمة ، وضرورة «الجماعية» لحياة الإنسان .

ب ـ اعتباره أن الظلم الاقتصادي هو أشد أنواع الظلم الذي يقع على الإنسان من أخيه الإنسان .

جـ ـ تنبيهه إلى المخاطر التي تحدق بالمجتمعات من جراء تحكم سلطان رأس المال فيها .

د ـ تحديده لما يجب على الاثرياء في مجال الإنفاق العام ، ونظرته لطبيعة الملكية ، وموقفه من الاشتراكية وعلاقتها بالإسلام .

وهي أفكارومواقف حدد بها الأستاذ الإمام تصوره للسلبيات التي يجب القضاء عليها ، والإيجابيات التي يجب العمل لإقامتها وتثبيتها في حياة الناس الاجتماعية منذ ما يقرب من قرن من الزمان .

التكافل . . والجماعية

والأستاذ الإمام يعبر بموقفه من هذه القضية عن رفضه للفلسفة الفردية المغرقة في فرديتها وينحاز إلى نوع من «الجماعية» يرى به المجتمع جسداً واحداً شديد الترابط والتأثير . . فهو يعتبر أن طلب «النفع الخاص» لا يجب أن يكون على حساب «النفع العام ، بل يجب أن يكون من طريق تحقيق «النفع العام» ، ويعتبر أن هذا المبدأ هو المحور الذي يجب أن يدور من حوله موقف الإنسان ، بل يعتبره جوهر الفضائل المرغوب فيها ، فالفضائل «. . . هي الفضائل التي دونت لها كتب العلماء والحكماء ، وأثبتها الصديقون والسياسيون في مؤلفاتهم ، **ويجمعها طلب النفع الخاص من طريق المنفعة العامة ، أي الوقوف في السعي لكسب المعيشة عند حد ما ينفع الجمعية المعنونة**

باسم واحد ، كمصر أو الشام أو أمريكا ، **أو ينفع لعموم نوع الإنسان ولا يجلب ضرراً على أحد من المجتمعين ، لا في العاجل ولا في الآجل ، إلا أن يتوقف عليه نفع جميعهم . . . .»**[١٥] .

وهو يعتبر المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على الإنسان ثمرة للجهد الجماعي للجماعة البشرية التي ينتسب إليها ، وليست ثمرة لجهده الذاتي والفردي فقط ، ذلك «**ان الإنسان إنما يكتسب المال من الناس بحذقه وعمله معهم ، فهو لم يكن غنياً إلا بهم ومنهم ، فإذا عجز بعضهم عن الكسب لآفة في فكره ونفسه أو علة في بدنه ، فيجب على الآخرين الأخذ بيده ، وأن يكونوا عوناً له ، حفظاً للمجموع الذي ترتبط مصالح بعضه بمصالح البعض الآخر . . .**»[١٦] .

وهو لا يقصر ذلك الأمر على مجال الكسب الاقتصادي والمالي فقط ، بل يراه قانون الكسب في كل مجالات الحياة ومناحيها ، ذلك أن «الإنسان عامل بالطبع ، **فإنه ما** دامت له حياة فهو في حاجة إلى تقويمها ، **ولا محيص له عن أن يعمل لنفسه ولغيره ، فإنه لا يستقل بما يكفي لحفظ بقائه ، ولا بد له من الاستعانة بغيره ، ولن يعينه الغير حتى يرى من عمله ما يعود عليه بمنفعة ما . .**»[١٧] .

الوقوف ضد الظلم الاقتصادي

وهذه النظرة الجماعية للنشاط الإنساني ، وللمزايا التي يحققها الفرد من خلال المجموع ، والإيمان بضرورة تكافل الأمة ، بل المجتمع الإنساني عامة ، قد قادت الأستاذ الإمام إلى موقف شديد الحسم والوضح ضد الظلم الاجتماعي الناشىء عن المظالم الاقتصادية والمالية التي يوقعها الإنسان بأخيه الإنسان ، بل لقد اعتبر هذا النوع من الظلم أشد أنواع الظلم التي تنزل بالإنسان ، وذلك لارتباطه بسلطان المال الذي اعتبره أشد ألوان السلطان استحواذاً على فكر الإنسان الذي يقع فريسة له ، حتى لقد

---

(١٥) انظر في هذا الجزء : (نيل المعالي بالفضيلة) .
(١٦) تفسير آية البقرة (٤٣) انظر في الجزء الرابع من هذه الأعمال .
(١٧) انظر في الجزء الثالث من هذه الأعمال موضوع (تعليم أولاد الفقراء) .

قطع بأن الإنسان لا يمكن أن يجمع في قلب واحد بين تعلقه باللّه وتعلقه الشديد بالمال ؟! . . . فهو يقول عن مكان هذا اللون من الظلم بين الألوان الأخرى : انكم «**لو وزنتم جميع أنواع الظلم الذي يصدر من الإنسان لوجدتم أرجحها ظلم الباخل بفضل ماله على ملهوف يغيثه ومضطر يكشف ضرورته ، أو على المصالح العامة التي تقي أمته مصارع الهلكات ، أو ترفعها على غيرها درجات ، أو تسد الخروق التي حدثت في بناء الدين ، أو تزيل السدود والعقبات من طريق المسلمين ، فإن هذا النوع من الظلم هو الذي لا يعذر صاحبه بوجه من وجوه العذر التي يتعلل بها سواه من ظالمي أنفسهم . . .**» .

وهو يتحدث كيف أن سلطان المال يبلغ من القوة إلى الحد الذي يتربع فيه بقلب الإنسان بدلاً من الإيمان باللّه ، وأن الأغنياء الذين يحبون أموالهم إلى الحد الذي يبخلون بها على المصالح العامة هم كافرون باللّه على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز ؟! فيقول : إنك «ترى كثيراً من أغنياء المسلمين عارفين بما عليه أمتهم من الجهل بأمور الدين ، ومصالح الدنيا ، وفساد الأخلاق ، وتقطع الروابط وتراخي الأواخي ، وما نشأ عن ذلك من هضم حقوقها وانتزاع منافعها من أيدي أبنائها . ويعلمون أن صلاحهم يتوقف على بذل شيء من أموالهم ينفق في التربية والتعليم ونحوهما من المنافع العامة ، ثم هم يدعون إلى بذل قليل من كثير ما خزنوه في صناديق الحديد وما ينفقونه في شهواتهم ولذاتهم وتأييد أهوائهم وحظوظهم فيبخلون بذلك ويرونه مغرماً ثقيلاً ، ولا يحفلون بوعد اللّه للمنفقين في سبيله ولا وعيده للباخلين بفضله . **وأمثال هؤلاء لا يستحقون أن يكونوا من المسلمين ، لأنه لا يوجد في نفس الواحد منهم عرق ينبض في التألم لمصائب الإسلام وأهله ، فمن كان (كذلك) فهو كافر حقيقة وإن سمى نفسه مؤمناً . .**[١٨]» .

الوقوف ضد تحكم رأس المال

وهذا الموقف الذي خير به الأستاذ الإمام المسلمين بين الخضوع لسلطان اللّه وبين الخضوع لسلطان أموالهم ، لم يكن وليد «الزهد» في الحياة الدنيا وما فيها من وسائل

---

(١٨) تفسير آية البقرة (٢٥٤) ، انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

الرفاهية والاستمتاع المشروع ، ذلك أن هذا اللون من «الزهد» الذي دعت إليه بعض حركات التصوف ، وحبذته بعض الأديان التي سبقت الإسلام في الظهور ، لم يكن من رأي الأستاذ الإمام ، فموقفه من المال كان موقفاً وسطاً ، يرى «أن المال ليس مذموماً لذاته في دين اللّه ، ولا مبغضاً عنده ، تعالى ، على الإطلاق . . . كما هو ظاهر نصوص بعض الأديان السابقة . فكأن اللّه يقول : إنا لا نأمركم بإضاعة المال وإهماله ، ولا بترك استثماره واستغلاله ، وإنما نأمركم بأن تكسبوه من طرق الحل ، وتنفقوا منه في طرق الخير والبر . . [19]» .

وهذا الموقف الوسط الذي ارتضاه الأستاذ الإمام إزاء المال نجده محدداً أكثر عندما نطالع نصوصه حول «الربا» ، فهو يعتبر أن استغلال المال بالمال ، واتخاذ المال وسيلة لكسب المال عن طريق استغلال حاجة المحتاجين ، من الأسباب الأساسية لتحريم «الربا» في الإسلام ، وينبه إلى المخاطر الجسيمة التي تحدق بالمجتمع إذا هو وقع ضحية لسلطان استغلال المال بالمال ، وهو ما نسميه اليوم «برأس المال المصرفي» الذي يتحكم به أرباب البنوك والاحتكارات المصرفية في المجتمعات الرأسمالية . . . وعن هذه القضية البالغة الأهمية يتحدث الأستاذ الإمام عندما يعرض للوجه الثالث من الوجوه التي جعلت الإسلام يحرم «الربا» دون «البيع» ، فيقول : «إن النقدين (الذهب والفضة) إنما وضعا ليكونا ميزاناً لتقديرقيم الأشياء التي ينتفع بها الناس في معايشهم ، فإذا تحول هذا ، وصار النقد مقصوداً بالاستغلال ، فإن هذا يؤدي إلى إنتزاع الثروة من أيدي أكثر الناس وحصرها في أيدي الذين يجعلون أعمالهم قاصرة على استغلال المال بالمال ، فينمو المال ويربو عندهم ، ويخزن في الصناديق والبيوت المالية المعروفة بالبنوك ، **ويبخس العاملون قيم أعمالهم ، لأن الربح يكون معظمه من المال نفسه ، وبذلك يهلك الفقراء** . . . (وفي مثل هذه) البلاد نرى الفقير يموت جوعاً ولا يجد من يجود عليه بما يسد رمقه ، إذ قل فيها التعاطف والتراحم وحلت القسوة محل الرحمة . . » ولقد أبصر الأستاذ الإمام منذ وقت مبكر جداً في حياته العملية والفكرية والسياسية أن تركز ثروة البلاد في أيدي قلة من أبنائها ، ومن باب أولى من الأجانب الغرباء عنها ، إنما ينذر بكوارث كثيرة ، ومنها انخفاض القدرة الشرائية عند الأغلبية الفقيرة من المواطنين مما

---

(١٩) تفسير آية البقرة (٢٨٢) . انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

يؤدي إلى كساد في أسواق الزراعة والتجارة والمصنوعات فيتحدث عن أضرار هذا التركز ، وكيف أنه كما «يضربهم (أي الأغنياء) وبحواشيهم ، يضر أيضاً بثروة البلاد نفسها إذ تحصر الثروة في دوائر مخصوصة عند اشخاص قليلين ، لوازمهم ليست بالكثيرة ، فتكسد أسواق الصناعة والتجارة لقلة الراغبين في الصنائع والبضائع ، أي لقلة القادرين على اقتنائها ، وتقل الرغبة في الأعمال الزراعية ، إذ يكون الجميع كأجراء لا يهتمون اهتمام الملاك . . . ويزداد الضرر إذا وقعت الأملاك والمبيعات في أيدي الغرباء والأجانب ، الذين لا يسرنا أن نراهم واضعي أيديهم من غالب الأملاك العظيمة والأراضي الواسعة التي كانت في أيدي أبناء البلاد ، بل هذا أمر يحزن كل ذي عقل وإدراك ، ولا يغفل عنه إلا غبي دنيء محب للفقر والفاقة[٢٠]» . . والرجل هنا يعبر عن مصالح قوى اجتماعية جديدة غير طبقة الإقطاعيين . .

ثم يمضي الأستاذ الإمام ليقول لنا إن هذا التحكم الاستغلالي لرأس المال قد أثمر في هذه المجتمعات التي ساد فيها ذلك الصراع الاجتماعي بين العمال وأصحاب الأموال ، وهو هنا يتعاطف مع موقف العمال ، ويعذرهم ، فيقول : «إن المسألة الاجتماعية ، وهي مسألة تألب الفَعَلة والعمال على أصحاب الأموال ، واعتصابهم المرة بعد المرة لترك العمل وتعطيل المعامل والمصانع ، لأن أصحابها لا يقدرون عملهم قدره ، بل يعطونهم أقل مما يستحقون . .» ثم يمضي متحدثاً عن توقعات الكتاب الاجتماعيين للنتائج التي ستترتب على هذا الصراع ، فهم «يتوقعون من عاقبة ذلك انقلاباً كبيراً في العالم ، ولذلك قام كثير من فلاسفتهم وعلمائهم يكتبون الرسائل والأسفار في تلافي شر هذه المسألة . . . وقد ألف «تولستوي» ، الفيلسوف الروسي كتاباً سماه (ما العمل ؟) وفيه أمور يضطرب لفظاعتها القارىء ، وقد قال في آخره : إن أوروبا نجحت في تحرير الناس من الرق ، ولكنها غفلت عن رفع نير الدينار عن أعناق الناس الذين ربما استعبدهم المال يوماً ما . .» [٢١].

والأستاذ الإمام بهذا الحديث عن «استغلال المال بالمال» ، وسيطرة البنوك والاحتكارات المصرفية على المجتمعات ، وأثر ذلك في الحط من قيمة العمل الإنساني

---

(٢٠) انظر في الجزء الثاني : (حب الفقر أو سفه الفلاح) .

(٢١) تفسير آية البقرة (٢٧٥) . انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

للعاملين يقدم حديثاً ناضجاً في الفكر الاقتصادي ، بل والاقتصاد السياسي ، يزداد إعجابنا به إذا نحن نظرنا إليه في إطار عصره ، وفكر صاحبه ، ومركزه الديني ، والمكان الذي ألقى فيه هذا الحديث . . . فلقد قدمه في ساحة «الجامع الأزهر» وهو جالس يلقي دروسه في تفسير القرآن الكريم ؟! . .

الواجبات في الأموال

والأمر الذي يزيد موقف الرجل الاجتماعي وضوحاً ، ويفسر لنا المنطلق الذي انطلق منه إلى هذه المواقف التي أشرنا إلى بعضها ، هو أمر موقفه من المال وملكيته ، والواجب على أصحاب الأموال في هذه الثروات التي بين أيديهم ، والوجوه التي لا بد وأن يصرفوا فيها هذه الأموال ، ونظرته إلى فلسفة الإسلام الاقتصادية والاجتماعية ، وعلاقة هذه الفلسفة بالفلسفات الاجتماعية الحديثة ، والفلسفة الاشتراكية منها بالذات . . .

والرجل في هذا الموقف قد انطلق من موقف فكري شديد التقدم ، نستطيع أن نوجز ملامحه وقسماته في عدد من النقاط ، أهمها :

أولاً : أنه قد انحاز إلى صف الذين رأوا في الأموال نفقات واجبة أكثر من الزكاة ، وتحدث عن ذلك في تفسيره لقول الله تعالى ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾ نجده يقول : «**إن كلمة في سبيل الله تشتمل جميع المصالح العامة**[٢٢]» .

كما يحدد أن هذا الإنفاق الواجب ليس ما يلزم الإنسان لحياة أهله وولده ، ولا ما نعرفه من مظاهر الكرم والجود ، **وإنما هو الانفاق في المصالح القومية العامة** ، وهو يزيد هذا الأمر حسماً ووضوحاً في تفسيره لقول الله سبحانه : ﴿الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون﴾ ، فيقول : إن «هذا الوصف من أقوى أمارات الإيمان بالغيب ، لأن كثيراً من الناس يأتون بضروب العبادات البدنية كالصلاة

---

(٢٢) تفسير آية البقرة (٢٦١) . انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

والصوم ، ومتى عرض لهم ما يقتضي بذل شيء من المال للّه تعالى يمسكون ولا تسمح نفوسهم بالبذل ، وليس المراد بالإنفاق هنا ما يكون على الأهل والولد ، ولا ما يسمونه بالجود والكرم ، كقرى الضيوف ابتغاء عرض الشهرة والجاه ، أو الأنس بالأصحاب ، لأن هذا ليس من آثار الإيمان بالغيب ، وإنما هو الإيمان الناشيء عن شعور بأن اللّه تعالى هو الذي رزقه وأنعم عليه به ، وأن الفقير المحروم عبد للّه مثله ، وأنه حرم من سعة العيش لضعف أو حرمان من الأسباب التي توصل إلى الرزق . **أو عن إحساس بأن مصلحة من مصالح المسلمين ومنفعة من منافعهم العامة لا تقوم ولا تصل إليهم إلا ببذل المال ، وقد أوجب اللّه على من أوتي المال أن ينفق منه في ذلك السبيل، وهو أفضل سبل اللّه . . .**[٢٣]» .

ثانياً : إن هذا الانفاق الواجب ، والذي هو غير الزكاة وغير النفقات الخاصة والعائلية ، وغير نفقات الجود والكرم ، إن هذا الانفاق ليس محدوداً بقدر معين ، ولا محدداً بمبلغ لا يتعداه ، وهو أيضاً لا يرتهن وجوبه بحيازة نصاب معين من المال ، كما هو الحال في الزكاة وما يماثلها من الصدقات . . وفي ذلك يقول الأستاذ الإمام عندما يفسر قول اللّه سبحانه : ﴿ويسألونك ما ينفقون ؟ قل : العفو . .﴾ : « . . إن القرآن أطلق «العفو» ليقدره كل قوم في كل عصر بحسب ما يليق بحالهم ، لأنه خطاب عام ليس خاصاً بأهل جزيرة العرب ، ولا بحال الناس زمن البعثة . والمراد بهذا الإنفاق ما وراء الزكاة المفروضة المحددة كصدقة التطوع على الافراد وعلى المصالح العامة . . **إن الأمة المؤلفة من مليون واحد إذا كانت تبذل من فضل مالها في مصالحها العامة . . تكون أعز وأقوى من أمة مؤلفة من مائة مليون لا يبذلون شيئاً من فضول أموالهم في مثل ذلك**[٢٤]» .

أي ان الذي يحدد حجم الانفاق الواجب في الأموال والمخصص للمصالح العامة إنما هو قانون العصر وظروفه وملابسات المجتمع واحتياجاته ، وهي أمور تتطور وتتغير وتفرض من الأنظمة والفلسفات ما يفي بالغرض المطلوب في هذا المقام .

ثالثاً : إن إنحياز الإسلام إلى صف فلسفة «تكافل الأمة» إنما يعني ارتكاز فلسفة

---

(٢٣) تفسير آية البقرة (٣) . انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .
(٢٤) تفسير آية البقرة (٢٢٠) . انظر في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

الإسلام المالية على موقف غير منحاز إلى «الملكية الفردية» بالمعنى المتعارف عليه في فلسفات النظم الاقتصادية الفردية في عصرنا هذا . . . بل على العكس من ذلك تماماً ، **فالإسلام ينحاز إلى الفلسفة التي ترى في المال «ملكاً للأمة» ، وليس حق الحائز لهذا المال فيه بأقوى من حق المحتاج إلى هذا المال فيه ، فمركزهما القانوني من حيث مشروعية الانتفاع بهذا المال سواء وعلى قدم المساواة . . . والحائز الذي يمنع المحتاج حاجته ـ سواء أكان هذا المحتاج فرداً أم مصلحة عامة ـ هو بمثابة السارق والمغتصب لمال الآخرين ؟!**

وفي تقرير هذه الفكرة البالغة الأهمية يقول الأستاذ الإمام في تفسيره لقول الله سبحانه : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل . .﴾ : إن الله ، سبحانه «**اضاف الأموال إلى الجميع** ، فلم يقل : «يأكل بعضكم مال بعض ، للتنبيه على ما قررناه مراراً من **تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها ، كأنه يقول : ان مال كل واحد منكم هو مال أمتكم** ، فإذا استباح أحدكم أن يأكل مال الآخر بالباطل كان كأنه أباح لغيره أكل ماله وهضم حقوقه ، لأن المرء يدان كما يدين . . . **ان في هذه الإضافة مسألة أخرى وهي أن صاحب المال الحائز له يجب عليه بذله للمحتاج ، فكما لا يجوز للمحتاج أن يأخذ شيئاً من مال غيره بالباطل كالسرقة والغصب ، لا يجوز لصاحب المال أن يبخل عليه بما يحتاج إليه** . . . [٢٥]» .

رابعاً : يقرر الأستاذ الإمام أن الإسلام قد فرض في الأموال «حقوقاً عامة» تجعل وصف «الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة» أصدق وصف لفلسفته الاقتصادية والمالية والاجتماعية . . . فنظامه الاجتماعي ليس معادياً للاشتراكية ، وفلسفته المالية ليست نقيضاً لها ، بل إن هذه القسمة المتقدمة من قسمات الإسلام إنما هي من أهم القسمات التي إذا أحياها المسلمون وأبرزوها والتزموا تطبيقها في حياتهم استطاعوا ـ فضلاً عن صلاح حالهم ـ أن يقدموا للعالم المتمدن الإسلام بوجهه المشرق الجذاب ، وعند ذلك يرى الكثيرون في هذا الدين سبيلاً من سبل حل المسألة الاجتماعية ، وتصبح صفته هذه من دواعي الدخول فيه . . .

وحول هذه الفكرة يقول الأستاذ الإمام في تفسيره لقول الله سبحانه : ﴿ليس البر

(٢٥) تفسير آية النساء (٢٨) . انظره في الجزء الخامس من هذه الأعمال .

أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال ، على حبه ، ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب . . .﴾ يقول : « . . . وهذا الإيتاء غير إيتاء الزكاة . . . وهو ركن من أركان البر ، وواجب كالزكاة . . . وهو لا يشترط فيه نصاب معين ، بل هو على حسب الاستطاعة فإذا كان لا يملك إلا رغيفاً ورأى مضطراً إليه ، في حال استغنائه عنه ، بأن لم يكن محتاجاً إليه لنفسه أو لمن تجب عليه نفقته وجب عليه بذله . وليس المضطر وحده هو الذي له الحق في ذلك ، بل أمر الله تعالى المؤمن أن يعطي ، من غير الزكاة ، ﴿ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب﴾ . . . ومشروعية البذل لهذه الأصناف من غير مال الزكاة لا تتقيد بزمن ، ولا بامتلاك نصاب محدود ، ولا يكون المبذول مقداراً معيناً بالنسبة إلى ما يملك ككونه عشراً أو ربع العشر مثلاً ، وإنما هو أمر مطلق . . **وقد أغفل أكثر الناس هذه الحقوق العامة ، التي حث عليها الكتاب العزيز ، لما فيها من الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة . فلا يكادون يبذلون شيئاً لهؤلاء المحتاجين ، إلا القليل النادر لبعض السائلين ـ وهم في هذا الزمان أقل الناس استحقاقاً ، لأنهم اتخذوا السؤال حرفة ، وأكثرهم واجدون ـ ولو أقاموها لكان حال المسلمين في معايشهم خيراً من سائر الأمم ، ولكان هذا من أسباب دخول الناس في الإسلام ، وتفضيله على جميع ما يتصور الباحثون من مذاهب الاشتراكيين والماليين** . . (٢٦)» . بل إننا نرى الرجل منذ مطلع حياته الفكرية مؤمناً بضرورة التوزيع العادل للثروة القومية على الأغلبية الساحقة من المواطنين ، فيكتب في (الوقائع المصرية) في سنة ١٨٨٠ م يقول : «**إن أغنى البلاد وأسعدها هي البلاد التي توزعت ثروتها على غالب أهاليها** . . (٢٧)» .

مصدر هذا التفكير

وهناك كلمة لا بد أن تقال في ختام حديثنا عن تلك الصفحة المتقدمة من صفحات تفكير الأستاذ الإمام في المسألة الاجتماعية . . وهي الكلمة الخاصة بمصدر هذا اللون من ألوان التفكير لدى الرجل . . . ومن أين جاءه وما هي المدرسة التي تتلمذ

---

(٢٦) تفسير آية البقرة (١٧٧) . انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

(٢٧) مقال (حب الفقر أو سفه الفلاح) . انظره في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

عليها وأخذ عنها ذلك الموقف المتقدم في قضية الأموال ؟؟...

ولهذه الكلمة أهمية خاصة في المرحلة التي نكتب فيها هذه الدراسة عن الأستاذ الإمام . ذلك أن بعض الباحثين في تاريخنا وتراثنا ، وخاصة في ما يتعلق منه بعصرنا الحديث ، قد استنوا سنة سيئة حاولوا بها أن يردوا كل المواقف المتقدمة والصفحات المشرقة في هذا التاريخ وذلك التراث إلى أوروبا والمفكرين الأوروبيين ومدارس الفكر عند الغرب والغربيين . وفي العديد من المناسبات التي دار فيها الحديث حول هذا الفكر الاجتماعي المتقدم عند الشيخ محمد عبده ، كنت أسمع دائماً ـ بعد الدهشة والاستغراب والاعجاب ـ الاسئلة والاستفسارات عن قراءة الرجل لمفكري أوروبا الاقتصاديين والاجتماعيين ؟! وعن مدى استفادته من رحلته إلى أوروبا ، بصحبة أستاذه جمال الدين الأفغاني ، في ميدان الدراسات الاجتماعية ؟! . . وكثيرون من الباحثين في ميدان الدراسات الاجتماعية عندنا لم يكن يخطر ببالهم عند سماعهم لهذه الصفحة المتقدمة من فكر الرجل أن يربطوها بتراثنا الفكري التقدمي والإنساني في ميدان الأموال والخراج ، والموقف الذي انحاز فيه الاسلام إلى صف الجماعة والفكر الجماعي ، وما يزخر به التراث العربي الإسلامي من جذور وأصول لفكر اجتماعي انتصر منذ قرون للمستضعفين والفقراء ، وانحاز للعمل والعاملين ، وأرسى قواعد راسخة في هذا الميدان .

ونحن هنا لسنا بصدد تقديم دراسة عن الفكر الاجتماعي التقدمي في تراثنا الإسلامي والعربي ، فذلك مما يخرج بنا عن الإطار الذي نكتب فيه والغرض الذي نسوق له الحديث ، ولكننا نود أن نشير إلى ان الصفحات المشرقة والإنسانية والتقدمية ، في الفكر الاجتماعي والاقتصادي ، التي حفل بها هذا التراث كانت هي المصدر الأساسي والأول ـ ولا نقول الوحيد ـ التي استلهم منها الأستاذ الإمام هذه الصفحة المتقدمة من صفحات فكره الاجتماعي ، وعلى وجه التحديد نريد أن نقول : **إن الرجل قد استجاب لاحتياجات عصره في ضوء الأسس الكلية والعامة التي وضعها الإسلام كي تكون منطلقات لفلسفة اجتماعية يواكب بها المسلمون احتياجات عصورهم وظروف مجتمعاتهم الدائمة التطور والتغير باستمرار** . . . وحتى نلفت النظر إلى أهمية هذه الأسس الكلية والمنطلقات الإسلامية ، ودورها في تكوين الفكر الاجتماعي المتقدم لدى أي مفكر إسلامي مستنير ، يكفي أن نشير إلى عدد منها . . . وذلك مثل :

١ ـ ذلك الانحياز الواضح من الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومن القرآن إلى صف الفقراء والمستضعفين ، ضد ملأ قريش وأغنيائها ، فمن المعلوم أن أغلب الذين أسرعوا لاعتناق الإسلام في بدء ظهوره كانوا من العبيد والفقراء الذين رأوا فيه، ضمن ما رأوا ، سبيلاً للتحرير والتحرر وثورة تعيد الحقوق المغتصبة للأغلبية المقهورة في ذلك الحين . . . وعندما حاولت الفئات الغنية أن تطلب من الرسول الانحياز لها ، وإبعاد أتباعه الفقراء ، رفض ، وحكى لهم ـ بمنطق التاريخ ووقائعه وأحكامه ـ أن المستقبل لهؤلاء الفقراء ، وليس لهم ، وأن العاقبة والسلطة والنصر لهذه الجماهير الفقيرة المؤمنة ، وقص عليهم القرآن في ذلك مثلي قوم نوح وقوم فرعون ، فالأولون قالوا لنوح : (أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ؟!)[٢٨]، وقالوا له أيضاً : (ما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي)[٢٩] ومع ذلك استمر نوح مع هؤلاء «الأرذلون» ، الذين هم «الأقلون مالاً وجاهاً» ، فكان لهم النصر ، وكانت لهم العاقبة . ومثل ذلك موقف فرعون ومن معه من الذين آمنوا بموسى ، إذ رآهم مستضعفين طالما خضعوا هم وآباؤهم لسلطانه ، فحدد الله أن إرادته إنما هي إلى جانب هؤلاء الفقراء والمستضعفين ، فلقد كتب لهم المستقبل والسيادة والنصر (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين)[٣٠] .

٢ ـ ان الدولة العربية الإسلامية التي أسسها المسلمون بعد هجرتهم إلى «يثرب» (المدينة) قد شهدت ألواناً من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التي تحمل إلى جانب بسطاتها وأوليتها روح فلسفة اجتماعية منحازة تمام الانحياز إلى جانب «الجماعية» و«المجموع» ، فبعد الهجرة بخمسة أشهر عقد الرسول ، ﷺ ، «مؤاخاة» بين المهاجرين الذين هاجروا من مكة تاركين أموالهم ، آخا بينهم على أمرين : الحق . . ويشمل الجانب الروحي والمعنوي في المجتمع الجديد . . والمواساة[٣١] . المشاركة والمساهمة في

---

(٢٨) [الشعراء : ١١١] .

(٢٩) [هود : ٢٧] .

(٣٠) [القصص : ٥] .

(٣١) الدرر في اختصار المغازي والسير ، لابن عبد البر ، تحقيق د . شوقي ضيف ، ص ١٠٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

المعاش والرزق «وأن يصبح «القوم أسوة في هذا الأمر ، أي حالهم فيه واحدة[٣٢] . . ثم تطور هذا التنظيم لهذه المؤاخاة فشمل الأنصار مع المهاجرين ، وصار على : التوارث ، بعد الموت كذلك إلى جانب : الحق ، والمواساة . . . وعندما نزلت آية ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ في غزوة بدر نسخت التوارث فقط ، وظل التنظيم الاقتصادي الإسلامي ملتزماً بالمواساة التي هي المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق ، بحيث يصير حال القوم في هذا الأمر أسوة واحدة[٣٣] . . .

ولقد استمرت المواقف الكثيرة للرسول عليه الصلاة والسلام في تأكيد هذه القسمة من قسمات التنظيم المالي والاجتماعي في المجتمع الجديد ، فعندما يخرج للغزو ويرى الحاجة ماسة لتطبيق الجماعية والمساواة التامة بين الناس في الطعام وما يملكون من الزاد يطبق ذلك أوفى تطبيق ، ويروي «مسلم» في صحيحه قائلاً : «حدثنا إياس بن سلمة عن أبيه قال : خرجنا مع رسول اللّه ﷺ ، في غزوة ، فأصابنا جهد حتى هممنا أن ننحر بعض ظهرنا[٣٤] ، فأمر نبي اللّه ، ﷺ ، فجمعنا مزاودنا ، فبسطنا له نطعاً ، فاجتمع زاد القوم على النطع . قال : . . . ونحن أربع عشرة مائة . . . فأكلنا حتى شبعنا جميعاً ثم حشونا جُربنا . . »[٣٥] .

وعندما يشعر الرسول . ﷺ ، أن بعض الحائزين للأرض يؤجرونها بما يرهق المزارعين ، يصدر أمره بمنع ذلك ، ويستبدل هذا الشكل من أشكال الاستغلال الزراعي بذلك الشكل الذي يحقق مضمون شعارنا الحديث : «الأرض لمن يفلحها» . . وفي ذلك يروى «مسلم» حديثاً صريحاً وحاسماً عندما يقول : «عن رافع بن خديج : كنا نحاقل الأرض على عهد رسول اللّه ، ﷺ ، فنكريها بالثلث والربع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي ، فقال : نهانا رسول اللّه عن أمر كان لنا نافعاً ، نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها أويُزرعها ، وكره كراءها وما سوى ذلك»[٣٦] . . . وعن جابر بن عبد اللّه

---

(٣٢) لسان العرب ، لابن منظور جـ ١٨ ص ٣٧ .
(٣٣) كتاب الطبقات الكبير ، لابن سعد جـ ١ ق ٢ ص ١ .
(٣٤) أي دواب الحمل والركوب .
(٣٥) صحيح مسلم ، بشرح النووي جـ ١٢ ص ٣٣ ، ٣٤ . طبعة القاهرة الأولى.
(٣٦) مختصر صحيح مسلم . ص ١٧ . طبعة الكويت .

أن النبي ﷺ قال : «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ، ولا يكرها» .

٣ ـ أن الموقف النظري من الملكية الخاصة في هذه الدولة الإسلامية الأولى كان أقرب إلى الوقوف ضدها والانحياز إلى صف الملكية التي تحقق مصلحة المجموع ، فالرسول ﷺ يقول : إن «الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار»[٣٧] . وكانت هذه من أهم مصادر ثروة المجتمع في ذلك الحين وذاك المكان . ويأتي الموقف التطبيقي مؤيداً لهذا الموقف النظري ، فيحمي الرسول (أي يؤمم) أكثر المناطق الزراعية خصباً وإزدهاراً بالمراعي من حول المدينة ، وهي منطقة «النقيع» ، فلقد روى البخاري عن ابن عباس : «بلغنا أن النبي حمى النقيع» ، وهو مكان على بعد عشرين فرسخاً من المدينة ، في صدر وادي العقيق ، كان أخصب واد هناك ، حتى كان شجره مما يغيب الراكب فيه؟!‏[٣٨] .

٤ ـ في مختلف الجوانب النظرية للمسألة الاجتماعية نلتقي بعديد من الأحاديث النبوية التي تنتصر للعمل ، وللجماعية ، وللفقراء ، والتي تنهى عن حيازة ما زاد على احتياجات الإنسان .

ففي تمجيد العمل نقرأ قوله ﷺ «لأن يحتطب أحدكم ـ وفي رواية: لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيحتطب ـ خيرله من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه . » . . . وعن اليد العاملة نقرأ قوله : «هذه يد يحبها الله ورسوله» . . . وقوله : «لايؤجر أحد إلا بكد يمينه» . . . وقوله : «أطيب الكسب : عمل الرجل بيده . »[٣٩]

وفي الانتصار للموقف الجماعي والنظرة الجماعية نقرأ الحديث الذي يرويه «الطبراني» عن أبي موسى ، فيقول : إنه سمع النبي ، ﷺ يقول : «لن تؤمنوا حتى تراحموا» قالوا : يا رسول الله ، كلنا رحيم ! قال : «إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه ، ولكنها رحمة العامة» .

وفي تقرير المبدأ الذي يحدد للفقراء في أموال الأغنياء ما يكفيهم ويدفع عنهم

---

(٣٧) رواه أحمد وأبو داود .

(٣٨) نهاية الايجاز في سيرة ساكن الحجاز، لرفاعة الطهطاوي ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، طبعة القاهرة سنة ١٢٩١ .

(٣٩) رواه أحمد والحاكم .

الحاجة ـ وهو ما وجدناه في تفسير الأستاذ الإمام لقول اللّه سبحانه ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ . . . ـ في تقرير هذا المبدأ نقرأ الحديث الذي يرويه الإمام على عن الرسول ، والذي يقول فيه : «إن للّه على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ، **وما يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا الا بما يصنع أغنياؤهم ،** ألا وإن اللّه يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً» ..

وعن الموقف النظري الذي ينهى عن حيازة ما زاد على الحاجة نقرأ الحديث الذي يرويه «مسلم» في صحيحه «عن أبي سعيد الخدري قال : بينما نحن في سفر مع النبي ، ﷺ ، إذ جاء رجل على راحلة له . . . قال . . . فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً ، فقال رسول اللّه ، ﷺ ، : «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له . . . قال . . . فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا **انه لا حق لأحد منا في فضل**(٤٠)» .

* * *

ونحن نعتقد أن هذه الأحاديث ، والمواقف : النظرية والعملية ، التي عرفتها الدولة العربية الإسلامية قد كانت «السابقة الدستورية» المقدسة التي رأى في ضوئها الأستاذ الإمام واقع مجتمعه وظروف عصره . . . ومن ثم كانت بمثابة الجذور الأولى التي تغذى منها فكره الاجتماعي والاقتصادي . . فلقد كان الرجل عصرياً ومستنيراً ومجتهداً ومجدداً ، بالقدر الذي جعله يعيش عصره ويبصر احتياجاته ، كما كان أميناً ووفياً لتراثه العربي الإسلامي الذي رأى على ضوء مبادئه الكلية وقواعده النظرية العامة ظروف العصر والقضايا الجديدة التي طرحها تطور الحياة . . . وفي هذا الإطار ، ومن هذا الموقع الفكري علينا أن نفسر موقفه الاجتماعي المتقدم ، فنعلله إن شئنا التعليل ، ونفسره إن أردنا التفسير ، ونبحث عن جذوره الأولى إن أردنا الوصول إلى شيء من ذلك . . . وإن كان هذا كله لا يعني أن الرجل لم يقرأ لمفكرين ماليين واجتماعيين غربيين وشرقيين ، فلقد قرأ الكثير والكثير . . لتولستوي وغيره من مفكري عصره الاجتماعيين ، ولكن الإطار الذي حددناه هو السبيل الوحيد السليم لوضع فكره الاجتماعي في مكانه الصحيح . . . هذا الفكر الذي **لا نقول عنه انه كان فكراً**

---

(٤٠) صحيح مسلم ، بشرح النووي جـ١٢ ص ٣٣ .

اشتراكياً ، وانما نضعه في مكان بارز من الفكر «الإنساني» الطامح إلى لون من العدالة الاجتماعية يتناسب مع فهم الرجل لظروف عصره والأحكام الكلية التي جاء بها الإسلام في هذا الميدان . . فلم يكن الرجل محامياً عن الجماهير الكادحة في المجتمع ، وإنما كان أقرب الى تمثيل الطبقة الوسطى التي كانت تلعب دوراً تقدمياً وثورياً في عصره ، ولكنه كان أيضاً صاحب موقف «شمولي» في نظرته للمجتمع جعله يقف الى جانب الفقراء أيضاً . . . وهذه الملاحظة انما تمثل بالنسبة للبحث قضية تتعلق بالمنهج الذي يجب أن نعالج به دراساتنا لفكر الأستاذ الإمام وأمثاله من أئمة المفكرين المسلمين .

التربية والتعليم

[أمر التربية هو كل شيء . . . وعليه يبنى كل شيء . . . وكل مفقود يفقد بفقد العلم ، وكل موجود يوجد بوجود العلم . . . وأي إصلاح للشرق والشرقيين لا بد وأن يستند إلى الدين ، حتى يكون سهل القبول ، شديد الرسوخ ، عميق الجذور في نفوس الناس . . . والناس ، في التعليم ، طبقات ثلاث : العامة . . . والساسة . . . والعلماء . . . ويجب تحديد ما يلزم لكل واحدة من هذه الطبقات الثلاث من التعليم كماً ونوعاً . . ؟!]

محمد عبده

التربية والتعليم

من النظرة الشاملة إلى الفكر الذي قدمه الأستاذ الإمام في موضوع التربية والتعليم نجد أن الرجل كان صاحب نظرة مثالية ، غير واقعية إلى هذا الحقل من حقول الإصلاح .. فهو عندما اعتقد أن التربية هي العصا السحرية التي تغير كل شيء ، وتبدل كل سلبي فتجعله إيجابياً ، وتعدل كل منقوص فتجعله كاملاً ، وتطلق كل مقيد فتجعله متحرراً ... الخ .. الخ .. عندما اعتقد ذلك قد أغفل ـ أو قلل من شأن ـ الجوانب الأخرى في حياة المجتمع ، والمشاكل العديدة التي لا بد من أن يسير المصلحون أو الثوار في حلها جنباً إلى جنب مع الإصلاح التربوي والنهضة بالتعليم .

فليست تكفي التربية لوجود حياة أسرية سعيدة ومستقرة ، إذ لا بد من حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تطحن الأسرة وتلقي في طريق سعادتها واستقرارها بالأشواك والعقابات ..

وليست تكفي التربية للحاق بالأمم المتقدمة ، إذ لا بد لخلق المناخ الصالح للتربية من الدخول في معارك عديدة ضد ما يعترض قيام هذا المناخ الصالح من عقبات ومعوقات .. كما لا بد من تحديد أي أنواع التربية والتعليم هو الذي يمكننا من اللحاق بالأمم المتقدمة ، وهو أمر يتوقف على تحديد ماهية التقدم ، وارتباط معاييره بالعصر الذي نعيشه ، والمهام التي على المجتمع أن ينجزها في هذه المرحلة المحددة من مراحل نموه وتطوره .. الخ . الخ .

ونحن نفتقد هذه النظرة الشاملة عند دراسة فكر الرجل في هذا الميدان .. ويبدو

أن تجربته الفردية الخاصة كانت النموذج الذي صدر عنه وتصوره وملك عليه لبه وهو يتحدث عن هذا الموضوع . فهو فلاح تزوج في القرية وطمح ، بل وناضل من أجل أن يعمل فلاحاً في الأرض مثل أخويه «علي» و«محروس» ، ولكن الآفاق الفكرية والسلوك التربوي اللذين استفادهما من استاذه جمال الدين الأفغاني قد جعلا منه أحد عقول الأمة العربية والإسلامية الأكثر بروزاً وتحليقاً في سماء عصره ، ولقد انتقلت به «التربية» من مشاركة «علي» و«محروس» في فلاحة الأرض إلى مشاركة الأنبياء : إبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ومحمد ، والشهداء والصديقين والقديسين في بعض مراتب الفكر والحكمة والنبوغ . . كما يقول .

سيطرت على نظرة الرجل إلى موضوع «التربية» تجربته الذاتية هذه . . . فاعتبر «أن الإنسان لا يكون إنساناً حقيقياً إلا بالتربية . . . وهي عبارة عن السعادة الحقيقية . . فإذاتربى أحب نفسه لأجل أن يحب غيره ، وأحب غيره لأجل أن يحب نفسه» .

وفي الوقت الذي كانت مصر ترزح فيه تحت نير الاحتلال البريطاني سنة ١٨٩٦ م ، وتزخر فيه بعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج إلى ثورة تغير المجتمع تغييراً جذرياً بعد أن تحرره من قوات الاحتلال وقواه ، لا يرى الرجل شيئاً ينقص البلاد سوى التربية ، فيقول : «نحن في بلاد رزقها اللّه سعة من العيش ، ومنحها خصوبة وغنى يسهلان على كل عائش فيها قطع أيام الحياة بالراحة والسعة ، ولكنها ويا للأسف منيت ، مع ذلك ، بأشد ضروب الفقر : فقر العقول والتربية . .»[(١)] .

وعنده أن الإنسان إذا افتقد التربية ، افتقد كل شيء ، فلن يستطيع أن يتحلى «بالعدل» أو «الغنى» أو الكمال إلا إذا كان مصقولاً بالتربية والتعليم ، «ذلك أن عدل الجاهل ظلم ، فإن صدر منه بطريق الصدفة ، لا عن مقصد ، فلا بد له من الخبط فيظلم ، وان غناه فقر ، فإن أتى من البخت الاتفاقي فلا بد يوماً أن يختل سيره فيفتقر ، وأن كمال الجاهل نقص ، فإنه طلاء على حائط خرب عما قليل يكشط ويتناثر منه التراب ثم ينهدم . .

---

(١) انظر (التربية) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

فقـر الجهول بـلا علم إلى أدب فقر الحمار بلا رأس إلى ذنب !!»

وبسبب من هذه النظرة المثالية إلى قضية التربية والتعليم ، علق الأستاذ الإمام آماله في تحقيقها على «الأغنياء» ، الذين رأى فيهم أصحاب المصلحة الحقيقية في النهوض بالبلاد للحافظ على مكاسبهم فيها . . ورأى أن دورهم في هذا الميدان أعظم وأكبر من دور الحكومة فيه . . فقال : إن «على الأغنياء منا ، الذين يخافون من تغلب الغير عليهم ، وتطاول الأيدي الظالمة إليهم ، أكثر من الفقراء ، أن يتألفوا ويتحدوا ، ويبذلوا من أموالهم في سبيل افتتاح المدارس والمكاتب واتساع دوائر التعليم ، حتى تعم التربية ، وتثبت في البلاد جراثيم العقل والإدراك ، وتنمو روح الحق والإصلاح ، وتتهذب النفوس ، ويشتد الإحساس بالمنافع والمضار ، فيوجد من أبناء البلاد من يضارع بني غيرها من الأمم ، فتكون عند ذلك معهم في رتبة المساواة ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا . . وعلى الحكومة في جميع ذلك أن تسن قوانين التعليم وتلاحظ أحوال المعلمين والمتعلمين . . »(٢) .

ونحن نقول : إن نظرته هذه «مثالية» غير واقعية ولا علمية ، لأن القضية قبل كل ذلك هل هؤلاء الأغنياء أصحاب مصلحة في «شيوع» هذا الذي يدعو إليه الشيخ محمد عبده في البلاد حتى ينصروه ويبذلوا في سبيله الأموال ؟! لقد أثبتت تجربة الرجل «العملية» أنهم ليسوا كذلك ، وأن الحكومة ليست كذلك ، وهي التجربة التي تحصلت له عندما مارس العمل في هذا الحقل من حقول الإصلاح . .

ومن أبرز الأدلة على أن نظرة الرجل إلى هذا الموضوع كانت نظرة «مثالية» غير واقعية ولا علمية ، أنه ناضل من أجل أن يكون العمل التربوي «بديلاً» عن العمل السياسي ، بينما النظرة العلمية في دراسة المجتمعات تضع التطور التربوي في مكانه من العملية الشاملة للتقدم ، وهي العملية التي تجمعها النظرة السياسية والخطة السياسية والعمل السياسي للنهوض بهذه المجتمعات . . فلقد كان الرجل ، بسبب استغراقه التأملي في هذا الحقل قبل غيره وأكثر من غيره من الحقول ، يعتقد أن العمل التربوي يمكن أن ينجح ويثمر بعيداً عن التأثر بالعوامل السياسية وغيرها ، وأنه أكثر من ذلك يمكن أن يكون بديلاً عن الاشتغال بما عداه من العوامل والمهام . . وهو لذلك يعجب

---

(٢) انظر (ما هو الفقر الحقيقي في البلاد ؟!) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

للنبهاء الذين لا يفرغون للتربية بدلاً من الاشتغال بالسياسة ، فيقول : «إني لأعجب لجعل نبهاء المسلمين وجرائدهم كل همهم في السياسة ، وإهمالهم **أمر التربية الذي هو كل شيء ، وعليه يبنى كل شيء** ، . . . إن السيد جمال الدين كان صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لأفاد الإسلام أكبر فائدة . وقد عرضت عليه حين كنا في «باريس» أن نترك السياسة ونذهب إلى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ، ونعلم ونربي ما نختار من التلاميذ على مشربنا . . فلا تمضي عشر سنين إلا ويكون عندنا كذا ، وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك أوطانهم والسير في الأرض لنشر الإصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار . . فقال (أي جمال الدين) : إنما أنت مثبط ؟! . . . . من سوء حظ المسلمين أن كل من كان فيه استعداد لشيء يشتغل بغيره ، فاشتغال هذه الأميرة (نازلي هانم فاضل) بالسياسة كاشتغال السيد جمال الدين بها ؟! وهو رجل عالم ، وأعرف الناس بالإسلام وحالة المسلمين ، وكان قادراً على النفع العظيم بالإفادة والتعليم ، ولكنه وجه كل عنايته إلى السياسة ، فضاع استعداده هذا . . . وهذه الأميرة قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهذيب البنات ، فإن من حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة إسرافاً وتبذيراً ، ولو أنها حملتهن وأمثالهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن ، واستحضرت لهن معلمات من الآستانة أو سوريا ، لكان خير عمل تعمله ، وما كن ليخالفنها ، فإذا لم يأت بالفائدة المطلوبة كان غرساً أو بذراً تجنى ثمرته ولو بعد حين . . .» .

بل لقد كان الأستاذ الإمام يعتقد بامكانية ، بل بضرورة أن يغض المصلح الطرف عن المفاسد والمخالفات القائمة في المجتمع ، بل وأن يساعد على بقائها أحياناً ، في سبيل أن يتمكن من بلوغ هدفه في التربية والتعليم ؟! فهو يتحدث عن تصوره للعلاقة المثلى التي كان من الواجب أن تقوم بين جمال الدين الأفغاني وبين السلطان عبد الحميد وحاشيته فيقول : لو أن السيد جمال الدين «تقرب من السلطان بمقدار يمكنه من حمله على إصلاح التربية والتعليم ، **من غير تعرض لفساد حاشيته ولا تدخل في شئونهم ـ بل مع مساعدتهم على أغراضهم الخسيسة لكان حسناً** ، ولقدر أن ينفذ مآربه . . **مثلاً : يحسن للسلطان أن يصدر إرادته بإصلاح الوعظ في الجوامع والتعليم الديني في المدارس ، ويقرن هذا السعي بإعطاء «أبي الهدى» خمسمائة جنيه ، وإعطاء نيشان لابنه أو أخيه ، فإذا رآه « أبو هدى » يخدمه فيما هو مهم عنده فإما أن يواتيه وإما**

أن لا يناويه . وهلم جرا . ولكنه تدخل في شئون هؤلاء الفاسدي الطباع والأخلاق وإصلاحهم من المستحيلات ، فأخفق مسعاه . . »[٣] .

ونحن نعتقد بخطأ الأستاذ الإمام في نظرته هذه لموقف الأفغاني ، فلولا تدخله وتدخل أمثاله في شئون «فاسدي الطباع» هؤلاء ، لتكرست في المجتمعات إلى الأبد مثل هذه النماذج ، ولما دفع بها التطور إلى زوايا النسيان والعدم ، ولما قدمت الثورات وحركات التقدم النماذج الأكثر تقدماً والأكثر اتصافاً بما هو طيب وجميل من أخلاق الإنسان . . كما نعتقد بأن نظرة الأستاذ الإمام هذه إلى تلك القضية هي من أهم المفاتيح إلى شخصية الرجل ومسلكه ومنهجه الذي على أساس منه أقام علاقاته بالقوى المختلفة في مصر يومئذ ، ومن بينها سلطات الاحتلال . . فلم يكن الرجل راضياً عن كثير من الأوضاع التي سكت عنها ، ولا سعيداً بكثير من العلاقات التي دخل فيها ، ولكنه كان صاحب هدف كبير ظن أن بلوغه رهن بالسكوت على أشياء لا يصح السكوت عليها والدخول في علاقات يحسن أن لا يدخل فيها من له مثل مكانه ومكانته في البلاد ؟!

* * *

وبسبب من هذه النظرة المثالية نلتقي في فكر الرجل بأمثلة عديدة لقضايا معقدة اعتقد أن التربية وحدها كفيلة بتقديم الحلول السحرية لها . .

فالأمة التي «لم تقوم نفوسها بالتربية السليمة ،ولم تثقف عقولها بالمعارف الصحيحة» سبيلها إلى بلوغ هذه الغاية أن تترك «لولي أمرها» الذي ينهض بمهمة «تهذيبها وإصلاح طباعها» وذلك قبل تغيير نظمها السياسية والاجتماعية ، واستبدال الأنظمة الفردية للحكم بالشوري والدستوري والنيابي منها . . مع أن الطريق الوحيد السليم هو أن تبدأ هذه الأمة بإيجاد المناخ السياسي والاجتماعي الذي يتيح لها التربية والتثقيف والتهذيب[٤] . . . اللهم إلا إذا كان الحديث عن تهذيب لقلة محظوظة من أبناء هذه الأمة ، يمكن أن يتحقق لها ذلك في ظل الحكم الفردي وأنظمة الاستبداد .

وعندما كان النفوذ الاستعماري الأوروبي يزحف على الولايات العربية العثمانية في

---

(٣) انظر في هذا الجزء : «من حديث عن السياسة» .

(٤) تتردد مثل هذه الأفكار في (كتاب الأحداث العرابية) ، انظره في هذا الجزء .

المشرق العربي ، مستخدماً العديد من الأسلحة والوسائل ، ومنها مدارس جمعيات التبشير . . لم ير الأستاذ الإمام سلاحاً نحارب به هذا النفوذ الاستعماري سوى سلاح التربية ، فهو يقول : إنه لا سبيل لمواجهة النفوذ الأجنبي في لبنان «إلا بالتربية ومدافعة الأجانب بمثل سلاحهم . . . وما أسهل سد تلك المنافذ على أولئك الأجانب بإنشاء معهد للتربية العثمانية» .

وعندما تلعب الطائفية دورها في تمزيق المجتمعات العربية في الشام ، وتقسم المواطنين هناك إلى سنة وشيعة ، ودروز وعلويين . . الخ . . الخ . . ويتعلق زعماء الدروز بالنفوذ الانجليزي ، يرى الأستاذ الإمام أنه«لا طريق لإصلاحهم وراحة الدولة من ناحيتهم إلا ما يسلكه غيرنا لمثل هذه الغاية وهو التربية والتعليم ، مع اختيار الصالحين للقيام بها . .»(٥) .

مع أن لمشكلة الطائفية هذه عديداً من الجوانب ، من أهمها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الطبقية لزعمائها الذين يذكون أوار نارها ، والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها بعض هذه الطوائف بينما يحرم منها الآخرون . . . ولكن نظرة الأستاذ الإمام «المثالية» لقضية التربية والتعليم جعلتها في نظره عصا سحرية قادرة على صنع المستحيلات .

* * *

ونوع التربية التي كان يراها ويدعو إليها الأستاذ الإمام من الأمور التي تستحق الدرس والتأمل والانتباه . . فهي ، على كل مستوياتها ، تربية تستند إلى الدين ، وتنبع من تعاليمه ، وتتصل به بسبب وثيق ، وذلك لأن الرجل كان صاحب رأي يرى **أن أي إصلاح للشرق والشرقيين لا بد وأن يستند إلى الدين حتى يكون سهل القبول شديد الرسوخ عميق الجذور في نفوس الناس** . .

وهو مع إيمانه بالوطن والوطنية ، لا يرى أن هذه الوطنية يمكن أن تكون «عقيدة» تحل محل «الدين» في دفع عجلة الإصلاح إلى الأمام ، فمن «ظن أن اسم الوطن ، ومصلحة البلاد ، وما شاكل ذلك من الألفاظ الطنانة يقوم مقام الدين في إنهاض الهمم

---

(٥) انظر في الجزء الثالث من هذه الأعمال (لائحة اصلاح القطر السوري) .

وسوقها إلى الغايات المطلوبة منها فقد ضل سواء السبيل . . » (٦).

وهو يزيد رأيه في دور الدين في التربية إيضاحاً وتحديداً عندما يتحدث إلى الناس ، فيقول لهم : «إن مطلوبكم المحبوب هو العلم ، كان العلم فيكم وكان الحق معه ، وكان الحق فيكم وكان المجد معه . . **كل مفقود يفقد بفقد العلم ، وكل موجود يوجد بوجود العلم** . . . أما العلم الذي نحس بحاجتنا إليه فيظن قوم أنه علم الصناعة وما به إصلاح مادة العمل في الزراعة والتجارة مثلاً . وهذا ظن باطل ، فإنا لو رجعنا إلى ما يشكوه كل منا نجدأمراً وراء الجهل بالصناعات وما يتبعها ـ إن الصناعة لو وجدت بأيدينا نجد فينا عجزاً عن حفظها ، وإن المنفعة قد تتهيأ لنا ثم تنفلت منا لشيء في نفوسنا فنحن نشكو ضعف الهمم ، وتخاذل الأيدي ، وتفرق الأهواء ، والغفلة عن المصلحة الثابتة . وعلوم الصناعات لا تفيدنا دفعاً لما نشتكيه ، فمطلوبنا هو علم وراء هذه العلوم ألا وهو العلم الذي يمس النفس ، **وهو علم الحياة البشرية** . . . **العلم المحيى للنفوس هو علم أدب النفس ، وكل أدب لها هو في الدين** ، فما فقدناه هو التبحر في آداب الدين ، وما نحس من أنفسنا طلبه هو التفقه في الدين ، **ولا أريد أن نطلب علماً محفوظاً ، ولكنا نطلب علماً مرعياً ملحوظاً** . . . فإذا استكملت النفس بآدابها عرفت مقامها من الوجود ، وأدركت منزلة الحق في صلاح العالم ، فانتصبت لنصره ، وأيقنت بحاجتها إلى مشاركيها في الوطن والدولة والملة . . . وإننا في تحصيل هذا العلم الحيوي لا نحتاج إلى الاستفادة من البعداء عنا ، بل يكفينا فيه الرجوع لما تركنا ، وتخليص ما خلطنا ، فهذه كتبنا الدينية والأدبية حاوية لما فوق الكفاية مما نطلب ، وليس في كتب غيرنا ما يزيد عنها إلا بما لا حاجة بنا إليه ، وكما وصل إلينا وجودنا بالتناسل عن آبائنا ، فلتصل إلينا حياة نفوسنا بما أورثونا من علومهم وآدابهم ، ولا يتيسر لنا ذلك إلابعلم اللغات التي أودعوها معارفهم ، وهي لدينا لغتان : التركية . . والعربية» (٧).

ونحن نعتقد أن الأستاذ الإمام قد وقف في هذا النص من العلوم الحديثة ، وخاصة علوم الحياة العملية ، موقفاً شديد المحافظة . فهو قد أنكر دور هذه العلوم في تأديب النفس وإحيائها ، وهو دور بالغ الأثر وأكيد ، وهو قد أعلن الاستغناء عن

---

(٦) انظر : (لائحة اصلاح التعليم العثماني) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

(٧) انظر في هذا الجزء (مراسلات) .

الاستفادة من التراث الإنساني ، والاقتصار على ما في العربية والتركية من معارف وعلوم . وعلى الرغم من أنه أعلن أن العلم المطلوب إحياؤه هو العلم «المرعي الملحوظ» لا «العلم المحفوظ» ، إلا أننا نعتقد أن أفقه هذا قد حدت من رحابته تلك النظرة الوحيدة الجانب التي اكتفت بالتركيز على جانب واحد من العلوم ، هو جانب علوم الدين ، ولعل في البيئة العثمانية التي كتب فيها هذا الكلام(٨) ، وما كان بها من تيارات محافظة قوية ، تقف تجاهها تيارات شديدة «التفرنج» إلى حد تشويه الشخصية العربية والمسلمة . . لعل في هذه البيئة التفسير لذلك الغلو في تقدير جانب من العلوم والتقصير في تقدير جوانب أخرى ، لأن مواقف الأستاذ الإمام فيها بعد ذلك لم تقف عند هذا المستوى من الغلو والتقصير . .

ولم يكن رأيه في ضرورة استناد التربية إلى الدين خاصاً بالتربية العثمانية ولا بالتربية في القطر السوري اللذين أفرد لإصلاح التعليم في كل منهما لائحة خاصة ، وإنما كان ذلك رأيه أيضاً عندما عرض لإصلاح التربية في مصر ، لأن هذا كان رأيه ، كما أسلفنا ، بالنسبة لكل الشرق وجميع الشرقيين . .

فهو بعد أن يرجع أسباب «احتقار النظام والتأثر بالوساوس» عند المصريين إلى «بعد جمهورهم عن المعرفة بوجوه المصالح . . وحرمانهم من التربية التي تطبع نفوس أغلبهم على الاستقامة والتؤدة والتبصر في العواقب . . .» يرى أن هذه التربية المفتقدة والمنشودة لا بد وأن تستند إلى الدين وتنبع منه وتكون شديدة الارتباط به ، فيقول : إن «أنفس المصريين أشربت الانقياد إلى الدين ، حتى صار طبعاً فيها ، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها ، فلا ينبت ، ويضيع تعبه ، ويخفق سعيه ، وأكبر شاهد على ذلك ما شوهد من أثر التربية التي يسمونها أدبية من عهد محمد علي إلى اليوم ، فإن المأخوذين بها لم يزدادوا إلا فساداً ـ وإن قيل أن لهم شيئاً من المعلومات ـ **فما لم تكن معارفهم العامة وآدابهم مبنية على أصول دينهم فلا أثر لها في نفوسهم . .**»(٩) .

ونحن نود أن نلفت النظر إلى خطأ الذين يستنتجون من هذه النصوص أن الرجل

---

(٨) نشر هذا الكلام في (ثمرات الفنون) البيروتية سنة ١٨٨٦ م .

(٩) انظر : (مشروع إصلاح التربية في مصر) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

كان داعية «تربية دينية» و«تعليم ديني» فقط لا غير. . لأنه فرق بين «التعليم الديني» و«التعليم المؤسس على مبادىء الدين» والرجل كان داعياً للثاني غير محبذ للاقتصار على الأول ، وذلك بدليل أن النموذج الذي حبذه ، وأسهم فيه ، وشاء له أن يكون صورة المستقبل كان نموذج «مدرسة دار العلوم العليا» وهي تعليم مدني يستجيب لظروف عصره ويقيم مع المبادىء الدينية الصلات التي ينبه على ضرورتها الأستاذ الإمام . . بل لقد كانت للرجل بالنسبة للتعليم الديني والمدارس الدينية آراء فيها من الجرأة الشيء الكثير . . . كان يتمنى أن يبلغ الإنسان ، من كل دين ، إلى حد أن يجعل التعليم مدنياً خالصاً ، وأن تكون لتعاليم الدين أماكن خاصة بهذا اللون ، وأن يزول المزج بين النوعين في مدارس التعليم العام . . . نعم لقد رأى هذا ، وإن كان قد استبعد قبول الناس له في بلاد الشرق ، فكتب يحذر المصريين من إرسال أبنائهم إلى مدارس الإرساليات الأجنبية وبعثات التبشير ، للحفاظ على عقيدتهم التي تؤثر فيها هذه المدارس ، وذلك «**حتى يأذن الله تعالى بمنع التعليم الديني في جميع مدارس العالم ، فتكون المدارس قاصرة على العلوم غير الدينية والصنائع ، ويكون للدين مواضع مخصوصة لتعليمه والتربية بمقتضاه . وهذا ـ خصوصاً في مثل أقطارنا ـ أبعد من مجيء الألف على رأس المائة ؟!**» (١٠) .

* * *

وهناك جانب آخر من جوانب فكر الرجل في موضوع «التعليم» نضع له في دراساتنا اصطلاحات محددة ، مثل «ديمقراطية» التعليم ، أو «طبقية» التعليم . . . فالذين يرون حق أبناء المجتمع جميعاً ـ بصرف النظر عن الوضع الطبقي ـ في بلوغ أعلى مراحل التعليم ، وواجب الدولة في البلوغ بهم إلى هذه المستويات الرفيعة ، ينادون : «بديمقراطية التعليم» . . . بينما الذين يرون لكل طبقة اجتماعية مستوى تعليمياً لا تتعداه هم من انصار «طبقية التعليم» . . . والأمر المؤسف أن الأستاذ الإمام كان من أنصار «طبقية» التعليم ؟! . .

فهو يقول بصراحة : إن الناس في التعليم طبقات ثلاث :

فالطبقة الأولى : العامة من أهل الصناعة والتجارة والزراعة ومن يتبعهم .

---

(١٠) انظر : (بقايا مسألة تأثير التعليم في العقيدة) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

والثانية : طبقة الساسة ممن يتعاطى العمل للدولة في تدبير أمر الرعية ، وحماتها من ضباط العسكرية ، وأعضاء المحاكم ورؤسائها ومن يتعلق بهم ، ومأمورو الإدارة على اختلاف مراتبهم .

والطبقة الثالثة : طبقة العلماء من أهل الإرشاد والتربية . . » .

وإن الواجب هو «تحديد ما يلزم لكل واحدة» من هذه الطبقات من التعليم ، كماً ونوعاً . . وعندما يريد الأستاذ الإمام أن يتحفظ على تقسيمه هذا ، ليقول لنا إن ارتقاء الناس بالتعليم من الطبقات الدنيا إلى العليا غير ممنوع ، نجد صورة هذا الاستثناء والتحفظ لا تخرج عن حدود «الشواذ» والحالات الفردية و«الآحاد» من النوابغ ، فيقول : «ولا نريد بهذا التقسيم منع **الآحاد** من كل طبقة أن يطلبوا الكمال الذي خص به من فوقهم . . . »[11] . فهو موقف طبقي ينظر إلى التعليم من موقع طبقي ، فيقسم الناس إلى طبقات تبعاً لوضعهم الاجتماعي ، ويضع لكل طبقة «حدوداً تعليمية» لا تتعداها ، اللهم إلا بالنسبة للآحاد «والشواذ» الذين لا يقاس عليهم في تخطي هذه الحدود ؟! . .

وحتى لا يتوهم إنسان أننا نظلم الرجل ، فنعمم مدلول كلماته هذه على موقفه ونشاطه في حقل التربية والتعليم ، نلقي نظرة متأملة على جهوده العملية في هذا المجال ، وهي الجهود التي أتيحت له عندما رأس (الجمعية الخيرية الإسلامية) التي كانت تعمل في خدمات ثقافية واجتماعية في مقدمتها التعليم[12] . . .

ففي ذلك التاريخ كانت مدارس التعليم العامة الأميرية ، التي ينفذ فيها الانجليز مخططهم التعليمي تقف بالتلميذ المصري عند الحدود التي تجعل منه موظفاً محدود الأفق ، وكاتب ديوان لا يهتم بشئون الوطن ، ولا بما هو أساسي من المعارف الإنسانية وأصول العلوم ، والنظرة الشاملة والكلية للكون أو التاريخ أو الإنسان .

وفي ذلك التاريخ أيضاً كان مصطفى كامل وتيار الحزب الوطني يقيم المدارس كي تقدم نموذج الوطني المصري المثقف الذي تجعل منه الثقافة صاحب موقف ثوري في

---

(١١) انظر : (لائحة اصلاح التعليم العثماني) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

(١٢) تأسست هذه الجمعية سنة ١٨٩٢ م (سنة ١٣١٠ هـ) ، ورأسها الأستاذ الإمام سنة ١٩٠٠ م ، (سنة ١٣١٨ هـ) .

مناهضة الاحتلال ، وهي المدارس التي اجتذبت أبناء البورجوازية المصرية الصغيرة ، وأسهمت في تكوين هذه الطبقة وبلورة شخصيتها في المجتمع . .

فماذا كانت مهام المدارس التي أشرف عليها الاستاذ الإمام ؟ مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ؟؟ . .

إن الرجل يحدد فلسفة هذه المدارس . . فهي ليست كمدارس الحكومة تعمل لتخريج الموظفين ، ومن ثم ليست خاصة بالطبقة الثانية من الطبقات الثلاث التي سبق أن تحدث عنها . . . وهي ليست كالأزهر أو دار العلوم تعمل لتكوين العلماء وأهل الإرشاد والتربية . . وإنما لتعليم أولاد الفقراء من أبناء أهل الصناعة والتجارة والزراعة ومن يتبعهم ، أي أنها خاصة بأغلبية الشعب المصري الساحقة . . . هذا من حيث البيئة الاجتماعية التي تستهدفها هذه المدارس . . . أما الفلسفة التي تجعل تعليمها مساهمة أكيدة في تكريس «طبقية» التعليم فإنها تنبع من استهداف هذه المدارس من وراء التعليم فيها أن يظل «ولد النجار نجاراً» و«ولد الحداد حداداً» و«ولد الفراش فراشاً» ، وأن تحدث لهم فقط زيادة في الأجر بسبب الخدمات الأرقى التي يقدمونها للمخدومين ؟! إذ «لا شك أن الإنسان إذا ظفر «بفراش» كاتب مهذب يزيد في أجره ويطول عنده مكثه» ؟! . . أما تخطي هذه الحدود فهو وقف ، أيضاً ، على الآحاد من النوابغ وغير العاديين . .

وفي إحدى خطب الأستاذ الإمام في مدارس هذه الجمعية في أولى السنوات التي تولى فيها رئاستها يقدم لنا تصوره لمهامها وفلسفتها فيقول : « . . . لم تنشأ الجمعية لمقصد أعلى من هذا في مدارسها ، كأخذ الشهادات والاستعداد للوظائف ، بل من أهم مقاصدها أن تنزع من النفوس اعتقاد أن التعليم لا فائدة فيه إلا الاستخدام في الحكومة . . . **والجمعية توطن نفوس التلاميذ في مدارسها على أن يعمل الواحد منهم عمل أبيه بإتقان ، ويعيش مع الناس بالأمانة والاستقامة ، فولد النجار يكون نجاراً ، وولد الحداد يكون حداداً ، وولد الفراش يكون فراشاً ، والتربية والتعليم يساعدان كلا على اتقان عمله وصناعته ، فيكون أكثر كسباً لأنه أكثر إتقاناً للعمل ، مع الأمانة والاستقامة ، ولا شك أن الإنسان إذا ظفر بفراش كاتب مهذب يزيد في أجره ، ويطول عنده مكثه ، ومن كان عنده استعداد لشيء أعلى مما كان عليه آباؤه ، وظهر عليه ذلك ، فإنه ينبعث اليه من نفسه ، والجمعية تساعده عليه . . . والجمعية مهتمة**

بإنشاء قسم صناعي في مدارسها ويشتغل بصناعة والده ، مدة سنة ، وإنها تعلم التلامذة بأنهم لوالديهم أولاً ، ثم للأقربين ، ثم للأمة . . . وتنتزع من نفوسهم الميل إلى وظائف الحكومة . . . إن من يتعلم في المدارس الأخرى ، وفي أوروبا ، يصبح مشغولاً بالأماني الباطلة التي لا تدرك . .(١٣) وليس عندنا لغة أجنبية ، لأننا لا نعد التلامذة للوظائف والشهادات ، وإنما نعدهم للعمل بالحرف والصنائع . . . كنت أحب أن يكون هذا التعليم عاماً في البلاد ، منبثاً في جميع الطبقات ، ثم يتسنى بعده لكل طبقة أن تتناول من العلوم والفنون واللغات في المدارس الثانوية والعالية ما هي مستعدة له . . . هذا التعليم سلم يرتقي عنه الغني إلى التعليم العالي ، ويجعل الفقير على مقربة من الغني في الفكر والخلق ، فإما أن يجد فيلحقه ، وإما أن يحسن الاستفادة منه بخدمته ومساعدته في أعماله بالصدق والأمانة ، فهذا التعليم لا يستغني عنه أحد ، حتى الحمّار والحمّال . .»(١٤) .

وطبيعي . . فإن لأبناء الأغنياء من الإمكانيات ما يرتقي بهم إلى المدارس الثانوية والعالية بما فيها من علوم وفنون ، أما الشعب الفقير فليس أمام أبنائه إلا الاستفادة «بخدمة» الأغنياء ومساعدتهم في أعمالهم بالصدق والأمانة فقط لا غير . . اللهم إلا النوابغ الذين ترتفع بهم عبقرياتهم عن مستوى الخدم للأغنياء ؟! . . إن هذا هو جوهر «طبقية» التعليم عند الأستاذ الإمام ، مارسه في التطبيق بعد أن قدم له تصوراً نظرياً أشرنا إليه منذ قليل .

* * *

ويبدو أن الأستاذ الإمام قد استرجع النظر في تجربته بهذا الحقل قبل شهور من انتقاله عن هذه الحياة ، فأدرك أنه لم يحقق فيه النجاح الذي أمّله ، والذي تنازل في سبيله عن كثير من المواقف والأشياء .

فالانجليز القائمون على شئون التعليم العام مصممون على «أن لا حق لأولاد الفقراء في نوع من التعليم الذي تقوم به الحكومة» وهم لا يقيمون المدارس التي يستطيع

---

(١٣) والأستاذ الإمام يستخدم تعبير «الأماني الباطلة التي لا تدرك» كناية عن الاشتغال بالسياسة .

(١٤) انظر : (تعليم أولاد الفقراء) خطبة سنة ١٩٠٠ م وسنة ١٩٠٣ م ، في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

خريجها «أن يمارس حرفة تقوم بمعيشته» . . ولقد قلت النفقات الحكومية على التعليم ، وزادت مصروفاته على أولياء الأمور «إلى حد أن صارت تربية الأولاد عبئاً ثقيلاً على أوساط الناس ، وإذا استمر هذا التزايد أمسى التعليم زخرفاً لا يتسنى التحلي به إلا في بيوت الأغنياء» . . وهو تعليم لا يُكَوِّن الرجال المصلحين الذين حلم الرجل بهم ، و«يستحيل أن ينشيء عالماً أو كاتباً أو فيلسوفاً ، فكيف بالنوابغ في شيء من هذا ؟!» . . أما تلاميذ مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية فلم يتجاوزوا في حياته ٧٦٦ تلميذاً ؟! . .

وعندما استرجع الرجل هذه الصورة أثنى على تجربة محمد علي في التعليم ، وهو الذي سبق وهاجمها أشد الهجوم . . فقال : «إن التعليم في المدارس المصرية من عهد محمد علي إلى سنة ١٨٨٢ م كان مجانياً في كل هذه المدة ، ولم يمنع هذا أن تنتج تلك المدارس عدداً من الرجال المتعلمين تعليماً حقيقياً ، ومعظمهم من الفقراء . . .» (١٥) .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن نفس هذا العام (سنة ١٩٠٥ م) قد شهد استقالته من مجلس إدارة الأزهر ، بسبب الشغب الأزهري الذي دبره ضده الخديوي عباس ، مما أدى إلى يأس الرجل من شهوده إصلاح ذلك المعهد العتيق ، أدركنا ثقل وطأة ذلك الفشل الذي حاق بمشروعات الرجل في هذا الحقل التعليمي ، ونحن نعتقد أن الرجل كان أهلاً لأن يحقق قسطاً كبيراً من النجاح في هذا الميدان لو أنه اتخذ سبيلاً أكثر ثورية مما اتخذ ، لأن شيئاً من الثورية في هذا المجال كان كفيلاً أن يجذب إليه التيار الوطني الثوري الذي حاربه ، وكفيلاً بإصلاح العيوب والسلبيات التي حفلت بها نظريته عن التربية والتعليم ، ولا أدل على ذلك مما سبق أن أشرنا إليه من أن الجوانب الإيجابية في فكر هذا الرجل لا يستطيع أن يحققها إلا مجتمع ثوري يتبناها فيه ويدافع عنها رجال ثوار . . . فليس غير المجتمع الثوري ، وليس سوى الرجال الثوار من يستطيعون تطبيق الإصلاحات العميقة الجذور التي أراد الأستاذ الإمام تحقيقها في حياة الشرق وعقول الشرقيين . . . وخطأ الرجل الأكبر أنه قد حدد أهدافاً كبرى ، ثم اتخذ لتحقيقها وسائل لا تستطيع أن تنهض بحمل عبء التطبيق لهذه الأهداف ؟! . .

---

(١٥) انظر : (التعليم العام) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

الأسرة والمرأة

[إن الأمة تتكون من البيوت (العائلات)، فصلاحها صلاحها ... ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة ... أما النساء فقد ضرب بينهن وبين العلم بستار لا يدري متى يرفع ... فأصبح حشو أذهانهن الخرافات، وملاك أحاديثهن الترهات، اللهم إلا قليلاً منهن لا يستغرق الدقيقة عدهن ..؟!]

محمد عبده

الأسرة والمرأة

في عدد غير قليل من الآثار الفكرية التي خلفها لنا الأستاذ الإمام نجد اهتمامه بالأسرة ، وتركيزه على أن إصلاحها وإقامتها على أسس سليمة هو الضمان لتكوين المجتمع والأمة على النحو الذي نريد من جهودنا في الإصلاح ، لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في هذا البناء الكبير . .

فهو يتحدث عن أن «الأمة تتألف من البيوت (العائلات) ، فصلاحها صلاحها ، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة . وذلك أن عاطفة التراحم وداعية التعاون إ تكونان على أشدهما وأكملهما في الفطرة بين الوالدين والأولاد ، ثم بين سائر الأقربين فمن فسدت فطرته لا خير فيه لأهله ، فأي خير يرجى منه للبعداء والأبعدين ؟ ومن خير فيه للناس لا يصلح أن يكون جزءاً من بنية أمة ، لأنه لم تنفع فيه اللحمة النسبية - التي هي أقوى لحمة طبيعية تصل بين الناس - فأي لحمة بعدها تصله بغير الأهل ، فتجعله جزءاً منهم ، يسره ما يسرهم ويؤلمه ما يؤلمهم ، ويرى منفعتهم عين منفعته ومضرتهم عين مضرته ، وهو ما يجب على كل شخص لأمته . . .» (١) .

وهو يرى أن لهذا التلاحم الأسري دوراً في رعاية المحتاجين في المجتمع والفقراء من أهله «فصلاح البيت الصغير يحدث له قوة ، فإذا عاون أهله البيوت الأخرى التي تنسب إلى هذا البيت بالقرابة وعاونته هي أيضاً ، يكون لكل البيوت المتعاونة قوة كبرى

---

(١) من تفسير لآية البقرة (٨٣) . انظره في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

يمكنه أن يحسن بها إلى المحتاجين الذين ليس لهم بيوت ، تكفيهم مؤونة الحاجة إلى الناس الذين لا يجمعهم بهم النسب[٢]» ، فحقوق القرابة وفوائدها لا تقف عند من تربطهم علاقة النسب والقرابة فقط ، ومن ثم فهي ليست بالعصبية ، وإنما هي نقطة تجمع وانطلاق نحو التآخي الوطني العام .

ولقد كانت خلف هذا الاهتمام الكبير الذي أبداه الرجل تجاه إصلاح الأسرة أسباب كثيرة ، بعضها فكري ، وبعضها يرجع إلى تكوينه الريفي الذي يقيم وزناً كبيراً للترابط الأسري ووحدة البيوت ، وهو في هذا الباب كان نموذجاً للفلاح المصري الأصيل بكل ما يحمل تجاه هذا الخلق من تقدير وتقديس . . كما أن التفكك والانحلال اللذين كانا يزحفان على العلاقات الأسرية التقليدية كانا من الأسباب والعوامل التي أزعجت الأستاذ الإمام واستنفرت تركيزه هذا على هذا الجانب من جوانب الاصلاح ، وهو قد أجرى في هذا الحقل بعض الدراسات ، وخاصة في ميدان المحاكم وما تزخر به من قضايا تفسد العلاقات بين الأقارب وتفعل فعلها في تفكك البيوت ، وعن إحدى دراساته هذه يقول : إنني «قد استنتجت بالاستقراء منذ كنت قاضياً في إحدى المحاكم الجزئية أن نحو ٧٥ في المائة من القضايا بين الأقارب بعضهم مع بعض ، بما لم يحمل عليه غير التباغض وحب الوقيعة والنكاية ، فهل من المعقول أن يكون الفساد في العلائق الطبيعية إلى هذا الحد من التصرم ونتساءل عن تصرم العلائق الوطنية ؟! هل يمكن بعد أن نفقد الروابط الضرورية بين العائلات أن نبحث عن الروابط للجامعة الكبرى ؟ أوليس هذا كمن يطلب الثمر من أغصان الشجر بعدما جذ أصولها وجذورها ، وقطع أوصال عروقها ، وغادرها قطع أخشاب يابسة ؟![٣]» .

ونحن نعتقد أن نظرة «مثالية» إلى العلاقات الأسرية كانت تسيطر على فكر الأستاذ الإمام ، وأن جذور هذه النظرة المثالية كامنة في قيم المجتمع الريفي الزراعي ، بما فيه من تقديس لروابط الأسرة ، تلك الروابط التي تهزها من جذورها المجتمعات التجارية والصناعية ، وما في مجتمع المدينة من روابط عامة يمكن أن تقوم بين الناس متخطية علائق البيوت وروابط العائلات ، وهذه العلاقات الاجتماعية الجديدة تقوم في

---

(٢) من تفسيره لآية النساء (٣٦) . انظره في الجزء الخامس من هذه الأعمال .

(٣) انظر : (التربية) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

الكثير من الأحيان على حساب العلاقات والقيم الموروثة ، ولكن النفس تظل مثقلة بالحنين إلى مثاليات العلاقات الأسرية القديمة ، رغم تشبث الإنسان بالقواعد المادية للمجتمعات والبيئات الجديدة ، وهي التي تنسف تلك العلاقات . . . فهو تناقض يقع فيه فكر المصلح وسلوكه ، عندما يدعو للتقدم والتطور ، وعندما تعز عليه المصائر التي تنتهي إليها الجوانب الطيبة من اخلاقيات المجتمع القديم ، كما أنه تناقض تزيد من حدته أن نماذج التقدم والتطور و«التحديث» كثيراً ما تكون غربية المنطلق ، ومنبتة الصلة بالقيم الموروثة للمجتمع والناس . . وفي هذا التناقض وقع فكر الأستاذ الإمام عندما ظن أن منازعات الأقارب لا يحمل عليها إلا «التباغض وحب الوقيعة والنكاية» ولم يدرك أن قيم المجتمع الجديد في المعاملات المالية والنظرة إلى أمور الحياة هي التي أوجدت كل هذه المنازعات بين الأقارب بالذات ، لأنهم هم الذين تقوم بينهم وبين بعضهم مثل هذه المعاملات ـ بحكم الميراث ونحوه ـ قبل أن تقوم بينهم وبين غيرهم من الناس . . ولقد بذل الرجل جهداً إصلاحياً كبيراً في هذا الميدان ، ويكفي أن نعلم أن أغلب جهده في إصلاح المحاكم الشرعية قد استهدف هذا الجانب من الاصلاح ، إصلاح الأسرة ، بوصفها اللبنة الأولى في المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان .

* * *

وإذا كان حديث الأستاذ الإمام عن الإصلاح الأسري والعائلي ـ هذا الحديث الوعظي العام ـ قد كان ، في جملته ، كلاماً «شعرياً مثالياً» . . . فإن موقف الرجل من قضية المرأة ـ باعتبارها لبنة الأسرة الأساسية ـ كان من أعظم مواقفه واقعية وثورية ، وهو من أبرز المواقف الإصلاحية التي شهدها العصر الذي عاش فيه . .

وبالاضافة إلى ذلك الحديث الذي تشتمل عليه هذه الدراسة ، والذي يتناول دور الأستاذ الإمام في إخراج كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين، والفكر الذي أودعه فيه ، فإننا نورد هنا إشارات إلى موقفه من قضايا ثلاث كانت ولا تزال ، في الجملة ، من أهم القضايا التي تناضل المرأة من أجل كسبها والانتصار فيها على قيم الماضي البالية والمعوقات القائمة منذ قرون في هذا الميدان . . وهي :

١ ـ قضية تعليم المرأة . ٢ ـ وتقييد طلاقها . ٣ ـ وتعدد الزوجات

وفيما يتعلق بتعليم المرأة يتحدث الأستاذ الإمام عن واقع الجهل الذي كانت

تعيشه المرأة في عصره ، وكيف أن «النساء قد ضرب بينهن وبين العلم بما يجب عليهن في دينهن أو دنياهن بستار لا يدري متى يرفع ، ولا يخطر بالبال أن يعلمن عقيدة أو يؤدين فريضة سوى الصوم . .» وهو ينفي أن يكون هذا الجهل هو سبب العفة والحياء كما كان يزعم خصوم تعليم النساء ، ذلك أن «ما يحافظن عليه من العفة فإنما هو بحكم العادة وحارس الحياء ، أو قليل جداً من موروث الاعتقاد بالحلال والحرام» وكيف أدى هذا الوضع بالنساء إلى أن أصبح «حشو أذهانن الخرافات ، وملاك أحاديثهن الترهات ، اللهم إلا قليلاً منهن لا يستغرق الدقيقة عدهن . .[٤]» ؟! .

ولقد نادى الرجل ، منذ وقت مبكر ، بتعلم المرأة ، وتمنى أن تنهض هذه القلة المستنيرة من النساء المتعلمات بتكوين جمعية نسائية تقيم المدارس لتعليم البنات ، وحبذ هذا الدور لهن على ما يشغلهن من أمور السياسة واستقبال علية القوم في الصالونات[٥] ؟! . . وهو قد دافع عن هذه القضية متضامناً ، من وراء ستار ، مع تلميذه قاسم أمين فيما جاء بكتاب (تحرير المرأة) عن تعليم النساء . .

وفيما يتعلق بتقييد فوضى الطلاق تناول الأستاذ الإمام بحث هذه القضية الهامة في أكثر من أثر من آثاره الفكرية ، فهو عندما قنن للمحاكم الشرعية قانوناً تحكم بموجبه إذا تضررت الزوجة من غياب زوجها وضع سلطة الطلاق في يد القاضي في عدد من الحالات ، وجعل من بينها حالة وقوع الضرر بالزوجة من الزوج «كالهجر بغير سبب شرعي ، والضرب والسب بدون سبب شرعي» و«حدوث النزاع» واشتداده مع عدم إمكان انقطاعه . . الخ . . الخ . . . وهو بذلك قد جعل سلطة الطلاق بيد القاضي في عدد من الحالات[٦] . . .

وعندما أراد أن يحدد الطريقة المثلى لتلافي فوضى الطلاق في المجتمع وكثرته ، حدد هذه الطريقة في عدد من المواد القانونية المقترحة وهي :

المادة الأولى :

«كل زوج يريد أن يطلق زوجته فعليه أن يحضر أمام القاضي الشرعي أو المأذون

---

(٤) انظر : (الرد على هانوتو) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

(٥) سبق أن أوردنا رأيه هذا في الحديث عن الأميرة نازلي هانم فاضل .

(٦) انظر : (الانفاق على الزوجة والتطليق على الزوج) في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

الذي يقيم في دائرة اختصاصه ويخبره بالشقاق الذي بينه وبين زوجته .

المادة الثانية :

يجب على القاضي أو المأذون أن يرشد الزوج إلى ما ورد في الكتاب والسنة مما يدل على أن الطلاق ممقوت عند اللّه ، وينصحه ويبين له تبعة الأمر الذي سيقدم عليه ، ويأمره أن يتروى مدة أسبوع .

المادة الثالثة :

إذا أصر الزوج ، بعد مضي الأسبوع ، على نية الطلاق ، فعلى القاضي أو المأذون أن يبعث حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل الزوجة أو عدلين من الأجانب إن لم يكن لهما أقارب ليصلحا بينهما .

المادة الرابعة :

إذا لم ينجح الحكمان في الإصلاح بين الزوجين فعليهما أن يقدما تقريراً للقاضي أو المأذون ، وعند ذلك يأذن القاضي أو المأذون للزوج في الطلاق .

المادة الخامسة :

لا يصح الطلاق إلا إذا وقع أمام القاضي أو المأذون ، وبحضور شاهدين ، ولا يقبل إثباته إلا بوثيقة رسمية[٧]» ؟!

بل لقد اعتبر الأستاذ الإمام أن هذا النوع من التحكيم «واجب» على ولي الأمر وعلى جماعة المسلمين ، ومعنى ذلك أن الاثم بإهمال إقامته وتطبيق نظامه إنما يلحق المجتمع الإسلامي بأسره حكاماً ومحكومين . . ذلك أن إهماله يفضي إلى «فساد في البيوت بين الأولاد والأقارب ، ومثل هذا الفساد مما يسري وينتشر حتى يؤذي الأمة بتمامها في صلاتها بعضها مع بعض ، كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التنزيل . .[٨]»؟!

---

(٧) انظر : (الطلاق) في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

(٨) انظر في هذا الجزء : (تدخل الدولة في الاقتصاد) .

وهو إلى جانب ذلك يرى اشتراط نية الطلاق والفراق عند إيقاع يمينه ، وأن يكون الطلاق جميعه واحداً رجعياً دائماً حتى ولو وقع ثلاثاً في مجلس واحد ، ويستعين في هذه الأحكام بنظرة مستنيرة تجمع من مختلف مذاهب الملة الإسلامية ما يخفف عن الناس المضار النازلة بهم في هذا الميدان . .[٩].

ولا أدل على عمق هذه النظرة ، وثورية هذا الموقف من أن مجتمعنا لا يزال يناضل من أجل تطبيق هذه الإصلاحات حتى اليوم ، وهو لم يصل لذلك بعد ، رغم مرور نحو قرن من الزمان على دعوة الأستاذ الإمام لتطبيقها ؟!

أما موقف الرجل من مشكلة تعدد الزوجات ، فلقد خلف لنا فيها آراء إصلاحية لا زلنا ننادي بتطبيقها ، ولم تطبق ، حتى الآن ، وهذه الآراء قد حسمت القضية ، بموقف إسلامي مستنير ، يرى تحريم تعدد الزوجات إلا في حالة الضرورة القصوى ، بل وحصر هذه الضرورة في حالة واحدة هي عجز الزوجة عن الإنجاب . .

وفكر الأستاذ الإمام في هذه القضية شديد الحسم والوضوح ، وهو أيضاً فكر قديم طرق بابه وحدد فيه موقفه منذ كان رئيساً لتحرير الوقائع المصرية . . واستمر وفياً له حتى آخر حياته . .

ففي سنة ١٨٨١ م يدعو إلى تقييد الشهوة الجنسية في الإنسان ، ويرى التزام «الاختصاص بين **الزوج والزوجة**» عندما يقول : «إن سعادة الإنسان في معيشته ، بل صيانة وجوده في هذه الدار موقوفة على تقييد تلك الشهوة (الجنسية) بقانون يضبط استعمالها ، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها ، وتوجب الاختصاص بين **الزوج والزوجة**[١٠]» .

وهو عندما يعرض لرأي الشريعة الإسلامية في التعدد ، يقطع بأنها قد علقت إباحة التعدد على شرط التحقق من العدل بينهن ، ويقطع بأن هذا العدل غير ميسور التحقق «كما هو مشاهد» ومن ثم فإن الموقف هو وجوب الاقتصار على الزوجة الواحدة ما دام هناك ظن بعدم تحقيق هذا العدل المطلق المطلوب . فيقول : « . . . قدأباحت

---

(٩) انظر : (الطلاق) في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

(١٠) انظر في الجزء الثاني : (حاجة الإنسان إلى الزواج) وهو منشور بالوقائع في ٧ مارس سنة ١٨٨١ م .

الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع من النسوة ، إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهن ، وإلا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة ، قال تعالى : ﴿فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة﴾(١١) ، فإن الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقها اختل نظام المنزل ، وساءت معيشة العائلة . . . أفبعد الوعيد الشرعي ، وذلك الإلزام الدقيق الحتمي الذي لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلاً ، يجوز الجمع بين الزوجات عند توهم عدم القدرة على العدل بين النسوة ، فضلاً عن تحققه !» . . . وهو يفسر آية إباحة التعدد ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ على ضوء آية ﴿فإن خفتم﴾ ويرى أن «اللازم حينئذ إما الاقتصار على الواحدة ، إذا لم يقدروا على العدل ، كما هو مشاهد . . . وإما أن يتبصروا قبل طلب التعدد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعاً من العدل»(١٢)» .

على أن أخطر ما في فكر الأستاذ الإمام ، مما يتعلق بتعدد الزوجات ، وأكثر صفحات هذا الفكر المتعلق بالأحوال الشخصية حسماً ووضوحاً وتحديداً ، هي تلك الفتوى التي أجاب فيها على ثلاثة أسئلة تدور حول هذا الموضوع ، فنحن نلتقي في هذه الفتوى بعدد من الآراء والأحكام التي تلم بكل جوانب القضية ، والتي حدد فيها الأستاذ موقفاً شديد النضج والتقدم ، وذلك عندما رأى :

١ ـ أن نظام تعدد الزوجات ، واعتياد هذا النظام ، ليس خاصية من خصائص الشرق ولا قسمة أصيلة من قسمات الشرقيين التي يتميزون بها عن الغرب والغربيين . . . فهذا النظام ليس موجوداً عند شعوب «التبت» و«المغول» مثلاً . . . كما ان الغرب قد عرف هذا النظام في بعض مراحل تطوره ، وعرفه من الشعوب الغربية «الجرمان» و«الغولو» ، بل لقد أباحه «بعض البابوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحي إلى أوروبا ، كشرلمان ملك فرنسا ، وكان ذلك بعد الإسلام» . . أي أنه نظام مرتبط بظروف وعوامل ليست مقصورة على الشرق ولا ملازمة لهم ، وهو لذلك يمكن أن يزول بزوال هذه الظروف . .

٢ ـ أن نشأة هذا النظام قد ارتبطت بزيادة أعداد النساء على أعداد الرجال في

---

(١١) [النساء : ٣] .

(١٢) انظر في الجزء الثاني : (حكم الشريعة في تعدد الزوجات) وهو منشور بالوقائع في ٨ مارس سنة ١٨٨١ م .

المجتمعات الحربية القديمة ، ومنها المجتمع العربي الأول . . وأن الذي أسهم في شيوع هذا النظام هم أولئك الذين احتازوا لأنفسهم «الرياسة» و«الثروة» في هذه المجتمعات ، فأخذوا في حيازة النساء لإشباع ما لديهم من شهوات . .

٣ ـ أن الإسلام ـ على عكس ما يزعم الكتاب الأوروبيون ـ لم يقر عادات الجاهلية وموقف الجاهليين من هذا الموضوع ، وليس صحيحاً «أن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً» . . . ذلك أن الإسلام قد اتخذ من التعدد موقفاً إصلاحياً يهدف إلى الغائه بالتدريج . . فلقد كان التعدد مباحاً دون حد محدود ، فوقف به الإسلام عند حد الأربعة ، وطبق هذا التحديد «بأثر رجعي» ، وفي حالات كثيرة دخل الإسلام من في عصمته أكثر من هذا العدد ـ عشر نساء مثلاً ـ فتخلى بحكم إسلامه عن ما زاد على الأربعة منهن . . . ومن ثم فإن الخطأ الذي وقع فيه الكتاب الأوربيون الذين ظنوا أن الإسلام قد قنن عادات الجاهلية ، هو نابع من قياسهم ودراستهم واقع المسلمين ، وحسبانهم أن هذا الواقع هو موقف الإسلام .

٤ ـ وأن الإسلام عندما أباح التعدد المحدود إنما كان يريد الخروج من ظلم أشد ، فلقد كان الرجال الذين يكفلون اليتيمات يتزوجون بهن طمعاً في مالهن ، فقال لهم الإسلام «إن كان ضعف اليتيمات يجركم إلى ظلمهن ، وخفتم أن تقسطوا فيهن إذا تزوجتموهن ، وأن يطغى فيكم سلطان الزوجية فتأكلوا أموالهن وتستذلوهن ، فدونكم النساء سواهن فانكحوا ما يطيب لكم منهن من ذوات جمال ومال من واحدة إلى أربع» فهو تشريع يجب أن ينظر إليه على ضوء هذه الملابسات . .

٥ ـ أن الإسلام قد اشترط تحقق العدل المطلق في حالة التعدد ، فإن ظن عدم تحقق هذا العدل المطلق ، وجب الاقتصار على الزوجة الواحدة . . . فالموقف ليس موقف الترغيب في التعدد بل التبغيض له ، ولو عقل شرط العدل لما زاد المكثرون على الواحدة .

٦ ـ ثم يعرض لنظام الرقيق ، الذي كانت له بقايا ملحوظة في بعض المجتمعات الإسلامية على عصره ، فيبرىء الإسلام من هذا النظام ، عندما يفرق بين أسيرات الحرب الشرعية المشروعة «التي قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشروطها» ـ وهي حروب قد انتهت منذ قرون وحلت محلها حروب السياسة ـ يفرق بين

أسيرات هذه الحرب التي لم يعد لها وجود ، وبين ضحايا نظام الرقيق الذي عرفه المسلمون طويلاً ، والذي هو أمر غريب عن الإسلام ، لا يعرفه ولا يقره ، فالجركسيات اللاتي يبعن لاحتياج أهلهن للرزق ، والسودانيات اللائي يجلبهن «الأشقياء السلبة المعروفون بالأسيرجية» أمرهن منسوب إلى عادات الجاهلية ، جاهلية الجركس والسودان ، ولا صلة لهذه الجاهلية بدين الإسلام .

٧ ـ ثم يصل الأستاذ الإمام في فتواه هذه إلى بيت القصيد من الموضوع عندما يحسم إجابة السؤال : هل يجوز منع تعدد الزوجات ؟! ويجيب على هذا السؤال الواضح بالجواب المحدد : نعم . . . لأن العدل المطلق شرط واجب التحقق . . . وتحقق هذا العدل «مفقود حتماً» . . . ووجود من يعدل في هذا الأمر هو أمر نادر ، لا يصح أن يتخذ قاعدة . . . كما أن في التعدد ضرراً محققاً يقع بالزوجات ، وتأريثاً للعداوة بين الأولاد . . فللحاكم وللعالم ، بناء على ذلك ، أن يمنع تعدد الزوجات مطلقاً . . اللهم إلا في حالة ما إذا كانت الزوجة عقيماً ، فإن للقاضي أن يتحقق من قيام هذه الضرورة ـ (ضرورة الإنجاب ـ فيبيح الزواج بأخرى غير الزوجة العقيم[١٣] . . .

ونحن نعتقد أن الرجل بموقفه هذا قد استخرج من القرآن الكريم ، بعقله المستنير ، أحكاماً هي أشبه بالثورة على ذلك الواقع المتخلف الذي عاشته المرأة المسلمة ، بسبب هذا التعدد ، ولا زالت تعيشه حتى الآن ، وهي أحكام لا زالت في انتظار المشرع الذي يضعها في التطبيق . . !

---

(١٣) انظر في الجزء الثاني : (فتوى في تعدد الزوجات) .

الاصلاح الديني

[يجب تحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى . . . والنظر إلى العقل باعتباره قوة من أفضل القوى الإنسانية ، بل هي أفضلها على الحقيقة . . .]

محمد عبده

الإصلاح الديني

في أخريات حياة الأستاذ الإمام ، وعندما شرع في كتابة فصول يترجم فيها لحياته ويسجل بها سيرته ، حدد الأهداف التي ارتفع بها صوته ، وبذل في سبيل تحقيقها جهده وحياته ، في ثلاثة أهداف :

١ ـ الإصلاح الديني ، وتحرير الفكر من قيد التقليد . .

٢ ـ والإصلاح اللغوي، بجعل حاضرنا اللغوي والأدبي امتداداً لعصرنا الذهبي ، وتخطي عصور الركاكة والعجمة التي غرق فيها أدبنا في الشكليات والزخارف ، والمحسنات . .

٣ ـ والإصلاح السياسي (قبل أن يهجر السياسة ، ويتفرغ للهدفين الأولين) .

وإذا كانت دراستنا عن فكر الرجل قد اقتصرت حتى الآن على فكره السياسي وما يرتبط به من أفكار اجتماعية ، فإن اكتمال الصورة لا يتأتى إلا بإلقاء الأضواء الضرورية على فكره في الإصلاح الديني ، إذ في ميدانه نلتقي بعبقرية الرجل متألقة مشرقة ، ونظفر بآثاره حافلة بكل ما هو إيجابي ، بل تكاد آثاره في هذا الحقل وفي الإصلاح اللغوي والأدبي أن تخلو من السلبيات التي صادفنا الكثير منها في فكره ومواقفه السياسية .

* * *

والرجل قد حدد هدفه من الإصلاح الديني عندما قال عنه: إنه يعني «تحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف ،

والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى ، واعتباره ضمن موازين العقل البشري التي وضعها اللّه لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة اللّه في حفظ نظام العالم الإنساني ، وأنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث في أسرار الكون ، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل . . كل هذا أعده أمراً واحداً . .

وقد خَالَفْتُ في الدعوة إليه رأي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة: طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم[1]» .

ونحن لا نريد أن نفيض في عرض البناء الفكري شبه المتكامل الذي أقامه الأستاذ الإمام في هذا الميدان ، وذلك لاعتقادنا أن النص الأمثل في تجسيد فكره هذا هو ذلك الذي فسر به ما فسر من سور القرآن وآياته . . فالرجل عندما جلس بالأزهر في سني حياته الأخيرة كي يفسر القرآن الكريم كان قد عزم على أن يكثف لنا مذهبه في الإصلاح الديني وتحرير العقل الإنساني ، وإقامة الصلات الممكنة بين العلم والدين ، أن يكثف لنا مذهبه في هذه القضايا في تفسيره للقرآن . . ولذلك فنحن نحيل القارىء لدراسة بنائه الفكري المتكامل هذا على نصوصه في الجزئين الرابع والخامس من أعماله الكاملة ، إذ فيهما سيأتي تفسيره لما فسر من سور القرآن وآياته . . . ولكن الذي نود الإشارة إليه هنا هو تقدير الأستاذ الإمام للعقل الإنساني ، ومكانته ، وقدراته في البحث والنظر والوصول إلى حقائق الأشياءفي هذا الكون وهذه الحياة . . وذلك بعد أن أشرنا إلى المكانة الرفيعة التي للدين في فكر الرجل ، حتى أنه قد جعل منه المرتكز الأول والأساسي للنشاط الإنساني في حقل التربية والتعليم . . وهذه الإشارات التي نود إيرادها هنا عن مقام العقل في الإصلاح الديني عند الأستاذذ الإمام ، يمكن أن نوجزها في عدد من النقاط . . وذلك مثل :

١ ـ إعلاؤه شأن العقل في تفسير القرآن ، وهو كتاب الدين الأول والأساسي ، ورأيه في وجوب أن يطرح الذين يريدون تفسير القرآن تفسيراً حديثاً مستنيراً، أن يطرحوا جانباً «رؤية» السابقين من المفسرين ، وأن يتزودوا فقط بالأسلحة والأدوات اللغوية ،

---

(١) انظر الجزء الثاني : (سيرتي) .

وشيء من أسباب النزول ، ومعلومات السيرة النبوية ، ومعارف التاريخ الإنساني عن حياة الكون والشعوب التي يعرض لها القرآن الكريم . .

فهو يعتبر أن «رؤية» المفسرين السابقين قد ارتبطت بالمستوى العقلي ودرجة العلم التي بلغوها وتحصلت لمجتمعاتهم وبيئاتهم الثقافية . وليس بالضرورة أن يكون عقلنا واقفاً عندما بلغوه فقط ، ولا أن تكون حصيلتنا الفكرية هي فقط ما حصلوه . . وهو لذلك يحدد منهجه في تفسير القرآن ، ويدعو إليه عندما يخاطب أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) ، فيقول له : «داوم على قراءة القرآن ، وتفهم أوامره ونواهيه ، ومواعظه وعبره، كما كان يُتْلَى على المؤمنين والكافرين أيام الوحي، وحاذر النظر إلى وجوه التفاسير إلا لفهم لفظ مفرد غاب عنك مراد العرب منه ، أو ارتباط مفرد بآخر خفي عليك متصله ، ثم اذهب إلى ما يشخصك القرآن اليه ، وأحمل بنفسك على ما يحمل عليه ، وضم إلى ذلك مطالعة السيرةالنبوية ، واقفاً عند الصحيح المعقول ، حاجزاً عينيك عن الضعيف والمبذول[١]» .

٢ ـ إعلاؤه شأن العقل كقوة من قوى الإنسان ، عند مقارنته بالقوى الأخرى التي يتمتع بها هذا الإنسان ، والأستاذ الإمام يقف في هذاالأمر قريباً جداً من موقف الفلاسفة الإلهيين، ومنهم المعتزلة بين مدارس المتكلمين المسلمين، فهو يعتبر كل النتائج التي يصل اليهاالعقل سبلاً توصل إلى ذات اللّه، أي أن طريق العقل هو طريق معرفة اللّه ، ولذلك فهو يقول : إن «العقل من أجل القوى ، **بل هو قوة القوى الإنسانية وعمادها ، والكون جميعه هو صحيفته التي ينظر فيها وكتابه الذي يتلوه ، وكل ما يقرأ فيه فهو هداية إلى اللّه وسبيل للوصول اليه**» . فليس هناك إذن صفحات في هذا الكون محظور على العقل الإنساني أن يطالعها ويرى فيها ما يراه، ذلك أن الحدود التي تحدد نطاق النظر العقلي هي حدود «الفطرة» لا «النصوص المأثورة»، فاللّه قد «أطلق للعقل البشري أن يجري في سبيله الذي سنته له الفطرة بدون تقييد . .» ، وما ذلك إلا لأن «**العقل قوة من أفضل القوى الإنسانية ، بل هي أفضلها على الحقيقة . .**[٣]» .

٣ ـ وفيما يتعلق بالنصوص المأثورة عن السابقين ، يفرق الأستاذ الإمام ما بين

---

(٢) انظر هده الرسالة المرسلة إلى (ش . ي .) في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

(٣) انظر هذه النصوص في (الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

القرآن وبين غيره من النصوص . . ففيما يتعلق بغير القرآن من النصوص لا يرى الرجل لنص حصانة تعلي من شأن وما يصل إليه من براهين ومعطيات ، ذلك أن الرواة ورجالات السند ، لا نستطيع نحن بما لدينا من معلومات ، أن نجعل من مروياتهم هذه حججاً تعلو حجة العقل الذي هو أفضل القوى الإنسانية على الإطلاق . . وعن قيمة هذه الأسانيد يتحدث الأستاذ الإمام إلى أحد علماء الهند فيقول له : «ما قيمة سند لا أعرف بنفسي رجاله ، ولا أحوالهم ، ولا مكانهم من الثقة والضبط ؟ وإنما هي أسماء تتلقفها المشايخ بأوصاف نقلدهم فيها ، ولا سبيل لنا إلى البحث فيما يقولون ؟!(٤)» والأستاذ الإمام لا يكتفي في هذا الباب ـ الذي تدخل فيه أحاديث الآحاد ، وهي أغلب ما روي من أحاديث ـ لا يكتفي بثقة الراوي فيمن روى عنه ، بل يطلب أن تتوافر لنا نحن مقومات ثقتنا في هؤلاء الرواة ، وهو أمر مستحيل ، فيقول : «إن ثقة الناقل بمن ينقل عنه حالة خاصة به ، لا يمكن لغيره أن يشعر بها حتى يكون له مع المنقول عنه في الحال مثل ما للناقل معه ، فلا بد أن يكون عارفاً بأحواله وأخلاقه ودخائل نفسه ، ونحو ذلك مما يطول شرحه ويحصل الثقة للنفس بما يقول القائل(٥)» . . . وهكذا لا سبيل أمامنا ولا مفر من عرض هذه «المأثورات» على القرآن ، فما وافقه كان القرآن هو حجة صدقه وما خالفه فلا سبيل لتصديقه ، وما خرج عن الحالتين فالمجال فيه لعقل الإنسان مطلق ومفتوح .

أما فيما يتعلق بنص القرآن ، فإن الأستاذ الإمام يسمو به عن مواطن الاشتباه ، ويرتفع به عن منازل الجدل ، لا بفرض ظواهر آياته على معطيات العقل وبراهينه ومنجزات العلم وثمراته ، وإنما بتحديد الإطار الذي يستلهم فيه الإنسان آيات القرآن الكريم ، والإطار الذي يهتدي فيه الإنسان بالعقل والعلم دون أن يقع في حرج المخالفة لنصوص القرآن . . . فالقرآن كتاب دين أولاً وقبل كل شيء ، وهو في تعرضه لآثار الله في الأكوان لم يتعرض لها تعرض المدلي بالحقيقة وإنما تعرض المستهدف للعبرة والعظة ، وعندما يعرض للحديث عن الطبيعة لا يعرض لها عرض المقرر للقواعد العلمية ، الداعي إلى الإيمان والالتزام بهذه القواعد ، وإنما عرض من يستخدم هذه الأمور وسائل للبرهنة والاستدلال على وجود الفاعل في هذا الكون وقدرته ووحدانيته «فالقرآن يذكر

(٤) انظر في الجزء الثالث من هذه الأعمال (رسالة إلى أحد علماء الهند) وهو الشيخ «أحمد أبو الخير» .
(٥) انظر تفسير الآية (٥) من سورة البقرة في الجزء الرابع من هذه الأعمال .

إجمالاً من آثار اللّه في الأكوان ، تحريكاً للعبرة ، وتذكيراً بالنعمة ، وحفزاً للفكرة ، لا تقريراً لقواعد الطبيعة ، ولا إلزاماً باعتقاد خاص في الخليقة ، وهو في الاستدلال على التوحيد لم يفارق هذا السبيل . .[٦]» . .

وهو يشير في هذا النص إلى محاولات البعض تكذيب نصوص القرآن التي عرضت لقصة الخليقة ـ (نشأة الحياة الإنسانية وقصة آدم) ـ بمقارنتها بنظريات العلم في هذا الميدان ، فيذكر صراحة أن القرآن لا يلزم باعتقاد خاص في هذا الأمر ، وأن آياته في هذا الموضوع لا تقرر للطبيعة القواعد وإنما هي مسوقة لأهداف إلهية غايتها الهداية والموعظة وضرب الأمثال كي تتحرك الطاقات الخيرة والعاقلة في الإنسان إلى ما يحقق السعادة لنوعه مادياً ومعنوياً . .

ونحن إذا شئنا أن «نصنف» موقف الأستاذ الإمام هذا بين مواقف المفكرين ، نستطيع أن نقول : إن الرجل كان صاحب «**سلفية عقلية**» تميز بها عن مواقف «السلفيين» الذين اكتفوا بالموقف «السلفي النصوصي» وعن «العقلانيين» الذين انطلقوا من منطلق العقل فقط لا غير . . .

فأغلب الذين اتخذوا الموقف السلفي النصوصي نراهم قد أعلوا من قدر النصوص المأثورة عن الأولين على قدر العقل ، وهذا ما رفضه الأستاذ الإمام عندما أعلا من قدر العقل واعترف له بمكانه الممتاز بين القوى الإنسانية المختلفة . . .

وأغلب الذين انطلقوا من منطلق العقل فقط قد أهدروا قيمة النصوصي المأثورة دون تمييز بين هذه النصوص . . . وهذا ما لم يصنعه الأستاذ الإمام عندما ميز بين ما هو متواتر لا يرقى إليه الشك ، مثل القرآن الكريم ، وبين ما جاءنا بواسطة رواة لا نستطيع التأكد من صدقهم وأسانيد لا نملك التحقق من سلامتها ووفائها بالمطلوب . . فالرجل يدعو إلى «سلفية» تعود بنا إلى ينابيع الدين النقية ونصوصه البكر وحقائقه الجوهرية . . وهو يدعو إلى أن ننظر في هذه المنابع الأولى بملكة العقل العصري المستنير ، وأن نسقط لذلك أساطير الأولين ، وأن نرفض بعد ذلك كل ما يتعارض مع معطيات العقل العصري المستنير بعد نظره وبحثه فيما هو جوهري وبكر ونقي من عقائد الإسلام كما جاء بها كتابه الكريم .

---

(٦) انظر (الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية) في الجزء الثالث من هذه الأعمال .

الاصلاح الأدبي واللغوي

[إن الأسلوب المليء بالمحسنات اللفظية ، يعد ـ في اللسان العربي ـ أدنى طبقات القول ، وليس في حلاه المنوطة بأواخر ألفاظه ما يرفعه إلى درجة الوسط].

محمد عبده

الإصلاح الأدبي واللغوي

الدور الذي نهض به الأستاذ الإمام في النهضة الأدبية والإصلاح اللغوي لا يمكن لكلمة أدنى من كلمة «الثورة» أن تكون تعبيراً دقيقاً عن عظمته وعمقه وخطورته وآثاره في حياة مجتمعنا في هذا العصر الحديث .

فنحن إذا رجعنا إلى الدور الذي نهض به في تحرير (الوقائع المصرية) ، وإلى ذلك «القِسْم غير الرسمي» الذي حرر فيه المقالات الطويلة والكثيرة ، وقارنا هذه المقالات في أسلوبها بأسلوب عصرها ، وفي مضامينها بمضامين الآخرين ، استطعنا أن نقول أن محمد عبده قد استلهم لغة التحرير العربية في عصور ازدهارها الذهبية ، وإن مقالاته في (الوقائع المصرية) هي الامتداد المتطور لرسائل الجاحظ (١٦٣ ـ ٢٥٥ هـ ـ ٧٧٥ ـ ٨٧٢ م) ، وأنه قد تخطى بحركته الإصلاحية هذه عصور الركاكة والضعف والمحسنات الشكلية التي أثقلت كاهل لغتنا طوال القرون التي حكم فيها المماليك والأتراك العثمانيون .

ولقد كان الرجل على وعي تام بذلك الدور الذي نهض به في هذا الميدان . . فهو عندما يعرض للغة الصحافة في سنة ١٩٠٢ م وخاصة «جرائد الأخبار» يقول إن «ألفاظها وأساليبها» مما «يسوء أهل الذوق ويخيف أهل الغيرة على اللغة في الكثير الأغلب ، فإنك ترى أولئك العجزة الضعفاء يخترعون ألفاظاً من عند أنفسهم ، يستعملونها فيما يشاؤون من المعاني ، ويهشمون بها اللغة تهشيماً ، فلا يبالون بما يقدمون أو يؤخرون ، لا يرجعون في ذلك إلى معجم ولا يجرون على قاعدة ، فيزيدون اللغة

ضعفاً على ضعفها ، ويصكون وجه الفصاحة ، ويصفعون قفا البلاغة ، وما ظنك بأمة تهان فيها مَلِكة العلوم وهي البلاغة ؟!» .

وعندما يتحدث عن المضامين التي تودعها هذه الجرائد أساليبها تلك يقول أنها كالشعر القديم «القائم على عمودي المدح والهجاء» ! .

ولقد كان نقده أشد لذعاً لصحافة النصف الثاني من القرن التاسع عشر . . «للوقائع» قبل أن ينهض هو بتحريرها عندما كان «ينشر فيها ما تحب الحكومة أن تنشره من أوامرها . . وبقية صفحاتها كانت وقفاً على مدح أمير البلاد وبعض رجاله الفخام ، وإذا نكب الأمير أحد أولئك الرجال وجد محرر الجريدة أوسع المجال لذكر مثالبه والنيل منه . فكانت قيمة الجريدة بمقدار ما تحتوي عليه . ولهذا لم يكن الناس يشتركون فيها إلا جبراً» ؟!

و(روضة المدارس) و(وادي النيل) وغيرهما من الصحف التي «لم يكن الغرض من إنشائها إلا إظهار كل كاتب ما عنده من العلم ، على زعمه ، أفهم أم لم يفهم ؟! أخذ القارىء حظاً منه أم لم يأخذ ؟!» وهي الصحف التي «ماتت بموت أصحاب تلك الرغبة ، ولم يرثها أحد من الناس[1]» .

وهذا النقد اللاذع لأساليب صحافة ذلك العصر يجرد لغة القوم من قيمة «الشكل» ومن قيمة «المضمون» معاً ، ذلك أن الرجل كان صاحب نظرة علمية تربط ، كما نربط نحن اليوم ، بين شرف «الشكل» وشرف «المضمون» . . ذلك «أن هذا النوع من الكلمات (الذي) لم يراعوا في تحريره إلا رقة الكلمات وتوافق الجناسات ، وانسجام السجعات ، وما يشبه ذلك من المحسنات اللفظية ، التي وسموها بالمحسنات البديعية ، وإن كانت العبارات خلواً من المعاني الجليلة ، أو فاقدة الأساليب الرفيعة (هو) بعض ما في اللسان العربي وليس كل ما فيه ، **بل هذا النوع إذا انفرد يعد أدنى طبقات القول ، وليس في حلاه المنوطة بأواخر ألفاظه ما يرفعه إلى درجة الوسط** . .[2]» .

ونحن إذا اتخذنا من هجران الالتزام بالمحسنات اللفظية ، والتخلص من السجع

---

(١) انظر في الجزء الثالث من هذه الأعمال : (النهضة الأدبية في الشرق) . ولقد كتب في الأولى الطهطاوي وعلي مبارك ، وفي الثانية عبد الله أبو السعود .

(٢) انظر : (تقديم نهج البلاغة) في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

المتكلف ، ثم العودة إلى الجيد من أساليب العربية في التعبير ، والالتزام الأمثل لقواعدها ، مع تطويعها للمضامين الحديثة . . . إذا أخذنا من هذه القسمات ومن تحققها علامة على بلوغ لغتنا في العصر الحديث طوراً جديداً تخطت به طور الركاكة الذي عاشته في عصورها المظلمة ـ نستطيع أن نقول إن الأستاذ الإمام كان هو الرائد الذي اكتملت على يديه للغتنا هذه القسمات ، بالمجتمع المصري ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . والمرء يطمئن إلى هذا الحكم كل الاطمئنان إذا هو قارن هذه القسمات لدى الأستاذ الإمام بها لدى أبرز كاتبين سبقاه إلى التأليف والتحرير ، وهما : رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣ م) ، وعلي مبارك (١٨٢٤ ـ ١٨٩٣ م) ، فكلاهما كان يسجع ، بل يكاد يلتزم السجع وغيره من المحسنات اللفظية ، وليس فيهما من تقاس لغته بلغة الأستاذ الإمام سلاسة وجزالة ودقة في التزام قواعد العربية مع تطويعها كي تعبر عن الآفاق الرحبة لعقل الإنسان العربي الحديث .

* * *

وهذا الزاد الذي استمده الأستاذ الإمام من تراث العربية ، واستعان به في تطويرها ، كان ثمرة لجهد رائد ، غير مسبوق من أبناء العربية في عصره ، قام به الرجل في الدعوة إلى إحياء تراثنا والارتباط به ، وجعل تطورنا الحاضر والمستقبل امتداداً لهذا التراث ، قام الرجل بجهد الريادة في هذا الحقل ، بعد أن كان وقفاً على المستشرقين ، ونهض بما نهض به من عبء ، وأنجز ما أنجز من أعمال دون ضجة ، أو صخب ، حتى ليبدو للباحث المعاصر أن عزوف الرجل عن الضجة والصخب هو السبب في إغفال هذه الصفحة من صفحات إنجازاته ، فهي مهملة الذكر من أغلب الذين تعلو أصواتهم بالحديث عن التراث العربي الإسلامي ، ولا يكاد يعرف أحد الأبعاد الحقيقية لحركة الريادة هذه التي فتح بها الأستاذ الإمام أمام الإنسان العربي باب حضارتنا العربية الإسلامية من خلال دعوته لتحقيق نصوص التراث ونشرها ، ومن خلال قيامه بوضع المنهج العلمي للتحقيق ، وأيضاً تطبيقه فيما حقق من نصوص .

ونحن نقول إن الرجل كان رائداً في وضعه للمنهج العلمي لتحقيق النصوص بين أبناء العربية في العصر الحديث ، وعندما نقول ذلك فإننا لا نعني بالتحقيق مجرد البحث عن «مخطوطات ومنسوخات» النص ، ثم مقابلتها بغرض تقويم النص السليم على الصورة الأقرب إلى ما كتبه أو أملاه عليها صاحبه ، فذلك ليس أعقد ولا أهم ما في

تحقيق النصوص . وإنما أعقد ما فيها ـ وهو ما وضع له الأستاذ الإمام المنهج ثم طبقه ـ **هو نقد النصوص للوصول إلى حكم تطمئن له قواعد العلم بخصوص صحة نسبة هذا النص إلى من ينسب إليه ، أو رفض هذه النسبة أو التشكيك فيها . .**

ونحن نعتقد أنه ليس بين المثقفين العرب الذين يستحقون وصف «المثقف» عن جدارة ، من لم يعجب بدرجة أو بأخرى ، ومن لم يستفد من زاوية أو أخرى بذلك المنهج الذي استخدمه الدكتور طه حسين والذي طبقه في نقده للنصوص عندما أخرج كتابه (في الشعر الجاهلي) سنة ١٩٢٦ م ـ رغم تحفظنا وتحفظ الكثيرين على إسقاطات هذا الكتاب على بعض قصص القرآن الكريم ـ ونعتقد كذلك أن حركتنا الثقافية تجهل تماماً أن الشيخ محمد عبده قد تحدث عن هذا المنهج واستخدمه قبل هذا التاريخ بأربعين عاماً كاملة ، أي في سنة ١٨٨٦ م؟! . .

كان ذلك أثناء وجوده بالمنفى في بيروت ، عندما نُشِرَ كتاب (فتوح الشام) المنسوب «للواقدي» [١٣٠ ـ ٢٠٧ هـ ٧٤٧ ـ ٨٢٣ م] ودارت من حول الكتاب وبسببه ضجة ، فسأل البعض الأستاذ الإمام رأيه في هذا الكتاب ؟ وهل هو للواقدي حقاً ؟؟ . . فكتب مقالاً حول هذا الموضوع ضمنه أهم عناصر المنهج العلمي في نقد النصوص . . وكان مما قال فيه عن كتاب (فتوح الشام) : «إنني لو حكمت بأنه مكذوب عليه (أي على الواقدي) ، مُخْتَرَع النسبة إليه ، لم أكن مخطئاً ، وذلك لأن : الواقدي كان من أهل المائة الثانية من الهجرة ، وكان من العلم بحيث يعرفه المأمون . . . ويواصله ويكاتبه ، وصاحب هذه المنزلة في تلك القرون إذا نطق في العربية فإنما ينطق بلغتها ، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المعهود فيها من متانة التأليف ، وجزالة اللفظ ، وبداوة التعبير . **والناظر في كتاب «الواقدي» ينكشف له بأول النظر أن عبارته من صناعات المتأخرين في أساليبها** . وما ينقل فيها من كلام الصحابة مثل خالد بن الوليد وأبي عبيدة وغيرهم . . . لا ينطبق على مذاهبهم في النطق ، بل كلها دقق المطالع في أحناء قوله **يجد أسلوبه من أساليب القصاصين في الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة والتاسعة ، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين ، والرجل مدني المنبت عراقي المقام** . . . ومثل هذا الكتاب كتب كثيرة كقصص الأنبياء المنسوب لأبي منصور الثعالبي ، وكثير من الكتب المتعلقة بأحوال الآخرة أو بدء العالم أو بعض حقائق المخلوقات المنسوبة إلى الشيخ السيوطي ، وقصص روايات تنسب إلى كعب الأحبار أو

الأصمعي ، ومن شاكلهما ممن عرف بالرواية فأولع الناس بالنسبة إليهم من غير تفريق بين صحيح وباطل . فجميع ذلك مما لا اعتداد به عند العلماء ، ولا ثقة بما يندرج فيه . .[٣]» .

فهو ينقد نص الكتاب معتمداً على :

١ ـ معيار لغة العصر الذي عاش فيه من ينسب إليه هذا الكتاب ، وهو القرن الثاني الهجري ، وبهذا المعيار يجد الكتاب أقرب إلى لغة القرن الثامن أو التاسع الهجري .

٢ ـ معيار ثقافة المؤلف اللغوية والأدبية ، فمثل الواقدي في لغته وأدبه لا يكتب هذا الأسلوب .

٣ ـ معيار البيئة اللغوي للمؤلف . . وبهذا المعيار حكم الأستاذ الإمام بأن كتاب (فتوح الشام) هو من أساليب القصاصين في الديار المصرية وليس من ثمرات البيئة اللغوية والأدبية «للمدينة» حيث نبت الواقدي ولا «للعراق» حيث أقام .

٤ ـ معيار اللغة والأدب بالنسبة لمن تروى لهم النصوص المقتبسة في الكتاب وتنسب إليهم فيه الأقوال والأحاديث ، مثل ما هو منسوب إلى خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح في (فتوح الشام) مما لا يصدر عن مثلهم بعد معرفة لغتهم وأسلوبهم في ضوء اللغة والأسلوب للعصر الذي عاشوا فيه .

ونحن نعتقد أن هذه المعايير ، مع غيرها من المقاييس التي حددها الأستاذ الإمام في مقاله عن كتاب (فتوح الشام) تكون أهم عناصر المنهج العلمي في نقد النصوص وتحقيق نسبتها إلى أصحابها . .

* * *

أما عن المنهج الذي حدده الأستاذ الإمام ، وطبقه في ميدان النهوض بتقويم النص المأثور بحقل التراث العربي الإسلامي فهو منهج لا نغالي إذا قلنا إنه مطابق

---

(٣) انظر : (كتب المغازي وأحاديث القصاصين) في الجزء الثاني من هذه الأعمال ، وهو مقال منشور في (ثمرات الفنون) البيروتية سنة ١٨٨٦ م .

لأحدث مناهج تقويم النصوص المتبعة الآن ، والتي اتبعها من قبل من يعتد بهم من المستشرقين .

فهو لا يكتفي بمخطوطة واحدة للنص ، بل يبحث عن مخطوطاته جميعاً ، ويجري من أجل ذلك الاتصالات ، يرسل بالرسل أو المراسلات إلى الأنحاء المختلفة من بلاد العالم الإسلامي ، كما فعل في جمع مخطوطات (أسرار البلاغة) للجرجاني ، عندما أرسل «أحد طلبة العلم» كي «يقابل» النسخة التي نسخها هو من «طرابلس الشام» على النسخة المحفوظة في مكتبات الآستانة[٤]» . . . وكما فعل بكتاب الجرجاني كذلك (دلائل الإعجاز) حينما لم تف المخطوطة التي لديه والأخرى التي لدى العلامة اللغوي محمد محمود الشنقيطي ، بالغرض ، فأرسل الأستاذ الإمام في نسخ مخطوطة «بغداد» ومخطوطة «المدينة» ، وقام الشنقيطي بمقابلة النص وتقويمه على أربع مخطوطات[٥] . . . وكما فعل بكتاب (المدونة) للإمام مالك ، فلقد راسل في سبيل الحصول على نسخة كاملة من مخطوطها كلا من سلطان المغرب «مولاي عبد العزيز» ، وقاضي قضاة «فاس» مولاي إدريس بن مولاي عبد الهادي . . ومما جاء في رسالته إلى سلطان المغرب نلمس نوع الجهد الذي كان يبذل في هذا الباب ، فهو يقول له بعد الديباجة : « . . . تعلقت الآمال بأن يكون لمولانا لفتة إلى العلوم الدينية ، وإحياء ما مات منها ، ونشر ما طوي من كتبها ، لتتأدب النفوس بأدبها ، وتحيى القلوب إذا اتصلت أسبابها بسببها ، فثقة بهذه المقاصد الجليلة ألهمني الله أن أعرض على حضرتكم العلية أنه قد تألفت في مصر (جمعية لإحياء العلوم العربية) ، وخاصة عملها أن تبحث عما كاد يفقد من كتب السلف ، وتصحح نسخه ، وتطبعه ، حتى يحيا بذلك ما اندرس من علوم الأولين ، واحتجب عنا بمحدثات المتأخرين ، وقد عنيت هذه الجمعية بطبع كتاب «علي بن سيدة» الأندلسي ، في اللغة ، المسمى «بالمخصص» . . . وهي الآن تبحث عن نسخ (مدونة) الإمام مالك ، حتى تحصل لها نسخة صحيحة ، ثم تطبع هذا الكتاب الجليل .

وقد وجدت من هذا الكتاب قطع في مصر ، وقطع أخرى في تونس ، وصارت هذه القطع في أيدي الجمعية ، ولكن لم توجد إلى الآن نسخة كاملة يوثق بصحتها ، وقد

---

(٤) انظر (المنار) المجلد ٥ جـ ٤ ص ١٥٤ عدد ١٦ صفر سنة ١٣٢٠ هـ ٢٤ مايو سنة ١٩٠٣ م .
(٥) (المنار) مجلد ٥ جـ ٤ ص ١٥٤ ـ ١٥٧ .

تأكد للفقير أن نسخة كاملة من الكتاب توجد في «جامع القرويين» ، ويسهل على فضل مولانا السلطان ـ أيده اللّٰه وأيد به الدين ـ أن يمدنا في عملنا ، ويعيننا على ما نبتغي من الخير ، بإصدار أمره الكريم أن ترسل إلينا هذه النسخة ، إما بتمامها لنقابل عليها ما عندنا ، ونتم منها ما ينقص من نسخنا ، ونعيدها إليه . . . وإما مفرقة جزءاً بعد جزء ، فكلما انتهى الغرض من جزء أرسل إلى مقره . . . ونهدي الجامع عشر نسخ من الكتاب عند نهاية طبعه . .(٦)» .

وحول نفس المعنى يكتب إلى قاضي قضاة «فاس» طالباً نسخة «جامع القرويين» هذه أو «غيرها من نسخ المدونة(٧)» . . . وإذا كانت هذه المراسلات وما سبقها من كلمات تكفي لتحديد معالم ذلك الاهتمام الذي يبديه الأستاذ الإمام باكتمال عناصر تقويم نص المخطوط ، فإننا نود أن نقول إن نشاط الرجل هذا في ميدان التحقيق وتقويم النصوص ، قد سبق تاريخ هذه المراسلات ، بل وسبق قيام تلك الجمعية ـ (جمعية إحياء العلوم العربية) ـ التي أنشأها في سنة ١٨٩٩ م ، وذلك لأن جهوده العملية في تحقيق كتب التراث قد بدأت منذ كان يُدَرِّس هذه الكتب في (المدرسة السلطانية) ببيروت في سني منفاه (١٨٨٥ ـ ١٨٩٩ م) ، والمنهج الذي حدده وسبق أن أشرنا إليه في نقد النصوص وتحقيقها قد كتبه في سنة ١٨٨٦ م .

ولعل أكثر نصوصه تعبيراً عن كيفية تطبيقه لمنهجه في «تقويم» النص ، و«مقابلة» النسخ المخطوطة بعضها مع البعض الآخر ، ذلك الذي نلتقي به في تقديمه لتحقيق وشرح (مقامات بديع الزمان الهمذاني) الذي فرغ من تحقيقه في سنة ١٨٨٩ م (١٦ رمضان سنة ١٣٠٦ هـ) أي قبل عودته إلى مصر . . فهو يتحدث عن هذه القضية فيقول : « . . . وأما تصحيح متن الكتاب ، فقد وفق اللّٰه له بتعداد النسخ لدينا ، وإن عظمت شقة الاختيار علينا ، لتباين الروايات ، واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه ، ولا يستجاد مبناه ، **فكان الوضع اللغوي أصلاً نرجع إليه ، والاستعمال العرفي مرشداً نعول عليه ، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزاناً للترجيح ، ومقياساً نعتد به في التصحيح ، فإن تعددت الروايات على معان صحيحة أثبتنا في الأصل أولاها**

---

(٦) انظر هذه الرسالة في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

(٧) انظر هذه الرسالة في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

بالوضع ، إما لتأيده بالاتفاق مع أكثر الروايات ، وإما لتميزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول ، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق . . .» .

وإذا كانت هذه هي أهم العناصر لأدق المناهج في «مقابلة» نسخ المخطوطات وتقويم نصوصها ، وأحدث هذه المناهج أيضاً ، فلسوف ندهش إذا علمنا أن الأستاذ الإمام قد وصل إلى هذا المنهج وطبقه دون أن يكون في ذلك متتلمذاً على غيره من الذين سبقوه إلى تحقيق النصوص في العصر الحديث ، وكانوا يومئذ من المستشرقين . . . فالرجل يقول في هذا التقديم لمقامات بديع الزمان الهمذاني : إنني «استعنت الله على العمل . . . . **وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه ، ولا ذي مثال أحتذيه ، ولا مادة لي إلا طبع عربي ، وذوق أدبي ، وأمهات اللغة الحاضرة ، وأمثال العرب السائرة ، ومقالات لهم على الألسن دائرة . . .[8]»** .

فنحن هنا إزاء موقف الريادة في تحقيق التراث ونشره بين أبناء الأمة العربية والإسلامية ، اهتماماً ، وتحديداً للمنهج العلمي في نقد النصوص وتقويمها ، وتطبيقاً لهذا المنهج ، وجهداً عظيماً مبذولاً في هذا الحقل ، توج بإقامة جمعية لهذا الغرض في سنة ١٨٩٩ م ، أي في ذات العام الذي عاد فيه إلى مصر من منفاه ؟! . .

* * *

وهناك عنصر آخر يلقي ضوءاً هاماً على الغايات التي استهدفها الأستاذ الإمام من وراء النشاط في هذا الميدان . . فنحن قد قلنا أن الرجل كان يريد لتراث هذه الأمة أن يلعب دوره في تجديد حياتها العقلية ، وأن يقدم لحاضرها ومستقبلها الغذاء الصالح للنمو ، والتطور ، وهو قد شاء بإحياء هذا التراث أن تتخطى هذه الأمة صفحات عصورها المظلمة وسنوات عثارها وتخلفها ، فتجعل من عصر ازدهار حضارتها الذهبي المنبع الذي تقف أمامه مسلحة بالاستنارة العقلانية الحديثة ، لتغترف أمهات علوم السابقين . . وهذا هو السر في تنوع مواد التراث وتعدد علومه التي وقع عليها اختيار الرجل كي يبدأ بها هذا العمل العظيم . . فنظرة عجلى على أمهات الكتب التي نهض بتحقيقها وتصحيحها وشرحها ، وتلك التي وضعها في جدول أعمال (جمعية إحياء العلوم

(٨) شرح مقامات الهمذاني . المقدمة ص ١ ـ ٨ طبعة بيروت سنة ١٩٢٤ م . المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين .

العربية) ترينا أن الرجل كان صاحب نظرة شاملة إلى هذه القضية ، وأن وراء هذه النظرة الشاملة رؤية تبصر الظاهرة بأكملها . . .

ففي اللغة نلتقي بجهده مع العلامة الشنقيطي في إخراج (المخصص) لابن سيده . . وهو من الأمهات في هذا الباب .

وفي البلاغة نلتقي بكتابي الجرجاني (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) . . وعندهما وقفت البلاغة العربية قبل عصر الانحدار .

وفي الفقه نلتقي بكتاب الإمام مالك (المدونة) ، ومقامه معروف في هذا الباب .

وفي المنطق نلتقي بكتاب (البصائر النصيرية) للطوسي ، وميزاته في بابه تحدث عنها الإمام في التقديم له ، كما أن شروحه عليه تعد موسوعة عرض فيها الإمام فكر المسلمين في قضايا هذا العلم ومشكلاته[٩] .

وفي الأدب نلتقي بكتاب (مقامات بديع الزمان الهمذاني) ، وهو الذي جاء نموذجاً رائعاً في تحقيق الأستاذ الإمام وتقويمه للنصوص .

وفي الكتب الجامعة نلتقي بكتاب (نهج البلاغة) لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، ومكانته في الفكر العربي ، والتاريخ الإسلامي والسياسة والنصوص الأدبية أشهر من أن يجرى عنها الحديث . . . . فلقد أجمعوا على أنه التالي في البلاغة لكلام الله وكلام الرسول عليه السلام .

وهكذا قدم الأستاذ الإمام بنظرته هذه الشاملة والواعية إلى قضية إحياء التراث العربي الإسلامي ، ومنهجه في عملية الإحياء هذه ، وجهوده العملية في هذا الميدان . . قدم الأساس الموضوعي لذلك البناء الجديد الذي دعا إلى إقامته ، وارتفع صوته محبذاً تشييده ، وهو الاصلاح والتجديد لعقل الشرق وحياة الشرقيين . . والذي حدد له الرجل دعامتين ، تحرير العقل من قيد التقليد ، وذلك بواسطة الإصلاح الديني ، والنهضة الأدبية واللغوية ، بجعل حياة العرب الأدبية الحديثة الامتداد المتطور لأكثر الصفحات إشراقاً في تاريخهم الأدبي العظيم[١٠] . . وهما الأمران اللذان يكونان مع

---

(٩) انظر هذه المقدمة ونماذج من هذه التعليقات في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

(١٠) انظر الهدف الثاني من أهدافه في (سيرتي) بالجزء الثاني من هذه الأعمال .

فكره السياسي أهم الأغراض التي رمى إليها وشاء تحقيقها من وراء ما قدم من فكر واتخذ من مواقف أثرت ولا زالت تؤثر في حياة الشرق والإسلام حتى هذه الأيام .

* * *

بل لقد طرق الأستاذ الإمام ، بميدان الإصلاح في حقل الآداب ، باباً لا زال يحجم عن طرقه وفتحه الأغلب الأغم من علماء الدين . . باب «الفن» ، رسماً كان أو نحتاً ؟ ! . فالحركة الفنية التي يعبر أعلامها ، بالرسم والنحت ، عن وجدان الأمة ، فيخلدون لها القيم ويرقون ويهذبون منها الأذواق ، لا زالت الأغلبية الساحقة من علماء الدين ينظرون إليها نظرهم إلى منكر ورجس من أعمال الشيطان ! . . وحتى الذين لا ينظرون إليها هذه النظرة نراهم يحجمون عن إعلان قبول الإسلام لهذه الفنون ، لأنهم أسرى روايات ومأثورات وردت في صحاح الأحاديث ، وقفوا أمامها عاجزين عن التفسير، ناكصين عن البحث عن الملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث، وعن التغير الذي أصاب الحياة فذهب بهذه الأسباب والملابسات . . فالحديث النبوي الشريف : «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون[١١]» . وما روى في معناه لا يزال حاجزاً بين علماء الإسلام وبين إجازة الرسم والنحت والتصوير ، إسلامياً ، ومباركة دور الفنون في ترقية حياة المسلمين ! . .

لكن الأستاذ الإمام لم يصنع صنيع هؤلاء العاجزين أو الناكصين . . بل شمل بتجديده واجتهاده هذا الميدان . . «**فالرسم ـ [عنده] ـ : شعر ساكت ، يُرى ولا يسمع ، كما أن الشعر يُسمع ولا يُرى**» ؟! . . . وهذه الفنون ـ بعد ذهاب خشية عبادة شخوصها ـ قد غدت سبلا لترقية الذوق وحفظ التاريخ . . فهي ميدان هام من ميادين «ذاكرة» الأمة التاريخية والفكرية . . ولذلك فلقد رأى «**أن الشريعة الإسلامية أبعد من أن تحرم وسيلة من أفضل وسائل العلم ، بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين ، لا من جهة العقيدة ولا من جهة العمل . . . وليس هناك ما يمنع المسلمين من الجمع بين عقيدة التوحيد ورسم صور الإنسان والحيوان لتحقيق المعاني العلمية ، وتمثيل الصور الذهنية !**» [١٢] . .

---

(١١) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن حنبل . وفي الدارمي والترمذي أحاديث بنفس المعنى مع اختلاف في اللفظ .

(١٢) انظر (رحلة إلى صقلية) في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

هكذا بلغ الأستاذ الإمام القمة في التجديد الديني[١٣] . . فكان ـ بحق ـ واحداً من أبرز العقول الإسلامية التي نظرت في أصول الإسلام ومنابعه الجوهرية والنقية بعقل مؤمن مستنير , . . مستهدفاً بذلك تجديد «دنيا» المسلمين بواسطة تجديد «الدين» ، وقائلاً إن هذا هو طريق الإصلاح «الوحيد» «الطبيعي» و«المأمون» ! .

---

(١٣) انظر كتابنا [الإسلام والفنون الجميلة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩١ م .

تحقيق هذه الأعمال

تحقيق هذه الأعمال

من الأمور المؤسفة حقاً أن تمر هذه الأعوام التي قاربت السبعين[1] على وفاة مثل هذا العلم الفذ المتفرد من أعلام فكرنا العربي الإسلامي الحديث دون أن توضع أعماله الكاملة ، مجموعة ومحققة ، بين أيدي القراء والباحثين والمفكرين .

ذلك أننا عندما نقرأ نصوص الرجل في مختلف فروع المعرفة التي طرقها عقله ، وتحدث بها لسانه ، وفاض بها قلمه ، نجد أنفسنا بازاء مفكر هو أشبه ما يكون «بالظاهرة الفكرية» التي ألمت بجوانب الفكر المختلفة والمتعددة في عصرها ، ثم استشرفت ، بطاقة غير عادية ، آفاق المستقبل . . . ومثل هؤلاء المفكرين الذين استوعبوا عصرهم وعبروا عنه في قلقه وتغيره وتطوره ، لن تتأتى دراستهم والإحاطة بجوانبهم المتعددة ، ومن ثم تكوين الآراء الدقيقة والموضوعية عن موقفهم من عديد من القضايا والمشاكل ، إلا بعد جمع أعمالهم الكاملة ، وتحقيقها ، ثم تبويبها التبويب الموضوعي والتاريخي معاً . . فذلك هو الشرط الضروري والأولي لائتلاف جزئيات رأيهم الواحد إزاء القضية الواحدة ، بعد أن بعثرت الأحداث وظروف النشر وعوامل السياسة وكبت الحريات هذه الجزئيات ، فاختفى بعضها ، ونسب بعضها إلى شخصيات أخرى . . . الخ . . الخ . وذلك هو الشرط الضروري أيضاً لوضع اليد

---

(١) الإشارة إلى تأريخ بدئنا لتحقيق أعمال الأستاذ الإمام . . في أواخر العقد السادس من هذا القرن العشرين .

على خط التطور الفكري لهذا المفكر في معالجته للقضايا التي بحثها ، وتحديد عوامل هذا التطور الفكري وأسبابه . . وهل هو حقاً تطور طبيعي ؟ أم ان هناك ظروفاً سياسية قد تدخلت فأملت على المفكر أشياء راعى بها الزمان والمكان ! . فالتبويب الموضوعي والتاريخي معاً يضع النص في مكانه من القضايا العامة ، ويربط هذا النص بالظرف التاريخي الذي قيل فيه ، ومن ثم يعطي الباحث مفاتيح التحليل والتعليل والاستنتاج الدقيق والسليم . .

وإذا كان هذا الأمر ضرورة ملحة بالنسبة لكل مفكر عملاق تحول بإنتاجه الفكري وتأثيره العلمي إلى «ظاهرة فكرية» كبرى ، فإننا نعتقد أن نشر الأعمال الكاملة بالنسبة لمثل هؤلاء المفكرين ، هو بمثابة إعادة تقديمهم إلى الحياة الفكرية مرة أخرى ، بعد رحيل أجسادهم عن هذه الحياة ، ومن ثم إتاحة أوسع الفرص والإمكانيات لفكرهم كي يفيد ويؤثر من جديد ، خصوصاً تلك العناصر الصالحة منه لدفع حركة التطور والتقدم إلى الأمام . . . وهذا ما نعتقد أننا نحققه بالنسبة لفكر الأستاذ الإمام عندما نقدم إلى حركتنا الفكرية أعماله الكاملة ، بعد جمعها ، وتحقيقها ، والتقديم بين يديها بالدراسة التي تفتح للقارىء المعاصر أبواب هذا العالم الفكري الرحب والخصب الذي أثمرته لنا حياة ذلك الإمام العظيم . وهذا الأمر بعينه هو ما يجعلنا نكرر الأسف أن تمضي هذه السنين الطويلة على وفاة الأستاذ الإمام ، دون أن تقدم أعماله الكاملة ، محققة ، إلى القراء والباحثين والمفكرين . .

والأمر الذي يزيد نشر هذه الأعمال الكاملة ضرورة وإلحاحاً ، أن أعمال هذا المفكر قد أصابها الخلط والاختلاط مع أعمال عدد آخر من المفكرين والكتاب ، في مقدمتهم أستاذه جمال الدين الأفغاني ، وتلميذاه رشيد رضا وسعد زغلول . . وغيرهم من المفكرين والكتاب . . وأن السياسة قد لعبت دوراً هاماً في هذا الخلط ، بل وفعلت فعلها في تحريف بعض هذه الأعمال وحذف بعضها الآخر . وأن التجارة والكسب المالي قد لعبا أيضاً دوراً في هذا الخلط والاختلاط بين هذه الأعمال ! .

* * *

ونحن إذا تجاوزنا هذا التعميم في الحديث إلى التحديد ، وجدنا أن فكرة جمع أعمال الأستاذ الإمام الفكرية لم تكن بعيدة عن أذهان تلاميذه وحزبه الفكري بعد

وفاته . . ولكنها كانت موجودة لا بهدف تقديم هذه الأعمال كاملة للباحثين والمفكرين ، ولكن بهدف تقديم الأعمال والصفحات التي لا تغضب السلطة الحاكمة في مصر يومئذ : سلطة الاحتلال الإنجليزي ، والخديوي عباس حلمي الثاني . . فلقد وقف هذا الهدف وتلك الغاية من خلف تلك اللجنة التي دعا إلى قيامها ، وأقامها سعد زغلول باشا بحكم علاقته الوثيقة بالإمام ، وبصفته «عميد حزبه المدني ، وأقوى أركانه» - وذلك عندما علم هذا الحزب وذلك التيار الفكري أن الشيخ رشيد رضا يفكر في كتابة تاريخ للأستاذ الإمام ، فخشوا أن تقدم من صفحات هذا التاريخ حقائق تحرج مركزهم وعلاقاتهم بالسلطة الانجليزية والخديوي عباس . . ولقد انتهى الأمر باشتراكهم مع الشيخ رشيد رضا في التأريخ للرجل ، وفي تقديم الصفحات التي لا تغضب الانجليز ولا الخديو من أعماله وأفكاره . . أي أن هذا التحريف قد انسحب على «التاريخ» كما انسحب على «الأعمال» . . . ؟!

والشيخ رشيد رضا يحكي بنفسه هذه الوقائع ، فيقول : إنه بعد وفاة الأستاذ الإمام أعلنت عزمي على كتابة تاريخه ، فجاءني رسول من قبل الشيخ عبد الكريم سلمان ، وقال لي : «إن أصدقاءه قرروا تأليف تاريخه بالتعاون بينهم ، وهم به أولى ، فقلت للمبلِّغ : إن تأليف تاريخين لهذا الإمام الكبير ليس بكثير ولا كبير ، فليكتبوا ما عندهم ، وأنا أكتب ما عندي . . ثم أرسل إليَّ عميد حزبه المدني وأقوى أركانه : سعد باشا زغلول . . . فجئته ، فبلّغني أنه هو وإخوانه من مريدي الإمام وأصدقائه يرون أن أتولى كتابة تاريخه ، وأن يساعدوني بما لديهم من المواد والمعلومات ، ثم يساعدوني على طبعه ونشره بالمال ، **بشرط أن أطلعهم على عملي وأستشيرهم فيه** ، **فإن كثيراً من سيرته ، رحمه الله ، كانوا يعدون متكافلين معه فيه ، ويعدون من بعده مسؤولين عنه** ، فأجبته : إنني لست إلا واحداً منكم ، بل أنا أصغركم ، ولا أستغني عن مساعدتكم ومشاورتكم ، ولا أحب الخروج عما ترونه من مصلحتكم . وفي إثر ذلك اجتمع بدعوة منه الشيخ عبد الكريم سلمان ، وحسن باشا عاصم ، ومحمد بك راسم ، وقاسم بك أمين ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، وقرروا ندب أحدهم : فتحي باشا زغلول ليكون نائباً عنهم في التعاون والتشاور معي في العمل . . . **وكان هو المتصل من جماعتهم بسمو الخديو ، ومحيطاً بسياسته وسياسة الانكليز في الأمور علماً ، وهما الجانبان اللذان يحسب لرضاهما وسخطهما كل حساب** . . . وبلغوا حموده بك عبده

ذلك ، وأنه يرضيهم أن يعطيني ما عنده من مواد هذا التاريخ . .[1]» .

وعندما تعلق الأمر بأعمال الأستاذ الإمام الفكرية تمخض الجهد عن عمل هزيل ومشوه ومعيب ، تمثل في الجزء الثاني من تاريخ الأستاذ الإمام ، وهو الذي سمي بجزء (المنشآت) . . . أما أنه هزيل فلأنه لا يضم من أعمال الرجل الفكرية إلا النذر اليسير ، إذ أن ما فيه ، مما هو حقاً للإمام ، لا يكاد يبلغ سدس حجم أعماله الفكرية ؟! . . وأما أنه مشوه فلأن السياسة ، كما قدمنا ، قد لعبت لعبتها في المواد التي وضعت فيه ، ونحن نقرأ للشيخ رشيد رضا ـ وهو الذي وضع اسمه على هذا الجزء ، باعتباره الجامع له ، أن فتحي زغلول باشا قد اقترح أن تحذف من مواده ـ خصوصاً مقالات العروة الوثقى ـ ما يغضب الانجليز ، فيقول : «**فأما ما كان منها خاصاً بالسياسة ، ومسألة مصر والسودان ، وتهييج العالم الإسلامي والهند على الدولة الانكليزية فقد وافقته (أي فتحي زغلول) على تركه ، وعدم نشر شيء منه في منشآته ، لأن الحرية في مصر لا تتسع لنشرها . . . وأما المقالات الاصلاحية العامة التي بث الحكيمان (الافغاني والإمام) فيها الدعوة إلى جمع كلمة المسلمين . . . فقد اتفقنا على نشر أكثرها ، وترك ما تعده انكلترة تحريضاً عليها منها . ولكنه أشار أيضاً بحذف جمل من بعض المقالات ما وافقته عليها الا كارهاً . .**[3]» ؟!

فإذا علمنا أن الذي قدم إلى رشيد رضا مقالات الإمام في (الوقائع المصرية) كان هو فتحي زغلول باشا ، إذ هو الذي «نسخ مقالات الأستاذ الإمام الإصلاحية من جريدة الوقائع المصرية الرسمية ، إذ كان يقتني مجموعتها[4]» أدركنا ما لحقها هي الأخرى من تشويه بفعل «الاختيار» و«الحذف» الذي توخى عدم إغضاب سلطات الاحتلال والخديوي عباس في ذلك الحين . . .

وأما أن هذا العمل معيب فلأنه لم يقم على أسس التحقيق العلمي للنصوص ، فنسبت محتوياته إلى الأستاذ الإمام ، على حين أن الكثير منها ليس له ، وليس من الإنصاف ولا من الأمانة أن ينسب إليه دون أصحابه الحقيقيين . . . وهذه قضية على

---

(٢) تاريخ الأستاذ الإمام ، لرشيد رضا ، جـ١ ص ٢ طبعة القاهرة الأولى سنة ١٩٣١ م .
(٣) المصدر السابق ص ٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٣ .

جانب كبير من الأهمية ، ولم تنطبق فقط على جزء (المنشآت) هذا ، بل انسحبت على الكثير من آثار الأستاذ الإمام . . ومن هنا تأتي أهمية جهد «التحقيق» الذي بذلناه ونبذله في إخراج هذه الأعمال ، بعد جهد «الجمع» لها من عدد كبير جداً من المراجع والمصادر والمظان . وهو «الجمع» الذي استعنا فيه أيضاً بقواعد التحقيق العلمي لتمييز ما هو للإمام مما هو لغيره من المفكرين والكتاب . .

ونحن إذا شئنا ضرب الأمثلة على ذلك الخلط الذي وقع فيه من تعرض لنشر نصوص الأستاذ الإمام من قبل ، وخاصة الشيخ رشيد رضا ـ مع علمه وفضله وإمامته في الفقه والتفسير والإصلاح ـ وهو الخلط الذي برئت منه طبعتنا هذه بحكم اعتمادها على التحقيق العلمي للنصوص . . . إذا شئنا أمثلة على ذلك وجدنا الكثير والكثير . . ولكننا نكتفي هنا بتقديم حديث موجز عن أهم النصوص التي كانت موضع الخلط والاختلاط ، والتي تحسم طبعتنا هذه الموقف في قضية نسبتها إلى كاتبها الحقيقي وصاحبها الأصلي . . وهذه النصوص هي :

١ ـ رسالة الواردات في سر التجليات .

٢ ـ رسالة المدبر الإنساني والمدبر العقلي الروحاني .

٣ ـ الحاشية المكتوبة تعليقاً على شرح جلال الدين الدواني لكتاب العقائد العضدية .

٤ ـ بحث : العلم وتأثيره في الإرادة والاختيار .

٥ ـ مقال : الشورى .

٦ ـ مقال : في الشورى والاستبداد .

٧ ـ تاريخ إسماعيل باشا (مصر وإسماعيل باشا) .

٨ ـ ما حذف من مقالاته في (الوقائع المصرية وعددها واحد وثلاثون مقالاً .

٩ ـ العروة الوثقى .

١٠ ـ مقالة : المسألة الهندية .

١١ ـ تفسيرة للقرآن الكريم .

١٢ ـ كتاب تحرير المرأة (الفصول التي كتبها فيه) .

وعلى كل نص من هذه النصوص نقدم حديثاً موجزاً ، يلخص قضيته وإشكاله ، ويحدد منهجنا في التحقيق الذي استخدمناه في تحديد نسبته إلى صاحبه . . وهو الأمر الذي تنفرد به طبعتنا هذه وتتميز وتمتاز على كل ما سبقها من طبعات أخرجت بعض هذه النصوص مفردة ومتفرقة في العقود التي انتهت من هذا القرن الذي نعيش فيه .

١ ـ رسالة الواردات في سر التجليات

وهي رسالة صغيرة تقع في طبعة جزء (المنشآت) في سبع عشرة صفحة ، وتتألف من مقدمة تليها اثنتا عشرة «واردة» ، أي فكرة أو قضية ، ثم خاتمة من بضعة سطور . . وهي رسالة فلسفية صوفية على قدر كبير من العمق ، تعكس قدرة فائقة وتمكناً غير عادي لدى صاحبها على البحث في هذا المبحث الصعب ، وارتياد هذا المجال الذي لا يقدر على ارتياده إلا النذر اليسير من المفكرين . . .

فإذا علمنا من مقدمة هذه الرسالة ـ أن تاريخ تحريرها هو سنة ١٨٧٢ م ١٢٩٠ هـ) ، بدأنا نشك في صحة نسبتها إلى الشيخ محمد عبده ، فهو يومئذ لم يكن قد تجاوز الثالثة والعشرين من عمره ، وكان بينه وبين التخرج من الأزهر ونيل العالمية خمس سنوات . . وأهم من ذلك كله فإن صحبته للأفغاني ، التي كونت هذا الجانب من تفكيره ، لم يكن قد مضى عليها سوى عام واحد فقط ؟! وليس بالأمر المعقول أن يبلغ لشيخ محمد عبده في ذلك العام المستوى الفلسفي الصوفي الذي يجعله قادراً على تحرير هذه الرسالة بحال من الأحوال .

والأمر الذي يزيد من غرابة نسبة هذه الرسالة للشيخ محمد عبده(٥) أن مقدمتها ـ وهي للشيخ محمد عبده ـ تشهد بأن هذه الرسالة لجمال الدين الأفغاني ، وأن دور الأستاذ الإمام فيها إنما هو «التأليف» ، بمعنى الجمع والصياغة ، وأيضاً «التبييض» . . فهو في المقدمة يقول : «أما بعد ، فيقول محمد عبده بن عبده بن حسن خير الله ، الناشىء بإقليم مصر بخطة البحيرة بقرية تسمى محلة نصر ، خادم خَدَمَةِ الحكمة ، المعرض عن

---

(٥) يشارك الشيخ رشيد رضا في نسبة هذه الرسالة للأستاذ الإمام الشيخ مصطفى عبد الرازق . انظر محاضرته عن الأستاذ الإمام في الجامعة المصرية ، ١١ يوليو سنة ١٩٢٢ (المنار) المجلد ٢٣ جـ٧ ص ٥٢٠ ـ ٥٣٠ .

نحو الكلام والكلمة . . » ثم يمضي في أسلوب السجع هذا متحدثاً عن رغبته في الحكمة ، وكيف قالوا له إنها حرام لا يحل النظر في علومها ، حتى «أشرقت شمس الحقائق ، فوضح لنا رقائق الدقائق ، بوفود حضرة الحكيم الكامل ، والحق القائم ، أستاذنا السيد جمال الدين الأفغاني ، لا زال لثمار العلوم جاني ، فرجوناه في شيء من ذلك ، فأجاب والحمد للّه على ذلك ، وكان ذلك في سنة ١٢٩٠ فنلنا بذلك طرائف التحف ، فأومأ إلينا بكليات هذه جزئياتها ، وآيات هذه بيناتها ، وذلك على فترة من الحكمة ، فكأنه غيث أرسل لإحياء تلك النعمة ، وسميتها رسالة الواردات ، في سر التجليات ، فأقول وباللّه التوفيق : » .

ثم تتابع «واردات» الرسالة بعد ذلك، «واردة» بعد، «واردة» وذلك بعد أن حدد الأستاذ الإمام صراحة أنها لأستاذه الأفغاني ، وأنها جزئيات من الكليات التي أجاب بهاوأومأ إليها . . . ومع ذلك فلقد نسبت هذه الرسالة ، **عندما طبعت بعد وفاة الأستاذ الإمام إليه** ، ولم تنسب لصاحبها جمال الدين الأفغاني .

على أن هذه الرسالة التي نجد فيها مقدمة مقطوع بأنها للأستاذ الإمام ، وما بعد المقدمة مما قطع الأستاذ الإمام بأنه للأفغاني ، إن هذه الرسالة تمدنا بحقيقة هامة جداً استعنا بها في تحقيق نصوص الأستاذ الإمام ، وتمييزها ، من نصوص أستاذه الأفغاني في هذه الفترة الأولى من فترات تكوين الإمام وتحصيله وإنشائه . . . وهذه الحقيقة هي أن **الأستاذ الإمام كان يلتزم السجع في أسلوبه في هذه الفترة من حياته ، وأنه قد استمر ملتزماً له حتى بدء عمله في (الوقائع المصرية) سنة ١٨٨٠ م ، وعند ذلك تخلص منه. . . بينما نجد أسلوب الأفغاني خالياً من هذا السجع . . . فمقدمة رسالة الواردات تلتزم السجع ، وكل الرسالة تخلو منه . . .**

ويشهد لملاحظتنا هذه أيضاً أننا نقرأ في (الأهرام) بالعدد ٤١ من سنته الأولى (سنة ١٨٧٦ م) مقالاً يقرظ كتاب (التحفة الأدبية) الذي ترجمه عن الفرنسية الخواجه حنين نعمة اللّه خوري . . . وهذا المقال نشرته «الأهرام» منسوباً للشيخ محمدعبده ، ولكننا نجد نصفه الأول للشيخ محمد عبده ، ونصفه الثاني للأفغاني ، إذ يقول الشيخ محمد عبده في منتصف المقال : «وإنني لا أستطيع أن أذكر من مزايا هذا الكتاب فوق ما أفاده حضرة الأستاذ الأكرم ، والفيلسوف الأعظم ، الذي تشرف بذكر اسمه مسامع القاصي والداني ، جناب السيد جمال الدين الأفغاني»، وهاك ما قال : « . . . ثم يفتح قوساً

ليورد كلام الأفغاني ، فإذا هـو خال من السجـع ، على حـين أن النصف الأول من المقال ، الذي كتبه الأستاذ الإمام قد التزم فيه السجع باستمرار» . . .

وشاهد آخر على هذه الملاحظة الهامة نجده في مقالي (فلسفة التربية) و(فلسفة الصناعة) اللذين نشرا باسم محمد عبده ، وقال في مقدمة كل منهما إن عمله فيهما إنما هو العرض لدروس الأفغاني التي ألقاها في مجلسه على تلاميذه. . . واستخدم في الأول تعبير قال الأفغاني «ما معناه» ، ونبه في الثاني أن دوره لا يعدو أن «أودع بعض المعاني قوالب العبارات» . . . فنحن نجد الأسلوب هنا خالياً من السجع ، بينما نجد مقاله المنشور في (الأهرام) بعد ذلك عن «العلوم الكلامية ، والدعـوة إلى العلوم العصرية» ، ملتزمـاً للسجع باستمرار . . .

وهذه الشواهد المادية المستخرجة من النصوص المقطوع بنسبتها إلى كل من الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني ، تقطع **بأن أسلوب الإمام في هذه الفترة من حياته كان ملتزماً للسجع عندما ينشىء ، وأن الأفغاني لم يكن يسجع في أسلوبه . . وتثبت أيضاً أن محمد عبده كان يتخلى عن السجع عندما يعرض ويصوغ آراء الآخرين وكتاباتهم ، وعندما «يؤلف» و«يبيض» الأمالي التي تملى عليه في ذلك التاريخ** . . . وهذه حقيقة هامة استخدمناها معياراً لتمييز نصوص الإمام من نصوص غيره في هذه المرحلة الأولى من مراحل حياته في التحصيل والإبداع والإنشاء .

٢ ـ رسالة المدبر الإنساني والمدبر العقلي الروحاني

تشغل هذه الرسالة ثلاث عشرة صفحة في جزء (المنشآت) وموضوعها فلسفي يدور حول عنصري «الروح والجسد» اللذين يكونان جُمَاع ذات الإنسان . .

والأمر الذي لفت أنظارنا إلى غرابة نسبة هذه الرسالة إلى الأستاذ الإمام ، وجعلنا نشك بادىء ذي بدء في هذه النسبة ، هو أن الرسالة خالية من السجع في الأسلوب ، وهو ما التزمه الأستاذ الإمام في هذه المرحلة الأولى من حياته الفكرية ، وضاعف من شكوكنا كذلك أن منشورات الإمام التي نشرها في تاريخ لاحق لهذه الرسالة يلتزم في أسلوبها السجع باستمرار . . . فهو قد نشر هذه الرسالة الخالية من السج «بالأهرام» في العددين ١١ و٢٣ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٧٦ م ، في حين نشر مقالين مسجوعين بعد هذا التاريخ بكثير ، أحدهما عن «العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية» بالعام

التالي في العدد ٣٦ من «الأهرام» ، والآخر عن «التحفة الأدبية» بالعدد ٤١ من نفس الجريدة في سنة ١٨٧٧ م .

ولكن هذه الشكوك القوية قد ظلت زمناً دون أن نحسم برأي قاطع في أسبابها ، وما كنا لنحسم في هذه الأسباب لمجرد الشكوك ، حتى وإن كانت على هذا النحو من القوةوالمنطقية والإطراد . . .

وأثناء مطالعتنا للتأبين الذي أبنت به صحيفة (اللواء) الأستاذ الإمام عقب وفاته وجدنا المفتاح الذي كشف لنا عن صاحب هذه الرسالة ، والذي علمنا منه أنها رسالة مترجمة ، وليست مؤلفة ، وأن مترجمها هو علي باشا مبارك ، وأنه دفع بها إلى الشيخ محمد عبده ليصوغها في قالب فصيح ، وأن هذه الصياغة كانت فاتحة إعجاب الوزير بالشيخ الشاب فكافأه على ذلك ، ولفت إلى كفاءته الأنظار . . . تقول «اللواء» : «وأول نجم أضاء في سماء حظ الفقيد أن المرحوم علي مبارك باشا ، ناظر المعارف ، ترجم رسالة في (الروح والجسد) ، ثم أعطاها للأستاذ الفقيد ليكتبها في قالب فصيح ، لما بلغه عنه من زيادة الاقتدار ، فكتبها بعبارة بليغة ، أعجب بها علي مبارك باشا ، وأراد أن يكافىء الفقيد فعينه معلماً لأولاده[٦]» . وهكذا اطردت القاعدة ، واستمر السجع علامة على إنشاء الإمام في هذه المرحلة من حياته ، كما اطرد تخليه عنه عندما يكون النص لغيره يجري هو فيه الصياغة وإصلاح العبارة وإعادة العرض والتحرير . .

٣ ـ التعليقات على شرح الدّوّاني للعقائد العضدية

هذا النص هو عبارة عن كتاب كبير ، جاء في صورة تعليقات ـ (حاشية) ـ على شرح جلال الدين الدواني[٧] على العقائد العضدية ، لصاحبها عضد الدين الايجي[٨] . . وهو نص فلسفي على درجة عظمى من الأهمية والخطورة في العلوم

---

(٦) اللواء ـ العدد ٧٦٩ الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٠٥ م (والنقل عن الجزء الثالث من تاريخ الأستاذ الإمام) ص ٣٣ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٤ هـ .

(٧) محمد بن أسعد الصديقي الدواني (٨٣١ ـ ٩١٨ هـ ـ ١٤٢٧ ـ ١٥١٢ م) أحد الفلاسفة الباحثين ، تولى قضاء فارس وتوفي بها . . كتب عدداً من المصنفات ، وصنف مجموعة من الشروح والحواشي على بعض نصوص الفلسفة والكلام ، وإلى جانب كتبه العربية ألف عدداً من الرسائل باللغة الفارسية .

(٨) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار (٧٥٦ هـ ـ ١٣٥٥ م) من علماء الكلام والأصول واللغة

الإلهية ، لا يدانيه نص آخر من النصوص التي كتبت بمصر في هذه القضايا . في تلك الفترة من التاريخ .

والأمور التي بعثت على شكنا في نسبة هذا النص إلى الأستاذ الإمام محمد عبده كثيرة ، في مقدمتها :

أولاً : أن الفراغ من تحرير هذا النص قد حدث «في أواخر ذي الحجة» سنة ١٢٩٢ هـ أي أوائل سنة ١٨٧٦ م . . ولا نعتقد أن أربع سنوات من صحبة الشيخ محمد عبده للأفغاني كافية لتبلغ به هذا المستوى الفلسفي غير العادي في أمور هي أعقد ما عرض للفلاسفة والمتكلمين منذ أن عرفت الفلسفة وعرف علم الكلام . . ولقد كان الشيخ محمد عبده لا يزال حتى ذلك التاريخ طالباً في الأزهر ، لم يتخرج بعد ، كما أن مضامين مقالاته الإنشائية المنشورة حتى بعد هذا التاريخ كانت لا تزال بسيطة ، بل وسطحية جداً إذا ما قورنت بهذا النص الفلسفي العميق . .

ثانياً : أن هناك اختلافاً بيِّناً ، في مستوى العمق ، وأيضاً في بعض وجهات النظر ، بين هذا النص وبين النص الآخر الذي أودعه الأستاذ الإمام آراءه الكلامية بعد ذلك ، وهو (رسالة التوحيد) . ولا يحق لأحد أن يحتج بأن آراء الرجل ربما تطورت ، وبأن (رسالة التوحيد) ربما جاءت دون تعقيد لأنه قد ألفها ككتاب مدرسي ، لطلبة المدرسة السلطانية ببيروت أولاً سنة ١٨٨٦ م سنة ١٣٠٣ هـ ثم في مصر بعد عودته إليها من بيروت . .

ذلك أن الحجة الثانية إذا صحت فإن الأولى لن تصح ، وهي المتعلقة بتطوره الفكري إذ لو كانت أفكاره التي أودعت (التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية) قد تطورت لعدلها عند طبع هذه التعليقات ، خصوصاً وهو لم يعزم على طبعها إلا في أواخر حياته ، أي بعد تأليفه لرسالة التوحيد .

ثالثاً : أن أسلوب هذه التعليقات خال من السجع ، في حين أنها مكتوبة في

والبلاغة والتاريخ . . وكتابه (المواقف) أحد المصنفات الشهيرة في علم الكلام . نشأ بفارس ، ونسبته إلى بلدته «إيج» ، ومات سجيناً بقلعة كرمان بعد خلافه مع حاكمها . ولقد ترك آثاراً فكرية في فروع المعرفة المختلفة التي نبغ فيها .

مرحلة كان أسلوب الأستاذ الإمام لا يخلو فيها من السجع الملتزم إلا عندما يكون النص لغيره ، وتكون له فقط الصياغة والتحرير . .

رابعاً : أن سياق التعليقات و«فن» تأليفها يقطع بأن كاتبها كان يدرِّس (شرح الدواني للعقائد العضدية) ، وأنه كان يلقي بهذه التعليقات وهو يشرح القضايا التي عرض لها كل من «الايجي» و«الدواني» ، و«الدواني» بالذات . . . ولم يذكر أحد ممن أرخ للإمام في فترة حياته تلك أنه قرأ على تلاميذ له ، ولا على طلبة الأزهر الذين كان يعيد عليهم دروس الأفغاني التي كان يلقيها ببيته في «خان الخليلي» ، لم يذكر أحد ممن أرخ لحياة الإمام في هذه الفترة أن (شرح الدواني للعقائد العضدية) كان من الكتب التي شرحها لزملائه الطلاب .

خامساً : أننا نجد العلاقة قائمة ، بل وقوية ، بين جمال الدين الأفغاني ، وبين «الدواني» ، وأيضاً «العضد» ، فهما من بين الفلاسفة والمتكلمين والمتصوفة الذين قرأ لهم وخالط فكرهم في أدوار التكوين الفكري لعقله الفلسفي ، وذلك إلى جانب ابن سينا والغزالي وابن رشد والإمام الرازي وابن خلدون ، والسهروردي ، والكاتبي ، والشيرازي . . الخ . . الخ . . .(٩) .

وأكثر من ذلك فإن الذين أرخوا لهذه الفترة من حياة الأفغاني في مصر يقطعون بأن (شرح الدواني للعقائد العضدية) كان من بين الكتب التي شرحها لطلاب علمه في منزله ، وأنه قد علق عليها بما عهد عنه إزاء الكتب التي كان يشرحها ويتخذ من قضاياها مناسبات لطرح أفكاره على مريديه . . ففي هذه الفترة من حياته أقبل عليه والتف من حوله لفيف من طلبة الأزهر «فكان ينبههم إلى ما في الإعراض عن الدراسات الحكمية (الفلسفية) ـ من علمية وصوفية ـ من نقص في العالم الإسلامي ، يجعل نتاجه العلمي ضئيلاً منقوصاً ، ونظره إلى الحقائق العلمية سطحياً غير نافذ ، حتى حبب إليهم شعورهم بهذا النقص السعي في تلافيه ، فرغبوا إليه أن يدرس لهم طائفة من الكتب ، فأقبل يقرئهم من عوالي كتب الكلام والأصول : العقائد النسفية بشرح التفتازاني ، و(العقائد العضدية بشرح الدواني) ، والتوضيح لصدر الشريعة بحاشية التفتازاني :

---

(٩) انظر كتاب (التفسير ورجاله) للشيخ محمد الفاضل بن عاشور ص١٥٣ طبعة مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة . مايو سنة ١٩٧٠ م .

التلويح ، ومن كتب المنطق : شرح القطب الرازي على الرسالة الشمسية ، والمطالع للأرموي ، ومن كتب الحكمة العليا والتصوف : الإشارات لابن سينا ، وحكمة الاشراق للسهروردي ، والرسالة الزوراء للدواني ، ومن كتب الهيئة والرياضيات كتب : الجغميني ، والطوسي . . مع التوسع في كل ذلك ، وايراد الآراء الجديدة والاكتشافات ، ومناقشة المذاهب والمقالات . . . وكان في مقدمة المنتسبين اليه والآخذين عنه . . . الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده(١٠) .

ويؤكد هذه الحقيقة الهامة أنها مروية عن الإمام محمد عبده ذاته ، بواسطة صاحبه وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا ، الذي يؤرخ لهذه المرحلة من حياة الأستاذ الإمام فيقول : أخبرني الأستاذ الإمام «رحمه الله تعالى : أنه قرأ على السيد ـ (جمال الدين الأفغاني) كتاب (الزوراء) للدواني ، في التصوف ، و(شرح القطب على الشمسية) ، و(المطالع) ، و(سلم العلوم) ، من كتب المنطق . . و(الهداية) ، و(الإشارات) و(حكمة العين) ، و(حكمة الإشراق) ، في الفلسفة ، و(عقائد الجلال الدواني) في التوحيد . . . و(التوضيح) مع (التلويح) ، في الأصول . . و(الجغميني) ، و(تذكرة الطوسي) في الهيئة القديمة ، وكتاباً آخر في الهيئة الجديدة ، نسيت اسمه . .(١١)» .

فالأستاذ الإمام يعترف بأن علاقته بهذا الكتاب هي علاقة التلميذ الذي تلقى شرحه عن أستاذه جمال الدين .

فإذا علمنا أن «الرسالة الزوراء» للدواني التي ورد هنا ذكرها قد وردت المقارنة بينها وبين شرح الدواني للعقائد العضدية في ثنايا التعليقات التي نحن بصدد الحديث عن تحقيق نسبتها لصاحبها أدركنا أننا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق نسبة هذا النص إلى الأفغاني لا إلى الأستاذ الإمام .

سادساً : أن كل الكتب التي شرحها الإمام ، في هذه الفترة من حياته ، للطلاب

---

(١٠) المصدر السابق ص ١٥٧. ونحن عندما ننظر في هذه التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية. نأسف كل الأسف لضياع شروح الأفغاني هذه على هذه الأمهات من كتب الحكمة والمنطق والتصوف لهذه الكوكبة من علماء الإسلام ـ فلا شك أن في تعليقاته عليها وشروحه لها ما كن سيبرز لنا قسمة الفلسفة من شخصيته بأكثر مما هي بارزة الآن .

(١١) (تاريخ الأستاذ الإمام) جـ ١ ص ٢٥ ، ٢٦ .

في الأزهر ، أو في منزله ، كانت من بين تلك التي شرحها أستاذه الأفغاني في بيته ، مثل «إيساغوجي» في المنطق ، و«شرح العقائد النسفية» لسعد التفتازاني ، مع حواشيه ، ومقولات السجاعي بحاشية العطار . . . وغيرها . . مما يؤكد أن المصدر والمنبع هنا كان هو الأفغاني ، وأن دور الأستاذ الإمام قد كان ، يومئذ ، بالنسبة لهذه النصوص الفلسفية ، هو دور النقل إلى حلقة أخرى من الطلاب والمريدين ، ودور الصياغة والعرض والتحرير . . .

* * *

تبقى بعد ذلك مشكلة أن الأستاذ الإمام قد وضع اسمه في مقدمته المسجوعة التي طبعت في صدر هذه التعليقات غير المسجوعة ؟! ، وقال فيها : «أما بعد . . فيقول من جد بالحق جده ، الفقير إلى ربه «محمد عبده» : هذه كلمات قليلة تسفر عن دقائق جليلة ، أبرزها فيض الأول ، مع ما عندي من العجز والكلل . فقلت وعلى اللّٰه توكلت : . . » ثم أخذت تتوالى التعليقات بأسلوب فلسفي لا يعرف السجع ، ولا مكان فيه للمحسنات ، ولا تناسب بينه وبين السطور التي قدم بها لها الأستاذ الإمام . .

وهذه القضية تقتضي منا نظرة فاحصة ، بمنهج تحقيقي ، في نصوص الكتاب وما عليه من تعليقات ، عسى أن نجد في هذه النصوص ما يزيل بقايا الشبهات التي يمكن أن يتعلق بها أولئك الذين ينسبون هذا النص إلى الأستاذ الإمام . . فماذا يعطينا النص من دلائل في هذا البابا ؟؟ .

١ ـ إن على هذه «التعليقات» «هوامش[١٢]» وضعها الأستاذ الإمام عند عزمه على طبع الكتاب ، وهي قد وضعت في أسفل الصفحات ، يبلغ عددها ثلاثة وعشرين «هامشاً» ، وهي تبلغ في الحجم ما يوازي اثنتي عشرة صفحة إذا جمعت على حدتها . . وهذه «الهوامش» تقدم لنا أكثر من دليل قاطع على أن صاحب (التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية) ليس هو الأستاذ الإمام . . فالهامش الخاص بالتعليق (١٤٥) ، والذي يعلق به الأستاذ الإمام على عبارة : «وبالجملة ، فالمعلول الأول مثلاً ، بوجوده الخارجي ، إنما يتبع علم الذات بالذات ، **إذ مجرد علم الذات علم**

---

(١٢) نحن نستخدم هنا كلمة «هامش» وهي من الكلمات «المولدة» للتمييز بينها وبين التعليقات، لأننا بازاء «هوامش» على «التعليقات» فاستخدامنا لها للتمييز .

مبدئيتها» يقول الأستاذ الإمام : «**قوله : إذ مجرد** . . . الخ . . وإن شئت قلت : إن الواجب بعلمه بذاته ، قد علم سلسلة الممكنات ، إلى غير النهاية ، بعلم المبدئية الخ» .

والشاهد الذي نلفت إليه الأنظار . ونستدل به هنا على ما نقول . هو تعبير الأستاذ الإمام بـ«قوله . . .» فالقائل هنا بالقطع غير الأستاذ الإمام ، إذ هو يشير إليه بضمير الغائب ، ومعنى ذلك أنه ليس هو صاحب هذا الكتاب ، وإنما هو صاحب هذه «الهوامش» على هذه التعليقات .

وهناك «هامش» آخر يعطينا دليلاً ثانياً مشابهاً لهذا الدليل . وهو ما كتبه الأستاذ الإمام على عبارة التعليقات الواردة في التعليق (١٥٢) والتي تقول : «ولم يفرقوا بين : دلالة المعجزات ، ودلالة البراهين والمقدمات» فيقول «هامش» الأستاذ الإمام معقبا : «فإن زعم أن المعجزة بنفسها . ليست برهاناً قلنا : . . .» . . .

والشاهد الذي نستدل به هنا هو أنه يشير إلى صاحب «التعليقات» بضمير الغائب ، قائلاً : «فإن زعم . . .» وذلك يقطع بأنه ليس هو صاحب هذه التعليقات . .

وهناك «هامش» ثالث يعطينا دليلاً آخر مشابهاً . نجده على العبارة الواردة بالتعليق (١٥٩) والتي تنتهي بكلمة : «فتأمل» . فيأتي «هامش» الأستاذ الإمام مبتدئاً بقوله : «**أمر بالتأمل** . . .» فهو يتحدث عن صاحب (التعليقات) الذي «أمر بالتأمل» بضمير الغائب . قاطعاً بذلك أنه ليس هو صاحب هذه التعليقات .

٢ ـ في «الهامش» الذي كتبه الأستاذ الإمام على العبارة الواردة بالتعليق (١٥٢) . دليل على أن جهد الأستاذ الإمام هو جهد «التحقيق والتعليق» على هذا النص الذي قلنا إنه للأفغاني . ففي التعليقات عبارة تتحدث عن خوارق العادات . وأن مجرد حدوث الخارق مقترناً بدعوى النبوة والرسالة ليس كافياً في وجوب التصديق . وتضرب مثلاً «بابن مقنع» الذي أدعى الرسالة وظهر على يديه خارق للعادة . ومع ذلك فهو كاذب . . تقول العبارة : «وكيف يكون مجرد الخارق . موجباً للقطع عند الاقتران بالدعوى ؟ وقد بلغك خبر ابن مقنع وأمثاله . ممن قد رقمت أحوالهم في صحائف الرجال . كابن خلكان وغيره .» . . فيأتي «هامش» الأستاذ الإمام ليقول لنا : «ففي ابن خلكان أنه أظهر صورة قمر يطلع ويراه الناس من مسافة شهر من موضعه . ثم

يغيب . وقد ذكر هذا القمر أبو العلاء المعري في قوله :

أفق . إنما البدر المقنع رأسه ضلال وغي مثل بدر المقنع

وإليه أشار أبو القاسم . هبة اللّٰه بن سناء الملك ، الشاعر . في قوله :

إليك فما بدر المقنع طالعاً بأسحر من ألحاظ بدر المعمم

واسم هذا الرجل «عطاء» وقيل «حكيم» . . وهو «هامش» «محقق» يتناول بالتعليق والتحقيق نصاً كتبه كاتب آخر ، يعرف ذلك ببداهة كل من له دراية بكتب التحقيق وما عليها من «هوامش» وتعليقات وتحقيقات .

٣ ـ وهناك دليل ثالث نستخرجه من نصوص التعليقات ، وهو على جانب كبير من الأهمية ، لأنه يحدد أن الزمن الذي شرح فيه (شرح الدواني على العقائد العضدية) كان في بدء إقامة الأفغاني بمصر ، وقبل أن تتهيأ للشيخ محمد عبده أية أدوات يستطيع أن يدخل بها مثل هذا الميدان . . ففي التعليق (٦٤) يتحدث صاحب التعليقات عن الزمن الذي هو فيه ، والذي يلقي فيه تعليقاته على نص الدواني ، فيقول « . . زماننا هذا الذي قد قام فيه القسيسون على ساق ، وأخذوا يدعون الناس إلى التنصر . . . . » فيأتي «الهامش» ليحدد هذا الزمن ، بالنسبة لتاريخ طبع هذا الكتاب للمرة الأولى ، فيقول : «كان هذا من فوق ثلاثين سنة» . . . فإذا كان الأفغاني قد جاء إلى مصر مقيماً ، وعرفه الأستاذ الإمام وصاحبه وتتلمذ عليه سنة ١٨٧١ م وإذا كانت وفاة الأستاذ الإمام قد حدثت في سنة ١٩٠٥ م . فإن بين التاريخين أربعة وثلاثين عاماً ، وإذا كانت «هوامش» الأستاذ الإمام هذه قد كُتبت قبل طبع الكتاب ، وهو الذي طبع عام وفاته ، أدركنا أن شرح نص الدواني على العقائد العضدية إنما كان في باكورة السنوات الأولى لمجيء الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١ م ، يوم كان الشيخ محمد عبده مجرد طالب في الأزهر يخطو خطواته الأولى على سلم التحصيل لمثل هذا اللون من ألوان التفكير . . . وعلمنا كذلك أن التاريخ المحدد للفراغ من هذه التعليقات في سنة ١٢٩٢ هـ سنة ١٨٧٦ م إنما هو تاريخ الفراغ منها ، أو تاريخ صياغتها وتحريرها في صورتها هذه ، وهو التحرير والصياغة اللذين قام بها الأستاذ الإمام بعد إملاء النص من الأفغاني على تلاميذه ومريديه . .

وإذا كانت هذه بعض الأدلة المستخرجة من «هوامش» الأستاذ الإمام ، فإن هناك

أدلة كثيرة يمكن استخراجها من نص (التعليقات) . . ونحن نقدم منها هنا البعض ، على سبيل المثال :

٤ ـ في التعليق (١٨٤) يتحدث صاحب (التعليقات) فيقول : «. . . فقول المعتزلة : (يجب على اللّه الأصلح) : إن كان يريد به ما ذكرنا ، فنعم ، **ولا خلاف لأصحابنا معه ، خصوصاً الماتريدية** ، لأنهم لا يجوزون العبث عليه تعالى» . . فنحن هنا بازاء فيلسوف يتحدث عن الماتريدية ومن هم على شاكلتهم بأنهم «أصحابه» . . فإذا وضعنا في اعتبارنا سنوات ١٨٧١ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ م وتخيلنا الأفغاني الفيلسوف ، ومحمد عبده طالب الأزهر ، فلا شك أن هذا القول سيكون من نصيب الأفغاني وليس محمد عبده ! .

٥ ـ وفي التعليق (١٤١) ، وأثناء الحديث عن رأي للدواني الشارح ، يقول صاحب التعليقات : «. . وأنا أقول : لا وجه لالتزام الشارح هذا القول ، مذهباً للمتكلمين . ونفى بعده عن مذهب الحكماء ، **فانه ـ كما لم يقل به أحد من الحكماء ـ لم يقل به أحد من المتكلمين سواه**» . . فمن الذي يستطيع في ذلك التاريخ أن يصدر مثل هذه الأحكام القاطعة ، ويقول إن هذا القول لم يقل به أحد من الحكماء ، ولم يقل به غير الدواني من المتكلمين ؟؟ . . من يستطيع ذلك بمصر في ذلك التاريخ ؟! لا أعتقد أن في مصر بأسرها من كانت له امكانية ذلك سوى جمال الدين الأفغاني . . فنحن نعلم مناخ الحركة الفكرية يومئذ ، وكيف أن النوافذ التي فتحها الطهطاوي في ذلك القرن كانت أساساً على أوروبا وحضارتها الحديثة ، بينما ظلت دراسات الفلسفة والمنطق محرمة في الأزهر . . حتى أن الشيخ عليش كان يذهب بعصاه ، بعد ذلك التاريخ ، كي يضرب محمد عبده ، ويفض مجلسه الذي ينقل فيه إلى طلبة الأزهر ما يقوله الأفغاني في بيته من أفكار الفلاسفة والمتكلمين. . فقبل الأفغاني لم تعرف مصر في عهدها ذلك اهتماماً بهذه الدراسات ، وغير الأفغاني لم يكن هناك مفكر بمصر يومئذ يستطيع أن يجلس ويصدر مثل هذه الأحكام .

٦ ـ وليس هذا هو المثال الوحيد للنقد الموجه من صاحب التعليقات للدواني ، بل إن انتقاده ينتشر في خلال التعليقات . . وعلى سبيل المثال فهو ينتقده بل ويهاجمه ويفند شروحه في التعليقات : (٢٤) و(٢٩) و(٣٧) و(٣٨) و(٤١) و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤)

و(٤٥) و(٤٦) و(٤٧) و(٤٩) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٦) و(٦٧) و(٧٢) و(٧٩) و(٨٧) و(١٠١) و(١٤٥) و(١٦٨) و(١٧٦) و(١٨٠) و(١٨٩) . .

وفي هذه التعليقات يوجه إليه الانتقادات التي تصفه «بالتمويه» و«الزعم» وتقرأ عبارات مثل : «إن كلام الشارح من أصله بيّن الفساد» و«في غاية الفساد» ، وأنه «يلعب بالخيال لغفلته عن مأخذ البرهان» . وأنه قد «حصل له اشتباه» . وأن «في كلامه خبط . وايهام الغلط» . وأن في عبارته «قلق . وتشويش» . وأن كلامه «لم يأت بما يعلق بلقب الأذكياء ، ولا بما يحتاج إليه طالبو اليقين» وأن في كلامه «افتراء» على الحكماء والمحققين» . وأنه ، أحياناً . «لم يفهم حقيقة كلامهم فأورد عليهم ما لم يكن يرد» . وأنه لقصوره عن بيان مذهب الحكماء» أتى بعبارة شنيعة لا يليق أن يتفوه بها عاقل . فضلاً عن حكيم عمدته البرهان !» . .

إلى غير ذلك من النقد الذي وجهه صاحب التعليقات إلى الدواني شارح (العقائد العضدية) .

بل لقد ضمت التعليقات نقداً موجهاً إلى المصنف ـ عضد الدين الايجي ـ عندما وصفته «بالتوهم» ووصفت بعض آرائه بأنها «خرافة سقيمة» ـ (التعليق ٧٩) ـ كما يوجه صاحب التعليقات نقده إلى التفتازاني ، صاحب (المقاصد) . مع الايجي . ويرجع غلطهما معاً إلى توغلهما في «المقالات اللفظية» التي جعلت سامع بعض أقوالهم «يتجرع الغصص من أوهام بعضها فوق بعض !» ـ التعليقات : (٧٩، ١٠٧، ١٠٨) . .

وغير الدواني والايجي والتفتازاني ينتقد صاحب التعليقات كلا من : اسماعيل بن مصطفى الكلنبوي (١٢٠٥ هـ ١٧٩١ م) وعبد الحكيم السيالكوتي (١٠٦٧ هـ ١٦٥٦ م) وأبو حامد الغزالي (٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ ١٠٥٨ ـ ١١١١ م) وأبو الحسن الأشعري (٢٧٠ ـ ٣٣٠ هـ ٨٨٣ ـ ٩٤٢ م) والشيخ الرئيس ابن سينا (٣٧٠ ـ ٤٢٨ هـ ٩٨٠ ـ ١٠٣٧ م) وتتناثر انتقاداته هذه في التعليقات : (١٤٥) و(١٥١) و(١٥٣) و(١١٥) و(٢١) و(١٤٨) و(١٣٨) . وهي الانتقادات التي تستخدم كلمات «الزعم» و«الهباء المنثور» و«الهذيان» و«الاغراب» و«عدم الاحاطة» وصدور الكلام «من غير عارف» وورود الكلام على نحو «غير تام» . .

بل إن صاحب التعليقات يسحب انتقاداته أحياناً غير قليلة إلى متكلمي أهل

السنة عموماً ، فيصف بعض آرائهم بأنها «هذيانات لا قيم لها» وأنهم «يقتفون آثار المقالات . وتمويه العبارات» وأن «مثل هذه الأراجيف» التي قرروها في بعض القضايا إنما هي من «باب الطغيان في القول» وثمرة «للتعصبات المذهبية والعصبية التي تخشع بين يديها عصبية الجاهلية» وأن بعض كلامهم هو «في غاية البرود . مخالف للذوق . والعقل والشرع . ورمي بغير برهان . .» وأن «أرباب هذه المقالات قد فتحوا على أنفسهم أبواب الكفر والجهالة . وقد ضلوا وأضلوا غيرهم من القاصرين . بأن سموا أنفسهم (أهل السنة) ، وقد برئت منهم السنة وصاحبها !» وتتناثر انتقاداته تلك في التعليقات : (٨١) و(٩١) و(٩٢) و(٩٧) و(١٠٤) و(١١٣) و(١٤٥) و(١٤٩) و(١٦٢) و(١٧٤) و(١٨٠) . .

ولا نعتقد أن باحثاً محققاً يدرك مكان الفيلسوف جمال الدين الأفغاني ومكان طالب الأزهر ـ يومئذ ـ محمد عبده ، يجد من المستساغ أن يقول بأن صاحب هذه الانتقادات الموضوعية والمؤسسة على البحث والاجتهاد الفلسفي هو طالب الأزهر محمد عبده دون الفيلسوف جمال الدين !! .

٧ ـ ودليل سابع ، وقاطع ، نستخرجه من نصوص التعليقات ، نجده في التعليق (٤٨) عند الحديث عن علم اللّٰه سبحانه ، فإن صاحب التعليقات يحيل على رسالته (الواردات) فيقول : «وتحقيق علم اللّٰه تعالى يحتاج إلى بسط ليس هذا محله ، وقد يأتي . وقد بسطنا الكلام فيه بسطاً إجمالياً في رسالتنا (الواردات) ولعلنا نأتي على غايته في كتاب آخر» .

ولقد حققنا نسبة رسالة (الواردات) هذه إلى الأفغاني ، مستدلين على ذلك بكلام الأستاذ الإمام محمد عبده نفسه .

ولقد تكررت ، في التعليقات ، الإشارة والإحالة على رسالة (الواردات) ، أكثر ممن مرة ، كما في التعليقات : (١٤٧) و(١٧١) و(٢٠١) . .

٨ ـ ودليل ثامن ، نستخرجه هو الآخر من نصوص التعليقات ، ونلتقي بجزئياته في عدد منها ، مثل التعليق (٤٨) عندما يعد صاحب التعليقات بتناول مسألة علم اللّٰه في كتاب آخر . . وفي التعليق (١٤٩) عندما يتحدث عن مسألة اختيار اللّٰه في أفعاله ، والخلاف اللفظي حولها ، ثم يقول : «ولعل اللّٰه تعالى يوفقنا لإيضاحها إيضاحاً شافياً في

غير هذا الكتاب . . » . . . وفي التعليق (١٨٧) عند التعرض لقول الأشعرية : إن اللّه لا يصدر منه القبيح ، فيقول : «هذا قول جميل ، أخذوه على غير وجهه ، وقد نشرحه في غير هذا الكتاب» . .

فهذه الوعود الكثيرة المتناثرة في التعليقات ، والتي قدمنا نماذج منها ، لا يمكن تصور صدورها من محمد عبده ، طالب الأزهر ، ابن الرابعة والعشرين عاماً !

وتفسيرها : أنها وعود من الأفغاني بتوفية هذه القضايا حقها من الشرح في الكتب الفلسفية والكلامية الأخرى التي كان قد أخذ في شرحها وإشاعة أفكارها فيما يشبه البرنامج المنظم في بيته على زواره وطلاب علمه ومريديه .

٩ ـ ثم إن هناك مجموعة من الحقائق الأخرى التي نلتقي بها في ثنايا هذه التعليقات ، والتي إذا جمّعناها كونت قسمات بارزة ومميزة لصاحب هذه التعليقات ، وجعلتنا نقطع ، على ضوء وضع ومكانة وامكانيات كل من الأفغاني . ومحمد عبده في ذلك التاريخ ، نقطع بأن صاحب هذه التعليقات هو الأفغاني وليس محمد عبده . فالتعليقات كانت تلقي دروساً يشرح بها صاحبها (شرح الدواني على العقائد العضدية) . . وفي تلك الفترة الزمنية كان الشارح والمدرس هو الأفغاني ، بينما كان محمد عبده في مكان المريد المتلقى عن أستاذه ، والمدون لأمالي هذا الأستاذ . . ولقد سبق أن أشرنا إلى رواية المؤرخين الثقاة بأن (شرح الدواني للعقائد العضدية) كان من بين الكتب التي عرضها وعلق عليها الأفغاني في تلك الفترة الزمنية بمنزله بخان الخليلي بالقاهرة. . أما النصوص التي ضمتها التعليقات ، والتي تشهد بأن هذه التعليقات كانت هي موضوعات الدرس ، فانها كثيرة . . فصاحبها يقول : مثلاً ، في ختام التعليق (٧٩): «وبالجملة ، فالكلام مع الناظرين ، في هذه المسألة طويل ، والوقت ضيق !» . . وفي التعليق (١٦٨) يقول : «فدقق النظر جداً ، فليس لي مجال التوسعة في الكلام ، لضيق الوقت ونقص المرام !» . . وفي التعليق (٨٦) يقول: «وليس هذا الكتاب كتاب البسط في المقال !» .

فهو هنا ، وفي كل حالة من حالات تلك الأمثلة . مدرس وشارح يختتم مجلساً من مجالس الشرح لحلقة تلاميذه ومريديه . . .

وكما قلنا ، فلقد كان المدرس الشارح يومئذ هو جمال الدين . .

١٠ ـ وهذا الشارح المدرس لم يكن . . كما تؤكد نصوص تعليقاته ، إنساناً عادياً . ولا متوسطاً ، بل ولا قريباً من قمة العلم والفلسفة الألهية ، لأن تعليقاته هذه تقطع بأن منشئها هو قمة القمم في الفلسفة الإلهية بذلك التاريخ وذلك المحيط ، نستطيع أن نلمس ذلك من عمقها وإحاطة صاحبها بمذاهب علماء الكلام والفلاسفة والمحققين والحكماء ، ومن مقارناته بين هذه المذاهب ، وملكة النقد القوية التي تحلى بها ، والجديد الذي يقدمه في الجدل الذي زخرت به هذه التعليقات . كما نستطيع أن نلمس ذلك، مباشرة ، من عديد من النصوص التي ترسم صورته وتحدد مرتبته في هذا المقام . .

فهو يتحدث ـ في التعليق (٤٥) ـ حديث من أحاط بمذاهب الحكماء في وحدانية الذات الإلهية عندما يقول : إنه «قد تقرر في مدارك الحكماء أن الواحد من جميع الوجوه لا يصدر عنه إلا واحد ، والحقوا هذا الحكم بالبديهات ، ونبهوا عليه ببعض تنبيهات ، منها ما ذكره الشيخ الرئيس في (الاشارات) حيث قال : . . الخ . . الخ . . » .

وفي التعليق (٨٠) يتحدث «المحقق» ، ويقول لسامعيه : «ولكن ذلك يصعب إدراكه على غير المحققين !» .

وفي التعليق (٨٣) يكشف عن أنه صاحب مذهب في «التحقيق» عندما يقول : «وهذا قول يجري على تحقيقنا وتحقيق مذهب الحكماء !» .

أما التعليق (١٥٣) فإن بعض عباراته تكشف لنا أن صاحبه ليس مجرد «محقق» وصاحب نظر فلسفي ، وإنما هو قد بلغ في هذا المضمار مبلغ من لديه من الحقائق الفلسفية والصوفية فوق ما تطيقه مدارك السامعين ، فهو يقول لسامعه : «وههنا سر لو اطلعت عليه لقمت على الساق ، وهمت هيام المشتاق ، ولكن لعدم الإستعداد ، ما أمددت المداد بالامداد ؟!» .

وفي التعليق (٢١٠) يتكرر الموقف عندما يقول : «وهذا قول مجمل . فاطلب تفصيله من غير هذا الكتاب ، بل تحته سر عجيب . فأدخل يدك في جيبك تخرج آية أخرى ، فافهم !» .

وهو هنا يذكرنا بكبار فلاسفتنا ، من أمثال أبي الوليد بن رشد (٤٥٠ ـ ٥٢٠ هـ ١٠٥٨ ـ ١١٢٦ م) عندما كانوا يمسكون عن «كشف» كل الحقيقة في كتبهم

«الكلامية» ، ويحيلون صاحب الاستعداد على «كتب الصنعة» ! بل إن صاحب التعليقات يجهر بذلك في التعليق (١٨٩) عندما يقول : «فافهم وأمعن النظر ، وههنا مقال آخر يتعلق بالمبحث ، **ولكن لا يتحمله علم الكلام** !» .

أما في التعليق (٢١٩) فإنه يكشف لنا كيف أدرك نظره في عبارات الدواني ما لم يدركه جميع الذين «نظروا» قبله من هذه العبارات يقول : «وقد خفي مقصده هذا عن جميع من رأيت كلامه من الناظرين في كلام الشارح ، فبعدوا عن الغرض في كلامهم ، وخلطوا كثيراً !» .

فهل يحق لباحث أن يتصور هذا الكلام كلاماً لمحمد عبده ، طالب الأزهر ، ابن الرابعة والعشرين ، الذي كان في بداية تلمذته على الأفغاني ، يسجع عندما ينشيء ، ومبلغ جهده يومئذ لم يتعد تحرير أمالي أستاذه ونقلها إلى حلقة من حلقات المريدين الطالبين في الأزهر الشريف ؟؟ .

١١ ـ ثم أن هذه التعليقات تكشف لنا أن صاحبها كان عالماً بعدد من اللغات غير اللغة العربية ، فهو في شرحه لاسم الذات الالهية وحديثه عن صفاتها يقارن المعاني التي لمصطلحات هذا المبحث في اللغات : العربية ، والفارسية ، والتركية ، والهندية ، بل والفرنسية ، والانجليزية . . وتلك كانت ، يومئذ ، إمكانيات الفيلسوف جمال الدين ـ كما هو ثابت من ترجمته التي كتبها المؤرخون لحياته وتربيته وتعليمه ـ ولم تكن بالقطع إمكانيات محمد عبده في ذلك التاريخ . .

وإذا شئنا أمثلة على هذه الحقيقة وجدنا التعليقات تمدنا بالكثير . .

ففي التعليق (١٥١) ينقل صاحبه عن كتاب (الداوستان) وهو كتاب فارسي . .

وفي التعليق (٧٩) يلجأ إلى اللغة الفارسية في الانتصار لمذهبه وهو يفسر معنى «الوجود» فيقول : «والتقرير الحق لكلامهم أن يقال : ليس الوجود ما ألفوه من انتزاعات ، أو ما ظنوه من وصف قائم ، **بل الوجود هو ما به الشيء يتحقق في الخارج ، المعبرعنه في الفارسية بـ (هست)** . . .» .

وفي التعليق (٨٨) يلجأ للفارسية في تحديد معنى «العالم» ، فيقول : «ليس العالم من له صفة قائمة بذاته يقال لها : العلم ، أو من قام به صفة زائدة على ذاته يقال لها :

العلم ، كما بني عليه . **ولكن العالم ما يعبر عنه في الفارسية بـ (دانا)** ، وفي سائر اللغات بمرادفه ، ويعبر عنه في لغتنا ـ (أي لغة الفلاسفة الإلهيين المتوصفين) ـ بمن كشف له حقيقة الأمر . وقواعد العربية ـ في فن الاشتقاق ، لاجراء التعاليم ، أو ما يشبه ذلك ـ لا تقدح في البراهين العقلية . . » .

ويعود إلى نفس القضية في التعليق (٩٦) فيقول : « . . بل معنى العالم : ما يعبر عنه في الفارسية بـ (دانا) ، وبمرادفه من سائر اللغات ، كما قدمنا . وليس يفهم منه أهل تلك اللغات : من قام به (وانست) أو مرادفه ، بل يفهمون منه المنكشف له الشيء على الوجه الخاص ، وهو أعم من أن تقوم به صفة تسمى علماً أم لا . . » .

وفي التعليق : (٢١١) تتسع دائرة مقارناته اللغوية ، وهو يعرض «لاعلام ذات الرب» ، فيقول : «ولكل قوم أن يصطلحوا في ذلك ما شاءوا . . ولنا أن نستدل على إثبات صفات كمالية للواجب تعالى ، ثم نعبر عنها بمشتق يطلق عليه ، وإن هذا إلا تسمية وأما من فرق بين التسمية والتوصيف ، فذلك رجل قد خنقته العربية ! وإطلاق القول في المنع جهل بموارد اللغات ، وقصور عن الاطلاع . . ولم يرد نص بايجاب تغيير الألفاظ غير العربية ، مما يدل على اللّه تعالى ، وإن أمكن التأويل في بعضها بالتوصيف لم يمكن في الآخر ، كـ (ديو) في الفرنساوية ، و(دئو) في الهندية ، و(ايزد) و(يزدان) في الفارسية ، فإنها عند أهل اللغة أعلام على ذات الرب ، لا يفهم منها معنى التوصيف بوجه» .

وفي التعليقين : (٢١٣) و(٢١٤) يقدم تفسيرات لمعاني الكلمات الفارسية والتركية التي وردت في (شرح الدواني على العقائد العضدية) . . فلقد ذكر الدواني كلمتي (خداي وتكري) ، ويفسرهما الأفغاني فيقول : «خداي : اسم اللّه بالفارسية . و(تكري) ـ بفتح التاء وكسر الكاف المغلظة ـ اسم اللّه بالتركية» . . كما يفسر معنى عبارة الدواني : (خود أينده) فيقول : أن معناها : «الموجود بذاته» . خود ـ بالفارسية ـ : «النفس» و«أينده» : اسم فاعل من «أمدن» بمعنى : «المجيء» ، أي آت بذاته . . » .

فهذه التعليقات تأتي دليلاً على أن صاحبها كان عالماً بهذه اللغات غير العربية ، إلى الحد الذي يمكنه علمه بها أن يتناول مصطلحات «أعلام ذات اللّه وصفاته» ، كما

وردت بهذه اللغات ، والمعاني الفلسفية التي لهذه المصطلحات ، مع مقارنة كل ذلك بمثيلاتها في اللغة العربية . . .

كما يكشف هذا الدليل أن المجلس الذي كانت تلقى فيه هذه الشروح والتعليقات كان يضم نفراً من السامعين الذين يحسنون الفارسية والتركية . . وهي أمور تقطع بأن جمال الدين كان صاحب هذا المجلس ومنشيء هذه التعليقات . فلم يكن محمد عبده ، طالب الأزهر يومئذ ، على علم بهذه اللغات حتى يغوص في بحرها بحثاً عن المعاني الفلسفية لأعلام الله وصفاته .

إذاً فنحن نرى أن صاحب التعليقات هو الأفغاني ، وأن تلميذه محمد عبده هو جامعها ومحررها ، على العادة التي شاعت وأصبحت قاعدة في علاقة الأفغاني بمريديه . أن يملي ، ويكتب تلاميذه ومريدوه . . ولقد كانوا يكتبون نص كلماته ، حتى لو ضمت الأمثلة والمصطلحات العامية ، ولم يكن لأحد منهم أن يتدخل في التحرير والتدوين بالصياغة والتعديل سوى المريد المفضل : محمد عبده . .

ولقد كان الأفغاني يسمح ، بل ويوعز ، إلى مريديه أن ينشروا أماليه بأسمائهم في الصحف والمجلات ، ومن هنا كانت نسبة عدد من نصوصه ، التي أملاها ، إلى عدد من هؤلاء المريدين مسألة مألوفة للمعاصرين ، فهي نصوص تعبر عن فكر هذه المدرسة التجديدية ورأس هذه المدرسة بنشر أفكاره إما بأسما مستعارة ـ «مزهر بن وضاح» مثلاً ـ أو بأسماء مريديه ، تشجيعاً لهم على الكتاب وتقديماً لهم إلى الرأي العام ، ومحاولة منه كي يصنع كوكبة من الكتّاب المنشئين . .

١٢ ـ وإذا كان لنا أن نضيف إلى ما قدمنا من حقائق ، تشهد لرأينا هذا ، حقيقة أخرى ، فإنها تأتي قاطعة وصريحة ـ «فمحرر ومدون» التعليقات ـ (الذي نقول إنه الشيخ محمد عبده) ـ يذكر في متنها أنه يدون عن أستاذه ، الذي يملي هذه التعليقات فيحكي نقد أستاذه ـ الذي يدعو له بدوام العمر وخلوده لبعض آراء الإمام الغزالي ، فيقول : «قال الأستاذ ـ خلد الله دوامه ـ : العجب لهذا الكلام ، كيف صدر من مثل هذا الإمام ؟ . .

أما أولاً : . . . ثم يستمر في عرض آراء الأستاذ . .

وفي نفس التعليق ـ التعليق (٢١) ـ ترد عبارات لصاحب التعليقات تدل على أن

محمد عبده كان واحداً من الحاضرين للدرس المتلقين لهذه التعليقات ، إذ يذكر صاحب التعليقات اسم محمد عبده وهو يضرب مثلاً من الأمثلة التوضيحية لإحدى قضاياه عندما يقول :

«وقد قالوا : لا تتفق الأوضاع وتتشابه إلا بعد مضي أربعين ألف سنة ، **يحدث في العالم مثل ما كان أولاً ، حتى لو كان في الوضع الأول من يكون اسمه (محمد عبده) فقد يكون في الوضع المشابه له من يكون اسمه كذلك ، وهكذا جميع الحالات والكيفيات التي كانت ، يكون مثلها . . .»** .

١٣ ـ كما نلتقي في هذه التعليقات بإحدى العبارات التي ميزت أسلوب الأفغاني عن أسلوب محمد عبده . والتي نستطيع أن نقول أنها كانت من «لوازم» أسلوب جمال الدين . . فعندما ترد الإشارة إلى عالم قد انتقل إلى جوار ربه ، يكون المألوف في أسلوب محمد عبده : الترحم عليه ، بعبارة رحمه اللّه . . أما الأفغاني فإنه يستخدم غالباً عبارة : «قدس سره» . . وهي عبارة نلتقي بها في التعليقات . .

١٤ ـ ودليل أخير يتعلق بتاريخ الطبعة الأولى للكتاب الذي ضم هذه التعليقات ، فلقد قال الشيخ مصطفى عبد الرزاق في محاضرته عن الأستاذ الإمام في ذكراه بالجامعة المصرية ـ (يوليو سنة ١٩٢٢ م) ـ : أن هذه الحاشية ـ (التعليقات) ـ قد لبعت قبل وفاة الأستاذ الإمام ، وعندما رجعنا إلى طبعتها الأولى ، التي أخرجتها المطبعة الخيرية ، والتزم بطبعها «عمر حسين الخشاب» وجدنا على صفحة غلافها الداخلي تاريخ سنة ١٣٢٢ هـ ، مما يعني أن الكتاب قد طبع في حياة الأستاذ الإمام ، وأنه قد رأى اسمه على غلافه ، ورضي بنسبته إليه . . ولكننا وجدنا الحقيقة عكس ذلك ، أو لا تعني ذلك ، ففي الصفحة الأخيرة من الكتاب ـ (ص ٢١٢) ـ تحديد لتاريخ طبع الكتاب بأنه «أواخر شعبان المعظم سنة ١٣٢٣ هـ» .

ومعلوم أن الأستاذ الإمام قد توفي في ٧ جمادى الأولى من نفس العام ـ سنة ١٣٢٣ هـ ـ أي أن الكتاب قد طبع بعد وفاة الإمام بأربعة أشهر ، وهي الوفاة التي أعقبت مرضاً استمر عدة أشهر . بل إن اسم الإمام يذكر في الصفحة الأخيرة من الكتاب هكذا : «العلامة الأوحد ، الفهامة الأمجد ، المرحوم الشيخ محمد عبده ، مفتي الديار المصرية . . » .

وإذن ، فليس صحيحاً أن الكتاب نشر في حياة الإمام . .

* * *

ونحن لا نريد أن نطيل أكثر من ذلك في إيراد الحجج والأدلة على أن كتاب (التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية) إنما هو للأفغاني ، وأن جهد الشيخ محمد عبده فيه إنما هو جهد الصياغة بعد التلقي ، ثم التحقيق والتعليق . . ويكفي للقارىء فضلاً عن المحقق ، أن يختار أي نص من نصوص هذه التعليقات البالغة حداً كبيراً من الدسامة والعمق والاحاطة بمشكلات الفلسفة وعلم الكلام ، وأن يقارن بينها وبين أسلوب الأستاذ الإمام في تلك الفترة ، والذي كان لا يزال أسلوب مبتدىء ملتزم للسجع عندما ينشىء ، كي يؤمن كما نؤمن ويوقن كما نوقن أن الذين نسبوا هذا النص إلى الأستاذ الإمام ، ورتبوا ما رتبوا على ذلك من آراء ، قد خانهم التوفيق ، لأنهم لم يسلكوا الطريق العلمي لتحقيق النصوص . .

وإحقاقاً للحق ، نقول إن الشيخ رشيد رضا قد أدرك بحاسة «السلفي المحافظ» أن فكر هذه التعليقات متميز عن الفكر الذي عرفه عن الأستاذ الإمام في هذه الموضوعات ، ولكنه لم يصل إلى تحقيق نسبتها إلى صاحبها الفيلسوف الأفغاني ، ولعله لم يحاول ذلك . . فبينما نجده قد احتفل كل الاحتفال [برسالة التوحيد] واعتبرها «معجزة من معجزات النبي ، عليه الصلاة والسلام ، ظهرت على يد الأستاذ الإمام ، وآية من آيات الإسلام . . إلخ . . إلخ[١٣]» نجده يقول عن هذه التعليقات : إنها «غاية الغايات في علم الكلام ، وتحقيق مسائله ، وتحرير الخلاف بين المتكلمين ، وبيان ما هو لفظي منه وما هو حقيقي ، وقد اهتدى في كثير من أبحاثها إلى أن الحق في العقائد هو مذهب السلف ، **ولكن كثيراً من نظريات المتكلمين وتأويلاتهم ظلت ناشبة في ذهنه زمناً طويلاً ، ولا يزول مثل هذا إلا رويداً رويداً .**[١٤]»؟!! فهو هنا يكاد أن يقول ، بل قال بالفعل ، أن أفكار هذه التعليقات من أثر علاقة الأفغاني بالإمام في فترة حياته الأولى ، وأن هذه الآثار ظلت ناشبة في ذهن الإمام ، وأن أثرها لا يزول إلا رويداً رويداً ؟؟!! . .

---

(١٣) (تاريخ الأستاذ الإمام) جـ ١ ص ٧٧٩ .

(١٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٧٨ .

٤ ـ بحث : العلم وتأثيره في الإرادة والإختيار

وهو بحث نشر في (الوقائع المصرية) ، غير كامل ، واستمر نشر الجزء الذي نشر منه خمسة أعداد ، بدأت بالعدد ١٢٧١ الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ م . . ولقد نشر هذا البحث دون توقيع ، وإن كان قد كتب تحت عنوان انه «لأحد المفكرين المشتغلين بالعلوم العقلية» . وفي هذه الفترة كان الأستاذ الإمام رئيساً لتحرير (الوقائع) ، وكان يحرر المقالات ويكتب في السياسة والاجتماعيات ، ولكنه كان قد أجبر على ترك التدريس منذ عزل من وظائف التدريس بعد نفي الأفغاني في سنة ١٨٧٩ م . . كما أنه لم يكن قد عرف بعد بالاشتغال بالعلوم العقلية ، حتى ينصرف إليه إنشاء هذا البحث الفلسفي العميق ، كما فهم ذلك خطأ الذين نسبوه إليه ، وقالوا إنه لم يذكر اسمه على هذا البحث صراحة كي يجعل النظر فيه والحكم عليه مجرداً عن معرفة شخص كاتبه(١٥) . .

وغير هذا الدليل الذي يتمثل في أن الأستاذ الإمام لم يكن بعد قد عرف عنه أنه من «المفكرين المشتغلين بالعلوم العقلية» ، لنا على أن هذا البحث ليس من إنشائه ، وأنه من آثار أستاذه الأفغاني ، التي تلقاها عنه الإمام ، أدلة أخرى ، منها :

١ ـ أن الأستاذ الإمام ـ وهو قطعاً الذي قدم البحث للنشر ـ يقول في التقديم له : هذا هو ما وصل إليه عقلي «**نقلاً عن العلماء المحققين واستنباطاً من كلامهم**» وأن نشر ذا البحث في (الوقائع) هو بمثابة «**حكاية لآراء العلماء** وما أداهم إليه التدقيق في هذه المسألة . .» . . فهو هنا يشير إلى أن هذا البحث ليس من إنشائه هو ، وأن دوره فيه هو دور التلقي والحكاية لآراء هؤلاء العلماء والحكماء . . .

٢ ـ إن الشبه كبير جداً ، بل والتطابق قائم بين الكثير من أفكار هذا البحث وأفكار مماثلة لها وردت في (رسالة الواردات في سر التجليات) تلك التي حققنا نسبتها إلى الأفغاني بأكثر من دليل قاطع ، في مقدمتها قول الأستاذ الإمام ذاته في التقديم لها . ومن يقرأ ما ورد عن «الإدراك» في بحث: (العلم وتأثيره في الإرادة والاختيار) وما ورد عنه في : (رسالة الواردات) يدرك أن صاحبهما واحد دون شك أو ارتياب . . .

---

(١٥) انظر هامش الصفحة ١٨٤ من الجزء الثاني من تاريخ الأستاذ الإمام ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤ هـ .

والحقيقة أن من يقرأ هذه النصوص مع التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية يدرك تماماً أنها لمفكر واحد هو جمال الدين الأفغاني[١٦] . .

* * *

٥ ـ الشورى

وهو مقال منشور في الوقائع المصرية ، بالعدد ١٢٧٩ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨١ م ، (٢ صفر سنة ١٢٩٩ هـ) ، ولقد أخطأ الذين نسبوه إلى الأستاذ الإمام . ذلك أن الوقائع قد كتبت في صدر هذا المقال عبارة تقول بالحرف الواحد : «وردت لنا هذه الرسالة المفيدة من قلم بعض أفاضل طلبة العلم الشريف ، فاخترنا إثباتها حرصاً منا على منفعة المطالعين ، وهذه هي : قال حفظه اللّه :» . . وحتى لو جاز للبعض أن يزعم أنها للإمام ، وأنه قد أراد تجهيل نسبتها إليه ، فليس بمعقول أن يقول في وصفه إنه «أحد الطلبة» ، وكان الأولى أن يقال : أحد الأدباء ، مثلاً ، وهو ما حدث بالفعل في بعض المقالات ـ (الحياة السياسية) ـ ولعل منشأ هذا الخطأ هو أن للإمام بالفعل كتابات في (الوقائع) عن الشورى ، ولكنها مضمنة في مقالات ثلاث : (الشورى والاستبداد) و(في الشورى) و(الشورى والقانون) ، وهي منشورة بالأعداد ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٩٠ أما مقال (الشورى) ، هذا الذي كتبه أحد طلبة العلم فهو منشور بالعدد ١٢٨٩ فكان المفروض ، لو صحت نسبته للإمام ، أن يكون حلقة في السلسلة ، ولكن الحال ليس كذلك ، مما يقطع بأنه ليس من مقالات الأستاذ الإمام .

* * *

٦ ـ مقال في الشورى والاستبداد

هو من مقالات الأستاذ الإمام في (الوقائع المصرية) نشر بالعدد ١٢٧٩ في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (٢٠ محرم سنة ١٢٩٩ هـ) ، ونحن ننبه هنا على نسبته للأستاذ الإمام ، لأن جريدة (البلاغ) قد أعادت نشره في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ م ناسبة إياه إلى

---

(١٦) في الطبعة الثانية من الأعمال الكاملة للأفغاني قدمنا كل النصوص التي كانت منسوبة خطأ إلى الأستاذ الإمام، والتي حققنا نسبتها إلى الأفغاني أثناء عملنا في إخراج أعمال الشيخ محمد عبده، وهي النصوص التي لم تتضمنها الطبعة الأولى لأعمال الأفغاني التي أصدرناها في سنة ١٩٦٨ م.

سعد باشا زغلول ـ وكان لا يزال يومئذ على قيد الحياة ـ ونحن نقطع بخطأ (البلاغ) في نسبة هذا المقال إلى سعد زغلول ، لأسباب منها :

١ ـ أن هذا المقال من المقالات التي نسبتها اللجنة التي رأسها سعد زغلول نفسه إلى الأستاذ الإمام ، والتي نسخها من الوقائع فتحي باشا زغلول وقدمها للشيخ رشيد رضا كي تنشر في (منشآت الإمام) .

٢ ـ أن هذا المقال بحث في الشورى من حيث حكمها الشرعي في الشريعة الإسلامية ، وأسلوبه ومضمونه قاطع بأنه من إنشاء الأستاذ الإمام , . .

٣ ـ أن لهذا المقال تكملة نشرت تحت عنوان (في الشورى) بالعدد ١٢٨٠ في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م بدأه الإمام بقوله : «تكلمنا في العدد الماضي عن الشورى ، ولكن من حيث حكمها الشرعي . . » . . ثم ختم الإمام هذا البحث بالمقال المنشور بالعدد ١٢٩٠ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

٤ ـ أن مقالات سعد زغلول في (الوقائع) كانت توقع بإمضاء (سعد) مثله مثل غيره من المحررين ، أما الأستاذ الإمام فإن مقالاته لم تكن توقع ، لأنه كان رئيس التحرير الذي يمهر الصحيفة كلها بتوقيعه في آخر سطر من سطور صفحتها الأخيرة .

(وسيأتي حديثنا المفصل عن ذلك عند بحث المقالات التي حذفت من تراث الإمام مما كتبه في الوقائع المصرية) .

* * *

٧ ـ مصر وإسماعيل باشا

وهو كتاب ألفه الإمام في مرحلة حياته التي سبقت منفاه ، ولقد ضاعت أصوله ، ولم يذكر الإمام عنه شيئاً في الحديث عن مؤلفاته للشيخ رشيد رضا . . ولكن الشيخ رشيد رضا يقول إنه قد : «أخبرني بهذا الكتاب أحد تلاميذه الأولين ، وقال : إن السيد عبد الله النديم كان أخذ من الفقيد ـ (أي الإمام) ـ نسخته في أثناء الثورة العرابية ، ونشر منه فصولاً في جريدة (الطائف) بتصرف أو بغير تصرف . . .[١٧]» .

---

(١٧) تاريخ الأستاذ الإمام ، جـ ١ ص ٧٧٧ .

ولقد بحثنا بحثاً طويلاً ومضنياً علنا نجد أعداد جريدة (الطائف) هذه حتى نحقق هذا القول الذي قاله أحد تلاميذ الإمام عن هذا الكتاب ، فلم نجد سوى بقايا قصاصات وأوراق من هذه الجريدة التي تعد بمثابة إحدى الوثائق الهامة جداً في تاريخ الثورة العرابية ونضال وطننا ضد الاستعمار في ذلك التاريخ . وفي العدد الصادر في ٦ مايو سنة ١٨٨٢ م من هذه الجريدة وجدنا الفصل الثالث والرابع من هذا الكتاب منشورين تحت عنوان عام هو (مصر وإسماعيل باشا) ، وفي نهاية الفصل الرابع وعد من «نديم» بنشر الفصل الخامس في العدد القادم ، ومن أسلوب هذين الفصلين تحققنا أن «نديم» قد «تصرف» عند نشره لهذه الفصول . . فهو مثلاً يتحدث عن حاشية الخديوي السابق إسماعيل ، ويذكر غيظهم الآن مما تنشر جريدة (الطائف) في حقهم ومن سيرة ظلمهم في البلاد ، ولقد أثبتنا في أعمال الإمام هذين الفصلين على رجاء أن نعثر مستقبلاً ، ولو بإحدى المكتبات الخاصة ، على أعداد مجلة (الطائف) التي نشرت بها باقي فصول هذا الكتاب الذي يؤرخ لحياة مصر في ظل حكم الخديوي إسماعيل . . . وذلك حتى نتمكن مستقبلاً من تقديم هذا النص الهام كاملاً إلى القراء . .

* * *

٨ ـ ما حذف من مقالات الوقائع المصرية

في (الوقائع المصرية) نلتقي بالمرحلة الأولى من مراحل نضج الأستاذ الإمام واستقلاله بالتفكير عن أستاذه الأفغاني ، ووضوح مذهبه وسبيله **الإصلاحي** المتميز عن السبيل **الثوري** لجمال الدين الأفغاني ، وفي (الوقائع المصرية) كذلك نلتقي بالصفحة والمرحلة التي اقترب فيها الأستاذ الإمام من الثورة والثوار، والفكر والموقف الثوري، وذلك عندما شارك في الثورة العرابية ، من موقع «الاعتدال» ، بعد مظاهرة عابدين في سبتمبر سنة ١٨٨١ م وحتى هزيمة الثورة في منتصف سنة ١٨٨٢ م . . ومن هنا تتجلى الأهمية القصوى لمقالاته في (الوقائع) كوثيقة فكرية لمرحلة من أهم مراحل حياته ، نستطيع من خلالها أن نحدد الكثير في جوانب حياته الفكرية والسياسية على السواء . .

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن جزء (المنشآت) قد ضم العديد من مقالاته في

(الوقائع) إذ احتوى على خمس وثلاثين مقالاً ، نفينا نسبة واحد منها إلى الإمام ، فيبقى له منها أربع وثلاثون . . كما سبق أن أشرنا إلى المصدر الذي قام بتحديد أن هذه المقالات هي للأستاذ الإمام ـ خصوصاً وهي منشورة في (الوقائع) دون توقيع ـ هذا المصدر هو اللجنة التي كونها ورأسها سعد زغلول باشا ، والتي ضمت :

١ ـ فتحي باشا زغلول ، ٢ ـ والشيخ عبد الكريم سلمان ، ٣ ـ وحسن باشا عاصم ، ٤ ـ ومحمد بك راسم ، ٥ ـ وقاسم بك أمين ، ٦ ـ والشيخ عبد الرحيم باشا الدمرداش . . . ونقلنا عن الشيخ رشيد رضا أن الذي قام بنسخ مقالات الإمام في (الوقائع) هو فتحي باشا زغلول ، الذي كان يمتلك مجموعة كاملة من هذه الجريدة . .

والحق أننا ونحن نحقق أعمال الأستاذ الإمام هذه ، وبالذات مقالاته في (الوقائع) راودتنا في البداية فكرة الثقة برأي هذه اللجنة وموقفها ، ففيها اثنان من المحررين الذين عملوا مع الأستاذ الإمام في (الوقائع) وهما عضوها : الشيخ عبد الكريم سلمان ، ورئيسها سعد باشا زغلول ، وبديهي أن تكون آراؤهما في تحديد نسبة المقالات إلى الإمام محل ثقة واطمئنان ، خصوصاً وهي جميعها قد نشرت دون توقيع ضمن مقالات أخرى كثيرة أغفلت من التوقيع . . .

ولكن الشكوك في موقف هذه اللجنة وفي إخلاصها للحقيقة العلمية والتحقيق العلمي قد ساورتنا بعد زمن وجيز جداً ، وكان السبب الأول هو ذلك الميل لارضاء الانجليز ، وسلطة الخديوي ، الذي اتخذته اللجنة موقفاً لها وهي تنظر في تراث الأستاذ الإمام . . فإذا كان عمل هذه اللجنة قد بدأ في ظروف الارهاب الاستعماري الانجليزي الذي صاحب مأساة دنشواي سنة ١٩٠٦ ، وإذا كان الرجل الذي جمع مقالات الإمام من (الوقائع) هو فتحي باشا زغلول ، أحد جلادي الشعب في دنشواي ، فماذا عساه يكون قد صنع بمقالات الإمام التي تسجل تأييده للثورة العرابية والعرابيين ضد العرش الخديوي وضد الانجليز ؟!

وأمر ثان دعم من هذه الشكوك استخلصناه من تتبع تواريخ المقالات التي نسخها فتحي باشا زغلول من (الوقائع) للأستاذ الإمام ، ومقارنة هذه التواريخ بتطور الموقف السياسي للأستاذ الإمام من الثورة العرابية والعرابيين . فلاحظنا أنه قد نسب للإمام

ثلاثين مقالاً منشورة في سنة ١٨٨١ م من بينها عدد من المقالات السياسية التي تعارض الحكم الشوري والنيابي وتنقد الثورة والثوار ، **أما الفترة التي أيد فيها الإمام الثورة ، وخاصة في الأشهر الستة الأولى من سنة ١٨٨٢ فلا يذكر للإمام فيها سوى مقال واحد عنوانه (التمرن والاعتياد) وهو مقال لا علاقة له بالسياسة أصلاً ؟! فأين كان قلم الإمام في هذه الفترة بالذات ؟! . .**

وأمر ثالث ، حول الشكوك إلى دليل حاسم ، وجدناه في مقال (الحياة السياسية) المنشور بالعدد ١٢٦٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (محرم سنة ١٢٩٩ هـ) ـ وهي فترة كان الأستاذ الإمام فيها قد انحاز للثورة ـ ولقد وجدنا المقال يبدأ بهذه العبارة : «تقرر فيما سلف أن لا بد لذوي الحياة السياسية من وحدة يرجعون إليها . .» إذن فالمقال حلقة من سلسلة مقالات ، ولا بد أن يكون فتحي زغلول واللجنة التي هو عضو فيها قد حذفت ما «سلف» من هذه المقالات . . . فتركنا جانباً جزء (المنشآت) ، ورجعنا إلى صحيفة (الوقائع) فوجدنا هذا المقال عن (الحياة السياسية) هو الحلقة الأخيرة من مقالات متسلسلة سبقت منها ثلاث مقالات نشرت بالأعداد ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٤ في ٩ ، ١٠ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م وهي من أهم المقالات التي تثبت انحياز الأستاذ الإمام إلى جانب الحكم النيابي والحرية للشعب ومباركته للثورة ووقوفه مع الثوار . . **اذن فهنا تشويه متعمد قصد به أصحابه إرضاء الاحتلال ، أو على الأقل تجنبوا به غضبه ، أثمر إسقاط هذه الصفحة من تراث وتاريخ الأستاذ الإمام ؟!.**

وعند هذا الحد قررنا أن لا نعتمد رأي هذه اللجنة في تحديد مقالات الأستاذ الإمام في (الوقائع) وأن نقف وجهاً لوجه أمام المصدر الأصلي ، الصحيفة نفسها ، وأن نستخرج المعايير التي نقيس بها ونحقق على أساسها مقالات الإمام من مقالات سواه ، ولقد كانت النتيجة مذهلة . **فبدلا من المقالات الأربعة والثلاثين التي نسبت له من (الوقائع) ارتفع رقم مقالاته فيها إلى خمس وستين مقالاً ؟! أي أن ما حذف من مقالاته بها هو واحد وثلاثون مقالاً ؟!** . . **وبدلا من المقال الوحيد الذي أثبت له من كتاباته في سنة ١٨٨٢ م وجدنا له سبع مقالات أخرى ، أغلبها في السياسة ، تأييداً للثورة ، وبعضها أشبه بالوثائق التي تسجل الخطب والآراء التي قالها الإمام في الاجتماعات التي ضمته وزعماء الثورة الآخرين . . أما الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة ١٨٨١ ، والتي**

كانت بداية وقوف الإمام مع الثورة بعد مظاهرة عابدين في سبتمبر سنة ١٨٨١ م فلقد وجدنا أن ما حذف من كتابات الإمام فيها هي مقالات ثمانية أغلبها في السياسة ، شاهدة بتطوره الفكري في ذلك التاريخ . . .

بقي أن نذكر الصعوبات التي واجهتنا في تحقيق مقالات الوقائع هذه ، والتي استطعنا من خلال التغلب عليها أن نستخرج المعايير التي ميزنا بواسطتها كتابات الأستاذ الإمام من كتابات غيره . . . وهي ما نستطيع إجماله في هذه النقاط :

أولاً : استطعنا أن نحدد بدء اشتراك الأستاذ الإمام في تحرير (الوقائع) عندما قرأنا للشيخ رشيد رضا في الجزء الأول من تاريخ الإمام (ص ١٣٧ ، ١٣٨) أن رياض باشا طلب من قلم تحرير الوقائع كتابة مقال يقدم به «لقانون التصفية» ، وأن يكتب هذا المقال على وجه السرعة ، فعجز قلم التحرير ، ثم تنبه رئيس التحرير الشيخ أحمد عبد الرحيم إلى أن هناك محرراً قد عين أخيراً بالجريدة ، وأنه شبه معزول عن العمل ، فكلفه بالأمر ، فحرر المقال تحريراً لفت إليه نظر رياض باشا ، حتى أنه استدعاه وسأله كيف يكون محيطاً هذه الإحاطة بمشاكل مصر المالية ، ويستطيع تحرير مثل هذا المقال في وقت وجيز ، ولا يكتب في الجريدة مثل هذه المقالات ؟؟ . . وبفحص أعداد (الوقائع) وجدنا هذا المقال بالعدد (٩٠٩) الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ م (١١ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) تحت عنوان (عيد مصر ومطلع سعادتها) . .

ثانياً : بنفس أسلوب الأستاذ الإمام هذا وجدنا مقالاً ثانياً بالعدد ٩٣٢ في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م (٢٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ) عنوانه (العدالة والعلم) . . وتاريخ نشر هذين المقالين سابق على تولي الأستاذ الإمام رئاسة (تحرير الوقائع) ، ومن ثم سابق على عمل سعد زغلول ، وعبد الكريم سلمان ، وإبراهيم الهلباوي في مساعدته كمحررين في قلم (الوقائع) . .

ثالثاً : لاحظنا من تتبعنا لأعداد الصحيفة أن الأستاذ الإمام قد تولى رئاسة تحريرها ابتداء من العدد ٩٣٣ في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م (٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٧ هـ) ونشرت بهذا العدد بعض مواد اللائحة التي تنظم العمل بالجريدة في عهدها الجديد تحت عنوان : (دخول جريدة الوقائع المصرية في طرز جديد) ، وفي البند الثالث من هذه اللائحة نص على تقسيم الجريدة إلى سبعة أقسام يكون القسم الخامس منها

«للمواد العلمية والأدبية من أي نوع كان تحت عنوان فنون متنوعة ، ويدخل فيه الجمل التهذيبية المتعلقة بالأخلاق والعوائد وغيرها ، سواء من قلم المحررين أو من الرسائل الواردة من ذوي العرفان» . .

وفي نفس العدد نشر خبر استقالة رئيس التحرير السابق الشيخ أحمد عبد الرحيم ، وتعيين الشيخ محمد عبده رئيساً للتحرير ، فكتب أن الشيخ أحمد عبد الرحيم قد «طلب الراحة من العمل في تحرير الوقائع . . . وعهد أمر تحريرها إلى صاحب الإمضاء» . . وذيلت الصحيفة في آخر سطر من سطور صفحتها الأخيرة بتوقيع : محمد عبده ، كما كانت عادتها ، وعادة بعض صحافة ذلك العهد . . .

رابعاً : بهذا القسم الخامس من أقسام الجريدة ، والذي خصص للأفكار والآراء والأبحاث تحدد الفصل بين ما هو رسمي يعبر عن رأي الحكومة في صحيفتها الرسمية ، وبين ما هو معبر عن رأي كاتبه . . . ولما كنا نجمع **الأعمال الفكرية** للأستاذ الإمام ، وليس **كتاباته** التي خطها قلمه بصفته موظفاً يصوغ رأي الحكومة ويقدم لقوانينها ومنشوراتها ، لذلك كان بحثنا متجهاً إلى هذا القسم الخامس دائماً . . . ولقد ميزته الصحيفة ابتداء من العدد ٩٨٦ في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م وجعلت له عنوان (قسم غير رسمي) . . .

خامساً : بفحص جميع المقالات التي كتبت بهذا القسم غير الرسمي ، مدة رئاسة الأستاذ الإمام لتحرير (الوقائع) وجدنا أن كتاب هذا القسم هم :

أ ـ كتاب من خارج قلم تحرير الصحيفة ، وكانت مقالاتهم توقع دائماً بأسمائهم ، أو يشار في صدر المقال إلى وردوها من : أحد المشتغلين بالعلم ، أو أحد طلبة الأزهر ، أو من أحد المواطنين بالمنصورة . . أو . . . أو . . الخ . . الخ .

ب ـ كتاب من قلم تحرير الوقائع ـ غير رئيس التحرير ـ وكانت مقالاتهم توقع دائماً بأسمائهم ، إما كاملة ، أو بالاسم الأول فقط . . . فمثلاً :

* بالعدد ١٢٠٥ في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ م مقال بعنوان (مقال عن المسكرات) كاتبه «خليل أفندي إبراهيم . . أحد كتبة قلم الوقائع» .

* بالعدد ٩٤٤ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (الإنشاء) بتوقيع عبد الكريم» (وهو الشيخ عبد الكريم سلمان) . .

* بالعدد ٩٦٧ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (غوائل الفقر) بتوقيع (سعد) (وهو الشيخ سعد زغلول) ، «سعد زغلول باشا» ، فيما بعد .

* بالعدد ١٣١٩ في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ م مقال بعنوان (الإقدام) بتوقيع «سعد» (وهو الشيخ سعد زغلول) «سعد زغلول باشا» ، فيما بعد .

* بالعدد ٩٨٦ في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (البساطة ، والعلم) ، بتوقيع «إبراهيم» (وهو إبراهيم الهلباوي) .

* بالعدد ٩٧٥ في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م مقال بعنوان (وسائل التقدم) بتوقيع «وفا» (وهو الشيخ سيد وفا) .

* بالعدد ١٣٩٦ في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ م مقال بعنوان (القانون والسياسة) ، بتوقيع «وفا» (وهو الشيخ سيد وفا) . .

تبقى بعد ذلك المقالات الواردة في (قسم غير رسمي) والتي هي بدون توقيع ، ولقد قطعنا بنسبتها إلى الأستاذ الإمام ، باعتباره رئيس التحرير (المحرر الأول) الذي يضع توقيعه على الصحيفة كلها في آخر سطر من سطورها ، والذي لنفس السبب لا يوقع ما يكتب من مقالات . .

وحتى تطمئن نفس القارىء إلى أن هذا الذي نقوله هو الحقيقة ، وليس مجرد استنتاج ، نذكر بعض العوامل الأخرى التي استعنا بها على الحسم في هذا الموضوع ، ومنها :

أ ـ أن هذا التقليد لم يكن قاصراً على (الوقائع المصرية) بل كان شائعاً في صحافة ذلك العصر ، ففي (الطائف) مثلاً ، التي كان يصدرها عبد اللّه نديم ، كان يساعده (محرر ثان) هو أحمد سمير . . فكانت مقالات أحمد سمير توقع باسم : «سمير» بينما لا يوقع نديم مقالاته ، مكتفياً بوضع اسمه «نديم» في نهاية الصحيفة . . وهو ما كان يصنعه الأستاذ الإمام في (الوقائع) .

ب ـ أننا قد جعلنا أسلوب الأستاذ الإمام ، واهتماماته الفكرية ، وطابع ثقافته معايير موضوعية نهتدي بها في التمييز بين ما هو له وما هو لغيره ، وأن هذه المعايير قد جاءت مؤيدة لما سبق أن قررناه ، وهي مثلاً قد أعانتنا على أن نحذف من مقالات (الوقائع) مقالاً عن (النظافة) نشر دون توقيع بالعدد ١٠٢٠ في ٢٤ يناير سنة ١٨٨١ م

(٢٣ صفر سنة ١٢٩٨ هـ) لأننا وجدناه سجعاً ليس فيه فكر ذو قيمة ، ولم يكن الإمام يسجع يومئذ في مقالاته بالوقائع ، وهو الذي تعد مقالاته بها الامتداد المتطور لرسائل الجاحظ ، حيث تخطى بأسلوبه هذا عصر السجع التركي والمملوكي ليصل أسلوب عصر نهضتنا بأسلوب عصرنا الذهبي قبل ركاكة وعجمة عصر المماليك والأتراك .

جـ ـ أن نصوص ومضامين عدد من المقالات قد أعانتنا على تحديد نسبة العديد من المقالات الأخرى ، ففي مقال (فوائد المصاهرة) مثلاً إشارة إلى مقالات الإمام عن (الزواج) . . وفي مقال (عادات المآتم) مثلاً إشارة إلى مقال (الصياح خلف الجنائز) . . كما أن المقالات التي نشرت مسلسلة في أكثر من عدد قد أعانت على نسبتها كاملة لصاحبها ، مثل مقالات (الوطنية) ومقالات (الحياة السياسية) . كما أن عدداً من مقالات الإمام التي وصف فيها المؤتمرات التي حضرها مع زعماء الثورة العرابية ، مثل البارودي وعرابي ، ونديم ، ان هذه المقالات قد حددت كاتبها من خلال حكايته لخطبه هو في هذه المؤتمرات . . .

* * *

وهكذا استطعنا باستخدام هذا المنهج في تحقيق النصوص أن نحدد أي المقالات هي للأستاذ الإمام ؟؟، وأن نضع بين يدي القارىء ، ولأول مرة ، منذ ما يقرب من قرن من الزمان ، هذه الصفحة من حياة الرجل كاملة القسمات مكتملة الجوانب ، دونما تزييف أو تشويه كذلك الذي حدث لها عقب وفاته ، تقرباً للمستعمر ولقصر الخديوي ، وهو التزييف والتشويه الذي تم عمداً ، وشارك فيه عدد من كبار تلامذة الإمام ؟! . . والذي استمر قائماً حتى قيامنا بهذا الجهد في تحقيق هذه النصوص . .

* * *

٩ ـ العروة الوثقى

فإذا جئنا إلى مجلة (العروة الوثقى) بمقالاتها السياسية والاجتماعية والدينية ، وجدنا أنفسنا مرة أخرى إزاء نص كبير وهام ، بل شديد الأهمية ، لم تحسم قبل الآن قضية صاحبه **الأول والأساسي** ، هل هو الأفغاني وحده ؟؟ أم أن الأستاذ الإمام شريك له فيه ؟؟ . . إذ لم يقل أحد بنسبته إلى الإمام دون الأفغاني . . . فالقضية تدور حول انفراد الأفغاني بالحق في نسبة هذا النص إليه ؟، أو حق الأستاذ الإمام في الاشتراك معه

في هذه النسبة ؟ . . ونحن نرى أن صاحب الحق في أن ينسب إليه هذا النص هـو جمال الدين اوفغاني ، وحده دون الأستاذ الإمام ، ولنا على ذلك أدلة سنقدمها هنا . . . ولكننا نفضل أن نقدم لها بعدد من الإشارات والمقدمات :

١ ـ أن جريدة (العروة الوثقى) بأعدادها الثمانية عشر التي صدرت في باريس ما بين ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ م و١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ م ، إنما كانت تعبر عن سياسة جمعية سياسية سرية حملت نفس الاسم ، وانتشرت تنظيماتها في عدد من بلاد الشرق ، وبالذات تلك التي أصيبت باحتلال انجلترا لأوطانها ، وخاصة مصر ، والهند . . فهي من هذه الزاوية تعبير عن تنظيم سياسي نطقت علناً ببرنامجه السياسي السري . . ومن ثم فإنها أكبر من أن تكون تعبيراً عن فكر فرد واحد هو الأفغاني ، أو فردين هما الأفغاني ومحمد عبده .

٢ ـ أن الشيخ محمد عبده قد حدد بنفسه أن كل الأفكار التي نشرت في (العروة الوثقى) هي لجمال الدين الأفغاني ، وأنه ليست فيها فكرة واحدة يمكن أن تنسب له هو . . وأن دوره في هذه الجريدة كان التحرير لعباراتها كلها[١٨] . .

٣ ـ أن قيام الأفغاني بهذه المسئولية إنما كان بقرار من تنظيم (العروة الوثقى) السياسي السري ، وهو القرار الذي نشر مضمونه في افتتاحية العدد الأول من المجلة ، عندما ذكر فيه أن قادة التنظيم «طلبوا . . . واختاروا أن يكون لهم في هذه الأيام جريدة بأشرف لسان عندهم ، وهو اللسان العربي ، وأن تكون في مدينة حرة كمدينة باريس ليتمكنوا بواسطتها من بث آرائهم وتوصيل أصواتهم إلى الأقطار القاصية . . . فرغبوا إلى السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني أن ينشىء تلك الجريدة ، بحيث تتبع مشربهم وتذهب مذهبهم ، فلبى رغبتهم ، بل نادى حقاً واجباً عليه لدينه ووطنه . . .» . . . فهي إذاً تبث آراء التنظيم وترفع أصواته ، وهي تلتزم بمشرب التنظيم ومذهبه ، وهذه المسئولية قد حدد التنظيم للقيام بها جمال الدين الأفغاني بالذات . . .

٤ ـ أن عمل الشيخ محمد عبده في المجلة إنما كان بتكليف من أستاذه جمال الدين الأفغاني ونحن نجد في نفس افتتاحية العدد الأول منها ، أن الأفغاني «كلف الشيخ محمد

---

(١٨) نص عبارة الإمام التي رواها عنه الأمير شكيب أرسلان للشيخ رشيد رضا هو: «إن الأفكار كلها للسيد ، ليس لي منها فكرة واحدة ، والعبارة كلها لي ، ليس للسيد منها كلمة واحدة» . .

عبده أن يكون رئيس تحريرها» وأن الأمر الذي «حمل الأول (الأفغاني) على الإجابة، حمل الثاني على الامتثال».

٥ ـ أن صفحة الغلاف للمجلة قد حددت أنها «جريدة سياسية أدبية» وحددت أن «مدير السياسة: جمال الدين الحسيني الأفغاني، و«المحرر الأول: الشيخ محمد عبده».

وإذا كنا في حاجة إلى تحديد من تنسب إليه نصوص هذه المجلة ـ بعد وضعنا في الاعتبار تعبيرها عن تنظيم سياسي ـ فلا بد وأن يكون هذا الذي تنسب إليه نصوص هذه الجريدة السياسية، بالدرجة الأولى، هو مدير السياسة جمال الدين الأفغاني، خصوصاً وأن الرجل كان ـ وهذا مهم جداً ـ هو رئيس هذا التنظيم السري الذي تنطق بلسانه (العروة الوثقى)..

وبعد هذه المقدمات نأتي للإشارة إلى عدد من الاعتبارات التي تجعلنا نقطع باستحالة نسبة هذه المجلة بأفكارها السياسية إلى الأستاذ الإمام، وتحميل فكره السياسي وموقفه السياسي ما تضمنته من مواقف وأفكار. ومن هذه الاعتبارات:

١ ـ أن الشيخ محمد عبده، بعد فشل الثورة العرابية، كان قد عاد إلى مذهبه الأصلي الذي يرى أن السبيل إلى نهضة الشرق هو طريق التربية والتعليم، على بطئه وتدرجه وليس طريق العمل السياسي لتغيير الحكومات المستبدة والثورة ضد المستعمرين.. وأنه قد عبر عن ذلك بعبارات صريحة، وإن لم يوافقه على موقفه ورأيه هذا أستاذه الأفغاني الذي اعتبر رأيه هذا رأياً «مثبطاً»... ومن ثم فإن (العروة الوثقى)، كموقف نضالي وفكر سياسي ثوري، إنما كانت تعبيراً وتجسيداً لأسلوب في النضال مناقض لما يؤمن الشيخ محمد عبده به ويراه السبيل الأمثل لنهضة الشرقيين، ولذلك فإن نسبة نصوصها إليه هو ظلم للرجل وموقفه وآرائه، وظلم للحقيقة التاريخية أيضاً[١٩].

٢ ـ أن ارتباط الأستاذ الإمام في هذه الفترة الأولى من مدة نفيه عن مصر ـ وهي نحو عام من أعوام نفيه الستة ـ إن ارتباطه فيها بتنظيم (العروة الوثقى) السري، وعمله

---

(١٩) في ذلك انظر دراستنا عن فكره السياسي لهذه المرحلة من تاريخه، في التقديم لهذا الجزء من أعماله الكاملة.

محرراً أول لجريدة هذا التنظيم ، هو - في ضوء موقفه السياسي السابق الإشارة له - أقرب إلى موقف الإنسان الذي ينهض بعمل لا يتحمس له ، لأنه لا يؤمن بجدواه ، ولكنه بسبب النفي قد وضع في وضع لا خيار له فيه ، فتأثير أستاذه عليه شديد لا يقاوم ، ثم ماذا يصنع إذا هو رفض هذا العمل ؟! . . وأخيراً فلا بأس من التجربة لهذا الأسلوب لفترة ما ، خصوصاً وهو مناضل لا يمكن له أن يتخلى عن القضية التي وهب لها حياته . . . ولما لم تثمر هذه التجربة ، فارق أستاذه ، وعاد إلى بيروت سنة ١٨٨٥ م متفرغاً تفرغاً شبه كامل لأسلوبه في النضال ، أسلوب الفكر والتربية والاصلاح التدريجي بواسطة التعليم . . . وصاحب مثل هذا الموقف لا يمكن إلا أن نظلمه إذا نحن حملنا على تاريخه وفكره ومواقفه وأسلوبه في العمل تجربة كبرى ذات طابع ثوري متميز كتجربة مجلة (العروة الوثقى) . .

٣ - أن هناك خطأ شاع لدى البعض عن قدرات جمال الدين الأفغاني على إنشاء المقالات باللغة العربية ، وفرية ألصقها البعض به ، تقول إن الرجل كانت به «عقدة العجمة» . . وأصحاب هذه الفرية يساعدون على تضخيم دور الشيخ محمد عبده في تحرير العروة الوثقى ، بحيث يبدو أن «إنشاء» المقالات إنشاء إنما كان من عمله وحده . . . ونحن نقول إن هذا الأمر غير صحيح . . ولنا على نقضه أدلة كثيرة أهمها :

أ - أن الفترة الزمنية التي كانت تصدر فيها (العروة الوثقى) لم يكن محمد عبده مقيماً فيها باستمرار بباريس ، فلقد كانت تفرض عليه مسئوليته في التنظيم السفر إلى الشرق تارة وإلى «لندن» تارة أخرى . . وكانت الجريدة تصدر مع ذلك في غيابه ، وفي مقال عنوانه (هؤلاء رجال الانكليز وهذه أفكارهم) يتحدث الأفغاني عن أننا «رأينا أن يذهب الشيخ محمد عبده (المحرر الأول لهذه الجريدة) ، إلى لوندرا ، إجابة لدعوة من يرجى منهم الخير لملتنا . . .» وعندما يتحدث عن أسباب «تأخر صدور الجريدة أياماً» يعزو هذه الأسباب إلى عوامل صحية «لضرورة ما مسنا من ضعف في المزاج ، مع مصادفة رداءة الهواء في البلاد الفرنساوية هذه الأيام . . . إلا أننا مع ذلك لم نقصر في أداء الواجب من العمل الذي قمنا به في المدافعة عن حقوق المسلمين[٢٠] . . .» . فالجريدة تصدر حتى في غياب الأستاذ الإمام بلندن .

(٢٠) انظر المقال في مجموعة (العروة الوثقى) ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م .

ب ـ أن قيام الأستاذ الإمام بتحرير عبارات الجريدة ومقالاتها ، لا يعني صحة قيام «عقدة العجمة» والعجز عن التعبير العربي البليغ عند الأفغاني ، وإنما سبب ذلك أن الرجل كان من عادته أن يملي الأحاديث والمقالات ، وقلما يتناول القلم ليكتب بيده . . . وتلك عادة يشترك فيها مع كثيرين من أصحاب الأمالي الذين أثروا فكرنا العربي بما هو هام وثمين وبليغ ، دون أن يكون في ذلك ما يبرر نسبة أماليهم لمن سجلها أو أدخل في صياغتها بعض التعديلات . وعن عادة الأفغاني هذه يقول الشيخ رشيد رضا : «كان السيد ، رحمه الله . يملي ، وقلما كتب بيده مقالاً . وكان تلاميذه كاللقاني وأديب إسحاق يكتبون كل ما يقوله ، حتى الكلم والأمثال العامية التي يمزج بها الكلام عادة . . . ولكن أكبرهم الأستاذ الإمام كان يتصرف بالعبارة ، ويجيز له ذلك السيد[٢١]» . . . وهذا التصرف في العبارة من قِبَل الأستاذ الإمام في التعبير عن أفكار الأفغاني لا يجيز نسبة هذه الأعمال إلى محمد عبده دون صاحبها الأفغاني . . . وإلا لما نسب تفسير محمد عبده لما فسر من سور القرآن وآياته إليه ، ولجاز أن ينسب إلى رشيد رضا، لقيامه بتدوين ملخصاته ومذكراته في الدرس بالأزهر، ثم صياغته للنشر (بالمنار) . . وأيضاً لما جاز أن تنسب إلى الإمام محاضرته التي ألقاها بتونس عن (العلم والتعليم الإسلامي) وهي التي صاغتها جريدة (الحاضرة التونسية) صياغة رأى فيها الأستاذ الإمام عيوباً في الصياغة واللغة جعلت «فيها ما لا يصدر عن قلمي العربي عادة» . . . ومع ذلك فهي له ، لأنها فكره ؛ أملاه في محاضرة عامة ، وإن صاغة صاحب جريدة (الحاضرة التونسية[٢٢]) . . .

جـ ـ أن مصدر فرية «عقدة العجمة» هذه التي افتريت على الأفغاني هو خطأ وقع فيه «سليم بك العنحوري» في الترجمة لهذا الفيلسوف . . ففي شرح العنحوري لديوان (سحر هاروت) ترجم للأفغاني ، فلما تحدث عن تربيته وتعليمه في بلاده ، قال إنه تعلم هناك «اللغة الفارسية ، والعلوم الدينية ، والمنطق ، وشيئاً من علم الأخلاق[٢٣]» . ولم يشر إلى تعلمه لعلوم العربية في هذا الطور من حياته ، . . . وعندما تحدث عن مغادرته للآستانة بعد خلافه الشهير مع شيخ إسلامها بعد محاضرته في (دار

---

(٢١) مجلة (المنار) المجلد ٢٣ جـ ١ «هامش» ص ٤٣ .

(٢٢) انظر ذلك في حديث الأستاذ الإمام إلى فرح انطون بأحد خطاباته إليه في مكانه من هذه الأعمال .

(٢٣) تاريخ الأستاذ الإمام جـ ١ ص ٤٢ .

الفنون) عن فلسفة الصناعة . . وذهابه للحج ، قال إنه «قصد مكة ، وجاور هناك عاماً وبعض عام ، وأخذ في خلالها مبادىء اللسان العربي . .(٢٤)» أي أن تعلمه لمبادىء اللسان العربي كان في سنة ١٨٧٠ م لا قبل ذلك التاريخ . .

ورغم أن إصدار (العروة الوثقى) قد بدأ بعد هذا التاريخ بأربعة عشر عاماً ، وأن «العنحوري» نفسه ، قد كتب عن الأفغاني ومجلسه في قهوة «البوسطة» بالقاهرة أثناء إقامته بها (١٨٧١ ـ ١٨٧٩ م) ، قائلاً : «إنه كان يتحدث إلى جلسائه من طلائع المجتمع ومستنيريه في أعقد الأمور بلسان عربي مبين ، لا يتلعثم ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، ويفحم السائلين ، ويبكم المعترضين . . .(٢٥)» . . . رغم كل ذلك فإن تحديد سنة ١٨٧٠ م كتاريخ لبدء تلقي الأفغاني «مبادىء اللسان العربي» ، هو كلام خاطىء وغير صحيح . . وعلى خطئه وعدم صحته أدلة لا تحصى ، نكتفي منها ببعضها ، مثل :

أن ترجمة الأفغاني التي كتبها الأستاذ الإمام ـ وهو أعرف الناس به ـ قد جاء فيها أنه قد درس علوم العربية في الطور الأول من حياته التعليمية ببلاد الأفغان ، وأنه في هذه الفترة قد «تلقى علوماً جمة ، برع فيها ، فمنها العلوم العربية من : نحو ، وصرف ، ومعان ، وبيان ، وكتابة . . .» .

وأن الأفغاني عندما مر بمصر مروراً عابراً ، لم يستغرق سوى أربعين يوماً ، في سنة ١٨٦٩ م ، وهو في طريقه إلى الآستانة ، طلب منه الطلبة السوريون في الأزهر أن يشرح لهم بعض الكتب ، فقرأ لهم (شرح الإظهار) . . والذي لا يعرفه البعض أن متن الإظهار الذي شرحه الأفغاني هو مختصر في علم النحو في اللغة العربية ، ألفه «البركوي» ، وكانت له مكانة كبيرة في ذلك العصر ؟! . . فهو إذاً لم يشرع سنة ١٨٧٠ م في تلقي «مبادىء اللسان العربي» بمكة ، وإنما كان يُدَرِّس علوم هذا اللسان العربي بالقاهرة في سنة ١٨٦٩ م؟! . .

ولذلك فإنه من غير الجائز ولا المفهوم أن نسمع أن لقاء الأستاذ الإمام مع أستاذه بباريس هو الذي أطلق بلاغة الرجل «فاتخذت فكرة الأفغاني من بلاغة قلم تلميذه ونفوذ بيانه ، معارض برزت فيها صورها صافية ناصعة ، وقد تخلصت مما كان رائناً عليها من

---

(٢٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٤٤ .

(٢٥) المصدر السابق جـ ١ ص ٤٤ .

انقباض طبعه وتشاؤم نزعته ، **وانحلت عنها عقدة العجمة التي كانت ترسف في قيودها . . .** [٢٦]» .

وإذا كانت لا تزال بنا حاجة لإيراد الأدلة على بلاغة الأفغاني وفصاحته العربية ، فإن بالإمكان أن نطالع شهادات أعلام عصره الذين عايشوه وخالطوه واقتربوا منه ، ولمسوا هذا الجانب من جوانب كفاءته قبل إصدار (العروة الوثقى) بباريس . .

* فالشيخ إبراهيم اليازجي ، وهو من أعلم علماء اللغة والبلاغة في عصره ، عندما يكتب عن الأفغاني يصفه بأنه «**رُحلةُ البلغاء**[٢٧]»

وجورجي زيدان عندما ينشر بمجلته (الهلال) تأبيناً للأفغاني في أول إبريل سنة ١٨٩٧ م يصف المقال مجلسه وخطابه فيقول : «**إنه كان ذا عارضة وبلاغة ، لا يتكلم إلا اللغة الفصحى بعبارات واضحة جلية ، وإذا آنس من سامعيه إلتباساً بسط مراده بعبارة أوضح ، فإذا كان السامع عامياً تنازل إلى مخاطبته بلغة العامة . وكان خطيباً مصقعاً لم يقم في الشرق أخطب منه**» . .

والدكتور شبلي شميل يحدثنا عما شاهده بعينيه ، وسمعه بأذنيه فيقول : إنه شهد خطبة له (أي الأفغاني) في الإسكندرية ، وكان قريب العهد بمصر ، **فوقف ساعتين يتكلم بلسان عربي فصيح ، وإلقاء حسن الكلام مفيد ، حتى أدهش الناس**[٢٨]» .

وينقل رشيد رضا عن حفني ناصف ما شاهده من الجانب الخطابي للأفغاني فيقول : «حدثني حفني بك ناصف . . . ـ وهو من الرعيل الأول من تلاميذ الإمام ـ قال : كنا إذا قيل لنا : إن السيد (أي الأفغاني) سيخطب الليلة ، نفضل سماع خطبته على سماع أطرب المغنين ـ فنؤثرها عليها ، حتى كان المدعو منا إلى وليمة عرس يترك الإجابة إليها ، وكنا نجد في أنفسنا من سماع خطبته . . . أن الواحد منا جدير بإصلاح مديرية ، أو إصلاح مملكة . . . [٢٩]» .

---

(٢٦) محمد الفاضل بن عاشور (التفسير ورجاله) ص ١٦١ ، ١٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

(٢٧) تاريخ الأستاذ الإمام جـ ١ ص ٩٥ (نقلاً عن مجلة «البيان» البيروتية عدد ابريل سنة ١٨٩٧ م) والرُّحلة ، بضم الراء ، هو من يرحل إليه البلغاء للتزود ببلاغته .

(٢٨) المصدر السابق جـ ١ ص ١٠١ (ولقد تحدث شميل شميل بهذه العبارة إلى رشيد رضا ، الذي سجلها عنه) .

(٢٩) مجلة (المنار) المجلد ٢٨ جـ ١ ص ٧١٠ في ٢٩ جمادي الأولى سنة ١٣٤٦ هـ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ م .

أما عبد القادر المغربي الذي تتلمذ عليه وحضر مجالسه في الآستانة وروى عنه الأحاديث والذكريات ، فإنه يصفه قائلاً : **إنه كان يمتاز «بطلاقة لسان ، وتوقد جنان . . . لا يعييه خطاب . . .**(٣٠) .

أما عن براعته في إملاء المقالات والفصول كي تنشر في الصحف والمجلات ، فيكفي أن نعلم إجماع كل الذين أرخوا له ولتلاميذه ـ بمن فيهم الأستاذ الإمام ـ أنه هو الذي علم هذا الجيل ، الذي قاد نهضة الشرق والعروبة ، علم هذا الجيل إنشاء الفصول ، وتحرير المقالات والنشر في الصحف والمجلات ، يشهد بذلك الجميع بما فيهم سليم بك العنحوري الذي يقول إن الأفغاني هو الذي وقف وراء إصدار جريدة (مصر) لأديب إسحاق ، وأن صفحاتها ضمت «فصولاً منسوجة بيراع جمال الدين ومنشورة باسم (المزهر بن وضاح) . . ». . وأنه وفق بين سليم نقاش وأديب إسحاق فصدرت بالإسكندرية جريدة (التجارة) ، وأن الأفغاني نشر فيها «**شذرات من قلمه البديع ، وخطرات من فكره المزري بلألاء الرقيع** . .». . وأن مقالتيه في صحيفة (مصر) عن «الحكومات الشرقية» و«روح البيان في الانجليز والأفغان» قد «ترنحت لهما أعطاف أولي العلم طرباً ، ومالت إليهما أعناق السياسيين عجباً(٣١)» .

د ـ إن الأفغاني قد كتب العديد من المقالات العربية في فترات حياته التي كان فيها بعيداً عن الأستاذ الإمام ، ونشر في (ضياء الخافقين) بلندن . . . ونشر في بطرسبرج ، والبصرة ، وإيران . . وغيرها من البلاد . . . وهناك مراسلات بخطه لا يقل أسلوبها جودة عن أسلوب ما نشر له من أمالي ومقالات .

ونحن قد احتفلنا بتبيان الحقيقة في هذا الموضوع ، لأن الخطأ الذي وقع فيه البعض بخصوصه لا يزال يفعل فعله حتى الآن . . وهناك رسائل جامعية عديدة وقع أصحابها في هذا الخطأ ، ورتبوا عليه أخطاء أخرى سياسية وفكرية أكثر شناعة وأوغل في الإحالة والإغراب . وفي حدود علمي فهناك رسائل جامعية قدمت في جامعة الأزهر وفي

---

(٣٠) جمال الدين الأفغاني ، ذكريات وأحاديث . . ص ٤٩ طبعة دار المعارف الثانية (سلسلة اقرأ) .
أما الشيخ مصطفى عبد الرازق فإنه يصف الأفغاني بأنه صاحب «بلاغة في الكتابة والخطابة خارقة للعادة» انظر ترجمته له في مقدمة مجموعة (العروة الوثقى) ص ٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م .

(٣١) تأريخ الأستاذ الإمام جـ١ ص ٤٥ .

جامعة «عليكرة» بالهند حول جوانب من فكر وحياة الأستاذ الإمام ، رتب فيها باحثوها العديد من النتائج الخاطئة على هذه المقدمة المغلوطة والفرية التي رمت الأفغاني بالعجمة والعجز عن تحرير المقالات بأسلوب عربي مبين . . .

٤ ـ أن في مادة (العروة الوثقى) ذاتها الكثير من الأدلة على أن هذا النص لا بد أن ينسب إلى الأفغاني ، لا إلى الأستاذ الإمام ، فعلاوة على **الموقف الثوري** الذي يتجلى فيها ، والذي يختلف ويتميز عن **الموقف الاصلاحي** في السياسة للشيخ محمد عبده ، نجد فيها الاهتمام الشديد والدراسات السياسية الكثيرة عن بلاد الهند والأفغان وإيران . . وهي حقل اقتصر الاهتمام به والتخصص فيه على الأفغاني دون الأستاذ الإمام . . كما نجد فيها قدرة على فهم السياسة الدولية ومناوراتها ، والعلاقات المتشابكة والمصالح المتصارعة بين قواها ومعسكراتها ، لا يمكن أن تتناسب مع كفاءة الشيخ محمد عبده ، وتكوينه وطبيعة اهتماماته . . . ولا يمكن إلا أن تكون نتاج ذلك العقل السياسي الفذ والفريد ، عقل حكيم الشرق وفيلسوف ثورته ومهندس حركته الوطنية جمال الدين الأفغاني . . . وفيها كذلك مقالات عدة تقيّم موقف الانجليز من الإسلام ، وتحدد أنه موقف العداء ، وموقف الأعداء الساعين إلى هدمه واضمحلاله . . . وهو موقف رآه الأفغاني ، واختلف فيه معه الأستاذ الإمام ، ومن يقارن مقالات العروة الوثقى في هذا الموضوع بكلام الإمام في ردوده على فرح أنطون في موضوع الاضطهاد في النصرانية والإسلام ـ (الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ـ يجد بوضوح مصداق ما نقول . . .

وفي المحصلة النهائية ، وعلى فرض أن الصياغة والعبارة في هذا النص هي للإمام محمد عبده ، فإن هذا النص ليس قصيدة شعر يتجلى «الخلق» و«الإبداع» لها في «الصياغة والتعبير» . . . وإنما هو فكر سياسي بالدرجة الأولى ، وأسلوب ثوري في الإصلاح والنهضة ومواجهة الاستعمار ، وليس من الأمانة في شيء أن نضيف هذا الفكر لمن لا يؤمن به ، وأن نلصق الدعوة إلى الثورة بمن يرفضها ويختار طريق الإصلاح حتى وإن اتحدت الغايات البعيدة والآمال المنشودة والاستراتيجية التي يعمل لها فريق الثوار وحزب المصلحين . . وبين الأفغاني وبين الأستاذ الإمام من الفروق السياسية ـ التي تشير إليها دراستنا لفكر الإمام السياسي ـ ما يجعل نسبة (العروة الوثقى) للأفغاني وحده ، باعتباره قائد التنظيم الذي أصدرها ، هو الموقف الوحيد السليم . .

٥ ـ إن قضية كون عبارة العروة الوثقى كلها للأستاذ الإمام يجب أن لا تؤخذ على إطلاقها ، فعلاوة على ما قدمناه من صدورها في غيبة محمد عبده عن باريس ، فإن للمضمون صلة وثيقة بالشكل والأسلوب ، حتى أننا نستطيع أن نقول إن أسلوب محمد عبده عندما يملي عليه الأفغاني الأفكار الثورية ، هو غير أسلوب محمد عبده عندما يعبر عن أفكاره هو الإصلاحية . . ومن ثم فإن أسلوب العروة الوثقى وصياغاتها لا تصلح أن تكون التعبير الجيد والدقيق عن الأسلوب والعبارة والصياغة التي يتميز ويختص بها الأستاذ الإمام . . وهذه حقيقة لا بد وأن يلتفت إليها كل الذين يريدون دراسة هذا الجانب من جوانب الشيخ محمد عبده في الكتابة والتحرير . . . ولقد التفت المرحوم الأستاذ أحمد أمين إلى هذه النقطة ، عندما ترجم للشيخ محمد عبده فكتب يقول : «إن القارىء للمقالات التي كان يحررها الشيخ محمد عبده في (الوقائع المصرية) ومقالات (العروة الوثقى) ، يرى الفرق الكبير بينهما في الاتجاه والغرض والأسلوب والحرارة . . . كانت مقالاته في (الوقائع) تقصد إلى الاصلاح الاجتماعي في مصر وحدها بأسلوب هادىء ، يغلب عليه العقل والتحفظ والتدرج ، ومقالات (العروة الوثقى) تنظر إلى العالم الإسلامي كله على أنه وحدة . . . وتقصد أول ما تقصد إلى مناهضة الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله وتهدف إلى رفع نيره عن العالم الإسلامي كله عن طريق ثورة الشعوب . . . وهذه المعاني القوية أكسبت أسلوب الشيخ محمد عبده «قوة لا تجدها في (الوقائع)[٣٢]» . . بل إننا نستطيع أن نقول ما هو أكثر من هذا ، وهو أن المقارنة بين أسلوب (العروة الوثقى) وبين أسلوب الرسائل السرية التي كتبها محمد عبده بصفته نائباً عن الأفغاني في التنظيم ، إلى فروع التنظيم ، إنما تظهر الفرق في الروح الثورية التي تتجلى في أسلوب (العروة الوثقى) والتي تتميز عن الروح الإصلاحية التي تتجلى في هذه الرسائل السرية التنظيمية .

وكما كان ارتباط الإمام بالثورة العرابية مرحلة عابرة في خط حياته الإصلاحي ، فلقد كانت فترة العروة الوثقى كذلك . . فهو عام ارتبط فيه بالثورة العرابية ، ونهج فيه نهج الثوار ، وهي شهور تقرب من التسعة شارك فيها في تحرير هذه المجلة الثورية . . . ثم عاد الرجل إلى خط فكره الأصيل ، وأسلوبه الذاتي في الإصلاح ، مصلحاً لا

---

(٣٢) زعماء الإصلاح في العصر الحديث . ص ٣٠٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .

ثورياً ، ومجاهداً يسير نحو النهضة عبر طريق التربية والتعليم ، الشاق ، البطيء ، الطويل . . .

٦ ـ وحتى بعض الذين أضافوا (العروة الوثقى) إلى الأستاذ الإمام ، أو إليه وإلى الأفغاني ، واستثمروا ذلك الخلط كي تتاح لهم فرصة النشر باسم الإمام عندما عز النشر باسم الأفغاني زمناً طويلاً . . وفي مقدمتهم الشيخ رشيد رضا . . حتى هؤلاء كانوا يضيفون (العروة) إلى الأفغاني عندما يكون الموضوع متعلقاً بالأفكار التي تضمنتها والمسئولية المطلوب تحديدها عن هذه الأفكار . . فيكتب الشيخ رشيد رضا مرة يقول : إن «من أراد أن يقرأ رأي السيد (الأفغاني) في تأثير الإسلام في إصلاح البشر فليقرأ مقالات العروة الوثقى الاجتماعية» وان للأفغاني آثار تدل على فكره ، منها «آثار مخطوطة ومطبوعة في عصره ، أشهرها رسالة الرد على الدهريين وجريدة العروة الوثقى التي نشرها بباريس سنة ١٨٨٤ م[٣٣]» . . كما يقول : «**إن نسبة هذه الجريدة إلى السيد جمال الدين متواترة ، لأن ألوفاً من النسخ كانت توزع منها في عهده في أقطار الأرض كلها ، ولا يزال في الناس من يحفظ نسخها الأصلية ومن نسخها عنها . . . وقد صرح (أي الأفغاني) في فاتحة العدد الأول منها بأنه هو المنشىء لها ، والمدير لسياستها . والشيخ محمد عبده ، وإن كان رئيس تحريرها ، لم يكن يخرج فيها عن رأيه (أي رأي الأفغاني) بل كان يعبر عنه ، وكثيراً ما كان يتلقاه منه** . .[٣٤]» . .

وهكذا نستطيع أن نقول : إن قضية نسبة هذا النص الهام من نصوص تراثنا السياسي والفكري الحديث ، قد حسمت الآن ، وللمرة الأولى في الأبحاث الكثيرة التي دارت حول كل من الأفغاني والأستاذ الإمام . . . ونستطيع أن نقول ، بعد هذا التحقيق العلمي للقضية إن الشيخ محمد عبده وإن لم يكن مقطوع الصلة بالعروة الوثقى ، إلا أن

---

(٣٣) مجلة (المنار) ، المجلد ٢٤ جـ ٤ ص ٣٠٧ (٢٩ شعبان سنة ١٣٤١ هـ ، ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣ م) .

(٣٤) المرجع السابق . المجلد ٢٤ جـ ٥ ص ٣٨٥ (مايو سنة ١٩٢٣ م سنة ١٣٤١ هـ) . . ورشيد رضا ينقض بذلك موقفه السابق سنة ١٩٠٦ م (سنة ١٣٢٤ هـ) عندما حكم باشتراك الأستاذ الإمام مع الأفغاني في آراء العروة الوثقى وأفكارها فكتب في (المنشآت) ص ٢٢٩ ، وهو يقدم لما نشره فيها من مقالات العروة ، يقول : « . . . فالآراء والأفكار فيها مشتركة بين هذين الحكيمين . . . » .

الأحق بأن تنسب إليه وتحسب له وعليه هو جمال الدين الأفغاني . .

* * *

١٠ ـ مقال : المسألة الهندية

وهو مقال سياسي نشر بدون توقيع في جريدة (الأهرام) الأسبوعية بمدينة الأسكندرية في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٥ م (٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ هـ) . . وكانت الجريدة قد طلبت من قرائها أبحاثاً ومقالات في «دقائق السياسة الشرقية» . . وكان الأستاذ الإمام قد فارق أستاذه الأفغاني ، وعاد إلى بيروت ، ولا زالت صلاتهما قائمة . . . فأرسل الإمام هذا المقال عن (المسألة الهندية) إلى (الأهرام) فنشرته ، دون توقيع . . ثم جاء الشيخ رشيد رضا فنسبه إلى الأستاذ الإمام في الطبعة الثانية من جزء (المنشآت) الصادرة سنة ١٣٤٤ هـ .

ومضمون هذا المقال الذي يحتوي دراسة متخصصة لهذه المنطقة من آسيا (الهند والأفغان) ، إلى جانب أسلوبه الثوري ، الذي هو من مميزات الأفغاني ، يقطع بأنه للأفغاني وليس للشيخ محمد عبده ، ومن يقارنه بمقالات (العروة الوثقى) التي تناولت قضايا هذه المنطقة من الشرق ، وتحدثت عن الانجليز في الهند ، ودعت إلى وحدة الفرس والأفغاني . . الخ . . وهي التي كتبها الأفغاني وأملاها ، من يعقد هذه المقارنة يرى بجلاء أن مقال (المسألة الهندية) هو امتداد وتكملة لهذه المقالات ، وأنه للأفغاني على وجه القطع والتأكيد . .

ثم إن هناك عناصر أخرى تدعم هذا الذي نقول . . . منها أن الأستاذ الإمام عندما أرسل من بيروت هذا المقال إلى (الأهرام) كتب في صدره يقول لصاحب الجريدة : « . . . أكتب إليك بعض ما وصل إليّ . . » . . . وأيضاً فإن في ثنايا المقال ما يشير إلى أنه كان تعبيراً عن وجهة نظر قيادة تنظيم (العروة الوثقى) السري ، وأن المقال يستند في تحليله للأحداث إلى أخبار خاصة قد أتت إلى صاحبه بطرق خاصة . . وذلك عندما يتحدث عن أخبار تحرك الهنود ضد الاحتلال الانجليزي لبلادهم قائلاً : « . . . وإن الأخبار الخصوصية الواردة من الهند تفيد أن الأمر في تلك الأقطار أشد مما تدل عليه أخبار الجرائد . . » . .

ولقد شعر الشيخ رشيد رضا ، وهو ينسب هذا المقال إلى الأستاذ الإمام ، ببعض

الحرج فقال إنه قريب من مقالات (العروة الوثقى) السياسية ، وأن فيه آثاراً لنفثات الأفغاني في صدر الأستاذ الإمام . . ولست أدري هل كان يعتذر بذلك للأفغاني عن نسبة مقاله إلى غيره ؟! أم يعتذر عن الأستاذ الإمام للانجليز ـ رغم أنه لم ينشر المقال في الطبعة الأولى من (المنشآت) فيقول لهم إنه ليس مسئولاً عن هذا الموقف الثوري ضد استعماركم للهند . . وإنما المسئول عنه هي تلك النفثات التي صدرت من الأفغاني فاستقرت في صدر الأستاذ الإمام في ذلك الحين ؟!! . .

* * *

١١ ـ تفسير القرآن

ونقصد به ذلك التفسير الذي ألقاه الأستاذ الإمام في الجامع الأزهر منذ بدء درسه فيه في شهر المحرم سنة ١٣١٧ هـ (مايو سنة ١٨٩٩ م) ، والذي استمر في إلقائه ست سنوات أي حتى وفاته في سنة ١٩٠٥ م .

وهذا الخلط الذي حدث لتفسير الأستاذ الإمام مع تفسير تلميذه وصديقه الشيخ رشيد رضا ، لم يكن خلطاً متعمداً ، وإن كنا نعتقد أنه كان أمراً ضاراً ، وليس له ما يبرره .

فلقد كان الشيخ رشيد رضا هو الوحيد الذي يدون أثناء الدرس النقاط والتلخيصات لآراء الأستاذ الإمام في التفسير . ثم يصوغ هذا التفسير ، وبعد عام من بدء درس التفسير بدأ ينشره في مجلة (المنار) ، أي منذ المحرم سنة ١٣١٨ هـ (مايو سنة ١٩٠٠ م) . . وكان يعرض تجارب الطبع ، قبل طبعها ، على الأستاذ الإمام ليعدل أو يضيف . . واستمر النشر للتفسير الذي ألقاه الإمام في (المنار) اثنتي عشرة سنة ، أي إلى ما بعد وفاته ، وحتى العدد الخامس من مجلد (المنار) الخامس عشر الصادر في ٣٠ جمادي الأولى سنة ١٣٣٠ هـ ١٧ مايو سنة ١٩١٢ م . .

ونحن نحمد للشيخ رشيد رضا أنه قد ميز في أغلب الأحيان بين ما هو للإمام من أفكار في التفسير ، وما هو من إنشائه هو وإضافاته إلى هذا التفسير . . . وإن كنا نفتقد هذا التمييز في مواضع غير قليلة من الأجزاء التي فسرها الإمام والتي تمتد من سورة الفاتحة إلى الآية ١٢٥ من سورة النساء ﴿وكان الله بكل شيء محيطاً﴾ . .

ونحن نقول إن المزج بين تفسير الإمام وتفسير الشيخ رشيد رضا لم يكن له ما

يبرره ، خصوصاً بعد إضافات الشيخ رشيد الكثيرة التي ضمنها هذا التفسير عند طبعه ككتاب مؤلف من اثني عشر مجلداً شملت ما فسره الشيخ رشيد بعد وفاة الإمام ، حتى قول اللّٰه سبحانه في سورة يوسف : ﴿وأن اللّٰه لا يهدي كيد الخائفين﴾ . . . ذلك أن منهج كل من الرجلين مختلف عن منهج الآخر إلى حد كبير، وذلك بحكم التكوين الفكري والموقف والمنطلق النظري لكل منهما . . . وهو الفرق بين رشيد رضا السلفي الأثري الذي يقدس النصوص ويقدمها على نظر العقل ، ومحمد عبده الذي كان يقف بعقله ونظره أمام قضايا القرآن وآياته ، غير حافل بما قدمه من سبقه من المفسرين من آراء وتخريجات . . . فعلى حين يقف الإمام هذا الموقف من النصوص التي سبق وقدمها الألون في تفسير القرآن ، ويكتب إلى (ش . ي) وهو أحد أعضاء تنظيم (العروة الوثقى) بهذا المنهج من منفاه ، فيقول : « . . . **وحاذر النظر إلى وجوه التفاسير إلا لفهم لفظ مفرد غاب عنك مراد العرب منه ، أو ارتباط مفرد بآخر خفي عليك متصله ، ثم اذهب إلى ما يشخصك القرآن إليه ، واحمل بنفسك على ما يحمل عليه ، وضم إلى ذلك مطالعة السيرة النبوية ، واقفا عند الصحيح المعقول ، حاجزاً عينيك عن الضعيف والمبذول**[٣٥] » . . على حين يقف الإمام بمنهجه هذا أمام القرآن نجد الشيخ رشيد رضا بتكوينه المختلف يحفل كثيراً جداً بلملمة نصوص المفسرين السابقين ، ويقدم النقل على العقل ، وينفر من الرؤية العقلية الجريئة والمستنيرة التي امتاز بها تفسير الأستاذ الإمام ، والذي جعل منه أهم وقفة وقفها مفكر مسلم أمام القرآن في عصرنا الحديث . . .

وحتى يطمئن غيرنا لأصالة هذه الفروق بين الرجلين ، وموضوعية ذلك التقييم نسوق رأي عالم بهما متتلمذ عليهما ، وهو الشيخ محمد الفاضل بن عاشور [١٣٢٧ - ١٣٩٠ هـ ١٩٠٩ - ١٩٧٠ م] الذي يقول : إن الشيخ رشيد رضا قد نشأ نشأة سلفية صوفية «وتكون على المناهج التي يتكون عليها علماء الشام - غير الأزهريين - من إيثار الجانب المنقول . . . على الجانب المعقول . . . » ، ولذلك فبعد وفاة الأستاذ الإمام نجد «أن روح التفسير اختلف في بعض عناصرها ، بين ما كان يكتب منه في حياة الأستاذ الإمام ، وما كتب بعده مما استقل به الشيخ رشيد . وذلك الاختلاف يبدو جلياً في العنصر الذي يعبر عنه الشيخ رشيد (بالأثري) . فقد رأينا **أن التكوين الأصلي للشيخ**

(٣٥) انظر هذه الرسالة في مراسلاته إلى أعضاء العروة الوثقى في القسم السياسي من هذا الجزء .

رشيد كان نقلياً أثرياً ، على طريقة المتقدمين ، مختلفاً في ذلك عن التكوين الأصلي للسيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ، إذ كان تكوينهما بحثياً نظرياً ، على طريقة المتأخرين . فلم يكن الأستاذ يحفل بالناحية الأثرية ، ولا يولي اهتماماً للأخبار وطرق تخريجها ، ولا يعتمد في تفسير الآيات على الأخبار المتصلة بها . وكان الشيخ رشيد قد تأثر بهذا المنهج ، وساير الأستاذ الإمام عليه فيما اقتبسه من الدروس التي ألقاها الأستاذ الإمام . . . ولكن لما استقل الشيخ رشيد رضا بمعاناة العمل من مبدئه . . . بدأ هواه الأول للعلوم النقلية الأثرية يعاوده ، ويأخذ به ، فمال إليها ، وتتبع رجالها الأولين ، مثل الطبري ، والآخرين ، مثل ابن كثير ، فبدت على التفسير مسحة أثرية ما كانت بادية على أجزائه الخمسة الأولى . . .»[٣٦] .

فنحن إذاً بإزاء منهجين مختلفين ، أثمر كل منهما ثمرة مختلفة عن ثمرة الآخر . . ومن هنا كان رأينا بأن خلط تفسيري الرجلين لم يكن له ما يبرره ، وأنه كان عملاً ضاراً حرم المكتبة العربية الإسلامية من ذلك التفسير المتميز الذي قدمه الأستاذ الإمام لِلْقَدْرِ الذي فسره من القرآن . . والذي وإن يكن قليلاً بالنسبة للحجم الكلي للقرآن ـ (خمسة أجزاء إلى ثلاثين جزءاً) ـ إلا أنه ألقى فيه أضواء باهرة على عدد كبير من أهم القضايا التي عرض لها القرآن الكريم . . . وهذه الغاية المفتقدة في مكتبة التفسير للقرآن هي ما نرجو أن يحققها نشرنا لتفسير الأستاذ الإمام بعد تمييزه عن تفسير الشيخ رشيد رضا ، على أساس من المنهج العلمي في تحقيق النصوص . . .

ونحن نود أن نقول : إن هذا الفهم الذي فهمناه لتكوين كل من الرجلين ومنطلقه الفكري ، ومدى الأفق الذي تستشرفه نظراته ، وهو الفهم الذي عبر عنه . أو عن لبه ، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ، كان هو المدخل الذي استعنا به في تمييز نصوص التفسير التي لم يقم الشيخ رشيد بتحديد نسبتها ، هل هي له ؟ أم للأستاذ الإمام ؟ . . فبمقابلة على ما نشر في (المنار) على امتداد اثنتي عشرة سنة (في نحو ١٥٠ عدداً من أعدادها) على ما نشره الشيخ رشيد رضا في المجلدات الاثنتي عشرة من (تفسير المنار) اعتمدنا للأستاذ الإمام ما نسبه إليه الشيخ رشيد ، وأكملنا سياقه ، بعد تخليصه من إضافات الشيخ رشيد وآرائه الخاصة واقتباساته من تفسيرات الأولين

---

(٣٦) التفسير ورجاله ، ص ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

والآخرين . . . وفي المواطن التي أغفل فيها الشيخ رشيد تحديد نسبة النص إلى صاحبه ، لجأنا إلى هذا المنهج المستخرج من طبيعة كل منهما وتكوينه ، وهو المنهج الذي تحول بمعايشة نصوصهما عدة سنوات إلى عناصر محددة ، ومعايير موضوعية اختبرناها وطبقناها فأثمرت تحقيقاً للنص نطمئن إليه ، في أغلب المواطن المشتبهة ، كل الاطمئنان .

* * *

وعلى ذكر التفسير الذي قدمه الإمام للقرآن ، وتلافي طبعتنا هذه ، بواسطة تحقيق النصوص تحقيقاً علمياً ، لعيوب الخلط والاختلاط ، والحذف والنقص التي شابت أغلب ما صدر من قبل من هذا التراث . . على ذكر هذا الموضوع نقول أن طبعتنا هذه لتفسير الإمام للقرآن تستكمل نقصاً أُصيبت به كل الطبعات التي صدرت من قبل لتفسير الجزء الثلاثين من القرآن (جزء عم) الذي كتبه الأستاذ الإمام ، فعلى كثرة الطبعات المستقلة التي صدرت لهذا الجزء لم تتضمن واحدة منها ذلك الاستدراك الذي كتبه الأستاذ الإمام على تفسيره لمعنى (السائل) في آية سورة « ضحى » ﴿ **وأما السائل فلا تنهر** ﴾ ، وهو الإستدراك الذي كتبه ونشره في بيان عام على الناس في شهر شوال سنة ١٣٢٢ هـ (ديسمبر سنة ١٩٠٤ م يناير سنة ١٩٠٥ م) ، تحت عنوان (توضيح وكشف إبهام) والذي قال في ختامه : إن « عبارة التفسير فيها إجمال جر إلى تأليف حاشية كهذه ، فاستغفر الله مما صنعت فيها ، وأرجو أن لا أعود إلى مثلها » .

١٢ ـ فصول من كتاب «تحرير المرأة»

عندما أصدر «قاسم أمين» كتاب «تحرير المرأة» في سنة ١٨٩٩ م أحدث في المجتمع المصري خاصة والمجتمع الشرقي بوجه عام معركة فكرية فريدة ، هزت هذه المجتمعات من الأعماق . . ولقد شهدت بلادنا من قبل ومن بعد معارك فكرية كبرى ، مثل معركة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذي أصدره الشيخ علي عبد الرزاق سنة ١٩٢٥ م ، وكتاب الدكتور طه حسين «في الشعر الجاهلي» . . ولكن عنف هذه المعارك كان في نطاق محدود . . نطاق السياسة والمشتغلين بها ، أو نطاق المثقفين . . أما معركة كتاب «تحرير المرأة» فقد كانت أكثر شمولاً وأوسع مدى ، وذلك لارتباطها بحياة الأسرة ، لبنة المجتمع الأولى ، ولتناولها المباشر للشئون الخاصة بكل بيت في المجتمع

المصري والمجتمعات العربية والإسلامية . . ومن ثم كانت نبوءة الذين أبصروا خطر هذا الكتاب صادقة ، عندما قالوا منذ اليوم الأول لصدوره ، ما قاله الشيخ علي يوسف صاحب «المؤيد» : «إننا نظن أن يكون ظهور هذا الكتاب مصدر تغير عظيم في أفكار الأمة ، ينشأ عنه فيما بعد تغير أعظم في أخلاقها . (٣٧)» ومن هنا أيضاً كانت الأوصاف التي خلعت على قاسم أمـين . . مثل محـرر المرأة ، و«لـوثر» الشرق ؟! . . الـخ . . الخ . .

وفي كل الكتب الهامة التي صدرت وأثارت ضجة في حياتنا الفكرية والاجتماعية كان الجدل دائماً منصباً ومحصوراً في القضايا الجديدة التي طرحتها مثل هذه المؤلفات . . ولقد لعب الزمن والتطور الحتمي للمجتمع فكرياً وحضارياً الدور الحاسم في تمييز الجيد من الرديء في هذه الأفكار ، وبيان الصالح والضار من القضايا الجديدة التي طرحتها هذه المؤلفات . . ولعل أحداً لا ينكر اليوم أن التطور السياسي والاجتماعي قد حسم الجدل الذي ثار يومئذ حول إحياء الخلافة الإسلامية في أسرة محمد علي بعد أن محاها «أتاتورك» من أسرة آل عثمان(٣٨) . . كما أن التطور الفكري قد تجاوز المنهج الذي تبناه الدكتور طه حسين في كتابه «الشعر الجاهلي» . . فاتحا الطريق الواسع إلى مناهج أخرى أكثر منه تقدماً . . ـ مع تحفظنا على إسقاط هذه الدراسة الأدبية على القرآن الكريم وقصصه التاريخي ؟! ـ

وأكثر بداهة من ذلك ما أثبته التطور الاجتماعي في بلادنا بالنسبة للقضايا التي تناولها كتاب «تحرير المرأة» ، فنحن عندما نتصفحه الآن ، بعد مضي ما يقرب من القرن على صدوره نبتسم بل ونضحك من المعارضة الشديدة التي قوبل بها هذا الكتاب . . ونتخيل الانفعالات والمواقف التي سيقفها معارضوه عندما توضع أمامهم صورة مجتمعنا هذه الأيام . . فالكتاب لم يكن يطالب أن تعمل المرأة مثل الرجل وتتحرك معه في الحياة العامة . . وإنما كان يطلب في مجال التعليم أن تتساوى بالرجل في التعليم الابتدائي فقط ؟! فيقول : «ولست ممن يطلب المساواة بين المرأة والرجل في التعليم فذلك غير ضروري ، وإنما أطلب المساواة في التعليم الابتدائي على الأقل . .» . . وفي قضية :

---

(٣٧) المؤيد ، في ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ م .

(٣٨) أما دعوة علي عبد الرازق إلى أن الإسلام دين لا دولة، فنحن نخالفه فيها. انظر نقدنا لهذه الفكرة في تقديمنا لكتابه ص ٤٣ ـ ٥٢ . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

«الحجاب» و«السفور» دافع الكتاب عن «الحجاب» بالنسبة للمرأة ، وكل ما طلبه هو «الحجاب الشرعي» المنطبق على ما جاء في الشريعة الإسلامية» والـذي يتمثل في أن تكشف «المرأة وجهها وكفيها ونحن لا نريد أكثر من ذلك» ؟! . .

فالذين ينظرون اليوم إلى أهداف هذا الكتاب ، بالمقارنة إلى ما بلغته المرأة في عصرنا يحكمون بداهة بأن التطور والزمن قد حسما هذه القضايا لا لصالح الكتـاب فقط ، بل وبدرجة أبعد مما كان يحلم به أو يتخيله قاسم أمين ! . .

وإذا كان هذا هو شأن كل الدراسات والكتب التي كانت رائدة ومجددة وثورية في عصرها ، فإن كتاب «تحرير المرأة» ينفـرد من بين هـذه الكتب بقضية لم تحسم قبـل الآن . . ذلك أن الخلاف الذي دار من حول هذا الكتاب لم يتعلق فقط بما فيه من قضايا وأفكار ، وإنما تناول أيضاً **عملية تأليفه** . . **وشخصية المؤلف** . . **من هو ؟؟ وصاحب الفكرة في إخراجه ؟ من هو ؟. أو من هي ؟.** وحول هذه القضية الهامة والطريفة ثار الجدل منذ صدور هذا الكتاب ، ولا يزال يثور حيناً ويخفت أحياناً حتى هذه الأيام . . فإذا كان التطور قد حسم الخلاف حول قضايا الكتاب . . فإن الوقت قد حان ـ بل نعتقد أنه قد تأخر ـ لحسم القضية الخلافية حول : من الذي كتب هذا الكتاب الذي وضع على غلافه اسم «قاسم أمين» . . وهو الأمر الذي نحاوله هنا .

* * *

دور السياسة في القضية

ومن الأمور التي أكسبت هذه القضية شيئاً من الطرافة أن السياسة والصراعات السياسية قد تدخلت في الموضوع ، فعندما صدر الكتاب كان الخديـو عباس حلمي الثاني يسلك مسلكاً متشدداً في علاقته بسلطات الاحتلال في مصر ، وكانت علاقتـه باللورد كرومر تمر بفترة من الجفاء ، وكان يولي رعايته للتيار الوطني الثوري في الحركة الوطنية المصرية بقيادة مصطفى كامل ، وهو التيار الذي يطالب بالجـلاء ويرى فيـه الشرط الضروري والأوَّلي لأي إصلاح مرجو للبلاد . . وفي مقابل هذا التيار الوطني الثوري ، كان هناك الوطنيون المعتدلون الذين ينـادون بالـتربية والتعليم والاستنـارة وتكوين الأمة الراقية علمياً وفكرياً ، باعتباره الطريق الوحيد لنيل الاستقلال وتحقيق الجلاء ، وعلى رأس هذا التيار كان الشيخ محمد عبده ، ومـدرسته التي كـانت تضم

العديد من الأسماء . مثل سعد زغلول ، ولطفي السيد ، وقاسم أمين . . الخ . . الخ . .

وعندما صدر كتاب «تحرير المرأة» متناولاً قضايا ثورية ، بالنسبة لعصره ، وجديدة كل الجدة على كثير من الأوساط المحافظة ، وفئات واسعة من العامة وبسطاء الناس . . وجد خصوم الشيخ محمد عبده أن الفرصة سانحة لتوجيه السهام إليه وإلى مدرسته في الإصلاح والتفكير . . وقيل يومها : إن الذي أمر بوضع الكتاب هو اللورد كرومر نفسه ، لأنه قد استاء من قاسم أمين عندما دافع عن حجاب المرأة المصرية ومحافظتها على التقاليد في رده الذي كتبه بالفرنسية على الكاتب الفرنسي دوق داركور صاحب كتاب «مصر والمصريون» . . وأن كرومر أوحى إلى الشيخ محمد عبده أن يصلح قاسم أمين خطأه هذا في كتاب جديد .

وقيل يومها كذلك أن الذي أمر بوضع كتاب «تحرير المرأة» هي الأميرة «نازلي هانم فاضل» ، حفيدة إبراهيم باشا ، وابنة فاضل باشا ، الذي كان من المطالبين بالدستور على عهد السلطان العثماني عبد المجيد ، والذي كان يلقب يومئذ ، لذلك ، بلقب «أبو الأحرار» . . وكانت ابنته «نازلي» مثقفة ومستنيرة وصاحبة صالون أدبي وسياسي يلتقي فيه المعتدلون من المفكرين المصريين . . قيل إن نازلي هي التي أمرت بوضع الكتاب لأنها غضبت من رأي قاسم أمين المدافع عن الحجاب ، واعتبرت نقده للنساء المصريات المقلدات للأوروبيات موجهاً إليها هي بالذات . . والذين نسبوا الأمر إلى كرومر ، والذين نسبوه إلى «نازلي» يتفقون أن الأمر قد صدر إلى الشيخ محمد عبده ، وأنه قد قام بدور كبير في تأليف الكتاب . . بل يرى البعض أنه هو الذي ألفه ، ثم وضع على غلافه اسم قاسم أمين تجنباً للحرج والعاصفة التي كانت ستهب عليه مباشرة إذا ما وضع اسمه عليه ، وهو الشيخ الأزهري ، ذو المناصب الدينية الكبرى ، ومنها منصب مفتي الديار المصرية .

* * *

ماذا يقول هذا الفريق ؟؟

من بين الذين عاصروا صدور هذا الكتاب ، وزاملوا قاسم أمين والشيخ محمد عبده في التردد على صالون نازلي هانم فاضل ، وتحدثوا عن أنها هي السبب في تأليف

هذا الكتاب «فارس نمر باشا» [١٨٥٦ ـ ١٩٥١ م] صاحب «المقتطف» . . وأيضاً «داود بركات» [١٨٦٧ ـ ١٩٣٣ م] . . وعندما كتب فارس نمر مذكراته حدثنا عن هذه القضية فقال : «وهنا أصرح بحقيقة لا يكاد يعلمها إلا ندرة في مصر ، وهذه الحقيقة أن كتاب قاسم أمين الذي رد فيه على دوق داركور لم يكن في صف النهضة النسائية التي كانت تمثلها الأميرة نازلي ، بل كان الكتاب يتناول الرد على مطاعن الكاتب الفرنسي ، ويرفع من شأن الحجاب ويعده دليلاً على كمال المرأة ، ويندد بالداعيات إلى السفور واشتراك المرأة في الأعمال العامة . وكان قاسم أمين إذ ذاك أحد قضاة محكمة الاستئناف، ولما ظهر كتابه ساء ما به إخوانه الآخرين أمثال محمد المويلحي ، ومحمد بيرم ، وسعد زغلول ، ورأوا فيه تعريضاً جارحاً بالأميرة نازلي ، وتشاوروا فيما بينهم في الرد عليه ، واتفقوا خيراً على أن أتولى الكتابة عن هذا المؤلف وعرض فصوله وانتقاد ما جاء به خاصاً بالمرأة . . وبدأت في كتابة سلسلة مقالات عنه ، ولكن ذلك النقد لم يرق قضاة محكمة الاستئناف ، ورأوا فيه مساساً بهيبتهم إذ أن قاسم أفندي كان أحدهم ، ورأوا أن أفضل وسيلة يبذلونها لكي أكف عن الكتابة عن مؤلفه أن يرجو الأميرة نازلي فاضل لكي تطلب إلي ذلك ، وتطوع الشيخ محمد عبده للقيام بهذه المهمة .

وذات مساء حضرت إلى صالون سمو الأميرة ، كما حضر أيضاً الشيخ محمد عبده ، ومحمد بيرم ، والمويلحي ، وغيرهم . وبعد قليل تحدث الشيخ محمد عبده في هذا الشأن مع الأميرة ، فالتفتت إليّ سموها وقالت لي : إنها لا تجد بأساً من أن أكف عن الكتابة في الموضوع ـ وكانت هي لم تقرأ الكتاب ولم تعرف أنه يشمل الطعن فيما تدعو إليه ـ فلما رأى ذلك محمد المويلحي ، قال لسموها : إنه يدهش من طلب الأميرة ، وخاصة لأن هذا الكتاب يُعرِّض بها ، فبدت عليها الدهشة ، وكانت إحدى نسخ الكتاب موجودة عندها . وعبثاً حاولت أن أقفل باب الحديث في هذا الشأن ، وخاصة بعد أن لمحت عليها معالم الاضطراب والجد والعنف . فلما اطلعت على ما جاء به ثارت ثورة شديدة ووجهت القول بعنف إلى الشيخ محمد عبده ، لأنه توسط في هذا الموضوع . .

ومرت الأيام بعد ذلك ، واتفق الشيخ محمد عبده ، وسعد زغلول ، والمويلحي

---

(٣٩) مجلة (الحديث) . حلب . يناير سنة ١٩٣٩ م . ص ٨٨ ، ٩٢ .

وغيرهم على أن يتقدم قاسم أمين بالاعتذار إلى سمو الأميرة ، فقبلت اعتذاره ، ثم أخذ يتردد على صالونها ، وكلما مرت الأيام ازدادت في عينيه وارتفع مقامها لديه . . وإذا به يضع كتابه الأول عن المرة ـ «تحرير المرة» ـ الذي كان الفضل فيـه للأمـيرة نازلي . . والذي أقام الدنيا وأقعدها عليه . . بعد أن كان أكثر الناس دعوة إلى الحجاب[٣٩] . . .

ويروي (داود بركات) القصة نفسها في مقال له احتفالاً بذكرى قـاسم أمين ، ليستدل على أن الصدفة هي التي جعلت قاسم أمين محرراً للمرأة المصرية ، ثم يجدد الأمر أكثر وأكثر فيجعل من كتاب «تحرير المرأة» ، عملاً قام به قاسم أمين ليصلح خطأه في حق الأميرة نازلي ، فيقول : إن غضب الأميرة من الشيخ محمد عبده وقاسم أمين «كان نتيجته أن يصلح قاسم أمين خطأه بكتاب ينشره» ، حتى لا يفقد هذا الحزب نفوذ الأميرة في صراعهم ضد قصر عابدين والخديو عباس حلمي[٤٠] .

والذين قالوا إن اللورد كرومر هو الذي أوحـى بهذه الفكرة ، قالوا ذلك بناء على العلاقة الوثيقة التي كانت قائمة بين الأمـيرة نازلي وقصر الـدوبارة ، وبنـاء على تبني سلطات الاحتلال للحزب الوطني المعتدل ، الذي لم تكن ترى فيه خطراً عاجلاً إذا ما قيس بخطر الحزب الوطني الثوري على احتلالها للبلاد .

على أن أمر علاقة اللورد كرومر بالكتاب هو أهون الأمور . . ذلك أن الأدلة عليه لا تكاد توجد ، حتى إذا افترضنا أنه كان يرى تحرير المرأة المصرية من الحجاب ، فإن رأيه ليس وقفاً عليه ، فإذا ما نادى به قاسم أمين أو غيره ، فإن ذلك لا يبرر نسبة هذا الرأي إلى عميد الاحتلال في مصر في ذلك الحين . . ولقد سفه المرحوم أحمد لطفي السيد رأي القائلين بهذا القول عندما كتب عن قاسم أمين عقب وفاته مباشرة ، ورأى أن هذا الرأي فرية افتراها الحاقدون والاعداء السياسيون لقاسم أمين[٤١] .

ولكن بقي أمر العلاقة بين الأميرة نازلي وهذا الكتاب معلقاً حتى الآن . . كما بقيت علاقة الشيخ محمد عبده بهذا الكتاب دون تحقيق أو حسم حتى هذه اللحظات . .

* * *

---

(٤٠) الأهرام . في ٤ مايو سنة ١٩٢٨ .

(٤١) الجريدة . في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٨ م .

علاقة نازلي بالكتاب

ونحن نعتقد أن الذين صوروا تأليف كتاب «تحرير المرأة» ونشره في صورة التنفيذ للأمر الذي أصدرته الأميرة نازلي للشيخ محمد عبده ، أو في صورة الاعتذار الذي أصلح به قاسم أمين خطأه في حق الأميرة . . نحن نعتقد أن هؤلاء القوم قد خانهم التوفيق ، وهم لم يحسنوا قراءة المذكرات التي كتبها المعاصرون لأحداث هذه القصة ، كما لم يحسنوا دراسة الكتاب والمقارنة بين أفكاره وأفكار الكتاب الذي رد به قاسم أمين على دوق داركور . . ومن ثم فإن القضية لن تجلو حقيقتها إلا النظرة الموضوعية والتحقيق العلمي للنصوص والأفكار التي تضمنها هذا الكتاب ، ومقارنتها بمؤلفات قاسم أمين التي ليس هناك خلاف حول تأليفه لها ونسبتها إليه . . ونحن نعتقد أن السبيل لحسم هذه القضية رهن بعرض مجموعة من الحقائق نجملها فيما يلي :

* إن كتاب الدوق الفرنسي داركور قد صدر سنة ١٨٩٣ م . وقرأة قاسم أمين وشرع في كتابة الرد عليه في أواخر العام نفسه ، ثم صدر كتاب قاسم أمين في الرد عليه في أوائل سنة ١٨٩٤ م . . بينما صدر كتابه الثاني «تحرير المرأة» قرب منتصف سنة ١٨٩٩ م . . أي بعد نحو ست سنوات ، فتصوير «تحرير المرأة» في صورة الاعتذار يجعل منه اعتذاراً قد جاء متأخراً عن مناسبته الطبيعية ست سنوات ؟! . . وهذا يسقط قول الذين يقولون بذلك . . ويسقط أيضاً قول الذين يرون فيه تنفيذاً لأمر الأميرة نازلي إلى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . .

* وحتى إذا تجاوزنا عن مقتضيات المنطق ، فإن مادة كتاب «تحرير المرأة» تقطع بأنه لم يكتب اعتذاراً للأميرة نازلي هانم فاضل . . ذلك لأن القائلين بهذه الدعوى يقولون إنها غضبت من أمرين : الأول : هو رأي قاسم أمين المؤيد للحجاب والمعادي للسفور ، والثاني : هو تعريضه بالنساء المصريات المقلدات للافرنجيات . . ونحن إذا قرأنا «تحرير المرأة» بإمعان نجده يقف من هاتين القضيتين الموقف القديم نفسه ، فليس هو إذن بالاعتذار عن هذا الموقف القديم .

ففيما يتعلق بالحجاب يقول الكاتب : «سبق لي البحث في الحجاب بوجه إجمالي في كتاب نشرته باللغة الفرنساوية . . وبينت هناك أهم المزايا التي سمح لي المقام بذكرها . . ربما يتوهم ناظر أنني أرى الآن رفع الحجاب بالمرة . لكن الحقيقة غير

ذلك ، **فإني لا أزال أدافع عن الحجاب واعتبره أصلاً من أصول الآداب التي يلزم التمسك بها** : غير أني أطلب أن يكون منطبقاً على ما جاء في الشريعة الإسلامية . . هو الحجاب الشرعي ، وهو الذي أدعو إليه . . كشف المرأة وجهها وكفيها . ونحن لا نريد أكثر من ذلك[٤٢]» . فهو هنا لا يعتذر عن موقف قديم ، فيغيره ، بل يثبته ويداع عنه ، ويزيده تحديداً وتفصيلاً .

وفيما يتعلق بالموقف من المصريات المقلدات للنساء الإفرنجيات لا يختلف موقف «تحرير المرأة» عن موقف قاسم أمين السابق فهو لا يزال يهاجم «التقليد الشكلي» الخالي من «المضمون المفيد» ، ويسخر من النساء اللاتي «تظن الواحدة منهن أنها متى عرفت أن تقول : نهارك سعيد باللغة الفرنساوية فقد فاقت أترابها وارتفع شأنها وسما عقلها ، ولا تتنازل بعد ذلك لأن تشتغل بعمل من الأعمال المنزلية ، فتقضي حياتها في تلاوة أقاصيص وحكايات قل ما تفيد إلا في إثارة صور من الخيالات تطوف بها وتتمثل لها عالماً لطيفاً تسرح فيه طرفها وهي شاخصة إلى دخان السيجارة التي تقبض عليها[٤٣]» ، فهو هنا لا يعتذر للمقلدات ، ولا يدافع عنهن . . ومن ثم فان مادته ونصوصه وأفكاره تبعده تماماً عن أن يكون اعتذاراً من قاسم أمين للأميرة نازلي هانم فاضل .

ولكن تبقى قضية العلاقة بين الشيخ محمد عبده وهذا الكتاب ، قائمة !! هل هو مؤلفه ؟ أم قاسم أمين ؟! أم أن الكتاب قد جاء ثمرة عمل مشترك منهما معاً ؟؟ وماذا يقول التحقيق العلمي للنصوص في هذا الموضوع الهام والخطير ؟!

* * *

علاقة محمد عبده بالكتاب

والرأي الذي أؤمن به ، والذي نبع من الدراسة لهذه القضية ، هو أن **هذا الكتاب إنما جاء ثمرة لعمل مشترك بين كل من الشيخ محمد عبده وقاسم أمين . . وأن في هذا الكتاب عدة فصول قد كتبها الأستاذ الإمام وحده ، وعدة فصول أخرى كتبها قاسم أمين ، ثم صاغ الأستاذ الإمام الكتاب صياغته النهائية ، بحيث جاء أسلوبه**

---

(٤٢) تحرير المرأة . ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٣ . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

(٤٣) المصدر السابق . ص ٤٥ .

على نمط واحد هو أقرب إلى أسلوب محمد عبده منه إلى أسلوب قاسم أمين . .

ولدينا على هذا الرأي مجموعة كبيرة من الأدلة . . يحسن أن نقدم بين يديها عدداً من القرائن نجملها في هذه النقاط :

١ ـ إن نشر الكتب والمقالات والأبحاث بأسماء الغير ، أو بالأسماء المستعارة ، كان أمراً كثير الشيوع في ذلك التاريخ ، فجمال الدين الأفغاني كان ينشر أغلب أفكاره تقريباً بأسماء تلاميذه ، والشيخ محمد عبده كتب الكثير من المقالات بتوقيع «مؤرخ» و«عالم فاضل» . الخ . . وعبد الرحمن الكواكبي نشر فصول كتابه «طبائع الاستبداد» في «المؤيد» بدون توقيع ، ثم طبعه كتاباً ووضع عليه كلمة : «الرحالة : ك» !!

٢ ـ إن مبدأ اشتراك أكثر من مفكر في إنجاز عمل فكري واحد كان معروفاً ومألوفاً ومطروقاً ، بل إن هناك ما يثبت أن قاسم أمين قد بذل محاولات للاستعانة بأحمد شفيق باشا في كتابة هذا الكتاب ، فالأخير يكتب قائلاً : « . . . واختمرت فكرت تحرير المرأة وتعليمها في بعض الرؤوس ، وهمّ قاسم أمين بك بإخراج كتابه في هذا الصدد ، وعرض علي أن أشاطره العمل ، فمنعني من تلبية طلبه سببان ، أولاً : عملي الحكومي الذي لا يسمح لي بالتفرغ لمسألة أعلم أن تأليف كتاب فيها لا ينتج الثمرة المرجوة ، ثانياً : يقيني بأن الأفكار لم تتهيأ بعد لقبول مثل هذه الدعوة[٤٤]» .

٣ ـ في الكتاب الذي وضعته الدكتورة درية شفيق ـ بنت أحمد شفيق باشا ـ بالاشتراك مع الدكتور إبراهيم عبده عن «تطور النهضة النسائية في مصر» نقرأ صراحة أن الذي شارك قاسم أمين في هذا العمل هو الأستاذ الإمام ، يقول الكتاب : «أما الأمور التي عالجها الشيخ محمد عبده من الناحية الدينية ، فيما يختص بحقوق المرأة ، فقد تناولها قاسم أمين بالبحث من الناحية الاجتماعية . وقد وجدت آراء قاسم أمين تأييداً تاماً عند الشيخ محمد عبده . وحدث في سنة ١٨٩٧ م أن أجتمع الأستاذ الإمام وسعد باشا زغلول ولطفي السيد وقاسم أمين في جنيف ، وأخذ الأخير يتلو على الإمام بعض فصول من كتابه عن تحرير المرأة فكان يوافق على ما فيها . **وقيل إن بعض فقرات هذا الكتاب تنم عن أسلوب الشيخ محمد عبده نفسه**[٤٥]» .

---

(٤٤) أعمالي بعد مذكراتي . ص ٣٥٢ . طبعة القاهرة سنة ١٩٤١ م .

(٤٥) ص ٢٥٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، طبعة القاهرة ١٩٤٥ .

٤ ـ وهذا «التقسيم للعمل» الذي يشير إليه الدكتور إبراهيم عبده والدكتورة درية شفيق بين محمد عبده وقاسم أمين ، حيث تناول الأول القضية من الناحية الدينية ، بينما اختص الثاني بالناحية الاجتماعية . . هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية . . فعلاوة على كونه الأمر الطبيعي المتفق مع ثقافة كل منهما وتخصصه فإننا نجد الكتاب ـ «تحرير المرأة» ـ يحدد لنفسه هدفين عندما يقول : « . . تبين للقارىء مما سبق أن ما نريد إدخاله من الإصلاح في حالة النساء ينقسم إلى قسمين : قسم يختص بالعادات وطرق المعاملة والتربية . . والقسم الثاني يتعلق بدعوة أهل النظر في الشريعة الإسلامية والعارفين بأحكامها إلى مراعاة حاجات الأمة الإسلامية وضرورتها فيما يختص بالنساء» . «ص ١٥٩» . . والدارس للكتاب في ضوء هذه المؤثرات يرى أن الفصول التي كتبت فيه عن «الحجاب الشرعي» و«الزواج» و«تعدد الزوجات» و«الطلاق» هي بحوث فقهية لا يمكن أن يكتبها إلا إمام مجتهد في الإسلام ، وليس في ذلك العصر من كان يستطيع ذلك سوى الأستاذ الإمام . بينما بقية فصول الكتاب هي أقرب إلى ثقافة قاسم أمين الاجتماعية ، وأسلوبه في تناول القضايا والأمور . . وسيأتي تفصيل هذه القضية الهامة بعد قليل .

٥ ـ ومن القرائن الدالة على أن الأبحاث التي تناولت هذه القضية من الناحية الدينية في الكتاب هي من إنشاء الأستاذ الإمام ، ما نجده من التطابق في الأفكار بين ما جاء في «تحرير المرأة» وما كتبه الشيخ محمد عبده في (الوقائع المصرية) قديماً ، وقبل الثورة العرابية ، وبالذات في شهر مارس سنة ١٨٨١ م . . ففي العدد ١٠٥٥ من «الوقائع» الصادر في ٧ مارس سنة ١٨٨١ م نجد له مقالاً عنوانه (حاجة الإنسان إلى الزواج) يتحدث فيه عن «أن سعادة الإنسان في معيشته ، بل صيانة وجوده في هذه الدار موقوفة على تقييد تلك الشهوة «الجنسية» بقانون يضبط استعمالها ، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها ، وتوجب الاختصاص بين الزوج والزوجة» . وفي العدد التالي لذلك مباشرة يتحدث تحت عنوان (حكم الشريعة في تعدد الزوجات) . . يتحدث عن وجوب العدل بين الزوجات عند التعدد والزواج بأكثر من واحدة ، «وإلا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة» . . كما يتحدث عن أن الواقع المشاهد يقطع بعجز الإنسان عن تحقيق العدل المطلوب ، ويصل إلى المعاني التي نراها شديدة التحديد كثيرة الورود في الفصول التي كتبت في (تحرير المرأة) حول هذا الموضوع . . والذين يقرأون هذه المقالات ، ثم

يقارنون بينها وبين الصفحات ١٣٣ ـ ١٣٥ من الكتاب يعلمون قدر هذه «القرينة» في الدلالة على دور الأستاذ الإمام في إنشاء بعض فصول هذا الكتاب . .

٦ ـ وقرينة أخرى تتمثل في رأي الأستاذ الإمام في اشتغال الأميرة نازلي هانم فاضل بأمور السياسة ، فهو يرى ذلك من عيوبها وأخطائها . . فيقول في حديث مع الشيخ رشيد رضا في سنة ١٨٩٧ م : إن «هذه الأميرة قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهذيب البنات ، فإن من حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة إسرافاً وتبذيراً ، ولو أنها حملتهن وأمثالهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن ، واستحضرت لهن معلمات من الآستانة أو سوريا لكان خير عمل تعمله ، وما كن ليخالفنها ، فإذا لم يأت بالفائدة المطلوبة كان غرساً أو بذراً تجني ثمرته ولو بعد حين» . . هذه القضية التي يثيرها الإمام قبل صدور (كتاب تحرير المرأة) بسنوات ، هي التي نجدها في الكتاب محوراً تعلق عليه الآمال في تنفيذ ما أشار به الكتاب من الإصلاح ، وذلك عندما يتحدث الكتاب عن أن «أحسن طريقة لتنفيذ ما عرضناه في هذا الكتاب هي أن تؤسس جمعية» تتولى التعليم والتهذيب والتحرير للنساء المصريات[٤٦] .

٧ ـ ومن القرائن الدالة أيضاً في هذا الباب ، موقف الأستاذ الإمام من الكتاب بعد صدوره ، فلقد أيده ودافع عنه بطريقة غير مباشرة ، وامتنع عن التعليق عليه أو المشاركة بشكل مباشر في المعارك التي دارت من حوله ، وبالذات عندما أراد خصومه إحراجه وطلبوا منه أن يفتي ـ بحكم منصبه الرسمي ـ في الموضوع . .

أما دفاعه ـ غير المباشر ـ عن الكتاب فيتمثل في وقوف الشيخ رشيد رضا ومجلة (المنار) إلى جانب الكتاب ، فلقد تناولت (المنار) الكتاب بالمدح والتقريظ في أكثر من مرة ، واعتبرته مع (رسالة التوحيد) للأستاذ الإمام ، و(سر تقدم الانجليز السكسونيين) الذي ترجمه فتحي زغلول أهم الأعمال الفكرية في ذلك العصر «المنار ١ يوليو ١٨٩٩ م» كما تناولته بالثناء في عددي ١٥ يوليو ، و ٢٦ أغسطس من العام نفسه .

ولقد أراد خصوم الشيخ محمد عبده إحراجه يومئذ فطلبوا منه أن يصدر فتوى في هذا الموضوع ، وعندما صدر كتاب قاسم أمين (المرأة الجديدة) بعد عام من صدور (تحرير المرأة) طبع خصوم الإمام سؤالاً موجهاً إليه باسم أحد المواطنين ـ محمد أفندي

---

(٤٦) ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

عبده البابلي ـ يسأل فيه «هل رفع الحجاب عن المرأة ، وإطلاقها في سبيل حريتها بالطريقة التي يريدها صاحب كتاب (المرأة الجديدة) يسمح به الشرع أم لا ؟؟» . .

وإمعاناً في الاحراج والاستفزاز طبعوا هذا السؤال ووزعوه على الجمهور في صورة كتاب مفتوح إلى المفتي . . بل وطبعوا «استلفاتا إلى هذا الكتاب المفتوح» . . ووزعوه كذلك على الجمهور . . ولكن الأستاذ الإمام ظل ملازماً للصمت إزاء هذه القضية التي كانت الشغل الشاغل للناس في ذلك الحين . . وتقدمت (المنار) للدفاع عن هذا الصمت ، وساقت لتبريره عدداً من الادلة لا أراها إلا قرائن على العلاقة الإيجابية بين الأستاذ الإمام وهذا الكتاب . . فهي تقول في الاعتذار عن عدم إجابة الأستاذ الإمام على هذا السؤال :

١ ـ إن الاستفتاء جاء على خلاف المعهود ، بأن وزع على الجمهور .

٢ ـ إن الجواب عليه يستلزم قراءة الكتاب ، في حين أن المفتي مثقل بالأعمال ؟!

٣ ـ إن الفتوى لا يفهمها الناس إلا إذا قرأوا الكتاب ، وهو ما يؤدي إلى نشر ضرره ، إذا كان ضاراً ؟!

٤ ـ إن فتوى الإمام ستكون على المذهب الحنفي الذي عينته الحكومة ليفتي على أساسه ، في حين أن بعض المذاهب قد أباحت كشف المرأة لوجهها ويديها «وجواز معاملة الرجال في غير خلوة . وهذا كل ما يطلبه (الكتاب) من إبطال الحجاب» ثم استطردت «المنار» لتقول : « . . كل هذا يدلنا على أن السائل أخطأ في السؤال . وأنه لا يلقى جواباً[٤٧]» ؟!

وإذا كانت هذه القرائن كافية في ترجيح الحكم باشتراك الأستاذ الإمام في تأليف هذا الكتاب ، فإن هناك اعتراضاً من بعض الباحثين على هذا الرأي . . يقولون إن أسلوب الكتاب هو لقاسم أمين وليس للأستاذ الإمام . . ومن الضروري أن نناقش هذا الاعتراض ، قبل تقديم الدليل القاطع على رأينا ، من خلال عملية التحقيق والنقد لنص الكتاب ومقارنته بالكتابات الأخرى المقطوع بنسبتها لقاسم أمين . .

* * *

---

(٤٧) عدد ٦ فبراير سنة ١٩٠١ .

عندما مات قاسم أمين كتب المرحوم إبراهيم رمزي ـ صاحب مجلة «المرأة في الإسلام» كتب افتتاحية جريدة (الجريدة) تحت عنوان (مصابنا في الرجال) ، فتناول قضيتنا هذه وقال : «ولقد كان الأستاذ الإمام وقاسم أمين صديقين حميمين ، حتى مات كل منهما راضياً عن عمل الآخر . ولذلك قال الناس عند ظهور (تحريرة المرأة) : إن للإمام يداً فيه . ونحن لا نعرف لهذه الدعوى حقيقة ، لأن أسلوب الإنشاء في الكتاب كان من أساليب قاسم الخاصة(٤٨)» .

والأمر الذي ننكره نحن هو أن يكون «أسلوب الإنشاء في الكتاب من أساليب قاسم أمين الخاصة به» ، لا لأن قاسم أمين لم يكن يحسن الكتابة باللغة العربية ـ كما يزعم البعض ـ فلقد كان الرجل أديباً وكاتباً اجتماعياً ممتازاً ، تشهد له بذلك مقالاته في (المؤيد) التي جمعت في كتابه (أسباب ونتائج وحكم ومواعظ) ، وأيضاً كتابه (كلمات) . . وكذلك (المرأة الجديدة) الذي لم تثر من حول نسبته إليه أية شبهات(٤٩) . .

ونحن إذا أمعنا النظر في كتابات قاسم أمين ، وجدناها متحلية بزينة الأسلوب الأدبي ، فيها حلاوة وطلاوة ، وفيها أحياناً شاعرية . . وهي صفات لا نجدها أبداً عند الأستاذ الإمام ، الذي نشعر ونحن نقرأ له أن العقل هو الذي يلقي إلينا بالجمل والكلمات ، فضلاً عن المعاني والمضامين . . كما نجد في كتابات قاسم أمين الخاصة به ، وكذلك في الفصول التي نراها له في (تحرير المرأة) حديثاً ملحوظاً عن المجتمعات الغربية ، وتأثره بها ، والمفكرين الغربيين ، وقراءته لآثارهم ، وإعجابه بنظرياتهم ، وهي أشياء لا نلمحها أبداً عند الأستاذ الإمام . . كما أن هناك الكثير من القضايا الفكرية ، التي يرتبط بها نمط مميز ومتميز من أنماط التعبير ، ـ والتي لا يتسع لها هذا المقام ـ هناك الكثير من هذه القضايا والأساليب نجدها في كتابات قاسم أمين مميزة لأسلوبه من أسلوب الإمام محمد عبده ومميزة كذلك لأسلوبه عن الأسلوب الذي كُتِبَ به (تحرير المرأة) . . والذين يقرأون في كتابه «كلمات» عن علاقة الشر والخير بالإنسان ،

---

(٤٨) الجريدة . في ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٨ م .

(٤٩) لقد قمنا بنشر [الأعمال الكاملة لقاسم أمين] وصدرت طبعتها الثانية بالقاهرة سنة ١٩٨٩ م .

وعن فكرة الخطيئة الأولى للإنسان ، وعن أسباب انحطاط الأمة المصرية ، وعلاقة تأخرها بتأخر الفنون الجميلة والتمثيل والتصوير والموسيقى.. الخ.. الخ.. يدركون أنهم بإزاء كاتب متميز في الفكر والأسلوب عن الأستاذ الإمام في كثير من القضايا ، وفي كل أنماط التعبير(٥٠) . ويدركون كذلك معنى قولنا أن الصياغة النهائية والاجمالية لكتاب (تحرير المرأة) هي من صنع الأستاذ الإمام ، وأن الكثير من فصوله إنما هي من تفكير قاسم أمين . .

* * *

نظرة نقدية من داخل النصوص

والآن . . يمكننا أن نقدم الدليل الذي نراه قاطعاً على أن فصول **(الحجاب الشرعي)** و**(الزواج)** و**(تعدد الزوجات)** و**(الطلاق)** في كتاب (تحرير المرأة) إنما هي فكر خالص وصياغة خالصة للأستاذ الإمام . . وذلك من خلال نظرة نقدية ودراسة موضوعية لنصوص هذه الفصول مع مقارنة بينها وبين بعض فصول من كتاب قاسم أمين (المرأة الجديدة) ، وعلى ضوء ما هو معروف للجميع من الخصائص الفكرية والثقافية وطبيعة الاهتمامات التي يتميز بها كل من الرجلين عن صاحبه . .

ففي (تحرير المرأة) ، وبالذات في الفصول التي تتناول وجهة نظر الشريعة والدين ، في هذه الفصول نلتقي بمجموعة من الآراء الفقهية والمناقشات لا يستطيع أن يبحثها ولا أن يستخلصها كاتب مثل قاسم أمين . . بل وأهم من ذلك نجد أحكاماً كلية تدل على أن صاحبها ومصدرها قد استقصى بحث هذا الأمر **في جميع مصادره الرئيسية في الفكر الإسلامي على اختلاف مذاهبه وتياراته الفكرية** ، وهو الأمر الذي لا نعتقد أنه قد توافر في ذلك العصر سوى لقلة قليلة في مقدمتهم جميعاً الأستاذ الإمام . . ونحن نستطيع أن نضع يدنا على هذه الأمثلة إذا نحن ، مثلاً ، رأينا :

في ص ١٠ يصدر حكماً قاطعاً على المسائل التي ميز فيها الشرع الرجال على النساء ، فيقول : «**ولم أر إلا مسألة واحدة** ميز الشرع فيها الرجال على النساء ، وهي تعدد الزوجات» وهو حكم لا يصدره إلا من استقصى البحث في هذا الموضوع .

---

(٥٠) كلمات ص ٩ ، ١٠ ، ٢٤ ، ٣٧ ، ٣٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٨ م .

وفي ص ٦٤ يقول : «**واتفق أئمة المذاهب** . . على أنه يجوز للخاطب أن ينظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها . . » . . وهو حكم لا يتأتى إلا من مفكر اطلع ودرس واستقصى ما كتبه أئمة المذاهب ، كل المذاهب ، في الإسلام .

وفي ص ٦٧ وما بعدها يتحدث عن «الحجاب» الذي ورد حديث القرآن عنه . . فيقسمه إلى حجاب خاص بنساء النبي ، وآخر عام لنساء المسلمين ، ويورد نصوص كل قسم ، سواء ما جاء منها في القرآن أو السنة النبوية . . وهو يتناول هذه القضية بمستوى المفكرين المجتهدين وليس فقط بمستوى الدارسين أو الهواة . .

وفي ص ٦٨ ، بصدد حديثه عن النصوص التي وردت في الحجاب ، والخاصة بنساء النبي ﷺ ، يصدر مثل هذا الحكم القاطع فيقول : «**ولا يوجد اختلاف في جميع كتب الفقه من أي مذهب كانت ، ولا في كتب التفاسير** في أن هذه النصوص الشريفة هي خاصة بنساء النبي» . . فمن يستطيع أن يصدر مثل هذا الحكم القاطع ، بعد هذه الإحاطة الشاملة ؟؟ لا أعتقد أنه قاسم أمين . . . ولا أظنه إلا الأستاذ الإمام . . .

وفي ص ١٢٠ نطالع مثل هذا القطع في الحكم ، بناء على اتساع الاطلاع وشموله ، فنقرأ قوله : «إن نظر المرأة المخطوبة مباح لخاطبها . . » .

وفي ص ١٤٠ يناقش قضية الطلاق مناقشة مفكر مجتهد ، ويتحدث فيها عن «الأصول» وعن «الفروع» . . ثم يقول : «إن شرعنا الشريف قد وضع أصلاً هاماً يجب أن ترد إليه جميع الفروع في أحكام الطلاق ، وهو أن الطلاق محظور في نفسه مباح للضرورة» .

وفي ص ١٤٢ يواصل الحديث عن الطلاق ، فنقرأ له حديثاً يدل على مستوى من العلم والإحاطة بمصادر الفكر الإسلامي لا يتوافر إلا لقلة قليلة ، مثل أن يقول : إن «المطلع على كتب الفقه وإن كان يجد أن **جميع الأئمة** قد نظروا على العموم إلى أن هذا الأصل الجليل من شأنه العمل على تضييق دائرة الطلاق بما يصل إليه الإمكان ، لكنه لا بد أن يلاحظ أيضاً أنهم **لم يراعوا في التفريع تطبيق هذا الأصل على طريقة واحدة متساوية ، ويرى أن الفقهاء من أتباع الأئمة قد توسعوا في أمر الطلاق ، ولم تطرد طريقتهم على وتيرة واحدة في تطبيق الأحكام على الوقائع** . . » . . فهو حكم مفكر أحاط بما قدمه أئمة المذاهب . . وأيضاً بما قدمه الفقهاء من أتباع هؤلاء الأئمة من أحكام ،

كما أحاط بالتطبيقات التي أجروها لهذه الأحكام على الوقائع وما نتج عن ذلك من تفريعات . . فأين قاسم أمين من مثل هذه الميادين ؟! .

وفي ص ١٤٤ ، وهو يتحدث عن الطلاق كذلك ، نجده يقارن بين المذاهب الفقهية ، ويستخدم عبارات مثل : و«اتفق اغلب المذاهب . . . » الخ . . الخ . . مما له دلالة في هذا الميدان .

* * *

وأمر آخر جدير بالملاحظة في كتاب (تحرير المرأة) ، وبالذات في الفصول التي نراها من إنشاء الأستاذ الإمام ، وهو كثرة الاقتباسات المأخوذة عن أمهات الكتب في الفقه الإسلامي ، والتي لا نعتقد أن ثقافة قاسم أمين الشرعية قد بلغت حتى مجرد معرفة أسماء مثل هذه المؤلفات ولا هؤلاء المؤلفين ، فضلاً عن الغوص فيها ، والاقتباس عنها ، وتوثيق النصوص المقتبسة بذكر اسم المرجع ورقم الجزء ورقم الصفحة في صلب نص الكتاب وفي هوامشه كما يصنع كبار المحققين . . ويكفي هنا أن نشير إلى أسماء بعض الكتب وبعض المؤلفين ليعلم القارىء من صاحب هذا الجهد ومن هو فارس هذا الميدان .

فهو ينقل عن الإمام الغزالي . . وعن (حواشي ابن عابدين) . . وعن (كتاب الروض) في المذاهب الشافعي . . وعن كتاب (تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق) لعثمان بن علي الزيلعي . . وعن (كتاب حسن الأسوة) للسيد محمد صديق حسن خان بهادر . . وعن (تاريخ الرسل والملوك) للطبري . . وعن تفسير الطبري . . الخ . . الخ . . وفي عشرات النصوص التي يقتبسها من هذه المصادر الأصلية في الفقه والفكر الإسلامي يوثقها بذكر الجزء والصفحة واسم المصدر الذي رجع إليه ، ويضع النصوص بين الأقواس . وإلى جانب ذلك يورد من القصص الإسلامي ، وأخبار النساء في صدر الإسلام ما يدعم وجهة النظر التي يقدمها . .

فإذا ما انتقلنا إلى كتاب «المرأة الجديدة» المقطوع بنسبته إلى قاسم أمين لا تطالعنا هذه المباحث الفقهية الإسلامية ، بل ونجد بدلاً من أسماء المفكرين المسلمين ، ونماذج النساء العربيات المسلمات ، نجد بدلاً من ذلك أسماء المفكرين والكتاب الغربيين مثل «هيرودوت» المؤرخ . . والسياسي الأمريكي «الموسيو شامب» ، وخلفه «جون

هـويت» . . والقـاضي الأمـريكي «جـون لينجـمان» . . والكـاتب الفـرنسي «بـول بورجيه» . . والقانوني «كوندو روسيه» . . والأساتـذة والشعراء والفـلاسفة والكتـاب «فـرشـلو» . . و«مـانتـجـازا» . . و«فلوري» . . و«سـيلمس» . . و«شـيلر» . . و«روسـو» . . و«فنلون» . . و«لامارتـين» . . و«بول دروزيـه» . . و«افـلاطـون» . . و«سبنسر» . . و«أدمون ديمولان» . . و«استوارت ميل» . . الخ . . الخ . .

ومن أسماء السيدات الغربيات تطالعنا أسماء السيدات : «غوردون» ، و«كاري رينار» ، و«ستون» ، و«ماريه متشل» ، و«كارولين هرشل» و«تريز دوبافير» ، و«صوفي جرمين» ، والمركيزة «دو شـاتليه» ، و«كلمنس رويـه» ، و«مدام استيـل» ، و«مدام تارنوسكي» ، و«مدام لافايت» ، و«جورج سند» ، وزوجة «باستور» ، وبنت «لمبروزو» ، وبنت «لمارك» . . الخ . . الخ . .

وهي أسماء تعكس ثقافة قاسم أمين واهتماماته ، وتميز هذه الثقافة والاهتمامات عن مثيلاتها عند الأستاذ الإمام . . وتجعل من عملية استقراء النصوص المودعة في كل من الكتابين (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة) الطريقة المثلى والعلمية في تمييز ما لهذا وما لذاك في هذا الإنتاج الفكري . .

وملاحظة أخيرة ، نستخلصها من هذه المقارنـة ، تتعلق بالفكـر والمدى الـذي يقدمه كل من الكتابين بصدد الحديث عن حرية المرأة المصرية والشرقية ، ففي (تحرير المرأة) ـ الذي ترك الأستاذ الإمام على مجموعة بصمات فكره ، وأنشأ بعض فصوله ، يقف في مطلب المساواة بين المرأة والرجل في التعليم عند التعليم الابتدائي ، كما قدمنا ، أما في (المرأة الجديدة) فإن قاسم أمين يطلب المساواة التامة في هذا الميدان ، فيقول عن التربية : إننا «لا نجد من الصواب أن تنقص تربيـة المرأة عن تـربية الـرجل[٥١]» . ولذلك نجده يرتب على ذلك تحبيذ اشتغال المرأة بالحياة العامة وانخراطها في سلكها ، ـ على الرغم من قوله في ص ٢٦ : إن هذا الموضوع «مما لا يدخل تحت مطالبنا في هذا الكتـاب . .» ـ فهو يـطلب في ص ١٠٥ ، ١٠٦ أن تتقن المرأة عـلى الأقل حـرفتين أساسيتين ، وأن تحترفهما ، وهما : حرفة صناعة الأطفال ، وحرفة صناعة الطب . . وهو تعليم عال وجامعـي ، وانخراط في سلك الحياة العامة كانخراط الرجال . . وهو

(٥١) ص ١٥٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩١١ م .

إذا ما اضيف إلى نموذج المرأة الغربية التي زخر الكتاب بضرب الأمثلة عن غزوها لمختلف مجالات العلم والعمل التي يعمل فيها الرجال . . إذا ما لاحظنا ذلك بدت أمامنا الفروق واضحة بين فكر الكتابين . . وهي فروق لا يصح أن تعزي إلى تطور فكر قاسم أمين خلال عام واحد هو الذي يفصل بين صدور الكتابين . . وإنما يجب أن ترجع إلى الفروق بين موقف كل من الرجلين من تلك القضية . . موقف الأستاذ الإمام ، وموقف قاسم أمين . .

وأخيراً . . فإذا كان المستوى الحضاري المتقدم الذي بلغته المرأة المصرية اليوم ، يعود البعض بفضله كله إلى قاسم أمين ، فإننا نرجو أن يكون جلاء العلاقة التي كانت بين الأستاذ الإمام وكتاب «تحرير المرأة» بداية تلفت أنظارنا جميعاً إلى فضل هذا الرجل في هذا الميدان . . ونموذجاً لنوع الواجبات الفكرية الملقاة على عاتقنا نحو جلاء العلاقة التي كانت بين الأستاذ الإمام وكتاب «تحرير المرأة» بداية تلفت أنظارنا جميعاً إلى فضل هذا الرجل في هذا الميدان . . ونموذجاً لنوع الواجبات الفكرية الملقاة على عاتقنا نحو جلاء الصفحات الغامضة في فكرنا العربي الحديث . . حتى ينسب الفضل لأصحابه ، وترتفع الأحكام المتسرعة والظالمة عن هؤلاء الرواد والأعلام . .

* * *

وإذا كانت هذه هي أهم السلبيات والعيوب التي شابت وداخلت الجهود التي بذلت في حقل تراث الأستاذ الإمام ، والتي قامت بها تلك اللجنة التي كونها سعد زغلول باشا عقب وفاة الإمام ، ثم استمر عملها مجسداً ومتجدداً في جهود الشيخ رشيد رضا لسنوات عديدة في هذا الميدان . . فإن الجهود الفردية الأخرى التي بذلت في نفس الميدان قد شابتها هي الأخرى وأصابتها هذه السلبيات والعيوب ، وكأمثلة لذلك نقدم بعض النماذج :

١ ـ ذلك الكتاب الذي صدر في سنة ١٩٢٨ م باسم (الإسلام والرد على منتقديه) فعلى غلافه نجد القول بأنه : بقلم الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وفي داخله نجد فصولاً للإمام ، وأخرى لفريد وجدي ، وثالثة للقاضي أمير علي ، ورابعة للنواب المعظم مهدي علي خان محسن الملك بهادر . . الخ . . الخ . . ولكن الأهم من ذلك أن بعض ما نسب للإمام في هذا الكتاب ليس هو مما كتب الإمام ، فإذا نحن حققنا نصه وجدناه جزءاً من (رسالة الرد على الدهريين) لجمال الدين الأفغاني !

٢ ـ ومقال (التعصب) الذي كتبه الأفغاني في (العروة الوثقى) نجد إحدى دور النشر تنشره في كتيب مستقل سنة ١٩٣٨ م باسم الأستاذ الإمام ، مع تقديم لأحد المشايخ العلماء[٥٢] ؟! . . وهكذا انساقت أغلب الجهود الفردية التي عملت بهذا الحقل في طريق الخلط والاختلاط الذي لازم تراث الأستاذ الإمام منذ بدأت حركة الاهتمام ببعض جوانبه بعد وفاته ، وحتى هذا التاريخ . .

* * *

وإذا نحن شئنا أن نضرب الأمثلة على ضرورة هذا التحقيق لهذه الأعمال وجدواه ، وخاصة فيما يتعلق بتصحيح الأحكام والاستنتاجات التي اكتسبت الخطأ بفعل اختلاط الآثار الفكرية لهؤلاء الأعلام فإننا نجد الكثير من هذه الأمثلة . . ولكننا نكتفي هنا بأمثلة ثلاثة اخترناها من كتابات ثلاثة من الأساتذة الباحثين هم بلا شك في الدائرة المؤثرة في حركتنا الفكرية والثقافية ، وهم الأساتذة : الدكتور محمد البهي، والدكتور محمد أحمد خلف الله ، والدكتور سليمان دنيا . .

ففي كتاب الدكتور محمد البهى (الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي) نجده يقتبس مقالاً كبيراً عن «القضاء والقدر» يستغرق في كتابه من ص ١٣٠ حتى ص ١٣٣ ، وينسب هذا المقال إلى الأستاذ الإمام . . على حين أن هذا المقال هو للأفغاني ، نشره في (العروة الوثقى) وأكد في (الخاطرات) التي أملاها على تابعه ومريده محمد باشا المخزومي أنه هو كاتبه في (العروة الوثقى) ، بل ولقد نشر هذا المقال بمصر باسم الأفغاني كذيل لرسالة (الرد على الدهريين) . . ومع ذلك ينسب الدكتور البهى هذا المقال للأستاذ الإمام ، ويستشهد به على فكره في «القضاء والقدر[٥٣]» .

---

(٥٢) انظر مقال (التعصب) في الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ٣٠١ ـ ٣١٠ وفي مجموعة (العروة الوثقى) ص ٨٦ ـ ١٠١ وقارنه بالكتيب الذي أشرنا إليه طبعة (مكتب نشر الثقافة الإسلامية ، بالقاهرة ، بتقديم «العالم الفاضل الشيخ محمد فؤاد منقار الطرابلسي») . . .

(٥٣) انظر كتاب الدكتور البهى (الفكر الإسلامي الحديث ، وصلته بالاستعمار الغربي) ص ١٣٠ ـ ١٣٣ الطبعة الثانية سنة ١٩٦٠ م . وانظر مقال (القضاء والقدر) للأفغاني في مجموعة (العروة الوثقى) ص ١٠٢ ـ ١١٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧ م ، وفي ذيل رسالة (الرد على الدهريين) ص ٨٥ ـ ٩٦ طبعة القاهرة الرابعة سنة ١٣٣٣ هـ سنة ١٩١٤ م ، وفي عنوانه

ويزيد من خطورة هذا اللبس أن الدكتور البهى يقول : إن هذا النص قد جاء في رد الأستاذ الإمام على «هانوتو» ، وهو كلام غير صحيح ، لعل سببه تشابه بعض الألفاظ والعبارات . . . ففي الرد على هانوتو يقول الأستاذ الإمام :

«وجد بين المسلمين طائفة تعرف بالجبرية ، ولكنها كانت ضعيفة ضئيلة ، يقذفها الحق ، ويطردها العقل ، وينبذها الدين ، حتى انقرضت بعد ظهورها بقليل ، ولم تبق بينهم بقاء «التوميين» بين النصارى . وغلب على المسلمين مذهب التوسط بين الجبر والاختيار ، وهو مذهب الجد والعمل وصدق الإيمان ، وأخذه عن المسلمين في أخريات الأيام أهل النظر من النصرانية ، مثل «بوسيه» ومن مال ميله ، وتبعهم الجمهور الأعظم منهم . .[٥٤]» ثم يمضي الرجل إلى غير الموضوع .

أما عبارة الأفغاني فهي :

«نعم . . كان بين المسلمين طائفة تسمى بالجبرية ، ذهبت إلى أن الإنسان مضطر في جميع أفعاله اضطراراً لا يشوبه اختيار ، وزعمت أن لا فرق بين أن يحرك الشخص فكه للأكل والمضغ وبين أن يتحرك بقفقفة البرد عند شدته ، ومذهب هذه الطائفة يعده المسلمون من منازع السفسطة الفاسدة ، وقد انقرض أرباب هذا المذهب في أواخر القرن الرابع من الهجرة ، ولم يبق لهم أثر . وليس الاعتقاد بالقضاء والقدر هو عين الاعتقاد بالجبر ، ولا من مقتضيات ذلك الاعتقاد ما ظنه أولئك الواهمون . . .[٥٥]» ، ثم يمضي الرجل في الموضوع .

والذي خلفه لنا الأستاذ الإمام في القضاء والقدر غير هذا الاقتباس من الرد على هانوتو ، هو ما كتبه في رسالة التوحيد ، وفي التفسير للقرآن ، وكلمات من خطبة ألقاها

مكتوب (رسالة في القضاء والقدر للسيد جمال الدين الحسيني الأفغاني) ، وانظره كذلك في (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) ص ١٨١ ـ ١٨٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م ، وانظر كذلك (خاطرات الأفغاني) التي حدد فيها أنه صاحب هذا المقال . طبعة المطبعة العلمية ليوسف صادر ببيروت سنة ١٩٣١ م .

(٥٤) انظره في الجزء الثالث من هذه الأعمال ، وفي تاريخ الأستاذ الإمام جـ٢ ص ٤٠٣ ، الطبعة الأولى .

(٥٥) انظره في (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) وفي (مجموعة العروة الوثقى) وفي ذيل رسالة (الرد على الدهريين) بالصفحات التي أشرنا إليها من قبل . .

في حفل لمدارس الجمعية الإسلامية . . وهي نصوص لا صلة لها بما اقتبسه الدكتور البهى من الأفغاني ونسبه إلى الأستاذ الإمام ؟! . .

* * *

أما اللبس الذي وقع فيه الاستاذ الدكتور محمد أحمد خلف الله ، فنعني به ما جاء في كتابه (هكذا يبنى الإسلام) ، عندما نسب تفسير الأستاذ الإمام لآيتي النساء ١٢٢ ، ١٢٣ ﴿ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً . ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً﴾ عندما نسب تفسير الإمام لهاتين الآيتين وتعليقاته عليهما إلى صاحب «المنار» . . فنسب بذلك فكراً اجتماعياً قال به الأستاذ الإمام إلى الشيخ رشيد رضا[٥٦] .

* * *

أما مثال اللبس والخلط الذي وقع فيه الدكتور سليمان دنيا فيتمثل في إعادته نشر (التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية) ناسباً إياها للشيخ محمد عبده ، ومقدماً لها بدراسة حَمَّل الرجل وعقيدته فيها ما لا يصح أن يتحمل ، غامزاً ولامزاً إلى حد الإشارة إلى الاتهام في العقيدة بسبب نص ليس له . . . وذلك على الرغم من أنه قد تب على غلاف الكتاب أنه قد «حققه وقدم له[٥٧]» !!

ونحن لا نريد أن نتعرض لأحكامه على عقيدة صاحب النص ، فهو نص فلسفي تناوله الدكتور دنيا من موقع الفقهاء وحاكمه بمعاييرهم . . ووجهة نظره تصح إذا كان الإسلام هو فقط فهم الفقهاء لأصول الإسلام . . نحن لا نريد التعرض لصلب

---

(٥٦) انظر كتاب الدكتور خلف الله (هكذا يبنى الإسلام) ص ٥٠ ، ٥١ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م وقارنه بالجزء الخامس من تفسير المنار ص ٤٣٢ وما بعدها ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ . .

(٥٧) ولقد عنون الدكتور سليمان دنيا هذا الكتاب الذي قدمه في قسمين بعنوان من عنده هو (الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين) ونشر فيه نصوص «العضد» و«الدواني» والتعليقات على الدواني . . . أما «الهوامش» التي سبق أن أثبتنا أنها هي وحدها التي للإمام في هذا النص فلقد أفردها في آخر الكتاب وقال إنها نصوص إضافية كتبها الإمام عندما أعاد النظر في التعليقات . ولم يتنبه إلى أن الإمام يعلق على نص يتحدث عن صاحبه بضمير الغائب ، ويرمي رأيه أحياناً «بالزعم» . . إلخ ما قدمنا عند تحقيق نسبة هذا النص إلى جمال الدين .

القضية ، وإنما فقط نضرب مثلاً للبس الذي وقع فيه نفر له وزنه من الكتاب والباحثين بسبب عدم تحقيق نصوص هؤلاء المفكرين والأعلام . . . فما بالنا بمن هم أقل من هؤلاء قدرة ودربة على البحث وتمييز النصوص ؟؟!

فهي إذاً قضية هامة تستحق ما بذلنا ونبذل في سبيلها من جهد وعناء . .

* * *

ولذلك فنحن نستطيع أن نقول : إنه للمرة الأولى في تاريخ هذه المدرسة الفكرية الشديدة التأثير في عقل الشرق وتكوينه ، حسمت القضايا المثارة حول نسبة النصوص التي انتجها كل من جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده . . ثم رشيد رضا فيما يتعلق بالتفسير للقرآن . وأيضاً سعد زغلول وعبد اللّٰه نديم بالنسبة لبعض النصوص ، وهو أمر نعتقد أنه سيعيد إلى كل منهم ، وبالذات الأفغاني ومحمد عبده ملامحه الأصلية وقسماته الأساسية وصفاته المميزة له محددة كاملة غير منقوصة . . . كما أنه سيكون السبيل لانهاء ذلك الخلط والاختلاط الذي وقع فيه كثير من الباحثين على امتداد حقبة زمنية قاربت القرن من الزمان . .

إن وضع الأعمال الكاملة لأعلام اليقظة العربية الإسلامية الحديثة ، بين يدي الباحثين والمفكرين والقراء ـ بعد جمعها وتحقيقها والتقديم بين يديها ـ هو إسهام ـ نحمد اللّٰه على أن وفقنا إليه ـ ينهض بدور رائد في ترشيد حركتنا الفكرية ، وفي توجيه نهضتنا الحديثة إلى صراطها المستقيم . . . ففكر هؤلاء الأعلام ـ وفي مقدمتهم الأستاذ الإمام ليس قطعة عزيزة ونفيسة من تاريخ تراثنا الحديث ، فحسب ، وإنما هو طاقة فكرية مبدعة وخلاقة ، ومستمرة في العطاء والتأثير . . . إنه كتيبة مناضلة في سبيل تجديد «دين» المسلمين ، الذي لا سبيل سواه لتجديد «دنيا» هؤلاء المسلمين ؟! . .

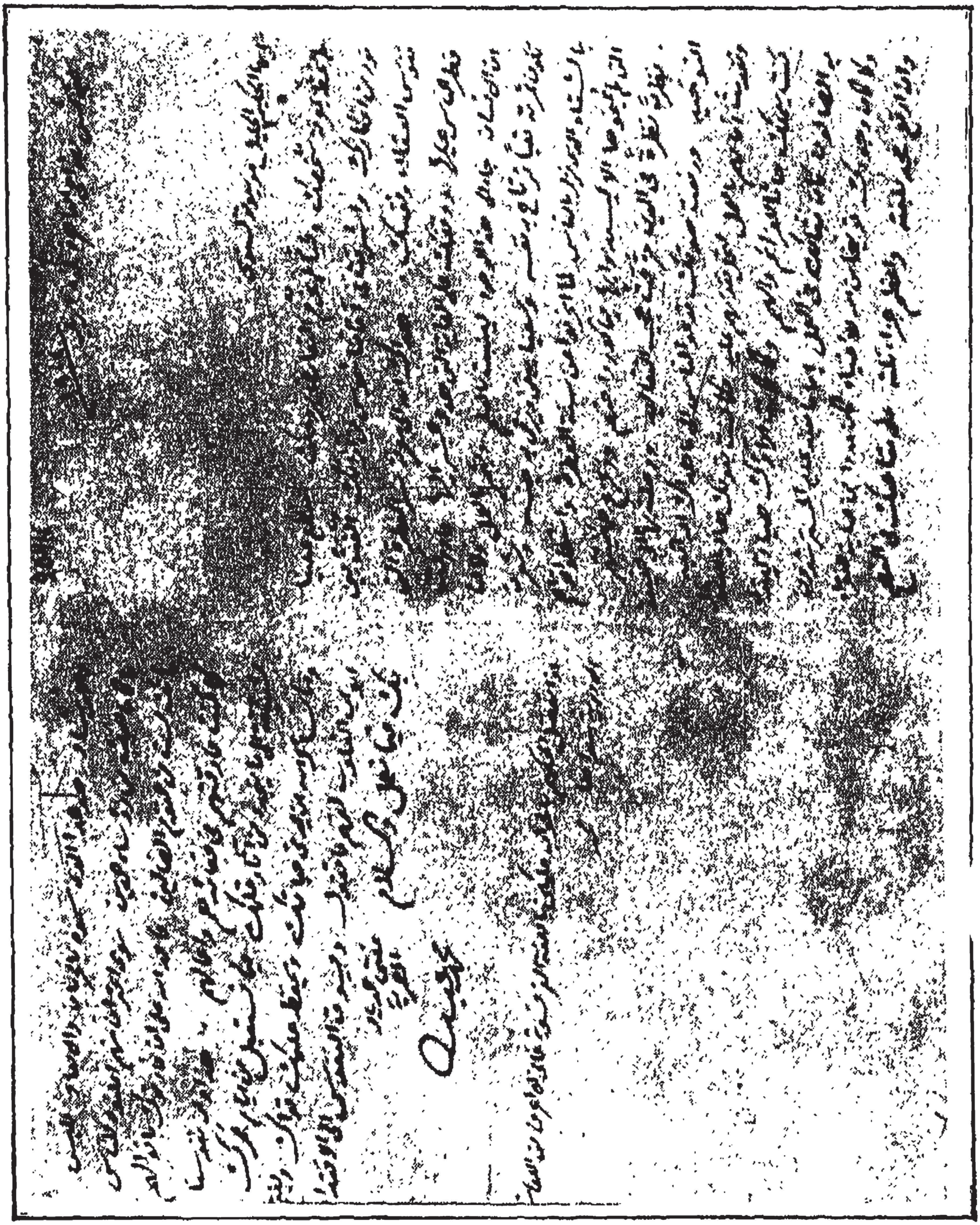
فحمداً للّٰه الذي وفقنا لهذا . . . فمنه نستمد العون والسداد والرشاد ؟

دكتور محمد عمارة

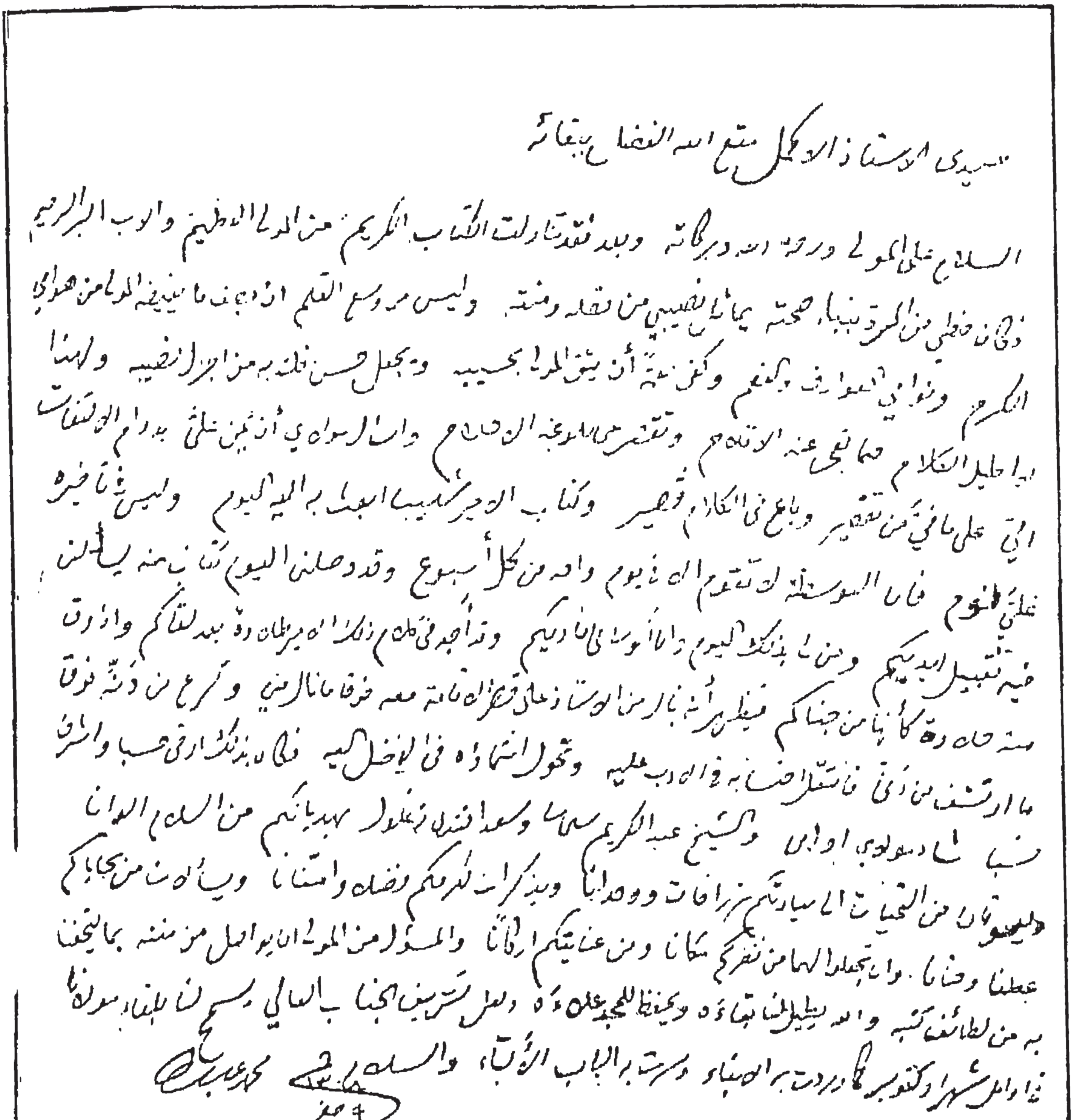
نماذج لـ «خط» الاستاذ الامام



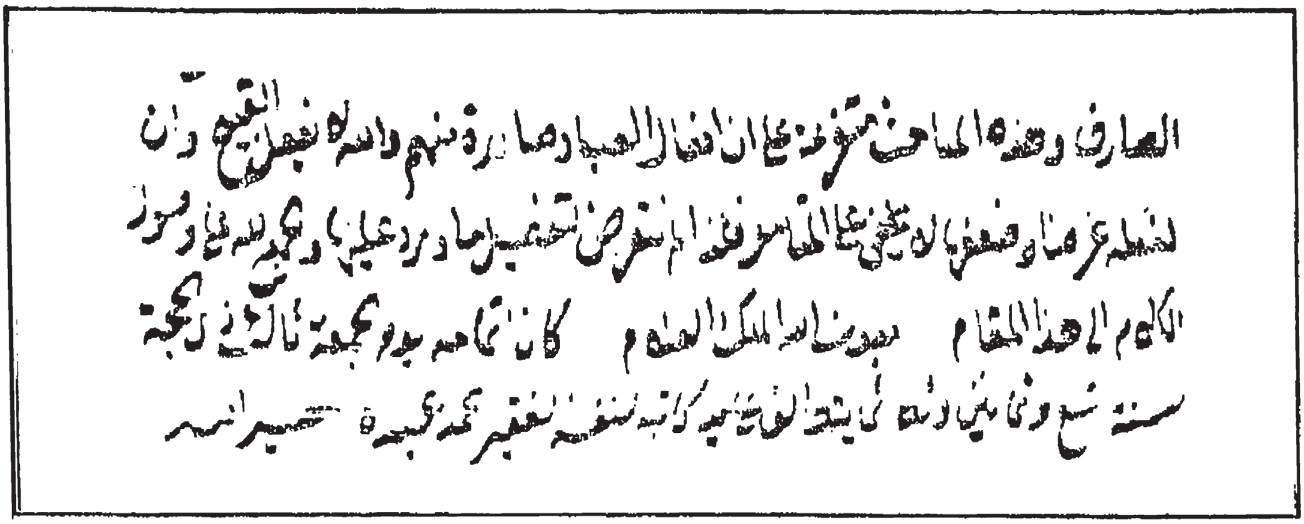
صورة زنكغرافية لصفحة من مفكرة الأحداث العرابية التي دون فيها الأستاذ الإمام بخطه يومياته عن الثورة العرابية . . وهذه الصفحة عن «سلطان باشا» .



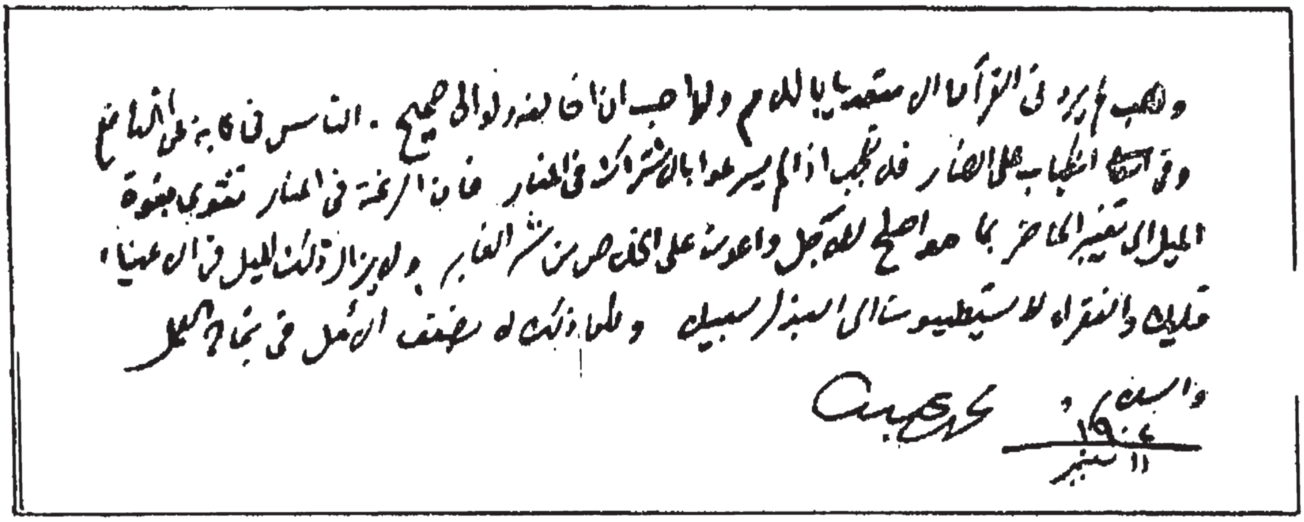
صورة زنكغرافية لرسالة الأستاذ الإمام إلى المفكر الروسي الكونت ليون ـ مصورة عن الأصل المحفوظ بمتحف تولستوي بموسكو (رقم ٢٠٤/٥) .


سيدي الأستاذ الأكمل متع الله الفضل ببقائه

صورة زنكغرافية لرسالة كتبها الإمام إلى الشيخ علي الليثي بتاريخ ٩ صفر سنة ١٣٠٨ هـ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٠ م) . وجدها خير الدين الزركلي بين أوراق الشيخ علي الليثي . ونشر صورتها في [الأعلام] .



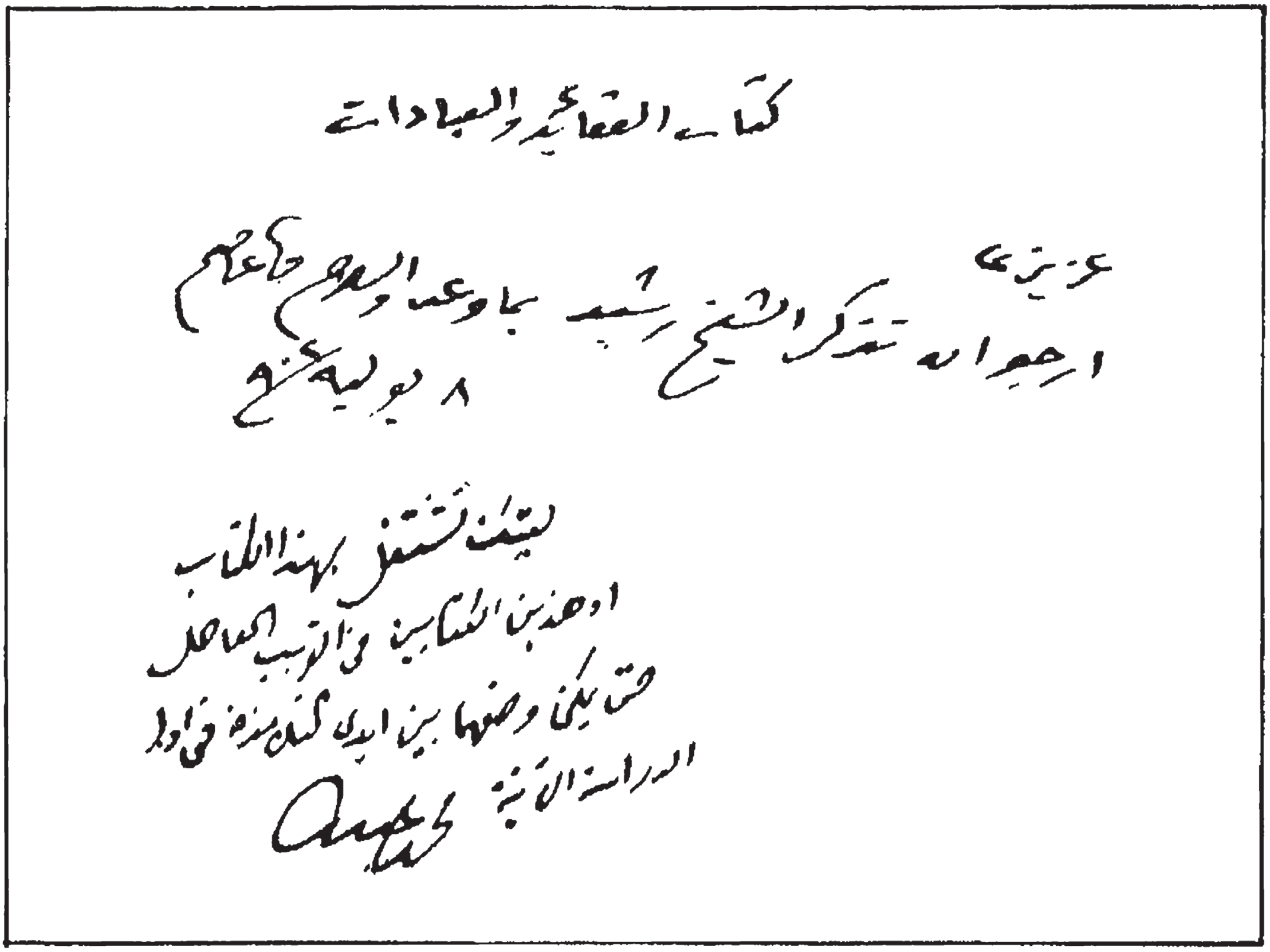
نموذج من خطه ، وهو في الثالثة والعشرين من عمره، في نهاية مجلد ضخم يحتوي على كتابين ، أحدهما «شرح هياكل النور» والثاني «تجريد العقائد» كلاهما بخطه . ويلاحظ في السطر الأخير : «سنة تسع وثمانين وثلاثمائة» أراد أن يكتب «ومئتين» فسبقه قلمه . . (وهو من محفوظات خير الدين الزركلي. نشر صورته في [الأعلام] .



عن مجلة (المنار)

صورة زنكغرافية لكلمة كتبها الأستاذ الإمام عن مجلة (المنار) ووجهها إلى صاحب (المنار) الشيخ محمد رشيد رضا . . ونصها :

«وهب لم يرد في القرآن إلا متعدياً باللام ولا أحب أن أُخالفه ولو إلى صحيح . الناس في عماية عن المنافع ، وفي انكباب على الضار ، فلا تعجب إذا لم يسرعوا بالاشتراك في المنار ، فإن الرغبة في المنار تقوى بقوة الميل إلى تغيير الحاضر ، بما هو أصلح للآجل ، وأعون على الخلاص من شر الغابر ولا يزال ذلك الميل في الأغنياء قليلاً والفقراء لا يستطيعون إلى البذل سبيلاً . ولكن ذلك لا يضعف الأمل في نجاح العمل» .



كتاب العقائد والعبادات

عزيزي

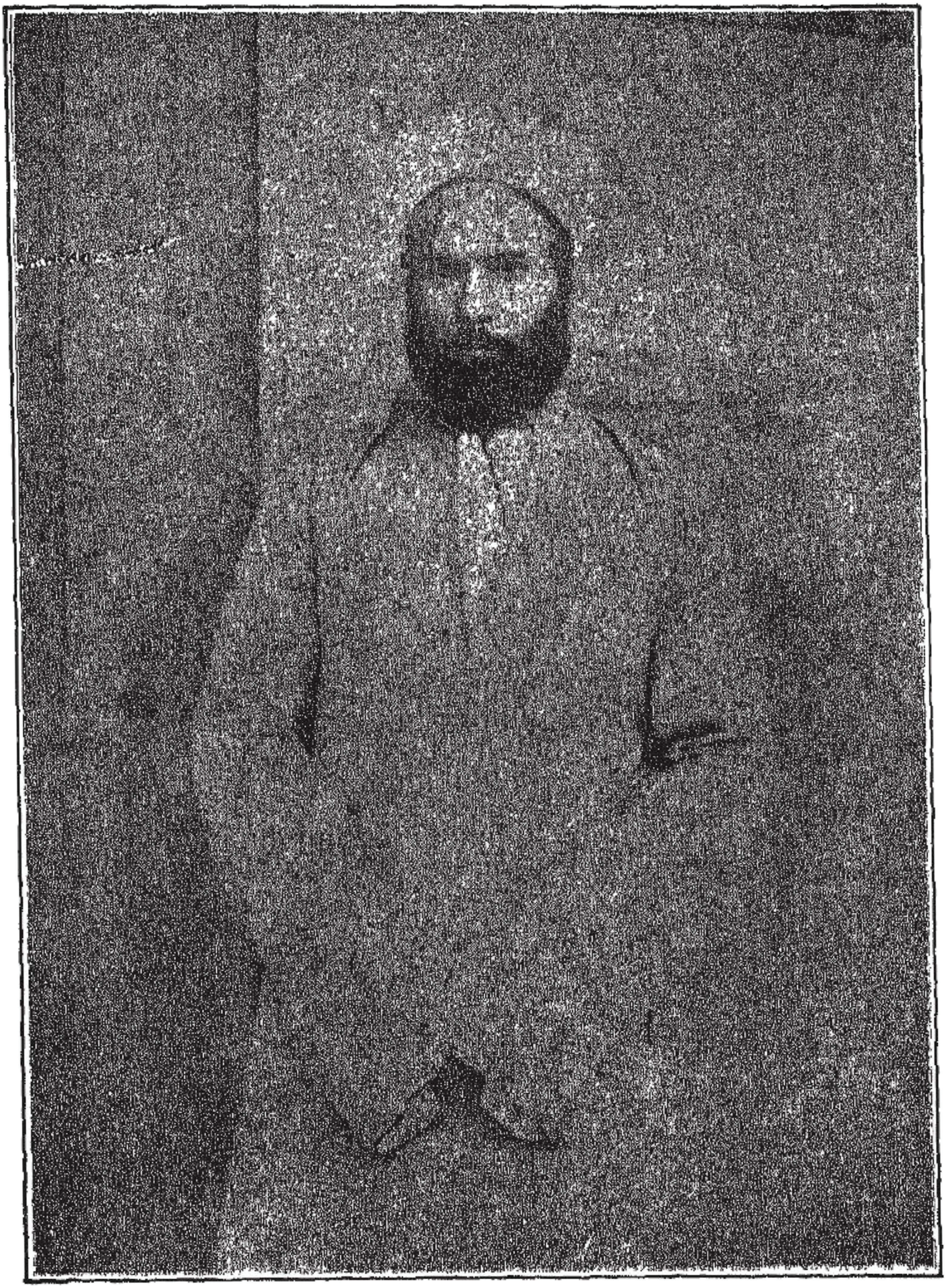
ليتك تشتغل بهذا الكتاب
او هذين الكتابين في الترتيب الصالح
حتى يمكن وضعها بين ايدي كل مدرسة في اول
الدراسة الآتية
محمد عبده

صورة زنكغرافية لكلمة طلب فيها الأستاذ الإمام من الشيخ رشيد رضا أن يشتغل بتأليف كتاب أو كتابين في العقائد والعبادات لمدارس (الجمعية الخيرية الإسلامية) . . وفوق كلمة الأستاذ الإمام ـ وهي بخطه ـ صورة كلمة بنفس المعنى كتبها حسن باشا عاصم وكيل الجمعية الخيرية الإسلامية .

صور تذكارية للأستاذ الامام



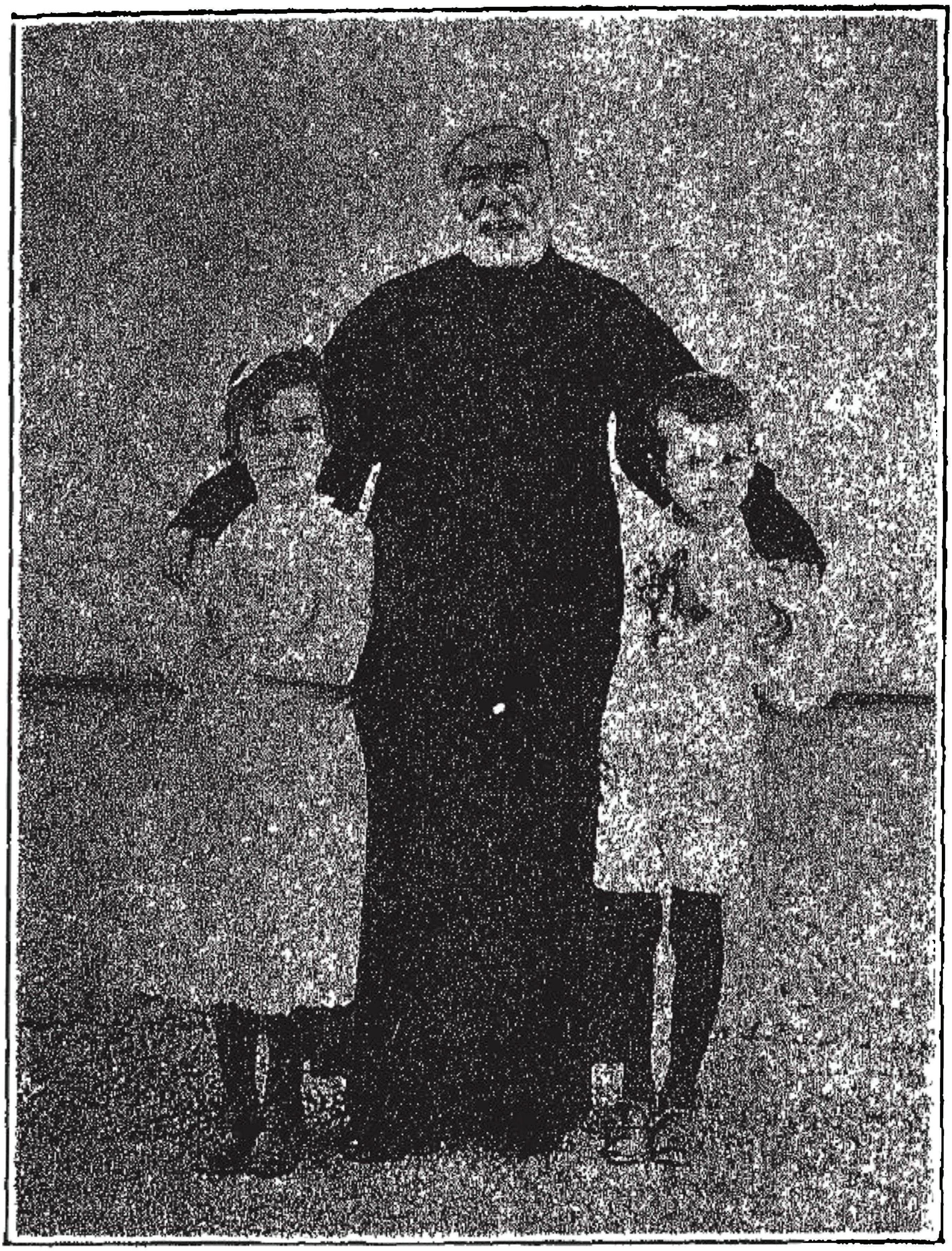
الشيخ محمد عبده في بيروت سنة ١٨٨٣ م



الشيخ محمد عبده في لندن سنة ١٨٨٤ م



الشيخ محمد عبده في تونس سنة ١٩٠٣ م



الشيخ محمد عبده في سويسرة
واضعاً يده على ابن وبنت لأستاذه السويسري



الشيخ محمد عبده في السودان مع طائفة من العلماء ومفتش انجليزي وسلاتين باشا سنة ١٩٠٥ م

الكتابات السياسية

ما قبل الثورة العرابية

جرنال «أبو نظارة»

«ولقد وقفت على مغزى كلامه[1] ، وحقيقة مرامه ، فأيقنت أنه عنى بذلك جرنال أبي نظارة ، ذلك الجرنال الهزأة ، الذي لم يدع قبيحة من القبائح إلا احتواها ، ولا رذيلة من الرذائل إلا أحصاها ، أتى من العبارات ما لا يستطيع السوقة ، وأدنياء الناس أن يأتوا به ، وجعل ديدنه السب والثلب وثلم الأعراض ، وتمزيق حجاب الانسانية ، والقدح في السير الشخصية ، بما لا يليق أن يتفوه به الصبيان ، مما يفسد الأخلاق ، ويذيب الوجوه خجلاً وحياء .

على أن ليس فيه نكتة مضحكة ، ولا لطيفة مسلية . وإني لأعجب من أناس يتناولونه بأيديهم ، ويميلون لقراءته ، والنظر فيه ، مع أنه لا يحتوي على سياسة ولا أخبار ، ولا مضحكات ولا فكاهات ، بل هو محض الشتم واللطم ، مع وجود الجرنالات الوطنية التي قد بلغت في حريتها ونشرها للأفكار العالية مبلغ الجرائد الأوروبوية . وتلك حالة لم نتوهمها في الأزمان السابقة .

ولم يكن ذلك من محرر ذلك الجرنال الهزء البارد إلا لدناءة الطبع ، والميل إلى

(1) أي كلام جمال الدين الأفغاني . . فتعليق الأستاذ الإمام هذا قد كتبه تفسيراً لحديث أستاذه ـ في التربية ـ عن صنف من المربين لم يتحلوا «بالأوصاف الكاملة اللازمة لمقامهم» ـ انظر مقال الأفغاني في طبعتنا الأولى لأعماله ـ ص ٢٧١ ـ ٢٧٦ ـ وهذا التعليق نشرته جريدة «التجارة» ـ العدد ١٣ في ٣ يونيو سنة ١٨٧٩ م ـ ولقد نقلناه عن كتاب الدكتور علي شلش [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٢٠ ، ٢١ طبعة رضا الريس ـ لندن سنة ١٩٨٧ م .

كسب الدنانير والدراهم ، أو ينال بهذيانه هذا من زيد أربعين جنيهاً في الشهر ، ومن عمرو أقل ، ومن بكر أكثر . وتلك دنيئة تأباها الشيم الكريمة . ولقد تغالى منشئه في الوقاحة، حتى أشار في كتاباته وخزعبلاته أن أبناء المجامع المقدسة ذات المقاصد العالية المبنية على محض الأدب والإنسانية هم مشاركوه في عمله هذا . حاشاهم ، حاشاهم ، أن تتدانى هممهم لهذه المقاصد الساقطة . فقد كذب وافترى ، واعتسف واعتدى .

ولطالما كنت أرود نفسي بيان شناعة ما يرتكب هذا الجرنال الخبيث المقصد ، الدنىء المنبع ، وإعلان ذلك على ألسنة جرائدنا الوطنية ، أيدها اللّٰه . غير أني كنت أخشى أن يكون لومي إغراء . حتى إذا بدا لهمة الأمير الوطني صاحب الأفكار العالية والنفس الطاهرة الذكية ، والبصيرة النافذة ، محب الوطن وبنيه ، الغيور على أمته ، الحريص على وقاية شرفها ، حضرة مأمور ضبطيتنا ، سعادة محمود باشا سامي ، كثر الله في الأمة أمثاله ، أن يضبط ما يرد من أعداده إلى المحروسة(٢) ، دفعا لما يسري إلى الأذهان من سم فساده ، فلا جرم قد استحق بذلك ثناء ذوي الألباب ، وشكر الكُمَّل ، ومحبي الإنسانية ، على قيامه بحق وظيفته السامية ، التي نسبتها إلى الأمور البدنية ، والآداب ، كنسبة مجلس الصحة إلى الأحوال البدنية . فكما في الثاني مراقبة ما يحدث من الأمراض ، واختلال الصحة ، ليبادر إلى منعه أو قطعه ، كذلك على الضبطية أن تدقق النظر في كل ما يخل بالآداب ، أو ينتهك الحقوق التي قد حددتها الشرائع الحقة ، أو يساعد أمراض النفوس على اغتيالها ، لتزيل كل ذلك ، وتمحقه ، وتقطع أسبابه . فلنعم الصنيع صنيعه ، زاده اللّٰه كمالاً على كماله ، وإقبالاً على إقباله .

---

(٢) أي القاهرة . . وكانت «أبو نظارة» ترد إليها من باريس ـ حيث كانت قد هاجرت بهجرة صاحبها يعقوب صنوع [١٢٥٥ ـ ١٣٣٠ هـ ١٨٣٩ ـ ١٩١٢ م] .

عيد مصر ومطلع سعادتها(١)

وفدت علينا رسل المسرات تحمل ، إلينا بشائر السعادات ، تنبئنا بأن انحلت مشاكلنا ، وتذللت مصاعبنا ، وزال عناؤنا ، ودخلت بلادنا في عصر جديد . فقد ورد إلينا قانون لجنة التصفية ، ختاماً لتسوية المسائل المالية ونهاية لفض المشكلات السياسية ، وتمت لنا به الراحة من أهم المسائل التي طالما شوشت الأفكار وحيرت الألباب ، وأوقعت البلاد في تيارات الارتباك والاضطراب .

فإن هذه الاختلالات المالية ، والمكدرات السياسية ظهرت في ديارنا من نحو ست سنوات ، وهي تزداد في كل يوم صعوبة ، وطرق الخلوص منها لا تزيد إلا توعراً وعرقلة عم هولها جميع الناس من خاصة وعامة ، وحاكم ومحكوم ، وآمر ومأمور ، حتى أصبحت الأيدي مغلولة ، والأرجل مقيدة ، والأعمال باطلة ، والأموال ذاهبة ، والآمال منقطعة . وأوشك شأن البلاد أن ينحط إلى أسفل الدركات ، بل كاد يذهب في استقلالها الوطني بالكلية ، إذ احتاط بها المطالبون بحقوقهم يتنازعونها من كل جانب ، ولم يكن بالحكومة رشيد يأخذ بالحزم ويدفع بالحسنى ، فكانت هذه الحوادث المهمة والمصاعب الجمة والمصائب الملمة سائقة للطف اللّه الخفي ، ومؤذنة بحسن قضائه الأزلي ، إذ كانت نهايتها استلام الجناب الخديوي الأعظم لزمام الحكومة المصرية ، فكان ذلك طالع سعدها وإكليل مجدها ، فقاده صحيح الفكر ورشاد الرأي وخلوص

---

(١) (الوقائع المصرية) عدد ٩٠٩ في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ م (١١ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) .

القصد إلى تعزيز حكومتها بإقامة رئيس لوزرائه من أجل رجال دولته وأعرفهم بأحوالها ، وأشدهم غيرة على مصالحها ، وأخلصهم في رعاية منافعها ، فانتخب هو أيضاً رجالاً من العلماء النزهاء النبلاء ، لا تأخذهم حب المنفعة الشخصية ، ولا ينالهم ملل ولا ضجر من النظر فيما يقدم البلاد ويعود عليها بأحسن عاقبة ليكونوا أعضاء لهيئة هذه الحكومة الجليلة ، فتم له ذلك على أكمل ما يرغب ، فبذل هذا الرئيس الجليل جهده ، وسهر ليله ، وواصل الأعمال في جميع الأحوال ، ودخل في كل أمر من بابه ، ورجال الوزارة يؤيدونه ويعضدونه ، والخديو الأعظم يذلل لهم المصاعب ، ويفتح لهم سبل الوسائل ، ويستحثهم على الإقدام في طريق النجاح والفلاح حتى تم لهم إزالة الخلل ورأب الصدع في أمور كثيرة بمدة لا تزيد عن سنة .

وإن من أجل الأعمال وأعظم الآثار لهذه الحكومة النابلة العادلة تسوية الأمور المالية على وجه لا يخل بمصالح البلاد ، وفض هذا المشكل الذي كان يحسب من قبيل الجزء الأصم لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا الإتيان بما يجلو غيهبه ، في أقرب زمن ، على خلاف ما كان يخطر ببال كل عارف بأحوال ماليتنا وعلاقاتنا مع الدول الأوروبية . فنقصت الفوائد نقصاً يعتد به ، وزيد في المبالغ المخصصة لمنافع البلاد زيادة لم تكن تصل إليها الآمال ولا تسمو لها الأماني في عهد الحكومة السابقة . وعدل سير المالية على طريقة منتظمة بعيدة عن الخلل ، عارية من العلل ، وتمت بذلك النعمة على أبناء هذه الديار التي أثقلت الديون كواهلها بفوائدها الفاحشة الخارجة عن حد القانون . ويصح أن يقال : إنه لم يكن ببلادنا عوائق وعقبات في طريق سعادتها سوى مشاكل المالية ، كما هو بين ومعلوم ، وها هي قد انتهت بعون اللّٰه تعالى وحسن مقاصد الحضرة الخديوية وهمة دولتلو رئيس النظار وسائر أعضاء الوزارة السامية ، فوجب على أبناء أوطاننا أن يقوموا بواجب الشكر والثناء للحضرة الخديوية الجليلة ، ولدولتلو رئيس النظار حضرة مصطفى رياض باشا ، ورجال الحكومة الصادقين أرباب الحزم والعزم والجد والاجتهاد ، وأن يتخذوا هذا اليوم عيداً يتذكرون به خلاصهم ونجاتهم من البلايا التي كادت تأتي على أولهم وآخرهم . وقد قام بذلك الوجهاء والنبهاء في القاهرة والاسكندرية ، إذ أظهروا علائم الفرح والابتهاج ، ورفعوا أصوات الشكر والثناء على الخديو الأعظم ورجال حكومته الذين كانوا سبباً في تخليصهم مما ألم بهم .

* * *

وهذه صورة القانون الذي رتبته لجنة التصفية وصادق عليه وزراؤنا ، وصدر بتنفيذه الأمر الكريم[٢] . .

(٢) من هنا وحتى آخر هذا العدد من الوقائع ، تقريباً ، تتوالى مواد ونصوص قانون التصفية . . وعند هذا الحد ينتهي التقديم الذي كتبه له وعنه وعن المسألة المالية الأستاذ الإمام .

إحترام قوانين الحكومة وأوامرها
من سعادة الأمة(١)

إنما تسعد البلاد ، ويستقيم حالها ، إذا ارتفع فيها شأن القانون ، وعلا قدره ، واحترمه الحاكمون قبل المحكومين ، واستعملوا غاية الدقة في فهم فصوله وحدوده ، والوقوف على حقائق مغزاه ، وسهروا لتطبيق أعمالهم جزئية وكلية على منطوقه الحقيقي ومفهومه . عند ذلك تحيا البلاد حياة حقيقية ، وتسري فيها روح السعادة ، وتهطل سحائب الرحمة ، فتخصب بها أرض الثروة ، لكون جميع الأعمال على اختلافها حينئذ متجهة إلى غاية واحدة ، **هي النفع العمومي المنقسم على كل فرد من أفراد الرعية على التساوي ، كل بمقدار عمله ، وصاحب الحظ الوافر من السعادة هم العمال والمأمورون وأركان الدولة ، لأنهم مصدر الأعمال الكلية التي عليها يدور نظام البلاد ، فينالون من الثمرة على مقدار ما لهم من الفضل .**

وليس يكفي في راحة العباد ، وانتظام الملكية ، أن توضع القوانين حاوية لكليات الأمور وجزئياتها ، ثم تهمل من النظر ، وتطرح عن الفكر ، ويستمر كل ذي عمل في عمله ، يتبع فيه رأي نفسه إن خطأً وإن صواباً ، فإن هذه الحالة يستوي معها وضع القانون وعدم وضعه ، ولا فائدة في إبراز فصوله وأبوابه من عالم الفكر إلى عالم اللفظ والكتابة ، بل يكون هو والعدم سواء ، وتتساوى بلاد ارتقى فيها الفكر الشرعي إلى

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٥٢ في ٣١ اكتوبر سنة ١٨٨٠ م (٢٦ ذي القعدهة سنة ١٢٩٧ هـ) والمقال منشور بالوقائع دون عنوان ، وعنوانه هذا من وضع اللجنة التي كونها سعد زغلول لجمع أعمال الإمام من الوقائع بعد وفاته .

أعلا درجة مع بلاد بلغت أقصى غاية من الهمجية والتوحش ، فإن نهاية أمر الجهتين هو الاختلال والشقاء ، وطالما افتخرت حكومة مصر في الزمن السابق باصدار اللوائح ، ووضع القوانين ، وتجديد النظامات ، وتنقيح الأصول الأساسية ، وسجلت ذلك في الدفاتر ، وخلدته في بطون الأوراق ، حتى كان الناظر في ذلك يظن أن بلاداً هذا نظامها وذاك قانونها لفي غاية من السعادة والراحة ، لكنها كانت تحنو أعناقها خجلاً عندما كان يظهر من أعمالها وأعمال عمالها ما يضاد القانون الذي وضعته ، ويؤدي إلى شقاء البلاد التي حكمتها ، ولا تؤاخذ على ذلك ، وهذه خصلة لا يرضاها العاقل لنفسه ، أعني أن يعمل على خلاف ما يرسم ويحدد .

أما حكومتنا اليوم فلم تسمح بوضع اللوائح تحت المساند ، ولا في مستودعات الدفاتر ، ولا تحت تراب الإهمال والإغفال ، بل لا تزال همة رجالها متوجهة إلى جعل القانون عنوان العمل ، فلا تصدر حركة من آمر أو مأمور إلا على طِبْق ما رسمته في أوامرها العالية ، فإن بقي من تلك العادة السيئة (أعني إهمال الأوامر) شيء في نفوس البعض من ذوي المناصب ، وبلغ ذلك مسامع رئيسه الأعلى ، وجِّه إليه اللوم والعتاب ، وأنذره إنذار من يؤاخذ بالذنب ، ويعاقب على الجرم ، وأخذته الغيرة على قانونه الذي سنه ، خوفاً عليه من الضياع ، وعلى ثمرته من الفقدان ، فإن تكررت منه المخالفة أنزله من منصبه ، بعد إحالة النظر في مخالفته على المجالس القضائية ، وذلك كله لحسن مقاصد الحضرة الخديوية ، وعنايتها بإصلاح بلادها ، وبهمة دولتلو «رياض باشا» رئيس النظار ، وغيرته على الحق ، وتيقظه وسهره على تنفيذ لوائح الحكومة ومنشوراتها ، علماً منه أن أسعد البلاد ما نفذ فيها حكم القانون ، خصوصاً إن كان ذلك القانون عادلاً يوافق مصلحة البلاد ، وأنه لا فائدة في إجهاد النفس لوضع اللوائح وتأسيس المنشورات إذا لم يجر عليها العمل ، ولم تكن نصب أعين العمال في جميع اجراءاتهم ، ينظرون إليها ، ويسيرون في كل أحوالهم عليها .

فرغب هذا الرئيس الجليل رغبة حقيقية في تأييد حرية العمل في هذه البلاد ، ورفع سوط القسوة الغير القانونية ، وابطال عمله بالكلية[٢] ، إذ لم يجعل لأحد من المأمورين سلطة على أحد من الأهالي إلا فيما يعود على البلاد بالمنفعة العامة ، كما هو

---

(٢) الاشارة إلى أعمال السخرة .

شأن العدالة ، وحقيقة النظام ، وأعلن ذلك بالصراحة في منشورات الداخلية الجليلة مراراً، ليعلمه الحاكمون والمحكومون معاً ، فيعرف الأهالي حقوقهم ممتازة ظاهرة ، فلا يسمحون بخدشها ، ويعتبر بذلك المديرون وصغار المأمورين فلا يسخرون أحداً في عمل من الأعمال بغير حق ، وإلا فلا يأمنون عاقبة ذلك وسوء مغبته . نعم لهم الحق في أن يسوقوا المتقاعدين عن الأعمال التي تطلبها مصلحة البلاد ، بسوط العدل الذي لا يرفع عن المهملين ، وهذه صورة منشور جليل صدر من نظارة الداخلية في هذا الشأن ، منبئاً بغيرة دولتلو ناظرها الأفخم ، وشدة محافظته على رعاية القانون .

* * *

«قد علمنا مما كتب لنظارة الداخلية من مديرية الشرقية ، بالتلغراف ، أنه أخذ جملة أنفار من أهالي مديريته وتوجه بهم إلى جهة «شالوفة» لإصلاح ما حدث من الخلل ، وترميم ما وقع من التهدم بجسر سكة الحديد ، في المسافة الواقعة بين هذه الجهة «والسويس» ، ولما سئل عن اقدامه على هذا الإجراء ، بأمر من هو؟ أجاب بأنه أقدم على ذلك بناء على تلغراف ورد إليه من عموم إدارة السكة الحديد ، ولما رآه من المصلحة العامة في ذلك ، مع تعهد إدارة السكة الحديد بدفع أجر الأنفار . ولا يخفى أن هذا الإجراء لا ينطبق على القواعد الأساسية المتبعة ، ولا يوافق نصوص الأوامر السامية المصرِّحة بأنه لا يجوز تكليف الأهالي بعمل من الأعمال إلا إذا كان عائداً عليهم بالمنفعة العمومية ، كَرَيِّ مزروعاتهم ، وحفظ أراضيهم وبلادهم من غوائل الغرق فقط . نعم إن منفعة السكة الحديد تعد منفعة عامة ، لكن لها دائرة خصوصية ترجع إليها إيراداتها ومصاريفها ، فعليها أن تتدارك جميع أعمالها من طرفها ، باستعمال مأموريها أنفسهم فيما يلزم لها ، وليس لها أمر ولا نهي على المديرين من أعمال الإدارة ولا غيرهم فيما يماثل هذا الأمر ، ولو صدر عنها ذلك فلا يصح لمدير أو من دونه أن يجيبها أو غيرها إلى ما تطلب ، بعد ما علم هذا الأساس المتين ، خصوصاً أن أوامر الحكومة الصادرة إلى المديرين ناطقة بأوضح عبارة بأن كل مأمور مكلف بامتثال أوامر النظارة التابع هو لها ، فالمديرون ليسوا بتبعة لمصلحة السكة الحديد ولاغيرها من المصالح ، ولكنهم تابعون لنظارة الداخلية ، ولا يسوغ لهم اجراء عمل ما يشبه ذلك إلا بأمر يصدر لهم منها ، فعلى المديرين والأهالي عموماً أن ينتبهوا لمثل هذه القوانين الثابتة ، ويراعوها حق المراعاة ، ويعلموا أنه لا سلطة للمدير أو غيره على أحد من أهالي البلاد في عمل من الأعمال إلا فيما يعود إليهم

بالمنافع العامة فقط ، وهو ما يتقرر بالجداول في كل سنة من أعمال التطهير ، وتقوية الجسور لحفظ البلاد عند فيضان النيل ، وكل من يبدو منه أدنى مخالفة لهذه الأوامر ، بأن يكلِّف الأهالي بأداء أعمال لا تجب عليهم ، ولا هي في منفعتهم العامة المقررة في جداول العمليات ، فقد أوقع نفسه تحت خطر المحاكمة ، ونفوذ أحكام العدالة فيه ، ومجازاته بما يقضي به القانون ، وبهذا لزم الاخطار لعموم الجهات ، ومن الجملة لسعادتكم ، تحذيراً من الوقوع في المخالفة .

القوة والقانون[1]

قبل الكلام على خصائص هذين الركنين لهيئة الوجود الإنساني ، نريد أن نبين حقيقة كل منهما ، ليكون القارىء على علم بما يلقى اليه بعد ، فلا يخطىء الغرض ، ولا يجاوز المرمى ، ولا تلحقه شبهة توقعه في ظلام الحيرة وغيهب التردد.

أما القوة فلا نعني بها إلا ما يستعمل لجلب الملائم، ودفع المكروه ، سواء كان من شخص واحد أو جماعة متآلفة أو شعب من الشعوب أو أمة من الأمم ، وسواء كانت آلة تحصيل الملائم ودفع المعاند هي القوة البدنية ، مجردة عن سواها ، كما تراه في السباع الضارية والحيوانات الكاسرة ، أو هي منضمة إلى السيوف القاطعة والآلات المحرقة ، وغير ذلك مما يستعمله الإنسان في مواطن الغلبة والصيال .

أما القانون فهو الناموس الحق الذي ترجع إليه الأمم في معاملاتها العمومية ، وأحوالها الخصوصية ، وهيئاتها النفسانية ، أعَمُّ من أن يكون متعلقاً بروابط الممالك وعلائقها ، أو منوطاً بالسياسة الداخلية ، كالإدارة المدنية ، والتدابير المنزلية ، أو باحثاً عن الأخلاق الفاضلة ، وما ينبغي أن يتحلى به الإنسان منها ، وما يجب أن يبتعد عنه من أضدادها ، وسواء كان في أمة واحدة أو أمم متعددة .

وهاتان الحقيقتان هما موضوع كلامنا الآن . أما القوة فكانت شِرْعة الأمم الغابرة ، والشعوب السالفة ، وقت أن كان الإنسان جِبِلِّي الطبع ، لا يمتاز عن غيره من

---

(١) الوقائع المصرية . العدد ١٠٣١ في ٧ فبراير سنة ١٨٨١ م (٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ) .

أنواع الحيوانات إلا بالفصل[٢] المميز ، أعني قابلية النطق ، المجرد عن نور المعارف وشعار التمدن ، فكانت له الحاكم الفيصل ، يرجع إليها في تحصيل غرضه ، ونوال مطلوبه ، وباختلافها وتفاوتها ، اشتداداً وضعفاً وتقدماً وتقهقراً ، كانت تختلف الأمم وقتئذ في الشرف والضعة ، والسطوة ، والفقر والغنى ، من غير نظر إلى شيء من وسائل تلك الوجوه مهما كانت طرائقها ، فكان الرجل يمتاز بين قومه بصفة الإقدام والجرأة ، وكثرة السلب والنهب ، والبَتْك[٣] والفتك ، وكانت القبيلة التي هي أشهر القبائل في هذه الصفات تعرف بالمجد الأثيل ، والشرف الباذخ ، والمكانة العالية ، فيدين لها مجاوروها ، وتخضع لسطوتها كل أمة قرع أسماعها ما هي عليه من علو المنزلة ، وشدة الأنفة ، وقوة الشمم ، وتساق إليها الهدايا من تخوم الأقطار ، وشاسع البلدان ، وتأتيها الغنائم أفواجاً ، يقتادها رجالها الأبطال من ساحات الصدام والنزال ، ولم تزل الأزمان الغابرة محكومة بسلطان القوة ، تقلب الأمم على جمر الخوف والاضطراب ، وتضرب بصولجانها جراثيم القلوب الضعيفة ، فتلقي بها في مهاوي الذل والهوان ، حتى خضعت لها الأمم ، ودانت لها الشعوب ، وصارت هي الدَّيَّان المسيطر على كل شيء ، فإذا تَمَّت لقوم تبعتها السلطة التامة ، والحكم المطلق ، فيتسلطون بقدر مُكْنَتهم على ما شاء اللّٰه من الشعوب والقبائل ، ويتخيرون واحداً منهم سلطاناً أو ملكاً ، قد امتاز بالتهور والجرأة ، وجلالة المنظر والنضارة يُمَلِّكونه زمام الحكم والسلطة ، ثم ينتخبون من عشائرهم رجالاً يعدونهم حفاظ الملك ، وأرباب النجدة والنصرة على العدو ، والعدة لفتح الممالك والأمصار ، ويتسلطون بهؤلاء على بقية من هم تحت سلطانهم ، بالرهبة والقساوة ، لئلا يتملصوا من رِبْقَته ، فيذعنون لملكهم قهراً لا طوعاً ، وينظرونه مقتاً لا حباً ، ويحملون إليه الخراج وهم صاغرون ، وذلك دون مراعاة طرق عادلة ، أو أحكام مؤسسة على أصول المساواة ، واستعمال الشفقة والمرحمة ، بل بحسب ما تقتضيه القوة التي سفكت الدماء ، وذللت الشعوب ، وانتهكت حرمات الأمم ، وسجنت حرية الإنسان في مطمورة الرق والاستعباد .

---

(٢) الفصل : مصطلح منطقي ، يعني جزء الماهية الذي يميز النوع عن مشاركيه ، ويسمى «الفصل القريب» إذا ميز النوع عن مشاركيه في الجنس القريب ، مثل «الناطق» بالنسبة للإنسان ، ويسمى «الفصل البعيد» إذا ميزه عن مشاركيه في الجنس البعيد ، كالاحساس بالنسبة للإنسان . . إلخ . . إلخ . .

(٣) القطع .

هذا ما ولَّدته القوة في تلك الأعصار الخالية ، التي كانت مشحونة بظلمات الجهالة ، مسربلة بجلابيب الغباوة ، مغمورة في بحار الوحشية ، وما أظن تلك الشريعة المشار إليها كانت خاصة بأمة من الأمم ، أو صنف من أصناف البشر ، بل كانت عامة بين أبناء الإنسان على اختلاف أجناسه ، وتباين مواطنه ، فَكُنْتَ ترى عامة القبائل ، وكافة الشعوب ، مقسمة إلى ممالك متعددة ، وإمارات متباينة ، تجول فيها يد القوة ، ويحكمها مجرد الرهبة ، ويطويها الخوف وينشرها الفزع ، ويشملها الاضطراب والاختلال ، وتتبادلها أيادي السلب ، يبيت ضعفاؤها غير آمنين على أنفسهم ، ويصبح أقوياؤها غير مطمئنين على حياتهم ، فانبعثت في قلوب هؤلاء الأوزاع[٤] الذين ضربتهم يد السطوة بعصا القوة علة الضعف ، ودبت فيها سخائم الحقد ، فاختلفت الأغراض ، وتباينت المشارب ، وتفرقت القلوب ، وتنوعت وحدة الإنسان الحقيقية إلى أنواع لا يجمعها سوى جامعة الحيوان الناطق ، وتبدلت فطرته السلمية إلى أخلاق لا مناسبة بينها وبين جوهره المقدس الشريف .

ولقد تمكنت سطوة القوة في قلوب أولئك الشعوب ، وارتسمت صورها في مخيلاتهم ، وتسحبت معانيها إلى ذاكراتهم ، وصارت محفوظة في خزانة حافظاتهم ، قائمة نصب أعينهم ، حتى توهموها مُقَلِّب القلوب والأحوال ، حافظ القوى والأكوان ، إليها مرجع الحوادث ، وعليها تدبير النوازل والكوارث ، فاحتسبوها المدبر في المكونات باجمعها ، وصوروا تماثيل على صور مختلفة ، وأنواع متباينة ، تشير ظواهرها إلى القوة ، وتؤدي هيآتها معاني العظمة والسطوة ، ووضعوها في أماكن عباداتهم ، ليؤدوا لها فرائض السجود والركوع ، ويقربوا إليها القرابين من نوع الإنسان وأنواع الحيوان ، وهذه أصنام العرب والصين والعجم ، وآثار قدماء المصريين ، وآلهة اليونانيين المصنوعة على أشكال الحيوانات العادية والملوك العاتية ، يشرح التاريخ أحوالها ، فلا داعي إلى الاسهاب في تفاصيل شئونها ، ومن تتبع تواريخ هذا الإنسان الوحشي بإمعان وتبصر ، ظهر له أن القوة هي التي دوخت قوى الإنسان السلمية وبددتها ، وأحدثت به من القبائح ما أحدثت ، ولولا أن القانون كسر سَوْرتها ، وذلل صعوبتها ، لما أشرق نور الحق على صفحات الوجود ، ولا تمتع الإنسان في الأزمان الأخيرة بلذة الراحة والسعادة . فالحق للقانون لا للقوة .

---

(٤) الاوزاع : الجماعات ، وهو جمع لا مفرد له .

وبينما الإنسان تائه في أغوار الاستعباد ، في هاتيك الأزمنة ، أزمنة القوة والاستبداد ، والجور والعبث والفساد ، ليس له حق يصان ، ولا عرض إلا ويهتك ويهان ، إذ أشرقت ، عليه قرائح الذين جادت بهم مراحم الفضل ، وعرفوا بمناهج الخير ، فأبصر من طلائع أفكارهم ما يهديه إلى سبل الرشاد ، ويوقظ فكرته إلى التماس الصواب من أبواب السداد ، فعلم أنِ القوة هي منحة جليلة ، ونعمة كبيرة ، يستعين بها على حاجاته الضرورية ، ولوازم معيشته المرضية ، قد عززها الله تعالى بالاتحاد والائتلاف ، حتى إذا عجز الفرد الواحد عن ما لا طاقة له عليه من نفائس المطالب ، وجلائل الرغائب ، استعان بعشيرته ، ثم بقبيلته ، ثم بأمته التي يجمعها دين أو مُلْك ، ثم بجميع أفراد نوعه، وأن القوة إن لم تكن على قانون لا تتعداه، وخط لا تتخطاه ، بِأنْ استعملت على أي وجه ، وفي أي زمان أو مكان ، لاينال ثمرتها المحبوبة وغايتها المطلوبة ، فَأسِفَ على ما كان ، ونزع من رقدة الغفلة يحاول لها هذا النظام المُعَبّر عنه بالقانون ، فكان نوراً يهتدى به ، وقائداً رشيداً يسلك بالانسان إلى ما أهَّلَهُ له من الكرامة والنعيم ، فاتبع سبيله المهتدون ، ومال عن سننه الضالون .

أما الإنسان الذي ساعده التوفيق بالانقياد لأحكام القانون ، فإنه حفظه باطناً وظاهراً ، وتمسك به غائباً وحاضراً ، حتى صار ركناً من لوازم حياته ، وعدة لمقاصده وغاياته ، وملهج لسانه في بكره وعشياته ، إلى أن عرف به واجباته الحقوقية ، وفرائض معيشته العمومية والخصوصية ، وأمِنَ به من مصائب الظلم ونوازله ، والجور وغوائله ، واطمأن به على نفسه وعرضه وماله ، فسكن قلبه بعد الاضطراب ، وقرت عينه برياض الأمن والامان ، وتولد فيه أملٌ حَمَلَهُ على ادمان العمل ، فأعمل فكرته الخامدة ، وأجرى حركته الراكدة ، ولا زال يرتاد مواطن العلم ومعاهده ، ويقتنص بحبالة الاستكشاف كل فائدة، ويستعمل قواه في حل المبهمات، ويستطلع ببصيرته ما خفي من مجهول الكائنات ، إلى أن حداه العلم إلى معرض الاختراع والابداع ، فطار على جناح البخار بدل الشراع ، واستخدم النُّضار(٥) لقضاء الأوطار ، واستعمل البرق ـ على بعد الديار ـ رسول الأخبار ، وجعل المدافع والقنابل ليبيد بها مضاديه ومعانديه ، وانغمس في النعيم مطعماً ومشرباً وملبساً ومسكناً ، إلى غير ذلك مما اتيح له من محاسن الحضارة ،

---

(٥) النضار : هو الخالص من كل شيء ، ويأتي بمعنى الذهب والفضة ، ويكثر إطلاقه على الذهب .

ولطائف الرفاهة والنضارة ، ولا زال يضرب في تخوم البلاد ، ويذلل بقوة عزمه أخلاق العباد ، إلى أن أصبحت البسيطة في قبضة زمامه ، ولا غرو فإن قائده الاتحاد والائتلاف ، وباعثه الوفاق لا الاختلاف ، وهو الآن كما بدأ يحافظ على القانون بإنسان مقلته ، ويصرف في حراسته مايدخل تحت قوته ، فانه ملاك سعده ، وأساس مجده ، ومنتهى جده .

أما الذي ضرب عن القانون صفحاً ، وطوى عنه كشحاً ، فهو هو على رذلة أخلاقه ، وبساط أفكاره ، يصبح مضغة تحت أضراس الظلم ، ويمسي كُرَةً لصولجان البغي ، فليحيى صاحب القانون على بساط النعمة الهني .

فيا أيها الذين ينحرفون عن القوانين ، ويعدلون عن طرق النظامات ، لغرور وقتي ارفقوا بأنفسكم ، واعتبروا بمن يماثلكم في الصورة الإنسانية ، وانظروا إليهم كيف عظموا القوانين ، ورفعوا شأن الحقوق ، فأصبحوا في غاية من القوة والعزة ، فانهضوا لمجاراتهم في الصدق إن كنتم تعقلون ، وإياكم والتمادي فيما تسوله النفوس من الاغترار بظاهر من السلطة ، فللأيام تغلب وتقلب ، لكن صراط الحق واحد ، وسالكه لا يضل ، إن عثر يوماً استقام أعواماً ، أما طرق الاعوجاج فهي وعرة خطرة ، كثيرة الغوائل ، سالكها معارض لمدبر العالم سبحانه وتعالى في أحكامه فإنه عز شأنه قد أقام الكون بنظام الحكمة ، ورتب لكل شيء حدوداً ، هي سور بقائه ، وسياج دوامه ، فإن خرج عنه انحدر إلى مهاوي العدم والفناء . ومن تأمل الكون الأعلى وما فيه من الكواكب والشموس والاقمار ، ثم نظر إلى العالم الأسفل وما احتوى عليه من نبات وحيوان ، يشهد في الجميع لكل نوع منها قانوناً خاصاً في سير وجوده ، تقوم البراهين القاطعة على أنه لو انحرف عنه لحكم عليه سلطان القهر الإلهي بالعدم والانقلاب ، وانه بباهر حكمته قد جعل للهيئة الإنسانية حدوداً عامة ، هي الشرائع وقوانين الآداب التي تحدد سير الإنسان في معيشته ، لخاصة نفسه أو معاملته مع غيره ، وقد أودعها العلماء والحكماء بطون كتب التهذيب والتربية البشرية ، بعد أن نطقت بها الشرائع الإلهية ، وقد شهدت التجارب بالاخبار المتواترة عن الأمم الماضية ، والمشاهدة الحالية في الأوقات الحاضرة ، أن من تخطى حدود هذه الحقائق رماه القهر الإلهي بسهام لا يخطىء مرماها ، فالقانون هو سر الحياة ، وعماد سعادة الأمم ، وأن القوة لا تأتي بثمرتها الحقيقية إلا إذا عُضِّدت باتباع الشرع والقانون العام الذي أقر العقلاء بوجوب اتباعه .

فكيف يصح لذي شوكة أو صاحب سلطة أن يغتر بعد رؤيته هذه البراهين الباهرة ـ بقوته ، أو يعجب بصولته ، ويدع الأمور لإرادته ومشيئته ، ويزدري ما للقانون من حفظ القوة ونمو الثروة في من هم تحت إمرته ، فيفعل ما تسول له نفسه ، ويأتي كل ما يسوقه إليه حسه ، فيسري الإهمال في طبقات رجاله ، ويجارون حاكمهم في عوائده وأخلاقه ، وتصير الأموال لديهم مباحة ، والحقوق مبتذلة ، والأعراض منتهكة ، ووسائل الربط والضبط معطلة ، وعقد المواثيق والعهود محللة ، فيكثر فيها وليه غوائل الخسران ، وينمو به جوائح البهتان ، حتى تصير أفراد المحكومين أخلاطاً رعاعاً ، لا فرق بين كبيرهم وحقيرهم إلا بوفرة الشهوات ، والتمكن من وسائل اللذات ، مع توافق في الفطرة ، وتشابه في الغريزة ، ولا يطول عليهم ذلك العهد حتى يصبح الحاكم محاطاً بجم غفير من الغرماء ، يتجاذبونه بأيد طالما نقدته من خزائنها ما ظنه نزراً يسيراً في جانب إسرافه وتبذيره ، وهو على كاهل الأهالي حمل ثقيل العبء ، لا تقدر أن تقله ، وتمسي عمارة البلاد تنعي محاسن صبحتها أربابها ، طوامس المعالم ، مظلمة الأطراف ، ليس فيها سوى نعاب البوم وهمس الهوام ، وحينئذ لا تسل عن العاقبة فإنها أسر ونهب وبئس المآل .

ذلك ما يولده الغرور بالقوة ، والإعجاب بالسطوة ، وترك القانون الذي عليه سعادة العباد ، وخصب البلاد ، فإذا أرادت تلك الأمة ـ التي تصرف ذوو البغي والغرور فيها على خلاف القانون ، أن تعيد لها مجدها الأثيل ، وعزها الأول ، فلا بد لها من إعادة شأن القانون ، فتشيد منه ما هدمته يد الغرور ، وبددته سطوة الفجور ، وتأخذ الوسائل النافعة لاستمالة قوامها إلى التمسك بعراه ، ومتابعة رشده وهداه ، ولا تبارح الحيل والتدابير لهذا الغرض ، وما كان أغناها عن الإصلاح بعد الإفساد ، والتعمير بعد التخريب ، ولكنها باعت القانون بثمن بخس ، فكان جزاؤها أن تشتريه بنفوسها العزيزة ، ودمائها الشريفة ، حيث عرفت ما هي القوة وما هو القانون ، ولنا في هذا الموضوع كلام يأتي بعد إن شاء اللّٰه تعالى .

* * *

الوطنية[1]

نشرنا في أحد أعداد جريدتنا سابقاً خبر رجل من أهل جزيرة «ساقز» ، وهب جميع أمواله لخيرات بلاده العامة ، فخصص جزءاً وافراً منها للمدارس في تلك الجزيرة ، وبعضها للاسبتاليات والمستشفيات التي يداوى بها الفقراء والأيتام ، ومن لا عون له . وكان جميع أمواله التي أوقفها على سبيل المنافع العامة يبلغ مائة ألف جنيه أو يزيد .

و«ساقز» هذه جزيرة من جزائر آسيا ، ويقال لها : «شيو ومصطكي» كثرتها فيها ، دخلت تحت سلطة الدولة العلية في سنة ١٨٢٢، وفيها عدد كثير من الأروام ، ويبلغ مجموع سكانها نيفاً وثمانين ألف نفس على التقريب. سمعت باسم التمدن حديثاً ، وتمثل به بنوها بعد أن رددته ألسنة المصريين وتحققت فيها آثاره، فتلت علينا الجرائد من آياتها عجباً زينا به وجه صحيفتنا من عهد قريب ، وآثرته عنا بعض الصحف العربية .

وقد حدانا إلى تكراره الآن غرض التنبيه على أن ذلك البر الفاضل «زورزي درومو كايتيس» لم يوص بما وصى به (وما أدراك ما هو؟ هو جميع ما ملكت يداه) للمصالح الحقة والمنافع العمومية إلا لكونه علم علماً حقيقياً بأن ذلك الأثر الجليل لا شك يودع له في صدر الأعصار ذكراً رفيعاً تردده الألسن الإنسانية كلما تعلم جاهل أو

---

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٠٥٤ في ٦ مارس سنة ١٨٨١ م (٦ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ هـ) .

صح مريض أو استغنى فقير أو تربى يتيم أو اتحدت قلوب على حفظ جنسية وصيانة أوطان ، ويقيم له في أذهان مواطنيه ونفوس معاشريه تمثالاً يحفظه الخلف عن السلف ويصوره القريب إلى البعيد مقروناً بقربان الثناء وفرائض الشكر . وتحقق أن ما ينال بنيه وأقربائه وذويه من خيرات هذا الإنفاق وفوائد تلك الوصية أبلغ في انتفاعهم وأعظم لنعومة بالهم من أن يكون ذلك المال مقصوراً عليهم دون من عداهم ، إذ الإنسان لا ينال الشرف الإنساني والسعادة الحقيقية والثروة الدائمة والنعيم الثابت إلا إذا صلح حال وطنه فتقدمت أبناؤه وتحلت نفوسهم بالمعارف وصفات الكمال ، فأخذ كل واحد حقه ، وأدى الواجب عليه ، وخدم العموم بجد ونشاط ، وسعى في مصالح الجميع بصدق وأمانة . . إن بدت منفعة لأي منهم تضافر الكل على جلبها ، وإن ألمت به ملمة اتحدت قوى الجميع على إبعادها، فحينئذ يعم النفع جميع المتواطنين، وتستتب الأمنية ، وتتسع دائرة المنافع المستديمة ، فلا يخشى كاسب أن تفوته ثمرة كسبه ، ولا يخاف مجتهد ضياع غاية اجتهاده ، فكل من ينتسب إلى الإنسان من الأقرباء والأبناء والأحباء والأتباع إن كانوا من ذوي العقل وأولي الفضل ينالون حظوظهم في مثل هذا الوطن المعزز بأهله ، بخلاف ما إذا فسد حال الوطن واختلت شئون ذويه ، فإن كل واحد منهم يقف عقبة في طريق أخيه ، يسد أبواب الخير عليه ولا يتأخر عن إيقاع المكروه به متى تخيل في ذلك منفعة خصوصية تعود عليه ، بل ربما خان الوطن عمومه وباع قومه بمصلحته الذاتية ، كما شوهد ذلك في بعض الديار المصابة بداء الاختلال .

ولقد أعلى هذا المحسن ذكر بلاده الحقيرة القدر ، الوضيعة الإسم ، وأودع لها مقاماً عالياً في النفوس ، ومنزلة رفيعة في القلوب ، فأصبح المطلعون على مثل هذا الأثر الناشىء عن صحيح الفكر يلهجون بذكراها ، ويتساءلون عن أحوالها ، ولم تكن شيئاً يعتنى به أو يلتفت اليه ، حتى أن أغلب التواريخ لم يذكرها إلا في مقام التبعية ، ولم يوردها جل الجغرافيين في كتبهم إلا على سبيل الاستطراد مشفوعة ببعض أوصاف إجمالية وتعريفات عمومية لا يقف القارىء منها إلا على مجمل أحوالها دون التفصيل .

* * *

وإن بلادنا هذه المصرية ، مع دخول التمدن فيها من زمن بعيد العهد وانتشار أنوار المعارف في نفوس نبهائها من مدة غير يسيرة وشدة احتياجها إلى الإعانة

والمساعدة ، لم يصبها حظ من مثل هذا المبدأ الفكري الذي يترتب عليه صدور مثل هذا الإحسان الثابت ، ومديد المساعدة بمثل تلك الصدقة الدائمة ، وإن كان فيها من أولي البر والخيرات ما نعترف بفضلهم ولا تنكر آثارهم . . فمنهم تألفت الجمعيات الخيرية ، وبعناياتهم فتحت المدارس المجانية . لكن ما علمنا أن ذوي الثروة الغزيرة من أبنائها الذين يتمتعون بخيراتها دخلوا في هذا الباب الخيري بمبالغ وافرة كهذه ، يكون لهم بها ذكر رفيع ، يعد من أعظم الأعمال الناشئة عن كرائم الصفات ، خصوصاً من له منهم ما يتجاوز عقد العشرة آلاف فدان ، وربما كان في أوائل سنه لا يملك فتراً منها ، فإن عليه من الحق شكراً لنعمة البلاد عليه أن يمد إليها يد المساعدة لتدوم له نعمته بدوام الإصلاح فيها ، وينال من الفخر جزءاً عظيماً له ، مع أن أمثال هؤلاء كثير جداً ، ويدعون أنهم على جانب عظيم من الوطنية وحب خير البلاد ، وكثيراً ما اتخذوا هذا الحب آلة لنيل كثير من أمانيهم .

فهلا نعتبر بمثل هذه الطيبات التي تصدر من أهالي بلاد حقيرة ، حديثة العهد بالتمدن جداً ، ولا نخشى لوماً من أن يسبقنا إلى هذه الدرجات الرفيعة من لم تتوفر له أسباب التنور والتبصر مثل ما توفرت لنا .

لا ريب أنه يسر كل وطني أن يرى في بلاده من يرتقي إلى مثل هذه المعالي الحقيقية ، فينال في الدنيا ثناء جميلاً وفي الآخرة ثواباً جزيلاً . أما الثناء الجميل فهو أمر واجب الوقوع متحقق الحصول ، حيث جبلت نفوس بني الإنسان على الميل إلى من أحسن إليها ومحبة من أبلغها إلى أمر تكمل به وجودها وتحسن به أحوالها ، سنة اللّه في عباده من قبل ومن بعد ، ولن تجد لسنة اللّه تبديلاً . وأي سبيل لتكميل الوجود الإنساني وتحسين أحواله سوى تثقيف العقول وتربية الأفهام وحفظ الأبدان من عاديات الأمراض ووقايتها من مخالب الفاقة وأشراك الاحتياج ، وربط الجنس برباط المحبة والوداد ، فإذا سعى امرؤ في فتح هذا السبيل ، وتأييد أمره ، فوقف عليه جميع ماله أو بعضه المعتد به ، المنظور إليه ، الذي له وقع في النفس وقيمة في النظر ، فلا ريب ينجذب إليه قلب كل من امتد عليه ظل هذا الإحسان ، وتمتزج محبته بحواسه ، ويمتلىء جنانه تعظيماً له واحتراماً ، فتنطلق الجوارح بالشكر وينطق اللسان بجميل الذكر وحسن الثناء . وأما الثواب الجزيل فقد كتبه اللّه على نفسه ، ووعد به على ألسنة رسله الكرام ، ولن يخلف اللّه وعده ، ولا يضيع أجر المحسنين .

الوطنية(١)

توهم قوم أنها مجموع ألفاظ ولفيف كلمات تخطفتها آذانهم من مواقعها ، ومسكتها آذانهم فرددوا بها الألسن ولاكوها في الأفواه ، وانطلقوا يوردونها في كل مقام ، ويطنطنون بذكرها في المجامع والمنتديات ، وتخيلوا أن هذا هو الحق الذي يطالبهم الوطن بالقيام به ، والمفقود الذي يرجو منهم نواله ، فاقتصروا من الأقوال على تردادها ، ومن الأعمال على هز الرؤوس عندما يرفعون بها الأصوات ، فطوراً يهزأون بما يعمله سواهم ، ويقبحون صنع من عداهم ، وآونة يحقرون ما أتى الغير به ويعدونه صغيراً لا يفيد في مصالح الوطن العمومية ، ولا يجلب له خيراً كثيراً ، وحينا يصفون البلاد بأنها سيئة الحال خطرة المآل ، لم تحصل على ما حصل عليه سواها من التقدم ولا قاربته في راحة الخاطر ونعومة البال ، لعدم صدق وطنية أبنائها ، وقلة سعيهم في طريق منافعها بالجد والاجتهاد ، وزماناً يزعمون أن الأمور تنزل في غير منازلها، وتوضع في غير مواضعها ، فتهدى المناصب إلى غير مستحقيها ويرفع إلى الرتب الرفيعة من هو جدير بالضعة وحقيق بالانخفاض ، يمضون كل أوقاتهم في حكاية ما ذكرناه ويميتون أعمارهم بالاشتغال بذكراه ، ثم لا نراهم ، وأظنهم يعترفون بما نقول ، أنهم أقاموا من العمل دليلاً على صدق دعواهم وصحة ما يزعمون أو نصبوا من الأثر الحقيقي أمارة على السبيل الذي يرشدون إليه مع أن كل من كان متظاهراً بفن أو صناعة (وكان تظاهره به هو السبب في ترقيه ورفعه إلى رتبة عالية) يدعي أنه وقف على كل دقائقه واستكشف جميع

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٠٦٧ في ٢١ مارس سنة ١٨٨١ م (٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ هـ) .

غوامضه ، وعرف حقيقة مغزاه وسر مبناه ، لم يجيء مثله في الأولين ولا ساواه أحد من المتأخرين ، وكان يشار إليه من بين أقرانه في المدرسة أو المصنع بأطراف البنان ، وإذا سأله سائل في عمل شيء مما يدعي معرفته كاختراع أمر أو تأليف كتاب أو قراءة علم أو تدريس فن يستفيد منه الطالب وتترشح به الأذهان ، تأوه تأوه الآسف المحزون ، قائلاً: هذا أسهل شيء علي، وأهونه لدي ، ولكن يأسف كل التأسف لانحطاط شأنه في هذه البلاد وضعة مقامه ، إذ ليس فيها من يعرف قدره ولا ما يجب لمثله من العزة والاحترام .

أو يقول : إنهم قوم لا يفقهون حديثاً ، فلا يدركون ما أقول ، ولا يفهمون ما ألقيه ، بل ليست فيهم قابلية للعلم ولا استعداد للفهم ، فإذا اشتغلت بأمرهم أضعت أوقاتي سدى وذهبت أتعابي فيهم أدراج الرياح .

أو يذكر أن أبناءها لا يصبون إلى الوطني ولا يحفلون بعمله ، وإن كان أبدع صنع وأجمل أثر ، وإنما يميلون كل الميل إلى الأجنبي ، ويروق لهم كل ما صدر عنه وإن كان صغيراً لا فائدة فيه ولا عائدة ، وعادتهم أن ينظروا إلى الأمور من جهة مصادرها ، ولو أنهم اعتبروها في حد ذاتها ، ونظروا إليها في نفسها؛ ، فأدركوا المفيد منها وعرفوا به ذويه ، وأعلوا شأنهم وقابلوهم بجوائز الشكر ومثوبات الاحترام لشهدت المطرب والمعجب ، ورأيت غرائب الحكم ونوادر الآثار . أو يعتل بأن هذا العمل يحتاج إلى المعاون والمساعد ، وليس يوجد بين طائفته وأولي حرفته من يقتدر على إبراز عمل مفيد ، أو يتحد مع غيره على تسهيل صعب أو توضيح غامض أو تقريب بعيد ، ولئن كان فلا يكون إلا نفورا من غيره حقوداً على من عداه ، لا يود اعتلاء سواه ، ولا يهتم إلا بمصالحه الشخصية، يمضي سائر أوقاته في البطالة والكسل، إلى غير ذلك من التعللات والأعذار التي يموهون بها على الغير ويخدعون نفوسهم بحلاوة ظاهرها عندما تحس بمرارة ما هم عليه وتأخذ ضمائرهم في توبيخهم وملامتهم وقت الاختلاء بها ومناجاتها .

ولا والوطن ومحبته ، ليست الوطنية ما توهموها ، ولا الأثر ما تخيلوه ، ولا ذلك بمأمول الوطن فيهم ، ولا ما يرجوه منهم ، ولا تلك الاعتذارات بالمقبولة لديه ، ولا هو يرتاح إليها . . إنما الوطنية أن تخلص المحبة للوطن إخلاصاً ينبعث عنه السعي بكامل الجهد في التماس ما يعود عليه بالتقدم والنجاح ، وليس الأثر إلا ما أفاد فائدة حقيقية

توجب اعتدالاً في التصورات أو حسناً من الأخلاق والعادات ، أو صحة في الأبدان أو عزة للوطن أو ارتفاعاً لمقامه فذلك ما تدعوه العقلاء وطنية ، وهذا ما يعدونه أثراً ، لا الألفاظ المحفوظة ذات المعاني المبتذلة المطروقة ، ولا التأسف وهز الرؤوس والإكثار من التنهدات التي ليست منبعثة عن داعية في القلب ولا رنة في الفؤاد تستوجب النهوض لإزالة الضرر والسعي من رفع الملمات ، وهل يفيد الغريق تأسفك عليه وإظهار الرأفة له والحنو عليه دون أن تمد اليه يد الشفقة لتنقذه ، وهل يسر المريض وصفك دائه وذكر صحة سواه دون أن تتعهده بالدواء الكافل للشفاء ؟ وهل يريح الجائع تعداد ألـوان الطعام وأصنافه وشرح مشتهياته ومستبشعاته ، وبيان ما تتناوله الأمراء منها وما يأكله الأوساط دون أن تقدم إليه مأكولاً أو تأتيه بما يكسر ثورة الجوع ؟ كلا إن ذلك مما يزيد في آلامه ويثير كامن الأشجان عليه .

وأما تلك المعاذير فلا نخالها قرينة الصواب ، ذلك أن كل صاحب فضيلة تحقق فيه حب النفع العام يسعى في إبراز أثرها للعموم ما استطاع غير مبال بما يعرض له أثناء سعيه من الأمور المنفرة ، ولا يثنيه عن وجهة خفض منزلة أو فقدان مكافأة ، فإن غاية مطلوبة ومنتهى لذته إيصال الخير إلى وطنه ، فمكافأته هي انتفاع العموم بأثره ومثوبته استفادتهم من عمله خصوصاً إذا كان ممن تربى على نفقات الحكومة وسيرته بمصاريفها الى البلاد المتمدنة ليكون لها ساعداً في الأعمال ومرشداً في المشكلات .

نعم . . إن المكافأة والشكر مما يقوي الهمة ويزيد في المنافسة والاجتهاد ، لكن عدمها لا يوجب الانقباض عن السعي عند ذوي الفضائل محبي الأوطان ، على أن ذلك على تسليم أن ليس للعلم شأن في بلادنا وإلا فهو مرفوع الراية وذووه هم أرباب الشرف والاعتبار ، ينظر إليهم بنظر الرفعة ، ويرفعون إلى منازل العزة والإجلال ، ومتى رأيت فيها صاحب علم أشير إليه بأطراف الاحتقار إلا من يحُيل إليك أنه على شيء من العلم وهو في الواقع من ذوي الجهل والغباوة الذين تشعر الطبيعة بحقيقتهم فتلفظهم كما تلفظ المعدة بشع الطعام ، ومثل هذا (المدعي للعلم وهو في الحقيقة خلي منه) لا ينبغي أن يتخذ عنواناً على تأخر المعارف وانحطاط شأن ذويها (وإن كان هو يدعي ذلك) وإنما يجب أن يستدل به على رفعة مناره في هذه البلاد وتعظيم أبنائه حيث لم يعترف أهلها من كان دخيلاً في بابـه بعيداً عن سماته فـأخرجـوه إلى فناء الضعـة وقذفـوا به إلى حضيض الانخفاض .

نعم ، قد يعارض بعض الفضلاء بعض العقبات في سيرهم ، وتحل بهم نكبات ، وتلم بهم ملمات ربما يسببها سعيهم في رفعة الحق وخفض الباطل ، ولكن ذلك لا يدوم ، بل ربما كانت تلك المصائب معدات لحصول الشرف والرفعة ومقدمات لنتيجة النجاح كما عهد ذلك في البلاد التي سبقتنا إلى غايات العزة والرفاهة والسعادة والراحة ، فهذه سنة اللّه في خلقه ، لا تنال الراحة إلا بالتعب ، ولن تبلغ الآمال الرفيعة إلا بالجد والنصب ، لكن . . إن التعب في المقدمات لا يعد شيئاً يذكر إذا التفت إلى عظم الغايات .

ومن المعلوم أن كل نفس قابلة للتأدب والتهذب ، وكل امرء مستعد للكمال في أي زمان وجد ومن أي أرض نبت وعلى أي شكل كان ، كما تدل عليه التجربة ويشهد بصدقه العيان ، فنفي القابلية عن البعض عجز ، ورميه بعدم الاستعداد للفهم مكابرة في المحسوس أو عمى عن الصواب .

أما دعواهم أن أهالي بلادهم لا يميلون إلى ما يأتي به الوطني ، فإنما يصح التصديق بها أو الاعتماد في التقاعد عليها ، أن لو أتوا بعمل مفيد أو جاءوا بصنع جليل ولم يكافأوا عليه أو يشكروا به ، لكنهم لم يفعلوا ذلك بل ولا هموا به وإنما توهموا عدم النظر اليهم فامتنعوا وتخيلوا فقدان مكافأتهم فأهملوا الواجب عليهم وتقاعدوا عن الأعمال .

وعندنا ، كما هو الواقع ، أن تلك الأقاويل وهاتيك المعاذير مجرد تمحلات قصد بها أربابها العاكفون عليها أن يظهروا للعالم أنهم على شيء من العلم ، رجاء أن يعتقد ذوو الجهالة وضعفاء العقول فيهم الفضل وغزارة المعرفة فيرفعوا قدرهم ويعظموا شأنهم ويقضوا لهم بعض الأوطار ، فمثل هؤلاء كمثل خلي من العشق فارغ القلب من الحب يتواجد عند سماع النغمات المطربة ويهيم لدى وصف الخدود ونعت القدود ، وما صبا عمره بحسناء ولا كلف بهيفاء ، ولكن أراد أن يصور لرائيه أنه من قتلاء الغرام الذين خاضوا بحار العشق وعلقوا بالحسان فلطفت حواسهم وسلمت أذواقهم وأصبحوا أولى رقة وظرف وذوى خلاعة وفكاهة فيحتفل بهم أضرابهم من الناس ومن لا ذوق لهم في الهوى .

وغير خفي أن مثل هذا الغرض لا يتعلق به قصد العقلاء ، ولا تتوجه إليه همة

الفضلاء ، سيما في هذا العصر الذي لا يغني فيه القول عن العمل ، ولا تقبل أبناؤه شنشنة اللسان ما لم يؤيدها الأثر في العيان ولا ينظرون للمرء إلا من كوى آثاره ولا يستطلعون حقيقته إلا من مرآة أعماله وإنما يتعلق قصد العاقل بالمحمدة الحقة التي يذكرها الشاكرون ويوجهون هممهم إلى إظهار المأثرة النافعة التي يشكرهم عليها الذاكرون .

فإلى متى يتباكى أولئك القوم على الوطن ، ويقيمون المآتم الكاذبة على نضوب مائه وفقدان بهائه ؟ وإلى متى ينعون حاله ويصفون اعتلاله ؟ ومتى يطرحون وساوس الأهام التي حسبوها معارف سامية وسموها أفكاراً عالية ، ومتى يعدلون إلى سبيل الأعمال فيفرغوا فيها الوسع كما أفرغوا في الأقوال وينيطوا إظهار الفضل بالآثار ، فإنها تنطق بأحسن مما ينطقون وتمثل تمثالهم في الأذهان بأعظم مما يمثلون ، فما الأقوال إلا أعراض تظهر ثم لا تلبث أن تختفي ، وقليل أن تذعن بصدقها العقول ، وما الآثار إلا أمور ثابتة لا يسترها تقادم العهد ولا مرور الدهور ويموت المرء وتبقى هي شاهدة بفضله دالة على مقامه في الوجود يعترفها كل من رآها ولا يقوى على إنكارها المكابرون .

وفي اليقين إنهم إذا وجهوا هممهم إلى الأعمال يحرزون فيها قصب السبق كما أحرزوه في الأقوال إذا اتبعوا في العمل سبيل الذين باشروا الأعمال الرفيعة ونجحوا فيها فتنور العالم بمعارفهم وتشرف الوجود بآثارهم ، ولا يكونوا كالغراب أراد أن يقلد الحجل في مشيته فعجز ، ثم نسي مشيته الأولى فضل في سيره على هيئة غير مألوفة ، هدانا اللّٰه إلى خير الأعمال وأرشدهم إلى ما فيه النجاح .

خطأ العقلاء[1]

إن كثيراً من ذوي القرائح الجيدة ، إذا أكثروا من دراسة الفنون الأدبية ، ومطالعة أخبار الأمم ، وأحوالهم الحاضرة ، تتولد في عقولهم أفكار جليلة ، وتنبعث في نفوسهم همم رفيعة تندفع إلى قول الحق ، وطلب الغاية التي ينبغي أن يكون العالم عليها ، ولكونهم اكتسبوا هذه الأفكار ، وحصلوا تلك الهمم من الكتب والأخبار ، ومعاشرة أرباب المعارف ، ونحو ذلك ، تراهم يظنون أن وصول غيرهم إلى الحد الذي وصلوا إليه ، وسير العالم بأسره أو الأمة التي هم فيها بتمامها على مقتضى ما علموه هو أمر سهل ، مثل سهولة فهم العبارات عليهم ، وقريب الوقوع مثل قرب الكتب من أيديهم ، والألفاظ من أسماعهم فيطلبون من الناس طلباً حاثاً أن يكونوا على مشاربهم ، ويرغبون أن يكون نظام الأمة وناموسها العام على طِبْق أفكارهم ، وإن كانت الأمة عدة ملايين ، وحضرات المفكرين أشخاصاً معدودين ، ويظنون أن أفكارهم العالية إذا برزت من عقولهم إلى حيز الكتب والدفاتر ، ووضعت أصولاً وقواعد لسير الأمة بتمامها ، ينقلب بها حال الأمة من أسفل درك في الشقاء إلى أعلى درج في السعادة ، وتتبدل العادات وتتحول الأخلاق ، وليس بين غاية النقص والكمال إلا أن ينادى على الناس باتباع آرائهم .

تلك ظنونهم التي تحدثهم بها معارفهم المكتسبة من الكتب والمطالعات ، وإنهم

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٠٧٩ في ٤ ابريل سنة ١٨٨١ (٥ جمادي الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) .

وإن كانوا أصابوا طرفاً من الفضل ، من جهة استقامة الفكر في حد ذاته ، وارتفاع الهمة ، وانبعاث الغيرة ، لكنهم أخطأوا خطأ عظيماً ، من حيث أنهم لم يقارنوا بين ما حصلوه وبين طبيعة الأمة التي يريدون إرشادها ، ولم يختبروا قابلية الأذهان ، واستعدادات الطباع للانقياد إلى نصائحهم ، واقتفاء آثارها ، ولو أنهم درسوا طبائع العالم ، كما درسوا كتب العلم ، ودققوا النظر في سطور أخلاقه وعاداته الحقيقية الواقعية ، التي اقتضتها حالة وجوده ، بل لو قارنوا بين الحوادث المسطرة في الكتب ، وتبينوا كيفية انتقال الأمم من بداياتها إلى نهاياتها ، لعلموا أن الأمم في أحوالها العمومية كالأشخاص في أحوالها الخصوصية ، بل إن الأحوال العمومية هي عبارة عن مجموع الأحوال الخصوصية ، وليست الأمة مثلاً إلا مجموع أفرادها ، وليس حال الهيئة المركبة من تلك الأفراد إلا مجموع أحوال هاته الأفراد .

فعلى من يريد كمال أمة بتمامها أن يقيس ذلك بكمال كل فرد منها ، ويسلك في تكميل العموم عين الطريق التي يسلكها لتكميل الواحد . هل يسهل على صاحب الفكر الرفيع أن يودع في عقل الطفل الرضيع أو الصبي ـ قبل رشده وقبل أن يتعلم شيئاً من مبادىء العلوم ـ تلك الأفكار العالية ، التي نالها بالجد والاجتهاد ، وكثرة المطالعات ؟! . . كلا . . بل لو أراد أن يجعل شخصاً من الأشخاص على مثل فكره ، احتاج إلى أن يبدأ بتعليمه القراءة والكتابة ، ثم مبادىء الفنون السهلة التحصيل ، ثم يتدرج به شيئاً فشيئاً ، حتى ينتهي بعد سنين عديدة إلى بعض مطلوبه ، وأن يراقب حركاته في أعماله ، خوفاً من اختلاطه بفاسدي الاخلاق والافكار ، والمائلين إلى الكسالة والبطالة ، أو ورود موارد الشهوات ، ونحو ذلك من الملاحظات التي لا بد منها ، فإن اختل شيء من الترتيب في التعليم ، بأن قدّم الاصعب على الاسهل مثلاً ، أو أهمل ملاحظة أعماله وأحواله ، اختلت التربية ، وذهبت الاتعاب سدى ، واستحال صيرورة حال ذلك الشخص مماثلة لحالة مرشده .

ولو أنه أراد تحويل أفكار شخص واحد ، وهو في سن الرجولية ، هل يمكنه أن يبدلها بغيرها بمجرد إلقاء القول عليه ؟! . . كلا . . إن الذي تمكن في العقل أزماناً ، لا يفارقه إلا في أزمان ، فلا بد لصاحب الفكر أن يجتهد أولاً في إزالة الشبه التي تمسك بها ذلك الشخص في اعتقاداته ، وذلك لا يكون في آن واحد ، ولا بعبارة واحدة ، ولكن بعبارات مختلفة في التقريب ، بعضها سهل المأخذ قريب المنال ، والبعض أرقى منه ،

وبعضها خطابي[٢] ، والآخر برهاني[٣] ، وما شابه ذلك ، فإن لم يتخذ تلك الوسائل في إرشاده ، امتنع عليه مقصوده ، بل ربما جره نصحه إلى الضرر بنفسه ، تلك هي الحالة المشهودة التي لا ينكرها أحد ، ثم إن نجاحه في تغيير فكر واحد مع كل هذا الاجتهاد موقوف على أن صاحب ذلك الفكر الفاسد لا يعاشر ولا يخالط في خلال تعلمه إلا مرشده ، صاحب الفكر السليم ، فإن كان يخالط غيره ، ممن يؤيد فكره الأول ، طال الزمن ، وربما لم ينجح فيه الإرشاد ، وأظن أن هذا يعترف به من مارس الأخلاق والعادات .

إن كان هذا حال شخص واحد ، إذا أردنا إصلاح شأنه ، في صغره وكبره ، مع أنه يسهل ضبط أعماله وأحواله ، والوقوف على كنه أوصافه ودرجات تقدمه في المقصود وتأخره فيه ، فما ظنك بحال أمة من الأمم ، تختلف عناصرها ، وتتباين شعوبها ؟! فمن الخطأ ، بل من الجهالة ، أن تُكلَّف الأمة بالسير على ما لا تعرف له حقيقة ، أو يطلب منها ما هو بعيد عن مداركها بالكلية ، كما أنه لا يليق أن يطلب من الشخص الواحد ما لا يعقله أو ما لا يجد إليه سبيلاً .

وإنما الحكمة أن تحفظ لها عوائدها الكلية المقررة في عقول أفرادها ، ثم يطلب بعض تحسينات فيها لا تبعد منها بالمرة ، فإذا اعتادوها طلب منهم ما هو أرقى بالتدريج ، حتى لا يمضي زمن طويل إلا وقد انخلعوا عن عاداتهم وأفكارهم المنحطة إلى ما هو أرقى وأعلى ، من حيث لا يشعرون ، أما إذا وضع لهم من الحدود ما لم يصلوا إلى كنهه ، أو كلفوا من العمل ما لم يعهدوه ، أو خولوا من السلطة ما لم يعودوه ، رأيتهم يتخبطون في السير ، لخفاء المقصود عنهم ، وضلال الرأي فيما لم يكن يمر على خواطرهم ، فيمكن أن يخرجوا عن حالتهم الأولى ، لكن إلى ما هو أتعس منها ، بحكم الاستعداد القاضي عليهم بذلك .

مثلاً إننا نستحسن حالة الحكومة الجمهورية في أمريكا ، واعتدال أحكامها ، والحرية التامة في الانتخابات العمومية في رؤساء جمهورياتها ، وأعضاء نوابها ،

---

(٢) الكلام الخطابي ، والمثالي ، والشعري ، هو الذي يثير حماس الجمهور واقتناعه ، والمبني في ذات الوقت على العواطف والمشاعر دون العقل ومنطقه . .

(٣) الكلام البرهاني ، هو المعتمد على البرهان ، وهو القياس المؤلف من اليقينيات ، ومن المقدمات الصادقة . . والبرهان أداة الفلاسفة في البحث والاستخلاص .

ومجالسها ، وما شاكل ذلك ، ونعرف مقدار السعادة التي نالها الأهالي من تلك الحالة ، ونعلم أن هذه السعادة إنما أتت لهم من كون أفراد الأمة هم الحاكمين في مصالحهم بأنفسهم ، لأنهم أرباب الانتخاب ، وإنما رؤساء الجمهوريات وأعضاء المجالس نواب عنهم في حفظ تلك المصالح والحقوق التي رأوها لأنفسهم ، وتتشوق النفوس الحرة أن تكون على مثلِ هذه الحالة الجليلة ، لكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحالة بعينها لأفغانستان مثلاً ، حالَ كونها على ما نعهد من الخشونة ، فإنه لو فوض أمر المصالح إلى رأي الأهالي لرأيت كل شخص وحده له مصلحة خاصة لا يرى سواها ، فلا يمكن الاتفاق على نظام عام ، ولو طُلب منهم أن ينتخبوا مائة نائب مثلاً ، لرأيت كل شخص ينتخب صاحباً له أو نسيباً أو قريباً ، فربما ينتخبون آلافاً مؤلفة ، ثم لا ينتهي الانتخاب إلى المرغوب أصلاً ، لوقوف واحد عند انتخابه الأول ، ولو وكل إليهم انتخاب رئيس للحكومة لانتخبت كل قبيلة رئيساً منها ، ثم يقع الهرج بين الرؤساء ، وهكذا حال الأمم التي تعودت على أن يكون زمامها بيد ملك أو أمير أو وزير يدير أعمالها بدون أن يكون لها دخل في رؤية مصالحها ، لا يمكن أن يطلب منها الدخول في أعمالها العامة وإلا فسدت ، فإذا أردنا إبلاغ الأفغان مثلاً إلى درجة أمريكا ، فلا بد من قرون تبث فيها العلوم، وتهذب العقول ، وتذلل الشهوات الخصوصية، وتوسع الأفكار الكلية ، حتى ينشأ في البلاد ما يسمى بالرأي العمومي ، فعندئذٍ ذلك يحسن لها ما يحسن لأمريكا .

ويا عجباً !! هل الشخص الذي توارث العوائد عن آبائه وأجداده ، ومرن عليها من مهده إلى كهولته ، وتعود تفويض مصلحته إلى إرادة غيره ، يصح أن يطلب في زمان واحد خلع جميع ذلك ؟! ويلقى إليه زمام مصلحته ، وهو في جميع عمره لم يفكر فيها ؟! إن هذا لخطأ ظاهر .

ولكون أرباب الأفكار منا يرومون أن تكون بلادنا ، وهي هي ، كبلاد أوروبا ، وهي هي ، لا ينجعون في مقاصدهم ، ويضرون أنفسهم بذهاب أتعابهم أدراج الرياح ، ويضرون البلاد بجعل المشروعات فيها على غير أساس صحيح ، فلا يمر زمن قريب إلا وقد بطل المشروع، ورجع الأمر إلى أسوأ مما كان ، فيفوت الزمان وهم على حالهم القديم ، وكان لهم إمكان أن يكونوا على أحسن منه ، فمن يريد خير البلاد فلا يسعى إلا في إتقان التربية ، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه ، إن كان طالباً حقاً ، بدون إتعاب فكر ولا إجهاد نفس ، وفي الكلام بقية أذكرها فيما بعد هذا العدد .

كلام في خطأ العقلاء[1]

تولى أمر هذه البلاد (المصرية) أناس في أزمنة مختلفة، تظاهر كل منهم بأنه يريد تقدمها ونقلها من حالة الهمجية - على ما يزعم - إلى حالة التمدن التي عليها أبناء الأمم المتمدنة، وجعلوا الوسيلة إلى ذلك أن تنقل عادات أولئك الأمم المتمدنين، وأفكارهم وأطوارهم، إلى هذه البلاد، وظنوا أن تقليدنا لعاداتهم، وأخذنا الآن بأفكارهم اليومية، وتشبهنا بهم في الأطوار، كاف في أن نكون مثلهم، وإن استلامنا لتلك العادات، وتلقينا لتلك الأفكار أمر غير عسير.

لم ينظروا في الأسباب والوسائل التي توصل بها أولئك الأمم إلى هذه الحال التي هم عليها، حتى يَعْتَدُّوا مثلها أو قريباً منها لترقي هذه البلاد، بل ظنوا أن هذه الغاية من الممكن أن تكون بداية، مع أن ما نرى عليه جيراننا من الممالك الغربية لم يصلوا إليه إلا بعد معاناة أتعاب، ومقاساة مشاق، وسفك دماء شريفة، وثل عروش ملك رفيعة، وكانوا في كل ذلك يقربون من المقصود تارة ويبعدون عنه أخرى، كما يرشدنا إليه تاريخهم، حتى بدلت الحوادث الدهرية طبائع الأهالي، وغيرت أخلاقهم، ونبهت الضرورات أفكارهم، وهذبت المخالطات الجهادية[2] والتجارية عقولهم.

إن بداية التقدم الأوروبي في الحقيقة كان في نفوس الأهالي وأفراد الرعايا،

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ١٠٨٢ في ٧ ابريل سنة ١٨٨١ (٨ جمادي الأولى سنة ١٢٩٢ هـ).

(٢) الحربية والعسكرية.. والإشارة إلى الإختلاط مع الشرق زمن الحروب الصليبية، كما سيتضح بعد قليل.

علمتهم الحروب الصليبية سير البر والبحر ، وخالطوا فيها الأمم الشرقية أجيالاً ، وطمحت أنظارهم لمغالبتهم ، فدققوا في سبب قوة الشرقيين ـ التي كانت لهم إذ ذاك وبحثوا في أحوالهم ، فرأوا لهم عادات جميلة ، وفيما بينهم أفكار سامية ، ورأوا في دوائر أعمالهم اتساعاً ، وأيدي الصناعة والاكتساب مطلقة الحرية ، ولذلك كان الغنى والعز مستوكرا(٣) أقطارهم ، فأخذ أهالي أوروبا عند ذلك تقليدهم ، لكن لا في البهارج والزخارف ، بل في أسبابها ، والموصلات اليها ، وهي توسيع نطاق الصناعة والتجارة ونحوهما من وجوه الكسب ، فكان ذلك أساساً للعمل ، وَقَرَ في النفوس ، وثبت في العقول ، وبنوا عليه ما شاءوا ، ولو تأملنا تاريخ سير التقدم الأوروبي لرأينا أسباب التقدم يجمعها سبب واحد : وهو احساس نفوس الأهالي بآلام صعبة الاحتمال ، من ظلم الأشراف (النبلاء) ، وغدر الملوك ، وضيق وجوه الاكتساب ، ونفرة دينية على المسلمين الذين استولوا على حرمهم المقدس ، وهذا الاحساس هو الذي دعا الأنفس الكثيرة العدد إلى الخروج من هذه الآلام ، فطلبوا لذلك أسباباً متنوعة ، أقواها التعاضد والتعاون على ترويج وسائل الكسب وافتتاح أبواب الرزق ، فكانت تعقد لذلك المحالفات والمعاهدات ، وتتألف له الجمعيات ، فكان جرثومة تقدمهم أمراً منبثاً في غالب الأفراد ، ومحرزاً في أغلب العقول ، وهو نشاط الأهالي في اجتلاب الثروة ، وطلبهم لحرية العمل ، لينالوها ، ورفضهم لتلك التقيدات التي كانت تمنعهم من طلب حقوقهم الطبيعية ، ثم تدرجوا فيه ، ينتقلون من حال إلى حال ، والأصل ثابت لا يتغير ، حتى عم التغير جميع العوائد والمشارب والقوانين ، ولم يكن ذلك كله إلا من حرص الأهالي أنفسهم على الخروج من الآلام التي كانوا يشعرون بها في كل لحظة من حياتهم ، ويتوارث هذا الشعور وذلك الحرص أبناؤهم من بعدهم .

أما عقلاؤنا فقد وجهوا نظرهم إلى حالة التمدن الحاضرة ، والأهالي على غير علم منها بأنفسهم ، فاستلفتهم العقلاء اليها ، لكن لا بتحريك غيرتهم إلى العمل اختياراً ، أو إلجائهم إليه اضطراراً ، وتسهيل الطرق لهم حتى يسير من جميع عناصر البلاد وطبقاتها أشخاص مختلفون في الأفكار والأحوال إلى تلك البلاد المتدمنة ، ويشهدوا عاداتها وأحوالها ، ويهتم العقلاء منهم بالبحث عن أسباب السعادة ، وموجبات الشقاء ، اهتمام

---

(٣) أي مستقراً في بلادهم استقرار الطائر في وكره وعشه .

المضطر الذي يطلب خلاص نفسه من هلاك يتوقعه ، بل جلبوا اليهم كثيراً من أبناء تلك البلاد ، تظهر عليهم الرفاهية ، وتُرى عليهم آثار النعمة ، يتكلمون بما لا يُفْهَم ، ويتفكرون فيها لا يُعْقل ، فشادوا بيننا أبنية ، وزينوها بما لم نكن نعهده من أنواع الزينة ، وجلبوا الينا من مصنوعاتهم ما راق منظره ، وطاب مخبره ، لكننا لم نشهد مصنعه ، ولم ندر منبعه ورأيناهم يتزينون بهذه اللطائف التي تُذْهب الحزن ، وتشرح الخواطر ، ويتنافسون فيها ، فأعجبتنا حالهم هذه ، وقال لنا العقلاء كونوا مثلهم ، والحقوا بهم في هذه السعادة ، ثم صاروا أئمة لنا في العمل ، فأخذنا نتشبه بهم ، لكن فيما رأيناه ، وهو الزينة والبهرجة ، غير باحثين عن كون ذلك هو الذي يلحقنا بهم في الحقيقة أم لا ، ومن ذلك ترى أفكار الغالب منا دائماً ، عندما يجد فرصة الإقتدار ، موجهة إلى تشييد الأبنية ، وتجويد وضعها ، واتقان ترتيبها ، وتزيين بواطنها وظواهرها ، والتوسع في لوازم المآكل والمشارب وآلاتها وأوانيها ، والتفنن فيها ، وجلب ما هو أغلى ثمناً ، وأدخل في النظر ، وأجلب للأنس ، والتأنق في الملابس ، ومحاذات الأوروبيين فيها ، ومحاولة أن تكون على النمط الأعلا عندهم ، وعلى هذا النحو تفننا في أنواع المفروشات ، وتأنقنا في اقتنائها من أنواع مختلفة ، مما غلا ثمنه ، وارتفعت عن الطاقة قيمه ، وتنافسنا في ذلك كتنافس أسلافنا في افتتاح البلاد وتملك الحصون ، وبالجملة فقد سلكنا مسالك المتمدنين في ثمرات تمدنهم ، التي جعلوها من زوائدهم ، فأسرفنا في الانفاق ، وصار الناظر لملابسنا ومساكننا ، والذائق لمطاعمنا ومشاربنا ، يشهد بأننا في ذلك بحمد اللّه متمدنون ، فقد اشتركنا معهم في ثمرات التمدن ، أي ما ينتهي إليه حال المتمدن من طلبه للتمتع باللذائذ ، وركونه لترويح النفس وتخفيف أتعابها .

لكن من تأمل حقيقة الأمر ، علم أن مثَلَنا في ذلك كمثل الدجاجة ، رأت أن الأوزة تبيض بيضاً كبيراً ، فطلبت أن تبيض مثلها ، فأجهدت نفسها في أن يكون ذلك ، غير عارفة أن ذلك لا يكون إلا باستعداد ، أي بأن تكون أوزة ، فحبست نفسها ، واستعملت قوتها الدافعة حتى انشق منها ما انشق ، وتمزق منها ما تمزق ، فإن إفراطنا في تقليد الأوروبيين ، ومجاراتهم في عاداتهم التي نظنها تفوق عاداتنا البسيطة ، فعل في نفوس غالب الأغنياء منا فعلاً غريباً ، صرف نظرهم إلى اللذائذ ، واستكمال لوازم الترف والنعيم ، وأحدث في نفوسهم غفلة عما يحفظ ذلك عليهم بل يوجب

إزدياده لديهم ، وهو الوقوف على الطريق المستقيم المَوَصِّل إلى اكتساب المجد الحقيقي والشرف الذاتي ، الذي يتبعه الغني والثروة والراحة المستتبعة للذة الحقيقية والنعيم الباقي في الحياة وبعدها ، ومن هذه الجهة ـ جهة الغفلة عن روح الثروة وحمايتها ، وهو التمدن الحقيقي ، أعني الإحساس بوجوه اللذائذ والآلام ، والتنشط في طلب وجوه الكسب المتنوعة ، وطلب الأمنة على تلك الوجوه ، ومراعاة الحقوق والواجبات الطبيعية والشرعية ـ فارقوا الأمم المتمدنة ، فصح أن يطلق عليهم أنهم في غاية التمدن ، مع أنهم إما في بدايته ، وإما قبلها بكثير ، وحق لهم ذلك فإنهم رأوا أبواب اللذات مفتحة قبل أن يجدوا عقلاً يُقَدِّرُ لهم ما يلزم منها وما لا يلزم .

كل ذلك نشأ من جلب تلك العوائد الترفهية إلى بلادنا ، وطلب التحلي بها بدون أن نحوز ما يوصلنا إليها من أنفسنا ، وليتنا قبل أن نشيد بيوتنا بالارتفاع الشاهق والترتيب المحكم ونزينها بأنواع النقوش والفرش والأثاث ، أبقيناها على بساطتها ، وشيدنا في عقولنا الهمم الرفيعة ، والحمية التي لا تمتد اليها الأيدي ، وأحكمنا طرق سيرنا في حفظ حقوقنا ، ورتبنا في مداركنا جميع الوسائل والمعدات التي تحفظ علينا ما وجدنا ، وتجذب إلينا ما فقدنا ، وزينا نفوسنا بالفضائل الإنسانية والشرعية ، من رحمة بالضعفاء ، ورفق بالملهوفين ، وغيرةٍ على البلاد ، وأنفة عن الصَّغار .

لعمر اللّه لو قدمنا هذه الزينة الجوهرية على ذلك الرونق الصُّوري لكان العالم بأسره ينظر إلينا نظر الراهب الخائف ، أو يرمقنا بلحظ المعظم المبجل ، وكانت معيشتنا البسيطة أوقع في نفسه من معيشته الرفيعة ، وكان ذلك سهلاً لو أن الزاعمين فينا حب الترقي والتقدم ساروا بنا من البدايات ، وحجبونا عن النهايات حتى لا نراها إلا من أنفسنا ، فنطلبها ، لا لأنها أعجبت النظر ولكن لأنها بِنْتُ الفِكْر ونتيجته ، وكانوا يعلموننا محاذاة المتمدنين في أصول أعمالهم ، لا في زوائدها ، فكنا بذلك نصل إلى ما وصلوا إليه في زمن أقل بكثير من الزمن الذي نالوا فيه ما نالوا ، لكن فات الوقت ونحن الآن فيه ، فعلينا بالعمل غير مقتصرين على مجرد الأمل .

* * *

كلام في خطأ العقلاء[1]

لسنا ننكر أن بلادنا كانت في الأزمان السابقة تحت تصرف أقوام خشنين ، لا يعلمون للخلقة غاية إلا وجودهم الشريف ، وكانوا يعدون أفراد الأهالي أنعاماً خُلقت لهم يستعملونها كيفما يريدون ـ (كما كان ذلك شأن سائر الأمم غربية وشرقية) ـ فأرغموا أنف الطبيعة ، ومحوا أنوار الإلهام الفطري الذي وضعه اللّه في نفوس عباده لفهم منافعهم ومضارهم ، حيث وقفوا سداً حصيناً بين كل شخص ومنافعه ، فاستأثروا بجميع ثمرات الأعمال ، فلا يعمل العامل وله أمل بأن يجني ثمرة عمله ، فانه عندما تبدو الثمرة يسرع حاكمه إلى قطفها ، وكانت حياته معقودة بغضب ذاك الحاكم ورضاه ، فإن رضي عنه فهو في أمن عليها ، وإن غضب عليه فهو ـ إن عاش ـ كمريض بلغ المرض غايته ، ينتظر الموت في كل لحظة ، فيكون في حالة تسليم مطلق ، خائف على حياته مستسلم لقضاء حاكمه ، وبالجملة لم يكن لأحد من الأهالي حركة اختيارية ، ناشئة عن فكره الخاص به في تحصيل منفعة أو درء مضرة ، بل كانت أعماله تابعة لإرادة سيده الحاكم ، وكان يعتقد أنه وما ملكت يداه حِلّ للآمر عليه ، وليس لتصرف ذلك الآمر حد يجب أن ينتهي إليه ، وهذه حالة يصعد بها تاريخ هذه البلاد أجيالاً كثيرة ، إذا استرسلنا في طلب مبدئها قد نصل إليه وقد لا نصل ، وبذلك الاسترقاق الظاهري والباطني فنيت الإرادة ومات الاختيار وطفىء نور الفكر بالمرة .

---

(١) الوقائع المصرية . العدد ١٠٩٢ في ١٩ ابريل سنة ١٨٨١ م (٢٠ جمادي الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) .

وكان من جملة التقييدات العنيفة التي وضعها أولئك المتسلطون : الحَجْر على أهالي المدن وغيرها في الأعمال والأقوال الشخصية ، حتى كانوا من شدة التضييق يستعملون طريقة يقال لها «الكبسة» وهو أن يهجم رجال الضابطة على بعض الأماكن ليلاً ، ليقبضوا على من يظن بهم الاجتماع على فسق ، كفحش بالنساء ، أو شرب للمسكرات وما شاكل هذا ، فإن وجدوا شيئاً من ذلك ساقوا من يجدونه إلى حيث يستوفي عقاباً أليماً ، وكذلك وضعوا في الأفواه لجاماً من الرهبة ، فلا يكاد ينطق الناطق بكلمة في مطلب علمي ، أو يجادل في حال شخص ، إلا ويُرْمَى بكفر وزندقة ، أو طَعْنٍ في حاكم ، وله عند ذلك الويل الذي لا مخلص منه ، كل ذلك سمعنا بعضه بالنقل ورأينا بعضه الآخر بالعيان .

فتلك كانت حالة تعيسة ، يجب على عقلائنا أن ينتحلوا كل وسيلة لتخليص رقاب العباد منها ، فرزق اللّه هذه البلاد بأناس خالطوا الأمم المتمدنة ، وطالعوا أحوالها ، ورأوا ما عليه أهلوها من اطلاق الإرادة وحرية الاختيار ، فطلبوا لبلادنا أن تكون في أحوال أهاليها الشخصية على مثال سكان تلك البلاد المتمدنة ، لكنهم أول ما بدأوا به أن أباحوا ـ ما أقبحها من إباحة ـ لكل شخص أن يعمل فيما يخص نفسه بإرادته ، ويتكلم فيما هو مقصور على ذاته بمقتضى فكره ، وشرطوا في ذلك شرطاً ـ ما أنفسه من شرط ـ وهو أن تكون تلك الأعمال والأقوال غير متعلقة بارتباطاته مع حاكمه ، فإن كانت كذلك فدونها ضرب الرقاب ، أو سَكَنُ الحُبُوس ، أو الجلاء عن الأوطان ، وسموا تلك الإباحة حرية ، ونادوا بها على الألسنة الظالمة ، فكان حاصل تلك الحرية أن لا جُناح على من ارتكب أي جريمة ، وتطبع بأي خلق ، حسناً كان أو سيئاً ، وذهب إلى أي مذهب ، صحيحاً كان أو فاسداً ، وإنما عليه أن يكون تحت أمر الحاكم ، ليس له حق في أن يمنع عنه مطلوباً ، أو يستقضي منه مسلوباً أياً كان ، فلم يجعلوا للسلطة حداً معيناً ، وهو الذي نسميه بالقانون الذي يعرفه كل أحد فيقف عنده ، بل أبقوها على ما كانت عليه ، وجعلوا تلك الحرية غطاء على هذا الاستعباد ، فهم في الحقيقة لم يقلدوا الأمم المتمدنة في اطلاق الإرادة من جهة الارتباطات العمومية الثابتة ، فهذا خطأ من وَجْهٍ إنْ كان لهم مقصد اصلاح ، وظُلْمٌ إنْ كانوا متعمدين هذا التقييد ، ثم أنهم قلدوها في الأحوال الجزئية الشخصية ، مع علمهم أن البلاد غير معتادة على مثل هذه الحرية فيها ، فلذلك اندفعت الناس إلى انتهاب الشهوات ،

وهتكوا حرمة الوقار ، وتهالكوا على شرب المسكرات في بلادنا الحارة إلى الحد الذي لا يبلغه الأوروبيون في بلادهم الباردة ، وكثرت لذلك الحانات ، ومخازن الشراب المهلك للعقول والأبدان ، ثم تولعوا بما يتبع السكر من اللهو واللعب ، وتنافسوا في الحظوة عند النساء الباغيات ، واتسع الأمر في ذلك حتى صارت المداعبة والملاعبة بين النساء والرجال في الطرق والشوارع ، وتعدى ذلك المرض المعدي إلى الحرائر ، فذهب الكثير منهم إلى حيث يبتغين ، وافتضحت بذلك بيوت شريفة ، وكلما طَلَبْتَ لذلك منعاً أو رُمْتَ له دفعاً قال المولع : هذه حرية !! فضاع شأن الآداب ، وانحطت قيمة الشرف والوقار ، حيث أصبح أبناء الأغنياء وذوي المقامات يتسابقون إلى التهور في هذه الأحوال الرديئة ، ويدعون إليها مَنْ دونهم ومَنْ فوقهم ـ إلا قليلاً ـ ويصرفون فيها ما لا يُقَدَّر من النقود ـ (وسأجعل لذلك موضوعاً خاصاً) ـ وكاد فساد الأخلاق يسري إلى كثير من طبقات الأهالي ـ هذه نتائج حرية ذلك العمل .

وأما نتائج حرية الفكر ـ التي يزعمونها ـ فكانت خاصة بالاعتقادات والمشارب الدينية ، فأخذ كثير من الناس يجهر بين العامة بألفاظ تناقض دينه الذي ولد فيه ، فإن قيل له خَفِّض من صوتك ، واجمل في قولك ، فما كل الناس يرضاه . قال : إننا في زمان الحرية . على أن أفكاره التي يذهب إليها في مخالفة دينه ليست بأفكار مُرَتَّبة مبنية على مبادىء ، ربما يقال أنه اتخذها مشرباً ، بل ألفاظ حفظها من معاشريه ، لو سئل عن معناها أو طلب منه : أي وهم ساقه إليها ؟ لعجز عن التعبير ، والتجأ إلى التهوس ، ورمى من يخاطبه بالجهل والخشونة ، حيث لم يوافقه على مشربه الفاسد ، ثم يتخذ هذه الخزعبلات الاعتقادية ، التي يظنها تنوراً وتبصراً ، ذريعة لاستباحة القبائح واستحلال المحظورات ، ولقد رأيتُ شخصاً ينكر ألوهية الخالق ـ والعياذ بالله ـ ثم يَسْأل عن حكمة المعراج ؟! ومنهم من يُنْكِر النبوات ويعتقد بالشياطين ؟! وما أشبه ذلك ، فهؤلاء من الجهل بمكان لا يعلوهم فيه حيوان فضلاً عن إنسان !! .

فهذه الحرية البتراء ، التي رمانا بها عقلاؤنا ، لم تدع لها أثراً يُحمد ، وان كان الأروباويون يحرصون عليها ، فإن استعداد بلادنا لم يكن ملائماً لمثل هذا الاطلاق ، الذي هو في الحقيقة عين الرق والاستعباد ، فإن الجاهل الذي لم يتعود على تصريف إرادته وإعمال اختياره ، إذا أطلق له العمل ، وقع في أشد من الرق وأضر من العبودية . نعم ، إنه عتق من أسر الضابطة وغل الجزاء ، ولكن شهواته الخبيثة تبيعه

بأبخس الاثمان إلى الاسراف والبطالة والكسل وجميع أنواع الشرور ، وتودعه سجن الفقر وتغله بطوق الذل والعار ، ويا ليته بقي تحت سيادة القانون ، يسوسه حتى في أعماله الشخصية ، «فالكبسة» على ما كان فيها من الخطر على الأنفس والأموال ، وشناعة الصورة ، لو أحسن فيها القصد لكانت أولى وأفضل ، إلى زمن تتقدم فيه التربية ، فيكون لكل شخص زاجر من نفسه ، فترتفع «الكبسة» بذاتها ، ويذهب الناس أحراراً بطبعهم ، وما كان ذلك بعسير ولا محتاج إلى زمن طويل ، وما ضرنا إلا التقليد على غير تبصر بحال البلاد واستعدادها .

فتلك الحرية ، التي سموها اطلاق الفكر ، قد عتقت صاحبها من قيد العقل ، وأسلمته إلى الجهل الأعمى ، فهو يتصرف به كيف ما يقتضي من المضرات ، ولو أنه بقي تحت سيادة العقل ، يسوسه المهذبون ، ويقوده المتبصرون ، حتى يعلم من أين تؤتى الأفكار ، وبأي الوسائل يوفى العقل حظوظه الحقيقية ، لكان ذلك خير وأبقى ، ولم يكن يحتاج إلا لتخفيف يسير في شناعات المتعصبين ، وتعيين دائرة منتظمة يُرَدَّد الكلام بين محيطها إلى زمن معين ، حتى تستقيم العقول ، فتضرب لنفسها حداً تقف عنده ، ولكننا طلبنا أن نكون على مثال الأوروبيين في عوائدهم ، حتى المُضِرَّة بأخلاقنا وأعمالنا وأفكارنا .

ويا ليت العقلاء منا في الزمن السابق[٢] اقتدوا بالبلاد المتمدنة في الأزمان السابقة ، عند إرادتهم تأييد الاستقلال حقيقة ، حيث بدأوا بالمجالس البلدية ، فكان يمكنهم أن يصنعوا لأهل البلاد قانوناً بسيطاً ينطبق على عوائدهم وأحوالهم ، ويقرب فهمه من ادراكاتهم ، ثم يفوض إلى أهل كل بلد أن تنتخب منها عدداً معيناً ليقوم بالفصل بينهم على مقتضى هذا القانون ، ثم يصنعوا مثل ذلك في المدن على حسبها ، ويذهب أشخاص من العارفين إلى القرى والمدن لِيُفَهِّمُوا أولئك مواد القانون السهل البسيط ، ويدربوهم على كيفية العمل به ، ثم لا يزالوا على المراقبة أزماناً ، فلا تمضي مدة حتى يكون جميع الأهالي عالمين بما يجب عليهم ، فتنموا فيهم القوة ، وتحيا فيهم روح الاختيار ، كما كانت عليه الجمعيات ببلاد «ايطاليا» و«فرنسا» وغيرها في مبدأ

(٢) الزمن المعني بالحديث في هذا المقال هو عهد الخديو إسماعيل بما أنجز فيه وأقيم من مؤسسات دستورية شورية وغيرها من المستحدثات .

تمدنها ، ثم يتدرجوا في القوانين إلى أرقى مما وضعوا أولاً ، مع تفهيمه وتعليمه لجمهور الأهالي ، ليعلموه فيقفوا عند حده .

وكان في ذلك غِنْية عن القوانين الضخمة التي لا يفهمها إلا الراسخون في العلم ، وهي محفوظة بين دفات الكتب وصدور بعض من النبهاء ، لكن الأهالي أنفسهم الذين قد وضعت هذه القوانين لهم غير عالمين بها ، فكيف يُطْلب منهم أن يعملوا بمقتضاها ؟! ان هذا لشيء عجاب ، غير أن العقلاء منا يقولون : لا بد أن نكون مماثلين لأوروبا في القوانين والعادات ، رغماً عن الحق الذي يقضي علينا بأن نكون خاضعين لأحكام بُقْعَتنا ، وما تقتضيه طبيعة موقعنا الذي نشأنا فيه ، ولن يكون ذلك أبداً .

وإننا نخشى لو تمادينا في هذا التقليد الأعمى ، واستمر بنا الأخذ بالنهايات الزائدة قبل البدايات الضرورية الواجبة ، أن تموت فينا أخلاقنا وعاداتنا ، وأن يكون انتقالنا عنها ـ لو انتقلنا ـ على وجه تقليدي أيضاً ، فلا يفيد . لكن الوقت لم يفت بعد ، فعلى من يريد بنا خيراً أن يذهب بنا طريقاً قويماً ، ولا أراه إلا نشر القوانين ـ (وإن كانت طويلة صعبة المنال في وقتنا هذا وما لا يدرك كله لا يترك كله) ـ إنما لا يكتفي بنشرها على لسان «الجرائد» ، فإن قارئيها قليل ، ولا بإرسال «المنشورات» إلى «عُمَد» البلاد ، فإن كثيراً منهم قلما يفهم إذا قرأ ، ولكن لا بد من تشكيل جمعيات في القرى والمدن لتفاهم «القوانين» و«اللوائح» و«المنشورات» ، وإلا ضاعت الحقوق ، وكثرت المشاكل ، وصعب كبح صغار المأمورين عن الاجراءات المضرة بالحكومة والأهالي معاً ، ثم وضع حدود قويمة للأعمال الشخصية والأخلاق والتصرفات ، فإن إصلاح الأخلاق والأفكار والأعمال من أهم واجبات البلاد ، وبدونه لا يمكن إصلاح شيء من أمورها ، وليس بجائز أن يجعل في درجة أقل من درجة قوانين حفظ الضبط والربط .

ومركز النظر في جميع ذلك نبهاء البلاد ، وذوو الشأن فيها ، فعليهم إن كانوا صادقين في الوطنية أن يبذلوا الجهد في طلب ذلك ، والقيام بما يلزم ، وإلا فإنهم مقلدون فقط ، والله أعلم ، وفي الكلام بقية تأتي .

* * *

إختلاف القوانين
باختلاف أحوال الأمم(١)

(عدنا إلى الكلام في القانون حسبما وعدنا)

إن المبدع الأول جل شأنه ، أودع في الإنسان قوتين : عملية ، ونظرية ، ليتوصل بهما إلى كماله المخصوص به ، وربط إحداهما بالأخرى ، فجعل كمال الأولى متوقفاً على كمال الثانية ، فصار الإنسان مفطوراً على طلب النظريات ، والوقوف على الحقائق ، قبل أن يباشر عملاً ما ، فإن العمل لا يُقْصد إلا إذا كان له من النتائج ما يبعث على مباشرته ، وليس كل عمل ينتج الفائدة المعتد بها ، بل لا بد أن يكون على نهج مخصوص ، ولا جَرَم أنَّ تصوُّر النتيجة ، ومعرفة أساليب العمل ، مما يناط بقوة النظر ، فإذا كملت ، جاء العمل على أحسن الوجوه ، وكانت الفائدة أعظم ، والغاية أكمل .

ومن هذا صار كل إنسان حريصاً على استكمال النظريات ، أولاً وبالذات ، ليهتدي بها إلى مناهج أعماله ، يقارفها للحصول على كمال حياته ، ويميز النتائج ، على اختلاف درجاتها في النفع ، ليضع بإزاء كل واحدة منها عملاً مخصوصاً ، مرتباً على وجه معلوم ، أقرب فائدة ، وأسهل تناولاً ، وأحكم وضعاً .

فعلوم الإنسان هي عبارة عن الحدود التي بها الفوائد النافعة ، يضبط بها طرق الأعمال الموصلة إلى تلك الفوائد ، حتى لا يخبط في سيره ، ولا يختلط عليه النافع والضار ، فيقع في الشقاء ، وتتناوبه أيدي البلاء .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٤٢ في ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ م ٢٢ رجب سنة ١٢٩٨ هـ .

وحيث أن أحوال كل أمة تابعة لمعلوماتها ، على نسبة بينهما كنسبة العلة والمعلول ، فهي إنما تتخذ لأعمالها حدوداً ، وتختار لأوضاعها قوانين ، بحسب قوتها في النظر ، ورتبتها في الفكر ، بحيث لا تخرج وقتاً من الأوقات عما تسنه سجيتها من التقاليد والأخلاق ، إلا إذا أتاحت لها الفرص الارتقاء إلى درجة أعلى في النظر وأرقى في الفكر .

ولما كانت القوانين مَنَاط ضبط الأعمال ، لتكون منتجة لجلال الفوائد ، وهي ثمرة الأعمال النظرية ، وخلاصة الأبحاث الفكرية ، صارت قوانين كل أمة على نسبة درجتها في العرفان ، واختلفت القوانين باختلاف الأمم في الجهالة والعلم .

فلا يجوز حينئذ وضع قانون طائفة من الناس لطائفة أخرى تباينها في درجة العرفان ، وتزيد عليها فيه ، لأنه لا يلائم حالة أفكارها ، ولا ينطبق على عوائدها وأخلاقها ، وإلا اختل نظامها ، والتبس عليها سبيل الرشد ، وانسد دونها طريق الفهم ، وحسبت الصحيح فاسداً ، والصواب خطأ ، وحرفت الأوضاع ، وبدلت وغيرت ، فيُقلب عليها دواء غيرها داء؛ ، وذلك لقصر نظرها ، وعدم درايتها بوجوه تلك القوانين ، وما هي الداعية لها ، والحاجة إليها ، فإن الحاجة هي الأستاذ المرشد ، والمعلم الأول ، متى علمها الإنسان حق العلم صار حريصاً عليها ، مقيداً بها ، فلا يخالف ما دعت إليه ، وقضت به ، وإذا كان وضع القوانين بين قوم داعيته حاجتهم إليها ، فلا تسمح لهم ظروف الأحوال بمخالفتها ، أما من لم تَدْعُهُم الحاجة إليها فلا يرونها من الضروريات ، فلا لوم عليهم إذا نبذوها ، ويكون تكليفهم بها من قبيل التكليف بالمحال ، بل الأجدر بهم أن يعلموا أولاً : ما هي الحاجة ، ليستووا مع غيرهم في العالمية ، ويتحدوا معهم في ما يترتب عليها .

وقد جرت عادة المشرعين في كل زمان ، أن يراعوا في وضع القوانين درجة عقول الذين يراد وضعها لهم ، حتى لا تكون مبهمة عليهم ، فلا يتيسر لهم فهمها ، ولا معرفة الغرض منها ، وأن يلاحظوا العوائد والأخلاق ملاحظة تامة ، فلا يخرجون في تأسيس القوانين عما تقتضيه من الشدة والتخفيف ، فرب طائفة من الناس ينفع فيهم الزجر الخفيف ، ويردعهم الوعيد بالجزاء الهين ، إذا كانت طباعهم سهلة الانقياد ، ونفوسهم شريفة ، وحواسهم سريعة التأثر ، فهؤلاء لا يسن لهم من القوانين إلا ما كان

منطبقاً على أحوالهم ، فلا يكلفون بالقوانين الصارمة ، لأنها تضرُّ بهم ، شأن من يتجاوز في استعمال الدواء الحد المخصوص .

مثلاً إذا فرض أن واحداً ممن وصفناهم فعل ما يستوجب العقاب ، وكان السجن بالنسبة إليه أمراً يؤثر في طبيعته ، ويؤلم نفسه على ما بها من العزة ولطف الحاسة ألماً شديداً ، ويشق على نفوس عشيرته وأهل وطنه أن يقال فلان سجن لجناية كذا ، بحيث يكون وقوع ذلك لواحد منهم من أكبر الزواجر عن اقتراف الذنب الذي وقع منه ، فيكون الحكم على هذا المجرم حينئذ بما هو أعظم من ذلك كالنفي والطرد والأعمال الممتهنة الشاقة ظلماً بيناً ، لأن ذلك ربما يفضي به إلى الموت العاجل ، ويؤثر في نفوس عشيرته وبني جلدته انقباضاً مستمراً ، وحقداً أبدياً ، لعلمهم بخطأ الحكم ، وليس بعد ذلك إلا أن تتقد نيران الفتن ، وتلتهب حمية الغضب بين هؤلاء الناس ، وتكون عاقبتهم شراً ، أو تخمد النفوس ، وتذل الطباع ، وتنعدم الشهامة من الأفراد ، وبئست العاقبة هذه .

ورُبّ امّة فطرت أفرادها على الغلظة ، ومجافاة الرقة ، وكانت بواطنهم منطوية على الخسة والسفالة ، ونفوسهم بعيدة عن خصال الشرف ، فهؤلاء لا يردعهم عن غيهم ، ولا يصدهم عن موارد بهتانهم إلا القوانين الصارمة ، المؤسسة على الجزاءات الشديدة ، فمن الخطأ البين أن يعامل مذنبهم بالسجن مثلاً إذا كانت نفسه تستخف ما هو أشد منه عقاباً ، فإن الغرض من وضع القوانين إنما هو مجانبة ما يخل النظام ، ويبدد هيئة الاجتماع ، ويضر بالمصالح الشخصية ، والمنافع العمومية ، فإذا لم تكن مؤدية لهذا الغرض فليست إلا مجرد تكاليف ألقيت على كواهل الناس ، بل لا تعد إلا توسيعاً لدائرة المفاسد ، وإكثاراً للمظالم .

ولنا شاهد على ما ذكرناه حالة بلادنا من قبل ، فقد مر على أهلها زمن كانوا فيه همجاً لا يعرفون صالح نفوسهم ، لتمكن الجهل منها وقتئذ ، فكانوا لا يعتدون بالزراعة ، مع توافر أسبابها ، وصلاحية الأراضي لها ، وكان الملاك لا يعرفون قيمة ما يمتلكونه منها ، فيود الواحد منهم أن لو انتقلت أملاكه لشخص آخر حتى لا يكلف بأداء ما فرضته عليه الحكومة[٢] من المطالب ، ولا يقيم في بلده مدة تناله فيها أيدي

(٢) الإشارة إلى التجربة الزراعية التي قام بها محمد علي ابان فترة حكمه البلاد .

الحكام ، فكان أهالي البلاد يهاجرون منها إلى بلاد أخرى ، خوفاً على نفوسهم من الزراعة والأخذ بوسائل الغنى والثروة ، فاضطرت الحكومة وقتئذ أن تلزم الأهالي امتلاك الأراضي وزراعتها ، ورتبت على المخالفين قوانين صارمة ، تشتمل على مواد العقاب الشديد ، فإذا جاء الوقت الذي تطالب فيه الحكومة بالمطاليب الأميرية امتلأت السجون من بقايا الذين هاجروا من البلاد ، وراج سوق الكرابيج ، فكنت ترى كافة الأهالي ما بين فار من بلده ، ومودع في السجن ، وموجع بالضرب ، وكان لخراب البلاد وعمارها أوقات معينة في السنة لا تتعداها ، واستمرت على هذه الحالة السيئة أمداً طويلاً ، إلى أن توطدت نفوسهم على العمل ، وتمهدت لهم طرق الزراعة ، ودخلت في دور جديد بما أتيح لها من المعدات التي سهلت طرقها ، وثبتت الأهالي في البلاد ، وأخذوا خطة واحدة في فلاحة أراضيهم ، غير مبالين بمطاليب الحكومة ، لكونهم ابتدأوا يعلمون أهمية الزراعة ، ويعظمونها ، ويتنافسون في حاصلاتها ، فتبدلت القوانين التي كانت تتخذها الحكومة لزجر الفلاح عن الفرار ، وإهمال الزراعة ، والتقاعد عن الأداء ، نوعاً من التبدل ، ثم تبادلتهم الأيدي الظالمة أمداً ليس بقصير ، ولكنهم لم يزالوا ثابتين على أملاكهم ، فسئموا سوء المعاملة ، واشتاقت نفوسهم إلى قانون عادل ينتظم به أمر الأداء ، فساقت لهم يد العناية الإلهية من لدن الحكومة التوفيقية من أسس لهم قانوناً عادلاً ، في هذا الشأن ، دخلت به مصر في عصر جديد ، وارتفع من بين أهلها صوت الكرباج ، وبُدِّل جزاء التأخير عن أداء المطاليب بما لا يحط من شرف الإنسان ، ورتبت المصالح العامة على قوانين لا تخالف مشرب أهل البلاد ، بوجه يغاير القوانين السالفة ، وذلك مرتب على تغاير الحالتين ، وتباين المشربين أولاً وآخراً ، فلو جعل جزاء التأخير في الزمن السابق هو انتزاع الأرض من يد مالكها لكان أحب شيء إليهم هو التأخير ، ليستريحوا من كتابة اسمهم في دفتر الملاك ، وكان هذا الجزاء ثواباً عندهم في الحقيقة لا عقاباً ، لكنه الآن أصبح من أشد العقاب .

ولقد آن لحكومتنا أن تعطف عنان النظر إلى قوانين المجالس القضائية ، لتجعلها مناسبة للحالة الراهنة ، فتختار منها ما لا يصعب فهمه ، ولا تحتمل عبارته معنيين أو جملة معان ، ولا تكون مواده من قبيل القواعد العمومية التي تنطبق أحكامها على جملة من الجزاءات لكثير من الجنايات المتباينة ، حتى لا تكون القوانين نفسها ذريعة لأرباب الأغراض الفاسدة ، فيلعبون بالحقوق كما يشاءون ، مع أن من بأيديهم أزمة القوانين

ليسوا في رتبة المشرعين الذين يستنبطون مما يَحْتمِل خلاف الظاهر ، أو من القواعد العمومية الحكم المنطبق على حقيقة الأمر الواقع .

على أن أرباب الحقوق منا ليسوا منزهين عن الشكوك والظنون الفاسدة ، فربما أساءوا الظن بمن يكون بريئاً عن الخطأ والخيانة ، مع خفاء الحكم من نفس المواد القانونية وعدم انكشاف النص منها ، وذلك يؤدي إلى حرصهم على استئناف التحقيق أولاً وثانياً فيطول الأمر وتتعطل المصالح ، وتزيد النفقات ، وتشتد الضغائن ، وتتسع أبواب المفاسد ، مع كثرة الوقائع والمشاكل كما هو حاصل في بلادنا الآن ، فيجب حينئذ أن تكون مواد القوانين نصوصها صريحة ظاهرة الأحكام ، منطبقة على كافة الوقائع ، مفصلة الأبواب ، سهلة التراكيب .

أما القوانين التي كانت متناولة في بلادنا حتى اليوم ، فإنها (مع كونها قاصرة ، مجملة ، غير بينة الأساليب) ليست مضبوطة ، ولا معروفة عند الناس ، بل بعضها يعرف «بالقانون الهمايوني» ، وبعضها يسمى «باللوائح» ، وبعضها يدعى «بتعليمات الحقانية» ، والبعض يقال له «قرار الخصوصي» ، والبعض الآخر «منشور الأحكام» ، والبعض «الأمر العالي» ، الصادر في تاريخ كذا ، وهكذا مما لايحصى عدده ، ولا يمكن لأحد ما حصره ، فكيف يعقل أن يكون هذا التشتيت قانوناً يقف العالَم عند حدوده ، على أنهم لو علموه لما تصوروه ، لكونه غريباً عن أحوالهم ، بعيداً عن مداركهم .

فمن الواجب إصلاح هذا الخلل البين الذي أضاع الحقوق ، وأضر بالأمن ، ومن اللازم الاسراع به ، وعدم تفويت الوقت ، وإضاعة الزمن في الأقوال التي لا طائل تحتها ، ويلزم أن تكون القوانين مستوفاة جميع القيود والشروط ، ولا يحال فيها على «المنشورات» ولا «اللوائح» ، تسهيلاً لضبط الأحكام ، وتطبيقاً لها على مقتضى الحال ، وأن تكون منطبقة على حالة الأهالي ، ودرجة إدراكهم ، ليمكنهم دركها ، والعمل بمقتضاها ، كل على حسبه ، وإلا كانت حبراً على ورق .

فقد تقرر في مدارك العلماء والسياسيين من سابق ولاحق ، أن المشرعين وواضعي القوانين يضطرون دائماً إلى مراعاة العوائد والأخلاق ، ليتمكنوا من تأسيسها على وجه عادل نافع ، **بل إن أحوال الأمم بنفسها هي المشرع الحقيقي ، والمرشد الحكيم النطاسي وأن القوة الحاكمة تابعة لقوة رعاياها ، فلا تخطو الأولى خطوة إلا إذا كان لها من الثانية سائق إلى ما خطت اليه** نعم لا ننكر أن إعداد الوسائل والمعدات منوط بالقوة

الحاكمة ، فهي تُلزِم بها رعاياها ، كرهاً أو اختياراً ، لكن على قدر طاقة المحكومين ، فاختلاف هيئات الحكومات ، وتبدل قوانينها ، تابع لما تقضي به حقوق الوطنية ، التي هي في الحقيقة حالة الرعية ، فإن انتقال حكومة فرنسا مثلاً من المَلَكية المطلقة إلى المقيدة ، ثم إلى الجمهورية الحرة ، لم يكن بإرادة أولي الحل والعقد فقط ، بل المساعد الأقوى حالة الأهالي ، وارتفاع أفكارهم ، وتنبه إحساساتهم لطلب الرقي إلى أعلى مما هم عليه ، فتغلبوا على جميع القوى الغريبة التي كانت تحول بينهم وبين الوصول إلى مطلوبهم ، من معرفة الواجبات الحقيقية ، على أنهم لم يصلو إلى هذه الغاية الشريفة إلا بعد قطع العقبات التي هي دون الوصول إليها ، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تنال الغاية ولا يدرك المطلوب .

وحيث كانت تلك الوسائل وهذه المعدات من مزالق الأفهام والعقول ، وكانت معرفتها والحصول عليها بذاتها في غاية الصعوبة ، فربما يقع في وهم طائفة من الناس أنهم تهيئوا لأن ينتقلوا إلى خطة أرقى في المدنية والنظامات القانونية ، وليس الأمر ما توهموه فيتقهقروا إلى الوراء ، بأن يعمدوا إلى جعل التشريع حراً ، والمشاركة في التأسيس مباحة ، وليسوا آمنين من دسائس الأغراض ، ولا متمكنين من الوسائل التي تهيئهم لهذا الأمر ، فيفشوا فيهم داء الاختلاف ، ويلحقهم دَجَل العناد ، فلا يهتدون إلى الصواب ولا يبرمون رأياً ، ولا يبتون حكماً ، ويمضون الزمن في قيل وقال ، فتفوتهم ثمرة الحزم ، وتضيع مصالحهم ، ويصدق فيهم المثل : «من عجل بشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه» ، وبالجملة فليست هيئة النظام المدني لأمة من الناس سوى صورة لمادة الملكات التي اكتسبتها أفرادها ، من مألوفاتها وعوائدها التي نشأت عليها ، سواء كانت ممدوحة أو مذمومة ، وأن اختلاف قوانينها في معارج صعودها ومدارك هبوطها لا ينفك عن هذه الملكات ، مهما تغيرت أصنافها ، وتبدلت شئونها ، وهذا ما جعل عقلاء الناس يجتهدون أولاً في تغيير الملكات وتبديل الأخلاق عند ما يريدون أن يضعوا للهيئة الاجتماعية نظاماً محكماً ، فيقدمون التربية الحقيقية على ما سواها ، ليتسنى لهم أن يحصلوا على هذه الغاية ، بل يجعلون في نفس القوانين النظامية فصولاً وأبواباً تضبط الأخلاق ، وتحفظ الملكات الفاضلة ، وتكون حداً تقف عنده النفوس في أعمالها ، وتلتزمه الأشخاص في سيرها ، حتى تنتقل الأعمال من حالة التكليف إلى حالة العادة والملكة ، فتصبح الأخلاق فاضلة ، والعادات حسنة ، وتسير الأمة في طريق الاستقامة إلى خير غاية .

السلطة للصفوة المستنيرة[1]

إن أول ما يجب أن يبدأ به : التربية والتعليم ، لتكوين رجال يقومون بأعمال الحكومة النيابية على بصيرة مؤيدة بالعزيمة ، وحمل الحكومة على العدل والإصلاح ، ومنه تعويدها الأهالي على البحث في المصالح العامة واستشارتها إياهم في الأمر بمجالس خاصة تنشأ في المديريات والمحافظات ، وليس من الحكمة أن تعطى الرعية ما لم تستعد له ، فذلك بمثابة تمكين القاصر من التصرف بماله قبل بلوغه سن الرشد ، وكمال التربية المؤهلة والمعدة للتصرف المفيد .....

...... إن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة في إدارة شئونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية الآن غير مشروع لأنه ليس تصويراً لاستعداد الأمة ومطلبها ، ويخشى أن يجر هذا الشغب على البلاد احتلالاً أجنبياً يسجل على مسببه اللعنة إلى يوم القيامة .

* * *

(١) كلمات الأستاذ الإمام هذه جاءت في حوار بينه وبين مجموعة من قادة الثورة العرابية ابان أحداثها الأولى ، وكان قد جمعهم مجلس في منزل «طلبة باشا» - أحد رجالات الثورة - في عيد الفطر ، وكان عرابي حاضراً يشارك في النقاش ، وكان الأستاذ الإمام يعارض بكلماته هذه الديمقراطية وإعطاء حق اختيار الحكام وإدارة شؤون الدولة لعامة الناس . وعندما أشار الأستاذ الإمام إلى احتمالات حدوث احتلال أجنبي بسبب الشغب ، واللعنة التي ستحل على المتسبب في ذلك قال عرابي : «أرجو أن لا أستحق هذه اللعنة ، وليس الجند هو الذي يطلب مجلس النواب ، ولكنه مؤيد لطلب أعيان البلاد ووجهائها» .

. . . . . . إن المعهود في سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتقييد سلطتها وإلزامها الشورى ، والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقات الوسطى والدنيا ، إذا فشا فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأي عام . . . إنه لم يعهد في أمة من أمم الأرض أن الخواص والأغنياء ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس وإزالة امتيازاتهم واستئثارهم بالحياة والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك ، فكيف حصل في هذه المرة ، ومن أهل هذا المجتمع ؟

. . . . . . هل تغيرت سنة اللّه في الخلق ، وانقلب سير المجتمع الإنساني ؟! أم بلغت فيكم الفضيلة حداً لم يبلغ إليه أحد من العالمين حتى رضيتم واخترتم عن روية وبصيرة أن تشاركوا سائر أمتكم في جاهكم ومجدكم ؟! وتساووا الصعاليك حباً بالعدالة والإنسانية ؟! أم تسيرون إلى حيث لا تدرون ، وتعملون بما لا تعلمون ؟!

مصر والحبشة(1)

لم يكن للمخاصمات السياسية بين هاتين الحكومتين شأن ينظر إليه في الأزمان السالفة لانحصار الحبشيين في حدودهم مشتغلين بالحروب المنتشبة بين ملوك طوائفهم ، لا يتصورون لهم عدواً خارجاً عن بسيط أرضهم ، حتى خيل لأولي الأمر في عهد الحكومة السابقة أن يجعلوا لهذا الأمر مكاناً من تصرفهم ، فعمدوا إلى محاورات أفضت إلى مناوشات سفكت فيها الدماء من الطرفين على ما هو معلوم عند أبناء بلادنا وغيرهم ، فإن العهد قريب والأمر خطير ، وصرف فيها من الأموال ما كانت البلاد أولى بادخاره لضروراتها الطارئة أو إنفاقه في مصالحها العامة . ثم انقضت تلك المناوشات بهذا الضرر ، وتم أمرها على دغل في النفوس وحقد في القلوب تهب نيرانه كلما خطرت ذكرى الحوادث الماضية بين الحكومتين . وكثرت لذلك الاشاعات وتنوعت هواجس الخواطر حتى انقضت تلك الحكومة وتركت آثارها تضطرب منها البلاد وتألم لها نفوس العباد .

ولما قبض الجناب الخديوي توفيق الأول على زمام الحكومة ، وألف هيئة حكومية من رجالها الصادقين ، وجهت الحكومة فكرها إلى إصلاح الداخلية وملاقاة أمر الخارجية بصدق نية وخلوص طوية ، فأخذت بالتدابير السياسية مبنية على المقدمات الصحيحة بعزم ثابت وجأش قوي ، حتى كان من أجل أعمالها انقضاء هذه النازلة على أحسن أحوالها .

---

(1) الوقائع المصرية عدد ١١٩٠ في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨١ م (١٩ رمضان سنة ١٢٩٨ هـ) .

فقد كان حديث الناس في شأنها على عهده في الأيام المشؤومة ، أو صدى أخبارها يصدع آذاننا إلى أوائل هذا العام ، والناس بين مصدق ومكذب ، والحكومة مجدة في سيرها القويم ، حتى انجلى الأمر واتضحت الحقيقة للعام والخاص ، وذهبت الاشاعات والاكاذيب الصادرة عن أعداء السلم والاصلاح أدراج الرياح . والحبشة في حدودهم الحقيقية لم ينالوا من الأمر شيئاً ، ولا يبتغون سوى الرضا ، وأبى اللّه إلا أن يحق الحق ولو كره المبطلون .

أرسل نجاشي الحبشة رسل المحبة والمصافة حاملين من التحف والهدايا خير ما لديه ليقدموا إلى الجناب الخديوي أن الحكومة الحبشية على عهود المحبة وشروط الوداد، لا تتمنى غاية أعلى من مصادقة الحكومة الخديوية لما تبين لها من علو مقامها ورفعة مكانها وانتظام أحوالها بمراعاتها جانب الصدق في أقوالها والعدل في أعمالها ، والعدل أساس القوة والسطوة ، وتيقنت أنها الجار المنيع الذي يرجى خيره ويخشى ضيره ؛ ويلتمسوا من جانب الخديوي تعيين مطران وثلاثة أساقفة لرئاسة الدين في بلادهم ، فلاقى المرسلون من لدن الحضرة الخديوية ومن حضرة دولتلو رئيس النظار ورجال الحكومة الكرام ما شرح صدورهم من علائم الكرم ودلائل المروءة ، وشهدوا من انتظام الأحوال واستقامة الاعمال ما أعظم أمر البلاد المصرية في نفوسهم وأكبرها في قلوبهم ، ونالوا من مكارمها تعطف الحليم ، وتفضل الكريم ، وقامت عندهم الادلة القاطعة على تأكد الألفة وحسن القصد من الحكومة الخديوية ، ومنحتهم ملتمسهم من تعيين الرؤساء الدينيين بانتخاب حضرة بطريرك الكنيسة القبطية ورجعوا إلى أوطانهم شاكرين على ما منحوا من قضاء المطلوب وما لاقوا من إكرام فوق المرغوب ، وقد منحهم الجناب الخديوي بهدايا جليلة وتحف نفيسة ، لحضرة الملك ، تليق بشأنه تأكيداً لعلاقة المحبة بين الحكومتين .

ومما يدل على كمال الثقة ، وأن تلك الخرافات التي لم يزل طيفها في آذان كثير من الأغبياء إلى هذه الأوقات لم تكن مبنية على شيء أن جناب الملك أوعز إلى مرسليه أن يلتمسوا إذناً من الحضرة الخديوية بشراء عدد من الأسلحة التي توجد في أسواق القاهرة فأمر الجناب الخديوي بإهداء القدر المطلوب وهو ثمانماية بندقية من الأسلحة الموجودة في مخازن الجهادية ، فعبئت الاسلحة في صناديق هدية إلى حكومة الحبشة ، وزيد على ذلك خمسة وثلاثون بندقية لنفس المرسلين . كل ذلك لا في مقابلة شيء . فهذا برهان على أن العلائق بين الحكومتين على غاية من الصفاء .

تلك آيات حكمة قامت لنا على حسن عناية الحكومة الخديوية براحة الأهالي وحقن دمائهم وحفظ أموالهم وكمال اهتمامها بالمحافظة على السلم ليتم لها تنظيم الداخلية وترتيب إدارتها حتى تسترجع إلى البلاد ثروتها وتتدرج بها في مراقي كمالاتها . أيدها الله في تتميم مقاصدها السليمة ونجاح أعمالها القويمة .

في الثورة العرابية

نيل المعالي بالفضيلة[1]

عثرنا في جريدة المقتطف على فصل مفيد ، يحكي تاريخ الجنرال «غارفيلد» رئيس جمهورية الولايات المتحدة في أمريكا ، فكان هذا التاريخ شاهداً على ما للرجل من وفرة العلم ، وكثرة التجربة ، وتقلبه في الأعمال النافعة لبلاده ، ودليلاً على ما لبلاد أمريكا من التقدم في المدنية ، حيث أن فضل الرجل عندهم يعرف ، ويشهد لهم به ، فلا يحول بينه وبين ما يؤهله له استعداده وضاعة أصوله ، أو خمول عشيرته ، أو فراغ يده من النقود ، أو حقارة مسكنه ، أو خشونة مأكله ، فجميع هذه الظواهر التي لا دخل لها في جواهر الرجال ليست معتبرة عندهم ، ولا هي المدار في ارتقاء مراتب الشرف والسيادة ، وقد استفيد من هذا التاريخ : أن هذا الرجل لم يصل إلى ما وصل إليه بلزوم أعتاب الكبراء ، ولا الوقوف خلف أبواب الأمراء ، ولم يرفعه إلى منزلة الرياسة العظمى صفاء لون الوجه ، ولا حسن تركيب الخَلْق ، ولا توسطه في منافع من هم أرفع منه منزلة ، ليجذبوه من حضيض حطته إلى أوج رفعتهم ، وهكذا يرتفع أبناء الأوساط والآحاد من الناس ، في البلاد المتمدنة ، بالصفات الفاضلة ، وسعة المعلومات ، وبذل الجهد فيما يعود على البلاد بالخير والفائدة .

وهذا هو الذي يبعث كل فرد من أفراد الأمة على الجد في كسب الفضائل الحقيقية ، واستعمال العقل الإنساني فيما خلق لأجله ، من إصلاح أحوال المعيشة ، وسعادة الدارين ، وسلوك طرق الرشاد ، واستخدام جميع الوسائل الالهية التي أعدها

(١) الوقائع المصرية : العدد ١٢٢٣ في ١ اكتوبر سنة ١٨٨١ م (ذي القعدة سنة ١٣٩٨ هـ) .

اللّه تعالى لمنافع خلقه ، ووهب لهم إدراكاً يتمكنون به من اجتناء منافعهم منها .

فأرباب الثروة وذوو المقامات الرفيعة ، يعلمون أن المناصب وارتفاع الشئون تنال بالفضائل التي ألهم اللّه بها عباده ، وهداهم إليها على لسان من اختصهم بمزايا الإدراكات السامية ، ودلهم عليها بالحاجات والضرورات بما ساقه اليهم من حوادث الكون التي هي خير أستاذ ماهر للعقول الإنسانية ، والنفوس البشرية ، وجعلها قواماً لسعادة المعيشة ، وركناً شديداً لبيت الحياة ، وهي الفضائل التي دونت لها كتب العلماء والحكماء ، وأثبتها الصديقون والسياسيون في مؤلفاتهم ، ويجمعها طلب النفع الخاص من طريق الفائدة العامة ، أي الوقوف في السعي لكسب المعيشة عند حد ما ينفع الجمعية المعنونة باسم واحد ، كمصر أو الشام أو أمريكا ، أو ينفع لعموم نوع الإنسان ، ولا يجلب ضرراً على أحد من المجتمعين ، لا في العاجل ولا في الآجل إلا أن يتوقف عليه نفع جميعهم ، ويتبع هذه الفضيلة الكلية عدة فضائل ، هي أصناف وأنواع لها ، وكل واحدة منها أصل لفضائل لا تنحصر إلا بالذوق الطاهر والفكر الدقيق ، ويلزم لنوال كلها اتساع دائرة العقل في المعلومات ، ومقارنة الحوادث بعضها ببعض في السير المدني ، ونسبة كل منها إلى الآخر في المنفعة والمضرة ، حتى يتيسر للشخص حسن الطلب على النحو الذي بيناه ، ويتبع هذا الواجب نشاط في العمل المفيد للفرد والمجموع ، واحتمال لكثير من المشاق المتعبة في أوقات وان أعقبها راحة دائمة ، ثم يعقب ذلك تجمل بصفات كثيرة وتَخَلٍّ عن أغراض جمة ، تسمى الأولى باسم الفضائل ، وتعنون الثانية بعنوان الرذائل ، فإذا تيقن الأعلون من الناس أن لا رفعة ولا ثروة إلا بحوز هذه الفضائل ، دأبوا في تحصيلها ، وبذلوا الجهد في المحافظة عليها ، فيسعدون بما يستفيدوَن ، ويسعد غيرهم بما يفيدون ، إذ يحرصون على التفنن في العلوم والصنائع التي يحتاجها غيرهم ، فيطلبها منهم بالثمن الذي يرغبون ، ويجتهدون في منع كل ضرر يخشى وقوعه لهيئتهم الاجتماعية ، التي هم أعضاؤها الرئيسة ، فتطلبهم الأفراد للسيادة عليهم ، جزاء لهم بحسن خصالهم وجميل فعالهم .

أما الوضعاء من الناس ، وذوو الأنساب الحقيرة ، ومن لا اسم لهم ، فإنهم يعلمون أن هذه الصفات الفاضلة تسوق إلى السعادة ، وأن من لا قدر لهم ، ولا تُعْلَم أسماؤهم ، لخمول ذكرهم ، وحجب ستارة الفقر والاعدام شواخصهم عن أعين الناظرين ، يعلو ذكرهم ، وتتوجه الأفكار إلى معرفتهم ، والقلوب إلى احترامهم ،

وتطلبهم المنازل الرفيعة وهم في مساكنهم الحقيرة ، فيجدون ويجتهدون في اكتساب ما يؤهلهم ويعدهم للحاق بمن سبقهم في الأعمال النافعة ، والأوصاف الفاضلة ، لينالوا من رفعة الشأن مثل ما نال السابقوون ، وبذلك تكون الأمة على اختلاف طبقاتها في حركة صعود دائماً ، فإن الغني وذا الجاه لا يريان لحفظ غناهما وجاههما أو الاستزادة منهما إلا المحافظة على منابع الخير من ذاته ، والبعد عن قواذف الشر ومطارح الضر ، والفقير وخامل الذكر لا يجد سبيلاً إلى الغنى ونباهة الاسم إلا المبادرة إلى أسبابه الحقيقية ، وهي التشبه بالنبلاء والوجهاء الذين لم ينالوا النبالة والوجاهة إلا بالفضائل الحقيقية في التحلي بتلك الفضائل ، حتى يصبح نبيلاً وجيهاً مثلهم ، فتقوى في الأمة دعائم العمران ، وتثبت فيها أصول السعادة التي وضعها اللّٰه تعالى لتحسين حالة الإنسان في حياته ، ووقايته من الخطر الذي يتوقع أن يحل به ، وعند ذلك تكون للأمة الأحوال التي نسميها بالرفاهية والعزة ، والسطوة والقوة والشوكة ، والغنى والثروة ، والرئاسة والسياسة ، وغير ذلك من الصفات التي تمدح بها ويعلو شأنها .

وهذا بخلاف ما يوجد في كثير من البلاد التي لا عناية لها بشأن الفضائل ، فلا ينظر فيها إلى الشخص من حيث حليته الباطنة ، وزينته العقلية ، ولكن أهاليها ينظرون إلى الرونق الظاهر ، والحلية الصورية ، ويعدون الأعراض الساقطة في المنزلة الأولى من الإعتبار ، فلا ينزل الواحد فيها منازل الشرف إلا إذا كانت له من أبيه أو من متبوعه جهة الشرف ، ثم إن صاحب الجاه والشأن الرفيع لا يسقط من مقامه ، فإن جاهه هو الحافظ له ، وشأنه هو الذي يقدم أبناءه وحواشيه إلى مثل مقامه ، وإن كان فاقداً لكل فضيلة ، وخالياً من كل صفة الإنسانية ، فتكون الطبقات في مثل هذه البلاد على الدوام ثابتة ، أفرادها على حال واحد في أزمنة كثيرة ، فالفقراء يبقون على فقرهم ، والأغنياء يدومون على غناهم ، وقليل أن يصير الفقير غنياً ، ويلزم لذلك تمكن الإستبداد والظلم في نفوس الطبقات العليا ، وثبوت جرثومة العبودية والذل في قلوب الطبقات السفلى ، وفي مثل هذه البلاد قد ينال بعض المستضعفين وآحاد الناس ومن لا شأن لهم رفعة شأن أو علو مقام ، ولكن لا من أسبابه الطبيعية التي سنها اللّٰه في خلقه ، بل بوسائل التذلل والمداجاة وإظهار العبودية لمن فوقه ، ولزوم اعتابهم ، والوقوف على أبوابهم ، أو بأن ينتصب لجلب منافعهم الخاصة ، فإذا داوم على ذلك أزماناً رقوا له ، وأخذوا بيده ، فدرجوه في مراقي الشرف سُلّماً بعد سلم ، حتى يلحق بهم ، ويعد في حاشيتهم ،

فيشرف بمثل شرفهم ، فبهذه الوسائل تنحرف القلوب ، وتميل الأفكار عن الجادة المستقيمة ، ويدخل الناس في هذه الطرق فتنعدم الرغبات في الفضائل ، بل تغفل الأذهان عنها بالكلية ، فلا تتوجه إلا إلى تلك الرذائل .

غير أن هذه الوسائل ، وإن أفادت في بابها ، وأتت بالغاية المطلوبة منها ، لكن لا يمضي زمن قليل حتى تسقط الأمة بتمامها ، وينتهي بها الحال إلى الخراب ، ويعم الشر جميع الأفراد .

فهنيئاً للبلاد التي تُعْرَف فيها الحقوق لأربابها ، وتدخل لها السعادة من أبوابها ، وإنا ننشر هذا الفصل التاريخي ليستفيد منه المطالعون .

قانون الوظائف المدنية[1]

كثيراً ما تحدث الناس في شأن قوانين الملكية ، وما يراد منها ، مع كون التقرير الذي رفعه حضرة دولتلو رئيس مجلس النظار كافياً في بيان المقصد ، ولهذا رأينا أن نزيد القراء إيضاحاً للقصد من هذا العمل الجليل ، فنقول : تحقق مجلس نظارنا أن الطريقة الجاري عليها العمل في قبول صغار المستخدمين في الخدمات الميرية الملكية وتولية كبار الموظفين الخطط المهمة ثم رفت أولئك وعزل هؤلاء ليست قويمة ، وأن دوام السير على مقتضاها مما يضر بأعمال الحكومة ويعوق المصالح الإدارية خصوصاً عن التقدم في الكمال والانتظام ، وذلك أن القاعدة في تقليد الوظائف والإبعاد عنها إنما هي آراء رؤساء المصالح ونظارها ، متى ظهر لدى رئيس القلم أو ناظر المصلحة أو من فوقهم استحقاق شخص لوظيفة بادر بتحويلها عليه ، سواء كان في الواقع مستحقاً أو غير مستحق ، ومتى انحرف عنه ، لداع خصوصي أو أي موجب مما لا يتجاوز علمه ، سارع إلى رفته بالاستصواب أو الاستحسان أو الاستغناء أو نحو ذلك من الأسباب المتعارفة في الرفت .

ولذلك كان المستخدم ولم يزل ، حتى تصدر القوانين وينفذ مقتضاها ، لا يراعي إلا رضاء رئيسه ، ولا يوجه الاستقامة في العمل وامتثال ما يأمر به فقط ، بل إذا احتاج

---

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٢٤٤ في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨١ م (٢ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) . والمقال غير معنون ، وإنما هو وارد تحت عنوان (قسم غير رسمي) . .

في إرضائه إلى طرق أخرى ، من كثرة التملق وملازمة الأبواب والمشي خلف الغرض ونحو ذلك عتلى حسب ما يليق بشأن المستخدم ورئيسه من الكبر والصغر ، لم يتأخر عن إجراء ما يراه موجباً للرضاء أياً كانت صفته ، فإذا أتى هذه الأسباب وجد نفسه لاحقاً بالوظيفة لا يفارقها إلا لأرفع منها ، وإن بعد عنها يوماً رأيتها تجذبه جذباً عنيفاً وكأنه جزء منها أو هي جزء منه ، وإن قصر في شيء من ذلك حقت عليه اللعنة ولو بالغ في الاجتهاد وتغالى في الاستقامة ، فإن التقصير في مرغوبات الرئيس يبدي له عيوباً وينشىء فيه نقائص وإن جمع في ذاته أنواع الكمال .

هذا فيمن تقلد الوظيفة بالفعل ، أما من يريد الوصول إليها فلا ينالها بمجرد استحقاقه في الغالب ، بل لا بد أن يضاف على الاستحقاق أن يعرفه زيد أو يترجى فيه خالد ، وكثيراً ما ينجح الترجي والشفاعة بصرف النظر عن الاستحقاق ، فقد يقدم الشخص على طلب الوظيفة وهو يعتقد أن ذلك لمجرد التعيش وليس الغرض أن يؤدي عملاً من الأعمال أو يقوم بواجب عليه فيها ، ومع ذلك متى وجد السند واهتدى إلى واسطة الخير رأيت المسعى ناجحاً والبغية حاصلة . وربما يوجد من ذوي المعرفة والاستقامة من هم أهل لاستلام بعض المهام ، لكن يعوقهم ويوجب حرمانهم فقد الوسائط التي توصلهم إلى ما يستحقون .

وهذه الأسباب جميعها كما هي أسباب لنيل الوظائف والثبات عليها ، أو للحرمان منها ، كذلك هي أسباب لإهدار مصالح الحكومة والمهاترة بأعمالها وواجباتها ، فإنها داعية لعدم المبالاة بواجبات الوظائف عند القيام بواجبات الرؤساء ، فيقلد الوظيفة ، ويرقى لأسمى منها من ليس بأهل للقيام بأدنى منها ، ثم يحرم منها أو من الترقي أو الاستناد على واسطة نافذة العمل من هو جدير للقيام بأهم الوظائف والارتقاء لأعلى المناصب ، فتضيع أفكاره ويذهب عمره سدى ، وكم في الناس من أمثال هؤلاء وهؤلاء ، ولا يخفى ما في جميع ذلك من المضرات التي تلم بالبلاد وتذهب ببهجتها .

فلو كان الرؤساء يعلمون أنهم مسئولون عن أعمالهم هذه تحت قانون نافذ الأحكام ، لم يكن ذلك يقع منهم ، إذ لا يقدمون على تعيين متوظف للوظيفة أولاً إلا بعد العلم التام باحتياجها إليه ، وأنه كفؤ للقيام بواجباتها ، ثم لا يرفت إلا عند الإخلال بأحد تلك الواجبات وثبوت ذلك عليه ببينات واضحة ، وصدور الحكم بها عليه من محكمة عادلة ، وعلى هذا النمط يكون الترقي ، فلا يزاد في راتب شخص ما

دام في وظيفة إلا لمزية ظاهرة يعلمها أهل ديوانه وتثبت له الأحقية بمقتضى القانون الحاكم بذلك رغماً عن نفوس مبغضية أو سابقية في الخدمة أو السن أو الظهور الكاذب حيث تكون نصوص القانون هي الناطقة بمزيته التي استحق بها زيادة الراتب في الوظيفة ذاتها أو استعد بسببها للانتقال عنها إلى أرقى منها .

فعند ذلك تنصرف نفوس المستخدمين ، صغاراً وكباراً ، إلى خدمة القانون ومراعاة الواجبات التي رسمها ، ويتسابقون في القيام بها لينالوا الشرف الذي أعده القانون جزاء على الوفاء بالواجبات ، فتتحد وجهة الجميع في تقدم أعمال الحكومة وانتظام شئون المصالح ، ويظهر عند ذلك أهل الفضل بفضلهم ، فينشأ اللاحقون على طلب الشرف الذي ناله سابقوهم إليه ، فيسري روح التقدم في البلاد عموماً ، وتحيى الأفكار والفضائل حياة جديدة ، وتجود القرائح الصافية بما استكن فيها أزمنة مديدة وهو في حيز الكمون، وتنبعث النفوس الزكية ناشرة أعمالها بعد أن كانت في طي الخمول، وبهذا تنقبض صدور الجهال وتنقطع أيديهم عن تعاطي الأعمال فينزوون في خبايا الإهمال حتى يحل بهم العدم وبئس المصير ، فيعلو شأن الكمال ويرتفع مقدار الفضل وتنطلق المصالح العمومية في طريق تقدم لا يعوقها عنه عائق بتيسير اللّٰه العزيز العليم .

فلهذا كان من الواجب سن قانون واف كافل ببيان حدود الرؤساء والعمال وحقوق كل منهما وتحديد شروط قبول المستخدم في الخدمة وموجبات رفته منها ، فأول ما يجب أن يرسم في ذلك القانون أن لا توجد الوظيفة للشخص ، بل يوجد الشخص للوظيفة ، فالقاعدة الأساسية تقرير الوظائف التي تلزم في دوائر الحكومة ، فإذا أوجدنا بيننا من ينسب إلى أمير أو يحسب على كبير ، واحتاج إلى الانتظام في سلك رجال الحكومة ، يمتنع علينا بمقتضى القانون أن نخلق له وظيفة جديدة لا لزوم لها ولا داعي إليها إلا ابتغاء مرضاة من ينسب أو يحسب عليه حتى لا نحتاج فيما بعد إلى رفته عند انقطاع المحسوبية .

وثاني واجب : أن يكون طالب الوظيفة ، عند احتياجها اليه ، لائقاً لها ، مستعداً لأداء واجباتها ، قادراً على الوفاء بمقتضياتها .

وثالث الواجبات : أن يكون من الفطنة بحيث يفهم القانون الذي يعمل بمقتضاه .

ورابعها : وهو الأول والآخر ، أن يكون مستقيماً لا تمليه الأهواء ولا تستهويه الأغراض . ثم على هذه القواعد يكون الترقي والتقدم في الوظائف ، حتى يترتب على ذلك تلك الفوائد والثمرات المقصودة من وضع القانون ومسئولية الرؤساء عمن يكون تحت رئاستهم .

ومراعاة لهذا الواجب المهم رأى مجلس النظار أن لا بد من وضع هذا القانون ، فأصدر قراره بذلك ، ولموافقته للإرادة الخديوية صدر الأمر الكريم بتشكيل لجنة لمباشرة العمل فيه ، وهذه عناية يدوم أثرها ويجنى ثمرها ويجب على كل وطني شكرها ، يتحادث بها الأبناء عن الآباء ما دام فيهم مدرك يعرف قدرها .

وسيهتم مجلس النظار بإنشاء قوانين للإدارات والمصالح تضبط بها الأعمال ، ويخصص كل نوع منها بوظيفة يقوم بها عارف يحددها ، وهذا أمر يحتاج إلى غاية الدقة والتبصر . نسأل اللّه توفيقهم لخير الأعمال .

أوهام الجرائد[1]

تنوعت أقوال الجرائد الأوروبية والجرائد التي تطبع في القطر المصري ، وتشتتت مقاصدها فيما ينشر من فصولها ، ومع التباين وشدة الاختلاف يذهب أغلبها إلى وجهة واحدة يثبتها في كلامه ويقررها في بيانه وإن لم يكن له فيها كتبه وجهة ، وذلك ما يزعمون أن علائقنا مع الدول العظمى والباب العالي تغير وضعها ودارت على غيرها محورها الأول من المحبة والمصافاة ، وأن ما حسبوه عظيماً من الحوادث التي وقعت في بلادنا أخيراً قد أثر في نفوس الدول أثراً يحملهم على معاملتنا بغير ما نود ، أو على خلاف ما كنا نعهد ، ويطيلون القول في ذلك ، وكثيراً ما تنقل الجرائد العربية بعضاً من تلك المباحث ، فتقيم منها أغراضاً موهومة وغايات غير معلومة ، ثم يأخذها الغضب وتغشاها الحدة فتأتي من المقالات والجمل بما يوهم قراءها أن في الأمر خطراً أو تحت الحجاب شراً مستوراً .

على أن جميع هذه المقالات وتلك الفصول المطنطنة ليست تعبر إلا عن أفكار منشئها وما هي من مقاصد الدول ولا من مبتغيات القابضين على أزمة السياسة .

من ذلك ما ذكرته جريدة «الفار» المطبوعة بسكندرية في بعض أعدادها من أن الجناب السلطاني في إرساله اللجنة العثمانية من أخص رجاله إلى مصر قد نظر إلى هذا القطر كأنه ولاية غير ممتازة ، وانه يريد بذلك إعادة سلطته على الديار المصرية ، وأن

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٤٥ في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ م (٣ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) .

دولة انكلترا ستلقى عناء شديداً في مقاومة الدولة العثمانية وردها عما تروم تنفيذه من سياستها الجديدة ، إلى آخر ما ذكرته ، وليس لهذا المقال من سند سوى الوهم إن صح أن يكون سنداً .

الدولة العلية لها علينا حق السيادة والولاية ، ولنا منها ما خولتنا من الامتيازات التي منحتنا إياها بمقتضى الفرمانات السلطانية العلية ، وليس من قصد دولتنا العلية الشأن أن تمس شيئاً من هذه الامتيازات في زمن من الأزمان . غاية ما تطلبه منا الوقوف عند الأحكام والحدود التي عينتها لنا وكنا عندها واقفين في جميع الأوقات ، ولم نزل حتى اليوم ولا نزال على الدوام نراعي حرمتها ونحافظ على اتباعها كل المحافظة ، وقصارى ما تبتغيه منا أن نصلح شؤوننا ونسلك في جميع أحوالنا سبل الاستقامة باذلين في ذلك كمال الجهد وغاية الطاقة بالطرق المألوفة عند الأمم ، ونحن على ذلك عاملون ، ولنا تمام الأمل فيها أن تساعدنا على ما نروم من اصلاح بلادنا وإيجاد وسائل المدنية فيها ، وعندنا يقين لا ريب معه أن الجناب السلطاني ينشرح صدره إذا رأى بلاداً كبيراً كالبلاد المصرية تمتعت تحت ولائه بنعمة العدل وتحسين النظام .

ومن ذلك ما ينشره كثير من الجرائد الفرنساوية والانكليزية من الآراء والأفكار فيما يلزم دولتي فرانسا وانكلترا أن تتخذاه لحفظ مصالحهما في مصر ، على تباين في المشارب واختلاف في العبارات ، كلها تحدث عند المطلعين عليها ظناً يكاد يبلغ حد القوة بأن الدولتين لا بد أن تسلكا بنا طريق المناوأة وأن تقفا لنا مانعاً في طريق تقدمنا ، معاكستين لنا في أعمالنا أو طالبتين الاستيلاء على شيء من أراضينا أو سلبنا حقاً من حقوقنا الشرعية ، ويتبع هؤلاء قوم آخرون يظنون أن للدول الشمالية يداً في معاكستنا ، ويعقدون لذلك فصولاً مطولة ، ولا واقع لشيء من ذلك .

إن الدول الشمالية والتي تواليها على نحو خاص لا هم لها بما يحدث في بلادنا ، فلها من أمورها الداخلية وعلاقاتها مع مجاوريها ومعاهديها من الدول العظيمة ما هو أهم بالنظر من أحوالنا ، وان مقاصدها فيما يلاطم تخومها تستفرغ الفكر فيها ، فلا تدع لرجالها خاطراً يتوجه الى معاكستنا في شيء ، ومن يظن شيئاً من ذلك فهو واهم .

أما الدولتان (فرانسا وانكلترا) اللتان اعترفنا لهما بحق المراقبة على ماليتنا فمخابراتها الرسمية معنا أو من إحداهما مع صاحبتها جميعها ناطقة بأن العلائق بيننا

وبينهما على أحسن ما يرام ، وأنهما مستعدتان لمساعدتنا على كل ما نروم من إصلاح شئوننا ، بل مقالات رجال الدولتين من أولي الأمر وكبار السياسيين وخطبهم في المجامع والمحافل لا تشف إلا عن غاية المودة والصفاء .. وإننا نورد في ذلك خطاب المستر غلادستون في (جلادستون هول) في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ ونكتفي به عن إيراد سائر ما قيل من مثله ، حيث أن هذا الرجل الشهير هو رئيس وزارة انكلترا ، وهو مع وزارة فرانسا على وفاق في الرأي بالنسبة إلى الأقطار المصرية ، فما يأتي به يعبر عن سياسة الدولتين لا محالة قال :

إن هناك بلدة قلقت بها الأفكار ، واضطرمت في شأنها الخواطر ، ألا وهي مصر ، التي سبق لدولتي فرانسا وانكلترا مباشرة العمل فيها بالاشتراك ، ومن المحتمل أنكم تعلمون ذلك ، ولا ريب أن العمل المذكور كان عرضة لكثير من المصاعب والمعارضات التي أخذنا الآن نشعر بأخطارها . على أنني أعد نفسي سعيد الطالع حيث ثبت لي أن سلفنا الذين خلفناهم في الوظائف قد نالوا حق الاعتبار والشهرة بالفخار بما أصابوا في سياستهم التي استعملوها في هذه المسألة ، فإن تداخل فرانسا وانكلترا عاد على الديار المصرية بفوائد جمة ، إذ لا ريب عندي في أن المالية المصرية عاودها الانتظام بعد الاختلال ، وأن سكان القطر المصري مع ما لهم من حسن السلوك ولطف الطباع وسهولة الانقياد لسلطة الحاكم قد نالوا حظاً وافراً من الفوائد التي سببها التداخل الأوروباوي بعد أن كانت سلطة الاستبداد وقوة الظلم هي القابضة على زمامهم . فلهذا لا أرى في أمر البلاد المصرية إلا رأياً واحداً أظنه يقع عندكم موقع الاستحسان ، وهو أن نبذل الجهد في العمل بالاتحاد التام مع دولة فرنسا ، التي هي حليفتنا الصادقة ، ولا مجال للشك ، ولم يحدث إلى الآن موجب للريب في إمكان المحافظة على هذا الاتحاد واتفاق الرأي في العمل ، وسنبذل الجهد في منع ما عساه يحدث من المشاكل بين الحكومة المصرية والجناب السلطاني ـ (إن كان ثم مشاكل معاذ اللّه) ـ ومأمولي أن ننجح في اجتهادنا هذا ـ (استحسان) ـ ولا نلتمس زيادة في تداخلنا ما لم يطرأ موجب لذلك ، لأننا أيها السادة لا نود ولا نتمنى لكل بلد إلا تعديل أحوالها وانتظام أمورها على قدر الامكان بما يوافق آراء أهاليها وينطبق على إرادتهم وهم أحرار في أعمالهم ـ (استحسان) ـ .

غير أن ما نباشر من الأعمال في جميع الأحوال لا يكون مبنياً على مراعاة جانب

العائلة المالكة وتأييد خصوصياتها فقط ـ (استحسان) ـ ولا يكون ناشئاً عن حب ذات يبعثنا على تفضيل المنفعة الخاصة على غيرها ، ولا مؤسساً على جعل مصالحكم أيها السادة مقدمة على جميع المصالح في القطر المصري ، حتى مصالح أهاليه أنفسهم ، كلا . . إن قولي هذا صادر عن تمام الاخلاص والصدق ، بل نجعل كل اجتهادنا في تأييد المشروعات التي تفيد أهالي البلاد رفاهية وتكسبهم رفعة ، فإننا إذا سلكنا هذا الطريق القويم يأتي بما يوافق مرغوبكم من تبليغ حالة القطر المصري أجلّ الأحوال المعتبرة في الممالك المتمدنة وإيصاله إلى مراقي الكمال ، ونكون بذلك قد تداركنا غاية قصدنا ونهاية مرادنا ، وهو مساعدتنا لأهالي البلاد المصرية على أهم مصالحهم . اهـ .

* * *

وليس بخاف على ذوي البصيرة من المطلعين على خطاب هذا السياسي الشهير ما حواه من براهين حسن مقاصد الدولتين في بلادنا ، وخلوص العلائق بيننا وبينهما من كل شائبة تبعث على سوء الظن ، فأي موجب يسوق أرباب الجرائد إلى اختلاق الأوهام في غير أوقاتها ، واختراع الأقيسة الفاسدة واستخراج نتائجها الأعرق منها في الفساد ؟؟ لا أظن ذلك إلا عجزاً عن الاتيان بما يكسب أدباً أو يرشد إلى فضيلة ، فيخشون من بقاء أعمدة الجرائد خالية فيملأونها من خزائن الخيال وإن لم ينطبق على الواقع . ونرى الأليق بجرائدنا العربية أن لا تكبر هذه الأفكار ولا تعتبرها عنواناً لمقاصد الدول العظيمة ، ولا تحلها مكان المخيف والمزعج فتندفع مع الحدة إلى حيث تنتهي ، بل عليها إن دافعت أن تزيد الخواطر هدوءاً والنفوس اطمئناناً ، فليس هناك الآن من يقصدنا بسوء أو يجهر لنا بإرادة الضر ، وقد ورد في الحديث النبوي : «إذا علمت العداوة ممن يكتمها فمن السفه أن تجاهره بها» .

على أن ما يكتب وتملأ به الصحائف ليس شيئاً جديداً تغفل عنه الأذهان ، إنما هو أمر لو سألنا عنه صبياننا قبل بلوغهم لرأيناه مطوياً في جوانحهم ، إنما يقعدهم عن العمل به الجهل بالحقوق العامة والبعد عن لب المعارف الصادقة ، وهذا أمر جلي لا ينازع فيه اثنان خصوصاً عند محرري الجرائد الذين هم نخبة الناس في الفضل ، وعليهم أن يكونوا أعرف بالواجبات من سواهم ، فأهم شيء لديها ولدى كل محب لوطنه هو تنبيه الناس إلى أخص منافعهم وألصقها بهم ، غير متعلقة بغيرهم ، فعلى الجرائد التي تجعل لنفسها نصيباً من الحرية الحقيقية والمحبة الوطنية الصادقة أن تشتغل

بتربية العقول والأفكار تربية أساسية تنتقل بها النفوس قهراً إلى طلب ما هو أعلى وأجل مما ندعي إليه الآن . وبالجملة ، فسنة اللّه في خلقه إبداعاً وتكميلاً أن لا تطلب الغايات إلا بعد إعداد الوسائل ، ولا تدرك النهايات إلا بعد استكمال البدايات ، ومن طلب الكل قبل الحصول على أجزائه ، أو التمس الكمال دون استكمال معداته فقد طلب محالاً . اللهم إلا أن يكون الغرض خاصاً قاصراً على صاحبه لا يراعى فيه حق الحكومة والوطن ، فهذا سهل الحصول بكل وسيلة ، لكنه لا يلبث أن ينكشف الغطاء عن سره فيظهر للناس على خلاف ما علموه . على أننا نعيذ أصحاب الجرائد الوطنية من هذا القصد السافل ، ونطلب منهم على لسان الحكومة السنية أن يلزموا اعتدال المشرب على قدر الامكان ، ولا يجعلوا للناقدين عليهم سبيلاً ، وأن يصرفوا أذهانهم الصافية إلى تبيين الأعمال النافعة ووجوهها ووسائل تسهيلها ، ويتعاونوا على ذلك حتى يكونوا قد خدموا الوطن خدمة صادقة لا تخالطها الأغراض النفسية التي تختلس العقل من حيث لا يشعر . متعنا اللّه بأفكارهم وأرانا جميل آثارهم .

الحياة السياسية[1]

إن للوجود الإنساني في هذه الحياة الدنيا ثلاثة أدوار متوالية ، يأخذ بعضها بأطراف بعض : الأول : دور الفطرة ، وهو الوجود الطبيعي . والثاني : دور الاجتماع ، وهو الحالة المدنية . والثالث : دور السياسة ، وهو موضوع كلامنا في هذا المقام .

فالمرء يوجد ساذجاً فطرياً يلتمس الغذاء والمبيت وسائر الحاجات الطبيعية مما تصل يد إمكانه إليه ، ثم يدفعه الحرص على الذات إلى حفظ النوع ، وتلجئه كثرة الحاجات إلى طلب الإعانة ، فيتألف ويجتمع فيصير مدنياً ، ثم يتقدم في هذه المرتبة فينظر في شئون نفسه ويهتم بأحوال جنسه ، فيصير سياسياً ، وهو الإنسان المدني الكامل الحقوق والواجبات .

ولا شك في وصولنا الآن إلى هذه المرتبة العالية ، وحصولنا في هذا الدور الخطير ، بما أطلق لنا من الحرية وما تقرر لنا من الحقوق السياسية عفواً واختياراً من دون غصب يلزم فيه الرد ، ولا تغرير يحتمل النقص . ولكننا لا نزال في دور الطفولية من هذه الحياة ، فلا بد لنا من مرب حكيم يأخذ بيدنا فيما نعانيه ، فلا نسقط ونحن في أول الدرجات ، ومن دليل راشد يهدينا الصواب ، فلا نضل ونحن في أول الطريق .

---

(١) (الوقائع المصرية) عدد ١٢٥١ في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (١٧ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) . .
ومكتوب في صدر هذه المقالة : «وردت إلينا من أديب فاضل هذه الفصول الجليلة بهذا العنوان ، فننشرها متتابعة على أيام ، وفيها تبصرة للقارئين ، فقال الفاضل :

ولا يتوهمن محب الحرية أن الحاجة إلى المربي والدليل منافية لما تقتضيه حريته ، أو مشعرة ببقاء الاستبداد ، فإن هذه الحاجة قد عرفت والفت في أظهر البلاد تمدناً وأحرص الأمم على الحرية السياسية ، وكانت ولا تزال من لوازم النماء والبقاء في الاجتماع الإنساني ، ولم نبرح كذلك ما دام في الأرض علماء وجهلاء وحكماء وسفهاء وخاصة وعامة ، وما دام الإنسان محل خطأ ونسيان ، ولكن يشترط في المربي والدليل أن يكون ممن اجتمعت الكلمة عليهم وحصلت الثقة بهم ، وإلا فهو من ذوي السلطة الناشئة عن القوة في جانبه والخوف أو الوهم في جانب الرعية ليس إلا .

هذا الشرط حاصل لا ريب في أولي الأمر منا ، فإن الجناب الخديوي المعظم ، أيده الله ، قد عرف بالرغبة في إصلاح الوطن والميل إلى إعلاء شأن الأمة والحرص على حريتهم ، حتى صار يقال وينشر في عهده ما كان يخشى بعضه من قبله ، فكثرت في أيامه الجرائد ، وكانت نزراً قليلاً وتألفت الجمعيات الخيرية والأدبية ، ولم تكن شيئاً مذكوراً ، واطلقت للناس حرية الكلمة ، وكانوا يتكلمون في ديارهم همساً ولا يأمنون .

أما النظار الكرام فهم هم الذين اختارتهم الأمة بإرادة ذلك الأمير العلي الشأن ، ثقة بهم ، وعلماً بأنهم أصحاب الرئاسة الحقة والزعامة المستحقة بين الذين يرومون أحياء مصر لأهل مصر ، ويريدون أن يكون الوطني في مقام الإنسان فائزاً بحقوقه ، ناهضاً بواجباته ، مساوياً لجاره ، غير معارض في داره ، يحصد مما يزرع للعيال لا لأهل الاغتيال ، ويجني مما يغرس للأولاد لا لأهل الاستبداد . وقد أخذ هؤلاء الأدلاء الراشدون في تمهيد سبيلنا وإزالة العقبات منه ، متوسلين إلى ذلك بالحكمة والاعتدال ، آخذين بأسباب التؤدة ومراعاة الأحوال ، حتى وثق بهم الأجنبي فضلاً عن الوطني ، وبدت مقدمات سعيهم وآثار اجتهادهم بمظاهر حسن الإدارة وإقامة العدل وتقرير المساواة وإصلاح الخلل السابق تدريجاً ، فاستحكمت علائق الولاء بينهم وبين المتبوع الكريم ، وتأيدت صلات الموالاة بين حكومتتهم والدول العظام كما تدل عليه أقوال وزرائها على منابر المجالس وكلام وكلائها في دوائر المخابرات .

فالواجب على الوطني الراشد أن لا يعبأ بعد ذلك بما تنشره بعض الجرائد مما لا مكان له من الصحة ، جهلاً منها بحقيقة الحال ، أو ميلاً مع الاهواء ، أو إضلالا لأفكار أبناء الوطن المصري ، فإن أراجيف تلك الجرائد بديهية الفساد .

وكذلك يجب على الصحف الوطنية التي هي في مقام الإرشاد والهداية ألا تقلق الخواطر عبثاً بايراد هاتيك الأراجيف على علم ببعدها من الصحة ، وإن كان منها ما يلزم نقله بياناً لتفاصيل الأحوال السياسية فلا أقل من التفريق بينه وبين مقاصد الحكومات وآرائها ، كراهة أن يقع اللبس في الأمور فينشأ عنه النفور في محل الائتلاف ، والوحشة في مكان التقرب ، والكدر في موضع الصفاء ، خصوصاً وأن الحكومة السنية على يقين من أن الدول المحبة لا تقصد بنا إلا الخير ولا تنوي لنا إلا الموالاة ، وأنها تتركنا وشأننا نصلح منه ما يحتاج إلى الإصلاح ، وننشىء ما يترتب عليه النجاة والنجاح ، مما لا يمس حقاً مرعياً ولا يؤثر في العهود المبرمة شيئاً ، ونحن في اهتمام بهذا الشأن ، نسأل اللّه فيه فوزاً قريباً .

* * *

تبين(٢) في المطلب السابق ماهية هذه الحياة ، من طريق الإجمال ، وأنها عبارة عن وصول المرء في هيئة الاجتماع إلى درجة الاهتمام بأمور نفسه والنظر في أحوال جنسه فبقي أن يعلم كيفية سيره في ذلك السبيل ، وما يترتب عليه ، وما يحق له فيه ليكون على بينة من الأمر فيأخذ بأسبابه ، ولا يدخله من غير أبوابه .

إن هذه الحياة توجب للوطني أن يكون حراً في رأيه ، متصرفاً في شأنه إلى حد أن لا يضر بالهيئة المجتمعة ، ولا يمس شأن سواه . فهذه الحرية على شرطها المذكور ، تقتضي العلم بالمصلحة العمومية والحدود الشخصية ، وهو ما يعبر عنه بالأدب السياسي ، ووجه الضرورة في معرفة هذا الأدب أن المرء إذا عرف مصلحة قومه سعى فيما يوجب لها البقاء والنماء ، وإذا رأى حدود إخوانه أقام لنفسه حداً لا يتعداه وحظاً لا يتخطاه ، بخلاف ما إذا جهل ذلك فانه لا يأمن حينئذ أن يظهر بما يخالف تلك المصلحة ويفسد هذه الحدود ، فتكون حريته ضرراً بأوطانه ووبالاً على إخوانه .

وليس هذا الأدب مما يؤخذ بالمكاشفة أو يحصل بالسليقة أو يعرف بالبداهة ، بل لا بد في تحصيله من الطلب والإجتهاد وحسن الاقتداء ودقة النظر والتبصر في أحوال الناس من قبل وفي الحال . وهيهات مع ذلك أن يحصل بقدر اللزوم ويتم بحسب المرام

---

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢٥٢ في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ هـ) . . . وفي صدر المقال : «تابع فصول الأديب الفاضل» : (الحياة السياسية) .

إلا بعد توالي الأجيال وتعاقب الأعوام . يدل على ذلك أن الذين سعوا إليه من قبلنا بمئين من السنين سعى من شمر ذيله وأدّرع ليله ، مجدين ساهرين بياض النهار وسواد الليل لا يزالون على مراحل من غاية الكمالية ، يرون ذلك من أنفسهم ، ويعترفون به سراً وجهراً ، ولا تأخذهم عزة الأنفس في الاسترشاد بالسابقين منهم وبآحاد أهل العلم السياسي وأفراد ذوي الكمال المدني ، فهم يشربون بأسماعهم خطب الوزراء والنواب ، ويأكلون بأنظارهم منشورات الجرائد الوضاء ، فيردون من تلك الخطب سلسبيل الحكمة والاعتدال ، ويتناولون من هذه المنشورات غذاء الحمية الوطنية ، وفيهم بين ذلك علماء تدبير ورجال حكمة وزعماء سياسيون وفضلاء رحالون يكشفون لهم حجب الأوهام عن أوجه الأمور ، ويجلون للأفهام صور الحقائق فلا تكاد تخفى عنهم خافية ، إلا ما لا يعلمه غير اللّه .

فإذا حصل هذا الأدب للوطني السياسي ، وكان مع ذلك نبيل النفس ، طاهر الذيل ، صادق النية ، قادراً على إيثار المصلحة العمومية ، فله حينئذ (حينئذ فقط) ما لسائر أهل الحياة السياسية ، وهي حقوق كريمة مقدسة لا ينبغي أن يمسها إلا المطهرون من درن الدنيئات : حرية رأي ، وحرية قول ، وحرية انتخاب .

ولكل من هذه الحقوق الثلاثة حد ، لو تعداه لكانت الحرية فيه شراً من القيد وأشنع من العبودية : فحد حرية الرأي أن يكون مبنياً على القياس ، موافقاً للحكمة ، مطابقاً للصواب . وحد حرية القول أن يراد به الخير ، ولا يجاوز فيه حد المنفعة والملايمة ، ولا يمس شرفاً مصوناً ، ولا يضر بريئاً أميناً ، ولا ينشر عن غير علم يقين . وحد حرية الانتخاب أن يراد به مصلحة الوطن العزيز ليس إلا .

وقد عنيت حكومتنا السنية بتعزيز هذه الحقوق ، وتعيين الحدود ، أخذا بما يحق لها وما يجب عليها من ذلك ، وصدوراً عن الرأي العمومي الذي اختارها لتكون دليله في هذا السبيل . فبقي على الجرائد الوطنية أن تقتدي في ذلك بآثارها ، وتهتدي بأنوارها ، فتسلك بالأذهان مسلكاً سليماً من الآفات خالياً عن العقبات ، وتشرب القلوب سياسة صافية سائغة زلالاً ، تفيدها عافية ولا تزيدها اعتلالاً ، مجتنبة في كل ذلك ما يشيعه المرجفون ، متجافية عما يرجف به أهل الأغراض مما لا يصح التعويل عليه ، ولا يكون له في جانب التصديق مكان ، جاعلة مصلحة الوطن نصب عينيها في

كل الحال ، عالمة أنها بمنزلة المربي للأرواح والعقول ، فلا يحسن بها أن تكون من المفسدين .

وبقي على الوجهاء والنبهاء والرؤساء والعلماء وسائر ذوي الحكمة النافذة أن يحسنوا السيرة ويطهروا السرائر وينبذوا الأغراض الذاتية نبذ النواة ، ويطرحوا الأهواء النفسانية طرح القذاة ، ويسيروا في طرق السلامة إلى غايات الهناء والكرامة ، فهم في الركب الاجتماعي بمقام الأدلاء ، وإذا لم يهتد الدليل سواء سبيل فغاية الركب الضلال .

وعليك أيها الوطني ، كائناً من تكون ، أن تحرص على شأن أوطانك حرص البخيل على درهمه ، وتخاف على منفعة قومك خوف الجبان على دمه ، وتعلم أنك إن أحسنت فلنفسك ، وإن أسأت فعليها وعلى أبناء جنسك ، إذ ليس ما تتصرف فيه بحريتك مما يعود ذاهبه أو يمكن الاعتياض منه بسواه ، وإنما هو المصلحة المقدسة الوطنية ، فحذار أن تأخذك فيه الحدة ويتولاك النزق اغتراراً بما وصلت إليه وذهولاً عما كنت بالأمس عليه .

فأنت في أول درجة من مرقاة السياسة ، وفي أول مرحلة من طريق الحرية ، فلن تبلغ الدرجة العليا إلا إذا صعدت سائر الدرج ، ولن تدرك الغاية القصوى ما لم تقطع سائر المراحل ، فإن حاولت غير ذلك لم تأمن الهبوط من الدرجة التي بلغت ، والرجوع من المرحلة التي وصلت . بل ربما صرت على مسافة أعوام مما كنت ترجو إدراكه بأيام .

هذه نصيحة مخلص في محبتك ، ومشورة حريص على منفعتك ، لا يسألك عليها أجراً ولا يلتمس شكوراً .

فإن لم تكن لمقال النصيح سميعاً ، ولا عالماً أنت به
سينبهك الدهر من رقدة الذهول ، وإن قلت : لا أنتبه

* * *

الأدب السياسي[٣] ، على ما عرفناه في المقالة السابقة ، لا يحصل لأفراد الأمة كلهم أجمعين ، ولا يكون في الذين يحصلونه سواء بمقدار واحد لأنه من الملكات

---

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٢٥٤ في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) وفي صدر المقال : «تابع فصول الأديب الفاضل» : (الحياة السياسية) .

الصناعية العلمية ، والملكة لا تحصل إلا بتكرار العمل ، وإن حصلت فإنها تختلف استحكاماً وكمالاً بحسب اختلاف القابلية والتفرغ في الناس .

على أن الأدب السياسي وإن لم يتيسر عمومه في الأمة إلا أنه قد يحصل لأفراد كثيرة منهم على مقادير مختلفة ، فيمكن لمجموعهم أن يسيروا في سبيله آمنين مهتدين اقتداء وتقليداً ، ويتدرجوا به في مراتب الحياة السياسية حتى يتوالى التكرار ويطول الاستمرار فيصير فيهم من الملكات الذوقية التي تعرف ولا تعرّف ، كما كان العرب في الجاهلية بالنظر إلى اللغة ، ينطقون بالكلام المركب بالوضع ، ولا يعرفون له من قاعدة غير الذوق .

وإنا إذا تأملنا أحوال الأمم العريقة في التمدن والسياسة لم نر هذا الأدب في آحاد مجموعها بقدر الحاجة ، ولم نره في الأفراد السابقين على حد سواء ، وإنما هو في عدد كبير من ذوي رئاستهم وأرباب الكتابة والخطابة فيهم ، يعقدون له ألوية مختلفة الألوان ، فتسير العامة تحت ظلالها فرقاً متنوعة المسالك ، مع وحدة الغاية للجميع ، إلا الذين احترقت أذهانهم بنيران الحدة والطيش، وما هم بكثير ، وإن كثر ما يضجون وما يعجون .

ولكن مهما بلغت الأمة من مبالغ السياسة ، وكثر عدد أفرادها المتأدبين بذلك الأدب ، فلن يكون لها نماء ولا بقاء في الحياة السياسية ما لم تكن ذات وجهة معلومة ، ووحدة لا تقبل النزاع والخلاف ، يدل على ذلك تقدم الذين اتحدت وجهتهم ، وتأخر الذين تفرقت كلمتهم من قبلنا وفي هذه الأيام .

فإن قيل : ما لنا لا نرى تفرق الأمم الأوروبية أقساماً وأحزاباً مانعاً من تزايد ثروتهم وتعاظم قوتهم واستفحال أمرهم في الحياة السياسية ؟؟

قلنا : إن أولئك الأمم لا يختلفون على غايتهم المقصودة بالذات ، وإنما تتنوع الطرق التي يسلكونها إلى تلك الغاية ، فإن كان الفرنسوي جمهورياً أو ملكياً أو إمبراطورياً فهو فرنسوي على كل حال وقبل كل شأن، وإن كان الألماني محافظاً أو نجاحياً أو اجتماعياً فهو ألماني من وراء ذلك . وهكذا الإنكليزي والإيطالي والنمسوي وسائر أهل المدنية والحياة السياسية .

وإما قيدنا الوحدة اللازمة لهذه الحياة بأن لا تقبل النزاع والخلاف إلا احترازاً مما

يحسب في الظاهر موضع ائتلاف واتحاد ولا يكون كذلك في الواقع ونفس الأمر ، ومما لا يمكن أن تجتمع كلمة الأمة بجملتها عليه لاختلاف الآراء وتنوع العقائد فيه ، فإن هذه الجامعات وإن كانت جديرة بالاعتبار حرية بأن تحفظ وتصان ، إلا أنها بعيدة من السياسة لتعلقها بالنظر الفكري وتجردها في الذهن عن المحسوس ، فضلاً عن كونها غير واحدة في مجموع الامة ، فالجدير بأهل الحياة السياسية ، من أي الناس كانوا ، أن يجعلوا الوطن وحدتهم ، لامتناع الخلاف فيه بين ذويه .

ومعلوم أن قدر الشيء يعلو ويسفل ويزيد وينقص بمقدار ما يكون له من الشأن وما يتعلق به من المنافع ، فإذا كان الوطن هو الوحدة التي تجتمع كلمة الامة عليها عظم بذلك شأنه المعنوي وتعلقت به المنافع الكلية ، وصار المحور الذي تدور عليه المقاصد والمساعي ، فيرتفع قدره ويعلو مكانه ، وإذا ارتفع قدر الوطن فذلك يعود بالشرف والعز على ساكنيه، لانه لا حقيقة له إلا بهم وفيهم، ولا رفعة فيه إلا منهم ولهم ، فهم إياه ، وهو لفظ وجودهم ومعناه .

فيا أبناء الوطن العزيز ، لئن فرق بينكم اختلاف الآراء وتنوع المشارب وتلون التصورات ، فقد وجدتم في الجامعة الوطنية ما تأتلفون به وتجتمعون عليه ، فيجعلكم عصبة خير متلاحمة الاطراف ، متوازرة متضافرة كالبنيان المرصوص . فهلم إلى هذه الجامعة ننشر لواءها ونرفع منارها ، ونظهر للعيان آثارها بأعمال تثبت التنزه عن المقاصد الدنيئة ، والتعفف عن المآرب الذاتية ، وأقوال تشف عن صحة الأبصار والبصائر وحسن الأسرار والسرائر ، لعلنا نقطع ألسنة الذين يرموننا بالجهل والغباوة والبعد عن مراتب الحياة السياسية ، ولعلنا نحقق آمال الذين يتمنون لنا السعادة وحسن الحال ، وبلوغ الأماني وإدراك الآمال ، ولعلنا بحول اللّه نكون من المفلحين .

وسنبين غداً ما هو الوطن ، وما حقه علينا ، فموعدنا قريب ، وعلى اللّه نتوكل وإليه ننيب .

الحياة السياسية[1]

تقرر فيما سلف أن لا بد لذوي الحياة السياسية من وحدة يرجعون اليها ، ويجتمعون عليها ، اجتماع دقائق الرمل حجراً صلداً ، وأن خير أوجه الوحدة الوطن ، لامتناع الخلاف والنزاع فيه ، ونحن الآن مبينون بعون الله ماهية هذا الوطن ، وبعض ما يجب على ذويه .

الوطن ، في اللغة : محل الإنسان مطلقاً ، فهو والسكن بمعنى : استوطن القوم هذه الأرض ، وتوطنوها ، أي اتخذوها سكناً . وهو عند أهل السياسة : مكانك الذي تنسب إليه ، ويُحفظ حقك فيه ويُعْلم حقه عليك ، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك . ومن أقوالهم فيه : لا وطن إلا مع الحرية . وقال «لابرويز» الحكيم الفرنساوي : لا وطن في حالة الاستبداد ، ولكن هناك مصالح خصوصية ، ومفاخر ذاتية ، ومناصب رسمية ، وكان حد الوطن عند قدماء الرومانيين : المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية .

وهذا الحد الروماني الأخير لا ينقض قولهم : لا وطن إلا مع الحرية ، بل هما سيان ، **فإن الحرية إنما هي حق القيام بالواجب المعلوم** ، فإن لم توجد فلا وطن ، لعدم الحقوق والواجبات السياسية ، وإن وجدت فلا بد معها من الواجب والحق ، وهما شعار

---

(١) الوقائع المصرية العدد ١٢٦٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ م (محرم سنة ١٢٩٩ هـ) وفي صدر المقال : «تابع فصول الأديب الفاضل :» (الحياة السياسية) .

الأوطان التي تُفْتَدى بالأموال والأبدان ، وتُقَدَّم على الأهل والخلان ، ويبلغ حبها في النفوس الزكية مقام الوجد والهيمان .

أما السكن الذي لا حق فيه للساكن ، ولا هو آمن على المال والروح ، فغاية القول في تعريفه أنه مأوى العاجز ، ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلاً ، فإن عظم فلا يسر ، وإن صغر فلا يسوء ، قال «لابرويز» ، السابق الذكر : ما الفائدة من أن يكون وطني عظيماً كبيراً إن كنت فيه حزيناً حقيراً أعيش في الذل والشقاء خائفاً أسيراً ؟! .

على أن النسبة للوطن تصل بينه وبين الساكن صلة منوطة بأهداب الشرف الذاتي ، فهو يغار عليه ، ويذود عنه كما يذود عن والده الذي ينتمي اليه ، وإن كان سيء الخلق شديداً عليه ، ولذلك قيل في مثل هذا المقام إن ياء النسبة في قولنا مصري وانكليزي وفرنسوي هي من موجبات غيرة المصري على مصر والفرنساوي على فرنسا والانكليزي على انكلترة ، فأنكر ذلك بعض الناس وكان في الأمر لا شك سوء فهم أو سوء إفهام .

وجملة القول أن في الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة ، تشبه أن تكون حدوداً : **الأول** : أنه السكن الذي فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد ، **والثاني** : أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية ، وهما حسيان ظاهريان ، **والثالث** : أنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل ، وهو معنوي محض .

فإذا تقرر ذلك مما قلناه ، وجب على المصري حب الوطن من كل هذه الوجوه ، فهو سكنه الذي يأكل فيه هنيئاً ، ويشرب مريئاً ، ويبيت في الأهل أميناً ، وهو مقامه الذي ينسب إليه ولا يجد في النسبة عاراً ، ولا يخاف تعييراً ، وهو الآن موضع حقوقه وواجباته التي حصلت له بما أوضحناه من دخوله في دور الحياة السياسية .

وللحب على أهله شروط محفوظة عند الأذكياء ، مجهولة عند المدعين الأغبياء ، فما تنفع فيه الشكوى ولا تقدم لصاحبه دعوى إلا ببيان من الواقع وشاهد من الفعل ، وما أحسن ما قيل :

دلائل الحب لا تخفي على أحد　　　كحامل المسك لا يخلو من العبق

وله مراتب مناسبة لموضوعه ، موافقة لمنشأه ، فهو في الكرامة كريم ، وفي النبالة

شريف ، وفي المآثر حميد ، وفي العز والمجد رفيع ، وفي الوطن جامع لكل هذه الصفات فإن قيل في حب الحسان :

أحبك حباً لو تحبين مثله ... أصابك من وجد على جنون
لطيفاً مع الأحشاء أما نهاره ... فدمع وأما ليله فأنين

فقل في حب الأوطان :

أحبك حباً لو تحبين مثله ... أصابك منه يا ديار تَغَيُّر
شديداً مع الأشواق أما نهاره ... فسعي وأما ليله فتَفَكُّر

ولقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار الوطني عن ذوي الحقوق والواجبات في مصر ، والباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل ، ولكن أبت الحوادث إلا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً ، ورأياً عمومياً ، ولو كره المبطلون ، على أن منهم فئة لا يزالون يؤلمون اسماعنا بما يكررون من سفساف القول ، من مثل : أننا تعودنا احتمال الظلم والحيف ، وألفنا الخدمة والرق ، فلن يستقل لنا رأي ، ولن نهتدي سبيل الحرية . كأنما هم لا يعلمون أن أهل الغرب أجمعين تعودوا مثل ذلك الحيف أعصاراً ، وكانوا في قديم الأيام على ضروب من الرق وانخفاض الجناح ، وأن العالم بأسره كان فريقين : أحراراً يظلمون ، وعبيداً يطيعون ، أو لم يكن في بلاد الفرنسيس من قبل هذا العهد صنوف من الرقيق يشتغلون في الأرض لغيرهم ، ويباعون كما تباع العجماوات ؟! ، أو لم يقل كاتبهم «فولتير» ، في وسط المائة السابقة : لا يزال في بلادنا ستون الفاً أو سبعون الفاً عبيداً للرهبان ؟! .

فما بال هذه العادة لم تمنع الفرنسيس من الوصول إلى ما أدركوه من رفعة المقام ؟! وأن يروا أمثال «تيارس» و«جريفي» و«غامبتا» في أبناء الذين كانوا من قبل عبداناً أرقاء .

ولئن كان من فضل هذه المائة أن يكتب في صدر تاريخها تحرير أرقاء العصر السالف ، فلقد رجونا ـ وحقق الله هذا الرجاء ـ أن يختم ذلك التاريخ بتحرير الذين كانوا أرقاء في هذا العصر ، وحسن ذلك ابتداء ، وحسن ذلك ختاماً .

رفع وهم وتفصيل مجمل
في لائحة المجالس المحلية[1]

إن لائحة ترتيب المجالس المحلية قد صارت في هذه الأيام موضوعاً للمذاكرات بين الخاصة ، إذ حلت من النفوس محلها اللائق بها ، بما لها من الأهمية ، وطالما انتظر الناس صدورها وترقبوه من وقت إلى وقت ، فلما نشرتها الجرائد تلقتها الأفكار وانبسطت لها النفوس تطلب الوقوف على معانيها وتجول فيما تشير إليه نصوصها وتلوح به مفاهيمها لتكون على علم تام بما تكفله هذه اللائحة من حسن سير المجالس واستقامة أمورها ودخولها في دور جديد من النظام ، حسب ما كانت تحدث به الآمال .

غير أن أفكار كثير من الناس ذهبت إلى تأويل المادة الثانية والعشرين من تلك اللائحة على غير ما قصد منها ، فوقعوا في حرج من الريب ، وألم بخواطرهم سوء الظن بما يكون من إجراء تلك المادة ، ومنشأ هذه الخواطر ما ذكر في المادة المشار اليها من أن القضايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالي تنظر ويحكم فيها بمجلس إداري يترتب فيما بعد بأمر خديوي ، ولا يجوز إقامة دعوى من أحد أفراد الأهالي على مأمور من مأموري الحكومة بسبب أمور وقعت منه في أثناء إجرائه وظيفته بل من يدعى بحصول ضرر له من إجراءات أحد المأمورين فدعواه تقام على الحكومة أو على وجهة الإدارة التابع لها ذلك المأمور ، لا المأمور نفسه .

ففهم المفكرون في هذا النص أن رجال الحكومة ومأموريها يمتازون بمحكمة خاصة

---

(1) الوقائع المصرية . عدد ١٢٧٢ في ٤ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ) .

تقام عليهم فيها الدعاوى ، ولا يدخلون تحت سلطة المجالس ، وكذلك الحكومة نفسها تمتاز هذا الامتياز ، وكان العدل يقضي بالتساوي بين الآمر والمأمور في القضاء لا يفرق بينهما العنوان هذا الفرق البين، ومن الواجب أن يكون القانون مما لا تخصيص فيه من جهة إعطاء كل ذي حق حقه وإلزام كل مكلف بالوقوف عند حدود لا يتعداها ، لا يميز في ذلك بين الحكومة والأهالي . على أن النظام القديم كان كافلاً بهذا الواجب ، وكانت الدعاوي تقام في المجالس المحلية على الحكومة ومأموريها ، وكثيراً ما صدرت فيها الأحكام على الحكومة ولها حسب الاقتضاء، فالقياس الفعلي يقضي بأن الأولى والأجدر بموافقة العدالة هو القانون الصادر في زمن الحكومة الشورية لكونه أدخل في باب المساواة ، فكيف يصدر ناطقاً بالامتياز ؟!

وزاد على ذلك بعضهم أن المجلس الإداري لا يتصور منه الحكم ، ولا تحسن إقامة الدعوى فيه ، لأنه يؤلف من رجال موظفين ، فليس لهم إلا إبداء الرأي فقط دون الحكم .

ومن الناس من صرف ذهنه بعد تصفح اللائحة إلى مسألة المحامين (الأفوكاتية) متحيراً فيما يكون من أمرهم ، هل يفتح باب المحاماة لكل مدع ، لا فرق بين عارف به وغير عارف ، ولا صادق أمين وخائن مزور ، وهو ضرر على الأهالي كبير ، ولا يباح لشخص أن يتعاطى هذا العمل المهم حتى يكون عارفاً بالقوانين ، حسن السيرة ، بعيداً عن كل ما يخل بالشرف ، فهذا لا بد أن يكون ممن درسوا الفنون القانونية وأعطيت لهم الشهادات بما نالوه منها ، ولا يوجد من هؤلاء إلا الأوروباويون الذين لا يحسنون النطق بالعربية ، مع أن اللائحة نصت على أن اللغة التي تستعمل في المرافعات لدى المجالس المحلية هي اللغة العربية ، والعارفون باللغة العربية لا شهادة عندهم .

ونحن نجيب عن الأمرين ، دفعاً لهذه الأوهام ، أما الأول فإن منطوق المادة الثانية والعشرين ليس المرادُ منه أن مأموري الحكومة من حيث أشخاصهم وما يصدر عنهم من الجنايات أو يتعلق بهم من الحقوق يمتازون بمحكمة خصوصية ، وهي المجلس الإداري ، حتى لو تعدى أحدهم بضرب أو قذف أو اغتصاب مال لنفسه مثلاً ، فلا تقام عليه الدعوى في المجالس المحلية ، بل المراد من ذلك الأعمال التي تصدر منهم في إجراء نظام الحكومة وتطبيق الحوادث على القواعد ، مثلاً لو أن مأموراً من مأموري التحصيل ألزم أحد الأهالي بأداء ضريبة أو رسم عليه رسماً نقدياً وطالبه بذلك واقتضاها

منه وقيدت في دفاتر الحكومة وصارت منفعتها إليها ، أو طلب إحداث نظام أو هيئة لحفظ الأمنية مثلاً ، وتضرر منها بعض الناس ، فمن يريد إقامة الدعوى على هذا المأمور بأنه غير محق في هذه الضريبة أو خرج فيها عن القواعد المألوفة ، أو مخطىء في الرأي الذي يريد تقريره ، فإنما يقيمها في الحقيقة على نفس الحكومة ، فإنها التي عادت إليها المنفعة أو تعود إليها ، فمن العدالة أن تكون الحكومة هي المسئولة عن مثل هذا التصرف ، لا شخص المأمور ، فإن ثبت الحق للمدعي التزمت الحكومة برد ما أخذته ، وتعويض ما فات عليه من المنفعة أو وصل إليه من الضرر ، ثم ترجع بما تراه على مأمورها . وليست إقامة الدعوى مقيدة بوصول المنفعة فعلاً ، بل للمطالب مثلاً أن يقيم دعواه قبل الأداء ، فليس في هذا إلا أن الحكومة أخذت على نفسها المسئولية في تصرفات مأموريها المتعلقة بشئونها ، وهذا موافق لأصول العدل والنظام ، فإن مأمور الحكومة عضو منها ، فتصرفه هو عين تصرفها ، فهي المسئولة عنه طبعاً؛ ، أما لو تعدى المأمور بضرب أو نهب أو انتهاك حرمة أو اغتصاب حق فهو في ذلك كآحاد الناس ، تقام عليه الدعوى في المجالس المحلية كغيره بلا فرق ، فالمراد من الأعمال التي تسأل عنها الحكومة لا الأشخاص هي الأعمال الإدارية نفسها ، أي ما يدعيه المأمور موافقاً لأصول الحكومة وأوامرها المقررة ، فالنزاع فيه نزاع مع الحكومة بالطبع .

وأما كون الدعوى التي تقام على الحكومة لا تسمع إلا في مجلس إداري فهذا لكون الحقوق التي يدعي أنها طرف الحكومة أو الأضرار والخسارات التي تطالب بها لا يكون منشؤها قطعاً إلا تصرفات إدارية يدعي الخصم فيها أن تلك التصرفات أضرت به أو استولت بسببها الحكومة على حق هو في الواقع له ، فهذه الحقيقة إنما يتولى الفصل فيها ذوو العمل الإداري الذين هم أعرف به من سواهم ، فيلزم أن تكون محكمة هذه الدعاوي مؤلفة من رجال الإدارة العارفين بشئونها ، المباشرين لأعمالها ، وهذا من باب فصل دائرة القضاء عن دائرة الإدارة ، بل من متممات استقلال المحاكم عن السلطة الإدارية . أما كونهم موظفون فلا يصلحون لإصدار الحكم ، فهذا مما لا تعويل عليه في قانون من القوانين المعتبرة عندنا ، وأي فرق بين موظف وغير موظف في الصلاحية لإصدار الحكم إذا أناطته الحكومة بذلك ، فالكل رجال الحكومة وهي التي تعين لكل وظيفته .

على أنه لا داعي إلى الريب في هذا الموضوع ، فإن المجلس الإداري إنما يحكم

بمقتضى أصول وقوانين توضع وتنشر وتعرف كقوانين المحاكم، غاية الأمر أنـه مجلس مختص بالنظر في طائفة خاصة من المسائل والقضايا كما اختص بقية المجالس كل منها بخصوصية يتميز بها عن الآخر، فمن القضايا ما لا يجوز للمجالس الابتدائية النظر فيه ويجوز لمجالس الاستئناف ، ومثل هذا الفرق موجود بين الاستئناف ومحكمة التمييز ، وأظن الأمر في هذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان .

وأمـا الثاني : أعني الاستفهـام عن حال المحـامين ، فـلأنه سيجـري امتحان الأفوكاتية المتعاطين لعمل المحاماة في القوانين والمرافعات من أبناء العرب ، ومن وجد منهم عالماً بها أعطيت له الشهادة من اللجنة التي ستشكل لإجراء ذلك ، وليس بخاف أن الذين يشتغلون بهذا العمل من مدد طويلة ، وكثيراً ما نجحوا في مرافعاتهم وكسبوا قضايا في مواضيع مختلفة صاروا على خبرة بالقوانين ومعرفة تامة بكيفية تطبيقها عـلى الحوادث فلا نعدم عدداً وافراً منهم يفوز بنيل هذه الشهادات ، وليس بواجب أن يذكر لهم مادة مخصوصة في اللائحة الأساسية وإنما لهم حـدود ونظامـات تذكـر في اللوائح الإجرائية ، فإن تعيين أشخاص المحامين وامتحانهم وطريقة قبولهم لأداء هذه الوظائف إنما هو من الأمور الفرعية التي ترسم حدودها بعد اللائحة الأساسية .

على أننا لا نمنع أحداً من أن يجيل فكره ليقف على الحقيقة من العارفين بها في كل باب من أبواب العلم أياً كان ، إذا التزم في ذلك حدود الأدب وابتعد عن الهذيان وتخلى عن الغرور الذي يحسن له القبيح أو يقبح له الحسن (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .

في الشورى والاستبداد[1]

تكلمت بعض الجرائد العربية بالشورى ، وأشربت بعض جملها عبارات في الاستبداد ، أوهم ظاهرها وعمومها بعض الناس أن القصد منها مدح الاستبداد الذي عرفوا من آثاره ما يكرهون ، ولقوا من جرائه ما لا يودون ، فشددوا على محررها نكيراً ، وولوا عنه نفوراً ، وقالوا : مَدَحَهُ[2] ظلماً وزوراً ، وكان في ذلك من المخطئين .

وإن ما نعهده في حضرة هذا المحرر من حسن القصد وسلامة النية ، يجعلنا في ريب من ان يكون الاستبداد ممدوحاً له ، ومقصوداً بالثناء عليه ، بل ما نعتقده فيه من التفقه في الدين ، والتضلع منه ، يصور لنا أن ليس المقصود من تلك العبارات ما تدل عليه ظواهرها التي أوقعت في أوهام كثير من مطالعيها خلافَ ما عليه شرعنا ، فأردنا أن ندفع هذه الأوهام ببيان حقيقة الشرع في هذا الموضوع ، مؤيدين ما نقول بالآيات الشريفة والأحاديث المنيفة ، وأقوال الأئمة الأعلام من علماء المسلمين ، رضي اللّٰه عنهم ، فنقول :

إن الاستبداد يقال على معنيين : **أحدهما** : تصرف الواحد في الكل ، على وجه الاطلاق في الارادة ، إن شاء وافق الشرع والقانون وإن شاء خالفهما ، فيكون اتباع النظام مفوض إليه وحده ، إن أراد قام به وان لم يرد لا يؤخذ عليه ، وهو الاستبداد

(١) الوقائع المصرية العدد ١٢٧٩ في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (٢٠ محرم سنة ١٢٩٩ هـ) .
(٢) أي مدح الاستبداد .

المطلق . **وثانيهما** : استقلال الحاكم في تنفيذ القانون المرسوم والشرع المسنون ، بعد التحقق من موافقتهما على قدر الإمكان ، وهذا بالحقيقة لا يسمى استبداداً إلا على ضرب من التساهل وإنما يسمى في عرف السياسيين توحيد السلطة المنفذة .

ومن تتبع الشريعة الغراء ونصوصها الواضعة ، ووقف على حكمة تنزيل الكتب السماوية ، وتدوين الأحاديث النبوية ، يرى أن الاستبداد المطلق ممنوع مُنَابَذ ، لحكمة اللّٰه في تشريع الشرائع ، ومُعَانَد كل المعاندة لصريح الآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة الآمرة باتباع أحكام الكتاب العزيز والأخذ بالسنة الراشدة ، فإنه نبذ للدين وأحكامه ، وسعى خلف الهوى ومذاهبه ، وذهاب إلى خفض كلمة اللّٰه العليا ، وخرق لإجماع السلف الصالح من المؤمنين ، إذ لم يبيحوا في أطوارهم أن يتولى عليهم من يخالف الكتاب والسنة إلى أحكام شهوته وهواه ، يشهد بهذا صِيَغُهم في بيعة الأمر والعهد إلى الولاة ، يقولون لمن يبايعونه : بايعناك على أن تكون خليفة رسول اللّٰه ، تتبع سنته ، وتسلك بنا طريقته . أو على أن تحكم فينا بما أمر اللّٰه ، وبما سن رسوله ﷺ ، ولم نر طائفة منهم ولا قوماً ولَّوا عليهم أميراً على كونه يتبع هواه ، وافق الدين أو خالفه ، ويدل عليه العهود التي كان يعهد بها الخلفاء الراشدون إلى عمالهم في الاقاليم ، فإنها كلها مشحونة بعبارات الوصية ، والحث على اتباع منهاج الشرع الشريف ، والجري على السنة الراشدة ، والوعيد على مخالفتهما ، وأخصها عهد الإمام علي رضي اللّٰه عنه الذي عهد به «للأشتر النخعي» حين ولاه أمور مصر ، ويؤيده أقوال الخلفاء الراشدين رضي اللّٰه عنهم في خطاباتهم ومقالاتهم عند انعقاد المحافل ، كقول عمر رضي اللّٰه عنه ، بعد أن ولي الخلافة : «أيها الناس ، من رأى منكم فِيَّ اعوجاجاً فليقومه» . فقام بعض الحاضرين قائلاً : «واللّٰه لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا» . ويؤكده ما سنتلوه عليك من الآيات والأحاديث .

أما المعنى الثاني ، وهو أن يرجع الأمر في تنفيذ الشريعة إلى فرد واحد ، فهو غير ممنوع في الشرع ولا في العقل ، بل هما على وجوبه ، أما الشريعة فنصوصها متضافرة على وجوب نصب إمام ينفذ الشرع القويم ، ويحفظ الدين المستقيم ؛ ويُجري أحكامه العادلة على الرعية ، وأما العقل فلما في قصر التنفيذ على الواحد الفرد ـ أي إجراء الأحكام باسمه المخصوص ـ من الهيبة والرهبة ، اللتين تلزمان لتنفيذ الاحكام ، وإذعان الرعية لها ، وانقيادها لما قضت به ، ثم ان هذا لا يسمى في العرف استبداداً ـ

كما أسلفنا ـ إذ صاحبه يكون مقيداً بالمرسوم ، محصوراً في دائرة المشروع ، بحيث لا يجوز له الخروج عنها ، ولا تجاوز حدها ، والمستبد عرفاً من يفعل ما يشاء غير مسئول ، ويحكم بما يرسم به هواه ، وافق الشرع أو خالفه ، ناسب السنة أو نابذها ، ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو ما يضارعه صرفوه إلى هذا المعنى ، ونفروا من ذكره ، لعظم مصابهم منه ، وكثرة ما جلب على الأمم والشعوب من الأضرار ، وحق لهم النفور والاشمئزاز ، إذ لم ينالوا من جرائه إلا وبالا ، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالا ، بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً ، وتؤكل فيه الأموال أكلاً ، وتسفك الدماء زوراً ، وتدمر البلاد تدميراً ، فلا تثريب عليهم إذ كرهوا سوقه في سياق مدح ، ولو مراداً به غير ما عرفوه .

ولقد تبين لك مما قدمناه أن الشريعة لا تبيحه ، وإنها توجب تقييد الحاكم بالسنة والقانون ، ومن البديهي الواضح أن نصوص الشريعة لا تقيد الحاكم بنفسها ، فإنها ليست إلا عبارة عن معاني أحكام مرسومه في أذهان أرباب الشريعة وعلمائها ، أو مدلولاً عليها بنقوش مرقومة في الكتب ، ولا يكفي في تقيد الحاكم بها مجرد علمه بأصولها ، بل لا بد في ذلك من وجود أناس يتحققون بمعانيها ، ويظهرون بمظاهرها ، فيقومونه عند انحرافه عنها ، ويحضونه على ملازمتها ، ويحثونه على السير في طريقها ، ومن أجل ذلك دعا سيدنا عمر ، رضي الله عنه ، الناس في خطبته إلى تقويم ما عساه يكون منه من الاعوجاج في تنفيذ أحكام الشريعة ، فقال : «أيها الناس ، من رأى منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومه» الخ . . الأثر المشهور ، وقال تعالى ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ (٣) . إذ لا يخفى أن هذه الآية الشريفة عامة في دعوة الملوك وغيرهم ، على معنى أن تلك الأمة ، أي الطائفة من المسلمين ، تدعو الملوك وغيرهم إلى الخير ، وتأمرهم بالمعروف وتنهاهم عن المنكر ، ليقوم بها الدين ، ولا يخرج أحد عن حده ، حاكماً كان أو محكوماً ، وليس الأمر هنا للندب ـ كما فهم بعضهم ـ بل للوجوب والفرض ، على ما صرح به العلماء ، ويؤيده أن قيام تلك الأمة بذلك مما لا يتم الواجب المفروض ـ وهو التقيد بالشريعة ـ إلا به ، فيكون واجباً على حكم القاعدة عند فقهاء الشرع «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»

---

(٣) [آل عمران : ١٠٤] .

وقالوا : إن هذه الطائفة يجب تأليفها من أفراد الأمة وجوباً كفائياً ، على معنى أنها إن لم تقم فيهم اثِمَت أفراد الأمة بجملتها ، واستحقت العقاب برمتها ، فقد فرض اللّه على الأمة الإسلامية أن تقوم منها أمة ، أي طائفة ، وظيفتها الدعوة للخير ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حفظاً للشريعة من أن يتجاوز حدودها المعتدون ، وصوناً لأحكامها من أن يتعالى عليها ذوو الشهوات ، فينتهكوا حرمتها ، ويخلوا نظامها ، إذ تحرفهم عن العمل بها الأهواء إذا تركوا وشأنهم ، ولم يؤخذ على أيديهم في الاسترسال مع داعيات الشهوات ، فلم يجعل اللّه الشريعة في يدي شخص واحد يتصرف فيها كيف شاء ، بل فرض على العامة أن تستخلص منها قوماً عارفين ، لجلب كل ما يؤيد جانب الحق ، وتبعيد كل ما من شأنه أن يحدث خللاً في نظامه ، أو انحرافاً في أوضاعه العادلة .

ولقد قلنا أن الملوك والسلاطين داخلون تحت من يجب على تلك الطائفة إرشادهم ، وذلك لتضافر الأحاديث الصحيحة والأخبار الشريفة على وجوب نصيحة الأمراء ، قال ﷺ : «إن الدين النصيحة» ثلاث مرات قيل لمن يا رسول اللّه ؟ قال : «للّه ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين ولعامتهم» . وقال : «إن اللّه يرضى لكم ثلاثاً ، ويسخط لكم ثلاثاً ، يرضى لكم أن تعبدوه وحده ، ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل اللّه جميعاً ، وأن تناصحوا من ولاه اللّه أمركم» الحديث .

قال العلماء والنصيحة للأئمة وأولياء الأمر هي معاونتهم على ما تكلفوا القيام به في تنبيههم عند الغفلة ، وإرشادهم عند الهفوة ، وتعليمهم ما جهلوا ، وتحذيرهم ممن يريد السوء بهم ، وإعلامهم بأخلاق عمالهم ، وسيرتهم في الرعية ، وسد خلتهم عند الحاجة ، ونصرتهم في جمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، والنصح لعامة المسلمين : الشفقة عليهم ، وتوقير كبيرهم ، والرأفة بصغيرهم ، وتفريج كربهم ، ودعوتهم إلى ما يسعدهم ، وتوقي ما يشغل خواطرهم ويفتح باب الوسواس عليهم . بل قال عليه الصلاة والسلام : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم اللّه بعقاب من عنده» . فهذه الأنباء الشرعية ، وغيرها مما لم يسع المقام سرده ، تدل بصراحة على وجوب رصد أعمال الولاة ، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، وردهم إلى الشريعة الحقة عند الاعوجاج ، ومعلوم أن الأمة بتمامها لا يمكنها القيام بهذا فوجب اختصاص ذك بمن تحتم عليها ـ بمقتضى تلك الآية (ولتكن منكم أمة يدعوون إلى الخير . . الخ . .) استخلاصهم منها ، عارفين بالواجب فيدعون إليه ،

والممنوع فينهون عنه ، وكما كلّفت الشريعة المطهرة جماعة المسلمين بمناصحة أولياء الأمور ، والأخذ على أيدي الظالم منهم ، وانتقاء طائفة من خيارهم للهداية والإرشاد ، ووعدتهم بقرب العقاب إذا لم يردوا الظالم عن ظلمه عند إحساسهم به ، كذلك كلفت ولاة الأمور بأن يأخذوا آراء رعاياهم فيما ينظرون فيه من مظان المنافع ومجالبها ، قال تعالى مخاطباً لنبيه الذي لا ينطق الهوى (وشاورهم في الأمر)[٤] .

قال ابن عباس : قد علم اللّه أن ما به إليهم حاجة ، ولكن أراد أن يستن به من بعده ، وقال بعض المفسرين: إن اللّه تعالى لما علم أن العرب يثقل عليهم الاستبداد بالرأي أمر نبيه بمشاورة أصحابه كي لا يثقل عليهم استبداده بالرأي دونهم . وقال المفسرون في قوله تعالى : (فإذا عزمت فتوكل على اللّه [٥]) أي إذا عزمت بعد الشورى فتوكل على اللّه في تنفيذ الرأي وإمضائه . ومن هنا قال العلماء : من أقبح ما يوصف به الرجال ملوكاً كانوا أم سوقة : الاستبداد بالرأي ، وترك المشاورة .

وإذا علمنا أن مناصحة الأمراء أمر واجب على الرعية ، كما تدل عليه الأحاديث والآيات السابقة الشريفة ، وجب على ولاة الأمر أن لا يمنعوهم من قضاء هذا الواجب ، فدل ذلك على أن الأمر في قوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ للوجوب لا للندب، وهو ما يؤخذ من عبارات بعض المحققين من علماء التفسير ، خلافاً لما في تلك «الجريدة» من كونه للندب ، فوضح من كل هذا أن تصرف الواحد في الكل ممنوع شرعاً ، وأن الرعية يجب عليها أن تجعل الحاكم والمحكوم بحيث لا يخرجان عن حد الشريعة الحقة ، وأن الولاة يجب عليهم استشارة ذوي الرأي في مصالح البلاد ومنافع العباد ، وأن الشورى من الأمور الشرعية الواجبة ، فمن رامها فقد رام أمراً شرعياً ، قضت به الشريعة وحتمته على الحاكم والمحكوم جميعاً ، بحيث لو منعناه لاكتسبنا بذلك إثماً مبيناً .

ومعلوم أن الشرع لم يجيء ببيان كيفية مخصوصة لمناصحة الحكام ، ولا طريقة معروفة للشور عليهم ، كما لم يمنع كيفية من كيفياتها الموجبة لبلوغ المراد منها ، فالشورى واجب شرعي ، وكيفية إجرائها غير محصورة في طريق معين ، فاختيار الطريق المعين باق

---

(٤) [آل عمران : ١٥٩] .
(٥) [آل عمران : ١٥٩] .

على الأصل من الإباحة والجواز ، كما هو القاعدة في كل ما لم يرد نص بنفيه أو اثباته ، غير أنا إذا نظرنا إلى الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو «كان النبي عليه الصلاة والسلام يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم . فسدل النبي ناصيته ثم فرق بعد» . ندب لنا أن نوافق في كيفية الشورى ومناصحة أولياء الأمر الأمم التي أخذت الواجب نقلاً عنا ، وأنشأت له نظاماً مخصوصاً ، متى رأينا في الموافقة نفعاً ، ووجدنا منها فائدة تعود على الأمة والدين ، وإلا اخترنا من الكيفيات والهيئات ما يلائم مصالحنا ، ويطابق منافعنا ، ويثبت بيننا قواعد العدل وأركانه ، بل وجب علينا إذا رأينا شكلاً من الأشكال مجلبة للعدل أن نتخذه ولا نعدل عنه إلى غيره . . كيف وقد قال «ابن قيم الجوزية[٦]» ما معناه : أن أمارات العدل إذا ظهرت بأي طريق كان ، فهناك شرع الله ودينه ، والله تعالى أحكم من أن يخص طرق العدل بشيء ، ثم ينفي ما هو أظهر منه وأبين .

فتألف من مجموع هذا : أن الشورى واجبة ، وأن طريقها مناط بما يكون أقرب إلى غايات الصواب ، وأدنى إلى مظان المنافع ومجالبها ، على أنها إن كانت في أصل الشرع مندوبة فقاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان تجعلها عند مسيس الحاجة إليها واجبة وجوباً شرعياً ، ومن هنا تعلم أن نزوع بعض الناس إلى طلب الشورى ، ونفورهم من الاستبداد ، ليس وارداً عليهم من طريق التقليد للأجانب ، ولا آتياً لهم من ذم بعض الجرائد فيها هكذا جزافاً ورجماً بالغيب ، كما سبق إليه قلم محرر تلك الجريدة ، بل ذلك نزوع إلى ما هو واجب بالشرع ، ونفور عما منعه الدين وقبحه العلماء ، وشهدوا من آثاره المشؤومة ما عرفوا به قبح سيرته ، ووخامة عقباه ، نعم . . لا ننكر انه ربما كان في الطالبين النافرين من سبق الى حب الشورى وكراهية الاستبداد المطلق بطبيعة التقليد ، ولكن ذلك إن كان فليس إلا نزراً يسيراً من مقدار كثير ، فلا يصح إطلاق القول بالتقليد على فرض أن يجوز التخصيص ، ولو قال حضرة المحرر أن كثرة ذم الجرائد للاستبداد وتشويقهم إلى الشورى أحضرتهم صور ما أخذوه من الواقع ، وأخطرت

---

(٦) انظر ابن القيم [أعلان الموقعين] جـ ٤ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م . وكذلك انظر [الطرق الحكمية] ص ١٧ ـ ١٩ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م .

بأذهانهم أمثلة المشهود في العيان ، فجسمت ذلك عندهم ، فلذلك اشتدت كراهتهم فيه ، وقويت رغبتهم فيها ، لكان ذلك أدنى إلى الصواب ، ولكن ربما سبق القلم إلى غير المراد .

وأما قول حضرة هذا المحرر أن جواز إعطاء الحرية للأفراد في إبداء آرائهم ، مع كونه تفرداً بالرأي ، أي استبداداً بحتاً ، يستلزم جوازه في جانب الأمراء بالطريق الأولى ، فهو خلاف التحقيق ، فإن حرية الأفراد ـ على معنى تنفيذ ما يرونه صواباً ـ لا يقال لها استبداد أصلاً ، لا لغة ولا عرفاً ، فان واحداً منهم لم يستقل بتنفيذ ما رآه كما هو حقيقة الاستبداد ، بل إنما طلب غيره لمشاركته في الرأي ، وما هو من معنى الاستبداد في شيء ، وذهاب المحرر في هذه العبارة خلف فكره يعد من سبق القلم وجريانه بما لا يرجع إلى أصل علمي ، إذ ليس في تشارك أفراد العامة تصرف الواحد في الكل ، بل تصرف الكل في الكل ، أو تصرف الكل في الواحد .

سلمنا كونه استبداداً ، فهل يستلزم ذلك صحة الاستبداد في جانب الأمراء ، مع العلم بأن رأي الواحد ليس مثل رأي الكل ؟! إذ الأول مظنة الخطأ ولا يحتمل الثاني خطأ ، إلا احتمالاً يفرضه العقل ، وتكذبه العادة والاختبار . ومن ثم قال سيدنا عمر ابن الخطاب : «الرأي الواحد كالخيط السحيل ـ وهو الحبل على قوة واحدة ـ والرأيان كالخيطين ، والثلاثة الآراء كالثلاثة لا تنقطع» . وقال ﷺ : «ما تشاور قوم إلا هدوا لأرشد أمرهم» . وقال تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام : ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي هارون اخي اشدد به أزري وأشركه في أمري﴾(٧) . وقال عمر رضي الله عنه : عندما جعل الخلافة شورى بين ستة «إن انقسموا اثنين وأربعة فكونوا مع الأربعة» ، ميلاً منه إلى الأكثر ، لأن رأيهم إلى الصواب أقرب ، قاله السيد السند ، وعن أبي هريرة : «ما رأيت أكثر تشاوراً من أصحاب رسول الله» . أفبعد هذا يصح الحكم بأولوية استبداد ولاة الأمور ؟! لا شك أن الحكم بهذا يكون من قبيل ترجيح المرجوح من حيث هو مرجوح ، بل من ضرب تجويز الممنوع ، إن أريد الاستبداد المطلق ، حيث علمت امتناعه مما أسلفناه لك من الأدلة المنقولة والبراهين المسموعة .

هذا ما أردنا ايراده في هذا المقام ، دفعاً لما توهمه عبارات تلك الجريدة من تجويز

(٧) [طـه : ٢٩] .

دينا للاستبداد المطلق أو إيجابه ، مع كونه براء منه ، ورفعاً لما عساه يتولى بعض الأذهان من كون حكم الشورى عندنا معاشر المسلمين الندب ، مع أنه الوجوب ، كما قررنا ، ولعل من يدعي أن الأمة الإسلامية لا تصلح للشورى ، زعماً منه أن ديننا القويم يأباها ، يكتفي بهذا المقال ، فيعلم أن شريعتنا شريعة سمحة ، تأبى أن يتولى أمور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ، ولا يحفظون للسنة ذمة ، وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعاً ، ذلك هو الحق . والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل .

في الشورى[1]

تكلمنا في العدد الماضي عن الشورى ، ولكن من حيث حكمها الشرعي ، وقد أثبتنا هناك أنه الوجوب ، كما تبين مما نقلناه من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وأئمة المسلمين ، رضوان الله عليهم أجمعين .

والآن نتكلم عليها من جهة إمكانها عندنا ، ومن حيث المنفعة والفائدة المترتبة عليها في بلادنا المصرية التي لم ترها من عهد قديم ، فنقول :

لا يخفى أن أبناء قطرنا المصري قد انتقلت أفكارهم من مركز الرقدة إلى مجال الجولان في المنافع والمضار ، ووجوب السعي لطلب الأولى من طرقها ، ولزوم الاجتهاد في دفع الثانية مما يقطع عرقها بالمرة أو يخففها شيئاً فشيئاً على قدر الإمكان ، وذلك بما مر عليهم من الحوادث المتنوعة الأشكال ، ومن البين أن الأهالي إذا دب فيهم هذا الروح تشوفوا لأن تكون أفرادهم متساوية في القانون والمعاملات بدون تفرقة بين هذا وذاك ، وصح أن يوجد فيما بينهم قوم - (وهم الخواص الذين حصلوا طرفاً من المعارف والعلوم) - يقتدرون على التفرقة بين الملايم والمنافر ، ويعرفون طريق الأول الذي يجلب منه ، وسبيل الوقاية من الثاني ، ويرضون أن يجعلوا أنفسهم في مقام العمل للباقين والسعي لهم فيما يعود على الجميع بالمنافع والخير على قدر ما يستطيعون .

أما كون البلاد المصرية قد صارت أهاليها على هذا الفكر فهو أمر جلي لا يختلف

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٢٨٠ في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (٢١ محرم سنة ١٢٩٩ هـ) .

فيه اثنان ، ولا نخص ذلك بالخواص ، فإن العامة ، وهم أهل الأعمال البدنية المستغرقة لبياض النهار وسواد الليل قد انتقلوا عما كانوا فيه من قبل بكثير ، وإن كان الانتقال في كل من الفريقين (الخواص والعوام) على درجته اللائقة به ، المناسبة لما اكتسبه من المعارف أو التجربة أو تأثير الحوادث أو غير ذلك من أسباب الانتقال من حال إلى أعلى منه في الوجود .

وأما كون الأهالي إذا دب فيهم روح الاستبصار تشوفوا للعدل والمساواة ، وتشوقوا لجلب المنافع ودفع المضار . وأمكن أن يوجد فيهم جماعة يقدرون على القيام بمهام المصالح ، فهو أمر من مقتضى الفطرة البشرية ومن لوازم سير الإنسان وترقيه في مدارج التقدم ، فلو تخلف التشوف للعدل والمساواة عن التنبه والاستبصار للزم انفكاك الملزوم عن لازمه ، وهو أمر بيِّن البطلان ، فان معنى التنبه والتيقظ هو الإحاطة بأن الحالة الأولى غير مناسبة للمصلحة ، والعلم التام بأن المصلحة والمنفعة لا يلائمهما إلا كذا من الأحوال ، ولا معنى للعلم بأن ذلك لا يليق ، وهذا هو المناسب ، إلا ترك الأول والاستمساك بعروة الثاني وطلبه من جهات وسائله الموصلة إليه ، فظهر أن التشوف للعدالة والانتظام من لوازم التنبه والاستبصار ، لا تنفك عنه في أي ظرف من ظروف الوجود ، فإذا تنبهت الأهالي علمت . . . (٢) فيلزمها أن تخصص طائفة منها للنظر في منافعها وجلب مصالحها ، حيث أن ذلك لا يسع جميع الأفراد ، فإن منهم العامل والزارع والتاجر ، ومن لا يقدر إلا على السعي في منافعه الخاصة به وبعائلته ، إلى غير ذلك من المهن والصنائع والأعمال .

فإذن قد ثبت أنه لا مانع لوجود الشورى في بلادنا من جهة أهاليها ، بل إن حالتهم الآن تقضي بلزوم وجودها ، حيث أنهم قد صاروا جميعاً على ما قدمناه من الانتقال من حال إلى حال ، ومن التنبه والاستبصار على حسب اختلاف الطبقات وتباين الدرجات بين الأفراد .

هذا من جهة الأهالي المصريين ، أما من جهة الهيئة الحاكمة فكذلك لا مانع للشورى ولا محذور في وجودها ، وذلك لأن من بيده زمام الأمر والنهي في الديار المصرية

---

(٢) مقدار ثماني كلمات محذوفة ، بسبب «تجليد» الصحيفة ، إذ ذهب السطر الأسفل منها عند التجليد .

وهو الجناب الخديوي المعظم ميال بطبعه إليها من بدء نشأته الكريمة ، وقد شب ، أيده اللّه ، على حبها وتعزيز شأنها وارتفاع منارها ، ودليلنا على ذلك تأييده لمبادئها من عهد أن ولي الأمر واستوى على أريكة الخديوية المصرية وأخذ يدير حركة البلاد ، فقد رأينا جنابه الكريم قائماً بأمر العدل والمساواة والنظر في مصالح رعيته ومهتماً كل الاهتمام بمصالحهم وجلب منافعهم ودرء مضارهم وسد خللهم وراحة بالهم ، وعلمنا من سجاياه الطاهرة أنه لا يميل إلى الاسترقاق ولا يألف الاستعباد ولا يرضى لرعيته إلا سلوك جادة الخير والسعي فيما يعود عليهم بالفائدة الحقة ، وأن تكون نيرة الفكرة عارفة بمصالحها أنفسها ، تقدر على النظر في المصالح وجلب الملائم ودفع ما يعوقها عن الوصول إلى الكمال . ولا ريب أن من كانت هذه أحواله المشاهدة منه في كل حين من الأحيان فهو أحب للشورى من سواه ، فإنها تؤيد مشربه وتعضد مباديه ، والإنسان لا يكره ما يساعده على مقاصده في حال من الأحوال ، فظهر أن الجناب الخديوي المعظم محب للشورى ، بل إنها من مقاصد ذاته الكريمة ، ولا سيما إذا أضفنا لذلك أن جنابه المعظم قائم بواجبات الدين القويم حق القيام ، وأنه أعزه اللّه متمسك بعروته الوثقى ومحافظ على أوامره ونواهيه كل المحافظة ، وأن حكم الشورى في ديننا هو الوجوب ، فلا يشك أحد بعد هذا فيما قلناه من أن الشورى هي من أعظم مقاصد خديوينا المعظم ، أيده اللّه ونصر به الحق وأعز به أهل هذه الديار .

وكذلك لا يرتاب أحد في أن هيئة حكومتنا الحاضرة ، وخصوصاً دولتلو شريف باشا ، رئيس مجلس النظار لها ميل كلي إلى وجود الشورى في هذه البلاد ، وقد اشتهر بذلك دولة الرئيس وعرف بحرية المشرب بين الخاصة والعامة ، فلا حاجة إلى اقامة البرهان على ما لدولته من حسن المقصد وإرادة الخير للعموم ، وكذلك بقية النظار الكرام ، فإن جميعهم من المساعدين على هذا المقصد الجميل ، ومعضدين لمبادىء الجناب الخديوي المعظم ، أيده اللّه .

فإذن لا مانع كذلك من جهة الحكومة ، بل إنها مساعدة ومعضدة لوجود الشورى في هذه البلاد ، فثبت أن وجودها في بلادنا المصرية ممكن ، بل وواجب محتوم ، حيث قد ثبت أنه لا مانع من إحدى الجهتين (الأمة والحكومة) وثبت أنهما (الجهتين) طالبتان لوجودها وتحققها في الديار المصرية التي قد استعدت للحصول على الغاية الحسنة وتهيأت للوصول إلى درجات الكمال .

هذا ما يتعلق بالشورى من جهة إمكان وجودها في بلادنا المصرية ، اما ما يتعلق بها من حيث منافعها فيها فهذا بيانه :

إننا لو تتبعنا الأحاديث الكريمة والآثار الصحيحة لرأيناها كلها ناطقة ببيان . . .[٣] العدول عنها وزيادة عن هذا فإن الشرع الشريف لم يأمر من اتبعه بها إلا وهو عالم بأن لها مزايا ومنافع لا تتحقق إلا بها ولا تحصل إلا بوجودها ، وقد شاهدنا مصداق ذلك كله في أي بلد أو مملكة قامت بأمرها واتخذتها دليلاً في جميع أعمالها ، ورأينا أن الضد بالضد ، فتبين من ذلك أن للشورى في ذاتها منفعة تدور معها وجوداً وعدماً بدون فرق في الموقع والزمان ، وهذا أمر نظنه بيناً بنفسه ، فلا حاجة بنا إلى طول الكلام فيه .

وإن بلادنا المصرية ، بلا ريب ، لا فرق بينها وبين بلاد أخرى تحققت فيها الشورى ونالت منافعها وعادت عليها فوائدها ، من حيث القبول للمصلحة ، والاستعداد للخير ، والقدرة على التفرقة بين الملايمات والمنافرات ، ومحبة الأولى وكراهية الثانية ، والفرح بالإصلاح والحزن من الإفساد ، إلى غير ذلك مما تقتضيه هذه الصفات .

وقد اثبتنا أيضاً فيما تقدم أنه لا عائق من جهة الأهالي ، فإنهم لم يكونوا الآن على ما كانوا عليه من قبل ، بل إنهم قد تغيرت حالتهم وعرفوا الضار من النافع ، وتوجهت رغبتهم للحصول على ما ينفعهم . ولا ريب أن هذه الحالة هي مقدمة النجاح وطليعة الفلاح ، ومن حصلت له المبادىء تطلع إلى تحصيل الغايات ، وليس من غاية نافعة إلا وسببها الشورى ، فلا تحصل إلا بها ولا تتحقق إلا بوجودها . فالشورى حينئذ نافعة في ديارنا المصرية كنفعها في غيرها من البلدان ، وهذا أيضاً مما لا نطيل الكلام فيه فإنه أجلى من أن يقام عليه البرهان .

وأما حصول المنفعة المقصودة من الشورى بالفعل في بلادنا ، فلأن انتخاب النواب قد تم على وجه يضمن حصولها ، ويكفل تحققها ، إذ لا يخلو المنتخبون من أن يكون غالبهم من أهل الدراية والمعرفة وأرباب النظر والفكر الذين يعرفون ما هي الشورى وما هو المقصد منها وما هي المنفعة للبلاد وما هو الطريق الموصل إليها ، فإن

---

(٣) مقدار ثماني كلمات محذوفة ، بسبب ذهاب السطر الأسفل من الصحيفة عند «التجليد» .

بلادنا قد انتشر فيها العلم منذ أزمان طويلة تكفي للمشتغل فيها بالمعارف أن يكون على حالة التنبه والاستبصار التامين اللذين يقتدر معهما على الجولان بفكره في أي موضوع ، ويمكنه بهما أن يكون من النافعين لوطنه وإخوانه فيه ، ولا يخفى أن مثل هؤلاء كثير جداً في البلاد . وقد وقع الانتخاب على كثير منهم في هذه المرة لمجلس النواب ، ولا نشك في أن هذا العدد فيه الكفاية التامة لتحقيق منفعة الشورى المقصودة منها في بلادنا المصرية . فإن أي قطر من الأقطار لا يكون المجموع فيه للمشورة إلا على هذا المثال . أي يكفي أن غالبهم بمكان من الدراية بأحوال البلاد وعلم بطرق منافعها اللازمة فيها . وقد علمنا علم اليقين أن غالب المنتخبين عندنا هم على هذا الحال . فلا يضرنا والحالة هذه أن يكون القليل ليسوا كالكثير في هذه الصفات كما لم يضر في أحد الممالك المتمدنة وجود مستشيريها على هذا المنوال . بمعنى أن غالبهم كالغالب عندنا والقليل منهم كالقليل منا ، وهذا أمر مسلم لا مرية فيه ولا خفاء . ومع ذلك فقد نالوا ثمرات الشورى وحصلوا على فوائدها . فالقول إذن بأنهم هم ينالونها ونحن نحرم منها مع تساوي الأمر بيننا وبينهم مما لا يصح في الأذهان ولا تقوم عليه حجة ولا يؤيده برهان .

فثبت من كل هذا أن الشورى ممكنة الوجود في بلادنا ، بل لا بد منها فيها ، وأنها نافعة في أقطارنا المصرية كغيرها من سائر الممالك والبلدان ، وقد سمحت الإرادة الخديوية بتحققها عندنا . فلا ريب أن تجتني أهل هذه الديار منفعتها ، وتدخل في دور جديد يثني فيه التاريخ على . . .(٤).

---

(٤) مقدار ثلاث كلمات محذوفة لذهابها في عملية تجليد الصحيفة . . من أسفلها .

الشورى والقانون[1]

قد أسلفنا فيما سبق من أعداد «الجريـدة[2]» أن القوانين تختلف باختلاف أحوال الأمم ، وبَيَّنا الأسباب الموجبةللاختلاف ، وضربنا لذلك أمثالاً لتقـريب المطالب من الأذهان ، وأن ذلك صريح في أن القوانين متعددة ، وأصنافها متنوعة ، لتفاوتها بحسب الغـرض المقصود منهـا ، أعني ضبط المصالـح ، وفتح سبـل المنافـع ، وسـد طـرق المفاسد . . والآن نريد أن نبين أقربها للغرض ، وأبعدها عن مساقط الإهمال ، وأمنعها عن عبث الجهل والأغراض ، فنقول :

إن القانون الصادر عن الرأي العام هو الحقيق باسم القانون المقصود بالبيان ليس إلا ، وبيانه أن الاجتماع بين أمة من الناس في مبدأ أمره لا يكـون له داعيـة سوى الصدفة ، أو أسباب أخرى قهرية لا تخرج عن الطوارق التي تلم بالإنسان فتلجئه إلى ملجأ من نوعه ، يستعين به على دفعها ، فإذا استتب الاجتماع ، وسكن الأمن في قلوب المجتمعين ، وانقطع كل منهم في الأسباب التي توصله إلى لوازم المعيشة ، نزع فيهم حب المسابقة في كل ما يتنافس فيه كل حي ، وتَوَلَّد من ذلك شدة الطمع والشره ، وجر الأمر إلى الحسد والبغض والبطر ، فأصبحوا ـ وهم في مكان واحد ـ متباعدي المقاصد ، أشتات القلوب ، لا يبالي أحدهم بافتداء مصلحته بمصلحة الآخر بأي طريق سلك ، ونسي رابطة الاجتماع ، وواجب الاشتراك في الوطن ، وتناول أشدهم عضداً مقاليـد

---

(١) الوقائع المصرية . العدد ١٢٩٠ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م (٦ صفر سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٢) الوقائع المصرية .

الحكم عليهم ، وبث فيهم أعوانه وأنصاره بدون قاعدة تربط الأعمال ، وتبين الحدود ، فحينئذ لا ترى لاثنين منهم رأيين متوافقين ، ولا قصدين متطابقين ، بل لا نرى إلا نفوساً شاردة ، وأغراضاً متباينة ، تسوقهم عصا الظلم ، وتجمعهم دائرة الغرم ، فهم في هذه الحالة ليس لهم وجهة تربط أعمالهم ، وتوحد مقاصدهم ، بحيث تكون محوراً لدائرة أفكارهم ، وغاية تنتهي إليها حركاتهم في كافة أمورهم ، إذ ما نـزل بهم من دواعي الاضطراب ، وأسباب تبلبل الألباب ، جعل لكل منهم شأناً خاصاً به ، فلا يفكر يوماً ما في حقوق الاجتماع ، ونسب الارتباط ؛ فكأنه أمة وحده ، مقطوع العلائق بغيره ، فلا يتصور أن يكون لهم حينئذ رأي عام يجمعهم ، وإذا استمرت بهم هذه الحال زمناً طويلاً فسدت طباعهم ، وتبدلت أخلاقهم إلى ملكات رديئة ، تحملهم على البطالة والكسل ، وتكلهـم إلى الآمال العاطلة ، والأماني الكاذبة ، وتـورثهم الخمول والذل والفتور ، فإذا توالت عليهم الحوادث ، وعلمتهم أسفار الاخبار طرفاً من سير الأمم ، تذكروا أنه قد كان لهم من حقوق الاجتماع ما يسوقهم إلى العيش الرغـد ، ويصون عناصرهم الشريفة من لوث الخسة ودناسة الاتضاع ، فتهم نفوسهم بتقويم دعائم الاجتماع على أصولها التي تطالبهم بها طبيعته ، فتمانعهم تلك الأخلاق التي نشأوا بها ممانعة تضعف منهم قوة العمل ، فكلما قويت فيهم دواعي الاجتماع اشتدت كراهتهم للتقاعد عن الأخذ بالوسائل ، وطفقت نفوسهم تنفض عنها درن الملكات الفاسدة ، وتوفرت فيهم بواعث الأعمال المختلفة ، وأصبحت المقاصد متجهة إلى غاية واحدة ، وهي المعاضدة على حفظ الهيئة الاجتماعية ، فعند ذلك نرى من لم تهزه الشفقة منهم على المنافع العامة ، ولم يَفْقَه حقيقتها يوماً ، يفضلها على غاياتـه الخاصـة ، ويَعْلَمها حق العلم ، بدون أن يتلقى درسها من معلم ، فإن الحاجة هي الأستاذ الذي لا يضيع تعليمه ، ولا يخيب إرشاده ، ومن هنا ينشأ بين الناس ما يعبر عنه بالرأي العام ، وهو الأساس الذي بدونه لا يمكن أن تتوجه الكلمة في أمر ما يراد التداول فيه ، ونقـطة التلاقي التي تجتمع بها أطراف الافكار المتشعبة ، وتنمحي فيها الأغراض المتعددة ، إذ ليست في الحقيقة أغراضاً ذاتية وإن تلبست بصورها ، وإنما هي طرق متخالفة تؤدي إلى مقصد لا يخرج عن الرأي العام ، وسالكوها بلغوا درجة الاجتهاد ، وكُلٌّ عامل للأمة مُسَخَّرٌ لانتقاء أقرب الطرق الخالية من أعباء الكلفة ، كما يشهده من وقف على مشارب القدماء والمتأخرين من السياسيين ، حيث يتفرقون أحزاباً ، وينصبون حلبة الجدال في البحث عن الصالح العام .

فإذا بلغت أمة من الناس هذه الدرجة من التنور ، وأصبحوا جميعاً على رأي واحد في وجوب ضبط المصالح ، وتقييد الأعمال بحدود مقدسة تصان ولا تهان ، اندفعوا جميعاً إلى طلب هذه الحقوق الشريفة بدون أن يخشوا لومة ، ولا يكتفون دون أن يروا بين أيديهم قانوناً عادلاً ، لائقاً بحالهم ، منطبقاً على أخلاقهم وعوائدهم ، كافلاً بمصالحهم ، يرجعون إليه في أمر المساواة والأمن على العباد والبلاد ، ولا يعجبهم أن يكلوا وضعه لواحد منهم يتولاه بنفسه ، إذ الواحد لا يتأتى له أن يشخص مصالح الجميع مع تباينها ، وهذا أمر ينبني عليه صحة القوانين وما يترتب عليها من الفوائد ، ولا يمكنهم أن يباشروا وضعه جميعاً ، إذ فيهم من تمنعه موانع قوية عن ذلك ، فلم يبق إلا أن ينتخبوا منهم نواباً ـ بقدر الحاجة ـ للقيام بهذا الواجب ، من كل جهة ، ومن كل ذوي حرفة ، ليكونوا جميعاً على علم بأحوال موكليهم عموماً ، وطبائع أمكنتهم ، فإذا أتموا هذا القانون على وجه كامل شامل ، بعد البحث الدقيق ، وإن استغرق عملهم أمداً ، كان هو القانون المعول عليه علماً وعملاً .

أما علماً فلأن أحكامه كلها صارت معلومة لدى أفراد الناس جميعاً ، لأن من وضعها هم نوابهم ، ولا يخفى أن نفس المنوب عنهم لا يغفلون طرفة عين عن كل أمر من أمورهم يشرع النواب في المداولة فيه ، ليقفوا على طريق الجدال في كل مبحث ، ويعلموا ما تم عليه الرأي فيه ، على أن صحف الأخبار التي لا يخلو منها قطر من الاقطار تتكفل بنشر المفاوضات والاحكام في كل مسألة ، فتكون هي السفراء بين «مجلس النواب» وبين الرعايا على اختلافهم ، ولا يضر عدم العلم لافراد منها كالسوقة الرعاع ، والعَمَلة وان كثروا ، فانهم كالآلات الصماء الموقوفة على الأعمال البدنية ليس إلا ، فتبين من ذلك أن العلم بأحكام القانون الذي يضعه جملة النواب لا بد أن يتحقق بين الأفراد ، فبعد إتمامه لا يحتاج الأمر إلى المدارسة فيه إلا لمن هو حديث عهد به .

وأما عملاً فلأن القانون عادل منطبق على المصالح ، ومثله حقيق بأن يرسم في صفحات القلوب ، خصوصاً وأن واضعيه هم النواب ، والنائب لسان المنوب عنه ، فكان من وضع الأمة بتمامها ، وتلك حجة عليهم بأنهم جميعاً متعاهدون عليه ، سيما وأنهم هم الذين تقاسموا بالأيمان على الأخذ بالأحسن من كل شيء نافع ، وأن قلوبهم طويت على المحافظة على الرأي العام وأنهم جميعاً سائرون إلى غاية واحدة فكيف بعد هذا كله يتركون القانون حبراً على ورق بدون علم ولا عمل ؟ .

فقد وضح مما ذكرناه أن أفضل القوانين وأعظمها فائدة هو القانون الصادر عن رأي الأمة العام ، أعني المؤسس على مبادىء الشورى ، وأن الشورى لا تنجح إلا بين من كان لهم رأي عام يجمعهم في دائرة واحدة ، كأن يكونوا جميعاً طالبين تعزيز شأن مصالح بلادهم فيطلبونها من وجوهها وأبوابها ، فما داموا طالبين هذه الوجوه فهم طلاب الحق ونصراؤه ، فلا يلتبس عليهم بالباطل ، ولا لوم عليهم إذا لم يأت مطلوبهم على غاية ما يمكن من الكمال ، فإن الحصول على أقصى المراد يستحيل أن يكون دفعة واحدة ، كما قضت حكمة اللّه تعالى في خلقه أن الشيء لا يبلغ حده في الكمال إلا بالتدريج ، بل اللوم كل اللوم أن يضرب الطالب صفحاً عن مطلبه ، ويقصر في السعي ، ويرضى بحالته ، فيقف عندها ، وقد هيأ اللّه له الأسباب ، ومهد له الوسائل ، إذ ذلك ضرب من الجهل المركب القبيح ، الذي يجعل صاحبه أدنى درجة من الحيوانات العجم .

وأن استعداد الناس لأن ينهجوا المنهج الشوري غير متوقف على أن يكونوا متدربين في البحث والنظر على أصول الجدل المقررة لدى أهله ، بل يكفي كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت أبصارهم للحق ، وضبط المصالح على نظام موافق لمصالح البلاد وأحوال العباد ، ولا يتوهم أن القانون العادل المؤسس على الحرية هو الذي يكون منطبقاً على الأصول المدنية والقواعد السياسية في البلاد الأخرى انطباقاً تاماً ، فإن البلاد تختلف باختلاف المواقع ، وتباين أحوال التجارة والزراعة ، وكذلك سكانها يختلفون في العوائد والاخلاق والمعتقدات إلى غير ذلك ، فرب قانون يلائم مصالح قوم ولا يلائم مصالح آخرين ، فينفع أولئك ويضر بهؤلاء ، إذ على مؤسس القوانين أن يراعي أخلاق الناس على اختلاف طبقاتهم وأحوالهم ، وطبيعة أراضيهم ومعتقداتهم ، وكافة عوائدهم ، ليتسنى له أن يحدد مصالحهم ، ويربط أعمالهم بحدود تجر إليهم جلائل الفوائد ، وتسد عليهم أبواب المفاسد ، وحينئذ لا يسوغ لأرباب الشورى أن يجاروا غير بلادهم في سن القوانين ، بل عليهم أن يجعلوا أوضاع بلادهم وأحوال الأهالي الحاضرة نصب أعينهم ، حتى يتهيأ لهم حينئذ أن يرسموا ما لا بد منه من الأحكام الملائمة ، فإذا أمعنوا النظر ودققوا في البحث وطلبوا الحق حيث كان ، وان من صغير ، وكان هذا المقصد السائق للجميع على البحث والتنقيب ، انفتحت لهم عيون المسائل ، وسهلت عليهم صعاب المطالب ، وحومت أفكارهم على ما كان يحسب أبعد خطور بالبال

فتتغلغل أفكارهم في ما وراء ذلك من الأمور التي لا يكاد يكشف الحجاب عنها في مبدأ الأمر ، حتى يحصلوا على مبادٍ أولية يتخذونها قواعد كلية لما يرد عليهم من الأبحاث ، كأن يستعملوا قاعدة القياس والحكم على النظائر والاستدلال بالأصل والعادة والعرف وأمثال ذلك في محاوراتهم ، بعد أن صارت لديهم من المسلمات الأولية ، وقد كانت في بداية الأمر من الغوامض التي يحتاجون في حلها إلى نظر وبحث ، وهكذا يتدرجون من الوسائل إلى المقاصد ، ثم ينساقون من المقاصد التي لديهم بديهية المبادىء إلى مقاصد أعلى وأسمى ، حتى يثبت قدمهم في الشورى كل الثبات .

ومما تقدم سرده تعلم أن أهالي بلادنا المصرية دبت فيهم روح الاتحاد ، وأشرفت نفوسهم منه على مدارك الرأي العام ، وأخذوا يتنصلون من جرم الإهمال، ويستيقظون من نومة الاغفال ، وقد مرت عليهم حوادث كقطع الليل المظلم ، ثم تقشعت عنهم ، فطالعوا من سماء الحق ما كحل عيونهم بنور الاستبصار ، حتى اشرأبت مطامعهم إلى بث أفكارهم في ما يصلح الشأن ، ويلم الشعث ، ويجمع المتفرق من الأمور ، ليكونوا أمة متمتعة بمزاياها الحقيقية ، فهم بهذا الاستعداد العظيم أهل لأن يسلكوا الطريق الأقوم ، طريق الشورى والتعاضد في الرأي ، فقد أزف الوقت ، ولم تسمح لهم ظروف الأحوال بأن يتأخروا عن سن قانون يراعي فيه ضبط المصالح على وجه ملائم ، يتبادلون فيه الأفكار الحرة والآراء الصائبة ، فلذا أجمعوا رأيهم على تأليف مجلس الشورى ممن لهم دربة ودراية تامة بشئون البلاد ، وصدرت الأوامر السامية بانتخابهم نواباً حسب ما قضت به نواميس الحرية ، وانشرحت صدور الناس عامة بهذا الأمر ، واستبشروا بما يكون من عاقبة هذا المسعى الجليل ، سيما وقد عهدوا من الحضرة الخديوية ارتياحاً تاماً لما يؤيد شأن البلاد ويعلي كلمة الوطن ، ولنا أمل لا يخيب في أهل البلاد وحضرات النواب ، فهم أجل من أن يعدلوا عن طريق النجاح ، أو يكون سعيهم إلا في حب الاصلاح ، وهذه هي خطوة نعدها ـ إن شاء اللّه ـ في سبيل تقدمنا فاتحة الألطاف .

برنامج الحزب الوطني المصري[1]

١ ـ يرى الحزب الوطني محافظة على العلاقات الودية الموجودة بين الحكومة المصرية والباب العالي واتخاذ ذلك الباب ركناً يستند عليه ـ ويعتقد أن جلالة السلطان عبد الحميد مولاهم وخليفة اللّه في أرضه وإمام المسلمين لا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية وهذا بمقتضى القوانين والفرمانات الشاهانية ، كما يعتقد هذا الحزب ، أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ، ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، أي

---

(١) علاقة الأستاذ الإمام بهذا البرنامج وثيقة جداً ، فهو الذي صاغه كوثيقة تمثل وجهة نظر الحركة الوطنية المصرية ، كي يتقدم به صديق هذه الحركة «ولفرد بلنت» إلى «غلادستون» رئيس وزراء إنجلترا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ م في محاولة لمنع إنجلترا من السير في طريق معاداة الحركة الوطنية المصرية . . وبلنت يتحدث عن قصة وضع هذا البرنامج بواسطة الأستاذ الإمام عقب مقابلة عرابي لبلنت فيقول : «وكان لهذا اللقاء الأول من حسن الأثر على رأيي في الضابط الفلاح ما حملني على الذهاب في الحال لصديقي الشيخ محمد عبده لأفضي إليه بحقيقة هذا التأثير ، ثم اقترحت وضع برنامج بما أخبرني عرابي به . . . ومن ثم وضعت أنا والشيخ محمد عبده وأخرون وصابونجي منشوراً يتضمن آراء الحزب الوطني بكل دقة ، وقد أخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور إلى محمود سامي ، والذي كان وزير الحرب ، وضمن موافقته عليه ، وكذلك أطلع عرابي على المنشور ووافق عليه » . انظر كتاب « بلنت » (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ففيها يبرز دور الأستاذ الإمام في وضعه وتتحدد علاقته الوثيقة به . . والبرنامج منشور في ملاحق كتاب « بلنت » السابق الإشارة إليه ص ٧٩٢ ـ ٧٩٨ .

من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرمانات التي منحتها استقلالها الإداري(٢) .

وله ثقة بدول أوروبا لا سيما انجلترا المدافعة عنه ، ويود أن تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحترامها .

٢ ـ هذا الحزب يخضع للجناب الخديو الحالي ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الذل ، والإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الأمور ، وهم يساعدونه قلباً وقالباً ، كما أنهم يحذرونه من الاصغاء إلى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة ونكث المواعيد التي وعد بانجازها .

٣ ـ رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعلمون أن استمرار المراقبة الأوروبية هو الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم ، مع قبولهم تلك الديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة ، وإن كانت تلك الأموال لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية ، والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين ، فهم يشكرونهما ويثنون عليهما .

ثم إنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتياً ، وإلا فإنهم يأملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ، ومستعدون لإذاعته ، فإنهم يعلمون ان كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا

---

(٢) يقارن هذا الرأي فيما يتعلق بعلاقة مصر بالدولة العثمانية برأي الأستاذ الإمام الذي كتبه «لبلنت» والذي وضعناه تحت عنوان (دفاع عن حكومة الثورة) . . مع مراعاة الاختلاف في السياق والمقام ، فالجوهر واحد والموقف متحد .

استحقاق ، مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على احسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة ما دام هذا الإسراف الخارج عن الحق باقياً .

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على إقامة الحجة ، ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر في هذا الأمر ، فإنهما اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية ، فهما مطالبتان بنجاحها باستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها ، لأنهما مسئولتين عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتها من أهلها وتكلفتا بنجاحها .

٤ ـ رجال الحزب الوطني يبعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل في البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الأخلاط كثيرون في البلاد ـ بل هم معلومون للمصريين ولهذا اشتدت النفرة منهم ـ والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم إلا سكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة فعقدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس شورى النواب ـ الذي انعقد الآن ـ وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة واستعين عليه بجعل المطابع آلة تُفَوِّق نحوه السهام فيتكدر صفو الراحة ويحرم الأبناء من التعليم ، ولهذا فوض الأهالي أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم ، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة في النمو ، وليس في عزمهم ابقاء الحال على ما هي عليه ، بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل في السياسة بعد أن فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨ ألف عسكري ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ ـ الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني ، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخـوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهي عن البغضاء ، وتعتبر الناس في المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم .

٦ ـ آمال هذا الحزب معقودة على إصلاح البلاد مادياً وأدبيا ، ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة .

وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمنعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم آملون في تقدمهم واثقون بجانب اللّٰه تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم .

١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

الناس من خوف الذل في الذل
والناس من خوف الفقر في الفقر[1]

كلمات جمعت من درر المعاني صنوفاً ، فتقلدتها الآذان شنوفاً ، وعبارة حوت من الحكم ألوفاً ، قامت لها ألباب العرب صفوفاً ، فارتفعوا على أمم الأنام ألوفاً ، ومقالة شفَّت عن خالص الحقيقة شفوفاً ، فكانت لبعض النفوس سفوفاً شفيت به من أمراض الخوف والارتياع ، فاعتزت مكاناً ، وأعتلت شأناً ، وكانت سعيدة في الحال ، وعند المآل ، ولهذا فإنا نوردها مورد البيان ، لتنجلي حقيقتها للاذهان ، ولتفوز بنوال المأمول ، فنقول :

إن في سبيل السعادة الإنسانية ، التي هي ثمرة وجود الإنسان ونتيجة خلقه ، عقبات لا بد من قطعها لمن يريد أن يكون سعيداً ، ولا يخلو اقتحامها من صعوبة تلحق بالمعاني بعض الآلام الوقتية ، وتصور تلك الآلام يقعد بالنفس عن العمل متى كان النظر قاصراً والهمة ساقطة . ولكن من وراء التقاعد أهوالاً صعاباً ، وآلاماً شداداً تلزم من تلم به فيصير شقياً فقيد اللذة ما دامت الحياة . ومن ثم أوجبت الأنبياء والحكماء والعقلاء من كل أمة في كل عصر السعي في سبيل السعادة ، من غير مبالاة بما يعرض فيه من المشقات ، علماً بأنها آلام وقتية عاقبتها الراحة الدائمة وغايتها النعيم المقيم ، ونهوا عن الإهمال وإن كان فيه نوع من الراحة الآنية واللذة العرضية ، لإصارته إلى الشقاء اللازم ، وبئس المصير .

---

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣١٦ في ٢٤ يناير سنة ١٨٨٢ م (٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) .

غير أن كثيراً من الناس تعظم في وهمه صغار الأمور ، وتقوى في مخيلته ضعاف الأتعاب والمشقات ، فيخلد إلى أرض الخمول والتخلي عن الأعمال ، ظناً منه أن هذا خير له من الإقدام على العمل المقرون ببعض التعب أو المستعقب لضرب من ضروب العناء ، فهؤلاء الذين يصعب عليهم احتمال المشاق اللازمة لهذه الحياة الدنيا ويطلبون الراحة من كل ما يخيله الوهم شقاء فيقعدون عن الجد يحرمون السعادة .

فإذا خاف الإنسان تلك الآلام الوقتية ، وهوّلها له الوهم ، فأقعده الخوف عن الجد في تحصيل العزة تدركه الشقوة ويصير من الأذلاء ، وما سبب هذا إلا خوف الذل والشقاء ، ومن أجل ذلك ترى ضعفاء النفوس الذين يعلمون من ذواتهم العجز عن بلوغ ما يأملون ، ويتيقّنون من همتهم القصور عن إدراك ما يبتغون تصور لهم الأوهام مخاوف في طريق الأعمال ، وربما لم يكن لها حقيقة في عالم العيان ، فينصاعون لحكم الوهم ، وتحملهم الروعة على ملازمة ملاذ الكسالة ، فيصيرون إلى شر ما كانوا منه يفرون . وكثيراً ما تحكى لنا التواريخ شقاوة الذين آثروا الإحجام على الإقدام بسبب المضي مع تلك الأوهام التي غالباً تكون فاسدة لا حقيقة لها ، بل كثيراً ما شهدنا أناساً حرموا النعيم وقاموا في العناء لذهابهم خلف ما يتوهمونه من المخاوف والمشقات الآنية ، ولو علموا أن ما يتوهمونه مخاوفاً ربما لا يلقونه في سبيل المسعى ، وأن سعيهم إنما هو فرار من أشرار لا بد أن يجلبها التهاون والإهمال ، وأنه يمكن أن يدفع الإقدام عنهم مضرات فوق ما لا بد من وجودها ، وأن ذلك المخوف ألم وقتي يسارع إلى الزوال عند بلوغ الغاية . . لو علموا كل هذا لما وسعهم إلا الإقدام ، ولكنهم جهلوا مقادير الأشياء ، وخافوا ما لا ينبغي الخوف منه ، فنالوا الذل والهوان ، وبئس المنال .

والسر في ذلك أن الوجود الإدراكي مؤسس على ركنين عظيمين : أحدهما جلب المنافع . والثاني إبعاد المضار فمتى عدم واحد منهما هدم الوجود بتمامه . وكل من الركنين لا بد لتقويمه من معاناة العمل في الطلب ومقاومة المكروه . ولنا شاهد على ذلك ان الإنسان إذا تساهل في حقوقه فلم يحفظها خوفاً من إهانة قوى أو معارضة عائق في سبيل الحفظ . فإن النفوس تستهين بشأنه فتمتد إليه الأطماع من كل الجهات تنتف حقوقه نتفة بعد نتفة إلى حد أن لا يكون فيه مطمع لطامع ولا منتف لناتف فيمكث مقصوص الجناح وهذا غاية الذل ونهاية الصغار . ومثل ذلك إذا تهاون بمصيبة ألمت به أو ضعف اعتراه فلم يطلب الأسباب التي تنقذه من الخطر الذي وقع فيه . فإنه لا يزال

يعظم به المصاب وتتضاعف عليه النوازل حتى تهلكه بعد شقاء ربما كان لا يخطر بباله ، وكان من السهل عليه أول الأمر أن يداوي داءه بقليل من الإقدام يجعل بينه وبين عاديات النقم حجاباً منيعاً فما أوقعه في الشقاء الدائم إلا توجسه من المخيفات الوهمية واستثقاله لمكابدة بعض المتاعب الوقتية .

أما إذا قاوم المغتال ورد ذوي الاغتصاب ولم يبال بما يجلبه النزاع فإنه إما أن يغلب فيحفظ حقه ويكون قد أوقع بذلك الرعب في نفوس ذوي الاعتداء فلا يستحلون حماه ولا ينالون منه بعد ذلك نيلاً فيحيى محفوظ الحقوق مصون الواجبات ، وإما أن تكون الغلبة عليه بعد تلك المشادة والمقاومة فلا تستهين به النفوس ولا توجه نحوه مطامعها بقوة ، مثل ما إذا علمت فيه التساهل والانكماش وقلة المناكدة والمناقدة ، وحينئذ يتأتى له أن يظفر بخصمه في ثانية الحال إذا اعتدى عليه ، إذ لا يعدم من قوة الحق نصيراً ، فهو إن فاز عاش سعيداً وإن غدرته الصدفة يوماً نصره الحق أياماً ، وفي حين انغلابه لا يناله الذم والتشوير ، إذ لم يبد منه في الحق الواجب شيء من التقصير ، بل لا يكون ذلك واضعاً من مقامه في النفوس وإن طال أمد الغلبة ، فإن العقول تعرف مقداره ، والأذهان تحفظ آثاره ، فإذا عاش مسلوب الحقوق ظلماً عاش والعيون تأخذه بالاحترام ، وتنظر إليه نظر الإكرام ، عادة كل شريف النفس في هذا الوجود الشاعر الدارك ، على أن العيش مع سلب الحق بعيد من شرفاء النفوس ، فهم بين أن يعيشوا عظاماً وأن يموتوا كراماً ، يخلد لهم الجهاد عن الحق ذكراً جميلاً يتلوه اللسان ما بقي في عالم الوجود انسان .

وأما ضعفاء النفوس الذين يردهم خوف المكروه الموهوم عن اختلاب الرغائب والدفاع عن الواجب فهم إن عاشوا أذلاء ، وهم إن ماتوا أدنياء ، لا يذكرون إلا على سبيل التحذير من التلون بصبغاتهم ، والتنفير من قبيح صفاتهم ، حيث خافوا من الذل فوقعوا فيه على كيفية أشر مما كانوا يتوهمون .

ولا يجمل بالإنسان أن يترك واجباً ضروري الحصول لمنع الخطر عن النفس لأجل ملاحظة خوف موهوم ربما يكون من ضروب المستحيلات ، أو يكون بعيداً ثبوته في عالم الوجود ، إنما يجمل به أن يأخذ الأمور بقوابلها ويقابل بينها وبين أمثالها ، وينظر إلى الأشياء بعين العقل لا بعين الوهم ، حتى يستميت دون طلب الحق الواجب ولا يعيش من خوف الذل ذليلاً .

ويلزم على طالب الحق في كل حال أن يكون حكيماً ، يطلب الوسائل الممكنة بعد إعداد ما يقرب من المطلوب ، ويأخذ بالاحتياط في جميع أعماله ، مستعملاً للقياسات والادلة المنتجة للنتائج الصحيحة الصالحة لأن تكون أساساً متيناً لمباني مقاصده ، فإن لم يفعل ذلك كان مخاطراً متهوراً ، فيجتمع مع الخائف من الذل ، الواقع في الذل ، وحاشا أن يكون الحكيم ذليلاً ، وإنما هو عزيز في جميع أحواله ، والناس غيره من خوف الذل في الذل .

(والناس من خوف الفقر في الفقر) : معلوم عند العقول أن المال يحتاج في البقاء والنماء إلى حفظه من أيدي الطامعين ، والمرابحة فيه بضروب المعاملة والبدال ، فإذا كان لدى الإنسان شيء من المال ومر عليه أحد الطامعين يريد اغتصاب شيء منه فخاف ربه ان حجز الطامع يجر إلى شجار وخراب أو رفع شكوى إلى حاكم تستدعي صرف نقود لرسوم التداعي مثلاً ، فيجلب من الخسارة ضعف ما كلان يأخذه الغاصب ، وتأدى به هذا الخوف إلى التساهل فيه ، فلا شك تستلين كل الاطماع جوانبه فتسلبه كل ما ملكت يداه ، ويعود فقيراً معدماً .

على أنه لو كان ناكد الغاصب وناقده ، لأمكن أن يحجز حقه ، ولا يلقى في سبيل المقاومة والمناكدة ذلك الذي قدره الخيال ، فتسد أفواه المطامع دونه ، ولا تجد إلى التهامه سبيلاً ، ولكنه خاف الفقر فصار فقيراً .

وإذا حبسه ـ (المال) ـ عن المرابحة فلم يستعمله فيما ينميه خيفة أن تلم به العاديات فتفنيه ، ومكث ينفق منه فيما تطالبه به لوازم الحياة ، فلا يلبث أن يذهب جميع ما لديه لتوالي الإنفاق عليه وعدم ما يكون عنه بديلاً ، فيصير بخوف الفقر فقيراً .

مثلاً : من يكون لديه شيء من الدراهم يقدر أن يصرفه على أرض تنبت ما يستفيد منه أضعاف المصروف ، أو يستطيع أن يشتري به عروض تجارة يأتي له الاتجار فيها بفائدة عظيمة ، وخاف على الأرض يصيبها الغرق أو يلم بها الشرق أو تجتاح نباتها الجائحات ، وخشي على عروض التجارة أن تتدانى فيها الاسعار أو يدركها البوار أو تحرقها النار أو تغرقها البحار ، إلى غير هذه من الآفات ، ثم أمسكه بسبب هذه الخيالات عن الاستعمال ، فإن ما لديه يفنى بالإنفاق في قليل من الأيام ، وهناك ينشب فيه الفقر مخالبه ، فيعود من خوف الفقر معدماً لا يملك إلا الفقر .

وإجمال المقال : أن المضي مع الوهم مجلبة الوبال ، فإن شأنه أن يعطي الشيء ما لا يستحقه ، ويلبسه غير ثوبه ، فلا يحسن بالإنسان أن يقبل حكمه ، وإنما عليه أن ينظر إلى الأمور من مرآة العقل فيتبع ما يراه ، ويمضي على مقتضاه ، فإن أوجب عليه الإقدام نبذ الأوهام ، واتخذ ما يلزم من الأعمال ، وإذا أراه الحكمة في الإحجام أخذ الأمر بالامتثال ، ولبث يرقب فرص الزمان ، حتى إذا سنحت سارع إلى انتهازها ودخل اليها من باب الإمكان . ولا يأمر العقل بترك الثابت إلى الموهوم ، ولا يشير بالتساهل في صيانة الحقوق والتمتع بها لخوف ما عساه يكون من المشقات في سبيل الحفظ والصيانة ، ولا ينهى عن استعمال المال فيما يوجب حفظ نوعه عليه وينميه لأمور على فرض حصولها لا تكون أكثر ضرراً ولا أشد ألماً مما لا بد منه في جانب الإهمال . إنما يأمر بالاستماتة دون طلب الحقوق ورعاية الواجبات ، ويشير بتوطين النفس على احتمال الآلام الجزئية الوقتية في جانب رفع أضرار كلية دائمية ، ووصول إلى راحة عيش ونعومة بال ، وينهى عن إهمال استثمار المال والتقاعد عما يحفظ بقاءه ويوجب نماءه ، فهو يعلم أن الناس من خوف الذل في الذل ، والناس من خوف الفقر في الفقر .

لا تتم نكاية الأعداء إلا بخيانة الأصدقاء(١)

سنة الإنسان فيمن يكون مكان ثقته ومحل اعتماده أن يلقي إليه مقاليد أموره ، ويكاشفه بما خفي من أسراره ، ويعتمد عليه في كل ما يحتاج إليه من المهمات . وسبيله فيمن يعرف فيه الضرار والغدر أن يحذر منه غاية الحذر ، ولا يريه من أموره بادية ولا خافية ، اللهم إلا ما يلقي الرعب ، ويجعل له هيبة في القلب ، أو ما لا يكون ، على ما يراه ، محلاً للنقد ولا مكاناً للملام ، ثم لا يقبل منه مشورة ولا يسعى خلف رأي يبديه وإن كان صواباً .

ولا يتوسل الإنسان إلى النكاية ، التي هي الأخذ على غرة ، إلا بالتمويه والتدليس ، وجعل المرهوب في قالب المرغوب ، وإلباس الشر ثوب الخير ، حتى ينخدع المراد نكايته بحلاوة الظاهر عن مرارة الباطن فينشق في شرك الوبال ، وتأخذه حيلة الاغتيال ، وهذا أمر لا يقدر عليه من عرف بالغدرة وغيرها من صفات العداوة ، فإن النفس على حذر منه وكمال احتراس ، ترد عليه كل ما يأتي به من الأعمال خيفة أن يكون فيه ما يجلب شراً أو يدفع شيئاً من الخيرات . أما مكان الثقة ، الذي هو الصديق ، فذلك أسهل شيء عليه ، لأن ما له من منزلة الاعتبار في قلب صاحبه يجعل رأيه مقبولاً ، والنفس وادعة من جهته ، لا تخاف منه غدراً ، ولا تكتم عليه أمراً ، بل تكاشفه جميع الأسرار وتطالعه كل ما لديه من الأحوال ، فإذا خان الإخاء ، وناقض الذمة والولاء تمكنت الأعداء من الاحتيال ، وتمت نكايتهم بالصديق ، حيث يتخذون

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣٢٤ في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ م (١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) .

خائن الصداقة آلة يحركونها في أيديهم ، ويدبرون المكائد والحيل ، وهو يظهرها في مظاهر المنافع والحسنات ، فيأخذها المعتمد عليه بذلك القلب السليم ، وهنا نهاية الوبال وتمام النكاية ، أو يعمل لهم من الأعمال التي اباحه صديقه التصرف فيها ما يجري البلوى اليه ، ويتركه في الخسران المبين ، كل ذلك وهو مطمئن النفس غير آخذ الحذر لما ثبت عنده من الوثوق بالصديق الخائن .

إن أرباب المقامات العمومية في هذا الوجود لم تأخذهم نكاية الأعداء ، ولم تنتبهم نوائبها إلا بسبب خيانة الأصدقاء الذين يميلون إلى الأخصام ويموهون ما يقصدونه من المعتمدين عليهم بأطلية المنافع ويلونونه بألوان المصالح ، فيتطامن هؤلاء لهذه الظواهر حسبان أن فيها فوائد ومن ورائها عوائد ، وإذا فيها الشقاء ومن خلفها ضروب العناء ، وكثيراً ما كانت خيانة أصدقاء أولئك الرجال سبباً في إضاعة أموال وهتك أعراض واختلاس أرواح وإذلال أقوام وجعلهم عبداناً للأخصام وخداماً للألداء يسومونهم الخسف ، ويوردونهم موارد الحتف ، ويسلبونهم نعيم الوجود ولذة الحياة . وهذه التواريخ مسودة الصفحات بسيرة أولئك الخونة الذين سقوا الواثقين بهم السم في الدسم وساعدوا الغادرين على ما قصدوا من الشرور وما أكنوا من الفجور حتى بلغوا مقاصد السوء ونالوا ما تمنوا من سيئات الأعمال .

وإذا كانت الحال على هذا المنوال فلا يصح للإنسان أن يلتمس مكاناً لثقته إلا من علم فيه البقاء على الولاء والإخلاص في الاختصاص ، وإلا نفذت فيه سهام الحيل وتمت نكاية الأعداء ، وأدركه الندم حيث لا يغنيه شيئاً ، ولكن اختيار من كان على هذه الصفات ليس بأمر سهل ولا قريب المنال ، لما في طبيعة الإنسان من الميل إلى إخفاء ما فيه وإظهار غيره ، تراه يظهر الشجاعة وهو جبان ، والأمانة وهو خائن ، والعلم وهو جاهل ، والتواضع وهو متكبر ، والأنفة وهو دنيء ، والكرم وهو بخيل ، والعفة وهو شره ، والصدق وهو كذوب . . فمثله في خفاء حاله وصعوبة تمييز صفاته مثل النبات الجميل المنظر ، الزاهر الزاهي ، يأخذ الإنسان شيئاً منه على أنه حلو فإذا هو مر ، ويتعاطاه على أنه نافع فإذا هو أقتل من السم الزعاف ، ومن ذلك اختلط الأمر على كثير من الناس ووقعوا في سوء الاختيار ، ظنوا الأمانة في الخؤن فاتخذوه مكان الثقة ومحل الاعتماد ، فلم يلبث أن خان الود ونقض العهد وجر عليهم من البلاء ما لم يكن لهم على بال حتى كادت الثقة تنعدم من نوع الإنسان ، وحتى خيل لبعض الشعراء أنه لا يصح

الركون إلى فرد من أفراده ولا الاعتماد على واحد من آحاده ، وضمن الكثير من ذلك في أبيات مشهورة شائعة على ألسنة العموم ، وذلك لكثرة ما أخطأت الفراسة فيه وتخلفت الظنون والتوت الأفهام ، ومن أجل هذا عني حكماء الأخلاق بوضع علامات يعرف بها الأخيار من الأشرار ، ومن يصح الوثوق به ومن لا يركن في حال إليه صوناً للأذهان من الاشتباه ، والنفوس من الأخذ بالظاهر المموه ، والاغترار بألوان الأخلاق . . وكل ما قالوه في هذا الباب يجمعه حسن سيرة الإنسان في جميع ما تقلب فيه من المراتب والشئون بحيث لم يبد منه في واحدة منها ما يدل على دناءة الطباع وقبح الصفات ، وهي علامات لو تمسك بها الإنسان والتفت إليها عند اختيار مكان الثقة أمن الغدر وفاز بخير الأصدقاء .

غير أن بعض الناس تلابسهم أحوال تستولي على إدراكاتهم فيتصورون تحقق هذه العلامات بمجرد ما يجدون فيمن يريدون إناطة الثقة به شيئاً يلائم هذه الأحوال فيندلقون عليه يلتمسون مصادقته ويجعلونه محل الاعتماد من غير أن ينظروا فيه نظر المتأمل البصير كمن يشتد به التألم من معاناة أمر له نفع من بعض الجهات ، فإن شدة الألم تنسيه ما فيه من النفع وتصرفه عنه وتوجه جميع قواه إلى التماس ما يزيله، فإذا وجد مظنته اعتنقها وتعلق بها من غير أن يلتفت إلى اشتمالها على ما كان في المؤلم من النفع أولاً ، وهذا مثل من يكون له صديق خالص الود ، مر النصيحة ، غير متساهل في الحض على ما يجلب النفع والنهي عما يوقع في الضر ، فإن مرارة النصح مع اطراده على كل هفوة وسقطة تورث في نفس المنصوح ألماً يوجهها للنفور من النصوح ، وطلب سواه ممن يلين لهامس القول ويوافقها على ما تهواه وإن جمع صنوف الشرور وضروب المهلكات ، فإذا وجده ترك النصوح واعتنق هذا الملاين الموافق ظاناً أن ما فيه من المساهلة في النصح والموافقة على الأعمال ، وإن كانت مضرة يضمن الإخلاص في الود ويشتمل على كل ما يرتاح إليه ولا يوجب له ألماً يشتد به ، وما ذلك إلا لأن مرارة النصح وخشونة مس القول ومداومة الحث والحض أنسته ما وراءها من الفوائد وما خلفها من العوائد على حين لم يجرب مضرات الموافقة والمجانسة فلم تعظم لديه ولم تكبر عليه وإنما عظم عنده ما التصق به ألمه وتعدت إليه مراراته ، لذلك يطلب إزالة هذا الألم غير مكترث بسواه ، فيختار من عرف بالمساهلة وإن كان موصوفاً بكل ما يوجب الضرر ويوقع في خيانة الأعداء .

وهذا شأن النفوس القاصرة التي لا ترى شقاء إلا فيما التصق بها من الألم الحالي ، ولا نعيماً إلا في الانتقال عنه ، أي النفوس الملولة الميالة إلى لذة الجديد وطلاوة العتيد غفلة عما يأتي به من الآلام المستمرة والأهوال المهلكة ، مثل نفوس الصبيان التي يهولها أمر المكاتب لبعض تعب تلقاه فيها فتنفر منها كل النفار وتود المصير عنها إلى أي أمر ، غير باحثة عما اشتمل عليه من الخيرات أو ما وراءه من المضرات ، أما النفوس الآمنة المطمئنة التي لها نفوذ في حقائق الأمور وحسن تدبر في المصائر ، فإن ألم الحال لا يأخذها عن تبين ما في الاستقبال ، فإذا رأت رافعاً لهذا الألم ، وليس بعده شقاء ، دأبت في الوصول إليه ، واجتهدت في الحصول عليه ، وإلا بقيت على حالها ثابتة القدم متحلية بجميل الصبر ، مرتقبة فرص الزمان وأوقات الإمكان ، فلا تنتقل إلا على بينة من الأمر وعلم بحسن المصير .

نسوق كل هذا الحديث دليلاً على أن بعض النفوس تدفعها أحوالها الملابسة لها إلى الاكتفاء بما يلائم هذه الأحوال ، غير ناظرة إلى تبدلها وسرعة تغيرها وما وراء الظواهر من مكنونات السرائر ، وان هذه الأحوال قد توقع الإنسان في سوء اختيار من يريد أن يجعله مكان ثقته ومحل اعتماده ، فتلم به ملمات الغدر وتتم فيه نكاية الاعداء الذين يتخذون هذه الأحوال ذريعة لنوال مآربهم وإدراك ما يبتغونه ، كمن يكون له عداوة مع شخص ، ويرى شريكاً له في هذه العداوة ، فإنه يميل إلى هذا الشريك ظناً أن ما فيه من عداوة عدوه يكفي في المساعدة على النكاية والغدر ، وربما لم يكن فيه من الصفات الملائمة سوى صفة العداوة لذلك العدو ، فيخون عهد الإخاء ، وينقض ذمة الولاء ، ويجر لمن صادفه البلاء ، فيلتوي القصد وينعكس المراد ، ويكون مثل من اختاره كمثل من طلب قرناً فأضاع أذناً ؟! . . ولن ينجو الإنسان من مثل هذه الشرور إلا إذا لم يقصر نظره على ما يلائم أحواله الحالية ولم تذهله مقتضياتها عن النظر لغيرها من أحوال الاستقبال ، وكان متثبتاً في الأمر غير ملول ولا متطامن لبوادر الاخلاق ولا متعجل في اختيار الصديق ولا متهالك على من لم يتبين حقيقة حاله ولم يطالع تاريخه بين عشيرته وذويه ، وكل من صادقه ودخل معه في المعاملات التي تظهر ما خفي من الأخلاق وما استتر من صفات الإنسان ، هنالك يحسن اختياره ويأمن سوء المآل، وشرور خدعة الأماني والآمال ، ولا يخاف نكاية الأعداء بخيانة الأصدقاء

إحتفال جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة النواب[1]

نوهنا في عدد (يوم الإثنين) عن مجمل الاحتفال ، والآن نتكلم عليه بنوع تفصيل ، فنقول :

بعد أن انتظم عقد الاحتفال بحضور حضرات من ذكرناهم في ذلك العدد[2] ، قام حضرة الفاضل المصري عبد اللّه أفندي نديم وافتتح الخطابة على كونه نائباً عن خطيب الجمعية الرسمي - (محرر هذه الصحيفة[3]) - وتلى قصيدة غراء ، رقيقة اللفظ ، جليلة المعنى ، كان لها الوقع الجميل في نفوس الحاضرين ، ثم شكر للمدعوين إجابتهم هذه الدعوة ، واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب بأسلوب من الكلام بديع التأليف ، ثم دعا لمقام الخطابة حضرة أخينا الفاضل البارع إبراهيم أفندي اللقاني ، فقام وشنف الأسماع بمقال جليل اختلب الالباب برقته ، وأثر في النفوس أحسن تأثير ، بين فيه ما كانت عليه البلاد في الأزمان السالفة وما صارت إليه بهمة جناب خديوينا المعظم وحسن مساعي حضرات أعضاء الوزارة السامية من الحرية والشورى ، فقال ما ملخصه :

إن هذا الانتقال من الأمور الطبيعية . . . .[4] . . . .

---

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣٣٤ في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ م (٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٢) ومنهم البارودي ، رئيس النظار . وعرابي ، ناظر الجادية ، وغيرهم من النظار والضباط . . .

(٣) أي الأستاذ الإمام .

(٤) يمضي الإمام فيلخص خطاب اللقاني ، ثم كلمة ثانية للنديم ، ثم كلمة لأحد الفتيان ، ثم كلمة ثالثة للنديم قدم بعدها الأستاذ الإمام للخطابة . . .

. . . . وبعد أن جلس قام بعده الفاضل النديم مرة أخرى وامتدح حضرة الخطيب الأول ، وجال في ميدان البيان وأجاد في تبيين فضل هذا العصر الجديد على الأعصر الماضية ، وتفنن في طرق البلاغة وأفانين الفصاحة ، كما هي عادته المألوفة ، ثم دعا إلى الخطابة أحد الفتيان النبهاء ، فلباه مجيباً ، وتكلم بما هو من مقتضى الشبيبة ولوازم الفتوة ، فحث على الاجتهاد في تحصيل المعارف واقتناء الفنون ، واستحث ذوي الغيرة من الأغنياء على إنشاء بنك أهلي يستغني به الفلاحون عن تحمل أثقال الديون التي تزيد فوائدها عن مقادير أصولها ، وانتقل من ذلك إلى النصح بالتزام خطة الاتحاد والسلوك في المحبة والولاء ، والتحلي بحلية التعاون والائتلاف ، كل ذلك بعبارة تعرب عن حدة الشباب وسورة الفتوة .

وبعد أن انتهى من خطابه قام الفاضل النديم ثالثة وأطال بلا إملال في بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ، وأنهى كلامه بدعوة خطيب الجمعية الرسمي ـ (محرر الوقائع) ـ فقام وقال ما محصله :

الحمد للّه منحنا حكومة قانونية ، ومد علينا ظلالها بعناية خديوينا الأعظم وهمة رجال الحكومة الحاضرة ذوي الإصابة في الرأي والحرية في الأفكار ، فوقع التصديق على قانون نوابنا الكرام الذي اجتمعنا في هذا المكان بياناً لما نالنا من السرور عليه ، فإنه خول نواب الأمة من الحقوق ما نبلغ به ، ان شاء اللّه ، غاية ما نتمناه من الإصلاح ، تحت ظل عدالة خديوينا العادل ووزارته السامية .

الحكومة القانونية هي التي يكون فيها نواب عن الأمة يساعدون الحكومة في إجراآتها وتنظيم شئون المحكومين بها على وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد ، فهذا يستدعي توجيه العناية إلى نشر العلم في عموم الأمة المحكومة بهذا النوع من الحكومات حتى يكون الكثير فيها صالحاً ومستعداً للمشاركة في التدبير الذي تتدرج الأمة به في مراتب التقدم والكمال ، ومن أجل هذا يجب أن تضمن الحكومة القانونية قانونها الأساسي تعميم التعليم ونشر المعارف والعلوم التي تؤهل إلى تلك المرتبة ، مرتبة الصلاحية والاستعداد للمشاركة في تدبير أمور الأمة وتوجيهها إلى وجهة الكمال ، وكما أن المشاركة على هذا النحو تستوجب وضع ذلك الأساس ، كذلك تستلزم أن يكون الأفراد حائزين لوصف الفضيلة والشرف ، أي يكونون على صفات تحث كل فرد منهم على أن يفكر في مصلحة بلاده ووسائل تقدمها ونجاحها مثل ما يفكر في مصلحته

الخصوصية وأحواله الشخصية ، وأن يسعى في اجتلابها مثل ما يسعى لنفسه ، وأن يتباعد عما يكون فيه عار على أمته أو مضرة تعود على قومه ، فلا يأتي إلا ما يرفع شأن الوطن ويعز جانبه ويؤيد في الوجود مقامه ، ولا يلتمس منفعته إلا من طريق منفعة العموم ، شأن المتربي المتأدب بمحامد الآداب ، ومن أجل ذلك يجب أن يشتمل قانون هذه الحكومة الأساسي على وجوب تحسين التربية التي تكسب الفضيلة والشرف .

وإن تمام التربية وكمال التعليم ، وترتب الفائدة المطلوبة عليهما ، لا يكون إلا بإطلاق حرية الأفكار والأقوال والأعمال ، حتى لا يخاف الإنسان ملامة ولا عقاباً في الاشتغال بالعلوم التي تثقف العقل وتوسع دائرة الفهم وتولد فيه ملكة يقوى بها على تمييز الخير من الشر والنافع من الضار ، ولا يتحاشى تعليم الغير إياه ، أو دلالته على مثله ، أو هدايته إلى ما يراه سبيلاً للنجاح ، وحتى لا تأخذه الرهبة من الإقدام على دفع العار ، واجتلاب ما ينفع الديار ، فلأجل هذا يجب أن يكون في ذلك القانون الأساسي لتلك الحكومة اطلاق حرية المجامع والمطابع والأفكار والأعمال والأقوال ، على شريطة أن يكون هذا الإطلاق تحت قانون عدل يرسم الحدود ويبين الواجبات على تفصيل يرفع الإبهام ، وتبيين يزيل الالتباس .

ومعلوم أن النفوس لا تندفع إلى الكمالات إلا إذا رأت شوقاً إليها وباعثاً عليها ، من مثل رفعة شأن وابتناء منزلة في القلوب وغير ذلك من منشطات الهمم وبواعث الغيرة في النفوس ، فمن أجل ذلك يلزم أن يكون من أصول هذه الحكومة تقرير أمر المكافأة لمن أتى بعمل غريب وجاء بصنع بديع ، حتى يكون سائقاً للنفوس على التفكر والتدبر في الوصول إلى ما يستحقون عليه المكافأة والامتياز .

الحكومة القانونية يلزم أن تضبط الأعمال ، وتبين الحقوق والواجبات ، بأن تضع قوانين ونظامات تكون الحد الفاصل بين الحق والباطل والصحيح والفاسد ، فإن ترك الأمة بدون مثل هذا القانون إنما يوقع أفرادها في الحيرة ، ويأخذ على أيديها في كل عمل أرادت الإقدام عليه .

وهنا يجمل بي أن ابشركم بنوال هذه المزايا والبلوغ إلى غايتها ، فقد عرف الجناب الخديوي ، أيده الله ، بنبالة القصد وتوجيه العناية إلى إصلاح الوطن ورفعة مقامه ، حتى كان من نتائج أفكاره وثمرات عدله ورحمته أن جعل حكومته قانونية ، وأسلم

زمامها بيد وزارة سامية ، كل أعضائها ساع في الخير على علم بما يحتاج إليه ، ومعرفة بوجوه المنافع ومعالم الفوائد ، وجميعهم على غاية من إخلاص النية في المحبة الوطنية وسمو الفكر ومضاء العزيمة ، وكلكم يعرف هذه الصفات فيهم ويعرفهم بها . فنرجو من اللّٰه تعالى أن يسهل لهم صعاب الأمور ويمهد أمامهم طريق الإصلاح ، وندعوه تعالى أن يوفق نوابنا الكرام إلى ما فيه خير الوطن ، وأن يجعل مساعي الكل مقرونة بالنجاح .

. . . . (٥) . . . .

---

(٥) يمضي الإمام في إيراد فقرات من خطب الذين تتابعوا على منصة الخطابة ، مثل النديم الذي علق على خطاب الإمام وشرح «ما توجهت إليه فكرة الشارح» . . ثم تحدث عن التعليم . . . ثم رد عليه أحد رجال التعليم . . . ثم خطب أحد تلامذة الألسن . . . إلخ . . إلخ . .

مقابلة الشكر بالشكر(١)

في ليلة الأحد ، أول ربيع الآخر ، أقام حضرة الوجيهين النبيهين : أحمد أفندي محمود ، وإبراهيم أفندي الوكيل ، بالنيابة عن بقية إخوانهما النواب ، احتفالاً شائقاً في منزلهما بقصر الشوك ودعيا إليه حضرات النظار الكرام وأعضاء مجلس النواب وكثيراً من الوجوه والأعيان والعلماء الأعلام ، فتواردوا إلى هذا المنزل في الساعة الثانية من تلك الليلة ، وعند تمام الحضور ، وأخذ المحفل وضع الانتظام البديع ، قام حضرة السيد أحمد أفندي محمود خطيباً ، وأثنى على الحاضرين لإجابتهم هذه الدعوة أ، ثم عطف إلى بيان ما عليه إخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الوفاق وما لاقوه في سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية ، فقال ما محصلة ....(٢)

..............................ثم قام محرر هذه الصحيفة وأبان قصده من تلك الخطبة التي ألقاها في جمعية المقاصد الخيرية ، واستدل على حسن

---

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣٣٩ في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ م (٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٢) أورد الإمام ملخصاً لخطاب أحمد محمود .. ولقد طلب الخطيب أن يوضح الإمام موقفه من مجلس النواب بما يزيل لبساً نشأ من خطابه في (جمعية المقاصد) .. قال أحمد محمود :

«لقد اعترف بفضل النواب كل ذي عقل ، واستحسن ما عملوه كل صاحب شعور ، ولا سيما حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم في خطبة حضرته التي ألقاها في احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئاً يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس ..» فتكلم الإمام ، بعد فراغ أحمد محمود من كلمته ، وبعد أن تكلم أديب إسحاق ، الكاتب الثاني لمجلس النواب ...

إخلاصه فيما توهم من خطابه السابق ببراهين من نفس مقاله فساق مضمونه وبين معناه ، مستدلاً على عدم صحة ذلك الوهم مما اعترف به السامعون ووقع لدى جميعهم موقع الاستحسان . . . . وبعد انتهاء خطابه قام حضرة الفاضل عبد اللّٰه أفندي نديم وخطب . . . . ثم دعي إلى الخطابة حضرة النبيه فتح اللّٰه أفندي زكي أحد تلامذة مدرسة التجهيزية فأجاب الدعوة وتلا مقالة غراء . . . .
ثم قام النديم ثانية وألقى بعض جمل بديعة النظام ، دعا في ختامها حضرة أخينا الوطني الفاضل إبراهيم أفندي اللقاني فقام وشنف الأسماع بمقال بديع المثال ، قال فيه . . . . فقام بعده حضرة النديم فشرح بعض عباراته ببليغ بيانه وأورد عليها من سوانح خطراته ما ناسب المقام ، ثم دعي إلى الخطابة حضرة الفتى النبيه فتح اللّٰه أفندي صبري ، أحد تلامذة مدرسة الألسن فألقى مقالة بديعة . . . . وبعد ذلك قام محرر هذه الصحيفة ، ثانية ، وألقى خطاباً في التربية والأخلاق ، والداعي لذلك موضوع خطابة التلميذين المتقدم ذكرهما وتكلم بصفة كونه فلاحاً مصرياً ومن خدمة العلم الشريف في الجامع الأزهر فبيَّن أن التلميذين المشار اليهما التمسا التربية وتعلم العلوم والمعارف التي تكسب محامد الأخلاق بغيرة يلمح الذهن منها أن ما طلباه ـ (وهو يرجع كله إلى الفضيلة والعلوم الموصلة إليها) ـ أمر بعيد المنال أو صعب الحصول أو متعسر الوسائل والأسباب مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد وأسهل شيء علينا الوصول إليه . . قال :

وبيان ذلك أن الفضيلة وإن تفرعت أصنافها ويصعب علينا حصرها في هذا المقام إلا أنها ترجع إلى أمر كلي وهو الاعتدال في السير الإنساني . واستشهد على ذلك بعدة أمثلة صادقة واضحة لا ارتياب فيها . . ثم قال :

إنا نرى هذا الاعتدال قائماً في الإنسان بأصل الإلهام الإلهي والوضع الحكمي ، وضع الحكيم الخبير ، فإني بصفة كوني فلاحاً كنت أرى بسطاء قومي الذين لا يعرفون سوى أشغال الزراعة ولوازمها ، ولم يختلطوا بالذين يسمون أنفسهم متمدنين ، بعيدين من مذاهب المكر والخديعة ، حريصين على الإقتصاد وإغاثة الملهوف ، ومتخلقين بأغلب الصفات المحمودة ، وكذلك نشاهد هذه الصفات في أهل البادية الذين يقربوا مما يسمى حضارة ، نراهم ذوي نجدة وشهامة وانفة من احتمال الذل والعار ، فهذا من

أقوى الأدلة على كون الفضيلة التي هي أساس السعادة الدنيوية والأخروية مركوزة في الطبيعة بمقتضى الوضع الفطري الإلهي ، وكما أنها فطرية الهامية كذلك نرى الدين المحمدي ، على صاحبه أفضل الصلاة وأتم السلام ، قائماً بها ، بل كله مبني عليها مؤيد لأصولها تمام التأييد ، وهذه كتبه الشريفة من أول كلمة منها إلى آخر حرف تدل على ما قلنا بأوضح بيان . وإذا كانت الفطرة والدين قائمين بالفضيلة فما أقربها من الإنسان منا وما أسهل تناولها عليه ، ولكن الوهم قد يصور القريب بعيداً فيوجب صاحبه إلى إعنات نفسه في التوسل إليه بالوسائل البعيدة منه ولو التفت إلى وجدانه وإحساساته لوجده بين يديه ومن أقرب الأشياء اليه .

ثم بين أن الموجب لستر هذا الأمر الفطري وإخفاء أثره إنما هو مخالطة القوم الذين يسمون أنفسهم متمدنين ، مع تهالكهم على الشهوات وتفننهم في فنون الحيلة والمكر لأن كثرة مشاهدتهم الأعمال الصادرة عن هؤلاء خارجة عن حد الإعتدال توجب شدة انفعال نفوسهم بها ، ولا يمضي غير قليل من الزمن حتى يصدر عنها مثلها أو أشد ، ولكن إذا راجعت وجدانها المغروس فيها بيد القدرة الإلهية وما يقتضيه الاعتقاد الديني المتوارث وجدت من ذلك ما يوجبها للهروب عن معاطاتها إلى البساطة التي هي مجمع صفات الفضيلة ، فمن الواجب علينا أن لا نبعد في طلب الوسائل التي تقربنا من غايتها وكتب الدين بين أيدينا مع صوت الإلهام الإلهي تنادينا بالرجوع إليها ، فننال البغية وندرك المراد بلا تحمل شيء من المتاعب والأوصاب، وليس لنا أن نترك مراجعة الفطرة ومطالعة كتب الدين مع شهودنا آثار الديانة المحمدية مؤيدة في النفوس بذلك الإلهام الإلهي . . كيف وقد انبثّت في أهل الإسلام روح فاضلة بسبب مراعاتهم أصول الآداب الدينية ، مع التفاتهم لما جلبت عليه الخلقة ، حتى دخل قسم عظيم من المسكونة تحت ظلالهم ، وحفظت السعادة ، التي هي نتيجة الفضيلة ، عليهم ألفاً وثلاثمائة سنة ، وستدوم سعادتهم ما داموا يرجعون إلى أصل الإلهام الإلهي والدين المستقيم .

وعلى هذا فلم يطلب التلميذان إلا أمراً سهلاً في نفس الأمر ، فإن الفطرة معنا وإن كانت مستورة بغشاوة تلك التقاليد المأخوذة عن المترفين ، وكتب الدين عندنا سهلة المآخذ واضحة البيان .

ثم ختم المقال بالدعاء للجناب الخديوي المعظم على عنايته بشأن التربية الحقة .

الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل[1]

إذ الرأي لا يجدي إلا مقروناً بالعمل ، والعمل لا ينفع إلا منبعثاً عن الرأي ، هذا هو المقصود بالبيان ، غير أنه يستدعي مقدمة نبدأ بذكرها ، فنقول :

لما كانت الحاجة لا تزايل الإنسان إلا بالموت صار أسيرها يطلبها أينما كانت ، لا يعوقه عنها إلا عائق طبيعي يغل يده عن العمل وفكره عن التجول في الأسباب الموصلة إليها ، وما دام حراً في عمله وفكره فلا يقعده عجز في قواه إذا كانت بواعثه الأدبية تدعوه إلى التوازر والاتحاد اللذين بهما يهون الصعب وتسهل المتعسرات .

وكما أن الإنسان ، وهو الحر ، لا يخلو من حاجة تدعوه إلى مباشرة الأعمال التي يقاوم بها كل عناء ومشقة دون الوصول إلى مطلوبة ، كذلك ، وهو أسير الاستعباد ، يصبح ويمسي وهو في هم الحاجة ، غير أنه لا يمد يده إلى جلائل المطالب ، لعلمه أنه رهين إرادة واحدة تفنى فيها كافة الإرادات والأعمال ، فهو في هذه الحالة محبوس في مطمورة الخوف والجزع ، تتردد المطالب في خاطره ، يلوك الألفاظ بين لهاته بدون أن يتجاوز بها ظاهر شفتيه ، فإذا هون عليه الخناق وانقبضت عنه اليد القاهرة نوعاً من الانقباض أصبح كأنما نشط من عقال فتندفع قواه العقلية والعملية لإبراز ما هو كمين في نفسه اندفاعاً يكاد أن يهوى به إلى مبدأ السقوط فيجد من شكيمة الحاكم ما يرد جماح تهوره فيقف المحكوم حائراً في رأيه ، وعند هذا يضطر إلى أن يأخذ بالحزم والتروي في

---

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٣٩٠ في ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٢ م (٥ جمادي الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) .

كل شيء مجانباً كل ما يشتم منه رائحة التهور والإفراط إلى أن يصل إلى غاية يعرف فيها واجبات نفسه وواجبات حاكمه ، فلا يسعه إلا الأخذ بما هو أليق والعمل بما هو أثبت فتتقرر أصول ثابتة بين الحاكم والمحكوم يتولاها عموم الناس علماً وعملاً وحفظاً ، لا فرق في ذلك بين رئيس ومرءوس ، إلا أن الصوت الغالب في هذه الحالة الابتدائية إنما يكون لنبلاء القوم وأشرافهم الذين يؤمنهم العامة على مصالح البلاد .

إلى هنا ترسخ المبادىء الحرة في طباع القوم ، وتضعف سلطة الاستبداد ، وتتجه النفوس إلى توحيد الكلمة والاتفاق في الرأي ، فتجتمع القلوب على ما يرونه أكثر موافقة لصالح هيئتهم الاجتماعية ، ومن هذا ينتقلون إلى الالتفاف والاستكناه لما هم عليه وما كانوا فيه من الأحوال ، فيعلمون أن ما دار عليهم من تقلبات الحوادث الماضية ، وإن كانت نتائجها غير مقصودة بالذات ، إلا أنها أمور طبيعية لحركة الانتقال من حال إلى حال ، كما هي سنة اللّه في خلقه ، وكما يرشد إلى ذلك انتقال الأمم الماضية في الأجيال الخالية ، فكل من الحاكم والمحكوم كان مرشداً للآخر بما دار بينهما من المحاورات والمجادلات التي اقتضتها سلسلة تقلب الأزمان .

وهذه الحالة كما لا يخفى حالة ثانية ناجمة عن الحالة الأولى بلا كسب ولا أختيار ، وهي ما نسميها اليوم بالحكومة الشوروية أو المقيدة ، فإنها لا تكمل إلا بالتدريج ، كما عرفت ، ولا يتوهم أن هذه الحالة مظنة لتخالف الأغراض وتفرق الغايات التي تجر إلى الاختلال ، لأن الحالة ما وصلت إلى هذه الخطة إلا والنفوس ليس بها من الأغراض وبواعث الغايات إلا ما كان جاذباً للنفوس إلى حفظ الحدود ، وسائقاً إياها إلى تمكين علائق الاتحاد ، لتقوى على كل عمل جليل علمت أنه لا يصعب على الأيدي الكثيرة المتعاضدة صعوبته وامتناعه على المتفرقين .

ولما كان الوصول إلى هذه الحالة الشريفة يأبى أن تفنى كل الإرادات في إرادة واحدة ، بل تكون كل العزائم فيها متجهة إلى الخير ، متعاونة على اجتلابه « بدون فرق بين رئيس ومرءوس وآمر ومأمور ، فلا بد أن يستتبع ذلك سهر كل فرد من الناس في إصلاح ما نيط به ووكل لعهدته من المصالح ، إذ عرف نفسه عضواً في هذا الجسم الواحد المؤلف من أعضاء كثيرة ، كل عضو له وظيفة يؤديها ، فلا يرضى أن يكون كلا على البدن وثقلاً عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنا نظن أنه لا يتأتى التقصير

من فرد ما متى كانت القابلية العمومية تبعثه والحركة الكلية توجهه إلى صوب ما هي صائرة إليه .

وبعبارة أقرب إلى الغرض : إن الحالة الشوروية المعروفة تبعث في النفوس آمالاً تتبعها أعمال عظيمة تراها الناس من قبيل المتعذر أو المتعسر في بادىء الأمر ، إلا أن الحال تدعوهم إليها بحكم الاضطرار إما لرواج الزراعة أو الصناعة أو توفر العرفان أو تحصيل ما لا يستغنى عنه من الضروريات والحاجيات والكماليات التي تدعو إليها مجاراة الجيران الذين بيننا وبينهم علائق الارتباط ونراهم كل يوم يزيدون فيها يقدمهم على الأمم والبلدان ، وحينئذ يدور الأمر بين التوقف عنها حيناً والإقدام على فعلها ، ثم بعد ذلك يظهر أن لا مندوحة عنه ـ (الإقدام) ـ فتجتمع الآراء وتنعقد النيات وتتحالف العزائم أمام جيش المصاعب ، فلا يمضي غير قليل حتى تنبعث أيدي القوة بمعاول الصبر إلى عظيم الأعمال ، فتنهزم كل صعوبة وينقشع كل عناء بعد أول ضربة ، ثم يسهل كل أمر ، بعد أن يعتاد كل عامل على عمله مهما كان .

ولكل امرىء من دهره ما تعودا

ومن هذا يتبين أن النفوس في مبدأ الأمر تستغرب كل عمل على غير مألوف . كما هو عادتها . فتنقبض منه كل الإنقباض ، وتراه فوق الطاقة البشرية . وأنها إذا أقدمت عليه وأخذت في التمرن عليه سهل عليها وانقادت مصاعبه اليها ، وأصبح لها عـادة تألفه ، بل تحن له وتشتاق اليه . ومما يؤيد هذا ويقربه إلى الفهم أننا كنا كذلك في أول الأمر ، نستبعد أن يكون بين الحكومة ووكلاء العامة تبادل الأفكار في المصالح ، وأننا بعد أن دخلنا في هذا العمل وسرنا في طريقه زال ذلك الاستغراب ، ولقد بقي علينا أن ندخل في تلك الأعمال الجسيمة التي هي ضربة لازب ، ونراها بادىء الرأي صعبة الاحتمال ، فإننا بحكم تلك القاعدة عندما نباشرها بالفعل نستظهر عليها بقوة الاتحاد التي خرقت سلاسل الجبال في أوروبا ومدت السكك الحديدية تحت البحار ، وتساعدنا على ذلك وحدة النوع والقابلية ، وبذلك تكون هذه أول خطوة تحسب من تاريخنا الجديد ، وباكورة الثمرة التي سقاها من سوانا بالدم وسقيناها بماء النيل لم يتكدر صفوه بماء النفوس ولم يخالطه شيء من دمع العيون .

ومع الدخول في باب الأعمال لا بد من التروي فيما يجب لها قبل الإقدام عليها ، ثم إذا ظهرت النتيجة وتحققت الثمرة ، وجزمنا بالفائدة فلا بد أيضاً من اتباع التروي بالشروع في العمل وتعقيبه به ، فإنه ، كما قدمناه ، إذا لم يقرن الرأي بالعمل فليس الرأي إلا حركة نفس تجلت بالصور الكلامية ثم ظهرت بلباس النقوش وخيمت في بطون الدفاتر ، فليس لها في ذاتها فائدة مهما تنوعت مظاهرها واختلفت ملابسها إلا أن تشخص ظاهرة في الأعمال فيستفيد بها الملك والدولة والناس أجمعين ، ولهذا خلق الاتحاد وأحسن عدة يدخرها الإنسان للأمر الجلل ، وبه ساد من ساد وشاد ، وهو فطرة في الإنسان حتى وهو في سذاجته ، كما تراه في سكان البوادي الذين لم تدنس طباعهم بالحضارة ، ولقد صدق من قال : إن ما يتخذه عقلاء الناس من التقاليد التمدنية إنما هو تشبه بالفطرة الأولية واستكمال لقوتي العلم والعمل ، وإن هذا لاكبر سائق إلى تعزيز الآراء بالأعمال .

بنيت الشورى على الرأي العام فأكبر فائدة لها هو انقياد الناس لما يقضي به الرأي العام ، ووكلاء العامة خواص من انحصر فيهم الرأي العام ، فإذا قضوا بعمل ما نافعاً رأيت لهم معضدين ، وهم كل الناس الذين يحافظون على الرأي العام ، وليس بعد ذلك إلا أن يكونوا يداً واحدة على هذا العمل تجمعهم دائرة الاتحاد .

ولقد وصلنا بمعونة اللّه تعالى وحسن مساعي خديوينا المعظم ومن اختارهم جنابه الرفيع للنظر في مصالحنا إلى هذا الحد ، وتوجهت رغبات جميعنا إلى ما فيه خير بلادنا وصلاح معاشنا ومعادنا وصرنا يداً واحدة لا تكل عن العمل ولا يتعبها تواليه على ممر الأيام .

كنا في الزمن السالف نستقضي بعض الناس بعض ما يجب من الضرائب وهو كاره ، ونسوقه إلى الأعمال النافعة وهو يأبى ، كأنما يساق إلى الموت ، أما الآن ، وقد علمت الحقوق وحفظت الواجبات ، فقد هان على كل واحد أن يدفع ما يزيد عن الضريبة في تأسيس مدرسة ببلده يتعلم فيها ولده وأخوه ، أو في بنك اقتصاد يحفظ به إخوانه من أطماع الربوبيين ويسهل عليهم كل عمل يعود برواج زراعتهم التي هي كنز غناهم وبيت ثروتهم ، فهذه دلائل كلها تطمعنا في ما وراء ذلك من الأعمال التي تتأيد بها شئون الوطن وتغلو قيمته ، وليس ذلك على أبناء الوطن بعزيز .

دفاع عن حكومة الثورة[1]

.... أما عن ترقية بعض الموظفين ، التي تلغط بها الصحف الأوروبية ، فأسمحوا لي بأن أوضح الحقائق ، فأقول :

أولاً : إن هذه الترقيات لم تعمل بناء على أمر عرابي باشا وحده ، ولم تكن بمثابة الرشوة للضباط لاكتساب عطفهم نحو عرابي .. كلا .. فالواقع أن هذه الترقيات عملت بناء على القانون الحربي الجديد الذي يأمر بإحالة الضباط الذين يبلغون سناً معينة أو يمرضون أو يصابون بعاهة على المعاش . وقد نفذ هذا القانون في عهد شريف باشا ، وأحيل على المعاش ٥٥٨ ضابطاً ، ثم أرسل ٩٦ ضابطاً إلى حدود «الحبشة» و«زيلع» وأماكن أخرى ، بينما قد أخرج من الجيش نحو مائة ضابط توظفوا في الوظائف المدنية ، فعدد جميع هؤلاء ٧٥٤ ضابطاً ، فكان إذن من الطبيعي أن تحصل ترقيات لملء الوظائف الخالية ، ولا يزال في الجيش خمسون وظيفة قد حفظت لخريجي المدرسة الحربية .

والآن أريد أن أزيل من العقول هذا الوهم السائد في ادعاء البعض أن عرابي أو الحزب الحربي أو الحزب الوطني آلة في يد الاتراك ، فإن كل مصري ، سواء أكان من

---

(١) كتب الأستاذ الإمام هذا الخطاب في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٢ م إلى صديقه «ولفرد بلنت» ، يدافع فيه عن مواقف حكومة الثورة في مصر ، ويشرح مواقفها وآراءها ويتحدث باسم الثورة ، ويجلي حقيقة الآراء التي تتردد حول ملابسات المؤامرة الشركسية ضد الحكومة وكبار الضباط الوطنيين في الجيش، وهي المؤامرة التي قبض على منفذيها عند محاولتهم اغتيال الضابط عبد العال حلمي بك في نفس اليوم الذي حرر فيه الأستاذ الإمام هذا الخطاب .

العلماء أو من الفلاحين أو الصناع أو التجار أو الجنود أو الموظفين أو السياسيين .أو غير السياسيين يكره الأتراك ويمقت ذكراهم ، ولا يستطيع مصري أن يفكر في نزول الأتراك بلادنا بدون أن يشعر بعاطفة قوية تدفعه إلى امتشاق سيفه والهجوم على هذا المعتدي .

إن الأتراك ظلمة ، وقد تركوا في بلادنا من آثار السوء ما لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح ، فلسنا نريد رجعهم ولسنا نريد أن نعود إلى معرفتهم ، وكفى الأتراك ما لهم من حقوق الفرمانات ، فعليهم أن يقفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه . ولكنا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول بلادنا فإننا نتلقى هذا الخبر بشيء لا يخلو من الترحيب ، ولقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الأتراك ، وكان هذا الشعور سبب استعدادنا ، فإننا سنغتنم هذه الفرصة لكي نحقق استقلالنا التام .

هذا ، وساسة البلاد وقادتها يتربصون لحركات الأتراك في مصر ، وسيقفونها إذا رأوا أنها قد عدت طورها ، ولست أنكر أن في مصر أتراكاً وشراكسة يدافعون عن الباب العالي ، ولكنهم قليلون في جانب أولئك الذين يحبون بلادهم .

هذا ، وبخصوص المؤامرة الشركسية لاغتيال عرابي ، أخبركم أنها ليست ذات خطر ، فإن الخديو إسماعيل قد مضت عليه مدة طويلة وهو يضع الألغام لكي يدمر حكومتنا ، وهو يعتقد أن هذا العمل يرجعه إلى مصر ، ولكن الله القدير قد بدد آمالهم في الهواء ، لأن كل مصري يدرك أن رجوع إسماعيل لا يعني سوى خراب مصر .

فهذا الفرعون قد أرسل إلى مصر أحد المنفيين ، وهو «راتب باشا» ، الذي حصل على إذن بدخوله مصر بوسائط سرية في عهد شريف ، حيث اتصل بأخيه «محمود أفندي طلعت» البكباشي ، ثم استخدم أيضاً «يوسف بك نجاتي» ، و«محمود بك فؤاد» ابن اخت «خسرو باشا» و«عثمان رفقي باشا» ـ وكل من هؤلاء شراكسة ـ وهؤلاء أخذوا في نشر دعوتهم وهي قتل الوزراء الحاليين ثم قتل كبار الضباط في الجيش ، ولكن هذا الجزء الأخير قد اضطروا إلى تأجيله حتى يجدوا من العلل ما يبررون بها عمله . ثم حدث أن تسعة من الضباط الشراكسة رفضوا الذهاب إلى السودان ، فأخذت عصابة «راتب باشا» في إغراء هؤلاء الضباط واقترحت عليهم أن يرفضوا الذهاب إلا بترقية .

وكانت الوزارة تعرف منذ زمن شيئاً عن هذه الحركات ، فمنذ مجيء «راتب باشا»

إلى مصر كان محمود سامي ، رئيس الوزراء الآن ، وزيراً للحربية ، فطلب من شريف باشا أن ينفيه إلى خارج القطر ، ولكن شريفاً على الرغم من تحذير محمود سامي رفض أن يأمر بنفيه ، وسبب ذلك أن «راتباً» زوج ابنة شريف باشا ، والبعض يظن أن الاثنين متواطئان على رجوع اسماعيل .

وحدث أن عصابة «راتب» دعت ضابطاً شركسياً يدعى «راشد أنور أفندي» لكي ينضم فأبى أن تكون له بهم أية علاقة ، فلما ترك المتآمرين قام تـواً وذهب إلى عرابي وكشف له المؤامرة ، فألقي القبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية .

وقد أحدثت هذه الحادثة قليلاً من التهيج بين العامة ، والجميع يعرفون أن حياة عرابي مثل حياة أي إنسان آخر ، وليس بين الناس أحد مهما كان عظيماً يستطيع أن يجذب اليه قلوب الجميع دون أن يكون بينهم من يريده بسوء ، ولكننا جميعاً نضحك إذا قيل لنا : إن انجلترا على وشك الفوضى لأن أحد المجانين قد حاول قتل الملكة ؟!

إن عدد الشراكسة في الجيش لا يزيد عن ٨١ ضابطاً ، ولا يمكن لعاقل أن يتصور أن مثل هذا العدد يقدر على قلب الحكومة .

* * *

أما عن تجارة الرقيق فنبلغكم بأن الوزارة الراهنة تعمل بجد لإلغائها ، والدين الإسلامي لا يعارض في هذا الإلغاء ، بل بالعكس نرى أن أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق إلا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين ، فالعبد هو في الواقع أسير قد أخذ في حرب مشروعة ، أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء في علاقاتها بأمراء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو محالفات تحميها . زد على ذلك أن الكافر الذي ينتمي إلى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ في الرق . . ومن هنا يتبين لكم أن الدين الإسلامي لا يعارض في إلغاء الرقيق ، كما هو الحادث في هذه الأيام ، بل هو لا يوافق على استمراره . وأولئك العلماء الذين لا يوافقون على هذا الرأي ، في انجلترا أو غيرها ، عليهم أن يأتوا إلينا ويعلمونا نحن شيوخ الأزهر أصول إيماننا ، فإن مثل هذا العمل يصير من المناظر المدهشة ، فإن العالم الإسلامي بأجمعه سيصعق وينعقد لسانه عندما يعلم أن مسيحياً قد أخذ على نفسه تعليم علماء أكبر جـامعة إسـلامية أصـول ديانتهم وكيفية شرح القرآن .

هذا ، وستصدر فتوى من شيخ الإسلام إعلاناً بأن إلغاء الرقيق يوافق روح القرآن والسنة . وستجتهد الحكومة المصرية في إزالة جميع العوائق في سبيل هذا الإلغاء ، ولن يهدأ بالها حتى تمحي هذه التجارة من جميع الأراضي المصرية .

ترجمة ثانية لهذه الرسالة

(القاهرة[1]) في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .

. . . أما ما يتعلق بترقية الضباط التي تضخمها الصحف الأوروبية كثيراً فاسمحوا لي أن أجلو الحقائق .

أولاً ـ لم تتم الترقيات بإرادة عرابي ورضاه ، ولا جاءت على سبيل الرشوة لكسب عواطف الضباط نحو عرابي ، وإنما تمت بمقتضى القانون العسكري الذي يقضي بإحالة الضباط إلى التقاعد لقاء معاش ، عند بلوغهم سناً معينة ، أو في حالة مرضهم ، أو انعدام كفاءتهم أو عجزهم . وقد بدأ تطبيق هذا القانون العسكري في عهد شريف باشا . وبناء عليه ضمت قائمة الاستيداع ٥٥٨ ضابطاً . وتم إرسال ٩٦ ضابطاً منذ عام إلى حدود الحبشة وزيلع وغيرها ، في حين تم نقل ١٠٠ ضابط من الخدمة إلى الوظائف المدنية . وبذلك بلغ عدد المحالين إلى التقاعد ٧٥٤ ضابطاً . وهكذا كان من الطبيعي إجراء الترقيات لشغل الوظائف الشاغرة . وما زالت هناك خمسون وظيفة شاغرة مخصصة لطلاب المدرسة الحربية .

ولم يفرض السلطان رتبة الباشا علي عرابي ، وإنما فرضها عليه الخديو الذي أصر على أن يكون جميع وزرائه من الحائزين على الرتبة .

---

(١) للرسالة السابقة ترجمة قام بها الدكتور علي شلش . . ورغم ندرة الفروق ، آثرنا إثباتها هي الأخرى ـ انظر كتابه [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٥٧ ـ ٦٠ .

أريد الآن أن أزيل من الأذهان الفكرة الخاطئة التي تزعم أن عرابي ، أو الحزب العسكري ، أو الحزب الوطني ، أدوات في أيدي الأتراك . فإن كل مصري ، عالماً أو فلاحاً ، حرفياً أو تاجراً ، جندياً أو مدنياً ، سياسياً أو غير سياسي ، إنما يكره الأتراك ويمقت ذكراهم غير العطرة . ولا يوجد مصري يخطر له أن ينزل بأرضه تركي دون أن يشعر بنبض يدفعه نحو سيفه ليخرج به الدخيل .

إن الأتراك مستبدون ، خلفوا بمصر كوارث ما زالت تدمي قلوبنا . ونحن لا نستطيع أن نتمنى عودتهم أو نتمنى أن تكون لنا بهم صلة . وما استقر الأتراك بمصر إلا عن طريق الفرمانات . ولا بد من إيقافهم عند هذا الحد فلا يتخطوه . ولكن إذا حاولوا تخطي حدودهم فلن يكون نصيبهم سوى الرفض التام . وقد مر بنا شيء من ذلك ، وأدى إلى أن نستعد له . وسوف نستغل أي محاولة من هذا النوع في الحصول على استقلالنا التام . وإن ساستنا الأذكياء ليرقبون الآن كل حركة تقوم بها السياسة التركية في هذا البلد حتى لا تتجاوز حدودها . ولا أنكر أن في مصر أتراكاً وشراكسة يناصرون قضية الباب العالي ، ولكنهم قلة قليلة لا تقاس بأولئك الذين يحبون بلادهم .

وأما ما يتعلق بالمؤامرة الشركسية على حياة عرابي فهي لا تشكل في الحقيقة خطراً جسيماً . فالخديو السابق إسماعيل ـ أكبر عدو شهدته مصر يغار من سعادتها ـ لم يكف منذ وقت طويل عن تدبير المؤامرات للإطاحة بحكومتنا الحالية ، معتقداً أنه يستطيع بعمله هذا العودة إلى مصر . ولكن اللّه القادر على كل شيء بدد آماله أدراج الرياح . فكل مصري يعرف أن عودة اسماعيل معناها خراب مصر . ومع ذلك أرسل الفرعون ، لتحقيق أمله ، واحداً من أتباعه ، هو راتب باشا الذي أبعد عن البلاد ثم نجح في دخولها بوسائل خسيسة في عهد حكومة شريف باشا ، وانضم إلى أخيه محمود أفندي طلعت البكباشي ، ثم انضم إلى خدمته بعد ذلك يوسف بك نجاتي ، ومحمود بك فؤاد ابن أخت خسرو باشا ، وعثمان باشا رفقي (كلهم شراكسة) . وعمل هؤلاء على تجنيد الناس لخطتهم التي استهدفت القضاء على وزرائنا الحاليين ، وقتل كبار الضباط ، ابتداء من عرابي باشا . ونجحت جهودهم في ضم نحو أربعين من صغار الضباط قاموا بالقسم على تحالفهم . ولكنهم أجلوا تنفيذ الخطة مبدئياً انتظاراً لمسوِّغ . ثم وجدوا هذا المسوغ ممثلا في سخط تسعة من الضباط الشراكسة عارضوا صدور الأمر إليهم بالخدمة في السودان . وأصبح حزب راتب باشا مدركاً لما كان يدور بينهم ، فاستغل الموقف كي

يوحي للشراكسة التسعة بأن يرفضوا الذهاب إلا بشرط الترقية .

وقد كان لدى الوزارة ، منذ فترة طويلة ، شك في سوء التدبير الدائر . فمنذ فترة في بداية عودة راتب إلى البلاد طلب محمود سامي ـ رئيس الوزراء الحالي ووزير الحربية وقتها ـ من شريف باشا ـ في حضور الخديو ـ أن يبعد راتب . وكان السبب في ذلك أنه شك في أمر راتب وتخليه عن الخديو السابق في نابولي على هذا النحو المفاجىء . ولكن شريف رفض الطلب ، مع أن محمود سامي حذَّره بأنه سيكون مسئولاً عما يمكن أن يقع يوماً ما من جراء بقاء راتب . وسر ذلك الرفض أن راتب صهر شريف ، وربما كان ـ كما يعتقد الناس ـ شريكه في التخطيط لعودة اسماعيل .

لقد حدث على أي حال أن دعا حزب راتب أحد الضباط الشراكسة ، ويدعى راشد افندي أنور ، إلى الانضمام إليهم ، فرفض الضابط أن يكون له شأن بخطتهم ، ثم تركهم وجاء على الفور إلى عرابي وأفضى إليه بالخطة . ومن ثم صدر الأمر بالقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية .

ولم تؤد الحادثة إلى إثارة كبيرة بين الناس . فالجميع يعرفون أن حياة عرابي ، وحياة الآخرين ، معرضة للأخطار كل يوم . وليس من الممكن لأي مخلوق ، مهما بلغ شأنه ، أن يجد التأييد من الجميع . ولكننا سنضحك لو قيل على الملأ أن انجلترا على وشك الفوضى لأن مجنوناً ، عسكرياً أو مدنياً ، حاول إطلاق الرصاص على مليكتكم .

إن مجموع الشراكسة في الجيش كله ٨١ شخصاً . ولا يمكن لعاقل أن يتصور أن عدداً صغيراً كهذا قادر على قلب الحكومة .

أما مسألة تجارة الرقيق فإن الوزارة الراهنة تبذل جهدها للقضاء على الرق المحلي . وليس في الدين الإسلامي ما يتعارض مع هذا على الإطلاق . بل إن المسلمين طبقاً للسنة المحمدية محرم عليهم أن يتملكوا العبيد إلا إذا وقعوا أسرى حرب مع الكفار . وهؤلاء في الحقيقة إما أن يكونوا أسرى أو سجناء حرب مشروعة ، أو يمتون للكفار الذين يعادون أمراء المسلمين ولا تحميهم عهود ولا مواثيق . ولكن لا يباح للمسلم أن يسترق غيره . وهكذا فإن الدين الإسلامي لا يعارض القضاء على الرق كما هو كائن في العصر الحديث فحسب ، وإنما يدين استمراره أصلاً . وأما أولئك السادة العلماء في انجلترا وغيرها ممن يؤمنون بغير هذا الرأي فيجب أن يأتوا الينا ، وأن

يعلمونا ، نحن شيوخ الأزهر ، أصول ديننا . وسيكون هذا مشهداً يأخذ بالألباب . فعند ذاك سيخرس العالم الإسلامي كله عندما يعرف أن مسيحياً تولى عنه مهمة تدريس أصول الدين الإسلامي وتفسير القرآن لعلماء أكبر جامعة إسلامية في العالم وأساتذتها وفقهائها .

وبعد أيام قلائل سوف يصدر شيخ الإسلام فتوى تثبت أن القضاء على الرق مطابق لروح القرآن والتقاليد الإسلامية والسنة المحمدية .

وستحاول الحكومة المصرية أن تزيل كل عقبة في الطريق . ولن يهدأ لها بال إلا بعد زوال الرق من الأراضي المصرية .

محمد عبده

سلطان بين الخديو والثورة[1]

ليس هناك خلاف بين سلطان باشا والبرلمان . والذئب[2] الـذي ذكرت لكم اعتقادي اشتراكه في المؤامرة الشركسية قد ثبت الآن أنه مشترك فيها . ومسائل الخلاف المهمة قد عرضت على الأعضاء ، وليس هناك ما يخشى منه على الأمن العام .

(١) عندما رفض الخديو توفيق ـ بإيعاز من القنصل الإنجليزي «ماليت» ـ التوقيع على أحكام المحكمة العسكـرية بنفي المتآمرين الشراكسة إلى البحر الأحمر ، استدعى محمود سامي البرلمان إلى اجتماع غير عـادي ، متخطياً بذلك سلطة الخديو الذي له وحده هذا الحق ، واجتمع البرلمان لذلـك الـغرض مرتين بشكل ثوري وغير رسمي ، وظهرت فيه بوادر الانقسام ، وفي الاجتماع الثاني وقـف «سلطان باشا» رئيس البرلمان إلى جانب الخديوي ، وكانت هذه بداية خيانته للثورة . . . وهـذه برقية بعث بها الأستاذ الإمام إلى صديقه «ولفرد بلنت» في ١٤ مايو سنة ١٨٨٢ م يطمئنه فيهـا على وقوف سلطان إلى جانب الثورة ـ ولم يكن بعد قد أعلن موقفه الجديد ـ وانسجام موقفه مـع موقف البرلمان المؤيد للحكومة ضد الخديو .

(٢) أي الخديو السابق إسماعيل باشا .

الاتحاد العربي[1]

جريدة تطبع في «لندرة» لحضرة محررها الكاتب البليغ القس لويس الصابونجي ، وقد تصفحناها فألفيناها جريدة رقيقة العبارة ، دقيقة الإشارة ، بليغة الأسلوب ، سامية الموضوع ، قصرها محررها الفاضل على بيان مزايا العرب وفضائلهم وما فيهم من النباهة الغريزية والقابلية التامة للتمدن وما تقلبوا فيه من مراتب التقدم وتنقلوا إليه من درجات الكمال الإنساني وتاريخهم وسيرهم وعوائدهم وأخلاقهم ومبدأ ظهور الديانة المحمدية وكيفية انتشارها فيهم وما أكسبتهم من القوة والمجد وما تميل إليه أممهم في هذه الأوقات وما تتوجه إليه رغباتها ، والمدافعة عن حقوقهم والذود عن حوضهم ورد كلام الاعداء فيهم . . كل ذلك بعبارة فصيحة رقيقة الألفاظ ، وإنا نأمل من حضرة صاحبها الفاضل أن ينقل تواريخ العرب وحكايات اخلاقهم من الكتب المعتبرة في النقل ، الجامعة لصحيح أخبارهم وصادق أنبائهم ، وأن لا يعتمد في حكاية حال أممهم الحالية ومطامح نفوسهم على حديث من لا يكون خبيراً بالأحوال ولا ذا نظر دقيق في حقائق الأمور وما أكنته الصدور ، وإنما ينظر إلى الأمر نظر الخبير ويدقق فيه تدقيق البصير حتى يأتي قوله حاكياً لما في النفوس محدثاً لما تميل إليه القلوب حكاية الصدق وحديث الحق ولا يعدم من الكتب العربية عمدة في باب التاريخ وحجة في الاخبار ، بل ذلك كثير الوجود قريب المنال مثل أبي الفدا والمسعودي وابن خلدون والكامل وابن الأثير وغيرها مما حوى الصادق من أخبار العرب وأحوالهم في الأزمان الماضية .

(١) الوقائع المصرية . عدد ١٤١٨ في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ م (٨ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) .

وإنا لا نشك في أن هذه الجريدة تحوز قبولاً عند العرب وأولياء الأدب ما نسجت على هذا المنوال وسلكت ذلك السبيل ، فللعرب شغف كلي بمطالعة تواريخ أصولهم ، وفيهم الميل الأكيد إلى قراءة ما يحدث عن أخبارهم ويروى لهم ما صح من أنبائهم فتنشر في انحاء بلادهم وتروج رواجاً يولي صاحبها شكراً وثناء .

مصر وإسماعيل باشا

الفصل الثالث

في سلب الأملاك من الملاك[1]

لم يكتف إسماعيل باشا بتغلبه على جميع إيراد الدولة (وإنما حرم[2]) جميع الأهالي (إلا بعض أعوانه) من نتائج أتعابهم وثمرات أعمالهم ، مع بقاء الأراضي مكلفة بأسمائهم . بل شرهت نفسه وولعت بالاستيلاء على ما يعملون فيه من الأطيان حساً وصورة كما استولى عليه معنى وحقيقة ، ظناً منه أن الاستيلاء المعنوي دائم بدوام الجبار الوحشي (وهو حضرته) ، فإذا قضى نحبه فربما لا يوجد من يعمل مثل عمله فيرتاح الناس . فأراد أن ينتزع الأملاك من أيدي مالكيها ، حتى لا يتيسر لهم الانتفاع بها في عهده ولا في عهد غيره ممن يأتي بعده ، إلا بأن يكونوا خدمة مستعبدين في أعمالها الشاقة بأجرة زهيدة ربما لا تكفي لسد رمقهم ، ويكون معنى الملكية والاختصاص بالتصرف منحصراً في عدد معين من أخصائه وآل بيته .

وكأنه كان يتلذذ بأنين المظلومين وحنينهم وتضرعهم وتأوههم وتململهم وتضجرهم ، ويبتهج بتخيل ذلك وتصور وقوعه في المستقبل ، فبث أعوانه أهل السوء في الجهات يتخيرون له الأراضي الجيدة التربة ، الخصبة الطينة ، القريبة من المياه ، الوافرة المحاصيل ، فانتشروا في الأنحاء تحت اسم العمال والمأمورين ، وهم اللصوص السارقون ، من كل صخري الفؤاد ، وحشي الأخلاق ، دنيء المنبت ، سيء التربية ،

(١) نشر هذا الفصل في الطائف ٦ مايو سنة ١٨٨٢ م (شهر جمادي الثانية سنة ١٢٩٩ م) .
(٢) مكانها «خرم» بالصحيفة . فأكملنا العبارة من عندنا ليستقيم السياق .

خبيث الطبع ، لا يراعي للحق حرمة ولا للإنسانية ذمة ولا للدين حقاً ، فانتقوا له خير البقاع في أفضل المواقع ، وكلما أنبأه أحدهم بشيء من ذلك طلب إليه أهل البلد التابعة له تلك الأرض وألزمهم بالبيع له قهراً ، على شرط أن يقولوا طوعاً ، فإن لم يفوهوا بها اختياراً أكرهوا عليها ، وجيء بالمشايخ من أهالي البلد وجيرته وأحضروا لدى القاضي لأداء الشهادة بالمبايعة وإسقاط المنفعة على مبلغ معلوم من النقود لا يساوي معشار القيمة الحقيقية ، ويسجل ذلك في المحكمة الشرعية على أنهم قبضوا الثمن .

.... سبعين جنيهاً أو ثمانين يأخذ ..... ثم لا تسل ....[٣] ينظر في شأنهم فإن كان عليهم متأخرات من الأموال والمقابلة أو أي نوع من أنواع الضرائب التي قدمناها أقيم ما لهم من الثمن فيما عليهم من المتأخر ، وذهبت الأراضي من أيديهم بلا عوض ، فإن لم يكونوا كذلك أعطيت لهم الأراضي (أي التي أخذت منهم) بالإيجار في السنة التي انتقل فيها الملك ، فإنه كان يجري المبايعة بعد أن تخدم الأرض وتزرع ويترعرع فيها النبات ويقرب من بدو الصلاح ، والناس في حاجة إلى ما زرعوه لتحصيل قوتهم منه ، فيمنحهم أخذ مزروعاتهم التي زرعوها في ملكهم على أن يؤدوا له الإيجار في تلك السنة ، بحيث تساوي قيمة الإجارة مبلغ الثمن ، فيقام لهم الإيجار في الثمن ، ويخرجون من ملكهم كأن لم يكونوا مالكيه .

هكذا كان يفعل في جميع الجهات التي جدد فيها ملكاً في الأراضي الزراعية له ولآل بيته ، ولقد فعل في أراضي «الشباسات» و«قونه» و«البكتوش» و«سخا» و«قلين» وما والاها من البلاد فعلاً وحشياً ، وهو أنه بعد نهبها من أصحابها قلب من أراضي القمح ، وهو متهيء لإخراج السنابل ما أراد أن يزرعه قطناً وأجر الباقي لأربابه كل فدان بستة جنيهات وخصم بقية الثمن فيما كان عليهم من أموال تلك السنة ، وقس على ذلك أراضي «الصافية» و«كفر البطيخ» و«كفر الحمام» و«ههيا» و«أبي كبير» و«القرشية» و«تل حوين» و«مشتهر» و«بردين» وغيرها من الأراضي كأراضي الوجه القبلي التي اغتصبها من ملاكها ثم أعدمهم في زراعتها بلا أجرة .

(ولم يعمل هذا العمل القبيح بنفسه ، وإنما استعان على الأهالي بالأدنياء الغلاظ

---

(٣) مكانها «خرم» بالصحيفة مقداره سطران في عمود متوسط كلماته تسع كلمات .

الذين يتذمرون الآن ويزمجرون عندما يقرأون فصول طائفنا ، إذ يرونها قذى في أعينهم وشجاً في حلوقهم وسهاماً في أفئدتهم وفضيحة لأعمالهم التي تشهد عليهم أنهم لا يصلحون ساسة للدواب والأنعام ولا قادة للحيوان ، فضلاً عن الإنسان ، ثم هم لا ينكرون علينا ما نذكره من فضائحهم وقبائحهم ، وهم الآن يجلسون على موائد السحت يأكلون لحوم المصريين ويشربون من دمائهم شرب الهيم ، وينامون على أسرة تنادي بأنهم ولدوا في حفر كانوا ينامون فيها على التراب ، لا يجدون من اللباس إلا ما يستر العوة ، ولا من القوت إلا أرذل العيش ، ولا يستطيعون إقامة الحجة على أنهم ورثوا ما عندهم من الأطيان والعقار عن آبائهم أو أجدادهم ، إذ لا طريق لوصولهم إليها إلا النهب والسرقة والبرطيل وسوء المعاملة ، وسيلقون عذاب الهون بما كانوا يصنعون[٤]) .

ومثل ذلك كان يعمل إسماعيل باشا في العقارات التي يريد أن يمتلكها لينشيء فيها عمارات وسرايات ، كما فعل في جزيرة العبيد المجاورة لقصر النيل ، وغيرها من الأماكن ، حتى صار له بطريق الملك في الديار المصرية ما لم يكن لسلطان قبله ، فضلاً عن أمير ، كما يعلم من الاطلاع على سجلات الأملاك التي امتلكها ، وآل إليه مليون فدان وكسور من أجود الأراضي وأخصبها ، وهو خمس زمام القطر المصري إلا قليلاً ، على أنه يحسب ثلث الزمام أو خمسيه تقريباً باعتبار قيمته وزكاء تربته بالنسبة إلى بقية أراضي القطر ، فهذا كان تحت تصرفه ، وإيراده له .

وكلما آل إليه مقدار من الطين ، قليلاً كان أو كثيراً ، صيَّره عشورياً بعد أن كان خراجياً ، فينقص إيراد الحكومة . . . . [٥] نقص معنى ، وحرم مليون من أهالي البلاد من الانتفاع . . . . [٦] ما على وجه شرعي وإن كان صورياً بعد أن جعل نفسه نفساً لجميعهم تتصرف فيهم كيف تشاء ، إلا أنها لا تحس بآلامهم ، فلا يتحركون حركة إلا بإرادته ، ولا يميلون إلى مرغوب ولا

---

(٤) العبارات بين القوسين دليل على أن عبد الله النديم قد «تصرف» أثناء نشره لفصول كتاب الأستاذ الإمام عن (مصر وإسماعيل باشا) .

(٥) خرم في الصحيفة مقداره كلمتان .

(٦) خرم في الصحيفة مقداره ثماني كلمات .

ينفرون عن مكروه إلا بإشارته ، وجميع ما يكسبونه واصل إليه ، كما تقدم .

ولم يقف في ذلك عند حد ، بل لو امتدت به الأيام وتمادى به الزمن لآلت إليه جميع الأراضي ، وعاد جميع الأهلين خدماً وعبيداً ومؤاجرين ، ولكن نسيم الألطاف الإلهية هب على البلاد المصرية فقشع عنها سحابة الظلم وصرف عنها جباراً لا يستعطفه البكا ولا يستميله الصراخ .

ولو أنه في نفسه لم نبال به ، ولكن كان معه قومه اللائذون به ، المزينون له سوء عمله ، المقربون من ساحته ، وهم كثير من سفلة الاغراب وقليل من أدنياء الوطنيين وجهلتهم ، فلو أوقفوه عند حده لما تعدى ، ولكنهم مالوا لما مال إليه من النهب والسلب ، فكانوا يتصرفون في الأمة مثل تصرفه ، فمن صار منهم مديراً أو مأموراً أو مفتشاً أو كاتباً أو حاسباً أو متوظفاً بأية وظيفة دانية كانت أو عالية وجه نظره إلى ما بأيدي الناس وأعمل الفكرة في الاحتيال لسلب ما في ملكهم الشرعي .

وأقرب الطرق القويمة الواصلة بين نقطتي المقدمة والنتيجة وضع سيف القهر في الأهالي ، إما بتكليفهم بأداء ما لم يكن عليهم من الضرائب والرسوم في غير وقتها ، أو باختراع أعمال يضطرهم على القيام بها لتكون وسيلة لاستعمال وسائل الإذلال والتضييق حتى يجنح الأهالي إلى مفارقة أوطانهم والتخلي عن أملاكهم أو تقديمها إلى حضرته بزهيد الثمن ودنيء القيمة فيأخذها سحتاً ويستعمل مالكيها فيها خدمة ومؤاجرين .

ولقد كنت ترى الرجل منهم يتولى الوظيفة وهو فقير مسَّته يد الضر ، وحقير لا يأتي تحت شعاع النظر ، ثم لا يلبث أشهراً إلا وقد صار ثرياً غنياً يسرف في النفقات يميناً وشمالاً ، ويتوسع في الأملاك ، ولا تمر عليه سنة إلا وقد تجاوزت أطيانه عقد الألوف ، وهكذا أصبح السفلة من حواشي إسماعيل باشا ، الذين استعملهم في أغراضه السيئة مستولين على غالب أراضي القطر بلا حق شرعي ولا قانون مرعي ، وباتوا سادة بعد أن كانوا عبيداً ، وأعلياء بعد أن كانوا وضعاء ، وانعكس الأمر على الأهالي فأمسى الغني فقيراً ، والعزيز ذليلاً ، والرفيع وضيعاً فلا حول ولا قوة إلا بالله .

ولا ننسى ما أصيب به كثير من الملاك في أطراف القاهرة عند انتزاع أملاكهم ، إذ أخرجوا من أماكنهم مكرهين قبل أن يتخذوا لهم مسكناً يأوون إليه ، فأقاموا أياماً بل أسابيع في جوانب الطرق والجسور مع نسائهم وأبنائهم وأثاث بيوتهم على حالة ينفطر لها

الجهاد ، كما لا ننسى ما نزل بأهالي «صفت الملوك» بمديرية البحيرة ، عندما أراد البرنس حسين باشا ضم خمسمائة فدان من أراضيهم إلى أراضيه الكائنة ببلدة الـ[7] . . . .

لتكون قطعة واحدة على حد واحد ومن الجودة . . . . . .

وإلى مزروعاتها إذ يئسو . . . .

إقامتهم في مساقط رؤوسهم . . . .

إسماعيل باشا لشكوى . . . .

إرسال المساجين لتحديد . . . . . . وكاد يتم الأمر لولا ورود لجنة . . . . حكومة إسماعيل باشا فكفت . . . . . . وخيفة من عدم ترتب الفائدة كما تحقق فيما بعد بالتنازل العام . ولو أننا تتبعنا الجزئيات لأتعبنا القلم و . . . . المقال . وقد احتال في جعل الحكومة في صورة التقييد . . . . . رغبة في إظهار الإصلاح وإبداء الإخلاص فتناً . . . . . الأهالي وتكتسب ميل الأجانب وتستميل . . . . . الأوروبية لتقرر أعمالها وتثبت على الولاية . . . . . لفساد نية إسماعيل وشيعته وسوء . . . . . الحكومة إذ ذاك عما طبعوا عليه من . . . . . إلى الأملاك واستخدام الحيل في سلب . . . . . وذلك فيما بين الانقلابين أي انقلاب . . . . . إسماعيل باشا من منصب الخد . . . . . ولا يغيب عن الأذهان . . . . . إذ باع عشرين الف فدان . . . . . ونشرت الجرائد العربية ذلك . . . . . وقد تفنن إسماعيل باشا في طرق . . . . . غاشمين على الأهالي ، وجعل واحداً مذ . . . . . يجري والثاني سوط عذاب على أهالي قبلي فسلب . . . . . الأملاك باسم ناظر جهاديته إذ ذاك ، كما احتال . . . . . البرنسين مصطفى باشا وعبد الحليم باشا . . . . . إذ كان لا يترك قريباً ولا غريباً إلا مد يده . . . . . وقد كان ذلك الخِسف وتلك الخسة وساماً للـ . . . . . . من أعضاء حكومته خصوصاً فيلسوفها . . . . . عليه دفاتر الكومبانية العزيزية بما يسلخها . . . . . الإنسانية على أنها ليست إلا صحيفة سوداء . . . . . الأزرق في ذلك الزمان الأغبر ، فقد كان . . . . . الحكومة وصنادلها في أعمال الكومبانية . . . . طرف الحكومة وربح العمل يضاف . . . . . للمشتركين نجاح أعمال الشركة حتى . . . . . البحرية إذ ذاك وانكشف من حال الشركة . . . . . وله فيها من الاختلاسات ما لا يخفى . . . . . وأظن أنه لم يبرح عن الأذهان أعمال . . . . .

---

(٧) الفراغات المتكررة الآتية مكانها «خرم» بالصحيفة . .

قـريب والأثر هـائل غـريب والمصابـون . . . . . ولا نحيب ، فـإن احتـاج الأغبيـاء منهم . . . . . . على وجه يكشف المخبأ ويظهر الخفي . . . . . الإنسانية وهو بهيم وتظاهر بالوطنية . . . . . .

الفصل الرابع

في السخرة ..... الأبدان بلا شفقة ولا .....

قدمنا أن ما سلبه إسماعيل ....: فدان ، وما استولى عليه ..... الأعمال ... غير قادرين على القيام بها لو كانوا من ..... هم قليل جداً فلا بد من استعمال الأهالي ...... الواسعة والعمارات الهائلة التي كانوا ..... تؤخذ مصاريفها من ثمرات كد ..... من نتائج كسبهم وتمزج موادها ..... لديهم بالبرهان أن الأهالي لا يسأمون من العمل ولا يكلون من التعب ولا يمسهم من ارتكاب المشاق ضجر ولا نصب ، فهم ـ على زعمهم ـ حيوانات يتحركون بالإرادة ، لكنهم غير ..... ولهم أرواح ذات قوى تنبعث عنها أعمال اختيارية ..... لا يدركون ، فأنتج لهم هذا التصور عدم الاحتياج إلى ... الشفقة والرحمة بهم ، بل على المالك أن يسوقهم إلى العمل ، وعليهم أن يقوموا به ، وليس لهم حق في طلب أجرة أو رجاء محمدة من فئة لا تعترف بدخول الفلاح تحت نوع الإنسان وإن أدرك وتكلم ... أحسن الذكاء والنباهة على جانب لا يصل إلى بعضه واحد ..... الظلم وعصبة الضلال . وعلى هذا كان إسماعيل باشا .... على زعم أحبائه الذين يصعدون الأنفاس ..... عدم دوام السلب والنهب) يسخر الفلاحين في .... فظيع تقشعر الأبدان من سماعه فضلاً عن .... كان عماله يسوقون الولد والوالد لا يفرقون بين .... للأعمال يحفرون الترع إنشاء ويطهرون .... الخاصة بزراعتهم في حدة القيظ من .... من فصل الشتاء من غير مراعاة .... الشمس وحفظ أبدانهم من قار البرد .... الليل لا يفترون عن العمل .... ولا يروق لهم أن يتركوهم ... بل يسومونهم سوء .... حتى يضطر الفلاح .... يدفع مبلغ ..... ونحو ذلك .... حلتهم وجميع ....

هو من مال الشغال ينفقه . . . . إسماعيل باشا وأعوانه ولا يـدري . . . . . النفقات وتفرض عليه تلك . . . . . الظلم والبغي والعدوان ، فإذا جاء إبان جني . . . . الأرز وحصاده اشعلت النيران في القرى . . . . . . لجمع الأطفال والفتيان والبنات لهذا . . . . تكليفهم بحمـــل أزوادهم من بيـوتهم . . . . إذا ذهب إلى محــل العمــل يحــرص على . . . . . النقود لا لينفقه في منفعة نفسه بل لدفعه . . . . ليدفع عنه سوط العذاب أو ليأمر السائق . . . . كان الزمان زمان شتاء ولا بد من المبيت . . . . من الليل لم تكن لهم أماكن يأوون . . . . كانوا ينامون تحت السماء ليس بينهم . . . . أمطار وتصب على رؤوسهم والبرد والجليد . . . . . ولا يستطيعون الهرب فإن . . . . . هـربوا لسبقتهم الأوامر إلى بلادهم . . . . الهرب بما يزهق الأرواح .

. . . . . يشتغلون في زراعـة (ديروط) في . . . . في المياه والأوحال فـإذا جاء وقت . . . . ولم يؤذن لهم بالجلوس أو الاستراحة . . . . . الخبز اليـابس وهو حـامل لحزم . . . . . . فإذا جَنَّ عليهم الليل أو خلوا في . . . . . . بلا سقف والسـماء تصب عليهم . . . . يخرجون فزعين مرعوبين من . . . . . . المأمور .

. . . . في عملية رياح الخطا . . . .
المأمور أو شمروخ الخولي ، وعندما كان يمر في العملية يخرج قواص على حصانه يعلن المديرين والمأمورين بأن المفتش سيمر ، فلا تسل عن أتباع المديرين إذ يقطعون الأغصان الغليظة من الأشجار وينزلون بها على أجسام الفلاحين العرايا ، فلا تسمع إلا بكاء ونحيباً وصراخاً ، وهو كلما مر على مدير ورأى الأنفار تقـع على الصخـور وتغرق في الوحول وتضرب على الوجوه قال للمدير : (أفرين أفرين) فيقول له : (كل ده بنفسك يا سعادة المفتش) ، فما يمر ويرجع إلا وقد مات ثلاثون أو أربعون من الضرب والغرق في الوحول .

ورأيت طفلاً يبلغ من العمر نحو ثماني أو تسع سنين وقف على الجسر في طريق النيل يتفرج على المفتش فتناوله أحد الساقة من يده وألقاه في الترعة فمات لوقته ، فتبسم المفتش لذاك السائق استحساناً لفعله .

وعلى هذا المنوال كانت الأفعال في مزارع إسماعيل باشا وأتباعه ورجال حكومته ، من خادم الحريم إلى وزير جنابه الكريم ، وكانت البلاد مقسمة بين أولئك الذوات

والأغوات والحريم ، فكل بلد من بلاد زراعتهم المعروفة بجفالكهم يخصص لها بلد أو بلدان أو ثلاثة على حسب اللزوم من البلاد الأخر ، فإذا جاء وقت الأعمال ـ (وكانت لا تنقطع) ـ ينزل النظار والمأمورن على تلك البلاد ـ (نعوذ بالله من غضبه) ـ فيطلبون منها ما يخطر ببالهم من العدد ، فإذا نطق أحدهم بأي عدد كان نطقه كأمر سماوي لا يقبل تغييراً ولا تبديلاً ، سواء كان من قبيل الممكن أو المحال ، اللهم إلا إذا بذل لهم المشايخ والفلاحون مبلغاً من النقود فإنه يقوم حينئذ مقام عدد من الأنفار المطلوبة .

ومما شاهدته أن أحد النبلاء طلب منه ثلاثون نفراً ، وهم فوق طاقته ، فبعد التهديد والضرب لم يمكنهم أن يزيدوا على العشرين ، فلم يقبل منهم عذر حتى دفع المشايخ عشرة جنيهات للمأمور الذي كان يطلبهم . ورأيت مثل ذلك في وجهات شتى من مديرية الغربية والبحيرية والمنوفية في أراضي إسماعيل باشا وأمرائه وحاشيته الذين لو عددتهم لم يزد ذلك شيئاً في علم الناس بهم ، فإنهم لم يزالوا أحياء وآثار ظلمهم باقية تشهد عليهم بسوء أعمالهم والأخبار المفزعة التي كانت تأتي إلينا من جهات الصعيد يحملها الهاربون من هول الأعمال تفيدنا أن المصائب في تلك الجهات أعظم والتسخير فيها أعم وأظلم .

فهذه الأعمال على ما فيها من المشاق التي تنال الأهالي في أبدانهم ، والنفقات التي تلم بأموالهم كانت موجبة لتعطيل جميع أشغالهم التي يحتاجون اليها في خدمة أراضيهم حتى يتحصل منها ما يسدون به رمقهم ويؤدون ما عليهم من الضرائب الخارجة عن حد الطاقة ، إذ كان يساق الرجل مع ولده إلى السخرة ويترك زراعته محتاجة للسقي أو الحرث أو الحصد ، فيفوت عليه وقت الزراعة ، ويحدث ضرر كلي ، إذ لا يتحصل مما يزرع متأخراً عن وقته ما يكفي لحاجته ، وربما تلف المزروع إذا تأخر حصاده فيذهب تعبه هباء منثوراً .

وهذه الملايين من النفوس التي كانت تشتغل في تلك المزارع كما كانت محرومة من أجرة العمل كما كانت معطلة أيضاً عن اكتساب ما يقوم بها من طرق أخرى ، فكانوا كلاً على أعناق الباقين من إخوانهم وثمرات اكتسابهم بأسرها عائدة إلى إسماعيل باشا وأمرائه وحواشيه .

وكما نشأ عنها حرمانهم من ملاحظة أشغالهم الخاصة ، نشأ عنها أيضاً عدم

كفايتهم لوفاء الأعمال العمومية ، كحفر أمهات الترع وتطهيرها ، وإحكام الجسور وإيفاء لوازمها ، وما أشبه ذلك ، فكانت المصالح العمومية عاطلة كما كانت الخصوصية باطلة ، إلا بالنسبة لإسماعيل وأشياعه ، فعم الاضمحلال والتلف جميع الجهات ، وكثر وقوع الغرق والشرق وأورث تراكم الأعمال من سنة إلى سنة عجز الأهالي عن القيام بها حتى الآن ، فطم الفقر وأحاط الاختلال بأنحاء الحكومة وكان من عاقبة ذلك ما كان .

ومن توابع التسخير ما كان يكلف به الأهالي من الجمال[٨] . . . . من أنواع الدواب والماشية في كل فصل من . . . . . . كل بلد يحسبه ، فالذي . . . . . . وستة من الحمير ومن . . . . . . الدواب إذا اشترى الأهالي تلك المطلوبات لم تعد إليهم مرة ثانية ، فإن أولياء الأعمال في تلك الزراعات ممن نزعت من قلوبهم الشفقة والرحمة ، فيحملون الدواب وأربابها ما لا طاقة لها به ، مع عدم إعطائها حقها من العلوفة ، فتأخذ في الضعف تدريجاً حتى إذا تم العمل تمت آجالها أيضاً . وكانت هذه المطلوبات تعد عند الأهالي كضريبة باهظة ويحسبونها من مصائب الحكومة وبلاياها ويتضجرون منها كما يتضجرون من نفس السخرة وأداء السدس والثلث والشخصية وما شاكل ذلك من الضرائب بلا فرق .

ولنكتف بهذا القدر المجمل في شأن التسخير ، ونقول : إن حكومة إسماعيل باشا على سعتها وتباعد أطرافها كانت «كليمان» أعد للمذنبين ، ومحبس جزاء هُيِّء لأرباب الجرائم والخاطئين ، ولو أن سائحاً جوياً صعد في درجات الهواء إلى حد يرى ويسمع من تحته من أهالي الديار المصرية إذ ذاك لرأى أمة تتقلب على جمر العذاب على غاية من الاختلاط والاختباط ، تتحرك تحرك الذر على غير نظام ، ولسمع ضجة عامة ، وصيحة صاخة ، تزعج السامع ، وتستفز الهاجع ، وتفتت قلب من أودع ذرة من الإحساس الإنساني ، وما هي إلا مزيج نفثات تقذف بها الصدور الموقرة والقلوب المكتئبة ، فتصعد بها الأنفاس المحترقة .

اللهم إنا نعوذ بك من بلاء مثل هذا يصب على البلاد مرة ثانية بعد أن ذاقت حلاوة الحرية وتمتعت بنعيم العدالة[٩] .

---

(٨) الفراغات الآتية مكانها «خرم» في الصحيفة مقداره خمس عشرة كلمة متفرقة .

(٩) عقب هذه الجملة نجد : «الفصل الخامس في الأموال وملحقاتها . موعدنا به العدد الآتي .» =

: :

(نديم) . . .» ولكن العدد لمشار إليه مفقود . . وليس في بقايا (الطائف) ذكر لفصول هذا الكتاب غير هذين الفصلين اللذين أوردناهما هنا .

برقية[1]

لا يوجد خلاف بين سلطان باشا والبرلمان . الذئب[2] ، الذي زعمت اشتراكه في المؤامرة الجركسية ، في خطابي لصابونجي[3] ، هو في الحقيقة شريك في الجريمة هناك خلاف متباين بين أعضاء البرلمان . الأمن العام لا يهدده خطر» .

---

(١) أرسلها الأستاذ الإمام إلى بلنت في ١٤ مايو سنة ١٨٨٢ م . . أي قبل شهرين من ضرب الإنجليز للأسكندرية .

(٢) إشارة للخديوي المخلوع إسماعيل .

(٣) لويس صابونجي ، القس اللبناني ـ الصحفي ـ سكرتير بلنت .

مفكرة الأحداث العرابية

مفكرة الأحداث العرابية[1]

(١) الدائنون يريدون أن تدفع لهم الفوائد على فداحتها ، فعدل سير الإدارة على أن يؤدي إلى هذا الغرض ، ورسم على المصري أن يخضع لاستبداد إداري مختلط ، بل هو في الحقيقة أوروبي لا شائبة للعدل فيه ، وهو الاستبداد الذي اقتحمه الخديو المعزول .

(٢) كل الأمم من كل الأديان تغتني من عمله (أي الفلاح المصري المشار إليه في الجملة الأولى) وعلى نفقاته وهو في ذلة الفقر والفاقة .

(٣) ما يقصر عن أداء الديون من الدومين والدائرة السنية يوفى من الخزينة (تدبير ولسون) .

أ ـ [سنة ١٨٨١]

(٤) في أواخر سنة ١٨٨١ قصد «غمبتا[2]» إرسال ٢٥ الف عسكري لتقرير

---

(١) هذه النقاط دونها الأستاذ الإمام إبان اشتداد أحداث الثورة العرابية ، فجاءت أشبه باليوميات التي سجلت العديد والهام من الأحداث ، ويبدو أنها كانت مادته الأولية في مشروعه الذي لم يتمه ، والرامي إلى كتابة تاريخ مفصل لهذه الأحداث ، وأرقام هذه النقاط من وضع الشيخ رشيد رضا ، وكذلك بعض عناوينها الفرعية ، وهو الذي اطلع على مخطوط الأستاذ الإمام ، وأثبته بنصه .

(٢) تولى رئاسة الوزارة الفرنسية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ م ، ولعب دوراً في الاتفاق مع إنجلترا على التدخل المشترك ضد الحركة الوطنية في مصر .

النظام في مصر مع أنه لم يكن حصل فيها شيء ، وكان ذلك في وقت المخابرة بين فرنسا وانجلترا في عقد معاهدة تجارية .

(٥) البارون «درنج» رأى الفرصة مناسبة لتقرير نفوذ فرنسا في وادي النيل ، لكنه لم ينجح في إعداد المراقبة الثنائية لقبول خلع الخديو وإيجاد نظام جديد ، وكان عرض على حكومته خطر استقلال المراقبة الثنائية وخطر مركز الخديوية (لعل «غمبتا» قنع بما قاله «درنج» أخيراً) .

(٦) في ٤ فبراير سنة ١٨٧٩ نشر منشور ضد رياض باشا طبع منه عشرون ألف نسخة وفيه مطالب وطنية ، ولم يعثر على ناشره وكاتبه . ونسب إلى الجمعية التي تألفت لمعارضة رياض باشا (جمعية حلوان) شريف ، شاهين ، عمر لطفي ، راغب . ويقال إن سلطان باشا كان فيها .

(٧) يقول شريف باشا بعد حادثة عابدين : أنه لا يقبل الوزارة حتى تكون لديه ضمانة تكفل أنه لا يعتدي الضباط أو الجند على النظام مرة أخرى ـ كأنه لم يعلم بسير الفتنة مع أنه كان من مدبريها .

(٨) حصل سلطان باشا على عرائض ممضاة من الأعيان والعلماء قبل حادثة عابدين وأطلع عليها عرابي ، وأبى عرابي إلا أن تكون تحت يده ، فهرب سلطان إلى المنيا ، وبعد الحادثة ظهرت العرائض والمحاضر .

(٩) لم يبق داع لبقاء «أديب[٣]» في أوروبا ، فألغيت «القاهرة[٤]» وأعيدت على هيئة جديدة وفي موضوع جديد ، وكوفيء محررها بتعيينه رئيس قلم ترجمة أولاً ثم سكرتيراً لمجلس النواب بعد ذلك .

وصاح الخديو عند امضاء الأمر بتعيينه من شدة الفرح : «الحمد لله الذي خلصني من رق شخص كنت أبغضه» .

خلاصة خطاب سياسي لعرابي :

(١٠) لم يذهب عرابي إلى «رأس الوادي» إلا بعد أن صدر الأمر بتشكيل مجلس

---

(٣) هو أديب إسحاق .

(٤) جريدة القاهرة التي كان يصدرها أديب إسحاق .

النواب على طريقة جديدة . وقد كان الخديو حاول أن يستدعي أعضاءه على مقتضى النظام القديم فأبى إلا نظاماً جديداً ، وعند سفره ألقى على مودعيه خطاباً طويلاً شكا فيه من العقبات التي تصادفها مطالب الشعب ، ومن وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد . وصرح فيه بأن الخديو والنظار ومن على شاكلتهم كلهم لا يميلون إلى مساعدة الأمة على ما تطلب ، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون ومعاونوهم من الأجانب ، يدفعهم الطمع إلى الاستيلاء على جميع موارد الرزق في مصر ، وأن من الافتراء أن يقال أن البلاد تريد سلب الأموال والاستئثار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين ، وإنما الحق أن هناك شعباً يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون عادل يؤمنه من الاعتداء على الأشخاص والأموال .

تواطؤ فرنسة وانكلترة على المصريين :

(١١) قال «غمبتا» في محادثته مع اللورد «ليون» فيما يتعلق باستدعاء مجلس النواب : «قلبي ممتلىء رعباً ، ليس من الممكن الحزر والتخمين على ما عساه يقرره ما يسمى «بالحزب الوطني» ، من الجائز أن يعمد إلى تقرير طريقة مختلة تخالف مصالح الأوروبيين ، لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من إفهام المصريين أن انكلترة وفرنسا لا يمكنهما أن تحتملا شيئاً من هذه المطالب ولا تلك النزعات» .

اتفاق «غمبتا» و«اللورد ليون» من التعصب ، إذ لم يعرف مثل هذا الإتفاق على اسبانيا واليونان مع كثرة ديونهما وأنهما [أقل حظاً(٥)] في الوفاء من مصر .

ب - [سنة ١٨٨٢]

(١٢) في ١٢ يناير سنة ١٨٨٢ سأل اللورد «غرانفيل ماليت» : اخبرني بالتلغراف ما هي حدود سلطة مجلس النواب في المالية المصرية على حسب ما قررته الجمعية العمومية ، والشروط التي تطلبها ؟

فأجابه في ١٣ منه :

مرتبات الموظفين الذين لم يكن تعيينهم بعقود مع الحكومة تكون تحت مراقبة

---

(٥) عبارة مسودة الأستاذ الإمام لا تؤدي المعنى ، إذ هي : «أحط شر» .

المجلس ، وعلى ذلك يمكنه أن يلغى مصلحة المساحة مثلاً لأنها لم يكفل تشكيلها باتفاق دولي ، ويمكنه الاستغناء عن عدد كبير من موظفي الأوروبيين في الإدارة المصرية .

(١٣) قال «ماليت» (في ديسمبر سنة ٨١) إذا حاز مجلس النواب حق تقرير الميزانية فقدت المراقبة سطوتها في الأمور المالية .

(١٤) في ١١ يناير سنة ١٨٨٢ قال «ماليت» : إنه قد تقرر عنده أن المصريين قد دخلوا بحق أو بغير حق في طريقة الدستور ، وان اللائحة التي يريد المصريون تقريرها لمجلس شوراهم تمثل في الحقيقة شرائط حريتهم ، وحيث قد تقرر هذا المجلس بحالة نهائية فلا شيء يمكن أن يبطله ولا أن يلغيه إلا أن يكون تداخل ، وهو آخر ما ينتهي اليه العمل .

مقاومة فرنسة وانكلترة لمجلس النواب في تقرير الميزانية :

(١٥) «سلطان» أكد لقنصل انكلترة أن النواب لم يوافوا إلا آمال الشعب وليس من ضغط عسكري ، ولا يمكنهم أن يعدلوا عما يوافي رغبة الأهالي .

فأجابه : لا انتظار لأدنى مساعدة بما يختص بهذه المسألة (تقرير الميزانية) لما في ذلك من الخطر ، وما تقولونه وما يطلبه النواب لا طريق لنيله إلا القوة ، واستعمالها اعلان للحرب . وقد عَلِمْتَ إرادة انكلترة وفرنسا فيما يتعلق بذلك .

(١٦) في ٢ يناير سنة ١٨٨٢ في مجموعة أعمال البرلمان نمرة ٢٣٠ ، ٣ تلغراف من «مالت» في ٢٠ يناير سنة ٨٢ إذا تمسكنا بإبائنا على مجلس النواب أن ينظر في الميزانية كانت المداخلة العسكرية أمراً اضطرارياً ، فإن إصرار مجلس النواب على رأيه في ذلك جزء من مشروع تام أعد للثورة .

(١٧) في ١٧ يناير سنة ٨٢ قدم المراقبون طلبهم فيما يتعلق بمجلس النواب ومطالبه قائلين : إن الأوامر الخديوية السابقة قد ربطت الإدارة المالية بدولتي فرنسا وانكلترة ، فاليهما يرجع السماح للمجلس بحق إعطاء رأيه في الميزانية وعدمه ، وهما لا تسمحان بذلك ، لما ظهر من مقصد المجلس في تنقيص عدد الموظفين الأوروبيين ، وفي ٢٧ منه أمضوا المذكرة بذلك باسم الدولتين .

(١٨) في ٢ فبراير سنة ٨٢ استعفى شريف وعين محمود سامي .

(١٩) مجلس النواب قرر تعيين لجنتين لتحقيق بعض الشكاوي التي رفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الجمارك ، وظهرت وجوه الخلل في أعمال الموظفين الأوروبيين ، وتحقق ما كان يخشاه المراقبون من مقاصد المجلس ، وقد رفض موسيو «كاليار» مدير الجمارك ان يحضر جلسات التحقيق وعارض في أعماله .

(٢٠) وقف المجلس على تقرير قدم للمراقبين من أحد موظفي الدومين المسمى (روفسل) يطلب فيه مراقبة المجلس حيث أعطى الفلاحين آمالاً في أن يصلوا بالطفرة إلى ما يقال من حريتهم ، واشتكى من أن المدير لا يحبس في الحال من يطلب منه حبسهم لتوقفهم عن العمل ، ومن أن كل شخص يحبس بغير أمر قضائي يرسل بالتلغراف إلى نائبه ، وعلى ذلك يُسْأل المدير عن السبب في الحبس ، وهذا تظاهر من الأهالي بالأحوال الجديدة التي يبنون عليها حريتهم وخلاصهم .

(٢١) «غوردون باشا» يكتب إلى «التيمس» في يناير سنة ١٨٨٢ :

يقال إن مصر تسرع في الغنى والسعادة [وانها[٦]] فرحة مسرورة . ولا أظن أن شيئاً قد تغير عما كان إلا ما كان من ضمانة الدين فانها اليوم أوثق ، أما الحبوس (السجون) فغاصة بأولئك المساكين من الفلاحين .

مسألة الشراكسة وغش القنصلين للخديو :

(٢٢) في مسألة الجراكسة قدم عرابي الحكم وطلب العفو بتخفيف العقوبة فأرسل الخديو (الحكم) إلى الآستانة فطلب السلطان الأوراق ، وكان ما فعل الخديو بناءً على نصيحة القنصلين . ساء الوزارة ذلك وبدأ الخلاف ، وطلب من الخديو تسوية المسألة فأشار عليه القنصلان بالإصرار وطلب استعفاء الوزارة .

(٢٣) في ٢٠ مايو - أرسل موسيو «سنكوينس» (؟) أحد موظفي القونسلاتو موسيو «مونج» عند عرابي ليذاكره في المسائل الحاضرة ، فكان من قول عرابي إن المجلس الآن هو الحاكم ، وهو أول خاضع له ، ونقل هذا مسيو «مونج» إلى رئيسه . وعند ذلك ابتدأ القنصلان في المخابرة مع سلطان باشا .

---

(٦) في مسودة الأستاذ الإمام : وإنه ، وهو خطأ غير مقصود بالطبع .

وفي ٢٥ مايو قدموا المذكرة التي ذكر فيها أن المجلس بلسان رئيسه نصح عرابي بالابتعاد عن الأقطار المصرية حيناً من الزمن .

سألت النظارة سلطاناً فأنكر .

ولكن الخديو قبل المذكرة فاستعفت الوزارة بعد إقامة الحجة على كل ما جاء فيها . لم يقبل أحد النظارة فرجع عرابي ناظراً للجهادية وأحيلت أعمال بقية النظارات على وكلائها .

جـ ـ «ما يتعلق بالمذكرة التي استعفت الوزارة عقبها» :

(٢٤) جاء في الكتاب الأزرق الانكليزي أن مستر «ماليت» كتب أولاً : أن رئيس المجلس لا يمكنه بعد الآن أن يعتمد على أعضائه ، فإن كراهتهم لكل تداخل اجنبي تزداد كل يوم عما قبله .

ثم يقول في رسالة أخرى : ان المذكرة التي قدمها لم يطلب فيها إلا تنفيذ ما أراده أعضاء مجلس النواب ، وقد صرح المجلس بإرادته على لسان رئيسه سلطان باشا .

(٢٥) يقال ان قنصل الروسيا موسيو «ليكس» نصح مراراً أن أحسن طريقة لمعاقبة الشره الأوروبي كان امتناع الأهالي كافة عن اعطاء الضريبة الخ .

لكن كان عرابي ورفاقه يثقون بالدول غروراً ، ولا يعلمون ما كان يجري حولهم (كذا يقول القنصل) فقد كتب موسيو «ماليت» في ٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، قبل وصول المراكب ، يقول لحكومته : «ليس من الممكن الوصول إلى أي حل كان للمسألة المصرية قبل أن تحصل أزمة شديدة في البلاد» .

(٢٦) حصلت مذاكرة في المذكرة التي قدمها وكلاء الدولتين بحضور سلطان باشا والنظار فوضع سؤال : هل يمكن لنا أن نجمع المجلس ؟ فأجاب سلطان : أظن أن ذلك لا يكون إلا بأمر الخديو ، فنسأله في ذلك ، ولا ريب أنه يوافق عليه . فقال له أحد النظار : الخديو الذي كنت تطلب خلعه ان لم يمكن قتله قبل أيام ؟

(قبل هذا جاء كلام في الخديو في جلسة ، فطلب سلطان باشا قتله ، وأبى

عرابي ، وكان سلطان يقول : اقتلوا الثعبان سلالة الجناة الناهبين الذين باعونا للأجانب(٧) .

هذا هو سلطان الذي كان رئيس (الحزب الوطني) وهو لا يريد الآن إلا مجاملة الخديو ، ذلك الخديو الذي لايبغي إلا بيع البلاد للأجانب .

اجتماع مجلس النواب حق للشعب ، ونحن نوابه ، ولا بد لنا أن نطلب النواب إلى القاهرة حتى لو أراد عرابي أن يوافي ما طُلِب من إبعاده ارضاء للسياسة الأجنبية فليفعل ، أما نحن فلا نخضع لمثل هذه المطالب مهما أدى إليه الخلاف .

سلطان رجع عن رأيه إلى رأي الحاضرين ، مع الحيرة فيما وعد به الخديو والقنصلين ، وفيما اضطر إليه من موافقة الثائرين .

(٢٧) يؤكدون أن ضرب الاسكندرية لم يكن خطر ببال الوزارة الانكليزية ولا وضع في مداولاتها إلى الرابع من شهر يوليو سنة ٨٢ ، وإنما وضع بعد ذلك انتقاماً من مؤتمر الآستانة ، وليس من البعيد أن يكون السبب صلاتِ عرابي مع الآستانة .

د ـ المشير درويش باشا مندوب السلطان :

(٢٨) مقاصد الآستانة من إرسال درويش باشا : (١) إطالة زمن المخابرات (٢) أن يطمئن قلب المراقبة وتوفيق من جهة تأكيد سلطة الخديو (٣) أن يستمال طلب عرابي وإخوانه بطريقة أبوية إلى زيارة الآستانة قصد التنزه على شواطىء البوسفور . (٤) تقرير سلطة الباب العالي بمصر . وكان من السهل إدراك ذلك كله لو أرسلت من هو أقوم من درويش الخ .

(٢٩) درويش يذكر بسلطة السلطان ، ويثني على الخديو ، وينصح بالخضوع للنظام . وإذا جاء الكلام في النهضة المصرية يقتصد في القول ، ويقتصر على قوله : أن السلطان مولانا وأبونا وهو الذي سينظر في ذلك .

(٣٠) أرسل الخديو لاستقباله ذو الفقار باشا ، وأرسل عرابي من قبله يعقوب

(٧) كتب الأستاذ الإمام هذه العبارة في شكل إضافة في حاشية المفكرة .

سامي ، وقد حصل خلاف بين الرسالتين في المركب عند المقابلة لتكدر ذو الفقار . لكن درويش استقبل كليهما بالبشاشة .

جاء الاسكندرية في ٦ يونيو وسافر إلى القاهرة في ٨ منه .

(٣١) أقوال بعض العلماء في إظهار مطاليب في رأيهم وتصريحهم لدرويش بما يجب أن يفعل أغضبه ، ومن ذلك الوقت مال إلى توفيق ، فلما أحس بذلك (أي الخديو) أرسل اليه ما يزيده اقبالاً[٨] .

(المحاورة بين درويش باشا التركي وعرابي باشا ومحمود سامي باشا) :

(٣٢) في يوم السبت ١٠ يونيو قابل درويش باشا عرابي ومحمود سامي لأول مرة ، فجرى الحديث بينهما على ما سنذكره .

(قال درويش) نحن جميعاً رجال جند ، يحترم بعضنا بعضاً ، وأنتم أولادي لمكاني من السن . وقد أرسلني مولانا السلطان لتقرير الاتفاق بين عائلته المصرية العزيزة ، وستسهلون عليّ هذا العمل ، أنا أعلم شكواكم ، ستشكون ، صبراً قليلاً ، سيكون هذا العمل بعد رحيل هاتين الدونانمتين[٩] اللتي تضايقاننا جداً ، فقبل كل شيء يلزمنا إبعادهما ، هذا ما أتكفل به لو عضدتموني فيه ، أنا أرى جيداً من جهته وقع الخطأ ، ليس الخطأ ، من قبلكم ، يجب التوسل إلى المطلوب مع الحزم والبصيرة .

ثم التفت إلى عرابي وقال له : أنت ، أنت وحدك الآمر الناهي في مصر ، أنت مع كونك لست إلا ناظر الجهادية بيدك السلطة العليا بأسرها . هذا ما أغضب الدول المتحدة ، يلزم أن يرين المساهلة معهن . وما بقي بعد هذا عملنا فيه بيننا وحدنا ، استعف من وظيفتك العسكرية بحجة حضوري حيث اني «مشير» مرسل من قبل السلطان ، وكن نائباً عني مأموراً تحت قيادتي ، لكي تسهل علي المخابرة مع الأجانب ، عليك أن تذهب مع الضباط الكبار من اخوانكم إلى الآستانة ، حيث أن مولانا الخليفة العادل يرى الخير في مفاوضته معكم .

---

(٨) الإشارة إلى الرشوة التي قدمها الخديو توفيق إلى «درويش باشا» والتي بلغت ٥٠,٠٠٠ جنيه ، وحليا قدر ثمنه بنصف هذا المبلغ .

(٩) الإشارة إلى الأساطيل البحرية لكل من إنجلترا وفرنسا .

فأخذ محمود سامي يترجم المقال وعرابي يسمعه ، ثم قال :

(عرابي) مشروعكم هذا في غاية الحسن ، وانا نختاره مع الشكر ، لست حريصاً على السلطة التي تريد أن تنسبها إلي . هي سلطة غير مغتصبة ، الأمة هي التي أفضت إليّ بها ، فالواجب أن ينظر إلى الأمة ويفكر في شكواها .

اعترف بأن يديك أبرع من يدي في العمل لتذليل المصاعب التي أمامنا الآن . سَيْفي ووظيفتي تحت تصرفك . أنا مستعد للانسحاب واتباع نصيحتك انما اشترط شرطاً واحداً : أعطني باسم السلطان واسم الخديو واسمك كتاباً تصرح فيه ببراءة ذمتنا من التبعات جميعاً في كل ما جرى إلى الآن ، كائناً ما كان ، سواء كان ذلك مني أو من إخواني ، وحيث أني تعهدت للقناصل بحفظ الأمن في الديار المصرية ، وتحملت ثقل ذلك على كاهلي فأرجوا أن تعفيني من ذلك بطريقة رسمية معروفة .

أطلب ذلك لأن الأحوال إن جرت على وجه حسن لم يعرف لنا فيها صنيع ، وإن جرت على العكس من ذلك كنا الجانين .

«مالت » و«كولفني» و«سندويش» عاملونا معاملة الخارجين على النظام ، وذلك في بلادنا ، وهم الأجانب الذين لا يحترمون لنا شيئاً ، ونحن نحترم لهم كل شيء؛ .

فوعده درويش بانالته مطلبه يوم الاثنين ١٢ يوليو وهو اليوم المحدد لجلسة يحضرها درويش باشا تحت رياسة الخديو . وانما طلب أن يعلن هذا القول الذي جرى بينهما من قبلهما جميعاً ، وطلب من عرابي أن يكتب إلى الاسكندرية ذلك بالتلغراف ، فأبى عرابي أن يعلن شيئاً إلا بعد أن ينال ذلك الأمر المخلِّص له من كل تبعة

هـ ـ «استعداد الأوروبيين وتسلحهم استعداداً للمذابح» :

(٣٣) مسألة تسلح الأوروبيين وإيهام موسيو «كوكسن[١٠]» أن حوادث ستحدث .

(٣٤) «مالت» أخبر حكومته نقلاً عن سكرتير الخديو الأوروبي (كودار بك) أن

---

(١٠) قنصل إنجلترا في الاسكندرية .

محمود سامي وعرابي دخلا ثاني يوم استعفاء وزارة سامي والسيف في يد كل يهدد الخديو بفقد حياته .

(٣٥) سمع مكاتب «التيمس» من عرابي قبل ضرب الأسكندرية : أنه يحترم القنال[11] ما لم يخرق العدو حرمة البلاد وإلا هدمه ، ولكنه ضعف عن ذلك وقت الحرب .

(٣٦) أكثرت الجرائد والتلغرافات من الاشاعات التي أفزعت الأوروبيين وأخافتهم من المصريين ، وطلبوا من مديريهم في الأعمال أن يأذنوا لهم بالتسلح ، فمنهم من أبى ومنهم من أذن .

(٣٧) خَدَمة (لأسترن تلغراف) طلبوا التسلح فأبى رئيسهم ، فكتبوا له عريضة فعرضها على رئيس (الكمبانية[12]) في «لندرا» فاذن بذلك ، وسمح بثمانية وثلاثين (لوفلفير[13]) ، وعائلات الموظفين أرسلت إلى قبرص على نفقة «الكمبانية» .

(٣٨) الأوروبيون أصبحوا متأكدين من عداوة الشعب لهم ، لاحساسهم من ضمائرهم بسوء أعمالهم إليه .

بدء المذبحة في الأسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ :

(٣٩) ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ كان يوم الأحد ، والقهاوي كانت غاصة بطالبي الراحة من الأشغال ، الطالبين للهو باللعب والسكر . فحدثت مشاجرة على قرب من «قهوة القزاز» في آخر «شارع البنات» نحو الساعة واحدة بعد الظهر ، حيث يوجد إزدحام كثير من الكراسي والطرابيزات ، وأشخاص منهم القائم والقاعد : مالطي ، يقال أنه خادم مستر «كوكسن» ، أخذ عربة وطاف بها من محل إلى محل ، يشرب ويتنزه ، إلى أن وصل إلى خمارة أحد مواطنيه وهو سكران ، فطلب منه «العربجي» الوطني أجرته ، فأعطاه المالطي قرشاً واحداً ودخل القهوة ، فتبعه العربجي ، وتبودلت الكلمات بينهما ، فتناول المالطي سكيناً كانت معلقة في مائدة الدكان معدة لقطع الجبن ،

(١١) الإشارة إلى قنال السويس ، أي احترام حيادها .
(١٢) الشركة .
(١٣) نوع من المسدسات ، وكانوا في الريف المصري ينطقون اسمه هكذا : الفرفر ، بكسر الفاء .

وطعن بها العربجي فسقط لا حراك به ، فاجتمع بعض الوطنيين و«خَمَّار» من أقارب العربجي ، وأرادوا القبض على القاتل ، فجاء يوناني خباز مجاور للخمارة ومعه بعض مواطنيه بالسكاكين والطبنجات وأخذوا يضربون يميناً وشمالاً ، ومضى نصف ساعة قبل أن تصل عساكر المستحفظين من «قراقول» اللبان .

أول من جاء منهم مع المعاون قتل ، فجاء آخرون وصارت معركة عمومية ولكن لم يتداخل العساكر في القبض على الجناة فتمكنوا من الفرار (الأروام والمالطية) وكان يكفي لحسم المعركة تداخل المحافظ لو اهتم بذلك لغيبة الضابط لمرضه .

وبعد نصف ساعة حصل نزاع بين العامة وعساكر المستحفظين ، فتفاقم الخطب ، لأن كلاً منهما كان يريد أن يفترس الآخر (وذلك لعدم القبض على الجانين) ، لكن مسألة الجانين لم يبق لها ذكر في أذهان المتنازعين وإنما بقي النزاع .

(٤٠) والمسلمون والمسيحيون دخلوا في خصام حقيقي بين أهل الدينين ، وأخذ الأروام والمالطيون يطلقون الرصاص من أعلى البيوت ، مع أنهم كانوا في مأمن من وصول الشر إليهم . وعند ذلك أخذ المسلمون يفدون من كل جانب ، مسلحين ، بعضهم بالعصي والبعض بأرجل الطرابيزات أو هشيم الكراسي ، وبعضهم بالنبابيت اشتروها من المخازن القريبة ، خصوصاً من السوق الجديد .

في هذه الحالة رؤي موسيو «كوكسون» نازلاً من بيت أحد المالطيين بلباس ملكي ، ومعه قواصه ، فتبعه المتشاجرون وضربوه ضرباً خفيفاً عندما أراد أن يركب العربة ، ففر ونجا منهم ، وصحبه (عمر لطفي[١٤]) في أثناء الطريق .

(٤١) لم يكن المسيحيون مدافعين بل كانوا يهاجمون أيضاً وقد طارت الغوغاء ، ورؤيت عربة تمر حاملة قتلى من عساكر المستحفظين . وعلى القرب من شارع الميدان جاء جماعة من الأروام المسلحين على حسب الأوامر المعطاة لهم ، وأخذوا يطلقون الرصاص على الجموع بدون تمييز .

ولم يأت أحد من العساكر ولا من البوليس (ولا المحافظ) لاطفاء النار .

(٤٢) على القرب من تمثال محمد علي حيث لم توجد مقتلة وجد نحو اثني عشر قتيلاً ليس فيهم أوروبي إلا واحد .

---

(١٤) محافظ الاسكندرية .

(٤٣) وعلى القرب من زيزينيا رؤى (عمر لطفي) ، فسأله سائل : كيف تكون هنا والمذابح على خطوات منك ؟ فقال : لست بقائد ، وهذا لا يعنيني . فسأله : لِمَ لم تحضر بلباسك الرسمي على حصانك شاهراً سيفك في خمسين من عساكر المستحفظين وبذلك كان الأمر ينتهي ؟ فأجابه : انصرف ليس هذا من شأنك ، وهل أنت محافظ البلد ؟

وبعد ذلك مر أحد موظفي المحافظة ، فسئل : ماذا يفعل الضابط ؟ فقال : إنه مريض ، وقد طلب من المحافظ مراراً أن يرسل العساكر فلم يفعل .

(٤٤) سليمان سامي كان مستعداً لارسال العساكر إذا ورد له الأمر من نظارة الجهادية ، ولكن لم يكتب أحد بذلك إلى النظارة لأن الأمر بيد المحافظ ، وقد بدأ في المخابرة التلغرافية مع القاهرة من بدء الحركة ولا جواب على ما يظهر .

(٤٥) ذهب «نينه» عند قنصل الروسية وحدثه بما رآه من المحافظ فعجب وقام للمخابرة مع إخوانه القناصل ، وبعد ذلك كتب للخديو ودرويش وعرابي وكانت الساعة ٤ بعد الظهر .

(٤٦) نحو الساعة ٥ بعد الظهر قابله من أخبره أن عرابي أرسل الأوامر لإعادة النظام ، كانت الشوارع غاصة بالرعاع ، والأوباش يحملون الاسلاب ويصيحون ويسبون وبعد نصف ساعة عاد النظام إلى ما كان .

(٤٧) لم تقتصر المذبحة على «شارع البنات» ، بل وقع ذلك جهة «الجمرك» و«شارع رأس التين» و«أبو العباس» ، واتفق مع ذلك أن بعض المسلمين في هذه الحالة خلصوا نساء أوروبيات وأوصلوهن إلى بيوتهن .

(٤٨)يقال أن أخوين انكليزيين كانا مسلحين بلوفرفير (مسدس) ، ولم يكونا يحسنان استعماله قُتل أحدهما بضربة عصا أطارت سلاحه من يده .

(٤٩) ظهر في اليوم الثاني أن عدد القتلى الوطنيين كان ١٦٣ غير من أخفاهم المتشاجرون إذ حملوهم سراً من وسط المعركة .

ومجموع ما وجد من جثث المسيحيين أوروبيين وغيرهم ٧٥ كثير منهم مصابٌ برصاص في قمة رأسه فمجموع القتلى ٢٣٨ .

(٥٠) لم يصل الخبر عرابي إلا الساعة أربع وربع بعد الظهر ، مع أن القليل من موظفي التلغراف الذين يشتغلون بعد الظهر لم يكن عندهم وقت للعمل إلا في تلغرافات (المحافظ) ، حتى أن رسالتين مهمتين من أحد الميرالايات في اسكندرية لم تقبلا لاشتغال العِدَّة بتلغرافات (المحافظ) .

(٥١) عمر باشا لطفي طلب إنزال عسكر انكليزي لعجز عرابي عن الأمن .

١٢ يونيو سنة ٨١

(٥٢) موسيو «كليكن كويسكي» القائم بأعمال قونسلاتو فرنسا رجع إلى عقله وأخذ في طلب تحقيق عن أسباب الحادثة ، فصدر الأمر في الحال بذلك .

وبعد هذا امتنع الأعضاء الأوروبيون من العمل ، وألح الوطنيون على التحقيق مع حبس من تظهر الشبهة عليه من الأوروبيين ، فعارض في ذلك مندوبو اليونان والانكليز وأبى مندوب فرنسا الحضور ، وطلب بعض وكلاء الدول شنق عشرين شخصاً من المذنبين وبهذا تنتهي المسألة في رأيه .

و ـ ١١ يونيو

(٥٣) جيش صادق بك وكيل الضابط (سيد قنديل) لم يمكنه أن ينفذ شيئاً من تعليمات الضبطية لأن (عمر لطفي) كان يعمل بعكس تلك التعليمات ، وبعد ذلك عين وكيل حكمدارية السودان بناء على توصية (عمر لطفي) ، فهل لابعاده حتى لا يشهد ؟ أو مكافأة له على المشاركة في الجناية ؟

(٥٤) بعد الحادثة نبه القناصل على الرعايا بالهجرة ، مع الطلب من كل أن يكتب ما عنده ، فكتبوا دفاتر وزادوا فيها ما شاءوا ، ذلك أن القناصل كانوا يعتقدون أن البلد ستضرب ، وأرادوا أن يربح رعاياهم ما يشاءون[١٥] .

---

(١٥) للأستاذ الإمام كتابات عن مذبحة الاسكندرية هذه وردت في غير هذه المفكرة : ونحن نوردها هنا ، ثم نواصل إيراد النقاط التي دونها في (مفكرة الأحداث العرابية) .

مذبحة الإسكندرية
١١ يونيو سنة ١٨٨٢[١٦]

لما وقع الخلاف بين الخديو ووزارة محمود سامي باشا شاع في القاهرة أن الخديو سيسعى بواسطة بعض أتباعه ليحدث شغباً في نفس القاهرة ، إلى حد أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة ، وبالغت في ذلك طول مدة قيامها بأعباء الأمر ، واستدعى الخديو إبراهيم بك توفيق مدير البحيرة ، وطلب إليه أن يجمع مشايخ قبائل البدو ويحضرهم إليه ـ ففعل ـ وبالغ الخديو في حسن استقبالهم ، وأكثر لهم من المواعيد ، ثم أوعز إلى المدير أن يأمرهم بحشد ٣٠٠٠ بدوي ، وباحضارهم إلى العاصمة بطريق الجيزة ليحدثوا فتنة في البلد لعدم وجود النظام بينهم ، ولكنه تعذر على المشايخ حشد العدد المطلوب من البدو ، فحذف هؤلاء من المعسكر . ولما فشل مسعاه هذا أرسل تلغرافاً رمزياً (شفرة) إلى محافظ الاسكندرية هذا نصه :

«قد ضمن عرابي أمر الأمن العام ، ونشر ذلك في الصحف ، وجعل نفسه مسئولاً لدى القناصل ، وإذا نجح في ضمانه هذا وثقت به الدول وصغر شأننا ، أما الآن وأساطيل الدول في مياه الإسكندرية ، وعقول الناس متهيجة ، فوقوع الخلاف بين الأوروبيين وغيرهم أمر محتمل ، فاختر لنفسك إما خدمة عرابي في ضمانه أو خدمتنا» .

---

(١٦) من مذكرة كتبها الإمام عن هذه الأحداث ، وأوردها المحامي الذي دافع عنه وعن عرابي في محاكمات المشتركين في الثورة بعد فشلها ، وهو المستر «برودلي» (M. Broadle) صاحب كتاب (كيف كان دفاعنا عن عرابي How we defended Orabi) .

وفي يوم هذه الحادثة توجهت إلى السراي فرأيت موظفيها في جذل عظيم مما حدث ، وكانوا يبالغون في رواية الأخبار ، ويضحكون من عهد عرابي بالمحافظة على الأمن العام . ومن المعلوم أن موظفي السراي لا يقولون إلا ما يسر الخديو ، فإذا كانت الأخبار سارة تكلموا وضحكوا وإلا تظاهروا بالحزن والكآبة جهدهم .

وبعد ١٢ يوماً من هذا التاريخ كنت في الإسكندرية فسمعت الناس أجمع يقولون إن المحافظ (عمر لطفي) سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد ، لأنه كان مقيماً في البلد ، ولم يصدر أمراً بتوقيفها، ولم يذهب إلى مكان الفتنة إلا بعد مضي وقت ، ولم يطلب مساعدة العسكر النظامي مع أنهم كانوا على مقربة منه . وأجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخديو . وعلمنا أيضاً أنه لما كانت المذبحة على وشك النهاية ، وكان المحافظ يتمشى من مكان إلى آخر ، وإذا بأوروبي في شباك وفي يده مسدس فقال أحد البدو : أأرمي هذا الرجل يا باشا ؟ فقال له : «أرمه» ، فأطلق البدوي عليه الرصاص فقتله . وكثير من المنهوبات دخلت بيته وبيوت أقربائه في ذلك اليوم الأسود .

وقد سمعت أيضاً أنه حرَّض بعض الناس أثناء المذبحة وشجعهم على ذلك ، وأنه أشار إلى البوليس (المستحفظين) أن لا يتداخلوا قائلاً : «دعوا أبناء الكلاب يموتون» .

ولم تسأل اللجنة التي تألفت للنظر في أسباب هذه الفتنة عمر لطفي عن شيء مما حدث مطلقاً ، بل كان الخديو أوعز إليه بأن يستعفي بدعوى المرض .

كان عمر لطفي محافظ الإسكندرية زمن الفتنة ، وقد أهمل أمر القيام بحفظ الأمن العام ، على أنه هو الشخص الوحيد المسئول عنه . هذا إذا لم نقل إنه هو المحرض عليها ـ فإذا كان فعل ما فعل إطاعة لأمر عرابي ـ كما ادعى ـ مع أن وظيفته تابعة رأساً إلى الخديو ـ لأن الخديو أصدر أمراً مخصوصاً صرح فيه أنه بعد استعفاء وزارة سامي أفضت أمور الداخلية وشئونها إلى السراي ـ فكيف تعلل تعيينه (أي عمر لطفي باشا) وزيراً للحربية جزاء لطاعته لعرابي وعصيانه لسيده الخديو؟ وإذا كان الأمر إهمالاً منه فكيف يصح مع اهماله وعدم كفاءته تعيينه وزيراً للحربية ؟ ولماذا لم يسأل سؤالاً واحداً

عما جرى ، مع أنه كان يجب أن يكون أول من يسأل ؟

لا ريب في أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن الخديو بالاشتراك مع عمر لطفي كانا سبب هذه الفتنة ، أي مذبحة الإسكندرية[١٧] .

(١٧) انتهى هذا الجزء الخاص بمذبحة الاسكندرية من المذكرة التي كتبها الأستاذ الإمام ونقلها عنه محامي العرابيين المستر «برودلي» .

اضطرابات الإسكندرية
١١ يونيو سنة ١٨٨٢ م[١٨]

قبل حادث ١١ يونيو بأيام قلائل أعلنت جريدة «المحروسة» ـ وهي جريدة تعبر عن رأي عمر لطفي ـ أن الأوروبيين في الإسكندرية يعملون استعدادات حربية ، ولم تعلن ذلك لأهالي الإسكندرية فحسب بل للقطر المصري بأجمعه ، وعينت في الوقت نفسه عدد الذين يسلحون أنفسهم .

وقد دفعت غرابة الخبر ـ إذ لم يكن هناك أي داع لهذه الاستعدادات ـ بعض الأعيان إلى سؤال أحد محرري الجريدة عن الأمر ، فقال إنه أُمر بنشره ، ولكنه لم يبح باسم الشخص الذي أرسله إليه .

وقد ذهب يعقوب سامي ـ وكيل نظارة الحربية ـ إلى الإسكندرية قبل الهياج بمدة خمسة أيام ليستقبل درويش باشا . وحينما وصل إلى هناك سمع أن برقية من القاهرة تقول إن الخديو ذبح ، وحينما بادر إلى السؤال بالبرق من القاهرة عن حقيقة الأمر أبلغوه أن الخديو قتل حقيقة وأن العاصمة في هياج والمذابح قائمة ضد الأوروبيين ، فأرسل برقية ثانية وهو في حالة شديدة من اليأس والذهول إلى مكتب قصر النيل فاستلم رداً مناقضاً للأخبار التي سبق له سماعها ، وتبين فيما بعد أن هذا الخبر المكذوب أرسل من

---

(١٨) كتب الأستاذ الإمام هذا التقرير عن هذه الأحداث وهو في منفاه بالشام سنة ١٨٨٣ م ونشره «بلنت» ضمن مجموعة من الوثائق والتقارير الخاصة بهذه الأحداث في ملاحق كتابه (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص ٦٧٢ ـ ٦٨٠ .

مكتب الأزبكية بالقاهرة وقصد به إثارة الخواطر بالاسكندرية ، ولكن وجود يعقوب سامي هناك حينئذ أخر الهياج إلى زمن آخر .

وقبل الاضطراب الحقيقي ببضعة أيام شوهدت حركة غير عادية بين الأوروبيين في الحي المجاور للميدان الأكبر ـ ميدان القناصل ـ وقد وجه أحمد أفندي نبيه ، رئيس بوليس الناحية ، أنظار الضبطية والمحافظ إليها بدون أي جدوى .

وكذلك قدم طاهر أفندي الكردلي ، من ضباط البوليس ، تقريراً عن معلوماته الخاصة عن هذه الحركة ، ولكن عمر لطفي لم يتخذ أية احتياطات .

بل إن عمر لطفي نفسه كان من أهم الشخصيات الظاهرة التي اعتادت حينئذ على عمل الولائم لرجال الحربية حيث كان يدعو الخطباء إلى منزله ، وهناك كانوا يحضون على اعتناق مبادىء رجال الجيش ، فهو الذي سن لغيره الخطة وتبعه كثيرون من ذوي الجاه والنفوذ في عقد مثل هذه المجتمعات ، وكان هو أهم من يدعو إليها .

وكانت هذه المجتمعات تطرق من الخطباء والصحفيين والأجانب وغيرهم ، وكانت تلقى الخطب فيها دون أن يظهر أقل إشارة تدل على رغبته في منعها ، وأول شي سمع عنه في سبيل هذا المنع كان تصريحه الذي نشر بعد ذلك .

ولكن سعادة المحافظ عاد أخيراً وادعى أن الهياج تسبب عن خطابات نديم ، مع أن خطابات نديم في ذلك الوقت كانت تعتبر من المسكنات ، لأنها كانت تدعو الناس إلى عدم الاشتباك في مشاجرة حتى ولو أسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوروبيين ، منبهاً إياهم أن تلك هي الغاية التي كان يرمي إليها الخصوم لإعطاء الانجليز حجة يتمكنون بواسطتها من إطلاق النار على الاسكندرية . وهناك كثير من الأعيان يشهدون بذلك ، والحقيقة أيضاً أن نديم لم يكن في الاسكندرية عند حدوث الهياج ، بل كان في القاهرة .

* * *

بدأ الهياج عند الساعة الواحدة بعد الظهر ، في شارع إبراهيم ، على مقربة من مركز البوليس ، بين وطني اسمه «العجان» وآخر من الجنسية المالطية ، ضرب الأول وألقاه إلى الأرض مضرجاً في دمائه ، وحينما أراد شقيقه أن يستعين ببوليس إيطالي

للقبض على المعتدي لم يكن من هذا إلا أن ضربه وأساء اليه ، وعندها قابل هذا الشقيق إهمالا البوليس الإيطالي بالمثل . وتجمع الناس ، وأصيب أحد رجال البوليس بضربة من شقيق المعتدى عليه .

وكان رجال البوليس من القلة بحيث لم يتمكنوا من تفريق المتجمهرين ، ولكن لم تكن إلى هذا الوقت قد وجدت مشاغبات بمعنى الكلمة إلى أن أطلقت أعيرة نارية من النوافذ بواسطة فريق من الأوروبيين .

وقد هاجم نفر من الأوروبيين المسلحين بعض أوباش الاسكندرية الذين قابلوا ذلك بجمع كل ما وقعت عليه أيديهم من عصي ومظلات وكراسي من الحوانيت وقوائم الطاولات وغير ذلك ، ولكن سعادة المحافظ لم يخف إلى مكان الحادث إلا بعد ساعتين ونصف الساعة من ابتدائه ، وعندها أرسل للقنصل الانجليزي المستر «كوكسون» لكي يلحقه إلى هناك بدون داع نعرفه لهذه الدعوة ، فما كان من القنصل إلا أن حضر وأخذ يشق صفوف الجماهير المحتشدة معرضاً حياته للخطر .

ولم يبادر عمر لطفي حينئذ إلى دعوة هذا الفريق من البوليس الذي كان تابعاً للضبطية وخاضعاً لأوامره الخاصة ، ولم يكن له علاقة ما بنظارة الحربية إذ كانت مرتباته وأنظمته كلها في أيدي الإدارة دون سواها .

وحينما اضطر أخيراً إلى دعوته ـ البوليس ـ طلب إليهم أن يحضروا غير مسلحين مما أدى إلى اقتناعهم أن المحافظ يرغب في زيادة الاضطراب ، ولذلك حضروا إلى مكان الحادث بهذه الروح وعلى هذه العقيدة واشتركوا مع الرعاع في القتل والنهب وكانوا يرسلون ما تظفر به أيديهم إلى بيت سعادة المحافظ .

وحينما رأى المحافظ أن الحالة أصبحت من الخطورة بحيث أن مسئوليته الجنائية محققة أرسل في طلب الأسلحة ، وأمر أن ترسل في عربة من عربات الحكومة ، ولكنها لم توزع على البوليس الذي كان قد تشتت حين وصولها .

ولقد كان معسكر الجنود النظامية على مقربة من الحادث ، ولكنه ترك أربع ساعات طوال تمر دون أن يهم بدعوتهم ، وحينما أرسل في دعوتها كانت رسالته شفوية ، غير قانونية ، فخاف رئيس الفرقة «مصطفى عبد الرحيم» من المسئولية ، وأرسل يطلب أن يكتب إليه الطلب بالطريق الرسمي المعتاد ، وحينما أرسل هذا الطلب خرجت الجند

وفرقت الجماهير وأعادت الأمن ، بشهادة جميع قناصل الدول الأجنبية أنفسهم .

وكان يقصد المحافظ من إهمال الأنظمة والأصول العسكرية أن يطول الجدل بينه وبين قائد الفرقة ، وبذلك يساعد نيران الاضطراب أن تمتد وتنتشر ، وقد قيل إن سعادته كان يحرض الناس على النهب ، وحين سئل عن ذلك بواسطة أحد ممن وصلتهم الإشاعة، قال : نعم ، فعلت ذلك لكي أحول أنظار الجماهير عن القتل .

يا إله السموات ، إنها سياسة رشيدة حقاً ؟!

وفي أثناء الهياج طاف أحد خدم المستر «كوكسون»، القنصل الانجليزي ، على الأروبيين وحرضهم على التقدم وأن يثابروا على النضال .

وحينما كان المحافظ وقائد القوات العسكرية ووكيل الضبطية جلوساً في ديوان المحاكم المختلطة بعد المغرب بساعة واحدة وصل إليهم خبر فحواه أن عربة مملوءة بالأسلحة كانت متجهة إلى دار القنصل الانجليزي، وبينما قابل المحافظ هذا الخبر بدون أي اهتمام قام قائد القوات العسكرية وأوقف العربة وأفرغ ما بها في ديوان الضبطية .

وحينما تبين قائد القوات العسكرية الموجودة في «باب شرقي» أن «عمر لطفي» نفسه يحرض على الاضطراب ، هم بالقبض عليه ، ولكنه لم يتمكن من ذلك بما أن القطر لم يكن تحت الأحكام العرفية حينئذ ، ولذلك انتظر حضور وكيل نظارة الحربية يعقوب سامي لكي يفضي إليه بحقيقة المسألة ، ولكن فكرة القبض قد تلاشت حين وصوله إلى الاسكندرية .

وحوالي الساعة السابعة مساء وصلت أخبار إلى الأميرالاي مصطفى عبد الرحيم أن زوارق تسرع إلى الشاطىء وعليها جنود بريطانية بقصد إيصالهم إلى البلدة ، وفي الحال أخطر المحافظ الذي استبعد ذلك كل البعد ، ولكنه لم يقتنع ، وتوجه إلى القنصل الفرنسي الذي رافقه مع فريق من الضباط وشرذمة من الجند إلى شاطىء البحر ، وهناك تأكدوا من صحة الخبر وتوجهوا تواً إلى القنصل الانجليزي ، وبعد شيء من الجدل صدرت الأوامر إلى الزوارق بالرجوع ثانية بمن عليها .

وقد احتج أغلب من قبض عليهم من المتهمين في اليوم التالي للقبض مباشرة بأن الذنب ليس ذنبهم فقط ، بما أن سعادة المحافظ نفسه أمرهم بالنهب والاعتداء ولو أنّه حصل تحقيق في هذه الأيام القلائل الأولى لانحصرت الشبهة بناء على أقوال الأغلبية

الساحقة من المتهمين في شخص المحافظ . ولكن الأميرال «سيمور» لم يسمح بمثل هذا التحقيق لئلا يتلاشى السبب الذي اعتمد عليه في إطلاق النيران على الاسكندرية .

ولقد كانت عند السيد قنديل أوراق تبين كيف أن الأمر نظم بواسطة المحافظ والخديو ، ودبر بالاتفاق بينهما ، وحينما قبض عليه أجبر على تسليم هذه الأوراق ، ومع ذلك لم يوجه أي سؤال إلى عمر لطفي ، بل على النقيض من ذلك رقي إلى أعلى مراتب الدولة .

وحينما قامت المذبحة في طنطا ذهب «إبراهيم باشا أدهم» مدير الغربية إلى بناء الحكومة وجمع بقية الموظفين والكتاب والسكرتيرين وأغلق عليهم الأبواب تاركاً الأهلين وما يفعلون ، وبذلك انتشر الاضطراب ، وكان لا بد أن ينتشر أكثر من ذلك لولا أن أحمد بك المنشاوي وأخاه ـ ولم يكونا من موظفي الحكومة ـ أخمدا الاضطرابات وانقذا أرواح اليهود والمسيحيين والأغنياء من الرعاع ومهاجري الاسكندرية ، ومع ذلك لم يسأل هذا المدير أيضاً عن شيء ، وأعيد إلى وظيفته بعد الحرب . .

ألا فليسجل اللّه عنده في أم الكتاب وزر من كانوا سبباً في إراقة هذه الدماء . . . .

وفضلاً عن ذلك فإن من بين الأحكام التي صدرت في هذه الأيام حكم صدر من محكمة الإسكندرية ضد عبد الرزاق علوان ، وكيل مديرية البحيرة أثناء الحرب ، قاضياً بنفيه خمسة عشر عاماً إلى «مصوع» وذلك لمعاونته وتحريضه للثوار في دمنهور، ويعلم اللّه وكل إنسان يعرف كيف أنه عرض حياته للخطر في سبيل خدمة الناس والمحافظة على أموالهم .

والسبب الحقيقي في هياج دمنهور هو إبراهيم بك توفيق ، المدير ـ الذي رغم فصله من وظيفته في اليوم السابق على الهياج ، عمل على تنفيذ خطته قبل أن يستلم المدير الذي عين بدله أعماله ـ ومع ذلك أعيد إلى منصبه في مديرية البحيرة عقب انتهاء الحرب . . وقد أخذ هذا الرجل أيضاً ما يقرب من الاثني عشر ألفاً من الجنيهات رشوة من الأهالي . وعلى العموم فما عمله من سيئات كان يستلزم زمناً طويلاً لإصلاحه .

وإني أعتقد أن الحكومة الانجليزية كانت مستعدة أن تعفو عن أى جريمة إرضاء للمحتمي بها ، الجناب العالي الخديو .

ويظهر أن مهمة «إعادة النظام» التي تتقلدها الآن الحكومة الانجليزية تنحصر في

تجسيم مطامع سموه واثارة رغبته في الانتقام هو ومن حوله ، مضحية في سبيل أهوائهم جمهور الاهلين البائس ، وتعتقد أنه من الممكن إيهامنا على لسان الصحف أن إعادة النظام ونشر لواء العدل كان بفضل الخديو ونظاره والجيش الانجليزي .

وليست هناك أية حاجة لسؤال المصريين عن مبلغ آمالهم ، إذ يكفي في ذلك أن تنصت إلى تأوهاتهم وأحزانهم .

(٥٥) في[١٩] الأسبوع التالي للحادثة أشيع خبر أن «سيمور[٢٠]» لا يعتقد أن للحزب الوطني دخلاً في الواقعة ، فاهتم الخديو ، وأمر عمر لطفي أن يخبر «سيمور» أن تعهد عرابي بالأمن أصبح لا يعتد به ، ويخشى من مذبحة أخرى . ففعل ، ولكن لم ينل جواباً شافياً (أخبر الكاتب نينه عرابي بذلك وطلب منه عزل (عمر لطفي) ولم يتيسر) .

(٥٦) ثم عينت وزارة راغب ، وأصدرت عفواً عن الجرائم السياسية ، غير أن القناصل لم يعترفوا بها تبعاً لقنصلي فرنسا وانكلترا .

(٥٧) [بعض[٢١]] ضباط سيمور خَبَرَ الطوابي وانها ليست بشيء (هذا الباعث له على الضرب) .

(٥٨) عساكر الطبجية كانوا في بلادهم بتعلة الاقتصاد ، كان في الطوابي مائة مدفع وواحد ، منها ٦٩ كانت في موضعها الحربية والباقي كان مرمياً بعضه بجانب بعض وذلك من نحو اثنين وثلاثين سنة قبل الواقعة .

وأما «البمب» (أي القذائف أو القنابل) فلم يفارق مخازن الترسانة ، قبل الضرب بيوم واحد لم يكن جهز مدفع من المدافع بما يلزمه من بارود «وبمب» .

غيرة الأهالي يوم الضرب :

(٥٩) تحت مطر «الكُلَل[٢٢]» ونيران المدافع كان الرجال والنساء من أهالي الإسكندرية هم الذين ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطبجية الذين كانوا

---

(١٩) نعود من هنا إلى مواصلة إيراد النقاط التي دونها الأستاذ الإمام في (مفكرة الأحداث العرابية) .
(٢٠) قائد الأسطول الإنجليزي في مياه الاسكندرية .
(٢١) في المفكرة : بعد .
(٢٢) القذائف المشتعلة .

يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الأميرال ومن أرسله .

(٦٠) لورد نور ثبروك أرسل البروفسور «بلمير» (بالمر) ليغوي قبائل عربان «غزة» من شهر يونيو ، وقابله «نينه» وكان لا يذكر اسمه لتنكره ، وقال له يوماً قبل الضرب بمدة : ليهاجر فإن المدينة ستضرب .

(٦١) قبل الضرب بمدة صدر أمر من مدير شركة التلغرافات الانكليزية بتعديل في بعض الخطوط ، وطلب وكيلها في مصر مد خطوط إلى بورسعيد والسويس تحت الماء ، وأذن له عرابي ولكن لم يتم .

مدير الشركة في «لوندرا» طلب من وكيله بمصر في شهر مايو أن يتغيب بالإجازة إلى أن تنتهي الحوادث ، فإن ميله إلى الوطنيين قد يضر به عند الغالبين إذا حدث حرب .

(٦٢) قنصل الروسية أكد «لنينه» أن الإسكندرية ستضرب ، وسأله أن يسعى على الأقل في عزل عمر لطفي ، عزل عمر لطفي وعين ذو الفقار ، وهو لا يريد إلا ما أراد الخديو .

ز ـ شهر يوليه سنة ١٨٨٢

تحرش الأسطول لضرب الإسكندرية :

(٦٣) في ٩ يوليه : كتب «سيمور» لطلبة (باشا) في شأن وضع المدافع وتجهيز الدفاع ، وتوعد بالضرب .

(٦٤) في ١٠ منه : كرر ذلك الاشتكاء وقال : إنه سينفذ تهديده إن لم يسلمه طابية «رأس التين» لتجريدها من السلاح ـ (لم يكن شيء من التجهيزات قد وصل في ذلك اليوم) ـ فأرسل إليه قرار من مجلس النظار تحت رياسة الخديو حضره أيضاً كثير من الأعيان محصله : أن مصر لا يمكنها تسليم موقع من مواقعها إلا قهراً ، وإن شيئاً مما يدعيه لم يحصل من يوم صدور أمر السلطان بمنع ذلك . وما كان قد حصل [فإنه(٢٣)] من الترميمات السنوية ، وأن المدافع لم تزل على حالها من سنين .

---

(٢٣) مزيدة لربط الأسلوب .

وَصَّل الجواب إليه ضابط قال له : إن شاء فليزر بنفسه الطوابي وليتحقق ما يدعيه فأجاب بأنه مصر على وعيده ، وأن عرابي لم يزل يحول بينه وبين مصر الخ .

ح - «رأي الخديو توفيق باشا في ضرب الإسكندرية وإحراقها» :

(٦٥) ١١ يوليه : أحد الميرالايات الذين في معية الخديـو قال لـه : ما مصـير الإسكندرية لو ضربها الإنكليز ؟

فأجاب (أي الخديو) ستين سنة !! وهز كتفه . .

فقال الضابط . لكن السكـان سيحرقـونها ، فأرجـو أن تتوسط لـدى الأميرال والوقت لم يزل يسمح بذلك ، استدع ذو الفقار وأمره أن يحافظ على المدينة فعنده من الرجال الكفاية .

فأجاب (أي الخديو) فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى فيها طوبـة على طـوبة ، حرب بحرب ، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين ، وسيذوق الأوروبيون الملاعين عاقبة هروبهم مثل الأرانب .

(٦٦) الخديو ذهب من رأس التـين إلى الرمـل ، والمحافظ ومـوظفو المحـافظة انسحبوا واختفوا .

ط - «حرق الإسكندرية وضربها والمهاجرة منها» :

(٦٧) بين من حرقوا الاسكندرية أروام بلباس عرب رؤيت جثثهم بتلك الثياب أثناء الحريق ، ومنهم عربان من «أولاد علي» ممن كانوا على صلة بالخديو ، ومنهم من أهالي الاسكندرية ممن يخشى عليهم .

(٦٨) في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ الساعة ٧ صباحاً ضربت الإسكندرية ، وكان قد أوصى عرابي ضباطـه ألا يضربوا إلا بعد خامس طلقة من المراكب .

(٦٩) قتل كثير من النساء وهن حاملات أطفالهن على أيديهن ومات الأطفال أيضاً وحمل النساء والأطفال وهن على هذه الحالة .

(٧٠) هدم المسجد الذي في طابية قائد بك عمداً وجهت إليه النار على قصد ،

المهاجرون من الإسكندرية :

(٧١) نحو مائة وخمسين ألفاً من السكان مجردين من كل شيء أخذوا في الحركة لغير قصد ولا لمأوى . الموت والفزع ملء نفوسهم . على شطوط المحمودية إلى دمنهور ، وجسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة .

كانت المهاجرة تكون خطوطاً سوداء تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة في كل جهة ، أشبه بسلسلة إنسانية طويلة ، هنا ينزلون ، هناك يمشون ببطء ، لا وقاية ، ولا عيش ، على طرفي تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة .

عودة الضرب ثاني يوم :

(٧٢) في ثاني يوم الساعة ٨ صباحاً عاد الضرب إلى الساعة الحادية عشرة ، وأصاب «الاستبالية» ، وهجرها كثير من المرضى والجرحى ، وكان عليها العلم الأبيض بالهلال الأحمر .

(٧٣) «طُلْبة» بعد أن رفع العلم الأبيض على نظارة البحرية ذهب إلى الأميرال يسأله عن سبب عودة الضرب ؟ فأجابه أحد الضباط عن لسان الأميرال : أنه يطلب تسليم الطوابي والقشلاقات أيضاً . «طلبة» أراد المخابرة مع مجلس النظار ، انتشر الخبر في المدينة ، أخذ العساكر في إخلائها ، هلع الناس وأخذوا ثانية في الهرب .

(٧٤) دخل «أولاد علي» للنهب . سليمان سامي سلم محافظة «محلة الأوروبيين[٢٤]» إلى عساكر الرديف الذين لم يكونوا أفضل من العربان ، فانضموا إليهم في النهب آخر النهار .

ي - «عود إلى وصف المهاجرين من الإسكندرية» :

(٧٥) أما الهاربون فكانوا كالأعاصير ، أو كما انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين ، في حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التي لا قيمة لها .

---

(٢٤) المراد الحي الأوروبي .

في هذه الحالة ـ حالة شعب طرد من بيته ـ كان الحر شديداً ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحثن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، في أخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع بعضها ساقط في المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل ، روائح شي اللحم ، صياح على المارة : الخبز الخبز .

(٧٦) ابتدأ الحريق في المدينة الساعة ١١ مساء من ثاني يوم الضرب .

(٧٧) في ١٣ يوليو توجه الخديو من الرمل إلى رأس التين ، وعسكر عرابي في كفر الدوار .

(٧٨) في ١٤ يوليو عندما وصل عرابي لكفر الدوار اجتمع عليه النساء والرجال يلعنون العالم ويطلبون الخبز ، فوعدهم بالقوت وبما يحملهم مجاناً إلى داخل البلاد ، وقد أرسلوا مع تواصي للمديرين ليقيتوهم ويضعوهم في أعمال بقدر الطاقة .

ك ـ «كتاب تاريخي من الخديو إلى عرابي ورد عرابي عليه» :

(٧٩) في مساء ذلك اليوم (١٤ يوليو) ورد لعرابي كتاب من الخديو محصله بعد العنوان .

سعادتلو عرابي باشا ناظر الحربية في معسكر كفر الدوار ـ

«إنك تعلم أن الاميرال الانكليزي لم يرد حرب مصر ، وإنما أطلق المدافع على الطوابي بسبب ما كان جارياً من التجهيزات كما انذر به ، وقد اعلننا أنه يجب إعادة العلائق معنا ، وانه مستعد لتسليم الاسكندرية لجيش منظم مطيع ، فإن لم يكن فإلى جيش عثماني ، وقد قرر مؤتمر الأستانة أن للسلطان وحده حق المداخلة بقوة السلاح في المسألة المصرية . فعليك أن تحضر مع رفاقك إلى رأس التين للمداولة في ذلك ، وآمرك بالكف عن التجهيزات التي لا فائدة منها بعد الآن» .

فأجاب عرابي بعد التعظيمات :

«أن الأميرال إنما أطلق المدافع بعد التأكيدات من الوزارة ومن سموكم بأنه لا تجهيز ولا تحضير ، وقد عددنا جميعاً (وسموكم معنا) أن إنذاره بالضرب إهانة لمصر ،

واعلان بحربها بلا سبب ، ومع ذلك فلم يقتصر الضرب على الطوابي ـ كما قال ـ بل قذف قنابل مفرقعة على الأملاك ، حتى قتلت ودمرت كثيراً ، وأن عسكركم المنظم مستعد لأن يأتي المدينة عند الاقتضاء ، وأنا لا أرفض أي مخابرة في الصلح ، لكن يلزم أن يتذكر أن التعدي وخرق سياج السلم وتدمير المدينة إنما جاء من المراكب الانكليزية ، وإن الطوابي لم تجاوب إلا بعد خامس ضربة من المراكب ، حسب القرار الصادر من المجلس المرءوس بسموكم ، وحضور درويش باشا .

ومن المعلوم أن انكلترة أصبحت بذلك محاربة لمصر ، إذ بعد اطلاق النيران اثنتي عشرة ساعة واضطرار العساكر المصرية لاخلاء المدينة ، واشغالها بعساكر انكليزية ، لا يمكن أن يقال إن البلد في غير حرب .

سموكم يعلم أنه في هذه الحالة لا يمكن أن تكون مداولة حرة ما دامت المراكب الأجنبية في مياه الإسكندرية ، بل يجب أن تبعد عنها ، فإذا حصل ذلك فإني مستعد لإجابة الدعوة حالاً . أما التجهيزات فيجب أن تستمر إلى أن تبعد المراكب عن الإسكندرية تلك التجهيزات التي يشير اليها سموكم ، وهي جمع ٢٥ ألف مقاتل ، هي التي أمرتم بها ، وما أنا إلا منفذ لأمركم» .

ل ـ «عزل الخديو لعرابي باشا» :

(واتفاق الناس على مخالفته واستمرار الاستعداد للحرب)

(٨٠) بعد أيام صدر الأمر بعزله ، ووزعت بذلك منشورات لهذا السبب ، وصرح فيها بأنه كان ناظر الحربية إلى تاريخ الدعوة إلى رأس التين .

(٨١) طبعت نسخ من تلك المخاطبات ووزعت في البلاد ، فجاء الناس لعرابي طالبين بقاءه ، والاستمرار في الاستعداد ، وأخذت الهدايا تتوارد عليه من كل جانب .

ثم شرع في بناء الاستحكامات ، وأغرق الجانبان من جهة الملاحات ، وانتهت القلاع في قليل من الزمن ، وساعد على ذلك أن العدو لم يكن يعمل شيئاً . .

م ـ «الجيش المصري والمتطوعون فيه ، والجيش الإنكليزي» :

(٨٢) كان الجيش مؤلفاً من ثمانية آلاف منظمة مع ثمانين مدفعاً من «كروب» .

وكان يوجد في أبي قير ثلاثة آلاف وخمسمائة ، والفان وخمسمائة في رشيد ، وخمسة آلاف في دمياط ، المجموع أحد عشر ألفاً ، أما الخيالة فلم يكن لهم وجود إلا قليلاً .

(٨٣) كان من عمل المراكب أن تهدد في حركاتها النقط المذكورة لتمنع عرابي أن يرسل جيشاً إلى الوادي .

(٨٤) أدخل العربان في الجيش على علم من عرابي بمضرة دخولهم . شرع في جمع عساكر الرديف ولم يكونوا يصلحون لشيء . شرع في جميع غيرهم . ودخل كثير من المتطوعين ولكن لم يكن يكفي لجعلهم جيشاً صالحاً للدفاع وراء الجدران أقل من ثمانية أشهر مع الاجتهاد ، وأما في الفلا[٢٥] فلا أقل من سنة لعسكري ألماني ومن سنتين لعسكري انكليزي .

(٨٥) قالت «التيمس» : أرسلت الحكومة الانكليزية ٣٥ ألفاً ، وستبلغها ثلاثين ألفاً لمقاتلة الجيش المصري .

٥ ـ «طلاب التطوع في الجيش المصري من الأوروبيين» :

(٨٦) كثير من ضباط «التليان» و«الألمان» و«السويس[٢٦]» عرضوا أنفسهم ، ومعهم عدد وافر من المتطوعين ، والبعض كان يطلب وسيلة للنقل ، والبعض لم يكن يطلب (كالألمان) إلا تعيين الضابط الأكبر باسم رفيع في الجيش ، أما الفرنساويون فجاء من بعض المفلسين منهم شيء لا يلتفت اليه .

غير أن البحر كان مأخوذاً تحت مراقبة المراكب الانكليزية ، والمواصلات كانت منقطعة تقريباً بين مصر وأوروبا .

س ـ «آراء عرابي في حالته وفي عدم الثقة بالفرنساويين» :

(٨٧) لم يكن يهم عرابي عندما رأى في بعض الجرائد الفرنساوية والانكليزية تلقيبه ـ بعاص ـ إلا مخافة أن يصدر بذلك أمر ، وكانت له ثقة بالسلطان ، إلا إذا أكره . وتذكر البارون «درنج» وكان يلومه على عدم مساعدته له عند حكومته مع أنه كان

---

(٢٥) الصحراء والخلاء .

(٢٦) أي السويسريين .

موظفاً في خارجيتها ، ثم بعد ذلك أخذ يذكر مصائب الاحتلال الفرنساوي في مصر أيام نابليون ، وما احتال بـه هذا و«منـو» على المصريـين من الأكاذيب ، ومـا حصل من الفرنساويين في تونس ، واستنتج أنه لا يمكن الاعتماد على فرنساوي في شيء .

(٨٨) عندما ضبط الأسير الانكليزي، واستنطقه عرابي وسأله عما كان مكتوباً على بعض الكلل من اسم «اسكندريا» ؟ فأجابه : حصل تحريف والحقيقة «اسكندرا» ، اسم المركب ، فاعتذر عرابي بعدم معرفته الانكليزية . ثم قال لـه : لعلك رأيت ما يخالف عما قرأت عن المصريين ؟ فأجابه : نعم ، ولكني عسكري ما علي إلا أن أطيع .

ع ـ «انخداع عرابي بغش دلسبس في تركه القنال» :

(٨٩) عرابي اعتمد على «دلسبس» في حماية القنال ، وكان يظن أن مس القنال يهيج عليه جميع الأمم ، لهذا ترك تلك الناحية عوراء ، وعندما أحس «دلسبس» بأن الجيش المصري قد يتحرك ناحية القنال كتب تلغرافاً لعرابي يقول له : من المستحيل أن عساكر الانكليزي تمر من النقال .

وبعد واقعة مهمة في ناحية كفرالدوار جاء الخبر عقبها بأن اثنين وثلاثين مركباً تـوجهت إلى القنال ، فـورد تلغـراف من «دلسبس» يقـول : لا تشرع في شيء يمس القنال ! لا يمر عسكري انكليزي إلا ومعه جندي فرنساوي ! أنا مسئول عن كل ما يحصل . فأجيب بأن هذا غير كاف ، وتقرر ارسال جيش ، ثم أرسل الجواب ببطء ، وقبل أن يتحرك عسكري إلى ناحية القنال كان الجيش الانكليزي قد احتله ، وذلك لتأخر الجيش ١٥ ساعة في مخابرة «دلسبس» ، ويظهر أنه كان في الحاضرين خونة حملوا الاخبار وابطأوا في المخابرة .

(٩٠) قال «ولسلي» : لو قطع عرابي القنال كما قرر لم يكن لنا إلا حصر مصر ، والضرب في البحر أربعة وعشرين ساعة خلصتنا وأنجتنا .

ف ـ «أخبار القتال بين المصريين والانكليز وضعف عرابي وجيشه» :

(٩١) في ٢٣ و٢٤ أغسطس كانت واقعة «نفيشة» ، وأسر محمود فهمي ، فجاء سامي بنفسه وطلب من عرابي أن يذهب إلى ناحية الوادي .

(٩٢) جيش الجهة الشرقية كان أغلبه من العساكر المجموعة حديثا لا يساوي

شيئاً ، خسارة محمود فهمي كانت جسمية لا تعوض ، وليس السهل تعويضه . عرابي وجميع الضباط ، ومحمود سامي شعوراً بالضعف والوهن عند ذلك .

(٩٣) قررت مشورة حربية إغراق المنطقة الشرقية مما وراء الزقازيق ، ذلك أخاف عرابي وأرهبه فلم ينفذ . وتقرر سحب بعض الضباط من دمياط ورشيد ، وارسال مثل عبد العال إلى جهة الوادي ، فنفذ شيء وأوقف شيء ، ولم يحضر عبد العال ، وكان حضوره مفيداً .

(٩٤) ذهب عرابي إلى الوادي في حزن وانكسار قلب ، وقد اعترف أنه في مدة الستة أسابيع لم يأت اجتهاده بتنظيم قوة من المشاة يمكن الاعتماد عليها . أرسلت عساكر إلى الوادي ، وجاء إلى كفر الدوار من عساكر الرديف الهرمون والمؤفون(٢٧) .

(٩٥) مع حركات الجيش المتوالية ، وتلك الدهشة المستولية ، كان النظام والخضوع مستولياً على الجميع .

ص ـ «خيانة سلطان باشا» :

(٩٦) في ٢٧ أغسطس جاء خبر بأن فارسين خرجا من الاسكندرية وتوجها من الناحية الشرقية من البحيرة وهما بدويان من قبيلة «أولاد علي» **من عائلة شهيرة بالفيوم ، فقبض عليهما عند مرورهما على قريب من معسكر كفر الدوار ، ووجد معهما منشورات من سلطان باشا ورسائل منه إلى رؤساء قبائل وبعض الضباط يدعوهم إلى ترك عرابي والالتحاق بالجيش العثماني الذي جاء لاخضاع العصاة .**

استنطقوا فاعترفوا بكل شيء : وذكروا أن جندياً بحرياً انكليزياً يسمى (جيل) حمل ثلاثين الف جنيه من «سيمور» ليلحق بالأستاذ (بالمر) يستميل معه عربان «غزة» ، وحمل معه رسائل من توفيق ومن سلطان باشا إلى رؤساء العربان في الشرقية ، وأن مبلغاً لا يقل عن المبلغ السابق سيصحب القائد الانكليزي إلى الزقازيق ، وبعد أن سلم الضابط أوراق المرور إلى القائد ذهب إلى السويس **لمقابلة بالمر ، وقد قطع سلك التلغراف الذي يصل بين مصر والآستانة** . وكان كل ذلك حقاً ، **فإن قائد الفرقة** البحرية في القنال أخذ المبلغ من (جيل) وسلم منه أربعة آلاف جنيه إلى (بالمر) ، وحجز الباقي على حسابه ، وأرسل معه «جيل» وضابطاً آخر فقتلوا جميعاً بين العربان .

---

(٢٧) مفردها مؤف ، من أصابته عاهة وآفة .

(٩٧) مركز الدسائس والمخابرات كان في اسكندرية في مكتب يسمى (قسم المخابرات العسكرية) اجتمع فيه كثير من الانكليز من موظفي الحكومة المصرية ومن المقيمين بمصر .

وكان روح الجميع سلطان باشا .

(٩٨) عرف سلطان باشا أن توزيع النقود باسم الانكليز لا يفيد ، وعرف مقدار سلطة النقود على الأرواح ، فأخذ في التوزيع باسم الخديو والسلطان ، واختار لبث الأفكار «الحاوي الطحاوي» أحد ثقاة عرابي ، فكان الحاوي يعظ إخوانه العربان بعصيان عرابي ، وقوة الجيش المحارب ، ونحو ذلك ، وكانت القيم التي تدفع إلى الأفراد تتفاوت من جنيهين إلى ثلاثة . ولم يكن عرابي يقتنع بخيانة العربان ، وكان «الحاوي» مع ذلك يخبر عرابي ببعض حركات العدو على وجه الصدق ، وعرابي كان يفضي اليه بجميع ما عنده .

(٩٩) في واقعة «القصاصين» كان الرسم كما ينبغي ، وكانت العساكر المصرية يجب أن تزخف في الساعة الثانية بعد نصف الليل على الجيش الانكليزي ، وما راع القواد المصريين إلا وجود الفرق الانكليزية زاحفة وآخذة جميع الطرق في **الساعة واحدة ، وجرح علي فهمي وراشد باشا وانهزم الجيش ، وما ذاك إلا من الجواسيس العربان . وكانت الخيانة وصلت والنقود قد وصلت إلى قلب الجيش** وإلى كثير من الضباط بسعي سلطان باشا ومراسلة العربان .

(١٠٠) في ١١ سبتمبر جاء عرابي مراسله ينبئه بخيانة العربان ، **فأبى قبولها قائلاً** إنهم مسلمون (!!!) .

(١٠١) في ١٢ سبتمبر أنبيء عرابي من المنبع نفسه (بعض رؤساء العربان أيضاً) بأن الانكليز سيضربون التل الكبير ويرمون الى بلبيس - (جهة حصنها الفرنساويون من قبل) - ليأخذوا هذا الموضع ويفتحوا طريق القاهرة . اقتنع عرابي بصحة الخبر ، فأرسل إلى «طلبة» يطلب منه إرسال فرقة من الجنود لتكون في التل الكبير صباح الثالث عشر من شهر سبتمبر ، جاءت الفرقة ماشية ، وصلت الزقازيق في صباح اليوم المذكور بعد الهزيمة .

(١٠٢) يقول أحد الضباط أنه في الساعة الثانية بعد نصف الليل لم يشعروا إلا

بصياح العربان ، وبضرب النيران ، ولم يعرف من كان لهم ممن عليهم ، ووقع الاضطراب العام ، والجيوش الجديدة انهزمت ، فكان الانكليز يقتلونهم كأنهم في الصيد ، وقاوم ثلاثة آلاف فني نحو نصفهم ، وبعض الضباط كان في عجز عن المشي [عند[٢٨]] الفرار لثقل النقود التي كان يحملها فنهب من بعض السودانيين .

(١٠٣) يقال إن عرابي كان يحب إطالة زمن الحرب[٢٩] .

سلطان باشا[٣٠]

فهذا الهمام الوطني الذي أوقد نار الفتنة في البلاد ، وجمع لها وقودها وحطبها حتى امتد لهبها وعم جميع الانحاء ، ثم هرب من طريقها عندما خاف أن يلذعه لسان لهبها ، جاء في آخر الأمر نائباً عن الحضرة الخديوية في حبس كثير من الناس ، ولم يفرق بين الابرياء وغيرهم . نال المكفأة من الجناب العالي[٣١] بالإحسان جزاء إيقاد الفتنة ثم الهرب منها ، ليتعلم كل مصري هذه الطريقة المفيدة لكسب الشرف ونيل الاحسان أولاً وآخراً ؟! .

إلا أن العدل الإلهي سيقوم بمجازاته حق المجازاة على ما صدر منه أول الأمر وآخره ، ﴿يَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً ، يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً . لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنْسَانِ خَذُولاً[٣٢]﴾ ، وكما أن العدل سيأخذه بما قدم من عمله ، أظن أن محاكم العدل والإنسانية تبين له خطأه في زعزعة راحة البلاد المصرية في أول الأمر .

---

(٢٨) في المفكرة : عن .

(٢٩) علل الأستاذ الإمام سبب رغبة عرابي هذه برجاء عرابي أن تتدخل الدول في المسألة قبل وقوع الهزيمة للمصريين .

(٣٠) مسودة كتبها الأستاذ الإمام عن سلطان باشا ، ووجدت في أوراقه الخاصة مبتورة من كتابات يبدو أنه قد قدمها عليها . وأغلب نقاط هذه المسودة تدور حول موقف سلطان باشا .

(٣١) أنعم الخديو توفيق على سلطان باشا بعشرة آلاف جنيه عقب احتلال الإنجليز للبلاد لقاء تخليه عن الثورة وخذلانه للعرابيين .

(٣٢) [الفرقان : ٢٧] .

في رمضان سنة ١٢٩٨ دعا شريعي[٣٣] للتوجه معه إلى الخديو لطلب مجلس النواب ، فامتنع ونصحه بأن لا يسعى في ذلك (حاكي الحكاية سليمان أباظة ، وكان فيمن دعاهم لذلك) .

قال سلطان في بيت علي باشا مبارك بحضوري : أن مصر يمكنها أن تجمع ثلاثمائة ألف عسكري فتحارب أي دولة كانت . وأجابه علي بعدم كفاية المالية ، وانتهى الأمر بقوله : «نسمع المغني أحسن» .

علي باشا رأى الضباط يهربون من أودة إلى أودة في بيت سلطان ، وحكى لي الحكاية ثلاث مرات .

* جاء شواربي عند محمود سامي وهو ناظر الداخلية وقال : إن جميع النواب متكدرون من تعيين فريد باشا مأموراً للدائرة البلدية .

* تكدرت النواب جداً لأني أشرت بانتخاب سليمان باشا أباظة وكيلاً للداخلية ، وذكر لي ذلك أحمد محمود فتبت على يديه الخ .

* تعدى مجلس النواب ما ضرب له من الحد ، وتذاكر في إبطال مصاريف الإبراهيمية مع أنها داخلة في إيراد مديرية أسيوط المرهونة للدين الموحد ، وردت المالية القرار ، ثم حكم المجلس بتوقيف الأطباء الذين كانوا في الكورنتينة بناء على عرض حالات قدمت إليه ، وظن سلطان أنني الذي أبين هذا الخطأ للنظار مع أنه كان بحيث يفهمه الصبيان ، فاشتكى سلطان باشا إلى ناظر الداخلية مني ، وقال له : قل للشيخ محمد عبده لا يبدي ملحوظات على محاضر النواب .

كتب سلطان وهو رئيس النواب كتابة رسمية يطلب فيها من إدارة المطبوعات أن تعترف أن جريدة «الطائف[٣٤]» هي لسان النواب المعبر عن أفكارهم ، فاعترفت الإدارة بذلك تنفيذاً لأمره ، ونشر ذلك رسمياً بأمر ناظر الداخلية (وزارة سامي) ، ثم إنني عطلت «الطائف» شهراً لتهييجه ، ومع ذلك لم يكتب الباشا ما ينقض ما كتبه أولاً ، وهو الذي حمل النواب على الاشتراك في ذلك الجرنال ، واكتتبوا له بمبلغ كبير .

---

(٣٣) هو شريعي باشا .

(٣٤) التي كان يصدرها عبد الله النديم ، من أبرز دعاة الثورة العرابية ، والناطقين باسمها .

* إشارتي بعدم الاهتمام بمسألة الجراكسة ـ تقرير راغب باشا يطلب العفو عن جميع من اشترك في الحوادث ما عدا الجانين في مذبحة الاسكندرية ـ وقبول الخديو وصدور العفو .

* يوم الحرب ذهبت للتكلم مع ناظر الداخلية في طريقة نشر جريدة «المونتيور» الفرنساوية الرسمية لسفر محررها .

في السجن

رسالة من السجن إلى أحد الأصدقاء

عزيزي . .

تقلّدتني الليالي وهي مُدبرة　　　كأنني صارم في كف مُنهزم

هذه حالتي !! اشتد ظلام الفتن حتى تجسم ، بل تحجر ، فأخذتْ صخوره من مركز الأرض إلى المحيط الأعلى ، واعترضت ما بين المشرق والمغرب ، وامتدت إلى القطبين ، فاستحجرت في طبقاتها طباع الناس ، إذ تغلبت طبيعتها على المواد الحيوانية أو الإنسانية ، فأصبحت قلوب الثقلين كالحجارة أو أشد قسوة ، فتبارك اللّه أقدر الخالقين . انتثرت نجوم الهدى ، وتدهورت الشموس والأقمار ، وتغيبت الثوابت النيرة ، وفر كل مضيء منهزماً من عالم الظلام ، ودارت الأفلاك دورة العكس ، ذاهبة بنيرانها إلى عوالم غير عالمنا هذا ، فولى معها آلهة الخير أجمعين ، وتمحضت السلطة لآلهة الشر فقلبوا الطباع ، وبدلوا الخلق ، وغيروا خلق اللّه ، وكانوا على ذلك قادرين .

رأيت نفسي اليوم في مَهْمَهٍ لا يأتي البصر على أطرافه ، في ليلة داجية غُطِّيَ فيها وجه السماء بغمام سوء ، فتكاثف ركاماً ركاماً ، لا أرى إنساناً ، ولا أسمع ناطقاً ،ولا أتوهم مجيباً . أسمع ذئاباً تعوي ، وسباعاً تزأر ، وكلاباً تنبح ، كلها يطلب فريسة واحدة هي ذات الكاتب، والتف على رجليَّ تنّينان عظيمان، وقد خويت بطون الكل، وتحكم فيها سلطان الجوع ، ومَن كانت هذه حاله فهو لا ريب من الهالكين ، تقطع حبل الأمل ، وانفصمت عروة الرجاء ، وانحلت الثقة بالأولياء ، وضل الاعتقاد بالأصفياء ، وبطل القول بإجابة الدعاء ، وانفطر من صدمة الباطل كبد السماء ،

وحقت على أهل الأرض لعنة اللّه والملائكة والأنبياء وجميع العالمين ، سقطت الهمم ، وخربت الذمم ، وغِيضَ ماء الوفاء ، وطمست معالم الحق ، وحرفت الشرائع ، وبدلت القوانين ، ولم يبق إلا هوى يتحكم ، وشهوات تقضي ، وغيظ يحتدم ، وخشونة تنفذ ، تلك سنة الغدر ، واللّه لا يهدي كيد الخائنين . ذهب ذوو السلطة في بحور الحوادث الماضية ، يغوصون لطلب أصداف من الشُّبَه ، ومقذوفات من التهم ، وسواقط من اللمم ، ليموهوها بمياه السفسطة ، ويغشوها بأغشية من معادن القوة ، ليبرزوها في معرض السطوة ، ويَغْشَوا بها أعين الناظرين ، لا يطلبون ذلك لغامض يبينونه أو لمستور يكشفونه ، أو لحق خفي فيظهرونه ، أو خرق بدا فيرقعونه ، أو نظام فسد فيصلحونه ، كلا . . بل ليثبتوا أنهم في حبس من حبسوه غير مخطئين . وقد وجدوا لذلك أعواناً من حلفاء الدناءة ، وأعداء المروءة ، وفاسدي الأخلاق ، وخبثاء الأعراق ، رضوا لأنفسهم قول الزور وافتراء البهتان واختلاق الإفك ، وقد تقدموا إلى مجلس التحقيق بتقارير محشوة من الأباطيل ، ليكونوا بها علينا من الشاهدين . كل ذلك لم تأخذني فيه دهشة ولم تحل قلبي وحشة بل أنا على أتم أوصافي التي تعلمُها ، غير مبال بما يصدر به الكم، أو يبرمه القضاء، عالماً بأن كل ما يسوقه القدر وما ساقه من البلاء فهو نتيجة ظلم لا شبهة للحق فيه ، لأن اللّه يعلم ـ كما أنت تعلم ـ أنني بريء من كل ما رموني به ، ولو اطلعت عليه لوليت منه رعباً أو كنت من الضاحكين . نعم حنقني الغم ، وأصمى فؤادي الهم ، وفارقني النوم ليلة كاملة عندما رأيت اسمك الكريم واسم بقية الابناء والإخوان المساكين تنسب إليهم أعمال لم تكن ، وأقوال لم تصدر عنهم ، قصد زجهم في المسجونين . ولكن اطمأن قلبي ، وسكن جأشي ، عندما رأيت تواريخ التقارير متقادمة ، ومع ذلك لم يصلكم شرر الشر ، فرجوت أن الحكومة لم ترد أن تفتح باباً لا يذر الاحياء ولا الميتين .

قدم فلان وفلان[1] تقريرين ، جعلا فيهما تبعات الحوادث الماضية على عنقي ،

---

(١) في التحقيقات مع العرابيين ذكر إسماعيل باشا محمد ، وكان عضواً بالمجلس العرفي ، أن الأستاذ الإمام والشيخ العدوي وحسين الدرملي كانوا يجتمعون مع «الجهادية» في جمعياتهم السرية ، وأنهم كانوا متحدين معهم إتحاداً ظاهره كخافيه . . كما أشار كل من أحمد بك رفعت عضو المجلس العرفي ، والبرنس أحمد باشا إلى دور الأستاذ الإمام في أحداث الثورة ، وكيف جلس في إجتماع الداخلية الذي عارض أمر الخديو بعزل عرابي ، جلس وسط المجتمعين يقرأ «أوراقاً مضمونها أن العرابي يعمل إصلاحاً في البلد ، والجانب الخديو يريد عزله» . . الخ . . الخ .

ولم يتركا شيئاً من التخريف إلا قالاه ، وذكرا أسماءكم في أمور أنتم جميعاً أبعد الناس عنها. لكن لا حرج عليهما، فإني أراهما من المجانين، ولم أتعجب من هذين الشخصين إذ يعملان مثل هذا العمل القبيح ، ويرتكبان هذا الجرم الشنيع ، ولكن أخذني العجب ، كل العجب ، غاية العجب ، بالغ ما شئت في عجبي ، إذ أخبرني المدافع عني[٢] بتقرير قدمه فلان ، الذي أرسلت اليه السلام ، وأبلغته سروري عندما سمعت باستخدامه وأنا في هذا الحبس رهين ، إلى هذا الوقت لم يصلني التقرير ، ولكن سيصل إليّ ، إنما فيها بلغني أنه شهادة بأقبح شيء ، لا يشهد به إلا عدو مبين . هذا اللئيم الذي كنت أظن أنه يألم لألمي ، ويأخذه الأسف لحالي ، ويبذل وسعه ان أمكنه في المدافعة عني ، فكم قدمت له نفعاً ، ورفعت له ذكراً ، وجعلت له منزلة في قلوب الحاكمين ؟! . كم سمعني أقاوم هجاء الجرائد وأوسع محرريها لوماً وتقريعاً ، وأهزأ بتلك الحركات الجنونية ، وكان هو عليّ في بعض أفكاري هذه من اللائمين ، كان ينسب فلاناً لسوء القصد اتباعاً لرأي فلان وأعارضه أشد المعارضة ، ثم لم أنقض له عهداً ، ولم أبخس له وداً ، وحقيقة كنت مسروراً لوجوده موظفاً فما باله أصبح من الناكثين ؟! .

آه ما أطيب هذا القلب الذي يملي هذه الأحرف!! ما أشد حفظه للولاء، ما أغْيَرَه على حقوق الأولياء ، ما أثبته على الوفاء ، ما أرقه على الضعفاء ، ما أشد اهتمامه بشئون الأصدقاء ، ما أعظم أسفة لمصائب من بينهم وبينه أدنى مودة ، وإن كانوا فيها غير صادقين . ما أبعد هذا القلب عن الإيذاء ولو للأعداء ، ما أشده رعاية للود ، ما أشده محافظة على العهد ، ما أعظم حذره من كل ما توبخ عليه الذمم الطاهرة ، ما أقواه إقداماً على العمل الحق والقول الحق ، لا يطلب عليه جزاء ، وكم اهتم بمصالح قوم وكانوا عنها غافلين . هذا القلب الذي يؤلمونه بأكاذيبهم هو الذي سَرَّ قلوبهم بالترقية ، وملأها فرحاً بالتقدم ، ولطف خواطرهم بحسن المعاملة ، وشرح صدورهم بلطيف المجاملة ، ودافع عنهم أزماناً . . خصوصاً هذا اللئيم . . أفنشرح الصدور وهم يحرجون !! ونشفي القلوب وهم يؤلمون !! ونفرحها وهم يحزنون !! تالله قد ضلوا وما كانوا مهتدين .

هذا القلب ذاب معظمه من الأسف على ما يلم بالهيئة العمومية من مصائب هذه

---

(٢) هو المستر برودلي M.Broadley .

التقلبات ، وما ينشأ عنها من فساد الطباع الذي يجعل العموم في قلق مستديم ، وما بقي من هذا القلب فهو في خوف على من يعرفهم على عهد مودته ، فإن تسللوا جميعاً بمثل هذه الأعمال ، وأصبحوا من مودته خالين ، واتخذوه وقاية لهم من المضرة ، وجعلوه ترساً يعرضونه لتلقي سهام النوائب التي يتوهمون تفويقها إليهم ، كما اتخذوه قبل ذلك سهماً يصيبون به أغراضهم فينالون منها حظوظهم ، فقد أراحوا تلك البقية من الفكر فيهم . والله يتولى حسابهم وهو أسرع الحاسبين . آه ما أظن أن تلك البقية تستريح من شاغل الفكر في شؤون الاحبة ، وان جاروا في تصرفهم . . إن طبيعة هذا القلب كطبيعة ناعم الخز إذا اتصل بذي الود وان كان خشناً ، فصعب أن ينفصل ولو مزقته خشونته ، وان هذا القلب في علاقته مع الأودّاء كالضياء مع الحرارة ، أيما حادث يحدث ، وأيما كيماوي يدقق لا يجد للتحليل بينهما سبيلاً ، وأظنك في العلم بثبوت تلك الطبيعة فيه كنت من المتحققين .

أي عزيزي . .

الآن وصلني تقرير اللئيم فقرأته بأول نظرة ، ووجدته كما بلغني ، وسأرد عليه في بضع دقائق بما يسوِّد وجهه ويخجله إن كان إنساناً ، ولكن تصادف فراغ الحبر من الدواة ، فسأنتظر بالرد عليه وتتميم رقيمي إليك بعض ساعات ، فكن معي من المنتظرين .

* * *

رددت على التقرير ، وكان كل ما فيه الغش والتغرير ، وذكر فيه فلاناً بأشنع ما يؤاخذ به إنسان في هذه المسألة ، كما ذكره الخبيثان قبله ، ولكن دفعت ما قاله في جانبه أيضاً ، وأخذت على نفسي كل مسئولية تنسب إليه أو إليكم ، فما عليكم إن سئلتم إلا أن تكونوا مُنكرِين . ربما يسألكم (القومسيون)(٣) عن معلوماتكم في شئوني أيام الحوادث ، فلا يدخل عليكم غش السؤال ، والإرهاب ، ولكن عبّروا عما كنتم تشهدون وتعلمون من أفكاري وأقوالي التي كانت تهزأ بالحكومة (الفلانية(٤)) ومن كانوا لها من الطالبين . إلى هذا الحد قفوا فإن سئلتم فقولوا ما نحن بتأويل الأحلام بعالمين .

---

(٣) هو «قومسيون» التحقيقات في أحداث الثورة العرابية ، إسماعيل أيوب .

(٤) المراد حكومة الثورة برئاسة محمود سامي البارودي ، وحذف الإسم من عمل الشيخ رشيد رضا .

في هذا الوقت وصلني الرقيم مبشراً ببقائكم في مركزكم ، فقمت ورفعت يدي ووجهي وناديت : الحمد للّٰه رب العالمين ، وأخذني الأسف على حبس فلان ، لكن دل إطلاقه على حسن حالة الباقين .

يا عزيزي . . أعود إلى ذكر ما لأولئك القوم ، كأنما قذف بهم من شاهق جبل فسقطوا على رؤوسهم ، فغشيهم من شدة الصدمة ما غشيهم ، فقاموا ينطقون بما لا يعون ، ويتكلمون ولا يفهمون ، ما بالهم يقذفون من أفواههم أخلاطاً أقذر من البلغم ، وأمَرَّ من الصفراء ، وكأنما جرعوا جرعة من السم فقلبت أمعاءهم ، فاستفرغت من حلاقيمهم أخبث ما يحملون ؟! ما بال دِنَان قلوبهم تفيض من اللؤم أشد من فيضان بئر برهوت[٥] تقذف بسائلات بشعة الطعم، خبيثة المنظر كريهة الرائحة، تضطر معانيها للفرار منها ، لكن أعضاء التحقيق من زكام الحوادث الأخيرة لا يشمون ، ولا يذوقون ، ومن ظلماتها لا يبصرون .

هل بطل يا عزيزي ما جاء على لسان النبوات : «الإنسان أسير الإحسان ؟!» هل نقض ما جاء من ذلك «المعروف بذر المحبة يغرسها في أعماق القلوب» ؟! هل هدمت قاعدة «أن الحيوان يقاد بالزمام والإنسان يقاد بالصنيعة» ؟! هل كان خرافاً ما قرره الحكماء من الفصول الطويلة تقسيماً للمحبة ، وبياناً لفضائلها ومنافعها في الاجتماع الإنساني الخبيث ؟! هل كان خرافاً ما حوته الكتب متعلقاً بموجبات روابط النوع البشري ؟! أم صح كله لكن الناس به جاهلون ؟!

هل أتأسف أن كنت سباقاً إلى الخيرات ؟! هل أتأسف أن كنت مقداماً في المكرمات ؟! هل أتأسف أن كنت شجاعاً في الدفاع عن ذوي مودتي ؟! هل أتأسف أن كنت أبياً أغار أن ينسب مكروه أو ذل لأولي صلتي ؟! هل أستحق العقاب على حبي لبلادي ، والناس لها كارهون ؟! كلا واللّٰه لن يكون ذلك ، ولم أزدد في سبيل الفضيلة إلا بصيرة ، ولم أزدد في المحافظة عليها إلا ثباتاً ، ولئن عشت لأصنعن المعروف ، ولأغيثن الملهوف ، ولأنقذن الهاوي في حفرة الغدر ، ولآخذن بيد المتضرع من ضغط الظلم ، ولأتجاوزن عن السيئات ، ولأتناسين جميع المضرات ، ولأبينن لقومي انهم كانوا في ظلمات يعمهون ، ولأظهرن الصديق في أجمل صورة ، ولأجلونه للناس في

---

(٥) بئر بحضرموت ، روى أنها شر بئر في الأرض .

أبهج حلة ، ولاثبتن لهم ببرهان العمل أنه فكرك الثاني في روحك الواحدة ، وأنه جسمك الآخر في حياتك المتحدة ، وانه صاحبك إذا طال ليل الكدر ، ومصباحك إذا أغسق دجى الهموم ، تستضيء به في حل ما انعقد ، وتستعين بقوته في تيسير ما عسر ، وتذهب به إلى أوج المعالي ، والناس من معجزات الصديق يتعجبون !!.

إنني اليوم أعجز من المُقعَد عن طلوع النخل ، ومن المفلس عن حرية التصرف ، وقد صار سقوط الجاه كمرض يصيب الجميل الفاتن ، فينحف الجسم ، ويغير اللون ، ويقلص الشفاه ويضعف القوى ، ويقعد عن الحركة ، ويبعد عن نيل المطلوب ، ويثقل على الأهل والعشائر في التمريض ، ويسئمهم ان طال من معاناة العلاج ، فيصبح المريض منهم في أدنى المنازل وقد كان رباً وهم له ساجدون . يذهب عنه البهاء ، وينكسف من وجهه الضياء ، وتنكره عند الرؤية أعين العشاق ، وتمجه طباع ذوي الأذواق ، وتُمحى من جبينه تلك الاسطر الجليلة العبارة ، الصادقة النسبة ، الناطقة بالحق ، القائلة : ههنا كنز الرغبات ، ههنا منال الحاجات ، ههنا ما يُروّح الروح ، ههنا من يقضي وطراً في الأنفس ، ههنا من يخشى منه على الأرواح والأفئدة ، فينحرف عنه السالكون إليه ، وقد كانوا قبل على آثار غباره يتدافعون . وقيسوا على مرض الجميل مرض صاحب جاه ، ولا أظنكم بالقياس تجهلون !!.

لكن أقول لكم إن الحوادث المريعة سوف تنسى ، وإن هذا الشرف سوف يرد ، ولئن أبت طبيعة هذه الأرض بخستها أن يكون لها من عَودِه نصيب فليعودن في بلاد خير منها ، ولاجذبن إلى المجد أحبتي ، ومن إلى المجد ينجذبون(٦) ، كل ذلك إن عشت وساعدتني صحة الجسم ، ولا أطلب شيئاً فوق هذين سوى معونة الله الذي عرفه بعض الناس وبعضهم له منكرون .

أطلت عليكم الكلام فلا تسأم وأظنه آخر كتاب مني إليك في السجن ، إلا أن يحدث حادث يسمح بالكتابة مرة أخرى ، فإن تلاقينا بعد اليوم كانت المشافهة أزكى ،

---

(٦) إشارة تحدد أن الأستاذ الإمام قد كتب هذه الرسالة وهو على وشك تنفيذ حكم الإنجليز عليه بالنفي من البلاد .

وإلا كانت المراسلة أجل وأعلى ، ولا تجزع فليس في الأمر ما يفزع وهو أهون مما يتوهمون . وأسأل اللّٰه أن يغض عنكم أبصار الظالمين ، ويحفظكم من نكاية الخائنين ، ويسر قلبي بالطمأنينة عليكم وعلى سائر الإخوان والأبناء أجمعين .

الثورة والثوار الذين خانوا[٧]

هل يقدر أحد أن يشك في كون جهادنا وطنياً صرفاً ، بعد أن آزره رجال من جميع الأجناس والأديان ، فكان يتألب المسلمون والأقباط والإسرائيليون لنجدته بحماس غريب وبكل ما أوتوه من حول وقوة ، لاعتقادهم انها حرب بين المصريين والانجليز ؟

* * *

.... وحينئذ أصبحت وسلطان باشا والبلاد المصرية قاطبة من أتباع أحمد عرابي ..

* * *

..... إنني لم أعلم أنه قيل : إن الخديو كان يحارب جيشه ، بل المعروف عند الناس أن الحرب وقعت برضاه وبأمره ، وقد رسخ هذا الاعتقاد عندما علم الناس أنه أقال عرابي من منصبه لأنه لم يمتثل أمره بالاستمرار على المقاومة وتحصين بعض المراكز اتقاء لنزول غزاة من البحر .

وفي أثناء ذلك طفق العلماء يقرأون البخاري في الأزهر ومسجد سيدنا الحسين ويدعون بالنصر لعساكر عرابي والهزيمة للانجليز . وكان إمام الخديو الشيخ الصالح العالم الإبياري في طليعة الملتهبين غيرة ووطنية ، فنشر قصيدة إبراهيم دريد في غارة

---

(٧) من مذكرة الأستاذ الإمام التي كتبها في السجن يدافع بها عن نفسه .

التتار على بغداد في أيام الخليفة العباسي المستعصم ، وهي عبارة عن دعاء وابتهال وقد أضاف إليها أبياتاً من نظمه ، فكان من الناس من يقرؤها ويتلوها بعد قراءة البخاري ، وقد طلب إليَّ أن أنشرها في الجريدة(٨) حتى يطلع عليها الجيش ايضاً . وقد كان عمله هذا مشروعاً ، إذ أن المعروف عند الناس ان هذه الحرب حرب إسلامية ضد الكفار . وعند رجوع الخديو إلى مصر بعد انتهاء الحرب خطب هذا الشيخ حاثاً الناس على طاعته ؟!

وقد تبرع الأمراء والأعيان والعلماء وسائر أفراد الحاشية الخديوية - حتى النساء - بالخيل والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش ، وأظهر المديرون والموظفون على اختلاف مراتبهم والكتبة غيرة وحمية في جمع الميرة المطلوبة وحشر المتطوعة للجيش ولسائر الاشغال العسكرية .

وقد أرسل عثمان باشا غالب ، مدير «أسيوط» ، في ذلك الزمن ، ورئيس شرطة العاصمة الآن بضعة ألوف من أرادب الحبوب من مديريته ما عدا الخيول وغيرها من الحيوانات ، وقام بأمر التجنيد بهمة ونشاط استحق عليهما ثناء وزارة الحربية ، وها هو ذا كما قلنا آنفاً «رئيس بوليس العاصمة» بأمر الخديو ؟!

وهذا شأن خليل بك عفت الذي تعين مديراً بأمر وزير الحربية ، فأظهر غيرة ونشاطاً استحق عليهما الشكر الجزيل في الجريدة الرسمية ، وها هوذا نراه الآن مدير «المنيا» بأمر الخديو ؟!

وقد بذل من أذكر أسماءهم فيما يلي أموالهم بسخاء في سبيل الحرب ، إما مباشرة وإما بواسطة دوائرهم ، وهم :

البرنسس جميلة	...	أخت الخديو وحرم المرحوم سعيد باشا .
خيري باشا	...	الأمين الأول .
علي باشا مبارك	...	وزير الاشغال العمومية الآن .
يوسف باشا جدي	...	أحد أعضاء لجنة التموين .
محمود بك	...	كاتب (أو أمين) أسرار الخديو .

(٨) الوقائع .

علي حيدر باشا ... وزير المالية (الفعلي)

وأسماء هؤلاء وردت في أعداد الجريدة الرسمية . وإذا كانت سجلات المديريات لا تزال موجودة فيمكن استقراء ما تبرع به كل واحد منهم بالتحديد .

وقد رأيت الناس من فلاحين وبدو ذاهبين إلى الحرب برضاهم واختيارهم ، متشوقين لمقاتلة الانكليز ، وقد شمل هذا الحماس الأقباط ، وكان يشجعهم على ذلك رؤساؤهم . وكان شبان القاهرة يمرحون في المدينة ليلاً يتغنون بمديح عرابي ، وفي أي اجتماع ذكرت فيه الحرب كان الناس يدعون اللّه طالبين النصر لجيوشنا .

* * *

... إن وطنيتي ووطنية سلطان باشا واحدة ، وكلانا عمل وفكر تفكير الرجل الواحد ، وقد أصبح سلطان باشا ذا لقب سير ، وحصل على مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة ، لذلك وجب أن تكون وطنيته حسنة وأهلاً للثناء عليها ؟!! .. إذن يكون سلوكنا كلينا أهلاً للثناء عليه ؟! فلماذا يا ترى أُزَجُّ في السجن منتظراً محاكمتي على وطنيتي بينا يصبح سلطان باشا حائزاً رتبة الشرف الإنكليزية وحاصلاً على مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة ؟!

رسالة للأسرة

ولدنا العزيز

بلغنا أنكم نقلتم إلى بيت آخر ، فإن شاء اللّٰه يكـون مباركـ ، ويكـون متسع ونظيف ، وأرجو أن تخبروني عن موقعه وهيئته وعدد المحلات فيه . أجرة البيت القديم كانت العادة أن نسلمها للسيد مصطفى الديب الماوردي بالحمزاوي ، وهو يسلمها لصاحب البيت ويأخذ منه الوصل ، فأظن لو عملتم مثل العادة في تسليم المفاتيح والأجرة يكون أحسن . المبلغ الذي طرف الشيخ الباجوري إذا حضر يستلمه منه الشيخ الذي «بالشيخ سلامة[٩]» ، والكمبيالات وورقة الحساب التي بخط الشيخ الباجوري في جيب الشنطة ، وفي حالة الاستلام تكون حاضراً ، وتحسبوا المبلغ على حسب ورقة الحساب المذكورة وعلى حسب الفرق الذي ظهر في هذا العام إن كان هناك فرق بحسب ذمة الشيخ الباجوري وصداقته ، وبعد الحساب إما أن يبقى المبلغ بطرف الشيخ الذي «بالشيخ سلامة» على سبيل الأمانة ويعطيكم به وصلاً يحفظ في جيب الشنطة ، وإما أن تسلموه لجماعتنا في البيت وتوصوهم بالمحافظة عليه ، وإن كنت أخبرتك سابقاً بأنه يبقى طرف الشيخ الباجوري يشتغل فيه لآخر مدة القطن ، لكن رأيت أنه ربما يلزمنا قريباً ، فالأصوب استلامه عند حضوره بالطريقة المذكورة ، إنما تلزم المحافظة عليه ، وأن يكون حاضراً تحت الطلب .

---

(٩) الشيخ سلامة إسم شارع من شوارع حي السيدة زينب بالقاهرة .

إسئل الجماعة عن المبلغ الذي تركته بيدهم في البيت ، هل جرى عليه شيء من ضياع أو نحوه ؟

إذا تصرفتم في الحمار فلا يكون بأقل من عشرين «بنتو[١٠]»، وأظن أنه يساوي أكثر إذا كنتم ملتفتين إليه في الأكل والشرب والنظافة ، ومع ذلك فتخبرونا بما يرسى عليه ، ونعطيكم الرأي .

(حاشية ابن عابدين) خمسة أجزاء ، كانت في الدولاب ، وأظن جزء منها كان على الترابيزة ، اتركوا الجزء الأول وهاتوا بقية الأجزاء عند الخواجة «برادلي» للزومها له ، وإذا وجدتم جزء منها غائب فيمكن إنه طرف الشيخ داغر . والكتب التي كتبت لك عنها في المكتوب الذي كتبته من مدة يومين لم تحضر ، ولم يجيء لي بخبر عن الجواب الذي كان بصحبة ذلك المكتوب هل أرسلته أم لا ؟.

كتاب (الأحكام السلطانية) الذي اخبرتك أنه عند سعد ربما تجده في الكتب التي كانت في الديوان ، أو عندنا في البيت ، وعلى أي حال لا بد من وجوده مع (شرح المواقف) و (شرح العقائد النسفية) ، لازم من الاسعاف في تقديم الكتب المطلوبة كلها .

ويلزم أن تعرف مصطفى بيت الخواجة «برادلي» ، ويمر عليه كل يوم ، ربما يجد مكاتيب من طرفنا يوصلها لك .

والذي أُوصيكم به دائماً ، وتوصوا به الجماعة ، هو الحذر من السارقين والخونة من النساء والرجال ، ويلزم أن يكون محل نوم الجماعة في مكان بعيد عن الطريق ، ويكون ذلك المحل مغلوقاً ، مع التحفظ على المفتاح ، ويكون إقامتهم في النهار أوده أخرى غير التي فيها هذه الأشياء ، واشتروا لي نتيجة أوقات من حساب سنة ١٣٠٠ ، واسرعوا بشراء قماش الفنلا بمعرفة من يعرف فيه ، وفصلوا لي جلابية وخيطوها بالسرعة عند محمد عبد النبي أو غيره ، وأرسلوا الوقائع من بعد ٢٠ الحجة ، كما أخبرتكم

---

(١٠) البنتو عملة مصرية قديمة كانت تساوي سبعة وسبعين قرشاً، أما قيمته بالفرنكات فتبلغ عشرين فرنكاً .

سابقاً . وحيث أن الأوقات أوقات زراعة شتوي وخدمة صيفي فدرويش يسافر ويطمن والدنا وأقاربنا بأننا في صحة والحمد للّه .

محمد

غرة محرم(١١)

(قولوا(١٢) للجماعة يخرجوا الثياب الجوخ والتبيت لأجل تهويتها خوفاً من العتة) .

(الآن(١٣) وصلني مكتوبكم

أرسلو ثلاثة ريالات لإخوة مصطفى الخدام أجرته شهر شوال والقعدة والحجة ، بعد أن تسألوه هل يرسل لهم أو يبقى محفوظاً له ؟ ويكون ذلك بصحبة درويش عندما يسافر . إذا كان يمكن للشيخ الذي «بالشيخ سلامة» أن يساعد نجا في الشهادة فلا بأس بذلك(١٤) .

محمد عبده

---

(١١) أي من عام ١٣٠٠ هجرية .

(١٢) حاشية ملحقة بالرسالة .

(١٣) حاشية ثانية ملحقة بالرسالة .

(١٤) هذه الرسالة هي الوثيقة رقم ٤٥٨ في أوراق «برودلي» [M.Broadle]المحامي الإنجليزي الذي دافع عن عرابي . وهي الأوراق التي بيعت إلى عضو مجلس الشيوخ المصري قرياقص ميخائيل ، ثم آلت إلى دار الوثائق القومية المصرية سنة ١٩٥١م .

رسالة إلى برودلي عن المعاملة بالسجن

إنني مع احترامي لعظمة الخديوي المعظم ، حفظه اللّٰه ، أقول : إن إبراهيم آغا التتونجي دخل عندي يوم الخميس ٢٥ ذي القعدة ، وشتمني ، وكان معه جملة من شاويشية المعية السنية ، جاءوا لأجل تفتيش «أودتي»(١٥). وبعد التفتيش بغاية الدقة ، أخذوا من عندي ثلاث مجلدات : مجلدين من كتاب (العقد الفريد) في علم الأدب ، والمجلد الأول من (تاريخ ما توسط من القرون) ترجم من الفرنساوي للعربي بطبع مصر .

ولما سألت حامل المجلدات : إلى أين تأخذ الكتب ؟ وقلت له : إن كان ولا بد من أخذها فأوصلها إلى بيتي ، قال لي : وهل لك بيت ؟!

ومكثت بعد ذلك ثمانية عشر يوماً لا يدخل عندي مكتوب ولا مقروء من أي نوع كان ، حتى جاء عندي أحد رجال الدولة الإنكليزية يسأل عن حالي ، فطلبت منه الإذن بدخول المصحف ، فأذن لي به ، فكان لي بذلك فرح كأني خرجت من الحبس ! .

محمد عبده

١٤ ذو الحجة سنة ١٢٩٩ هـ(١٦)

---

(١٥) أي حجرتي . . وهي الزنزانة .

(١٦) هجرية : ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م . [والرسالة من محفوظات مجموعة أوراق برودلى] .

محضر الإستجواب(١٧)

س : أين كنت مستخدماً .

ج : في الوقائع المصرية ، بوظيفة محرر الوقائع ورئيس قسم إدارة المطبوعات العربية .

س : قد طلبناك الآن لاستشهادك عما يأتي : وهو أنه في يوم من الأيام ، أثناء وزارة محمود سامي ، دعا شخص يسمى عمر رشدي ، من أركان حرب ، جملة أناس إلى منزله ، هل حضرت ؟

ج : لم أحضر .

س : عقب الدعوة ، تجمع ضباط العساكر لحد رتبة بكباشي في قشلاق عابدين ، وتحالفوا ، وطلبوك ، وأعطوك المصحف وكلفوك بتلقين اليمين ، فبين لنا صورة اليمين ، ومن حضر ؟

ج : لم أتوجه لدعوة عمر رشدي . أما مسألة اليمين ، فهي : أن محمود سامي دعاني إلى منزله في يوم الجمعة غروباً، وقال أنه حاصل من بعض صغار ضباط العساكر هياج ، ويريدون إعمال خلل بالبلد ، والغرض اجتماع الكبار منهم وتحليفهم يميناً

(١٧) في يوم الاثنين ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م (٢٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) استدعى «قومسيون» التحقيق في أحداث الثورة العرابية الأستاذ الإمام من السجن ، ووجهت إليه عدة أسئلة بواسطة رئيس «القومسيون» إسماعيل أيوب ، وأجاب الأستاذ الإمام على هذه الأسئلة ، فكان ذلك «المحضر» الذي نثبته هنا .

على المصحف لعدم إعمال خلل في البلد ، إنما حيث أنهم لم يعلموا كيفية حلف اليمين فتول أنت ذلك . فقلت : لا مانع : وفي الواقع توجهوا لقشلاق عابدين في «أوضة» علي باشا فهمي ، وكان محمود سامي حاضراً ، وحلفوا يميناً على مصحف أحضروه ووضعوه على «الترابيزة» ووضعوا أيديهم عليه ، وها هو مضمون اليمين : واللّه العظيم ثلاث مرات ، قاهر السموات والأرض ، المتسلط على القوي والقُدَر ، وحق ما في كتاب اللّه تعالى أنني وأنا فلان لا أخون وطني ولا أخون نفسي ، ولا أغش أحداً من أهل بلادي ، وأُحافظ على عرضي وعلى ديني ، وعلى عرض أهالي بلدي ، ما دمت قادراً على منعه ، وإنني أحافظ على النظام وعلى القانون العسكري بكل ما يمكنني ، وبقدر استطاعتي ، وإذا حنثت بيميني هذا ، فأكون مستحقاً لقطع الرقبة وشق الصدر وأن أكون محروماً من مزايا الإنسانية والآداب .

س : علم من التحقيق أنه ذكر في اليمين أن يكون الضباط يداً واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعوا أوامر من أحد ما إلّا إذا اتفقوا عليها ؟

ج : لم يحصل ذلك .

س : هل حصل ذلك في دفعة أخرى ؟

ج : لم يحصل ما ذكر إلّا في الدفعة التي كنت حاضراً فيها، وكان الغرض من اليمين الذي بينته : المحافظة على القانون العسكري وعدم الإخلال به ، كما أفهمني محمود باشا سامي ، وسبب ذلك هو أن محمد عبيد كان يريد محاصرة سراي الإسماعيلية ، فلمنع ذلك أراد محمود سامي باشا جمع الضباط وتحليفهم هذا اليمين لمنع الخلل .

س : من هم رؤساء العسكرية الذين كانوا حاضرين ؟

ج : عرابي ، وعبد العال ، وطلبة، ويعقوب سامي ، وعلي الروبي ، وعلي فهمي ، ومحمد عبيد ، وعبد الغفار ، والزمر ، وحسن جاد ، وعلي يوسف ، ومحمود فهمي ، ولم يحضر أحد من النظار غير من ذكروا ، ومحمود سامي الذي حلف معهم أيضاً .

س : هل تتذكر التاريخ ؟

ج : لم أتذكره .

س : حيث أن اليمين كان قاصراً على العساكر لعدم حدوث خلل ، فلماذا حلف محمود سامي ؟

ج : حلف معهم كي إذا أرادوا فعل شيء يشاورونه فيه ، كما أنه يشاورهم .

س : هل حلف مثلهم أو كان يمينه قاصراً على ما ذكرته في جوابك .

ج : جميعهم حلفوا بصوت واحد .

س : هل حلفت معهم ؟

ج : لم أحلف معهم ، بل كنت ملقناً الصفة ، ولم أُجر ذلك إلّا لأنه أخبرني أن الغرض منع الخلل .

س : أنت في قلم الوقائع ، وهذا الأمر مختص بالأزهر ، فلماذا انتخبك محمود سامي ؟

ج : لكوني معه في الديوان ، ويعلم أني من أهل العلم ، وأقرب الناس لسماع أوامره لكونه رئيساً .

س : هل حصل حلف يمين مثل ذلك في منزل عرابي بين الضباط ومشايخ العرب ؟ وهل كنت حاضراً في هذا الحلف أيضاً ؟

ج : ما كنت حاضراً .

س : هل كان موجوداً السيد قنديل(١٨) عند حلف اليمين بقشلاق عابدين ؟

ج : لم يكن موجوداً(١٩) .

---

(١٨) كان مأمور ضبطية الاسكندرية .

(١٩) في ختام «محضر» الاستجواب نقرأ عبارة : «أعيد بعد ذلك إلى السجن» ثم توقيعات أعضاء «القومسيون» وهم : «محمد مختار» و«مصطفى خلوصي» و«سليمان يسري» و«مصطفى راغب» و«محمد حمدي» و«سعد الدين» و«محمد زكي» و«يوسف شهدي» و«علي غالب» . . وأيضاً توقيع رئيس القومسيون» «إسماعيل أيوب» .

مواجهـــة

بين الأستاذ الإمام ومحمود سامي البارودي(٢٠)

س [للأستاذ الإمام] : لما سألناك الآن عما إذا كنت توجهت «لقشلاق» عابدين ، وحلّفت الضباط الذين كانوا مجتمعين هناك يميناً بحضور محمود باشا سامي أم لا ، فماذا قلت ؟

ج [الأستاذ الإمام] : قلت : نعم ، حصل .

س [للأستاذ الإمام] : محمود باشا أنكر ذلك ؟

ج [الأستاذ الإمام] : في مدة وزارته توجهنا «للقشلاق» ، وكان معي محمود باشا ، وصار تحليف الضباط ، وهو حلف أيضاً .

س [لمحمود فهمي باشا] : ماذا تقول يا محمود باشا ؟

ج [محمود باشا] : أقول : إن هذا لم يحصل ، نعم .. توجهت «للقشلاق» مراراً ولكن لم يكن الشيخ محمد عبده معي .

س [لمحمود باشا] : صار تحليف الضباط أم لا ؟

---

(٢٠) في التحقيق الذي اجري مع محمود سامي باشا البارودي في يوم ٥ اكتوبر سنة ١٨٨٢ م (٢٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) أنكر البارودي الواقعة التي حكاها الأستاذ الإمام في التحقيق معه ، والخاصة بوجود البارودي في «قشلاق عابدين» عند حلف الضباط لليمين . فاستدعي الاستاذ الإمام من السجن وتمت مواجهته بمحمود سامي ، وسجلت محاضر التحقيق هذا الحوار الذي نثبته هنا .

ج [محمود باشا] : الضباط حلفوا جملة يمينات ، لكن بغير واسطتي .

س [لمحمود باشا] : نحن نسألك عن الذي كان بواسطتك وحضورك .

ج [محمود باشا] : لم يحصل ذلك البتة ، والشيخ محمد عبده يكذب .

س [للأستاذ الإمام] : ماذا تقول يا شيخ محمد ؟

ج [الأستاذ الإمام] : أقول : إنه طلبني ، وتوجهنا ، وحلف الضباط اليمين على مصحف كان موجوداً هناك ، وجميع الحاضرين وضعوا أيديهم عليه ، وبالجملة هو[٢١] .

(٢١) في محاضر التحقيق أن الأستاذ الإمام عندما أعيد إلى السجن ، بعد هذه المواجهة ، استصوب الاستشهاد بيعقوب سامي ، فتمت مواجهته بمحمود باشا سامي ، حيث ذكر الواقعة كما ذكرها الأستاذ الإمام .

قصيدة في الأحداث العرابية(٢٢)

ما لي يعنف قلبي من تغاضيه — دهرٌ يبالغ في عُجْب وفي تيه
أبيت ليلي كملسوع تساوره — زرق الأفاعي وقد شدت أياديه
الجسم في ألم والروح في قلق — والقلب في فزع من خوف آتيه
وما ذنوبي لدى دهري سوى شمم — يأبى الدنايا وأفكار تضاهيه
سريت للمجد هَوْناً غير ذي عجل — على أساس من التقوى أراعيه
مجدي بمجد بلادي كنت أطلبه — وشيمة الحر تأبى خفض أهليه

وإذ أحس عداة الفضل مشيتنا — قاموا على قدم : هيا نناويه
فأوقفوني شهوراً في مقاومة — نجوت منها بعزم هيب ماضيه
وازددت بسطة جاه لم يُهَنَّ بها — سوى مضيم ومظلوم أنجيه
أنزلت نفسي مقاماً لا يحف به — إلاّ الفضائل تعليه وتغليه
وقمت للحق أجلو من مطالعه — نوراً وكان غمام الظلم يخفيه

(٢٢) هذه القصيدة نظمها الأستاذ الإمام وهو في السجن عندما قبض عليه عقب فشل الثورة العرابية، وفيها يصور مذهبه في الإصلاح ، ومذهب العرابيين ، ثم علاقاته بهم أثناء الثورة ، ثم ما حدث للثورة من فشل ولجيشها من هزيمة . ولم يقل الأستاذ الإمام شعراً سوى هذه القصيدة وأبيات قليلة أخرى عندما أحس بدنو أجله في مرضه الأخير . ولقد نقلها عنه الشيخ رشيد رضا .

وأبرز الفكر كنزاً من جواهره　　وزين النطق باهيها بحاليه
وصحت بالظلم لا تطرق مغانينا　　(رياض) راع وعقلي من حوارية[٢٣]
فخر كل غشوم واجفاً صعقاً　　وارتج كل ظلوم خيفة «الهية»[٢٤]
وكنت أسهر ليلي في مطالعة　　ونثر در لتبيان أوفيه
أنعم به من سهاد كنت آلفه　　وأبغض الشمس تنئي عن وصاليه
وكان لي أمل في وضع قاعدة　　لكل نوع من الأعمال تحويه
ويؤخذ القوم طراً في مناهجهم　　أن لا يجوروا عن المشروع أو فيه
حتى يكون نظاماً كل سيرهم　　بمقتضى الإلف مع فهم يزكيه
ويأخذ العلم والتهذيب مأخذه　　من النفوس فتزهو من دراريه
ويصبح العدل طبعاً في جبلتنا　　ويشهد الكون أنا من مواليه
وتستقل بلادي في حكومتها　　وتمنع الترك مفروضاً نؤديه[٢٥]
ويشمل الخصب أنحاها بجملتها　　ويثري القطر قاصيه ودانيه
نقضي ديوناً ونغشى من ينازعنا　　بصوت فضل يرج الكل داويه
هذا سبيلي خببت[٢٦] السير فيه على　　رغم الأنوف من البله المعاتيه
ما كنت أسعى لنفسي في مصالحها　　جزءاً من الألف من سعي لأنهيه
وكنت أنجح قومي في مكالمة　　مع الرئيس لاخلاص بتنويهي
وتنهض العزم أقوالي ولا عجب　　شراب حق وروح الفضل ساقيه
أقاوم الصعب في سيري فأخفضه　　ولا حسام ولا رمح أرويه
وإنما الفكر يغني نفس صاحبه　　عن الجيوش إذا صحت مباديه

* * *

وبينما أنا لاه في محادثتي　　مع المعالي أقول : «الأمر ما فيه»

---

(٢٣) الإشارة إلى رياض باشا ناظر النظار، وكان الأستاذ الإمام من أنصاره، يجمعهما نمط فكري متقارب في منهج الاصلاح .

(٢٤) «هيه» صوت كان من لوازم «رياض باشا» ناظر النظار، يردده دائماً في حديثه مع جلسائه .

(٢٥) أي تقطع مصر عن الآستانة الجزية التي كانت تدفعها (الويركو)، وتستقل مصر عن تركيا العثمانية .

(٢٦) الخب : ضرب من العدو يراوح فيه السائر بين يديه ورجليه .

قامت عصابات جند في مدينتنا ... لعزل خير رئيس[27] كنت راجيه

ذاك الذي أنعش الآمال غيرته ... وخلص القطر فارتاحت أهاليه

قاموا عليه لأمر كان سيدهم[28] ... يخفيه في نفسه والله مبديه

كان الرئيس حليف العدل منقبة ... وسيد القوم يهوي الجور يأتيه

جروا مدافعهم صفوا عساكرهم ... نادوا بأجمعهم سل ما ترجّيه

فنال ما نال وانفضت جموعهم ... أما النظام فقد دكت مبانيه

ثعالب الشر هبت من مراقدها ... وأفسدت من قوام العدل باقيه

تفلت الحكم من أيد مدبرة ... وصار فوضى شتيت الناس يجريه

مانوا أماني تبكيني وتضحكني ... حرية ونظام الشورى عاليه

حديثهم صخب أسرارهم لجب ... لا عقل لا فهم أين النجح نبغيه

أما سبيلي فقد سدت منازعه ... طبعاً وعز صعودي في مراقيه

رجعت أجري على خوف لمبداه ... اناد قومي تعالوا لا نعاديه

فعنفوني وراموا خفض منزلتي ... فقلت لا تعجلوا هذا مرائيه

وعجت أسأل ماذا في حقائبكم ... هل ثم فكر وفكري لا يوافيه ؟

هزوا الرؤوس جواباً أي نعم معنا ... سياسة السيف فيها الفصل نقضيه

فولولت مهجتي حزناً على وطني ... وقلت[خطب][29]لعلي أن أجليه

وصغت من كلمي شمساً تكاشفهم ... هذا المصاب الذي حلت مرازيه

فأنكر الجهل ضوء الشمس ضاحية ... وظلمة الغي وارت ما تواريه

لووا رؤوسهم عجباً بقوتهم ... واستكبروا النصح أن يصغوا الصافيه

مزجت بالهزل جدي عل يعجبهم ... كوالد الطفل يلهيه بمرضيه

واعجم القول طوراً في مناصحتي ... كساحر أمَّ مصروعاً ليرقيه

---

(٢٧) الإشارة إلى رياض باشا ناظر النظار الذي طلب عرابي خلعه في يوم عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م .

(٢٨) أي سيد الجند ، والمراد أحمد عرابي .

(٢٩) مكانها في المسودة كلمة «سال» ، وهي من تصحيحات الشيخ رشيد رضا .

وعندما حقت البلوى أشرت لهم ... هذا الخراب فقدُّوا[٣٠] قدَّ[٣١] باغيه
فلم يصيخوا وعجوا في محاضرهم ... قولاً هراء بلا فعل يماليه
ولم يزالوا حيارى في ترددهم ... حتى دهاهم أبو الهيجا بداهية
وشب حرباً صلاها من بني وطني ... من لا يهاب المنايا إن تغشيه
وسحَّ كل غني ماء ثروته ... كما همي دمع عيني من مآقيه
وعج كل فقيه في تضرعه ... كما تفطر قلبي من عواديه
والمسلمون وكل القبط في نهج ... مع اليهود كأن لا دين يأويه
نادوا بأجمعهم هذي مواطننا ... وطارق السوء فيها لا نخليه
وبينما الظفر معقود بوحدتهم ... مال الأمير لأمر كان ينويه
واستدبر الجيش واستدعى لحضرته ... زعيم عسكره يبلو مغازيه
وقال أقدم فلا حرْب ولا حَرَبٌ ... فليصرف الجيشُ فوراً لا تبقيه
فرابه الريب وانهارت عزائمه ... إذ كان جيش العدا بالثغر ماليه
وخالف الأمر واستعصى بقوته ... وناصب الشر مولى القطر واليه[٣٢]
وصار جيد العدا جيشاً لحاكمنا ... وقوة الملك تحمي وجه عاديه
فانحل عقد نظام كان ملتئماً ... وبدد الرأي وهم كان يوهيه
هذا وهذا إلى ما كان من دَخَلٍ ... في أنفس من كبار الجند تطويه
وزاد في الضعف ضعفاً ان قوتنا ... ناسٌ يُرى ضبطهم صعباً تلافيه
وقائد الجند شهم في مكالمة ... أشل قلباً إذ الهيجا تناديه
يستطلع الرأي والتدبير في حلم ... من المنامات جل اللّه هاديه
ما كان أحسنه شيخاً بزاوية ... يغشى النساء بوعظ كان يمليه
أما البلاد فوا غمي لحالتها ... لم يبق فيها سوى أمر وتنبيه
واستنزفت طلبات الجند ثروتها ... واستأسد الدب واشتدت عواديه

---

(٣٠) أي اقطعوا .
(٣١) القامة .
(٣٢) انظر في (مفكرة الأحداث العرابية) الفقرة «ك» ففيها خطاب الخديو توفيق إلى عرابي ورد عرابي على الخديوي ، فإلى هذا الحديث يشير الأستاذ الإمام هنا .

حكام أريافها هاضوا بأجمعها واستفرغوا من فقار الظهر شكويه[٣٣]
مهاجرو الثغر زادوا في مصائبها قوم جياع وباع العقل شاريه
ماذا أحمل نفسي في مداركتي هذا البلاء بتخفيف يسريه ؟!
أظل يومي وأمسي في مناضلة مع الأهالي لدى من هم مراميه
وسقت من منطقي جيشاً أروع به قلب الكميِّ فألهيه وأدهيه
حوائج الناس هالات على قمري وليس في الناس إلّا قائل «هيه» ؟!
وينجح الجد مني في وقايتهم ويقشع الظلم مذعوراً طواغيه
ولا جزاء أرجيه سوى ألم يلم بالقلب والانجاز يشفيه
والناس قسمان قسم همه نشب وآخر همه العليا تطريه
وبينما الناس أحزاب وأغلبهم من [المنيفين][٣٤] يشدو باسم مسميه
ساق النظام على الأشتات عسكره فصبح التل[٣٥] طود من سواريه
منا قتيل ومنا هائم جزعا قلبي الجريح فهلا من يداويه ؟!
في موقع الشرق كانت شر هزمتهم والشرق ضأن وذئب الغرب راعيه !
وقائد الجند وافانا بلحيته يسيل رعباً وثوب العار كاسيه
وسلم السيف واستجدى بغفلته عفواً من الخَنِق المغزو خديويه
تخوف الذل فاستدعى مطيته ركضاً إليه فوفاه موافيه
(٣٦)
. . . .
تنكرتني وجوه كنت أعرفها تعد لثم نعالي غاية التيه
تيقن العزم أني لو برزت له أخرجت من ضغنه أخرى مخازيه
فهاص في قرم من ضل سحنته[٣٧] يبغي مغالبتي كلا سأقعيه

---

(٣٣) أي كسروا عظام أهلها وأخرجوا ما لديهم حتى النخاع الشوكي لعظم الظهر ؟!
(٣٤) هكذا بالمسودة ، ونشرها هكذا الشيخ رشيد رضا ووضع أمامها علامة استفهام . . ولعلها المؤيفين ، المصابين بالآفات ، ولقد سبق ان استخدم الأستاذ الإمام في (مفكرة الأحداث العرابية) في الفقرة «ف» لفظ «المؤفون» جمع مؤف ، وهو من أصابته آفة .
(٣٥) الإشارة إلى موقعة التل الكبير بين الانجليز وجيش عرابي .
(٣٦) هنا حذف الشيخ رشيد رضا بضعة أبيات من القصيدة قالها الإمام في الطعن على سلطان باشا .
(٣٧) هكذا رواه الشيخ رشيد رضا .

حجبت عنهم وعضبي[٣٨] غير محتجب | صِلٌّ[٣٩] يصلصل والأقدار تمليه
بني الزمان لهم بيتاً وشيده | وليس يُبْقى على ما لست أُبقيه
نعم له معنا فيهم مداركة | فيهم أجرهم من صنع أيديه[٤٠]
هذا الزمان زحمناه فذل لنا | لكن به صرف عيب كنت أدريه
وأحفظ الدهر أني لا أُشاكله | فيما تبطن من غش وتمويه
أحارب الدهر وحدي ليس ينفعني | إلّا الثبات وحسبي من أُصافيه
تعلم الدهر مني كيف يطعنني | فخاب ظنا وخانته مزاكيه[٤١]
وليس يعجزني عن كسر فيلقه | إلّا المنايا تفاجيني فتحميه
إن المنايا سهام اللّه سددها | وليس يُخطىء سهم اللّه مرميه

(الدولة)[٤٢]

إقبال الدولة : كناية عن سلامتها وعلوها ، كأنها مقبلة على صاحبها تطلبه للأخذ بزمامها ، وإن لم يطلبها ، وعلو الدولة يعطي العقل مكنة الفكر ويفتح له باب الرشاد وإدبارها يوقع العقل في الحيرة والارتباك ، فيذهب عنه صائب الرأي .

---

(٣٨) العضب السيف القاطع ، ويوصف به الرجل الحديد الكلام .
(٣٩) من معانيه السيف القاطع .
(٤٠) هكذا رواه الشيخ رشيد رضا .
(٤١) ملاجئة ومخابئة ، والمزكأ الملجأ .
(٤٢) من تعليقات الاستاذ الإمام في (نهج البلاغة) على قول الإمام علي بن أبي طالب : «صواب الرأي بالدول ، يقبل بإقبالها ويذهب بذهابها» . انظره في ص ٤٠٩ من الكتاب .

كتاب
تاريخ الأحداث العرابية

إلى مليك مصر المعظم عباس حلمي باشا الأفخم[1]

مولاي . .

هذا مقام الذاكر لنعمتك ، العارف بقدر منتك ، العاجز عن الإيفاء بحق شكرك ، التالي في سره وجهره لآيات حمدك ، طوقتني إحساناً لم أكن أتأمله ، إذ أمرتني أمراً ما كنت أتخيله ، أمرت أن أكتب ما شهدت وماسمعت ، وما علمت وما اعتقدت ، في الحوادث العرابية من عهد نشأتها إلى نهايتها ، مع بيان أسبابها، وإسناد الأعمال إلى أربابها ، سمحت بأن تكون الحقيقة بادية الرواء ، حاسرة نقاب الرياء ، أيّ منة أعظم من الإذن للحقيقة أن تتجلى بعد أن أنسجت عليها العناكب ،.وتدافعت عنها المناكب ، وسترها عن الأبصار عِثْيَرُ[2] الأهواء ، وحجبها عن البصائر ضلة الاعلياء ، وذلة الضعفاء ، حتى أنكرها من شهدها ، وخبط فيها من سمع خبرها ، ممن تولى كبرها ، أو ممن لم يقف على سرها ، ولم يميز خَلَّها من خمرها ؟ أي إحسان أجل وأوفى من رغبة مليك

(١) هذا هو الخطاب الذي قدم به الأستاذ الإمام الفصل الذي كتبه عن مقدمات الثورة العرابية وأسبابها إلى الخديو عباس حلمي، وكان قد طلب إلى الأستاذ الإمام تحرير كتاب عن أحداثها ، وذلك إبان الفترة التي حسنت فيها العلاقة بينهما ، ولقد توقف الأستاذ الإمام عن إتمام عمله هذا لاسباب أهمها سوء علاقته بالخديوي مما جعله يتحرج من مواصلة الكتابة حتى لا يضيف حديثه عن الخديو توفيق المزيد من التوتر الذي ساد العلاقة بينه وبين الخديو عباس . ولقد اطلع الشيخ رشيد رضا على مسودات هذا الفصل فنشره بأسلوب الأستاذ الإمام أحياناً وبتخليص منهو هو حيناً . ونحن سنشير إلى ذلك في مواطنه .

(٢) العثير (بكسر العين وسكون الثاء وفتح الياء) هو التراب والعجاج .

في كشف الغطاء عن حادثة ألمت بعرش الدولة ، واضطربت لها أركان الحكومة ، وتغير لها وجه السلطان ، وظهرت بعدها البلاد في شأن جديد ؟

علمٌ بعوامل هذه الفتنة يقرر تبعة الخطيئة على من اقترفها ، ويبريء منها من رمي بها ، وقد كان الساعي في تسكينها ، وحاث التراب في وجهها ، ووقوفٌ على دخائل هذه النازلة يبعد بالعقل الرشيد في مثلها عن الاغترار بظواهر ليست لها سرائر ، وصور ، إنما تنكشف عن غِيَر وعِبَر ، ويجنب الفكر السليم عن ما يشبهها في الزلل في مزالق الخطل ، ويضيء لأهل العزم ، مسالك الحزم ، فلمولاي المنة على الحقيقة ومظهرها ، حتى قدرها حق قدرها ، واستضاء بسناها واهتدى بنورها .

مولاي : أرفع إلى سدتك السنية ما وقفت عليه بنفسي ، غير ناظر في كتاب ، ولا راجع إلى مقال سبقني به غيري ، اللهم إلا إلى بعض الأوامر الرسمية ، أو شيء من المخابرات السياسية ، التي يضطر في بيان الوقائع إلى الإشارة إليها ، إذ لا غنى للقارىء عن الاطلاع عليها .

أرفع إلى كرم مولاي المعظم ما استطعت أن أعرض على مقامه الفخم ، امتثالاً لأمره الكريم ، معترفاً بقصوري عن إبلاغه منزلة كتاب يستحق النظر ، أو عمل من الأعمال يليق به أن يذكر ، إلا إذا شملته عناية الجناب العالي بحسن القبول فعند ذلك تعلو قيمته ، وتستكمل له زينته ، ويرتد عنه كيد الكائد ، وتنقطع دونه نفثات الحاسد . أيد اللّٰه بالحق مليكنا ومولانا ، وأبلغه من العزة والمجد متمنانا . آمين .

مصر قبل الافغاني

ذلك أن أهالي مصر قبل سنة ١٢٩٣[٣] كانوا يرون شئونهم العامة ، بل والخاصة ، ملكاً لحاكمهم الأعلى ومن يستنيبه عنه في تدبير أمورهم ، يتصرف فيها حسب إرادته ، ويعتقدون أن سعادتهم وشقاءهم موكولان إلى أمانته وعدله أو خيانته وظلمه ولا يرى أحد منهم لنفسه رأياً يحق له أن يبديه في إدارة بلاده ، أو إرادة يتقدم بها إلى عمل من الأعمال يرى فيه صلاحاً لامته ، ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم محكومون مُصَرَّفون فيما تكلفهم الحكومة به وتضربه عليهم وكانوا غاية في البعد عن معرفة ما عليه الأمم الأخرى سواء كانت إسلامية أو أوروبية .

ومع كثرة من ذهب منهم إلى أوروبا وتعلم فيها على عهد محمد علي باشا الكبير إلى ذلك التاريخ الذي ذكرناه ، وذهاب العدد الكثير منهم إلى ما جاورهم من البلاد الإسلامية أيام محمد علي باشا الكبير وإبراهيم باشا لم يشعر الأهالي بشيء من ثمرات تلك الاسفار ولا فوائد تلك المعارف التي اكتسبت بها .

ومع أن إسماعيل باشا أبدع مجلس الشورى في مصر سنة ١٢٨٣[٤] ، وكان من حقه أن يعلم الأهالي أن لهم شأناً في مصالح بلادهم وأن لهم رأياً يرجع إليه فيها ، لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذي يقتضيه تشكيل

(٣) هجرية الموافقة لعام ١٨٧٦م .

(٤) هجرية الموافقة لعام ١٨٦٦م .

هذه الهيئة الشورية لأن مبدع المجلس قيده في النظام وفي العمل . . أما في النظام فلأنه قد نص فيه على أن نظر المجلس منحصر فيما تراه الحكومة من خصائصه ، وما يعن لها أن ترسله إليه للمداولة فيه ، وأما في العمل فلأنه كان يرسل من قبله عند المداولة من يخبر الاعضاء بإرادة جنابه فيقررون ما يريد بعد مداولة صورية ، فكانوا يشعرون بأن الإرادة المطلقة هي التي كانت ولا تزال تُصَرِّفهم في آرائهم . . هل كان لأحد أن يعمل على خلاف ما يأمر به ؟ هل كان يمكن لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التي رسمت له أو الوجهة التي يتوجه إليها الحاكم ؟ لو حدثه الفكر السليم بأن هناك وجهة خيراً من تلك هل كان يمكنه أن ينطق بما حدثه به فكره ؟ . . كلا . . فإنه كان بجانب كل لفظ نفي عن الوطن أو إزهاق للروح أو تجريد من المال . .

وبينما الناس على هذا ، لا كاتب ينبههم ، ولا خاطب يعظهم ، إذ عرض أمر قلما يُلْفَتُ إليه أو تحزم الأفكار حواليه ، وإن كان مما يعرض في كل مكان ، جرت به السنة الإلهية في كل زمان .

ظهور الأفغاني

جرت سنة الله في خلقه بأن عظائم الأمور تتولد من صغارها ، كما أن ضخام الأشجار تبسق من بذورها ، جاء إلى هذه الديار في سنة ١٢٨٦(٥) رجل غريب ، بصير في الدين عارف بأحوال الأمم ، واسع الاطلاع ، جم المعارف ، جريء القلب ، وهو المعروف بالسيد جمال الدين الأفغاني ، وركن إلى الإقامة في مصر ، فتعرف إليه في بادىء الأمر بعض طلبة العلم ، ثم اختلف اليه كثير من الموظفين والأعيان ، ثم انتشر عنه ما تخالفت آراء الناس فيه من أفكار وعقائد فكان ذلك داعياً لطلب الاجتماع به لِتَعَرُّف ما عنده .

ثم اشتغل بالتدريس ببعض العلوم العقلية وكان يحضر دروسه كثير من طلبة العلم ، ويتردد على مجالسه كثير من العلماء وغيرهم ، وهو في جميع أوقات اجتماعه مع الناس لا يسأم من الكلام فيما ينير العقل أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلفت الفكر إلى النظر في الشئون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها . وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى ديارهم أيام البطالة . والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحبائهم ، فاستيقظت مشاعر ، وانتبهت عقول ، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد ، خصوصاً في القاهرة . كل ذلك

---

(٥) هجرية الموافقة لعام ١٨٦٩م . وفيها كانت زيارة الأفغاني الأولى لمصر ، ولم يمكث بها كثيراً ولكنه عاد إليها ثانية ١٨٧١م . حيث عاش بها حتى سنة ١٨٧٩م .

والحاكم القوي في علو مكانه ، أرفع من أن يناله هذا الشعاع في ضعف شأنه ، ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدريج البطيء ، وينتشر في الأنحاء على غير نظام إلى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة الروسيا في سنة ١٢٩٣(٦) .

وجد الناس من نفسهم لذة في الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة الروسيا ، فتطلعوا إلى ما يرد من أخبار الحرب ، وكثرة الأجانب في هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوروبية إلى طلابها من الأوروبيين ، ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق إلى العلم بما فيها ، فزاد تشوق الناس إلى الوقوف على حوادث تلك الحرب ، وسرى هذا الشعور إلى بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال إلى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم ، فانطلقت في ايراد الحوادث ونشرها ، وظهر فيها الميل إلى إطراء ما كانت تأتي به العساكر الروسية ، وازدراء ما كان ينسب إلى الجنود العثمانية ، فوجد في الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها ، وحدث بين العامة نوع من الجدال لم يكن معروفاً من قبل ، ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها في نشر الأخبار ، ومناوأتها في المشرب ، واندفعت الرغبات إلى الاشتراك فيها إلى حد لا يمكن منعه ، وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

لم يكن ما ينشر في الجرائد محصوراً في حوادث الحرب ، بل اجترأ الكثير منها على نشر ما عليه سائر الأمم في سيرتهم السياسية والمعاشية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وكثر المتحدثون بما ينشر في تلك الجرائد ، وأخذ الشيخ جمال الدين الأفغاني في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وإنشاء الفصول الأدبية والعلمية في مواضيع مختلفة لا تخرج جامعتها عن إصلاح الافكار ، وتهذيب الأخلاق ، فتسابق الى ذلك الكتاب ، وتبارت الأقلام ، وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد إلى درجة يظن الناظر فيها أنه في عالم خيال ، وأرض غير أرض الخبال ، ومن يطلع على «جريدة مصر» و«جريدة التجارة» وجريدة «مرآة الشرق» و«الأهرام» وصداها ، يرى حقيقة ما ذكرنا .

---

(٦) هجرية الموافقة لعام ١٨٧٦م .

خلاصة ما كتبه في أسباب الثورة العرابية(٧)

بدأ(٨) الأستاذ كتابه هذا بوصف حالة البلاد المصرية وحكومتها السوءى عندما تنازل إسماعيل باشا عن إمارة مصر ووليها توفيق باشا ، فبين أولاً بالإيجاز ما كان من تداخل دولتي فرنسة وانكلترة في شئون البلاد المالية وغيرها ، ومن تأثير المحاكم المختلطة في إضعاف سلطة الحكومة ، والتصرف في ثروتها وثروة الأمة ، ومن سوء أحوال رجال الحكومة وأحوال الجند ، ومن تصرف الربويين في استنزاف ثروة الأمة بالربا الفاحش ، ومساعدة الحكومة لهم ، ومن الاضطراب العام في البلاد ، وإشرافها على المجاعة ، وبيَّن أيضاً ما كان عليه أهل مصر إلى ما قبل سنة ١٢٩٣(٩) من توكلهم على حكومتهم في كل شيء ، وتسليمهم إليها أمر شئونهم العامة وكذا الخاصة أيضاً ، إذ كانوا يرون كل شيء ملكاً لها ، وبيَّن أن أكثر من تعلم في أوروبة من المصريين من عهد محمد علي الكبير إلى ذلك التاريخ لم يغير شيئاً من هذه الحالة ، ولا أثَّر فيها مجلس الشورى الذي أبدعه إسماعيل باشا سنة ١٢٨٣(١٠) ، لأنه قيده في النظام والعمل ، فكان يقرر ما يوعز إليه بتقريره ، فظل الناس معه على اعتقادهم أنهم عبيد للحاكم لا رأي لهم معه ولا أمر .

---

(٧) كثير من العناوين الفرعية هنا من وضع الشيخ رشيد رضا .

(٨) هنا يعرض الشيخ رشيد رضا ما كتبه الأستاذ الإمام .

(٩) هجرية (سنة ١٨٧٦م) .

(١٠) هجرية (سنة ١٨٦٦م) .

ثم انتقل من هذا إلى بيان مبدأ النهضة المعنوية في مصر بإرشاد السيد جمال الدين الافغاني وسعيه ، فبينَّ بالايجاز ما [كان[١١]] من تربية نابتة جديدة وترقية أفكارها وأقلامها ، وما كان من تأثير ذلك في ارتقاء الجرائد العربية ، وما أشرق عليها من نور الحرية ، ومزج هذا بذكر بعض الحوادث الكبرى وتأثيرها في قلوب الناس وأفهامهم ، كالارتباك الشديد في المالية المصرية الذي أفضى إلى تأليف اللجنة المالية المختلطة ، وتعيين ناظر انكليزي للمالية وناظر فرنسي للأشغال العمومية ، وكأحكام المحكمة المختلطة على الخديوي وحكومته ، وما تلا ذلك من انطلاق الألسنة والأقلام بالأفكار الجديدة «الجمالية» ، وما كان من تأثير ذلك في ارتقاء الجرائد العربية ، وما أشرق عليها من نور «الجمالية» ، كبيان أنواع الحكومات الاستبدادية والدستورية[١٢] ، وتأثير ذلك في طبقات الأمة ، ولكن الشعور بحقوق الأمة في أمر حكم نفسها ومراقبة أعمال حكامها لم يسر في هذه النابتة من المصريين إلا وقد صحبه رؤية التصرف الأجنبي في حكومتهم ، فتعلقت آمال البصراء من الناس بإصلاح عظيم ولكن لم يهتدوا سبيلاً يسلكونه اليه لسوء حال الحكومة الوطنية وفساد رجالها ، وسوء الظن بالسلطة الأجنبية والخوف من مآلها .

ثم بَيَّن أن الخديو اسماعيل ضاق ذرعاً بالوزيرين الأوروبيين ، وأخذ يسعى إلى الخلاص منهما ، فكثرت الإشاعات عن سوء مقاصدهما بإيعاز منه كما كان يقال . وفي أثناء ذلك دعي مجلس شورى النواب إلى الاجتماع ، فوفد أعضاؤه إلى القاهرة وفي أنفسهم ذلك الشعور الشديد بشر الأحوال ، ويلوح في أفكارهم الميل إلى الخلاص منه «فالتأم المجلس في أوائل سنة ١٢٩٦[١٣] في موج من التشويش شديد الاضطراب ، واتفق أن الحكومة لم تقدم إليه من المسائل التي تطلب نظره فيها إلا ما لا قيمة له[١٤]» . فكثر الانتقاد على الحكومة ، ولما أمرت بإقفال أبواب المجلس سلك بعض النواب مسلك الشدة في الجواب عن ذلك الأمر ، وحاولوا التوقف عن الانصراف حتى يعلموا

---

(١١) مزيدة من عندنا ليتصل الأسلوب .

(١٢) كانت للأفغاني مقالة شهيرة في جريدة (مصر) التي كان يصدرها تلميذه «أديب إسحاق» عن (الحكومات الشرقية وأنواعها) .

(١٣) هجرية (سنة ١٨٧٨م) .

(١٤) ما بين القوسين نص كلمات الأستاذ الإمام ، وبعد ذلك يعود الشيخ رشيد رضا لعرض كلامه وتلخيصه .

من أحوال الحكومة ما ينبئون به منتخبيهم ، وكانت هذه أول مرة ظهر فيها لبعض النواب رأي يخالف رأي الحكومة ، ولكن الخديو كان يشد عضد أعضاء المجلس في المعارضة هذه المرة .

ثم ذكر قلق ضباط العسكرية من تأخير رواتبهم ، وإحساسهم بانحراف الخديو عن نُظَّار حكومته ، ومهاجمتهم لنظارة المالية ، وضربهم لناظرها الانكليزي ، وإهانتهم لرئيس النظار نوبار باشا ، وقبض أحدهم عليه من شاربيه ، وتصديهم لإهانة سائر النظار لولا أن جاء الخديو بنفسه وصرفهم ، وإنما كانت حركتهم بتحريك منه توسل بها إلى اسقاط وزارة نوبار باشا ، فتم له ذلك ، ولكن لم يمكن اسقاط الناظرَيْن الأوروبيين فأدخلا في الوزارة الجديدة التي تألفت برياسة توفيق باشا ولي العهد ، وزاد تضييقهما على الخديو في التصرف ، فتوسل إلى عزلهما بوسيلة أخرى وهي طلب أعيان البلاد ، لذلك اجتمعوا في دار السيد البكري ووضعوا اللائحة الوطنية المشهور أمرها ، التي تعهدوا فيها بوفاء ديون أوروبة العظيمة ، وأنهم ضامنون لها .

وقد بين الأستاذ ما في هذا العمل من الخطل وقصر النظر . وأنه «أحدث في الناس شعوراً بقوة لم يكونوا يعرفونها من قبل ، فقد أيقنوا أن الحاكم القوي السلطان قد صار في حاجة اليهم ، ولا قوام لأمره إلا بالاعتماد عليهم ، فزادهم ذلك ولوعاً بما كانوا يميلون اليه من وجوب اشتراكهم في أعمال الحكومة دفعاً للمضار التي نشأت عن استقلال الحاكم بالرأي ، وانفراده بالسلطة[١٥]» .

ثم بين سيرة إسماعيل باشا بعد ذلك في العود إلى التصرف بأموال الحكومة ، وتبذيره ، وسوء الحالة العامة ، وذهاب رياض باشا ونوبار باشا إلى أوروبة بقصد الاقامة فيها ، وسعي الثاني إلى اقناع فرنسة وانكلترة بالسعي إلى خلع الخديو اسماعيل . ثم إرسال فرنسة مسيو تريكو مندوباً خاصاً (فوق العادة) ليتحد مع وكيل انكلترة في مصر في مطالبة الخديو بالتنازل عن الخديوية لولي عهده ، واستشارة الخديو لحاشيته في الأمر ، واشارة أجهلهم بالسياسة عليه ان لا يتنازل ، والجيش حاضر يؤيده ، واشارة من كان يقال أنه أعلمهم بأن يتنازل ، وبين بعد هذا ، أن جمهور العقلاء يرون أن رأي ذلك الجاهل كان عين الصواب ، وأن الخديو لو ظهر لمندوبي الدولتين بجلد الأسد الذي

(١٥) ما بين القوسين نص كلمات الأستاذ الإمام ، ثم يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص .

كان يلبسه للمصريين ، وعلموا أن دون التنازل حمل السلاح ، لأمكنه أن يرضيهما بوسيلة أخرى مع بقائه على العرش .

«ولكن كان الناس كافة في شوق إلى رؤيته (أي إسماعيل) بعيداً عن كرسي الخديوية ، وطلاب الحرية من الأهالي كانوا يترددون على رئيس الوزارة المصرية يظهرون له الميل الى جناب الخديو السابق توفيق باشا رحمه اللّه . وكانت بينه وبين السيد جمال الدين مكالمات ومخابرات في هذا الأمر فسعى هو والكثير من الأعيان عند شريف باشا حتى يقنع الخديو الأسبق بوجوب التنازل (عن الخديوية) ، وقد فعل ، فأشار عليه بأن رفض الطلب لا يفيد ، وأن الدولتين لا بد أن تنالا ما تطلبان عاجلاً أو آجلاً ، والفكر في الحرب رأي طائش فان الناس عموماً في انحراف عنه ، فإذا حصل حرب خذله الجيش في أول واقعة وكانت عاقبة ذلك أشنع ، وان أمس شيء بالصواب أن يحول الأمر على السلطان .

ثم ذهب وفد من المصريين ومعهم السيد جمال الدين إلى وكيل دولة فرنسا ، وأبانوا له أن في مصر حزباً وطنياً يطلب الاصلاح ويسعى إليه، وأن الاصلاح لمصر لا يتم إلا على يد ولي العهد توفيق باشا ، وانتشر ذلك في القاهرة وغيرها ، وتناقلته الجرائد ، وهي أول مرة عرف فيها اسم «الحزب الوطني الحر[١٦]» .

ثم بين أن السيد جمال الدين كان بينه وبين ولي العهد توفيق باشا مكالمات في هذا الأمر ، وأنه سعى مع الكثير من الأعيان إلى شريف باشا الكبير بأن يقنع الخديو بالتنازل ، وأن أحسن ما يجيب به مندوب الدولتين تفويض الأمر إلى السلطان ، وأن السيد جمال الدين ذهب بوفد من المصريين إلى وكيل دولة فرنسة وكاشفوه بأمر الحزبالوطني الحر الذي يطلب الاصلاح ويرى أنه لا يتم إلا على يد ولي العهد توفيق باشا ، وأن ذلك تأييد لرأي شريف باشا في اقناع الخديو بما ذكر آنفاً ، فأقنعه فحول الأمر إلى السلطان فقبل السلطان تنازله ، ونصب توفيق باشا خديوياً بدله .

---

(١٦) ما بين القوسين نص كلمات الأستاذ الإمام ، ثم يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص .

شئون البلاد المصرية في شهر رجب سنة ١٢٩٦[١٧]

تولى الجناب الخديو السابق توفيق باشا بعد أن تداخلت دولتا فرنسا وانكلترا في شئون البلاد المالية ، وارتبطت الحكومة معهما بعقود ووعود عدت قوانين وأصولاً يجب احترامها . وبعد أن كان قد أفضى الأمر إلى تعيين وزيرين أحدهما انكليزي للمالية والآخر فرنساوي للأشغال العمومية في أواخر عهد اسماعيل باشا . وبعد أن كادت أحكام المحاكم المختلطة تؤدي بتنفيذها إلى إشهار إفلاس الحكومة ، وأدت بالفعل إلى انتزاع أملاك كثير من ذوي الثروة من الأهلين . وبعد أن كان موظفو الحكومة من أية طبقة كانوا في اضطراب من حالتهم المعاشية لتعود الحكومة على تأخير دفع المرتبات لأربابها أشهراً . وبعد أن صار رجال الحكومة في درجة من الغفلة عن مصالح البلاد إلى حد أنهم كانوالا يفهمون للوظائف معنى إلا أنها وسيلة لتحصيل النقود من الأهالي بأية طريقة لِيُدَسّ منها شيء في جيوب المباشرين للتحصيل ويرسل الباقي إلى خزائن الخديو أوإلى صناديق بعض المحتفين به والمقربين إليه . وبعد أن صارت الجندية في البلاد صورة لا يعقد بها دفاع ولا حماية ، وإنما يراد بها الظهور بعظمة الملك ، فلم يكن فيها تربية عسكرية ولا تدريب حربي ، وكثيراً ما كانت تستعمل في حفر الترع وإقامة الجسور للمنافع العامة أو الخاصة ، وكان المرجع في بعض الحروب إلى ضباط من الأجانب كانوا أركان حربها ، وعليهم المعول في أغلب شئونها .

---

(١٧) هجرية (سنة ١٨٧٩م) .

وبعد أن فتح على الأهالي أنفسهم باب الاسراف والرفه في المعيشة تقليداً للمقربين من مسند الخديوية ومن يليهم ، وذلك قبل أن يعرفوا لنفقاتهم ميزاناً صحيحاً يعادلون به بين ما بأيديهم من الأموال وما ينفقون في اللذات . وبعد أن نشأ عن هذا وعن شره الحكام في التحصيل وعدم رعايتهم لما عليه الأهالي من غنى وفقر ، واستعمالهم أشد العقوبات في سلب ما بأيديهم، أن اضطر الأهالي إلى التداين بالربا الفاحش حتى كان صاحب الأرض يأخذ من المرابي المائة بمائة في ثلاثة أشهر ، ولم يكن يرى في ذلك عيباً ولا يخشى عاقبة ، فإن أمامه القدوة العظمى ، وهي الحكومة ، تستلف النقود بمبالغ من الفائدة لا يمكن لعقل عاقل تصديقها لو نسبت إلى حكومة ما لو لم يرها بعينه . وبعد أن صار للربويين بذلك سلطة على الأهلين وطمع في أموالهم يفوقان سلطة الحكام وطمعهم . وبعد أن تعود كثير من الذين يسمونهم أكابر البلاد وأعيانها ، أو ذوات الحكومة وأمراءها ، على أن ينالوا من الحكومة ما يشتهون في الوقت الذي يريدون متى صادفوا مكاناً من رضى الخديو أو بعض المقربين إليه ، فكانوا يسخرون الأهالي في أعمالهم الخاصة ويتصرفون فيهم كما يتصرف الراعي في ماشيته بدون أن يراعي أحد منهم في ذلك نظاماً ولا عدلاً ولا استبقاء منفعة من يوم إلى يوم آخر ، وتعود الأهالي على الشكوى الى اللّه وحده من ضيق الحال وخمود العزائم وانطفاء مصابيح الرشد في جميع الطبقات . وبعد أن صار كل واحد من الناس في خوف دائم واضطراب لا يهدأ على نفسه وما بيده ، إذا تكلم تعتع في كلامه ، وإذا قصد أمراً خطا إليه على غير هدى ، يتلفت وراءه خوف مفاجأته بمايكره . وبعد أن كانت الفاقة قد شملت جميع الطبقات الدنيا والوسطى حتى خيف القحط العام لو استمرت الحكومة على سيرها الماضي شاخصة إلى ما عساه ينزل من السماء ليمدهم بالمعونة على الخروج مما هم فيه .

هذه كانت حالة البلاد عندما تولى المرحوم توفيق باشا مسند الخديوية فيها. هذه كانت شدائد مهلكة ، وظلمات حالكة ، يضل فيها الرشيد ، ويتعثر فيها العزم الشديد .

الأسباب المباشرة للثورة من سيرة توفيق باشا

حالة البلاد والترائي بالإصلاح

بيّن رحمه اللّٰه تعالى أن البلاد دخلت في عهد توفيق باشا في طور جديد من الحياة ، فقد كان لها من ارشاد السيد جمال الدين وتعاليمه وسعي الحزب الوطني الذي ألفه فيها ما فتح أقفال القلوب والعقول لتدرك كنه أعمال حكومتها وما يجب أن تكون عليه ، وسيرة الأجانب فيها وما يخشى أن تنتهي اليه . فقد تولى هذا الأمير ولاية أمة غير الأمة التي كان يتصرف فيها والده تصرف الراعي المالك بالمواشي ، ولكن هذا الأمير لم يكن شرهاً ولا مسرفاً بل كان عفيفاً رحيماً ، فكان لطلاب الاصلاح فيه آمال كبيرة ، حال دون تحقيقها نوع آخر من الضعف فيه وسوء سيرة حاشيته .

وقد كان أول عمله أن كتب إلى شريف باشا في اليوم الثاني من ولايته أمراً بتشكيل الوزارة ، بعد قبول استعفائها ، صرح فيه برغبته في تحقيق آمال الأمة فيه ، واخراجها من الحال السيئة التي هي فيه بالاقتصاد القانوني في نفقات الحكومة ، والاستقامة في الوظائف العامة ، واصلاح القضاء والإدارة ، ثم كتب في اليوم الخامس أمراً آخر إلى مجلس النظار فَصَّل فيه ما يحقق الآمال بجعل الحكومة شورى ، ونظارها مسئولين ، وتوسيع نظام شورى القوانين ، واصلاح المحاكم والمجالس ، والسعي لتعميم التربية والتعليم ، وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة ، ومنح الحرية للعاملين في

أعمالهم ، وصدر ذلك الأمر في ١٤ رجب سنة ١٢٩٦[١٨] .

---

(١٨) وبيّن الأستاذ أن كل ما ورد في هذا إنما إنعكس على فكر توفيق باشا من الحال الجديدة التي كانت عليها خاصة رعيته .

الأجانب والإصلاح(١٩)

«وتظاهر الأجانب بالرضاء عن الإصلاح المشروع فيه ، وأنشئت جمعية في الإسكندرية باسم (مصر الفتاة) لم يكن فيها مصري حقيقي بل كان أكثر أعضائها من شبان الإسرائيليين المنتمين إلى الأجانب ، وقد رفعت هذه الجمعية لائحة إلى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار ، وأنشأت بعد ذلك جريدة (مصر الفتاة) فكانت تنشر فصولاً حادة الانتقاد وشديدة الموعظة ، على حين كان أولئك الأجانب في ظل الاستبداد يقرضون الفلاح المئة بمئتين في بضعة أشهر ، وكانوا يتصرفون في المصريين كتصرف حكومتهم بهم .

«لكن ما حظ الأجانب في مصر من اطلاق الحرية للمصريين ، وتخويلهم الاصلاح المرغوب ؟ لو صح شأن المصريين واستنارت عقولهم وكان لهم رأي في إدارة بلادهم ، هل تزيد الضرائب ويُضَيَّق على الفلاح في إدائها حتى يأخذ المائة بمائة في بضعة اشهر ؟ وهو إنما يأخذها من الأجنبي ؟! ولو وُضِع نظام ثابت للحكومة المصرية يكفل للأهالي سعادتهم ، هل يمكن للأجانب أن يتمتعوا بالسلطة والنفوذ الذي يتمتعون به تحت السلطة الاستبدادية ؟ وان يكونوا حكاماً في اقتضاء ديونهم واستخدام المصريين في مصالحهم ؟! ماذا أصاب الأجانب في عهد الاستبداد مما لا يحبون حتى يطلبوا

---

(١٩) من هنا حتى الحديث عن (مبدأ الفوضى في الجند المصري) كلمات الأستاذ الإمام بنصها ، جمعناها ورتبناها لتكون هذا الموضوع الواحد .

الخلاص منه ؟ نعم قد يصح هذا إذا أمكن أن يكونوا ملائكة قديسين يؤثرون سعادة المصريين على سعادتهم ، ويزهدون في المنافع الخاصة بهم إذا جلبها ضرر عام يصيب غيرهم ، وأن يكون ذلك الطلب مبدأ توبة عما أتوه من قبل(٢٠) .

«وسواء صحت هذه الأقوال أو لم تصح فالمحقق الذي لا ريب به أن وكيل دولة فرنسا عندما أحس بمقاصد الخديو وميله إلى مشايعة الإحساس العام أخذ يسعى في إقامة الموانع دون ذلك ، ودعا وكيل دولة إنكلترا للإتفاق معه في إقناع الخديو بمضرة هذه الأوضاع الجديدة في الوقت الحاضر ، وقت الإرتباك في المسائل المالية ، وأن دخول النواب في تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل الموقوفة ، لتشتت الآراء ، وإفناء الوقت في المداولات ، لو تم ذلك وبقاء هذه العقد في الحكومة بدون حل سريع قد يؤدي إلى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام . وساعدهم على ذلك بعض الوطنيين من حاشية الجناب الخديوي ، ولقرب حادثة الخديوي الأسبق من الأذهان ، وظهور السبب فيها تأثر الخديو الجديد بهذه الأدلة ، ومال إلى غير ما أظهر للعامة في أول الأمر ، وصمم على رفض مشروع الإصلاح الجديد لو عرضه شريف باشا ، وعندما عرض عليه رئيس النظار ما وضعوه في مشروعهم عرضاً غير رسمي ظهرت عليه علامات النفور منه ، غير أنه لم يقطع بعدم قبوله إلى أن جاء الفرمان وتلي في إحتفال عظيم ، وذهب المندوب السلطاني إلى الإسكندرية ليتوجه منها إلى الآستانة يوم الأحد غاية شعبان سنة ١٢٩٦(٢١) ، فبعد غروب ذلك اليوم دعا الخديو حضرات النظار فوفدوا عليه ، وبعد قليل قدموا إستعفاءهم ، فقبل وإنصرفوا ، والسبب الصحيح لإستعفائهم أن شريف باشا صمم على تنفيذ لائحة الإصلاح ، ورأى حضرة الخديو السابق(٢٢) أن الإصلاح على هذه الصورة سابق وقته ، فلم يقبل ما عرض عليه ، فاستعفت النظارة وشكل الخديوي نظارة جديدة تحت رئاسته» .

---

(٢٠) الأستاذ الإمام يعمم هنا الحكم على الأجانب ، والذي يطالع (مصر للمصريين) لسليم نقاش يجد وثائق تثبت تأييد العمال الأجانب بمصر مثلاً للثورة العرابية ، وبرقيات من جمعية (العملة الطليان) بالإسكندرية مثلاً إلى السلطات الثورية يومئذ وأجوبة من الحكومة تحيي فيها هذه المنظمات ومواقفها إلى جانب الثورة .

(٢١) سنة ١٨٧٩م .

(٢٢) الخديو توفيق . . فهذه المذكرات كتبت في عهد الخديو عباس حلمي الثاني .

«بذلت مساع كثيرة في إخفاء حقيقة سبب الإستعفاء ، حتى لا تشعر به الأنفس الطامحة إلى الإصلاح الجديد ، لكن الحقيقة سطعت رغماً من هذه المساعي ، وكثر القيل والقال في ذلك» .

نفي جمال الدين من مصر

وكان وكلاء الدول أرباب النفوذ في مصر يظنون أن محرك هذه الأفكار وباعث الأنفس على طلب الحرية ووضع أصول للنظام إنما هو الشيخ جمال الدين ، فتقدموا إلى الجناب الخديوي بإقامة الأدلة على خطر الرجل ، وأخافوه منه ، كما أخافوه من النظام نفسه ، وكان التخلص من النظام بإستعفاء الوزارة . أما التخلص من الشيخ جمال الدين فكان بنفيه سادس رمضان(٢٣) ، أخذ في الطريق آخر الليل وهو ذاهب إلى بيته هو وخادمه(٢٤) ، وحجز في الضبطية ، ولم يمكن من أخذ ثيابه ، وبعد أن انتشر ضياء النهار حمل في عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديد ، ومنها ذهب تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، ومنها أنزل في البحر ليسافر إلى «بمباي» ، فقطع المسافة بقميص واحد على بدنه والوقت صيف والحرارة شديدة حتى تقرح جسده ، ولم يكن معه من النقود أكثر من ثلاث جنيهات عثمانية وبعض قروش من الفضة ، وهذا المبلغ أُخذ منه في السويس ، فنزل البحر ولم يكن معه شيء . ولما شعر بذلك «أحمد بك النقاوي» ، وكان قنصل دولة إيران في السويس ، ذهب لتشييعه ، وعرض عليه مبلغاً وافراً من النقد فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، هذا ما رواه «أحمد بك النقاوي» ووافقه عليه الشيخ جمال الدين عندما سئل عن ذلك بعد عودته من الهند إلى أوروبا . وثاني يوم سفر الشيخ جمال الدين ذهب بعض تلامذته إلى بيته فوجدوا بعض أعوان الضبطية يعبثون كتبه ، فدهشوا ورجعوا ، وكان عنده كتب كثيرة في فنون شتى ، فاختار منها أعوان الإصلاح وحفظة الأمن ما إختاروا لأنفسهم وحشوا بالباقي بطون الصناديق وأرسلوه إلى بندر «أبو شهر» من بلاد إيران ظناً منهم بأن صاحب الكتب ذهب إلى ذلك الثغر ، وبقيت الكتب في مخزن الجمرك هناك إلى أن أكلها العث هنيئاً مريئاً .

«أذكر هذه الحادثة لما كان لها من الأثر السيء في أفكار العامة ، فقد ذكرتهم بالأيام

---

(٢٣) سنة ١٢٩٦ هـ (أغسطس سنة ١٨٧٩ م) .

(٢٤) هو العارف أبو تراب .

السالفة ، وأحيت ما كان قد مات من ذكرى حوادث المفتش[٢٥] وغيره ، وفجعت آمالهم بشدة هائلة وقسوة شديدة نزلت بمن كان يقول له الخديوي قبل الحادثة بأيام على مسمع من الحاضرين ؛ «إنك أنت موضع أملي في مصر أيها السيد» ؟!

«فأين موضع هذا العمل من الإصلاح الذي كان ينادي به الجناب الخديوي في أوامره العالية ، وينعش بذكره أرواح الخاصة من الماثلين في حضرته ، ويجتهد في إبلاغ البشرى به إلى الكافة ؟ أليس من أول مبادىء الإصلاح تقرير الأمن على الأنفس ، وكفالة الحقوق بالعدالة ؟ ومتى يكون الأمن إذا لم تحقق التهم ، ولم يسأل المتهم ، ولم تتضح الجناية بادلتها الصحيحة ، ولم تقدر العقوبة بقدرها» ؟!

ولا ريب أن الإنزعاج بنفي الشيخ جمال الدين كان عاماً ، والكدر كان تاماً ، ولكن الجناب الخديو أظهر سروره مما فعل ، وتحدث به في محضر جماعة من المشايخ على مائدة الإفطار في رمضان ، فأظهر الطرب بذلك من كان لا يعرف لنفسه قيمة في العلم والفضل في محضر الشيخ جمال الدين ، وألزمت الجرائد بنشر الأمر الصادر بالنفي وفيه من التقريع الشديد ما لم يكن يستحقه الرجل ، كما أنه كان فيه تشنيع جارح بمن كانوا يجتمعون عليه[٢٦] ، فنشره البعض ، وأبت إحدى الجرائد نشره لأن محررها كان تلامذته فعطلت[٢٧] . على أن هذه الشدة ، لم تزد الأفكار إلا حدة ، ولا الألسن إلا جرأة ، ولا الإحساس بضروة الإصلاح إلا نمواً وظهوراً .

مبدأ الفوضى في الجند المصري

ثم بيّن أنه في حوالي هذه المدة ، وقبل إستعفاء وزارة شريف باشا صرف عدد عظيم من الجند إلى بلادهم ، وتقرر جعل الجيش العامل إثني عشر ألفاً فقط ، وأن جماعة من الضباط قدموا بعد ذلك عريضة إلى جناب الخديو يلتمسون فيها عزل ناظر

---

(٢٥) الإشارة إلى إسماعيل المفتش الذي استبد بالأمر زمناً على عهد الخيو إسماعيل حتى تخلص الخديو منه بمؤامرة أودت بحياته .

(٢٦) الإشارة إلى قرار مجلس النظار الذي جاء فيه عن الأفغاني : «إنه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش ، مجتمعة على فساد الدين والدنيا» . انظر الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني . ص ١٠ .

(٢٧) الإشارة إلى جريدة (مرآة الشرق) وصاحبها «إبراهيم اللقاني» .

الجهادية ، وبنوا ذلك على أسباب منها : رداءة المآكل وضررها بصحة العساكر ، ومنها سوء حال المستودعين وعدم النظر في إصلاح معاشهم ، فوعدوا بإصلاح الحالة . وبعد أيام إستعفت الوزارة ولم ينظر في حال الضباط ولا العساكر بعد ذلك ، ولم يتوجه الفكر إلى هذه الحركة الفوضوية بالبحث في أسبابها ، وإستئصال عواملها من الجيش قبل أن تأخذ قوتها ويظهر أثرها بمثل ما ظهر به من بعد[٢٨] «وإنما قلت إنها فوضوية لأن للضباط حق الشكوى مما يصل إليهم من الأذى أو ما يجدونه من الضرر ، ولكن لا حق لهم في طلب العزل والنصب ، فما فعلوا كان خارجاً عن حد النظام ، لهذا كان جديراً بالإلتفات» .

نفوذ الأجانب وأسبابه وغايته

قضى باستعفاء الوزارة ونفي السيد جمال الدين غرض أرباب النفوذ من الأجانب وبعض الوطنيين في منع الإصلاح وإرهاب النفوس الطامحة إليه على ما ظنوا . وبعد ذلك أخذ القناصل في إقناع الخديو بأن هذه الوزارة الجديدة تحت رئاسته لا قدرة لها على تذليل المصاعب الحاضرة ، ومن الضروري أن يوجد مساعدون من الوطنيين والأجانب في الوزارة حتى تقوى بذلك على التخلص من الضيق الذي تعانيه الحكومة ، وأشاروا إلى عودة «ولسن» و«دبلنيار» ، فأظهر لهم أن ذلك غير ملائم للمصلحة وأنه لا يرضى البتة بأن يكون في النظارة أعضاء أوروبيون ، لأنه يشوش أفكار المصريين ويؤدي إلى الخبط في الأعمال ، قال ؛ [٢٩] ومع ذلك فلو صممت الدولتان على إرجاعهما وزيرين فإني مستعد للإشتراك معهما في العمل وقبول ما يشيران به ، وأحسبهما صديقين ، ولكنني أتبرأ من تبعة ذلك وقال[٣٠] ؛ إنني لا أنكر حاجتنا إلى معونة الأجانب ولكني أريد رجالاً مثل بارنج[٣١] ، يشتغلون بإصلاح المالية ولا يخلطون الإدارة بالسياسة ، ويكونون في وظائف سامية غير أنهم لا يكونون وزراء ، فأشاروا إلى نوبار باشا فأظهر

---

(٢٨) من هنا حتى عنوان (وزارة رياض باشا وتأثيرها في الثورة) كلمات الأستاذ الإمام بنصها .

(٢٩) أي الخديو توفيق .

(٣٠) أي الخديو توفيق .

(٣١) هو الذي عرف بعد الإحتلال البريطاني في مصر بإسم اللورد كرومر عندما ولي منصب المعتمد البريطاني بمصر .

غاية التمنع من قبوله ، بل أبى أن يسمح بعودته من أوروبا إبعاداً لدسائسه . كما عرف ذلك كله وشاع بين العامة وتناقلته الجرائد في حينه ، فأشير إلى رياض باشا فأبان شدة ميله إليه ، وقال : إنه الصديق الحميم والصادق الأمين ، وإنتهى الأمر بإستدعائه فحضر في النصف الأخير من رمضان ، ثم عهد إليه برئاسة النظار في ٥ شوال سنة ١٢٩٦[٣٢] .

«كان الخطاب الصادر من الجناب الخديوي إلى رياض باشا المؤذن بتعيينه رئيساً للنظار يشف عن كمال المودة وتأكيد الثقة وخلوص السريرة في الإعتماد على أمانته ، وفيه التصريح بأنه لم يقصد بترأسه على مجلس النظار مدة الشهر الذي مضى أن يعيد السلطة الشخصية ، بل كان ذلك لمقتضى الأحوال (رفض لائحة النواب[٣٣] ، ونفي الشيخ جمال الدين ، إذ لم يظهر حال يقتضي التفرد بالسلطة سوى هذين الأمرين)» .

ومن المعلوم أن أهم المسائل لدى الحاكم والحكومة في ذلك الوقت هي المسألة التي لأجلها أجبر خديو واسع السلطة ، مدرب على الملك المطلق سبع عشرة سنة أن يتنازل عن مقامه ، ويهبط من عرشه ، ويترك ملكه ، ويبعد عن بلاده مشيعاً بالعويل والنحيب ، ولأجلها ولي خديو جديد ناشىء في العمل ، لا يأنف لذة الملك ، ولا أبهة السلطان ، وله الحق الكامل في المحافظة على ما وصل إليه بأي الوسائل الممكنة ، وآماله في المستقبل تستدعيه في كل آن لحل ما وجده من العقد ، ووضع حد لتلك المصاعب التي جرَّت إلى مثل تلك الحادثة العظيمة والإنقلاب الذي لم يكن في حسبان ، وتلك هي المسألة المالية التي كان يريد الجناب الخديوي أن يأتي على حلها قبل كل المسائل ، ويفض مشكلها قبل جميع المشاكل ، على أنه لم يكن مشكل سواها لولا ما أعقبها مما تولد منها .

لم تكن عقدة الاشكال فيما يمس حالة المصريين وعلاقتهم مع الحكومة في الأمور المالية ، إذ لم تكن لهم حاجة إلى أمور جسام وأعمال عظام فيما يتعلق بشأنهم مع الحكومة من هذه الوجهة ، فقد كان يكفي أن تنظم أوقات التحصيل على وجه ما نظمت عليه

---

(٣٢) هجرية (سنة ١٨٧٩م) .

(٣٣) الإشارة إلى لائحة النواب التي كتبوها في ٢٩ مارس ١٨٧٩م يرفضون فيها التسويات المالية ويطالبون بإحترام حقوق البرلمان .

أخيراً ، ويزاح عنهم من الضرائب ما يثقل عليهم ولا يفيد الحكومة كبير فائدة كما حصل فيما بعد ، وما كان أسهل هذا الأمر في ذاته ، على أنه لو بلغ من الصعوبة أقصاها وكان فيه من المشاكل ما يصل بين الأرض والسماء لما أخذ من إهتمام الحكومة جزءاً من المئة بل من الألف مما أخذت المسألة المالية في ذلك الوقت ، ولما كان خوف العاقبة يتعهد قلوب أولي الأمر من وقت إلى آخر ، ويحملهم على أعمال ربما لم يكونوا بقصدونها ، على علم منهم بأنها تبعد عنهم قلوب الرعية وتصرف عنهم ميلها .

كان معظم الإهتمام منصرفاً إلى إرضاء الأجانب ، ووضع أساس مكين يضمن لهم وفاء ما كانوا ينالون من فوائد الدين الباهظ . ظهر عجز الحكومة عن تأدية بعض أقساط من دينها في أوقاتها المحددة في سنة ١٨٧٦ ، ولكون الخديو الأسبق كان يريد أن يكون ذلك العجز معروفاً عند الدول ذات النفوذ ، ويجب أن يتداخلن أيضاً في تحديد وجوه الوفاء وطرق التسديد ، ظناً منه بأنه متى ثبت عجز المالية المصرية عن أداء الدين ، ولم يبق من وجوه الوفاء ما يكفي له أعلنت الدول قطع مرتب الآستانة . ونادت به ملكاً مستقلاً على مصر لا يؤدي خراجاً إلى سلطان آخر ، وكان يسره أن يكون ملكاً ولو على بلاد خربة ورعية ضئيلة وبين خليط من الأجانب يصرفونه في داخلية بلاده حسب ما يريدون . ثم لم يكف الخديو الأسبق عن تصرفه الخفي في المالية المصرية بما يزيد إرتباكها ، وكلما تقدم الزمن ظهر الإختلال فيها فيدعو وكلاء الدول السياسيين للتداخل في إصلاحها ، ثم هم يجيبونه إلى ما يدعوهم إليه تمكيناً لحق التداخل في الشؤون المصرية ، إلى أن جر الأمر إلى تعيين لجنة التفتيش العليا ولم يكن فيها إلا مصري واحد وسائر أعضائها من الأجانب ، وأخذت تتناول البحث في الشؤون المالية ، وتصل بها ما شاءت من الأمور الإدارية ، وكانت أحكام المحاكم المختلطة لأرباب الديون السائرة على الحكومة من أشد الضربات عليها ، ووقع الحجز على كثير من أملاك الخديو ، وطلبت الحكومة سبيلاً للتخلص من بعض ورطاتها ، فعقدت سلفة «روشيلد» تحت شروط شديدة، ورهنت بعض أملاكها، وضمنت ما تعجز الأملاك المرهونة عن وفائه ، فكانت هذه السفلة ضغثاً على إبالة ، ومشكلاً فوق المشاكل ، فقد أبى بيت روشيلد أن يؤدي بقية السلفة بعد ما دفع شيئاً منها ، وطلب شروطاً أخرى ، وكفالة أشد ضرراً بمن يقبلها من الإستغناء عن تلك السلفة ، وبذلك وقع الخديو الأسبق في شباك من حبائل السياسة التي ألقى بنفسه فيها إختياراً لا يشوبه شيء من

الإضطرار ، وصدق فيه القول القائل «إنه صرف مائة مليون من الجنيهات أخذها بأفحش الفائدة ، وأنفق معها مائتين وخمسين مليوناً تناولها من الرعية بأشد أنواع العذاب ، وقضى مع ذلك مدة سبعة عشر سنة في سلطة تامة وكلمة نافذة ـ كل ذلك لأن يعد بلاده ويهيئها لنفوذ أجنبي يسوسها ، ولأن يسجل عليها إستكانة وذلاً يتعذر الخلاص منها ، بل كان يهيء نفسه بالمال والسلطان للسقوط تحت سيطرة مسيطر لا يرحم ، ورقيب يعجز عقله الذكي عن إخفاء شيء دون علمه ، بل قاهر شديد يضعف سلطانه القوي عن مناوأته . وهكذا كان يبذل جهد المستطيع في إضاعة نفسه ، وهو يظن أنه ساع إلى الإستبداد بالملك والوصول إلى الإستقلال به ، ولهذا سمح بأن يأتي وكلاء عن أرباب الديون ليبحثوا في شؤون المالية ، وأظهر لهم قبول ما طلبوه بعد بحثهم ، وعين مراقبة من الأجانب على عموم حسابات المالية . ولم يكتف بأن يكون شأنه مع دائنيه كما هي القاعدة المعروفة في كل ممالك العالم بل حول المسألة من مالية إلى سياسية ، وأدخل فيها القناصل والوكلاء السياسيين ليصل بهم إلى ذلك الغرض السامي الذي كان يتخيله ، وهي فرصة لا يضيعها أهل البصائر النافذة من وكلاء الدول ذات المصالح السياسية والتجارية في مصر .

ومن المقرر عن الأوروبيين أن العادة قانون ، وأن العادة تتأصل بمرة فما بالك بالمرات الكثيرة ، فلهذا إنقلبت المسألة المالية آخر الأمر إلى سياسية محضة ، وما أخذه الأوروبيون من حق التدخل في شئونها أصبح أمراً مقرراً وقانوناً واجب الرعاية ، ولم يعد لأحد من حكامنا أن يفكر في إلغائه أو تعديله ، خصوصاً وقد وجد الأجانب من الأدلة ما يحجون به المنازع إذ كانوا يقولون : «لا ثقة بوعد ، ولا إعتماد على عهد ، فقد وعد الحاكم السابق وأخلف ، وعقد ونقض ، ولم نره يوماً أتى بعمل تكون النية فيه خالصة لنفع بلاده ، ولم نر له أثراً في البلاد تساوي قيمته ما صرف فيه ، والحاكم الجديد حديث العهد لا نعلم ما يكون منه ، ولا نريد أن نقع في التجربة مرة أخرى ، فلا بد من أخذ الإحتياط الشديد من بداية الأمر ، ولما كان توفير المال الذي يقوم بوفاء الدين وضبط حسابه موقوفاً على ضبط جميع الإدارات والمصالح ، فلا بد أن يكون لنا نوع من المراقبة عليها ، حتى نكون على ثقة من أن حالتها لا تنقص الإيراد ولا تزيد في النفقة ، ولما كان الفلاح هو العامل الفرد في سوق الأموال إلى الخزينة ومنها إلى الدائنين ، فشأنه مرتبط بشئون الدائنين ولا يثمر عمل الفلاح إلا إذا كان آمناً على نفسه وماله ، فلنا حق

المراقبة على كل ما يتعلق بالفلاح من هذه الجهة ، والنتيجة التي لا شبهة فيها بعد تسليم هذه المقدمات أن لنا حق السيطرة على الحكومة المصرية بجميع فروعها لكن تحت اسم المراقبة المالية» وزاد نفوذهم شدة تدخلهم في خلع إسماعيل باشا ، فههنا كان موضع الاشكال ، ومن هذا كان ينبوع المخافة والإضطراب على المسند الجديد .

قبلت الدولتان ما طلبه جناب الخديو السابق في عدم تعيين وزيرين أوروبيين ، ولكنهما صممتا على تعيين مراقبين عموميين يقيمان في نظارة المالية ونفوذهما يشمل جميع الإدارات المصرية ، ورواتبهما ينالانه من الحكومة أوفر بكثير من راتب وزيرين ، وصدر الأمر بتعيينهما قبل توسيد رئاسة النظار إلى رياض باشا بأيام ، ولما تعين رياض باشا رئيساً للنظار وجد موسيو «بارنج» (اللورد كرومر) محاسباً عمومياً بقلم الإيرادات . وموسيو «دوبلنيار» محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة وإدارة الدين العمومي ، ولم يبق الكلام إلا في تحديد وظائفهما ، كأن عنوان الوظيفة لم يكن كافياًفي فهم معناها ، وبعد قليل قدم قنصلاً دولتي فرنسا وإنكلترا لائحة تحدد وظائف المراقبين ، وبعد مداولة طويلة في مجلس النظار ونزاع شديد بينهم قبلت اللائحة كما قدمت تقريباً ، وصدر الأمر بتحديد وظائفهما على وجه أن لهما في الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية ، وعلى الوزراء والمأمورين من أي رتبة كانوا أن يقدموا إلى المراقبين كل ما يطلبانه من الإفادات ، وعلى ناظر المالية أن يقدم إليهما كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن دخل نظارته ونفقتها ، وعلى كل إدارة أن تقدم كشفاً مفصلاً كذلك في كل شهر ، ويتقاسم المراقبان النظر في المصالح العمومية التي يكون من شأنهما مراقبتها والإشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما في ذلك الأمر الخديوي ، وتقرر لهما مقام في مجلس النظار برأي شوري[٣٤] ، وتقرر أن لا يعزلا إلا بموافقة حكومتيهما ، ولهما أن يعزلا وأن ينصبا جميع الموظفين في إدارة التفتيش ، وأن يعينا لهم الرواتب ، وهما اللذان يضعان برنامج (ميزانية) التفتيش على حسب ما يريدان ، وعلى الحكومة أن تصرف لهما ما يطلبان صرفه بلا معارضة ، ومن هذا ترى أن تحديد الوظائف كان عبارةعن رفع كل حد يوهمه عنوان وظيفتهما ، وإطلاق حق المراقبة عن كل قيد .

وقد ذكر في ذلك الأمر ما نصه : «أن حكومتي فرنسا وإنكلترا قد رضيتا بأن

---

(٣٤) أي أن لهما حق حضور مجلس النظار والإشتراك في مناقشاته ، دون حق التصويت .

المراقبين العموميين لا يتداخلان في الوقت الحاضر في إدارة المصالح الإدارية والمالية ، فالمراقبان يقتصران الآن أن يقدما إلينا ـ «الخديو» ـ وإلى وزارائنا ما تهديهما إليه مراقبتهما من الملاحظات» . فهذا التقييد «بالوقت الحاضر» يدل على ما كان بين الدولتين والحكومة من المخابرات ، واعتذار القنصلين بإسم دولتيهما بعد صدور الأمر الخديوي عن ألفاظ «الوقت الحاضر» و«الآن» المسطورة في الأمر الخديوي وتأويلهما على وجه لم يزد القصد إلا ظهوراً ، يشير إلى أن الأمر سطر برأي القنصلين، وأن الحكومة تضجرت من هذا الوعيد بعد صدور الأمر كما تضجرت منه قبله ، ولكن لم يتعطف القنصلان لإرضائها إلا بعد إمضائه ، وكانت الترضية عبارة عن إبقاء الألفاظ وتأويلها بما لا يفهم منها ليجري حكمها كما وضعت .

لم يمر ذلك على الأنفس والعقول بلا أثر خادش وهزة أسف عامة لكل من كان يلوح في قلبه شعاع الفكر ، ويدور في خلده خيال الميل إلى استقلال البلاد ، ووضع الإصلاح فيها على قواعد سليمة ، وإحاطته بما ينقي أعمال السلطة العليا من كل قصد إلى غير مصلحة الرعية ، ويصونها عن كل غرض يسوق إلى تأييد السلطة الأجنبية ، بعدما عرفت آثارها وتمكنت من النفوس النفرة منها . وقد تحدث الناس بذلك بمجرد تعيين المراقبين ، وأكثروا الإنتقاد عليه قبل مجيء رياض باشا ، وقبل أن تبين حدود المراقبة على هذا الوجه ، وبعد أن نشر هذا الأمر وعرفه العام والخاص لم يدع إنساناً حتى أنطقه ، ولا قلماً حتى أطلقه ، وجرائد ذلك التاريخ شاهدة به .

وهنا أترك تسلسل الحوادث وتوارد الأسباب التي جرت إلى الثورة حتى أفرغ من ذكر ما تم من الإصلاح مدة وزارة رياض باشا وما تحولت إليه أحوال المصريين وما عرض على أفكارهم مما يحسب تقدماً وتأخراً ، آتي على ذلك بإجمال يغني عن تفصيل إن شاء الله ، ثم ترى بعد ذلك سلسلة الحوادث قد إتصلت حلقاتها بما ذكرناه سابقاً بدون حاجة للتنبيه إلى العود إليه .

وزارة رياض باشا وتأثيرها في الثورة

«بيّن الأستاذ : أن رياض باشا حفظ لنفسه وزارة الداخلية أصالة لإصلاح الحال العامة ، ونظارة المالية نيابة مؤقتة لحل مشاكلها مع الأجانب ، وأنه سار في الإصلاح سيرة حميدة لا عيب فيها إلا محاولة تعميم العدل والمساواة فيها بسرعة .

إلغاء رياض باشا للسخرة

كان أول إصلاح قام به إلغـاء «السخرة الشخصيـة» وكان التسخـير في البلاد المصرية نوعين : عاماً وخاصاً . أما العام فهو إكراه الحكومة الأهالي على العمل بغير أجر في المصالح العامة ، كإقامة الجسور (الحواجز) على الأنهار العظيمة ، وحفر الجداول الكبيرة ، وتشييد كل بناء يقام باسم الحكومة . وأما الخاص فهو إلزام الأعلياء من دونهم العمل في منافعهم الخاصة بغير أجرة ، ؛كالعمل في المباني والأراضي بجميع أنواعه ، فكان جميع الوجهاء ، وجميع موظفي الحكومة يرهقون الأهالي بهذه السخرة . ويقرنونها بالضرب والإهانة . حتى أن بعضهم كان يضرب الفلاحين لمجرد اللذة[٣٥]» . «[٣٦] كان كل ذات من الذوات الفخام له بلاد تتعلق به ، يستخدم سكانها في أراضيه بأشخاصهم وماشيتهم في جميع مواسم الزراعة ، على شرط أن يحمل العاملون أزوادهم وأقواتهم وأدوات العمل وغذاء ماشيتهم من ديارهم ، إذا كانت البلاد قريبة ، فإن كانت بعيدة

(٣٥) العبارات بين القوسين تلخيص من الشيخ رشيد رضا لكلمات الأستاذ الإمام .
(٣٦) هنا تبدأ كلمات الأستاذ الإمام بنصها .

سمح لهم بغذاء الماشية دون غذاء الآدميين ، ولكنه لا يسمح لهم بأماكن تقي من المطر والبرد في أيام الشتاء ، ولا بمستظل يقيهم الحر في أيام الصيف . فكان القرّ يقتلهم شتاء الحر يذيبهم صيفاً[٣٧]، وبين الأستاذ ضرر ذلك في الأنفس وقتله الشعور والإستقلال والإرادة .

شدد الوزير في إلغاء السخرة بنوعيها وبالغ في ذلك[٣٨] ، «حتى أنه آخذ مدير القليوبية مرة في إرسال بعض أشخاص من أهاليها لحفر الترعة التوفيقية التي تصل إلى أراضي القبة لأنها خاصة بالخديو ، ووبخ المدير توبيخاً شديـداً ، وعرض الأمـر على الخديو فاستحسنه ، ولكن لم يذهب بلا أثر في نفسه . فإن مبالغته في العدالة إلى هذا الحد مما لا يلتئم مع السلطة العليا في مصر مهما كانت منزلة الحاكم من الكمال - فانظر ماذا يكون في نفوس أكابر رجال الحكومة السابقين بل والحاليين من رياض بعد حرمانهم من منافع أبدان الرعية بغتة بلا تدريج .

ثم أن رياض باشا شرع في وضع نظام لتوزيع الإعانة على الأعمال العمومية يكون بدلاً من السخرة كما أشارت لجنة التفتيش العليا من الأجانب ، وكان أساس هذا النظام التخيير بين العمل البدني ودفع بدل نقدي ، فخف الويل عن كثير من الفـلاحين ، وشعروا بأن أوقاتهم ملك لهم لا للحكومة . وكان من عدل رياض باشا في ذلك أن عنَّف فريد باشا مدير الشرقية لإرساله مئتي رجل لإصلاح ما جرفه السيـل من سكة حديد السويس إذ طلبت مصلحة سكة الحديد العمومية منه ذلك حسب العادة ، هذا وأن فريد باشا كان من رجال رياض الذين يحبهم ويحبونه ، وبينهما شبه قـرابة ، ولم يكتف بذلك حتى كتب منشوراً عاماً لجميع المديرين يحذرهم من مثل ذلك ، وقد كتب صورة هذا المنشور كتَّاب الداخلية مراراً ، وكلما عرضوا عليه صورة مزقها لأنها لم تف بغرضه من التسوية بشأن الأهالي ، وآخر الأمر دعاني لتحرير ذلك المنشـور فكتبته ، وذكرت فيه الحادثة[٣٩]، وأتذكر منه هذه الفقرة «وليعلم المديرون والأهالي (لعلها والمأمورون) جميعاً أن الأهالي ليسوا عبيداً لأحد ، ولا لأحد عليهم سلطان إلا فيما يتعلق

---

(٣٧) هنا تنتهي كلمات الأستاذ الإمام ويبدأ تلخيص الشيخ رشيد رضا .

(٣٨) هنا تبدأ كلمات الأستاذ الإمام بنصها .

(٣٩) الإشارة إلى مقال الأستاذ الإمام في (الوقائع المصرية) العدد ٩٥٢ في ٣١ اكتوبر سنة ١٨٨٠م تحت عنوان (احترام قوانين الحكومة وأوامرها من سعادة الأمة) انظره في هذا الجزء .

بمنافعهم عامة أو خاصة ، وهذا تصريح من رئيس الحكومة النائب عن الجناب الخديو بإعتاق الأهالي من عبودية التسخير ، بل من العبودية للحاكم الأعلى على وجه الإطلاق» ، وهذا مما لم يعهد له مثيل من قبل .

العدل في توزيع مياه النيل

واهتم رياض باشا بأن توزع مياه النيل بالقسط ، وقد كان الفقراء لا ينالون من النيل أيام هبوطه إلا فضلات ما يزيد عن حاجة الأغنياء ، وشدد رياض باشا على نظارة الأشغال العمومية في تنفيذ ذلك ، على الكبير والصغير[٤٠]. وذكر الأستاذ من الشواهد على ذلك تنفيذ عمل يحول دون ما كان يستفيده «بولينو باشا» من آلة بخارية له يبيع الماء الذي ترفعه للفلاحين حتى في أيام الفيضان التي يجدون فيها الماء بغير ثمن ، وأن «بولينو باشا» جاء برجاله مسلحين ليمنعوا فتح الترعة التي يسقي منها الأهالي ، فأمر رياض باشا بفتح الترعة ولو بقوة السلاح ، ففتحت تحت حماية العساكر المصرية .

إلغاء ضرائب وترك بقايا

لم تمض على وزارة رياض باشا بضعة أشهر حتى ألغي ثلاثون ضريبة ونيف من الضرائب الصغيرة كانت أضرت بالمصنوعات والأعمال التجارية والصناعة الخاصة بالوطنيين وبحال المزارعين ، وزيد مئة وخمسون ألف جنيه على ضريبة الأطيان العشورية تعويضاً لما فات بإلغاء تلك الضرائب ، فخف بذلك عن الفقراء ما ثقل على الأغنياء ، وهو مما لا يمحي أثره من أنفس الفريقين ، وذهب الأفواج من التجار والصناع ليعلنوا شكرهم للجناب الخديو على إلغاء تلك الرسوم ولكن الكبراء لم يحفلوا بذلك ولا شاركوا الشاكرين ، ثم عفت الحكومة عما عجزت عن تحصيله من الرسوم والضرائب المتأخرة إلى سنة ١٨٧٦ .

وضع ميزانية الحكومة والتحصيل

«[٤١] ثم نظم برنامج الإيراد والمنصرف من مال الحكومة ، وشكلت لجنة لسماع

---

(٤٠) هنا ينتهي نص كلمات الأستاذ الإمام ويبدأ تلخيص الشيخ رشيد رضا .

(٤١) النص من هنا هو للأستاذ الإمام .

شكايات المطالبين بالضرائب وانصافهم ، ووضع نظام للتحصيل في الأوقات المعينة على حسب مواسم الزراعة، وعرف الفلاح ما له وما عليه[٤٢]» . وضع هذا طبقاً لما أشارت به لجنة التفتيش العليا .

ثم ظهر عقب ذلك مبدأ المساواة بين الأغنياء والفقراء ، والوطنيين والأجانب في التحصيل ، وكان الأغنياء يماطلون عدة سنين ، وكثيراً ما يعفى عنهم بعد ذلك . وظهر عند التنفيذ أن بعض أغنياء الأجانب كان في ذمته ضرائب سبع سنين فحصلت منه بقوة الحكومة ، وهذا مما لم يكن يسمع به من قبل .

إبطال الكرباج

صدر الأمر بإبطال الضرب بالكرباج في تحصيل الأموال الأميرية ، فعجب كثير من الناس لذلك وقالوا : كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب ؟ وأنكره كثير من المديرين ، وظنوا أنه قد هدم ركن عظيم من سلطان الحكومة .

إبطال الحبس في تحصيل الحقوق

صدرت الأوامر مشددة بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء كانت أميرية أو شخصية ، ولقي تنفيذها مصاعب ومقاومات شديدة ، لتمكن الميل إلى الظلم من أنفس أكثر الحكام ، ولكن لم تأت آخر مدة رياض باشا حتى كان قد محى إلا ما ندر [٤٣] .
ومن غرائب آثار تعود الظلم ورؤيته ملازماً للسلطة بمصر أن الذين حفظت أبدانهم من الضرب والجلد وأرواحهم وأجسامهم من الحبس في سبيل اقتضاء الحقوق - سواء كانت للحكومة أو للأفراد - كانوا يعدون تلك الأوامر مخالفة لما يجب أن يعاملوا به ، وأنه لا يفيد إلا الكرباج ، كما لا يزال قوم منهم يقولون ذلك إلى اليوم ، وكانوا يهزأون بتلك الرحمة ، اللهم إلا الذين لمع في عقولهم روح الفهم ، ووصل إلى أبصارهم شعاع الإحساس بما للإنسان من حق التكرمة التي خصه الله بها .

قانون التصفية

بعد مخابرات طالت مدتها بين الحكومة المصرية والدول العادلة الفخيمة ، قبلت

---

(٤٢) من هنا يبدأ الشيخ رشيد رضا العرض والتلخيص لكلام الأستاذ الإمام .
(٤٣) الحديث من هنا للأستاذ الإمام بنص كلماته .

الدول تشكيل لجنة لتصفية الديون المصرية التي استدانها شخص إسماعيل باشا ، ولا يعرف في البلاد من آثارها في المنافع العامة إلا القليل ، قبلت الدول العادلة أن تؤلف لجنة من رجالها ليقضوا للدائنين من رعاياها على الحكومة المصرية ، ولم يكن في اللجنة من المصريين إلا عضو واحد ، قضت عدالة الدول المتمدنة أن تصادف المخابرات في ذلك صعوبات ، وحتى يكون القبول مقروناً بالتفويض التام ، وخضوع الحكومة المصرية لكل ما يطلبه وكلاء الدائنين ، وصدر الأمر بتشكيلها تحت رياسة السر «ريفرس ولسون» في ٢١ مارس نة ١٨٨٠ وبعد مدة أصدرت اللجنة قانون التصفية الذي اشتهر أمره ولا يزال من أصول الحكومة المصرية إلى الآن» .

(٤٤) ثم ذكر الأستاذ أهم مسائل هذا القانون ، وكيفية توزيع دخل الحكومة ودخل بعض الأملاك على الديون ، ومنها أنه قدر لنفقات الحكومة أربعة ملايين و٨٩٠ ، ٨٩٧ جنيهاً وفيها «ويركو»(٤٥) الآستانة وفوائد قنال السويس ،وتكميل النقص الذي يحصل في الإيرادات المخصصة ، وسنوية المقابلة ، وما بقي من مالية القطر المصري فهو للدين وفوائده .

وبعد أن أطال في مسائل هذا القانون ، ذكر أن تأثيره كان حسناً وعلى ما فيه من غبن الدائنين الحكومة وجعلها تحت مراقبة الأجانب وتصرفهم فقال :

(٤٦) «كان يوم أمضى هذا القانون من الأيام المعروفة في تاريخ مصر ، وقد احتفل له في الإسكندرية جماهير من أهالي القطر المصري ، وعد الناس ذلك اليوم من الأعياد الوطنية في ذلك الوقت ، وقالوا إنه فاتحة الطمأنينة وضمان من الإضطراب الذي كان يخشى منه ، وفي الحقيقة كان هذا القانون فاصلاً بين ماض قلق مشوش ، كان يتعسر السير فيه ، وبين مستقبل واضح معروف ـ كما تمنى الجناب الخديو وصرح مراراً من أنه يريد فصلاً بين الماضي والمستقبل ـ وأهم ما غنمته الحكومة منه رضاء أوروبا عن الحالة التي قررها ، واطمئنان الأهالي والجناب العالي على مسند الخديوية ، وانقطاع المخاوف

---

(٤٤) يبدأ الشيخ رشيد رضا من هنا في العرض والتلخيص لكلام الأستاذ الإمام .
(٤٥) أي الجزية التي كانت تأخذها من مصر باعتبارها ولاية عثمانية ذات وضع خاص .
(٤٦) نص الكلام هنا للأستاذ الإمام .

التي كانت المشاكل المالية تثيرها في الأوهام عندما يخطر بالبال حادثة فصل إسماعيل باشا ، وبتلك الطمأنينة كان الفرح لها كالإحتفال .

عمل المؤلف في المطبوعات

كانت الجريدة الرسمية توزع على المأمورين وعمد البلاد توزيع الضرائب . ترسل إلى من ترسل إليه بغير طلبه ، ويجبر على دفع قيمتها بالوسائل التي كان يجبر بها الممولون على الدفع . فأراد رياض باشا أن يجعل للجريدة الرسمية قيمة في ذاتها تحمل الناس على طلبها رغبة فيها ليقفوا على ما تضمنته من الأوامر واللوائح ، فيكونوا على بصيرة مما تريده الحكومة بهم ومنهم ، من غير إكراه من الحكومة لهم على ذلك ، وكان قد أحس بتوجه الأفكار إلى طلب شيء من طلاوة العبارة ، ووفرة المعنى ، وحسن الإنتقاد . أما أوامر الحكومة وحدها فلم تكن مما تحرك النفوس للإطلاع عليها في الجريدة الرسمية ، لأن المأمورين يعرفونها من طريق أخرى ، والأهالي لم يكونوا قد تعودوا معاملة الحكومة بما تنشره ، ولا على أن تكون طاعتهم لها منحصرة فيما يكتب وينشر بوجه رسمي ، ولا على الثقة بأن الحكومة تقف عند ما تحده في أوامرها ، لهذا لم يكن لهم اهتمام في الأغلب إلا بأشخاص الحاكمين دون ما يكتبونه ، ولم يكن في الجريدة الرسمية وراء أوامر الحكومة إلا مدائح للجناب الخديو وبعض كبار المأمورين ، على الطريقة القديمة ، وهذا مما كان ينفر من رؤيتها ، فطلب رياض باشا وسيلة لتغيير طريقة التحرير ، وتحريرها على وجه يستميل الناس للإطلاع عليها ، ورغب مع ذلك أن تكون يومية ، فهداه بحثه إلى تعيين (الكاتب)[٤٧] في تحرير تلك الجريدة ، وكان الجناب الخديو في انحراف عنه لأسباب غير معروفة ، وإنما قيل عنه إنه كان موضع ثقة الشيخ جمال الدين ، فاجتهد رياض باشا في استرضائه فرضي بتعيينه ، فعين محرراً ثالثاً ، وبعد أشهر ذاكره في الطريقة التي يمكن بها إصلاح الجريدة ، فعرض له ما رآه في تقرير واف ، فأمر بأن تنظر في التقرير لجنة تؤلف من وكيل الداخلية ، ومدير المطبوعات ، وكاتب التقرير ، ثم توضح لائحة لقلم المطبوعات وتحرير الجريدة الرسمية ، فوضعت اللائحة في قليل من الزمن ، وأمضاها رياض باشا ، وعين صاحب التقرير رئيساً لقلم تحرير الجريدة الرسمية العربية ، فانتخب محررين مجيدين تستميل الناس أقلامهم ، وتنبعث الرغبات

---

(٤٧) أي الأستاذ الإمام .

إلى النظر فيما يقولون ، فتحول حال الجريدة الرسمية إلى ما حمده العامة والخاصة .

«وقد يقول غير العارف بسير الحوادث» : وما مكان الجريدة الرسمية من تاريخ مصر ؟ سعادتها أو شقائها طمأنينتها أو قلقها ، تقدمها أو تأخرها ؟.. فنجيبه : بأن تاريخ مصر إن كان مجموع حوادث شعب لها حياة سياسية وأدبية وعقلية ، فلتغيير سير الجريدة الرسمية وتحرير إدارتاها ، مكان رفيع من تلك الحوادث ، ومقام سام من ذلك التاريخ كما سنبينه ، وإن كان تاريخ مصر تاريخ مادة جسمية حيوية تنمو وتغتذي وتموت ، فالبحث فيه من خصائص علم التاريخ الطبيعي ، ولا علاقة لنا به الآن ، وربما تبسم استخفافاً بالأمر بعض الغفل الذين لم يتعودوا النظر في طبيعة ترقي الأمم ولا يحرك إحساسهم إلا الصادعة ، والعواصف القارعة ، وهم من موضوع التاريخ الطبيعي كما قلنا .

واضع لائحة الجريدة الرسمية ، لم يكن من أرباب المنازل السامية في مصر ، ولكنه نبت في تربتها ، واتصلت حياته بحياتها ، وأشربت مداركه الإحساس بحاجتها ، فكلما تناول عملاً مما له علاقة بشئونها العامة فتح له هذا الإحساس باباً من المعرفة بطريق إيصال منفعة من المنافع إليها ، فلما دعي لوضع اللائحة أودعها أحكاماً غريبة في بابها ، يعجب لها الناظر فيها ، خصوصاً إذا كان من أبناء الشعوب المتمدنة ، أو من المقلدين للمتمدنين ، ولكن لكل بلاد طبيعة خاصة بها ، ولكل قوم حاجات تختلف باختلاف البقاع والأزمان .

تضمنت اللائحة : أن جميع إدارات الحكومة ومصالحها الكبرى والمحاكم (المجالس الملغاة) ملزمة بأن تكتب إلى إدارة المطبوعات بجميع ما لديها من الأعمال المهمة التي تمت أو شرع فيها على أن تتم ، وعلى المحاكم أن ترسل جميع نتائج أحكامها ، وأن لإدارة الجريدة الرسمية حق الإنتقاد على أي عمل من الأعمال عندما ترى له وجهاً ، حتى أعمال نظارة الداخلية نفسها التي كانت الإدارة جزءاً منها ، وإذا رأت في الجرائد التي تنشر في مصر ، عربية أو أجنبية ، ذاكراً لخلل في عمل أو سوء تصرف في أمر ما فلها الحق أن تكتب بواسطة نظارة الداخلية إلى النظارة أو الإدارة التي يختص بها ذلك العمل تسألها عن الحقيقة ، فإن كان حقاً ما نشرته الجريدة أُخذ المخطىء بواسطة رؤسائه ، وأشعرت إدارة المطبوعات بذلك ، ونشر في الجريدة الرسمية ، وإن كان باطلاً كلف صاحب الجريدة إثبات ما ذكره ، وإن من حق رئيس تحرير الجريدة أن

يكتب فيها تحت عنوان (قسم غير رسمي) ما يعن له أو ما يرد إليه من الفصول الأدبية مما له مساس بالأحوال العامة ، وقد منح رياض باشا هذه السلطة لإدارة الجريدة إما ثقة منه بالعامل فيها ، وهو واضع اللائحة ، وإما علماً منه بأن ذلك من مصلحة البلاد وحاجتها الحاضرة .

وأول ما بدأت الجريدة بانتقاد طريقة التحرير التي كانت متبعة في النظارات والإدارات ، فأخذت تبين وجه الخلل فيها ، وأضرارها بفهم المعاني المطلوبة ، واقتضائها أطول المخابرات في الاستفهامات التي لا طائل تحتها ، ثم ترسم الطريقة الفضلى التي يجب السير عليها ، فلم تمض أشهر قليلة حتى ظهر فضل ذوي الإلمام باللغة العربية من موظفي الحكومة ، وخصهم رؤساؤهم بمكاتبة الجريدة الرسمية ستراً لعيوب الإدارات ، واضطر الجاهلون باللغة والتحرير إلى استدعاء المعلمين أو المبادرة إلى المدارس الليلية ليتعلموا كيفية التحرير ، وعم ذلك المديريات كما عم النظارات ، وذلك هو تاريخ إصلاح التحرير في مصالح الحكومة ، ولا زال يتقدم إلى اليوم ، وهكذا كان شأن الجرائد ، كانت تتسابق إلى إظهار مزاياها في التحرير حتى تعجب إدارة المطبوعات أو العامل فيها ، وصلح بذلك كثير من أساليب الجرائد التي لم تكن لها عناية بتهذيب العبارات ، وتسابقت الأقلام في تنقيح الألفاظ وضبط المطالب ، فتمت بذلك نهضة التحرير التي كانت بدأت من سنين قبل هذا ، وكان الضعف يقعدها ، والخوف يرعدها ، فقضي لها أن تظفر على يد من كان له دخل في نشأتها .

سهلت بذلك المواصلات بين الأنفس في الأفكار ، وخف عليها التعبير عما في الضمائر، كثر الكاتبون، وغزرت مادة المتكلمين، وتيسر التعارف بين المتباعدين ، ونشأ في الناس نوع من الألفة ، أحدثه الشعور بجامعة اللغة ، وبعد أن كان نظر الواحد منهم لا يجاوز شخصه ، أصبح وهو يشرف على فضاء يسع بني أمته ، وأخذ يشعر بأن له حركة عامة إلى المقصد العام ، كما أن له حركة خاصة إلى الغرض الخاص ، وفي هذا من تواصل اللذائذ والآلام ما لا يخفى على عاقل ، وله من الأثر في إنهاض النفوس إلى طلب ما يصلحها ما لا يذهب إلا على غبي جاهل .

كانت تبحث إدارة المطبوعات أو دائرة التحرير فيها في جميع منشورات الحكومة ولوائحها ، وأعمال المديريات ، وأحكام المحاكم ، وتبدي رأيها في جميع ذلك وتنشره في

الجريدة الرسمية ، وكان ما ينشر من الآراء يأخذ مكاناً من الإهتمام عند رجال الحكومة ، ويوضع موضع البحث ويبنى عليه التعديل أو التغيير ، ويبادر إلى نشر ما تم من ذلك في الجريدة الرسمية .

كانت دائرة التحرير تبحث في الجرائد عامة ، وما كان فيها متعلقاً بانتقاد بعض عمال المصالح كتب عنه من إدارة المطبوعات إلى المصلحة التي كانت موضوع القول ، وسئل العامل عما نسب إليه ، فإما أوخذ إن صحت النسبة أو أنذر صاحب الجريدة إن لم تصح عملاً بنصوص لائحة إدارة الجريدة الرسمية كما سبق ، فارتفع شأن الجرائد في أعين المأمورين والناس عموماً من جهة ، واشتد حرصها على تحري الصدق من جهة أخرى . أما القدح الشخصي فكان ممنوعاً على وجه الإطلاق ، سواء اشتكى من ذلك المطعون فيه أو لم يشتك ، لإخلاله بالآداب العامة ، فكان ذلك من أسباب تأديب المأمورين ، وحثهم على السير في طريق الكمال ، والمنافسة في محاسن الأعمال ، ومن وسائل تهذيب الجرائد وإلزامها الوقوف عند حدود الوقار فيما تكتب ، مع إطلاق الحرية لها في تبيين الحقائق ، وكشف وجوه الخطأ والصواب ، بدون خوف ولا تعتعة[٤٨] . لم يبق عامل ولا رئيس مصلحة ، بل ولا ناظر ، إلا كان يحب أن تظهر محاسن أعماله في صفحات الجريدة الرسمية ، ويخشى أن تكون له سوأة فتبدو بنفثة من نفثاتها .

ومن فكاهات ذلك التاريخ أن مدير بني سويف (ا . بك) بعد أن ضاق صدره من شدة انتقاد الجريدة الرسمية ، ومؤاخذة نظارة الداخلية له على بعض خطأه أصدر أمره بمنع دخول الجريدة الرسمية في مديريته، وكتب بذلك محرراً غير رسمي إلى صديقه مدير المطبوعات ، فوقع المحرر في يد رئيس التحرير لأنه كان العامل وحده في الإدارة ، فنشرت تلك الفعلة في منشور عام له ولجميع المديرين ، وأدرج المنشور في الجريدة الرسمية ؟! ، فانظر إلى أثر ذلك في أنفس العامة والخاصة . وهذا مما علَّم الناس طرق الإنتقاد على أعمال الحكومة ، وأفهمهم أنها قد أقامت من نفسها مراقباً عليها ، يبين مواضع الضعف فيها ، ويرشد إلى طرق التدارك لما يقع من الخلل ، وهو مما يرفع الهمم إلى إعمال الفكر في معرفة الحق ، ويسوق العزائم إلى طلبه .

---

(٤٨) من معانيها الحركة العنيفة والقلقة ، والتردد في الكلام بسبب العمى والعجز ، والأخير هو المراد هنا .

لم يضيع رئيس التحرير فرصة في انتقاد نظارة المعارف ، وسير التعليم ، وإظهار معايب التربية ، وما يجب أن يؤخذ به من وسائل الإصلاح ، فغضب لذلك ناظرها (ع . أ . باشا) ، وكان بطيء الحركة خامد الفكر ، بعيداً عن الاحساس بحاجة الوقت ، فاشتكى إلى رياض باشا من اقتفاء الجريدة الرسمية له ، وتنقيبها على مواضع الخلل من أعمال نظارته ، فلم يسمع منه ، بل أجيب إلى أن الحق أولى بالتأييد ، فإن كان ما ذكرته الجريدة الرسمية غير صحيح فما على الناظر إلا إقامة الدليل على ذلك ، وهي مستعدة لنشره ، فسكت ، لأن ضوء الحقيقة كان هو المرشد للمتنقد في سبيل انتقاده ، وبعد أن تكرر النقد ووجد رياض باشا أن السكوت عن الخلل ضرب من الإهمال الذي لا يغفر . ذاكر يوماً رئيس التحرير في ذلك ، وفي الوسيلة إلى إصلاح نظارة المعارف ، وقال : أما تغيير الناظر فغير ممكن لأن له مكانة في نفس الجناب الخديوي من جهة ومن جهة أخرى فنحن كحزمة ضمت أعوادها برباط واحد فلا يحسن البدء من الآن بحل ما عقد بيننا ، فلا بد من النظر في طريقة أخرى ، فعرض عليه أن يشكل مجلساً أعلى يكون هو القاضي في إدارة المعارف العمومية وما على الناظر إلا التنفيذ ، فلم يمض على إبداء هذا الرأي بضعة أيام حتى صدر الأمر بتشكيل مجلس المعارف الأعلى ، وعد في أعضائه كثير من أكابر الأجانب والوطنيين وكان رئيس تحرير الجريدة الرسمية عضواً فيه ، ولم يخل تشكيل هذا المجلس من الإنتقاد لكثرة عدد الأجانب من أعضائه ، غير أن رياض باشا كان يريد بذلك أن تكون قراراته معروفة حتى عند رجال الدول الأجنبية ذات النفوذ في مصر ، فيسهل تنفيذها بدون معارضة من المراقبين ولا غيرهم فيها ، خصوصاً إذا قضت بصرف النقود وتوسيع النفقات . وقد كان لهذا المجلس أعمال مشكورة لا ينكر أثرها في حالة المعارف العمومية ، ولم تضر به كثرة الأجانب فيه ، فإن حمية بعض الوطنيين من أعضائه كانت تحبس بعض الأغراض السياسية في نفوس أربابها ، فإن بدت ، وجدت من المقاومة ما يبددها ، وكانت القرارات تصدر جميعاً في مصلحة البلاد وما يجب أن يتبع في سير التعليم فيها .

قلما كان يخلو عدد من أعداد الجريدة الرسمية العربية من فصل في انتقاد عمل من الأعمال العمومية ، أو طلب إصلاح عادة من العادات الرديئة ، أو الأخذ بفضيلة من الفضائل التي بني عليها العمران ، وكانت تخاطب العامة بلسان الحكومة وتخاطب الحكومة بلسان العامة ، لهذا كان لكلامها من الأثر في الأنفس ما لم يكن لكلام غيرها

من الجرائد، ومن يطلع على أعداد تلك الجريدة يجد من نفسه هذا الأثر حتى اليوم، وما كان المقال لإظهار براعة أو الافتخار بمعرفة ، بل كان يكتب ما يكتب انتظاراً لأثره في الأنفس لا غير ، وما كان الأثر يختلف عنه .

بهذا وبما سبقه تنبهت الأفكار وبدأت الحياة الإجتماعية تدب في جسم أمة فرقها الظلم وأماتها الجور ، وانبعثت النفوس تطلب ما شعرت به من حاجاتها ، فتألفت بعض الجمعيات الخيرية ، إسلامية وقبطية ، لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالتربية ، ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل .

دار الكتب العربية ودار العلوم

اتجه عزم نظارة الأوقاف إلى الأخذ بوسيلة من أجل وسائل الإصلاح ، وهي تقريب الكتبخانة العربية ومدرسة دار العلوم من الجامع الأزهر ، وتوسيع نطاق المدرسة إلى أن يمكن احتواؤها على خمسمائة تلميذ ، وأن يترتب التدريس فيها على طريقة تؤدي إلى تكثير الأساتذة المهذبين لكل نوع من أنواع المعارف اللازم تعميمها في الأمة ، ولكل طبقة من طبقات المدارس ، بل إلى إعداد عدد كبير من أهل الذكاء لإدارة كثير من الأعمال الإدارية والقضائية في البلاد ، وقد قدرت فوائد هذا المشروع في عشر سنين بما يعظم مقداره ويتجاوز حد ما يتصوره المهاترون في هذه الأوقات ، وبهذا كان يتسنى لنظارة الأوقاف أن تقدم للأمة المصرية خدمة لاحقة بذمتها ، بدلاً من صرف نقودها بين الماء والطين ، وبناء معابد قلما يوجد فيها من المصلين أحد ، بل بهذا كانت تقيم الهياكل الإلهية في قلوب المؤمنين ، وتزيد في عدد المصلين الحقيقيين ، فإن ضاقت بهم المساجد وجدوا بأنفسهم الوسائل لتوسيعها ، وإقامة ما تدعو إليه الحاجة منها ، وكان توجه نظارة الأوقاف إلى هذا المشروع بناء على ما عرضه رئيس تحرير الجريدة الرسمية أيضاً .

إصلاح نظام العسكرية

وجهت الحكومة عزيمتها لإصلاح في نظام العسكرية ، فبعد أن قررت مدة الإقامة في الخدمة العسكرية بخمس سنين ، ورجوع العسكري إلى أهله بعد ذلك تحت الإحتياط مدة ست سنين ، ثم محو اسمه بعدها من دفاتر العسكرية ، رأت أن الضباط الكبار منهم لا يمكن أن يكونوا من العساكر المقترع عليهم ، لأن المدة المقررة للجندية لا تكفي في أن يصل العسكري الساذج الخالي من المعارف الجندية إلى درجة تؤهله لأن

يكون ضابطاً ، فلا بد أن يحصر تعيين الضباط فيمن ينال المعارف العسكرية بالتحصيل في المدارس الحربية لا غير ، وهو رأي معقول في نفسه ، ولا يخطىء مصلحة البلاد في شيء .

إصلاح المحاكم

وذكر[٤٩] الأستاذ اهتمام الحكومة بإصلاح المحاكم القضائية وإعداد الوسائل لذلك ودعوة القناصل إلى المداولة في أمر المحاكم المختلطة لتنال شيئاً من حق المساواة بين الوطنيين والأجانب .

(٤٩) هنا يبدأ الشيخ رشيد رضا العرض والتلخيص لنص الأستاذ الإمام .

سيرة الحكومة بالإجمال
والخديو توفيق باشا والوزير رياض باشا بشيء من التفصيل

بعد هذا بين الأستاذ سيرة الحكومة بالإجمال ، وأنها كانت موجهة إلى ما فيه الخير لمصر وأهلها ، ولم يكن بناؤها على أساس الأثرة وقاعدة الإستبداد بالسلطة لقضاء شهوة الحاكمين وأعوانهم ، وذكر من مناقب الخديو توفيق باشا العفة واللين ، والتحبب إلى الرعية وتعرف أحوالها بالسياحة في المدن الشهيرة ، وبعده عن السرف ، واكتفاءه من النساء بأميرة واحدة ، وترفعه عن ارتكاب ما كان يرتكبه غيره من الأمور الفاضحة .

«فاجتمع[٥٠] له في أنفس الرعية المحبة والمهابة وهما أقوى سند للحاكم وأشد ركن يعتمد عليه ، وهما البقية التي تحفز إليها الهمم، وتحث نحوها العزائم ، وتطير دونها الرقاب ، والسعيد كل السعادة من الحاكمين من هيأ له القدر أن ينالها» .

وذكر[٥١] من سيرته في حكومته اتفاقه مع نظارها وسائر كبارها ، على ما يخفف عن الرعية أثقالها ، ويرقي عقولها وآدابها ، ويفتح أبواب السعادة في المستقبل لها ، مع شدة تمسكه بحفظ مسنده ، وتقوية سلطته ، وأن هذا رفع قدره في نظر الأجانب أيضاً ، وأن الناس تناسوا بهذه المسيرة ما أتاه في أول حكومته من النفي بغير محكامة ، والمسارعة إلى تعيين المراقبين من الأجانب وإعطائهم الحقوق الواسعة، وكادت تندمل تلك الجراح بإلقاء تبعة الخطأ فيها على غيره .

---

(٥٠) النص من هنا للأستاذ الإمام .

(٥١) يعود هنا الشيخ رشيد رضا فيعرض ويلخص نص الأستاذ الإمام .

ثم ذكر من سيرة النظار العمل فيما يعود على البلاد بالمنفعة أيضاً، «(٥٢) ولم يكن لأحد منهم شهوة الإستبداد بالأمر في عمله ، لمحض إعلاء سلطته ، ووضع من دونه تحت قهره ، واستعباد الرغائب والإرادات لرغبته وإرادته ، وجمع ما تيسر له أن يجمع مدة استعلائه على كرسي الوظيفة(٥٣)» ، وقد استثنى منهم واحداً قيل إنه كان يمد يده إلى بعض الحطام في بعض الأعمال الجزئية التي لا يظهر لها أثر في كلياتها ، وآخر كان يطيع العصبية الجنسية ، وسيأتي ذكره .

ثم بين الأستاذ حسن تأثير هذه السيرة في الناس ، في نشاط العقول وتحفز الهمم والإحساس بالجاذب إلى مطلب البلاد(٥٤) . «وهو أن يكون فيها من قوة الإرادة ونفاذ البصيرة ما يمكنهم من حفظ ما بقي لهم ، واسترداد ما ذهب منهم على مدى الزمان ، وقد قنع العقلاء من طلاب الحرية ، العارفين بحاجات البلاد ، الناهضين بقدر استطاعتهم إلى البلوغ بها أقصى أمانيها ، مع نفوذ البصيرة في شؤونها ، رضي هؤلاء بما شهدوا من أعمال الحكومة وانضموا في العمل إليها ، وقبلوا ما كان في جسم الحكومة من العلل اختياراً لأخف الضررين ، وخضوعاً لحكم الضرورة مع قوة الأمل في الشفاء» .

وذكر(٥٥) أن ضياء الآمال كان يسطع على وجه كل أحد ، حتى الساخطين على الوزارة ، إذ أحس هؤلاء الساخطون بشيء جديد من القوة ، وأن مطالبهم على ما فيها من الطيش سهلة المتناول .

«وكان(٥٦) أهل الإصابة في الرأي يتمنون لو استمر سير الحكومة في سبيلها ذلك عشر سنين على الأقل ، فيأخذ الشعور بمنافع البلاد مكانه ، ويستوي سلطان الإرادة السليمة على عرشه ، وترسخ الملكات الحسنة في نفوس المستبدين بمقتضى الفطرة [الميالة] لإقتنائها ، وكانت زعازع الإستبداد تحيد بهم عما أعدهم له الكرم الإلهي ـ وتعود إلى النفوس سكينتها بعد ذلك الإضطراب الشديد ، وعند ذلك كان يتهيأ لأهالي البلاد أن

---

(٥٢) النص هنا للأستاذ الإمام .
(٥٣) هنا يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص لنص الأستاذ الإمام .
(٥٤) النص هنا للأستاذ الإمام .
(٥٥) يعود الشيخ رشيد رضا هنا فيلخص نص الأستاذ الإمام .
(٥٦) النص هنا للأستاذ الإمام .

ينزعوا إلى نظام أكمل مما أعطي لهم ، وأن يطلبوا سبيلاً إلى تخفيف شيء مما كان لا يزال يثقل عليهم .

«ولكن وأسفاه ! حال دون بلوغ تلك الأماني أمور (منها) ما كان منشأه رياض باشا في نفسه وبعض النظار (ومنها) ما له علاقة بالجناب الخديو (ومنها) ما سببه امتداد السلطة الأجنبية الجديدة (ومنها)[٥٧] نهوض الساخطين لإستعمال ما وجدوا في ذلك من الوسائل لإثارة الفتنة لقلب وزارة رياض باشا .

شمائل رياض ومعارفه وأعماله وتأثيرها[٥٨] :

رياض باشا خير من طبقته من المصريين بلا نزاع ، والمنازع في ذلك مكابر ، وفيه من محامد الصفات ما لا ينكره العدو المنصف ، ولكن يصحب هذه المزايا ما قد يؤاخذ عليه .

رياض باشا ذكي بالفطرة وقد اكتسب بالتجربة في الأعمال الإدارية ما لم يكتسبه سواه ولكن معارفه جزئيات متفرقة يعوزها كلي يرجع إليه ، ولم يكن لديه علوم كلية ترد إليها الجزئيات ، فقد كان يقيس الجزئي على مثله ، وربما لا يكون جامع الشبه بينهما تاماً فيقع في الخطأ .

فيه همة وقوة عزم لا تنكر ، ولكن قلما يحوط ذلك بالحزم وبعد النظر في العواقب ليتجنب ما يكره منها .

صادق النية ، مخلص السريرة في خدمة البلاد ، ولكن لا يبالي في تأدية ما يراه واجباً عليه بما يجرح القلوب ويؤلم النفوس ، ويظن أن من الواجب على كل أحد أن يعلم حسن نيته وأن يبينها هو ، وأن يرضى بعمله وإن لم تظهر الغاية الصالحة منه . .

له نشاط في العمل ، لا يصحبه كلال ولا ملل ، ولكن تأخذ الجزئيات من زمنه بعض نصيب الكليات .

فيه مزية التفويض للعامل في عمله ، ومنحه كمال الحرية فيه إذا وثق به ، ولكنه

---

(٥٧) كلمة (منها) المكررة هنا هي من زيادات الشيخ رشيد رضا على مسودة الأستاذ الإمام .

(٥٨) حديث الأستاذ الإمام عن رياض باشا قد جرى فيه الاختصار بواسطة الشيخ رشيد رضا ، وان كان قد أبقى ما أبقى بأسلوب الأستاذ الإمام .

ليس عنده قاعدة يبني عليها ثقته ، فتارة يثق بالأذكياء العارفين وبالصادقين وتارة بأضدادهم .

إذا غضب على أحد مزج في غضبه بين إحساسه الخاص وما يتعلق بالعمل العام ، فيسقط من نظره وإن كان فيه من الفضيلة ما يعترف به العالم أجمع ، ويفوته الإنتفاع منه[٥٩] ، ولهذا يحترم أحياناً من لا يستحق الإحترام ، ويحتقر من يستحق الإكرام ، ويذم المتعصبين للأوهام ويجل الكثير من أفرادهم .

«نظيف[٦٠] القلب بعيد عن الحيلة ، إذا مال إلى شيء أو نفر منه ظهر ذلك في قوله وأسرة وجهه وحركات أطرافه ، فتراه يميل إلى إخفاء سره ، وطهارة نفسه تحاول إظهاره ، فتكون الغالبة .

يهاب ذوي النفوذ من الأجانب ، ولكنه كان يجد السبيل لمقاومة بعضهم إذا وجد من آخر سنداً ، وهو أمثل طبقته في ذلك .

جريء مقدام في الأعمال ، كأن لا شيء يخفيه ، فإذا عرض له ما لم يستطع تذليله رجع إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه الإحتراس فينقطع العمل . .

لم يكن يخالج فكره ريبة في سكون المصريين إلى الطاعة في كل ما يؤمرون به ، حملاً لهم على سالف عهدهم ، فكان في غاية الطمأنينة من ناحيتهم ، فلم ير أنه يجب أن ينظر فيما عساه أن يثيرهم من جهة المقابلة في تنفيذ السلطة أو من ناحية الساخطين عليه من الوطنيين .

عثمان رفقي باشا

كان رجلاً ساذجاً ، محدود الإدراك ، بعيداً عن التبصر في الغواقب . لم يكن يهمه بعد قبض راتبه الشهري سوى أن يرضي ميله ويروي ظمأه إلى حصر السلطة العسكرية في بني جلدته من الجراكسة ، وتجريد من ساء حظهم بالولادة في مصر منها ، مع معاملتهم بالإحتقار . كان يطيع في ذلك تلك العصبية الممقوتة التي يبطنها بعض الغفل

---

(٥٩) العبارة من هنا بأسلوب الشيخ رشيد رضا .

(٦٠) يعود النص من انشاء الأستاذ الإمام .

من الجراكسة المقيمين في مصر ، كأن مصر وأهلها جنوا عليهم جناية مست آباءهم أو تعقبت أدبارهم ، أو كأن أهل مصر سلبوهم شيئاً مما كانوا يملكونه ، أو منعوهم حقاً كانوا أهلاً لأن ينالوه ؟! .

تأثير سيرة رياض باشا وشمائله في مقدمات الثورة[61]

بعدما تبين من موجز سيرة رياض باشا وهذا البعض من نظاره ، يمكنك أن تسمع بعض ما أثمرته تلك السيرة :

١ ـ إن إبطال رياض باشا للسخرة كان عدالة لا تنكر ، ولكنه أحنق عليه جميع الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وأموالها، ولم يكن ذلك ضاراً لولا ما صحبه من استعلائه عليهم وتعريضه بسوء ماضيهم ، حتى رأوا أنه ينبغي لهم التخلص مما يمس كرامتهم ، فشكلوا لمقاومته جمعية تسمى (جمعية حلوان) كان فيها م . ش . باشا وش . باشا وع . ل . باشا[62] وغيرهم، فلما خاب سعيهم تربصوا به الدوائر. وكان قد اشتد على بعض الجرائد فألغاها بأسباب لم تكن بالقوية ، فمنح بذلك خصومه آلة تهيج الآراء لمقاومته ، فذهب (أديب اسحق) أحد محرري تلك الجرائد الملغاة إلى أوروبا ، وأنشأ جريدة سماها «القاهرة» لم يكن لها موضوع سوى رمي رياض باشا بالإستبداد والظلم والرغبة في بيع البلاد إلى الأجانب حتى كانت تسميه (رياضستون) وكان ينفق على تلك الجريدة الخديو الأسبق (إسماعيل باشا) ور . باشا وم . ش . باشا

---

(٦١) قام الشيخ رشيد رضا باختصار نص الأستاذ الإمام في الفقرات المدرجة تحت هذا العنوان (١ ـ ٤) .

(٦٢) استبدال الأسماء بالحروف الرامزة لها من عمل الشيخ رشيد رضا الذي نقل عن مسودة الأستاذ الإمام . والأسماء المرموز لها هي : شريف باشا ، وشاهين باشا ، وعمر لطفي باشا .

وع . ل . باشا[٦٣] وغيرهم ، وكان الكثير من الساخطين يتلذذون بتلاوتها كما يتلذذ المريض بحكاية علته ووسائل شفائه .

٢ ـ زاد حنق أكثر الأغنياء عليه بزيادة مئة وخمسين ألف جنيه في أموال الأطيان العشورية ، وهو لم يبين الضرورة الداعية إليها ليتضح عذره ، فانتهز الفرصة نوبار باشا وألب كثيراً من الأعيان للمظاهرة بالشكوى من الظلم والخسار الذي يحل بهم ، وكثر الإجتماع لذلك . ونفى من كان واسطة في إثارة المتظلمين وهو حسن موسى العقاد ، وبرح نوبار باشا مصر بتنبيه يقال إنه صدر إليه ، ولكن جرح الأغنياء لم يبرأ ألمه بذلك .

٣ ـ وثق بمن لم يكن أهلاً للثقة من المديرين ، فأساؤوا إلى وجهاء البلاد ، ولم يكن يسمع الشكوى فيهم لإعتقاده أن أولئك الوجهاء هم أصل شقاء البلاد . وهذا صحيح في الأغلب ، ولكن ليس من الحزم جعله عاماً . ولهذا وقر في نفوس الأعيان أن رياض باشا عدوهم ، يريد إسقاطهم ، وإقامة من دونهم مقامهم .

٤ ـ اهتم بتقرير الأمن ، كعادته في كل وزاراته، كأن البلاد في حرب دائم ، وأعطى المديرين في ذلك سلطة أساءوا في استعمالها ، فأخذوا بالظن ، ونالوا من كثير بالشبهة ، فأزعج ذلك نفوس الباقين ، فخافوا أن يصيبهم ما أصاب غيرهم بغير حق ولا عدل .

إذا صوبنا النظر إلى ما دون المرتبة العليا من مراتب الإنسانية وهي المرتبة التي يصل فيها إلى منازل الملائكة في كمال الصفات ، وأخذنا الإنسان من وجهته البشرية رأينا أن المنافع العامة مهما عظم مقدارها وعم أثرها لا تصرف الشخص عن نفسه ، ولا تنسيه منافعه ومضاره الخاصة به ، فما الظن بقوم تنقصهم التربية وتعوزهم البصيرة ، وقد شعروا بشيء من القوة لا يدركون كيف يستعملونه ؟ فمن مسه ظلم المأمورين ولم تسمع شكواه ، ومن يترقب أن يؤخذ بما أخذ به غيره بغير محاكمة عادلة ، ومن نكبته شبهة مخيلة لا حقيقة لها ، ومن يخاف أن يتمثل في خيال حاكم جاهل بصورة لا تعجبه فينال ما نال صاحبه ، كل أولئك وإن كانوا لا ينكرون فضل الحكومة فيما أتته من الإصلاح كانوا يطلبون تغيير هذه الحال بما هو أدعى للسكينة والإطمئنان وتوفير المنافع ، وأنزه الناس غرضاً كان يؤمل أن رياض باشا ينتبه إلى ذلك من نفسه بما تكشفه التجربة

---

(٦٣) الأسماء المرموز لها هي لكل من راغب باشا ، وشريف باشا ، وعمر لطفي باشا ، على التوالي .

في زمن قصير أو طويل ، أما الضجرون ومن لا تبلغ المصالح العامة من نفوسهم مبلغ أدنى مصالح الخاصة ، فضلاً عن أقصاها ، فقد كانوا يتمنون سقوط وزارة رياض باشا من ساعة إلى أخرى ، ولا يكفون عن الطعن فيها والتنديد بها مهما استطاعوا .

تلك الرغبة التي كانت تلعب بالنفوس وتجيش في القلوب آخر عهد إسماعيل باشا والأيام الأولى من حكومة جناب الخديو السابق رحمه اللّه ـ تلك النزعة إلى تأسيس الحكومة على قاعدة الشورى ومنح بعض منتخبين من الأهلين حق المشاركة في كليات أعمال الحكومة ـ ذلك الظمأ وجد مسكناً من مبادىء الإصلاح فاطمأنت النفوس إلى عدل الحكومة في القضايا العامة ، وفترت تلك الرغبة كأنها قد وجدت من حسن نية الحاكم عوضاً عن اشتراك الرعية في الحكم . لكن تلك النزعة انبثت مرة أخرى بعد مدة من الزمان لهذه الأسباب التي سبق ذكرها ، ولأسباب سنذكرها ، فرجع التحدث بين الناس إلى ما كان عليه ، وأخذ الناس يقولون لا صلاح في الإستبداد بالرأي وإن خلصت النيات ، فرأي واحد عرضة للخطأ وإن تحققت نزاهته من الغرض .

رياض باشا لم يكن يعرف أن في البلاد من يطلب هذا الأمر طلباً صحيحاً ، لأنه لم يختبر الناس ، ولم يصغ حق الإصغاء إلى ما كان يدور بينهم ، وكان يعتقد أن في مجلس الشورى تعويقاً عن الإصلاح المطلوب ، لأن أعضاءه تعوزهم الخبرة بالأحوال السياسية والإدارية ، فلا ينتظر منهم إلا المعارضات وإطالة البحث في أمور تجب فيها السرعة . وكان يوافقه في هذا الرأي كثير من العقلاء ، ويتمنون مع ذلك أن يبدأ بشفاء هذا الغليل بعد حل المشاكل المالية ووضع قانون التصفية وتشكيل المراقبة الثنائية وبت أهم المسائل السياسية ، إذ لم يبق بعد ذلك إلا الشئون الداخلية والقضائية ، وكان يمكن تخويل المجلس بعض الحقوق التي منحها الأمر العالي من قبل ، والتوسع فيها بعد ذلك بالتدريج ، وقد خاطبه بعض الوجهاء بذلك فرفض رفضاً باتاً فكان ذلك مما زاد الرغبة «ولو أنه أجاب بالرفق ووضع المسألة موضع البحث وطاول في بتها سنين ـ لكان قد أرسل الآمال تسرح في فسحة من النظرة ، ولم يكن قد دعاها بالشدة إلى الإنضمام إلى من يؤلب عليه ، ويثير الأحقاد حواليه» .

سيرة الخديو توفيق باشا
المفضية إلى الثورة

بعد إمضاء قانون التصفية ، وإطمئنان الحكومة من ناحية الأوروبيين ومشاكلهم ، وجد الجناب العالي فراغاً من الزمن يمكن أن يسمع فيه أو يلاحظ ما له مساس بسلطته التي كان ينبغي أن تكون له من جهة ما هو خديو وحاكم أعلى في مصر .

لين عريكة الجناب الخديو ، أو رعايته لجانب والده ، أو حسن ظنه فيمن سبقت لهم أعمال في خدمة العائلة الخديوية ـ شيء من ذلك حسَّن لديه إبقاء الكثر ممن كانوا في خدمة حضرة الخديو الأسبق في معيته السنية ، وأغلبهم كانوا ممن لا يقيمون لمصالح الرعية وزناً ، ولم تألف قلوبهم وجدان الرحمة والشفقة على الأهالي ، ولهم مطامع لا تهدأ بعدما ذاقوا من لذائذها الماضية ما ذاقوا . هؤلاء يغث(٦٤) عليهم أن يروا السخرة الشخصية قد أبطلت ، والسلطة الإدارية قد قيدت ، وتحول مجراها عن رجال المعية إلى ناحية النظارات ، ولم يبق لهم التصرف المطلق في الأعمال والمصالح كما كان لهم من قبل ، بل أحسوا بأن من الأحكام العمومية ما يجري عليهم كما يجري على أفراد الأهالي ، وهذه غضاضة في نفوسهم لا يسهل عليهم الصبر عليها ، فوجدوا من ذلك على رياض باشا ظناً منهم أنه هو السالب لتلك الحقوق المكتسبة .

***

ميل الجناب الخديوي إلى أن يكون محبوباً من رعيته كان يبعثه على إفاضة الإحسان بالرتب والنياشين على من يراهم أهلاً لولائه ، أو على الوعد بإجابة بعض

---

(٦٤) أي لا يوافقهم ولا يرضيهم .

المطالب المعروضة عليه من ذوي وجاهة أو من متوشحين بوشاح ضرورة ، وعهد جنابه بالسلطة الخديوية أن لا تُعارض في مجراها ، خصوصاً إذا كانت متجهة إلى ما لا ضرر فيه بالرعية ، حسب اعتقاده ، ولا يمس مصالح الأجانب . لكن رياض باشا كان يجد في كثير من ذلك موضعاً للمعارضة ، وهو مع خلوص نيته في خدمة الخديويين لا يستطيع اخفاء ما في نفسه من غيظ أو ضجر مما لا يراه حسناً ، فكان يظهر في أقواله ما ربما يخدش في نفس الجناب الخديو . وقد كان يأتي في بعض مقاله ما يشير إلى التهديد بالأجانب ووكلائهم ـ كما أخبرني به الصادق في روايته ـ ورأى الرابضون حول الأريكة الخديوية لوائح الإنفعال تظهر مرة بعد أخرى على وجه جنابه ، ففُتح لهم بذلك باب يلجونه لشفاء ما في نفوسهم ، فأخذوا يستنزلون الجناب الخديوي إلى بث ما في نفسه فيفيض بما كان يجده ، وهم يفيضون في شرح الأقوال وتوسيع دائرة المقصود منها وتحميلها ما لا تحتمله ، كأنهم مشايخ محققون ، يلقون دروساً على طلبة في الأزهر مدققين ، والجناب الخديو يسمع منهم ويستريح إلى ما يقولون . وقد انتهى به الأمر رحمه اللّٰه إلى أنه كان يسمح لبعضهم بتقليد رياض باشا في كلامه وحركاته أثناء خطابه وهيئة جلوسه وما يرى في مشيته من دلائل الخيلاء في زعمهم ، وما شابه ذلك . وكان رحمه اللّٰه يجد في ذلك نزهة لخاطره ، ونوعاً من التسلية تسر بها نفسه ، ويمضي بها وقته ، وكان غيظه يزداد على رياض باشا كلما بدت منه معارضة في أمر صغير أو كبير بما كان يصوره أولئك المتملقون . وكلما رأى رياض باشا علائم الإنفعال اشتد ضجره ، وكلما اشتد ضجره وظهر في قوله أو فعله إلتهب غضب الجناب الخديوي عليه ، وإن لم يكن يظهره له ، فوصل الأمر في أقل من سنة بعد امضاء قانون التصفية إلى أن الجناب الخديو لم تكن له أمنية إلا عزل رياض باشا ، لكنه كان يظن أن قناصل الدول خصوصاً قنصلي فرنسا وانجلترا يعارضون في عزله لو أراده ، فأخذ يلتمس الوسائل لفصله من وجه يحمل الدول على الرضاء به بدون معارضة ، فاستلفت بعض من حوله نظر جنابه إلى الحادثة القريبة العهد التي كانت سبباً في عزل نوبار باشا من رئاسة الوزراة أيام الخديو الأسبق فرآها أنجح الوسائل .

إثارة الخديو الضباط على رياض

أخذ الجناب الخديوي من ذلك العهد يستدني منه أمير الألاي الأول الذي كان يحرس السراي وهو علي بك فهمي ، ويستدعيه إلى مجالسه الخاصة ، ويمازحه ويزج به

في الحديث على اختلاف شئونه ، ويظهر له أمانيه في الإحسان عليه وعدم وجود السبيل إلى ذلك ، حتى قال له مرة : إني أردت الإنعام عليك بألف جنيه ولم يمكن ذلك لمعارضة رياض باشا . ومرة : إني أردت الإحسان عليك برتبة اللواء فلم يقبل رياض باشا . وأمثال ذلك حتى اعتقد علي بك فهمي أن الجناب الخديوي ساخط على رئيس نظاره ، وأن رئيس نظاره عدو منفعته ومنفعة اخوانه ، وعلى المألوف عندنا لم يخف شيء من ذلك عن بقية الضباط الكبار ، بل ولا على كثير من الخاصة ومن يحبون الوقوف على حقائق ما كان يجري حولهم .

كل هذا والمرحوم عثمان رفيقي باشا يشتد في معاملة الضباط الذين جنى عليهم آباؤهم بولادتهم في مصر ، ويهيء المشروعات لإراحة القوة العسكرية منهم ، فماذا كان يدور من الحديث بين علي فهمي ، وبين إخوانه الضباط الفلاحين ؟ وماذا يتصورونه في منزلة رياض باشا من الخديو؟ وماذا يتخيلونه في ميل جنابه إلى فصله ؟ وماذا جسمته أوهامهم من معاداة رياض باشا للضباط حتى اقتنعوا بأن كل ما يقع من عثمان رفقي فإنما هو من رئيس النظار ؟ ولينظر ماذا يهجسون به من وسائل التخلص من رياض باشا ورفقي باشا معاً على ظن أنهم لو فعلوا شيئاً من ذلك فإنما يفعلون ما يرضي خديويهم ، ثم تأمل في الأعاليل التي يمكن أن يتخذوها حجة على أن ما يعملونه في هذا السبيل موافق للصواب آت على وفاق الشرع .

سيرة الأجانب من أسباب الثورة

(٦٥) عقد الأستاذ ههنا فصلاً في بيان كون نفوذ الأجانب كان من أسباب الثورة ، بدأه ببيان أن الضباط وغيرهم لما استراحوا من بعض المظالم انفسحت آمالهم في استكمال الشفاء ، وبهذا التنبيه ظهر لهم أن قانون التصفية وضعه الأجانب لمصلحة الأجانب ، وأنه حرم البلاد حريتها ، وأن الأجانب يتقاضون رواتب فاحشة من الخزينة في إدارة المراقبة العمومية وصندوق الدين والدومين والدائرة السنية وسائر المصالح التي وظفوا فيها مع إدعاء فقر الخزينة والبلاد ، وأنهم هم أصحاب الكلمة النافذة في الإدارة والمالية، وإنما يعملون لمصالحهم لا لمصالح البلاد ، فالحكومة الخديوية أصبحت تابعة لحكومات أخرى لا تهتم بسعادتها ولا شقائها إلا من وجه ما تبقى قادرة على تأدية ديون

(٦٥) الأسلوب هنا للشيخ رشيد رضا يعرض به نص الأستاذ الإمام .

رعاياها ، وتقديم الرواتب الوافرة إلى المندوبين من قبلها ، فقسوة الأجانب الربويين وسيرة المحكمين منهم مما أوقع في خواطر الململمين بذلك «[٦٦] إن حقيقة الظلم واحدة ، وإنما طورها الجديد أرسخ أساساً وأضبط نظاماً وأظهر استعداداً للخلود ، فلا محيص عنه . فلو استطال سلطانه ، وامتد من دائرة إلى أخرى ، آل الأمر إلى وقوع البلاد في شدة منظمة ، وضيق محكم الحلقات» .

[٦٧] وذكر في هذا الفصل أن ما كان يقوله الساخطون على رياض باشا ، وما ينشرونه في الجرائد التي تطبع في أوروبا ، وما ظهر من المنشورات والرسائل الدالة على أن الحزب الوطني يرى ما قررته لجنة التصفية وما أشار به المراقبون لا ينطبق على رغبته وأمانيه للبلاد . . كل ذلك كان يهيء الفرص للناقمين على رياض . وذكر أيضاً أن الأجانب لم يكونوا راضين عنه ، لأن ربحهم من البلاد قل بحسن سيرته ، وقد حصل نزاع بينه وبين البارون «درنج» قنصل فرنسا الجنرال بشأن قانون المحاكم المختلطة ، إذ كان الباشا يريد تخفيف امتيازات الأجانب فيه والبارون يأبى ذلك ، فأخذ يسعى في إيجاد الطرق لفصل رياض باشا .

(٦٦) يعود النص هنا للأستاذ الإمام .

(٦٧) يعود الشيخ رشيد رضا هنا للعرض والتلخيص لنص الأستاذ الإمام .

أسباب تألب الضباط الذي أفضى إلى الثورة(٦٨)

«تقدم أن بعض الضباط رفعوا عريضة إلى وزارة شريف باشا التي سبقت وزارة رياض باشا يلتمسون بها عزل ناظر الجهادية تعللاً برداءة الطعام وعدم النظر في أحوال المستودعين وأرباب المعاشات . فناظر الجهادية لم يهتم بالبحث في ذلك ولا في أسبابه ، ولم يسع لتفريق من جمعتهم تلك النزعة ، ولم يسلك مسلك رئيس النظار في المصالح التي تولاها بأن يحمل العسكر على الأخذ بالأعمال العسكرية وتعاليمها ، ولم يلزم الضباط إحياء الآداب العسكرية وإعادة النظام السليم إليها ، بل اشتغل بتقريب زيد والتحامل على عمرو ، وزيادة التفرقة بين المصري والجركسي ، وترك كبار الضباط هملاً بغير عمل .

ولما جاء وقت وضع الميزانية ، وعزمت الحكومة على تنقيص الجيش في أواخر سنة ١٨٨٠ ميلادية ، وحصر ترقي الضباط في المتعلمين بالمدارس الحربية ، اضطربت أنفس الضباط المصريين ، واعتقدوا لسوء ظنهم بالوزارة أن هذا النظام إنما أحدث لقضاء شهوة ناظر الجهادية ، فاجتمعوا للتشاور في أمرهم .

عبد العال بك وعلي فهمي بك

وبينما هم كذلك أحال عثمان رفقي باشا عبد العال على الإستيداع ، وأقام أحمد عرابي مقامه . واتفق أن انحرف الخديو عن علي فهمي أمير الألاي الأول ، وأبدى

---

(٦٨) يعود النص هنا إلى الأستاذ الإمام .

رغبته في نزع سلطته عن بلك الموسيقى الخديوية وفرقة المراسلة ـ وهو يعلم من سخطه على رياض باشا ما يعلم ، ويعتقد أن سلطته لا تنهض بالتخلص منه ـ فخاف أن يحل به ما حلَّ بعبد العال ، وأن يبدل بجركسي ، فانضم إلى من مسهم الظلم ، وكشف لهم حال الحاكم والحكومة كما سمع وعلم من الخديو نفسه .

أحمد عرابي بك

أحمد عرابي بك كان ينظر إلى رؤسائه من الجراكسة نظر العدو إلى عدوه ، وكان يحتقرهم في نفسه لإعتقاده أنهم دونه في المعرفة ، ويرى أنه أحق منهم بالرتب العالية التي كانوا يتمتعون برواتبها ونفاذ الكلمة فيها ، وربما لم يكن مخطئاً في الكثير منهم ، وكان أجرأ إخوانه على القول، وأقدرهم على إقامة الحجة ، فلما شرعت نظارة الجهادية في عملها الجديد ، وبدأت باستيداع عبد العال غلب على ظنه أن ما يصل إلى عبد العال اليوم يصل إليه غداً ، فيحرم مما يرى نفسه أحق بالتمتع به ، ووجد هو وإخوانه فيما كشفه علي فهمي من النفرة بين الخديو ورياض باشا سبيلاً للجرأة على مقاومة تلك المشروعات ، ففزع إلى رئيس النظار ، وشكا إليه ما مس عبد العال ، فقبلت شكواه بعد تردد استمر مدة أيام ، وأبقى كل في وظيفته .

أحمد بك عبد الغفار

كان (قائمقام سواري) ، وكان بينه وبين ناظر الجهادية منافرة لأمور أهمها تقاربهما في درجة الفهم ، وتزاحمهما على هنة واحدة ، فكان كل يطلب الخلاص من الآخر ولا يجده . وعرف الخديو ما بينهما ، وشكا إليه عثمان رفقي تصرف أحمد عبد الغفار معه ، فكان من ثمرات ذلك أن الخديو كان يستدعي أحمد عبد الغفار في طريق منتزه الجزيرة ويستوقفه ويحادثه الزمن الطويل ، مظهراً ميله إليه ، ويسمع شكواه من عثمان رفقي ويعده باشكائه ورفع ظلامته . وهذا مما كان يشجعه على مناوأة رئيسه ، ويزيد في حقد رئيسه عليه[٦٩] .

وبعد أيام كان عرابي وبعض شركائه في الخوف من نظارة الجهادية في وليمة ببيت

---

(٦٩) هنا يشير الشيخ رشيد رضا إلى أن الأستاذ الإمام قد ذكر حادثة ضاعفت من عداوة أحمد عبد الغفار لعثمان رفقي ، ولكن الشيخ رشيد لم يذكر هذه الحادثة .

نجم الدين باشا ، دعاهم إليها إثر قدومه من الحج . وبينما هم على المائدة قال إسماعيل كامل باشا : إن ناظر الجهادية أتى اليوم عملاً لا يحمد عليه ، عزل أحمد عبد الغفار من قائمقامية السواري ، وعين بدله محمد شاكر بك فلم يتم أحمد عرابي عشاءه ، بل انصرف هو ومن كان معه من الضباط إلى بيته ، وكان فيهم علي فهمي وعبد العال ، ودعوا أحمد عبد الغفار ، وكتبوا تقريراً ضمنوه الشكوى من عزل أحمد عبد الغفار بلا محاكمة على خلاف القانون ، وذكروا أشخاصاً آخرين عُزلوا واستبدل بهم شيوخ فانون أو جهلة دونهم في المعارف العسكرية ، وعددوا من سيق من الضباط الوطنيين إلى السودان ونحو ذلك ، وطلبوا إحالة القضية على مجلس عسكري ينظر في جميع أطرافها ، فإن كان لهم حق منحوه ، وإن استحقوا عقوبة قبلوها ، وطلبوا عزل ناظر الجهادية لإختلال أعماله وميله عن النظام طاعة لميل خاص .

رفعوا نسخة من هذا التقرير إلى الخديو وأخرى إلى رياض باشا بإمضاء أحمد عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي بالنيابة عن جميع الضباط المصريين ، فبقي التقرير ١٧ يوماً تحت المداولة بين الخديو ورئيس نظاره ، وكان من رأي رياض باشا أن يجاب طلبهم في تشكيل المجلس العسكري ولكن الخديو لم يقبل ذلك .

مظاهرة الملأ المصري للضباط

شاع هذا الخبر بين الناس على حسب العوائد في مصر ، علم الكثير من الأعيان والعلماء والموظفين بإصرار الضباط على طلبٍ ماسٍ بالوزارة ، وأحسوا بخلاف بين الخديو ورئيس نظاره ، فهب عند ذلك جميع الراغبين في تغيير الحال من علماء وأعيان وذوات كرام ومقربين من الجناب العالي ، واتحدت وجهتهم في الغاية وإن اختلفت الدواعي والبواعث ، فطلاب مجلس النواب يؤملون في التغيير أن ينالوا تشكيله ، والمتضجرون من استبداد بعض المأمورين ، والخائفون من أن يؤخذوا بالشبه يرجون بالتبديل كشفاً لكربتهم وأمناً على أنفسهم ، والواجدون على السلطة الأجنبية يرجون شفاء شيء من وجدهم ، والذوات الكرام الطامعون في رجوع سلطتهم على أبدان الرعية وأموالها يطمعون في إرضاء شرههم ، والأجانب الربويون يتطلعون إلى انقلاب تزيد به الشدة المالية حتى تتسع لهم طرق الكسب الماضية ، وقنصل فرنسا البارون «درنج» يسعى في الإنتقام من رياض باشا ويحب أن يأتي خلف له يمكنه مجاراته في

مطالبه ، والجناب الخديو لا يكره أن يتخلى رياض باشا عن رياسة النظار ، بل تلك أمنية من أمانيه .

فأخذت هذه العوامل جميعها تشتغل لتقوية جانب الضباط ، وتشجيعهم على الإلحاح في الطلب ، وكل من وصل إليهم من أولئك بنفسه أو أمكنه أن يبعث إليهم من يعبر عن أفكاره يؤيد لهم عدالة الطلب ، وموافاته للرغائب الوطنية ، وأن ما يأتيه ناظر الحربية لا يمكن الصبر عليه ، ثم كانت تأتيهم الأخبار بأن الجناب الخديوي لا يأبى إجابة طلبهم ، بل يحب أن يمكن لهم أمنيتهم ، وإنما رياض باشا هو الذي لا يريد ذلك ، والله أعلم من أين كانت تأتيهم هذه الأخبار ، مع أن رياض باشا كان يريد تحقيق الأمر حسب ما طلبوا في تقريرهم كما قدمنا .

زاد هذا كله في جراءة الضباط ، وكلما طالت مدة التردد في حسم المسألة كثرت الإشاعات ، وقويت عزائم المحركين ، وغلب الظن بضعف الحكومة ، وقد حصلت عدة مقابلات بين رئيس النظار وبينهم قال دولته في إحداها لعرابي ومن كان معه : إن ما أودعتموه في تقريركم من طلب عزل الناظر يعد خروجاً عما حدده لكم القانون ، وتلك مهلكة سياسية ، فقد يخشى أن يعد الأجانب ذلك سبيلاً لزيادة تداخلهم في الحكومة واشتداد وطأتهم عليها .

وأحس بذلك البارون «درنج» فأرسل إلى أحمد عرابي وإخوانه يقول لهم : أنه يسره ما يراه من صلابتهم في عزيمتهم ، واشتدادهم في المطالبة بالعدل فيهم ، فعليهم أن يثبتوا في مطالبهم ولا يضعفهم ما يهددون به ، فهو بصوت حكومة فرنسا يسند المطالب العادلة ، وليس في الإمكان أن حكومة متمدنة تقيم الموانع في سبيل الناهضين بطلب حقوقهم ، الساعين في الإنتصاف لأنفسهم ولأبناء بلادهم» .

بدء الثورة بحادثة قصر النيل الشهيرة

جعل[٧٠] الأستاذ لهذه الحادثة تمهيداً بين فيه أن الضباط كانوا يتوهمون أن رياض باشا مؤيد في منصبه بقناصل الدول ذات النفوذ بمصر ، ـ وإن الخديو نفسه كان يظن ذلك ـ ونتيجة ذلك أن مقاومة وزارته مقاومة للدول ، فلا يتعرض لها إلا بوسائل الرفق واللين ، فلما قال قنصل فرنسا الجنرال لعرابي ما قال «[٧١] انكشف ذلك الوهم ، وتحول السير من سؤال الخاضع ، إلى إلحاح المضارع» ، فأخذ[٧٢] أحمد عرابي وعبد العال وعلي فهمي يدعون سائر الضباط للإتفاق معهم على مقاومة كل ما تسنه نظارة الجهادية من نظام ضار بهم ، وطلب عزل ناظرها مثار تلك المخاوف .

علا نداء الضباط بذلك وكثر الإضطراب ، فانعقد مجلس النظار برياسة الخديو للإسراع بحل هذا المشكل وحضره بعض رجال المعية . «[٧٣] فكان من رأي رياض باشا أن يحال تحقيق ما في التقرير على مجلس عسكري ، وكان من رأي ناظر الجهادية القبض على الضباط الثلاثة ، عوامل هذه الحركة ، والحكم عليهم بالعقوبة التي استحقوها بجرأتهم هذه ، ووافقه بعض النظار وجميع من حضر من رجال المعية ، وكان الجناب الخديوي من هذا الرأي . واستمر الجدال ذلك اليوم إلى أن جاء وقت الظهر ولم

---

(٧٠) هنا يلخص ويعرض الشيخ رشيد رضا نص الأستاذ الإمام .

(٧١) العبارة هنا للأستاذ الإمام بالنص .

(٧٢) يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص .

(٧٣) النص هنا للأستاذ الإمام .

يتقرر شيء ، فقاموا إلى المائدة ، وبعد الفراغ من الطعام ، وقبل الرجوع إلى المداولة ، جاء أحد رجال المعية : (طلعت) باشا إلى رياض باشا وأسر إليه أن بعض الناس يتهم دولته بمجاراة الضباط والأخذ بناصرهم طمعاً في أن يملك قلوبهم ثم يستخدمهم في الإستيلاء على الخديوية المصرية ، فلما عادوا إلى الجلسة لبث رياض باشا ساكتاً ، وصارت الأغلبية على رأي الجناب العالي ، وإنما سأل رياض باشا ناظر الجهادية : هل تتحمل تبعة هذا الأمر ؟ فقال : نعم . وصدر الأمر بالقبض عليهم وسجنهم في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . هذا ما حدثني به أحد النظار في ذلك الوقت ولا أظنه إلا صادقاً .

لم ينفذ الأمر الخديوي بقوة الحكومة وسطوتها كما جرت به العادة ، ولكن سلك في تنفيذه طريق الحيلة والغدر» .

«(٧٤) ثم بين الأستاذ ذلك بما حاصله : أن ناظر الجهادية كتب إلى الضباط الثلاثة يدعوهم إلى ديوان الجهادية للمذاكرة في ترتيب حفلة زفاف الأميرة جميلة شقيقة الخديوي أول يوم من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٨ ـ وهو اليوم التالي ليوم صدور الأمر العالي بحبسهم ـ فلما وصلت إليهم الدعوة دهشوا لأن موضوعها لا يحتاج إلى مداولة ثلاثة من أمراء الألايات ، ولا مثله بمعتاد ، ففطنوا للحيلة في تلك الدعوة في ذلك التاريخ ، فدعوا من يثقون به من الضباط وأطلعوهم على ورقة الدعوة ، فقنع الجميع بأن خطراً سيحل بالثلاثة ثم بكل من يشايعهم ـ أو بكل ضابط مصري على ما كان يخيل إليهم ـ «(٧٥) فحملهم الحرص على وظائفهم ، وأقدم بهم العلم بضعف الحكومة عن الإنتقام منهم لمكان الإختلاف الواقع في أمهات عناصرها ، وما هاجهم من وساوس ذوي الكلمة في مصر ، وما كانوا يتخيلونه من رضاء الكافة عما يفعلون . . على أن يقاوموا الشر المنتظر بالقوة إذا اقتضت الحال ذلك ، غير مبالين بعاقبة ، وكان من الضباط الحاضرين كل من محمد عبيد بكباشي في الألاي الأول ـ ألاي الحرس ـ وخضر خضر بكباشي في ألاي السودان ، فأخذا على عهدتهما انقاذ الضباط الثلاثة إذ سقطوا» .

(٧٦) بعد هذا التمهيد ذكر الأستاذ حادثة قصر النيل المشهورة، وملخصها : أن

---

(٧٤) يعود الشيخ رشيد رضا هنا ليعرض ويلخص نص الأستاذ الإمام .
(٧٥) النص الكامل هنا للأستاذ الإمام .
(٧٦) هنا يعود الأستاذ رشيد رضا ليعرض ويلخص نص الأستاذ الإمام .

الضباط الثلاثة جاءوا قصر النيل يتبعهم ـ على بعد ـ بعض العيون من جند الألاي الأول ، فإذا الديوان غاص بالضباط وأمراء العسكرية ، فلما وصلوا إلى حيث الناظر تلي عليهم الأمر الصادر بسجنهم، وجردوا من سيوفهم وألقوا في السجن»[٧٧] وتقاذفت عليهم الشتائم ، وكان أكثرها وأبلغها في التحقير كلمة (فلاح) ، فعاد المقتفون لأثرهم وبلغوا ضباط الألاي الأول ما رأوا ، فنهض محمد عبيد بالعسكر الذي تحت قيادته لإنقاذهم ، فاعترضه القائمقام (خورشيد بك بسمى) فلم يسمع له قولاً ، وشاهد الخديو حركتهم فأمر (بروجي الحرس) بأن يدعو ضباط الحرس إلى السراي ، فدعاهم فلم يستجب له أحد . وانطلق بهم محمد عبيد إلى قصر النيل ، فهجموا على الديوان فيه ، فأطار الرعب قلوب الأمراء فيه ومنهم الناظر والوكيل ، ووثب كل منهم من نافذة يطلب الخلاص لنفسه ، فمنهم من كسر ومن جرح ، وفتح الجند مستودع الضباط الثلاثة عنوة فخرجوا ظافرين ، وأرسلوا إلى ضباط ألاي العباسية ، وهو ألاي عرابي ، وكانوا قد قبلوا أميرهم الجديد الذي خلفه بعد حبسه ، والتمسوا العفو عنهم ، ثم بلغهم ما حصل فوقعوا في حيص بيص . وقد خطب عرابي في العسكر والضباط المجتمعين ، وأثنى على إخلاصهم في حب أمرائهم ، ثم أمرهم بوضع السلاح ، وأخذ يكتب إلى القناصل ويستعد لمخابرة سراي عابدين .

***

كان رياض باشا قد بلغه الخبر وهو في نظارة الداخلية فجاء إلى سراي عابدين . . وعرابي يرسل شكواه إلى البارون «درنج» قنصل فرنسا الجنرال ، ويلتمس منه أن يبلغ جميع القناصل أن الضباط لم يأتوا عملاً إلا ما يقي أرواحهم ويضمن لهم إقامة العدل فيهم ، وأرسل إليه ورقة الدعوة إلى ترتيب الزفاف ، وبسط له الحيلة التي دبرها ناظر الجهادية للإيقاع بهم ، وشرح له ما حصل لهم من سلب السيوف والحبس ، على أنهم لم يأتوا جريمة سوى أنهم طلبوا عزل ناظر الجهادية ، وهو طلب عادل لسوء تصرفه . فورد له الجواب من (البارون درنج) بالثناء على عزيمته وثباته في مطالبه العادلة ، وبشره بأنه لا خوف عليه ما دام الحق في جانبه ، فسر عرابي بذلك . أما باقي القناصل فلم يجيبوه بشيء» .

---

(٧٧) النص هنا للأستاذ الإمام .

(٧٨) ثم ذكر أن الخديو أرسل إلى عرابي يسأله عن سبب هذه الفتنة ، فأجابه بأنه لا يريد إلا عزل ناظر الجهادية ، فقبل منه ، وعرض عليه عدة أشخاص على أن يكون أحدهم خلفاً للناظر فلم يقبل أحداً ، إلى أن عرض عليه محمود سامي باشا ناظر الأوقاف فقبله ، فعين في الحال ناظراً للجهادية ، فأرسل عرابي يشكر الخديو على ذلك ، وطلب العفو عن العساكر والضباط فيما فعلوا فعفا عنهم ، وصدر إليه الأمر بأن يصرف العساكر في الحال ، فلم يتمثل ، بل أجاب بأنها تنصرف في صباح الغد .

وانتهت بذلك الحادثة التي تعرف بحادثة قصر النيل . .

---

(٧٨) يعود الشيخ رشيد رضا ليعرض ويلخص نص الأستاذ الإمام .

نتيجة ما تقدم
وتباين أفكار عرابي ومشايعيه ورياض باشا والخديوي فيه

«كان[٧٩] يمكن لعرابي أن يطلب فصل رياض باشا ، بل وأكبر من ذلك ، لإستكمال الضعف في ذلك الوقت ، وانحصار القوة فيها بيده ، ولكن الأمر كان غير مدبر ، فإن طلاب التغيير لم تكن لهم ثقة بعرابي ومن معه حتى كانوا يفضون إليه بما يريدون ، بل كانوا يظنون أن مجرد المقاومة ، والنزوع إلى نيل مطلب ما بالعنف ، والوصول إليه بالقوة يكفي في أن يقدم رياض باشا استعفاءه ، ولا حاجة إلى التصريح به لعرابي ومن معه خوف الإخفاق فيزداد عناؤهم إذا انكشف أمرهم ، فكانت الوساوس منحصرة في تزيين ما همّ به الضباط من طلب حقوقهم .

أما عرابي فلم يكن يخطر بباله ولا يهتف به في منامه أن يطلب إصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه ، وإنما الذي أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه ، مع شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء الجراكسة ، والمنافرة من عثمان باشا ، فلم يكن له هم سوى الأمن على مقامه ، والإنتقام من ذلك العدو ، والتغلب على ما كان بيد الجراكسة من الوظائف العسكرية قصد التمتع بما كانوا يتمتعون به من رواتب أو نفوذ ، لأنه هو وإخوانه أبناء البلاد أحق من غيرهم بمزاياها الخاصة بأمثالهم .

وجميع المحركين له إنما يأتونه من هذا الباب ، ولم يستلفتوه إلى أمر آخر ، فظن أن

---

(٧٩) النص هنا للأستاذ الإمام .

مقال الأعيان والذوات الفخام ، وما يأتيه من الجانب الأعلى ، وما يسمعه من العامة ممن بلغهم خبر طلبه من استحسانهم له وتصويبهم للثبات عليه إنما هو لعدالة الطلب واعتدال الرغبة ، فخيل له أنه بعمله هذا يرضي الجناب الخديو والكافة وقنصل فرنسا أيضاً بتطهير الحربية من ظلم ناظر الجهادية والجراكسة ، فانحصر طلبه في عزل عثمان باشا ، وما بقي من سلطة الجراكسة تسهل إزالته بعد ذلك ، فانقضى أرب عرابي ولم يستعف رياض باشا .

أجال رياض باشا فكره في أسباب هذه الجرأة التي أقدمت بهؤلاء الضباط على تمزيق حجاب الهيبة المضروب بينهم وبين الحكومة ، مع أنهم ليسوا إلا مصريين قد عرفوا بالإستكانة للسلطة ، وتنزيه الحاكم عن أن تتطاول إليه الأوهام بالمقاومة ، فضلاً عن الألسن والأيدي ، فانحصرت كل الأسباب عنده في البارون «درنج» قنصل فرنسا الجنرال ، وأن صفته هذه وجهره بتعضيده هو الذي نفخ فيهم هذا الروح ، ولولاه لم ينبض فيهم عرق ، ولم ينطق لهم لسان ، لهذا سعى لدى الجناب الخديوي في أن يطلب من رئيس الجمهورية[٨٠] استدعاءه من مصر ، فورد الجواب بقبول الطلب وعين خلفاً له موسيو «ستكوفيش» .

لم يدر في خلد رياض باشا أن البارون «درنج» كان العلة المتممة ، وأن هناك أسباباً أخرى سبقت سعيه ، وهي ظهور الإنحراف عنه من كل جانب ، وأن الفتنة لا تسكن ما دام في الوزارة غير مرضي للجناب الخديوي ، مضايقاً لمن يحفون به ، آبياً البحث في تشكيل مجلس النواب ، واثقاً ببعض ضعفاء العقول من الحكام ، مناصباً للذوات الفخام بلا مجاملة ، غير ناظر إلا إلى ما يراه حسناً ، وما يعده خيراً للبلاد بدون التفات إلى ما يخفف مرارة الحق إن كان محضاً ، ويجلو جمال النية إن كانت صالحة ، ولهذا قد اكتفى بعد إبعاد البارون «درنج» بالتفويض لناظر الجهادية الجديد في إزالة أسباب الشقاق المخيم في المراكز العسكرية ، والأخذ بزمام هؤلاء الضباط وردهم إلى النظام ، وتسكين نفوسهم إلى الطاعة ، وأما ما بقي من الأسباب الحقيقية للفتنة ، وهو ما في نفوس أهالي البلاد من الميل إلى تغيير شيء من السيرة الحاضرة ، وما تمكن في قلب

---

(٨٠) الجمهورية الفرنسية .

الجناب الخديوي من النفرة منه فلم يلتفت إليه ، لسقوط ذلك كله عن منزلة الإهتمام من نفس رياض باشا .

لم يكن يخطر ببال الجناب الخديوي في ذلك الوقت أن الأمر يصل إلى هذا الحد ، وإنما كان يظهر لبعض الضباط انحرافه عن رياض باشا ، ويلمح إلى أن رئيس النظار هو عدوهم ، وهو الساعي في تقليل القوة العسكرية ، وفي إيجاد النظامات التي تحرم كثيراً من أبناء البلاد ثمرة أعمالهم في الجندية ونحو ذلك ، ثم يميل في مجلس النظار إلى أخذ الضباط الثلاثة غيلة ، وتجريدهم من سيوفهم قبل محاكمتهم ، كل ذلك حتى يحدث شيء من الإلزام يعز على رياض باشا قبوله فيستعفي . كان الجناب العالي ينتظر أن يستعفي رياض باشا بمجرد الإصرار على صدور الأمر بحبس الثلاثة على خلاف رأيه ، فلم يستعف ، كان يظن بعد ذلك أن غاية ما يؤدي إليه حبس الضباط الثلاثة أن يجتمع جماعة من الضباط ويتجمهروا حول رئاسة النظار يطالبون بالإفراج عن إخوانهم ، ويصرون على ذلك ، فيستعفي رياض باشا كما استعفى نوبار باشا في حادثة الخديو الأسبق ، ثم تنتهي بذلك الحادثة ويعود النظام إلى مقره .

وغاب عن الأفكار أن آثار الحركة على وزارة نوبار باشا كانت لم تزل تشاهد في الجندية ، تخفي وتظهر حسب اقتضاء الأحوال ، كما يعرف من العريضة التي قدمت في وزارة شريف باشا السابقة على وزارة رياض ، ثم لو كان الجناب العالي أظهر رغبته في عزل رياض لهؤلاء الضباط ، ودبر الأمر معهم ، وقال لهم : إن هذا الرئيس يرتكن على الأجانب وهم يسندونه فلا بد من إيجاد سبب يقنع الأجانب ظاهره ، لكان ما أتاه الضباط صادراً عن أمره ، ولبقيت هيبة المسند الرفيع في نفوسهم ، مع اطمئنانهم على أرواحهم ومراكزهم من ناحية جنابه ، ولما وجدت نفوسهم في الظفر بمطالبهم شيئاً جديداً سوى الإمتثال لأوامر الحاكم وإن كانت سرية ، ولما استشعروا بتلك القوة التي اندفعت بهم إلى خرق ذلك السياج المنيع الذي يحول دائماً بين النظام والفوضى ، نقول أن ذلك كان أقل خطراً فقط ، أما سوء عاقبة مثل هذه الأفاعيل فمما لا محيد عنه غالباً .

ثاني يوم الحركة استشعر الجناب العالي أن في الحادثة ما قد يمس سلطته ، وأن الضباط قد جنوا عل مقامه ، فأصبح في همين عظيمين بعد أن كان في هم واحد ـ هم رياض باشا وهم الضباط ـ فبادر إلى أخذ الإحتياط لأهمهما خطراً وأشدهما ، وهو الثاني ، فاستدعى علي فهمي أمير الألاي الأول وذكره بما كان له من الزلفى عنده ،

وأظهر له غاية الرضى عنه ، وأمره باستدعاء جميع ضباط الألاي إلى سراي عابدين ليقسموا للجناب الخديوي يمين الطاعة والفداء ، ويقسم لهم جنابه يمين التأمين من كل عقوبة على ما مضى .

أراد بذلك الجناب الخديوي أن يتخذ هذه الفرقة من الجيش قوة يخيف بها ما بقي منه ، فإذا أراد أن يريح نفسه من عبد العال مثلًا ، لم يستطع آلايه أن يفعل مثل ما فعل الآلاي الأول مع الضباط الثلاثة ، لوجود من يقاومه ، وهكذا لو أراد أن يبعد عرابي ، ثم إذا استراح من كليهما رجع على علي فهمي وضباطه ، وبذلك ينتهي القلق ، لكن عرابي أحس بالأمر فالتمس من الحضرة الخديوية أن يدخل فيما دخل فيه علي فهمي من يمين الأمان ، فدخل برضاء الجناب الخديو ـ أو على غير رضاه ـ في رابع يوم الحادثة وتقاسما الأيمان .

إلى ما قبل الحادثة بيوم كان عرابي يخاف على مركزه في العسكرية ويخشى شماتة أعدائه من الجراكسة مضطهديه ، فكان كل همه كما ـ قدمنا ـ أن يأمن على وظيفته ويتقي من عدوه ، ومع هذا فقد دفعه طلاب تغيير الحال إلى إعداد الضباط لفعل ما فعلوا يوم قصر النيل . أما وقد هتك حرمة القانون وقلب قوة الحكومة ، وحولها عن وجهتها وجعل الآلة فاعلًا ، والفاعلة آلة ، وذلك مما يعد جرماً في نظر كل واحد ، حتى أن سريرته مهما عميت لا يمكن أن تغفل عنه ، ثم رأى من الجناب الخديوي تخصيصاً لعلي فهمي بتقاسم اليمين معه ، فقد ولت عنه السكرة ، وآبت إليه الفكرة ، ومثل له جرمه وشعر بأن حاكمه لا يسمح له بقوة تعلو قوته ، والنظام يقضي بإهلاك هادمه ، وخيل له أن المخاطر تهدد روحه بعد وظيفته ، ولا ريب أن الروح عليه أعز ، وأن الشماتة بعدها أدهى وأمر ، وأن دخوله في يمين الخديو لا يكفي في وقايته ، لأنه لم يكن يجهل قيمة الأيمان ، ولو كان اليمين عنده يلزم الحالف بما حلف عليه لما جاء هو بما نقض الأيمان العسكرية التي حلفها عند استلام علم الإمرة على فرقته ، فأخذ يحتاط لنفسه ولمن شاركوه في الجرم ويلتمس العضد من كل طرف ، ويفر من الموت في كل سبيل .

ركب به الجبن طريقاً عمياء ، يخبط فيها خبط العشواء ، ويسوقه الرعب ، ويقوده الوهم ، وضعف الحكومة يمده ، والرغائب الخرقاء تساعده إلى أن أودت به وبالبلاد خطيئته .

أول ما أخذ به من الإحتياط أن أقام الحرس على بيته وبيوت مشاركيه ليلاً ، ليحموهم من الغيلة المبتذلة في أرض مصر ، علمته حادثة قصر النيل كيف يلاقي ما قد يوجه إليه من سلطان الحكومة ، فلجأ إلى ضم القوة العسكرية إليه وإخلاء الوظائف والجندية من كل من حدثته نفسه بالريب فيه ، وسلك في ذلك مسالك علمت صغار الضباط بل العساكر أنفسهم كيف يخرجون عن النظام الضابط لهم وكيف يتداخلون فيما ليس من شأنهم أن يتداخلوا فيه كما ستراه فيما بعد» .

(٨١) ثم بين الأستاذ ما طلبه عرابي باشا لإستمالة الضباط والعسكر إليه ، ومنه زيادة رواتبهم زيادة كبيرة ، وصدور أمر عال بتشكيل لجنة مؤلفة من عشرين أميراً من كبار الضباط هو أحدهم للبحث في أنظمة العسكرية والمدارس الحربية وترقية الضباط وتسوية أحوال المستودعين ، ولكنه لم يسلك في ذلك طريق النظام بجعل ناظر الحربية هو الذي يعرض ذلك على الحكومة بل كانت العرائض تكتب في بيته أو بيت أحد شركائه(٨٢) «ثم ترسل إلى الآلايات ليختم عليها الضباط صغاراً وكباراً ، وبعض الصف ضباط ، ثم تقدم من قبل ضابط ألاي إلى نظارة الجهادية أو إلى رياسة مجلس النظار . فلينظر بم كان يشتغل الضباط والعساكر ، وفيم يصرفون أوقاتهم ؟ وكيف بذلك تموت رغبتهم في الأعمال العسكرية ، ويتولد فيهم حب التطاول إلى ما هو خارج عن الحق المخول لهم بمقتضى القانون وعوائد النظام» .

(٨٣) ثم ذكر أن محمود سامي باشا أراد أن يتخذ سرور الضباط بإعلاء مرتباتهم وسائر ما منحوه وسيلة لإزالة ما وقر في أنفسهم من معاداة الحكومة لهم ، وما يحوك في صدر الحكومة من الريب في مسلكهم ، فاحتفل لتلك المنحة احتفالاً باهراً في نظارة الحربية بقصر النيل ، دعا إليه النظار والمراقبين وأمراء العسكرية ، وخطب على المائدة خطبة فيما نالته البلاد من الإصلاح ، ونسب ذلك إلى همة الخديو وإخلاصه ، وصدق عزيمة رياض باشا وجده ، وسائر النظار ورجال الحكومة ، وبين أن هذه النعمة لا تحفظ إلا بالشكر ، وهو الطاعة والخضوع للأوامر . ثم خطب رياض باشا فبيَّن الفرق بين الحالة الحاضرة وما قبلها ، وخاطب الضباط فذكر لهم ما نالوه ، وذكَّرهم بوظيفتهم من

---

(٨١) هنا يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص لنص الأستاذ الإمام .

(٨٢) النص هنا للأستاذ الإمام .

(٨٣) هنا يعود الشيخ رشيد رضا للعرض والتلخيص لنص الأستاذ الإمام .

حيث هم قوة الحاكم وآلته في تنفيذ أوامره ، وقام بعدهما عرابي فصدق ما قالا ، وقال بلسان الجند والضباط : إنهم مقيمون على طاعة الحاكم الذي هو مصدر هذا التقدم ، وأنهم آلته المنفذة في قبضة يده يديرها كيف شاء .

(٨٤) كل مطلع على ما قيل في ذلك الإحتفال يجد منه أن الحكومة كانت تريد أن تقنع الضباط بوجوب الطاعة ، وأن عرابي كان يعدها بذلك بنفسه وبالنيابة عنهم ، وهو دليل على أن القلق كان لم يزل مستمراً إلى ذلك الوقت ، أي ما بعد حادثة قصر النيل بنحو ثلاثة أشهر ، وقد كان يؤخذ من حالة عرابي عندما كان يجيب رياض باشا ومحمود سامي باشا أنه كان ينطق بخلاف ما يضمر ، وأن حجاب الطمأنينة كان يشف عن كامن القلق والإضطراب .

مسلك الخديو وحاشيته مع الضباط

قلنا أن الجناب الخديو أصبح بعد حادثة قصر النيل يطلب الخلاص من أولئك الضباط وسطوتهم النافذة في جيشه ، فشغله ذلك ، وأخذ يدبر الوسائل ، لكن لا مع وزرائه والمسئولين عن الأمن في حكومته ، بل مع حاشيته وبعض رجال معيته ومن كان يختصهم من خدمه ، ذلك مهب البلاء على كل حاكم ، ومنبع الشقاء لكل أمير : أن يتخذ لنفسه عمالاً في الخفية غير الذين أقامهم على الأعمال في الجهر . نعم للحاكم بل عليه أن يستشير كل من رآه أهلاً لأن يشير متى وثق من عقله ، واتضح له حسن السابقة في أعماله ، ولكن من المفروض عليه أن يكاشف بذلك رجال حكومته الذين ألقى عليهم مقاليد أموره وفوض إليهم تدبير شئونه في رعاياه ، فإذا أقروه على العمل بما أشير به عليه ورآه حسناً مضوا فيه بالإتفاق وإلا نبذوه أو أدخروه لوقت آخر ، أو عزل من لم ير رأيه وأقام مقامه من هو أقدر منه على تنفيذ أوامره المنطبقة على مصلحة البلاد ، بعد التروي في جميع ذلك ، والثقة بسلامة العاقبة ، فإن اختلس لنفسه شيئاً من التدبير بإنفراده مع بعض خاصته على غير علم ممن ملكهم زمام الأمر من الحكومة تباينت المسالك ، واختلفت الغاية ، وفسد بذلك نظام الأعمال ، وسقطت البلاد في الفوضى وهجرتها الطمأنينة وتولاها القلق وظهر ضعف الحاكم وباد سلطانه . . عواقب قضت بها السنة

---

(٨٤) النص هنا للأستاذ الإمام .

الإلهية على كل أمة تضاربت فيها القوى ، وتخالفت النيات ، واستبد كل من الوازعين فيها برأيه ، ومضى على ما تزينه له نفسه .

لم يأخذ المرحوم الخديو السابق بذلك الأصل الذي وضعه اللّه نظاماً لكل حكومة ، بل أخذ يعمل مع بعض خاصته للوصول إلى ما همَّه من التخلص من سلطة الضباط في الجنود الذين تحت إمرتهم ، فبدأ بعبد العال ظناً منه أنه كان أجرأهم وأشدهم نفوذاً في عساكره ، وأفضى بسره في ذلك الوقت إلى يوسف باشا كمال وكان ناظر دائرته الخاصة ، فأخذ يوسف باشا على عهدته موافاة إرادة مولاه .

استخلص يوسف باشا من صف ضباط ألاي السودان باشجاويشا شركسياً ، ودعاه إلى بيته في أوائل شهر مارس نة ١٨٨١ ، وأكرمه ، وكلفه أن يلوي العساكر والصف ضباط عن طاعة ضباطهم فيما يأمرونهم به إذا سيروهم إلى حادثة مثل حادثة قصر النيل ، وأن يقنعهم بأن ضباطهم لا يريدون بهم خيراً ، فإذا صدر الأمر بنقل أمير ألايهم أو غيره من كبار الضباط إلى ألاي آخر فعليهم أن لا يعارضوا في ذلك ، وأن يقبلوا كل ضابط يعين لهم . فذهب الأحمق وكتب عريضة ضمنها أن العساكر والصف ضباط لا يحبون ضباطهم ولا يريدون أن يكونوا تحت قيادتهم ، وإذا نقل أي واحد منهم إلى أية جهة فلا يعارضون أمراً من الأوامر التي تصدر بذلك ، وطلب من أفراد الجند أن يختموا عليها قائلاً إنها عريضة طلب فيها زيادة المرتبات لهم ، فختم الكثير منهم عليها لأنه لا علم لهم بالقراءة والكتابة ، وقد ألفوا تلك العادة التي عودهم عليها رؤساؤهم ، من أن المطالب التي يطلبها الجند من الحكومة تكتب بها عرائض ويطلب من الضباط أو العساكر إيقاع الأختام عليها ، غير أن أمين أحد البلوكات اطلع على العريضة فأخبر بها اليوزباشي سليم أفندي الزيدي ، وسلمها إليه ، وهو سلمها إلى عبد العال ، فقدمها عبد العال إلى نظارة الجهادية ، فأوصلها الناظر إلى الجناب الخديوي فأمر بالتحقيق لإظهار منشأ هذا الفساد ، فصرح الباشجاويش بأن يوسف باشا كمال هو الذي أمره ، فصدر أمر الجناب العالي بفصله من نظارة الدائرة الخاصة ظناً منه أن ذلك ينفي الشبهة في أن لجنابة يداً في الحادثة ، ولكن الضباط كانوا على يقين تام من أن ناظر الدائرة الخاصة لم يعمل عملاً إلا بإرادة مولاه ، ويقال إن عزل يوسف باشا كان بناء على طلب عبد العال ومساعدة عرابي له .

قال بعض كتاب الحوادث في تلك الأوقات إن العريضة كانت تحتوي على التماس

العساكر والصف ضباط أن يعفو الجناب العالي عنهم فيما أتوه من السير إلى ميدان عابدين يوم واقعة قصر النيل ، وأن ما فعلوا من ذلك إنما كان بإغراء ضباطهم لهم ، ولكن ذلك تأويل للحادثة بما لا ينطبق على الحقيقة ، على أنه ظاهر السخافة، فإن الجناب الخديو قد أصدر أمر عفوه عما وقع في تلك الحادثة عن جميع العساكر والضباط وانتهى الأمر فيها ، ولم يكن يخطر بالبال أن أحداً سيؤاخذ على ما فعل ، ولم يحدث من جانب الحكومة ما يوجب الريب في ذلك حتى يلتمس العفو ، بل كانت الظواهر جميعها متضافرة عن أن الرضاء من جانب الحكومة على الجند ورؤسائه تام عام .

وفي أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨١ حدثت حادثة أخرى ، وذلك أن رجلاً يسمى فرج بيك الزين من أمراء الآلايات المستودعين كان يسكن في طرة بجوار مركز ألاي السودان ، وكان من خدم جناب الخديو السابق رجل يسمى إبراهيم آغا التوتنجي ، فكان من رأي إبراهيم آغا أن يلقي الخلاف بين العساكر وبين أمير الألاي عبد العال بواسطة فرج بك الزين ، فاتفق معه على الأمر ، وكان لفرج بك صهر يساكنه في بيت واحد فاتخذه آله لتنفيذ ما يريد ، فتعرف إلى شاويش يسمى عبد الخير فدعاه إلى فرج بك فأكرمه وطلب منه أن يكثر من التردد عليه هو وإخوانه ، فذهب عبد الخير وأخبر البكباشي خضر خضر بما وقع له فسمح له بالتردد ، وأمره أن يخبره بما يكون ففعل ، واجتمع عند فرح بك اثنا عشر من صغار ضباط السودان في ليلة من ليالي شهر إبريل سنة ٨١ فأبلغهم فرج بك سلام جناب الخديو وأن جنابه يريد أن يؤمر عليهم أميراً سودانياً منهم (وهو فرج بك) ، وأنه متى صار الأمير منهم رقي الباشجاويش إلى بكباشي ، والجاويش إلى قول أغاسي ، والأونباشي إلى ملازم ، ولا يتم ذلك إلا أن تعملوا على ما أشير عليكم به ، وموعدنا للكلام في ذلك الليلة الآتية بعد العشاء على شاطىء البحر ، فتلقوا ذلك منه بالقبول ، وانصرف عبد الخير وأفضى بالأمر إلى خضر خضر فأذن له بموافاة الموعد ، ومتى ظهر لهم من كلامه ما يشير إلى الفتنة فعليهم أن يحضروه إليه ، ثم اجتمعوا في الموعد في مزرعة قمح على مقربة من البحر ، فطلب منهم فرج بك أن يرفعوا على ضباطهم شكاية من تصرفهم إلى الحضرة الخديوية ليبني عليها ذلك التغيير ، فعندما سمعوا ذلك قام واحد منهم وقال : هذا لا يريد بنا خيراً وعلينا أن نكرهه على الوقوف بين يدي ضباطنا في الحال ، فاتفقت كلمتهم على ذلك ، وطلبوا منه أن يسير معهم فأبى ، فاحتمله عبد الخير وساعده إخوانه حتى أحضروه عند خضر

خضر ، فكتبت الواقعة بالتفصيل إلى أمير الألاي ، فحضر وطلب محاكمة فرج الزين ، فحوكم وظهرت معه رسائل من إبراهيم أغا تدل على أنه مصدر هذا الشغب ، وحكم على فرج بيك بإنزاله عن رتبة القائمقام إلى رتبة البكباشي وبنفيه إلى السودان ، فعفا عنه الجناب الخديوي وأرسله إلى السودان موظفاً في وظيفة تليق به .

تأثير دسائس الحاشية الخديوية في عرابي

قدمنا أن سلطان الخوف ملك قلب عرابي بعد حادثة قصر النيل ، ودخوله في يمين الأمان مع علي فهمي لم يخفف شيئاً من قلقه ، وقد زاد في اضطرابه تكرر هذه الحوادث والوقوف على مصادرها ، وأن خاصة الجناب العالي هم العاملون فيها ، وهم لا يصدرون إلا عن رأيه السامي ، فأيقن أن العفو الصادر واليمين السابقة لم يكونا إلا ألفاظاً قصد بها إلهاؤه وإلهاء إخوانه عما يراد بهم ، وأن الإنتقام على ما صدر منهم ضربة لازب ، وأن ما اتخذه من وسائل جلب الجند إليه ، وجمع كلمتهم عليه ، لا يحميه من الغيلة ، ولا يؤمنه من السقوط في فخاخ الحيلة .

لهذا أخذ ينقي الجيش من كبار الضباط الذين لا يثق بهم ، ويخشى أن يكونوا عوناً على تدبير كيد يكاد به ، فأوحى إلى ضباط آلاي العباسية (آلاي عرابي) أن يخالفوا أوامر البكباشي (ألفي أفندي يوسف) ، وأن يهينوه إذا عرضت الفرصة ، فتجاوزوا الحد في سوء المعاملة معه إلى أن كلفوه يوماً بتقديم استعفائه فأبى ، ودافع عنه يوزباشي يسمى خليل أفندي علي ، وانتهى الأمر إلى عرابي فألزم البكباشي بأن يستعفي وحوكم اليوزباشي فحكم عليه بالسجن مكبلاً بالحديد ، ثم استودع مع القضاء عليه بأن لا يعود إلى الخدمة العسكرية أبداً ، وكذلك أشار إلى ضباط آلاي القلعة فطلبوا إلى النظارة عزل أميرهم حمد بك صدقي فعزل وعين بدله إبراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل ضباط آلاي الطوبجية فعزل حاكم الألاي حسين بك وعين بدله إسماعيل بك صبري ، وحصل كثير مما يماثل ذلك ولا فائدة في الإطالة بذكره .

* * *

أفراد الجند كثير ، وعدد الضباط عديد ، وقوة الجناب الخديوي أعلى من قوة عرابي ، وليس في الإمكان لضابط مثله أو لأعظم منه أن يملك مفاتيح القلوب ومغاليقها في جند مثل هذا مهما قل عدده ، خصوصاً بعد أن ألف أفراده وضباطه مناوأة أرباب

الإمرة فيهم ، وعرفوا في أنفسهم القدرة على رفع التقارير بالشكوى منهم بحق وبغير حق ، وبعد أن ذاقوا لذة النجاح فيما يسعون إليه من ذلك ، فمن الممكن القريب أن الحضرة الخديوية أو الحكومة نفسها توحي إلى بعض أرباب الكلمة النافذة من الضباط العظام بل إلى بعض أفراد الجند أن يوقع بعرابي وصاحبيه وأن يأخذهم في مأمنهم على غرة منهم ، فإن لم يكن ذلك بإزهاق الأرواح كان بإفساد القلوب عليهم وهم لا يشعرون ، ولو اتفق الجناب العالي مع حكومته على ذلك لتم لهما ما أرادا ، ولكن كان القضاء وسوء التدبير يسوقان البلاد إلى ما صارت إليه .

طلب عرابي مجلس نواب وسببه

تلك المخاوف استلفتت عرابي إلى أن يخرج من حوله وقوته الشخصيتين ، وأن يلتمس قوة تعلو سلطته وسلطة الحكومة معاً ، ولها من الشأن في مراقبة أعمال الحكومة ومناقشتها الحساب على ما يصدر منها خارجاً عن الدستور أو مخالفاً للعدل مما تخشى عواقبه وتتقي مصايره ، وكان يطالع في الجرائد وفي بعض الكتب المترجمة من اللغات الأوروبية ويسمع من بعض المطلعين على أحوال ممالك أوروبا أن مجالس النواب في تلك الممالك هي القائمة بحفظ أصول النظام ، وهي القاضية على كل حاكم بالتزام حدوده ، وبها محي الإستبداد في الأرواح والأموال ، وحفظت الحرية الشخصية في الأعمال ، ولعب بعقله هذا الخيال ، وظن أنه لو كانت في البلاد تلك القوة النيابية ، ولو أن حكومتها كانت حكومة شوروية لكانت الشورى أو مجالس النيابات عاصماً لحياته ، حافظاً لحقوقه في وظائفه ، ومأمناً يلجأ إليه ، إذا حوم طائر الإنتقام عليه ، ولم يعلم أنه لو كانت في مصر حكومة دستورية يقضي فيها القانون ولا يستبد فيها الرأي لأوخذ عرابي ومن معه أشد المؤاخذة ، ولقضي عليهم بجزاء ما هتكوا من حرمة القانون ، وما أدخلوا في الجند من الميل إلى الفوضى والإستهانة بالسلطة العليا ، وإنما الذي استبقى حياتهم بعد ما فعلوا تلك الأفاعيل هو ضعف سلطة القانون وعجزها عن إيقاف الداخلين تحتها عند حدود أحكامه ، وميل صاحب الرأي الأعلى في الحكومة إلى تلافي الأمر بما ظنه أسد وأنجح مما حدَّه النظام ، ولو كان ذلك الحاكم مقيداً بدستور أو بآراء نواب أمته لامتنع عليه أن يذهب إلى ما ذهب إليه ، ولقامت الأمة بلسان نوابها تطالبه أن يحل أشد العقوبة على من اعتدى على حدود ما شرعته لجندها ، ولكانت قوة الأمة قد قضت على قوة

الجيش وأبادتها لو خالفتها ، ولكن تلك معارف تعلو أن يتطاول إليها فكر كفكر عرابي ومن كان معه ، وغاية ما توهم أن مجلس النواب هو من أبناء البلاد وهم لا يسمحون بأن يقتل واحد منهم أو يعزل عن وظيفته وإن تعدى حدود كل نظام ما دام يطلب طلباً يظنه هو عادلاً ، لهذا أراد أن يستعمل ما بيديه من السلطة على الجيش في المطالبة بإنشاء مجلس نواب يكون له من الحقوق ما لمجالس النيابات في أوروبا ، ثم تخيل أنه إذا أنشيء هذا المجلس عرف أعضاؤه ومستنيبوهم فضل من كان السبب في تشكيله فيهتمون بالمحافظة على حياته وعلى نفوذه بما يستطيعون ، بل وثق بأنه يستعمل النواب كما يستعمل ضباط الجند ويسوقهم إلى الغاية التي يريدها منهم . ولم يخطر بباله أنه إذا فعل ذلك فقد سقط بالقوة التي يلجأ إليها إلى هاوية العدم ، فإنه إذا لعب بها فقد فتح لغيره باب الإستهانة بأمرها ، فيسهل عدم المبالاة بسيطرتها ، وإذا قهرها على أمر فقد مهد السبيل لمن هو أعلى منه سلطاناً في نظر الأمة أن يكرهها على عكسه ، فتنقلب عليه بعد أن كانت له ، وإذا كان المجلس تحت سيطرة الجند فما الفائدة من إنشائه مع وجود الجند ، فليستغن عنه بالقوة العسكرية ولتكن هي الملجأ دونه ، فكيف يتصور أن يطلب تشكيله ليكون واقياً مما لم يقو الجند على الوقاية منه ؟ .

وهذه أحاديث عقل ينبو عن فهمها ذهن شخص مثل عرابي تمثلت له جنايته في صور أغوال فاغرة الأفواه محددة الأنياب ، ولزمه خيالها في يقظته ومنامه ، فهو في فزع دائم يخيل له العزل والموت في كل شيء يراه ، يلتفت يميناً وشمالاً فلا يرى إلا سيوفاً مسلولة ، أو حبالاً منصوبة ، ولا يسمع من هواجس نفسه إلا صيحة واحدة : الخلاص الخلاص الهرب الهرب . ولم يتمثل في مخيلته مهرب أوفى له من طلب تشكيل مجلس النواب على الصورة التي قدرها له في نفسه .

وشد أمله في نيل أمنيته أن أغلب أهل الطبقة العليا من الناس ككثير من أهل الطبقة الوسطى يهمسون بما يدل على القلق ويشعر بالملل من إدارة رياض باشا لأعمال البلاد وسياسته فيها للمآرب التي بيناها ، فأخذ يتحسس ما في النفوس ، ويتسمع ما تنطق به الألسن . فوجد أن أمنية تغيير الحال لم تزل تجول في صدر كل واحد ممن كان ينتابه ، ولو قيل لطلاب التغيير: أن لا سبيل إليه إلا باستدعاء جناب الخديوي الأسبق إسماعيل باشا أو استحياء إسماعيل باشا صديق لاستسهلوا طلب ذلك بعد ما ذاقوا على عهدها ما ذاقوا ، فقد نُسي الماضي واحتدمت الشهوة في التلمص من الحاضر ، وكلمة

(مجلس النواب) كانت لم تزل دائرة على الألسنة ، وفي وهم الكثير ، ممن نظروا في سير الأمم الأوروبية، أن علاج كل داء ينحصر في تحقيق معنى هذه الكلمة (تشكيل مجلس نيابي وحكومة شورية) فلما نطق عرابي ، وهو صاحب النفوذ في الجند ، بأنه يريد إنشاء مجلس النواب سمع دوي الإستحسان من كل جانب ، وصفقت له الأحشاء بين الجوانح قبل أن تصفق له الأيدي ، فاشتد بذلك عزمه وإزداد طمعه ، وخيل له أن الأمة ستكون سنده .

ولعلمه أن علاقة مصر بالدولة العثمانية قد لا تسمح له أن يجاهر بإيجاد شكل في الحكومة المصرية ليس معروفاً عند السلطان العثماني . بدأ بتحرير عريضة أمضاها هو وعدد كبير من الضباط ختمها بالشكوى من استبداد الحكام في الأقطار المصرية ، وأن ذلك الإستبداد قد أضعف الأمل في الأمن على الأنفس والأرواح ، كما عاد بالقوة على نفوذ الأجانب حتى أصبحت مصالح البلاد في أيديهم وتحت تصرفهم ، وكاد اسم (الدولة العثمانية) ينسى ، واشرفت علاقتها بمصر على الإندثار والإمحاء . فورد له الجواب من بعض رجال (المابين) يحمل إليه تحية الخليفة العثماني ، ويحكي له أقاصيص رضاه السامي عن كل ما في مصر لمقاومة نفوذ الأجانب في إدارتها ومصالحها .

أخذ عرابي بعد ذلك يجهر بطلبه هذا ، وخاطب رياض باشا في شأنه فأباه عليه ، فأخذ يخالط بعض العلماء ويكاشفهم بمقصده من ثلم النفوذ الأجني ورد ما سلبته أيدي الأجانب إلى أربابه ، وفي أثناء ذلك كان يصور لهم السلطة الأجنبية الحاضرة إذ ذاك كأنها نسر حوم في جوها لإختيار خير الفرائس لينقض عليها ، ثم اختار من بينها الدين والعوائد الموروثة عنه لينشب مخالبه فيها ، وأنه لو دامت سياسة رياض باشا في منهجها لقضي على الدين وسننه ، وفي خلال هذا كان يزين لكل ذي شهوة منهم ما تميل إليه نفسه ويمينه بنيله إذا تغيرت هيئة الحكومة الحاضرة ، فوجد من (حضرات المشايخ) ـ وهم على ما نعهد من السذاجة والبعد عن معترك السياسات ـ إصغاء لقوله وتأييداً لرأيه ، وكذلك كان يخالط بعض الأعيان ومشايخ العربان ويقرر لكل من لاقاه أن لا سبيل لمبتغاه إلا بتأييده في طلب مجلس النواب ، فيجد أذهاناً مقتنعة ، وإرادات مستسلمة ، وذلك لأن القوة في يده ولأن نفوسهم تظن منتهى راحتها في التغيير على أي صورة جاء .

استحثه الحرص على إدراك المطلب أن يفضي به إلى ضباط الجيش ، وأن يثير في

أحلامهم الضعيفة تماثيل الأماني من العزة والسلطان ، والصعود إلى أعلى مراقي الرتب والمناصب ، وأن كل ذلك لا ينال إلا بمجلس النواب ، ولم يكفه أن يكون ذلك مطلباً لهم يشتهونه ويساعدون عليه عند القيام للإلزام به ، ولكنه كان يطلب إلى بعض الضباط أن يكتبوا به عرائض يبينون فيها ضرورة إنشاء المجلس ، وإنما يقام الدليل على تلك الضرورة بالطعن في هيئة الحكومة ، وبيان عدم كفايتها في كفالة الأمن على الأنفس والأموال والأعراض ، وبينما هو في ذلك إذ أحس الجناب الخديوي بمسعاه ، وعرفه بعض حاشية جنابه الكريم ، وبعد قليل ظهرت مسألة تسمى (مسألة التسعة عشر ضابطاً) .

مسألة الـ ١٩ ضابطاً

كتب البكباشي عبد اللّٰه أفندي الكردي تقريراً أمضاه هو وضابط (قول أغاسي) وستة عشر من اليوزباشية وملازماً وقدمه إلى ناظر الجهادية ، ومحصل ما فيه الشكوى من تصرف عرابي ومحالفيه ، وتعديهم حدود القانون ، واشتغالهم ببث الدسائس بين ضباط الجيش ، وحملهم على تقديم عرائض للجناب العالي يطلبون فيها فصل وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس الأمة وزيادة عدد الجيش والتصديق على القانون الجديد ، وأن عرابي قد صرح لهم بما معناه : أن القوة في يدنا ، والعلماء والأعيان ومشايخ العربان يعضدوننا ، ولا مندوحة للخديو عن إجابة طلبنا ، فإن لم يفعل خلعناه وأقمنا «حكومة جمهورية مستقلة» . فلما وقف الناظر على ما في التقرير أمر بتشكيل مجلس عسكري لتحقيق ما زعمه الضباط ، فقالوا : إنهم لم يكتبوا إلا ما سمعوا ، وزادوا على ذلك أن في الجيش كثيراً من المظالم والخيانات ، وطلبوا تحقيقها ، ثم قدمت إلى المجلس العسكري تقارير من ضباط الألايات تنسب فيها تهم كثيرة إلى هؤلاء الضباط الواقفين موقف المخاصمة مع عرابي وجماعته ، وانتهت المحكمة بإثبات أنهم كانوا مدفوعين من إبراهيم آغا التتنجي على كتابة ذلك التقرير، فحكم عليهم بعقوبات شديدة ، قابلها الجناب الخديو بعفوه الكريم ، غير أنهم فصلوا من الجند .

وفي أثناء هذا الإضطراب كان محمود سامي ورياض باشا يخطبان فيما يجب على الجند أن يؤدوه للحكومة ، وعرابي يجيبهما بتصديق ما قالا ، وينادي بأن الجيش آلة الحكومة المنفذة . . كلا الطرفين خادع مخدوع . .

***

في حوالي تلك الأيام كان قيام ضباط الألاي الرابع (ألاي عرابي) لطلب انفصال (ألفي بك) البكباشي لأنه المانع للألاي من الألايين الآخرين يوم حادثة قصر النيل ، فحملوه على الإستعفاء فاستعفى ، وأحيل على الإستيداع ، وكذلك فعل ضباط ألاي القلعة في طلب عزل أميرهم محمد بك صدقي فعزل ، وعين بدله إبراهيم بك حيدر ، وتبعهم ضباط ألاي (الطبجية) في طلب فصل قائدهم حسين بك ففصل ، وعين بدله إسماعيل بك صبري . كل ذلك ليستوثق عرابي لنفسه ، وليأمن على أن القوة الجندية بأسرها معه .

***

على أن ذلك لم يفتر عزيمة المخلصين من حاشية الجناب العالي ، فقد قيل أن بقية مما ترك جناب الخديو الأسبق إسماعيل باشا من الجواري السود كانت تحت تصرف الخاصة من الخدم ، فأخذوا يزوجوهن ببعض العساكر والضباط من ألاي السودان ، وكان أغوات سراي الإسماعيلية يدعون أولئك العساكر ويمنحون الواحد منهم نقوداً لا تعطي عادة لأمثالهم ، بحجة أن ذلك مساعدة لهم على معيشتهم مع زوجاتهم عتيقات السراي ، ولكن العساكر كانوا يقولون لضباطهم أن الأغوات يغرونهم بقتل رؤسائهم ، فيهيج غضب الضباط ، وتضعف ثقتهم في الأمن على أنفسهم ، ويشتد الرعب في قلب عرابي ومن معه ، وسواء صح قول العساكر أو لم يصح فأثره في إزدياد القلق والإضطراب لا ريبة فيه ، والإشاعات التي تتولد عنه لا تقل قيمتها عن الحقائق الثابتة ، وإنما وقود الفتن ما يقال لا ما يفعل .

***

في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ حدث أن عجلة (عربة) لأحد تجار الإسكندرية ، يقودها قائد أوروبي ، كانت تمر في الشارع المؤدي إلى سراي رأس التين ، فصدمت جندياً من عساكر الطبجية فقتلته ، فاجتمع رفاقه على أن يحملوه إلى السراي حيث يقيم الجناب الخديو ويلتمسوا منه الإهتمام بمعاقبة الجاني ، فحملوه مخالفين في ذلك رؤساءهم ، وساروا به في ضجة وولولة ، وصاحوا بطلب الإنتقام من القاتل ، فكبر الأمر على الخديو ورآه تطاولاً مخالفاً لآداب الجندية ـ وله الحق فيما رآه ـ فأمر العساكر بالانصراف فانصرفوا ظانين أن شكواهم قد قبلت ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس حربي لمحاكمتهم ، وحوكموا وصدر الحكم على الجندي الذي بدأ بدعوة رفقائه إلى الإشتراك

في حمل الميت إلى السراي بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ، وأن يقضوا مدة العقوبة في السودان ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجند في الأقطار السودانية ، ثم قدم الحكم إلى ناظر الجهادية فرفعه إلى الجناب الخديو فأمر بإنفاذه ، وسيق المذنبون إلى السويس ومنها إلى سواكن ثم إلى داخل البلاد السودانية .

بعد هذا كتب عبد العال حلمي أمير الفرقة السودانية تقريراً طويلاً يشكو فيه ما أصاب هؤلاء العساكر من قسوة الحكم ، ويبين قلقه من الحوادث التي تجري في ألايه والفتن التي لا تنقطع ولا تجف ينابيعها ، وأظهر استغرابه لشدة الحكم في حادثة مثل هذه مع مقابلة الجانين بالعفو فيما هو أعظم منها وأهم (كحادثة فرج الزين وغيرها) .

قدم التقرير إلى ناظر الجهادية ، رفعه الناظر إلى الحضرة الخديوية ، اشتد كدر الخديو لذلك وعده جرماً لا يقل عما اجترمه حاملو القتيل وملتمسو عقوبة القاتل ، فاستدعى النظار من القاهرة بالتلغراف ، فاجتمعوا في حضرته فتداولوا في الأمر وقرر (أي جنابه) ووافقه الأغلب من رجال النظارة ، على أن بقاء محمود سامي في نظارة الجهادية ، مع ميله إلى عرابي ومن معه ، هو منشأ هذه الفوضوية ، وأن لا سبيل لإيقاف سير هذا الداء ورد المتطاولين على السلطة العليا إلى الحد الذي رسمته لهم وظائفهم إلا عزل محمود سامي ، فقدم استعفاءه فقبل في الحال ، وعين (داود باشا يكن) ناظراً للجهادية ، وأعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل (أحمد باشا الدره ملي) من ضبطيه المحروسة ، وتعيين عبد القادر باشا مأموراً لها .

هنا أذكر ما أخبرني به بعض الثقات وهو : أن أسباب ميل الجناب الخديوي إلى استعفاء وزارة رياض ، أنه كان ينتهز الفرصة لتعيين داود باشا يكن ناظراً للجهادية ، لمكان المصاهرة الجديدة ، وأنه لم يتمكن من ذلك في حادثة عابدين لم يزل يتخذ له الوسائل حتى يتهيأ له أن ينفذ ما عزم عليه من هذه الحادثة التي لا تمتاز في شيء عما سبقها من أمثالها ، ومع ذلك فقد أظهر جنابه شدة قلقه من رياض باشا ، وأشيع في الإسكندرية بل وفي القاهرة أنه قدم استعفاء لتحققه من عدم رضي مولاه عنه ، وعلم رياض باشا بعد انصرافه من سراي رأس التين بضجر الخديوي من بقائه على ما أخبره به بعض الأوروبيين ، فرجع إليه وسأله في ذلك فأكد له أن لا صحة لما سمعه ، وأنه في المحل الأعلى من رضاه ، فأظهر رئيس النظار اقتناعه بما سمع ، مع قيام آلاف من الأدلة على ما يخالفه .

من العبث أن يقال أن رياض لم يكن يحس بوجود الخديو عليه ورغبته في اعتزاله للسلطة ، ولكن لذة المنصب والشغف بالرئاسة وثقة دولة الرئيس بنفسه وظنه أن لا صلاح للبلاد إلا إذا كان هو صاحب سياستها والقائم بتدبير شئونها ، كل ذلك كان يغالط إحساسه ويدافع وجدانه ، ويلتمس له العذر في البقاء ، ويصرف نظره عن أدلة الإنحراف عنه على قوتها ، ويقبل به على موهمات الركون إليه على ضعفها ، ولو حكَّم عقله وأنصف نفسه وبلاده لانصرف عن مقام السلطة مختاراً قبل أن ينصرف عنها مكرهاً ، فقد كان من المحتمل أن لا تبلغ الفوضى بالبلاد مبلغ ما وصلت إليه ، لو لم يضطر الضباط إلى حشد الجنود في ساحة عابدين لإكراهه على التنازل عن رئاسة النظار .

أراد داود باشا أن يقوِّم ما أعوج من النظام ، أو يرمم ماتقوض منه ، فأخذ يصدر الأوامر الشديدة إلى الألاليات يلزم بها أمراءها وضباطها كافة بأن لا يفارقوا مراكزهم العسكرية ، ويحظر بها على جميعهم ما اعتادوا عليه من الإجتماع في المنازل ، والتردد على المحافل ، ويطالبهم بإيفاء الأعمال العسكرية حقها من الدقة ، وأمر بإنشاء مكاتب في مراكز الألايات لتعليم القوانين العسكرية ظناً منه بأن ذلك يذكر الضباط والعساكر بأحكام النظام فيقبلوا على طاعته ، وتأخذهم الرهبة من مخالفته ، وكان يذهب بنفسه إلى ثكنات العسكرية ليلاً ونهاراً ليراقب تنفيذ تلك الأوامر ، واهتم سعادة مأمور الضبطية بمعرفة حركات ضباط الجيش ، خصوصاً الرئساء منهم ، وهم عبد العال وعرابي وأحمد عبد الغفار ليخبر ناظر الجهادية بما يكون من أمرهم خطوة بخطوة ، فأرسل العيون والجواسيس على بيوت الرؤساء منهم وكبار الضباط ، ولم يخف شيء من ذلك على عرابي ورفاقه .

القوة التي اعتمد عليها ناظر الجهادية ومأمور الضبطية

ما القوة التي كان يستند إليها ناظر الجهادية في إصدار أوامره ، ومأمور الضبطية في بث جواسيسه ؟ هي القوة التي يشير إليها إسم الوظيفة (ناظر جهادية . مأمور ضبطية) وهي من القوى المعنوية التي لا يظهر أثرها إلا بعد اليقين بأن قوة الجند من ورائها عند التواء الأمور عليها ، كسائر الوظائف في الحكومة لا تخضع الأنفس للقائمين عليها ، إلا ومثال القوة القاهرة منتصب أمامها ، وما تلك القوة القاهرة إذا لم تكن

سلاح الجند ؟ فإن كان الجند ـ وهو حافظ الوظائف في كل حكومة ـ خصماً لها أصيبت بالشلل ، كما يصاب به المخ تمزقت عنه عظام الجمجمة . غفل كل من ناظر الجهادية ومأمور الضبطية عن هذا الأصل المعروف عند الأمم كافة ، وظنا أن اسم الوظيفة له من السلطان في إنفاذ الأوامر ما يغلب قوة الجيش ويخمد نيران مدافعه وبنادقه ، وربما صار هذا السهو منهما مثالاً حذا حذوه كثير من السذج في مصر فيما تأخر من الزمان . نعم قد لا يبالي بقوة الجيش متى استعصى على النظام إذا قامت الأمة بأسرها للمحاماة عن دستورها ، وهمت بمعالجة جسمها بقطع ما فسد من أعضائه ، واستعاض الحاكم بقوة الرعية عن قوة أفرادها (وهم الجند) وأخذ لذلك من الوسائل ما هو أشد أثراً من كتابة المنشورات ، ونشر الوريقات ، ووسوسة الجواسيس ، وحشد الأخبار يتراكم كاذبها على صادقها ، ويغلب باطلها على صحيحها ، ليكافح بذلك حشد الجيوش وصلصلة السلاح .

لكن الأمة كانت لا تزال في النقاهة من مرض التفرق وشلل الإرادة ، (وأرجو أن تكون اليوم قاربت الشفاء) ، فهي إن حكمت على متمرد فإنما تحكم أفذاذاً ، كل يصدر حكمه لصديقه همساً يرجو أن لا يسمعه ثالث ، وقد يبالغ الأغلب فلا يقضي قضاءه إلا في نفسه ، وإن جهر بالقول لم يبلغ من نفوس السامعين إلا مجرد استحسان ، قد لا ينطق به لسان ، وإن نطق كان على طريقة القائل : فربما اجتمعت أصوات ، وعلت ضوضاء ، ولكن كل في مكانه لا تتحرك قدماه ، ولا تمتد يداه ، وأول صيحة من مدفع تخرس لها جميع الألسن ، وتخفت جميع الأصوات ، ويتبدل الزئير بالأنين .

ذلك شأن كل أمة لم تقوم نفوسها بالتربية السليمة . ولم تثقف عقولها بالمعارف الصحيحة ، ولم يبلغ بها حب وحدتها الملية أو الشعبية إلى حد أن يسهل عليها بذل المال والروح في سبيل صيانتها . كل أمة تفرق المطامع بين أفرادها ، ويصرف كل منهم شأنه عن شأن مجموعها ، ويلهيها العاجل عن الآجل ، ويذهب بها الحاضر عن المستقبل ، فلا سبيل للإعتماد عليها في دفع غائل ، ولا في مقاومة صائل ، وعلى ولي أمرها أن يبتدىء فيها قبل كل عمل بتهذيبها وإصلاح طباعها ، حتى تنشأ فيها الثقة بنفسها ، وتعلو منزلتها في نظرها ، ويغلب لديها أمر عامتها على أمر خاصتها ، عند ذلك تكون ينبوع سعادته في السلم ، وسياجه المنيع لصد عدوه في الحرب .

كان الجند طوع عرابي ورفقائه ، لا تحت طاعة الناظر ولا المأمور ، وكانت الأمة

على حالها التي ذكرنا طالبة لتغيير الحال كما قدمنا ، فالجند والأمة كلاهما كانا في جانب عرابي . أرقام المنشورات وأشباح الجواسيس قامت عند عرابي وإخوانه مقام إنذار لهم بسوء المصير ، فاشتد جزعهم ، فاستجمعوا كل قواهم لحفظ أرواحهم ومناصبهم . وكانت الليالي ليالي رمضان تكثر فيها الزيارات ، وتتيسر الإجتماعات ، وتنتشر الإشاعات ، فازداد عرابي ومشايعوه من الحراس تحفظاً مما عساه يقع من الغيلة ، وواصل اجتماعه مع اخوانه ومع كثير من أعيان القاهرة ، وتابع رسائله إلى بعض من يظنهم على ولائه في الأطراف ، وهو في كل ذلك يدعو إلى تشكيل مجلس النواب ، لتوهمه أنه الوسيلة الباقية لإتقاء شر الحكومة ، وكان يتردد في أغلب الأوقات على منزل سلطان باشا ويستمد منه المعونة بالقول والفعل .

سلطان باشا لم يكن من أغبياء الأغنياء في هذه البلاد ، بل كان فيه شيء من الفطنة يزينه الغنى ، وتعلي قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم ما يقال ، ويرضي السامع إذا قال . ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصاير الإنقلاب في الحكومات ، وتغير الأشكال عليها ، وما يصيب الأمم في مجاري الحوادث من تقدم وتقهقر . أفادته مناصبه السابقة أيام إسماعيل باشا شهرة وعلو صيت . حافظ على مكانته في النفوس ببسطة في الكرم امتاز بها على أمثاله ، فكان ينتاب منزله الأعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد في نفسه لهذا علواً على أقرانه . كان مثله مثل الكثير من الأعيان في استثقال يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفي استنكار تلك البدع التي جاء بها في وزارته ، خصوصاً إبطال السلطة الشخصية ، والأخذ على يد الأقوياء أن تطاول إلى استخدام الضعفاء رغم إرادتهم ، ووضع حدود يلزم الأعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها في علائقهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التي أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه . توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول إلى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصي فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع في عينه شرر الفتنة . عندما أحس أن عرابي يتلمس المعين على إنشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن ـ وصدق ظنه ـ أن عرابي لا بد أن يصل إلى ما يريد يوماً ما ، فمن الحزم أن يتفق معه في البداية ، ليكون له النصيب الأشرف من الفائدة في النهاية ، فكان أول من مد يده إليه ، وواثقه على التعاون في

طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلي والبحري في رأيه ، ويحثهم على الإجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا ويلح عليه في الطلب أن يستصدر من الجناب الخديوي أمراً باستدعاء مجلس النواب ، وتخويله حق النظر في وضع قانون يضمن له البسطة في حقوقه ، حتى يكون كمجالس النيابات في أوروبا ، ثم يكون ذلك دستوراً للبلاد تمضي عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فانقلب إلى عرابي وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحري والقبلي ، وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه إلى المنيا في أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ وقت اشتداد الإضطراب وتلاطم القوى(٨٥) .

كنت معروفاً بمناوأة الفتنة ، واستهجان ذلك الشغب العسكري ، وتسوئة رأي الطالبين لتشكيل مجلس النواب على ذلك الوجه وبتلك الوسائل الحمقى ، وكنت أذهب لزيارة سلطان باشا أحياناً ، فأرى من لدن الباب عرابي وبعض رفقائه جالسين معه ورؤوسهم بادية من النوافذ ، فإذا استأذنت للدخول وسمعوا اسمي أسرعوا بالفرار من محل الإستقبال العام إلى محل آخر ليختفوا ثم ينصرفوا . مررت ببيت (طلبة)(٨٦) ثالث يوم عيد الفطر ، فسمعت جلبة ، ورأيت بعضاً من صغار الضباط يجولون من جانب إلى آخر من البيت ، فدخلت للزيارة فوجدت عرابي وجمعاً غفيراً من الضباط ، ووجدت معهم أحد أساتذة المدرسة الحربية (ل . بيك س .)(٨٧) ـ وكان من الناقمين على الوزارة لأمر لا يستحق الذكر ـ فجلست واستمر الحديث في وجهته ، وكان موضوعه الإستبداد والحرية ، وتقييد الحكومة بمجلس النواب ، وأن لا سبيل للأمن على الأرواح والأموال إلا بتحويل الحكومة إلى مقيدة دستورية ، فأخذت طرفاً من البحث ، فأقمنا على الجدال ثلاث ساعات كان عرابي والأستاذ من طرف ، والكاتب من طرف ، هما يقولان : أن الوقت قد حان للتخلص من الإستبداد وتقرير حكومة شوروية ، والكاتب يقول : علينا أن نهتم الآن بالتربية والتعليم بعض سنين ، وأن نحمل الحكومة على

(٨٥) منتصف سنة ١٨٨١ م .

(٨٦) طلبة عصمت أحد قادة الجيش .

(٨٧) إختصار الاسم من عمل الشيخ رشيد رضا ، والإشارة هنا إلى «لطيف بك سليم» .

العدل بما تستطيع ، وأن نبدأ بترغيبهـا في استشارة الأهـالي في بعض مجالس خـاصة بالمديريات والمحافظات ، ويكون ذلك كله تمهيداً لما يراد من تقييد الحكومة ، وليس من اللائق أن نفاجىء البلاد بأمر قبل أن تستعد له فيكون من قبيل تسليم المال للناشىء قبل بلوغ سن الرشد يفسد المال ويفضي إلى التهلكة ، وختمت قولي بأنه لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة في إدارة شئونها فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجند ما يسعى إليه ، ونالت البلاد مجلس شورى لكان بناء على أساس غير شرعي ، فلا يلبث أن ينهدم ويزول ، وأرى أن هذا الشعب قد يجر إلى البلاد احتلالاً أجنبياً يستدعي تسجيل اللعنة على مسببه إلى يوم القيامة ، فتبسم (عرابي) ابتسام الساخط وقال : أبذل جهدي في أن لا أكون مورد هذه اللعنة ، وليس الجند هو الطالب لتشكيل مجلس النواب وإنما هو مؤيد لطلب الأعيان ووجوه البلاد ، فسألته : وعلى من تعتمد ؟ وممن أخذت الميثاق على ذلك ؟ فهمس إلي بصوت لا يسمعه إلا ثالثنا : إن سلطان باشا قد عاهدني على أن يجمع أعيان القطر من الوجهين ليتقدموا بالطلب متى سقطت وزارة رياض باشا ، ثم انصرفنا .

بعد أن استوثق عرابي لنفسه من سلطان باشا ، وأيقن بما وعده أن أهالي البلاد وأرباب الكلمة فيها سيكونون معه ، وبذلك يتحول عمله من عصيان غير مشروع إلى طاعة للأمة غير ممنوعة ـ فقد تخيل أن يضع نفسه ومن معه من الضباط موضع الآلة المنفذة لرغبة الأمة ، كأن الأمة هي التي استعملتهم ، فالثورة ثورة الأمة لا ثورة الجند ، وكل ما تأتي به الأمة في سبيل حريتها وتقويم ما أعوج من حكومتها لا يصادف منكراً ولا يستوجب عقاباً . هذا هو الحجاب الممزق الذي كان يسد على أعين الناظرين إليه ، والحجة الساقطة التي يقيمها للناقدين عليه ـ وبعد أن استحكم هذا الخيال من نفسه أخذ يترقب الفرصة لجمع رجاله لإلزام رياض باشا بتقديم استعفائه ، وكان يصل ليله بنهاره في التفكير والتدبير والمشاورة مع إخوانه ، وكلما عقدوا عزماً على شـيء عرض لهم ما ينقضه .

كل ذلك والجناب الخديوي بالإسكندرية ، وهم ينتظرون عودته ، وكان يزيد قلقهم ما كان يبلغهم من أن الجناب الخديوي استمال ألاي الحرس وأميره علي فهمي ، وعاهده على أن يكون قوة تقضي على من يخالف الأوامر من بقية الألايات ، وقد كانت الإشاعات في ذلك لا تخلو من صحة ، فقد أخبرني المرحوم علي باشا مبارك يوم مجيئه من

الإسكندرية في معيّة الجناب العالي أن افتراق ألاي الحرس عن بقية الألايات واستعداده لتنفيذ ما يصدر إليه من الأوامر مما لا ريب فيه ، وأنه عما قليل سيؤخذ في تقرير أمر فاصل تنحسم به هذه الفتنة وتباد به جراثيمها .

عاد الجناب الخديوي من الإسكندرية في أوائل شهر شوال ، وبعد عودته بأيام تجلى ذلك الأمر الفاصل الذي سمعت خبره من علي باشا مبارك ، فإذا هو من غرائب التدابير بل من عجائب الألاعيب ، ذلك أن الحضرة الخديوية بعد أن استمالت علي فهمي ورجاله وأعدتهم لمغالبة من يستعصي عليها من سواهم ، استمالت أيضاً أمير الألاي الخامس الذي كان مقيماً في الإسكندرية بجهة (باب شرقي) فأرادت أن ينقل الألاي الثالث الذي كان مقيماً بقلعة المعز بالقاهرة إلى الإسكندرية ، وأن يؤتى بالألاي الخامس إلى مصر بدلاً عنه ، وبذلك يكون في مصر الايان تحت طاعتها ، واللّٰه أعلم ماذا أرادت الحضرة الفخيمة بعد ذلك أن تفعل بهذين الألايين بعد استقرارهما في مصر .

هل كان الخديو يريد أن يصدر أمراً بالقبض على رئساء الفتنة ،فإذا قامت جنودهم لحمايتهم صدرالأمر بالحرب والقتال بين الطائعين والعاصين ؟ ما أظن أن ذلك خطر بالبال ، ولو مر ذلك بذهن جنابه لسهل عليه حسم الفتنة ثاني يوم واقعة قصر النيل ، ولكنها هواجس كانت تجول في الأذهان ، ثم تصدر عنها حركات وأعمال لا يدري صاحبها نفسه ما الغاية التي يريد منها .

ولما استحكم اليأس من نفس عرابي ، وظن أن الخطر محيق به ، كتب هو وجماعة من الضباط عريضة إلى السلطان يشكون فيها من الظلم ويلتمسون إرسال مأمور خاص لتحقيق ما يشكون منه ، وكان ذلك قبل حادثة عابدين بثلاثة أيام .

حادثة عابدين

أصدر ناظر الجهادية أمرين في يوم واحد أحدهما إلى إبراهيم بك حيدر أمير الألاي الثالث الذي كان يقيم في القلعة بالتوجه إلى الإسكندرية ، والآخر إلى حسين بك مظهر أمير الألاي الخامس أن يبارح الإسكندرية إلى القاهرة ليحل محل الألاي الثالث ، ثم أصدر أمراً إلى أمير الألاي الثاني أن يرسل من الضباط من يستلم المخافر من ضباط ألاي القلعة عند سفرهم ، فعندما وصل الأمر إلى إبراهيم بك حيدر ، وعرفه الضباط ، أسرع اثنان منهم إلى عرابي وأخبروه به ، ففزع لذلك هو ومن معه ، وهالهم الأمر ، وتمثل لهم سوء العقبى ، وأيقنوا أن في ذلك القضاء عليهم ، فأمر عرابي أولئك الرسل أن ينادوا في ضباط ألاي القلعة بعدم التسليم ، وبالإقامة في مواقعهم ، وأن يمسكوا من يأتي إليهم من الألاي الثاني للإستلام ، ففعلوا واجتمعت كلمتهم على ذلك ، وعندما حضر ضباط الألاي الثاني كتب محمد أفندي الرملاوي ومحمد أفندي السيد إلى عرابي بما محصله : «إن أربع بلوكات حضرت لإستلام مواقع الألاي ، وأمتعة أبنائكم قد ربطت فاحضروا بنصف ألايكم وإلا فنحن قائمون ، أما النصف الآخر فيبقى تحت قيادة محمد أفندي الزمر إلى العصر ثم يحضر .

عند ذلك كتب عرابي إلى نظارة الجهادية ينبئها بأن جميع الألايات ستكون في ميدان عابدين في نهاية الساعة التاسعة من ذلك اليوم وهو يوم الخامس عشر من شهر شوال في سنة ١٢٩٩ [٨٨] بعد أن كتب إلى جميع الألايات أن توافيه في الموعد ، وكتب إلى

(٨٨) ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

الجناب الخديوي يحيطه بذلك علماً ، وإلى قناصل الدول يؤكد لهم أن الغاية من جمهرة الجند داخلية محضة ، لطلب أمور عادلة ، فليكونوا مطمئنين على أرواح رعاياهم وأموالهم وأعراضهم .

أرسل الجناب الخديوي رضا باشا ليسأل عرابي عن السبب في اجتماع العساكر بساحة عابدين ، فأجاب عرابي : أن للجند مطالب يريد انفاذها ، فجاء رضا باشا وعرض الأمر على الخديو ، فأرسل طه باشا ليطلب إلى عرابي أن يسكن ويرجع عما عزم عليه ، ويحذره العاقبة . فكان الوقت قد حضر ، فقام الألاي بحضرة طه باشا وقام معه ألاي الطبجية . أما الجناب الخديوي فقد توجه بنفسه إلى ألاي الحرس (الألاي الأول) وأخذ ينصح الضباط ، ويذكرهم بأنهم أبناءه وحرسه الخاص ، وينذرهم بعواقب مثل هذه العصبية ، عصبية الجاهلية ، فصاحوا جميعاً : نحن جميعاً فداء لولي نعمتنا . فعند ذلك أمر جنابه أمير الألاي أن يوزع العساكر داخل السراي وأن يقيمهم على نوافذها ليقوها من الهاجمين عليها ، ثم استصحب رياض باشا وذهب إلى القلعة ، وعند وصوله طلب الضباط وسألهم عن الحامل لهم على مخالفة الأمر الصادر إليهم ، فأنكروا المخالفة ، فالتفت إلى أمير الألاي إبراهيم بك حيدر يستفهم منه فأجابه أن (فودة بك حسن) هو الذي أغرى الضباط بالمخالفة ، ومنعهم من التسليم ، وكان فودة بك على القرب من رياض باشا فجذبه من طوقه وقال له : مثلك يقاوم أوامر الحكومة ويمنع من تنفيذها ؟ وبينما هم في الكلام إذ ضرب أحد البروجية نوبة (سنكي ديك) فأسرعت العساكر إلى تركيب الحراب على البنادق ، وأحاطوا بالخديو ورئيس النظار ، وصاحوا : أطلق البكباشي ، فأمر الخديو بتركه ، وأخذ يخاطبهم : «ألست خديويكم ؟ ألست ولي أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب ؟ أو نقصت له مؤنته ؟ أو حرم من حقه في ملبس أو نحوه ؟ فلم جهرتهم بالعصيان وخالفتم أوامري ؟ .

فأجابوه بقولهم : «نحن جميعاً مطيعون لأوامر ولي نعمتنا ، ولكن قيل لنا أن الغاية من الأمر بسفرنا هو إغراقنا في البحر عند مرورنا فوق كوبري كفر الزيات» ، فأسف الخديو لذلك ، وانصرف على أن يذهب إلى العباسية لمنع عرابي من المجيء إلى ميدان عابدين ، فبلغه وهو في الطريق أن الألاي قد سبق إلى ساحة السراي ، فرجع هو ورياض باشا فوجد الساحة غاصة بالعساكر من كل فريق ، فدخلا من الباب الشرقي .

وأول من حضر من الآلايات ألاي السواري تحت قيادة أحمد عبد الغفار ، ثم

ألاي عرابي ، وألاي الطوبجية تحت قيادة إسماعيل بك صبري ، ثم الألاي الثاني تحت قيادة البكباشية ، لأن أميره محمد بك شوقي أبى أن يحضر معه ، ثم ألاي عبد العال ، وهو ألاي السودان تحت قيادة أمير الألاي ، وفرقة المستحفظين يقودها إبراهيم بك فوزي واجتمعوا جميعاً في مبتدأ الساعة التاسعة حسبما كتب عرابي .

وصل عرابي يقود ألايه ومعه ألاي الطوبجية تتخلل بطاريات مدافعه فرق العساكر وهو ممتط جواده شاهر سيفه ويحيط به عشرة من ضباطه شاهري السيوف كحرس له . أنبأه بعض الضباط أن علي فهمي قد أدخل عساكره في السراي للدفاع عنها إذا دعت الحال ، وقد ادخر كمية وافرة مما يحتاج إليه لذلك ، فاستدعى علي فهمي ، واشتد في توبيخه ، ورماه بالخيانة ، فأعتذر بأنه فعل ما فعل مداراة منه للخديو وتدبيراً لحيلة سياسية ، ثم أمر بالنداء في الألاى بالنزول ، فنزلت العساكر جميعاً ، واصطفت في الساحة مع بقية الجنود .

كانت قناصل الدول ومستشاروا الحكومة ونظارها قد حضروا إلى سراي عابدين ، وعندما رأى عرابي أن الجيش قد اجتمع بأكمله ما عدا ألاي القلعة ـ فإنه بقي في مقره بأمره ـ أمر بإقامة الخفر على أبواب السراي لمنع من يدخل إليها ومن يخرج منها .

أشرف الجناب الخديوي على العساكر ، وأمر بإحضار عرابي ، فحضر راكباً جواده سالاً سيفه محفوفاً بضباط السواري يحرسونه ، فأمر بإغماد سيفه والنزول إلى الأرض وإبعاد الضباط عنه ، ففعل ، ثم أخذ يخاطبه : «ألم أك سيدك ومولاك ؟ ألست الذي رقيتك إلى رتبة أمير ألاي ؟» فيجيبه عرابي : «نعم» ثم سأله : «لم حضرت بالجند إلى هنا؟ «فقال : لطلبات عادلة ، وهي عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة عدد الجيش ، والتصديق على قانون العسكرية الجديد ، وعزل شيخ الإسلام (الشيخ العباسي)» فقال الخديو : «كل هذه المطالب ليس من شأن الجند أن يطلبها» . فسكت عرابي ولم يجب بشيء .

ثم أشار القناصل على الخديو بالرجوع إلى داخل السراي خوفاً مما عساه يعقب هذه المخاطبة مما لا يحمد ، ثم تولى (المستر كولفين) المستشار الإنكليزي في المراقبة الثنائية وقنصلا انكلترا والنمسا أمر المخابرة مع عرابي في مطالبه ومطالب الجند ، فقال المستر «مالت» قنصل انكلترا لعرابي ؛ «إن عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب

تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لا الجند ، ولا ضرورة لزيادة عدد الجيش فإن البلاد آمنة مطمئنة وليس في الأمم من يريدها بسوء ، أماالتصديق على قانون العسكرية فسيكون بعد اطلاع الوزراء عليه ، وأما عزل شيخ الإسلام فقد يحصل بعد بيان أسبابه» .

أجاب عرابي ؛ «يا حضرة القنصل إن ما يتعلق بالأهالي من هذه المطالب لم أنهض إليه إلا بالنيابة عنهم ، فقد أقاموني نائباً عنهم في طلبه وتنفيذه بواسطة هذه العساكر الذين هم أبناؤهم واخوتهم ، وأعلم أننا لا نفارق هذا المكان ما لم تنفذ جميع تلك الرغائب التي أبديتها» .

قال القنصل : «تصرح بأنك تريد الوصول إلى ما تطلب بالقوة ، وهذه هي الهمجية التي تجر الخطر إلى بلادك ، وربما تفضي إلى ضياعها» ، فقال عرابي : «وكيف ذلك ؟ ومن الذي يعارضنا في شئون داخليتنا ؟ ولئن تحرش لذلك أحد فاعلم أننا نقاومه بكل ما لدينا من الحول والقوة ، ولو أدى ذلك إلى فنائنا عن آخرنا» . فقال «مالت» : «وأين هي القوة التي تكافح بها وتناضل عن بلادك ؟» فقال : «أستطيع أن أحشد في زمن قصير مليوناً من العساكر كلهم يسمعون قولي ويتبعون إشارتي ، فإن كانت دولة انكلترا هي التي تستعد لخصامنا فلتكن على حذر من ثورة عامة في الهند تقضي على حياتها فيه» . فقال القنصل : «وماذا تفعل لو لم تجب على طلبك ؟» فقال : «كلمة واحدة أقولها» فأجاب «مالت» : ما هي ؟» فقال عرابي : «أقولها عند اليأس والقنوط» .

ثم انقطعت المخابرات بين الجناب الخديوي وعرابي مدة ثلاث ساعات ، استولى فيها الضعف على جميع من كانوا داخل السراي من نظار وقناصل وغيرهم ، وظنوا أن من وراء هذا الإجتماع نيراناً تلتهب ، وحرباً تنشب ، لذلك أفضت مداولاتهم إلى التسليم والرضى بإجابة عرابي إلى ما يطلب ، لكن على شريطة التدريج في التنفيذ ، وأرسلوا إليه يخبرونه بذلك ، فقبل ما عرض عليه ، واشترط أن تعزل الوزارة قبل انصراف العساكر ، فجاءه الخبر في الحال بقبول استعفائها ، فطلب أن يعين شريف باشا رئيساً للنظار ومحمود سامي باشا ناظراً للجهادية ، فقبل شرطه وانصرف العساكر .

استدعي شريف باشا لقبول رئاسة النظار فتردد في ذلك أياماً لإحساسه بالضعف عن القيام بأعباء الوظيفة إذا استمر الجند على مناوأته للحكومة واستبداده بالسلطة فيها

يطلب ، واستعداده عند الإبطاء في موافاة مطلبه إلى إحاطة كرسي الحاكم بالسلاح ، وتهديده بالوثبة عليه إذا لم يسارع في سوق رغائبه إليه ، ولظنه أن دولتي فرنسا وانكلترا ربما كانتا معضدتين لرياض باشا ويهمهما أن يبقى في مسند الوزارة ، فإذا تولاها غيره خشي أن تنصبا له المكايد وتقيها له العثرات في سيره ، ولسابق علمه بالمخابرات التي كانت بين الضباط وبين الآستانة ، وبما في بعضها من الثناء عليه ، وأنه ورياض باشا على طرفي نقيض ، فرياض باشا هو ممثل النفوذ الأجنبي في مصر وشريف باشا هو الإمام المنتظر لتخليص مصر من ذلك النفوذ وإعلاء الكلمة العثمانية فيها ، ويخشى أن تظهر الحوادث عجزه عما يؤمل فيه .

كان شريف باشا رحمه اللّٰه من أقوى عوامل هذه النهضة التي انقلبت إلى فتنة ، كان من القائلين بأن النفوذ الأجنبي قد بلغ حداً لم يكن يمكن أن يبلغه لو لم يتساهل رياض باشا بالتسليم للأجانب في كل ما يطلبون . كان شريف باشا يقنع جلساءه بأنه إذا ملك فيها أوقف الأجانب عند حدودهم وسار بالوطن شوطاً عظيماً في مجده، كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون ويتواعدون ، ولهذا طلبوه رئيساً للنظار ، ولو عرض عليهم سواه لما قبلوه ، كان وجه الرئاسة يهش له على بعد ، وجمالها يخدعه وهو منها على موعد ، حتى إذا دنا منها ألفاها شكسة شرسة» .

تقييم أخير للأحداث العرابية

موقفي من الثورة[1]

لما نفي الشيخ جمال الدين بعد عزل شريف ببضعة أيام سنة ١٨٧٩ أمرت بأن أبرح القاهرة ، وكنت استاذاً في مدرسة المعلمين ، وطلب إلي أن أذهب إلى قريتي ، وكان خلفي في المدرسة الشيخ «حسن» ، وكان أعمى .

فسئمت وجودي في قريتي ، وأردت الذهاب إلى الإسكندرية ، وكان البوليس يراقبني ، فذهبت خفية إلى طنطا ، وأخذت أجول فيها مدة طويلة ، ثم رجعت إلى القاهرة أملاً في أن أقابل محمود سامي ، وكان صديقي ، وكان في ذلك الوقت وزيراً للأوقاف ، ولكنه كان غائباً ، فذهبت إلى علي باشا مبارك ، وكان صديقي أيضاً ، وكان وزيراً للأشغال، ولكنه قابلني أسوأ مقابلة ، ونصح لي في ذلك الوقت بألا أمكث في القاهرة لئلا يساء الظن بي وأتهم بالإشتراك مع العصبة التي تألفت من شاهين باشا وعمر لطفي وغيرهما من حزب إسماعيل ضد رياض ، فذهبت ثانياً إلى قريتي .

ولكني تولاني السأم ثانية ، لأن القرويين كانوا لا يفتأون يتشاجرون ، فعزمت على أن أرجع إلى الأزهر لكي أدرس فيه ، وكان رياض لا يجد أحداً يجيد الكتابة بالعربية لتحرير الجريدة الرسمية ، فاستشار محمود سامي فأخبره بأنه لو كان في مصر ثلاثة مثلي لنجت البلاد ، وكذلك قال بهذا الرأي الشيخ «حسن» الذي عين خلفاً لي بمدرسة المعلمين .

---

(١) كتب الأستاذ الإمام هذه الحقائق عن موقفه من الثورة العرابية إلى صديقه «بلنت» في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣ م .

وعلى ذلك عينت في آخر رمضان ـ أكتوبر سنة ١٨٨٠ محرراً ثالثاً للجريدة الرسمية ، ولكن المحررين اللذين كانا هناك أحسا بالغيرة مني فلم يتركا لي شيئاً أكتبه ، وعلى هذا لم يتحسن تحرير الجريدة ، فاستاء رياض من ذلك وأجرى تحقيقاً كانت نتيجته أن عينت رئيس التحرير ، ثم رقيت بعد ذلك إلى رئيس المطبوعات ، وكان هذا قبل نهاية سنة ١٨٨٠ .

وكانت أول مرة لقيتك (٢) فيها عندما زرتك مع «روجر» في فندق النيل ، وقد أرسلت لك محمد خليل(٣) ، وهو الذي جاء بك بعد ذلك لزيارتي في منزلي ، وكنت أنتقد الحكومة بشدة في الجريدة الرسمية ، وكنت لا أضيق على الجرائد باعتباري رئيس قلم المطبوعات .

ولكن لم تكن الثورة من رأيي ، وكنت قانعاً بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقبل مظاهرة عابدين بعشرة أيام التقيت بعرابي في دار طلبة عصمت ، وكان قد جاء مع عرابي لطيف بك سليم ، وكان هناك عدد كبير من الزائرين فنصحت لعرابي بالإعتدال ، وقلت له ؛ إني أرى أن بلاداً أجنبية ستحتل بلادنا ، وأن لعنة اللّه ستقع على رأس من يكون السبب في ذلك . .

فأجابني عرابي أنه يرجو ألا تقع هذه اللعنة عليه ، وأن سلطان باشا وعده بأنه سيحضر له عرائض لطلب الدستور ممضاة من جميع الأعيان ، وكان هذا صحيحاً . . فإن جميع العمد كانوا مستائين من رياض لأنه منعهم من تسخير العمال وقطع هذه العادة ، ولم ينضم سليمان أباظة إلى الثورة لأنه كان يعتقد أنه لم يئن أوانها بعد ، وكان الشريعي باشا ضد الثورة أيضاً .

ولكن لما منح الدستور انضممنا جميعاً إلى الثورة لكي نحمي الدستور(٤) ، ولكن

---

(٢) المخاطب هنا هو «ولفرد بلنت» .

(٣) من علماء الأزهر المستنيرين ، وأحد تلامذة الأستاذ الإمام ، وتتلمذ عليه «بلنت» في دروس اللغة العربية كان يأخذها عندما جاء إلى مصر .

(٤) وكان صدور هذا الدستور في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ م وهو مكون من ثلاثة وخمسين مادة . انظره في ملاحظ كتاب «بلنت» (التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر) ص ٨٠٢ ـ ٨١٨] . . وهذا التاريخ هو تقريباً تاريخ ورود المذكرة الإنجليزية الفرنسية التي اعتبرت تهديداً لمصر بأن الدولتين

عرابي لم يتمكن من ضبط الجيش ، وكانت عند الضباط مطامع عديدة .

ولم أكن أعلم شيئاً عن مظاهرة عابدين ، ولم أخبر عنها قبل لإعتقاد أني من حزب رياض ، ولكن المظاهرة دبرت برأي سلطان باشا وشريف باشا ، وكانت آراء الخديو كثيرة التقلب من جهة عرابي . وقد انضم إلى رياض وإلى داود باشا في محاولتهما سحق عرابي ، ولكن المتظاهرين أخبروا الخديو عن المظاهرة قبل حدوثها بيوم ، ووافق عليها لأنه كان يرغب في عزل رياض .

ستعملان معاً ضد الحركة الوطنية فيها بدعوى حماية الخديو توفيق ، ولقد كانت هذه المذكرة وذلك التهديد سبباً في انحياز الأستاذ الإمام للثورة دفاعاً عن مصر . . ومن ثم نستطيع أن نؤرخ بشهر فبراير سنة ١٨٨٢ م كبدء لمرحلة انحياز الأستاذ الإمام للثورة العرابية .

ملاحظات
على بعض أحداث الثورة[٥]

* في أواخر أيام إسماعيل حاول البعض إدخال «الماسونية» إلى مصر ، وكانت جميع المحافل المصرية متصلة بالمحافل الأوروبية ، وقد أنضم الشيخ جمال الدين إلى أحد هذه المحافل ولكنه لم يجد لها قيمة فخرج منها ، وكان إسماعيل باشا قد أخذ يشجع الحركة بنية الإستفادة منها وذلك عندما وقع في أزماته ، ولكن «الماسونية» لم تبلغ يوماً ما مركزاً قوياً في مصر .

* ومن المؤكد أن الشيخ عبيد قتل في التل الكبير ، فقد سمعنا إشاعات تقول أنه حي يرزق في سوريا ، ولما كنـا في المنفى في «بيروت» كنا نرسل إلى داخل البلاد للسؤال عنه ، ولكنهم كانوا يرجعون ويقولون إن رواية وجوده كاذبة .

* وكان محمود سامي دستورياً من عهد إسماعيل، وكان صديق شريف، وكان كلاهما ينشد آمالاً سياسية واحدة ، ومن الأرجح أنه أنذر عرابي بإزماع القبض عليه ، لأنه كان في ذلك الوقت عضواً بمجلس الوزراء ، ولا بد أنه كان يعرف هذه النية ، أما بعد مسألة قصر النيل فإنه كان مع عرابي والضباط قلباً وقالباً ، وكان هذا هو السبب في أن رياضاً تخلص منه وعين داود باشا مكانه .

---

(٥) كتب الأستاذ الإمام هذه الملاحظات في صورة نقاط أجاب بها عن أسئلة لصديقه «بلنت» حول بعض أحداث الثورة العرابية في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٣ م ، وهو نفس التاريخ الذي كتب فيه ملاحظاته على رأي عرابي في الثورة الذي كتبه «لبلنت» أيضاً .

* وكان رياض لا يقدر أهمية عمل عرابي ، ولكنه بعد ذلك صار يخشاه ، فابتدأ باحتقار الحركة والتقليل من شأنها لأن هذه كانت عادته ، إذ كان لا يعتقد أن للفلاحين شأناً يذكر في السياسة .

* واستقال شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢ ، لا لأنه تشاجر مع عرابي ، بل لأنه كان يخشى تدخل أوروبا ، وكان يعارض مجلس النواب في طلبه مناقشة الميزانية ، واستقال لهذا السبب ، وكان راغب باشا من أصل يوناني ، ولكنه كان مسلماً وكان رئيساً للوزارة في عهد إسماعيل ، ولكنه كان دستورياً . وقد عين بعد اللائحة ـ البلاغ الأخير الذي أرسله القناصل للحكومة ـ للحربية في هذه الوزارة ، وكانت علاقته بعرابي شريفة ، وقد بقي مع الحزب الوطني مدة الحرب .

* ويقول «بتلر» : إن أول عريضة قدمت كان تاريخها ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ ، والراجح أن هذا التاريخ صحيح .

* وكان إبراهيم الأغا من أقدر تلاميذ جمال الدين وأفضلهم في الأزهر ، وهو لا يزال حياً ، وهو موظف في المحكمة .

* لما انعقد مجلس النظار لكي ينظر في عريضة عرابي التي طلب فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقي ارتأى الخديو هو وعثمان رفقي أن يقبض على عرابي وينفى إلى البحر الأبيض(٦) ولكن رياضاً طلب القيام بتحقيق أولاً ، وبعد ارفضاض المجلس قابل طه باشا رياضاً وأخبره بأنه إذا اصطنع الرفق مع عرابي فإن الخديو يظن أنه ـ أي رياض ـ قد انضم إلى الجنود ضد الخديو طمعاً في الخديوية لنفسه . فلما سمع رياض ذلك سكت عن المعارضة ، وقد أخبرني بهذا بعد ذلك محمود سامي ، وكان وزيراً في وزارة رياض ، وكان إبراهيم أفندي الوكيل وحسن الشريعي وأحمد محمود زعماء الأحرار في مجلس النواب .

---

(٦) هكذا في ص ٦٤٤ من ملاحق كتاب «بلنت» (التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر) ، وأعتقد أن صحتها «النيل الأبيض» ، فهناك كان المنفى ، ولم يكن هناك مكان للنفي بالبحر الأبيض .

ملاحظات
على رأي عرابي في الثورة[٧]

أولاً : بخصوص الشغب على نوبار ، أقول إن رواية عرابي صادقة ما عدا قوله عن علي فهمي ، فإن الأمر الذي أعطى له بإطلاق النار على الطلبة لم يكن يقصد منه التنفيذ ، فكان علي فهمي ، إطاعة للأوامر ، يطلق النار في الهواء[٨] .

وقد أمر نوبار بالقبض على لطيف بك بعد انتهاء الشعب ، ولكنه أفرج عنه بعد ذلك لأن «الماسونيين» طلبوا ذلك ، وكان لطيف عضواً في الجمعيات الماسونية ، وكان يصرح بما قام به في هذه المسألة .

أما ما قاله عرابي بصدد خلع إسماعيل ، وأنه اقترح ذلك ، فأقول : إنه من المؤكد

---

(٧) في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ م استكتب «ولفرد سكاون بلنت» أحمد عرابي باشا صفحات في تاريخه ورأيه في أحداث سنتي ١٨٨١ ، ١٨٨٢ وذلك بعد عودة عرابي من منفاه . . ثم عرض «بلنت» رأي عرابي هذا على الأستاذ الإمام ، فكتب عنه هذه الملاحظات في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٣ م ص ٦٣٦ ـ ٦٤١ من كتاب بلنت .

٨) عبارة عرابي باشا التي يعلق عليها الأستاذ الإمام تقول : « . . . وذهب الخبر إلى إسماعيل باشا كي يهدىء الشغب ، فذهب ومعه عبد القادر باشا وعلي فهمي بك الملازم في حرسه ، فأمره بأن يطلق النار على الطلبة ، ولكن علي فهمي أمر باطلاق النار في الهواء فلم يجرح أحد» فالخلاف حول مقصد الخديو إسماعيل ، يرى عرابي أنه كان يريد من علي فهمي القتـل للمشاغبـين ، ويرى الأستاذ الإمام أنه أراد منه مجرد التهديد . . انظر رأي عـرابي في الملحق الأول لكتاب «بلنت» (التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر) الطبعة العربية ترجمتها لجنة بجريدة (البـلاغ) وأعيد طبعها في سلسلة (اخترنا لك) ص ٦١٨ ـ ٦٣٥

أننا كنا نتكلم سراً في هذا الشأن ، وكان الشيخ جمال الدين موافقاً على الخلع ، واقترح علي أنا أن أقتل إسماعيل ، وكان يمر في مركبته كل يوم على جسر قصر النيل . ولكن كل هذا كان كلاماً نتهامسه فيما بيننا ، وكنت أنا موافقاً الموافقة كلها على قتل إسماعيل، ولكن كان ينقصنا من يقودنا في هذه الحركة . ولو أننا عرفنا عرابي في ذلك الوقت فربما كان في إمكاننا أن ننظم الحركة ، لأن قتل إسماعيل في ذلك الوقت كان يعتبر من أحسن ما يمكننا عمله وكان يمنع تدخل أوروبا . ولكن لم يكن من المستطاع في ذلك الوقت تأسيس جمهورية إذا نظرنا إلى حالة الجهل الذي كان سائداً على العقول .

أما عن قول عرابي إن إسماعيل أخذ معه إلى «نابولي» ١٥ مليون جنيه ، فليس هناك من يعرف الحقيقة ، وإنما المعروف أن المبلغ الذي أخذه معه كان كبيراً جداً ، وكان إسماعيل يدخر الأموال في الأشهر القليلة التي سبقت خلعه ، فكانت الأموال التي تجبى من المديريات لكي ترسلها إلى وزارة المالية يأخذها هو لنفسه .

ثانياً : أما عن قول عرابي إن توفيقاً كان يأخذ الهدايا والرشا من مقدمي العرائض لوالده أيام كان إسماعيل خديوياً ، فقد يمكن أن يكون صحيحاً ، ولكن لم أسمع هذه الإشاعات ، وهذا العمل لا يتفق مع سلوك توفيق لما صار حاكماً ، فلذلك لست أصدق هذا القول .

ثالثاً : أما عن ظلم رياض ، فأقول : إن رياضاً كان ظالماً ، ولكن ظلمه لم يكن يبلغ سفك الدماء، فإنه كان على الدوام يكره ذلك ، فلم أسمع أنه كان يأمر بالفتك بالناس سراً ، ولم يكن هناك على أي حال خوف من أن يفعل ذلك بأحد قبل حادثة قصر النيل، ولكنا سمعنا أقوالاً وروايات عن محاولة قتل عرابي وغيره من الضباط في صيف سنة ١٨٨١ م .

رابعاً : أما عن حادثة أول فبراير سنة ١٨٨١ في قصر النيل فأرى أن رواية عرابي مرتبكة وغير صحيحة ، فإن العريضة الأولى التي قدمها عرابي وسائر الضباط كانت تتضمن الشكوى من الحيف الذي يقع بهم من عثمان رفقي ، وكان هذا العمل سبباً في غضب وزير الحربية فعقد نيته على أن يتخلص منهم ، وكان هذا أول ما لفت نظر القناصل إلى عرابي .

وكان البارون «دي رنـج[٩]» في خصام مـع رياض ، فـاهتم لذلـك بمسألـة الضباط ، أما العريضة التي يقول عرابي إنه قدمها بنفسه إلى رياض في يناير فلم تبين فيها أية إشارة إلى الدستور أو إلى زيادة الجيش إلى ١٨ ألف جندي ، فإن هذه الطلبات لم تقدم إلا في سبتمر ، بعد المظاهرات .

وكانت عريضة قصر النيل لا تزيد عن أن تكون شكوى من مساوىء عثمان رفقي وطلب عزله من الوزارة ، وكان رياض في المجلس الذي عقد عقب المظاهرات موافقاً على عمل تحقيق عن هذه العريضة ـ وكان هذا التحقيق يتطلب محاكمة الضباط وأيضاً عثمان رفقي أمام المحكمة العسكرية ـ وكان رياض يكره العنف ، ولكنه لما أوضح له أنه إذا لم يستعمل العنف سيعد سكوته دليلاً على تشيعه مع الضباط ضد الخديو اضطر في النهاية إلى أن يترك المسألة لعثمان رفقي يتصرف فيها كيفما شاء .

خامساً : أما عن مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فإني أقول أن السبعة الأشهر التي كانت بين مسألة قصر النيل ومظاهرة سبتمبر كانت مفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات . . فقد صار عرابي محبوباً عند الأمة ، واتصل بالحـزب الوطني ، وعرف سلطان باشا وسليمان أباظة وحسن الشريعي ، وعرفني أنا أيضاً ، وكنا نحن الذين طلبوا الدستور ، وقد اهتم هو بالدستور لأنه رأى فيه ضماناً من انتقام الخديو أو وزارئه منه كما كانوا ينتقمون أيضاً من سائر الضباط . وقد قال لي هـو ذلك جملة مرات ، وبناء على ذلك قدمنا العرائض نطلب الدستور ، وحملنا في الصحف حملات عديدة في هذا الصدد[١٠] .

وكان عرابي يزور سلطان باشا كثيراً في ذلك الصيف ، وكان سلطان مثرياً فكان يرسل إليه الهدايا من الغلات والخيول وغير ذلك لكي يعتمد على قوة عرابي وتعضيده لهذه الحركة الدستورية ، وحدثت مظاهرة عابدين بالإتفاق مع سلطان ، وقد أصاب عرابي في قوله : إن سلطان كان يطمع في أن يكون وزيراً بعد سقوط وزارة رياض .

---

(٩) قنصل فرنسا في القاهرة .

(١٠) قبل ذلك كان الأستاذ الإمام يرى التأني في طلب الدستور ، وسيأتي في بعض كتاباته إلى «بلنت» قوله : «وكنت قانعاً بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١» .

ولكن شريف باشا ، الذي صار رئيساً للوزارة ، لم يفكر في تعيين سلطان . وبعد ذلك أمكن مصالحة سلطان بإعطائه رئاسة مجلس النواب ، ولم يتشاجر مع عرابي إلا بعد اللائحة ، أي البلاغ الأخير الذي أرسله القناصل إلى الحكومة ، فإن عرابي جرد سيفه هنا في وجه سلطان ووجه أعضاء المجلس عندما رأى منهم تردداً في رفض اللائحة ، وكانا إلى هذا الوقت يسيران يداً بيد .

ورواية عرابي عن توفيق من أنه أرسل يقول له : «أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم» صحيحة ، وهي تظهر مركز الخديو أمام الضباط . وكان «كولفين[11]» مع الخديو في عابدين ولكنه لما كان لا يعرف العربية لم يلتفت عرابي إليه ، وكان الكلام مع «كوكسون[12]» ، وكان البارون «دي رنج» قد استدعته حكومته بناء على طلب رياض الذي شكا تشجيعه للضباط .

سادساً : أما عن الشغب في الإسكندرية فإن عرابي صادق في روايته عن عمر لطفي والخديو، فهما اللذان دبرا الشغب قبل حدوثه ببضعة أسابيع ، ولكن روايته عن «سيد قنديل» غير صحيحة ، فإنه كان ضعيفاً فلم يقو على إخماد الشغب ، وهو أيضاً مخطىء فيما ذكره عن «كوكسون» ، فإن الأسلحة التي وردت إلى القنصلية إنما جيء بها لحماية المالطيين وسائر الرعايا الإنجليز ، وقد حكم بالنفي على «سيد قنديل» عشرين عاماً ولكن عفى عنه بعد ذلك فرجع ، وهو الآن في داره في الريف في مصر ، وكثيراً ما تحدثت معه في هذا الموضوع .

وعرابي صادق في قوله إن حسن موسى العقاد وعبد اللّه نديم لم يشتركا في أحداث الشغب ، فإنه قد ذهب إلى الإسكندرية لإلقاء خطبة ، أما العقاد فقد ذهب في مسألة مالية .

---

(١١) هو السير أولاند كولفين ، المراقب المالي للحكومة البريطانية في مصر . .
(١٢) قنصل انجلترا في الاسكندرية .

في المنفى

رسالة إلى جمال الدين الأفغاني

مولاي[1] الأعظم حفظه الله وأيد مقاصده

ليتني كنت أعلم ماذا أكتب إليك . وأنت تعلم ما في نفسي كما تعلم ما في نفسك . صنعتنا بيديك ، وأفضت على موادنا صورها الكمالية ، وأنشأتنا في أحسن تقويم . فبك عرفنا أنفسنا ، وبك عرفناك ، وبك عرفنا العالم أجمعين . فعلمك بنا كما لا يخفاك علم من طريق الموجب ، وهو علمك بذاتك ، وثقتك بقدرتك وإرادتك ، فعنك صدرنا ، وإليك إليك المآب .

أوتيت من لدنك حكمة أقلب بها القلوب وأعقل العقول ، وأتصرف بها في خواطر النفوس ، ومنحت منك عزمة أتعتع بها الثوابت ، وأذل بها شوامخ الصعاب ، وأصدع بها جم المشاكل ، وأثبت بها في الحق للحق ، حتى يرضى الحق . وكنت أظن قدرتي بقدرتك غير محدودة ومكنتي لا مبتوتة ولا مقدودة . فإذا أنا من الأيام كل يوم في شأن جديد . تناولت القلم لأقدم إليك من روحي ما أنت به أعلم ، فلم أجد من نفسي

(١) رسالة بعث بها الأستاذ الإمام ، من بيروت ، عندما نفي ، وهي من الرسائل الهامة جداً في موقف الأستاذ الإمام من الثورة العرابية . وفي هذه الطبعة العبارات التي حذفها الشيخ رشيد من هذه الرسالة ـ عند نشره لها ـ ومصدر هذه الاضافة الدكتور علي شلش ـ انظر كتابه [الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٤٧ ـ ٥٢ ، ولقد صححناها ـ ونحن نراجع تجارب ال على الأصل الذي نشرته جامعة طهران سنة ١٣٤٢ هـ [مجموعة اسناد ومدارك چاپ نشده د سيد جمال الدين] .

سوى الأفكل[٢] والقلب الأشل واليد المرتعشة والفرائص المرتعدة ، والفكر الذاهب والعقل الغائب ، كأنك يا مولاي منحتني نوع القدرة . وللدلالة على قوة سلطانك حصرته في الأفراد فاستثنيت منه ما يتعلق بالخطاب معك والتقدم إلى مقامك الجليل هذا ، مع أنني منك في ثلاث أرواح لو حلت إحداها في العالم بأسره وكان جماداً لحال إنساناً كاملاً . فصورتك تجلت في قوتي الخيالية وامتد سلطانها على حسي المشترك ومعي رسم الشهامة وشبح الحكمة وهيكل الكمال .

فإليها ردت جميع محسوساتي ، وفيها فنيت مجامع مشهوداتي ، وروح حكمتك التي أحييت بها مواتنا ، وأنرت بها عقولنا ، ولطفت بها نفوسنا ، بل التي بطنت بها فينا فظهرت في أشخاصنا ، فكنا أعدادك وأنت الواحد ، وغيبك وأنت الشاهد . ورسمك الفوتغرافي الذي أقمته في قبلة صلاتي رقيباً على ما أقدم من أعمالي ومسيطراً علي في أحوالي . وما تحركت حركة ولا تكلمت كلمة ، ولا مضيت إلى غاية ، ولا انثنيت عن نهاية حتى تطابق في علمي إحكام أرواحك ومعي ثلاثة فمضيت على حكمها سعياً في الخير وإعلاء لكلمة الحق وتأييداً لشوكة الحكمة وسلطان الفضيلة . ولست في ذلك إلا آلة لتنفيذ الرأي المثلث . ومالي من سوائي إرادة حتى ينقلب مربعاً .

غير أن قواي العالية تخلت عني في مكاتبتي إليك ، وخلت بيني وبين نفسي التزاماً لحكم أن المعلول لا يعود على علته بالتأثير . على أن ما يكون إلى المولى من رقائم عبده ليس إلا نوعاً من التضرع والإبتهال ، لا أحسب فيه ما يكشف خفاء أو يزيد جاهاً . ومع ذلك فإني لا أتوسل إليك في العفو عما تجد من قلق العبارة وما ترى مما يخالف سني البلاغة بشفيع أقوى من عجز العقل عن إحداق نظره إليك ، وإطراق الفكر خشية منك بين يديك . وأي شفيع أقوى من رحمتك بالضعفاء وحنوك لمغلوبي حياء .

إني لا أحدثك يا مولاي عن شيء مما أصابنا بعد فراقك فقد تكفل ببيانه أخي في حبكم إبراهيم أفندي اللقاني سوى بعض ما تركه في كتابه من انقلاب بعض القلوب من خاصتك ، وتحول أحوالهم بعد نزول ما نزل بك . فقد تغلب أعوان الشر وأنصار السوء عقب جلائك بقوة جاههم وشدة بأسهم ، فأرغموا العقول على الإعتقاد بالمحال ، وألجأوها للتصديق بما لا يقال ، حتى إنهم غيروا قلب دولتلو رياض باشا على تلامذتك

(٢) الرعدة .

الصادقين أياماً معدودة ركن فيها إلى العمل بالشدة والأخذ بمبادرة الحدة . ولم يلبث أن وصلت إليه بعدما كانوا حجروا علي في بلدي ، وحظروا علي الدخول في المدن نحو أربعة أشهر . ففي أول إتصال برياض باشا جلوت عليه الأمر ، وكشفت له من الحقيقة ما خفي ، حتى زال ما لبَّس المبطلون ، وبطل كيدهم وما كانوا يعملون . ونزلت عنده منزلة حسدني عليها الكافة من العلماء والأمراء ورجال الحكومة ، بل وكثير ممن كان يدعي الإنتماء إلى حضرة مولانا المعظم : وقعدت من كل أمير مقعد النفس فلا ينطق إلا بما تريد حكمتك ، ولا يعمل إلا ما تشاء إرادتك ، فكأنك وحقك كنت وأنت في الهند بين أظهر المصريين ساعياً فيهم إلى مقاصدك العالية ، طالباً بهم أوج السعادة وذروة المجد والفخار .

وهكذا ضممت إلى كل من كان ينتسب إليك ، صادقاً في الإنتساب أو كاذباً تحسيناً للظن وإيثاراً لجانب العفو والكرم . لهذا ألقاني لم أتأخر عن مساعدة أولئك الأشقياء الأدنياء أديب إسحق وسليم النقاش وسعيد البستاني والهلباوي ومشاكليهم من اللئام ، فأصلحت لهم القلوب ، وفسحت لهم من الصدور ، وفتحت عليهم أبواب التقدم إلى المنافع الغزيرة (لكنهم لم يرعوا عهدا ولم يحفظوا وداً . ولا حاجة لي الآن إلى إيضاح ما صدر منهم خيانة ولؤماً ، فإن مولاي أعلم بمسيحيي الشوام ، وجميعهم مع بعض المصريين من إصطبل واحد) .

وألفت لحبك ممن حرم الشرف بلقائك قبيلاً قبيلاً ليس بالقليل ، يجلون قدرك ، ويعرفون لك فضلك . وكنا وإخواننا من المكانة في قلوب الناس كما شرح لك إبراهيم أفندي . ولكن هذا لم يلهني عن طلب الإنتقام لك والأخذ بثأرك من الوغد اللئيم والفدْم(٣) العظيم . وكدت أصل إلى البقية مما قصدت من طريق مألوف ومذهب معروف وغير معروف ، لولا غلبنا على الأمر قطاع طريق الخير ، اللابسين ثياب الأنبياء والسالكين مناهج الجبارين ، اللافظين لفاظات العلماء ، المتبطنين طباع الجاهلين ، انتحلوا طريقنا في الدعوة إلى الحرية . وتمكنوا بقوة السيف وضعف الحكومة من إقناع العامة بكونهم دعاة الحق وحماة القانون وهم رسل الفوضى وجرذان النظام . وكانوا في

(٣) الفدم ـ بفتح الفاء وسكون الدال ـ العيي عن الكلام ، في رخاوة وقلة فهم ـ والإشارة إلى الخديوي توفيق .

بداية أمرهم أشد الناس تعصباً عليك وعلى تلاميذك . واشتد معهم في التعصب أولئك الأنذال الذين قدمنا ذكرهم ، عندما رأوا بعض رجال الحكومة يميل إلى أهوائهم ، ويمدهم في بعض غيهم . غير أن مدتهم في العناد كانت قصيرة . ولم يمض إلا قليل حتى محصناً من قلوبهم وجلونا من بصائرهم ، فكادوا يشيمون ضياء الحق ، لولا أن أحاطت بهم ظلمات الغرور والغي . ومع هذا فكنا نستعملهم لما نريد ونديرهم كالآلات لغاية ما نحب بقدر الإمكان والإستطاعة ، إلى أن غلبت عناصر الفساد ، وعم الإختلال ، فطلبنا بأولئك الثائرين أن تخلص البلاد من الشقاء ، وينقذ العباد من طول العناء . ورجونا تأييدهم على ذلك من سكان الأرض والسماء ، وكنا ندرك بهم خلاصاً حسناً ، وانتقاماً شريفاً ، لكن لسوء البخت كان أحمد عرابي كما وصف الصابي أبا تغلب بن حمدان عندما قاتله عز الدولة بن معز الدولة[٤] ، وهزمه ، حيث قال فيه إنه لم يلق لقاء الباضع بالطاعة ، المعتذر من سالف التفريط والإضاعة ، ولالقاء المصدق في دعواه في الإستقلال بالمقارعة ، المحقق لزعمه في الثبات للمدافعة ، ولا كان في هذين الأمرين بالبر التقي ولا الفاجر القوي . بل جمع بين نقيصة شقاقه وغدره وفضيحة جبنه وخوره ، قد ذهب عنه الرشاد ، وضربت بينه وبينه الأسداد . اهـ .

وأزيد على ذلك مع توفير الأسباب وتفتح الأبواب ، وظهور الأمر للعيان ، وانجلائه لأذهان الصبيان ، واجتماع جميع القلوب عليه ، ونزوع الأهواء على اختلافها إليه ، فكان ما كان من العاقبة السوآى . ولسير خادمكم في تلك الحوادث نبأ طويل ، إذا أردت يا مولاي أن أقدم لك به تاريخاً مختصراً ربما يكون مفيداً فأنا رهين الإشارة .

ونحن الآن في مدينة بيروت نقضي بها مدة ثلاث سنوات على ما حكم به الشقي الغبي ، لا لذنب جنيناه ولا جرم اقترفناه . فقد قضت حكمتك القائمة منّا مقام الإلهام في قلوب الصديقين أن ننال الحق ولنا الحجة الباهرة ، ونصيب الغرض ولنا البراءة الظاهرة والذمة الطاهرة . وإنما ذلك أثر الحقد القديم نتيجة الرأي العقيم . ووالله يا مولاي لو فصلنا له من جلودنا ثياباً ، وصنعنا له من لحومنا كباباً ، وصببنا له من دمنا

---

(٤) هو الأمير البويهي [٩٣٢-٩٦٧م] الذي أدخل الخلافة العباسية تحت النفوذ البويهي [٣٣٤ - ٩٤٥ م] وأبو تغلب بن حمدان ، من أمراء الموصل الذين لجأ إليهم وإلى حمايتهم الخليفة العباسي المتقي [٣٣٠ هـ] وظلت الخلافة في حمايتهم حتى تمت سيطرةالبويهيين على بغداد .

شراباً لما كان لنا مفر من غدرته عند قدرته ، قاتله الله[٥] . فها نحن سالكون في سنتك وعلى سننك . وكنا كذلك ولا نزال إلى إنقضاء الآجال . ولولا أطفال لنا رضع ونساء لنا طوع أبينا لهم الذل وأنفنا لهم الضيم فأتينا بهم معنا إلى حيث أقمنا لكنت أول من تلقاك في مدينة باريس ، لأسعد بالإقامة في خدمتك ، وأفخر بذلك على العالمين .

ولما أعلمه من نفسي وما أتيقنه من يقينك ، وما أيدته أعمالي وأعمالك وأقوالي وأقوالك لا أتكدر مما أشرت إليه في كتابك إلى أبي تراب[٦] حيث طعنت في ثقتك بالمصريين ، وبالغت حتى سحبت الطعن إلى خادمك كاتب الأحرف وإبراهيم أفندي وزدت في المبالغة فأنفذت طعنتك بالداهية الزرقاء ، والبلية الحمراء . أما اختلال ثقتكم بالدواهي والبلايا فقد صادف محلاً . فقد نقضت عهدك وحالفتْ عدوك فاستبقته في الوجود وأنت موجود ، أرغم الله أنفها وجعلها طوع يدك ترمي بها من تشاء من أعدائك . أما ما يتعلق بنا فإني على بينة من أمر مولاي ، وإن كان في قوة بيانه ما يشكك الملائكة في معبودهم والأنبياء في وحيهم ، ولكن ليس في استطاعته أن يشكك نفسه في نفسه ، ولا أن يقنع عقله الأعلى بالمحالات ، وإن كان في طوعه أن يقنع بها من أراد من الشرقيين والغربيين .

وما حكم به سيدي من سلب الوفاء عن المصريين ربما تضافرت عليه الأدلة ، وتشهد لنا وله عليه الحوادث ، غير أننا لسنا أولئك . فقد أخرجنا المولى عن طباعنا وأنبتنا نباتاً حسناً غريباً لا يغتذي بغذاء تلك الأرض ، ولا ينمو بهوائها ، وإنما ينضر حيث يتيح له القدر من مثل عناصره ما يقوي به قوامه ويزهر زهره ويحلو ثمره، وإلا ذبل ومات واستؤصلت جذوره ، ورمى به إلى خارج البلاد .

وإني أعلم أن كلامي لا يزيد في يقين مولاي شيئاً ، وسكوتي لا ينقص منه ، فلنعد عن هذا ، ونستمنح من كرمه الواسع أن يمن علينا بأمرين ، أحدهما إرسال رسمه الفوتغرافي الجديد ، فإن هذا الخادم كان عنده نسختان من الفوتغرافية الأولى إحداهما أخذها أعوان الضبطية من بيتي عندما أودعت السجن كما أخذوا كتاب الماسون بخط مولاي المعظم ، والثانية كان استجدانيها سعد أفندي زغلول ، وهو من خواص

(٥) الراجح أن الإشارة هنا إلى الخديوي توفيق .

(٦) خادم الأفغاني .

محسوبيكم ، ولشفقتي عليه تركته له أياماً ليعيش عليها أعواماً . والثاني أن يتابع إرسال ما ينشره من فصوله السياسية والأدبية في الجرائد أيا كانت . فقد أعددنا دفاتر متعددة لنقل ما يوجد منها في أي جريدة ، وكتبنا ما نشر في جريدة النحلة وأول ما أدرج في البصير . وإلى الآن نبحث عن مقالة الشرق والشرقيين ، ولا نجدها .

وأضفنا إلى ذلك ما كان ينشر في جريدة مصر في الأيام السابقة من جميع الجمل التي جاء بها فكر سيادتكم . ثم إنا نخبر سيادتكم خبراً تسرون به ، وهو أن أعيان المسلمين من أهالي بيروت وأمراءهم لم يألوا جهداً في إكرامنا والإحتفاء بنا . ونخص بالذكر منهم السيد عبد القادر أفندي القباني وأعضاء عائلته ، وهم من ذوي البيوت الأصيلة ، رغماً عن أنف صاحب الجوائب ، والحاج محي الدين أفندي حماده رئيس مجلس البلدية ، وحسن أفندي بيهم ، وهو من أنبه الشبان وأعلمهم وأكتبهم وأشدهم ميلاً إلى الحرية . وقد آلى على نفسه أن لا يموت حتى يراكم ما لم يفاجأ . وأما الأمير الشهم عبد القادر الجزائري فقد أمر ولده أن يزور خادمكم هذا . وأتى لزيارتي . وما كل هذا إلا من آثار فضلكم . فلكم الشكر على نعمة وصلت أو تصل إلينا وإلى أعقابنا من بعدنا . ونرجو من سعة كرمكم أن تمنوا على خادمكم بأسطر من خطكم الشريف يحفظها حيث يحفظ سرك ، ويودعها في مستودع حبك . والله يحفظك ويتم مقاصدك . والسلام .

خادمكم محمد عبده

٥ جمادي الأول ١٣٠٠ (٧)

(٧) ويوافق هذا التاريخ الهجري ١٤ مارس سنة ١٨٨٣ م .

رسالة ـ ثانية ـ إلى جمال الدين الأفغاني

مولاي[1] المعظم أيده الله .

اليوم عرفت نفسي وكنت بها سيء الظن أرى ما سيق إلي أو يساق من الكرامة بين الناس إنما هو من أحكام البخت والإتفاق وغرور من السذج بنسبتي إلى خدمة المولى الجليل . وكنت أتيه على العالمين بتلك النسبة ، وهي عنوان الفضل والكمال ، مكتفياً برسوخها في نفسي وتقررها في الأذهان ، وأقول دعوا النـاس في غفلاتهم يـرزق الله بعضهم من بعض . أما الآن وقد حسبني الجناب العالي نتيجة لأعماله ، فإني أصدع بأفكاري قواعد الملكوت ، وأزعزع بهمتي أركان سطوة الجبروت ، وأدعو إلى الحق دعوة الحكيم ، وأذهب بأهل الرحمة مذهب الأب الرحيم ، خدمة لمقاصد مولاي . وإن يوم السعادة عندي أن يظهر لهذه الخدمة أثر أو ينشر عنها خبر . أما نهي السيد لعبده عن العقوق في الحقوق التي أوجبتها القرائح الذكية ، فمن حيث صدوره عنه أدب تتفجر منه ينابيع الخير والبركة ، ولكن من حيث توجهه إلى الخادم الأمين فهو من قبيل نهي الحق عن أن يكون باطلاً ، والنور عن أن يكون ظلاماً والكمال عن أن يكون نقصاً . بل نهى الإنسان عن أن يكون حماراً .

سبحان الله ما أسهل أن نماثله وأيسر أن ندين به حتى يبلغ الكتاب أجله . بلغنا

(١) أرسلها الإمام ، من بيروت ، إلى أستاذه ، عقب النفي . . وبعـد أشهر من تـاريخ الـرسالـة السابقة . انظر : الدكتور علي شلش [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٥٣ ـ ٥٥ . ولقد صححناه على الأصل المخطوط .

قبل وصول كتابكم الكريم ما نشر في الدبا[٢] من دفاعكم عن الدين الإسلامي (يا لها من مدافعة) رداً على مسيورنان فظنناها من المداعبات الدينية تحل عند المؤمنين محل القبول فحثثنا بعض الدينيين على ترجمتها ، لكن حمدنا اللّه تعالى إذ لم يتيسر له وجود أعداد الدبا حتى ورد كتابكم واطلعنا على العددين ترجمهما لنا حضرة الفاضل حسن أفندي بيهم فصرفنا ذهن صاحبنا الأول عن ترجمتهما . وتوسلنا في ذلك بأن وعدناه أن الأصل سيحضر فإن حضر نسر ، ولا لزوم للترجمة ، فاندفع المكروه ، والحمد للّه نحن الآن على سنتك القويمة : لا تقطع رأس الدين إلا بسيف الدين . ولهذا لو رأيتنا لرأيت زهاداً عباداً ركعاً سجداً لا يعصون اللّه ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون . ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل .

أسفت وتكدرت مما رأيته في كتابكم إلي وإلى أبي تراب من اللوم الشديد على إبراهيم أفندي . وعلمت أن ذلك من سوء تبليغ أبي تراب ، علماً أن إبراهيم أفندي ليس موضعاً للتهمة بما يشير إليه المولى في كتابيه . وإني أحلف بحرمة سيدي إنه لم يصدر منه أدنى أمر يشتبه أو يخل بحقوق مولاه . فإن انتقاله من البيت الذي كان فيه لم يكن إلا بعد أن ظهر أثر الرطوبة في عينيه ، وخشي عليهما من الرمد ، فاستدعى أبا تراب للإنتقال ، فأبى متعللاً بأن أهل البيت يخدمونه . وليس في البيت الجديد من يخدمه ، فسهل عليه الأمر ، فأبى ، وصمم على البقاء . ولم يكن تعلله صحيحاً في الحقيقة وإنما العلة الحقيقية هي ما تعهدونه فيه من الإحساسات الصبيانية . أما السيد إبراهيم فقد قام بخدمة أبي تراب أحسن قيام . كان يرافقه في شدة البرد وكثرة الأوحال إلى منازل الحكماء ومعاهد الأطباء مراراً عديدة قبل حضور مصطفى بيك . وكان يصحبه كأخ صديق ينظر إليه ويعامله معاملة المتساويين من جميع الوجوه . ولم يصرف عند الحكماء إلا ريالين فقط وبعض دراهم قليلة في أدوية ومراهم . وبعد حضور مصطفى بك كان العلاج مجاناً بدون أجرة . ومضى عليه زمن المرض ونحن جميعاً نتعهده في أغلب الأوقات . وإبراهيم أفندي بعد انتقاله كان يأتي إليه من قبل شروق الشمس إلى الساعة الرابعة من الليل ، ولا يتركه إلا وقت النوم . وكانت ثياب إبراهيم وكتبه وجميع لوازمه في أودة أبي تراب . ولم يكن في أودته الأخرى إلا فرش النوم لا غير . ثم إن أبا تراب

---

(٢) صحيفة فرنسية .

معنا في جميع الأوقات إلا ما قل، وإنا نعده كواحد منا، منزلته منزلتنا، إن مسه أحد بكلمة حسبناها في أعراضنا . أما ما ذكرته في شأن أديب أفندي وأمرك أبا تراب بالتردد عليه فلعل فيه حكمة تخفي على عقولنا ، ورأيكم أعلى وأرفع . على أني أرى في الإجتماع عليه ضرراً لنفس أبي تراب ، من حيث تغلب شهوته الحيوانية على قوته العقلية ، فالأولى به أن يكون بعيداً عن مثار الشهوات . وزادني كدراً أن أبا تراب عندما ذهب ليبلغ أديباً سلامكم أطلعه على المكتوب ، فقرأ منه ما ذكرتم في شأن إبراهيم أفندي . وكان كدر إبراهيم على هذه أشد من كدره على سوء ما بلغ عنه . وأبو تراب عجول في أخباره ، ، لم يخل من طيش الشرقيين . فالأمل أن لا تثقوا بما يكتب إليكم فيما يتعلق بشأن أتباعكم فقد يغضبه ما لا يغضب ويرضيه ما لا يرضي . وليس بين غضبه ورضاه إلا كما بين ضحكه وبكاه ، وهو ما بين لمحات البصر . أليس عجيباً أن ما نقله إليكم عني وأنا في حبس الحكومة المصرية قبل أن يراني كان متلقياً له عن محسن الجزار مع أني ما رأيته من نحو ثلاث سنين ؟ ثم بعد أن كتب إليكم ما كتب جاء لزيارتي في الحبس ولم يسألني عن شيء يتعلق بسيادتكم . وأظن أن حالة أبي تراب في الأخبار التي تكون من هذا القبيل لا تخفى على حضرتكم . فالرجاء أن لا تعتمدوا عليها ولا تعجلوا بتصديقها . فليس سهلاً على الصادقين في الإنتماء إليكم أن يشعروا بأن شيئاً كدر خاطركم من جهتهم وإن كان غير منطبق على الواقع . ونلتمس من واسع كرمكم أن لا تقطعوا عنا ما نطمئن به على صحتكم . والله يحفظكم .

محمد عبده

٨ شعبان ١٣٠٠[٣]

يهدي لسيادتكم مزيد السلام ويقبل أيديكم إبراهيم أفندي على اللقاني والشيخ أمين أبو يوسف من أهالي دمياط منفى في الحوادث المصرية ، والشيخ أحمد القباني من أفاضل بيروت ، والشيخ أحمد عباس من نبهائها وأرباب الأفكار الحرة[٤] ، وحسن أفندي بيهم وكل من له ميل إلى الحرية ودمتم في حفظ الله .

محمد

٨ شعبان ١٣٠٠

---

(٣) وهذا التاريخ الهجري يوافق ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ م .

(٤) في الأصل المخطوط «حرة» بدون الألف واللام .

رسالة إلى بلنت -١-

بيروت[1] في ١٣ رمضان ١٣٠٠ .

إلى السيدة آن بلنت ، متعنا اللّه بمحياها .

أما بعد ، فمن بين أولئك الذين لديهم معلومات عن الشغب في الإسكندرية يوجد مصطفى عبد الرحيم. وقد شهد الشغب ، ومنع تفاقمه بالجنود النظاميين التابعين لسليمان سامي (عليه رحمة اللّه) . وهو مستعد للإدلاء بشهادته إذا طلب منه ذلك . وقد أبلغني بهذا الليلة .

وأما أولئك الذين لديهم معلومات كاملة عن مسلك الخديو توفيق ومساعيه ، هو وأعوانه ، لتكدير الهدوء والسكينة في مصر ، وإثارة المسلمين على المسيحيين ، والمسيحيين على المسلمين ، فيوجد منهم هنا أحمد بك المنشاوي ، أحد أعيان مصر . وهو رجل ثري ذو عزم واستقامة لا مزيد عليها . وكان قد قام بحماية المسيحيين أثناء حوادث الشغب في طنطا ، وكذلك في المذابح الأخرى التي جرت في مديرية الغربية ، في عهد مديرها إبراهيم باشا أدهم ، صنيعة الخديو الذي عين في ذلك المنصب عقب ضرب الإسكندرية . والرجل (المنشاوي) على استعداد للإدلاء بالشهادة ضد الخديو

---

(١) أرسل الإمام هذه الرسالة إلى بلنت ـ عبر زوجته ـ لأنها قارئة للخط العربي . وتاريخ كتابتها يوافق ١٨ يوليو سنة ١٨٨٣ م . ولقد ذكر بلنت أنه تسلمها في أغسطس سنة ١٨٨٣ م . انظر د. علي شلش [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٦١ .

وعملائه أمام أي قضاء ، أو أي محكمة ـ حتى في مصر . وهو لا يخشى في ذلك أي شيء ولا يهدده أي خطر . وقد كان في نيته أن يكتب باختياره خطاباً إلى المستر بلنت ، كي يعبر له عن استعداده ، ورغبته الحارة في وضع ما يعرفه من أمور أمام الإنجليز وكل ذي ميل إلى العدالة والمساواة . وهو مقيم الآن في بيروت . وإذا شئتم استدعاءه فلن يتأخر .

أرجو إبلاغ تحياتي إلى المستر بلنت ، ونقل جزيل الشكر إليه على همته وأعماله الجليلة ، بإسمي وباسم كل مصري ـ وكل انجليزي أيضاً . كما أرجو إبلاغ تحيتي إلى السيد صابونجي[٢] .

شملك الله برعايته .

محمد عبده

(٢) [١٨٣٨ ـ ١٩٣١ م] صاحب مجلة «النحلة» [١٨٧٧ ـ ١٨٨٠ م] وهو قس لبناني ، اشتغل بالصحافة .

رسالة إلى بلنت ـ ٢ ـ

باريس[1] في ١١ إبريل ١٨٨٤ .

إلى صاحب السعادة صديقي العزيز ، صديق المسلمين ، ومعين العرب والمدافع عن الأمة المصرية .

بعد التحيات إليك وإلى المهذبة الفاضلة الليدي آن بلنت ـ وصلتنا رسالتك بالأمس . ولما قرأناها وجدناها مفعمة بالحكمة والنصائح النافعة للمسلمين . وقد أكدت ثقتنا فيك كصديق لهم .

يقدم لك التحية السيد جمال الدين . وسوف يكتب ـ على وجه اليقين ـ إلى أهل الهند في حيدرأباد وغيرها ، وينصحهم بالتزام الهدوء ، ويسكن ألبابهم على نحو ما اقترحت ، ويبسط لهم الفكرة التي صغتها بوضوح في رسالتك ، ويضع أمامهم التفاصيل بأفضل أسلوب وأبسطه .

أما بعد .

فقد اغتبطنا للنصيحة التي تكرمت بها علينا ، ووعدك بمساعدة صحيفتنا (العروة الوثقى) وقد كان هذا أملنا فيك . وما من شك في أن اللّه عز وجل قد خلقك لفعل

---

(٣) كتبها الإمام جواباً على رسالة لبلنت ، من لندن في ٧ إبريل سنة ١٨٨٤ م ـ انظر د. علي شلش [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٦٢ .

الخير ومساندة قضية الحق والزود عن المظلومين . وهذا هو الوجه الحقيقي لصحيفتنا ، فضلاً عن خدمة تلك الأفكار التي تشقى من أجلها ، أعني الحفاظ على استقلال الأمم الشرقية ، ونصح الحكومة الإنجليزية حتى تتخلى عن مسلكها الذي يشقى عقول المسلمين ، وتسرع بمد يد الصداقة إليهم ، حتى تضمن وقوفهم في صفها .

ونحن ، في الحقيقة ، لا نحب تلك الدول الكبرى الأخرى التي أشرت إليها في رسالتك ، ولا نحن نسير في ركاب أي منها[٢] .

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

صديقك المخلص

محمد عبده

---

(٢) كان بلنت قد تحدث ، في رسالته ، عن فرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا ، مقارناً بين موقفهم وموقف الإنجليز من أمم الشرق .

رسالة إلى بلنت[3]

لقد[1] طالعنا تصريحاً للرائد (الميجور) ماكدونالد نشره في الكتاب الأزرق (مصر ١٨٨٤) ، وفند فيه الخطاب الذي نشرته صحيفة «التايمز» للمستر بلنت . وقد لاحظنا عليه بعض الأمور التي تستدعي التعليق .

ولست أدري هل يمكن أن تكون فترة الأسابيع العشرة التي قضاها مع المستر كاميرون في طنطا كافية لتمكينه من فهم الحالة الحقيقية للأوضاع التي كتب عنها .

لن أناقش هنا تاريخ فصل إبراهيم أدهم من منصبه كمدير ، ولكني أزعم أنه كان يجلس يوم مذبحة طنطا في الطابق العلوي من حكمدارية الشرطة ، وأنه كان يراقب القتلة والمقتولين من نافذة ذلك الطابق ، وأن أولئك الأشخاص قد قتلوا في فناء المديرية تحت بصره ، وأنه هو نفسه أمر السقائين بتنظيف أرضية مبنى المديرية من الدماء . (وقد أدلى السقاءون بشهادتهم حول هذه الواقعة أمام هيئةالتحقيق في الحوادث) .

أما ما يذكره ماكدونالد حول تقاطر كثيرين من الأوروبيين على حكمدارية الشرطة بحثاً عن الأمان فليس من الصحة في شيىء ، فيما عدا أن الشخص الذي قام بحمايتهم كان علي أفندي لبيب مأمور شرطة المدينة ، الذي أنقذ أرواح الكثيرين ، ولكنه اعتقل

---

(٣) كتبها الإمام من باريس . . وتلقاها بلنت في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٤ م . انظر د. علي شلش [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٦٣ ـ ٦٦ .

بعد الحرب ، وزج به في السجن ، حتى نهاية التحقيق ، ثم حكمت عليه المحكمة بالأشغال الشاقة لمدة عام بعد الكثير من الشفاعة .

والآن ، أي ذريعة وراء القبض على هذا الضابط ، الجدير بالثقة وقد شهد بحمايته للمسيحيين الرائد ماكدونالد (الذي فهم الحقيقة كلها في عشرة أسابيع) ؟!

أما إبراهيم أدهم فهو كردي ـ لا شركسي ـ كان يشترط على الحكومة ، في كل مرة يتولى فيها منصباً ، أن يخول استخدام «الكرباج» مع الفلاحين والعمد في المنطقة . أجل ! فحين كان مديراً للمنصورة في عهد وزارة رياض باشا الأولى علم الأخير بأنه يسيء معاملة الناس بالكرباج ، فكتب إليه بما يلي : «عليك بالإحتكام إلى القانون ، واستخدام الرأفة في الإدارة. وإذا استخدمت الكرباج فسوف تجرُّ على نفسك التعنيف الرسمي .» وحين تسلم هذا الأمر قدم استقالته من منصبه ، وأبى ألا يدير أمور الناس بالرأفة وطبقاً للقانون .

وكانت استقالته في عهد وزارة محمود سامي لهذا السبب أيضاً . ولما أعاد الخديو تعيينه مديراً للغربية ، بعد الحرب ، استمر في إدارته دون أن يغير قسوته المعهودة . فلما إزداد عدد أعدائه فيها بعد ، ونفد صبر أهالي مديريته ، حتى لم يعودوا يحتملونه ، غضبت عليه الحكومة ، وفصلته ، وعينت مكانه حسين باشا سراي .

لقد كان إبراهيم أدهم من مؤيدي حركة عرابي الأولى ، ولكن حين وقعت مذبحة طنطا علم عرابي أنه شارك فيها ، بالتحريض أو بالفعل ، فأمر بالقبض عليه . ولم يقبض عليه بسبب عدم اشتراكه في الفتنة ، ولكن الحقيقة أنه قبض عليه في ثالث أيام المذبحة ، قبل معرفة ما إذا كان سيؤيدها أم لا . والحق أن التلغرافات الرسمية ذات اللهجة الجازمة التي كان يبرق بها إلى وزارة الحربية إنما تكفي للإشارة إلى أنه لا يستحق الثناء الذي أغدقه عليه الرائد ماكدونالد . وربما أثنى عليه بعض الضباط الإنجليز ، ولكن لا أعد هذا كافياً لتبرئته من أعمال العنف التي ارتكبها وإذا شاء أحد أن يلم بدرجة الوحشية التي مارسها إبراهيم أدهم فليسأل في ذلك ابنه ـ إبراهيم حفظي بك .

أما فيما يتعلق بالتعس يوسف أبو دياب فقد وصل إلى محطة السكة الحديدية يوم المذبحة ، بعد ثلاث ساعات من بداية الشغب . ولم يقم بالتحريض على أي شغب (ولا

أي شخص) ، وإنما أنقذ فتاة مسيحية ، ونقلها إلى المديرية ، ثم قام بتأنيب المدير ، وآخذه على الجلوس في المديريـة والسماح بقتـل الناس . ولهـذا السبب شنق الرجـل التعس .

وأما أولئك الأوروبيون الذين يسجل ماكدونالد شهاداتهم فكانوا في حالة فزع شديد ، إلى درجة أنهم لم يتعرفوا على أولادهم ، وكانوا يجرون بحثاً عن أي جحـر يختفون فيه ـ فكيف إذن تأتي لهم أن يتعرفوا على يـوسف أبي دياب وتمييـز وجههه أو كلامه ؟

لقد شهد ناظر المحطة ومكتب التلغراف ببراءة يوسف أبي دياب في البداية ولكن المدير إبراهيم أدهم هدد جميع الناس بالإعتقال والموت إذا لم يدلوا بشهاداتم على هواه . وهكذا غيروا شهاداتهم بالإكراه . وترتب على ذلك أن الأقوال التي أدلى بها الأهالي قد صدرت جميعاً تحت ضغط الخوف . ولكن لجان التحقيق تلك وتصرفاتها جزء لا يتجزأ من تصرفات الحكومة المصرية الإنجليزية بعد الحرب ، وهي تصرفات تجيز التحقيق والتحري . ونحن نعرف حقيقة مجراها وأفعالها . ولا يوجد عاقل يؤمن بها ، لأنها من ذلك الصنف الذي يجلس فيه العدو ليفصـل ويحكم على عـدوه . وإذا تكلمنا عنهـا لاستلزم الأمر أن نروي كل شيء عن تصرفات الحكومة بعد (معركة) التل الكبير ، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الإفراط في الإسهاب ـ بغير طائل .

وقد اعترف أقارب القتلى ببراءة يوسف دياب ، والتمسوا العفو عنه من اللورد دوفرين الذي أحال الملتمس إلى الخديو ـ ثم صدر العفو ، ولكن الأمر بشنقه صدر سراً قبل نفاد الوقت المحدد لتنفيذ الإعدام . فلم تصل أنباء العفو إلا بعد التنفيذ .

ربما استطاع ماكدونالد إقناع الأوروبيين ـ من فرنسيين وانجليز وغيرهم ـ ولكننا نعرف قيمة مثل هذه الشهادة . ولو كانت عندنا حكومـة حرة وعـادلة لتـوصلت إلى الحقيقة عن طريق طاقم مختلف من الناس .

لقد نشر السيد عثمان(٢) مقالة طويلة في صحيفة L'Intransigeant(٣) . وضمنها جميع الحقائق . وكذلك فمن المعروف للبعض أن أول رئيس للجنة التحقيق في طنطا أراد

(٢) الإشارة إلى عثمان غالب ـ أحد أنصار الثورة العرابية ، والمشاركين فيها .

(٣) صحيفة فرنسية .

إجراء التحقيق بعدل وإنصاف ، وأن يستجوب المدير إبراهيم أدهم حول مدى تورطه في حوادث الشغب . ولكن الحكومة ، التي تثق فيه ، فصلته وعينت مكانه محمود باشا الفلكي الذي كان يوجد في طنطا بالإسم في حين كانت الإدارة توجد في القاهرة بالفعل .

وهكذا تم إنقاذ المدير من المحاكمة ، وتم شنق يوسف أبي دياب بدلاً منه . لعل من الأفضل الصمت عن تصرفات الماضي ، لأن الحديث عنها سيفتح الباب على مصراعيه أمام توجيه اللوم للحكومة الإنجليزية التي تبغي إقرار العدل في مصر .

رسالة إلى برودلي من بيروت

جناب المحترم المستر برودلي المتشرع الماهر . حفظه اللّه .

بعد السلام على حضرتكم .

نحن في غاية الشوق لمشاهدة جنابكم . ونسأل اللّه تعالى أن يمنحنا ذلك في أوقات سرور وهناء . ثم إننا من يوم خرجنا من القاهرة ونحن نقاسي آلاماً ومصاعب إلى هذا الوقت ، وإقامتنا الآن في مدينة بيروت ، وقد رقمنا إليكم هذه الأحرف راجين أن تشرفونا ببعض مكاتبات من طرفكم حتى نطمئن على صحتكم ، وبعد ذلك يمكننا أن نفيدكم بأحوالنا السيئة ونخبركم بأفكارنا المضطربة ، فقد علمنا أنكم بمكانة عليا من الإنسانية ، ودرجة قصوى من مكارم الأخلاق ، ولسنا ننسى ما صنعتم معنا من المعروف والمروءة ، ونسأل اللّه أن يقدرنا على القيام بشكركم على ذلك ، وإذا كتبتم إلينا فاكتبوا هكذا على ظرف المكتوب : إلى بيروت . يصل للشيخ حسن الكتبه بسوق النجارين بيته بشارع الولاية .

واقبلوا مني العناق المثلث ودمتم في حفظ اللّه .

محبكم محمد عبده
١٩ فبراير سنة ٨٣

إذا[1]كنتم تعلمون أين صديقي رفعت بيك فابلغوه مني كثير السلام .

(محمد)

أقدم[2]لحضرتكم مزيد الإحترام ، وأُهدي إليكم وافر السلام ، وأرجو تشريفي بمكاتبة من طرف حضرتكم ، ودمتم في حفظ اللّه[3] .

توقيع وختم
أحمد عبد الغفار

---

(١) حاشية ألحقها الأستاذ الإمام بالرسالة .
(٢) حاشية كتبها أحمد عبد الغفار ـ وكان منفياً ببيروت كذلك ـ على رسالة الأستاذ الإمام .
(٣) هذه الرسالة هي الوثيقة رقم ٤٨٧ في أوراق «بردلي» .

أفكار الأستاذ الإمام

(كما صورها في رسالته إلى برودلي من بيروت)

أحب بلادي . .

ما أحب أن يكون الحاكم فيها تركياً ولا جركسياً ، لأن استعداد أهل بلادي للحكم أقوى من استعداد هذين الجيلين ، ومظالمهم في البلاد كان لها فيها سرائر ، ولو كانوا مصلحين لأصلحوا في بلادهم التي اختلالها أشهر من أن يذكر ، ولهذا فإنني متألم القلب من وجود الأتراك على أبواب السجن مع أن الأفراد من أبناء بلادي لم تصدر منهم جناية يستحقون بها الحرمان من مثل هذه الخدمة الصغيرة .

كنت أحب أن يكون الرؤساء في عموم مصالحها وإيراداتها من أبنائها ، وما كنت أود أن يتولى الرئاسة في الكثير من المصالح أجنبيون من أجناس مختلفة ، بل كنت أتحرق من الغيظ عندما أرى فيهم الجهلة بأعمال ما تولوه ، وأرى جميعهم ينال مبالغ وافرة من إيرادات البلاد ، ولا نسبة بينها وبين ما يناله الوطنيون الذين يؤدون عملاً أكثر من أعمالهم وأجود .

لكني كنت أعلم أن أدوار الإختلال الإداري والمالي ، وظلم الحكام السابقين وتغافلهم عن مصالح البلاد دعا إلى مثل هذا بمقتضى الضرورة ، فكنت أتمنى إزالة ذلك بالطرق الإدارية والسياسية ، بالحكمة والتدريج واستعمال القوة العقلية لا القوة البدنية .

كنت أحب أن لا ينفق درهم من إيراد بلادي إلا فيما يعود عليها بالمنفعة ، بل

كنت أود أن تكون المنفعة أكثر مما ينفق فيها ، لكن ظلم الحكام السابقين وإسرافهم قضى على البلاد بأن ينفق معظم إيراداتها لأرباب ديون أجنبية ، وصار ذلك أمراً محتوماً ، واستتبع ذلك وجود موظفين من الأجانب كثيرين بمرتبات زائدة ، وهذا ما يكدر محب بلاده بالطبع ، لكني كنت التمس من أهالي البلاد أن يقتصدوا في نفقاتهم ، وأن يعتنوا بتنمية ثروتهم ، وأن يتعاونوا على شراء أوراق الديون لأنفسهم حتى تكون ديوناً أهلية .

كنت أحب أن لا يكون في بلادي إدارات منفصلة عن حكومتها ولها إيرادات وافرة ثم تكلف الحكومة في كل سنة بدفع ما ينقص إيرادها عن المطلوب منها مبالغ وافرة مثل إدارة «الدومين» ونحوها ، ثم كان ما يضيق صدري عندما أسمع باختلالها الزائد عن الحد وكثرة المصارف في غير اللازم مع عدم الخجل من درجها في الميزانية السنوية ، ولا يوجد أحد يطالب بإزالة هذا الإختلال أو يسأل رؤساء الإدارة عن أسبابه ، لكن كنت أرى ذلك الضرر البين مما جرت إليه الحوادث السابقة ، فلا بد لإزالته من الأخذ بالوسائل السياسية والتدابير المالية تدريجياً .

كنت أرى وأسمع في أعمال موظفي الأوروباويين في أي إدارة وأي مصلحة استبداداً وجوراً يفوق استبداد الشرقيين وجورهم ، وكنت أسمع بتساهل منهم في الأعمال ، بل وأعمال تأباها الذمة الطاهرة أكثر مما ينسب إلى الوطنيين من ذلك ، ونشر من هذا كثير في جريدة (الوطن) القبطية ، وغيرها من الجرائد ، وكنت أتعجب من عدم مؤاخذتهم على ما يصدر منهم ، لكن كنت أحب تنبيه أولي الأمر على ذلك ليتخذوا له الطرق الإدارية في إزالته .

كنت أتأسف عندما أرى استبداداً في الحكام ، وفقد نظام للإدارات ، واختلالاً في سير كثير منها ، وخللاً في المجالس المحلية ، وضرراً بليغاً أصاب الأهالي من المجالس المختلطة ، واندفاعاً من الربويين على الفلاحين يأكلون أكبادهم ، يدفعون لهم المائة ليأخذوها مايتيين بعد ثمانية أشهر ، وازدحاماً من الأهالي على أبوابهم ، لكن كنت أرجو وأسعى أن يجتهد أولو الأمر في تخفيف هذه المصائب بالطرق المألوفة عند العقلاء وأرباب السياسة .

كنت أتأسف عندما أرى تناقصاً في المعارف وتغافلاً عن تسهيل سبلها وتوسيع

دائرتها وإتقان طرق تحصيلهـا ، وكنت أطلب من الأغنياء أن يبـذلوا من أمـوالهم ما يستطيعون لإنشاء المدارس وتـرويج العلوم ، والتمس من الحكـام أن يوجهـوا هممهم لإرتفاع شأن العلوم ونشرها بين العموم ، وإصلاح طرق التعليم والتعلـم .

كنت أنظر بعين الأسف إلى كثير من الصنائع التي كانت في البلاد ويتعيش منها قسم عظيم من الناس ، أهمل شأنها واندثرت ، والورش التي أنشأها محمد علي باشا بأموال البلاد تخربت ، وكنت أتمنى أن تحيي الصناعة ، خصوصاً ما تحتاج إليه الزراعة ، وأن يكون في البلاد كثير من الماهرين في الصناعات الجديدة كالآلات البخارية وغيرها ، وكنت أرجو أن يهتم الحاكمون بهذا الأمر ، وسهل عليهم ذلك .

كنت أحب أن تكون بلادي حرة مستقلة ، وحاكمها تحت قانون محترم لا تحت تصرف هوى نفسه وأهواء حاشيته ، وأن يكون قادراً على حفظ القانون ، ومحباً لرعيته شأن كل حاكم يحب الخير لنفسه وبلاده ويطلب بقاء الذكر بالآثار الثابتة لا بالالفاظ السيالة المنقضية بمجرد النطق ، وكنت ألتمس الوصول إلى هذه الغاية أيضاً بالتدابير والطرق السياسية .

هذه أفكاري وقواعد أعمالي وأقوالي ، وكان يوافقني عليها كثير من الناس ، ومنهم بعض الأمراء القائمين في الحكومة الآن بأهم الوظائف ، وكان ينطق بموافقتها الجمهور الأعظم من أهالي البلاد . ثم تحرك إليها بالفعل أعيان البلاد وتبعهم عامتها ، فكان الكل متحدين في المقاصد ، ولكن يوجد بينهم بعض اختلاف في الوسائل ، فمنهم من كان يفضل طرق الحكمة وسبل السياسة ، ومنهم من كانت تحمله الحدة على نيل المقصد في أقرب وقت ، فحالتي كانت بينهم : الإتفاق في المقاصد السابقة إذ لا يصح لمحب وطنه أن يخالف في شيء منها وإلا كان غير مصري .

إنما عندما كانوا يتفقون في الوسيلة ، حاكمهم ومحكومهم ، ويسيرون جميعاً إلى الحق لينالوه ، كنت أول من يتقدم في الطريق ، وإذا افترقوا في المقاصد وصار البعض يفضل الظلم على العدل أو الجهل على المعرفة أو العبودية على الحرية كنت في الجانب الذي يوافق مقاصدي السابقة ، وتركت الجاهل في جهله ، وإذا افترق أرباب المقاصد في الوسيلة إليها ، وصار البعض يفضل المخاطرة على مراعاة الحكمة ، كنت في جانب الحكماء ، وتركت المخاطر وشأنه .

وإن الذي أعلمه بعد انعقاد مجلس النواب المصري أن حاكم البلاد وحكومتها ونوابها وضباط عساكرها كانوا يطلبون هذه المقاصد الحقة ، ولم يزل الجمهور الأعظم من الأهالي والنواب والعسكرية على ذلك إلى أن انتهى الحرب ، ولم يكن الإختلاف إلا في الوسائل فقط ، فالحزب الوطني موجود حقاً ، والإحساس بآلام الإختلال وتكدر النفوس من قسوة الحكام أو من تفوق الأجانب أمر محقق لا ريب فيه ، وشوق العموم إلى أن تكون لهم حكومة حرة عادلة ، وطلبهم لذلك مما لا يشك فيه أحد .

غير أني وبعض الناس كنا نعلم ما يترتب على استعمال القوة والاستناد عليها في القول والطلب من المصائب التي تعيق عن المقصد المحمود ، مع أننا جميعاً نطلب الوصول إليه ، وكنا نود دوام اتفاق الكلمة من الحاكم والحكومة والأهالي في الثورة وقطع الثعبان بالسير العقلي والتدبير السياسي ، لكن الحكمة الإلهية قضت باختلال الأفكار على حسب اختلاف الأشخاص ، وغلب رأي الجمهور الأعظم من الأهالي والحكام فوصلت الحالة إلى ما وصلت إليه . والله أعلم .

* * *

[1] (كنت أحب أن لا يكون للدول ولوكلائهم تداخل في إدارة البلاد أكثر مما جرت إليه الحوادث المالية السابقة، ولهذا عندما قدم القنصلان بلاغهم إلى الخديو ونظاره كنت أختار أن الخديو يرد تلك اللائحة على القنصلين ، ثم يعزل النظار أو يكلفهم بالإستعفاء ، ويستعمل في ذلك العزيمة التي استعملها بعينها عند قبول استعفائهم ، ويجري بعد ذلك جميع إجراءاته التي صدرت منه فيما بعد الإستعفاء ، من أخذ العسكرية تحت قيادته ونحو ذلك)[2] .

---

(١) حاشية أضافها الأستاذ الإمام بعد أن ختم الرسالة .

(٢) هذه الرسالة هي الوثيقة رقم ٤٠٦ في أوراق «برودلي» .

عن الثورة والخديو وسلطان باشا

رأيت في جريدة (الوقائع المصرية) ، وهي جريدة الحكومة الرسمية ، جملة معنونة بـ «انجلاء الفتنة» ، ذكر فيها أن الخديو ، لحبه في خير بلاده، اتخذ الوسائل المقربة للإصلاح ، ودفع ضرر هذه الفتنة العسكرية وإسكاتها في أقرب وقت . ثم رأيت فيها أمراً صادراً من الخديو بناء على قرار من مجلس النظار بإعطاء سلطان باشا عشرة آلاف جنيه مكافأة له على مقاومته للعصاة في جميع طلباتهم . ثم رأيت فيها جملاً متعددة في مدح سلطان باشا ووصفه بأنه من عظماء رجال العالم لما أتى به من الأعمال الجليلة .

فأخذني العجب وغلب علي الضحك من هذه الأقوال والأعمال التي هي أقرب للسخرية والمزاح من الجد ، وراجعت تاريخ الحركات والإنقلابات لعلي أجد فيها رائحة لما نوهت به تلك الجمل والأوامر، فرأيت أن الخديو هو الذي جهل طبيعة الفتنة في مباديها وهي شرارة تنطفىء بأضعف نفس ، ولم يتخذ لها طريقة لإزالتها قبل أن تصير ناراً ، (وكان يعاكس تدبير ناظر داخليته في إطفائها) وامتنع من تحقيق شكوى الضباط ، ثم أصدر أمره بحبسهم وتجريدهم من سيوفهم بدون تحقيق ، ثم كان جاهلاً بحركات الآلاي حرب المقيم تحت سرايته ، أو كان متفقاً معه ، فكانت عساكره أول من توجه لتخليص الميرالايات من الحبس ، ثم هو الذي أهمل في تحقيق قضيتهم ، وأصدر عفواً عنهم ، وتحالف معهم ، كما يفعل مشايخ قبائل العربان بعضهم مع بعض ، ثم هو الذي كان يخيفهم بدسائسه التي كان يستعملها لقتلهم من جهة ، ثم يحذرهم من وزارة رياض باشا من جهة ، حتى أوجب قيام جمعهم في حادثة عابدين ، ولم يوجد تحت أمره

ولا عسكري ، ثم لم يتخذ بعد ذلك أدنى تدبير يعتد به العقلاء سوى أنه بعدما أعطى السلطة التامة بأوامره الرسمية لرؤساء العصبة وجعلهم حكاماً قانونيين قال للقناصل : إن حياتي وحياة الأوروباويين على خطر . وبرهن بهذا على تمام عجزه وضعفه ، وكان كلامه هذا موجباً لجلب مراكب الدولتين ، وهو أوجب تهييج الأفكار الذي نشأت عنه حادثة ١١ يونيو المفزعة(١) ، ثم هو الذي أصدر أمره بلزوم الحرب إذا ضربت المراكب ، ثم هو الذي ترك جميع بلاده وحكومته ودخل تحت حماية الجيش الذي أمر بمحاربته ، وهو الذي ناقض أوامر نفسه بنفسه ، ففي بعضها قال : لا حرب بيننا وبين الإنكليز ، وفي الآخر قال ؛ إنني أمرت بالمقاومة ، ورئيس الجيش تأخر ، وهو الذي بهذه التصرفات أوجب تعطيل الأشغال وتبديد الأموال وقتل الرجال ، ودخل البلاد بعساكر أجنبية ، نفقاتها على مالية البلاد ، ومدد إقامتها ، ولا يدري ماذا تكون النتيجة في حالة البلد السياسية والمالية .

فإن كانت هذه هي الوسائل المقربة للإصلاح فعلى إمبراطور روسيا أن يتغافل عن حركات «النهيلست»(٢) حتى تقوى شوكتهم ثم يسلمهم زمام البلاد بأوامر رسمية ، ثم يعاكس سيرهم ، فإذا ضعف عن مقاومتهم وحدث خلل من المنازعة بينه وبينهم في عموم البلد، يذهب إلى حدود ألمانيا فيحدث اضطراب على الحدود يضطر ألمانيا للمحافظة عليها ، ويفتح بذلك حرباً ، وبعد يومين ينضم إلى الجيش الألماني ويدخل تحت لوائه محارباً لعساكر روسيا حتى يقبض على رؤسائهم في بطرسبورج ، اقتداء بهذه السياسة الجليلة التي اتخذها الجناب الخديوي توفيق الأول في إطفاء الفتنة ببلاده المصرية !! وعلى سائر ملوك الدنيا أن يسلكوا هذه الطريقة المفيدة إذا حدثت اضطرابات في بلادهم أولى من طول المدة وتعب الفكر في التدابير السياسية أو الإدارية السلمية .

أما سلطان باشا فهو الذي كان يجتمع عنده الضباط سراً قبل حادثة عابدين ،

---

(١) هي الفتنة التي حدثت بين الوطنيين والأجانب بالاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ م بتدبير من الخديو وأعوانه كي تتخذ ذريعة لتدخل قوات الاحتلال . وتفاصيلها في كتابات الأستاذ الإمام بالجزء الأول من هذه الأعمال .

(٢) هم العدميون والفوضويون . وهم الذين كانوا يطلبون تحرير الفرد من كل سلطة بصرف النظر عن نوع هذه السلطة ، ومن ثم كانوا يدعون إلى إلغاء «الدولة» باعتبارها أكبر أعداء الفرد وسبب الشرور الإنسانية .

وللتدبر في طريقة لعزل رياض باشا ، وكان يتكلم في المجالس بـأفكارهم ، ويقـول بلسان طلق : إن مصر يمكنها أن تعد ثلاثمائة ألف عسكري تحت السلاح ، وتجادل في ذلك مع بعض وزراء وزارة رياض ، وكان يساعد أفكار الضباط بكل قوة ، وهو الذي دعا بعض الأمراء إليه ليتحد معه في طلب تشكيل مجلس نواب من الخديو على حسب رغبة الضباط له ، وهم لم يوافقوه على هذا ، وهو الذي ـ بعد حادثة عابدين ـ جمع العمد والوجوه والعلماء وساعد الضباط على جميع طلباتهم ، وكان عـرابي ورفقاؤه لا ينقطعون من بيته لا ليلاً ولا نهاراً ، والولائم مستمرة في بيته لهم ، كما أنه كان لا ينقطع من بيوتهم ، وكلما ارتقى أحد منهم إلى منصب أو رتبة كان أول مهنىء له ، ثم كان في مجلس النواب يميل مع فكار المتهورين منهم ، كما يعلم من الإطلاع على محاضر ذلك المجلس ، ثم هو الذي بسبب تردده في طلب عقد مجلس النواب بأمر من الخديو للنظر في الخلاف بين الخديو وبين النظار أوجب الحالة الرديئة والفوضوية التي نشأت من هذا الخلاف ، ثم لما نسب إليـه القنصلان أنـه رأى استعفاء الـوزارة ونفى بعض رؤساء العسكرية أنكر ذلك رسمياً ، وسمعته ينكره مراراً على ملأ العامة والخاصة ، وهو الذي جمع نوابه بعد استعفاء نظارة محمود سامي في بيته وطلب عرابي ليكلفوه بحفظ الأمنية ، وهو الذي اجتهد في عودة عرابي لنظارة الجهادية حسب رغبة الضباط وغيرهم ، وجمع الوجوه والأعيان والنواب في بيته وكلفهم بطلب ذلك من الخديو .

هذه أعمال سلطان باشا كلها موافقة لرغبة الذين يقال لهم عصاة ، ثم بعد هذا توجه لبلده في الأرياف ، ثم طلبه الخديو إلى الأسكندرية فأقام معه بها ، كما أقام شريف باشا وسليمان باشا أباظة وراغب باشا وغيرهم ، فالعمل الجليل الذي أتى به هذا الرجل الهمام الحازم الغيور هو ركوبه في السكة الحديد بدرجة «بريمو» من المنيا للإسكندريـة وإقامته بجوار الخديو مدة الحرب ليسليه على أحزانه التي جلبها على نفسه بسوابقه !! وفي الحقيقة إن هذا العمل لا يقدر عليه إلا فحول الرجال ، خصوصاً وهذا الأمر الخطير كان بطلب الخديو نفسه ، لا من تلقاء إرادة سلطان باشا ، ولا سيما أنه لم يكن ممتازاً به بل كان معه غيره ؟! .

الآن تذكرت عملاً أجلّ من هذا لسعادة سلطان باشا يستحق عليه عشرة آلاف جنيه أخرى ، يصدر بها الأمر إن شاء اللّه بعد شهر أو شهرين ، وهذا العمل سينتج من سير الحوادث السابقة ونتائجها .

إن الخديو الذي لم يخطر بباله في وقت من الأوقات أن يتفكر في مصلحة بلاده ، وإنما كان غاية همه أن يكون مطلق التصرف ، ولشخصه أوامر يصدرها بدون واسطة ، نظاراً ومأمورين ، ويعرف بين الأهالي بتلك السطوة التي كانت لوالده ، وكـان يحب لذلك أن ينفى ويقتل بدون تحقيق ، كما وقع منه مراراً ، ويستعمل الأهالي في أرضه سخرة بالإتفاق مع المديرين ، لما رأى نفسه مقيداً بالوزارات ، وتحولت السلطة من يده إلى القانون ، ولم يكن لوالدته ولا زوجته ولا لحاشيته ذلك البطش الذي كان لهؤلاء مدة سلفه ، طلب إحداث الفتن والإنقلابات لعله يصادف انقلاباً تقول فيه أوروبا : إن حكومة مصر لا تكون آمـنة من الإضطراب إلا إذا أطلق فيها التصرف للخديو . ولم يجد مساعداً له على ذلك بالطرق الخداعية أعظم من سلطان باشا الذي لديه ظاهرة وعمل معروف في كل انقلاب ، ولما انتهت الإنقلابات بالحرب، وانتهت الحرب بأن الخديو له الحق في حبس من يتهمه في تلك الحوادث ، وأطلق له التصرف في هذا ، وامتلأت الحبوس من أعيان البلاد ، وفي أُمنيته أن يقتل بعضهم وينفي بعضهم ، كان في هذا منتهـى آماله التي يسعى خلفها من يوم توليته ، وقد نال بذلك حظاً وافراً ، حيث حبس هذا الجم الغفير من الناس ، باسمه لا باسم النظار ، وذلك كان بسعي سلطان باشا ، وبهذا يستحق المكافأة بعشرة آلاف جنيه من مال البلاد ، والتي تخربت بسعيه ! ويا ليتها كانت أديت له قبل حلول دولة انكلترا العادلة بهذه البلاد ! .

وإن شاء اللّه تعالى بعد مدة قليلة عندما يجد الخديو نفسه مقيداً بالنظارة ومراقبة الدولة الإنكليزية ، كما كان سابقاً مقيداً بالنظارة والمراقبـة الفرنسـاوية الإنكليـزية ، يستعمل سعادة سلطان باشا في فتنة أخرى ، تحدث انقلاباً آخر ، ويكون منشأها عربان الصعيد وأهاليه الخشنين الذين كانوا ولم يزالوا يذعنون لنفوذ سلطان باشا ويتحركون بإرادته (ولهم سوابق في العصيان مراراً وإقدام في المحاربات[٣]) خصوصاً بعدما رأوا نفوذه في هذه الأيام ، إذ يحبس ويضرب ويسلب فيهم كما يشاء من يوم أتى نائباً عن الخديو إلى هذا الوقت ، ولا يستطيع أحد منهم أن يرفع شكواه خوفاً من أن يهلك مع الهالكين .

فلتتنبه دولة انكلترا لسير هذه الحوادث بغاية الدقة حتى لا ترى لها مشكلاً جديداً

---

(٣) في الهامش الأيمن للرسالة أضاف الأستاذ الإمام العبارة الموضوعة بين القوسين .

في مصر يحدثه الخديو وسلطان باشا اللذان لا يباليان بنهب الأموال ولا سفك الدماء ولا خراب البلاد ، وما داما متمتعين بالنفوذ الوحشي في أهاليها ، خصوصاً وقد ذاق سلطان باشا لذة دخوله في الإنقلابات ومساعدته على إشعال نيران الفتن ثم تخلصه منها بإنضمام خفيف للخديو حيث نال المكافآت الوافرة على ذلك في هذا الدور الذي أراه أحق الأدوار الآتية إن بقي الخديو وسلطانه في البلاد(٤) .

(٤) وتلك هي الوثيقة ٢٢٤ في أوراق برودلي . والمحفوظ في آوراق برودلي هو صورتها الزنكوغرافية بخط الأستاذ الإمام ، ومسطرة ورقها ١٠,٥ سم × ٣٤,٥ سم .

الخديو يسلم أرض الوطن

إذا كان الخديو أمر عرابي بتقوية العسكر الموجودة في طوابي «العجمي» و«المكس» و«الدخيلة» بناء على قرار المجلس المنعقد تحت رياسته من منع تسليم أي قطعة أرض إلا بعد ورود الأوامر السلطانية ، وعرابي لم يمتثل وتقهقر بالعساكر إلى كفر الدوار ، فيسئل الخديو: هل كان دخوله في أرض الحرب المشغولة بعساكر محاربة لأنها خرجت إلى البر بدون إذن السلطان وبدون إذن الخديو كما هو منطوق كلامه ، كان باستئذان السلطان ؟ فإن كان باستئذانه فليبرز الأمر الصادر له في ذلك التاريخ ، مع أنه لو كان صدر له إذن بذلك ما كان يتأخر عن ذكره في منشوره العمومي ، وإن لم يكن باستئذانه ، فكيف أنه بعدما شغلت العساكر المحاربة الأرض ، التي منع تسليمها إلا بأمر سلطاني ، يتوجه بنفسه إليها بدون حرس يحيمه ، بحيث يقاوم العساكر المحاربة ويدفعها عن الأرض ، ثم يدعي بعد ذلك أنه باق على حكمه في البلاد ؟ مع أن من شرط حاكم البلاد أن تكون له قوة تحمي سلطته ، من نفس بلاده التي هو حاكم فيها ؟! .

أفما كان من الواجب عليه أن يطلب المهادنة وهو في جيشه ، وبعد ذلك تدبر الطرق في إطفاء الحرائق أو إبطال الحرب بالكلية ؟ وكان يمكنه ذلك وهو في سراي الرمل ، أو يتأخر عنها بقليل حتى يرد له الأمر السلطاني ؟! .

إذا كان الخديو يريد الحرب رأساً ، كما يظهر من بعض دعواه ، فكان من الواجب عليه أن يخالف رأي المجلس الذي انعقد تحت رياسته أولاً ، فيخلي نفسه من

المسؤولية »، ثم كان يخالف رأي المجلس الثاني أيضاً ويسلم بعض الطوابي كما سلم الطوابي وغيرها فيما بعد .

يا عجباً إذا كان مقتضى أمره أن لا تسلم قطعة أرض مطلقاً إلا بأمر سلطاني ، فكيف انحاز إلى الجيش المحارب وسلم في تبوته أي قطعة أرضية ليتخذ معسكره فيها بأي جهة كانت وصدرت أوامره للأميرال أن يتخذ أي نقطة في السواحل وفي القتال تكون مركزاً حربياً له ، وسمح لهذا الجيش أن يدخل في الأراضي المصرية ، هل كان ذلك بأوامر السلطان ؟! .

إذا كان أهالي البلاد يعلمون أن مجلس النظار والخديو ، وهم في حريتهم ، لم يسمحوا تسليم قطعة من الأرض إلا بأمر السلطان ، وأن عرابي تقهقر لكفر الدوار ، أفلا يرون من الواجب عليهم اتباعاً لهذا الأمر أن يدفعوا عساكر أي دولة عن بقية البقاع المصرية التي هي غير ثغر سكندرية حتى ترد لهم أوامر سلطانية ؟! وهل يصح لعرابي وغيره في هذه الحالة بعدما صار الخديو ونظاره تحت الحرس الإنكليزي أن يصرفوا العساكر ويتركوا الأبواب منفتحة يدخلها أي عسكر كان ، وتحل العساكر المحاربة أي بقعة كانت ، سوى التي امتنع الخديو من تسليمها إلا بأمر سلطاني ؟ .

لا شك أن ما فعله عرابي وأهالي البلاد كان مدافعة حقيقية عن شريعة البلاد ، وعلى قاعدة اعتبرها الخديو نفسه وأقرها ، وهو في حريته ، وبعد انحيازه لدار الحرب لم يقف الأهالي على حقيقة سره ، وهل مجبور هو أم مختار فيما يقول ويفعل ؟ ومن القواعد الشرعية المسلمة أنه لا يجوز ترك اليقين بالمشكوك .

«عمر لطفي باشا» كان محافظ سكندرية في واقعة ١١ يونيو ، وكان هو المسئول قانوناً عن كل ما وقع فيها ، لأنه حاكم البلد ، فلأي سبب لم يوجه إليه السؤال ولا مرة واحدة ، مع وجوب حبسه واستنطاقه قبل كل أحد ، لأنه الذي أهمل في تدارك الواقع حتى حصل فيها ما حصل ، ولأي شيء كوفيء على هذا الإهمال بتعينه ناظر جهادية وبحرية ، ثم يحبس «السيد قنديل» الذي كان مريضاً في ذلك اليوم ، ويتهم فيها أشخاص ربما لم يكن لهم بها علم أصلاً ؟! .

في ثان يوم الواقعة كان مستخدموا المعية جميعهم في غاية الفرح والمسرة ، ويبالغون في فظائع الحادثة أكثر من الأوروباويين أنفسهم ، ويسخرون بتكفل عرابي

بالأمن العمومي . يعلم من هذا أن حقيقة الأمر أن الخديو أوعز إلى عمر لطفي أن يوقد هذه الفتنة ، ليكون ذلك وسيلة إلى خدش تعهد عرابي ، وتوجيه اللوم عليه وعلى العساكر بما أنه كان ناظر جهادية ومتكفلاً بالأمن العمومي ، ولولا أن للخديو دخل في هذه المسألة ما كان يترك «عمر لطفي» بدون مسئولية وما كان يبادر بتعيينه ناظر جهادية ليكون ذلك وقاية له من المسئولية التي ربما تكشف الحقيقة[1] .

---

(١) وتلك هي الوثيقة ٢٢٦ في أوراق برودلي ، وهي صورة زنكوغرافية لمخطوطة الأستاذ الإمام ، أما مسطرة ورقتها فهي ١٠,٥ سم × ٣٤,٥ سم .

قسم تنظيم العروة الوثقى(١)

أقسم بالله العالم بالكلي والجزئي ، والجلي والخفي ، القائم على كل نفس بما كسبت ، الآخذ لكل جارحة بما اجترحت ، لأحكمن كتاب الله تعالى في أعمالي وأخلاقي بلا تأويل ولا تضليل .

ولأجيبن داعيه فيما دعا إليه ، ولا أتقاعد عن تلبيته في أمر ولا في نهي ، ولأدعون لنصرته ، ولأقومن بها ما دمت حياً ، لا أفضل على الفوز بها مالاً ولا ولداً .

أقسم بالله مالك روحي ومالي ، القابض على ناصيتي ، المصرف لإحساسي ووجداني ، الناصر لمن نصره ، الخاذل لمن خذله ، لأبذلن ما في وسعي لإحياء الأخوة الإسلامية ، ولأنزلنها منزلة الأبوة والبنوة الصحيحتين ، ولأعرفنّها كذلك لكل من ارتبط برابطة العروة الوثقى وانتظم في عقد من عقودها ، ولأراعينها في غيرهم من المسلمين ، إلا أن يصدر عن أحد ما يضر بشوكة الإسلام ، فإني أبذل جهدي في إبطال عمله المضر بالدين ، وآخذ على نفسي في أثره مثل ما آخذ عليها في المدافعة عن شخصي .

أقسم بهيبة الله وجبروته الأعلى أن لا أُقدِّم إلا ما قدمه الدين ، ولا أؤخر إلا ما أخره الدين ، ولا أسعى قدماً واحدة أتوهم فيها ضرراً يعود على الدين جزئياً كان أو كلياً ، وأن لا أخالف أهل العقد الذين ارتبطت معهم بهذا اليمين في شيء يتفق رأي

---

(١) هذا القسم من النصوص النادرة التي بقيت لنا من الوثائق السرية الداخلية لهذا التنظيم الذي رأسه جمال الدين الأفغاني وعمل الأستاذ الإمام فيه نائبا للرئيس .

أكثرهم عليه ، وعلي عهد الله وميثاقه أن أطلب الوسائل لتقوية الإسلام والمسلمين عقلاً وقدرة بكل وجه أعرفه ، وما جهلته أطلب علمه من العارفين ، لا أدع وسيلة حتى أحيط بها بقدر ما يسعه إمكاني الوجودي . وأسأل الله نجاح العمل ، وتقريب الأمل وتأييد القائم بأمره ، والناشر لواء دينه ، آمين .

النائب

محمد عبده

جريدة العروة الوثقى[٢]

إن الأفكار في (العروة الوثقى) كلها للسيد[٣] ، ليس لي منها فكرة واحدة ، والعبارة كلها لي ، ليس للسيد منها كلمة واحدة .

السياسة[٤]

السياسة : حفظ الشيء بما يحوطه من غيره ، فسياسة الرعية حفظ نظامها بقوة الرأي والأخذ بالحدود .

---

(٢) هذه العبارة سمعها الأمير شكيب أرسلان من الأستاذ الإمام ، ورواها للشيخ رشيد رضا .

(٣) جمال الدين الأفغاني .

(٤) من تعليقات الأستاذ الإمام في (نهج البلاغة) . انظر ص ٣٨٥

لائحة العقد الرابع
من عقود تنظيم جمعية العروة الوثقى[٥]

المهام الفكرية والسياسية والتنظيمية

(١) ينعقد بثلاثة يقسمون اليمين المعهود .

(٢) مذاكرة المجتمعين عن الإلتئام المعتاد تكون في أمور : التذكير بآيات اللّٰه ـ النظر في حالة الإسلام عند بدئه وما كان عليه النبي وخلفاؤه فقط[٦] ـ البحث في السبب الذي امتدت به سطوة الإسلام حتى صال على جميع الأديان وكاد يبتلعها في زمن قصير ـ كيف انقلب الحال وآل إلى ما نراه ؟ .

(٣) يلاحظ كل باحث أن ذاته في موضوع البحث ، فيطلب العلة من نفسه قبل أن يطلبها في غيره ، ويقارن بين حاله وحال السلف بوجه الدقة والإنصاف .

---

(٥) المواد الثلاثون الواردة هنا تتخذ أهمية خاصة ، لأنها تكاد أن تكون النص الوحيد الذي عرف وبقي لنا من القوانين التي كانت تحكم عمل جمعية العروة الوثقى من حيث التنظيم والعمل الداخلي . ولقد كانت رئاسة الجمعية تسمى (العروة الوثقى) ، وتحتها مستويات تنظيمية ، يطلق على كل مستوى منها اسم «العقد» ، وما هنا بعض من أصول «العقد الرابع» كتبها الأستاذ الإمام بصفته نائب رئيس الجمعية ـ جمال الدين الأفغاني ـ الذي كان العقل المدبر لهذا العمل الكبير . ولقد وضعنا لهذه اللائحة العناوين الفرعية التي تحدد وتقسم أغراض موادها .

(٦) إشارة إلى أن التجربة التي تستلهم ويقاس عليها هي تلك التي انتهت بانتهاء عهد الخلفاء الراشدين .

(٤) مدارسة أحكام الجهاد ، وحقوق المسلم ، وما هو مكلف به في معاملة غيره ، وما يفرض عليه إذا زحف الأعداء لخضد(٧) شوكة الإسلام .

(٥) النظر في حال المسلمين لهذا الوقت أخذاً من أقوالهم وأعمالهم للوقوف على إحساسهم الديني ومقدار الداعية الإعتقادية ، ليعلم الداء ويعالج بالدواء اللائق به .

(٦) كتب كل فكر وتدوينه مفصلاً ثم مجملاً مع ما تستقر عليه الآراء .

(٧) العمل في الدواء بالقول (وفيه الكتاب والتأليف) ، وبذل المال في مساعدة من يقوم بنصر الدين ، وحمل السلاح للمقاتلة بين يديه عند المكْنة .

(٨) كل واحد من أهل العقد مكلف بالعمل ، وإعداد أسبابه ، وما لا يتم إلا به ، وبدعوة الناس إلى عقده والإرتباط به ، مع الإحتراس التام من كل ما يفيد أن هناك عقداً . والثقة بمريد الإنضمام إنما تتحقق عند إتفاق آراء أهل العقد عليها .

(٩) يكون معظم الإهتمام بضم الصالحين للأمر من ذوي المكانة على اختلاف طبقاتهم من علماء ، وأمراء ورؤساء عشائر وغيرهم . وفريضة كل منهم أن يعمل للإسلام فيما خوله الله .

(١٠) في كل حالة يراعى تمكين الفكر وتأسيس الإرتباط ، حتى يكون عند كل واحد أن مصلحة الكل بمنزلة مصلحة الشخص أو أعلى ، ولا يقبل قول من قائل حتى يكون عمله أزيد من قوله أو مساوياً . العمل بذل المال والروح ، والأول أقرب الدليلين .

(١١) على أهل العقد أن يرسلوا رسلاً إلى نواحي الوطن الحالين به ، وإلى المواطن المستعدة من غيره ، متى أمكنهم ذلك .

(١٢) لا يكون الشخص رسولاً حتى يكون سير العقد ملكة راسخة فيه ، ويكون على قدرة كاملة في تصريف القول ، وتوفيق النصح مع طباع المنصوحين وحالة السلطة العارضة عليهم ، فيكون حكيماً في عمله لا يحتاج لوصية من غيره ، ولا لقيم يلاحظ عمله .

---

(٧) أي كسرها .

(١٣) يسمح للعقد أن يبعث رسلاً من الخارجين عنه على أنهم وعاظ يعلمون المعروف من الدين ويؤيدون مناطيق القرآن ، وعلى العقد أن يرسم لهم طريق النصيحة بدون أن يعرفوا أن هناك عقداً .

(١٤) على الرسول إن كان من أهل العقد أن يكاشف عقده بما يحس به من إنفعالات الناس ، وما يأخذ قوله من قلوب السامعين لدعوته ، وما أثر تعليم الوعاظ المبعوثين من طرف العقد ؟ .

(١٥) من استحق بإستعداده الدخول في العقد فعليه أن يقدم رسماً مالياً أقله مائة فرنك وأوسطه مائتان وأكثره ثلاثمائة . ولا يستثنى من ذلك إلا عالم أو معتقد عند الناس لا يستطيع أداءً ، على شريطة أن يبذل العالم وسعه في تبيين الحق وبثه ، والمُعتقد جهده في حمل معتقديه على العمل في مقاصد العقد ، فإن استطاع هذان الصنفان تأدية النقد فهم أولى الناس بها .

(١٦) يجتمع أهل العقد في كل أسبوع مرتين للمذاكرة فيما سبق بيانه في الفصل الأول وما بعده .

* * *

النظام المالي للعقد

(١٧) يجب على كل واحد أن يؤدي في آخر كل جلسة مقداراً من النقد على حسب استطاعته قليلاً أو كثيراً ، يدور على الحاضرين من أصغرهم سناً بصندوق صغير له فوهة ضيقة يضع فيها كل واحد ما تيسر خفية حتى لا يعلم من أدى أقل ومن أدى أكثر ، لا يستثنى من ذلك أحد، ويسمى هذا الصندوق «صندوق التبرع» .

(١٨) يحفظ النقد المجتمع من الرسوم الإبتدائية والتبرع عند من ينتخبه العقد أميناً .

(١٩) يودع في ظرف تكتب عليه هذه العبارة : هذا مالٌ حق التصرف فيه «لعقد الإخلاص» تحت رئاسة فلان (يذكر اسم الرئيس) .

(٢٠) يستعمل هذا المال في النفقة على محل الإجتماع ولوازمه ، وفي سبيل نشر

المشرْب[٨] ، وإرسال الداعين إلى الحق ، وفي إغاثة المقصرين [ممن[٩]] ترجى منهم فائدة لمقصد الجمعية ، وما يفضل عن ذلك فالنظر فيه للجمعية العليا (جمعية العروة الوثقى) إما مباشرة أو على يد أحد نوابها .

(٢١) يكون للعقد أربعة دفاتر : (أحدها) لحصر أسماء رجاله (ثانيها) لأسماء رسله ، (ثالثها) لحصر النقد المجتمع (رابعها) لإحصاء النفقات .

(٢٢) إذا توفر في الصندوق مبلغ من النقد وافر ، وأمكن تنميته على وجه شرعي مأمون الخسارة ، فعلى أهل العقد أن يدبروا أمر نموه .

(٢٣) على القائم بضبط الحساب في الإيراد والصرف أن ينهج الطريقة المعهودة في مركز العقد ، أن يضعوا لها حسب المعروف في بلادهم .

(٢٤) لا يصرف شيء إلا بقرار من أهل العقد ، يتفق عليه جميعهم أو أكثرهم .

(٢٥) إذا قضت الحوادث بعمل عاجل يقرب من مقصد الجمعية ، وخيف فوات الفرصة بفوات الوقت ، واحتيج إلى نفقة تقتضي زيادة عن الموجود ، وجب على أهل العقد أن يبذلوا ما في وسعهم لإتمام العمل .

* * *

أحكام عامة :

(٢٦) لا يباح لأحد من رجال العقد أن يذكر شيئاً من أحوالهم ومقاصدهم ومذاكراتهم عند من ليس من مقصده في شيء، بل لا يباح التصريح بإسم العقد وأهله إلا لمن حصلت الثقة بحاله عند رجال العقد .

(٢٧) على رجال العقد أن يحمي بعضهم بعضاً ، ويعين كل منهم باقيهم بقدر الإستطاعة .

(٢٨) الإستطاعة لا تفسر بالأهواء حتى يُعَدَّ كلٌّ وهمٍ عجزاً ، وإنما هي المعروفة عند المخلصين ، التي لا يعدمها الإنسان ما دام حياً قادراً على الحركة .

* * *

---

(٨) أي أهداف التنظيم ودعوته .

(٩) في الأصل : مما .

(٢٩) إذا رأى أهل العقد أن يزيدوا شيئاً فيما وصلهم من قانون الجمعية حسب حالة بلادهم فعليهم مخابرة من يتولى مواصلتهم فيما يريدون .

(٣٠) القانون الداخلي للإجتماع يضعه أهل العقد .

رسائل سياسية

- ١ -

لوندرا[١] في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٤ م - ٢٨ رمضان سنة ١٣٠١ هـ .

سيدي الأمير الأخطير ، سعادتلوا أفندم ، حضر تلري . .

السلام على نفسك الزاكية ، وهمتك العالية ، وأفكارك السامية ، إنني عهدت فيك ما لا أتوسمه في سواك ، لهذا وجهت إليك روحي في هذه الأسطر ، تندب همتك ، لما هو من أحكام ذمتك ، لا أنبئك بما فرض الدين ، ففي علمك به أصدق الأنباء ، ولا أنبهك لما غفلت عنه عين سواك ، فإني أجلّ نظرك عن الإغفاء ، ولا أعرفك بما أوجب الوطن ففي صراحة نسبك وعلو حسبك ما يلهمك الإحاطة بحقوقه ، ولا أذكرك بما نسي غيرك ، ففي شهامتك أنفع الذكرى .

ساق اليقين جماعة من المسلمين إلى السعي في خير هذه الملة المغلوبة ، واعتصموا بالله ، وليس على الله بعزيز أن ينجح سعيهم . يسعون في إرجاع الوحدة الملية ، وتنبيه الحاسة الدينية ، ليمكن للملة أن تتقي الضيم ، وتخلص من الذل ، ولهم في هذا السعي طرق عديدة ، منها ماندبونا إليه ، وقد علمت خبره - ولله الحمد على ظهور ثمرته في أقطار كثيرة - أفلا ترى من الواجب أن يكون لهمتك نفحة في مساعدتهم وتعضيدهم في سعيهم ، أنت تعلم أن الأعمال العظيمة في هذا الزمان ، وفي كل زمان ،

(١) رسالة سياسية ، يدعوه فيها الأستاذ الإمام للإنضمام لجمعية (العروة الوثقى) .

تحتاج إلى التضافر في الأفكار والتعاون في النفقات ، كل بما يقدره اللّه عليه ، ولست أخشى أن أقول لك أنك سيد القادرين على الأمرين ، لا يخطر على بالي أن يمنعك من الدخول فيها دخلوا فيه يأس ، كيف وأنت مؤمن والمؤمن لا ييأس ، وقد رأيت العالم ، وقرأت التاريخ ، وشهدت مساعي الأوروبيين ، ووقفت على حقيقة لا يكابر فيها أحد . . أن الكثير من القليل ، والكبير من الصغير ، وأن النجاح مقرون بالأمل والثبات في العمل ، فإن لم يكن يقيننا باللّه كافياً في حياة آمالنا ، أنه يكفينا النظر في شئون أعدائنا ، وهم لا يمتازون عنا في شيء من خواص الخلقة ، وغاية ما عندهم أنهم لا يحقرون عملاً ، ولا يقطعون أملاً ، ولا يأخذ أحدهم رهبة في إداء ما يوجبه عليه دينه أو وطنه .

لا أتوهم خيبة في سعي إلى همتك ، ولا تقصيراً منهك في القيام بخدمة ملتك ، بعدما رأيت ما نزل بها ، واستطلعت ما سيطرأ عليها ، واللّه لا يضيع أجر العاملين ، إنني اليوم في «لندرا» دُعيت إليها مراراً فتمنعت ، وبعد الإلحاح أتيت ، والمأمول أن يكون في الأمر خير .

الرجل الذي نالت مصر في عهده ما نالها يحاول الآن أن يعود إليها[٢] ، ولا أظن أن هذا يوافق مصلحة مصر ، وأحب أن أقف على رأيكم فيه ، فإن جزءاً من عملي في «لوندرا» متعلق بالسؤال عنه ، والمخابرة تكون بالعنوان الآتي إلى باريس ، ومنها يصل إليّ ، سيدي الأستاذ[٣] يهديكم أزكى السلام وسلامي عليكم وعلى من تحبون واللّه يحفظكم .

---

(٢) الإشارة إلى الخديو إسماعيل ، وكان في المنفى بعد عزله قبل الاحتلال الإنجليزي لمصر .
(٣) جمال الأفغاني .

- ٢ -

طـال[٤] العهد على فراقك ، ولم يجر القلم بمراسلتك ، حتى خُيِّل مكان للظنة ومثار للريب . . استغفر اللّه ، لي من شمائلك روح بروحي ومن همتك قلب بقلبي ، فلست أنساك حتى أكون بمعزل عن نفسي ، ولكن حولتني مهمات الشرق عن الغرب بما رآه المولى السـيد[٥] من فرصة العمل في هذه الحوادث المتتالية ، فخليته عوناً لنا حيث هو وتحولت إلى مقربة من معاقد العروة ومكامن القوة ، فكانت المدة من يوم فراقك متبددة في أسفار متلاشية في هواجس أخطار ، واليوم أكتب إليك من وراء ستار ، فلا تهملوني من التذكار ، ورجائي أن يرد إلي من قلمكم ما يرجوه القلب من ودكم ، وسيدي السيد يهديكم أتم التحية ،والوسيلة تصل إليكم[٦] ، وسلام اللّه عليكم وعلى كل مخلص واللّه يحفظكم .

٧ج ١ ـ سنة ١٣٠٢[٧]

---

(٤) كتب هذه الرسالة من منفاه بباريس إلى (ش. ي.) وهي مرسلة من الأستاذ الإمام بصفته أحد قادة جمعية (العروة الوثقى) ، وإلى ش. ي. باعتباره عضواً في الجمعية .

(٥) السيد جمال الدين الأفغاني .

(٦) إشارة رمزية إلى وصول مجلة (العروة الوثقى) لسان الجمعية إلى العضو ؟!

(٧) ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م .

- ٣ -

[٨] لا إله إلا اللّٰه وحده لا شريك له وبه الحول والقوة . .

السلام عليكم ، تحية أخ يهزه الشوق إليكم ، وبعد فقد تلقيت اليوم كتابك ، فشممت به ريح الحمية ، والنعرة الدينية ، وأرجو أن تصل بك بدايتك إلى ما يختار اللّٰه لك من حسن النهاية ، ولم يكن ظني في همتك دون ما تبينت من عبارتك ، فليكن سرورك بنفسك ، على قدر شفقتك على دينك ، وحركة ميلك للأخذ بيده ، وتقويم أوده ، فإنما هو الدين المتين الذي أطلق العقل من قيده ، وأخذ على الوهم في كيده ، وهز النفوس إلى نيل الفضائل ، ونكب[٩] بها عن مشايعة الرذائل ، حتى ساد به الضعفاء ، وذلت لسلطانه الأقوياء ، وسبق وعد اللّٰه بأن يظهره على الدين كله ، واللّٰه منجز وعده لأهله ، وإنما خلقنا اللّٰه وكلفنا بصرف هومنا إليه ، وتعويلنا في شؤوننا عليه ، وليس لنا من الحق في أنفسنا وأموالنا ، إلا ما نبذله في تأييد ديننا ، ولا حاجة للّٰه فيمن لم يكن له من نفسه وماله نصيب .

داوم قراءة القرآن ، وتفهم أوامره ونواهيه ، ومواعظه وعبره ، كما كان يتلى على المؤمنين والكافرين أيام الوحي ، وحاذر النظر إلى وجوه التفاسير إلا لفهم لفظ مفرد

---

(٨) رسالة سياسية إلى أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) وهو (ش . ي .) .

(٩) نكب أي مال .

غاب عنك مراد العرب منه ، أو ارتباط مفرد بآخر خفي عليك متصله ، ثم اذهب إلى ما يشخصك القرآن إليه ، واحمل بنفسك على ما يحمل عليه ، وضم إلى ذلك مطالعة السيرة النبوية ، واقفاً عند الصحيح المعقول ، حاجزاً عينيك عن الضعيف والمبذول واعتبر بما قاسى النبي وأصحابه من الجهد والعناء لنصر دين اللّٰه ، وما ركبوا من المتاعب ، وما احتملوا من المصاعب ، على ما تعلم من درجة قربهم إلى اللّٰه وغفرانه لهم ما تقدم من ذنبهم وما تأخر ، واجعل عيشك للآخرة ، واستعد لما وعد اللّٰه فإن سعادة أبدية لا تنال إلا بسيرة محمدية ، ولن تنال بنوم مُوسَّد ، على فراش مُمَهَّد ، واعلم أنك محاسب على الدقيقة من أوقاتك ، واللحظة من لحظاتك ، إن صرفتها لإعزاز دينك كانت لك ، وإلا كانت عليك ، وأرجو أن يكون كل سعيك خيراً ، يجعله اللّٰه نوراً يسعى بين يديك إن شاء اللّٰه . أما ما ذكرت من مسألة الشيخ الصغير ، فبودي لو توجه إلى اللّٰه كل مسلم ، واعتصم بحبله كل مؤمن ، فما بالك بشيخ من جمال الوصف على ما ذكرت . ومن علو المنزلة على ما بينت ؟ فإن تيسر لك السبيل **فتقدم لدعوته وادخل إليه ابتداء من طريق لا يعرفه ، وتلطف له في القول ، وإن شئت اطلعته على شيىء من مقالات (العروة الوثقى) فإذا انتهيت به إلى ما يعرف ، وآنست منه الميل والرضاء ، فإمّا أن يكتب إلي وإما أن يستعد لتلقي كتاب مني ،** ثم سراع إلي بالخبر ثم نبئني عن الشيخ(١٠) . . . وأسأله أن يكتب إلي بالعنوان الذي به تصل إليه كتبي ، فإنني قد أذنت أن أبعث إليه ببعض المواد الأصولية التي يجب اعتبارها أساساً للبناء ، كما اعتبرها المستمسكون بالعروة في كل قطر ليتحد المسير ، وإلى اللّٰه المصير ، ثم إنني الآن في «بيروت»، وأقيم بها زمناً فإذا كتب فليكن العنوان(١١) . . ولا حاجة لما يزيد عن ذلك ، فإنه يصل إلي بمجرد هذا العنوان ، وبادر للكتابة والسلام .

١٥ ذي الحجة ـ سنة ١٣٠٢ هـ(١٢)

---

(١٠) اسم لم يذكر حفاظاً على السرية والمصلحة

(١١) عنوان لم يذكر لسريته .

(١٢) ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٥ م .

- ٤ -

(١٣) لا إله إلا اللّٰه وحده لا شريك له وبه الحق والقوة .

حضرة الأخ العزيز

ورد إلي كتابكم ، والحمد للّٰه على صحتكم ، وكنت أود المبادرة بإجابتكم من يوم وروده . لولا أن رقيمكم(١٤) صادفني على علة في عيني ، كانت تمنعني النظر في الكتابة والكتب . وللّٰه الحمد على ما خف منها ، اشتد أسفي على فقد الشيخ الصالح ، أوسع اللّٰه له من رحمته ، ونفعنا بطيب نيته ، أسفاً على فقد حَمِيٍّ لدينه ، مخلص في يقينه ، وإن كان لا أسف على من يلاقي ربه بمثل ما لاقى الشيخ، انتهيت دنياه بغضب الشيطان ، وافتتحت أُخراه برضى الرحمن ، ولولا رجاؤنا في مثل ما أقبل عليه الصالحون لضاقت بنا منازل الحياة ، وغصصنا بأهنأ لذاتها ، وشرقنا بأعذب كؤوسها . أما ما ذكرت عن الشيخ الصغير ، فقد كان كتابك السابق يشير إلى رغبة منك في تعليق الأمر بك ، على أنه لو لم يكن فيه مثل ذلك لما أخطأت الظن فيما كلفتك ، ولم استسمِنْ ذا ورَمْ ، بل على المليء به سقطت ، وإن ظني بك لفوق ما تروي عن نفسك ، ولكن دع

---

(١٣) رسالة سياسية من المنفى ، مرسلة إلى (ش. ي.) عضو جمعية (العروة الوثقى) تتحدث في شئونها ، وفي اختيار خلف لأحد قادتها في ذلك البلد بعد وفاته .. إلخ .. إلخ ..

(١٤) خطابكم ورسالتكم .

عنك ما استصعب من الأمر ، واخبرني عن اسم الشيخ المشهور به ، واسم بلده ، والقطر الذي تغلب اقامته فيه ، واكتب ذلك بالحرف الفرنساوي الواضح ، وأستعين اللَّه في مخابرته بنفسي ، بأسلة قلم أو لسان رسول ، ولا تبطئوا علي في الإفادة ، والسلام عليك وعلى إخوانك الأبرار ، واللَّه يتولى إعانتكم والسلام .

٢٢ ربيع أول سنة ١٣٠٣ ـ[١٥]

---

(١٥) ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٥ م .

ـ ٥ ـ

(١٦) أيها المؤمن حقاً . .

لا أدري هل أخاطبك بالأخ الصالح أو بالإبن البار ، ولكني أعلم أنك مؤمن ببلادك ، هيأك اللّٰه لرشادك ، تلقيت بيميني يمينك ، وضممت إلى يقيني يقينك ، بارك اللّٰه لك في عزيمتك ، وحاطك باليمن في نيتك ، ولقد أتيت في عملك هذا سُنّة المؤمنين من قلبك ، سارعت إلى مغفرة من ربك ، متمثلاً أمر كتابك المنزل على نبيك ، وسابقت إلى جنة من اللّٰه ورضوان .

رويت لي عن صاحبك دون ما أملت فيه ، ولكني أرى رأيك في استبقائه ، والإرجاء باليأس منه ، فلعل بارقة من العناية الإلهية تنزع به إلى ما هو خير له ، إن شاء اللّٰه . . . .(١٧) واللّٰه إنا لنتصفح قلوب المؤمنين في هذا الأمر ، تصفح الناشد مواضع الضالة ، لعلنا نصيب من قلب حكمة ، أو نستفيد من عقل بصيرة ، وإننا لنتبع في ذلك أثر النبي ﷺ ، وأثر أصحابه والآخذين بسنته ، ألحقنا اللّٰه بهم ، فما باله ـ يرحمه اللّٰه ـ يضن بما يراه ، إن كان للحق طالباً ؟ ولكن لا تحزن ، إن اللّٰه معنا ، ولا

---

(١٦) رسالة سياسية مثل سابقتها ، أرسلها الأستاذ الإمام من منفاه إلى أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) السرية (ش. ي.) ، تتحدث عن شئون الجمعية .

(١٧) كلمات حذفها الشي رشيد رضا من الرسالة .

تيأسوا من روح اللّه إنه لا ييأس من روح اللّه إلا القوم الكافرون .

إن أخلد مغرور إلى حضيض الجبن فإنما رضي لنفسه درك العدم ، وانحدر عن أدنى درجات الوجود، ولم يزد في حاله أن يكون كأشباهٍ جبناء، يفوقون عدد الحصباء، عاشوا في أغلفة من الخمول ، لا يهتدي إليهم الذاكر ، ولا ينصرف نحوهم شكر الشاكر . هذا بعد أن يكون قد أصاب حظه من المقت الإلهي الكامن في قوله : ﴿رضُوا بأنْ يَكونوا مع الخوالِف وطبع على قُلوبهمْ﴾[١٨] وإني لأشح بمثله عن هذه المنزلة ، هداه اللّه .

ذكرت اسم الشيخ القاضي نحْبه ، فلم تذكر ناسياً ، ولم تنبِّه لاهياً ، زاد بذلك أسفي ، واشتد على مثله لهفي ، وهمل دمعي ، وغشى على بصري وسمعي ، أمطره اللّه غيوث الرحمة ، وتوفانا على مثل نيته ، فذلك كان من الصابرين ﴿الَّذين إذا أصابتهم مصيبةٌ قالوا إنَّا للّه وإنَّا إليه راجعونَ أولئكَ عليهِم صلواتٌ منْ ربِّهم ورحمةٌ وأئلك هم المهتدون﴾[١٩] قم على مذهبك ، وادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن ، وذكر بآيات اللّه ، فلأن يهدي اللّه بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النَّعم .

---

(١٨) [التوبة : ٨٧] .

(١٩) [البقرة : ١٥٦] .

- ٦ -

(٢٠) لا إله إلا اللّه ، وحده لا شريك له ، وبه الحول والقوة . .

سرني ما نقل إلي كتابك ، أنك استجبت لربك فيما دعا إليه عموم خلقه بقوله : ﴿قل سيروا في الأرض﴾(٢١) وإنما يستجيب إليه أهل الرغبة فيه، ولقد حمدت اللّه أنك لم تجعل سيرك سير الغافلين ، ولم تمر على ما لا قاك مرور الذاهلين ، بل استعملت بصيرتك ، ونظرت فيما قام لك من أحوال الناس ، لتعلم ماذا أبقت الحوادث فيهم من الإستعداد لقبول الحق ، والميل للرجوع إليه ، وما أظنه ذهب عليك أيام كنت تقلب عين اعتبارك في أطوار أولئك المحجوبين(٢٢) ، إن ما هم فيه لا يختلف عن عواقب المكذبين ، الذين يأمرنا اللّه بالنظر كيف كان عاقبة أمرهم ، وما أحل اللّه بدارهم من بوار ، وما ألحق بعمرانهم من دمار ، وما ألصق بذكرهم من عار وشنار ، كيف يختلف الحال عن الحال ؟ وإنما التكذيب أثر غيم يغشى عين القلب فيواري عنها وجه الحقيقة ، فتعمه ظلمة أشبه بظلمة الخسوف ، تعلو وجه القمر ، فإذا أظلم القلب ، وهو مستودع السر الذي به كان الإنسان إنساناً ، فقد أظلم الإنسان كله ، وذهبت قواه تخبط في

---

(٢٠) رسالة سياسية ، مثل سابقتها ، مرسلة كذلك إلى (ش. ي.) ، وتتعلق هي الأخرى بأعمال جمعية (العروة الوثقى) .

(٢١) [الأنعام : ١١ ، النمل : ٦٩ ، العنكبوت : ٢٠ ، الروم : ٤٢] .

(٢٢) المحجوبين ، تعبير صوفي ، والمراد المحجوبين عن نور الحق ، البعيدين عن الطريق الصحيح .

أفاعيلها على غير هدى ، وتعسَّر عليها أن تلزم طريق الحق والصراط المستقيم ، وهذه الحال كما نراها فيمن ينكر الحق بلسانه ، ويكذب الداعي إليه بإنكار بيانه ، نراها بعينها في هؤلاء المخدوعين الذين يزعمون أنهم آمنوا باللّه وبرسوله وبكتابه ، ثم هم في أعمالهم وآمالهم أبعد الناس عن سنته وسننه ، وأشدهم التواء على أمره ونهيه ، وقد علمت أن اللّه لم ينظر إلى قوم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم ، وأن اليهود لم ينفعهم أن آمنوا بموسى وخلفائه من الأنبياء ، أو بما جاءوا به من الوحي الإلهي إيماناً يحاكي ما يدعيه المسلمون في هذه الأوقات ، كان اليهود يعرفون موسى نبياً لهم ، والتوراة وكتب الأنبياء هدايات من اللّه لعقولهم ، كما يعرف المسلمون ذلك في كتاب اللّه تعالى ، ولكن اللّه نعى إلينا أحوالهم في مزاعمهم فقال ﴿مثل الذين حمِّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً ، بئس مثلُ القوم الذين كذَّبوا بآيات اللّه واللّهُ لا يهدي القوم الظالمين﴾(٢٣) . فقد جعل تأويلهم التوراة ، وصرفهم لألفاظها إلى غير ما أراد اللّه بها ، وحيدانهم عن العمل بما دعت إليه ، تكذيباً بآيات اللّه ، وجعل نقضهم لما حُمِّلوا من أحكامها مروقاً منها ، حيث قال (لم يحملوها) وجعل تصديقهم بها على هذا الوجه بمنزلة احتمال حمار لأسفار ، فهو في عناء من ثقلها ، على بعد من فائدة ما أُودع فيها ، أفليس هذا النبأ بعينه يحدِّث عن أحوال المتحلين اسم الإسلام في هذه الأيام ؟! وانهم حُمِّلوا القرآن ثم لم يحملوه ، إلى آخر الآية ؟ ألم يكن في ظلم أهل هذا العنوان(٢٤) وجمودهم عن حدود اللّه ما يستحقون به تسجيل الضلالة عليهم كما سجلت على اليهود في قوله : ﴿واللّه لا يهدي القوم الظالمين﴾ ؟! ، وأشد الظلم ظلم النفس بعدولها عن سنن الحق . ألا يصدق عليهم أنهم نبذوا كتاب اللّه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون !! ألا ينعي حالهم ﴿بأسهم بينهم شديد تحسبهُمْ جميعاً وقلوبهُمْ شتىً﴾(٢٥) . ألا يحكي جهلهم ﴿ومنهم أُمِّيون لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا يظنُّون﴾(٢٦) ؟! أي أنهم لا يعلمون منه إلا أن يتلوه تلاوة بغير فهم ، فإن طلبوا شيئاً من المعنى لم يكونوا فيه على بصيرة ، إن يظنون إلا ظناً .

(٢٣) [الجمعة : ٥] .
(٢٤) أي أهل البلد المرسلة إليه هذه الرسالة .
(٢٥) [الحشر : ١٤] .
(٢٦) [البقرة : ٧٨] .

إني أستلفتك إلى أولئك الذين يتناولون مصاحف القرآن الكريم بأيديهم، خصوصاً في شهر رمضان، ثم يطفقون يلوكونه بألسنتهم، ويزعمون أنهم يتقربون إلى الله بترنمهم، ويصعدون إلى منازل القرب عنده بنغماتهم، ورنين أصواتهم، ويجعلون كل همهم في هز رؤوسهم، والتوفيق بين الهزات وتموج النغمات، وما شاكل ذلك من لواحق الصور والهيئات، مما قد يعجب له عرفاء الدين، ويستغرب حدوثه في المسلمين أهل اليقين، لبعد النسبة بينه وبين دينهم، والمنافرة الثابتة بينه وبين مقتضى إيمانهم، حتى إذا انصرف أولئك القارئون، والتمسوا من قلوبهم عبرة مما قرأوا، أو عظة مما سمعوا، لم يجدوا من ذلك قليلاً ولا كثيراً، بل رجع كل منهم إلى هواه وآوى إلى قعيدة نواه، وما كان قد انصرف عن وساوسه، ولا انقطع عما استحكم سلطانه في نفسه من شياطين أهوائه، إلا في ظاهر ما يرى للناظر، وإذا سئل أحدهم عن شيء من معنى ما قرأ التجأ إلى الجهل، أو خبط في مضلة من الوهم، وإذا قيس عمله إلى أحكام ما يقرأه وجدت تبايناً، كما بين الإسلام والكفر، فبالله إلا ما أجبتني: هل تجد فرقاً بينهم وبين اليهود فيما قص الله عنهم في قوله ﴿ومنهُمْ أمِّيُّونَ﴾ الخ؟ ألا تجد الوصول إلى الفرق نزر الوسائل متعذر الذرائع؟! ولو سردت من أحوال اليهود والنصارى والمشركين، التي قص الله علينا تحذيراً لنا من التدنس بمثلها، ووضعتها مع أحوال المسلمين في كفتي ميزان ألا ترجح أحوال المسلمين سوءاً على أحوال أولئك الضالين؟!.

أصبح المسلم في هذه الأيام حُجَّة للكافر على كفره، وفتنة له يضلُّ بها عما أقام الحق من أعلامه، فإذا قيل: إن الإسلام خير الأديان بل هو دين الله الذي أخذ به الأمم السابقة، فضلوا، فضربهم بأنواع من عذابه في الدنيا، واستبقى لهم ما لا نهاية له من الشقاء في الآخرة، وظهر فيهم بصور مختلفة، جاء في أكمل صورة ببعثة خاتم الأنبياء، مستتماً لنوره، مكملاً لأمره، لتقوم به الحجة، وتتضح به المحجة، وأصحب هذا القول بألف دليل، كلها أوضح من الشمس، وأنفى للشك من ضوء البدر لظلام الليل ـ رأيت علة واحدة تهدم كل ما بني من الأدلة، وهي: لو كان الإسلام ديناً صحيحاً ما وجدنا أهله المستمسكين به ـ في زعمهم ـ على ما نرى من فساد الأخلاق وسقوط الهمم وضلال العقول. هكذا أيها الحبيب أصبحنا فتنة للذين كفروا، والله ينبهنا على ما صرنا إليه بتعليمه إيانا كيف ندعوه إذ يقول: ﴿ربَّنا لا تجعلنا فتنةً

للذين كفروا﴾[٢٧] ، وما كان تعليمه الدعاء إلا لنتوسل بالعمل إلى ما نطلب منه ثم ندعوه المعونة على ما نقصد من موافقة رضاه، فلو فقه المسلم لابتعد جهده عما يجعله فتنة للكافرين ، وجعل ورده ليله ونهاره ﴿ربنا لا تجعلنا فتنةً للذين كفروا﴾ ، ولكان همه في أن يكون بكماله قذى في عين أعدائه ، لا أن يكون حقيراً في أعينهم ضحكة لهم في محافلهم .

لقد حدث في هذه الأيام الأخيرة أن قسيساً انكليزياً هداه البحث إلى شيء من محاسن دين الإسلام[٢٨] ، فأخذ يبث ما علم في الجرائد الإنكليزية ، وفي المحافل الدينية في انكلترا ، إلا أنه يصعب عليه أن يعلن إسلامه ، ويصرح بحقيقة إيمانه ، لأنه يخاف أن تطول إليه أيدي الإعتداء من قومه ، وهو يدعو إلى الإسلام تحت حجاب أنه لا يخالف المسيحية الحقيقية ، بل هو متمم لها ، وله فيما يدعو إليه شيعة تنمو في «لندرا» وبيننا وبينه مخاطبات لتشجيعه وتقريبه من حقيقة الإيمان ، ولا نعلم اليوم ماذا يكون من نهاية أمره ، وله معارضون كثير من الإنكليز وغيرهم ، وإذا تقصيت البحث في جميع حججهم لا تجد في مقدماتها إلا ما يكون راجعاً إلى ما عليه المسلمون الآن من الأخلاق والعوائد والأفكار ، وكلما جاء الرجل لهم بشيء من أحكام كتاب اللّٰه ، أو بأثر من آثار المسلمين الأولين ، رأيت أولئك الجاحدين يقابلونه بأحكام يعدها المسلمون من حدود دينهم ، ويعولون عليها في أعمالهم ، وهي مقصية لهم عن الكمال ، ساقطة بهم عن أدنى مراتب الرجال ، فكلما ردهم إلى اللّٰه ورسوله ردوه إلى أحوال المنتسبين إلى هذا الدين القويم وهم عاره ، وبهم يهدم مناره ، وتخفى آثاره ، لو بقي في أيديهم أمره ، غير أني أرى اللّٰه سيحول أمر دينه عن هؤلاء الذين لبسوا على أنفسهم ، وانقلبوا فتنة لغيرهم ، ثم ينتقم منهم بأيدي الظالمين والصالحين ﴿فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكّلنا بها قوماً ليسوا بها بكافرين﴾[٢٩] ﴿وإن تتولّوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾[٣٠] ، فهنيئاً لمن أعد نفسه ، وسبق تعسه ، فشحذ همته ، وطهر نيته ، وقوّم إرادته ، واستجمع عزيمته ، للقاء ركب اللّٰه الذي سيفد عليه ، فيكون إما راجلاً في مشاته أو فارساً من

---

(٢٧) [الممتحنة : ٥] .

(٢٨) هو القس إسحاق طيلر ، انظر مراسلات الأستاذ الإمام إليه في الجزء الثاني .

(٢٩) [الأنعام : ٨٩] .

(٣٠) [محمد : ٣٨] .

كماته أو خادماً في حاجاته أو سيداً في رياساته ، ولا يكون شيئاً من ذلك حتى يكون اللّه ورسوله أحب إليه من نفسه ، وحتى يكون كتاب اللّه أصدق الشاهدين له لا عليه ، وحاشا كتاب اللّه أن يشهد إلا لمن لبى دعوته ، وقبل شهادته ، ونصبه إماماً في محراب الوجود ، يتبعه بصره ، ويحذوه في سيره ، يقوم إذا قام ، ويقعد إذاقعد ، يعظم ما عظم ، ويحقر ما حقر ، ويطلق ما أطلق ، ويقيد ما قيد ، ثم أقام له من زواجره خطيباً على قلبه ، وواعظاً يصدع بأمر ربه على منبر لبه ، يعلمه إذا جهل ، ويوقظه إذا غفل ، ويذكره إذا ذهل ، ويحثه إذا كسل ، ويسرع به إذا أبطأ ، وينهضه إذا تلكأ ، ويستلفته إلى الصواب إذا أخطأ ، يهديه إذا تحير ، ولا يعدو به الخير إذا تخير ، يرد جماحه إذا جمح ، ويكف من غربه[٣١] إذا طمح ، حتى يقيمه على الصراط السوي ، ويصعد به إلى المقام العلي ، وكيف يستعمر القرآن قلباً تشغله الأهواء الباطلة ، وتستوكره[٣٢] الرغائب الزائلة ؟! ، إن القرآن طاهر لا يجاور إلا طاهراً ، وقويم يأبى أن يساكن جائراً ، زكي لا يأنس للإرجاس ، علي يأنف من مقاربة الأدناس ، فلا عجب إذا استوبل[٣٣] المقام في هذه القلوب المحتشية بالعيوب ، وتركها وشياطين الوساوس تخبط بها في مخازي الدنيا ومهالك الآخرة .

يا عجباً لمن يدعي الإسلام وهو يعرف من نفسه أن أمراً لو جاءه من أصغر الحكام عليه بلغة غير لغته لما قرت له راحة، ولا اطمأنت به نفس، حتى يقف على ترجمته، ولا يكتفي بمترجم واحد حتى تكون ثقته به كثقته بنفسه ، وإلا راجع ثانياً وثالثاً لدقائق المعاني ، حتى لا يفوته شيء مما حواه أمر آمره فيقع في مخالفته إلى غير هواه ، وكلما عظم مكان الآمر اشتد الحرص على استجلاء مراده ، خشية الوقوع في حداده[٣٤] ، أو ما يبعث الظن إلى التحرش بعناده، وقد يكون الأمر مما يضره ولا ينفعه، ويخفضه ولا يرفعه ، كل ذلك للبعد عن مساخطه ، والإرتياح إلى مراضيه، هذا وهو يزعم الإعتقاد بأن القابض على ناصية أمره هو اللّه سبحانه وتعالى ، وهو المقلب لقلبه ، والآخذ بعنان إرادته ، ثم هذا أمر سام ، ورد له من علي متعال ، رب الأرباب ، ومخضع

---

(٣١) الغربة : الحدة .

(٣٢) تستوكره : تتخذه وكراً .

(٣٣) رآه وبيلاً . .

(٣٤) معاداته .

الرقاب ، قهار السموات والأرض ، الذي لا ترد مشيئته ، ولا تخالف إرادته : الكتاب المجيد ، يتجلى به في منازل الرحمة ، ويستفيض منه ديم النعمة ، ويقيم به على السعادة أعلاماً، ويضع لإجتناء ثمر الكرامة أحكاماً ، ويعد المستجيبين لأمره هذا ـ وهو القادر على كل شيء ـ أن يمكِّن لهم في الأرض ، ويخدمهم أهلها ، ويجعلهم الأعلين فيها ، وأن تكون عزتهم مقرونة بعزة اللّٰه ورسوله ، وأن لا يبيد سلطانهم ، ما ثبت إيمانهم ، ولم يشبه كفرانهم ، كما قال ﴿وعد اللّٰه الذين آمنوا منكُمْ وعملوا الصَّالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكِّنَنَّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليُبَدِّلَنَّهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾[٣٥] .

وليس في المواعيد السماوية أصرح مما وعد اللّٰه في كتابه المبين ، ولا أقطع للشبهة منه ، ثم زادهم على ذلك نعيماً أبدياً ، وأوعدهم في المختلفة خزياً دنيوياً وشقاء سرمدياً ، والذين يكفرون ، وسجل عليهم أنهم الفاسقون ، هم الذين تبطرهم النعم فتستزلهم عن مقامات الشكر ، ثم تنتابهم الغفلة فيعدلون عن سبيل الذكر الحكيم ، ومن فسق عن أمره أحل به غضبه ، وانفذ فيه عامل انتقامه ، وسلبه ملابس إنعامه ، أما بشقي مثله ، أو ولي من أهله ، ثم ضاعف له العذاب يوم القيامة ، وأخلده فيه مهاناً ، إلا أن يتوب فيغفر له ما قد سلف ، ويعلم المخدوع أن صاحب هذا الأمر العلي مطلّع على السرائر ، بادية لعلمه صفحات الضمائر ، ومع هذا وذاك لا يتفهم أحكامه ، ولا يتبع أعلامه ، وينبذه وراء ظهره ، كأن لا علم له بنهيه وأمره ، ويمني نفسه أن ينال ما ادخر اللّٰه لأوليائه إذ قصرت همته عن نيل سعادة الدنيا ـ ليتنعم به في الآخرة ، شهوةً تحول دونها أعماله ، وأحلاماً تنافي صدقها أحواله ، وما أعجب حال من يزعم الإيمان باللّٰه ولا تفنى أهواؤه في إرادته ، ولا تضمحل نشزات طبعه لمهباته ، ولا تتضاءل عزائم نفسه لعظمته ، ولا يجعل القسم الأعظم من حياته للسعي في مرضاته ، ولا يبذل من نفسه وماله ما لا يخسره في مآله .

حدثتني عن اليائسين من علية «ق»[٣٦] وأشباههم ، فهؤلاء لم ييأسوا من اللّٰه حتى

---

(٣٥) [النور : ٥٥] .

(٣٦) إشارة إلى اسم البلد المرسلة إليه الرسالة ، حذف لدواعي السرية والمصلحة .

ساء به ظنهم ، وما ساء ظنهم حتى انتقض إيمانهم ، فحالهم حال القائلين ﴿ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً﴾[٣٧] ، ورويت لي عن أهل النفرة سكنة «ص»[٣٨] ، **فهؤلاء** بقيت فيهم بقية لا بد أن يؤيدوها بالعمل ، ولا مكمل لما بقي فيهم إلا رجوعهم إلى الله ورسوله ، ولن يرجعوا إليه حتى يكون مزاج وحدتهم وحبل اعتصامهم كتاب الله يهزون به هممهم ، ويلمون به شعثهم ، ويشهدون الله أنهم نصروه في الأحوال والأعمال ، فينصرهم في مواطن الجلاد ومواقع الجدال .

إن كنت وثقت بشيخ الإسلام الذي ذكرته فخذ العهد عليه، وسق إليه ببعض كتابي هذا أو بكله ، إن رأيت ذلك ملائماً لحاله ، وإلا فزدني فيه بصيرة فأكتب إليه بما يلهمه الله .

وافيني بكتبك بما أمكن من السرعة ولا تبطىء علي بعد الآن ، والسلام .

---

(٣٧) [الأحزاب : ١٢] .

(٣٨) إشارة إلى اسم بلد ، حذف لدواعي السرية والمصلحة .

- ٧ -

(٣٩) لا إله إلا اللّٰه ، وحده لا شريك له ، وبه الحول والقوة . .

أيها الأخ الصادق أيده اللّٰه .

طال عهدنا بك لم نر منك كتاباً ، ولم نتلق عن لسان إخلاصك خطاباً ، وإبطاؤك عنا ، مما يقلق الخواطر منا ، لا خوفاً على إيمانك ، ولا ريبة في درجة إحسانك - نعوذ باللّٰه - ولكن خشية أن يكون عرض لك من العوارض الجسدانية ، أو خالطك في الأحوال المعاشية ، ما قبض من يدك ، أوفت في عضدك - حماك اللّٰه - فرجاؤنا أن لا تفوت فرصة تمكنك من سوق خطابك إلينا حتى تنتهزها ، فإن لسكون القلب بالإطمئنان على سلامتك قيمة علية في نفوسنا ، فقد لا يخفاك أنكم في مكان مخافة ، ومحل مضيعة ، تضطرب عليكم منه القلوب ، وتذهب وراءكم فيه النفوس ، وإن صادقاً مثلك لجدير أن يحرص عليه ، وأن تعنى الأرواح بالتطواف حواليه(٤٠) .

كان لكتابك المفصل وقع جميل ، ولك على القيام بتحرير مثله الشكر الجزيل ، فليكن العمل على ذلك المذهب حتى يصفو المشرب ، ويتضح المطلب ، إن شاء اللّٰه . أما وصيتي إليك فأقتصر منها اليوم على ما أوصى به رسول اللّٰه ﷺ معاذاً رضي الله عنه

(٣٩) رسالة سياسية ، مثل سابقتها ، إلى نفس الشخص (ش . ي .) ، تدور حول ذات الموضوع .

(٤٠) توحي هذه العبارة إلى أن مقام (ش . ي .) هو مصر ، التي كان الانجليز قد احتلوها يومئذ .

إذ قال له «أوصيك بتقوى اللّٰه وصدق الحديث والوفاء بالعهد وأداء الأمانة وترك الخيانة وحفظ الجوار ورحمة اليتيم ولين الكلام وبذل السلام وحسن العمل وقصر الأمل(في الدنيا) وقصد العمل ولزوم الإيمان والتفقه في القرآن وحب الآخرة والجزع من الحساب وخفض الجناح وإياك أن تسب حليماً أو تكذب صادقاً أو تطيع آثماً أو تعصي إماماً عادلاً أو تفسد أرضاً، أوصيك بإتقاء اللّٰه عند كل حجر وشجر ومدر ، وأن تحدث لكل ذنب توبة ، السر بالسر والعلانية بالعلانية» .

هذا جماع من مكارم الأخلاق يعم ما نحن فيه وما وراءه ، والخير في جمعه . فالدين بناء وهذه أعراقه ، ولا يتم أعلاه حتى يتم أدناه ، ثم لا تنس قول عائشة الصديقة رضي اللّٰه عنها : كان خلقه القرآن : فقد أبقى اللّٰه سبحانه في نبيه ﷺ مظاهر من صفات البشرية تبدو لها آثار ، تلحظها البصائر والأبصار ، ثم حددها في كتابه ، وهذبها في محكم خطابه ، تعليماً لأمته ، وإرشاداً لتبعة ملته ، فكان في ذلك أعظم فخره ﷺ حيث قال «أدبني ربي فأحسن تأديبي» ، ولا بركة لنا في شيء من أعمالنا إلا بإتباع سنته ، والسير على المأثور من سيرته ، والتخلق بأخلاقه والتماس خلاقه ، وإقتفاء أعلاقه ، هذا صلاحنا وهو سلاحنا ﴿إن تنصروا اللّٰه ينصركم ويُثبت أقدامكم﴾[41] ـ ﴿قل إن كنتم تحبُّون اللّٰه فاتبعوني يحببكم اللّٰه﴾[42] . . وعلى هذا فليكن دأبك ، حتى يظهر اللّٰه أمره ، ويعلن سره ، وإياك والملل ، فالخطب جلل وقضاء اللّٰه أجل ، ومع هذا كتاب من الأمير أوصله إلى صاحبه ، حسب رأيك ، والسلام عليك وعلى كل صادق الإيمان ثابت الجنان .

٦ صفر سنة ١٣٠٥ هـ[43]

---

(٤١) [محمد : ٧] .

(٤٢) [آل عمران : ٣١] .

(٤٣) ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٧ .

- ٨ -

(٤٤) لا إله إلا اللّه ، وحده ، وبه الحول والقوة .

تلقيت رقيمك على قلق من تباطؤ أخبارك ، فقر خاطري بالإطمئنان على صحتك، تأكدت الثقة من خلوص إرادتك، وما كنت لأرتاب في عهدك بعدما أعطيت ميثاقي بيمينك ، وأنت مؤمن قد جعلت اللّه عليك وكيلاً ، ولو عرض لي الشك في وفائك لكان غمزاً مني على إيمانك ، وأعوذ باللّه أن أغمز على مؤمن وهو مخلص في إيمانه ، أما حنوي عليك وإخفائي السؤال عنك ، فهو مما توجبه عليّ صلتي بك والإرتباط بميثاقك ، بل ذلك أيسر الحقوق عندنا ، وأوجبها في ذمتنا ، وما أنا بالمتفضل في أدائه ، وما أنا بمنجاة من اللوم إن قصرت في إيفائه ، ستعلم الحقيقة من هذا إذا سنى اللّه لعصابته أن تظهر ، وأذن لها أن تسفر .

بعد هذا هل أنت على ما أوصيتك سابقاً من مداومة النظر في كتاب اللّه ووعده ووعيده وقصصه وعبره ؟ هل ذهبت بنفسك إلى ما قبل ألف وثلاث مئة سنة ووقفت بين يدي سيد النبيين ، وهو يتلو كتاب اللّه على خُلّص المؤمنين ، فسمعت كما سمعوا ، وفهمت على مثال ما فهموا ، وزججت بروحك في مجامع تلك الأرواح الطاهرة التي

---

(٤٤) رسالة سياسية ، تناقش أمور الجمعية ، مع صاحب من أعضائها هو (ش. ي.) المرسلة إليه الرسالة السابقة .

آزرته وآوته ونصرته ؟ هل خرقت حجاب المحدثات ، وفرقت ستائر البدع ، وخالطت أهل النور ، وصافحت قوماً صدقوا ما عاهدوا اللّه عليه ؟ إن لم تكن فعلت فإليك أن تفعل والوسائل متوفرة لديك ـ عقل وحسن يقين ، وكتاب اللّه فيه تبيان كل شيء وفيه سيرة نبيه ﷺ والذين معه ﴿محمدٌ رسول اللّه والـذين معه أشـداء على الكفـار رحماء بينهم﴾[٤٥] ، ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر اللّه وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربّهم يتوكلون ، الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون﴾[٤٦] .

لا يميل بك عن طريق الحق قلة السالكين فيه ، فواللّه إني لأرى المؤمن في جيش من يقينه ، وحصن من ثقته بـربه ، يثبت بهـما في المزالق ، ويـدرأ بمنعتهما غـائلات المهالك ، وإنه لفرح به إذا حزن الناس ، ومبتهج فيه إذا اشتد البأس ، واستحكم اليأس ، وإني لأرى المنافق في مزعجات من وساوسه ، وموحشات من خسائسه .

كـريشة في مهب الـريح سـاقطة لا يستقـر لهـا حـال من القلق

وإنه لسريع الهزيمة ، قليل الغنيمة ، وما كنت لآتي في وصفه شيئاً بعد ما قصَّ اللّه عنه في كتابه ، وكتاب اللّه حي لا يمـوت ، شاهـد على الأحيـاء كما شهـد على الأموات ، وما كان المنافقون زمن نزول القـرآن ليختلفوا في الحقـائق والصفات عن أشباههم من أهل هذه الأوقات ، فتوخَّ من نفسك ما أثنى اللّه عليه ، وتَنَحَّ بها عما وجِّه باللائمة إليه ، وإياك والأعاليل ، وفاسـد التأويـل ، فإنها حبـائل الشيـطان ومذهبـة الإيمان ، نعوذ باللّه .

كنت سألتني عن العمل في العقد المالي فأشرت إليك أن تبعث به إلينا في بيروت ، ثم لم يكن له ذكر في كتبك من بعد ، وإني أعيذك من الضن بيسير مثله في سبيل ربك ، ترجو ثوابه وتكتفي حسابه ، وأبعدك عن مرامي النداء الإلهي في خطاب قوم ﴿ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل اللّه ، فمنكم من يبخل ، ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسـه والـلّه الغني وأنتم الفقراء ، وإن تتـولوا يستبـدل قومـاً غيركم ثم لا يكـونوا أمثالكم﴾[٤٧] ، ولكني ألتمس لك من نفسي أعذاراً تخيلها الثقة ، وتمثلها المحبة ، فلو علمت الحق فيما أبطأ بك أفهمت القوم عذرك .

---

(٤٥) [الفتح : ٢٩] .
(٤٦) [الأنفال : ٢] .
(٤٧) [محمد : ٣٨] .

أما ذلك الشيخ ، فإن نكث فإنما ينكث على نفسه ، غرته الحياة الدنيا وغره باللّه الغرور ، فقطع ما أمر اللّه به أن يوصل ، ووادَّ من حاد اللّه ورسوله ، وباع نفساً شريفة بثمنٍ بخس ، وأضاع سعادة أبدية بمتاع قليل ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبيّنَ لهم الهدى ، الشيطان سوَّل لهم وأملى لهم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزَّل اللّه سنطيعكم في بعض الأمر واللّه يعلم إسرارهم ، فيكف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ، ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط اللّه وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾[48] بشّره بأن سيؤخذ من مأمنه ، ويزلزل من مسكنه ، ومن أعان ظالماً سلِّط عليه ، ومن يخذله اللّه فلا ناصر له ، ولئن أمهل أياماً فواللّه ما أهمل ، ولقد كان خيراً له لو ابتعد ولم يعد ، وباعد قبل أن يعاهد ، ولكنه أقبل ثم ولى ، وأمسك ثم خلى ، فلصق به عار الغادرين وحقت عليه جريمة الناكثين ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾[49] ، وما ضره لو سالم القوم بظاهره ، وبقي مع اللّه بباطنه ، فأخذ حظاً من دنياه وحظاً من آخرته ، هل ظن أنهم أشد سلطاناً عليه من قهار السموات والأرض ؟ أم أنهم أنفذ إلى باطنه علماً من عالم الغيب والشهادة ؟! ، فأعطى للقوم قلبه ، وأبقى للّه سَلَبه !! .

.......................[50]

(٤٨) [محمد : ٢٥ ـ ٢٨] .

(٤٩) [الشعراء : ٢٢٧] .

(٥٠) كلمات محذوفة من آخر الرسالة .

- ٩ -

(٥١) أكتب إليك واللَّه أعلم بما أَثْبَتَ فضلُك في قلبي من الود ، وما يُهَيِّجُ أدبُك في فؤادي من الشوق ، وبودي لو أن عبارة تحمل ما في نفسي إليك ، ولكن حكمة اللَّه في قصور العبارات أن يكون الفضل لثقة الكريم وفراسة الحكيم .

قد يكون لك ظن فيما أبطأ بي عن مراسلتك هذا الزمن الطويل من فراقك ، وحاشا أن يكون تساهلاً في الحق ، أو تغفلاً عن فريضة الود ، وإنما هو أرقط(٥٢) الحوادث وثب على أوقاتي فمزقها ، وغول الكوارث انبسط فيها فضيقها . من يوم فارقتك ما استقر بي مكان حتى الآن ، ذهبت إلى باريس فما عبَّدت أن تلقيت من الرأي الجديد أن أنحو جهة الشرق ، حيث مسيل الحادثات ، ومخرق الذاريات ، فمررت على بلاد كثيرة منها مدينة (كذا)(٥٣) ، عملت في جميعها على إحكام العروة(٥٤) وتمكين

---

(٥١) هي رسالة سياسية مرسلة إلى أحد القادة في الشرق . . وواضح من عباراتها أن الأستاذ الإمام يطلب فيها من المرسل إليه أشياء من بينها الدعوة لجمعية «العروة الوثقى» وضم الأعضاء لها . . والرسالة مرسلة إلى (س. س.) .

(٥٢) ثعبان . . والأرقط هو الذي تعلوه نقط صغار سوداء أو بيضاء أو حمراء أو صفراء . .

(٥٣) لم يذكر الشيخ رشيد رضا اسم المدينة ، حفاظاً على سرية تحركات الأستاذ الإمام في مهامه تلك ، حتى بعد انقضاء ذلك العهد ، لأن في كشف هذه الأمور ما يضير آخرين حرصوا على بقاء علاقاتهم السابقة بالجمعية سراً من الأسرار .

(٥٤) جمعية العروة الوثقى .

عقودها ثم أصعدت بعد ذلك إلي :

(بلد خلعت بــه عــذار شبيبــتي وطرحت في كف الخطوب عناني)

وأنا اليوم فيه أتعرف الوجوه ، وأتنكر للعيون[٥٥] ، وأسأل اللّٰه نجاح العمـل وإقبال الأمل .

إن لي في حميتك رجاء عرفه المخلصون ، وهم لتحققه منتظرون ، فادعِ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، فإن فناءً في الحق لهو عين البقاء ، وإن نعيماً في الباطل لهـو الشقاء ، فـاستكثر من الإخـوان ، ونقهم من الخوَّان ، واثبت بهم عـلى أصـول الشريعة ، وارجع بهم إلى سيرة صاحبها عليه الصلاة وأتم التسليم ، وليكن القول من مولاي الصادق تأسيساً لا تدريساً ، ولا تكونن كلمة إلا وغايتها عقد يبرم ، ورباط يحكم[٥٦] ، استغفر اللّٰه أن أنبه يقظان ، أو أهدي البيان لمعدن العرفان ، ولكن ذلك حديث نفسي لنفسي ، وخطاب قلبي لقلبي ، ومن علي بأنبائك ، وما يكون من آثارك ، ألهاني مشهدي منك عن طلبي لترجمة حياتك ، فلو تفضلت بإرسـالها من قلم أحـد تلامذتك لتثبت في صحائفي دخيرة لي ولخلائفي .

وإذا رأيت . .[٥٧] فنبئـه أن قوة الإتحـاد في الجنـوب أفـزعت قـوة النيران في الشمال[٥٨] ، وأن نيران القلوب أذابت مدافع الكروب ، وما النصر إلا من عند اللّٰه يؤتيه الصادقين ، ويوليه المخلصين ﴿إن تنصروا اللّٰه ينصركم ويثبت أقدامكم﴾[٥٩] ، أما واللّٰه إن غلب المسلمون عن تفرق وتخاذل فلن يغلبوا عن ضعف وقلة ، ولكن ﴿من يهدِ اللّٰه فهو المُهتدي ومن يضلل فلنْ تجد له ولياً مرشداً﴾[٦٠] .

السيد[٦١] يهديـك السلام ، وقـد أخذت في تـرجمة رسـالته في نقض مـذهب

---

(٥٥) أي أنه مختفياً عن العيون . عيون الجواسيس ، يتحرك في سرية .

(٥٦) وهو يطلب منه إقامة «تنظيم» لا مجرد الدعوة لفكر الجمعية .

(٥٧) لم يذكر الشيخ رشيد رضا الاسم المعني هنا ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

(٥٨) إشارة إلى أثر ثورة السودان على الاحتلال الإنجليزي لمصر .

(٥٩) [محمد : ٧] .

(٦٠) [الكهف : ١٧] .

(٦١) السيد جمال الدين الأفغاني .

الطبيعيين [٦٢] ، وعند تمامها أبعث إليك بها ، فإن حسن لديك طبعها في حاضرتكم فذلك لكم ، والوسيلة تصل إن شاء اللّه إليكم [٦٣] ، وسلامي على روحكم الزكية ، وعلى كل نفس صادقة ، ورجائي سرعة الإجابة والسلام .

٧ جمادي الأولى ـ سنة ١٣٠٢ هـ [٦٤]

---

(٦٢) هي رسالة الرد على الدهريين للأفغاني ، ترجمها الأستاذ الإمام بمساعدة «العارف أبي تراب» تابع الأفغاني . . وكانت الترجمة عن الفارسية .

(٦٣) إشارة رمزية لوصول (جريدة العروة الوثقى) سراً .

(٦٤) ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م .

- ١٠ -

[٦٥] لا إله إلا اللّٰه وحده لا شريك له ، وبه الحول والقوة . .

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى اللّٰه عملكم ورسوله والمؤمنون وستردُّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾[٦٦] .

كتبتم إليّ بأنكم ـ اجتمعتم ، جملة من الصادقين وأهل الحمية ، للنظر في تقويم ديننا ، والأخذ بما يرضي إلهنا ويقر عين نبينا ، ثم حدثت بعد ذلك الأحداث ، وتلك سنة اللّٰه في الأولين والآخرين ، منه بداية كل عمل صالح مقبول لديه ، محفوف بالعناية منه ، ولم يمنعني حدوث ما حدث عن مخابرة من أنوب[٦٧] عنهم بما كان من إجتماعكم ، ثقة مني بهمتك ، وصدق عزيمتك ، فورد لي الاذن بتسمية مجتمعكم[٦٨] ، وإرسال بعض القواعد التي يبتدأ بها العمل[٦٩] ، واليوم أبعث بها إليكم ، وأملي أن تكون في حرز

---

(٦٥) هذه الرسالة مرسلة إلى من أرسلت إليه الرسالة السابقة (س. س.) . . وهي من الرسائل الهامة التي تلقي ضوءاً على سبيل جمعية (العروة الوثقى) في الدعوة والتنظيم . .

(٦٦) [التوبة : ١٠٥] .

(٦٧) إشارة إلى القيادة العليا للجمعية ممثلة في جمال الدين الأفغاني .

(٦٨) أي اعتماد هذا الفرع كجزء من تنظيم الجمعية .

(٦٩) هي أهداف الجمعية ونظامها وسبلها في الدعوة والعمل .

الصيانة ، وأن تكون مرجع الأعمال إن شاء اللّه ، فإذا وصل إليكم ذلك ، فخذوا عهدكم على القسم المذكور(٧٠) ، وانتخبوا رئيسكم ، وعجلوا الخبر بما انتهيتم إليه ، وفصلوا أسماء من معكم ، وألقابهم ، ومواضع إقامتهم ، وسموا لنا رئيسكم ، وكتمان السر أول وصيتي إليك ، وهو نهايتها ، والسلام على أهل العقد الرابع من عقود العروة الوثقى ، واللّه يتولى إعانتكم . رسالة الرد على الدهريين أشرفت على نهايتها من الترجمة ، وستطبع في بيروت إن شاء اللّه ، ومتى تمت أرسلنا إليكم منها .

---

(٧٠) هو القسم الذي كان يقسمه أعضاء الجمعية ، انظره في هذا الجزء .

- ١١ -

أيد[٧١] اللّه بك الحق ، وأعانك على العمل بما وهبك ، عرفانٌ تنير به أفئدة السذج من قومك ، وترد به جِمَاح الغاوين من عشائرك ، ويقينٌ في الدين ينهضك إذا قعد المرتابون ، ويشد عضدك إذا ضعف الواهمون ، ومكانةٌ في قلوب أشياعك ، تمكن الثقة بك ، والإستمساك برأيك ، وسعةٌ في البيان ، تقطع بها طريق الشيطان ، فوجِّه عزمك للنصيحة ، وجادل بالتي هي أحسن ، وإذا أخذت من أحد بحبل فلا ترسله ، ومن وسوست له نفسه بالقطيعة فلا تقطعه ، وصل حبالك وحبال المهتدين بحبل اللّه ، وكن على ثقة من الفوز ، ويقين من النجاح ما دام هدي النبي هديك ، وسعي الأصحاب سعيك ، وإن شكل عليك أمر ، واشتبهت لك المنافذ ، فإخوانك كثيرون ، وهم بمعونة اللّه في عونك ، كما أنه لاغنى لهم عن الإستعانة برأيك[٧٢] ، ومقامي اليوم في بلد ما كنت أحتسب الذهاب إليه وإن كان أوفر لهفي عليه ، ولكن مكاتيبك تصل إلي إن شاء اللّه بالطريقة التي تراها صحبة هذه الأسطر[٧٣] ، وسلامي على قلبك الطاهر ، وشوقي للإجابة وافر ، والوسيلة تصل إليك[٧٤] ، والسلام .

٧ جمادي الأولى سنة ١٣٠٢ هـ[٧٥]

---

(٧١) هي رسالة سياسية إلى أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) .

(٧٢) إشارة إلى العلاقات السياسية بين العضو المرسلة إليه الرسالة وباقي أعضاء الجمعية .

(٧٣) إشارة هامة إلى أن الجمعية قد اتخذت سبلاً سرية منظمة للمراسلة (شفرة) .

(٧٤) إشارة رمزية إلى وصول جريدة (العروة الوثقى) سراً للعضو .

(٧٥) ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م .

- ١٢ -

(٧٦) السلام عليكم ، وعين اللّه ناظرة إليكم ، وبعد ، فقد وصلني اليوم كتابك يحمد منك إخلاصاً طويته ، واختصاصاً باللّه حويته ، ويشكر منك استعداداً لمالأة اللّه على أمره ، ومظاهرة لإقامة الحق ونصره ، ويثني على معرفتك ما آتاك اللّه من الحول ، ومما رزقك من الطول ، ونزوعك لشكرك إياه على ما آتاك ، بالعمل فيه لآخرتك ودنياك ، ولم يفتك الإعتبار بقوله تعالى ؛ ﴿إن اللّه اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنَّ لهم الجنَّة(٧٧)﴾ : الآية : ولا بقوله ﴿ذلك بأنَّهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصةٌ في سبيل اللّه ولا يطأون موطئاً يغيظ الكُفَّار ولا ينالون من عدوٍ نيلاً إلا كتب لهم به عملٌ صالح ، إن اللّه لا يضيع أجر المحسنين ، ولا ينفقون نفقةً صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا إلا كُتِبَ لهم ليجزيهم اللّه أحسن ما كانوا يعملون (٧٨)﴾ . ولن يعجز مؤمن وإن ضعف حاله ، وقل ماله ، أن يأتي واحدة مما ذكر اللّه ، فكيف بك وقد آتاك اللّه بسطة جاه في قومك ، تستطيع بها تقويم طباعهم ، وتهذيب عقولهم ، وردهم إلى ما انحرفوا عنه من طريق الشرع القويم ، وتنبيههم لما غفلوا عن رعايته من طلب الشهادة ، وعدها أفضل ذخائر السعادة ، وأن للّه يداً عندك

(٧٦) رسالة سياسية إلى أحد أعضاء جمعية (العروة الوثقى) ، وهو نفسه المرسلة إليه الرسالة السابقة .
(٧٧) [التوبة : ١١١] .
(٧٨) [التوبة : ١٢٠ ، ١٢١] .

بما آتاك ، ولست تأمن مكره في حفظ نعمته عليك لعقبك ، إن أمنت ذلك لنفسك ، إلا أن تؤدي حق اللّه فيها ، ولا تؤدي حقه حتى يكون معظمها منصرفاً لإعزاز دينه ، وإعلاء كلمته ، والجهاد للحق حتى يظهر ، وفي الباطل حتى يُدحر ، فأوصيك ـ وما أنت بمحتاج للوصية ـ أن تجعل كتاب اللّه إمامك ، وأن تأتمر له ، كما كان نبينا وأصحابه يأتمرون له ، فلم يكلفهم اللّه دوننا ولم يسامحنا اللّه دونهم ، وليس بين اللّه وبين أحد من خلقه هوادة في فريضة فرضها ، أو سنة سنها ، وإياك وتعلاّت النفوس ، وأهاويل الأوهام ، فإنها من مضلاّت العقول ، ومداحض الهلكة ، وجند الشيطان ، وليس بينك وبين الحق إلا أن تهمَّ وتخلص للّه همك ، فتكون يد اللّه على يدك ، يؤيدك ، ويأخذ للحق بك ، واللّه لا يعين خاذله ، ولا يضيع عملاً أُخلص له .

ألا أيها الشيخ الجليل . . إن اللّه قد اشترى منا حياة دنيئة ، لو طلبت من عاقل لجاد بها بلا عوض ، لقيامها على قواعد الإتعاب ، وقوائم الأوصاب ، بدايتها ضعف ، ونهايتها عجز ، وما بينهما خروج من أحدهما دخول في الآخر ، ما فات من لذاتها يولد الأسف على فواته ، وما حضر مشوب بالجزع على ذهابه ، واللهف الدائم على تحصيل ما يؤمل منها، فليس فيها حال تخلو من آلام ، وقد وعدنا ربنا حقاً أن يعوضنا عنها سعادة أبدية ، في حياة أبدية ، لا يشوب لذاتها ألم ، ولا يمازج صفوها كدر ، وذلك عندما تسلم له السلعة تامة في نهاية الأجل ، فإن لم نقبل بيعة اللّه في ذلك كنا المغبونين ، وإن لم ندفع له سلعته خالصة كنا الخاسرين ، حياتنا ذاهبة إلى الفناء رغماً عنا ، وليس لنا من إمكان للخلود فيها ، فانظر إلى رحمة اللّه في شرائها منا ، وإجزال العوض ، وتعظيمه حتى كأنه يساومنا ملكاً لنا ، وفي سعتنا أن نستبد به عليه ، ونمنعه مراده منه ، جلت عظمته ، ووسعت رحمته ، ألا فلنتق اللّه ولا نبخل عليه بما هو له ، ولا نغرَّ بإملائه لنا ، ومطاولتنا عليه ، فشمِّر عن ساقك ، وأحسر عن ذراعك ، واذهب إلى اللّه بخير الذخائر ، وهو تأليف عباده على الحق واستجاشة قلوبهم للدين ، وتأليبهم على تلبية داعي الإيمان ، واللّه يتولى إرشادك في جميع الأحوال ، أما حادثة الشيخ فقد مسنا منها ما مسه ، ولم يكن ما وجدنا منه أقل مما وجده ، ولم يغب عنا شيء من أطرافها ، وقد جهدنا فيها ما استطعنا ، وربما رأيتم أو سمعتم بما أطالت به جرائد (باريز) في المدافعة عن الشيخين ، وتعنيف الحكومة على ما فعلت ، وذلك بمحاورة من تعلمون هناك ، ولقد تنازعني في هذه الحادثة مسرة وحزن ، أما المسرة فلأن الشيخ قام

على طريق الصديقين يتلقى من الإختبار الإلهي ما تلقوه ، لينال من رضاء اللّه ـ إذا احتسب ـ ما نالوه ، وأما الحزن فلها عسى أن يكون قـد خالط قلبـه من ألم المحنة ، والأسف على المصيبة ، والحمد للّه على رجعة من غيبة ، وأسأله وقايتكم جميعاً من كيد الغادرين ، وعدوان الظالمين ، وأن ينزع بخواطركم إليه ، ويؤلف قلوبكم عليه ، وبعد هذا فنبئني عن العنوان الذي به أكتب إليك ، وأخبر الشيخ أن يكتب إلي بعنوانه ، فقد أذنت بأن أبعث إليه ببعض القواعد التي ينبغي أن يرفع البناء عليها ، وإذا كتبتم إلي فليكن بعنوان . . .(٧٩) وعجل بالإجابة ما استطعت والسلام .

١٥ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ هـ(٨٠)

---

(٧٩) عنوان سري ، لم يذكر حفظاً للسلامة والمصلحة .

(٨٠) ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٥ م .

- ١٣ -

(٨١) لا إله إلا اللّه ، وحده لا شريك له ، وبيده الحول والقوة . .

ثم وصلني كتابكم وكتاب أخي الفاضل محمد ش(٨٢) ، وقد آسفني - واللّه يعلم - ما بلغ الأسف مني خبر وفاة سيدي الشيخ والدكم ، إلا أن ذلك مصير لا بد من الإنتهاء إليه ، وإن عظم الأسف عليه ، وفيما عند اللّه سلوة الأبرار . أمّا ما ذكرت في كتابك من اسم الظاهرية ، فلم يكن ليخطر على بالي توجه فكركم إليه ، فإن المذكور في القسم تحكيم كتاب اللّه في الأخلاق والأعمال ، بلا تأويل ولا تعليل ، ومن الظاهر البين أن المراد من الأعمال عزائمها من الجهاد في اللّه حق جهاده ، وبيع النفس في مرضاته ، والسعي لإعزاز دينه ، والقيام بحفظ أوامره ونواهيه ، التي يكفر جاحدها ، ويفسق الحائد عنها ، ويشهد بذلك اقتران الأعمال بالأخلاق . فكيف ذهب خاطر سيدي إلى العقائد أو أعمال الفروع ؟ **وليعلم سيدي أننا سنيون أشعريون أو ما تريدون ، وأننا في أعمال العبادات دائرون بين المذاهب الأربعة ، فمنا المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي ، وفي المعاملات على مذهب حاكم البلاد ، إن وافق واحداً منها ، فإن كان**

---

(٨١) هي رسالة سياسية بعث بها إلى أحد علماء المسلمين ، في بلد غير مصر ، يناقشه حول الخطوط الفكرية لجمعية (العروة الوثقى) ، وعلاقتها بالمذاهب الإسلامية ، وهي هامة في القاء الضوء على هذا الموضوع .

(٨٢) رمز للقب ، استغنى به عن الاسم الحقيقي ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

على غيرها توقينا المرافعة إليه ما أمكننا ، وإنما ذلك القيد ليخرج الداخل معنا من حكم قوله تعالى : ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض[٨٣]﴾ . . وليمتاز المؤمنون بالكتاب عن الذين يزعمون الإيمان به ، ولا يأخذون بشيء من أحكامه إلا صوراً من الأعمال لا ينظر اللّٰه إليها ، وأولئك قوم عرفناهم وعرفتموهم ، يهونون على أنفسهم ضيم الدين ، لا يحزنون لذله ، ولا يعملون لحمايته ، ويتعللون باليأس ، ويحتجون بالبأس ، يفرون من اللّٰه فيما ألزمهم عمله ، ويسألونه المعونة على ما نهاهم عنه ، ويركنون في ذلك إلى التأويل والتفسير ، ولو أن شيئاً من المكروه أصابهم لرأيتهم يطيلون الأحزان ، ويحشدون الأشجان ، ولو عنَّ لهم حطام من الدنيا رأيتهم يشدون المآزر ، ويشمرون عن السواعد ، كأنهم للدنيا خلقوا ، وكأنهم فيها يخلدون .

لعل في بياني هذا كفاية ، ولو وسع الوقت أطول منه لأتيت بما تملك تلاوته ، وأما ما ذكرته في أمر المواد ، من أنها لا توافق بلادكم ، فلم أعرف له سببا ، فإنها مواد عمومية ، جرب العمل بها في أقطار مختلفة ، والحمد للّٰه صادفت نجاحاً ، فإن كان ذلك كما ذكرتم فابعثوا بها إلي في أول بوسطة ، وأقسم عليك باللّٰه الآخذ بناصيتي وناصيتكم أن تنقلوا لها صورة ، ولا تنسخوا من موادها مادة ، لأردها من حيث جاءت ، ثم ابعثوا إلي بما تجدونه موافقاً لكم لنطلع عليه ، فإن رأيناه موافقاً سألنا لكم إقراره[٨٤] والسلام عليكم وعلى من يتصل بكم .

---

(٨٣) [البقرة : ٨٥] .

(٨٤) تلك إشارة هامة إلى مرونة برنامج الجمعية ونظرتها لاختلافات واقع المجتمعات الإسلامية .

- ١٤ -

(٨٥) بسم الله الرحمن الرحيم .

﴿يا أيُّها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق(٨٦)﴾ . وذلك الذي وفد إليكم من القسم الذي سماه رسول الله ﷺ «المنافق العليم اللسان» ، وهو جاسوس للحكومة القائمة في دياركم ، فاحذروه ، ولكن وليكن حذركم حذر الحكماء ، لا يتبين منه علمكم بحاله ، وتحفظوا منه كل التحفظ ، وإياكم ومكاشفته بشيء مما أنتم عليه ، فلقد وجدته يدنو من السيد (٨٧) أيام إقامته «بباريس» ويسعه من السيد لين جانبه ، وحاجته إلى ترجمان في بعض شئونه ، فلما كثر اجتماعي به تبينت فساده ، فأقصيته من السيد ، وباعدته عنه ، وبعد أن كان يترجم لنا بعض الأخبار في بداية اشتغالنا بنشر آراء (العروة) طردته ، استعاذة من خبث سريرته ، فتعوذوا منه تعوذكم من الشيطان ، حتى يفرق الله بينكم وبينه .

---

(٨٥) هي مرسلة إلى أحد أعضاء الجمعية في بلد غير مصر ، وهي وان لم تكشف عن اسم البلد إلاّ أن مضمونها يقطع بأنه نفس البلد الذي منه العالم الذي أرسلت إليه الرسالة السابقة .

(٨٦) [الممتحنة : ١] .

(٨٧) جمال الدين الأفغاني .

أما قولكم في كتابكم : إني كاتبت الشيخ بتوبيخ ، فلقد راجعت له نسخة الكتاب التي كتبت من صفحة كتابي ، فلم أجدني إلا عزَّيت الشيخ أولاً ، ثم كشفت له عن وجه الشبهة فيما استفهم عنه ، ثم قلت : ـ وإني لصادق ـ أنه ما كان يخطر ببالي توجه فكره إلى الرأي الذي يسأل عنه، وما قصدت بذلك ـ واللّه ـ توبيخاً ولا لوماً ـ ولكن نبهت على ما أعلم ، وليس وراء ذلك غاية ، وفي الحق إني لو كنت أعلم أن العبارة توهم ما استفهم عنه ، لكنت وضّحت المراد في كتابي الأسبق ، ولم أحوجه إلى الإستفهام ، هذا ما أردت ، ولعل تطويلي في بيان المراد أوهم شيئاً مما قلتم ، ولست منه في شيء . . نعم إنني طلبت منكم نسخة المبادىء إن لم تريدوا اعتمادها ، وهذا ما يوجبه عليَّ عهدي الذي أنا فيه .

أما عدم ثقة الشيخ بهمة من ذكرتم فمما له الحق فيه ، وهكذا أمر هذه الأمة في جميع أقطارها ، ولهذا احتجنا إلى معاناة الإضمار ، ومقاساة الإسرار ، والإستخفاء بما أمر اللّه أن يعلن ويظهر[٨٨] ، غير أن القليل ممن يكون على الشرط كثير ، وقد صرحت تلك المبادىء بأن الرشد والنصيحة العامة من الواجبات على القائمين بأمر الحق ، لتستعد النفوس وتتهيأ العقول ، وليس في هذا حرج على المتعاطي ، ولكن أهل العقد[٨٩] ، وهم بمنزلة القوة العاقلة في البدن لا بد أن يكونوا على الشروط المعروفة عند أصحاب الرابطة ، فسلموا على الشيخ سلاماً طيباً وأكدوا له أنني لم أقصد في بياني السابق شيئاً مما أوهمته العبارة ، وإنني أعيذ نفسي من توجيه اللائمة على من دون منزلة الشيخ من أهل الإيمان الصحيح ، وأعود إلى تحذيركم من الجاسوس الجديد ، فلا يتسقطكم بمظاهره إلى علم شيء من سرائركم ، واللّه يتولى رعايتكم والسلام .

---

(٨٨) إشارة إلى اضطرار الجمعية للعمل السري .

(٨٩) هم الأعضاء العاملون بالجمعية .

- ١٥ -

لله(٩٠) الحمد على هبته من الإخلاص ، ومنحته من الإنابة إليه ، وأشكر اللّه إليك على ما وفر لك الحظ منهما . ما أبطأ بي عن مواصلتك غفلة عن ذكرك ، أو إهمال في الواجب عليّ لحقك ، فلي من همتك منبه لا يغفل ، ولديَّ عن مروءتك جميل لا يهمل ، لكن صرفني القدر الإلهي فيما أراد اللّه ، وصرفني إلى حيث سبقت مشيئته ، تعاظمت حوادث الشرق خصوصاً ما مال منها نحو الجنوب(٩١) فشغل الإهتمام بها مواضع الفكر، وأخذت صور عقباها بمواقع النظر ، فلقيت من الأمر الجديد أن أكون على مقربة من الضوضاء ، ومسمع من النداء ، لعل اللّه ينهض بالقول هماً أو يكشف بالبيان جهالات ، فتعرف أنفس ما ادخر لها العمل ، وتلحظ أبصار ما دنا من الأمل ، وتنبعث عزائم لتناول ما حضر لديها وإبراز ما كمن فيها ، فعناية اللّه باسطة أكفها إليهم ، رافعة صوتها عليهم ، وهم في غشية من الجهل لا يصافحونها ، وغطيط من الغفلة لا يسمعونها ، هذا ما اندفع بي إلى بلاد استعين اللّه فيها على تجديد عهوده ، والتوقيف على حدوده ، عسى أن يتواصل المتقاطعون ، ويتناصر المتخاذلون ، وما

---

(٩٠) كتبها من منفاه بباريس ، إلى صديق . . ولم يذكر الشيخ رشيد رضا ـ الذي اطلع على مسودتها ـ اسم ذلك الصديق حرصاً على سلامته من اضطهاد السلطات يومئذ . . وهي من الرسائل التي كان يرسلها الأستاذ الإمام بحكم مكانه في جمعية (العروة الوثقى) السرية . .

(٩١) المراد ، الثورة المهدية في جنوب مصر ، السودان .

توفيقي إلا بالله وما اعتمادي إلا عليه ، فكانت أوقاتي من فراقك في أسفار ، واليوم سكن بي قرار ، وإني بعد طوافي ببلاد أكتب إليك اليوم من :

بلاد بها فض الشباب تمائمي وأول أرض مس جسمي ترابها

غير أنه لا يراني من أهلها إلا المخلصون ولا يعرفني فيها إلا العارفون ، وإن لك بينهم ذكراً يليق بهمتك ، ومكانة تجدد بها عزيمتك ، ولقد أبلغت السيد(٩٢) من خبر صنيعك ما وفر لك شكره وأخلص لك سعيه ، ورجائي أن يوافيني من لدنك ما يطمئن به القلب على صحتك ، وما يتروح به الفؤاد من أنباء مساعيك بين الأخيار من قومك ، أحيا الله بك موات الهمم وأقرَّ بك نواظر الفضل . وسلامي عليك وعلى أنجالك وآل ودك ، والله يديم رعايته عليك والسلام .

٧ج ١ سنة ١٣٠٢ هـ(٩٣)

---

(٩٢) السيد جمال الدين الأفغاني .

(٩٣) ج ١ تعني الاختصار لجمادي الأولى سنة ١٣٠٢ هـ ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م) .

- ١٦ -

فارقتك[٩٤] ولم يفارقني مثال من كمالك ، وضياء من عرفانك ، وإني على البعد عنك لم أنس ما أفادني القرب منك ، ولي في كل لحظة شوق إليك ، وفي كل بقعة حللتها ثناء عليك ، ورجائي أن أنال حظاً من الإطمئنان على صحتك ، وسلامي على حضرة السيد أخيكم ومن سعد بمحبتكم والله يتولى رعايتكم والسلام .

٧ جمادي الأولى - سنة ١٣٠٢ هـ[٩٥]

---

(٩٤) لم يشر الشيخ رشيد رضا إلى المرسل إليه . . . وهذه الرسالة هي الأخرى من رسائل جمعية العروة الوثقى . . . ويستفاد من تاريخها أنها قد أرسلت مع عديد من الرسائل في نفس التاريخ إلى مجموعة من الأعضاء والأنصار .

(٩٥) ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٨٥ م .

- ١٧ -

أشـد[٩٦] ما أجد من فراقك حرماني من محاضرة آدابك ، والإقتباس من أنوار فضلك ، وتعرف الصواب من صائب رأيك ، وإنما يخفف ألم البعد عنك أن أكون بمكان من فكرك ، وأصيب حظاً من مراسلتك ، وجدير بكرمك أن تصل واصلاً ، وتجيب سائلاً . وسلامي عليك وعلى أنجالـك الصالحين ، واللّه ينفع المسلمـين بسعيك ، وخالص نيتك ، والسلام .

٧ جمادي الأولى سنة ١٣٠٢ هـ[٩٧]

---

(٩٦) من رسائل الجمعية السياسية ، أيضاً .

(٩٧) ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م .

- ١٨ -

تهيبي(٩٨) من جلالك يمنعني الدنو من كمالك ، وكل ما عددت من فضائلك ، فهو دون الحقيقة من حالك ، وغاية ما أعددت لك من نفسي مقاماً لم يحله سواك ، ومنزلة لم يسم إليها غيرك ، وما أنا بالمختار في ذلك ، وإنما فضلك أنزلك حيث شئت ، وصرّفني فما اخترت ، لا أذكرك بما افترقنا عليه ، ووجهنا وجوهنا إليه ، فذلك الدين وما افترض ، والحق وما اقترض ﴿إن تقرضوا اللّه قرضاً حسناً يضاعفه لكم ويغفر لكم واللّه شكور حليم﴾(٩٩) ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى اللّه على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان اللّه وما أنا من المشركين﴾(١٠٠) ﴿عسى اللّه أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودةً واللّه قدير واللّه غفور رحيم﴾(١٠١) إن الزمن من يوم فراقك كان في سفر لم تسنح لي فيه فرصة لأداء حق المواصلة ، ورجائي في عفو هو أقرب إليك من الظنة ، وأجدر بك من التهمة ، وإن كتابي هذا يصلك من خلوة يستضاء فيها بهديك ، وتتلى فيها آيات ذكرك ، وإن هذا الداعي والمخلصين في السير على طريقك ، يؤملون ورود

---

(٩٨) من رسائل العروة الوثقى السياسية .

(٩٩) التغابن : ١٧ .

(١٠٠) يوسف : ١٠٨ .

(١٠١) الممتحنة : ٧ .

الخبر من جانبك ، وأرجو أن يكون فيما تكتب إلي شيء من حال الشيخ . . والشيخ . . ومن وصل إليه سعيك ، وكتبي سر لديك ، وسيدي الأستاذ حيث تركته يهديك أزكى السلام ، والله يحفظكم برعايته .

٧ج ١ سنة ١٣٠٢ هـ[١٠٢]

---

(١٠٢) ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م .

- ١٩ -

ما[١٠٣] فتر حب أثارته صنائعك ، ولا خمد شوق هاجه ذكرى شمائلك ، ولكن تعس زمان شغل يدي ، وأخذ بأصغريَّ وأكبريَّ حتى أبطأ بي عن مواصلتك ، وقصر بي عن مراسلتك ، هذه مدة من فراقك نهبتها الأسفار ، وغالتها مقارفة الأخطار ، حولتني صروف الحوادث عن الغرب إلى الشرق ، حيث يقصد إحكام العروة ، وتأييد القوة بالقوة ، ولي في ذكر حضرة الوالد شأن ، وفي تعديد أوصافه كما سمعت بيان ، وسيدي الأستاذ[١٠٤] يهديكم أزكى السلام ، وأنا في انتظار لنبأ منك عن صحتك وصحة السادات أشقائك ، والوسيلة واصلة إليك إن شاء اللّٰه[١٠٥] وسلامي عليك وعلى سيدي[١٠٦] . . وسيدي الشريف[١٠٧] ، ومن تودون ، واللّٰه يتولى رعايتكم السلام .

٧ج ١ سنة ١٣٠٢ هـ[١٠٨]

---

(١٠٣) هي رسالة سياسية تتحدث عن أعمال جمعية (العروة الوثقى) . . وأسفار الأستاذ الإمام إلى بلاد بالمشرق لأعمال التنظيم الخاصة بالجمعية .

(١٠٤) جمال الدين الأفغاني .

(١٠٥) إشارة رمزية لوصول جريدة (العروة الوثقى) سراً إلى المرسل إليه .

(١٠٦) اسم لم يذكر ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

(١٠٧) اسم لم يذكر ، حفاظاً على السرية والمصلحة .

(١٠٨) ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥ م .

- ٢٠ -

(١٠٩) للّه ما أودعت نفسي من الود لك ، وما ملأ قلبي من الإجلال لقدرك ، ذلك أثر من كمال روحك ، وجمال صفاتك ، زادك اللّه قرباً إليه ، وتعويلاً عليه ، لم أكاتبك من يوم فراقك ، لأن المدة تقضت في سفر وانتقال ، وهذه أول فرصة سنحت لأداء حق المودة ، وفريضة الأخوة ، ورجائي أنه لا يزايل فكرك ما تفارقنا عليه ، وسبق الكلام فيه مراراً ، وأن يرد إليّ من سيادتكم ما يبشرني بسلامة حالك ، ومجمل الحاصل من سعيك . قدِّم سلامي إلى حضرات الأميرين الجليلين ، وسأكتب إليهما على وجه آخر عند ورود خبر من جنابك إن شاء اللّه . حولتني الحوادث من الغرب إلى الشرق لتكون المواجهة أشد أثراً من المكاتبة ، وهذا ما عاقني عن مباشرة ذلك العمل المعهود في هذه الأيام ، ولكن الحمد للّه على وحدة القصد وسلامة الغاية واللّه يسمعني عنك أفضل ما أحب لك والسلام .

---

(١٠٩) من رسائل العروة الوثقى السياسية التي تتحدث عن أعمالها وأسفار الإمام إلى بلاد الشرق لأعمال تنظيمية ـ وهي غير مؤرخة ـ ، ولكن مضمونها يضعها في سنة ١٣٠٢ هـ ، ويؤخذ ذلك من مقارنتها بغيرها من الرسائل المؤرخة في جمادي الأولى سنة ١٣٠٢ هـ . سنة ١٨٨٥ م .

- ٢١ -

(١١٠) بسم اللّٰه الرحمن الرحيم ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاًّ للذين آمنوا ربّنا إنّك رؤوف رحيم(١١١)﴾ .

الحمد للّٰه ، وبه الهداية في البداية ، وهو الغاية في النهاية ، والصلاة والسلام على سر العناية ، وحقيقة كنه الولاية ، وآله حماة الدين ، وأصحابه الهداة الراشدين .

أما بعد فإن من نعم اللّٰه عليَّ ، ولطف إحسانه إلي ، ما أودعه في فطرتي ، من الميل إلى الخيرة من أهل ملتي ، فلا أزال لهم طالباً ، وفي الصلة بهم راغباً ، خصوصاً من تجمعني بهم وحدة التربة(١١٢) ، وتضمني إليهم جامعة النسبة ، وقد بلغت إلى شهرة عرفانكم وما رفع اللّٰه في مقامات القرب من مكانكم ، فألهمت أن أفتتح إليكم باب التعارف ، وشنشنة(١١٣) المؤمنين التراحم والتعاطف ، قال ﷺ «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده

---

(١١٠) مرسلة لأحد شيوخ التصوف في مصر ـ كما سندلل عليه بعد قليل ـ ولقد اكتفى الشيخ رشيد رضا بذكر حروف اسمه الأولى : (م. ت) .

(١١١) [الحشر : ١٠] .

(١١٢) نستدل من هذه العبارة على أن (م.ت) مصري ، تجمعه والأستاذ الإمام «وحدة التربة» .

(١١٣) خلقهم وطبيعتهم . .

بالسهر والحمى» . وأما الأخوة التي عقدها اللّٰه بين المؤمنين وإن أهلمت عند كثير من الغافلين إلا أنها لم تزل والحمد للّٰه تلحظها بصائر العارفين ، وتصبو للإعتصاب بها قلوب الصادقين ، فإنما الأخوة مظهر سر المحبة ، والمحبة تجلي سر الجذب الإلهي الذي يجمع اللّٰه به أرواح الصديقين إلى حضرته القدسية - هذا إلى ما ناط بها من قوة التعاون ، قال ﷺ «من أراد اللّٰه به خيراً رزقه خليلاً صالحاً ، إن نسي ذكّره وإن ذكر أعانه» ، وكما يكون التعاون والأماكن دانية ، يكون والأقطار نائية[١١٤] ، وخير المعونة ما عاد على الأرواح ، بتزكية وصلاح ، ولا أعود على الروح من علم تستفيده ، أو نصح تستجيده ، أو صلة بين متحابين تأنس إليها ، أو وحدة بين متواصلين عليها ، وأرجو أن يجعل اللّٰه في مكاتبتنا بركة ذلك كله ، إن شاء اللّٰه ، فسركم ظاهر ، وضياؤهكم باهر ، وميلي إليكم غير معلول ، وإهتمامكم بالإجابة مأمول ، وإذا كتبتم إلينا فليكن عنوان ظرف الكتاب[١١٥] . واللّٰه ينفعنا بالتواد ، ويبلغنا به غايات المراد ، والسلام عليك وعلى من يرتبط بعهدك ورحمة اللّٰه .

---

(١١٤) نستدل من هذه العبارة على أن الرسالة مرسلة من الأستاذ الإمام وهو في منفاه ، ولهذه الإشارة أهمية في تحديد تاريخها التقريبي ، حيث أنها لم تذيل بتاريخ كتابتها ، كما أنها تلقي ضوءاً على أنها كانت محاولة للاقتراب بـ (م . ت) من العمل السياسي .

(١١٥) عنوان لم يذكر حفاظاً على السرية والمصلحة .

- ٢٢ -

مولانا(١١٦) مهبط أنوار العرفان . وحجة اللّه على أهل الزمان . السيد الشيخ . . . حماه اللّه ، وأيد به أهل تقواه .

أحمد اللّه على ما ألهمني في مخاطبتكم ، ووفقني للمبادرة إلى مكاتبتكم ، وهي أحق نعمة بحمد ، وأولاها بتقديم شكر . فلم يبق في الزمان لأهل الدين إلا عمل يتزوّدونه ، أو عرفان باللّه بالمعاونة يستزيدونه .

وقد كنت بعثت إلى مقامكم الطاهر بكتاب قبل هذا رجوت أن يكون وصول جوابه إليّ على إثر إطلاع سيادتكم عليه ، لعلمي أن الإخلاص كان يرجى من سطوره ، وسر المحبة يجلل أحرفه بنوره . وما بعث على خطبة مودتكم إلا طلب الفوائد من إرشادكم ، والرغبة في الإستعانة بمعارفكم ، لتعود علينا بركة ﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى﴾(١١٧)، ويحفنا لطف ﴿واعتصموا بحبل اللّه جميعاً﴾(١١٨)، فيزداد للّه شكرنا على الالفة ، ويزداد إحسانه إلينا في نعمة المحبة .

---

(١١٦) هي من رسائل الأستاذ الإمام السياسية التي بعث بها باسم (جمعية العروة الوثقى) إلى الشيخ م . ت .

(١١٧) [المائدة : ٢] .

(١١٨) [آل عمران : ١٠٣] .

وما كنت لأذكر السيد الجليل بأن هذه حال المؤمنين الموصوفة على لسان سيد المرسلين ، يعلم عالمهم وجاهلهم ، ويذكر عارفهم وغافلهم ، ولا حد ينتهي إليه العلم ولا موقف يقف دونه الإرشاد ، فعباد اللّٰه في كل لحظة يتوسلون إلى مرضاته بعلم يستفيدونه ، أو عرفان إلى القلوب المفتقرة يسوقونه ، أو عمل من أعمال الخير يسترشدونه . وقوام كل ذلك المعاونة ، وحياته روح المعاضدة والمساعدة ، واللّٰه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه .

وليس بخاف على السيد الكريم أننا في بلاد أقفرت من العلماء ، وأمحلت من الصلحاء ، فنحن على بعد الدار ، وتنائي المزار ، نتوجه إليكم بالخطاب لعلنا نشفي بموافاة الحق صدراً ، ونذكي بمجاذبة أحاديث العرفان سراً ، وإني أعلم أن سيادتكم أجل من أن تأبى إجابة طالب رشاد ، أو تقصر عن إمداد لمبتغى سداد . فشأنكم عندنا بما سمعنا أرفع من أن يتوهم فيه مثل ذلك ، لهذا عولت في سبب تأخير الإجابة على عدم وصول كتابي إلى جنابكم . وإن شاء اللّٰه أنال بهذه الأسطر ما طلبت ، وأحقق ما أملت . والسلام .

مع وزير الحربية الإنكليزي

[عندما زار الشيخ محمد عبده «لندن» سنة ١٨٨٣ مندوباً عن (العروة الوثقى) وممثلاً لجمال الدين الأفغاني ، التقى ، ضمن من التقى بهم من رجال السياسة الإنكليز بوزير الحربية اللورد «هرتنكتون» . . ودار بينهما هذا الحوار[١]] .

اللورد هرتنكتون : ألا يرضى المصريون أن يكونوا في أمن وراحة تحت سلطة الحكومة الإنكليزية ؛ وألا يرون حكومتنا خيراً لهم من حكومة الأتراك ، وفلان باشا ، وفلان باشا ؟! .

الشيخ محمد عبده : كلا . . إن المصريين قوم عرب ، وكلهم مسلمون إلا قليلاً ، وفيهم من محبي أوطانهم مثل ما في الشعب الإنكليزي ، فلا يخطر ببال أحد منهم الميل إلى الخضوع لسلطة من يخالفه في الدين والجنس . ولا يصح لحضرة اللورد ، وهو على علم بطبائع الأمم أن يتصور هذا الميل في المصريين .

اللورد هرتنكتون : هل تنكر أن الجهالة عامة في مصر ؟ وأن الكافة لا تفرق بين الحاكم الأجنبي والحاكم الوطني ؟ وأن ما ذكرته من النفرة من سلطة الأجانب إنما يكون في الأمم المهذبة ؟؟ .

الشيخ محمد عبده (غاضباً محتداً) **أولاً** : إن النفرة من ولاية الأجنبي ونبذ الطبع

---

(١) العروة الوثقى . مقال (هؤلاء رجال الإنكليز وهذه أفكارهم) مجموعة العروة الوثقى ص ٤٥٦ ـ ٤٦١ .

لسلطته ، مما أودع في فطرة البشر ، وليس بمحتاج للدرس والمطالعة ، وهو شعور إنساني ظهرت قوته في أشد الأمم توحشاً «كالزولوس» ، الذين لم تنسوا ما كابدتموه منهم في الدفاع عن أوطانهم .

وثانياً : إن المسلمين مهما كانوا ، وعلى أي درجة وجدوا لا يصلون من الجهل إلى الدرجة التي يتصورها الوزير ، فإن الأميين منهم ، ومن لا يقرأون ولا يكتبون ، لا يفوتهم العلم بضروريات الدين ، ومن أجلّها وأظهرها عندهم أن لا يدينوا لمخالفيهم فيه ، وإن لهم في الخطب الجمعية ومواعظ الوعاظ في مساجدهم ما يقوم مقام العلوم الإبتدائية ، وإن جميع ما يتلقونه من النصائح الدينية يحذرهم من الخضوع لمن لا يوافقهم ويحدث فيهم من الإحساسات الشريفة الإنسانية ما لا ينحطون معه عن سائر الأمم ، خصوصاً المصريين الذين ينطقون باللسان العربي ، ويفهمون دقائق ما أودع في ذلك اللسان ، وهو لسان دينهم .

وثالثاً : إن أرض مصر من زمن محمد علي قد انتشرت فيها العلوم والآداب الجديدة على نحو ما هو موجود في بلاد أوروبا ، وأخذ كل مصري نصيباً منها على قدره ، ولا تخلو قرية من القرى الصغيرة من أن يكون فيها قارئون كاتبون. والأخبار العمومية توصلها إليهم الجرائد العربية ، ومن لا يقرأ يستنبىء الأخبار من القارئين . فبهذا أضافوا إلى الشعور الطبيعي والتقليد الديني محبة وطنية منشأها التهذيب العمومي ، قوي بها **الميلان الأولان** . ولا أظنهم يخالفون في ذلك سائر الأمم .

الإحتلال الإنجليزي لمصر[1]

المندوب : ما رأيك في الحالة الحاضرة بمصر ؟ والسياسة التي يجب اتباعها ؟؟ .

الشيخ عبده : لقد وجه إلي هذا السؤال مراراً منذ جئت إلى لندن ، وكل انجليزي لقيناه يؤكد لنا أنه يريد الخير لمصر ، ولكن أين هم رجال السياسة عندكم الذين حاولوا تأييد تصريحاتهم وتأكيداتهم ؟ . . إننا معشر المصريين من أرباب حزب الحرية كنا نظن أن الإنجليز يناصرون قضية الحرية ، ولكننا لم نعد نعتقد بمثل هذه الظنون ، فإن الحقائق أقوى وأبلغ من الكلام . . إننا نرى أن انتصاركم للحرية هو انتصار لما فيه مصلحتكم ، وإن عطفكم علينا كعطف الذئب على الحمل ، لقد قضيتم على عناصر الخير فينا لكي يكون لكم من ذلك حجة للبقاء في بلادنا .

المندوب : صدقني هذا ليس بصحيح ، وإن يكن يبدو كذلك . فلا المستر جلادستون ، ولا أحد من الوزراء يريد شيئاً آخر غير الجلاء عن مصر في أقرب فرصة ، وعلى أتم وجه .

الشيخ عبده : إذا كان الأمر كذلك فلم لا تغادرون بلادنا في الحال ؟ لقد علمنا

---

(١) نشرت هذا الحديث جريدة «البول ميل جازيت» اللندنية ، في ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ م ، وهو حوار أجراه مراسلها مع الأستاذ الإمام أثناء زيارته للندن مبعوثاً من قبل تنظيم العروة الوثقى لعرض القضية المصرية على وجوه المجتمع الإنجليزي والرأي العام هناك ، وترجمه الأستاذ الدكتور عثمان أمين . انظر مجلة (الثقافة) العدد ٨٤ في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ م .

الإنجليز شيئاً واحداً : وهو التضامن في رغبتنا أن نراهم يرحلون عن بلادنا . . حق إننا تطاحنا وأردنا أن نحطم استبداد حكامنا . شكونا من الأتراك لأنهم أجانب عن وطننا ، ورغبنا لبلادنا إصلاحاً سياسياً وتقدماً يشبه تقدم أوروبا في طريق الحرية ، لكننا الآن نعلم أن هنالك ما هو شر من استبداد الحكام ، وشر من ظلم الأتراك . وليس في مصر من قد بلغ به الظلم حداً يرجو معه مساعـدتكم ، إن لنا إليكم رجـاء واحداً : أن تغادروا بلادنا حالاً من غير رجعة .

المندوب : وتوفيق ؟ هل تصفحون عنه كما صفحتم عن الأتراك ؟

الشيخ عبده : توفيق باشا أساء إلينا أبلغ السوء ، لأنه مهد لدخولكم بلادنا ، ورجل مثله انضم إلى أعدائنا أيام الحرب لا يمكننا أن نشعر إزاءه بأدنى احترام ، لكنه إذا ندم على ما فرط منه ، وإذا عمل على الخلاص منكم ، فربما غفرنا له سوءاته . إننا لا نريد خونة وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية .

المندوب : والفرنسيـون ؟ إننا إذا تـركنا مصر الآن ، فهـذا معناه أنهم يحتلون بلادكم بدلاً عنا .

الشيخ عبده : لا تظن ذلك . الفرنسيون يعرفون أننا لا نقبل حكمهم كما لانقبل حكمكم . نقاومهم كما قاومناكم إننا لا نريد لوطننا حكاماً أجانب عنا ، كائنة ما كانت بلادهم . ونحن نعرف كيف نجعل حكمهم فينا أمراً مستحيلاً : ومهما يكن الحال ، فالفرنسيون لا يستطيعون أن يسيئوا إلينا أكثر مما أسأتم أنتم .

المندوب : والمهـدي ؟!

الشيخ عبده : لا خطر على مصر من حركة المهدي ، إنما الخطر من وجودكم أنتم فيها . وإنكم إذا غادرتكم مصر فالمهدي لن يرغب في الهجوم عليها ، ولن يكون في هجومه أي خطر . وهو الآن محبوب من الشعب ، لأنهم يرون فيه المخلص لهم من الإعتداء الأوروبي ، وسينضمون إليه عند قدومه .

المندوب : أليس السودانيون قوماً متعصبين ؟ .

الشيخ عبده : ليس السودانيون أكثر تعصباً مني . حينما كنت أعلم الفلسفة في القاهرة ، كان كثيرون من الطلبة المصريين يخشون حضور دروسي ، بينما كان هنالك

٨٤ طالباً من السودان ، وكانوا جميعاً يحضرون للإستماع إلي . نعم ، ليس السودانيون متعصبين ، لكنهم إذا شعروا بالخطر الأجنبي يتهدد بلادهم ، ثاروا وأصبحوا حينئذ متعصبين . وما مثلهم في ذلك إلا مثلكم أنتم إذا رأيتم جيشاً من المسلمين في شوارع لندن ! .

المندوب : ألهذا الشعور علاقة بخبر الهياج في بلاد العرب /

الشيخ عبده : الخبر صحيح ، وكنا ننتظره من زمان . ولا شك أن تعاهدكم مع الأحباش قد سهل هذا الهياج . فالمسلمون إذا هُددوا قاموا للجهاد ، وليس أهل اليمن أشد تعصباً من السودان . ولكنهم يحبون حريتهم كما يحبها العرب جميعاً .

المندوب : وماذا يجب أن نفعل لإيقاف هذه العاصفة ؟

الشيخ عبده : **كفوا عن تهديدنا ، وغادورا مصر .**

المندوب : ولكن ماذا يكون مصير المسيحيين في مصر إذا تحقق جلاء جيوشنا عنها ؟ فهلا تحدث فيها مذابح جديدة ؟

الشيخ عبده : لم يحدث في مصر مذابح ، اللهم إلا المذابح التي سببها الإنجليز أنفسهم . إن وصول أسطولكم إلى الإسكندرية هو الذي دفع الغوغاء إلى الشغب ، وإن إنزالكم جيوشكم بها هو سبب حدوث الإضطراب في طنطا . لم يقتل من المسيحيين أحد قبل حضوركم إلى مصر ، ولن يحدث من ذلك شيىء بعد جلائكم ، فلا نزاع بيننا وبين المسحيين طالما عاشوا في ظل قوانيننا ولم يتدخلوا في شئون حكومتنا .

المندوب : إذاً فأنت تعتقد أن لا شيء يحول دون السلام والرغد في مصر إلا وجودنا فيها ؟ ألست تود أن يعود حزب الحرية قبل مغادرتنا ؟ ألا ترغب أن تعود أنت ورفاقك إلى مصر ؟

الشيخ عبده : إنني كنت أقترح سياسة جديدة لو خطر ببالي لدى حكومتكم أدنى رغبة جديدة في خير بلادنا ، ولكن الأمر ليس كذلك ، فما فائدة الكلام ؟

المندوب : لكن تكلم ، فإني أرى ـ كيفما كانت رغبة الحكومة ـ أن في انجلترا كثيرين ممن يريدون إنصاف مصر بأي ثمن .

الشيخ عبده : إذا رأت انجلترا أن تتدارك خطأها كما قلت فيجب عليها أولاً : أن

تقدم إلينا دليلاً على إخلاصها وحسن نيتها ، فتأمر بإرجاع جيوشها من مصر . ثانياً : أن تتفق مع دول أوروبا ومع سلطان تركيا على إقامة حاكم جديد في مصر . وليس لي أن أذكر اسم ذلك الحاكم ، بل ينبغي على كل حال أن يختار من الرجال المحبوبين من الشعب المصري ، وأن يكون تعيينه لمدة محدودة ، نحو ٧ أو ٨ سنين ، وفي نهاية هذه المدة يحق للشعب أن يختار بنفسه من يحكمه .

المندوب : لكن ، كيف نتعرف رغبات الشعب ؟ وبأي شكل من أشكال الإنتخاب ؟

الشيخ عبده : إن الحاكم الجديد متى كان مجيئه لإنقاذ مصر من الجيوش الإنجليزية فيكون محبوباً من المصريين ، ولكن يشترط أن يكون مسلماً ، وأن يكون ـ بقدر الإمكان ـ مصري المولد . وينبغي أن يقنع ذلك الحاكم بسلطة محدودة . لسنا نريد ملكاً وإنما زعيماً . والمصريون يفهمون ويقدرون حاكماً من هذا النوع .

المندوب : إذا وجد حاكم كهذا فهل تعود أنت ورفاقك المنفيون إلى مصر ؟ وماذا تقول في عرابي ؟

الشيخ عبده : أحب أن يعود عرابي إلى مصر . وإني أرى خير منصب له أن يكون رئيساً لمجلس النواب الذي ينشأ لمراقبة حاكم مصر ، وعرابي خطيب وأفكاره نبيلة ، وهو رجل مخلص ، ونفوذه يتجه نحو الخير ، لكنه لا يعني بالتفاصيل ، فلا يصلح لتولي الأعمال الإدارية . فإن أرجعتموه فليكن رئيساً للمجلس إذا انتخبه الأعضاء .

المندوب : والوزارة ؟ إن حكومتنا تشكو من أنها لا تجد مصريين من أهل الكفاية لتولي الحكم في البلاد .

الشيخ عبده : إذا كانت حكومتكم فشلت في إيجاد هؤلاء الرجال فالذنب ذنبها . مصر لا ينقصها رجال أكفاء وشرفاء ، لكنكم تطلبون رجالاً ينفذون ما تريدون . وليس في مصر رجل مخلص لبلاده يقبل أن يعمل لمصلحة الحكومة الإنجليزية . دعونا نختار لنا حاكماً ، وسترونا متضامنين في العمل معه . إننا معشر المصريين نريد الإصلاح ، نريد العدالة ، نريد التعليم ، نريد حاكماً نستطيع إحترامه . دعوا أمتنا تختار زعيمها ، ودعوها تحكم نفسها بنفسها .

المندوب : وهل جميع المصريين آراؤهم مثل آرائك ؟ إني أميل إلى الظن أن

تسعين في المائة من الفلاحين يريدون حكومة مسيحية تخفف عنهم ثقل الضرائب ، ويفضلونها على حكومة إسلامية تفرضها عليهم .

الشيخ عبده : تلك أوهام ، لقد أُثقلت ظهور الفلاحين بالضرائب ، لكنهم في الوقت الحاضر لا يشكون منها ، وإنما يفكرون قبل كل شيء في تخليص بلادهم من حكم الأجنبي بل إنهم ليفضلون أن يدفعوا أكثر مما يدفعون لتحقيق هذه الغاية ، إني أعلم ذلك ، فإني على إتصال بالمراسلين في جهات كثيرة في مصر . يمكنكم إذاً أن تلغوا جميع الضرائب ، فلن يحمدوا لكم هذا الصنيع ، إذا كنتم تتخذون من ذلك عذراً للبقاء في بلادهم . لالا ، اتركونا وشأننا ، فإننا إذاً نسأل اللّه أن يجزيكم خيراً مما صنعتم . ولكن لا تحاولوا أن تسدوا إلينا جميلاً لا نرتجيه منكم ، فإن معروفكم قد مسنا بضرر بليغ .

ترجمة ثانية لهذا الحوار

تقديم[1]

«نميل إلى الإعتقاد بأن الشيخ محمد عبده هو أول مصري حقيقي يزور هذا البلد . فقد تردد علينا كثيرون من المصريين المزيفين ـ أتراكاً وشراكسة وشواما وأرمن ويهودا ـ يدَّعون جميعاً جنسية النيل ، ولكن لم يحدث أن تردد علينا أحد من «أهل الفول»[2] الحقيقيين . ومع ذلك فالشيخ محمد عبده فلاح قح ، يرتدي جلباباً أزرق وعمامة بيضاء ، ولا يتكلم الفرنسية ولا الإنجليزية ، ولا حتى التركية ، وإنما يتكلم لغة أمه ، العربية ، ولا تبدو عليه أقل صبغة من الخلق الغربي . وهو رجل متوسط الطول ، أسمر البشرة ، أسود اللحية ، متوقد العينين ، مهيب التقاطيع ، ولكن لا تفارق شفتيه

---

(١) في كتاب [جوردون في الخرطوم] أعاد مؤلفه «بلنت» نشر هذا الحوار الذي نشرته جريدة «البول ميل جازيت» . . ـ وهو حوار أجري بمنزل بلنت ـ بلندن ـ . .

ولقد ترجم الدكتور علي شلش هذا الحوار عن كتاب بلنت ، ونشره بكتابه [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٧١ ـ ٧٧ .

وسيدرك القارىء أن ما بين النصين لا يعدو ما يكون عادة بين ترجمة وأخرى . . لكننا آثرنا نشر هذه الترجمة أيضاً ـ لإضافتها مقدمة الجريدة عن الأستاذ الإمام . . وزيادة في خدمة المنتفع بهذه الأعمال .

(٢) وضع بلنت العبارة كما تنطق بالعربية Ahl el Ful ثم ترجمها إلى الإنجليزية: The race of Beans، وهي ترجمة مسرفة في تعبيرها .

ابتسامة لطيفة ، يتحدث ـ إذا أخذته الحماسة ـ بفصاحة شديدة التواضع وحمية بهيجة . وهو مقبول المحيا بلا جدال ، فياض الذكاء .

«كان أبوه ـ وما يزال ـ فلاحاً من أهالي الدلتا . يقوم بفلاحة أربعين فداناً من الأرض في زمام محلة نصر . ولا يدعي أي نسب بعلية القوم غير ما تهيأ له عبر أجيال لا تعد من ملكية الفلاحين للقطعة الواحدة من الأرض . ولكن الإبن لم يعد الآن فلاحاً . لقد أرسله أبوه إلى القاهرة صبياً منذ عشرين عاماً ، حيث تلقى تعليمه بالجامعة الدينية القديمة في الأزهر ، وهو الآن من علمائه المرموقين . أو كان بالأحرى ، لأن السلطات القائمة أبعدته مع بقية الجماعة المتحررة في الجامعة ، وهو الآن منفي منها ومن مصر .

«ومع أنه رجل معتدل ، بالمزاج ، فقد انضم إلى عرابي والحركة الشعبية قبل الحرب ، وأصبح من زعمائها البارزين ، وساهم في خرابها . وبعد (موقعة) التل الكبير عُدت فصاحته ، مع تحرره ، دليلاً على خطورته ، ولكنه أفلت من حبل المشنقة ، وسعد بالوصول إلى سوريا ، ورأسه آمن على كتفيه ، ولكن حكم عليه بالنفى لمدة ثلاث سنوات ، وما تبع ذلك من فقر ، أما الآن فهو يقوم بأول زيارة لأوروبا كي يرى بعيني رأسه البلد الذي خرَّب بلده .

هذه المعلومات حصل عليها من شفتيه مندوبنا الذي زاره منذ يومين في بيت المستر ويلفرد بلنت بشارع جيمس . ونظراً لإلمام المندود باللغة العربية فقد أمكنه إجراء المحادثة التالية معه» وبعد هذه المقدمة المتعاطفة يبدأ الحوار :]

مندوبنا : بدون مناقشة الماضي الذي نعترف جميعاً بأنه شهد أخطاء فاحشة ، ما رأيك في الحالة الحاضرة بمصر والسياسة التي يجب ابتاعها ؟

الشيخ محمد عبده : منذ وصولي إلى إنجلترا سألني الجميع هذا السؤال . وكل إنجليزي يقول أنه يرجو الخير لمصر ، ولكن أي السياسيين عندكم حاول أن يبرهن على صدق تصريحاته ؟ لقد كنا نؤمن نحن المصريين أنصار الحزب الحر بمذهب الحرية الإنجليزي والتعاطف الإنجليزي ، ولكننا لم نعد نؤمن بهذا ، لأن الحقائق أقوى من الألفاظ ، أما مساندتكم للحرية Liberality فنحن نرى بوضوح أنها مسألة من أجلكم وحدكم ، وأما تعاطفكم معنا فهو تعاطف الذئب مع الحمل الذي يخطط لإلتهامه . لقد قضيتم على كل ما فينا من خير حتى تجدوا مبرراً للإستمرار في تملك بلدنا .

المراسل : صدقني أن هذا غير صحيح. قد يبدو لـك صحيحاً ، ولكنـه ليس كذلك . فلا المستر جلادستون ولا أي من وزرائه ، يرجو سوى مغادرة مصر في أقرب وقت وعلى أتم وجه .

الشيخ : إذا صح هذا فلماذا لا تغادرونا على الفور ؟ إن الشيء الوحيد الذي علمتنا إياه الحكومة الإنجليزية هو أن نتحد إذا رغبنا في رحيلكم . لقد كنا نتنازع قبل الحرب وأثناءها . وكنا نرجو أن نحطم استبداد حكامنا ، فـرحنا نشكـو من الأتراك ونعدهم غرباء . وكنا نرجو أن نصلح أنفسنا سياسياً ، وأن نتقدم على طريق الحرية مثلما تقدمت أمم أوروبا . أما الآن فنحن نعرف أن هناك ما هو أسوأ من الإستبداد ومن هو أسـوأ في العداء من الأتـراك . نحن نرى فيهم إخـوة لنا في الـدين ، إذا لم يكن في الجنس ، فإذا تركتمونا وشأننا معهم لعرفنا كيف نتقدم في سلام . وليس في مصر مسلم لا يرجو من فرط الإضطهاد أن يتلقى منكم العون بعد الآن . فنحن لا نبتغي منكم إلا شيئاً واحداً ، هو أن تحلُّوا عنا من الآن وإلى الأبد .

المراسل : هل تصفحون عن توفيق ضمن صفحكم عن الأتراك ؟

الشيخ : لقد أساء إلينا توفيق باشا إساءةً بالغة حين سمح بدخولكم إلى بلدنا . وانضم إلى أعداء دينه وقت حرب ، ومن المستحيل أن ينال احترامنا . ولكن قد نصفح عنه إذا هو ندم على ما فعل ، ولا سيما إذا هو تخلص منكم . فنحن لا نرغب في خونة بوجوه مصرية وقلوب إنجليزية .

المراسل : وما رأيكم في الفرنسيين ؟ إن رحيلنا عن مصر الآن سيعني بالتأكيد أنهم سيحتلون بلدكم بعدنا .

الشيخ : لا نظن ذلك . فالفرنسيون يعرفون أنهم لن يستطيعوا أن ينالوا موافقتنا على حكمهم كما لم تستطيعوا ذلك أنتم . لا بد أن نقاومهم مثلما قاومناكم . فنحن لا نريد حكاماً أجانب من أي بلد ، ونعرف كيف نجعل مثل هـذا الحكم مستحيلاً . والفرنسيون لا يمكن على أي حال أن يلحقوا بنا من الضرر أكثر مما فعلتم .

المراسل : والمهدي ؟

الشيخ : إن محمد أحمد (المهدي) لا خطر له على مصر إلا بوجودكم فيها . فإذا

رحلتم عن مصر فلن يرغب في الهجوم علينا ، ولن يكون في هجومه ـ إذا فعل ـ أي خطر علينا . وهو نال العطف من الجماهير ، لأنهم يرون فيه مخلصاً من العدوان المسيحي ، وسوف ينضمون إليه إذا أتى إليهم .

المراسل : ومتى سيحدث هذا ؟

الشيخ : لقد وصل أنصار محمد أحمد إلى الصعيد بالفعل ، ولكنه هو نفسه لن يتقدم إلا إذا استولى على الخرطوم . وحكومتكم تبذل كل ما في وسعها لتقويته .

المراسل : كيف ؟

الشيخ : عن طريق المعاهدة التي أبرمتها مع ملك الحبشة ، مما بث التعصب في الناس ، لأن في سُنّتنا ـ مما يعرفه الجميع ـ أن الأحباش سوف ينقضون ذات يوم على مدينتنا المقدسة ، مكة ، ويدمرونها . ويرى الناس في كل مكان أن هذه المعاهدة تشكل خطراً جديداً على دينهم . فكيف يعقد ساستكم حلفاً مع هؤلاء القوم الهمج ؟ كيف تأتي لهم أن يضيفوا هذه المشكلة الجديدة إلى بقية المشكلات .

المراسل : ولكن أليس كل الشعب السوداني متعصباً بالفعل ؟

الشيخ (ضاحكاً) : السودانيون ليسوا أكثر مني تعصباً . فحين كنت أعلِّم الفلسفة بالقاهرة كان كثيرون من الطلاب المصريين يخشون حضور محاضراتي ، ولكن كان عندي أربعة وثمانون طالباً من السودان ، لم يتخلف منهم عن الحضور أحد . ومع ذلك فالسودانيون إذا هددهم غزو أجنبي يصبحون متعصبين ، تماماً كما سيحدث لكم إذا سار جيش من المسليمن في شوارع لندن .

المراسل : هل توجد لهذا علاقة بخبر الهياج في الجزيرة العربية ؟

الشيخ : الخبر صحيح . وقد كنا نتوقعه منذ فترة طويلة . ولست أشك في أن معاهدتكم مع الأحباش قد عجلت به . فالمسلمون إذا تهددهم شيء حملوا السلاح . وشعب اليمن ليس أكثر تعصباً من السوادنيين ، ولكنهم يعشقون حريتهم، شأنهم شأن جميع العرب .

المراسل : وماذا يجب أن نفعل لتفادي العاصفة ؟

الشيخ : كفوا عن تهديدنا وارحلوا عن بلدنا .

المراسل : ولكن ماذا سيحدث للمسيحيين في مصر إذا رحلت قواتنا ؟ ألن تحدث مذابح جديدة ؟

الشيخ : لم تحدث في مصر مذابح سوى تلك التي تسببتم فيها أنتم . فوصول أسطولكم إلى الإسكندرية أشعل حوادث الشغب بالمدينة . ونـزول قواتكم إلى الـبر أشعـل الشغب في طنـطا . ولم يحدث أن تعـرضت حيـاة مسيحي للخـطر إلا مـع حضوركم ، ولن يتكرر ذلك إذا رحلتم . فليس بيننا وبين المسيحيين أي نزاع طالما أنهم يحافظون على قوانيننا، ولا يحاولون التدخل في الحكم .

المراسل : هل تظن إذن أنه لا توجد أمام السلام والرخاء في مصر أي عقبة سوى وجودنا هناك ؟ ألا ترجو أن تشهد عودة الحزب الوطني قبل أن نرحل ؟ ألا تحب أنت نفسك أن تعود إلى مصر ؟

الشيخ : لو أنني أعتقد أن حكومتكم لديها أي رغبة جدية في مصلحتنا لاقترحت عليكم سياسة. ولكن أي جدوى من إضاعة الألفاظ ؟

المراسل : قل ، مهما كان الأمر . فأيا كان ما تعنيه الحكومة أو ترجوه ففي انجلترا الكثيرون ممن يرون إنصاف مصر بأي ثمن .

الشيخ : إذا شاءت انجلترا أن تصلح الخطأ الذي ارتكبتـه في حقنا ، فيجب عليها ـ كما ذكرت ـ أن تقدم لنا أول دليل على إخلاصها بإخراج قواتها من مصر . ثم يلي ذلك أن تتفق مع الدول الكبرى في أوروبا وجلالة السلطان ، على إختيار حاكم جديد لنا . ولست مؤهلاً لتحديد شخص هذا الحاكم . ولكن مهما كان الإختيار فلا بد أن يقع على شخص غير مكروه من الشعب ، وأن يوافق عليه السلطان . ويجب أن يعين لمدة محددة ، لتكن سبعا أو عشراً من السنين . وبعدها يسمح للشعب في نهاية هذه المدة بإنتخاب حاكمه بنفسه . فإذا أثبت الحاكم أنه رجل أمين ، أمكنه الإحتفاظ بمنصبه . ولكن إذا حدث العكس فيكون من حق الشعب أن يقصيـه ، وبذلـك يمكن انتظار النتائج .

المـراسل : ولكن كيف يمكّن التـأكـد من رغبـات الشعب ؟ بـأي شكـل من الإنتخابات ؟

الشيخ : إن أي حاكم جديد الآن ، يكون مسلماً ، ويتولى الحكم كمخلص لمصر

من أيدي القوات الإنجليزية ، سوف يحبه المصريون . ولكن لا شرط إلا أن يكون مسلماً ، ومصرياً بالميلاد إذا أمكن . ومع ذلك فمن الضروري أن يقنع بسلطة محدودة . فما نريده ليس ملكاً جديداً ، وإنما زعيماً للأمة المصرية ، يحكم تحت السيادة الدينية للخليفة . وهذا النوع من الحكام يفهمه المصريون ، فهم لا يريدون ملكاً .

المراسل : وفي ظل هذا الحاكم هل يمكن أن تعود إلى مصر أنت وزملاؤك المنفيون ؟ ما رأيك في عرابي ؟

الشيخ : أحب أن أرى عودته . وإذا تولى منصباً فمكانه هو المجلس (البرلمان) الذي يجب دائماً أن يتمّم عمل حاكم مصر ويراقبه . وهو (عرابي) رجل فصيح العبارة ، نبيل الأفكار ، صادق الطوية ، يتجه نفوذه كله نحو الخير . ولكنه شديد الإهمال للتفاصيل ، مما لا يجعله يصلح لأن يكون إدارياً جيداً ، أو قائداً جيداً . فليعد كرئيس للمجلس إذا انتخب ـ هذا هو مكانه .

المراسل : والوزارة ؟ إن ما تشكو منه حكومتنا هو أنها لا تستطيع توفير طاقم من الرجال العاملين كي يحكموا البلد .

الشيخ : هذه غلطتها إذا كانت قد فشلت . فمصر لا تحتاج إلى الرجال الشرفاء . ولا إلى الأكفاء . ولكنكم تصرون على اختيار أولئك الذين ينفذون لكم مهمتكم ، ولا يوجد رجل شريف في مصر يقبل العمل لمصلحة الحكومة الإنجليزية . وأنتم ـ مرة أخرى ـ تصرون على أن يحكموا بطريقتكم وأن يتحدثوا بلغتكم . والشرفاء بشكل عام لا يتكلمون الإنجليزية ، ولا يحبون الأساليب الإنجليزية . فأتيحوا لنا أن نختار الحاكم الذي نحبه . وعند ذاك ننضم جميعاً لمساعدته . فنحن جميعاً نريد الإصلاح . ونحن جميعاً نريد العدل . ونحن جميعاً نريد التعليم . ولكن هناك مثلاً قديماً يقول «إذا أنتن رأس السمكة فاحت رائحة ذيلها» . ونحن نريد حاكماً نستطيع أن نحترمه . أتيحوا لنا زعيماً شريفاً لأمتنا ، ومكنوه من تفويض عاهلنا السلطان ، ودعونا وشأننا . وعندئذ سوف نتمتع بالسلام ببركة اللّه . بل سنحاول أن نسدد ما علينا من ديون .

المراسل : ولكن ، هل كل المصريين يفكرون مثلك ؟ إني أميل إلى الإعتقاد بأن

تسعة أعشار الفلاحين سرعان ما سيفضلون أنْ تقلل حكومة مسيحية ضرائبهم على أن ترفعها حكومة مسلمة .

الشيخ : لا تخدعن نفسك . فالفلاحون مثقلون بالضرائب ، ولكنهم لا يشكون من ضرائبهم في الوقت الحاضر . فهم يفكرون أولاً في كيفية تخليص بلدهم من أيدي الغريب . وإذا تيسر لهم ذلك لأحبوا أن يسددوا ضرائب أكثر حتى يروا هذا الهدف متحققاً . وأنا أعلم ذلك لأني على اتصال بمراسلين في كل أرجاء مصر . قد تستطيعون إلغاء جميع الضرائب ، ولكنهم لن يباركوا خطوتكم ، إذا اتخذتموها مبرراً ، في الوقت ذاته ، للبقاء . كلا ، كلا ، إرحلوا عنا الآن وعندئذ ندعو اللّه كي يكافئكم على ما أسديتموه لنا . ولكن ، إياكم أن تحاولوا أن تسدوا إلينا المزيد من الخير . فخيركم قد ألحق بنا ضرراً أكثر من اللازم .

رسالة إلى أحد الساسة[1]

لو سلكتُ لمولاي الدر في أطواق ، وحملت إليه البصائر في أحداق ، أو رصفت له الكواكب في أطباق ، وطويت له روحي في أوراق ، لما كنت موفياً حق حمده ، ولو شيدت له في القلوب هياكل ، وأقمت له في النفوس معابد تتلى فيها آيات الثناء على جنابه الرفيع بكرة وعشيا ، ما كنت قاضياً واجب شكره .

مولاي : نظر اللّه إليك بعين عنايته ، فقومك من الحق ، وأقام بك عماد العدل ، ورفعك حصناً منيعاً بين بلادك وبين الفتن ، وأرسلك إليها غيثاً مريعاً ؛ فأخصب بيمنك الزرع ، ودر الضرع ، وغزرت الثروة ، وتمكنت القوة ، فكانت ذاتك الشريفة نسخة من روح خليفة رسول اللّه عمر بن الخطاب ، تفرُّ شياطين الباطل من طريقك ، وتخر شوامخ المصاعب خضوعاً لعزمك ، وتتزعزع رواسي المشاكل لحزمك ، وتفري أكباد المعضلات بصائب رأيك ، حتى أحكم اللّه قضاءه ، فكان الخير كل الخير على يديك ، والشر كل الشر على يد غيرك .

سموت قدراً على السابقين ، وعلا مقامك عن مواقع أنظار اللاحقين ، فالأولون ينظرون إليك من خلال قبورهم ، يغبطونك على ما أوتيت من همة جمعت إليك أشتات

---

(١) هـي رسالة ـ رغم مديحها الكثير ـ نراها من رسائل الأستاذ الإمام ، ونختلف في ذلك مع الشيخ رشيد رضا ، وفيها يحدث الأستاذ الإمام ذلك السياسي ـ وهو غير مصري كما يبدو ـ عن موقفه من الثورة العرابية .

الكمالات ، وعزمة حشدت عليك أنواع المكرمات ، والآخرون حملوا أوزار التعب ، وتجرعوا صاب النصب ، وتزودوا من الأعوان ، واستكثروا من الأنصار ، ليخطوا خطوة على أثرك ، فوقفوا بعد العناء دون البداية من سيرك ، وحجبوا عن الإهتداء بهديك ، مع وضوح محجتك ، وظهور حجتك ، فضربوا لأنفسهم مثلاً ضربه اللّٰه لأمثالهم ﴿رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير ، هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم ؟!﴾[٢] .. وكان غاية ما استفادوا من سعيهم ، إقامة الدليل على عجزهم ، وأراهم بذلك ـ وهم فيما يظهر أعداؤك ـ يحسبون من أنصارك ، لمضافرتهم لنا على تأييد كلمتك ، والإعتراف بعلو منزلتك ، وإنك فيما سبقت إليه واحد لا يثنيك طالب لمباراتك ، ولا راغب في مجاراتك ، وإن ما حللت فيه من المكانة العليا لا تسع قدماً لسواك ، فأي بيان يحيط بمعاليك ، وأي فكر يسمو لفهم معانيك ؟ على أنني ـ وأنا صنيع نعمتك ـ لا أرى وسيلة إليك أنجع من الإعتراف بالتقصير ، ولا شفيعاً أنجح من العجز عن التعبير .

مولاي : لم يخف علي علمك الشريف ما طالت به إلي الأيدي الطاغية ، وصالت علي به الجوارح الباغية ، افتراساً محضاً لا يشوبه تأويل ، وانتقاماً صرفاً لكامن الغل القديم ، أو تمسكاً بزور واش ، أو طوعاً لتضليل غاش ، وما بي الآن من حاجة إلى توضيح حالي فقد علم الكافة وشهد اللّٰه أنني ؛

ما شققت العصا وما كنت ممن ... شق لا في خيل ولا في رجل[٣]

---

(٢) [النحل : ٧٦] .

(٣) من قصيدة «ابراهيم بك اللقاني» في الثورة العرابية .

رسالة السير صمويل باكر
في السودان ومصر وانكلترا[1]

أبعث إليكم بسطور أظن في نشرها ما يسر مطالعي جريدتكم ، فإن رأيتم كما رأيت فإليكم الإختيار في درجها بصحيفتكم .

طالعت في إحدى الجرائد رسالة بعث بها «السير صمويل[2] باكر» الإنكليزي إلى جريدة «التيمس» ، موضوعها السودان ومصر وانكلترة ، فأجللت مقام الرجل من الخبرة بأحوال السودان ومصر ، ومن الإحاطة بمنزلة دولته الإنكليزية من قلوب المصريين والسودانيين ، وبمكانة الدولة العثمانية من نفوس الفريقين ، إلا أنني وجدت ضعفاً في رأيه عندما أخذ في بيان الوسائل التي يظنها موصلة لحل مشاكل السودان ، وتخليص مصر في الإضطراب العارض ، أو ما سيعرض في مستقبل الزمان ، قال :

«عظمت رزايا السودان من فقد الرجال ، وإشغال الأفكار والأيدي بالمحاربات وسفك الدماء عن تعاطي أعمال الزراعة والتجارة ، حتى أصبح أهاليه في فقر أعوزهم معه حفظ الحياة ، وأصيبت مصر بالإفلاس ، وابتلى أهاليها بالفاقة وضيق المعيشة ، ولم

---

(١) نشر الأستاذ الإمام مقالته هذه في مجلة (ثمرات الفنون) البيروتية ، أثناء مقامه هناك منفياً ، وذلك في العدد ٥٤٤ الصادر في ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ هـ (٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٥م) .

(٢) خدم حكومة الخديو إسماعيل من أول إبريل سنة ١٨٦٩ كقائد حملة غرضها ضم بلاد حوض النيل وأفريقيا الوسطى إلى البلاد المصرية ؛ وإلغاء النخاسة ، وتطوير هذه المناطق عن طريق التجارة الملاحة وإقامة الأمن .. الخ .. الخ .. انظر : د . راشد البراوي (مجموعة الوثائق السياسية) جـ ١ ص ٩٤ . طبعة القاهرة الأولى سنة ١٩٥٢م .

يكن نصيب الإنكليز من الرزية أقل من نصيب تلك البلاد ، فأنفقوا أموالاً وافرة ، وفقدوا رجالاً من أعز أبطالهم ، وأشجع رجالهم ، وهتكوا أستاراً قوتهم الحربية ، ثم عادوا بالخيبة والفشل ، ولصق بهم عار الهزيمة وسوء المفر . فهذا الذي أصاب البلاد المصرية ، والأقطار السودانية ، ونال رجال الإنكليز كله من عواقب تدخل إنكلترة في المسائل المصرية ، فكان مثلها كمثل من «سقط العشاء به على سرحان» . . ثم قال :

«إن القبائل المنتفضة على الحكومة المصرية من أهالي السودان لا يحتمل خضوعها لسلطة الإنكليز ، وإن ساقوا عليها من القوى ما ساقوا ، أو دخلوا عليها من أبواب الحيل ما دخلوا . أما الحيل فلا تروج على تلك القبائل بعد ما عرفت ختل الإنكليز ، ومماطلتهم في المواعيد ، وقعودهم عن نصرة من يلتمسون ولاءهم من غيرهم ، بل عن إغاثة من يتولاهم من بين جنسهم ، كما فعلوا بالجنرال «كوردون[٣]» ، والسودانيون والمصريون في إتفاق على أن الإنكليز قوم متغلبون، معتدون على البلاد ، طالبون لتملكها ، وهم مخالفون للأهالي في الدين ، فلا يسوغ الخضوع لهم ، وإن أقاموا العدل ، ونصبوا ميزان القسط . وأما القوة فقد شهدت التجربة الماضية بعدم نجاحها في مراغمة السودانين ، ولم ننس ما كان من الجيش الإنكليزي في كل المواقع الحربية حيث فشل في جميعها ، ورجع بالعار عن كل موطن ، ولا قدرة لدولة على تطويع السودان ، وتقرير سلطة نظامية في إغاثته إلا للدولة العثمانية ، فهي صاحبة السيادة الدينية على مصر والسودان ، ولها الحق الشرعي في الولاية عليها . فإن صح أن السودانيين لا يميلون إليها فمن المحقق أنهم يهابونها ، ويخشون بأسها ، لما تعودوه من سيادتها عليهم ، ولما عرفوه لها من الحق الشرعي . والتاريخ شاهد بأن العثمانيين هم الذين دوخوا بلاد السودان بعد المعارك الدموية، ولم يؤثر عنهم أنهم تقهقروا في معركة، مع تقارب الأسلحة في تلك الأوقات . وأما عساكرنا فقد انهزمت بمدافعها المهلكة ، وبنادقها المفنية ، وأرغمتها رماح العربان وحرابهم على الرجوع القهقري» .

* * *

(٣) قائد انجليزي ، حكم السودان من قبل مصر فترة من الزمن السابق على إحتلال إنجلترا لمصر ، واستعانت به إنجلترا لإنقاذ قواتها المحاربة للمهدي سنة ١٨٨٣ ، فلم ينجح ، وقتل بأيدي قوات المهدي في سنة ١٨٨٥م .

هذه معلومات السير صمويل باكر في هذه الحوادث ، وإنا لا نخالفه في شيء منها ، بل لا يوجد ذو عقل صحيح إلا ويرى رأيه فيها . . أما وسائل الخلاص من هذه البلايا فنذكرها ، منقولة عنه ، ونأتي مع كل وسيلة ببيان الصواب فيها ، وإن كنا لا نتبع ترتيبه في رسالته ، لغرض لنا في التقديم والتأخير .

رأى هذا السياسي ، كما رأى غيره من أبناء جلدته الإنكليز ، أن من الواجب الحتمي لتقرير الراحة في مصر وحمايتها من غارات الأجانب إلغاء الجيش المصري المؤلف من الفلاحين المصريين ، وتأليف جيش من الأرناءوط ونحوهم ، وفي ذلك مسرة للجند الملغى بذهابه لزراعة الأراضي كما يشتهي .

أما المصريون فهم كغيرهم من العثمانيين لا يفرقون بين طائفة من الطوئف العثمانية وطائفة أخرى لتكون حامية البلاد ، ومانعة لها من اضطراب داخلي أو عدوان أجنبي . ولكنا لم نعلم ما حمل هذا الرجل وغيره على التفرقة ، وهو يعلم أن المصريين هم طبقة من طبقات العثمانيين ؟ وما اعترف به للعثمانيين في تدويخ السودان يصيب المصريين منه حظ وافر ، فإنهم كانوا ولم يزالوا منهم ، والجند المصري كان فرقة من العثماني في الفتوحات السودانية ، وقد كان للجند العثماني المصري وحده عمل في فتح أقاصي السودان على عهد الخديو السابق ، ولهذا الجند يد في حفظ بلاده داخلاً ، ومدافعة المغيرين عليها زمناً طويلاً ، وهذا الجند هو المحاصر في «كسلا» و«سنار» و«التاكلا» ، فإن كان المصريون ، وهم عثمانيون ، لم يصيبوا ظفراً في بعض المواقع لهذه الأزمان الأخيرة ، فليس من ضعف استعدادهم للمغالبة أو من جبن في طباعهم كما يتوهمه المتوهمون ، وإنما كان لنقص في بعض قادتهم ، أو لكون الصدمة كانت أعظم من القوة ، أو لشيء في طبيعة الحادثة ، وقد أوفى الزمان لهم بأمثال أصابهم مثل ما نزل بهم .

فالجنرال «غراهم» انهزم في سواحل البحر الأحمر مرتين ، وجبن جيشه ، أو ضعف عن مقاومة أشباه من العربان ، واللورد «ولسلي» فشل بجيشه في السودان الغربية ، وخسر في كل مشاهده مع عراة السودان ، والمصريون لم يزالوا في مواقفهم ـ «سنار» و«التكلا» و«كسلا» ـ يهاجمهم الموت ولا يفرون ، فإن كان هذا لم يؤثر نقصاً في الجيش الإنكليزي ، فمن الحق أن لا يؤخذ على المصريين ما لا يخلو منه جيش في أي أمة ، على أن الألبانيين وأمثالهم إن كانوا قزماً يجلبون من الأطراف على غير نظام ، فمن

المتعذر أن يتألف منهم جيش منتظم يقوى على ما يريد حضرة الكاتب ، وقد جرب ذلك في حملة السودان الأخيرة ، وإن لوحظ في تأليفه النظام المعروف في الممالك العثمانية ، فذلك جيش عثماني واهلاً به وسهلاً .

ولعل الكاتب رأى من الواجب أن يبدل جيش عثماني مصر بجيش عثماني تحت اسم آخر ، ويكون حلوله في مصر عوضاً عن حلول الجيش الإنكليزي ، فإن كان ذلك وافقناه في رأيه ، ورجونا أن يعجل اللّٰه بتنفيذه .

ثم أشار على حكومته بأن تأخذ بأنجح الوسائل وأقربها لحل مسألة السودان ، وإرجاع تلك البلاد إلى ما كانت عليه قبل الفتنة ، فإنه لا غنى لمصر عن شمول الراحة في تلك الأقطار ، ولا انجح من توسط الدولة العثمانية ، وسوق فريق من جنودها لمحاربة السودانيين وكسر سورتهم . فمن الواجب على دولة انكلترة أن تسعى في إعداد جيش عثماني ينزل من بلاد السودان على سواكن ، فإذا وصل إليهم انقسم إلى فرقتين ، تتوجه إحداهما من طريق «كسلا» لإخضاع الأقطار الشرقية ، وإنقاذ الحامية المصرية ، والأخرى تزحف من طريق «بربر» والجنود الإنكليزية والمصرية تحل في وادي حلفا ومديرية دنقلا ، ويكون ذلك الزحف في ٢٠ أكتوبر الآتي .

ولما كانت الدولة الإنكليزية قد غاضبت الدولة العثمانية بالعدوان على حقوقها في مصر ، أخلص لها النصيحة بتجديد الوداد بين الدولتين ، وطلب من دولة بريطانيا أن تعرض إخلاصها على الدولة العلية ، وتؤكد لها المحافظة على المعاهدة المنعقدة بينهما على يد «اللورد سالسبوري» ، ومن مقتضاها أن تكون انكلترة عوناً للدولة العثمانية بالسلاح والرجال إذا تعرضت دولة أخرى لشيء من الممالك العثمانية . فإن تجددت المحالفة بين الدولتين في هذا الوقت تصبح انكلترا حامية للقطر المصري ، ومتفرغة لمسألة أهم من المسألة المصرية : «المسألة الأفغانية» . .

أما نحن فنخال الدولة العثمانية تقول : «كيف أعاودك وهذا أثر فأسك ؟!» . . إن المعاهدة التي يشير إليها ، إن صح القصد فيها لحماية شيء من الممالك العثمانية ، فأهم مقصود منها هو مصر ، فإنها هي البلاد التي يمكن لإنكلترا أن تشترك مع الدولة في الدفاع عنها لإكتنافها بالمياه من أغلب جوانبها ، وأما سائر الولايات الآسوية فهي بعيدة عن البحر ولا قدرة لإنكلترا على سوق جيش في الأراضي اليابسة ، اللهم إلا عدداً قليلاً

يمكن للدولة أن تستغني عنه . وإذا وصلت أذناب الحرب إلى البحر فاتت فرصة المدافعة . فالبلاد التي يصح التحالف مع انكلترة على صيانتها قد أغارت عليها انكلترا نفسها ، فصار الحليف على صون شيء هو السالب له ، فكيف يوثق بمحالفته ؟! .

فإن قيل : نقض المحالفة كان من وزارة «غلادستون» فلتحافظ عليها وزارة «سالسبوري» . . قلنا : الدولة التي تكون عهودها تابعة لهوى رجالها لا يعتمد على محالفتها ، فلتترك وشأنها ، وإن الدولة العثمانية أحرص من أن تسهل لإنكلترا طريق حمايتها لمصر كما زعم حضرة الكاتب في آخر نصيحته ، فإن ذلك أعظم الضرر على سائر ممالكها .

وليس من مصلحة الدولة العثمانية أن تسير جنودها لإخضاع السودان . ـ وعساكر الإنكليز في مصر ـ فإن الجند العثماني إذا ظفر بالسودانيين وألزمهم الطاعة ، فلا يخلو حاله إما أن يرجع بعد ذلك ويسلم البلاد لطلاب الحلول فيها من الإنكليز والمصريين القائمين بخدمتهم ، فتكون الدولة قد استعملت سيفها في رعاياه قصد إدخالهم في قهر غيرها ، ومحال على الدولة أن تفعل ذلك . وإما أن يبقى الجند العثماني في السودان ، وتكون البلاد ولاية عثمانية ، وجيش الإنكليز حال بمصر ، فهذا غير ممكن من وجهين :

الأول : أن رضا الدولة بذلك إختيار لأخس القسمين وأبعدهما عن مركز القوة الحربية العمومية ، خصوصاً وطريق مواصلة الولايات السودانية مع قاعدة الملك لا تكون إلا من البحر ، فتكون عرضة للنزاع في أي وقت تتفرغ انكلترة من منازعاتها الأسيوية وتلتفت لإستخلاص السودان .

والوجه الثاني : أن انكلترة لا تأمن أن تكون قوة عثمانية دائمة الجوار لقواها الحربية في مصر ، وهي تعلم أن المصريين والسودانيين على وفاق في الميل للدولة العثمانية ، وقرب المكان يقويه وطول الزمان يظهر أثره في الإجماع على طرد الجيش الإنكليزي من أرض مصر وما حله من مواقع السودان . فلا واحدة من الدولتين ترضى بجعل السودان ولاية عثمانية مع العزم على استمرار الحلول الإنكليزي زمناً طويلاً .

فلم يبق من الوجوه الممكنة إلا وجه واحد وهو إنجلاء الجنود الإنكليزية عن القطر المصري ، وحلول الجيوش العثمانية فيه ، وسوق فرقة منها إلى أطراف السودان ، وهذا أيسر الوجوه وأدناها من الصواب ، فإنه لما لزم الإعتراف بسيادة الدولة العَلِيَّة على

السودان ومصر ، وأن المصريين والسودانيين ينظرون إلى الإنكليز نظرهم إلى الأعداء المتغلبين ، ولا يخضعون لهم خضوعاً ثابتاً ـ وعلى هذا لا تستقر الراحة في مصر ولا تتأيد سلطة الخديوي ما داموا فيها ـ وجب أن يطلب إلى الدولة تقرير الراحة في الديار المصرية كما يطلب منها ذلك للسودان ، وهذا أسهل على انكلترا أن تتفق مع الدولة عليه ، وتقنع من أعمالها السابقة ببعض الإمتيازات في إدارة المالية أو فيها مع إدارة أخرى وبعض الخصوصيات في قناة السويس ، هذا إلى أن يتألف جيش عثماني مصري ، ثم تعود مصر إلى ما كانت عليه ، إن كان لا بد من ذلك . وبهذا تفرغ إنكلترا من أعمال مصر إلى أعمال أهم منه في آسيا لما تم لها من محالفة الدولة العثمانية على وجه صحيح ثابت .

* * *

أما ما أطرى به على سعادة حسن باشا خليفة من أنه الرجل الذي يجمع بوجهاته كلمة السودانيين ، وأنه يعسوب القبائل متى رأته التفت عليه ، وأنه هو الذي يسلّ بغض الإنكليز من قلوب عرب السودان ، وينشىء فيها ثقة بهم ، فهو المثل المعروف : «ترى فتياناً كالنخل ، وما أدراك ما الدخل» ؟! . . فإن حسن باشا خليفة إن كان رجلاً في قبيلة فليس رجلاً في قبائل ، وبرهان ما نقول ما كان من أمره أولاً وآخراً ، ولولا خيفة أن أمس بأحواله الشخصية لذكرت من أعماله ما لا وقوف للحكومة المصرية عليه . ﴿ولا ينبئك مثل خبير﴾ .

هذا ما قصدنا إيراده في هذه الأسطر ، والله يهدينا جميعاً طريق الرشاد .

م . ع .

مصر وجريدة الجنة[1]

وقفت بالصدفة على نسخة من جريدة (الجنة) الغناء ، المؤرخة في الحادي عشر من شهر رجب ، وإذا فصل في فاتحتها يبحث في شئون القطر المصري ، وعلائق سكانه مع حضرة خديويهم المعظم ، ومعاملتهم لذوي المصلحة فيه من الأجانب . . فأنحى على المصريين بالتقريع والتعنيف ووجه اللائمة عليهم في ذنوب كأنهم كانوا اقترفوها ، ودعاهم إلى طاعة خديويهم كأنهم معه في عصيان ، ونبههم عن مزايا الجناب الخديوي وفضائله كأنهم عنها في غفلة .

وكنت رأيت جريدة «الجنان» قد سبقت «الجنة» إلى مثل ذلك من قبل بأيام ، فشكرت لصاحب القلم ما أخلص من نصيحته وحمدته على عنايته بأمر المصريين .

غير أني وجدت حال المصريين في ماضيهم وحاضرهم ينطق بخلاف ما تفهمه عبارته ، من أنهم منحرفون عن الخديوي المعظم ، وإن حضرته نزل في أعينهم عن المقام الذي يستحقه من الإجلال . والحوادث المصرية شاهدة على أن أسباب المشاكل في القطر المصري غير ما ذكره حضرة الكاتب ، والسجلات الرسمية والأعمال الثابت حاكمة بنقيض ما أثبته من جناية المصريين على الأجانب أو تطاولهم إلى مس المصالح

---

(١) نشر الأستاذ الإمام هذه المقالة في جريدة (ثمرات الفنون) البيروتية ، في ٢٣ رجب سنة ١٣٠٣ هـ (سنة ١٨٨٦م) (العدد ٥٧٨) . . بدون توقيع . . ولقد صدرت الجريدة كلام الأستاذ الإمام بقولها : «كتب إلينا بعض أهل الفضل ممن له مزيد إطلاع في أحوال مصر بما يأتي :» .

الدولية . وجميع السياسيين من أهل المسكونة (ما عدا بعض رجال الإنكليز) في إتفاق على خلاف ما ذكره من أن دولة الإنكليز مستمسكة بالحق في تعرّق الديار المصرية .

لهذا رأيت أن أكتب إليكم بمجمل من القول لتنبيه من لم يقف على الحقيقة ، أو طال عهده بأخبارها فنسيها ، فإن رأيتم الفائدة في نشره فذلك لكم .

الجناب الخديوي كان أعرف الناس بأهل بلاده ، ودرجة استعدادهم ، فنظر إليهم بعين المرحمة ، وافتتح ولايته الميمونة بأمر كريم أصدره في أوائل رجب سنة ١٢٩٦[٢] هجرية بعد استوائه على كرسي الخديوية بأيام ، ووجه به إلى دولتلو شريف باشا ، وكان من فصوله ما يحدث عن مقاصد سموه في حكم بلاده ، فجعل منها توسيع نطاق الشورى ، وتخويل النواب حق النظر في برنامج المالية ، ولم ينسخ هذا الأمر بغيره .

وثابر دولتلو شريف باشا على إنفاذه ، وسعى لذلك سعياً بليغاً حتى في زمن إنعزاله عن الحكومة ، إلى أن عرف برجل الحرية . ثم إن جناب الخديوي هو الذي أصدر الأمر بإنتخاب النواب وإجتماع مجلسهم في سنة ١٢٩٩[٣] ، ونفذ الأمر بتأييد من شريف باشا . وأشد الناس كانوا حرصاً على الحقوق الوطنية وتوسيع دائرة الشورى هم أكرم الناس منزلة لدى الحضرة الخديوية في هذه الأيام ، ولو أراد مريد أن يصرح بأسمائهم لفعل ، لكن ظهور الأمر غني عن البيان .

فلو قال قائل : إن طلاب تلك الحقوق أخفض شأناً من أن تناط بهم الأعمال في أقل الأمور ـ كما أثبته الكاتب ـ لكان ذلك تطاولاً على الجناب الخديوي وعقلاء رعيته ، مثل دولتلو شريف باشا ، ولو كانت إجابة طلب أولئك الطالبين تعد مشايعة للفساد وتغريراً بالبلاد لما صدرت به الأوامر الخديوية مع ما تقرر للخديوي من أصالة الرأي وحسن الرعاية لمصالح بلاده .

ودعوى أن البلاد صارت حكومتها إلى الفوضى جرأة على المقام الخديوي بنسبة الضعف إليه ، ورمي له بعدم القدرة على تلافي الأمر في بدايته ، وإنا نجلُّ مقام الحضرة

---

(٢) يونيه سنة ١٨٧٩م .

(٣) هجرية ـ أول صفر ـ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

الخديوية عن مثل هذه الظنون ، ومن ظنها به فقد مس مقامه بأشد ما يقدح به في حاكم من جهة كونه حاكماً . برأه اللّٰه مما قالوا .

فقد كانت منزلة الخديو في نفوس رعيته هي المنزلة التي نالها من يوم توليه ، ورعاياه كانوا من أشد الناس محبة له ، ومن أخشعهم خضوعاً لأوامره ، وجميع نظامات الحكومة وأعمالها التي نفذت وأجريت فيما بين الخامس من شوال سنة ٩٨(٤) والسادس والعشرين من شعبان سنة ٩٨(٥) كلها بأوامره العلية ، ولم يدرك سلطته أدنى ضعف . وأما ما تقدم ذلك من حركات الجند فلم يخرج عن حد نزاع خاص بين بعض كبار الضباط وبين بعض رجال الحكومة ، لكن الجناب الخديوي كان في منزلة الإجلال من نفوس العامة والخاصة ولولا خيفة التطويل لسردت كل قول شاهداً على التعضيد .

غير أن الحكومة الإنكليزية على عاداتها في اختلاق العلل وإرتجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التغيير في بعض نظامات الحكومة الخديوية سبباً للمناوأة ، واندفعت لتسير مراكبها إلى مياه الإسكندرية تهديداً لحكومة الخديوي وعدواناً عليه ، ثم نفخ بعض رجالها في أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالثغر حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة إنكليزية ، وأقامت منها حكومة إنكلترا حجة في العدوان على الأراضي الخديوية ، ولو أن بصيراً نظر إلى أحوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الإنكليزية لثغر الإسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده .

المصريون لم يتطاولوا لمس المصالح الدولية ، ولا في وقت من الأوقات ، فقد قرروا في مجلس نوابهم أن يكون العمل على قانون التصفية الذي أسسه دولتلو رياض باشا في سنة ١٢٩٧(٦) بالإشتراك مع وكلاء الدول ، وأخذوا على أنفسهم بالقول والفعل أن لا يبحثوا في أمر رابطة من روابط الحكومة مع الدول العظيمة مما تقرر في عقود

---

(٤) هجرية ، (٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ م) .

(٥) هجرية ، (١١ يوليو سنة ١٨٨٢ م) .

(٦) هجرية ٨ شعبان ـ ١٦ يوليو سنة ١٨٨٠ م .

الحكومة ، وقد مضى ذلك الزمن ومخصصات الديون تؤدي مستوفاة في آجالها ، وحقوق الأجانب في مكانها من الرعاية ، إلا أن الحكومة الإنكليزية تهيأت لها فرصة للتقدم إلى بعض ما كانت تنزع إليه من زمن طويل ، فتجنت على المصريين بما لم يجنوه .

ولم يزل المصريون على وفاق في تعظيم خديويهم وتعضيد سموه في رعاية المصالح الدولية مع المحافظة على حقوق البلاد ، إلى أن حال الإنكليز بحربهم الظالمة بين جنابه العالي وبين رعيته ، فساءت ظنون قوم من كبار ضباط الجند لبعدهم عن حقيقة أمر خديويهم ، فاستمروا على المقاومة ظناً منهم أنهم لا يقاومون إلا الإنكليز ، ولا يدافعون إلا جيشاً أجنبياً يغير على البلاد ، ووافقهم على ذلك عامة المصريين لهذا الظن نفسه ، فلما طالت المدة وفشا ما كان من أوامر الجناب الخديوي وإرادة الحضرة السلطانية فيما بينهم ، كان مما كان من تراجع الناس، وتسليم القيادة إلى حاكمهم الشرعي، وخضع لهم المصريون كافة خضوعاً غمر أفئدتهم ، وخالط ألبابهم ، وهذا شأنهم إلى اليوم .

ثم حالهم مع المسيطرين عليهم من الإنكليز لم يتعد حدود المسالمة والإمتثال لأوامرهم رجاء التخلص من غوائلهم ، وانتظاراً لوفائهم بوعودهم ، ولو كان المصريون قوماً شرس الطباع ، صعاب المراكب ، جفاة الجوانب ، لما سكنت لهم ثائرة ، ولما جنحوا إلى مسالمة ، ولما رسخت قدم الإنكليز فيهم على قلة جيشهم ، وشدة ما لاقوا من عنتهم .

أما فضائل الجناب الخديوي من العفة والإستقامة والشفقة على الرعية والسعي في مصالحها ، فهو مما ذاق المصريون لذته ، ووجدوا فائدته ، فلا يرتابون في شيء منه ، والتنبيه عليه إعلان لخفائه على أعين مشاهديه سنين عديدة ، فهو إلى الطعن أقرب منه إلى المدح . ورضاء الحضرة السلطانية عن الخديو المعظم وإقامة الشواهد على الرضاء بإهداء النياشين والتحف مما نشرته الجرائد المصرية وشهد المصريون رونق الإحتفال له وبلّغ شاهدهم غائبهم ، فأي أثر للإحتجاج به بعد سبق علمه بأزمان عند من تقام الحجة به عليهم ؟ .

وبالجملة ، فالمصريون قوم عرفوا بالطاعة لحضرة سلطانهم المعظم أمير المؤمنين أيده اللّٰه ، وعلموا أن الجناب الخديوي نائبه في بلادهم ، ومظهر سلطته عليهم ، فهم له خاضعون ، وعلى محبته متفقون ، فإن نقل ناقل خلاف ذلك فهو إما طالب فساد ، أو

منخدع بوسوسة أجنبية ، فقد تبين أن من حظ الإنكليز إيقاع النفرة بين الخديوي ورعيته ليتم لهم ما يريدون منهما ، كما مرنوا عليه في كل بلد دخلوه .

هذه هي الحقيقة التي ينكرها الجهلاء ، ويعرفها العقلاء ، فلم تكن أسباب المشاكل ما ذكره حضرة الكاتب ، وإنما سببها الجشع الإنكليزي ، كما اتفق عليه سياسيو العالم . ولم يكن تدخل الإنكليز حقاً مفروضاً في بداية الأمر ، ولا حلولهم اليوم يعدّ من حسناتهم ، فإنا لم نسمع بأن الديون تخول للدائن حق التغلب على الممالك ، وأمم العالم بين أيدينا تهتف بنا أحوالها .

ولو شاء حاكم أن يحكم بحق لأحد في التداخل لإصلاح أمر من أمور مصر فليحكم به للدولة العَلِيَّة ، فهي حاكمة البلاد ، ولا تعجز عن تقرير النظام فيها بالكلام ، فضلاً عن تجريد الحسام ، ورحم اللّه أمرءاً عرف حده ، فوقف عنده ، واللّه الموفق لما فيه الصلاح .

مراسلات[1]

طالعت في جريدتكم جملة تتعلق بالخطاب الذي دعيت إليه وألقيته في إحتفال المدرسة السلطانية، ولقد مننتم بذكر صفات أثبتموها لهذا العاجز ، وعندي أن نفسي تقصر عن القليل منها فضلاً عن كثيرها ، فليشكركم الأدب ولتحمدكم الفضيلة .

ثم إن أحد الأدباء سألني أن أثبت ما بني عليه الخطاب بالكتابة لينشر ، فرأيت أن أكتب به إليكم ، فإن رأيتم الفائدة في نشره فدونكم وما تشاءون .

قمت بين يدي الحاضرين ، فحمدت اللّه ، وصليت على رسوله ، ﷺ ، ثم اعترفت بالقصور ، واستجديت العفو من الحاضرين ، ثم قلت ما معناه :

أفتتح كلامي بالدعاء لمولانا أمير المؤمنين ، وخليفة رسول رب العالمين ، السلطان عبد الحميد خان ، فمقام هذا الخيفة الأعظم فينا ، هو الحافظ لنظامنا ، والمحامي عن مجدنا ، والآخذ بميزان القسط بيننا ، وهو هادينا إلى أفضل سبلنا ، فهو ولي النعمة علينا ، ولو أفرغنا جميع أوقاتنا في الدعاء لعظمته ما أدينا أدنى حقه علينا . . فاللهم أيد شوكته ، وأيّد دولته ، ومتع بوجوده رعاياه الصادقين .

---

(١) نشر الأستاذ الإمام مقالته هذه في مجلة (ثمرات الفنون) البيروتية ، أثناء مقامه هناك منفياً ، وذلك في عددها ٥٩١ الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٣ هـ (سنة ١٨٨٦م) . . وفيها يعلق على ثناء المجلة عليه ، بمناسبة ما نقل إلى السلطان العثماني من أن الأستاذ يطعن فيه ، وكان الجواسيس العثمانيون قد نقلوا إلى السلطان ذلك بعد خطاب للأستاذ الإمام في (المدرسة السلطانية) ببيروت ، وكان يدرس يومئذ فيها .

ثم اتبعت بعد ذلك بالدعاء لوزرائه الذين فوض إليهم النظر في شئون رعيته ، والقيام بتنفيذ إرادته . ثم أثنيت على حضرة ملجأ الولاية السورية ، وعلى سعادة متصرف بيروت ، وذكرت فضل دولة الوالي الأفخم ، وسعادة المتصرف الأكرم في ترويج سوق العلم ، وتعزيز جانب الفضل . ثم شكرت الحاضرين على الإحتفال في ذلك المعهد العلمي . وقلت : إن الحامل لهم عليه إنما هو تعظيم المعارف ، وإجلال مقامها ، علماً منهم بأن العلم عزيز ، والعزيز إذا حل دار قوم فلم يجلُّوا منزلته هاجرهم وارتحل عنهم ، وتركهم في ظلمات لا يبصرون . فليحمدهم العلم ، ولتفض عليهم بركاته إن شاء اللّٰه .

ثم أعقبت ذلك بما معناه :

إن حرصنا معاشر العثمانيين على انتشار المعارف منشأه أمر في نفوسنا ، فإننا إذا خالطنا سكان الأقطار الشرقية على اختلاف مواقعها ، نجد في كل واحد منهم إحساساً بفقد شيء كان له ، فهو آسف على فواته ، وفيه ميل لطلبه رغبة الوصول إليه ، غير أن النفوس في حيرة من هذا المفقود المطلوب، كأنها لا تهتدي إليه، ويزيدنا أسفاً وشوقاً مخالطتنا لأقوام يدعون أنا في المنزلة المتأخرة عنهم ، وسواء أصابوا في دعواهم أم أخطأوا ، فإن الجمهور منا قد صدقهم . ولم تزل الحيرة آخذة بالعقول حتى قامت الدولة العَلِيَّة بصوت خليفتها الأعظم تنادي على الأمة أن مطلوبكم المحبوب هو العلم . كان العلم فيكم وكان الحق معه ، وكان الحق فيكم وكان المجد معه ، كل مفقود يفقد بفقد العلم ، وكل موجود يوجد بوجود العلم . ثم أنشأت المدارس ، وأقامت بناء المكاتب ، وحملت رعاياها من كل طبقة إلى الدراسة ، وطالبتهم بإقتناء العلوم ، فاستجاب لها أقوام منحتهم الفطرة قوة الإستعداد ، وسيتبعهم غيرهم إن شاء اللّٰه .

أما العلم الذي نحس بحاجتنا إليه ، فيظن قوم أنه علم الصناعة وما به إصلاح مادة العمل في الزراعة والتجارة مثلاً ، وهذا ظن باطل ، فإنا لو رجعنا إلى ما يشكوه كل منا نجد أمراً وراء الجهل بالصناعات وما يتبعها . إن الصناعة لو وجدت بأيدينا نجد فينا عجزاً عن حفظها ، وإن المنفعة قد تتهيأ لنا ثم تنفلت منا لشيء في نفوسنا ، فنحن نشكو ضعف الهمم ، وتخاذل الأيدي ، وتفرق الأهواء ، والغفلة عن المصلحة الثابتة . وعلوم الصناعات لا تفيدنا دفعاً لما نشكتيه ، فمطلوبنا علم وراء هذه العلوم ، ألا وهو العلم الذي يمس النفس ، وهو علم الحياة البشرية .

إذا نفخت الحياة في جسم نبهته لجميع ضروراته ، وهدته لحاجاته ، واستحفظته ما يصل إليه ، وصرفته في سبيل الحصول عليه ، والعلم المحيي للنفوس هو علم أدب النفس ، وكل أدب لها فهو في الدين ، فما فقدناه هو التبحر في آداب الدين ، وما نحس من أنفسنا طلبه هو التفقه في الدين ، ولا أريد أن نطلب علماً محفوظاً ، ولكنا نطلب علماً مرعياً ملحوظاً . وما أودعته الديانة من الآداب النفسية والكمالات الروحية لم يختلف في صحته أحد من البشر ، حتى من يظن نفسه غير آخذ بالدين ، فإذا استكملت النفس بآدابها عرفت مقامها من الوجود ، وأدركت منزلة الحق في صلاح العالم ، فانتصبت لنصره ، وأيقنت بحاجتها إلى مشاركيها في الوطن والدولة والملة ، ولا نريد من الحب ميلاً خيالياً ، ولكنا نريد منه ميلاً يبعث على العمل ، كما يرشد إليه الدين والأدب ، فمتى تحلت النفوس بهذه الفضيلة أبصرت مواقع حاجاتها فاندفعت إلى طلبها ، وطرقت لها كل باب ، لا ترجع حتى تظفر أو يدركها الأجل .

أما دعوى أننا فقراء ، فهي باطلة ، فإنا لو نظرنا إلى ثروة بلادنا لا نجدها قاصرة عن حاجاتنا ، ولكن القاصر عن الحاجات هو إدراكنا لإحتياجاتنا ، فقد نرى الغني يبذل أموالاً جمة في زخارف زينة لا مقام لها في نظر العاقل ، ولا يرى في بذله هذا مغرماً ، ثم إذا دعي إلى مساعدة وطنه وملته ودولته يستكثر القليل ، ويعطي وهو كاره ، ولو كان حي القلب بحياة العلم الحق لجعل الأفضل من ماله ونفسه مبذولاً في تأييد دولته ورفعة أوطانه [ثم أتيت على ذلك بشواهد ، وضربت له أمثالاً كلها يرجع إلى هذا الأصل] . . ثم قلت :

وإننا في تحصيل هذا العلم الحيوي لا نحتاج إلى الإستفادة من البعداء عنا ، بل يكفينا فيه الرجوع لما تركنا ، وتخليص ما خلطنا ، فهذه كتبنا الدينية والأدبية حاوية لما فوق الكفاية مما نطلب ، وليس في كتب غيرنا ما يزيد عنها إلا بما لا حاجة بنا إليه ، وكما وصل إلينا وجودنا بالتناسل عن آبائنا ، فلتصل إلينا حياة نفوسنا بما أورثونا من علومهم وآدابهم ، ولا يتيسر لنا ذلك إلا بعلم اللغات التي أودعوها معارفهم ، وهما لدينا لغتان اللغة التركية فإنها لغة دولة قامت بشأن الممالك الإسلامية ما يقرب من سبعة قرون ، وقد تكلم فيها من الأفاضل والعلماء جم غفير ، نحن في حاجة إلى الإستفادة من معارفهم ، ثم هي اللغة الرسمية في الممالك العثمانية ، فبها حياتنا السياسية ، وبها نقف على هدي مولانا الخليفة الأعظم أيده الله بنصره . واللغة العربية ، وهي لغة القرآن الشريف ،

وكتب الشرع المنيف ، فعلى الناس أن يطلبوا البراعة في اللغتين ، لا لأن يقال : كاتب ومنشىء ، ولكن ليدرك أسرار ما أودع فيهما ، ويتمكن من إفادة ما قد ينكشف له .

أما اللغة الفرنسوية وغيرها من اللغات فالحاجة إليها خاصة ، والإشتغال بها ولا بد أن يكون منحصراً في طبقات من الناس ، إما عالم يطلب ترجمة ما فيها من العلوم الطبيعية مثلاً إلى لغته ، وإما متهيء لأن يخدم دولته في معاملة سياسية بينها وبين الدول الأجنبية ، وإما تاجر يحتاج إلى معاملة أناس من غير جنسه ، وما شابه ذلك . وليس بمحمود في نظر العقلاء أن نطلب اللغات الأجنبية لذاتها فإن اللغة طريق إلى ما أودع فيها ، وليس في علمها نفسها أدنى فضيلة .

[ثم استطلت الكلام ، وطلبت الوقوف عند هذا الحد ، وختمت كلامي بالدعاء لمولانا أمير المؤمنين ، وطلبت من الحاضرين أن يؤمنوا ، فارتفعت الأيدي بالدعاء لعظمته بتأييد الملك وتخليد السلطان] . هذا ما وسع الوقت إجماله ، والله الموفق للصواب .

مصر والمحاكم الأهلية(١)

رأينا بين عدة من الجرائد المصرية منافسة في هذا الموضوع ، وكنتم ألمحتم بشيء من الكلام فيه رواية عن مكاتبكم في القاهرة ، فمن حقوق الإنصاف أن تقبلوا مني ما أبعث به إليكم مما خطر ببالي ، ولكم بعد ذلك الرأي الأعلى . .

أتت جريدة على ذكر ما يشاع من الخلل في المحاكم الأهلية بمصر ، وتذرعت بذلك إلى الكلام في وكيل الحقانية ، وناطت جميع الخلل بأثرته وتطرفه في الميل إلى أبناء طائفته (القبط) ، حيث أقام منهم في مناصب القضاء وما يتعلق به من لا أهلية فيه لإجادة العمل ، واسترسلت في ذلك إلى دعوى أن المسلمين قد نظروا إلى هذا التصرف بعين الناقم ، فعارضتها جريدة أخرى ، ودفعت ما ادعته من وقوع الضغائن بين المسلمين وبين إخوانهم في الوطنية من الأقباط ، وأقامت الأدلة على إلتحامهم بالألفة والمحبة ، وأخذ كل منهم بعضد أخيه عند الشدة ، ورسوخ ذلك في نفوسهم بالتوارث عن أسلافهم ، وأقوى برهان على ذلك وقوفهم مواقف القتال مع إخوانهم المسلمين في مواطن الحروب في فتنة «كريد» وحرب «الحبش» والمواقع السودانية ، وما سبق ذلك وما لحقه ، يناصرونهم ويوازرونهم ، فكانوا حرباً لمن حاربهم ، وسلماً لمن سالمهم ، وأن

---

(١) كتب الأستاذ الإمام هذا المقال وهو في بيروت قبل عودته من المنفى ، ونشره في مجلة «ثمرات الفنون» البيروتية بالعدد ٦٥٨ الصادر في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٥ هـ سنة ١٨٨٨م . ثم أرسل به من بيروت إلى تلميذه سعد زغلول كي ينشره في بعض مجلات مصر .

الخلاف المذهبي لم يحدث في البلاد شقاقاً وطنياً في زمن من الأزمان . ولهذا لا نرى للقبط في مصر مسألة سياسية تعنى بها دول أوروبا كما نرى لغيرهم في غير مصر مسائل .

وأيدت هذه الجريدة جريدة أخرى جاءت بتاريخ القبط في الأحقاب الماضية ، وما وصلوا إليه في الأوقات الحاضرة ، ثم فصلت القول تفصيلاً فيمن عهدت إليهم وظائف في المحاكم الأهلية من الطائفة القبطية ، وذكرت أسماءهم وسوابق خدمهم ، فكان أعضاء المحاكم منهم عشرة من سبعة وستين عضواً ، والذين في أقلام النيابة منهم ثلاثة من عدد كثير من النواب ومتعلقيهم ، والكل ، في قولها ، من أهل الإستحقاق ، لا يغمز على أحد منهم في العلم بما وليه ، ولا يرمي بالقصور عن تأدية ما عهد إليه عمله .

ثم رأينا في مواضع متعددة من جريدة جديدة تطبع في القاهرة تلويحاً وتصريحاً بالخلل الواقع في المحاكم ، وأن معظمه بل كله من تداخل وكيل الحقانية بطرس باشا غالي في أعمال تلك المحاكم . ونقلت تلك الجريدة إجماع الناس على أن السبب في نزول النازلة الهائلة ، وهي استعفاء عزتلو شفيق بك منصور إنما هو الخلاف الذي وقع بين بطرس باشا وبينه ، ووقوف الباشا مانعاً بين البك وبين الإصلاح .

هذا إجمال ما رأيناه فرويناه، وعندنا أن التحامل على شخص بعينه لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للطعن في طائفة أو أمة أو ملة ، فإن ذلك اعتداء على غير معتد ، ومحاربة لغير محارب ، أو كما يقال : جهاد في غير عدو ، وهو مما ضرره أكثر من نفعه ، إن كان له نفع ، فإنه يثير الساكن ، وينطق الساكت ، ويؤلب القلوب المتفرقة على مقاومة رأي الطاعن ، ومخالفته إلى عكس ما يريده ، فليس من اللائق بأصحاب الجرائد أن يعمدوا إلى إحدى الطوائف المتوطنة في أرض واحدة فيشملوها بشيء من الطعن ، أو ينسبوها إلى شائن من العمل ، تعللاً بأن رجلاً أو رجالاً منها قد استهدفوا لذلك ، فإنه مما يرسل العداوات إلى عمائق القلوب ، ويدلي بالضغائن إلى بواطن الأفئدة ، فإذا تنافرت الطوائف تشاغلت كل منها بما يحط شأن الأخرى ، فكانت كل مساعيهم ضرراً على أوطانهم ، فالتوى على الطاعن قصده ، وبعدت عنه غايته ، فقد كان يريد بقوله انتقاص شخص واحد تأديباً له أو استصرافاً لدفع شره ، فأدى سوء استعماله إلى خيبة آماله .

فنحن نرى رأي الجريدتين المحاميتين خصوصاً عن طائفة الأقباط في مصر ، فإنها

أظهرت بحسن سيرها مع المسلمين من مواطنيها ما أهلها لوجوب المحافظة على وصية النبي ﷺ ، فقد عهد إلى أصحابه إذا فتحوا مصر أن يستوصوا بقبطها خيراً وقد كان حسن حال الأقباط مظهراً لصدق نبأه عليه الصلاة والسلام . على أن كثيراً من أسلاف هذه الطائفة كانوا أمناء على مال الحكومة المصرية في الدول الإسلامية المتعاقبة بما أجادوا من صناعتي الحساب والكتابة في تلك الأوقات ، ولم تعهد لهم فتنة ، ولم تذكر لهم على البلاد غائلة ، فلا ينبغي لمبتغي الحق أن يمس شأنهم بالعنوان العام .

وأما ما لا تخلو منه طائفة من وجود أشخاص ضعاف العقول أو ميالين إلى الشر ، فعلى الناقدين أن يقصروا نقدهم على حال أولئك الأشخاص ، ويستعينوا ببقية الطائفة وغيرهم من مواطنيهم على دفع شرهم ، أو تحويلهم عن القبيح من أعمالهم ، ويجب أن يكون النقد خاصاً بالعمل الذي ظهر فيه الخلل ، لا يتعدى إلى أوصاف خاصة لا تفيد في البحث .

نعم . . إن كانت الطائفة أو الأمة من قوم أجانب على البلاد ومتغلبين عليها بقوة قاهرة أو حيلة غادرة ، وكانت أعمال آحادها مبنية على أصول سنّها المتغلبون ، فيكون عمل الواحد كأنه صادر عن الجملة ، كما في أعمال الإنكليز بمصر ، جاز للناقد أن يأخذ الجماعة بإثم الواحد منهم ، ويستصرخ أبناء الوطن جميعاً لكشفهم عن بلاده واستخلاص الحق منهم لأربابه .

أما بطرس باشا غالي فهو رجل ذكي حاذق في عمله ، بصير بأمره ، تقلب في وظائف الحكومة من عنفوان شبيبته ، ورقي به اجتهاده إلى ما وصل إليه من سامي وظيفته ، وكان «باشكاتب» الحقانية زمناً طويلاً ، ثم صار وكيل الحقانية من نحو ست سنوات ، ووثقت به الحكومة الخديوية في كثير من أعمالها المهمة ، ونال منها مكافآت على ما أدى من الأعمال التي نيطت به ، فمن الظن به أن لاتضيق معرفته عن الإحاطة بما توجب عليه أحكام وظيفته ، وأن لا يصدر عنه ما يبعث عليه لائمةً من مصيب في رأيه محق في حكمه ، وإننا إلى الآن لم نر الناقدين ذكروا عملاً مما أخذوا عليه يستحق أن نبحث فيه سوى الخلاف الذي وقع بينه وبين شفيق بك منصور ، وإفضاء هذا الخلاف إلى استعفاء البك المومي إليه ومحاباة الباشا لبني طائفته .

أما الأخيرة فدفعتها الجرائد المحامية بما لا سبيل إلى معارضته إلا بإثبات نقيضه ،

وهو مما لا يتيسر لنا التَّهدِّي إليه حتى نرى ما لا نرتاب فيه من الأدلة ، وأما الأولى : فالخلاف قد يكون بين عاقلين ومستقيمين ومختلفين في الصفتين ، ولا طريق للحكم بخطأ أحدهما إلا النظر في مواد الإختلاف وأدلة كل من المختلفين ، وهي الآن لم تحضرنا بوجه ظني فضلاً عن قطعي .

على أن الذائع على ألسنة البصراء من المصريين أن النيابة العمومية لحرصها على تقوية نفوذها وإعلاء سطوتها ، قد تتجاوز الحد المحدود فيها عند الأجراء في بعض المحاكم ، والإنتقاد عليها كان أشد من الإنتقاد على القضاة ، حتى قيل إن سبب استعفاء الأستاذ العلامة الشيخ العباسي من الإفتاء كان عدواناً من بعض خدمة النيابة ممن لا خلاق له ، اضطر الشيخ للمداخلة في دفع عواقبه فلم ينجح . ولا ريب أن هذا كان معروفاً لعزتلو شفيق بك منصور ، وكان الظن به ، وهو في وظيفته أن لا يغفل عن ذلك ، وأن يرد الأعمال إلى حدود أحكامها ، ولا نظنه أهمل فريضة العمل فيه . لكن ربما كان الأمر أصعب من أن يلافى دفعة واحدة والرجاء في حميته أن يداوم على إرشاده لأهل القضاء وعمال النيابة بما ينشره من آرائه في صفحات الجرائد فوطني مثله لا يحجب فوائد أفكاره عن أبناء وطنه حاجب .

أما تأدية الخلاف إلى استعفائه فلا نعده جريمة لبطرس باشا ، لأن الإستعفاء عمل إختياري لا يؤاخذ به المتسبب فيه ، على أن جريدة (الأحكام) ذكرت أن سبب الإستعفاء تعيين أحد البلجيكيين في وظيفة كان من رغبة البك أن لا يكون فيها وهو أمر يتعلق بناظر الحقانية ، لا بوكيلها ، وعهدنا بإخواننا المصريين أن يوجد بينهم من أهل المعارف الشرعية والإدارية من يمكنهم بسعة إقتدارهم إصلاح محاكمهم وتقويم ما تأوَّد منها ، وأن لا يكون تخلي رجل أو رجلين من وظيفة من النوازل المهمة ، أو الخطوب المدلهمة ، فإن ذلك لا يكون إلا في بلاد بلغت من فقر الرجال غاية قصوى ، ونسأل اللّه تعالى أن ينير بصائر أهل الحل والعقد في بلادنا المصرية ، حتى يعرفوا للمصيب إصابته ويلزموا المخطيء خطيئته ، ويؤلف بين قلوبهم ، ويجمعها على مصالح بلادهم .

* * *

كنتم ذكرتم في بعض أعدادكم أن أمين بك غالي إنتقل إلى وظيفة أرقى من وظيفته راتباً ، والحقيقة أن ذلك لم يكن ، والراتب واحد ، والوظيفة مؤقتة ، وكنتم ذكرتم أن «باش محضر» محكمة مصر الإبتدائية عزل برأي وكيل الحقانية في اليوم الثامن

لإستعفاء شفيق بك ، وعين مكانه أحد أقارب الوكيل ، والحق أن عزله كان بناء على طلب رئيس المحكمة ، ولم يعين بدله أحد إلى الآن ، ويؤدي عمله أحد «المحضرين» الموجودين «بالقلم» .

هذا ما ساقنا إليه العدل ، والله الهادي إلى الصواب .

اللغة الرسمية في المحاكم الأهلية بمصر[1]

أنظر إلى المادة ٢٣ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تجدها صريحة في أن اللغة الرسمية في المحاكم الأهلية هي اللغة العربية ، ويجوز أن تنقل خلاصة المرافعة وحجج الدعوى إلى لغة أخرى كتابة وتقدم إلى المحكمة .

فمن الواجب ، بناء على هذه المادة ، أن لا يتكلم أحد الخصمين أو وكليهما إلا باللغة العربية ، فإذا شاء أحد المذكورين أن يؤيد ذلك بترجمة ما قال إلى اللغة الفرنساوية مثلاً تحريراً ، لم يمنع من ذلك .

ونظرت الحكومة المصرية في إيجاب التكلم باللغة العربية في المرافعة عند تلك المحاكم إلى تقرير حق لو أغفل بطل المقصود من تشكيل هذه المحاكم بالمرة ، وانقلبت المنفعة المطلوبة بها مضرة ، فإن الغرض من تشكيلها الفصل بين الأهالي فيما يقع بينهم من المخاصمات ، وإلزام كل جان عقوبة جنائية على وجه هو للعدل أدنى منه إلى الظلم ، وجعلت جلساتها علنية لتكون مدافعة كل من الخصمين عن نفسه معروفة عند العامة والخاصة ممن يحب الوقوف على مآخذ الحق ، ويكون في ذلك حكم عام لا يخفى أثره فيما يصدر عن الحكام من الحكم الخاص .

---

(١) نشر الأستاذ الإمام مقالته هذه في جريدة (ثمرات الفنون) البيروتية ، إذ بعث بها إليها من مصر عقب عودته من المنفى ، وذلك بالعدد (٧١١ الصادر في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ هـ (ديسمبر سنة ١٨٨٨ م) .

والمتخاصمون من أهل مصر لسانهم واحد ، وهو المعروف باللسان العربي ، وكذلك المأخوذ بتهمة الوقوع فيما يوجب العقوبة ، فإذا ترافع المتخاصمان إلى المحكمة ، أو وجهت الحكومة تهمة على جان وطلبته للمدافعة عن نفسه ، كان من الضروري أن يفهم كل من الخصمين ما يقول الآخر حتى يتمكن من دفعه ، وكذلك يكون حال وكلاء الخصوم ، فإن تكلم متكلم منهم بلغة لا يفهمها الآخر تعذر على غير الفاهم أن يلمع بحجة ومعارضة أدلة خصمه .

ثم إن أعضاء المحاكم لم يشترط فيهم العلم بلغة أجنبية البتة ، فلو كان في المترافعين من يتكلم بلغة غير العربية لكان القائمون للفصل في المخاصمة غير عارفين بوجوه الحكم إن لم يكن عندهم علم بغير اللغة العربية .

فمن هذا يظهر أن وكلاء الخصوم ـ (الأفوكاتية) ـ عند المحاكم الأهلية يجب عليهم أن يتكلموا باللغة العربية لا غير ، سواء كانوا عرباً أو عجماً ، ولا يجوز لأحد منهم أن يخاصم بلغة أخرى .

فإن قال قائل : إذا كان الخصمان عارفين بلغة أجنبية ، ورضي كل منهما بأن تكون المخاصمة بها ، فلم لا يجوز أن تسمع المحكمة مرافعتهما باللغة التي إختاراها ؟ فجوابه : أن ذلك لو فرض وقوعه يكون نادراً ولا موقع له في نظر القانون ، على أنه لا يكون هذا الفرض سائغ القبول إلا إذا اتفق أن أعضاء المحكمة جميعاً من العارفين باللغة التي تراضي الخصمان على المرافعة بها ، حتى يتمكن كل منهم أن يحكم في الخصومة كما هو شرط النظام . وإن رؤساء المحاكم وأعضاءها الذين هم حفاظ القانون والقوَّام عليه لإيصاله إلى الغاية المطلوبة منه يجب عليهم أن يراعوا حكم هذه المادة ، حفظاً لشأنهم ، وصوناً للقانون ، وتأييداً لقصد الحكومة ، وحياطة للحقوق .

* * *

في مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضي ٢٣ ربيع الأول ، انعقدت جلسة الجنح الإستئنافية تحت رئاسة صاحب العزة أمين بك سيد أحمد ، وكيل المحكمة ، ووجد في وكلاء المتهمين رجل أورباوي ، لا يعرف اللسان العربي ، ومعه ترجمانه ، فلما أفضت النوبة إليه طلب أن يتكلم باللغة الفرنساوية ، فوضع طلبه هذا موضع المداولة في الجلسة ، وكان حكم الأغلبية أن لا يتكلم إلا باللغة العربية ، فأعلن له الرئيس ذلك ،

فأخذ في الكلام بالفرنساوية ، فمنعه الرئيس ، فانتصر للفرنساوي أحد القضاة الوطنيين ممن يدعون نجباء ، أو فضلاء ، أو ما شاكل ذلك ، وسأل الرئيس أن يدعه يتكلم ، فاحتد الرئيس ، وقال : بصفة كوني رئيساً قضائياً أطلب منه أن يتلكم بالعربية ، فإن لم يفعل أمرت بطرده من الجلسة . وكان كما قال ، فانصرف «الأبوكاتو» وعادت المحكمة لأعمالها .

أما الرئيس أمين بك سيد أحمد فقد أدى الواجب عليه للقانون ، وللحكومة ، وللأهالي ، ولنفسه من جهة أنه مصري عربي ، وإن عرف الفرنساوية ، ولو تساهل مع الفرنساوي ، وأجاب طلبه ، لجاز لغيره أن يطلب مثل طلبه ، واندفع الأجانب ينوبون عن بعض الخصوم على رغم من البعض الآخر ، ويضيع قصد الحكومة ، وتبطل حقوق الأهالي بعماء المخاصمة على من لم يعرف لغة المخاصم منهم . ولا يجوز للرئيس ولا لغيره منع الطالبين مما يطلبون إلا أن العادة تكون قانوناً ، وهي عند الأوروبين تثبت بمرة .

بقي الكلام في ذلك القاضي النجيب : هو مصري ، ولا يعرف له صلة بالفرنساويين . . برأه اللّه من ذلك . غاية أمره أنه يعرف الفرنساوية كما يعرف كثير من أمثاله . . هو حاكم مصري يجب عليه مراعاة مصلحة المصريين ، والمحافظة على ما به صون حقوقهم . . هو قيم على القانون ، وبحكم القانون صار قاضياً ، ولولاه لم يكن شيئاً ، فمن الواجب عليه شكر القانون واحترام مواده ، والمحافظة على أحكامه بما استطاع . . هو موظف للحكومة المصرية ، تفرض عليه الأمانة في خدمتها ، وموافاة مقصدها الصالح، وغايتها النبيلة . . هو إنسان ، والإنسان مجبول على حب وطنه وترجيح ما يؤيد جانبه ، فلو فرض أن القانون جوز أن يكون الكلام بغير العربية ، لوجب عليه أن يستعمل الجواز موجباً للحظر ، فيقول : يجوز هذا ويجوز غيره ، ولي الخيار في القبول ، فلا أقبل إلا لسان بلدي . . هو متعلم ، قرأ الكتب ودرس الفنون ، وهو أجدر أن يسبق الناس في صحة الإحساس ، ليكون قدوة حسنة لهم . . هو معدود في نجباء الفتيان المصريين ، فكان الواجب عليه إذا وجد من نفسه ميلاً إلى سماع الفرنساوية في المرافعة ، للذة في رنتها ، أن يكتم ذلك الميل المضاد للقانون ، ولما يوجبه الحق الأهلي ، كيلا يؤخذ عليه . ومع ذلك كله فقد بلغني عنه أنه يحب أن تكون المرافعة بالفرنساوية ، وأنه قد سبق له عندما كان رئيس جلسة إباحته لمحام فرنساوي ، وأنه يتمنى لو أن الحكومة تلغي مادة ٢٣ من القانون حتى يكون القانون مسوغاً للفرنساوي

أن يترافع بصفته أنه نائب عن المصري باللغة الفرنساوية ، وحكي أنه لما شاع ـ (وغالب ما يشاع كذب) ـ أن الحكومة في نيتها أن تسمح للأجانب بالمخاصمة عن الأهلين بغير العربية ، فرح ذلك القاضي حتى شرب في أحد مجالس لهوه على سرّ تلك الإشاعة على نحو ما يفعل الأوروباويون . . ولا أقول إنه شرب مسكراً ، ولكنه قلد الفعل تقليداً ، كذا يقال . ولما سئل عن سبب ميله إلى ذلك ، أجاب بأن المحامين الفرنساويين يعرفون الحيل الشرعية ويجيدون في نسجها ، فكان ذلك مثار تهمةٍ عليه بأنه يود أن يكون للفرنساويين مثلاً حق في المخاصمة ليصح له الإتفاق معهم في محاولة القانون ، ويكون في حماية من ألسن الوطنيين وسلطة الحكام بميل الأوروبيين . . وإني أعيذه من ذلك ، وإن قامت القرينة من كلامه عليهْ . وغاية ما يمكنني أن أقول في سبب هذا الفرح ، وعِلَّة ذلك الميل ، أنه طيش شبيبة يسول له أن في سماعه كلام الفرنساوي والإقبال عليه عند المخاصمة ـ والمتفرجون مزدحمون ـ والتفاتهم إلى أنه عارف بما يقول الفرنساوي ومدرك لدقائقه بما يلوح على وجهه عند ذلك من علامات الفهم ، وأن في معرفة المتفرجين أنه من المدققين في اللغة الفرنساوية لذة بما يناله من الشهرة عندما يتناقل الحاضرون حاله . لكن خفي عليه أن من لم يعرف لا يصح حكمه ، ولا قيمة للشهرة عنده ، وقليل من الحاضرين من يعرف اللغة التي يميل إلى الإشتهار بمعرفتها .

وقد بلغني أن ذلك الفاضل ، على ذكائه وسعة إطلاعه في القوانين ، كثيراً ما يعتمد على شدة فهمه ، فيلهو عند سماع المخاصمة، إكتفاء منه بالإشراف على الضمائر ، بغير سماع ، وأحياناً يأتي ببعض القضايا يلخصها في الجلسة ، ويترك المترافعين يناقض بعضهم بعضاً ، وهو مع ذلك يدلُّ على المحامين الوطنيين ، ولو كان بين يديه محامون أوروبيون لما سهل عليه إتيان شيء من ذلك ، ولكان خوفه منهم إذ ذاك أشد من ميله إليهم الآن . فعليه أن يعقل ما يفعل ، وعلى الناس أن ينبهوه عندما يغفل ، وأملنا في نجابة المصريين أن لا يكون هذا الميل شائعاً في كثير منهم .

ثم بلغني بعد ذلك أن مرافعة وقعت في المحكمة الإبتدائية في مصر باللغة الفرنساوية ، وأن رئيسها ، مع أنه من أهل التقى والإستقامة ، وذوي الدراية ، قد أذن في ذلك ، ولم أعلم كيف كان منه هذا الإذن ؟ ثم لم أدر كيف سكتت نظارة الحقانية على ذلك ، ولم تصدر أمرها بالتحذير من تكرر الوقوع في مثله ؟ . . ولعل نشر ذلك في جريدتكم ينبه غافلاً ، أو يستلفت من يجب عليه الإلتفات . وأملنا أن هذه الوزارة

الرفيعة الشأن تراقب ما يقع في المحاكم من مثل هذه الهفوات ، وتنبه الأعضاء والرؤساء على ما يخالطون منها ، وتعرفهم مواضع الخطأ فيها ، فإنها قد تكون في نظر بعض الناس جزئيات ، لكنها في نظر العارفين منازع لكليات ، وأن يوفقنا اللّٰه جميعاً لما فيه صلاحنا ، ويرشدنا إلى سبيل فلاحنا .

رسائل من بيروت

- ١ -

ما[١] أفضل الفضل في مبادئه ، وما أكرم الكرم من مناشئه، وما أكبر التواضع من الكبراء، وما أعلى التنازل من الأعلياء، جلّت مكارم مولانا عن التقدير ، وفاتت فواضله حيطة التحرير ، توجّهت عنايته إلى ضعيف في وجده ، عارف بقدره ، واقف عند حده ، فأحسن إليه بأمر كريم من رِفْدِه ، يكسوه من الوصف حلة بهاؤها بمسديها ، ويوليه كرامة سناؤها بمهديها ، وما هي إلا كمالاته تبدو مظاهرها ، وكرائم سجاياه تظهر على المخلصين مفاخرها ، وإلا فليس لهذا الداعي ما يستلفت نظر دولته ، ويستقبل وجه كرامته ، اللهم إلا الإخلاص في ولائه ، والإحتساب على آلائه ، وما إحتواء مولانا على منصة تشرف به على النظر فيما يؤكد نسبتي إليه ، ويقوي إستنادي عليه ، فأرجو اللّه أن ترتقي بي إلى أعلى ما يؤمل لمثله بمثل فضله ، حتى يعم فضله المتعرفين إلى جنابه ، والعاجزين عن التقرب من رحابه ، وقد أرشدني كرم مولانا إلى الإعتصام بالصبر ، وإنني فيما أرشدني إليه على نحو ما يقول سابقي إلى مثل حالتي :

تعودت مر الصبر حتى ألفتُه   فأسلمني حسن العزاء إلى الصبر

---

(١) أرسلها من منفاه في بيروت إلى أحد الساسة من رجال الحكم ـ ولا ندري موطنه ـ وذلك جواباً على رسالة من هذا المسؤول يطلب فيها من الإمام الصبر والجلد على المحنة التي يمر بها في المنفى .

فالحمد للّٰه على توفيقي للأخذ بإرشاده ، ووقوفي عند حد مراده ، فلا زال يحيي القلوب بحكمته ، كما يحيي نظام الأمة بعدالته ، واللّٰه يتولى مثوبته على إحسانه ، كما يكفل له في العالمين إعلاء شأنه ورفعة مكانه .

- ٢ -

أنت[٢] الذي سما بك استعدادك ، وزها بك إجتهادك ، فأعدت للنثر سناءه ، ورددت للشعر بهاءه ، فلنا المسرة بمكاتبتك ، ومنا الحمد لمبادأتك .

أتتني منك فوائد منثورة ، تتبعها لآلىء منظومة ، أعلاها حسن إختراعك ، وأغلاها جودة إبداعك ، وكنت جديراً بحليتها ، مبتهجاً بزينتها ، لو أديت للحق فرض خدمته وطالت يدي في تأييد كلمته ، ولكني - على ميلي إلى الحق - لم تساعدني القدرة على إسعاده ، ولم يسعفني الحول والقوة على إنجاده ، فأين أنا منه وهذه حالي من جليل ما وصفت ، بل من قليل ما أغزرت ؟ ، وأرجو اللّه أن يرشد العقول الصافية ، ويجمع القلوب الحازمة ، ويصرفها إلى فضل ما أعد لها ، فتجود أعمال ، وتثبت آمال ، وتبدو آثار يحمدها الحامدون ، ويعرف قدرها العارفون ، فهنالك تحقيق ما ظننت ، وتصديق ما حدَّثت ، إن شاء اللّه ، والسلام .

(٢) كتبها من بيروت إلى أحد المعجبين بموقفه في المنفى .

- ٣ -

(٣) سيدي الأستاذ الأجل . .

لله حالي مع الشيخ !! وجْد به مستحر ، وشغف بحبه مستمر ، وعهد هوى إليه مستقر ، وهو بي لا يستقر . شغفت من الشيخ بأخلاق زهر ، ومكارم غر ، ومروءات حدر ، (٤) وفضائل غزر ، ذلك الحسن الذي لا يكسف ، والجلال الذي لا يكشف ، فإذا عشقته فلست بالغالط ، وإن لمحته بحبي فما أنا بالخابط ، تعلقت بها الأنفس وهو لدي الأعز الأنفس ، ومشربي في ذلك أصفى المشارب ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، أنآني عنك تباين الديار ، وأدناني منك دوام التذكار ، كلما خلوت بنفسي ، تمثلت لباطن حسي ، فروحي إليك آنسة ، ومن قرب اللقا غير آيسة ، فإن فاءت من غيبة الفكر ، وأفاقت من سكرة الذكر ، عاودتها وحشة الفراق ، وإنتابها قلق إلى التلاق ، فإن تحفَّتها عنايتك ، وتقفتها رعايتك ، بكتاب تلحظه ، أو خطاب تحفظه ، كان ذلك أشفى لدائها ، وأنجع دوائها .

---

(٣) بعث بها الأستاذ الإمام من منفاه ببيروت ، ويرجح الشيخ رشيد رضا أن المرسل إليه هو الشيخ علي الليثي فيقول : «إنها مرسلة إلى بعض الشيوخ ، ولعله الشيخ علي الليثي» . . . وذلك لأن مسودات هذه الرسائل قد وجدها الشيخ رشيد رضا دون أسماء من أرسلت إليهم ، ومضمونها هو الذي يحدد من هم ، وللاجتهاد هنا مجال .

(٤) من معانيها السمينة ، الممتلئة ، الغليظة .

وبعد فأنا اليوم «ببيروت» في فضل من اللّه أشكره ، وجميل إحسان أذكره ، ولا أنكره ، ومقامي عند جميعهم محفوظ ، ومكاني بعين التوقر ملحوظ ، غير أنه لا يسوي بقومي قوم ، ولا كيوم وطني يوم ، ذلك الوطن الذي أنبتك ، وغذت عناصره نبعتك ، لا ريب أنه منبت الكرم ، ومخيم لأطهار الشيم ، الموت فيه بقاء ، والحياة في غيره فناء ، ولكن كان حالي كما قال الأموي :

أعـز المـمات وذل الحـيـاة ... وكـلا أراه طـعـامـاً وبـيـلا
فـإن لم يـكن غـير إحـداهمـا ... فسـيرا إلى المـوت سيـراً جميلا

هذا إلى أن يُنجح اللّه سعيكم ، ويؤيد في أمري رأيكم ، فيماط الأذى ، ويلقى القذى ، وتمحص الصدور ويبرأ المصدور[٥] . . هنالك يعرف النخيل أهله ، ويصل الفرع أصله .

---

(٥) إشارة إلى تكليف الأستاذ الإمام للشيخ علي الليثي بالسعي للعفو عنه من السلطات المصرية يومئذ .

رسالة إلى الشيخ علي الليثي(١)

سيدي الأستاذ الأكمل . متع اللّه الفضل ببقائه .

السلام على المولى ورحمة اللّه وبركاته . وبعد . .

فقد تناولت الكتاب الكريم من المولى العظيم والأب البر الرحيم ، وكان حظي من المسرة بنبأ صحته يماثل نصيبي من فضله ومنته .

وليس من وسع القلم أن يصف ما يفيضه المولى من هوامي الكرم ، ونـوامي العوارف والنعم . وكفى نعمة أن يقف المولى بحسيبه ، ويجعل حسن ظنه به من أجزل نصيبه ، ولهذا لا أطيل الكلام ، فيما تعجز عنه الأقلام ، وتقصر عن بلوغه الأحلام . وإن لمولاي أن يمن علي بدوام الإلتفات إلي ، على ما في من تقصير ، وباع في الكلام قصير .

وكتاب الأمير شكيب أبعث به إليه اليـوم ، وليس في تأخـيره على لـوم ، فإن البوسطة لا تقوم إلا في يوم واحد من كل أسبوع . وقد وصلني اليوم كتاب منه يسألني فيه تقبيل أيديكم ، ومن لي بذلك اليوم وأن أكون في ناديكم ، وقد أجد في كلام ذلك الأمير طلاوة بعد لقاكم ، وأذوق من حلاوة كأنها من جناكم ، فيظهر أنه نال من الأستاذ

(١) كـتب الأستاذ الإمام هذه الرسالة إلى الشيخ علي الليثي في ٩ صفر سنة ١٣٠٨ هـ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٠ م) وقد وجدها المرحوم خير الدين الزركلي بين أوراق الشيخ علي الليثي ، ونشرها مصورة في المستدرك الثاني على قاموسه (الأعلام) طبعة بيروت ، الثالثة .

على قصر الإقامة معه فوق ما نال مني ، وكرع من دنّه فوق ما ارتشف من دنّي ، فانتقل احتسابه في الأدب عليه ، وتحول انتهاؤه في الفضل إليه ، فكان بذلك أرقى حسباً ، وأشرف نسباً ، شاء مولاي أو أبي .

والشيخ عبد الكريم سلمان وسعد أفندي زغلول يهديانكم من السلام ألـوناً ، ويسـوقان من التحيـات إلى سيادتكم زرافـات ووحدانـاً ، ويذكـران لكرمكم فضلاً وامتناناً ، ويسألان من تحاياكم عطفاً وحناناً ، وأن تجعلوا لهما من نظركم مكاناً ، ومن عنايتكم أركانا .

والمسئول من المولى أن يواصل منه مننه بما يتحفنا به من لطائف كتبه ، والله يطيل بقاءه ، ويحفظ للمجد علاءه ، ولعل تشريف الجناب العالي يسمح لنا بلقاء مولانا في أوائل شهر أوكتوبر ، كما وردت به الأنباء وسرت به ألباب الألباء . والسلام

٩ صفر سنة ١٣٠٨

محمد عبده

ـ ٥ ـ

لك[٧] في قلوبنا من الود ما يذكيه سناؤك ، وفي مناطقنا من الحمد ما يوحيه كمالك ، وفي صدورنا من الإجلال ما يرفعه بهاؤك ، ما بيننا من المودة لا تحده مدة ، ولا تخلق له جِدة ، نعيذه من حاجة للتجديد ، واستدعاء للمزيد ، فلا المواصلة تربيه ، ولا المهاهلة توهيه . . نعم إن ما نحفظ لك في الأنفس هو تجلي فضلك ، ومثال علائك ونبلك ، وذلك الخالد بخلود الأرواح ، الباقي في تفاني الأشباح .

تلقيت منك كتاباً يبوح بسر المحبة ، وينشر طي الصداقة ، فيه تبيان وجدانك مما وجدنا ، وتأثرك على ما فقدنا ، فكان نبأ عما نعلم ، وقضاء بما نحكم ، ولكن شكرنا لك فضل المراسلة ، وأريحية المجاملة ، والله يتولى إيفاءك مثوبة تكافيء وفاءك .

---

(٩) رسالة جوابية بعث بها الأستاذ الإمام من بيروت إلى أحد أصدقائه .

- ٦ -

وصل[٨] اللّه بالتقوى حبلكم ، وأعلى بصدق الإيمان محلكم ، يعلم اللّه أني وإن فارقت عطوفتكم لم يفصلني البعد الجسماني عنكم، وإن بانت بي الأماكن ونبت بي الأقطار لم أبن منكم ، فلقد يسمو الإيمان الصادق بأهله عن مضاجعة الطبيعة ، فلن تصل إليهم آثارها ، وينفر بهم عنها فلا تخالطهم أوضارها ، فتأخذ الأرواح حكمها ، وهي إذا تعارفت جواهرها تواصلت سرائرها ، ولم تبال بالأجسام ومصايرها .

لم يزل يلمع لي بارق من سر ذاتكم الطاهر ، ويذرّ[٩] آنا بعد آن ، شارق من مطلع يقينكم الزاهر ، ويتمثل لي كلما نزع في القلب إليكم مثال من مزايا سعادتكم ، ويبدو لي عند الوحشة مؤنس من خصائص عطوفتكم ، فأنا من معاني حقيقتكم في بقعة من عالم المثال ، ألهو بها عن هذا العالم ، عالم الخيال ، أراكم بين من رأيت من حكام الزمان كوكباً بين أجرام أكوان ، إن كان لها ضياء تضاءل لضيائه ، أو كان لها سناء تساقط دون سنائه ، فاللّه يحقق نسبتكم إليه ، ويمنعكم بإخلاص الإقبال عليه ، فتلك السعادة لا تفضلها زيادة ، ولا أتقدم إلى سعادتكم بالرجاء بشيء مثل ما أرجوكم في

(٨) رسالة إلى أحد ساسة الأتراك ، بعث بها من منفاه ببيروت .
(٩) يطلع .

النظر لإصلاح قلوب الأهالي بالتربية الزكية ، على أصول المعارف الصافية ، فلا بقاء للدين إلا بها ، ولا وقاية له إلا بنفوس أربابها ، ولا سعي عند اللّٰه أفضل منزلة من السعي إلى مثل هذه الغاية ولا أجل عاقبة لديه مثل الإنتهاء إلى مثل هذه النهاية .

ثم أرجو العفو عن تقصيري في عرض عريضتي(١٠) على أنظار عطوفتكم في المدة الماضية ، فقد كنت بعد مفارقة «القدس» في أمراض لم أزل إلى اليوم في معالجتها ، وأنتم أكرم من قبل العذر ، واستقبل بالعفو جزيل الأجر ، واللّٰه يمدكم بإمداد توفيقه ، ويحفظكم على المحجة من طريقه .

---

(١٠) إشارة إلى لائحة إصلاح التعليم العثماني ، انظرها في الجزء الثاني من هذه الأعمال .

- ٧ -

(١١) إن خدمت الملة في هذه فما هي أول خدمة ، وإن وفقك اللّه للنجاح فيها فليست بأول نعمة ، وإن شحذت عزمك لإصابة الغرض منها فما هو ببدع منك ، وإن طالت يدك لبلوغ المأمول فيها فما هو ببعيد عنك ، فاللّه آخذٌ بعضدك ، وممدك إلى مقصدك ، خصوصاً وأنت مخلص النية ، مشرق الطية ، صادق العزيمة ، شهم الفؤاد ، أليف السداد ، أيد اللّه رأياً أفردك في علوه ، وبارك لك في عزم ميزك بسموه ، وحقق الرجاء فيك ، وبلغ الأمل منك !! .

حار قلمي . . لا أدري بأي بيان يذكرك ، وعلى أي فضل يشكرك ؟ على صدق في خدمتك ، أو إخلاص لدولتك ، أو حمية لدينك ، أو ثبات في يقينك ، أو بعد في همتك ، أو علو في مروءتك ، أو تنازل لإجابة هذا الداعي فيما رجاه ، وتقريب أمله فيما تمناه ؟ كيف يوافي شكر ذلك بيان ، أو تصيب الغرض منه أسلة لسان ؟؟

وأفاني كتابك يفوق الغيث في بركته ، والربيع في نضرته ، كيف لا . . والحق في طيه ، والفضل في ثنيه . وأينٍ ما تربوبه الأشباح مما تنعش به الأرواح ؟ وأين نضرة الحقول من بهاء العقول ؟ هزَّ مني بعد السكون ، وأظهر مني بعد الكمون ، وفتح لي إلى

---

(١١) هو من ساسة الدولة العثمانية ، والرسالة كتبها الأستاذ الإمام من بيروت ، وهي رسالة جوابية مرسلة إلى من أرسلت إليه الرسالة السابقة .

الأمل باباً ، وكشف عني من الإرتياب حجاباً ، فلا زلت يقوى بك العزم ، ويؤسى بفضلك الكلم ، أما ما سبق إليه رأيك من تقديم رسالتي[١٢] إلى حضرة علم العلماء وتاج الفضلاء صاحب الدولة ناظر العدلية الأفخم ، فكأنما رددت غريباً إلى وطنه وأرجعت نازحاً إلى عطَنه ، ولئن وقع ما عرضت موقع القبول عنده ، فإنما ذلك تجلِّي فضله في مرآة علمه ، وإلا فعلائم القصور ظاهرة فيما كتبت ، ولوائح الإرتباك بادية مما حررت ، وإنما هي نفثات رسمت في صفحات على استعجال خيفة الفوات ، وما دفعني إليها ـ والله أعلم ـ إلا يقيني بأن نجاح هذه الأمة إنما يكون بحسن التربية ، ولا سبيل إلى التربية فيها إلا بإصلاح معتقداتها ، وتصحيح ملكاتها ، حتى تستقيم بذلك أعمالها ، وتصلح أحوالها ، وإن سعيي في هذا من فرائض الذمة بل مندفع مني بباعث العقيدة آتيه مجبوراً في صورة مختار ، أو مختاراً في صورة مجبور .

وإنني أحمد الله على قوة لا أجد لها مادة ، وهداية لا أرى لتسيير الناس فيها جادة فإن وفقني الله إلى مادة عمل ، وجادة خير بسعيك الناجح ، ورأيك الراجح ، كانت أعمالي كلها شكراً لصنيعك ، وكان الله من وراء ذلك خير مكافىء لك على جميل سعيك ، وأما استشهادك بفلان وفلان فإني أعده تفضلاً منك في التأكيد ، وإلا فمجرد قولك عندي هو الدليل على الواقع ، والله على ما أقول شهيد ، وليكن مني لك الإحترام الدائم والشكر الذي لا ينقضي ، والله يتولى رعايتكم ، والسلام .

(١٢) الإشارة إلى لائحة التربية التي كتبها الأستاذ الإمام ببيروت .

بعد المنفى

الحقّ المُرّ

﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء للّه ولو على أنفسكم﴾[1]

قد[2] استفحلت اليوم المناقشات والمجادلات ، وتكاثرت المنازعات والمحاورات ، بين أرباب الأقلام في الجرائد المصرية ، بشأن الإحتلال الأجنبي . وعظم القال والقيل في المجالس ، وانحصر حديث الخاص والعام في ذلك ، وكل فريق يتشيع لرأيه ويشيد بفكره ، لا يطاوع إلا فيما يمليه عليه لسان الغرض الكامن في النفس ، ويشير به مشير الهوى المتسلط على الضمير . فالحجة الدامغة عندهم ، والبرهان الساطع لديهم ، والقول الفاصل في مسائلهم ، التقريع واللوم والتنديد بما يأتي به أحدهم في أقواله ، حتى أشكل الأمر ، واختلف الشأن ، فانخذل سلطان الحقيقة ، وضلت الأحلام ، وتخبط سير العقول . وظل المصري بينهم حيران مبهوتاً ، لا يدري على أي طريق يعرج ، وبأي نجم يهتدي ، وأي سبيل يقصد . فوجب إذن على الوطني الصادق في وطنيته أن يغض النظر عن تلك المنازعات ، ويطرح الأغراض الذاتية برهة ، وأن يضع بينه وبين حرب الأهواء هدنة ، وينظر إلى ضوء الحق فيقرره ، ويهدي إليه من لم

---

(١) [النساء : ١٣٥] .

(٢) نشرت هذه المقالة ـ دون توقيع ـ في مجلة «ضياء الخافقين» ـ التي كانت تصدر بلندن ـ بتوجيه من جمال الدين الأفغاني ـ بتاريخ ابريل سنة ١٨٩٢ م . وقد رجح الدكتور علي شلش نسبتها للإمام محمد عبده . انظر كتابه [سلسلة الأعمال المجهولة ـ محمد عبده] ص ٢٢ ـ ٣٣ .

يمل كل الميل إلى تلك المنازعات ، ومن كانت في نفسه بقية من حب الحق وإن كان مراً ، فنقول :

فأوجب واجب طبيعي يسعى نحوه الإنسان إن أراد أن تنطبق عليه صفة الإنسانية هو الحصول على حرية اللسان الذي هو ترجمان الضمير المفصح عن الأغراض ، وإعدام العوارض والمؤثرات التي تحول بينه وبين هذه المزية . وبخلاف ذلك يكون الإنسان في درجة ساقطة عن درجة الإنسانية والحيوانية أيضاً .

ولما لهذه الحرية من الشأن الجليل والمقام الأول قد وجدنا صحف التاريخ مشحونة بذكر من مضى شهيداً في ميدان الحصول عليها . وما زالت الأنفس الشريفة تعرض نفسها للأخطار ، وتلقي بأرواحها في نيران المهالك ، لا همّ لها إلا أن تعيش حرة بين قوم أحرار ، حتى تأصل هذا الفكر في كثير من أفراد الأمم على توالي الدهور ، فقاموا على الظلمة الذين يغلقون أمامهم أبواب تلك الحرية ، فانتصروا يوماً وانهزموا آخر ، وسفكت الدماء ، وهلكت النفوس ، إلى أن وصلت الأمم الغربية إلى ما هي عليه الآن من نوال تلك الحرية والتمدن ، بعد أن تصارعت أرواحها مع جيوش الظلمة قروناً عديدة ، ثم تدرعت بعد ذلك بدروع التهذيب والعلوم ، وتحصنت بالإتحاد والتآلف والإتفاق والتحالف بين أفرادها لحماية ما في يدها من الحرية أن تعبث به أيدي رؤسائها وحكامها ، فقيدتهم بقيود النظام والقانون ، ووقفت أمامهم بالمرصاد ، وتيقنوا منها القوة والعزم والشهامة والثبات ، فغلت أيديهم ، ومحا هول هذا الموقف ما تركب في النفس من حب الإستبداد والإستئثار ، حتى صار نسياً منسيًّا .

وبقي الشرق مندمجاً في جهالاته منغمساً في ضلالاته لا يدري ما تلك المزية وما مقدارها ، حتى اختلطت الأمم الغربية بأهله ، فلحظوا من خلال اختلاطهم وتداخلهم شعاع تلك الحرية ، فانبهرت عيونهم واندهش لبهم ، ولم يقفوا على حقيقتها وحقيقة الطرق التي توصل إليها ، فعظم شأن الأجنبي في أعينهم ، وصار بالنسبة إليهم في درجة أرقى من درجتهم (لأنه توصل إلى تلك المزية التي تجعل الإنسان إنساناً كاملاً كما تقدم) فأهملوا البحث عن الأسباب التي إرتقت بها تلك الأمم إلى مراكزها والطريقة التي أنالتهم تلك الحرية ، لما في ذلك من عظيم التكاليف وتعريض الأنفس للتلف ، فاستسهلوا تقليد الأجنبي فيما لا تثقل تكاليفه عليهم ، فعمدوا إلى ظواهر التمدن فتحلّوا بها وأحسنوا التقليد له في الزي والمعاملات البسيطة والتكلم بلغاته والتمسك

بتقاليده ، حتى صار الأجنبي عندهم الإمام الذي يهتدون به ويقتدون ، فتعالت مرتبته بينهم ، وانتهز هذه الفرصة لسلب أموالهم واستعبادهم وتنفيذ أغراضه ومآربه ، مستبشراً مسروراً بكونهم تعلقوا بظواهر التمدن دون بواطنه ، وأنهم لم يلتفتوا إلى سلوك الطريق التي أوصلته إلى الحرية والتمدن الحقيقي وإهتداؤهم لذلك مما يعطل عليه أغراضه وأطماعه فامتلأ الأجنبي ثروة من جهة ما ينتزفه من دم الأهالي بسطوته وعلو كلمته ، ومن جهة ما يسحبه من ثروة الحكام المستبدين جزاء معاونته لهم على ظلمهم بالأهالي .

وقد مضى على مصر خاصة زمن ليس عهده ببعيد منا كان فيه أهلها أسوأ أهل الشرق حالاً . لم تنبئنا بذلك صحف التاريخ ، ولا تلقينا علمه عن أفواه الرواة ، بل شاهدنا تلك الحال بأعيننا ، وقاسينا أهوالها بأنفسنا . ويكفي لأحدنا أن يرجع النظرة كرة إلى الحال التي كنا فيها قبل اليوم بمقدار سن المراهق فيرى الأموال منهوبة ، والأعراض مهتكة ، والبيوت مخربة ، ومكان الأنفس بين السيف والنطع والشنق والصلب والنفي والضرب والتعذيب ، أهوالاً ولا كأهوال القيامة . وإطمأنت على ذلك النفوس واستأنست به . وكانت تخلو فما تتناجى بالأماني ، حتى تخيلت أن هذا هو من موجبات نظام الهيئة الإجتماعية ومقتضيات المدنية . كل ذلك والأجانب عون عليهم لا يرشدونهم إلى طريق نجاحهم ، ولا يهدونهم إلى معرفة حقوقهم .

وكانت أمنية الوطني الوحيدة أن ينسلخ عن جنسيته ووطنيته ، ليخلع عليه الأجنبي خلعة الحماية ، بعد أن يستفرغ منه جميع ثروته في سبيل الحصول على ذلك ، حتى يمكنه أن يعيش متحفظاً على هذه الحياة الدنيئة بين أولئك الذئاب الطلس ، ثم ينظر من جهة أخرى إلى الحكومة فيرى شر ما رأته عين ، يرى السلطان والقوة فيها للأجنبي ، والرياسة والإدارة في يد قبضة من الرجال قد سبكتهم يد الإستبداد فأخلصتهم جسماً طائعاً متحركاً تديره كيف شاءت . ليس له فكر يخشى منه التبصر في عواقب ما يصفه من الفظائع ، ولا علم يهذب من قبيح أفعالهم ، بل هو مسخر ، آلة ، لجمع المال ، فيدلي دلوه في بئر ثروة الأهالي فيستنبط منها أموالهم معكرة بدمائهم وأحشائهم ، ثم يصب بها في حوض الإستبداد المتخرق . فإذا نضب البئر ولم يمتلىء ذلك الحوض بالطبع أخذ الظالم ما في يد المستقي مما اختلسه من المال أثناء إنتهابه من الأهالي فاستوفاه منه ، فقتل أو نفي أو طرد أو ألزم بيته .

أين كانت تصرف هذه المبالغ ؟ هل كانت تصرف في تنظيم نظام أو تأسيس مدنية أو نشر للعلوم أو تقدم للعمران ؟ هل صرفت في حروب للمدافعة عن الوطن ، أو في فتوحات البلاد ، أو في إصلاح للأراضي وتعميم للري لتنصلح المزارع وتتزايد ثروة البلاد ؟ هل أنفقت في تنظيم للمحاكم أو تأييد للشرع أو في إنشاء فابرقات ومعامل وغير ذلك من المنافع العمومية ؟ كلا ثم كلا . كانت تصرف هذه القناطير المقنطرة من الذهب والفضة في سبيل الشهوات خاصة ، وقفا محتبساً عليها دون سواها ، فيبذل جانب منها لإرضاء هذه الدولة ورفع غضب الأخرى ، وترتيب الدسائس للوصول إلى غرض معلوم ، مضرة بمصر ومداراة لأرباب الجرائد الأوربوية ، خيفة أن تنشر شيئاً مما يصل إليها من أنواع تلك المظالم . وكان يكفي لمن رام الغنى والثروة من الأجانب أن يشهل عزمه على تأليف كتاب في حالة مصر فتنتثر أمامه الألوف من الدنانير وتهال عليه فيسقط القلم من يده ، وربما عمد إلى عكس ما أراده فينشر تأليفه محتوياً على أنواع المفتريات التي تشهد بحسن الحالة المصرية . ثم ينفق جانباً آخر منها لتشييد القصور التي تضل في ساحاتها الصافنات الجياد ، فيفرشونها بالسندس ، ويموِّهون بنيانها بالذهب ، ويجعلون فيها لأنفسهم سقفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون . ثم يستجلب لسكناها الآلاف من الجواري الكاعبات ، والقيان المعزفات ، من أقاصي البلدان وشاسع الأقطار ، فيتقلدون الجواهر ويطأن الدر والمرجان ، ويؤتي لهن بالعبيد الخصى حراساً ورقباً ، فلا يلبثون أن يصيروا ساداتنا وأشرافنا وأمراءنا حتى كأنما كان الشاعر ينعى علينا تلك الحال بظهر الغيب في قوله ؛

سادات كل أناس من نفوسهم   وسادة المسلمين الأعبد القُزُم

والعزيز الكريم فينا صاحب الهمة الشامخة والنظر العالي من كان متصلاً بحبل من عبيد أولئك الخصى . ولم يقتنع طائر الشهوات بما لديه من الآلاف المؤلفة من الغواني ، بل كان يترقب الدقائق والساعات للوقوع على الزانية الفاجرة ، والورهاء العاهرة ، فيكال لها الذهب كيلاً في مبيت ليلة ، ويهدي إليها العقد من اليواقيت ، تجمعت قيمته مما انتزع من أقوات مئات ألوف من المصريين . وأيم اللّه لو علمت الفاجرة بشناعة الطرق والوسائل التي استعملت لجمع ثمن ذلك العقد ، وبكمية الأنفس التي هلكت جوعاً والتي سفك دمها ، وأن ذلك الياقوت الأحمر إنما هو الدم المتجمد من أنفس

الضعفاء والمظلومين والدمع القانيء المنسكب من أعين الأرامل واليتامى لعافته وأنفته ، ولأحست به منظوماً من رؤوس الأفاعي وأذناب العقارب .

كيف كان شأن الوطنيين إذ ذاك وحالهم ؟ هل كانوا ساخطين على تلك الهيئة ؟ هل فزع منهم فازع يطلب رفع الظلم ونوال الحقوق الطبيعية ؟ هل قام قائم منهم في وجه الإستبداد يدفعه أو يخفض من سورته ؟ هل أظهر أحد منهم شكواه ؟ هل تألفت لهم قلوب يتعاونون بها على إحتمال المظالم ؟ كلاً . بل كانوا بكماً لا ينطقون ولا يتحركون . كانوا ظالمين مظلومين ، عوناً للظالم على أنفسهم يتهللون بمظاهر الإستبداد المزخرفة ، كأن ذلك لم يكن مأخوذاً من دمائهم وأموالهم . وكانت ألسنتهم لا تنطق إلا بالثناء وأقلامهم لا تطرز إلا المدائح وإشاراتهم لا تصدر إلا بالإستحسان . وأمعنوا في هذا الباب حتى سئمت نفوس المستبدين ذاتهم من ذلك وابتذلوه ، وأذلهم مذلة من لا يقبل منه صرف ولا عدل . فحدثنا محدث أن أحد الولاة السابقين زار مدينة طنطا في مولدها فتشرف عمد الغربية بالمثول بين يديه . وخطر له أن يسألهم عن أحوال مديرهم وإدارته للأعمال فأطنبوا وأسهبوا كعادتهم في إمتداحه ، وأفرغوا جعبة الثناء ، وأقسموا أن المديرية لم تتزين في دهرها بمثل عدله ورأفته وحسن إرادته . وخرجوا من عنده فتشرفوا بحضرة المدير فنقلوا إليه ما حصل تزلفاً له وتقرباً منه ، فتركهم ودخل على الوالي مكتئباً حزيناً يغيض من دمعه فوقع على أقدامه يقبلها ، فاندهش الوالي لذلك ، وسأله عن حاله ، فقال له وهو مختنق بالدمع : هل بلغ من هوان أمري على مولاي وإزدرائه بي أن يسأل العمد عن أحوالي؟ وكيف يتسنى لي أن أحكمهم وأدير شؤنهم ، وقد رأوا أنهم صاروا أهلاً في نظر مولاي للسؤال منهم عن أعمالي . . بخ . . بخ . .

وقد كان من ضمن الوسائل التي تفنن فيها الإستبداد أنه اتخذ من العمد وأعيان المديريات مديرين وحكاماً ، لأجل أن يتوصل بهم إلى سلب ما بقي لدى الأهالي من ثروة أو قوت ، لكونهم أدرى بأحوالهم من بقية الحكام ، وأعلم بمواضيع الثروة ، فرأيناهم أشد وطأة على المصريين ، وأنفذ سلاحاً في جلودهم ، وأجرأ يداً في استلاب أموالهم من سواهم . ولم يقتصروا على نزع أقوات الأهالي وأملاكهم وإهدائها للحاكم ، وإبتلاع جانب منها لأنفسهم ، بل كان أكبر همهم الإيقاع والبطش بأفراد عائلتهم وإيذاء أهلهم . فكان فيهم الضارب لإبنه ، والسالب لأبيه ، والقاتل لأخيه ، والمانع ماء الري عن أطيان أهله ليموت زرعهم وتخرب بيوتهم . ثم هم بعد ذلك معزولون مسلوبون .

فكانت رجال الحكومة والإدارة عبارة عن سلسلة من النهب والتعدي تظلم الحلقة الكبرى منها الحلقة الصغرى بالتدرج ، وهكذا إلى أن تصل إلى الفلاح المسكين ، فتنطبق على عنقه حتى تسوخ أقدامه في الطين ليستخرج لهم منه ما يريدونه من ذهب الأرض ممزوجاً بدمه ودمعه وعرق جبينه ، فينتقل ذلك من الحلقة الصغرى إلى الحلقة الكبرى ، وهلم جرا ، حتى يصل إلى يد الحاكم القابض على أطراف السلسلة .

ولو استرسلنا في هذا الباب لما وسعته المجلدات التي لا تسعها الكتبخانات ، وإنما أردنا أن نذكر قطرة من بحور تلك المظالم وسوء الأحوال ليتنبه إليها المصريون وليتذكروا ما كانوا فيه . إن الذكرى تنفع المؤمنين فيخجل بعض أولى الأغراض منهم من التبجح بإمتداح تلك الحالات الماضية، والتأسف من تجاوزها إلى ما نحن فيه اليوم، وتسميتها بأيام الرواج وأزمان السعادة ويتمنون أن لو عادوا إليها وعادت لهم . ولهم شبه العذر بأن يعدوها أيام رواج ، لأن تداول مئتي مليون جنيه تقريباً في مدى ثمان عشرة سنة وتنقلها من أجزاء تلك الحلقات ، حتى خرجت عن مصر يعده البسيط الساذج وذو الغرض رواجاً ، فضلاً عن مبلغ المئة مليون جنيه من الدَّين الذي إستدانته الحكومة من الأجانب ، وما لبث أن عاد إليهم . وما سلم على مصر حتى ودعها . فإن صح أن الصراف الذي تتداول على يده الألوف من الجنيهات يومياً فيقبضها ثم يصرفها ، أنه غني وذو ثروة من أثر ذلك ، صحَّ أن تلك الأيام كانت أيام سعادة ورواج .

وما الذي يؤمنهم إن عادت لهم تلك الحال أن يكونوا هم أول مسلوب وأول مقتول ؟ هل اتخذوا عقداً وميثاقاً من الظالم أن يكونوا سالبين غير مسلوبين مرتفعين غير متضعين ؟ فالظالم لا عهد له . وقد رأوا بأعينهم من كان أعظم منهم مرتبة وأعلى منزلة لم يحلموا بنوالها في نومهم كيف أخذ في ليلة واحدة فقتل ثم سلب وكان أعز صديق وأكبر معين . فأولى لهم ثم أولى لهم أن يحمدوا الخالق على خروجهم من تلك الحال سالمين ، وليتمتعوا بما بقي لهم من ثروتهم ، وليخفضوا على أنفسهم ، ويتركوا هذه الأوهام والخيالات ولا يكونوا حجة للأجنبي علينا .

تلك كانت حالنا في الزمن الماضي ، أقمنا عليها نقبل اليد التي تذبح، ونلثم الذيل الملوث بدمائنا ، حتى غاضت ثروة البلاد ، وأثقلت بالديون ، فوجد الأجانب لهم حقاً شرعياً للتداخل في أمورنا وإدارة شؤننا حفظاً لأموالهم ، إلا أنهم كانوا مقتصرين على

هذا الباب فقط ، ليس من غرضهم ولا من مأربهم إصلاح حال المصري ونواله للحرية وإرتقائه في المدنية ، بل كان عامة سعيهم في إزدياد نفوذهم ونوال حقوقهم ، فاشتد الضنك ، ووصلنا للنتيجة الناشئة على ذلك الإسراف في الظلم والتبذير في الأموال ، واستجيبت دعوة المظلوم والضعيف .

خف دعوة المظلوم فهي سريعة طلعت فجاءت بالعذاب النازل
عزل الأمير عن البلاد وماله إلا دعاء ضعيفها من عازل

وما كدنا نخطو خطوة في طريق التنبه لأحوالنا ، والنظر في لمِّ شعثنا وما كاد أولو النباهة منا يجرؤون على الحاكم فيلتمسون منه إجراء الإصلاح ، وتشييد الحرية ، كأن ذلك هو الطريق الوحيد لنوالها ، وكأن حاكماً مطلقاً يعطي الحرية للأمة من تلقاء نفسه . إنما تشيد الحرية بيد الأمة لا بيد الحاكم ، كما قدمناه . وما زال ذلك ديدننا حتى قامت الثورة العرابية .

ومن وقف على حقيقة تلك الثورة علم أنها لم تكن من الثورات المرتبة على طلب الحرية وتنظيم الحكومة ، وإنما دفع إليها أربابها إندفاعاً على غير استعداد لها ولا تروٍّ في أمرها . وكان منشؤها أن جماعة من الضباط غضبوا لما استحسوا بوجوب توفير في الجيش ، وفقد مراكزهم فيه ، وتقديم خلافهم عليهم ، فساعدتهم ظروف تلك الأحوال على المجاهرة بنفورهم ، فطلبوا عدم التوفير في الجيش أولاً ، فردعتهم الوزارة ، وضيقت عليهم ، ولكنهم وجدوا معيناً لهم من طرف آخر يحاول أن ينتفع من حركتهم ، فطلبوا عزل الوزارة ثانية ، ثم تورطوا في الأمر ، وأحبوا أن تدخل الأهالي في زمرتهم ، فطلبوا تشكيل مجلس للنواب ثالثاً . وما زالت دسائس أولى الأغراض ، وسيال الحوادث ومجراها ، وأحكام الصدفة تدفع بهم وتجذبهم بأصابعها ، حتى عظم أمرهم ، وقويت شوكتهم ، فاجتمع عليهم الجانب العظيم من المصريين ، بعضهم لغرض شخصي ، وبعضهم لملل من تلك الحالة ، وبعضهم لمجرد الميل إلى الجانب الأقوى ، والبعض الآخر لأملهم في حصول أي تغيير في الأحوال كما يتولع بذلك أكثر أفراد الأمم .

وساروا في طريقهم تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ، لا يعلمون لهم مبدأ يحاولون تأييده ، ولا ترتيباً هم عازمون على حصوله ، ولا شكلاً للحكومة التي يريدون إقامتها

على أنفسهم . وكلهم لا يدرون ماذا يفعل بهم . فتارة يطلبون والياً مكان آخر ، وتارة يرومونها جمهورية مركبة من أرباب السلاح قائمة على ذباب السيف ، وطوراً يبتغونها حكومة مقيدة ، وحيناً يجعلونها ولاية عثمانية ، وآخر يريدونها مستقلة . فلم يكن لهم رأي ثابت ولا مقصد معين بل كانت أعمالهم وأفكارهم بنت الساعة وربيبة الدقيقة . ولم يكونوا يعرفون للحرية التي يصيحون بطلبها تحديداً ، ولا يعلمون لها تكييفاً ، وإنما كان بينهم فئة قليلة من المصريين قد أحسنت تربيتهم ، وعُلموا ماهية الحرية ومادة الحقوق الوطنية ، وتحلوا بالعلوم والفضائل . وحلب الدهر أشطرهم ، وصقل التهذيب أفكارهم ، بما كانوا يتلقونه ويدرسونه من ذلك على إمام أستاذ فاضل ، أقام بينهم مدة من الزمن كان مشربه رفع الظلم عن المسلمين ، وبسط العدل فيهم ، وإحياء السنة وإماتة البدعة ، وإعادة المجد القديم للإسلام . ولم يزل مشرداً في البلاد مطرداً لا ينثني عن عزمه ورأيه[٣] . فانتهزوا فرصة تلك الحادثة هم ومن استفاد منهم ، واختلط بهم لنوال الحقوق الوطنية ، وانضموا إلى تلك الحركة .

ولكن لم يكن ليتيسر لهم انتصار رأيهم وتعزيز مبدئهم في لجج ذلك التهور وتيار تلك السطوة . فانتصرت دولة الأحلام ، وفازت صولة الخرافات والأوهام ، ورفع السيف فوق الأعناق ، فخضعت الرقاب ، وأسلست في القياد وذلت النفوس والتوت الألسن ، فكان حال المصريين أنهم يطلبون الحرية بواسطة الإستبداد ، ويحاولون نوال الرحمة من طريق القسوة كمن يحاول إستخراج الأري [٤] من الحنظل والشهد من العلقم . وكان شأن تلك الفئة في تورطها كشأن كاتون[٥] الروماني . وهو فيلسوف وطني حرّ كان أوقف حياته على نوال حرية وطنه . وكانت انقمست الأمة الرومانية إلى قسمين : قسم يحاول قلب الحكومة إلى ملكية تحت قيادة قيصر ، وقسم يريد بقاءها جمهورية تحت رياسة بومبيه . فانضم كاتون إلى القسم الأخير مع علمه بأن بومبيه وأشياعه لهم أغراض خصوصية ، وليس يرجى منهم نوال الحرية التي يطلبها لبلاده إن هم انتصروا ، فخرج مع ذلك في حزبهم متسلحاً للحرب ، فقال له بعض أصحابه :

---

(٢) الإشارة لجمال الدين الأفغاني . وكانت إقامته الدائمة بمصر من سنة ١٨٧١ م حتى سنة ١٨٧٩ م .

(٣) الأري : عسل النحل .

(٤) هو كاتون الأكبر Cuton l'Ancien [٢٣٤ -١٤٩ ق . م] من مشاهير الخطباء ورجال الدولة الرومان .

كيف حالك ورأيك في نفسك ؟ قال له : شر ما حال . إن إنتصر قيصر قتلني ، وإن انتصر بومبيه قتلت نفسي . قال له صاحبه : وكيف ذلك ولك من علو المكانة بين حزب بومبيه ما يضمن لك أن تكون في منزلة عظيمة إذا انتصروا ؟ فأجابه الفيلسوف : إن غرضي أن أعيش حراً بين قوم أحرار لا أن أعيش عزيزاً بين قوم أذلاء .

ثم إنحاز قسم من المصريين إلى الحاكم تعلقاً بأسباب حفظ الحالة التي كانوا عليها والتمسك بمراكزهم التي نالوها ، وطلب من دولة الإنجليز أن تساعد على إطفاء الثورة ، فحضرت عساكرها ، وحصلت الحرب التي ليس هنا موضع تفصيل أحوالها فهزمت العساكر المصرية ، وفر رئيسها من ساحة الحرب استبقاء للحياة مع عدم الثقة بذلك. ودخلت الإنجليز بعد أن سفكت دماءها وأنفقت أموالها ، ولم تفعل ذلك إنجلترا محبة في سواد عيون المصريين ، بل لأغراض لها دفعتها إليها .

ولما دخلت رجال الإنجليز حقنت الدماء وأغمدت سيف الإنتقام ، وأخذت تباشر ما في نيتها من الإصلاح، وإقامة منار الحرية على مقتضى ما نالته أمم أوروبا بأتعاب جسيمة ، وتكاليف شاقة ، في مسافة قرون عديدة كما تقدم في صدر المقدمة . ولكنها وجدت المصريين مختلفي الرأي ومتفرقي الكلمة ، ووجدت بينهم علو كلمة الأجنبي والدخيل ، ووجدت مصر أشبه شيء بمدينة بابل يوم تبلبلت الألسن ، فلم تتمكن من الوقوف على حالة المصريين وإستعدادهم ولياقتهم ، بالنسبة لما تقدم ، وبالنسبة لجهل رجالها بلغة البلاد وعوائدها . وإشتبه عليها الأمر فلم تجد أمامها رجالاً تنشر الإصلاح بواسطتهم إلا من وجدتهم قابضين على أزمة الإدارة والحكومة . ولم تجد من المصريين نفوراً منهم وإنحرافاً عنهم ، وهم من علمت لم تسلم يد أحد منهم من إنغماسها في غمار الأزمان السابقة ، أزمان الظلم والإستبداد ، شبوا عليها وشابوا فيها وذاقوا لذتها ونالوا من فائدتها . فلم تر الإنجليز بدا من مباشرة الإصلاح على أيديهم . ولم يوقفها المصريون على طريقة أخرى سوى هذا السبيل فكانت تسعطهم أسباب الإصلاح في أنوفهم كما يتسعط المريض الدواء وكانوا ينتقمون لأنفسهم ، فما كان من خير وإصلاح جبروا على فعله وقهروا عليه نسبوه أمام المصريين لأنفسهم . وما كان من شر وخلل وتقصير تمكنوا من إبقائه ودوامه نسبوه إلى الإنجليز ، والمصريون يسلمون ذلك لهم ببساطتهم ، وبما بقى في نفوسهم من أثر الطاعة العمياء لأولئك الحكام ، ويشتركون معهم في التسخط من هذه الحالة ، حتى توهم المصريون في حكامهم وفي

أنفسهم إستعداداً كافلاً لإجراء الإصلاح وتأييد الحرية . وتخيلوا أنهم نالوا بأنفسهم ما هم فيه اليوم من الحرية الشخصية وإصلاح المالية وتحسين أحوال الري وسلطة القانون وحفظ الأموال والأرواح ، وتنظيم الجيش ، وحرية الجرائد والأفكار ، حتى بلغت مصر في مدى تسع سنوات ما لم تبلغه أمة أجنبية في مسافة مائة عام مع سفك الدماء وبذل الأرواح .

ومال المصريون إلى جانب الأجانب الذين لا يهمهم من حال المصري إلا أن يكون فريسة نفوذهم وقربان سلطانهم ، كما تعودوا عليه من زمان بعيد يمتصون دمه بأنبوبة الإمتيازات الأجنبية . وكلما حاولت إنجلترا أن تساوي بين المصري والأجنبي ، وتخفض شيئاً من سورة تلك الإمتيازات قامت قيامة الأجنبي الذي يموه على المصريين أن لا غرض له إلا مصلحتهم خدمة للإنسانية وأن بقاء حالته متمتعاً بإنتزاف ثروة البلاد خارجاً عن حكم القانون غير متساو بالمصري في شيء من تكاليف الحكومة التي تحفظ له ماله وروحه ، مطلق اليد في هدر دم المصري لا يتكلف لذلك أكثر من أن يتغيب عن مصر مدة يتمتع في أثنائها برؤية وطنه وإظهار أثر النعمة التي نالها من المصريين بواسطة الإمتيازات ، ثم يعود إلينا ثانية في زي غير زيه وتمويه لهيئته ، يقيم بيننا على ما كان عليه . كل ذلك ضامن لراحة المصريين وحسن مستقبلهم كما يزعمون . ثم يطلب منا بعد ذلك أن نتابعه على رأيه ونسايره في طريقه ونعضد شوكته ونفوذه لثبات تلك الحالة حتى لا تبتلعنا الدولة الإنجليزية . ليت شعري وأي إبتلاع يكون أبلغ من إبتلاعه لنا . مثال ذلك أن تجتمع جماعة من الذئاب وقع بين أيديهم ظبي في طريقه أسد ، وله طريق آخر للنجاة من الفريقين فيقولون له بعد أن يخفوا عليه طريق النجاة إن الأصلح لك والأنفع أن نقطعك أقساماً ونقسمك إرباً ونشترك بأجمعنا في افتراسك ، تحفظا عليك من أن يبطش بك الأسد دفعة واحدة. فيسره ذلك ويساعدهم عليه، ويقدم لهم أعضاءه واحداً فواحداً تسهلاً لهم وفراراً من الأسد. ويضل عن طريق نجاته من الطرفين، وإن سلط الأسد الذئاب .

فخفى على بعض النبهاء منا طريق النجاة للمصريين وأخذوا يصيحون مع الأجنبي المشروح أمره ، وانتهزوا فرصة حرية الجرائد للقدح والطعن والصراخ والعويل . وكل ذلك ينحصر في أمرين : طلب الجلاء وتقصير الإنجليز في مباشرة الإصلاح . أما الجلاء فهو أول واجب على كل مصري وطني أن يسعى في الحصول عليه

من أبوابه وفي أوقاته . ولا ينثني عنه إلا كل ساقط النفس في مراتب الإجتماع البشري ، بل هو من الأمور الطبيعية أن لا يقبل أحد حكومة الأجنبي عليه . ولكن ينبغي أن نسعى لذلك بالوسائل الفعالة المؤدية إليه ، بدون أن ينشأ عن ذلك ضرر ، وأن يكون في الوقت المناسب ، فإن الأمور مرهونة بأوقاتها . والبرهان قائم بأننا لم نبلغ درجة الحرية التي نتمتع بها الآن وما تبعها من الإصلاح إلا بواسطة الإنجليز دون سواهم . وهم لم يستطيعوا ذلك إلا بوجود جيش الإحتلال بيننا . ولولاه لما رضخ حكامنا لإشارة الإنجليز في إجراء الإصلاح المذكور ولولا دخول الإنجليز لما تيسَّر لنا أن ننال شيئاً من ذلك بأنفسنا بدليل أننا أقمنا نحتمل الهوان والذل ولم نتفادهما ، فضلاً عن أننا كنا مساعدين للظالم على أنفسنا كما تقدم . ونحن نحن لم تتغير أرواحنا ولا أجسامنا ، ولم تدخل في أنفسنا يد المعجزات فتغير نقصها كمالاً وجهلها علماً في مدة تسع سنوات والنبهاء المهذبون فينا جزء ليس بعظيم . غاية الأمر يمكن لنا أن نقول إن الذين لم يتربوا على الظلم ، ولم تدخل في نفوسهم سجية الإمتثال والهوان ، ولم يدركوه ، ولم يتفرجوا في ملاعب الجبروت والعظموت هم صبيان الآن في سن التعليم الإبتدائي .

جلاء الإنجليز عن مصر

«[1] نحن لا يهمنا أن يبقى الإنجليز عاماً أو عامين أو خمسة أعوام ، ما داموا لن يبقوا إلى الأبد . ووجودهم حالياً خير للبلد ، حتى يختمر حزب الفلاح . ولكن إذا لاح خطر السيطرة علينا فنحن على أتم إستعداد للمخاطرة بقبول بعض إستبداد الأتراك ، أفضل من قبول المخاطرة الأخرى الكبرى . أما إذا جلوتم عن البلاد غداً فثق سنسعد جميعاً» .

(١) من حوار للأستاذ الإمام مع بلنت . في ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٣م . سجله بلنت في كتابه [التاريخ السري لإحتلال الإنجليز لمصر] .

الدِّين النَّصيحة

إن[1] منّا من يتظاهر بأن تنبيه الدولة إلى ما هي عليه من سوء الحال مروق وضلال . وليته مع ذلك يكتفي من هداه بالإمساك عن التنبيه ، بل يتطرف إلى تحسين القبيح وتزيين السوء وإطراء الذميم إلى مثل ذلك مما يزيد الدولة تورطاً في المزالق ، وتوغلاً في الخلل ، وتخبيطاً في الفساد ، وشططاً عن السداد، ويتبجح بأن هذا هو الحب والإخلاص والولاء . فيا ليت شعري ما عسى أن يكون البغض والغش والتلبيس لديه بعد هذا . وقد لا يبلغ العدو من عدوِّه بالحرب والقتال ما يبلغ منه بهذا التورط والتضليل .

ولا أقبل أن إنساناً يعمل على توريط دولته إلى هذا الحد وهو صحيح المزاج ، فإن النفس لا ترضى من عز الملك بديلاً . فهي بطبيعة الوجدان لا تنبعث إلى ما فيه وبال ملكها وتدمير سلطانها ، بل هي متجهة بفطرتها إلى تأييد دولتها وسلامة عرشها . وإنما ما ذكرناه هو مذهب قوم استؤجروا عليه لسقوط مروءاتهم وفساد مزاجهم .

وقد يحتج لنفسه صاحب هذا المذهب لدفع الخجل أو تلطيفه بأن في تنبيه الدولة

---

(١) مقدمة صدر بها كتاب إبراهيم المويلحي [١٢٦٢ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٥ - ١٩٠٦م] [ما هنالك] طبعة مطبعة المقتطف سنة ١٨٩٦م - والكتاب نقد للدولة العثمانية والمقدمة منسوبة إلى «أحد أئمة الإسلام العظام» - كما أن الكتاب منسوب إلى «أديب فاضل من المصريين» ! . . ولقد رجح الدكتور علي شلش نسبة هذه المقدمة للإمام محمد عبده - انظر كتابه [سلسلة الأعمال المجهولة - محمد عبده] .

دلالة لعدوها على مغامزها ، وهو مستوفز يترقب فرصة للوثوب عليها . فليس المنبه إلا كرائد العدو ، فهو يجلب عليها الضرر من حيث يقصد النفع . وذلك فعل الصديق الجاهل . فمن الحزم تعظيمها في عين عدوها ، حتى يقع في روعه أنها قوية منيعة الجانب ، فييأس منها ، وينقطع طمعه فيها . ولعل اللّٰه بعد ذلك يبعث فيها منبهاً فتنبعث إلى لم شعثها ، وتقويم أودها ، وإستعادة مجدها الأول وسؤددها التالد .

وهذا الإحتجاج غش وتدليس أيضاً . أمَّا أولاً فلأن عدوها متنبه يقظ متأمل . فهو أبصر بمغامزها ، وأخبر بدخائلها ، بل مطلع منها على ما لم تحط به خبراً . وإنما تصادم المطامع فيها أوقف كل عدو يترقب غفلة الآخر أو إشتغاله بسواها . فليس في تنبيهها ما يكشف للأعداء شيئاً فيها قد كان عنهم مستوراً . بل لو تنبهت لوجدت من تصادم المطامع فرصة تمكنها من الإستدراك . وأما ثانياً فلأنه إذا كان عدوها بحيث يجهل دخائلها ، وهي بادية للعيان ، فأهون به عدواً . إذ لا يبلغ الجهل من دولة هذا المبلغ وهي في عالم الأحياء . وأما ثالثاً فلأنه إذا خفي على الدولة عاقبة التنبيه ، كان الخوف عليها من التمادي على الخلل أشد ، فإنه أعجل من العدو سيراً وأسرع بطشاً وأسوأ تأثيراً . على أن قارعة العدو قد تدفع أو يحتال لها ، ولا دافع ولا حيلة لقارعة الغفلة وسوء التدبير .

وكذلك منا من يحسب أن تنبيه الدولة ضرب من العبث ، وإنما هو فضيحة من غير جدوى ، فقد أصبحت بحيث لا ينفع القول فيها ، على أنها قد سدت سبيل النصح على نفسها لشدة حظرها على جرائدها ، ولمنعها الجرائد الأجنبية من طروق ديارها ، ما دامت تحمل النصح إليها . ولئن اخترقته بحيلة من الحيل فإنها لا تخترق حجاب أمير المؤمنين . ولئن اخترقته بحيلة من الحيل فإنها تصادف حول عرشه ملأ من الغاشين المحتالين الذين عدلوا به عن تدبير الملك ، وعرفوا كيف يقلبون النصح في عينه غشاً يعود عليه في ذات نفسه .

وهذا رأي من لا خبرة له ولا دراية عنده بتأثير القول . فأما الفضيحة لو كان في إتقائها خير بإطلاق لتعطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ولما كان الدين النصيحة للّٰه ولرسوله ولأئمة المسلمين كما قال صلوات اللّٰه عليه وكررها ثلاثاً ، ولما قال الفاروق رضي اللّٰه عنه : من رأى منكم فيَّ إعوجاجاً فليقومه . وأي شرع أم أي عقل يأمر بإتقاء

الفضيحة في درء المفاسد؟ ومع كل ذلك فأى عورة مستورة منا حتى نتقي الفضيحة من كشفها ؟ وأما عدم نفع القول فمن المكابرة في الواقع . وهل كان كون أو فساد في بداوة أو حضارة إلا بفعل القول من تأليف وتنفير ، وتحذير وتطمين ، ووعد ووعيد ، وتثبيط وتهييج ، وتسكين وتحريك ، إلى غير ذلك من أفانين اللسان وضروب البيان . وهل الأنبياء صلوات اللّه عليهم دعوا الخلق إلى الأديان بأكثر من قوة اللسان ؟ وهل الكتب السماوية تنزلت إلا بالبيان ؟ وهل ثارت أحقاد أو سكنت والتحمت ملاحم وانفصلت ، وأريقت دماء أو حقنت بمثل القول وشبه اللفظ ؟ ولم أقيمت المنابر ، وخطب الخطباء ، ووعظ الوعاظ ، وسعى المبشرون والدعاة وشرع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ أليس إلا لسر اللسان وحكمة البيان وفضل الكلام ؟ وبالجملة فهل في الدنيا شيء من عظائم الأمور إلا وهو غرس اللفظ وحصيد النطق ؟ فالأمر في ذلك أوضح من أن يحتاج إلى إطناب . وإنما ليس لثمرة القول إبان محدود . فقد تسرع وقد تبطىء . ورب رجل يتكلم كلمة لا يؤبه لها في جيله فتثمر في جيل آخر ثمرة يتمتع بها أهل الأرض جميعاً. فإدعاء أن الدولة لا ينفع فيها الكلام حماقة وجهالة .

وأما الحظر على الصحف الداخلية ومنع الخارجية من طروق الديار فهو قول ضعيف الحيلة . أما ترى من هو من أعظم الملوك لا تكاد تقع يده أينما وضعها إلا على كتابات الطوائف تارة تحت وسادة منامه ، وأخرى في صُحفة طعامه ، ومرة على مكتبه ، وحيناً بين دفتي كتبه ؟ فلو صحت منا النية وصدقت العزيمة ما أعوزتنا حيلة ، ولا بقي في نفسنا نصح مستور على أمير المؤمنين .

وأما الملأ الذي دار بعرش الخلافة فأهون من الهوان. وليس إعتقادنا فيه القدرة على قلب النصح غشاً إلا وهماً منشأه دوام قربه من عظمة أمير المؤمنين ، مع ما هو عليه ممّا يوجب إبانته وإقصاءه . ومهما يكن من قدرتهم على مقاومة الحقائق بالشعوذة فإن من أساليب الكلام ما لا تنفع معه شعوذة ، ولا يأتي عليه سحر ، ولا تدفعه حيلة . وبالجملة فالحق أكبر من أن يكافح . ولئن ثبت الباطل أمامه مرة ، فقلما يثبت أخرى . ومآله إلى الفرار على كل حال . وحينئذٍ فترك النصح تعللاً بذكر الملأ هو من قصور الرأي أو فتور العزيمة .

وإن منا أيضاً من يزعم أن داء الدولة قد أزمن وتأصل بعد أن استفحل وفشا في

عروقها ، وإنبسط وسرى في دمها ، وإمتد وتشعب في أعصابها ، وصار لا يرجى برؤه حتى يعالج ، بل لا يؤمل تلطيفه حتى يداوي ، كما قطع بذلك حذاق أطباء السياسة . على أن داءها يستوي في معرفته الطبيب وغيره . كما يستويان في معرفة الأكمه والأعرج والمجدوع وأمثالهم من ذوي العاهات المفضوحة . وإذاً فالنصح لا يورثها إلا التنغيص. ومن الرحمة ترك تنغيص من لا يستطيع التدارك .

وهذا ما عليه كثير من كبار الدولة . وهو يأس استحلوا به تناهب أموال الدولة والمسلمين ليدخروها وقاية لهم وأهليهم بعد إنحلال الدولة . خاب ظنهم وكذب حلمهم ! وما الداعي ـ حاسبهم الله ـ لهذا اليأس والدولة بحمد الله لا تحتاج في إسترجاع عظمتها إلى غير لفتة واحدة من أمير المؤمنين ؟ فما عليهم لو بذلوا جهدهم ، بل ما لهم لا يبذلون نفوسهم في تلك اللفتة عوض إفراغ وسعهم في إغتيال أموال المسلمين ، فإن نجحوا كانوا مشكورين ، وإن لم ينجحوا كانوا مشكورين معذورين . وما يدريهم لعل الله عند العزم وحسن القصد يخلق من الضعف قوة . فكثيراً ما كان ذلك . وليس بعزيز أن يكون أصلح الله شأنهم أو عوضنا خيراً منهم رجال من أولي العزم تهون عليهم نفوسهم في مصلحة الدولة وعامة الأمة .

وبعكس هؤلاء فئة ترى أن الدولة بريئة من العيوب قوية لا ضعف بها . وإنما تحازب الأعداء علهيا وتمالؤهم على إضطهادها ، وتقومها من عناصر متخالفة لا تنفك تتنافر ميلاً إلى الإنفكاك ومساعدة الأعداء تلك العناصر كلما شغبت ـ كل ذلك خيل لنا أن الدلة هرمت ، وخارت قواها ، وإنحلت عزائمها . وليس الأمر كذلك في الواقع . ولو كان مكانها أعظم دولة من دول أوروبا ما جلدت على إحتمال ما هي تحتمله ، ولا صبرت لمعاناة ما تعانيه . وإذاً فلا يرميها بالضعف ولا يتهمها بالخلل إلا عدو يريد بث الفساد بينها وبين تبعتها ، أو تقوية جأش أعدائها عليها ، وإن ظهر بمظهر الناصح الأمين .

وما أعظم هذا الرأي وقعا في ذوق السذج الذين لا إشراف لهم على الحقائق ، حيث يقوم به لديهم عذر الدولة عند طأطأة رأسها لكل نازلة تضع من قدرنا ، وتدك طود شرفنا. وهي قد تكون أقل مما يسعنا دفعه. ولكن ما أبعده من الحقيقة، وما أقصاه عن الصواب ، ما لا يخفي على من له إلمام بنسب الدولة وموازنة قواها ، فإن دولتنا في

ميزان الدول العظام أخفهن على الإطلاق كفة وأقلهن رجحاناً . ولا يناقش في ذلك إلا من هو بمعزل عن العالم ، أما الإعتذار عنها بتحازب الأعداء ، وتحالف العناصر ، فهو الحجة عليها . ولولاه ما رميت بالتقصير ، ولا إحتاجت إلى النصح والتنبيه . كما أنه لولا مثله في جميع الدول ما اضطررن إلى تجنيد الجنود ، وإقامة المعاقل والحصون ، وبذل الأموال الطائلة في الآلات والإستعدادات . وهل الدنيا من أول نشأتها إلا على هذا الحال ؟ وهل كانت فنون الحرب وإختراع آلات القتال إلا لهذا السبب ؟ وحينئذ فليس بغاش من يستلفت الدولة إلى ضعفها ويستنهضها إلى تدارك شأنها بل هو الناصح الأمين . فليضع نفسه كل رجل من رعيتها حيث يريد .

هذا ، وحيث أن لكل معلول علة ، ولا يمكن استئصال المعلولات إلا بإستئصال عللها ، فعلى من يريد أن يضع نفسه من الدولة موضع الناصح الصادق أن يبحث عن علة ضعفها وأصل خللها ، ثم يحاول إستئصال الأصل بما يراه ناجحاً من عقاقير النصح ، ترياقاً كان أو سموماً . فإنه إن فعل يوشك أن ينجح إن شاء الله .

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1]

. . . .

ولا يخفى على حضرتكم أن التحكيم ، كما يفهم من لفظه ، يلزم أن يكون باتفاق الخصمين اللذين يريدان أن يقضي في النزاع بينهما بالتحكيم . . فهو اختياري بطبيعته ، ولا يكون إلّا فيما هو من حقوق العباد التي يقع التنازع فيها بينهم ، ولا يجبر أحد الخصمين على أن يتحاكم إلى من يفصل بينه وبين خصمه إلّا إذا كان الترافع إلى محكمة من تلك المحاكم التي تقررها القوانين العامة أو الخاصة .

والعامل متى علم الأجرة وزمن العمل ، فهو حر ، إن شاء قبل ، وإن شاء لم يقبل . فهذه هي القواعد العامة المتعلقة بأجرة العمال وتقدير أزمان عملهم ، ولا وجه لاختلاف العامل ورب المال قبل الدخول في العمل ، والمعقول أن يكون الإختلاف في الوفاء بالشرط وعدم الوفاء به . والذي يفصل فيه عند ذلك المحاكم أو المحكمون إذا اختار المتنازعان طريقة التحكيم .

---

(١) في العدد الرابع من مجلة (الجامعة) الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٠٦ (١٣ رجب سنة ١٣٢٤ هـ) تحدث فرح أنطوان في عرضه عن (محمد عبده ورأيه في المسألة الإجتماعية) لقصة هذه الفتوى التي أصدرها الأستاذ الإمام سنة ١٩٠٤ م ، بعد إستفتاء فرح أنطون إياه عن حكم الإسلام في تدخل الدول لإنصاف العمال من أصحاب الأعمال ، وذلك بمناسبة ما ثار من جدل حول هذه القضية بعد إضراب عمال السجائر في مصر (١٨٩٩ ـ ١٩٠٠) . انظر في الدراسة التي قدمنا بها لهذا الجزء حديثنا عن الفكر الإجتماعي للأستاذ الإمام .

أما الحالة القائمة في أوروبا فمنشأها أمران : أحدهما اضطرار العامل للعمل ، لأنه لا وسيلة له في المعيشة سواه . وثانيهما مبالغة رب المال في طلب الربح ، لأن توفير المال أصبح من أهم ما يسعى إليه طلابه في تلك البلاد ، فالأول يرغب أن يزاد له الأجر وأن ينقص زمن العمل ، والثاني يبتغي تقدير الأجر والزمن كما يريد ، والأول لا يجد من أرباب المال من يجيبه إلى طلبه ، والآخر لا يجد من العمال من يرضى بتقديره ، فإذا اتفق العمال على ما يُلجئون به أرباب الأموال إلى موافاة رغبتهم حدث ما يسمى بالاعتصاب ، فيتفق العمال على تعطيل الأعمال حتى يُلجئوا أرباب الأموال إلى إجابة مطالبهم ، ولرب المال أن يصبر حتى يلدغ الجوع عماله ، فيرضوا بما يريد . وللعمال أن يصبروا حتى يضطر الخسران رب المال إلى إجابتهم فيما يطلبون . ولكل منهم أن يتفق مع الآخر في تحكيم محكمين ، يذعن الفريقان لحكمهم ، بعد استيفاء شرائط التحكيم ، ولا يلزم أحد الفريقين بأن يحكِّم أحداً أو لا يحكم .

إنما يوجد في أصول الأحكام الإسلامية أن القيام بالصناعات من فروض الكفاية ، أي يجب على الأمة أن يكون فيها من يقوم بالصناعات الضرورية لقوام المعيشة أو لدفاع عن حوزتها ، فإذا تعطلت الصناعات وجب على القائم بأمر الأمة أن يتخذ السبيل إلى إقامتها بما يرفع الضرورةْ والحرج عن الناس .

وكذلك إذا تحكم باعة الأقوات ، ورفعوا أثمانها إلى حد فاحش ، وجب على الحاكم في كثير من المذاهب الإسلامية أن يضع حداً للأثمان التي تباع بها . . وهكذا يدخل الحاكم في شئون الخاصة وأعمالهم ، إذا خشي الضرر العامّ في شيء من تصرفهم .

فإذا تعصب العمال في بلد ، وأضربوا عن الاشتغال في عمل تكون ثمرته من ضروريات المعيشة فيه ، وكان ترك العمل يفضي إلى شمول الضرر ، كان للحاكم أن يدخل في الأمر وينظر بما خول له من رعاية المصالح العامة : فإذا وجد الحق في جانب العمال ، وأن ما يكلفون به من قبل أرباب الأموال مما لا يستطاع عادة ، ألزم أرباب الأموال بالرفق ، سواء كان بالزيادة في الأجرة أو النقص في مدة العمل أو بهما جميعاً . وإذا رأى الحق في جانب أرباب الأموال ، وكان النزق من العمال ، قضى عليهم

بالعمل ، كما يقضي على المغالين في ثمن الأقوات بالبيع بالثمن اللائق ، متى ظهر فحش عملهم وظلمهم للعامة .

هذا ولا يعرف في الشرع الإسلامي إيجاب التحكيم بين العامل ورب المال ، إلّا أن يكون شيء لم نطلع عليه . نعم .. جاء وجوب التحكيم في كثير من المذاهب الإسلامية في مسألة واحدة ، وهي مسألة الشقاق بين الزوجين إذا رفع إلى القاضي . . .

والأصل في ذلك قوله تعالى في سورة النساء : ﴿وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها، إن يريدا إصلاحاً يوفق اللّه بينهما﴾. فالذي يظهر من لفظة الآية إيجاب التحكيم على أولي الأمر إذا رفع إليهم نزاع بين زوجين ، أو هو إيجاب للتحكيم على من بلغه الأمر من الحاكم أو جماعة المسلمين ، فإن الخطاب عام في قوله : (وإن خفتم) للمسلمين ، سواء كانوا أولي أمر أو غيرهم ، وذلك ، لأن الزوجين قد ارتبطا برباط عقد الزواج ، ووجد بينهما من الصلة ما يهتم بالحرص عليه ، ووجد بين أهلهما من وشائج القرابة بالمصاهرة ما لا يصح التساهل في توهينه وتقطع ما اتصل به . . .

وعلى كل حال فايجاب التحكيم في أمر الزوجين معقول ، فإن ما يقع بينهما لو لم يصح بنحو هذه الطريقة أفضى إلى فساد في البيوت بين الأولاد والأقارب ، ومثل هذا الفساد مما يسري وينتشر حتى يؤذي الأمة بتمامها في صلاتها بعضها مع بعض ، كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التزيل .

فإن كان ذلك الكاتب الفرنساوي[٢] يعني هذا الأصل ويشير إليه ، ويريد أن يقيس به ما يقع بين العملة ، فذلك رأيه وحده ، والسلام .

مفتي الديار المصرية
محمد عبده

(٢) هو الكاتب الذي كتب عن العمل والعمال ببلاد الجزائر ، وموضوع التحكيم ، فقال إن الشريعة الإسلامية قد أوجبت التحكيم بين العامل وصاحب العمل متى قام النزاع بينهما . . وكان كلام هذا الكاتب الفرنسي مما سأل عنه فرح أنطون الأستاذ الإمام .

أحب[٣] أن تدقق النظر في الخط كيلا يقع خطأ ، فإذا اشتبه شيء رجوت مخابرتي فيه .

(٣) أضاف الأستاذ الإمام هذه الملاحظة تنبيهاً لفرح أنطـون على الدقة في نشر هذه الفتوى التي بعث بها إليه جواباً على سؤاله .

صندوق التوفير في ادارة البريد[٤]

السـؤال

(س ٤) مصطفى أفندي رشدي المورلي بنيابة الزقازيق :

ما هو رأي سيادتكم في صندوق التوفير بعد تعديله الأخير؟ وهل يجوز الادخار فيه ، وأخذ أرباحه شرعاً ؟ . . ولا يخفى على حضرتكم فوائده ، سيما أنه يربى ملكة الاقتصاد في الإنسان ، يؤيده الشرع في ذاته ، أفيدونا آجركم الله .

***

الجـواب

إن التعديل الذي تعنونه قد كان برأي لجنة من علماء الأزهر جمعها أمير البلاد لأجل تطبيق إيداع النقود في الصندوق على قواعد الفقه المعروفة .

---

(٤) في سنة ١٩٠٣م ألفت الحكومة لجنة من علماء الأزهر لدراسة موقف الشرع من التوفير في صندوق توفير البريد ، ووضع نتيجة لهذه الدراسة نظام جديد لهذا النمط من أنماط الإدخار والاستثمار، ثم عرض هذا المشروع على الأستاذ الإمام بصفته مفتي الديار المصرية فوافق عليه . . والفتوى التي نوردها هنا فيها دليل على موافقة الأستاذ الإمام على هذا النظام ، فالفتوى رد من الشيخ رشيد رضا على أحد الأسئلة ، ولكنها تذكر حقيقة هذه اللجنة وذلك النظام الجديد ، وموافقة الإمام عليه . . وهي منشورة في حياة الأستاذ الإمام (بالمنار) في الجزء الأول من السنة السابعة غرة المحرم سنة ١٣٢٢ هـ ٣ مارس سنة ١٩٠٤ م . ص ٢٨ ، ٢٩ .

وقد كتبوا في ذلك ما ظهر لهم ، وأرسلته «المعية» إلى الحكومة ، فعرضته على المفتي . . وبعد تصديقه عليه أمرت بالعمل به .

هذا ما اشتهر ، ونحن لم نقف على ما كتبوه فنبدي رأينا فيه ، ولكننا ، مع ذلك ، لا نرى بأساً من العمل به . . . . فالتعاقد في عمل يفيد الآخذ والمعطي ، بيع أو تجارة . . . .

والذي يفهم سبب تحريمه من قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة﴾(٥) . . . أنه كان في المدينة وغيرها من اليهود والمشركين من يقرض المحتاج بالربا الفاحش ، كما نعهد من اليهود والخواجات في هذه البلاد ، وفي ذلك من خراب البيوت ما فيه .

فالحكمة في تحريم الربا إزالة نحو هذا الظلم والمحافظة على فضيلة التراحم والتعاون ، أو فقل : «أن لا يستغل الغني حاجة أخيه الفقير إليه» (كما قال الأستاذ الإمام) . . وهذا هو المراد بقوله تعالى : ﴿فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾(٦)، ولا يخفى أن المعاملة التي ينتفع ويرحم فيها الآخذ والمعطي والتي لولاها لفاتتهما المنفعة معاً لا تدخل في هذا التعليل ﴿لا تظلمون ولا تظلمون﴾، لأنها ضده ، على أن المعاملة التي يقصد بها البيع والاتجار لا القرض للحاجة هي من قسم البيع لا من قسم استغلال حاجة المحتاج . ولا يخفى أن إدارة البريد هي مصلحة غنية من مصالح الحكومة ، وأنها تستغل المال الذي يودع في صندوق التوفير فينتفع المودع والعمال المستخدمون في المصلحة والحكومة ، فلا يظلم أحدهم الآخر .

فالأرجح أن ما قالوه [أي العلماء والمفتي] ليس من الحيل الشرعية ، وإنما هو من قبيل الشركة الصحيحة ، من قوم المال ، ومن آخرين الاستغلال . فلا مانع إذاً ، في رأينا من العمل بتعديلهم . . . .

والحاصل أن المسألة قد أحلوها من طريق الفقه الظاهر ، والباحث في الفقه

---

(٥) [آل عمران : ١٢٠] .

(٦) [البقرة : ٢٧٩] .

الحقيقي ، وهو حكمة الشرع وسره ، لا يرى ما ينافي حلها بناء على ما تقدم ، والتضييق في التعامل يفقر الأمة ويضعفها ويجعلها مسودة للأمم . والله أعلم وأحكم[٧] .

---

(٧) أسقطنا بعض عبارات هذه الفتوى ، لأنها ليست للأستاذ الإمام ، وإنما هي للشيخ رشيد رضا ، وحرصنا على أن نورد منها ما يدل على أن الأستاذ الإمام قد وافق على هذا النظام المعدل للتوفير في صندوق توفير البريد .

ربح صندوق التوفير(٨)

السـؤال

سيدي الأستاذ الجليل ، حفظه اللّه . .

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته ، وبعد . .

فإنا كثيراً ما سمعنا من الناس إباحة وضع الأموال في صناديق التوفير بالبريد ، وأخذ الفوائد منها ، وذلك مما لا نشك أنه الربا المحرم بإجماع المسلمين ، لا نعلم بينهم خلافاً . ثم إذا ناظرناهم فيه استندوا إلى أن الأستاذ الإمام ، رحمه اللّه وغفر له ، أفتى بجوازه في فتوى رسمية ، ولما كنا لم نر هذه الفتوى ولم نعلم وجهها ، وكنتم أخص الناس بالإمام وأعلمهم بأقواله وفتاويه ، لجأنا إليكم لتبينوا لنا فتـوى الإمام أولاً . . وهل هي لا تعارض الكتاب والسنّة ثانياً ؟؟ خصوصاً وأن المجالس الحسبية قررت وضع أموال القاصرين في هذه الصناديق بناء على هذه الفتوى المزعومة ، كما يقولون ، وليكن بيانكم شافياً وافياً كما هو دأبكم إن شاء اللّه تعالى .

كتبه : أبو الأشبال

عفا اللّه عنه بمنه

---

(٨) هذا السؤال ، وهذا الجواب ليس من إنشاء الأستاذ الإمام . . ولكنه سؤال وجه إلى الشيخ رشيد رضا ، وأجاب عليه . . . ولكنه ذكر في الإجابة رأي الأستاذ الإمام ، فأثبتناه هنا ، وذكرنا السؤال أيضاً زيادة في إيضاح ملابسات هذه الإجابة . . انظر (المنار) مجلد ١٩ جـ ص ٥٢٧ ـ ٥٢٩ في ٣٠ ربيع الآخرة سنة ١٣٣٥ هـ فبراير سنة ١٩١٧م .

الجـواب

إن كان للأستاذ الإمام فتوى رسمية في مسألة صندوق التوفير فهي توجد في مجموعة فتاويه بوزارة الحقانية ، ومنها تطلب ، وأنا لم أر له فتوى في ذلك ، ولكنني سمعت منه في سياق حديث عن مقاومة الخديو له ما حاصله :

أن الحكومة أنشأت صندوق التوفير في مصلحة البريد بدكريتو خديوي (أمر عال) ليتيسر للفقراء حفظ ما زاد من دخلهم عن نفقاتهم وتثميره لهم ، وقد تبين لها أن زهاء ثلاثة آلاف فقير من واضعي الأموال في صندوق البريد لم يقبلوا أخذ الربح الذي استحقوه بمقتضى الدكريتو . فسألتني الحكومة : هل توجد طريقة شرعية لجعل هذا الربح حلالاً ، حتى لا يتأثم الفقراء من المسلمين من الانتفاع به ؟؟ . . فأجبتها ، مشافهة ، بإمكان ذلك بمراعاة أحكام شركة المضاربة في استغلال النقود المودعة في الصندوق . فذاكر رئيس النظار الخديو في تحوير الدكريتو الخديوي وتطبيقه على الشرع ، فأظهر سموه الارتياح لذلك . ولما قال له رئيس النظار : إننا استشرنا المفتي في ذلك ، غضب غضباً شديداً ، وقال : كيف يبيح المفتي الربا ؟! لا بد أن أستشير غيره من العلماء في ذلك .

ثم جمع سموه جمعية من علماء الأزهر في «قصر القبة» ، وكلفهم وضع طريقة شرعية لصندوق التوفير، ليظهر أمام العامة بأنه هو المحامي عن الدين والمطبق للمشروع على الشريعة ، وأن الحكومة كانت عازمة على إكراه المسلمين على أكل الربا بمساعدة المفتي لولا تداركه الأمر .

وقد وضع له العلماء مشروعاً قدمته «المعية» لنظارة المالية . . . وأن نظارة المالية عرضت عليّ المشروع لإقراره[٩]، فوجدته مبنياً على ما كنت قلته للحكومة شفاها[١٠] .

---

(٩) يشك الشيخ رشيد رضا في لفظ الإمام ، هل قال «لإقراره» أو قال : «للتصديق عليه» ؟؟ .

(١٠) هنا يذكر الشيخ رشيد رضا عبارة لا يجزم بلفظها ، وهي قوله : «وأظن أنه (أي الإمام) قال «أن أولئك العلماء كانوا من فقهاء المذاهب الأربعة ، أو الثلاثة» لا أجزم بذلك» .

التأمين على الحياة[11]

السـؤال

حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية . .

ما قولكم دام فضلكم في شخص يريد أن يتعاقد مع جماعة[12] على أن يدفع لهم مالاً من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيه بالتجارة ، واشترط معهم أنه إذا قام بما ذكر وانتهى أمد الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال ، وكان حياً ، فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصم من الأرباح ، وإذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح . .

---

(١١) طلبت (شركة الجريشام) المصرية للتأمين رأي الشرع الإسلامي من الأستاذ الإمام بصفته مفتياً للديار المصرية ، في التأمين على الحياة . . ولأهمية هذه القضية ، وهذه الفتوى نذكر هنا نص السؤال ، ونص فتوى الأستاذ الإمام . . . ولقد نشرتها الشركية في كتيب خاص ، ونشرتها جريدة (الوطن) ، ثم أثارا جدلاً كثيراً حينما نشرا بالمغرب العربي . . ونشرتها (المنار) في الجزء ٢٤ من السنة السادسة الصادر في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٢١ هـ ٣ مارس سنة ١٩٠٤م ص ٩٣٨ ، ٩٣٩ .

(١٢) عندما نشرت الشركة سؤالها للمفتي وضعت بعد كلمة «جماعة» عبارة (شركة الجريشام مثلاً) بين قوسين ، ولم تكن هذه العبارة في نص السؤال المقدم للمفتي .

فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعاً ؟؟ نرجوكم التكرم بالإفادة ، أفندم .

* * *

الجــواب

الحمد لله وحده :

لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة ، كان ذلك جائزاً شرعاً ، ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ، لو كان حياً ، ما يكون له من المال مع ما خصه من الربح ، وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح . والله أعلم[١٣] .

---

(١٣) للإمام فتاوى مماثلة في ذات القضية وجدناها في سجلات دار الإفتاء ـ بوزارة الحقانية ـ انظرها في الجزء الثالث من هذه الأعمال الكاملة .

حديث عن السياسة
بين الأستاذ الإمام والشيخ رشيد رضا[1]

الأستاذ الإمام : إني أعجب لجعل نبهاء المسلمين وجرائدهم كل همهم في السياسة ، وإهمالهم أمر التربية الذي هو كل شيء، عليه يبنى كل شيء ، إن السيد جمال الدين كان صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لأفاد الإسلام أكبر فائدة . وقد عرضت عليه حين كنا في «باريس» أن نترك السياسة ونذهب إلى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ، ونعلّم ونربي من نختار من التلاميذ على مشربنا . . . فلا تمضي عشر سنين إلّا ويكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك أوطانهم والسير في الأرض لنشر الإصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار . فقال : إنما أنت مثبط .

***

الشيخ رشيد : أسمع عن هذه الأميرة [نازلي هانم فاضل] أنها ذكية فاضلة سياسية .

---

(١) هذا الحديث ذو موضوع واحد ، ولكنه دار في مناسبات ثلاث أولها بمنزل الأستاذ الإمام يوم الأحد ٢٤ رجب ١٣١٥ هـ ١٨٩٧ م . وثانيتها في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٥ هـ سنة ١٨٩٨ م . وكانا ذاهبين إلى مأتم الأمير عثمان باشا فاضل شقيق الأميرة نازلي ، وثالثتها في منزل الأميرة نازلي وصالونها بحضور جمع منهم سعد زغلول باشا . . ولقد فصلنا أجزاء الحديث الثلاثة وأوردناها على هذا الترتيب .

الأستاذ الإمام : نعم . . . هي كذلك .

الشيخ رشيد : لو استعملت هذا الإدراك في عمل مفيد لتهذيب النساء بتعليم البنات لأمكنها . .

الأستاذ الإمام : نعم . . ولكنها مولعة بالسياسة ، كما قلت ، فمن سوء حظ المسلمين أن كل من كان فيه استعداد لشيء يشتغل بغيره ، فاشتغال هذه الأميرة بالسياسة كاشتغال السيد جمال الدين بها . . هو رجل عالم ، وأعرف الناس بالإسلام وحالة المسلمين ، وكان قادراً على النفع العظيم بالإفادة والتعليم ، ولكنه وجه كل عنايته إلى السياسة ، فضاع استعداده هذا . . .

وهذه الأميرة قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهذيب البنات ، فإن من حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة إسرافاً وتبذيراً ، ولو أنها حملتهن وأمثالهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن واستحضرت لهن معلمات من الأستانة أو سورية لكان خير عمل تعمله ، وما كن ليخالفنها ، فإذا لم يأت بالفائدة المطلوبة كان غرساً أو بذراً تجنى ثمرته ولو بعد حين .

وطالما ذاكرتها بهذا المعنى ، وخَطَّأتها في الاشتغال بالسياسة ، وكان يسوءها هذا مني ، لأن النساء (ولا سيما الأميرات) يحببن الطاعة وعدم المعارضة لهن في آرائهن وأنا لا أجاريها في أحاديثها السياسية فتغضب، وإذا حضر مجلسها غيري وتكلمت معه لا ترضى أن أكون ساكتاً فتحملني على المشاركة ، وأنا لا أحب أن أجاريها في شيء أعتقد خطأها به . وقد قلت لها يوماً : إن سكت لا أرضيك ، وإن تكلمت لا أرضيك (أي لأني أعارض) فكيف العمل ؟!

* * *

الشيخ رشيد : إن السيد جمال الدين رأى أن طريق التعليم والتربية بعيد ، وأن

الإصلاح الأقرب يكون بإصلاح الحاكم أو الحكومة .

الأستاذ الإمام : لو أنه تقرب من السلطان بمقدار يمكنه من حمله على إصلاح التربية والتعليم ـ من غير تعرض لفساد حاشيته ولا تدخل في شئونهم . بل مع مساعدتهم على أغراضهم الخسيسة ـ لكان حسنا ، ولقدر أن ينفذ مآربه . مثلاً : يُحَسِّن للسلطان أن يصدر إرادته بإصلاح الوعظ في الجوامع والتعليم الديني في المدارس ، ويقرن هذا السعي بإعطاء «أبي الهدى» خمسمائة جنيه ، وإعطاء نيشان لابنه أو لأخيه ، فإذا رآه «أبو الهدى» يخدمه فيما هو مهم عنده ، فإما أن يواتيه ، وإما أن لا يناويه . وهلم جرا .

لكنه تدخل في شئون هؤلاء الفاسدي الطباع والأخلاق ، وإصلاحهم من المستحيلات ، فأخفق مسعاه .

الانجليز وثروة مصر

انظر[٢] إلى هذا الرجل كيف يمتص هذا القصب ؟! هكذا يفعل الإنكليز في امتصاص ثروة البلاد واستخدام الرجال المقتدرين على العمل فيها ، هم يحافظون على الشيء أو الشخص ما وجدوا فيه فائدة لهم ، حتى إذا ما رأوا أنه لم يبق فيه أدنى فائدة لهم ألقوه كما يلقي هذا الفلاح ما يمتصه من ألياف القصب إذا جف ولم يبق فيه شيء من الحلاوة .

---

(٢) تحدث الأستاذ الإمام بهذه الكلمات إلى الشخ رشيد رضا عند رؤيتهم فلاحاً مصرياً يمتص عوداً من قصب السكر فلا يتركه من فيه حتى يجف ماؤه تماماً .

حوار حول الموقف
من الانجليز والفرنسيين
بين الأستاذ الإمام ومحمد بك بيرم(٣)

محمد بك بيرم : إن «المؤيد» ، ومن على رأيه ، يصرخون في الإنكار على الحكومة والانكليز ، بيع البواخر المصرية إلى شركة إنكليزية . . . هل ينتظرون من الإنكليز أن يفضلوا على الشركة الانكليزية شركة من غير أبناء جنسهم ؟! نعم لو وجدت شركة مصرية وقدموا عليها الشركة الإنكليزية لكان لهم الحق في الانكار ، ولكن أين الوطنيون الذين يقدمون على مثل هذا ؟! اجتمع عند الخديو جماعة من وجهاء الأغنياء وتكلموا في المسألة فوعدهم بأنهم إذا هيئوا المال يتمم لهم المسألة ويكون شريكهم فيها ، وضرب لهم موعداً ، فانقضى الموعد ولم يكن منهم شيء .

الأستاذ الإمام : إن المعترضين في «المؤيد» وغيره يتكلمون في المسألة من جهة شرف الحكومة والبلاد بإبقاء الراية المصرية في البحر .

محمد بك بيرم : إن الراية المصرية وكل ما هو بمعناها قد طار مع دخان المدافع يوم ضربت الإسكندرية ، وإن الخديو يوم جاء مصر استقبله الانكليز

---

(٣) شهد هذا الحوار الشيخ رشيد رضا ، وسجله وشارك فيه في نهايته . . وكان محمد بك بيرم محافظاً للعاصمة ، ومن أنصار الإحتلال الإنجليزي ، ودار هذا الحديث في رمضان سنة ١٣١٥ هـ سنة ١٨٩٨م .

استقبال ضيف . . . . ولكن المصريين لا يفهمون هذا . . . يرون ميتاً لم يدفن فيظنونه حياً .

* ** *

(٤)
....

الأستاذ الإمام : إن هذه المسألة في غاية الخشونة ، وما كان يليق بالإنكليز مثل هذا العمل المفضوح وإن كانت أزِمَّة البلاد في أيديهم .

محمد بك بيرم : إن استبدال أرض الوقف جائز ولو بالمال ليشترى به غيره .

الأستاذ الإمام : إنما يصح هذا في الأراضي التي لا ريع لها ، وهذه الأراضي كان ريعها السنوي خمسة عشر ألف جنيه ، فما زالت تنقص حتى صارت ٧٥٠٠ جنيه ، أي نزلت إلى النصف ، فينبغي الفحص عن السبب ، وإذا كان لا بد من بيعها على أن دخلها كذا فلا بد في هذا من حكم القاضي الشرعي . . . وليس حقاً قول بعض رجال الحكومة : إنها من أملاك الميري . . إن إسماعيل باشا ورث هذه الأرض من أبيه إبراهيم باشا ، ووقفها بصفته الشخصية : «إسماعيل بن إبراهيم من أصحاب الأملاك» لا بصفة أنه خديو مصر ، فوقفها صحيح لا شك فيه .

محمد بك بيرم : لو أن المصريين يعلمون أن الإنجليز قد امتلكوا مصر ، ووجهوا نظرهم لمعرفة كيف ينبغي أن تكون حياتهم مع هذا الحاكم الجديد لكانوا انتفعوا وقدروا أن يحافظوا على بعض ما تجب المحافظة عليه .

الأستاذ الإمام : إن العمل لإخراج الإنكليز من مصر عمل كبير جداً ، ولا بد في الوصول إلى الغاية منه من السير في الجهاد على منهاج الحكمة

---

(٤) وعند هذا الموطن من الحديث ذكر محمد بك بيرم قضية بيع أراضي الوقف المعروفة بإسم (تفتيش السوادي) ، والتي كان الخديو الأسبق إسماعيل باشا قد «وقفها» على المكاتب والمدارس الإسلامية .

والدأب على العمل الطويل ولو عدة قرون ، لا أنه عمل صغير يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابة في الجرائد .

محمد بك بيرم : إن الفرنسيين قد باعوا مساجد مدينة الجزائر لأجل المصالح العامة ، ولم يبقوا في تلك المدينة إلّا أربعة جوامع فقط .

الأستاذ الإمام : إنه لا توجد أمة تبغض المسلم لأنه مسلم لا لأمر آخر إلّا فرنسا . . . . إنني لما كنت أجتمع مع أحد الفرنساويين للمذاكرة في أحوال الشرق امتعض ويرتعش جسمي كله . . . . إن الفرنساوي إذا مدح الإسلام وذكر شيئاً من مزاياه فلا بد أن يكون غرضه من ذلك منفعة فرنسا . . . . . إني لأعجب لهؤلاء الإفرنج كيف يجرحون قلوب الذين يستولون عليهم بالتعدي على أحكام دينهم وامتهان شعائره وتقاليده (كبيع الإنكليز لوقف تفتيش الوادي) ويعيشون معهم خائفين من ثورتهم وانتقاضهم عليهم ، وفي إمكانهم أن يحببوا أنفسهم إليهم ويعيشوا معهم بالراحة ، وإنما ذلك بعدم التعرض لدينهم .

الشيخ رشيد رضا: إن إضعاف الدين الإسلامي غرض مطلوب لذاته عندهم ، فهم يؤثرون التعب بفعل ما يحبون ، على الراحة مع ما يكرهون .

الأستاذ الإمام : ليس هذا برأي . . فإن توالي المؤلمات يبعث على الخروج يوماً ما .

حديث
عن جلاء الإنجليز عن مصر(٥)

الشيخ رشيد : «للخديو عباس» إنه خطر في بالي أنه يمكن لأفندينا في هذه الأيام أن يسعى لجلاء جيش الاحتلال عن مصر بأسلوب ودي يمكن أن يرضي الانكليز ، وهو أن يقول أفندينا للعميد الإنكليزي : إذا كنتم في حاجة إلى إرسال من لديكم من جيش الاحتلال عندنا إلى «الترانسفال» فيمكنكم ذلك بمقتضى اتفاق معنا ترضونه لتأمين مصالحكم في مصر بدون وجود هذا الجيش ، بل إذا شئتم أخذ جيش متطوع من المصريين لمساعدتكم فإننا نقبل ذلك . . . أو ما يستحسنه أفندينا من الأسلوب بعد استشارة من يثق بهم من رجاله لاغتنام هذه الفرصة للاتفاق مع الإنكليز . . .

الخديوي : . . . هيه ! وما هو رأي الشيخ محمد [عبده] في هذا ؟

الشيخ رشيد : إنني لم أذكر هذا له ، وإنما هو رأي خطر في بالي ، فرأيت أنه يجب علي عرضه على صاحب البلاد .

(٥) هذا الحديث اشترك فيه رشيد رضا مع الخديو عباس ، ثم مع الأستاذ الإمام حول نفس الموضوع ، وكان رسولاً بين الخديوي والإمام .. فجاءت هذه الكلمات الهامة حصيلة لذلك الحوار .

الخديوي : . . . طيب . . . إذهب من هنا إلى عين شمس ، وأذكره للشيخ ثم ارجع إليّ فاخبرني برأيه فيه . .

***

الأستاذ الإمام : «للشيخ رشيد» : أتدري لماذا أرسلك إليّ ؟! إنما أرسلك لأجل أن يقول للورد كرومر ـ إذا وافقت على هذا الرأي ـ : إن الشيخ محمد عبده يغريني بأن أغتنم هذه الفرصة لطرد الجيش الإنكليزي من البلاد . . .

الشيخ رشيد : إنه ينتظرني لأحمل له جوابك ، فماذا أقول له ؟

الأستاذ الإمام : قل له : إن هذه مسألة مهمة يجب على أفندينا أن يتفكر فيها كثيراً قبل أن يبرم فيها رأياً .

شكل الإدارة المصرية مع الاحتلال(1)

- ١ -

«إن رأيي في الإدارة المصرية ، إذا بقيت الخديوية في عائلة محمد علي ، هو كما يأتي :

١ ـ أول وأهم قاعدة أساسية في تلك الإدارة هو أنه يجب أن لا يكون للجناب الخديوي أي سلطة تخوله التداخل في هيئات السلطة التنفيذية للنظارات . ولا إدارة

---

(١) هذا النص، الذي يتعلق برأي الأستاذ الإمام في شكل الإدارة المصرية في ظل الإحتلال البريطاني، جاء في خطاب بعث به إلى صديقه المفكر الإنجليزي الحر «ولفرد بلنت» وكان «بلنت» قد بعث إلى الأستاذ الإمام يستطلع رأيه في هذا الأمر ، وذلك بمناسبة عقد الإتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤م ، وهو الإتفاق الذي إنتكس بالآمال الوطنية المصرية لدى الكثيرين خطوات إلى الوراء . . فبعث الأستاذ الإمام إليه برأيه هذا في خطاب تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٠٤م . ولقد نشرت جريدة (اللواء) هذا الخطاب بعد وفاة الأستاذ الإمام بعامين سنة (١٩٠٧م) نقلاً عن كتاب «بلنت» (التاريخ السري للإحتلال) ، الطبعة الإنجليزية ، ومما يذكر أن الترجمة العربية لهذا الكتاب التي قام بها عبد اللطيف حمزة لم يرد فيها ذكر لهذه المراسلات ، ولقد راجعنا كذلك الطبعة الإنجليزية فلم نجد بها هذه الرسائل . . ونحن إنما نثبت هنا هذين الخطابين رغم عدم وجودهما في كتاب بلنت ولا في مذكراته لإحتمال أن يكون بلنت قد حذفها من هذه الطبعة ، إذ أنه قد ذكر في تقديمه للكتاب أنه راجع مواده مع الأستاذ الإمام وحذف بعض المواد التي قد تسيء إلى بعض الأصدقاء. وبعبارة أخرى : نحن نثبتها هنا، ولكنا لا نقطع بمسئولية الإمام عن ما فيها من أفكار .

الأوقـاف والأزهر ، ولا المحـاكم الشرعية ، بمعنى أنـه لا ينبغي أن يجعل (لتـداخله الشخصي) أثر ما في الإدارة المصرية مطلقاً .

٢ ـ يجب أن يشكل مجلس على نسق مجلس الشورى الحالي ، بوجه التقريب ، ولكن على نظام أقوَم ، وترتيب أمثَل منه ، وينبغي أن يكون الوزراء وكبار الموظفين أعضاء فيه ، وليس هناك ما يمنع من انتظام بعض كبار الموظفين من الإنكليز في الحكومة المصرية في سلك أعضائه ، ويكون من اختصاص هذا المجلس سن القوانين الجديدة .

٣ ـ ينبغي أن توضع حدود لتداخل السلطات التنفيذية الذي يدعيه المـوظفون الإنكليز كالمستشارين وغيرهم لأنفسهم ، حتى لا يكون الموظفون المصريون مجرد آلات صماء لا إرادة لهم ولا رأي يبدونه من تلقاء أنفسهـم .

٤ ـ أن يشكل مجلس إدارة في كل نظارة من النظارات كالحقانية والداخلية مثلاً ، ينتخب أعضاؤها بواسطة المجلس العام المتقدم الذكر ، وتكون وظيفة كل مجلس من هذه المجالس الإدارية البحث في تفصيلات المسائل المهمة ، ووضع المشرعات والقوانين والنظامات لكل مصلحة من مصالح الحكومة .

٥ ـ أن يوضع قانون لنـظارة المعارف يكـون اجبارياً بالنسـبة للشئون المتعلقـة بالمعارف العمومية والتعليم ، وينبغي أن يخصص قسم من الـدخل العمـومي للقيام بنفقات التعليم يكون كافياً لفتح مدارس للتعليم العام ، وأخرى للتعليم الفني تكفي لسد حاجات البلاد .

هذا هو رأيي بوجه عام قد أبديته لكم» .

- ٢ -[٢]

صديقي العزيز المحترم . .

أهدي عظيم تحيتي ، وأعتذر لك عن ابطائي في الرد على كتابك المؤرخ في ٨ يونية ، فإني كنت مشغولاً جداً بالامتحان في مدرسة المعلمين والأزهر وغيرهما ، ولم أجد وقتاً خالياً لأجيبكم فيه على كتابكم هذا ، لا سيما وأن موضوعه دقيق للغاية ويعوزه مزيد ترو ، ودقيق نظر .

وقد فكرت طويلاً ، وتذاكرت مع بعض أفاضل المصريين ، فوجدتهم مجمعين على أن من أول الضروريات لحسن الإدارة المصرية هو قيام الحكومة الانكليزية بضمان النظام في البلاد وكفالته ، ومعنى ذلك أنها تراقب استتبابه والمحافظة على استمراره ، وعلى الدستور الذي يمنح لمصر ، وأن لا تدع ذلك الدستور عرضة لتدخل الخديويين .

ومتى تمت هذه الضمانة ، ومنح الدستور ، لا تبقى حاجة إلى نزع سلطة الحكم من عائلة محمد علي ، ولا إلى تعيين أمير أوروبي ، فإن تعيين أمير أوروبي لا يصادف

(٢) هذا خطاب ثان من الأستاذ الإمام إلى «بلنت» يتعلق بنفس موضوع خطابه السابق ، رد به على خطاب «بلنت» المحرر في ٨ يونيو سنة ١٩٠٤م .

قبولاً من الأهالي ، ولا يساعدهم على تحسين حالتهم[٣] .

وأما الدستور فينبغي أن يراعى فيه ما سأذكره من المسائل الآتية بصفة خاصة :

(١) أن تناط جميع شئون الحكومة بسلطة من السلطتين الآتيتين :

أولاً ـ تناط بسلطة تشريعية تسن القوانين الإدارية والقضائية .

ثانياً ـ تناط بسلطة تنفيذية تكلف بتنفيذ تلك القوانين ، وأن تحصر السلطة التشريعية في مجلس نواب أو وكلاء يزيد عدد أعضائه عن أعضاء مجلس الشورى الحالي ، وتكون دائرة اختصاصاته الحالية ، بحيث تحترم قراراته ، وتكون واجبة التنفيذ ، وأن لا يسمح للوزراء بعدم احترامها ومراعاتها مهما كانت ظروف الأحوال .

وهذا المجلس هو الذي يسن القوانين كافة ، وتُنْتَخَب الوزارة من بين أعضائه .

وأن تحصر السلطة التنفيذية في الوزارة التي تخول حق تقديم مشروعات القوانين ، بحيث لا تستأثر بسنها وحدها ، لأن حق سنها هو من اختصاص مجلس النواب .

(٢) أن تناط جميع مسائل الحكومة التي ليس لها ارتباط بسن القوانين بالوزارة ، حتى منح الرتب والنياشين ، وأن لا يترك من أشغال الحكومة شيء مطلق للجناب الخديوي ، وأن يناط بها أيضاً أمر المصالح المختصة بالتعليم الديني وغيره ، والمحاكم الشرعية والأهلية ، وتوزيع الرتب والنياشين ، دون أن يسمح لسموه بأي تدخل فيها مطلقاً[٤] .

(٣) إذا فرض أن كان بعض الوزراء من الإنكليز ، وكان لهم مرءوسون من المصريين ، فإنه ينبغي أن يعطى هؤلاء المرءوسون المصريون أو الوزراء الثانويون سلطة تسمح لهم بأن يفصلوا في جميع المسائل المختصة بالدين وما أشبه ذلك تحت مراقبة الوزراء الأصليين بحيث لا يكون الموظفون المصريون مجرد ألعوبة في أيديهم كما هو الحال الآن .

(٣) كان «بلنت» قد استطلع رأي الأستاذ الإمام في فكرة تعيين إنجلترا لأمير أوروبي على مصر بدلاً من أفراد أسرة محمد علي ، إذا ما رفضوا قبول الحكم في ظل الدستور .

(٤) يلاحظ ، أن هذا الخطاب ، مثل سابقه ، قد اتخذ فيهما الأستاذ الإمام موقفاً معادياً من الخديو فلقد كتبا في فترة الجفوة بينهما .

وينبغي أن تلغى وظائف جميع المستشارين ، اكتفاء بهؤلاء الوزراء ، وفي هذه الحالة تقضي الضرورة بأن يكون رئيس الوزراء مسلماً ، بحيث يكون مركزه الرسمي محدوداً بوظيفة الرئاسة دون أن يشغل رئاسة نظارة من نظارات الحكومة .

(٤) أن يكون جميع الموظفين الآخرين في الحكومة من المصريين ، أعني أن المديرين ووكلاء المديريات وقضاة المحاكم الأهلية ابتدائية كانت أو استئنافية وأعضاء النيابة وغيرهم يكونون مصريين ، ويجوز تعيين انكليز كمفتشين وتعيينهم أيضاً في بعض وظائف في المصالح الهندسية والمعارف وفي الوظائف الصناعية التي يحتاج الأمر فيها إلى معارف خاصة إذا لم يوجد مصري تتوفر فيه الإحاطة بتلك المعارف الفنية .

على أنه يجب على كل حال أن يحصر عمل أولئك الموظفين الأجانب فيما هو داخل ضمن دائرة اختصاصهم فقط ، وأن يكونوا خاضعين لمراقبة الوزراء ، بحيث لا يخولون أقل سلطة إدارية أو قضائية تفضي إلى إضعاف نفوذ الموظفين المصريين .

(٥) أن يخول أعضاء مجلس النواب الحق في أن يسألوا النظار عن تنفيذ القوانين ، وينتقدوهم على ما يفرط منهم من الخطأ أو يقع من الخلل في الأعمال، ويتحتم على النظار أن يبينوا أسباب ما يقومون به من الأعمال ، وإذا وقع خلاف بين النواب والنظار يوكل أمر حل ذلك الخلاف إلى لجنة تشكل من خمسة أعضاء من مجلس النواب ينتخبون بالاقتراع السري ، وخمسة آخرين من أعضاء محكمة الاستئناف ويكون حكم هذه اللجنة بالأغلبية المطلقة .

ويجوز زيادة أعضاء هذه اللجنة بإضافة أعضاء آخرين عليها من مجلس النواب ومحكمة الاستئناف .

وإني أعتقد أنه لو وضع نظام دستوري على هذا النمط ، وضمنته الحكومة الانكليزية ، لقام بحاجة البلاد ولنالت حكومتها استقلالاً لم تعرف له مثيلاً .

وينبغي أن لا ننسى إعادة تنظيم شئون المعارف والتعليم ، فإن هاتين المسألتين هما من أمس الأمور التي يبدأ مجلس النواب بمباشرة الاشتغال بها .

الإمضاء

محمد عبده

***

قد نسيت أن أتكلم عن الحربية ، فأقول : إن السردار الإنكليزي وبعض الضباط الإنكليز يبقون في الجيش المصري ، ولكن يجب أن يشغل المصريون ما بقي من وظائف الجيش ، وإذا فرض وقامت بعض صعوبات بشأن ذلك ، ورأت الحكومة الإنكليزية وجوب وجود قواد إنكليز فيه ـ أعني «باشاوات» ـ فلا ضرر من ذلك(٥) .

***

نحن(٦) لا يهمنا أن يبقى الإنجليز سنة أو اثنتين أو خمسة ما داموا سيشركوننا في الأمر ، إلى أن يقوى حزب الفلاحين ، ولكن إذا كانت هناك فكرة مبيتة بضم مصر فإننا نقبل الاستبداد التركي الضعيف على هذا الخسران المبين ، فإن قمتم بالجلاء غداً فثق أننا جميعاً نفرح ونغتبط .

***

إن(٧) الدول الأوروبية العظمى تفكر جدياً في استبدال الحامية الإنجليزية بحامية تركية . أعتقد أن هذا الحال أخف ضرراً من غيره ، إذ لو جيء بجنود فرنسية أو إيطالية لأصبحت مصر تحت رقابة دولية .

إن النظار تحدثوا بهذا الموضوع عند انعقاد جلستهم الأخيرة ، واللورد كرومر اشترك في المناقشة ، وعلى كل فإنني أتمنى أن ينتهي الأمر إلى احتلال تركي ، لأنه لا أمل الآن في انتهاء الاحتلال البريطاني وتسليم البلاد إلى حكومة وطنية بكل معنى الكلمة .

---

(٥) هذه الفقرة الخاصة بالحربية والجيش كتبها الأستاذ الإمام في صورة تذييل لخطابه إلى «بلنت» بعد الفراغ منه وتوقيعه .

(٦) هذه العبارة من حديث للإمام إلى «بلنت» في فبراير سنة ١٨٩٣م إستخرجناها من مذكرات «بلنت» . انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩م ، ترجمة محمد أمين حسونة .

(٧) هذه الفقرة من حديث الأستاذ الإمام إلى «بلنت» في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ . انظر (كوكب الشرق في ١٣ اغسطس سنة ١٩٣٢م) .

إعانة ضحايا معارك السودان

المنشور . . .[1]

قد عرف الكافة ما جاد به الجند المصري الذي سيق على البلاد السودانية مما يخلد له ولبلاده المجد والفخار ، ولم يخف على أحد ما أصاب تلك الجنود في الأيام الأخيرة من قتل بعض ضباطهم وأفراد عساكرهم ، وجرح عدد كبير منهم ، وإن كان ما أصابهم قليلاً في جانب الظفر الذي نالوه بمعونة اللّه وثباتهم وشجاعتهم .

ومن المعلوم أن من قتل منهم ترك أيتاماً وأهلاً فيهم الضعفاء وذوو البأس ، ومن جرح قد يعجز عن الكسب ، ولو شفي ، ويحتاج إلى ما يقيم أوده ولو إلى أجل ، ومكان هؤلاء الشجعان من أهالي البلاد هو مكان الأخ الكريم من أخيه ، أو العضو الشريف من البدن السليم ، ولا يسمح ذو مروءة أن يدع أخاه في مثل هذا المصاب يذهب فريسة الحاجة ، والبدن السليم لا بد أن يألم لما يصيب أعضاءه ، ولهذا كان لأنباء ذلك المصاب هزة في قلوب الكثيرين من أهل الإحساس الطاهر في جميع الطبقات ، وأفاض كثير من الجرائد في استنهاض الهمم لمساعدة أولئك الرجال أو أهلهم ، وكان لكل واحد من سكان القطر المصري أن يبتدىء بدعوة باقيهم إلى هذا العمل المجيد ، والبادي في

---

(١) كتب الأستاذ الإمام هذا المنشور الذي وزع على الصحف ، بوصفه رئيس اللجنة التي تكونت لإعانة جرحى وأرامل وأيتام الجيش المصري الذي حارب في السودان . . وكان تأليف هذه اللجنة في ١٦ إبريل ١٨٩٨م . . ومن المنشور تتضح مناسبة تكوينها وملابساته .

الخير ، الداعي إليه هو في الحقيقة خادم لمن ينهضه ، فإنه إنما يفتح سبيلاً لظهور كرم السجية ، وسطوع ضوء الحرية .

وقد قام بعض الأعيان من أهل العاصمة بتأليف لجنة للسعي في جمع إعانة لمساعدة أولئك الجرحى وأهالي القتلى ، وعرضوا ما أرادوا الشروع فيه على الجناب الخديو الفخيم ليكون العمل تحت رعايته ، فتفضل جنابه السامي بقبول ذلك على جاري سنته الشريفة في تقدير الأعمال الخيرية ، فاجتمعوا يوم الثلاثاء ٥ ذي الحجة سنة ١٣١٥ هـ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٨٩٨ م بمنزل صاحب السعادة أحمد سيوفي باشا ، وانتخبوا الداعي رئيساً ، وسعادة أحمد سيوفي باشا أمين صندوق للإعانة ، وحضرة أحمد فهمي زغلول بك كاتب سر اللجنة[٢] ، ثم عرض الأمر على الجناب السامي فسُرَّ به ، وكان أول من شرف العمل بالاكتتاب وتفضل به ، وكذلك اكتتب صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار [٣] وبقية حضرات النظار . ثم أخذت اللجنة تتابع عملها في دعوة أهل الخير للاشتراك في مساعدة اخوانهم .

وحيث أن . . . تكم من أهل الفضل وذوي الهمة والمروءة ، رأيت أن أبعث إليكم بهذا ، رجاء أن يُرى لهمتكم الأثر الجليل ، في هذا العمل الجميل ، مع العلم بأن من يتفضل بدفع شيء من المعونة لإخوانه المصابين فإنما يفعل ذلك لمحض الشفقة والرحمة ، وصدورا عن الهمة والمروءة ، ومن المعلوم أنه لا ينقص مال من صدقة ، ولن تخذل أمة كان التعاون من سجاياها ، فأرجو أن تساعدوا بما استطعتم ، وأن تقبلوا المساعدة ممن يليكم ويقرب منكم ، وما يجتمع لديكم تتفضلون بإرساله إلى سعادة أمين الصندوق أحمد سيوفي باشا بمصر ، ويرسل إلى . . . . تكم الإيصال حسب العادة ، والله لا يضيع أجر المحسنين .

تحريراً في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣١٥

رئيس اللجنة
محمد عبده

---

(٢) لقد شارك في تأسيس هذه الجمعية أمين فكري باشا ناظر الدائرة السنية ، ومحمد طاهر باشا محافظ العاصمة ، ويوسف سليمان بك رئيس نيابة العاصمة ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، وأحمد بك أرناؤد وعبد الرحيم بك من أعيان العاصمة ، والحاج محمد الحلو وكيل دولة المغرب الأقصى ، والخواجة شمعون آربيب .

(٣) كان يومئذ مصطفى فهمي باشا .

دفاع عن لجنة ضحايا معارك السودان

حضرة الأستاذ الفاضل صاحب جريدة «المؤيد» الغراء[٤] . .

اطلعت الآن في عدد جريدتكم الصادر بتاريخ أمس على جملة من الحوادث الداخلية تتعلق بلجنة إعانة المصابين بشجاعتهم من الجيش المصري المحارب في السودان ، فرأيت فيها ما حملني على تحرير هذه السطور رجاء نشرها في العدد الذي يصدر اليوم .

أبدأ ببيان مقصد اللجنة من القيام بجمع الإعانة لأولئك المصابين : أظهر الضباط والجند المصري شجاعة وثباتاً في قتال محاربيهم ، حمدهم عليها الأجنبي ، وحق أن يفتخر بهما الوطني ، وقد أجمع علماء الأخلاق على أن الشجاعة من الفضائل التي لا ترسخ في نفوس الأفراد من أمة ، ولا تعم الأغلب من آحادها ، إلا إذا عرفت الأمة مقدارها ، وسندتها بالقول والعمل ، وهذا كان أول باعث لأول متكلم في هذا

---

(٤) كتب الأستاذ الإمام هذا الخطاب إلى صاحب «المؤيد» رداً على تعليق الأخير على «منشور» اللجنة . فلقد قال بخصوصه ، إن الحكومة تتعاطف مع أهدافه ، لأن حرب السودان تتم بقيادة الإنجليز ولمصلحتهم ، بينما هذه الحكومة قد سبق ولم تناصر التبرع لمعونة الدولة العثمانية على محاربة أعدائها . . إذ أصدر ناظر الداخلية يومئذ منشوراً ينبه فيه على أن التبرع «للجنة الإعانة العسكرية الشاهانية» إختياري محض ، ولم يفعل مثل ذلك في هذه المناسبة ، وقال المؤيد : «فهل للحكومة مكيالان في مشروعات الإكتتاب الإختياري ؟! أو ذاك مشروع مبغض عند الإنجليز وهذا زلفى إليهم» ؟! فرد عليه الأستاذ الإمام بهذا الخطاب .

المشروع ، مشروع الإعانة ، واللّه شهيد على ما في نفسه[٥] ، وهذا الغرض من الإعانة ظاهر في نص المنشور الذي نشرته اللجنة .

خلف المقتولون أيتاما ، وقد يعجز المجروحون عن الكسب ، وقد علمنا أن الحكومة لا يمكنها أن تفي بحاجة أولئك وهؤلاء ، ولم يصابوا باليتم أو العجز في دنيئة ولا خطيئة ؟ فسواء كانت حرب السودان صواباً في نظر السياسة أو خطأ ، فهؤلاء على كل حال ليسوا بمجرمين ، بل أتوا إظهار ثباتهم أو جاء في ذلك أولياؤهم بما يعدون فيه من المحسنين ، فلا يليق بأمة فيها قطرة دم من الحياة أن تدعهم يمدون الأيدي بالسؤال ثاني يوم أدوا فيه أو أدى عائلوهم حق تلك الفضيلة الجليلة ، فضيلة الشجاعة ، فهذا باعث من الرحمة ، وداع من الشفقة ، ليس أعضاء اللجنة أول من يشعر به من المصريين ، بل في ظنهم أن أصغر مصري يساويهم فيه ، وابتداؤهم بدعوة إخوانهم إنما هو خدمة لهذا الشعور الذي لا يسلبه إنسان إلّا بخذلان من اللّه .

وعلى ذلك أرجو أن لا يتكرر بعد هذا أن الإعانة للجيش كأنها إعانة للحكومة نفسها على الحرب ، فإنا نعلم أن الحكومة تحارب إذا قدرت على الحرب وتتركها إذا عجزت عنها ، وهي أعلم بما تلقاه في الحالين ، وإنما سعي اللجنة في إعانة من أصيب في تلك الحروب ، كما أرجو من حضرتكم إذا سمحتم بكتابة شيء يختص بأعمال اللجنة أن تعنونوها بالاسم الذي وضعته لنفسها وقبلها به الجناب الخديو الأفخم تحت رعايته دون سواه .

ثم ذكرتم أنكم علمتم أن أعضاء اللجنة أرسلوا بمنشورات إلى حكام المديريات الذين وزعوها على حكام المراكز لدعوة القادرين . . إلخ . . فأبشركم أن هذا العلم غير صحيح ، فإن المدير أرسل إليه منشور واحد كما يرسل إلى غيره من الأعيان لعله يكتتب بصفة أنه مصري ، ويدعو أصدقاءه إن أمكنه إلى الاكتتاب ، فإن وظيفته لا تحظر عليه أن يخاطب صديقاً في ذلك .

وأزيدكم أن بعض المديرين عندما وصله ذلك المنشور الواحد تحير فيما يصنع به ، كأنه ظن أنه لا يباح له أن يدعو ولو أصدقاءه للإحسان ، ولا زال في حيرته حتى أرشده

---

(٥) أي نفس الأستاذ الأمام «أول متكلم في هذا المشروع» . .

مرشد إلى أن من السهل عليه أن يحمل على الاكتتاب أحباءه من أهل القاهرة أو بلد آخر ، ففعل .

أما توزيع المنشورات على الأعيان ، سواء كانوا حكاماً أو غير حكام ، فهو عمل اللجنة ، والناس موكلون إلى اختيارهم ، فمن شاء قبل ومن شاء لم يقبل ، وكثير من الأعيان طلب من اللجنة أن تعتبره مشتركاً بدون دعوة ، ومعارف أعضاء اللجنة من أهل اليسار في القطر ليسوا والحمد لله بقليل ، وليس بقليل أيضاً من يجد وجدان أعضاء اللجنة كما ذكرنا .

وأما كلمة «الزلفي» التي جاءت في سؤالك لعطوفة رئيس النظار ، فلا أظنك قد قصدت معناها ، فإنك تعلم فيما أظن أن أعضاء اللجنة الذين قد بلغتك أسماؤهم لا يغمز عليهم بمثل هذه الكلمة .

ثم لاأخالني مخطئاً إذا قلت : إنك تعلم الفرق بين عمل هذه اللجنة وبين عمل لجنة الإعانة السابقة ، فهذه لإعانة المجروحين والأيتام من أهالي البلاد ، وتلك إعانة دولة عظيمة كالدولة العثمانية على نفقات الحرب قبل وقوعها أو في أثنائها قبل أن يصاب فيها المجروحون بشيء ، ولذلك قد كان للجرحى والأيتام معونة أخرى بعد ما وقعت الوقائع ، وربما اختلف شأن الحكومة في العملين ، فكان الأجدر بمثلك أن يلتمس هذا الفرق دون أن ينبه الحكومة أو يحرضها على أمر كان يلومها عليه في نفسه بقلمه .

ولو سلمنا بتمام المشابهة بين العملين ، أفما كان من إنصافك ما يسع السكوت عن الحكومة أو حمدها على ترك عمل لم تسلم من اللائمة فيه في اعتقادك ، ويمكنها أن تتوب عنه وتنيب إلى الله في عدم العودة إليه ؟

فإذا فرضنا أن هذا السؤال كان حقاً لا بد من أدائه ، كما قلت ، أفما ان الأليق بدعوتك إلى الإحسان أن تؤجله إلى ما بعد نهاية العمل الخيري الذي تكرر الدعاء إليه ، حتى لا يحدث عن مثله صد عن سبيل تحمل أنت على السلوك فيه والاستقامة عليه .

رجائي في إنصافك أن تنشر هذه الكلمات في العدد الذي يصدر في هذا اليوم ،

دفعاً لما أوهمته عبارتك أمس ، وأن تجري فيما تنشره عن أعمال اللجنة على حسب ما يقتضيه مقصدها السابق ذكره . وأن لا تجعل للظنون عليك سلطاناً ولا للحق عليك مقالاً . والسلام .

رئيس اللجنة

محمد عبده

المصريون

إن أطفال المصريين أذكى من أطفال سائر الشعوب ، وإن شبانهم من أنشط الشبان وأمضاهم عزماً وهمة وإقداماً ، ولكن المصري يدب فيه الهرم المعنوي منذ استكمال الخامسة والعشرين فيخلد إلى الراحة والتمتع باللذات ، وتقعد به همته عن الجهاد والكدح في سبيل المصلحة العامة .

***

واللّه[1] لو أن في مصر مائة رجل لما استطاع الإنكليز أن يقيموا فيها، أو لما استطاعوا أن يعملوا عملاً إذا أقاموا ، إن في مصر مئات أو آلاف من الرجال يفهمون كل شيء ، ولا ينقصهم العلم بما يجب للبلاد ، ولكنهم فاقدون للإرادة وقوة العزيمة ، فلا تكاد تجد عشرة منهم يتحلون بهما ، وهما الصفتان التي لا ينفع بدونهما علم ولا يقوم عمل .

أرأيت هذا الرجل ـ مصطفى باشا فهمي ـ الذي يصفه الوطنيون بالخيانة للبلاد ؟ إنه ذكي نبيه ، ويحب خير البلاد ومصلحتها ، ولكنه ضعيف الإرادة ، بل فاقدها ،

---

(١) هذه الفقرة ـ المتوسطة هذا الحديث ـ قالها الأستاذ الإمام عندما إشتد غضبه من عزم الحكومة تعيين قاضيين من قضاة محكمة الإستئناف الأهلية عضوين في المحكمة الشرعية العليا . . وفقرات هذا الحديث الثلاثة أفضى بها الأستاذ الإمام إلى الشيخ رشيد رضا .

ولولا ذلك لأمكنه ، بما نال من ثقة سلطة الاحتلال به ، أن ينفع البلاد نفعاً عظيماً ، ويدفع عنا أذى كثيراً ، ولكنه لا يدري هذا .

***

إن الشعب المصري لا يفنى ولا يندغم في غيره من الشعوب التي تغلبه على حكومته ، وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل الغلب وفقد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل نسله كما وقع لشعوب أخرى ، بل يعيش في كل حال، يأكل ويشرب ، ويلهو ويلعب ، ويتزوج وينسل ، ويحفظ مشخصاته القومية ، والحكومات أعراض تزول ، وهو لا يزول .

ولكنني صرت في ريب من بقاء هذه المزية فيه بما علمت من سريان جريمة السكر من الأمصار إلى الأرياف ، وابتلاء الفلاحين بهذه الأشربة الكحولية السامة ، وفشوا الزنا فيهم ، وكل منهما يعطل الجهاز التناسلي أو يضعفه ، فإذا لم يتدارك هذا الخطر بالتربية الدينية والتعليم المشتمل على القواعد الصحية ، وتغذية ذلك بإصلاح خطابة المساجد وبث الوعاظ والمرشدين فيها ، فإن الشعب المصري نفسه على خطر الانحلال والزوال(٢) .

إن مصر ستبقى للمصريين ، لأنهم لا يفتئون يتناسلون ، وإن تحكم فيهم الاستبداد واستحوذ عليهم الذل والاضطهاد ، وبلادهم الزراعية لا تنتج إلا بعملهم ، ولا مندوحة لمن يمتلكها عن استعمالهم فيها ، لأنهم يرضون من الأجر القليل ما لا يرضاه غيرهم ، فالبلاد لا تستغني عنهم ، والذي يحكمهم من غير جنسهم إما أن يضطر إلى تركهم وشأنهم وإما أن يتجنس بجنسيتهم ويكون منهم .

***

[إلّا](٣) أن هذه السموم الكحولية التي يشربونها من غير عقل ، مع فشو الداء الزهري بانتشار الفاحشة لا بد أن تكون من أقوى عوامل تقليل النسل وضعف

---

(٢) الفقرتان التاليتان لهذه الفقرة من هذا الحديث ، هما تعبير جديد ومفصل عن نفس الفكرة التي تناولها الإمام في هذه الفقرة .

(٣) مزيدة من عندنا لربط السياق ، حيث أن حديث الأستاذ الإمام هذا ، عن المصريين ، هو كلمات جمعناها كي تكون هذا الموضوع .

المواليد ، كما هو الشأن في فرنسا التي يراعي أهلها في هاتين الآفتين قواعد الطب في الجملة ، ولا يعرف المصريون شيئاً من ذلك .

ثم إن التفرنج علمهم الترف والتنعم ، حتى أنك لترى في القرى الصغيرة والمزارع من الإسراف ما لا تراه في المدن العظيمة . ونتيجة هذا كله أنهم إذا لم يتداركوا هذه الآفات قبل تعميمها فلا يبعد أن ينقرضوا كما انقرض هنود أمريكا ، وإن بقيت لهم بقية فإنها تدغم في الأمة المتغلبة عليهم وتتجنس بجنسيتهم .

* * *

رياض ونوبار

* إن رياض باشا ، برغم كونه مستبداً ، رجل شريف ، وهو أفضل من تجران وبطرس وأرتين ، لأن هؤلاء كلهم مسيحيون لا يريدون خيراً بنشر روح التعليم الإسلامي . ولعله ينجح في جعل الخديوي يستعين به وبطبقة من الشبان المسلمين المتعلمين ، ويقصي عنه الأرمن والمسيحيين[٤] .

* إن اليأس قد تغلب على شعور الحزب الوطني بسبب استقالة رياض باشا وعودة نوبار باشا إلى الحكم ، ذلك لأن نوبار يمثل سيادة رجال المال والمضاربين الذين سيتمتعون في عهده بالرخاء والرفاهية ، إذ سيحكم البلاد فريق من الأجانب النازحين من كل صوب[٥] .

اضطهاد القبط[٦] :

إن النظرية القائلة بأن (المقوقس) هو «سيرس» بطريق الاسكندرية ، نظرية خاطئة . إن المقوقس قبطي ، وهو حاكم منفيس . . وإن جماعة القبط في مصر في ذلك

---

(٤) مذكرات بلنت في فبراير سنة ١٨٩٣م (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩م . ترجمة محمد أمين حسونة .

(٥) المصدر السابق في ١٥ إبريل سنة ١٨٩٤م . (كوكب الشرق) في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢م .

(٦) المصدر السابق في مارس سنة ١٨٩١م . وكان حديث الإمام إلى «بلنت» تعليقاً على كتاب «بتلر» (فتح العرب لمصر) . انظر (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩م .

الوقت رحبوا بالفاتحين العرب ليخلصوهم من ظلم الرومان ، وإلا كيف أتيح للقبط أن ينالوا من عمرو بن العاص ما نالوا من امتيازات وعهود طيبة وحكم ذاتي تمتعوا به عصوراً متتالية ؟! . . . إن الحروب الصليبية ، وبالأخص هجوم الصليبيين على مصر ، هو الذي جعل القبط موضع الاضطهاد بسبب أنهم أعلنوا هواهم في جانب الصليبيين .

رسالة إلى عالم جزائري[1]

حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الحليم سمايا . . حفظه الله ،

لا يزال يؤنسني مثال من علمك وفضلك ، ويعجبني رفيق من كمالك ونبلك ، وما كان ذلك ليفارقني بعد أن صار بضعة مني ، ولو كشفت لك من نفسك ما كشفت لي منها لعلمت مقدار ما آتاك الله من نعمة العقل والأدب ، ولعرفت أنك ستكون إمام قومك ، تهديهم إن شاء الله سبل الرشاد ، وتبصرهم بما يوفر عليهم الحظين ، حظ المعاش وحظ المعاد . هذا هو أملي الذي أسأل الله تحقيقه . فخذ من الوسائل ما يبلغك بفضل الله غاية ما يرمي إليه استعدادك، وأفضل ذلك، فيما أرى، استمرارك على مزالة كلام البلغاء من أهل اللسان العربي، وإتمام ما سبقت لك البداءة فيه من اللسان الفرنسي، ثم دراسة أخلاق البشر ، وما يكون له أثر في تحويلها بتدقيق يجدر به لقب التحقيق ، ومن ذلك النظر في تاريخ الأمة الإسلامية ، وتنقل الدين في أطواره ، وعلل ذلك وأسبابه ، حتى يتيسر الحكم في أمراض النفوس، وحسن اختيار الدواء الذي يناسبها . ثم التقدم إلى كل سريرة بما لا تشمئز منه ، ولا تبادر بالنفرة عنه ، وبذل الجهد في حمل الهمم على طلب العلم لتستنير به البصائر في العمل ، وشحذ العزائم على الجد في السعي والكد في كسب الرزق من وجوه الحل ، والإنفاق منه في سبيل المنافع

---

(١) كتبها الأستاذ الإمام من «بلرم» عاصمة صقلية ، أثناء رحلته إليها .

وطرق الخير ، وأن يكون ذلك كله ديدنا للداعي لا يفتر عنه ، حتى يكثر في الناس من هو جدير بالنسبة إلى رب الناس .

ولك في ذكاء ولدنا الفاضل الشيخ محمد بن مصطفى بن الخوجة ، وإخلاص حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ مفتي الحنفية ما يساعدك على ما تقصد من نفع العامة ونصح الخاصة .

وإني وإن كنت على ثقة من كمال عقلك ، ومعرفتك بما إليه حاجة المسلمين اليوم فإني لا أجد مندوحة عن التصريح بالتحذير من النظر في سياسة الحكومة أو غيرها من الحكومات ، ومن الكلام في ذلك ، فإن هذا الموضوع كبير الخطر ، قريب الضرر ، وإنما الناس محتاجون إلى نور العلم ، والصدق في العمل ، والجد في السعي ، حتى يعيشوا في سلام وراحة مع من يجاورهم من أهل الأمم الأخرى ، ولا يتعلقوا من الوهم بحبال تنقطع في أيديهم متى جذبوها ، فيسقطوا ، والعياذ بالله ، فيما لا منجاة منه .

بلرم ٣٠ جمادي الآخرة سنة ١٣٢١(٢)

محمد عبده

---

(٢) هجرية ، ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٣ م .

استعانة المسلمين
بالكفار وأهل البدع والأهواء.

لنصرة الملة وحفظ حوزة الأمة[1]

بسم اللّه الرحمن الرحيم

تمهيد :

الحمد للّه رب العالمين، وصلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد . . فقد ألقى إلي أستاذ من أساتذة الجامع الأزهر ، وهو موظف كبير في المحاكم الشرعية ، سؤالاً وارداً من الهند إلى بعض أنسبائه ، يطلب الجواب عليه .

والسؤال موجه إلى العلماء ـ لا إلى عالم واحد ـ كما هو مذكور في نصه . فرأيت أن

---

(١) لهذه الفتوى ، سؤالاً وجواباً ، أهمية خاصة ، فهي ذات طابع سياسي ، ذلك أن الفئة المستفتى في شأنها هي من مسلمي الهند الذين قامت بينهم وبين المستعمرين الإنجليز صلات تعاون وعلاقات ود . . وهي علاقات كانت محل نقد من جانب من الحركة الوطنية الهندية . . وجواب الأستاذ الإمام على هذا يعكس موقفه وفهمه لموقف الإسلام إزاء قضية كان يعيشها هو ومدرسته في مصر يومئذ ، عندما قامت بينهم وبين سلطات الإحتلال الإنجليزية علاقات رأوا استثمارها فيما رأوه مصلحة للأمة ونهوضاً بالتربية والتعليم في البلاد (انظر حديثنا عن موقفه السياسي ، وجهده في التربية والتعليم ، في دراستنا عن فكره السياسي والإجتماعي في صدر هذا الجزء) . ونحن لم نذكر من الأجوبة التي قدمت عن هذا السؤال ، بالطبع ، سوى جواب الأستاذ الإمام . . ومن يرد الإطلاع على أجوبة أصحاب المذاهب المختلفة من علماء الأزهر فليرجع إلى (تاريخ الأستاذ الإمام) جـ ١ ص ٦٤٨ ـ ٦٦١ .

يكون الجواب عليه محتوياً على مقال كثير من أفاضل العلماء وقد انتدب حضرة حامل السؤال إلى كتابة ما أجده من الكتاب والسنة وأقوال علماء الحنفية في موضوعه ، وأرسلت نسخة من السؤال إلى حضرة الأستاذ شيخ الحنابلة في الجامع الأزهر ، فورد منه ما رأى أن يجيب به . وكلفت جماعة من أساتذة الشافعية والمالكية أن يكتبوا ما يعتقدون أنه الحق في جواب السؤال ، فكتبوا وأشبعوا ، جزاهم اللّٰه خيراً .

وإني أبتدي بما أجاب به أفاضل الشافعية والمالكية ، بعد ذكر السؤال ، ثم أثني بجواب شيخ الحنابلة ، وأختم بمقال الأستاذ الحنفي ، ثم بما يعن لي أن أضمه إلى أقوال جميعهم . واللّٰه الموفق إلى الصواب ، وهو الهادي إلى الصراط المستقيم .

***

نص السؤال الوارد من الهند :

ما يقول السادة العلماء في جماعة من المسلمين يقرون أنهم على عقيدة أهل السنة والجماعة ، ومن تابعي فقهاء الأئمة الأربعة، ويسعون في تحصيل الألفة والاتفاق بين أهل الإسلام ، ويدعون أهل الثروة واليسار إلى تربية أيتام المسلمين وإلى إشاعة الإسلام في مقابلة حملات الكتابيين وصولات الوثنيين ، إلا أنهم مع ذلك يستعينون بالكفار وأهل البدع والأهواء لنصرة الملة الإسلامية ، وحفظ حوزة الأمة المحمدية ، وجمع شملهم واتحاد كلمتهم ، فهل مثل هذه الاستعانة تجوز شرعاً ؟ وهل لها نظير في القرون الثلاثة الفاضلة ، المشهور لها بالخير؟ وهل يجوز لأحد من المسلمين أن يعارضهم في هذه الأعمال الجليلة والمقاصد الحسنة ، ويسعى في تثبيط الهمم عن معاونتهم ، والتنفير من صحبتهم، نظرا إلى أنهم يستعينون فيها بالكفار وأهل البدع والأهواء ، ويدخلون مجالسهم ويخالطونهم لمثل هذه المصالح العامة ؟ وما حكم من يرميهم ـ لمجرد هذه الأعمال ـ بالكفر والتضليل وسوء الاعتقاد والخروج من أهل السنة والجماعة ؟ .

***

الجـــواب

.... هذا ما ذكره هؤلاء الأفاضل .. ثم نقول :

المطلع على ما نقله حضرات الأساتذة من علماء الجامع الأزهر من نصوص الكتاب والسنّة وأقوال الأئمة والعلماء من أهل المذاهب الأربعة يعلم حق العلم أن ما يفعله أولئك الأفاضل دعاة الخير هو الإسلام ، ومن أجل مظاهر الإيمان ، وأن الذين يكفرونهم أو يضللونهم هم الذين تعدوا حدود اللّٰه وخرجوا عن أحكام دينه القويم .

أولئك الدعاة إلى الخير قاموا بأمر اللّٰه في قوله : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون . . .﴾(١) . . وأما خصومهم فقد خالفوا نهي اللّٰه سبحانه في قوله ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينـات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾(٢)، وإن كانوا يعتقدون كفر أولئك المؤمنين حقيقة فالمفتى به ، عند الحنفية ، أنهم يكفرون بذلك لاعتدادهم الإيمان وأعماله كفراً ، وهو جحود لما جاء به محمد ﷺ ، وإن كانوا يقولون ذلك نبزاً بألسنتهم فأخف حالهم أن يدخلوا في الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا ، وقد قال اللّٰه فيهم : ﴿إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة﴾(٣)، لأنهم يضللون من يؤمن باللّٰه واليوم الآخر وبما جاء به محمد ﷺ ،

(١) [آل عمران : ١٠٤] .

(٢) [آل عمران : ١٠٥] .

(٣) [النور : ١٩] .

ويرمونهم بالفسق في أعمالهم ، وهو إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا ، وما أعظم الوعيد عليه في قوله : ﴿لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة﴾ ، فهو من فظائع الكبائر .

بقي أن بعض الجهلة المتشدقين ربما تعرض لهم الشبهة في فهم قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم﴾(٤)، إلى آخر الآية ، وقوله تعالى : ﴿ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب اللّه عليهم ما هم منكم ولا منهم ، ويحلفون على الكذب وهم يعلمون﴾(٥)، وقوله تعالى : ﴿لا تجد قوماً يؤمنون باللّه واليوم الآخر يوادون من حاد اللّه ورسوله ولو كانوا آبائهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم﴾(٦) وقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا باللّه ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي ، تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ، ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل﴾(٧)، وما لم أتذكره مما قد يكون فاتني من الآيات التي تصرح أو تشير إلى المنع من موادة المؤمنين لغير المؤمنين . . على أنه لا شبهة لهؤلاء الجهلة في مثل هذه الآيات تسوغ لهم تفسيق إخوانهم أو تكفيرهم بعد ما جاء في الآية المحكمة في قوله تعالى : ﴿لا ينهاكم اللّه عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن اللّه يحب المقسطين . إنما ينهاكم اللّه عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾(٨)، وبعض ما جاء من القصص الذي قصه اللّه علينا لتكون لنا فيه أسوة إذ قال : ﴿وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلاتطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾(٩) ، وبعدما أباح اللّه لنا في آخر ما أنزل على نبيه ﷺ ، نكاح الكتابات ، ولا يكون نكاح في قوم حتى تكون فيهم قرابة المصاهرة ، ولا تكون تلك القرابة حتى تكون المودة .

---

(٤) [آل عمران : ١١٨] .

(٥) [المجادلة : ١٤] .

(٦) [المجادلة : ٢٢] .

(٧) [الممتحنة : ١] .

(٨) [الممتحنة : ٩] .

(٩) [لقمان : ١٥] .

وحقيقة ما جاء في الآيات الدالة على النهي عن موالاة غير المؤمنين أو موادة الفاسقين والمحادين اللّه تعالى ، أنه نهى عن الموالاة في الدين ، ونصرة غير المؤمن على المؤمن فيما هو من دينه ، وإمداد الفاسق بالمعونة على فسقه ، وعن اتخاذ بطانة من غير المؤمنين يكون من صفتها أنها تبذل وسعها في خذلانهم وإيصال الضرر إليهم ، فيكون إدلاء المؤمنين إليها بأسرارهم ، واتخاذها عضداً لهم في أعمالهم ، إعانة لها على الإيقاع بهم ، أما إذا أمن الضرر ، وغلب الظن بالمنفعة ، ولم يكن في الموادة معونة على تعدي حدود اللّه ومخالفة شرعه فلا خطر في الاستعانة بمن لم يكن من المسلمين ، أو لم يكن من الموفقين الصالحين ممن يسمونهم أهل الأهواء ، فإن طالب الخير يباح له ، بل ينبغي له أن يتوسل إليه بأية وسيلة توصل إليه ، ما لم يخالطها ضرر للدين وللدنيا .

وقد بينت السنّة وعمل النبي ﷺ ، ما صرح به الكتاب في قوله : «لا ينهاكم اللّه . . إلخ» . . ولقد كانت لنا أسوة حسنة في استعانة رسول اللّه ﷺ ، بصفوان ابن أمية في حرب هوازن وغيرها من الوقائع ، كما هو معروف في السنة . ثم كان في سنة الخلفاء الراشدين من لدن عمر بن الخطاب ، رضي اللّه عنه ، إلى علي ، كرم اللّه وجهه ، ما فيه الكفاية لمسترشد إذا استرشد ، فقد أنشأ عمر ، رضي اللّه عنه ، الديوان ونصب العمال ، واحتاج المسلمون إلى من يقوم على العمل في حساب الخراج وما ينفق من بيت المال ، واحتاجوا إلى كتاب المراسلات ، والقوم أميون لا يستطيعون القيام بما كان يطلبه العمل من العمال ، فوضعوا ذلك كله في أيدي أهل الكتاب من الروم وفي أيدي الفرس ، ولم يزل العمل على ذلك في خلافة بني أمية بعد الراشدين إلى زمن عبد الملك بن مروان . ولا شك في أن هذا استعانة بغير المسلمين على أعمال هي من أهم أعمالهم ، فكيف ينكر هؤلاء الجهال جواز تلك الاستعانة ! . . بل قد استعان كثير من ملوك المسلمين بغير المسلمين في حروبهم ، وإنَّا نذكر ما قال ابن خلدون في ذلك كله ، قال في باب ديوان الأعمال والجبايات .

«وأما ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الإسلام على ما كان عليه من قبل : ديوان العراق بالفارسية ، وديوان الشام بالرومية ، وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين . ولما جاء عبد الملك بن مروان ، واستحال الأمر ملكاً ، وانتقل القوم من غضاضة البداوة إلى رونق الحضارة ، ومن سذاجة الأمية إلى حذق الكتابة ، وظهر في

العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحسبان ، أمر عبد الملك سليمان بن سعد والي الأردن لعهده أن ينقل ديوان الشام إلى العربية ، فأكمل لسنة من يوم ابتدائه ، ووقف عليه سرحون كاتب عبد الملك ، فقال لكتاب الروم : أطلبوا العيش في غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم .

وأما ديوان العراق فأمر الحجاج كاتبه صالح بن عبد الرحمن ، وكان يكتب بالعربية والفارسية ، ولقن ذلك عن زادان فروخ كاتب الحجاج قبله . ولما قتل زادان في حرب ابن الأشعث استخلف الحجاج صالحاً هذا مكانه ، وأمره أن ينقل الديوان من الفارسية إلى العربية ففعل ، ورغم لذلك كتاب الفرس» اهـ .

وقال في الكلام على الوزارة : «وأما حال الجباية والإنفاق والحسبان فلم يكن عندهم برتبة ، لأن القوم كانوا عرباً أميين لا يحسنون الكتابة والحساب ، فكانوا يستعملون في الحساب أهل الكتاب أو أفراداً من موالي العجم ممن يجيده ، وكان قليلاً فيهم . وأما أشرافهم فلم يكونوا يجيدونه ، لأن الأمية كانت صفتهم التي امتازوا بها ، وكذا حال المخاطبات وتنفيذ الأمور ، لم يكن عندهم رتبة خاصة ، للأمية التي كانت فيهم ، والأمانة العامة في كتمان القول وتأديته ، ولم تخرج السياسة إلى اختياره ، لأن الخلافة إنما هي دين ليست من السياسة الكلية في شيء ، وأيضاً فلم تكن الكتابة صناعة فيستجاد للخليفة أحسنها ، لأن الكل كانوا يعبرون عن مقاصدهم بأبلغ العبارات ، ولم يبق إلا الخط فكان الخليفة يستنيب في كتابته من عماله من يحسنه» اهـ .

وقال في الحروب ، ومذاهب الأمم في ترتيبها :

«(فصل) : ولما ذكرناه من حرب المصاف وراء العساكر وتأكده في قتال الكر والفر ، صار ملوك المغرب يتخذون طائفة من الافرنج في جندهم ، واختصوا بذلك ، لأن قتال أهل وطنهم كله بالكر والفر ، والسلطان يتأكد في حقه ضرب المصاف ليكون ردءاً للمقاتلة أمامه ، فلا بد وأن يكون أهل ذلك الصف من قوم متعودين للثبات في الزحف وهم الإفرنج ، ويرتبون مصافهم المحدق بهم منها ، هذا على ما فيه من الاستعانة بأهل الكفر ، وإنما استخفوا ذلك للضرورة التي أريناكها من تخوف الإجفال على مصاف السلطان ، والإفرنج لا يعرفون غير الثبات في ذلك ، لأن عادتهم في القتال الزحف ، فكانوا أقوم بذلك من غيرهم» اهـ .

وجاء في (الأحكام السلطانية) لقاضي القضاة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ، في الكلام على وزارة التنفيذ : «وهذا الوزير وسط بين الإمام وبين الرعايا والولاة يؤدي ما امر، وينفذ عنه ما ذكر، ويمضي ما حكم، ويخبر بتقليد الولاة، وتجهيز الجيوش، ويعرض عليه ما ورد من مهم، وتحدد من حدث ملم، ليعمل فيه ما يؤمر به ، فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ، ولا مقلداً لها ، فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص» ثم قال : «ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم» اهـ .

واستعانة الخلفاء من بني أمية وبني العباس بأرباب العلوم والفنون في الملل المختلفة ، فيما هو من فنونهم مما لا يمكن لصبي يعرف شيئاً من تاريخ الأمة إنكاره . وقد كانوا يستعينون بهم على أعين الأئمة والعلماء والفقهاء والمحدثين بدون نكير .

فقد قامت الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف على جواز الاستعانة بغير المؤمنين وغير الصالحين ، على ما فيه خير ومنفعة للمسلمين ، وإن الذين يعمدون إلى هذه الاستعانة لجمع كلمة المسلمين وتربية أيتامهم ، وما فيه خير لهم ، لم يفعلوا إلاّ ما اقتضته الأسوة الحسنة بالنبي ﷺ ، وأصحابه ، وإن من كفرهم أو فسقهم فهو بين أحد الأمرين : إما كافر أو فاسق ، فعلى دعاة الخير أن يجدوا في دعوتهم ، وأن يمضوا على طريقتهم ، ولا يحزنهم شتم الشاتمين ، ولا يغيظهم لوم اللائمين ، فاللّه كفيل لهم بالنصر ، إذا اعتصموا بالحق والصبر ، واللّه أعلم .

عزيزي الفاضل[1] :

قرأت الجامعة ، عددها الثالث ، فإذا كله حسن ، وأحسنه الكلام في خير الأمرين : منحة الحرية للشرقيين قبل أن يستحقوها ، أو إعدادهم لها قبل أن ينالوها . واختياركم الثاني .

وقد ذكرني ذلك كلاماً كنت أقوله من اثنتين وعشرين سنة ، وهو تاريخ حركة أذهان الشرقيين في شئونهم وإحساسهم بما وصلوا إليه وما سيقبلون عليه ، فاستحسنت أن أبعث به إليكم حتى إذا رأيتم نشره في العدد الرابع نشرتموه على أنه كلام سمع عني وحفظه بعض إخواني ، كما هي الحقيقة ، لا على أني بعثت به اليوم ، لأن الناس يعلمون أني لا أراسل الجرائد ، وليس فيما تذكرونه من ذلك «شيء»[2] يخالف الحقيقة .

وهذا هو ما سبق قوله . . .

(١) بهذا الخطاب ومعه أرسل الأستاذ الإمام إلى فرح أنطون مقال (إنما ينهض بالشرق مستبد عادل) الذي نشر في إفتتاحية الجزء الرابع من السنة الأولى (الجامعة) في ١ مايو سنة ١٨٩٩م (٢١ ذي الحجة سنة ١٣١٦ هـ) . وكانت المناسبة مقال فرح أنطون في الجزء الثالث عن (الإخاء والحرية) .

(٢) ذكر فرح أنطون أن الأستاذ الإمام ذكر هذا اللفظ «شيئاً» . . انظر (الجامعة) الجزء الأول من السنة السنة الخامسة ص ٣٤ .

إنما ينهض بالشرق مستبد عادل(٣)

مستبد يكره المتناكرين على التعارف ، ويُلْجِىء الأهل إلى التراحم ، ويَقْهَر الجيران على التناصف ، يحمل الناس على رأيه في منافعهم بالرهبة ، إن لم يحملوا أنفسهم على ما فيه سعادتهم بالرغبة ، عادل لا يخطو خطوة إلا ونظرته الأولى إلى شعبه الذي يحكمه ، فإن عرض حظ لنفسه فليقع دائماً تحت النظرة الثانية ، فهو لهم أكثر مما هو لنفسه .

يكفى لابلاغهم غاية لا يسقطون بعدها خمس عشرة سنة ، وهي سن مولود لم يبلغ الحلم، يولد فيها الفكر الصالح وينمو تحت رعاية الولي الصالح ، ويشتد حتى يصرع من يصارعه ، خمس عشرة سنة يثني فيها أعناق الكبار إلى ما هو خير لهم ولاعقابهم ، ويعالج ما اعتل من طباعهم بأنجح أنواع العلاج ، ومنها البتر والكي إذا اقتضت الحال ، ويُنشىء فيها نفوس الصغار على ما وَجَّه العزيمة نحوه ، ويُسَدِّد نياتهم

---

(٣) مجلة (الجامعة العثمانية) السنة الأولى . الجزء الرابع ، الصادر في ١ مايو سنة ١٨٩٩ م ٢١ ذي الحجة سنة ١٣١٦ هـ ص ٥٤ ـ ٥٥ . وهو رأي بعث به الأستاذ الإمام تعليقاً على مقال للجامعة عن (الإخاء والحرية) وطلب من الجامعة أن تذكر في مقدمته أنه من كلامه القديم وليس رأياً معاصراً حديث الإنشاء . فذكر فرح أنطون في مقدمة هذا الرأي : أنه «كلام هو السحر الحلال ، قاله منذ سنوات خلت حضرة الحكيم الكامل والأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، وبعث به إلينا اليوم أحد إخوانه الأفاضل بعد إطلاعه على مقالة (الإخاء الحرية) التي صدرنا بها الجزء السابق . . .» .

بالتثقيف ، يتعهدها كما يتعهد الغارس شجرة بضم أعواد مستقيمة إلى سوقها لتنمو على الاستقامة . خمس عشرة سنة تحشد له جمهوراً عظيماً من أعوان الإصلاح، من صالحين كانوا ينتظرونه ، وناشئين شبوا وهم ينظرونه ، وآخرين رهبوه فاتبعوه ، وغيرهم رغبوا في فضله فجاروه .

حتى إذا عرفت الأفكار مجاريها بالتعريف ، وانصرفت إلى ما أُعدت له بالتصريف ، وصح الشعور بالتعليل ، واستقامت الأهواء بالتعديل ، أباح لهم من غذاء الحرية ما يستطيع ضعيف السن قضمه ، والنَّاقِة من المرض هضمه ، وأول ما يكون ذلك بتشكيل المجالس البلدية ، ثم بعد سنين تأتي مجالس الادارة ، لا على أن تكون آلات تدار ، بل على أن تكون مصادر للآراء والأفكار ، ثم تتبعها بعد ذلك المجالس النيابية . نعم ربما لا يتيسر لرجلٍ واحد أن يشهد هذا الأمر من بدايته إلى نهايته ، ولكن الخطوة الأولى هيٍ التي لها ما بعدها ، ويكفي لمدّها خمس عشرة سنة ، وما هي بكثير في تربية أَمَة ، فضلاً عن أُمَّة .

هل يعدم الشرق كله مستبداً من أهله ، عادلاً في قومه ، يتمكن به العدل أن يصنع في خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً ؟!! .

الرجل الكبير في الشرق[٤]

قرأت اليوم سطوراً تحت عنوان «رجل الشرق» ، كتبها قلم كاتبها عند ذكر موت «لي هنغ تشنغ» رجل الصين ، وقارن فيها بين الرجل الكبير في نفسه ، يظهر في بلاد الغرب ، ومثله في عقله وهمته يوجد في أرض الشرق ، وكيف يشرق النور من عقل الأول في أفق بلاده فيكون شمساً في الفائدة والشهرة ، وتظلم الآفاق في عين الثاني فينطمس ما فيه من نور ، ويخمد ما يطويه من نار ، ويموت غير معروف ، أو مشيعاً من اللعنات بألوف .

ما كان لساني لينطلق بشيء في هذا الموضوع ، ولقد كان يبقى كل معنى فيه مقبوراً في نفسي ، لولا أنك بما قلت وصلت شرارة بنار كامنة لم تُطفأ بعد فهيَّجْتَ ساكناً ، وأثرتَ كامناً ، فطارت إليك هذه الكلمات القلائل لعلها تجد في بعض صفحاتك ما يحملها إلى من ظننت أنهم يقرءون كلماتك .

حقاً ما قلتَ ؟ فهل لك في شيء من تفصيل ما أجملت ؟ إن الكبار من الرجال هداة في أممهم ، وإنما يظهر أثرهم في ارشادها والسير بها في الطريق المؤدية إلى الغاية التي تطلبها ، وليسوا بخالقين ولا ناشرين من موت ، وإنما تنجح الهداية فيمن رمى بفكره إلى المطلب ، وعرف أنه أبعد عما هو فيه ، فتهيأ للسفر ، وتحفز للرحلة ، وأخذ لأمره

---

(٤) (المؤيـد) العدد ٣٥٩ في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠١م (غرة شعبان سنة ١٣١٩ هـ) . ولقد وقعها المؤيد بتوقيع مستعار هو «أحد أفاضل الكتاب المجيدين» .

أهبته ، وأعد له عدته ، واستقام على أول الطريق ، فإذا السبل متفرقة ، والأعلام كثيرة ، والصوى(٥) متعددة ، فيقف المسافر ، وقفة الحائر ، فيأتيه البصير بالمسالك ، فيدله على خيرها ، ويختار له أقربها ، وأبعدها عن المهالك ، فيقع في نفسه صِدْقهُ ، لا لأنه قلده ووثق بخبرته ، ولكن لأنه رسم له الغاية التي يطلبها ، والطريق التي يختارها لها ، وبقية الطرق على جوانبها ، فرأى الدليل قويماً ، والصراط مستقيماً ، فيسير والرجل الرشيد أمامه ، إلى أن يمس الغاية بيده ، ويلمس الطلب باصبعه : نعم ، الرجل الكبير موقظ من نوم ، أو منبه من غفلة، وليس بمُحْيي الموتى ولا بمُسْمِعٍ من في القبور .

فإن كانت الأمة في منخفض من المنازل ، قد ضاق أفقها ، فلا تعرف جواً غير جوها ، ولا دوّا(٦) غير دوّها ، ولا بوًّا غير بوّها ـ بوّها رئيسها ـ فإن كان هوا منزلها وبيئاً ، وكان مسكنها وبيلاً ، فهي تتململ في مكانها ، وتعتقد أن لا منقذ لها من هوائها، وإذا هاجمها الطامعون ليستصلحوا لأنفسهم ما أفسدته ، ويستجيدوا لها ما استوبأته ، تقلصت من الأطراف ظناً منها أن لا متسع لها في الأرض ، وأن ليس بعد طول مكانها طول ولا وراء عرضها عرض ، فإذا وجد فيها الرجل الكبير فأول ما يخطر له أن يفعل هو أن يمد بصره إلى ما وراء أنفها حتى يعرفها أن وراء منزلتها مذهباً لمن يريد النجاة مما هو فيه ، وكيف يمكن لطبيب أن يحدث في البصر امتداداً ان كان قد خلق قصيراً ؟ وكيف يتيسر له أن يجد له حِدَّة إن كان قد جبل حسيراً ؟

الرجل الكبير يحس ويتألم ، ويدفعه الألم إلى أن يتكلم ، بل تحمله شدة الألم على أن يجاهد قومه ، وهم أحب الناس إليه ، ويقاتلهم ليدفعهم عن موارد الهلكة ، وهم أعز الخلق عليه ، ولكن قد بلغ بهم العمى أو قِصَر البصر أن يعدوه عدواً لهم ، وكلما دعاهم إلى الحركة دعوه إلى السكون ، وأخذ بهم إلى الفزع جذبوه إلى الركون ، وهم أكثر منه عدداً ، وأوفر عُدَداً ، فلا يمضي طويل من الزمن حتى يخفت صوته من كثرة الصياح ، وينقطع نَفَسُهُ من الدعوة إلى الإصلاح ، وتضعف عزيمته ، وتضمحل همته ، فإذا جاءهم عدوهم ، وقد خدعهم بوّهم ، وأحسوا بشدة الصدمة ، صاحوا ولكن

---

(٥) مفردها «الصسوة» . ومن معانيها : الحجر يكون دليلاً وعلامة على الطريق ، وهو المراد هنا .
(٦) الدو ، والداوية ، البرية .

صياح الثاكلة العاجزة ، تنفس الصعداء ، وحسرة تصعد إلى السماء ، لكن مع القعود في المساكن ، والخلود إلى أخس المنازل ، فينتهي بهم الأمر إلى الاضمحلال وما بعد الاضمحلال إلا الزوال .

إن كان ما بالأمة ليس نوماً فيزول بالإيقاظ ، ولا غفلة فتذهب بالتنبيه ، وإنما هو خدر شُلَّت به الأعصاب وذبلت به العروق ، فماذا يكون فعل الرجل الكبير؟ يجهد عقله في البحث عن الدواء ، ويستعمل ما لديه من قوة في معالجة الداء ، وهيهات أن يشعر به المريض ، بل هو تارة يضحك ضحك المستهزىء ، وأخرى يبكي بكاء اليائس ، وثالثة يضرب الطبيب بما حضر لديه ، أو بيديه ورجليه ، حتى يقضي عليه .

هذا إذا ذهب الطبيب نحو الأمة يستعين بها عليها ، ويشفع لها لديها ، فإذا حمله اليأس منها على الانصراف عنها ، وتوجه إلى صاحب السلطة عليها ، والحكم النافذ فيها ، لعلمه أنه يتمكن من ازعاجها عن موطنها ، وسَوْقها إلى ما ينجيها من هلكتها ، وذلك قد يكون ، فإن الملوك والرؤساء لهم في الأمم ما للجهل فيها ، فكما أن للجهل فيها حكماً لا مُعارض له ، فللسلطان عليها قول لا يُرَدّ ، فيمكن للحاكم أن يداويها بدائها ، والاستبداد الذي يستعمله ليسوقها إلى الشر ، يمكنه أن يسعمله فيها ليقودها إلى الخير ، والرتب والمناصب التي يمنحها لمحض الشهوة وطاعة الهوى يسهل عليه أن ينوط بها ما يريد من وسائل المنفعة الثابتة والمصلحة القائمة ـ إذا حَدَّثَتْ الرجل الكبير نفسهُ بذلك فماذا يجد ؟ يجد ما لا سبيل إلى شرحه الآن(٧) .

إذاً فما الذي يصنعه الرجل الكبير؟ يسعى ويجد ، ويدأب ويكد ، ثم يموت محروماً من ثمرة عمله ، باكياً على خيبة أمله ، ومن للرجل الكبير في أمَّة مثلَ أمم المشرق بمثل امبراطور اليابان؟ الأمير عبد الرحمن خان(٨)؟، ان صح ما جاءت به الأنباء ، وصدق ما روت عنه صحف الأخبار .

ولكن هل ذلك كله يقضي على الكبير بأن يصغر ، وهل يحكم على العظيم في

---

(٧) كان الأستاذ الإمام قد شرح في هذا المكان من حديثه ما عليه حكام مصر يومئذ ، ولكن «المؤيد» حذف هذا الجزء .

(٨) [١٨٤٢ ـ ١٩٠١ م] أحد أمراء أفغانستان .

نفسه بأن يحقر ، كلًّا . . فهو إنما يؤدي واجباً عليه ، وعلى اللَّه ما وراء ذلك والمرجع إليه .

أكتبُ إليك هذا ، ولا أجد من الوقت ما أبث به ما أجد ، فإن سمح لي الحال بأوسع من دقائقي هذه فسأوافيك بأوسع من هذا في بيان أسباب ما الشرق فيه من مساواة الكبار للصغار ، في ضياع العمر وفساد الآثار .

* * *

آثار محمد علي في مصر

(١) لغط الناس هذه الأيام في محمد علي ، وما له من الآثار في مصر وأهلها ، وأكثرت الجرائد من الخوض في ذلك ، والله أعلم ماذا بعث المادح على الاطراء ، وماذا حمل القادح على الهجاء ، غير أنه لم يبحث باحث في حالة مصر التي وجدها عليها محمد علي ، وما كانت تصير بالبلاد إليه لو بقيت ، وما نشأ عن محوها واستبدال غيرها بها على يد محمد علي . أذكر الآن شيئاً في ذلك ينتفع به من عساه ينتفع ، ويندفع به من الوهم ما ربما يندفع .

كانت حكومة البلاد المصرية قبل دخول الجيش الفرنساوي فيها من أنواع الحكومات التي كانت تسمى في اصطلاح الغربيين حكومات «الأشراف» ، وتسمى في عرف المصريين حكومات «الالتزام» وتعرف عند الخاصة بحكومات «الاقطاع» . وأساس هذا النوع من الحكومات تقسيم البلاد بين جماعة من الأمراء ، يملك كل أمير منهم قسماً يتصرف في أرضه وقوى ساكنيها وأبدانهم وأموالهم كما يريد ، فهو حاكمهم السياسي والإداري والقضائي ، وسيدهم المالك لرقابهم . ومن طبيعة هذا النوع من الحكومة أن تنمو فيه الأثرة ، وتتغلظ فيه أصول الاستبداد وفروعه ، وتنزع نفس كل أمير إلى توسيع دائرة ملكه بالاستيلاء على ما في يد جاره من الأمراء . فكان من مقتضى

---

(١) المنار ، الجزء الخامس من المجلد الخامس (غرة ربيع الأول سنة ١٣٢٠ هـ يونية سنة ١٩٠٢م) ص ١٧٥ ـ ١٨٣ ولقد نشره الأستاذ الإمام بتوقيع «مؤرخ» ؟! .

الطبيعة أن كل أمير لا ينفكك عن التدبير والتفكر فيما تعظم فيه شوكته ، وما يدفع به عن حوزته ، وأن يكون الجميع دائماً في استعداد إما للوثوب وإما للدفاع ، ولكن الأمراء في مجموعهم كانوا يقاومون سلطة الملوك ، فيضطر الملك لاستمالتهم ومحاباة بعضهم للاستعانة به على البعض الآخر ، فضعف بذلك استبداد الملوك فيهم .

حاجة الأمراء إلى المال كانت تسوقهم إلى ظلم رعاياهم ، وكانت شدة الظلم تميل برعاياهم إلى خذلانهم عند هجوم العدو عليهم ، ظهر ذلك في خصوماتهم المَرَّة بعد المَرَّة ، فاضطر الأمراء أن يخففوا من ظلمهم ، وأن يتخذوا لهم من الأهلين أنصاراً يضبطونهم عند قيام الحرب بينهم وبين خصومهم . أحس الأهلون بحاجة الأمراء إليهم فزادوا في الدالة على الأمراء ، واضطروهم إلى قبول مطالبهم ، فعظمت قوة الإرادة عند أولئك الذين كانوا عبيداً بمقتضى الحكومة ، وانتهى بهم الأمر أن قيدوا الأمراء والملوك معاً ، ولم يكن ذلك في يوم أو عام ولكنه كان في عدة قرون ، كما هو معروف عند أهل المعرفة .

نعم . . كانت الحكومة في مصر على نوع تخالف به جميع الحكومات المشرقية ، وكانت البلاد متوزعة بين أمراء كل منهم يستغل قسماً منها ويتصرف فيه كما يهوى ، وكان كل يطلب من القوة ما يسمح له بمد يده إلى ما في يد الآخر ، أو يدفع به صولته ، فالخصام كان دأبهم ، والحرب كانت أهم عملهم . لذلك كان كل منهم يستكثر من المماليك ما استطاع ، ليعد منهم جنده ، ولكن كانت تعوزه مُؤْنتهم إذا كثروا ، فاضطروا إلى اتخاذ أعوان من أهالي البلاد ، فوجدوا من العرب أحزاباً ، كما وجدوا منهم خصوماً ، ثم رجعوا إلى سكان القرى فوجدوا فيهم ما يحتاجون إليه ، فاتخذوا بيوتاً منها أنصاراً لهم عند الحاجة ، وعرف هؤلاء حاجة الأمراء إليهم فارتفعوا في أعينهم ، وصار لهم من الأمر مثل ما لهم أو ما يقرب من ذلك ، لهذا كنت ترى في البلاد المصرية بيوتاً كبيرة لها رؤساء يعظم نفوذهم ويعلو جاههم .

ذلك كان يقضي على كل أمير من أولئك الأمراء أن يصرف زمنه في التدبير ، واستجلاب النصير ، واعداد ما يستطيع من قوة لحفظ ما في يده ، والتمكن من اخضاع غيره، وأنصاره من الأهالي كانوا يجارونه في ذلك، خوفاً من تعدي أعوان خصمه عليهم ، فوقعت القسمة بين الأهالي ، ولا تزال أسماء الأقسام معروفة إلى اليوم ـ سعد

وحرام ـ هذا يُحْدِث بطبعه في النفوس شمماً ، وفي العزائم قوة ، ويكسب القوى البدنية والمعنوية حياة حقيقية مهما احتقرت نوعها ، فكانت العناصر جميعها في استعداد لأن يتكون منها جسم حي واحد يحفظ كونه ويُعَرِّف العالم بمكانته .

جاء الجيش الفرنساوي والبلاد في هذه الحالة ، دخل البلاد بسهولة لم يكن ينتظرها ، احتل عاصمتها ، واستقر له السلطان فيها ، لم تكن إلا أيام قلائل حتى ظهر فيه القلق ، وعظمت حوله القلاقل ، أخذت القوى الحيوية الكامنة في البلاد تظهر ، فكثرت الفتن ، ولم تنقطع الحروب والمناوشات ، ولم يهدأ لرؤساء العساكر بال . يدلك على ذلك شكوى نابليون نفسه في تقاريره التي كان يرسلها إلى حكومة الجمهورية من اصطياد العربان لعساكره من كل طريق ، وسلبهم أرواحهم بكل سبيل ، واضطر نابليون أن يسير في حكومة البلاد بمشورة أهلها ، وانتخب من أعيانها من يشركه في الرأي لتدبيرها ، طوعاً لحكم الطبيعة التي وجدها .

قتل بعض رؤساء الجيش ، واضطربت عليه البلاد ، وجاء الجيش العثماني ، وعاونه الجيش الانكليزي ، وخرجت عساكر الفرنساويين من مصر . ولا أطيل الكلام ، فقد ظهر محمد علي بالوسائل التي هيأها له القدر .

ما الذي كانت تنتظره البلاد من نوع حكومتها ؟ كانت تنتظر أن يشرق نور مدنية يضيء لرؤساء الأحزاب طرقهم في سيرهم لبلوغ آمالهم ، وقد كان ذلك يكون لو أمهلهم الزمان حتى يعرف كل منهم ما بلغ به غيره الغاية التي كان يقصدها في بلاد غير بلاده ، وما كان بينهم وبين ذلك إلاّ أن يختلطوا بأهل البلاد الغربية ، ويرتفع الحجاب الذي أسْدَلَهُ الجهل دونهم ، أو كانت تنتظر أن يأتي أمير عالم بصير فيضم تلك العناصر الحية بعضها إلى بعض ، ويؤلف منها أمة تحكمها حكومة منها ، ويأخذ في تقوية مصباح العلم بينها حتى ترتقي بحكم التدريج الطبيعي ، وتبلغ ما أعدته لها تلك الحياة الأولى .

ما الذي صنع محمد علي ؟ لم يستطع أن يحيي ، ولكن استطاع أن يميت . كان معظم قوة الجيش معه ، وكان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة ، فأخذ يستعين بالجيش ، وبمن يستميله من الأحزاب على اعدام كل رأس من خصومه ، ثم يعود بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولاً وأعانه على الخصم الزائل فيمحقه ، وهكذا حتى إذا سُحِقَتْ الأحزاب القوية وَجَّه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة فلم يدع منها رأساً يستتر

فيه ضمير (أنا) ، واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلاً لجمع السلاح من الأهلين ، وتكرر ذلك منه مراراً ، حتى فسد بأس الأهالي ، وزالت ملكة الشجاعة منهم ، وأجهز على ما بقي في البلاد من حياة في أنفس بعض أفرادها ، فلم يُبْقِ في البلاد رأساً يعرف نفسه حتى خلعه من بدنه ، أو نفاه مع بقية بلده إلى السودان فهلك فيه .

أخذ يرفع الأسافل ويعليهم في البلاد والقرى ، كأنه كان يحن لشبه فيه ورثه عن أصله الكريم ، حتى انحط الكرام ، وساد اللئام ، ولم يبق في البلاد إلاّ آلات له يستعملها في جباية الأموال ، وجمع العساكر بأية طريقة وعلى أي وجه ، فمحق بذلك جميع عناصر الحياة الطيبة ، من رأي وعزيمة واستقلال نفس ، ليُصَيِّر البلاد المصرية جميعها اقطاعاً واحداً له ولأولاده ، على أثر اقطاعات كثيرة كانت لأمراء عدة .

ماذا صنع بعد ذلك ؟ اشرأبت نفسه لأن يكون ملكاً غير تابع للسلطان العثماني ، فجعل من العُدَّة لذلك أن يسعين بالأجانب من الأوروبيين ، فأوسع لهم في المجاملة ، وزاد لهم في الامتياز ، خارجاً عن حدود المعاهدات المنعقدة بينهم وبين الدولة العثمانية ، حتى صار كل صعلوك منهم لا يملك قوت يومه ملكاً من الملوك في بلادنا ، يفعل ما يشاء ولا يُسأل عما يفعل ، وصغرت نفوس الأهالي بين أيدي الأجانب بقوة الحاكم ، وتمتع الأجنبي بحقوق الوطني التي حرم منها ، وانقلب الوطني غريباً في داره ، غير مطمئن في قراره ، فاجتمع على سكان البلاد المصرية ذلان : ذل ضربته الحكومة الاستبدادية المطلقة ، وذل سامهم الأجنبي إياه ليصل إلى ما يريده منهم ، غير واقف عند حد ، أو مردود إلى شريعة .

قالوا : إنه أطلع نجم العلم في سماء البلاد . نعم عني بالطب لأجل الجيش ، والكشف على المجني عليهم في بعض الأحيان ، عندما يراد ايقاع الظلم بمتهم . وبالهندسة لأجل الري حتى يدبر مياه النيل بعض التدبير ، ليستغل اقطاعه الكبير .

هل تَفَكَّر يوماً في إصلاح اللغة ؟ عربية ، أو تركية ، أرنؤدية ؟ هل تفكر في بناء التربية على قاعدة من الدين أو الأدب ؟ هل خطر في باله أن يجعل للأهالي رأياً في الحكومة في عاصمة البلاد أو أمهات الأقاليم ، هل توجهت نفسه لوضع حكومة قانونية منظمة يقام بها الشرع ويستقر العدل؟ لم يكن شيء من ذلك . بل كان رجال الحكومة إما

من الأرنؤد أو الجراكسة أو الأرمن المورلية[٢]، أو ما أشبه هذه الأوشاب ، وهم الذين يسميهم بعض الأحداث من أنصاره اليوم «دخلاء» ، وكانوا يحكمون بما يهوون ، لا يرجعون إلى شريعة ولا قانون ، وإنما يبتغون مرضاة الأمير ، صاحب الاقطاع الكبير .

أين البيوت المصرية التي أقيمت في عهده على قواعد التربية الحسنة ؟ أين البيوت المصرية التي كانت لها القدم السابقة في ادارة حكومته أو سياستها أو سياسة جندها ، مع كثرة ما كان في مصر من البيوت الرفيعة العماد ، الثابتة الأوتاد ؟!!

أرسل جماعة من طلاب العلم إلى أوروبا ليتعلموا فيها ، فهل أطلق لهم الحرية أن يبثوا في البلاد ما استفادوا ؟ كلا . . ولكنه استعملهم آلات تصنع له ما يريد ، وليس لها إرادة فيما تصنع . وُجِد بعض الأطباء الممتازين وهم قليل ووُجِد بعض المهندسين الماهرين ، وليسوا بكثير ، والسبب في ذلك أن محمد علي ومن معه لم يكن فيهم طبيب ولا مهندس ، فاحتاجوا إلى بعض المصريين، ولم يكن أحد من الأعوان مسلطاً على المهندس عند رسم ما يلزم له من الأعمال ، ولا على الطبيب عند تركيب أجزاء العلاج ، فظهر أثر استقلال الإرادة في الصناعة عند أولئك النفر القليل من النابغين ، وكان ذلك مما لا تخشى عاقبته على المستبدين .

هل كانت له مدرسة لتعليم الفنون الحربية ؟ أين هي ؟ وأين الذين نبغوا من طلابها ؟ فإن وجد أحد نابغ فهل هو من المصريين ؟ عدوا إن شئتم أحياء أو أمواتاً .

وُجِد كثير من الكتب المترجمة في فنون شتى ، من التاريخ والفلسفة والأدب ، ولكن هذه الكتب أودعت في المخازن من يوم طبعت وأغلقت عليها الأبواب إلى أواخر عهد إسماعيل باشا ، فأرادت الحكومة تفريغ المخازن منها ، وتخفيف ثقلها عنها ، فنثرتها بين الناس ، فتناول منها من تناول ، وهذا يدلنا على أنها تُرْجِمَت برغبة بعض الرؤساء من الأوروبيين الذين أرادوا نشر آدابهم في البلاد ، لكنهم لم ينجحوا لأن حكومة محمد علي لم توجِد في البلاد قراءة ولا منتفعين بتلك الكتب والفنون .

كانوا يتخطفون تلامذة المدارس من الطرق وأفناء القرى (الأفناء الناس المجهولون) كما يتخطفون عساكر الجيش ، فهل هذا مما يُحَبِّبُ القوم في العلم ويُرَغِّبُهم في

---

(٢) نسبة إلى «الموره» بتركيا .

إرسال أولادهم إلى المدارس ؟ لا بل كان يخوفهم من المدرسة ، كما كان يخيفهم من الجيش .

حَمَل الأهالي على الزراعة ، ولكن ليأخذ الغلات ، ولذلك كانوا يهربون من مِلْك الأطيان كما يهرب غيرهم من الهواء الأصفر والموت الأحمر ، وقوانين الحكومة لـذلك العهد تشهد بذلك .

يقولون : إنه أنشأ المعامل والمصـانع ، ولكن هـل حبب إلى المصريين العمـل والصنعة حتى يستبقوا تلك المعامل من أنفسهم ؟ وهل أوجد أسـاتذة يحفـظون علوم الصنعة وينشرونها في البلاد ؟ أين هم ؟ ومن كانوا ؟ وأين آثارهم ؟ لا . . بل بَغَّض إلى المصريين العمل والصنعة بتسخيرهم في العمل ، والاستبداد بثمرته ، فكانوا يتربصون يوماً لا يعاقبون فيه على هجر المعمل والمصنع لينصرفوا عنه ساخطين عليه ، لاعنين الساعة التي جاءت بهم إليه .

يقولون : إنه أنشأ جيشاً كبيراً فتح به الممالك ودوخ به الملوك ، وأنشأ أسطولاً ضخماً تثقل به ظهور البحار ، وتفتخر به مصر على سائر الأمصار ، فهل عَلَّم المصريين حب التجند؟ وأنشأ فيهم الرغبة في الفتح والغلب؟ وحبب إليهم الخدمة في الجندية وعلمهم الافتخار بها ؟ لا . . بل عَلَّمهم الهروب منها ، وعلم آباء الشبان وأمهاتهم أن ينوحوا عليهم معتقدين أنهم يساقون إلى الموت بعد أن كانوا ينتظمون في أحزاب الأمراء ويحاربون ولا يبالون بالموت أيام حكم المماليك ، وكان من ينتظم في الجندية على عهد محرر مصر لا يخرج منها إلا بالموت ! هل شعر مصري بعظمة أسطوله أو بقوة جيشه ؟ وهل خطر ببال أحد منهم أن يضيف ذلك إليه بأن يقول هذا جيشي وأسطولي ، أو جيش بلدي أو أسطوله ؟ كلا . . لم يكن شيء من ذلك ، فقد كان المصري يعد ذلك الجيش وتلك القوة عوناً لظالمه فهي قوة خصمه ، كذلك كان يعدها كل عثماني في مصر أو في غير مصر . ليقل لنا أنصار الاستبداد كم كان في الجيش من المصريين الذين بلغوا في رتب الجندية إلى رتبة البكباشي على الأقل ؟ فما أَثَّر ذلك في حياة مصر والمصريين إلّا أسوأ الأثر ـ أثر كله شر في شرر ـ ، لذلك لم تلبث تلك القوة أن تهدمت واندثرت .

ظهر الأثر العظيم عندما جاء الانكليز لإخماد ثورة عرابي ، دخل الانكليز مصر

بأسهل ما يدخل به دامر[٣] على قوم ، ثم استقروا ولم توجد في البلاد نخوة في رأس تثبت لهم أن في البلاد من يحامي عن استقلالها ، وهو ضد ما رأيناه عند دخول الفرنساويين إلى مصر ، وبهذا رأينا الفرق بين الحياة الأولى والموت الأخير ، وجَهِلَهُ الأحْدَاثُ فهم يسألون أنفسهم عنه ولا يهتدون إليه .

لا يستحي بعض الأحداث من أن يقول : أن محمد علي جعل من جدران سلطانه بنية من الدين . أي دين كان دعامة لسلطان محمد علي ؟ دين التحصيل ؟ دين الكرباج ؟ دين من لا دين له إلا ما يهواه ويريده ؟! . وإلا فليقل لنا أحد من الناس أي عمل من أعماله ظهرت فيه رائحة للدين الإسلامي الجليل ؟ لا يذكرون إلا مسألة الوهابية[٤]، وأهل الدين يعلمون أن الاغارة فيها كانت على الدين لا للدين . نعم . . إن الوهابية غَلَوْا في بعض المسائل غلواً أنكره عليهم سائر المسلمين ، وما كان محمد علي يفهم هذا ، ولا سفك دماءهم لارجاعهم إلى الاعتدال ، وإنما كانت مسألة سياسية محضة ، تبعها جراءة محمد علي على سلطانه العثماني ، وكان معه ما كان مما هو معروف .

نعم أخذ ما كان للمساجد من الرزق وأبدلها بشيء من النقد يسمى «فائض رزنامة» لا يساوي جزءاً من الألف من ايرادها ، وأخذ من أوقاف الجامع الأزهر ما لو بقي له اليوم لكانت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه في السنة ، وقرر له بدل ذلك ما يساوي نحو أربعة آلاف جنيه في السنة[٥].

---

(٣) الدامر : هو الداخل بلا إذن ، والهاجم هجوم الشر .

(٤) الإشارة إلى حملة محمد علي ضد الحركة الوهابية في الحجاز وتحطيم عاصمتهم «الدرعية» سنة ١٨١٨م ، والوهابيون كانوا في البدء حركة إصلاح ديني سلفية تنسب إلى محمد بن عبد الوهاب (المتوفي سنة ١٧٩٢م) ، كما كانت معادية للأتراك العثمانيين .

(٥) لقد كان للظرف التاريخي الذي كتب فيه الأستاذ الإمام تقييمه هذا لحكم محمد علي ، أثر كبير في هذه الأحكام . . فهو قد كتبه في فترة ساءت فيها علاقاته بالخديو عباس حلمي ، وتوثقت بكرومر ، معتمد بريطانيا بمصر ، ولذلك أبصر من محمد علي وتجربته جانباً واحداً في أغلب الأحيان ، وإن يكن قد أجاد التعبير عن آثار إهمال محمد علي للإنسان والحريات . . والأستاذ الإمام في هذا التقييم يختلف مع أستاذه جمال الدين الأفغاني في الحكم على محمد علي والإنجازات التي شهدتها مصر في عصره . انظر (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، مع دراسة عن حياته وآثاره) ص ٤٦٦ وما بعدها . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م .

وقصارى أمره في الدين انه كان يستميل بعض العلماء بالخِلَع ، أو إجلاسهم على الموائد ، لينفي من يريد منهم إذا اقتضت الحال ذلك ، وأفاضل العلماء كانوا عليه في سخط ماتوا عليه .

ولا أظن أن احداً يرتاب بعد عرض تاريخ «محمد علي» على بصيرته أن هـذا الرجل كان تاجراً زارعاً ، وجندياً باسلاً ، ومستبداً ماهراً ، لكنه كان لمصر قاهـراً ، ولحياتها الحقيقية معدماً ، وكل ما نراه الآن فيها مما يسمى حياة فهو من أثر غيره متعنا اللّٰه بخيره وحمانا من شره والسلام .

* * *

المماليك(٦)

إن نظام المماليك الشراكسة قد تطور أخيراً على أساس خليع بعيد عن الأدب ، وذلك على خلاف ما كان عليه أسلافهم الذين جلبهم صلاح الدين الأيوبي إلى مصر . . إن الجرائم التي اقترفها هؤلاء المماليك أخيراً لا تعدلها حتى جرائم الأتراك والفرنسيين ، فلقد كان من الأمور العادية أن يقف الواحد منهم في محل بيع الأسلحة ويجرب مضاء سيفه في المارة بقطع أعناقهم أو ضربهم في وسطهم وشطرهم نصفين ؟!

---

(٦) مذكرات «بلنت» في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٣م (كوكب الشرق) في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢م)

أمراء مصر والعروبة

ذكر لي الأمير محمد إبراهيم[1] ، أن الأمير محمد علي شقيق الخديو دخل عليه مرة في مكتبه فألفاه مكباً على المطالعة والكتابة ، فسأله عما يشتغل به ؛ قال : فأجبته : أشتغل بالأدبيات العربية ، وأحب أن أتأدب بها وأتقنها . قال : وهل أنت عربي ؟! فقلت له : أخبرني أيها البرنس ، هل الترك يعدوننا منهم ؟ قال : لا . قلت : هل الإفرنج يعدوننا منهم ؟ قال : لا . قلت : فهل الشرف لنا أن نكون أمراء لا شعب لنا ولا أمة ؟ قال : لا . قلت : إذن يجب أن نكون من جنس شعبنا ، نحن أمراء في مصر ، والمصريون عرب ، فيجب أن نكون عرباً مصريين .

* * *

الخديوي عباس حلمي

* إن الخديوي جشع ، يعمل كل شيء في سبيل جمع المال ، وهو يريد أن يستبدل ببعض ما يملك أطياناً وعقاراً كلها وقف . . . وهو ينم في ظاهره عن صداقته ، ولكنه يعمل في الباطن لإقصائي عن وظيفة الإفتاء[2] .

---

(١) وكان صديقاً للأستاذ الإمام .

(٢) مذكرات «بلنت» نوفمبر سنة ١٩٠٣م . انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣١٠ في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩م .

* إن (رجلنا الصغير) «الخديوي» منهمك الآن في الأعمال المالية والتجارية ، إلى حد أن كرومر خيره بين أن يظل خديوياً محترماً وبين أن يكون تاجراً محترفاً ، وهذا حق . وخصوصاً أن بعض أفراد أسرة محمد علي يحبون المال حباً جماً[٣] .

* إن الخديوي عباس حلمي على علاقة سيئة مع السلطان ، ولقد قوبل في الآستانة هذا الصيف مقابلة فاترة ، ولقد امتنع السلطان عبد الحميد أولاً عن مقابلته إلى أن أخذوا عليه تعهداً بألا يفاتحه في مشكلة جزيرة «طشيوز» .

والمسألة هي أن الجزيرة ملك للخديوي بالميراث ، ولكنها من أملاك الدولة العلية ، والخديوي عندما فرض على سكانها الضرائب بعثوا بشكايتهم إلى الحضرة السلطانية فأرسلت الحضرة الجنود ليقيموا فيها استناداً إلى تلك الشكايات ، أما الخديوي فهو يريد أن تخلى الجزيرة من الحامية العسكرية ، ولكن رجال المابين لم يصغوا إلى نظريته[٤] .

* إن الخديوي الآن تحت تأثير سيدة مجرية هي حظيته ، ولقد كانت معه في حادث العربة التي وقعت لهما أخيراً وهما عائدان من «الدار البيضاء» في طريق السويس ، إذ نشبت عجلات العربة في الرمال . . وكان جزاء الخفراء الذين توانوا عن تقديم المساعدة المحاكمة والحبس مع الشغل مدة أسبوع ، وقد رفع ذلك الحادث إلى دار الوكالة البريطانية ، وقامت بسببه مشاحنات حادة بين «العميد» وبين الخديوي[٥] .

---

(٣) المصدر السابق ـ ٢٢ يناير سنة ١٩٠٤م .

(٤) المصدر السابق ـ مارس سنة ١٨٩١م .

(٥) المصدر السابق ـ مارس سنة ١٨٩١م . والعميد هو عميد الإحتلال البريطاني ، لورد كرومر .

الضباط والعمل السلمي(١)

كنا نسمع عنكم في وقت الحرب ما جعلنا نسميكم شياطين الحرب ، وقد شاهدت الآن من أعمالكم الجليلة وآثار العمران التي تمت بأيديكم في السودان ما يسوغ لي أن أسميكم ملائكة السلام . لا يشك مطلع على هذا الرقي الذي أراه في السودان في أن العامل منكم يقوم من العمل في السودان بما لا يقوم به أربعة في مصر ، ولو قيل لي هذا الكلام وأنا في مصر ما صدقت .

لقد قمتم أيها الضباط بالأعمال التي عهدت إليكم في السودان أحسن قيام ، وإن ما شاهدته من آثار المدنية التي تمت بأيديكم ليجعلني ، مع شدة ميلي إلى النظام والدستور ، أتمنى أن تكون الحكومة المصرية حكومة عسكرية ، لينالها من التقدم على أيديكم ما ناله السودان .

---

(١) في زيارة الأستاذ الإمام للسودان سنة ١٩٠٥م . زار نادي الضباط المصريين هناك على الضفة اليسرى للنيل الأزرق ، والتقى بالضباط وخطب فيهم في يوم الخميس ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥م . . وهذه كلمات من خطابه "عندما استضافوه هناك .

حديث عن الدولة العثمانية[1]

الشيخ رشيد : . . . من الناس من يعتقد أن الدولة [العثمانية] على شفا جرف هار ، لا مال ولا رجال ولا سلاح ، وانتهت بهم أفكارهم هذه إلى أنها لا تقدر على محاربة اليونان . . . ثم إن من الناس من اعتقد بعد هذه الحرب أن الدولة العثمانية من أقوى الدول أو أقواهن ، وأنها تقدر على تدويخ أي دولة أوروبية . . . فما رأي مولانا في الدولة ؟

الأستاذ الإمام : هذان جهلان يتناطحان . . . وإني رأيت كثيراً من المصريين يعتقدون وصول الدولة إلى هذه الدركة من الضعف ، وأنها لم تكن تقدر على مقاومة اليونان ، وعند إعلان الحرب صرح أمامي بعضهم بأن اليونان تنتصر على الدولة ، فخطّأته . وقال : إن الدولة لا مال عندها ولا ضباط ، فقلت له : وما أدراك أن اليونان عندما المال والضباط ؟ أنا أعرف اليونان ، إنهم أجبن الشعوب وأفقرهم ، ولو أن الدولة قالت لأتراك «الرومللي» أو «الأناضول» أو «**للأرنأوط**» : قد أذنت لكم أن تأكلوا اليونان ، لما كان اليونان إلّا أكلة واحدة لهم ، ولقتلوهم بالعصي ، ولم تحتج الدولة إلى عسكر ولا سلاح .

إن الحرب أعلنت يوم الأربعاء ، فيما أظن ، وكان في عزمي السفر إلى الشام

---

(١) ذكر الأستاذ الإمام رأيه هذا في الدولة العثمانية جواباً عن سؤال الشيخ رشيد رضا له حول هذا الأمر ، وذلك بمنزل الأستاذ الإمام يوم الجمعة ٢٩ رجب سنة ١٣١٥ هـ . سنة ١٨٩٧م .

لتغيير الهواء ، لأني كنت موعوكاً ، فجئت الاسكندرية اعتقاداً مني أنه لا يأتي يوم الثلاثاء - (موعد سفر الباخرة الخديوية إلى سوريا) - إلا وتكون الحرب قد انتهت . . . [٢] .

إن كثيراً من وجهاء المصريين يكرهون الدولة العثمانية ويذمونها (وإن كان أكثرهم يحبها) ، وأنا أيضاً أكره أعمال السلطان ، فإن جبنه الخالع وهؤلاء المشايخ الذين قربهم وسلطهم ، ولا سيما الشيخ أبي الهدى فإن شأنه وشأنهم كذا وكذا[٣]

لكن . . لا يوجد مسلم يريد بالدولة سوءاً ، فإنها سياج في الجملة ، وإذا سقطت نبقى نحن المسلمين كاليهود ، بل أقل من اليهود ، فإن اليهود عندهم شيء يخافون عليه ويحفظون به مصالحهم وجامعتهم ، وهو المال ، ونحن لم يبق عندنا شيء ، فقدنا كل شيء .

إن الدولة لديها رجال نبهاء درسوا وعرفوا كل شيء ، ولكنهم أصيبوا بداء اليأس ، فهم يائسون من كل خير وإصلاح ، وهذا الداء قتال ، وصاحبه يهدم ولا يبني ، لا ينظر إلّا إلى مصلحة شخصه . . . . . وكيف نيأس ؟ وإن حالة أوروبا كانت شراً من حالتنا في الجهل ومقاومة العلم ؟!

وأما أنا فإنني في يأس تام من طبقة الأمراء والحكام ، لا يرجى منهم خير . . . . أما طمع الشيخ «أبي الهدى» في الخلافة . . . فإنه لا يرجى نجاحه ، لأن مقصده شخصي ، ووسائله شرور ، ولا تنجح الأعمال إلا إذا كانت مبنية على مقاصد الخير والمصلحة العامة ، وإن نجح ما ليس كذلك فلا يكون نجاحه إلّا مؤقتاً قصير الأجل . . . . . . [٤] .

---

(٢) هي حرب سنة ١٨٩٧م . ويذكر الشيخ رشيد أن الأستاذ الإمام قد تبسم عند هذا الموضع من حديثه .

(٣) لم يسجل الشيخ رشيد كلمات الأستاذ الإمام في هذا المقام واكتفى بقوله : أنه «ذكر ما نعلم من إفسادهم ، وإستعانتهم عليه بجبن السلطان ووسواسه» .

(٤) يذكر الشيخ رشيد عن رأي الأستاذ الإمام في محاولة السلطان عبد الحميد إحياء رسوم «الخلافة» كي يخيف بها أوروبا فيقول إن الأستاذ الإمام كان يرى في هذا الجهد عملاً «لا يرجى منه أدنى فائدة للمسلمين لجهل السلطان وجهل رجاله بمعنى الخلافة وبالوسائل التي يمكن بها إحياء منصبها والإنتفاع به . ولكنه [الأستاذ الإمام] كان يرى السكوت عنه وعنهم ، وأن مشايعتهم غش للمسلمين وجناية على الإسلام ، ومقاومتهم فتنة وتفريق بين المسلمين» .

الإمام هو القرآن[1]

إن المسلمين ليس لهم اليوم إمام إلاّ القرآن ، وإن الكلام في الإمامة مثار فتنة يخشى ضره ولا يرجى نفعه الآن .

---

(١) عندما عرض الشيخ رشيد رضا على الأستاذ الإمام إفتتاحية العدد الأول من مجلة «المنار» (شوال سنة ١٣١٥ هـ) وكان الشيخ رشيد قد جعل من بين مقاصد المنار «تعريف الأمة بحقوق الإمام ، والإمام بحقوق الأمة» إعترض الأستاذ الإمام ، وذكر هذه العبارة ، واقترح حذف هذا المقصد من مقاصد «المنار» فحذفه الشيخ رشيد .

الإصلاح الديني .. والخلافة

«إن[1] ما يحتاجه الكيان السياسي الإسلامي ليس مجرد الإصلاحات ، وإنما الإصلاح الديني الصحيح .

أما الخلافة فلا بد من إعادة إقامتها على أساس روحي أكبر . إن الممارسة الشرعية لسلطة الخلافة تتيح حافزاً للتقدم الثقافي . وإن قليلين ممن حملوا لقب الخليفة على مدى قرون كانوا يستحقون القيادة الروحية للمؤمنين . فبيت آل عثمان لم يعن بالدين طوال مئتي سنة ، ولم يعد يطالب بأي ولاء خارج حق السيف . وقد كانوا وما يزالون أقوى أمراء المسلمين ، وأقدرهم على خدمة الصالح العام ، ولكن ما لم يتحمسوا لأخذ وضعهم بجدية فسوف يسعى الناس شرعاً إلى أمير مؤمنين جديد . ولا شك أن الأمر يتطلب أساساً سياسياً جديداً على وجه الاستعجال ، من أجل الحاجات الروحية للمسلمين» .

---

(١) أفكار للأستاذ الإمام صاغها بلنت في كتابه [مستقبل الإسلام] ، الذي نشره أواخر سنة ١٨٨١م .

العرب والترك

وُجِدَ رجل «مستشرق بريطاني[2]» أحب العرب وساح في بلادهم وأختبر حالهم ، فظهر له أن أخلاقهم في بلاد «نجد» شريفة لم تفسد ، واستعدادهم عظيم ، فتوجهت رغبته إلى السعي لمساعدتهم على تأليف دولة عزيزة تجدد الحضارة العربية ، وأراد جمع المال الذي يمهد السبيل ويهيىء الوسائل لذلك .

واستشارني في هذا الأمر ، فقلت له : إن العرب أهل ذلك ، ولكن الترك لا يمكنونهم منه ، وعندهم من القوة العسكرية المنظمة ما ليس عندهم ، فإذا شعروا بذلك أو رأوا بوادره قاتلوهم ، حتى إذا وهنت قوة الفريقين وثبت دول أوروبا الواقفة لهما بالمرصاد ، فاستولوا على الفريقين أو على أضعفهما، وهذان الشعبان هما أقوى شعوب الإسلام ، فتكون العاقبة إضعاف الإسلام وقطع الطريق على حياته . فقنع الرجل وتركل ما كان عزم عليه من السعي .

***

إن[3] السر في غضب السلطان عبد الحميد من نشاط القس الانجليزي اسحاق تيلور في الدعوة لتوحيد الأديان ، وموافقتي وميرزا باقر وعلماء دمشق له ، ومراسلتنا

---

(١) هو المفكر السياسي البريطاني مستر «بلنت» .

(٢) مذكرات «بلنت» ـ ١٣ إبريل سنة ١٩٠٥م . انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣١٠ في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩م . ترجمة محمد أمين حسونة .

إياه ، أنه خشي أن يعتنق الانجليز الإسلام ، ثم يطلبوا أن يكونوا أصحاب الدولة في الإسلام وتكون الملكة فيكتوريا ملكة المسلمين . . . ويذهب السلطان من السلطان . . . وسبحان مدبر العقول ؟؟!! . .

استبداد السلطان عبد الحميد(٤)

إن أخوف ما أخافه من استبداد عبد الحميد وظلمه هو : إفساده لأخلاق العثمانيين لا لإدارتهم ، فإن إصلاح الإدارة من بعده يسهل إذا كانت الأخلاق صالحة ، ولا يحتاج إلى زمن طويل إذا كانت الأخلاق سليمة ، ومتى فسدت الأخلاق فإن إصلاحها لا يسهل إلا بعشرات من السنين ، كما جربنا في أنفسنا . . فإن إسماعيل باشا أفسد الإدارة وأفسد الأخلاق ، فلما وجدنا ريح الحرية ، وأردنا أن ننهض بالإصلاح كان فساد الأخلاق هو الذي عاقنا لا فساد الإدارة ، ولولا ذلك لكانت هذه المدة التي أبيح لنا فيها ما نشاء من التربية والتعليم والكتابة والخطابة والاجتماع كافية لأن نرتقي فيها ونكون أمة(٥) .

إن السلطان عبد الحميد هو أكبر مجرم سفاك في هذا العصر . . ؟!

---

(٤) يقول الشيخ رشيد رضا : إن الأستاذ الإمام قد حدثه بهذه الكلمات ، انظر (المنار) مجلد ١٣ جـ ٨ ص ٥٩٥ (آخر شعبان سنة ١٣٢٨ هـ ٣ سبتمبر سنة ١٩١٠م) .

(٥) هذا الوصف من مذكرات «بلنت» ـ مارس سنة ١٨٩١ . انظر مجلة (الرسالة) عدد ٣٠٩ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩م ترجمة محمد أمين حسونة .

إلى السلطان عبد الحميد[٦]

أرفع إلى مولاي أن عبده المخلص أحمد شفيق بك ، سكرتير الجناب الخديوي أبلغني أن الإرادة السنية أصدرت إلى محافظ العاصمة بأن يكف عما كان تشبث به من طلبي إلى دائرته بصفة رسمية ، لغير سبب أعرفه ، كما أنه أبلغني أيضاً أن السبب فيما قد كان ، هو ورود تقارير في شأني . ومما فيها : أن شخصاً مسيحياً قصيراً ذا لحية يضع

---

(٦) في ٣٠ يوليو سنة ١٩٠١ م وصل الأستاذ الإمام إلى الآستانة ، وكانت قد سبقته إليها وشايات خصومه به إلى السلطان ، وإجتهدت السلطات العثمانية في القبض عليه وإهانته ، وكان الإمام يحمل توصية من اللورد كرومر إلى سفير إنجلترا لدى الدولة العثمانية بالتدخل لإنقاذه إذا ما تعرض لسوء . . وكانت الحجة الظاهرة للسلطات العثمانية أن الإمام يرافق في تنقلاته هناك «زكي مغامز» مراسل المؤيد ، وصاحب العلاقات القوية بأصحاب «المقطم» بمصر ، وهو الرجل الذي إدعى دخوله الإسلام ، ثم عاد لمسيحيته . . ولقد نصح أحمد شفيق باشا ـ وكان بالآستانة يومئذ ـ الإمام بعدم إستخدام توصية كرومر إلا بعد استنفاد كل الوسائل الممكنة الأخرى . . ونجح أحمد شفيق في توصيل رأيه إلى السلطان حيث ضمن تقريره إليه أن إهانة الأستاذ الإمام ستغضب مصر كلها بما فيها الخديو عباس . . وانتهت الأزمة بطلب السلطان إلى الإمام بواسطة أحمد شفيق ، أن لا يطيل مدة إقامته بالآستانة ؟! . . وقبل أن يغادر الإمام عاصمة الدولة العثمانية إستجاب لطلب أحمد شفيق باشا في كتابة هذه العريضة ورفعها إلى السلطان عبد الحميد . . ويقول أحمد شفيق باشا : إن الإمام بعد أن سافر إلى جنيف جاءت التقارير بعودته لمهاجمة السلطان والإتصال بالطلبة المصريين هناك وبلبيب بك البتانوني وأيضاً توزيع نشرات ضد السلطان في مصر . انظر : أحمد شفيق باشا (مذكراتي في نصف قرن) جـ ٢ ص ٣٧٧ ـ ٣٨٢ طبعة القاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٣٦ م .

نظارات على عينيه يلازمني من يوم مجيئي إلى الآستانة مع أن له علاقة ببطريرك الكاثوليك في سوريا ، ولهذا البطريرك علاقة بأصحاب جريدة المقطم . أما الإرادة السنية فقد جبرت قلباً كسيراً ، وكشفت هماً كثيراً ، وأزالت منكراً كبيراً ، فهي نعمة أشكرها ولا أكفرها ، وليس في وسع قلبي أن يقدرها قدرها .

وأما بيان السبب فمرحمة أخرى أضيفت إلى أختها ، ومثل الخليفة جدير بأن يضمن النعمة الواحدة ألف نعمة ، لكن عذري في استصحاب الرجل الذي وصف لي هو أني أعرفه مكاتب «المؤيد» ، ولم أر في رسائله ما يخالف الولاء الصادق للذات الشاهانية ، وبينه وبين أرباب «المقطم» عداوة ، حتى إني كنت أعتقد أنه مسلم ولم أعرف أنه مسيحي وله بطريرك إلا أمس ، ولهذا كنت أستصحبه في زياراتي ليدلني على الأماكن التي لا أعرفها .

ولا ريب أنه قد بلغ علم مولاي المعظم أنني لم أزر إلا سماحة شيخ الإسلام ، تأدية لحق لا يخفى على ذكاء أمير المؤمنين ، التي تهم زيارتها للتبرك أو الانتفاع بالعلم ، وأرجو أن يكون عذري في استصحاب الرجل مقبولاً ، ومع ذلك فهو لا يصحبني أبداً منذ اليوم .

ثم أنتهز هذه الفرصة لأبث لمولاي ما يختلج بخاطري الكليل : إني جئت إلى الآستانة العلية لأشهد عظمة الإسلام ، وأقوى ما ضعف مني برؤية مظاهر قوته في مركز خلافته ، قائمة بروح الصدق من عناية خليفته ، وكثيراً ما نصحني الناصحون ، في ألّا أعرض نفسي للدخول فيها مخافة أن يمسني سوء ، وقد هولوا في ذلك وأكبروا ، لما يسمعونه من إشاعات أهل الفساد ، ولكن ثقتي من نفسي بالولاء وصفاء الإخلاص بشخص أمير المؤمنين ، بددت عن نظري كل ريبة ، وجئت تحت حماية الصدق والإخلاص .

وما كان يخطر ببالي أن الريب تمر باسمي ، فضلاً عن أن تلصق به ، بل الذي كان يلمع أحياناً في خاطري هو أن نور بصيرة مولانا الخليفة يمتد إلى باطن ما أنا عليه ، فيحيط بأن شخصاً مجرباً لا تمر عليه الحوادث وهو نائم عنها مثل هذا العبد المخلص ، يمكنه أن يقوم بخدمة جليلة صادقة لشخص الخليفة وذاته الرفيعة .

إن صدق نظري في حالة الفارين من الأشقياء إلى مصر ، قد يمكنني من أن أقول

في شأنهم ما لا يقوله غيري ، وخبرتي بحالة الجرائد المصرية ، وانطلاق ألسنتها بما لا يليق بالمقام العالي ، والغايات التي ترمي إليها تلك الحالة الرديئة ، التي لم يستطع أحد علاجها ، قد تسهل لي من أحكام الرأي فيها ما لا يسهل لغيري .

ما يتكلم به بعض المغرورين في أمر الخلافة ، ونصابها ، والأفكار التي تجري على الألسنة فيها ، قد يكون لي من الرأي فيه ما يسر مولانا أمير المؤمنين . غير أني لست ممن يندفع لرغبة أو رهبة ، ولا من يسعى لإظهار ما في نفسه إلّا على حسب ما تقتضيه المناسبات ، فكان يمر بخاطري أن أرباب المفاسد أنفسهم يحولون بيني وبين خدم كان يمكنني ، بتوفيق اللّٰه ومدد رسوله ﷺ ، أن أقوم بها للذات الشاهانية خاصة دون سواها ، لكن ذلك ما قد كان .

والآن طابت نفسي ، وقنعت بالرضا العالي ، وأصبت من الحظ ما جئت له ، وشهدت من المشاهد الجليلة ما أتيت لأجله والحمد للّٰه ، ولم يبق عليّ إلّا أن أتقدم إلى الكرم الملوكاني ، واستمنحه الإذن لي بالسفر ، فإني في أشد الحاجة إليه ، ولا ريب عندي في أن مولانا يمن علي بإذنه الكريم في مبارحة الآستانة في وقت قريب ، وإني لا أزال شاكر النعمة مستعداً لخدمته . أيد اللّٰه دولته وقوى شوكته ، والأمر لمن له ولاية الأمر(٧) .

التوقيع : مفتي الديار المصرية : «محمد عبده ٣١ يوليو سنة ١٩٠١ - ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣١٩ .

---

(٧) جاء إذن السلطان للأستاذ الإمام بالسفر في ٤ اغسطس ، وغادر الآستانة في يوم ٥ اغسطس . أي أنه قد مكث هناك نحواً من خمسة عشر يوماً فيما يشبه الإعتقال ؟! .

رسالة إلى الشيخ رشيد رضا(٨)

ولدنا العزيز . .

لم يصل إلى كتابك إلا هذا اليوم ، ٢٨ أغسطس(٩) ، وذلك ببركة الآستانة العلية ـ الشيخ إسماعيل(١٠)ـ قابلني في آخر يوم كان لي بالآستانة ، وصحبني من البيت إلى الكبري ، ثم أمرته بمفارقتي ، وسافرت بعد ساعتين ، أعطيته ورقة زيارة لنجل أحمد عزت بك ولا أدري هل يساعده أو يواعده .

لا يمكن لشخص مستقيم السيرة أن يجد عملاً أو يصيب خيراً في الآستانة. وعلى كل ذي دين أن يفر منها بدينه وببقية نفسه .

تعلمت في الآستانة ما لم يكن ليُعلْمَ إلاّ بالمشاهدة ، وستسمع منه ما يمكن التعبير عنه عند اللقاء إن شاء اللّه تعالى .

بودي لو يشترك الشيخ «إسماعيل» في عمل «المنار» ، أحدكما يكتب والآخر يسافر ويدعو إلى الاشتراك ويجمع القيمة وهكذا ، ولا أدري هل يوافقك ذلك ؟

---

(٨) بعث به الأستاذ الإمام وهو في رحلته بأوروبا بعد مغادرته «الآستانة» .

(٩) من سنة ١٩٠١م .

(١٠) هو الشيخ إسماعيل الحافظ الطرابلسي ، صديق الشيخ رشيد رضا ، ومن تلامذة الأستاذ الإمام ، وكان يبغي العمل في سلك القضاء الشرعي بالآستانة .

ما ذكرت عن «الحموي»(١١) ليس ببعيد عن أخلاق مثله ممن ينسون أنفسهم متى حملوا وزر لقب من الألقاب ، اللقب يثقل عليهم فيزهق أرواحهم من أبدانهم ، ولا يبقى متعلقاً بأجسامهم إلّا خيال لا يعرف شيئاً من أنفسهم .

كتبت للشيخ «علي»(١٢) الآن ما قيل عنه وعن غيره . لم أر إلى الآن شيئاً مما كتب في «المقطم» ، ولكن رأيت جملة في محليات «المؤيد» رداً عليه لا بأس بها وعرفت أنها من قلمك ، فإن كانت التي تذكر فهذا رأيي فيها ، وإن كانت غيرها فاحفظها حتى أعود ، كما أحب أن تحفظ ما قال «المقطم» وإن أمكن أن ترسله إليّ فأعطه «لحمودة»(١٣) .

وليتني أعرف ماذا كتب «مصطفى كامل» ، فقد بلغني أنه كتب أنني حبست في الآستانة إلخ . . . كما بلغني أن ذلك أشيع عندكم . ولا آسف على شيء أشد مما آسف على جهل قومي بأن السلطان لا يستطيع حبسي لو أراده ، وهو يعلم عجزه عن ذلك حق العلم ، ولذلك أسباب لا أحب ذكرها الآن .

قال «المويلحي» لأحد أصحابي هنا أنك وصاحب «الرائد» تصبان على العلماء أدلاء التقريع والتعنيف ، وأن ذلك قد يثير فتنة ، (في رأسه بالطبع) ، وأنه يرى الصواب أن أكتب إليك لتكف عن ذلك ، وأنت تعلم أنني لم أر شيئاً مما كتبت ولا مما كتب غيرك ، فإن كانت شديدة فخفف ، وإن كان قد كذب القائل فدعه يهرف .

أكتب مقدمة (أسرار البلاغة) ، وأنك الذي سعيت بطبعه ، وأنك كتبت عليه ما كتبت في الهامش ، واذكر أنني قرأته وأصلحت ما في المطبوع من خطأ بقدر الامكان ، وأنه لا يوجد من خطأ غير مصلح إلا موضع أو موضعان ليسا من الاعتبار في شيء . وإن شئت تركت هذا التنبيه الأخير . من رأيي أن لا ينشر الكتاب ولا ينتهي طبع الخطأ والصواب إلا بعد الفراغ من دراسته ، أو على الأقل بعد الانتهاء من دراسة هذا العام في شعبان . أكتب المقدمة وأبقها إلى أن أحضر في آخر الشهر الآتي إن شاء اللّه .

---

(١١) هو سليم باشا الحموي ، صاحب جريدة (الفلاح) وأحد عملاء السلطان عبد الحميد .
(١٢) علي يوسف ، صاحب (المؤيد) .
(١٣) كان المقطم قد نشر هجوماً على حديث الأستاذ الإمام مع شيخ الإسلام في الآستانة ، بدعوى أنه قد هاجم رجال الدين في مصر . وحمودة المشار إليه هنا هو شقيق الأستاذ الإمام .

أنا أشتغل الآن ببعض ما كتب الإفرنج على الإسلام ، وبما وقف عليه الإفرنج من خط المسند وما ظهر لهم في لغة سبأ وحمير . البرد شديد ، والمطر لا ينقطع ، وأحب أن ينتهي الرقيم ، والسلام .

محمد عبده

حوار بين
الأستاذ الإمام وشيخ الإسلام بالآستانة(١٤)

قال (المفتي) : بمناسبة كلام مع الشيخ (وهو الكلام في المحاكم غير الشرعية) ـ إن كان للمسلمين شكوى مما يرونه ماساً بشريعتهم فأجدر بهم أن يشتكوا من أنفسهم لا ممن يعتدي عليهم .

(الشيخ) : لا ريب في ذلك ، فإن حياة كل أمة تقوم باستعدادها لكل زمان بما يناسبه ، ومن غالب الزمان غلبه الزمان ، ولكنا نؤمل أن تتغير الحال ويتنبه المسلمون لما فاتهم فيحصلوه ، وذلك لا يكون إلا بهمة علمائهم ، وحملة شريعتهم .

(المفتي) : نعم ذلك لا يكون إلّا بهمة علمائهم ، ولكن العلماء في انصراف تام عن شئون العامة ، وقد تركوا أهم تلك الشئون إلى الحكام ، ووكلوا بعضها إلى العامة أنفسهم ، وجعلوا نصح العامة والخاصة أو الاشتغال بما يهيىء لذلك من العمل مما لا يعني ، ولم تبق لأحد منهم علاقات مع العامة ، اللهم إلّا أولئك القصاص الذين

---

(١٤) جرى هذا الحوار في زيارة الإمام لمشيخة الإسلام بالآستانة ، وحضره الشيخ علي يوسف ونشره «بالمؤيد» ، والحديث هنا عن المحاكم الأهلية بمصر ، ودور علماء الدين . وكلمة (المفتي) تعني الأستاذ الإمام ، وكلمة (الشيخ) تعني شيخ إسلام الآستانة «جمال الدين أفندي» ، ولقد نشر الشيخ علي يوسف هذا الحوار ضمن وصفة لهذا اللقاء «المؤيد» في ٣٠ يوليو سنة ١٩١٠م (١٤ ربيع الثاني سنة ١٣١٩ هـ) . ودارت معركة صحفية في مصر حول رأي الأستاذ الإمام هذا في علماء الدين .

يسمونهم وعاظاً أو مدرسي مساجد ، وما هم من علم الدين وشئون العامة على شيء ، وهم يفسدون أكثر مما يصلحون .

(الشيخ) : لا شك أن أغلب المشتغلين بعلوم الدين تنقصهم الخبرة بأحوال الناس ويفوتهم العلم بما عليه أهل العصر ، ولو خبروا الزمان وأهله لأمكنهم أن يحموا شرعهم ، ويعلوا شأن أهل ملتهم ، مع أن العالم لا يكون عالماً حتى يكون مع علمه عارفاً ، والعارف هو الذي يمكنه أن يوفق بين الشرع وبين ما ينفع الناس في كل زمان بحسبه ، ومن كان بارعاً في العلوم الدينية ولكن لا يعرف حال أهل عصره ، ولا يراقب أحكام زمانه ، فلا يسمى عالماً ولكنه يسمى «متفنناً» ، أعني أنه يعرف فن النحو أو فن الفقه ، أو ما أشبه ذلك ، ولا يسمى عالماً على الحقيقة حتى يظهر أثر علمه في قومه ، ولا يظهر ذلك الأثر إلا بعد علمه بأحوالهم وإدراكه لحاجاتهم .

(المفتي) : ما تقوله سماحتكم هو المعروف عند الأولين من علمائنا . وقد جاء في كثير من كتب السادة المالكية تعريف العالم بأنه «العاكف على شأنه ، البصير بأهل زمانه» وهو تعريف للعالم بالغاية من علمه ، والعكوف على الشأن أن لا يضيع العالم زمنه إلا فيما يفيده ويفيد العامة ، لأن هذا هو شأن العالم الذي ينبغي أن يعكف عليه . ولذلك اتبعه بالوصف الآخر وهو البصير بأهل الزمان ، لأن البصر بأهل الزمان إنما يدخل في الغاية من العلم ، لأنه وسيلة للتمكن من العمل به في أهل ذلك الزمان . وكأن صاحب هذا التعريف يقول: من فرط في شيء من زمنه ولم يستعمله فيما من شأنه أن يستعمله فيه ، أو أساء استعماله بسبب جهله بأحوال هذا الزمان ، فهو ينثر المقال نثراً لا يبالي كيف يقع ، ولا يعرف هل يُصفع عليه أو يُخضَع له ويُخْشع ، ومن كان كذلك فهو خارج عن مفوم العالم لا ينطبق عليه تعريفه ، وغاية ما يمكن أن يصل إليه إن عرف شيئاً من العلم أن يسمى «حافظاً» له .

(الشيخ) : نعم إن مما يؤسف عليه الأسف العظيم أن من كان من علماء المسلمين على شيء من العلم فإنما يعد في الحقيقة «متفنناً» ، ولا يصح أن يطلق عليه اسم العالم . وبذلك بقيت الشريعة مدفونة في الكتب ، وحرمت أرواح أهلها من التمتع بآدابها ـ ثم تبسم قائلاً : ولعل الذي مال بحملة الشريعة إلى البعد عن شؤون العامة هو أنهم أرادوا أن يخدموا أنفسهم خاصة دون الناس عامة .

(المفتي) : وهل تعد سماحتكم ذلك خدمة لأنفسهم ، مع ما تراهم فيه من الضعة والخمول ، وحرمان أعاليهم من الحقوق التي يتمتع بها أسافل غيرهم ، وفرار الدنيا من وجوههم وهم أتعب الناس في طلبها ، وبغضها لهم وهم أحرص الناس على حبها ؟! وإذا قنع أحدهم بشيء منها فهي وقفة العاجز لا قناعة العزيز !! . أفما كانوا أعز وأكرم ، ومقامهم أسمى وأعلى ، لو كانوا علماء على النحو الذي عرفه أسلافنا ؟! . .

(الشيخ) : صدقت فإن من أراد أن يخدم نفسه وجب عليه أن يخدم العامة ، لاندراج المصلحة الخاصة في المصلحة العامة ، فإذا ضاعت المصلحة العامة ضاعت الخاصة أيضاً ، وإذا حفظت الأولى حفظت الثانية .

(المفتي) : نعم يا مولاي هذه هي القاعدة الحقيقية ، ولكن مدرسي كتب الفقه لا يعتنون بتقريرها لطلبتهم . فهؤلاء الذين سميتهم سماحتكم «متفنين» لم يرووا هذه القضية فيما درسوا ، فلعل ذلك عذرهم فيما نسوا .

* * *

الفهـــرس

الكتابات السياسية